

تاريخ التحليل الاقتصادي

المجلد الأول

جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة: حسن عبد الله بدر

مراجعة: عصام الخفاجي

746

علي مولا

المشروع القومي للترجمة

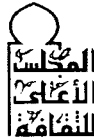
تاريخ التحليل الاقتصادي

(المجلد الأول)

تأليف: جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة: حسن عبد الله بدر

مراجعة: عصام الخفاجي



٢٠٠٥

المشروع القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٧٤٦
- تاريخ التحليل الاقتصادي (المجلد الأول)
- جوزيف أ. شومبيتر
- حسن عبد الله بدر
- عصام الخفاجي
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

History of Economic Analysis

Edited by: Joseph Schumpeter

© Introduction by Mark Perlman

«All Rights Reserved»

«Authorised translation from English language edition published by
Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

7.....	تقديم المترجم
9.....	مقدمة الناشر
	الجزء الأول: المقدمة: النطاق والمنهج
25.....	الفصل الأول: مدخل وخطة
37.....	الفصل الثاني: المدخل الأول: أساليب التحليل الاقتصادي
55.....	الفصل الثالث: المدخل الثاني: التطورات المتزامنة في الحقول الأخرى
65.....	الفصل الرابع: سوسيولوجيا الاقتصاد
	الجزء الثاني: من البدايات حتى الوضع الكلاسيكى الأول (حتى عام ١٧٩٠ تقريباً)
89.....	الفصل الأول: الاقتصاد الإغريقي - الرومانى
119.....	الفصل الثاني: العلماء السكولائيون وفلاسفة القانون الطبيعى
213.....	الفصل الثالث: الإداريون المستشارون وكتاب الكراريس
303.....	الفصل الرابع: علماء القياس الاقتصادى وتورغو
361.....	الفصل الخامس: السكان، الغلة، الأجور، والتشغيل
396.....	الفصل السادس: القيمة والنقود
476.....	الفصل السابع: الأدب "الميركنتيلى"

تقديم المترجم

قمنا بتعريب هذا الكتاب - المرجع في تاريخ التحليل الاقتصادي لكى نوفر لطلبة الاقتصاد، وبخاصة طلبة الدراسات العليا، وكذلك للأساتذة والباحثين فى الشؤون الاقتصادية، مرجعاً مهماً لدراسة علم الاقتصاد، من المؤكد أن تغتنى به المكتبات والجامعات فى الوطن العربى، وذلك لأن مؤلف هذا الكتاب هو أحد أهم علماء الاقتصاد فى القرن العشرين، وكان قد كتب مؤلفات كثيرة تمت ترجمة الكثير منها إلى مختلف لغات العالم، ومنها لغتنا العربية.

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الزميل د. عصام الخفاجى لقيامه بمراجعة الصفحات المائة الأولى من الترجمة، وكذلك مراجعة جمل وفقرات معينة من الصفحات الـ ٧٥٠ الأولى منها. كما أشكر الأخ د. ثائر كريم إسماعيل الذى قام بمراجعة الصفحات الـ ٢٧٠ الأولى من العمل. وقد قدم الزميلان العزيزان ملاحظات كثيرة ساعدت على تصحيح وتدقيق العديد من العبارات الواردة فى تلك الصفحات. كما لا يفوتنى تقديم الشكر للأخ الأستاذ بسيم أنور رضا لقيامه بمراجعة جمل معينة من العمل كله.

د. حسن عبد الله بدر

مقدمة الناشر

يأتى كتاب تاريخ التحليل الاقتصادى History of Economic Analysis، الذى انكب جوزيف أ. شومبيتر Joseph A. Schumpeter على تأليفه خلال السنوات التسع الأخيرة من حياته دون أن يفرغ منه بصورة تامة، نتاجاً لنيته بترجمة وتفتيح وتحديث عمله "little sketch of doctrines and methods" (مسودة صغيرة للمذاهب والمناهج) الذى كان قد كُتب خصيصاً للمجلد الأول من كتاب ماكس فيبر "Grundriss"، المنشور عام ١٩١٤^(١) وقد شكّل ذلك العمل مقالة طويلة (٦٠,٠٠٠ كلمة تقريباً) من أكثر من ١٠٠ صفحة، كانت مقسمة إلى أربعة أجزاء أو فصول. وتبين مراجعة فهرست المحتويات أن تلك الأجزاء أو الفصول الأربعة تغطى بشكل موجز جدا القضايا العامة نفسها التى تُعالج بتفصيل أكبر فى الجزء الثانى والجزء الثالث والجزء الرابع من الكتاب الحالى: تاريخ التحليل الاقتصادى على مدى ١٢٠٠ صفحة. إذ تجرى فى جزء منفصل من العمل الحالى (الجزء الثانى: من البدايات وحتى عام ١٧٩٠) مناقشة الجزأين أو الفصلين الأولين اللذين يعالجان (١) تطور علم الاقتصاد من عمل الفلاسفة والمناقشة الشهيرة (٢) الاكتشافات فى علم الاقتصاد المرتبطة بالفزيوقراط physiocrats وتورجو Turgot و آدم سميث Adam Smith. ويتشابه الجزآن الثالث والرابع فى كلا العملين تقريباً. وكانت العناوين الرئيسية فى العمل EPOCHEN كما يلي:

١. Die Entwicklung de Sozialökonomik zur Wissenschaft (تطور الاقتصاد إلى علم).
٢. Die Entdeckung des Wirtschaftlichen kreislaufs (اكتشاف التدفق الدائرى للحياة الاقتصادية).
٣. Das Klassische System und Seine Ausläufer (النظام الكلاسيكى وفروعه).
٤. Die historische Schule und die Grenznutzentheorie (المدرسة التاريخية ونظرية المنفعة الحدية).

(١) Grundriss der Socialökonomik, I. Abteilung, Wirtschaft und Wirtschaftswissenschaft, (١) pp. Paul Siebeck), Tubingen, 1914. 2nd ed. 1924. 19-124, published by J. C. B. (Mohr

لقد نفذت نسخ المقالة القديمة؛ ولم تُترجم من الألمانية إلى الإنجليزية قط، رغم اهتمام الكثيرين بها وتشجيعهم على ترجمتها. أنجز شومبيتر عمله الضخم "Business Cycles" عام ١٩٣٨ بعد جهود مضمّنة، فيما راح ينشد الاسترخاء والتسلية من خلال كتابة عمله "Capitalism, Socialism, and Democracy" الذى اعتبره عملاً "شعبياً" بصورة واضحة، بحيث أنه تصور أن يفرغ منه فى وقت ما من عام ١٩٤١. وأثناء ذلك، راح شومبيتر يقوم بتدريس مقرر تعليمى فى تاريخ الفكر الاقتصادى لنصف فصل دراسى فى جامعة هارفارد. أعطى شومبيتر هذا المقرر لأول مرة فى فصل الخريف من عام ١٩٣٩ وواصله حتى فصل الربيع من عام ١٩٤٨؛ وقد أعطاه شومبيتر كل تلك الفترة باستثناء عام ١٩٤٠ حينما كان فى إجازة. وقد يكون هذا هو العامل الحاسم. فقد كانت هذه هى المرة الثانية التى يُدرّس فيها شومبيتر فى حقلٍ مثيرٍ لاهتمامه. وهكذا فمن الطبيعى أن يفكر بالكتابة فى هذا الحقل. وكان شومبيتر يريد ترجمةً وتقيقاً وتحديث عمله epochen، إذ إنه لم يؤكد كثيراً فى البداية على العنصر التحليلى البحت فى كتابات الاقتصاديين الذين مرّ بهم وكتبَ عنهم فى مقرره التعليمى. وفى الحقيقة، كنت لفترة طويلة أتصور أن شومبيتر كان يكتب تاريخاً للفكر الاقتصادى.

ولم تكن خطة شومبيتر الأصلية طموحة جداً. فمن المؤكد أنه لم تكن لديه نية لإنفاق تسع أو عشر سنوات على تاريخ للتحليل الاقتصادى. إذ ربما كان يفكر فى البداية بتخصيص وقت فراغه لبضعة شهور أو سنة لكتاب صغير من ٣٠٠ أو ٤٠٠ صفحة. ومن ثم أخذ يفكر بمجلد ضخم من ٦٠٠ أو ٧٠٠ صفحة. وكان اهتمامه الرئيسى يتمثل بالعمل حول النظرية. وقد خطّط لوضع مساهمته الكبرى فى هذا الحقل. وكان شومبيتر يواصل دراسة الرياضيات لاعتقاده بأنها ستكون أداة لا غنى عنها للنظرية المعاصرة عنها. وكان يفكر فى نظرية معينة قد تُؤلف ذات يوم الاقتصاد الديناميكى بالطريقة نفسها التى لخصّ فيها نظامُ فالراس "الاقتصاد الستاتيكي". وأخيراً، عدلَ شومبيتر من رأيه إلى درجة معينة بحيث أنه أراد أن يكتب أولاً مقدمة صغيرة لنظرية من النوع الذى يُجسّدهُ العمل General Theory of Employment, Money, and Interest بالنسبة للنظرية الكينزية. وكان شومبيتر يتابع الأدب النظرى الجارى (وبخاصة الدوريات) ويواظب على درس الرياضيات ويجمع ملاحظات تكفى لكتابة مجلدات. وتقع نتائج هذا العمل فى بعض

الأجزاء الأخيرة من: تاريخ،(*) وبخاصة تلك الأجزاء التي تلخص التطورات الحديثة.

من الصعب جدًا أن نقول لماذا بالضبط أصبح عمل شومبيتر في كتاب تاريخ يزداد تعقّدًا باستمرار ويأخذ وقتًا متزايدًا. فهذا يعود، جزئيًا، إلى أن اهتمامات شومبيتر كانت تتسع باستمرار، وأنه وجد أن من الصعب أن يعالج باختصار شديد تلك الأشياء التي بدت أنها تعكس تطورًا مثيرًا بالنسبة له. (فقد أخذ، مثلًا، يعير العلماء السكولائيين وفلاسفة القانون - الطبيعي اهتمامًا كبيرًا في بداية الأربعينيات). كما إن كتابة تاريخ كانت تتيح لشومبيتر فرصة لتجميع كل خيوط اهتماماته: الفلسفة، والسوسيولوجيا، والتاريخ، والنظرية، وبعض الحقول التطبيقية كالنقود والدورات والمالية العامة والاشتراكية. كما اعتقد بأن الحرب قد ساهمت في استقالة وتعقد عمل شومبيتر في كتابه تاريخ. وأتذكر ما قاله شومبيتر لواحد أو اثنين من أصدقائه بأن انكبابه على تاريخ كان يريحه نوعًا ما أثناء الحرب. فقد ألهاه هذا العمل، مؤقتًا، عن واقع قبيح كان يحزنه كثيرًا، لقناعته بأن الحرب ستدمر الحضارة التي أحبّها.

وقد اعتاد شومبيتر دومًا أن يكتب كل شيء بيده، وأن يحتفظ بكل شيء مما كتب. ومن هنا، فلعلنا نرى كيف إن المعالجات الأولى قد جاءت محكمة أكثر وأكثر. ويُحتمل أنه بدأ بكتابة تاريخ عام ١٩٤١. ويبدو أن شومبيتر، أثناء عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣، كان قد طبع فصولًا وأقسامًا جيدة عدة، وقام بتتبعها فيما بعد. إن الأجزاء الكبيرة الوحيدة من الكتابات التي كتبت في الأعوام الأولى دون أن تعاد كتابتها فيما بعد هي الفصل الخاص بالأدب "الميركنتيلي" الذي طبع في حزيران ١٩٤٣، والفصل المتعلق بالسياسة الاجتماعية والمنهج التاريخي والذي طبع جزء منه في كانون الثاني ١٩٤٣ والباقي في كانون الأول ١٩٤٣، والقسم الخاص بفرضيات سنيور الأربع عند بداية الفصل السادس من الجزء الثالث (الاقتصاد العام: النظرية البحتة). وهذه هي الأجزاء التي كان يمكن لشومبيتر أن ينقحها أو يعيد كتابتها لو كتب له أن يعيش ليكمل كتابه تاريخ. كما كان شومبيتر، من حين إلى آخر، يقوم بحشر بعض الصفحات من النسخة المبكرة في النسخ التي وضّعها فيما بعد. هذا، وثمة وصف لهذه العملية في الملحق بدرجة ما من التفصيل.

(*) المقصود هو الكتاب الحالي "تاريخ التحليل الاقتصادي". وستكرر الإشارة لهذا الكتاب بهذا الشكل الموجز في مواضع كثيرة من هذا العمل. (المترجم)

وبمرور الزمن، بدأ شومبيتر يُشدد على أن هذا العمل هو تاريخ للتحليل الاقتصادي، وليس تاريخاً للفكر الاقتصادي. ويوضح شومبيتر هذا الأمر في وصف موجز كتبه مبكراً عام ١٩٤٩ للناسرين الإنجليزيين ألن وأنون Allen & Unwin ذكر فيه:

يصف هذا الكتاب تطور ومصائر التحليل العلمي في حقل الاقتصاد منذ الأزمنة الإغريقية-الرومانية وحتى الوقت الحاضر، في إطار ملائم من التاريخ الاجتماعي والسياسي، مع بعض الاهتمام بالتطورات في العلوم الاجتماعية الأخرى وفي النفس كذلك. إن الأفكار حول السياسة الاقتصادية والتي كانت تدور في ذهن الجمهور أو التي يمكن أن تُنسب إلى القانونيين والإداريين، سواء أتمَّ تجسيدها أم لا في أنظمة محكمة كالمذهب الليبرالي والتضامني وما شابه مما يشار له كفكر اقتصادي عموماً، تدخل كجزء ليس إلا في ذلك الإطار. ويتمثل موضوع الكتاب في تاريخ تلك الجهود الهادفة إلى وصف وتفسير الوقائع وإلى توفير الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.

ولما كانت إمكانية معالجة تاريخ علم الاقتصاد ذاتها، مثله مثل تاريخ أى من العلوم الأخرى، هي أمر مثير للخلاف، فإن الجزء الأول من هذا الكتاب مخصص كلياً للقضايا المنهجية التي يثيرها هذا المدخل، وبخاصة قضية مدى صحة التمييز بين التحليل الاقتصادي العلمي والفكر الاقتصادي، رغم التداخل بين الاثنين. ثم يروى الجزء الثاني قصة نمو المعرفة التاريخية والإحصائية والنظرية للظواهر الاقتصادية منذ بداياتها في اليونان القديمة وإلى نشوء الاقتصاد كحقل خاص متميز وحتى الظهور اللاحق للبحوث النظامية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي كان كتاب آ. سمث Wealth of Nations أكثرها نجاحاً.

ويغطي الجزء الثالث الفترة المحصورة بين عام ١٧٧٦ (الذي تم تغييره لاحقاً إلى عام ١٧٩٠) وعام ١٨٧٠، بينما يغطي الجزء الرابع الفترة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤. أما الجزء الخامس، فيهدف إلى مساعدة القارئ على ربط الوضع الحالي لعلم الاقتصاد بالعمل المنجز في الماضي. وقد جرى، في كل مكان من كتاب تاريخ، بذل الجهد لإبراز الخطوط الأكثر أهمية دون التضحية بدقة المادة المعروضة من أجل تبسيطها.

لقد أشرتُ في البداية إلى إن ج. شومبيتر كان قد انكبَّ على كتابة تاريخ التحليل الاقتصادي أثناء السنوات التسع الأخيرة من حياته. وربما ساهمت كل كتاباته وكل عمله في التدريس بتحقيق النتيجة النهائية. فالمحاضرة التي ألقاها عند مغادرته لجيوفيتس Czernowitz عام ١٩١١ كانت تحمل عنوان "Vergangenheit und Zukunft der Socialeissenschaften".^(٢) وتمثل هذه المحاضرة خلاصة موجزة لما أصبح EPOCHEN أو History of Economic Analysis - تاريخ التحليل الاقتصادي - في آخر الأمر. كما أن الخطاب الرئاسي لشومبيتر أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية في كانون الأول ١٩٤٨ ("and Ideology" Science) عالج بعض تلك المشاكل المنهجية التي طرحها شومبيتر في الجزء الأول من كتاب تاريخ. وقد غطى المقرر التعليمي الذي ألقاه شومبيتر في هارفارد حول تاريخ الفكر الاقتصادي الفترة المحصورة بين عهد آ. سميث A. Smith و أ. مارشال A. Marshall أساساً، مع تأكيد خاص على النظام الريكاردي للنظرية الاقتصادية. كما أنه ناقش، في مقرره عن النظرية الاقتصادية المتقدمة^(٣) كثيراً من المشاكل الواردة في الجزء الرابع، الفصل السابع (تحليل التوازن)، وفي الجزء الخامس. وقام شومبيتر في هارفارد أيضاً بتدريس مقرر عن الاشتراكية وآخر حول الدورات الاقتصادية أحياناً والمقرر المتعلق بالنقود. وفي بون، حافظ ج. شومبيتر على كرسي المالية العامة، ولكنه كان يدير الحلقة الدراسية التي تُعنى بالنظرية بشكل رئيسي، وبخاصة نظرية النقود ونظرية المعرفة. وفي يال Yale، درّس شومبيتر موضوع التجارة الدولية لسنة واحدة. ولم تتمثل تحضيرات شومبيتر لكتابة عمله (تاريخ التحليل الاقتصادي) بمقرراته فقط، بل إنها شملت أيضاً مقالاته الكثيرة التي غطت كل جوانب الاقتصاد تقريباً، وكذلك عروضه

(٢) "The Past and Future of the Social Science". وقد نشر كل من دونكر وهومبلوت Duncker & Humblot طبعة منقحة وموسعة منها عام ١٩١٥ في: Schriften des Sozialwissenschaftlichen Akademischen Vereins in Czernowitz.

(٣) عند بداية دليل المقررات، نجد الوصف الموجز التالي لذلك المقرر (الاقتصاد ٢٠٣ أ) في فصل الخريف ١٩٤٨-١٩٤٩: يتمثل الموضوع الأولي لهذا المقرر في تدريب الطلبة على فن صياغة المفاهيم للخصائص الأساسية للعملية الاقتصادية. ولكن مناقشة المشاكل الفردية سوف تهيئ فرصة لاستيعاب الأجزاء الكبيرة من النظرية التقليدية، القديمة والجديدة. يتضمن برنامج هذا الفصل، أولاً، عرضاً تمهيدياً لأفكار أساسية معينة، وبخاصة التحديد والاستقرار determinateness and stability. ثانياً: الديناميكا العامة للمجاميع الاقتصادية. ثالثاً: النظرية العامة لسلوك الأسر والمنشآت، ورغم أن بعض المعرفة بحساب التفاضل والتكامل والمعادلات التفاضلية تمثل أمراً مرغوباً، بيد أنه لن يجرى التشديد على الجوانب الرياضية البحتة.

العديدة للكتب، ومقالاته المتعلقة بالسيرة، وكتبه. وحتى قراءاته بقصد التسلية والاستجمام- إذ كان شومبيتر يحب قراءة كتب السيرة الذاتية، وبخاصة تلك التي تضم مجلدات عدة- قد ساهمت في تعميق معرفته بالناس والأحداث والخلفيات- وهذا أمر واضح في كل مكان من كتاب تاريخ، وستعمل المناقشات المتزنة حول نقاط دقيقة من التحليل الاقتصادي على تنشيط بعض القراء.

لم يكن أى جزء من المخطوطة قد أخذ شكله النهائي، ولكن بعض الأجزاء كانت مكتملة تقريبًا أكثر من غيرها. وكانت الأجزاء الرئيسية الثلاثة (الثاني والثالث والرابع) جاهزة عمليًا، فيما عدا بعض الاستثناءات المذكورة في الملحق؛ وكان الجزء الأول التمهيدي والجزء الخامس الختامى على وشك الاكتمال. إن الفصل الخاص بكينز Keynes والاقتصاد الكلى الحديث فى نهاية الجزء الخامس يشكل الشيء الأخير الذى كتب قرب نهاية عام ١٩٤٩. وقد ترك ج. شومبيتر ذلك الفصل للطبع عندما سافر إلى تاكونك Taconic بمناسبة أعياد رأس السنة، ثم إلى نيويورك لاجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية. وعند عودته من الاجتماعات، بدأ بكتابة الصيغة النهائية لخطابه: "The March into Socialism"، وكذلك بقراءة المطبوع من الجزء الثالث من كتاب تاريخ. كما ترك شومبيتر ملاحظات من صفحات عدة حول إجراء تنقيحات فى الفصول الثلاثة أو الأربعة الأولى من ذلك الجزء حول الاقتصاد "الكلاسيكى". ولكن وفاته فى ٨ كانون الثانى ١٩٥٠ حالت دون تحقيق تلك التنقيحات.

كان كل كتاب تاريخ مكتوبًا باليد أولاً، كما أن بعض الأجزاء، مثل الفصل المبكر عن النقود (الجزء الثانى، الفصل السادس) وكثيرًا من المواد حول نظام التوازن لدى فالراس Walras (الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السابع) كانت أيضًا مكتوبة باليد ولم تُطبع. بل إنه كانت هناك، فى بعض الحالات، عدة نسخ بديلة مكتوبة باليد. ثمة أجزاء أخرى كانت مطبوعة بالفعل، بيد أن المؤلف لم يقرأها بعد طبعها. كما كانت هناك أجزاء مطبوعة ومصحّحة بقلم رصاص مع ملاحظات وأسئلة للتنقيح التالى. وكان ينبغى استكمال كتابة بعض الإحالات المتفرقة، وقد أخبرنى ج. شومبيتر بضرورة تدقيق هذه الإحالات. وكنت بحاجة للمساعدة لتحقيق هذه المهمة. وسيجد القارئ المتخصص المهتم معلومات تفصيلية كثيرة فى الملاحظات المنتشرة فى كل مكان من كتاب تاريخ وفى ملحق الناشر.

لم يتلقَ ج. شومبيتر مساعدة منتظمة في مجال السكرتارية أثناء معظم فترة انكبابه على تأليف هذا الكتاب. ولكن كان هناك من يعرف خطه ويطلع له أعماله. وكان يكتب أكثر رسائله بيده. وقد أثقل هذا من عبئه وكان يعنى أن مواده لم تُحفظ في ملفات قط، وهو ما كان يمكن أن تقوم به سكرتيرة ذات كفاءة. وكان شومبيتر يقوم بعمله كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية (إضافة إلى قيامه بكل أعماله الأخرى في الوقت نفسه) دون أن تكون لديه سكرتيرة بدوام جزئي حتى صيف عام ١٩٤٨، إذ أنه كان يكره إنفاق الوقت على توجيه التعليمات لها لكي تعمل بصورة صحيحة، لأن الأيام والأسابيع لم تكن تكفيه لإنجاز كل الأشياء التي خطط لها من تدريس، واستشارات، وقراءات، وكتابات ومراسلات.

كنت أتصور أن مهمة نشر الكتاب هي مهمة بسيطة وتتمثل بإعداد نسخة كاملة ودقيقة قدر الإمكان مما كتبه ج. شومبيتر فعلاً، وليس محاولة تكمله ما لم يكتبه هو. لم تكن هناك خطة للكتاب ككل ولم أقرأ أى جزء منه قبل وفاته لأن ج. شومبيتر أراد أن يبدأ بقراءة المقدمة التي كان يعدها وأن أقرأ الكتاب ككل وهو في حالة ملائمة. كما أن مواد العمل كانت في أماكن عدة: في مكتب دراسات كمبريدج في Acacia Street، وفي مكتب دراسات تاكونك، وقليل منها في مكتبه بمركز ليتاور Littauer Center - حيث كان قسم من الملفات في صناديق بينما كان القسم الآخر مكدساً على الرفوف. لقد أنفقت شهرين أو ثلاثة لتوصل إلى أن بدا كتاب تاريخ كاملاً تقريباً، لكن بعض الأقسام والأقسام الفرعية ظلت تبرز على غير توقع لبعض الوقت. وكان من الصعب تجميع هذه الأجزاء وتنسيق بعضها مع بعض لأن صفحات المخطوطة لم تكن مرقمة في الغالب، ولأن المواد المطبوعة لم تكن مرقمة على التوالي من البداية بل على دفعات فقط تبعاً لمجرى عملية الطبع. وكان ج. شومبيتر يستعمل النسخة المطبوعة الأولى المخصصة للنشر. ولم يهتم بإبقاء نسخة أخرى من الكربون لديه. ولكن الذين طبعوا المخطوطة كانوا يحتفظون لحسن الحظ بالنسخ الكربونية التي كانت مكوّمة في غرفة في الطابق الثالث من دار النشر Acacia Street house. كان قسم من هذه النسخ مؤرخاً، وهي النسخ المطبوعة عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ بشكل خاص. وقد واصلت عملية البحث إلى أن عثرت على المخطوطة والنسخة المطبوعة الأولى لموامة النسخة الكربونية. وكانت نسخ الكربون، في حالات عدة، تمثل معالجات أولية جرى إهمالها فيما بعد أو أدمجت جزئياً ضمن النسخ التي كتبت لاحقاً. وبالرغم من عدم وضع خطة أو فهرست

لمحتويات الكتاب، فإننى بعد أن قرأتُ العملَ ككل مرة تلو مرة، وجدت أن هذه الخطة كانت موجودة في إطار تفاصيل النص نفسه. وقد كان هناك بعض التعقيد الناشئ عن حقيقة أن عدد الفصول المخططة أصلاً قد انخفض من ثمانية إلى سبعة بالنسبة للجزء الثاني، ومن عشرة إلى ثمانية بالنسبة للجزء الرابع. بيد أنه، في آخر الأمر، لم تتبقَ أى صعوبة تقريباً في تحديد موقع كل قسم وكل قسم فرعى أو تحديد النسخ الأحدث بين النسخ الموجودة. وثمة مناقشة لهذه المشاكل في الملحق.

لقد عقَّدَ طول الكتاب من المهمة كثيراً. ومع أنني اقتصادية ولى بعض الخبرة في مجال النشر، بيد أنه لم يكن من السهل تجميع عمل ضخم كهذا، يتعامل مع اقتصاديين كثيرين، وبلغات عدة، ويغطي فترة طويلة جداً. وكان الإجراء الذي أخذت به كما يلي: تم طبع الأقسام التي كانت لاتزال مخطوطة؛ ثم قام المساعدون بقراءة المخطوطة لى من البداية حتى النهاية، فيما أقوم أنا، أثناء ذلك، بتصحيح النسخة المطبوعة؛ وقد تم استكمال المراجع وتدقيقها؛ كما تم وضع العناوين الرئيسية والفرعية في مكانها المناسب؛ وبعد أن نشرت مطبعة جامعة أكسفورد النسخة المطبوعة، قمتُ بفحصها مرة أخرى لتقييم التغييرات المدخلة ووضع ثبوت الإحالات للأجزاء الأخرى من الكتاب وتدقيق قائمة المؤلفين؛ وأخيراً قرأتُ لى عدة مساعدين نسخة المؤلف من البداية إلى النهاية، أثناء قيامى بتصحيح أوراق التجارب المطبوعة. وعند قراءة العمل تاريخ مرات متتالية، جرى تلافي وإزالة الكثير من الأخطاء الصغيرة ومواطن الشك. وكان يمكن طبعاً أن تستمر هذه العملية دون نهاية ما، ولكن اعتبارات الزمن أملت التوقف عند حد ما. ومن الملائم هنا الاعتراف بفضل ديفيد روكفيلر David Rockefeller ومؤسسة روكفيلر Rockefeller Foundation لتقديم المساعدات المذكورة أعلاه في عمليات الطبع والنشر.

ثمة صعوبة تتعلق بالأجزاء غير المكتملة من العمل تاريخ بشكل خاص قد تنبغى الإشارة إليها هنا. إذ أن ج. شومبيتر غالباً ما كان يبدأ بمعالجة موضوع معين ثم يتخلى عنه بعد أن يكون قد كتب عدة معالجات أولية عنه. وكان يحتفظ بهذه المعالجات التجريبية وملاحظاته الأصلية سوية مع القطع المكتملة من المخطوطة بحيث أنه لم يكن من السهل دائماً التعرف على النسخة الأخيرة تقريباً. وقد ساعدنا أحياناً، في حل اللغز، تاريخ إحالة ما أو دمج صفحة أو صفحتين من نسخة مبكرة. وتكمن الصعوبة الثانية في أن خطط شومبيتر أو ملاحظاته للتنقيح كانت بلغات عدة،

إنجليزية وألمانية، وأنها كانت تُكتب بشكل موجز. وقد تم تصوير أربع صفحات من هذه الملاحظات في الملحق (الخطة، الصفحة الأخيرة من الفصل المتعلق بالنقود في الجزء الثاني وخطتين من الجزء الخامس). ولم أبدل جهداً سواء لتوضيح التنقيحات المختصرة تلك أو لإجراء المقترحات المختصرة بخصوص التنقيحات. وقمت بدمج التصحيحات المباشرة بالنسخة المطبوعة الأولى وحسب. وسيتم إيداع المخطوطة الأصلية، والنسخ البديلة، والملاحظات والنسخة المطبوعة الأولى مع التصحيحات والتنقيحات المقترحة بيد ج. شومبيتر في مكتبة هوتون Houghton Library في جامعة هارفارد، حيث يمكن لرجال العلم المهتمين الرجوع إليها.

ثمة مواد أضافها الناشر من أجل التوضيح والانسجام ويجرى وضع مثل هذه الإضافات بين قوسين مربعين (). وهذا يسرى بشكل خاص على العناوين الرئيسية والفرعية، والملاحظات الاستهلاكية في النص والهوامش المتعلقة بتحرير الكتاب. كان ج. شومبيتر يُرَقِّم أقسامه في البداية. وقد أخذ يضيف العناوين للأقسام والأقسام الفرعية مع مرور الوقت. وفي بعض الأحيان، كان يترك فراغاً في المواضع التي لم يكن قد اتخذ فيها قراراً نهائياً بعد. إن العناوين التي قدمها الناشر كانت تستند على النص ويجرى حصرها بين قوسين مربعين. ثمة ملاحظات للمؤلف وملاحظات للناشر محصورة بين قوسين مربعين ولكن من الممكن على الدوام تقريباً التمييز بينهما. إذ أن ملاحظات المؤلف تقع في وسط المقطفات عادة، بينما تأتي ملاحظات الناشر كجمل كاملة في نهاية الملاحظات أو كهوامش كاملة أو كفقرة كاملة في النص المطبوع بحروف الهامش (الحروف الصغيرة). وقد قمنا باستعمال الحروف الأولى من اسم المؤلف J. A. S. أو الرمز Ed. (الناشر) لتفادي الخلط المحتمل.

ثمة بعض المواد المكررة التي كان ج. شومبيتر يدركها جيداً، وبعض المواد المحذوفة التي كان شومبيتر يشير إليها بعبارة "أعلاه" أو "أدناه". وفي أغلب الأحوال، لم أسع لإزالة المواد المكررة باستثناء المواد الواضحة والقريبة من بعضها. وعند اقتطاف مادة معينة مرات عدة في مناسبات مختلفة أو عند التعبير عن الفكرة نفسها مرات عدة في أجزاء مختلفة من النص، لم أشعر أن من المناسب إزالة بعضها والإبقاء على بعضها الآخر، مع أن المؤلف نفسه كان سيفعل هذا. لقد حاولت أن ألفت الانتباه في الهوامش إلى أهم المواد المحذوفة التي نتجت عن أن بعض أجزاء العمل لم تكن جاهزة تماماً، كما عمدت أيضاً، بناء على اقتراح من

ريتشارد م. جودون Richard M. Goodwin، إلى لفت الأنظار إلى الكتابات الأخرى لشومبيتر التي تتعلق بالمشاكل المطروحة، نظراً إلى أن ج. شومبيتر نادراً ما كان يشير إلى عمله الخاص أثناء فترة تدريسه أو أثناء كتابته. ومن المؤكد أن أفراداً آخرين كان يمكن أن يفعلوا ذلك على نحو أفضل، ولكن لم يكن هناك مَنْ لديه الوقت لتدقيق هذا العمل الطويل مرة تلو مرة.

وكان من المستحيل أحياناً قراءة كلمة ما أو اكتشاف أن هناك كلمة ما محذوفة أو جملة ما ناقصة. ولقد بذلتُ قصارى جهدى فى مثل هذه الحالات. وتم اللجوء إلى المعجم على نحو واسع وتعقب أى كلمة إنجليزية غير مألوفة فى قاموس أكسفورد الكبير. لكننا لم نجد عدداً من العناوين الأجنبية المقتطفة فى أى من قواميس هارفارد، كما أنها غير مدرجة فى مكتبة الكونجرس. وتمكنتُ أخيراً من تدقيق أسماء كل المؤلفين والعناوين، وذلك باستعمال قوائم مختلفة من الكتب الأجنبية وبمساعدة علماء من هذا البلد أو ذاك.

وقد كان ج. شومبيتر دقيقاً فى الغالب فى تحديد الطبعات المستعملة حيثما كان هذا مهماً. ولكن كانت تبرز صعوبة فى هذا المجال أحياناً كنتيجة لكون الكاتب قد عمل فى أماكن عدة عبر فترة طويلة بحيث أنه كان يضطر لاستعمال طبعات ودور نشر مختلفة للأعمال التى استشهدَ بها. فقد استعمل طبعاً مكنتات الجامعات الأوروبية ومكتبته الخاصة الواسعة عند كتابة مقالاته وكتبه قبل أن يأتى إلى هارفارد عام ١٩٣٢. ولم يعد من الممكن بعد ذلك الوقت الاستفادة من مكتبته التى تم حفظها فى يولخ Julich قريباً من بون. ولم يتم جلب هذه المكتبة إلى الولايات المتحدة قبل الحرب لأنه لم يكن لديه مكان لها فى البداية، ثم برزت فيما بعد "مشاكل عملية" مختلفة (ربما متخيلة أكثر مما هى فعلية). ثم جاءت الحرب. وأخيراً، فقد تم تدمير تلك المكتبة عند قصف يولخ من قبل الطيران الأمريكى. ولم يسلم من الدمار غير حوالى ١٠٠ كتاب فقط (معظمها كتب إنجليزية حول السيرة). وبعد عام ١٩٣٢ أخذ ج. شومبيتر يستعمل الكتب الموجودة فى هذا البلد ومكتبتى الاقتصادية فى تاكونك. لقد أنفق شومبيتر وقتاً طويلاً أثناء الحرب وهو يعمل بهدوء فى مكتبة كريس Kress Library of Business and Economics فى مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال. (حيث كان أيضاً يقرأ الكثير من المجلات الدورية المتخصصة، ويقرأ الكتب الصادرة بشكل جارى، ويصنور الكثير مما يرسله له

العلماء من أماكن عدة وبلغات متعددة). وقد يساعد هذا على تفسير أسباب الإشارة، في عمله تاريخ، إلى طبقات مبكرة وأخرى متأخرة من عمل معين بعينه، أو وجود إشارات لترجمتين إنجليزييتين مختلفتين للمجلد الأول من كتاب Das Kapital وطبعتين، إنجليزية وأمريكية، لكتاب كيرنس Cairnes (Some Leading Principles) وعمل كينز Keynes (Tract on Monetary Reform). وكان شومبيتر قد أكمل عمله الأصلي حول كتاب تورجو Réflexions قبل صدور طبعة شيل Schelle.

ليس ثمة محاولة لتقديم ثبت مراجع bibliography لكتاب تاريخ التحليل الاقتصادي. فالتاريخ ككل يمكن أن يعتبر ثبناً بالمراجع بمعنى ما. ومع ذلك، فقد تم وضع قائمة بالكتب التي يكثر الاستشهاد بها حينما تكون للطبعة المستعملة أهمية معينة وعندما لا يجرى ذكر الطبعة على وجه التحديد في كل مناسبة. لقد استعمل ج. شومبيتر الطبعة الرابعة من كتاب مارشال (1898) Principles لأنها كانت متوفرة لدينا أنا وهو (وكان شومبيتر يرتاب بهذه الطبعة كثيراً وأنا استغرب كيف أنه لم يتحول عنها لطبعة أحدث). وتقع تلك القائمة من الكتب (بطبعتها ودور نشرها) في نهاية الكتاب بعد الملحق مباشرة.

قد يستغرب القارئ من مغزى المادة المثلومة الموجودة في الصفحات ٥٦٦ الأولى من هذا الكتاب (الصفحات ٥٦٦ الأولى من الطبعة العربية). وينبغي الاعتراف بأن هذه المادة هي خطأ نجم عن سوء الفهم بين الناشر وأصحاب المطبعة من جهة والمحرر من الجهة الأخرى. إذ كان ينبغي طبع كل المادة المثلومة على غرار الهامش (غير المثلوم) على أساس أن لها أهمية أقل بالنسبة للقارئ العادي. لنتذكر أن ج. شومبيتر كان ينوي كتابة تاريخ معين بمجلد واحد من ٦٠٠ أو ٧٠٠ صفحة. ومع مرور الزمن، أخذت معالجته تتوسع بشكل متزايد، وكان يعي حقيقة أن الكتاب قد أصبح كبيراً جداً ويتضمن بعض موضوعات قد لا تهم القارئ العادي. وهكذا قرر كتابة الكتاب على مستويين بحيث توضع المواد الفنية والمناقشات ذات الطابع المعرفي والفلسفي وخلاصات السير الذاتية للكتاب بحروف مطبعية صغيرة بحيث تأخذ حيزاً أقل ويمكن تخطيها بسهولة. وقد أشار شومبيتر إلى إمكانية تحقيق ذلك عن طريق طبع تلك الأجزاء في حيز منفصل على غرار الهوامش. ولكن صاحب المطبعة، بعد أن اختار نمطاً ملائماً لهذا الكتاب،

وجد أن المادة التي ستطبع بالحروف الصغيرة أو على غرار الهوامش ستكون كبيرة جداً فقام بتعديل الخطة بطبع تلك المادة "الثانوية" على غرار طباعة النص نفسه، ولكن بشكل مثلوم، غالباً بذلك الأهمية النسبية لتلك المادة التي أرادها المؤلف لها. ولم يتم توضيح الخطة لي لسوء الحظ، كما أنني لم أطلع على أي نسخة مطبوعة إلا بعد أن صار نصف كتاب تاريخ في الألواح المطبعية. وكانت إعادة تنضيد كل ذلك ستكلف الكثير من التكاليف والتأخير. وعليه، فقد تركت الأمر بهذا الشكل في أكثر الأحوال فيما عدا بعض الأقسام الصغيرة التي تتعلق بالمناقشات غير المكتملة أو ذات الطابع الفني البحت حيث أُعيد تنفيذها في حروف صغيرة. وعند النظر إلى الصفحات 364-366، 393-395، 406-409 (في الأصل: 414-18, 449-52 and 464-9)، حيث تجرى مناقشة أفكار كونت Comte، وعمل ميل Logic، وكذلك أفكار لونغفيلد Longfield، وتونن Thunen، وجون راى John Rae، يتبين نوع المادة التي أراد الكاتب أن تكون على مرتبة أدنى. ولست متأكدة بأنه كان مصيباً في تشديده هذا على الدوام، وبخاصة بالنسبة لخلاصة السير الذاتية التي راققت لمعظم من قاموا بقراءتها.

وفي القسم المتبقي من كتاب تاريخ (الفصلان الأخيران من الجزء الثالث، والجزء الرابع، والجزء الخامس)، قمت بتقسيم المادة "الثانوية" بين نمط النص ونمط الهامش، مع أن اثنتين أو ثلاثاً فقط من المناقشات "الفلسفية" ترد مثلومة كما تمت طباعتها من قبل. وقد جرى طبع خلاصة السير الذاتية، التي كان بعضها طويلاً إلى حد ما، بالحروف الكبيرة وليس الصغيرة كما قصد أصلاً. وقد فعلت هذا لاقتناعي بصعوبة قراءة مادة كبيرة كذلك بنمط الهامش ذي الحروف الصغيرة جداً المختار أصلاً، رغم أن هذا التغيير يتعارض، طبعاً، مع سياستي بنشر كتاب تاريخ كما كتبه ج. شومبيتر تقريباً قدر الإمكان. وتبين المخطوطة والنسخة المطبوعة الأولى، المودعتين في مكتبة هوتون Houghton Library، ما خطط المؤلف له بهذا الخصوص. (*)

(*) وجدّ المُعَرَّب أن ترجمة الكتاب تتيح إمكانية طبعه بالصورة التي أرادها له مؤلفه أصلاً من ناحية الاختيار بين حروف نمط النص ونمط الهامش بالنسبة " للمادة الثانوية ". وقد قام المُعَرَّب بهذا بالفعل. ومن ناحية أخرى، هناك كلمات تشير إلى أسماء أو مصطلحات أو أحداث رأى المُعَرَّب أن من الضروري توضيحها للقارئ. وقد وضع المُعَرَّب هذه التوضيحات في هامش تحمل إشارة مثل إشارة الهامش الحالي (*). وعليه، فإن كل الهوامش التي تحمل هذه الإشارة إنما تعود للمُعَرَّب.

ويمكن لى أن أذكر عددًا محدودًا جدًا من الناس ممن لم يكن بمستطاعى إعداد هذا العمل للنشر دون نصحهم ومساعدتهم. كان آرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget أول من قرأ تاريخ وهو مطبوع بشكل كامل، وقد تشاورت معه بخصوص الأقسام غير المكتملة وناقشنا السياسة العامة لتحريير الكتاب. كما أنه شارك فى تجميع ونشر الفصل المتعلق بالقيمة والنقود. ولم يتم طبع هذا الفصل قط. كما أن صفحاته لم تكن مرقمة ولم تكن متأكدين من ترتيب الصفحات فى بعض الحالات القليلة. وقام جوتفريد Gottfried وهايرلر Haberler أيضًا بقراءة الجزء الأكبر من المخطوطة وساعدانى فى تدقيق الإحالات الغامضة وكل النقاط النظرية التى كانت تزعجنى. وقد قرأ بول م. سويزى Paul. M. Sweezy الصيغة النهائية وقدم مقترحات قيمة، وعثر على أخطاء عدة كانت قد فاتتتى. وجمع ريجارد م. جودون Richard M. Goodwin مادة الجزء الرابع- الفصل السابع، والجزء الخامس التى كانت غير مكتملة وكان ج. شومبيتر يكتبها ويعدها قبيل وفاته. وتتعلق هذه المادة المهمة بتحليل التوازن والتطورات الحديثة. كما قام الفريد اتش كونراد Alfred H. Conrad بقراءة جزء من النسخة المطبوعة ومن الصيغة النهائية ودقق الصياغات الرياضية. وقرأ وليم جيه فيلنر William J. Fellner قسمًا من النسخة المطبوعة، بينما قرأ ألكسندر جيرشونكرون Alexander Gerschenkron جزءًا من الصيغة النهائية. وكان فريدا س. يوليان Frieda S. Ullian حاذقًا ولم يكف عن متابعة المؤلفين المجهولين. كما ساعدت أنا ثورب Anna Thorpe فى كل مراحل كتاب تاريخ، كطبع قسم من المخطوطة قبل عدة سنوات، وساعدتتى فى قراءة الصيغة النهائية وفى إعداد الفهرست. كما أن معرفتها بخط جيه شومبيتر بطرقه فى العمل قد ساعدتتى فى حل مشاكل عدة. وأتوجه بامتنانى إلى كل أولئك والى غيرهم ممن ساعدوا بشكل أو بآخر على إصدار كتاب تاريخ التحليل الإقتصادى.

اليزابيث بودى شومبيتر Elizabeth Boudy Schumpeter

تاكونك، كونيكتيكات Taconic, Connecticut

تموز ١٩٥٢

ملاحظة: بعد وفاة البروفيسور شومبيتر وحتى فى الأسابيع الأخيرة من مرضه الطويل، خصصت السيدة اليزابيث شومبيتر معظم وقتها لإعداد هذا

الكتاب للنشر. وعند وفاتها، كان فهرست المؤلفين جاهزًا تقريبًا؛ ولكن فهرست الموضوعات كان في بداية تحضيره. وقد أخذ الدكتور روبرت كوين Robert Kuenne على عاتقه المهمة الصعبة المتمثلة بإعداد فهرست الموضوعات، كما أنه أكمل فهرست المؤلفين ونسق الاثنين. ويعبر الناشر عن عميق امتنانهم للبروفيسور فاسيلي ليونيتيف Wassily Leontief لمساعدته في نشر هذا الكتاب.

المقدمة
النطاق والمنهج

الفصل الأول

مدخل وخطة

- ١- خطة الكتاب
- ٢- لماذا ندرس تاريخ علم الاقتصاد؟
- ٣- ولكن هل يُعدُّ الاقتصاد علماً؟

١- خطة الكتاب

أقصد بتعبير تاريخ التحليل الاقتصادي تاريخ الجهود الفكرية التى بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو، وهو ما يعنى الشئ نفسه، تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادي. يصف الجزء الثانى من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود وذلك من البدايات المبكرة التى يمكن إدراكها وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطى الجزء الثالث الفترة التى يمكن نعتها، وإن بصورة تقريبية فقط، بفترة "الكلاسيك" الإنجليز وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريباً. ويقدم الجزء الرابع كشفاً بمصير الاقتصاد التحليلي أو العلمى منذ نهاية الفترة "الكلاسيكية" (على نحو تقريبي، مرة أخرى) وحتى الحرب العالمية الأولى، مع أن تاريخ بعض الموضوعات ستقوم بمده إلى الوقت الحاضر بقصد استكمال العرض. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس، فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، التى سيرد قسم منها ضمن توقعات الجزء الرابع المذكور تواء، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.

وفى سياق مواجهة المهمة الضخمة، التى يرمى هذا الكتاب إلى محاولة إنجازها أكثر من أنه قد أنجزها بالفعل، وجدنا أنفسنا حالاً أمام حقيقة مرّة. فمهما كانت المشاكل التى تختبئ تحت سطح أى علم، فإن مؤرخ هذه المشاكل واثق بدرجة تكفيه لأن يبدأ عمله حالاً. بيد أن الأمور ليست كذلك فى حالتنا. إذ نجد هنا

أفكار التحليل الاقتصادي، الجهود الفكرية، العلم، "مغلقة بالضباب" وأن القواعد والمبادئ التي تهدي المؤرخ، كما يفترض، عرضة للشك هي نفسها وعرضة لما هو أسوأ: سوء الفهم على وجه التحديد. ولذلك، فإن الجزء الأول هو بمثابة مقدمة للأجزاء ٢-٥ لتقديم أقصى إيضاح ممكن لأرائي بخصوص طبيعة الموضوع الذي أدرسه وبعض الترتيبات المفهومية conceptual arrangements التي أقترح استعمالها. كما وجدت من الضروري الاهتمام بعدد من الموضوعات التي تتعلق بسوسيولوجيا العلم، بنظرية العلم مأخوذاً كظاهرة اجتماعية. ولكن لنلاحظ: إن هذه الأشياء ترد هنا لإيصال بعض المعلومات حول الأسس التي أنوي تبنيها أو حول الإطار العام للكتاب وحسب. ومع أنني سأوضح أسباب تبني هذه الأسس، إلا أنه من غير الممكن عرضها هنا كلياً. وتكمن أهمية هذه الأسس في تسهيل فهم ما حاولت تحقيقه ومساعدة القارئ على إلقاء هذا الكتاب جانباً إذا لم يرق له إطاره العام.

٢- لماذا ندرس تاريخ علم الاقتصاد؟

حسناً، لماذا ندرس تاريخ أى علم؟ سيحافظ عملنا الحالي على ما هو مفيد في عمل الأجيال السابقة. إن المفاهيم والمناهج والاستنتاجات التي سنقوم بإهمالها هي فقط تلك التي لا تستحق الاهتمام. إذن، لماذا ينبغي علينا العودة إلى الكتاب القدامى وتكرار الآراء المهجورة؟ ألا يمكن ترك ذلك إلى بعض المختصين ممن يحبون الاهتمام بتلك الآراء لذاتها؟

ثمة الكثير مما يمكن قوله في صالح هذا الموقف. فمن الأفضل بالتأكيد ترك ألوان الفكر القديمة بدلاً من التعلق بها على نحو ما. ومع ذلك، فإن زيارة الغرفة المهجورة قد تكون مفيدة بشرط عدم البقاء هناك طويلاً. إن الفوائد التي نأمل الحصول عليها يمكن أن توضع تحت ثلاثة عناوين: فوائد تعليمية وأفكار جديدة وتأمل طرق التفكير البشري. سندرس هذه العناوين تباعاً: دون إشارة خاصة للاقتصاد في البداية، ومن ثم نضيف تحت عنوان رابع بضعة أسباب من شأنها أن تجعل دراسة تاريخ العمل التحليلي في حالة علم الاقتصاد أقوى مما هي في الحقول الأخرى.

أولاً: إن المعلمين والطلبة، الذين يحاولون العمل وفق النظرية القائلة بأن النظريات الأحداث تشكل كل ما يلزمهم، يكتشفون حالاً أنهم يجعلون الأشياء أكثر صعوبة لهم دون داع. فمهما كان نصيب الموضوع الحديث من الصحة والأصالة والدقة والأناقة، فهذا لن يحول دون إحساس الطلبة، أو معظمهم على الأقل، بفقدان الموضوع للاتجاه والمعنى ما لم يتضمن الموضوع الحديث نفسه حدًا أدنى من الجوانب التاريخية. وهذا يعود إلى أن المشاكل والمناهج *problems and methods* التي تستعمل في أي وقت معين، وأياً كان حقلها، إنما تتضمن إنجازات وآثار العمل المنجز في الماضي في ظل ظروف مختلفة تماماً. ولا يمكن استيعاب أهمية وصحة كل من المشاكل والمناهج استيعاباً كاملاً دون معرفة المشاكل والمناهج السابقة - فتلك المشاكل والمناهج هي النتائج (المؤقتة، غير النهائية) للأخيرة. إن التحليل العلمي لا يمثل فقط عملية منسجمة منطقياً تبدأ ببعض الأفكار الأولية ثم تضيف إلى الرصيد بطريقة مباشرة. فهذا التحليل ليس مجرد بحث متواصل عن حقيقة موضوعية - كما هو شأن البحث في حوض الكونغو. على العكس، فهو صراع متواصل مع إبداعات عقولنا وعقولنا سابقينا و"يتقدم" وفق خطوط متقاطعة ليس غير، إن كان يتقدم أصلاً، وهو لا يتقدم كمنطق بل تحت تأثير الأفكار والملاحظات أو الحاجات الجديدة وكذلك بتأثير ميول وأمزجة رجال جدد وقوة جديدة. ولذلك، فإن أي نظرية تحاول تفسير "حالة العلم القائمة" إنما تفسر مناهج ومشاكل ونتائج مشروطة تاريخياً ولا تكون ذات معنى إلا عند ارتباطها بالخلفية التاريخية التي نشأت عنها. وبعبارة أخرى، تتضمن حالة العلوم في أي وقت معين تاريخها السابق ولا يمكن استيعابها بشكل مقبول إلا بجعل هذا الماضي الضمني صريحاً. دعوني أضيف حالاً أن هذا الجانب التعليمي سيكون حاضراً في ذهني خلال هذا الكتاب كله وأنه يوجه اختيار مادة المناقشة وعلى حساب معايير مهمة أخرى أحياناً.

ثانياً: إن عقولنا تميل لأن تستمد إلهاماً جديداً من دراسة تاريخ العلم. ويستخلص بعضنا من هذه الدراسة أكثر مما يستخلصه غيره، ولكن من المحتمل أن تكون هناك قلة لا تستمد منها أي فائدة قط. وفي الحقيقة، فإن الإنسان، إذ يتخلف عن أعمال عصره وعن تأمل الإنجازات الكبيرة في العصور الماضية، فإنه يكف عن ممارسة توسيع مداركه الخاصة ويجعل عقله ضيقاً وبلبلياً. ويمكن إيضاح ثمره هذه الممارسة بحقيقة أن الأفكار الأساسية التي أدت عملياً إلى نظرية النسبية

(الخاصة) قد وردت أولاً فى كتاب حول تاريخ الميكانيكا.^(١) وفضلاً عن ذلك الإلهام، فقد يلتقط كل واحد منا دروساً مفيدة من تاريخ علمه، رغم أن هذه الدروس قد لا تكون مشجعة أحياناً. فنحن نتعلم شيئاً عن عبثية وجدوى المجادلات معاً؛ عن منعطفات، وجهود ضائعة، ودروب مسدودة؛ عن أطوار نمو متوقف، عن اعتمادنا على الصدفة، عن إهمالنا للأشياء، عن طرق تعويض الوقت الضائع. نحن نتعلم إدراك أسباب وصولنا إلى ما وصلنا إليه بالفعل ولماذا لم نتقدم أكثر. كما نتعلم النجاحات وكيف حدثت ولماذا - وهو سؤال سيعتريه عليه الاهتمام فى كل مكان من هذا الكتاب.

ثالثاً: إن أكبر حجة يمكن تقديمها لصالح تاريخ أى علم أو للعلم بشكل عام تتمثل بأنه يعلمنا الكثير عن طرق التفكير البشرى *ways of the human mind*. ومن المؤكد أن المادة التى يقدمها التاريخ تتعلق بنوع خاص فقط من النشاط الفكرى. ولكن، وفى حدود هذا الحقل، فإن الأدلة التى يقدمها التاريخ هى أدلة كاملة على نحو مثالى تقريباً. ففى التاريخ يتبدى المنطق بشكل ملموس، المنطق فى حالة حركة، المنطق مشدوداً لرؤية وهدف. إن كل حقول الفعل البشرى تعكس عمل الذهن البشرى، ولكننا لا نتقرب فى أى حقل آخر من الطرق الفعلية للعمل لأن الناس فى الحقول الأخرى لا يكابدون مشاكل كثيرة عند حديثهم عن عملياتهم الفكرية. وكان للكتاب المختلفين مواقف متباينة من هذه الناحية: بعضهم كان صريحاً كما هو شأن هايجنز Huyghens، بينما كان الآخرون متحفظين مثل نيوتن. ولكن حتى أكثر العلماء تحفظاً يميلون للكشف عن عملياتهم الفكرية لأن العمل العلمى - بخلاف العمل السياسى - يكشف عن نفسه بنفسه بحكم طبيعته. ولهذا السبب أساساً، فقد لوحظ غير مرة - من ويل Whewell و ج. س. ميل إلى وونت Wundt و ذيوى Dewey - إن علم المعرفة *general science of science* (علم *wissenschaftslehre* الألمانى) ليس منطقاً تطبيقياً فقط، بل مختبر بالنسبة للمنطق البحث نفسه. وبعبارة أخرى، ينبغى عدم تقييم العادات العلمية أو قواعد المنهج *rules of procedure* وفقاً فقط للمعايير المنطقية التى توجد بشكل مستقل عن هذه العادات أو القواعد. فالأخيرة تضيف شيئاً ما إلى هذه المعايير المنطقية

(١) Ernst Mach , Die Mechanik in ihrer Entwicklung:historisch-kritisch dargestellt (الطبعة الأولى ١٨٨٣؛ انظر الملحق الذى أضافه ب. بيتسولت إلى الطبعة الثامنة)؛ وتتضمن الترجمة الإنجليزية، من قبل ت. ج. ماك كورماك، إضافات وتعديرات حتى الطبعة التاسعة ١٩٤٢ (الأخيرة).

نفسها وتتفاعل معها. ويمكننا الاستفادة من أسلوب المبالغة العملى لإيضاح هذه النقطة: ثمة نوع من المنطق البراغماتى أو الوصفى يمكن تجريده عن مشاهدة وصياغة القواعد العلمية - التى تتضمن، طبعاً، أو تندمج بدراسة تاريخ العلوم.

رابعاً: يمكن القول إن الحجج السابقة، وبخاصة تلك التى طُرحت تحت العنواين الأولين، تسرى بقوة أكثر على حالة علم الاقتصاد. وهنا، سنهتم بمضامين حقيقة واضحة مفادها إن موضوع علم الاقتصاد نفسه يشكل عملية تاريخية فريدة بحيث أن علم الاقتصاد يعالج، إلى حد بعيد، فى العهود المختلفة، مجموعات مختلفة من الوقائع والمشاكل (انظر القسم الثالث، أدناه). وقد تكفى هذه الحقيقة وحدها للاهتمام كثيراً بتاريخ المذاهب، ولكن، لنترك هذا الآن لتجنب التكرار ولكى نركز على واقع آخر. إن الاقتصاد العلمى لا تنقصه الاستمرارية التاريخية كما سنرى. وفى الواقع، يتمثل هدفنا الرئيسى بوصف ما يمكن تسميته بـ"جذور الأفكار العلمية" - Filiation of Scientific Ideas - وهى العملية التى بواسطتها تقود جهود البشر، الرامية لفهم الظواهر الاقتصادية، إلى تكوُّن وتطور وتلاشى البنى التحليلية فى تتابع متواصل. وإن أحد الموضوعات التى نحاول إثباتها فى هذا الكتاب هو أن هذه العملية لا تختلف جوهرياً عن العمليات المناظرة لها فى حقول المعرفة الأخرى. ولكن جذور الأفكار هذه قد واجهت معوقات فى حقولنا أكثر مما فى الحقول الأخرى لأسباب يشكل توضيحها أحد أهدافنا أيضاً. لا يميل سوى قلة من الناس، وأقلهم ميلاً نحن الاقتصاديين أنفسنا، إلى تهنئتنا على إنجازاتنا الفكرية. وعلاوة على ذلك، فإن عملنا العلمى لا يزال، كما هو شأنه فى الماضى على الدوام، ليس متواضعاً فقط، بل وغير منظم أيضاً. فطرق جمع الوقائع وتحليلها، التى يعتقد بعضنا أنها كانت ولا تزال ذات فعالية محدودة أو خاطئة وفقاً لمبدأ ما on principle، كانت ولا تزال تستخدم على نطاق واسع من قبل البعض الآخر. ومع أن من الممكن رغم ذلك، كما سأحاول توضيح هذا، أن نتحدث، بالنسبة لكل حقبة، عن وجود رأى مهنى حول موضوعات علمية، ومع أن هذا الرأى غالباً ما صمد أمام الاختلافات القوية فى وجهات النظر السياسية، بيد أننا لا نستطيع أن نفعل هذا بثقة تضاهى ثقة الفيزيائيين والرياضيين. وبالنتيجة، فإننا لا نستطيع، أو لا نريد على الأقل، أن نسمح لبعضنا بعضاً بتلخيص "حالة العلم" بصورة مقبولة بنفس الدرجة. وقد تقدم دراسة تاريخ المذاهب العلاج الشافى من عيوب الأعمال التلخيصية: أليس صحيحاً أن نقول أن من المتعذر فهم المشاكل والطرق والنتائج فهماً كلياً فى مجال الاقتصاد أكثر مما فى

الفيزياء مثلاً دون معرفة الكيفية التي كان يفكر بها الاقتصاديون أثناء عملهم. وإضافة إلى ذلك، هل ضاعت هنا أكثر مما في الفيزياء نتائج معينة أثناء مسيرة العلم أو أنها بقيت مجمدة لقرون. سنصادف بضع حالات لا تبعث إلا على قليل من الخوف. كما إن الدروس المحبطة يمكن أن تقدم التشجيع والفائدة للاقتصادى المهتم بتاريخ علمه أكثر مما تقدمه لعالم الفيزياء الذى يستطيع، عموماً، الاعتماد على حقيقة أن ما فاتته من عمل سابقه لا يساوى شيئاً تقريباً. فلماذا، إذن، لا تلج حالاً قصة أخرى من قصص الفتح الفكرى؟

٣- ولكن هل يُعدّ الاقتصاد علمًا ؟

إن الجواب على السؤال الذى يتصدر هذا القسم يعتمد طبعاً على ما نقصده بـ"العلم". وهكذا، يُستخدم هذا المصطلح بمعنى الفيزياء الرياضية سواء فى اللغة الدارجة أو فى لغة الحياة الأكاديمية - وبخاصة فى الدول الناطقة بالفرنسية والإنجليزية. ومن الواضح أن هذا المعنى يستبعد كل العلوم الاجتماعية وكذلك علم الاقتصاد. كما أن الاقتصاد ككل لا يكون علمًا إذا جعلنا من استعمال الطرق الشبيهة بطرق الفيزياء الرياضية الصفة المحددة (definiens) للعلم. ففى هذه الحالة، فإن جزءاً صغيراً فقط من الاقتصاد يكون "علمياً". وبالمثل، إذا عرفنا العلم وفقاً لشعار "العلم هو القياس"، فإن الاقتصاد يكون علمياً فى أجزاء منه ولا يكون كذلك فى أجزائه الأخرى. وينبغى ألا تكون هناك حسابيات بخصوص "منزلة" و"جلال" الفكرة التالية: إن معاملة حقل معين كعلم هى أمر لا ينطوى على أى ثناء أو عكس الثناء.

وللغرض الذى نتوخاه: فإن تعريفاً واسعاً جداً يطرح نفسه، أى إن العلم هو أى نوع من المعرفة يشكل موضوعاً لجهود واعية تسعى لتطويره.^(٢) إن مثل هذه

(٢) سنحتفظ بمصطلح العلم الدقيق Exact Science للمعنى الثانى من معانى كلمة علم المذكورة أعلاه، أى للعلوم التى تستعمل طرقاً تشبه طرق الفيزياء الرياضية فى تركيبها المنطقى. وسوف يستعمل مصطلح العلم البحت Pure فى مقابل العلم التطبيقى Applied (هذا ويستعمل الفرنسيون نفس المصطلح فيقولون مثلاً: économie rationnelle أو économie fure أو mécanique fure كما يقولون أيضاً économie rationnelle أو économie fure). أما المعادل الإيطالى فهو economia pura أو meccanica pura، بينما يمثّل المعادل الألماني فى (reine Mechanik أو reine ökonomie).

الجهود تخلق عادات فكرية - طرق أو مناهج methods أو "أساليب" techniques - وسيطرة على الوقائع التي يتم اكتشافها بواسطة هذه الأساليب التي تتجاوز نطاق العادات الفكرية والمعرفة الوقائعية للحياة اليومية. وهكذا يمكن أيضاً تبنى التعريف التالي، المكافئ عملياً للتعريف الأول: العلم يمثل أى حقل من حقول المعرفة كان قد طوّر أساليب متخصصة لجمع الوقائع وللتنفسير أو الاستنتاج (التحليل). وأخيراً، يمكن صياغة التعريف التالي، المماثل عملياً أيضاً للتعريفين السابقين، وذلك إذا كانت هناك رغبة فى التشديد على الجوانب السوسولوجية: العلم هو ذلك الحقل من المعرفة الذى يعمل فيه باحثون أو علماء أو أكاديميون، كما يسمونهم، ممن يهتمون بتطوير الرصيد المتاح من الوقائع والمناهج ويكتسبون من خلال ذلك السيطرة على كليهما، الأمر الذى يميزهم عن "الفرد العادى" layman وعن "الفرد المهنى" practitioner أيضاً فى نهاية الأمر. سأضيف تعريفين آخرين دون تقديم أى توضيح إضافي: (١) العلم هو معرفة فطرية بعد تشذيبها وتنقيتها؛ (٢) العلم هو معرفة تكتسب بواسطة أدوات (أو معرفة منهجية) tooled knowledge.

وما دام الاقتصاد يستعمل أساليب لا يستعملها عامة الناس، ولما كان هناك اقتصاديون يهتمون بتطوير هذه الأساليب، فإن من الواضح أن الاقتصاد هو علم بحسب فهمنا لهذا المصطلح. ويترتب على ذلك أن كتابة تاريخ هذه الأساليب يشكل مهمة مباشرة ينبغى أن لا يثور حولها شك أو جدل. ولكن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ. فنحن لم نخرج من الغابة بعد. بل إننا لم ندخلها بعد حقاً، إذ يتوجب إزالة عدة عقبات قبل الاطمئنان للأرضية التي نقف عليها، وأكثر هذه العقبات هي تلك التي تحمل اسم الأيديولوجيا Ideology. وهذا ما سنفعله فى الفصول التالية. أما الآن، فإننا سنقدم بضع ملاحظات حول تعريفنا للعلم

قبل كل شيء، ينبغى مواجهة ما يمكن أن يحسبه القارئ تحدياً كبيراً. فالنظر للعلم كمعرفة تكتسب بأدوات، أى تعريفه على أساس استعمال أساليب خاصة يبدو كما لو أنه يتطلب منا مثلاً إدخال السحر الذى تمارسه قبيلة بدائية حينما تستعمل هذه القبيلة أساليب ليست فى متناول عامة الناس، وأن هذه الأساليب تتطور ويتم توارثها بين مجموعة من محترفى السحر. ومن ناحية المبدأ، ينبغى علينا، طبعاً، إدخال السحر. ذلك لأن السحر، والأعمال التي لا تختلف عنه جوهرياً

من الناحية المعنية، يتداخل أحياناً مع ما يعتبره الإنسان الحديث منهجاً علمياً وفقاً لخطى يتعذر إدراكها. فعلم التنجيم كان رفيقاً لعلم الفلك حتى بداية القرن السابع عشر. ومع ذلك، فإن ثمة سبباً آخر له طابع أكثر إلحاحاً. إذ أن استبعاد أى نوع من المعرفة المكتسبة بأدوات سيعنى اعتبار معاييرنا نفسها صالحة لكل زمان ومكان. ولكننا لا نستطيع أن نفعل هذا.^(٣) ومن الناحية العملية، لا نملك أى خيار سوى تفسير وتقييم أى جزء من المعرفة المكتسبة بأدوات، ماضياً وحاضراً، فى ضوء معاييرنا ما دمنا لا نملك غيرها. فهذه المعايير هى نتاج تطور دام أكثر من ستة قرون،^(٤) تم خلالها بدرجة متزايدة تقييد عالم المناهج أو الأساليب المقبولة علمياً بمعنى أن كثيراً من هذه المناهج أو الأساليب قد تم استبعادها على أساس أنها غير مقبولة. ونحن لا نقصد سوى هذا العالم المقيّد بصورة نقدية حينما نتحدث عن علم "حديث" أو "تجريبي" أو "وضعي".^(٥) إن قواعد المنهج فى هذا العالم المقيّد ليست واحدة فى أقسام العلم المختلفة، وهى ليست بمنأى عن الشك قط، كما رأينا أعلاه. ومع ذلك، يمكن عموماً وصف هذه القواعد وفقاً لعلامتين بارزتين: إن هذه

(٣) تتمثل أفضل طريقة للاقتناع بذلك فى ملاحظة أن قواعدنا المنهجية هى محل خلاف، وقد تبقى كذلك دائماً، وأنها فى حالة من التغيير المستمر. ولنلاحظ الحالة التالية مثلاً: لم يثبت أحد بعد أن كل عدد زوجى يمكن التعبير عنه كمجموع عددين فرديين، رغم عدم اكتشاف العدد الزوجى الذى لا يشكل مجموعاً لعددين فرديين لحد الآن. ولنتصور الآن أن هذه الفرضية تودى ذات يوم إلى تناقض مع فرضية أخرى مقبولة لدينا. فهل ينتج عن ذلك أنه لا يوجد عدد زوجى مما هو ليس مجموعاً لعددين فرديين؟ من شأن الرياضيات الكلاسيكية أن تجيب بـ"نعم"، بينما كانت الرياضيات المؤسسية (مثل كرونكر وبروير) ستقول "كلا"، أى أن الأولى تعترف بينما تنكر الثانية الاعتراف بصحة ما يعرف بـ"البراهين" غير المباشرة لموضوعات الوجود، التى تستعمل على نطاق واسع فى حقول عدة وفى الاقتصاد أيضاً. إن مجرد إمكانية حصول هذا الاختلاف حول ما يشكل برهاناً صحيحاً يكفى ليبيين، بين أمور أخرى، تعذر قبول قواعدنا بوصفها الكلمة الأخيرة فى المنهج العلمى.

(٤) يشير هذا التقدير إلى الحضارة الغربية Western Civilization فحسب، ويأخذ أيضاً بنظر الاعتبار التطورات الإغريقية، وذلك فقط بقدر ما دخلت هذه التطورات فى الفكر العلمى فى أوروبا الغربية منذ القرن الثالث عشر كميراث وليس بفضل تلك التطورات ذاتها. وكعلم بارز تشير إلى Summe theologica (اللاهوت الشامل) للقدّيس توما الذى يستبعد الوحي revelation من philosophicae disciplinae (علم الفلسفة) أى من جميع العلوم ما عدا اللاهوت المقدس (sacra doctrina)؛ أما اللاهوت الطبيعى فهو أحد مكونات philosophicae disciplinae. وقد شكّل هذا الخطوة الأولى والأهم فى النقد المنهجي الذى جرى فى أوروبا بعد سقوط العالم الإغريقي-الرومانى. وسوف يتبين فيما بعد كيف أن استبعاد الوحي من جميع العلوم ما عدا sacra doctrina كان، بفضل توما الأكويني، قد اقترن باستبعاد الاحتكام إلى السلطة كطريقة علمية مقبولة.

(٥) تستعمل كلمة "وضعي" positive هنا بمعنى لا علاقة له قط بالوضعية الفلسفية. وهذا هو أحد التحذيرات الكثيرة التى ترد فى هذا الكتاب لتجنب الخلط الذى ينجم عن استعمال كلمة معينة بمعانٍ مختلفة كلياً من جانب كتاب يعتقدون هم أنفسهم الأشياء أحياناً. وهذه مسألة مهمة. ولذلك، سأذكر بعض الأمثلة حالاً: العقلانية، العقلنة، المذهب النسبى، الليبرالية، التجريبية.

القواعد تختزل الوقائع التي يمكن قبولها على أسس علمية إلى أضييق مجموعة من "الوقائع التي يمكن التحقق منها من خلال المشاهدة أو الاختبار"؛ كما أنها تختزل نطاق المناهج المقبولة إلى "الاستنتاج المنطقي من الوقائع التي يمكن التحقق منها". ومن الآن فصاعداً، سنأخذ بوجهة النظر هذه للعلم التجريبي، على الأقل بقدر التسليم بأسس هذا العلم في الاقتصاد. ولكن ينبغي أن نضع ما يلي في أذهاننا حينما نفعل هذا: رغم أننا سنقوم بتفسير المذاهب وفقاً لوجهة النظر هذه، إلا أننا لا ندعي أن لها أي صحة "مطلقة". ومع أننا، انطلاقاً من هذه الوجهة، قد نصف بضع فروض أو مناهج معينة على أنها غير صحيحة - مشيرين على الدوام طبعاً إلى الظروف التاريخية التي وُضعت في إطارها، فإننا لن نستبعد هذه الفروض أو المناهج من عالم الفكر العلمي وفقاً لفهمنا الأصلي (الأوسع) لهذه الكلمة، أو، إذا صغناها بطريقة مختلفة نوعاً ما، فإننا لن ننزع عنها الطابع العلمي^(٦) - الذي ينبغي أن يُقِيم وفق المعايير "المهنية" الخاصة بكل زمان ومكان، إذا كان له أن يقيم أصلاً.

ثانياً: يبين تعريفنا الأصلي ("المعرفة المكتسبة بأدوات" *tooled knowledge*) لماذا يستحيل عموماً أن نُورخ - حتى على مستوى العقود من السنين *decades* - جذور علم معين، ناهيك عن أن نُورخ "تأسيسه"، بشكل منفصل عن جذور طريقة خاصة أو تأسيس مدرسة ما. فكما أن العلوم تنمو بطريقة الازدياد البطيء *slow accretion* بعد أن ظهرت للوجود، فإنها تنشأ أيضاً بطريقة الازدياد البطيء، حيث تعمل تدريجياً على تمييز نفسها، تحت تأثير الشروط البيئية والشخصية المشجعة والمعرفة، عن خلفيتها كمعرفة فطرية، وكذلك أيضاً عن العلوم الأخرى أحياناً. وبتوضيح تلك الشروط تساعد عملية البحث في الماضي على اختصار الزمن الذي يمكن في إطاره تبرير تأكيد أو رفض وجود بنية معينة للمعرفة العلمية. ولكن البحوث، مهما بلغت، ليس بوسعها أن تزيل تماماً قدرًا من الشك عمل التقدير الشخصي للمؤرخ على توسيعه دوماً. وبالنسبة لعلم الاقتصاد،

(٦) وكل ذلك غير كاف ويعجز تماماً طبعاً عن تسوية المشاكل العميقة التي لا تزال نلامسها بشكل سطحي. ولكن، لما كان ذلك هو كل ما يمكننا فعله ضمن المجال المتاح لنا، فأود أن أضيف أن التفسير الميّن أعلاه يبدو أبعد ما يمكن عن: (أ) ادعاء العلم بكل شيء؛ (ب) الرغبة بـ"تصنيف" المحتويات الحضارية لفكر الماضي وفقاً لمعايير الحاضر؛ وبخاصة (ج) تقييم أي شيء ما عدا طرق التحليل. ثمة نقاط أخرى سترد الإشارة إليها في حينه.

فإن الانحياز أو الإهمال يكفيان لتفسير عبارات كتلك التي تقول إن آ. سميث أو ف. كينييه أو السير وليم بتي أو أي كاتب آخر هو من (أسس) هذا العلم، أو العبارات القائلة إن على المؤرخ أن يبدأ بحوثه من أحدهم. ولكن لا بد من الاعتراف بأن الاقتصاد يشكل حالة صعبة بشكل خاص لأن المعرفة الفطرية common-sense knowledge في هذا الحقل، بالمقارنة مع المعرفة العلمية scientific knowledge التي كان بوسعنا بلوغها، تتغلغل أبعد من المعرفة الفطرية في كل الحقول الأخرى تقريباً. فمعرفة الفرد العادي بأن مواسم الحصاد الجيدة تصحبها أسعار متدنية للمواد الغذائية أو معرفته بأن تقسيم العمل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية إنما هي معارف ما قبل العلم prescientific بشكل واضح، ومن غير المعقول الإشارة إلى هذه المعارف الموجودة في الكتابات القديمة كما لو أنها تتضمن مكتشفات. كما أن الجهاز الأولي لنظرية الطلب والعرض يشكل جهازاً علمياً. ولكن الإنجاز العلمي متواضع هنا، والمعرفة الفطرية والمعرفة العلمية جارتان قريبتان جدًا إلى حد أن أي تأكيد على النقطة التي يؤدي عندهما أحدهما إلى الآخر هو أمر اعتباطي بالضرورة. وأستغل هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة مماثلة.

إن تعريف العلم على أنه معرفة تكتسب بأدوات tooled knowledge وربطه بمجموعات خاصة من الأفراد يعادل تقريباً التشديد على الأهمية الواضحة للتخصص حيث تعتبر العلوم الفردية نتيجة (متأخرة نسبياً) له.^(٧) ولكن عملية التخصص لم تمض قط وفق أي خطة مدروسة - سواء أكانت مدركة بشكل صريح أم جارية فقط بشكل موضوعي - بحيث أن العلم ككل لم يكن ذات يوم بناءً معمارياً منسجماً انسجاماً منطقيًا؛ فهو غابة استوائية وليس بناءً منتصبًا وفقًا لتصميم ما. لقد اتبع الأفراد والمجموعات القادة أو الطرق المجربة أو ضاعوا، إذا صح التعبير، في مشاكلهم في ربوع البلاد، كما تم إيضاح هذا في القسم الثاني

(٧) دعوني أضيف حالاً أنه ضمن مجموعة كهذه من زملاء العمل لا بد أن تتطور لغة متخصصة تصبح غير مفهومة لدى الجمهور بشكل متزايد. إن هذا الأسلوب الموفر للجهود effort-saving device يمكن استعماله حتى كميّار الإدراك وجود علم ما، لولا حقيقة أنه لا يتم تبنيه في الغالب إلا بعد وقت طويل من تطور العلم وفق مفهومنا تطوراً كبيراً، وذلك تحت ضغط عدم الملاءمة الشديد الذي يصحب استعمال المفاهيم الدارجة التي لا تفعل سوى تشويه أغراض التحليل. وقد علق الاقتصاديون بالذات، الذين ألحقوا ضرراً كبيراً بعلمهم، أهمية غير معقولة على مسألة الظهور بشكل مفهوم أمام الجمهور العام - ذلك الجمهور الذي يبدي، حتى في الوقت الحاضر، امتعاضاً غير معقول من أي محاولة لتحقيق ممارسة عقلانية أكثر.

أعلاه. وتتجلى إحدى نتائج هذا في أن حدود العلوم الفردية أو معظمها تتغير باستمرار، وليس ثمة معنى في السعي لتعريفها سواء من ناحية الموضوع أو الطريقة. وينطبق هذا بشكل خاص على علم الاقتصاد الذي لا يشكل علماً بالمعنى الذي يشكل فيه علم الصوت علماً. على العكس، فهو تشكيلة من الحقول جرى تنسيقها على نحو سيئ ومتداخل كما هو شأن "علم الطب" أيضاً. ولذلك، سنناقش تعريفات تعود لعلماء آخرين - لاستجلاء عيوبها في الدرجة الأولى - دون تبني أى منها لأنفسنا. وتتمثل أدق طريقة لتحقيق ذلك في القائمة المطروحة أدناه حول الحقول الرئيسية المعروفة في مجال التدريس في الوقت الحاضر. ولكن حتى التعريف الـ epidectic⁽⁸⁾ لا ينبغي فهمه لادعاء الكمال. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نبقي مستعدين دائماً لإضافة أو استبعاد مواد معينة في المستقبل من القائمة التي نعدّها اليوم.

ثالثاً: لا يتضمن تعريفنا أى شيء عن الدوافع التي تحمل الكتاب على بذل الجهد لتطوير المعرفة الحالية في أى حقل. وسنعود إلى هذا الموضوع قريباً ضمن سياق آخر. أما هنا، فنشير فقط إلى أن الطابع العلمي لأى جزء من التحليل لا يتوقف على الغرض الذي يوضع هذا التحليل من أجله. فالبحث في البيكتريا مثلاً هو بحث علمي ولا يهم أن يكون الباحث قد أجراه لغرض طبي أو لأى غرض آخر. وبالمثل، فإذا قام أحد الاقتصاديين بدرس المضاربة بطرق تتماشى مع المعايير العلمية في زمانه ومحيطه، فإن النتائج تشكل جزءاً من الرصيد العلمي للمعرفة الاقتصادية بغض النظر عما إذا كان هذا الاقتصادى يريد استعمالها للتوصية بتشريع معين لتقنين المضاربة أو للدفاع عن المضاربة ضد تشريع كهذا أو لمجرد إشباع فضوله الفكري. فما لم يسمح هو لغرضه بتشويه الوقائع أو طريقة المحاجّة، فلا سبيل لعدم قبول نتائجه أو إنكار طابعها العلمي لمجرد أننا لا نقبل ذلك الغرض. وهذا يعنى أن الحجج ذات الطابع العلمي التي يقدمها "مرافعون خصوصيون" special pleaders - مقابل ثمن أو من دونه - لا تختلف قط بالنسبة لنا، من حيث كونها جيدة أم سيئة، عن الحجج التي يقدمها "الفلاسفة المجردون" detached philosophers، إذا كان الأخيرون موجودين حقاً في الواقع. ولنتذكر:

(8) التعريف الـ epidectic هو تعريف مفهوم ما، كمفهوم الفيل مثلاً، من خلال الإشارة إلى أحد أنواع المجموعة التي يمثلها ذلك المفهوم.

قد يكون من المفيد أحياناً أن نسأل لماذا يقول المرء ما يقوله. ولكن جوابه، مهما كان، لا يفيدنا بشيء حول صحة أو عدم صحة ما يقوله. ونحن نأنف عن لعبة الصراع السياسى الرخيصة - الشائعة، مع الأسف، بين الاقتصاديين - المتمثلة بالدفاع عن مسألة معينة على أساس مهاجمة أو امتداح دوافع أصحابها أو المصلحة التى قد تخدمها هذه المسألة أو تعجز عن خدمتها.

الفصل الثانى

المدخل الأول: (أساليب التحليل الاقتصادى)

- ١- التاريخ الاقتصادى
- ٢- الإحصاء
- ٣- "النظرية"
- ٤- السوسولوجيا الاقتصادية
- ٥- الاقتصاد السياسى
- ٦- الحقول التطبيقية

يهتم القسم الأخير من الفصل السابق بمشاكل خطيرة سوف نتطرق إليها فى الفصل الرابع تحت عنوان سوسولوجيا العلم. أما الآن، فنقطع سياق الحديث لنتجه صوب موضوعين لهما سبل تنشعب أحياناً إلى حد يبعث على الحيرة والإرباك: فمن ناحية، ينبغى تحديد علاقة الاقتصاد ببعض حقول المعرفة المكتسبة بالأدوات، التى كان لها ولا يزال تأثير عليه أو لها معه مناطق مشتركة^(٩) (الفصل الثالث)؛ ومن ناحية أخرى، فإن من المناسب استغلال هذه الفرصة لى نوضح الآن بعض المفاهيم والأسس التى ستحدد عرضنا لتاريخ التحليل الاقتصادى، وهذا ما سنفعل فى الفصل الحالى.

لنبدأ بإشارة غاية فى البساطة: يتميز الاقتصادى "العلمى" عن بقية الأفراد، ممن يفكرون ويتحدثون ويكتبون عن موضوعات اقتصادية، بما يمتلكه من أساليب^(١٠) نصنفها تحت ثلاثة عناوين: التاريخ والإحصاء والنظرية. وتشكل هذه الحقول الثلاثة ما سندعوه بـ"التحليل" الاقتصادى. (أضاف ج. شومبيتر فيما بعد حقلاً أساسياً رابعاً وهو السوسولوجيا الاقتصادية.)

(٩) لقد اخترنا ذلك التعبير الركيك لتجنب المعنى غير الواقعى الذى يوحى بوجود خطوط حدود دقيقة وثابتة بينهما.

(١٠) ينبغى فهم كلمة "أسلوب" technique بمعنى واسع جداً. فمجرد السيطرة على بضع وقائع فى مجال معين واكتسابها بشكل نظامى، وبما يتجاوز نطاق المعرفة التى يمكن اكتسابها من خلال الممارسة فى ذلك المجال، يعد كافيًا لتكوين المستوى العلمى، مع أن تشذيب ورعاية ذلك المجال لا يتطلبان أى أساليب معقدة تتجاوز قدرة الفرد العادى على فهمها.

1- التاريخ الاقتصادي

يعتبر التاريخ الاقتصادي - الذى يصب فى، ويتضمن، وقائع الوقت الحاضر - الأهم إلى حد كبير بين تلك الحقول الأساسية. وأريد الآن بالذات التشديد على أنه لو كان لى أن أختار موضوعاً واحداً من تلك الموضوعات الثلاثة لكى أستهل به دراستى للاقتصاد من جديد لكان ذلك هو التاريخ الاقتصادى. وهذا يعود إلى ثلاثة أسباب. أولاً: أن موضوع الاقتصاد هو عملية فريدة فى عهود التاريخ جوهرياً، فلا أمل لأى فرد بفهم الظواهر الاقتصادية فى أى عهد، بما فى ذلك وقتنا الحاضر، ما لم تكن له سيطرة كافية على الوقائع التاريخية وقدّر كاف من الحس التاريخى أو ما يمكن وصفه بـ"الخبرة التاريخية".^(١١) ثانياً: لا يمكن أن يكون التقرير التاريخى اقتصادياً فقط، بل ينبغى أن يعكس بالضرورة الوقائع "المؤسسية" التى هى ليست اقتصادية فقط: ولذلك، يمثل التاريخ الطريقة الفضلى لفهم كيفية ارتباط الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية بعضها ببعض وكيف أن العلوم الاجتماعية المختلفة يجب أن تكون مرتبطة بعضها ببعض.^(١٢) ثالثاً: أن معظم الأخطاء الأساسية التى نرتكبها عادة أثناء التحليل الاقتصادى تعود إلى النقص فى التجربة التاريخية أكثر مما تعود إلى أى نقص فى عُدّة الاقتصادى، بحسب اعتقادى. وبطبيعة الحال، ينبغى فهم التاريخ بطريقة ما بحيث يتضمن الحقول التى اكتسبت أسماء مختلفة كنتيجة للتخصص مثل تقارير ما قبل التاريخ وعلم الإثنيات (ethnology) anthropology.^(١٣)

تترتب على الحجة المذكورة أعلاه نتيجتان تندران بالشؤم وينبغى الانتباه إليهما حالاً. أولاً: ما دام التاريخ مصدراً مهماً - وان لم يكن المصدر الوحيد - لمادة الاقتصادى، ولما كان الاقتصادى نفسه، علاوة على ذلك، نتاجاً لعصره هو و

(١١) ليس من شأن ذلك أن يجعل "النظرية"، بالمعنى الذى سيوضح أدناه، مستحيلة أو غير مجدية. فدعها أمر ضرورى للتاريخ الاقتصادى نفسه.

(١٢) نظراً لعدم إمكانية الاعتماد على "النظريات" فى ذلك الموضوع، فأنا شخصياً أرى أن دراسة التاريخ لا تمثل الطريقة الفضلى فحسب بل الطريقة الوحيدة لذلك الغرض.

(١٣) ضمن هذا الكتاب، يراد بعلم anthropology ألب physical anthropology فقط، إلا إذا أشير إلى غير ذلك. وفى المتن أعلاه، أخذ علم الـ anthropology المعنى المألوف الذى يجعله مرادفاً لدراسة القبائل البدائية؛ أنماط سلوكها ولغتها ومؤسساتها الاجتماعية. ونحن نسمى هذا بعلم الإثنيات .ethnology

كل العصور السابقة له، فإن من المؤكد أن التحليل الاقتصادي ونتائجه يتأثران بالنسبية التاريخية^(١٤) بحيث أن السؤال الوحيد الذى يُثار بهذا الصدد هو عن مدى هذا التأثير. إن مجرد التماثل حول هذا السؤال لا يوصل إلى الجواب الشافى، إذ أن مثل هذا الجواب يتأتى من إظهار أقصى درجات التصميم على الوصول إليه عن طريق البحث المفصل. وهذا يفسر كون خلاصات "روح العصور" of the times، وبخاصة العلم السياسى politics فى كل عهد، تنصدر عرضنا للتحليل الاقتصادى فى الأجزاء اللاحقة. ثانيًا: نظرًا لأن التاريخ الاقتصادى هو جزء من علم الاقتصاد، ينبغى مواجهة حقيقة أن أساليب المؤرخ هى بمثابة الركاب فى الحافلة الكبيرة التى نسميها التحليل الاقتصادى. إن المعرفة التى نشأتها من معارف أخرى هى معرفة غير مرضية دائمًا. وعليه، فإنه حتى الاقتصاديون ممن هم ليسوا مؤرخين اقتصاديين بالضرورة، والذين يقرؤون فقط التقارير التاريخية التى يكتبها الآخرون، يجب أن يفهموا كيف تكتب هذه التقارير، وإلا فإنهم لن يتمكنوا من تقدير مغزاها الحقيقى. وهكذا لن نكون قادرين على بلوغ مستوى البرنامج المترتب على ذلك. ومع ذلك، لنتذكر من حيث المبدأ أن الكتابات اللاتينية القديمة هى واحدة من أساليب التحليل الاقتصادى.

٢- الإحصاء

من البديهي، بالنسبة للاقتصاد، أن يكون للإحصاء، أى الرقم الإحصائى، أو سلسلة من الأرقام الإحصائية أهمية حيوية. ومن الناحية العملية، فهذا الأمر كان ملحوظًا منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر على الأقل حينما انصب جزء كبير من عمل politicians (السياسيين) الأسبان، مثلًا، على جمع وتفسير الأرقام الإحصائية - ناهيك عن رجال القياس الاقتصادى الإنجليز، الذين عرّفوا

(١٤) وهذا يمثل أحد المعانى العديدة التى تأخذها تلك الكلمة: النسبية التى أسىء استعمالها كثيرًا. وهنا، لا نقصد بها أكثر من (أ) أننا لا نستطيع أن نستعمل من مادة ما أكثر مما نملك منها، وبالنتيجة، فإن بعض نتائجنا أو كلها قد لا يبقى صالحًا فى ضوء تجربة إضافية (وهذه حقيقة يجب أخذها بنظر الاعتبار كما ينبغى عند تفسير اقتصاديين من العهود الماضية)؛ (ب) أن اهتمامات الاقتصاديين بمشاكل عصرهم وكذلك مواقفهم من تلك المشاكل تحدد آراءهم العامة تجاه الظواهر الاقتصادية. راجع الفصل الرابع. وهذا لا يمت باى صلة إلى النسبية الفلسفية.

بالرياضيين السياسيين، وزملائهم في فرنسا وألمانيا وإيطاليا.^(١٥) ونحن بحاجة للإحصاء، ليس فقط لتفسير الأشياء، بل أيضاً لمعرفة ما ينبغي تفسيره بالضبط. ولكن ثمة ملاحظة ينبغي إضافتها هنا وهي تشبه تلك التي مرت بنا في الفقرة السابقة حول موضوع التاريخ. فمن المستحيل فهم الأرقام الإحصائية دون فهم طريقة إعدادها. ومن المستحيل كذلك استخلاص معلومات منها أو فهم المعلومات التي يستخلصها المختصون لنا دون فهم الطرق التي يتم بها إعداد هذه المعلومات والخلفية المعرفية لتلك الطرق. وهكذا، فإن الإمام الكافي بطرق الإحصاء يمثل شرطاً ضرورياً (وإن غير كاف) لجعل الاقتصادى الحديث يعترف عن تقديم أعمال تافهة، ولو أن هذا يمكن أن يحدث في حقول معينة أكثر من غيرها: فنحن نراهن كثيراً على تلك الطرق بحيث أننا لا نترك تقدير سنوات أو عيوب طريقة الفرق المتغير variate-difference method، مثلاً، للمختصين حتى عند إجماعهم على ذلك. ومرة أخرى، فنحن لن نكون قادرين على أن نرقى إلى مستوى البرنامج الذى يترتب على ذلك. ولكننا، هنا أيضاً، سنتعرف من حيث المبدأ على الأقل على ما يلى: إن طرق الإحصاء تشكل جزءاً من أدوات التحليل الاقتصادى حتى حينما لا يجرى تصميمها خصيصاً لتلبية حاجاته الخاصة؛ فكتاب جاك بيرنولى Ars conjectandi أو عمل لابلاس Théorie analytique يشمخان فى تاريخ عدة علوم، بيد أن لهما مكانتهما فى تاريخ علمنا أيضاً.^(١٦)

(١٥) ولذلك، ومن باب الفضول فحسب، نلاحظ حقيقة أن العبارة البسيطة، وغير القابلة للتحدى على ما يبدو، التى ترد ضمن الجملة الأولى فى هذا القسم قد أنكرها بقوة بعض الاقتصاديين حتى يومنا هذا.

(١٦) ولكى لا يرفع القارئ يديه يائساً من المستوى الذى ينبغي أن تكون عليه المتطلبات التاريخية والإحصائية، دعونى أبين أن تلك المتطلبات يمكن أن تتوافر بسهولة أى طالب متخرج ذى تدريب جيد وصبور فى التاريخ والرياضيات أثناء سنوات دراسته. أما الطالب الذى ليس لديه أى تدريب فى هذين المجالين، فينبغى عليه أن يدرك أنه، كالاقتصادى يفترض فيه الإمام بجوانب عمله المختلفة، أمام عقبة، وأنه لا يستطيع أن يتحرك بشكل واثق إلا ضمن أجزاء ضيقة فحسب من العلم ما لم يبد الاستعداد لسد نواقصه بجهد ضخم لا تكفيه قط حتى سنة أو سنتان من الدراسة. ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك كما هو حال من يريد أن يصبح محامياً أو مهندساً أو طبيباً مقتدرًا بصورة علمية.

٣- "النظرية"

تشكل النظرية الحقلَ الأساسى الثالث من حقول التحليل الاقتصادى. وهذا المصطلح يحمل معانى عدة ولكنه سيستعمل فى هذا الكتاب باثنين من تلك المعانى فقط. إن المعنى الأول والأقل أهمية يجعل من النظريات مرادفة للفرضيات التفسيرية Explanatory Hypotheses. وتمثل هذه الفرضيات طبقاً لمكونات جوهرية للتاريخ والإحصاء أيضاً. ولا يستطيع، مثلاً، حتى المؤرخ، الاقتصادى أو غير الاقتصادى، الأكثر اهتماماً بسرد الوقائع، تجنب وضع فرضية تفسيرية معينة أو نظرية معينة أو مجموعة من الفرضيات التفسيرية أو نظريات حول أصول المدن. فينبغى على الإحصائى أن يضع فرضية أو نظرية ما حول التوزيع المشترك للمتغيرات العشوائية التى تخص المشكلة التى يبحثها مثلاً. إن كل ما يلزم قوله حول هذا المعنى للنظرية هو أن من الخطأ الاعتقاد - مع أن هذا خطأ شائع - أن الاهتمام الوحيد أو الرئيسى للمنظر الاقتصادى يتمثل بوضع مثل هذه الفرضيات (وقد يحلو للبعض أن يضيف: من فوق القبة الزرقاء).

أما النظرية الاقتصادية، فتؤدى دوراً آخر مختلفاً تماماً. فكما هو حال الفيزياء النظرية أيضاً، لا تستطيع النظرية الاقتصادية أن تفعل شيئاً دون تبسيط المخططات أو النماذج التى تهدف إلى وصف جوانب معينة من الواقع وافترض وجود أشياء معينة بقصد إثبات أشياء أخرى وفقاً لقواعد منهجية معينة. وبقدر تعلق الأمر بمناقشتنا الحالية، فإن الأشياء (propositions) التى نفترض وجودها يمكن أيضاً أن تسمى بأى من الكلمات الآتية: hypotheses أو axioms أو postulates أو assumptions أو حتى principles^(١٧) وأن الأشياء (propositions) التى نتصور أننا قمنا بإثباتها وفقاً لقواعد المنهج تُعرّف بـ "الموضوعات" theorems. وبطبيعة الحال، فإن الـ proposition يمكن أن يكون فرضية postulate فى

(١٧) فى هذا الكتاب، نقصد بكلمة "أساس" (أو مبدأ) principle أى صيغة لا تسعى نحن (أو الكاتب الذى نحن بصدد مناقشته) إلى تحديدها، ولكن الأساس principle قد يكون proposition قمنا نحن (هم) بإثباتها وقد تكون proposition افترضنا نحن (هم) وجودها. ويسرى هذا الأمر نفسه على مصطلح "قانون" law المثير للخلاف. وسيتم التعامل بشكل حذر مع ظهوره واستعماله أو إساءة استعماله: فنحن نتحدث عن "قانون" تناقص الغلة أو "قانون" كينز حول الميل للاستهلاك التى هى فرضيات assumptions، ولكننا نتحدث أيضاً عن "القانون" الماركسى لهبوط معدل الربح الذى يمثل موضوعة proposition تصور ماركس أنه وضعها.

محاَجَه معينه ويمكن أن يكون موضوعه theorem فى محاَجَه أُخرى. وهنا، فإن الوقائع أيضًا يمكن أن توحى بهذا النوع من الفرضيات hypotheses - وهى تتشكل من خلال فحص المشاهدات التى يتم جمعها - ولكن هذه الفرضيات هى أشياء يخلقها الباحث نفسه بشكل اعتباطى arbitrary creations إذا حكما بالمنطق البحث. (١٨) إنها تختلف عن الفرضيات hypotheses من النوع الأول فى أنها لا تتضمن النتائج النهائية للبحث، والتى يُفترض أنها هى المهمة لذاتها، بل هى مجرد وسائل أو أدوات توضع لغرض إثبات النتائج المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن وضع هذه الفرضيات يمثل كل ما يفعله المنظر الاقتصادى، شأنه فى ذلك شأن المنظر الإحصائى أو أى مُنظر آخر فى الواقع. ومما له نفس الأهمية بالضبط تصميم كل الأدوات الأخرى التى يمكن استعمالها لاستخلاص النتائج من الفرضيات - فكل المفاهيم (مثل "المعدل الحدى للإحلال"، "الإنتاجية الحدية"، "المضاعف"، "المعجل")، والعلاقات بين هذه المفاهيم، وطرق معالجة هذه العلاقات، ليست كلها أمورًا افتراضية. (١٩) إن المجموع الكلى لمتل هذه الأدوات - بما فى ذلك الفرضيات ذات الأهمية الإستراتيجية - هو ما يشكل النظرية الاقتصادية. فالنظرية الاقتصادية هى بمثابة صندوق أدوات box of tools، بحسب التعبير الموفق للسيدة روبنسون.

إن الأساس المنطقى لهذا المفهوم للنظرية الاقتصادية بسيط جدًا، وهو نفسه كما فى كل الأقسام الأخرى من العلم. فالتجربة تعلمنا أن الظواهر من نوع معين - كالظواهر الاقتصادية والميكانيكية والكهربائية وغيرها - هى حوادث فردية حقًا بحيث تكشف كل واحدة منها عن خصائص مميزة لها وقت حدوثها. ولكن التجربة تعلمنا أيضًا أن هذه الحوادث الفردية لها صفات أو جوانب مشتركة وأن من الممكن توفير مجهودات فكرية ضخمة إذا درسنا هذه الصفات أو الجوانب ومع ما تثيره من مشاكل مرة واحدة والى الأبد. صحيح أن من الضرورى لأغراض معينة تحليل كل حالة فردية من التسعير فى سوق فردية ما، وتحليل كل حالة من تكوين

(١٨) بحسب تشبيه ج. هـ. بيونكار، يمكن للخياطين قص البدلات كما هم يريدون، لكنهم يحاولون قصها لتلائم زبائنهم طبعًا.

(١٩) مثال: تبدأ الميكانيكا النظرية بعدد من الفرضيات assumptions (أو hypotheses فى هذه الحالة)، ولكن قائمة تلك الفرضيات، كما هو واضح، لا تمثل كل الميكانيكا النظرية، بل تشكل فصلها الأول بحسب حينما يتم تجميع تلك الفصول على نحو واضح.

الدخل، وتحليل كل دورة اقتصادية فردية، وتحليل كل معاملة دولية، وهكذا. ولكننا نكتشف، حتى في الحالات التي يكون فيها مثل هذا التحليل ضروريًا، أن كل الحالات الفردية، أو، على الأقل، المجموعة الأكبر منها، تبدي صفات متشابهة يمكن معالجتها هي وما يترتب عليها بواسطة مخططات عامة للتسعير، لتكوين الدخل للدورات، وللمعاملات الدولية، وهكذا. كما نكتشف أخيرًا أن هذه المخططات ليست مستقلة بعضها عن بعض، بل إنها مترابطة بحيث أن من المفيد الارتقاء إلى مستوى أعلى من "التجريد التعميمي" الذي نبني عليه أداة أو آلية أو جهازًا مركَّبًا للتحليل الاقتصادي - مع أنه ليس بالوحيد كما رأينا - يقوم بأداء وظيفته بالطريقة نفسها، من حيث الجوهر، مهما كانت المشكلة الاقتصادية التي يمكن استخدام أداة التحليل هذه لمعالجتها.^(٢٠) ويمثل كتاب ريتشارد كانتيلون^(٢١) أول عمل أدرك تلك الحقيقة بشكل واضح، مع أن الاقتصاديين احتاجوا لقرن من الزمن لإدراك كل الإمكانيات التي تتضمنها تلك الحقيقة - وكان فالراس أول من فعل ذلك بالفعل (انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم ٥ ب).

ومع أنه من غير الممكن أو المرغوب فيه لنا أن نلج النظرية المعرفية لعلم الاقتصاد، ومع أن بعض الموضوعات التي تخص ذلك الحقل سوف تعالج في الفصول اللاحقة من هذا الجزء وفي كل الأجزاء اللاحقة، بيد أن من المفيد أن نشدد هنا على بضع ملاحظات إضافية يؤمل أن تساعد على تقليل الحواجز بيني وبين قرائي.

أولاً: ثمة تعديل لا بد من إضافته إلى مناقشتنا السابقة حول طبيعة النظرية الاقتصادية ووظائفها. لقد جرت تلك المناقشة من خلال أشكال يمكن تطبيقها، جوهرياً على الأقل، على جميع العلوم التي تمتلك جهازاً تحليلياً متعدد الأغراض. ولكن ثمة حدود لهذا التشابه. وأكثر هذه الحدود أهمية يتمثل في الواقعتين التاليتين: أن علم الاقتصاد تنقصه المزايا التي تستخلصها الفيزياء من التجارب المختبرية - فحينما يتحدث الاقتصاديون عن التجربة، فهم يقصدون بها شيئاً يختلف تماماً عن الاختبار في ظل ظروف مختبرية - بيد أن الاقتصاد ينعم بمصدر غير متاح

(٢٠) إن العبارة المذكورة أعلاه هي ترجمة موجزة لمذهب ي. ماخ القائل بأن كل علم (نظري) هو جهاز لتوفير الجهود (Denkokonomie).

(٢١) انظر الجزء الثاني، الفصل الرابع، القسم الثاني.

للفيزياء وهو معرفة الإنسان الواسعة بـ"معاني" meanings الأفعال الاقتصادية. إن هذا المصدر للمعلومات هو أيضاً مصدر للخلافات التي ستبقى تضايقنا أثناء رحلتنا بشكل متكرر، ولكنه مصدر يتعذر إنكار وجوده رغم ذلك. فحينما نتحدث عن الدوافع التي يُفترض أنها تحرك الأفراد والجماعات مثلاً، فقد يتطابق تقريباً مصدر معلوماتنا مع إدراك عمليات نفسية، واعية أو خفية - وهذا أمر لا يُعقل ألا نستفيد منه رغم أنه، وهذه مسألة لن أكف قط عن التشديد عليها، لا ينطوى على أى تجاوز لحقل علم النفس أكثر مما فى "قانون" تناقص الغلة من تجاوز لمجال علم الطبيعة. مع ذلك، ثمة طريقة أخرى لتوضيح معرفتنا بالمعاني وهى قريبة أكثر من المنطق. فحينما أقول مثلاً إن الأرباح الأتية لمنشأة معينة - تحت شروط معينة - ستكون فى أقصاها عند مستوى الناتج الذى تكون عنده التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدى (الذى يساوى السعر فى حالة المنافسة البحتة)، فإنه يمكن القول إننى أصوغ بذلك منطق الوضع، وأصوغ نتيجة ما تُعدّ صحيحة بوصفها قاعدة من قواعد المنطق العام بغض النظر عما إذا تصرف كل فرد وفقاً لها أم لا. وهذا يعنى أن هناك نوعاً من الموضوعات الاقتصادية (economic theorems) التى هى مثل أو معايير منطقية (وليست أخلاقية أو سياسية طبعاً). وهذه الموضوعات تختلف بوضوح عن نوع آخر من الموضوعات الاقتصادية التى تقوم بشكل مباشر على مشاهدات كتلك المتعلقة بمدى تأثير توقعات فرص التشغيل على إنفاق العامل على سلع الاستهلاك أو كيفية تأثير التغيرات فى الأجور على معدل الزواج. ومن الممكن بالتأكيد استيعاب كلا النوعين من النظرية بواسطة تفسير المعايير المنطقية كمعايير لـ"تصحيح" التعميمات المستمدة من معطيات المشاهدات purifying generalizations، وكذلك، عند الحاجة، التعميمات المستمدة من المشاهدات التى تختزنها التجربة العامة بصورة خفية. ورغم ذلك، وعلى وجه الإجمال، يبدو أن من الأفضل ألا نفعل هذا، ويكفى أن ندرك بوضوح أننا نمتلك، أو نعتقد أننا نمتلك، المقدرة على فهم المعاني وعلى تمثيل مضامينها بمخططات تقريبية.

ثانياً: يمكن للتوضيح السابق أن يبرؤنى قليلاً من شبهة العلموية Scientism. لقد أدخل البروفيسور فون هايك هذا المصطلح،^(٢٢) قاصداً استعارة

F. A. von Hayek , "Scientism and the Study of Society , " *Economica* , August 1942, (٢٢) February 1943 , and February 1944 . ونوصي كثيراً بهذا البحث - فهذه المقالات لا نقل منزلتها عن بحث - لأنه ثمرة لتقافة عميقة ولأنه يقدم مثالا ممتازاً عن كيفية تعايش الخطأ والصواب قريباً من بعضهما بعضاً فى مناقشة من ذلك النوع.

طرق الفيزياء الرياضية بصورة غير نقدية، والتي يجسدها المعتقد غير النقدي بالدرجة نفسها الذي يفيد أن هذه الطرق يمكن استعمالها في كل المجالات، وأنها المثال الفريد الذي ينبغي على كل النشاطات العلمية اتباعه. إن هذا الكتاب برمته (تاريخ التحليل الاقتصادي) سيحمل الإجابة على سؤال هل هناك حقاً مثل هذه الاستعارة غير النقدية للطرق التي ليس لها معنى إلا ضمن الأنماط الخاصة بالعلوم التي طورتها - بالرغم طبعاً من التعابير النظرية التي كثرت منذ النجاح الساحق للعلوم الطبيعية في القرن السابع عشر والتي لا تعنى شيئاً تقريباً. من حيث المبدأ، من المؤكد أن هايك - وكذلك كل من سبقوه في القرن التاسع عشر في الإعراب عن احتجاج مماثل - على حق في التشديد على أن استعارة الاقتصاديين لأى طريقة لمجرد نجاحها في مجال آخر هو أمر غير مقبول، وأن الحالات النادرة وغير المهمة التي تم فيها تحقيق ذلك تستحق بالفعل سخطه. ولكن هذه ليست هي القضية الحقيقية لسوء الحظ، إذ ينبغي علينا أن نسأل عما تعنيه هذه الاستعارة قبل أن نمضى لنسأل عما تعنيه الاستعارة غير المشروعة. وفي هذا المجال، يجب أن نحذر من وهم يشبه ذلك الذي يجعل الماركسيين ينفرون من استعمال مصطلحات معينة، كالسعر أو التكلفة أو النقود أو قيمة خدمات الأرض أو حتى الفائدة، عند حديثهم عن نظام اشتراكي منتظر: إن هذه المصطلحات تشير إلى مفاهيم ذات طابع منطقي اقتصادي عام؛ ولكن لمجرد أنها تستعمل في مجتمع رأسمالي أيضاً، فإنها تبدو للماركسيين وكأنها تتشوه بمضمون رأسمالي. وبالمثل، فقد تطورت مفاهيم وطرق الرياضيات "العالية" بالارتباط مع مشاكل عالم الفيزياء في البداية، ولكن هذا لا يعنى وجود أى شئ "فيزيائي" على وجه التخصيص في ذلك النوع من اللغة.^(٢٣) وهذا يسرى أيضاً على بعض المفاهيم العامة للفيزياء مثل *equilibrium* أو *potential* أو *oscillator* الستاتيكا والديناميكا التي تظهر عفوياً في التحليل الاقتصادي مثلما تظهر أنظمة المعادلات: فما نستعيده عند استعمال مفهوم "oscillator" مثلاً هو كلمة ليس إلا. وعلى العموم، فإن ثمة طرفين يساعدان على تقوية هذا الوهم. فمن ناحيتهم، نجد أن الفيزيائيين والرياضيين، عندما اكتشفوا صدفةً تلك المفاهيم العامة التي لم تخطر ببالنا إلا فيما بعد فقط، لم يعمدوا تلك

(٢٣) لقد اكتشف أساتذة هايك، مُنظرو المنفعة النمساويين، فعلاً حساب التفاضل والتكامل أثناء تطويرهم لمفهوم المنفعة الحدية. فلا جرم في أن يصوغوا محاجتهم بشكل صحيح.

المفاهيم فحسب بل صاغوا منطقتها أيضًا. ولما كان ذلك المنطق لا يحمل أى شيء "فيزيائى"، فإن عدم الاستفادة منه هو مضبعة للجهد. ومن ناحية أخرى، يفهم الطلبة التشبيه الفيزيائى بسهولة أكثر مما يفهموا الاقتصاد أحيانًا. وهكذا تستخدم تلك التشبيهات فى التدريس كثيرًا. وعليه، تبدو الأشياء التى نُتَمَّ باستعارتها وكأنها مجرد انعكاسات لحقيقة أننا جميعًا، فيزيائيين واقتصاديين، نعمل بعقل من نوع واحد، وأن هذا العقل يودى وظيفته بطرق متشابهة إلى حد ما مهما كانت المشكلة التى يعالجها - وهذه هى الحقيقة التى تدين لها حركة وحدة العلم بوجودها. وهذا لا يتضمن أى أخطاء ميكانيكية mechanistic أو حتمية deterministic أو غيرها من الـ"يات" "istic"، أو أى إغفال لحقيقة أن "التفسير" له معانى مختلفة فى العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية أو، أخيرًا، أى إنكار لمضامين الطابع التاريخى لموضوع علم الاقتصاد.

ثالثًا: إذا كانت النظرية الاقتصادية بسيطة وغير ضارة بهذا الشكل الذى حاولت بيانه، فقد يسأل القارئ مندهشًا عن مصدر العداء الذى لحق بهذه النظرية منذ بدء الاهتمام بها (منذ عهد الفزيوقراط تقريبًا) وحتى اليوم. وسأطرح بضعة عناوين رئيسة وحسب لجواب معين، تاركًا لكتابتنا هذا أن يتحقق من هذا الجواب بإسهاب:

(١) فى جميع العهود، بما فى ذلك وقتنا الحاضر، يشير التقييم المستند على متطلبات كل عهد (وليس تقييم حالة النظرية فى وقت ما على أساس معايير فترة لاحقة) إلى إن أداء النظرية الاقتصادية كان دون التوقعات وعرضة للنقد المشروع.

(٢) الأداء غير المرضى كان ولا يزال مصحوبًا بادعاءات غير مبررة، وبشكل خاص بتطبيقات غير مسئولة عن مشاكل عملية كانت ولا تزال فى غير متناول الجهاز التحليلى للعصر المعنى.

(٣) ولكن، بينما لم يرتق أداء النظرية الاقتصادية إلى المستوى المنشود قط، أى أنه لم يكن أبدًا كما ينبغى له أن يكون، فإنها كانت فى الوقت نفسه فوق مستوى مقدرة معظم الناس المهتمين بها ممن عجزوا عن فهمها واستاءوا من أى محاولة لتنقية التحليل. لنميز جيدًا عنصرين مختلفين من هذا الاستياء. فمن

ناحية، كان هناك على الدوام اقتصاديون أكثر ممن أسفوا لضياح كل تلك الكمية من الوقائع التي تضيع عادةً في أى عملية تجريد. وهذا النوع من الاستياء مبرر تمامًا في الغالب بقدر تعلق الأمر بالتطبيق. ولكن هناك، من الناحية الأخرى، عقول غير نظرية لا تجد أى جدوى في أى شىء ليس له صلة مباشرة بالمشاكل العملية. وبعبارة أخرى أقل إيلاّمًا، هناك عقول تعوزها الثقافة العلمية الضرورية لتقدير التنقية التحليلية. ومن المهم، بالنسبة للقارئ، أن يضع في ذهنه هذا الخليط المبرر وغير المبرر من نقد النظرية الاقتصادية، وهو ما سيتم التشديد عليه في هذا الكتاب بشكل ثابت. وهذا يفسر حقيقة أن انتقاد النظرية الاقتصادية قد وردَ عمليًا دائمًا من أفراد ممن هم فوق مستوى النظرية الاقتصادية السائدة في زمانهم وممن هم دونها على حد سواء.

(٤) عدااء تلك الجهات قد عزّزه في الغالب عداؤهم للأحلاف السياسية التي دأب معظم المنظرين على تكوينها. ويجسد تحالف النظرية الاقتصادية مع الليبرالية السياسية في القرن التاسع عشر المثال التقليدي على ذلك. وسنرى كيف أن هذا التحالف كان من شأنه تحويل هزيمة الليبرالية السياسية إلى هزيمة للنظرية الاقتصادية. وقد كره كثيرون النظرية الاقتصادية آنذاك عن حق، لاعتقادهم أنها كانت مجرد أداة لإسناد برنامج سياسى معين كانوا يرفضونه. وقد انتشر هذا الرأى بين الناس بسهولة لأنه كان للاقتصاديين نصيبهم من الخطأ وقد فعلوا ما استطاعوا لتسخير جهازهم التحليلى لعقيدتهم السياسية الليبرالية. وفي تلك وغيرها من الحالات المشابهة، التي تُعدُّ النظرية الاقتصادية الحديثة مثالاً باتسًا آخر لها، بالغ الاقتصاديون فى انغماسهم بالسياسة وطافوا بوصفاتهم السياسية وطرحوا أنفسهم كفلاسفة للحياة الاقتصادية، وأهملوا، من خلال ذلك كله، مهمة التحديد الواضح للأحكام القيمية التي أدخلوها فى تفكيرهم.

(٥) ورغم أنه قد وردَ بالفعل ضمن واحد أو أكثر من العناوين السابقة، فإن ثمة رأياً يمكننا أيضًا ذكره بشكل منفصل وهو يشير إلى أن النظرية الاقتصادية تتمثل بصياغة فرضيات ضعيفة وتأملية، وذلك فى إطار المعنى الأول من المعنيين المذكورين أعلاه. ومن هنا يأتى الميل، المنتشر على نطاق واسع بين الاقتصاديين أو العلماء الاجتماعيين الآخرين، لاستبعاد النظرية الاقتصادية من

عالم العلوم الرزينة serious science. ومما يلاحظ أن هذا الميل^(٢٤) لا يقتصر على حقلنا قط، فقد كان إسحاق نيوتن منظرًا أكثر مما كان أى شىء آخر. ومع ذلك، فقد أبدى عداً شديداً للنظرية، وبخاصة لبناء الفرضيات السببية. ولكنه لم يكن يقصد النظرية أو الفرضية من النوع الثانى المعروف هنا بل التكهن غير المثبت بدرجة كافية. وقد ينطوى هذا العدا على شىء آخر وهو نفور العقل العلمى حقاً من استعمال كلمة "سبب" لأنها تحمل معنى غيبياً. ويمكن الاستشهاد بمثال نيوتن أيضاً لإيضاح حقيقة أن النفور من استعمال المفاهيم الغيبية فى مجال العلوم التجريبية لا يعنى كراهية الغيب نفسه على الإطلاق. (لقد أراد ج. شومبيتر أن يضع الفقرات التسع المثلومة فى حروف طباعية صغيرة لتمكين القارئ العادى من تجاوزها.)

٤ - السوسولوجيا الاقتصادية

سيلاحظ القارئ أن حقول التحليل الاقتصادى الأساسية الثلاثة، التاريخ الاقتصادى والإحصاء والطريقة الإحصائية والنظرية الاقتصادية، تكمل بعضها بعضاً أساساً ولكن ليس بصورة تامة. فعند كتابة التاريخ الاقتصادى، ثمة بضع عبارات statements ينبغي عدم إضافتها ما لم يتم إثباتها بشكل صحيح باستخدام حجج من النظرية الاقتصادية: وكمثال، هناك العبارة التى تربط التطور الاقتصادى الضخم فى إنجلترا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهايته بإلغاء قوانين الحبوب وعملياً كل أشكال الحماية. إن مخططات النظرية الاقتصادية تستمد الأطر المؤسسية، التى يُفترض أن تلك المخططات تؤدى وظيفتها ضمنها، من التاريخ الاقتصادى الذى يقدر وحده على إعلامنا بنوع المجتمع الذى طبقت أو تُطبق عليه

(٢٤) ليس هناك ما يثير الاستغراب فى حقيقة أنه على ذلك الأساس وحده، فإن كلمة: النظرية الاقتصادية، كما يستعملها بعض زملائنا الاقتصاديين، تنطوى على الازدراء بحد ذاتها. ومع ذلك، فإن هذا الموقف هو، إلى حد ما، مجرد نتيجة لحقيقة اختلاف ميولنا وقدراتنا الفكرية ولأننا نتدرب بشكل طبيعى عند إجراء البحوث وفقاً لتفضيلاتنا. فمن صلب طبيعتنا الإنسانية أن نبالغ فى أهمية الأنواع الخاصة بنا من البحث ونقلل من شأن الأنواع التى تعجب الآخرين. وقد لا نبالغ كثيراً حينما نقول، سواء فى ميدان العلم أو فى ميادين الحياة الأخرى، أننا ينبغي ألا نفعل ما نحن فاعلون لو أننا لم نفعل ذلك أصلاً.

تلك المخططات. ومع ذلك، فإن التاريخ الاقتصادي ليس الوحيد الذى يقدم هذه الخدمة للنظرية الاقتصادية. فمن السهل أن نرى أن إدخال مؤسسة معينة كالملكية الخاصة أو حرية التعاقد أو حجم معين من سياسة الضوابط الحكومية government regulation، كبيراً كان أم صغيراً، يعنى أننا ندخل وقائع اجتماعية معينة ليست هى مجرد تاريخ اقتصادى، بل هى نوع معمم أو نمط أو مجسد من التاريخ الاقتصادي. وهذا ينطبق أكثر على الأشكال العامة من السلوك الإنسانى التى نفترضها إما بعموميتها أو نفترضها بالنسبة لأوضاع اجتماعية معينة وليس بالنسبة لغيرها. إن أى كتاب مقرر فى الاقتصاد لا يقتصر على تدريس المنهج، بأكثر معانى هذه الكلمة تحديداً، إنما يحمل مدخلاً مؤسسياً يعود إلى السوسيولوجيا أكثر مما يعود إلى التاريخ الاقتصادي مأخوذاً كما هو. وبالاقتراب من التجربة الألمانية، نجد أن من المفيد إضافة حقل أساسى رابع لتكملة الحقول الثلاثة الأخرى، رغم أن العمل الوقائعى فى هذا الحقل يأخذنا، بعيداً عن التحليل الاقتصادي، إلى الحقل الذى سنسميه السوسيولوجيا الاقتصادية Economic Sociology (Wirtschaftssoziologie). ووفقاً للعبارة الموقفة: فإن التحليل الاقتصادي يعالج أسئلة من نوع كيف يتصرف الناس فى كل وقت، وما هى الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التصرف؛ بينما تعالج السوسيولوجيا الاقتصادية الكيفية التى تسنى فيها لهم أن يتصرفوا بالطريقة التى تصرفوا فعلاً.^(٢٥) وإذا عرفنا السلوك الإنسانى بطريقة واسعة جداً بحيث يتضمن ليس فقط الأفعال والدوافع والميول، بل أيضاً المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالسلوك الاقتصادي، كالحكومة والميراث والتعاقد وما شابه، فإن تلك العبارة تفيدنا بكل ما يلزم حقاً. وبطبيعة الحال، ينبغى علينا أن ننتبه إلى أننا نجرى هذا التمييز لأغراضنا الخاصة ولا يفترض أنه من صنع الكتاب الذين سنمر بهم. ولما كان طعم الحلوى يتبين أثناء الأكل؛ فإننى أمتنع الآن عن ذكر أى شىء دفاعاً عن هذا التمييز.

(٢٥) تعود تلك العبارة إلى السيد جيرهارد هولم، كما أعتقد.

٥- الاقتصاد السياسى

المجموع الكلى للمناهج: التاريخية والإحصائية والنظرية التى وصفت أعلاه، سوية مع النتائج التى تساعد هذه المناهج على الوصول إليها، نسميها الاقتصاد "العلمى" scientific Economics. وهذا المصطلح حديث النشأة نسبياً، حيث كانت مقالة أ. مارشال المهمة هى الأولى التى وضعته قيد الاستعمال منذ عام ١٨٩٠ فى إنجلترا والولايات المتحدة على الأقل.^(٢٦) وفى القرن التاسع عشر، كان قد شاع استعمال مصطلح الاقتصاد السياسى Political Economy، مع أنه تنافس مع مصطلحات أخرى فى بعض الأقطار فى العقود الأولى من ذلك القرن. وسنعود إلى هذه النقطة غير المهمة كلما تقدمنا أكثر فى الأجزاء اللاحقة. ولكن ثمة نقطتين يتوجب ملاحظتهما حالياً. أولاً: كان الاقتصاد السياسى يحمل معانى مختلفة باختلاف الكتاب، وكان يُراد به ما يُعرف الآن بـ"النظرية الاقتصادية" أو الاقتصاد "البحث" فى بعض الحالات. ولذلك، لا بد من الانتباه الآن بالذات إلى ضرورة التأكيد على الدوام من المعنى الذى يعطيه كل كاتب لهذا المصطلح لكى نفهم بصورة صحيحة ما كان يقوله ذلك الكاتب عن نطاق ومنهج الاقتصاد السياسى: إن بعض الفرضيات المتعلقة بالموضوعات التى أهاجت النقاد تصبح عديمة الضرر تماماً إذا جرى تذكر هذه القاعدة. ثانياً: منذ أن حمل علمنا أو مجموعة العلوم اسم الاقتصاد السياسى على يد كاتب مغمور من كتاب القرن السابع عشر، وهو الأمر الذى أكسب عمله خلوداً لا يستحقه، فقد كان هناك تصور ضمنى أو صريح مفاده أن الموضوع الوحيد لعلمنا كان يتمثل باقتصاد الدولة - وإن ليس فقط اقتصاد polis، دولة المدينة الإغريقية - أو، مما يعنى الشئ نفسه تقريباً، يتمثل بالسياسات العامة ذات الطابع الاقتصادى. ويتضمن هذا التصور، الذى يشدد عليه المصطلح الألمانى Staatswissenschaft وكان غالباً ما يستعمل كمرادف للاقتصاد السياسى، مفهوماً ضيقاً جداً لنطاق علم الاقتصاد بطبيعة الحال. وارتباطاً بذلك، فقد بالغ هذا المفهوم فى التشديد على التمييز، الخالى من المعنى إلى حد بعيد، بين علم الاقتصاد economics وبين ما يُعرف الآن بـ"اقتصاد الأعمال" business economics. ولذلك، دعونا نؤكد على أننا لا نفرق بين الاثنين، وأن كل الوقائع والأدوات ذات

(٢٦) فى ألمانيا، كان قد تم إدخال مصطلح مناظر، مع أنه وضع بشكل أقل تحديداً، وهو مصطلح الاقتصاد الاجتماعى Sozialökonomie؛ وكان ماكس فيبر أكثر من ساعد على انتشاره.

الصلة بتحليل سلوك المنشآت الفردية ماضيًا وحاضرًا تدخل ضمن مفهومنا لعلم الاقتصاد، تمامًا كما هو شأن الوقائع والأدوات ذات الصلة بتحليل سلوك الحكومات، وهو ما ينبغي أن يضاف إلى كل المفاهيم الضيقة للاقتصاد السياسي فى الماضى. ومع ذلك، ثمة معنى جديد لمصطلح الاقتصاد السياسي يلزم الانتباه إليه.

هناك اقتصاديون معاصرون يرون أن النظرية الاقتصادية الحديثة (وفق مفهومنا) معلقة فى الهواء تمامًا، وأنها لا تحسب حسابًا كافيًا لحقيقة أن من غير الممكن أن نجرى تطبيقًا معقولاً لنتائج هذه النظرية على القضايا العملية أو حتى تحليل أوضاع محددة من الاقتصاد دون الرجوع إلى الأطر التاريخية-السياسية التى تتحرك هذه القضايا فى حدودها. ويتم أحيانًا توسيع هذا الرأى ليشمل نقد أى عمل يركز على تطوير أدوات التحليل النظرية أو الإحصائية. وعندئذ، فإنه لا يعنى، كما يبدو لى، سوى الفشل فى إدراك الضرورة الماسة للعمل المتخصص. بيد أن هذا الرأى تزداد مشروعيته كلما اقتربت صياغته من الجملة الأولى من هذه الفقرة. وبشكل خاص، فإن العلم الاقتصادى الذى يحلل بصورة كافية قضايا الأداء الحكومى والآليات والفلسفات السائدة فى الحياة السياسية قد يكون أكثر تلبية لرغبات الفرد المبتدئ من مجموعة علوم متناثرة لا يعرف كيف ينسقها، بينما يجد هذا الفرد بسرور ما يبحث عنه لدى كارل ماركس جاهزًا. ويجرى أحيانًا تقديم علم اقتصاد من هذا النوع تحت عنوان الاقتصاد السياسى. وقد أوردنا "الحقل الأساسى الرابع": السوسيولوجيا الاقتصادية كاعتراف جزئى بالحقيقة التى يتضمنها هذا البرنامج كما يبدو.

ولا يزال الاقتصاد السياسى، بالمعنى الذى جرت مناقشته فى الفقرة السابقة، يحتمل معنى آخر لهذا المصطلح - وهو المعنى الذى يرد عند مناقشة أنظمة الاقتصاد السياسى Systems of Political Economy. ويثير هذا المعنى بدوره، على سبيل توارد المعانى، مصطلح الفكر الاقتصادى Economic Thought. ولكن الفصل الرابع يمكن أن يكون المكان الملائم لدرس هذين المفهومين. كما سنحاول هناك أيضًا استجلاء العلاقة بين تاريخ التحليل الاقتصادى وتاريخ كل أنظمة الاقتصاد السياسى وأى تاريخ لأفكار ترد فى ذهن الجمهور وتدور حول موضوعات اقتصادية.

٦- الحقول التطبيقية

لقد خلق تقسيم العمل، في البحث والتدريس معاً، في علم الاقتصاد وفي غيره عددًا غير محدود من التخصصات توصف عادةً بـ "الحقول التطبيقية". ويمكن الرجوع إلى دليل الدروس التي تقدمها معاهد الاقتصاد الكبيرة للتعليم العالي في الولايات المتحدة للحصول على قائمة بهذه التخصصات (وهي قائمة لا تدعى الكمال).

وإضافة إلى الدروس العامة والدروس في التاريخ الاقتصادي والإحصاء والنظرية الاقتصادية والسوسولوجيا الاقتصادية،^(٢٧) نجد أولاً، عرضاً في مجموعة من الحقول التي يعتبرها كل فرد جزءاً من "الاقتصاد العام" general economics والتي لا تعالج على حدة إلا لغرض تسهيل تناول موضوعاتها بشكل مكثف. وتشمل هذه الموضوعات النقود والمصارف، والتقلبات الاقتصادية (أو الدورات)، والتجارة الخارجية (العلاقات الاقتصادية الدولية)، والموقع أحياناً. ثانياً: ثمة مجموعة من الحقول كالمحاسبة وعلم شئون التأمين actuarial science والتأمين، قد حافظت تاريخياً على استقلالها عن الاقتصاد العام (الذي كان يتساقط بشكل بطيء في سلة المحاسبة) ولكنها مفيدة ولا غنى عنها لكل أو بعض الاقتصاديين لأنها تقدم أدوات تحليل اقتصادي أو مجالات لتطبيق هذه الأدوات - ويشهد موضوع الأندثار على ذلك كمثال. ثالثاً: ثمة مجموعة من الحقول الأساسية تدور حول أقسام قديمة من السياسة الاقتصادية العامة، وبخاصة: الزراعة،^(٢٨) والعمل، والنقل و"المراق"، ومشاكل الصناعة التحويلية (وتنظيمها الحكومي) - التي لم تتل بعد اسماً مقبولاً بشكل عام - والمالية العامة ("السياسة المالية") - وهي مجموعة سيضيف أكثر الناس لها (مؤقتاً) عددًا من الحقول الأخرى مثل التسويق

(٢٧) نظرًا للشك الذي يحيط بكلمة "نظرية" في أذهان كثيرين، سواء لأسباب حصيفة أو سيئة، فإنها ستستبدل أحياناً بكلمة "تحليل"، الذي سيجمل عندئذ معنى أكثر تحديداً من المعنى الذي يأخذه في هذا الكتاب. ولا يظهر حقل السوسولوجيا الاقتصادية، بقدر ما أعلم، تحت هذا العنوان أو بشكل منفصل، ولكن القضايا المتعلقة به تعالج ضمن مواد التاريخ والنظرية و"النظم الاقتصادية المقارنة"، ومواد تحمل توجهاً مؤسسياً أكثر نحو العمل، وضمن عدد آخر من المواد.

(٢٨) تغطي الزراعة مثلاً مفيداً عن قسم من الاقتصاد يصعب معالجته دون معرفة كبيرة بالتكنولوجيا الزراعية. وهذا يصبح كمبدأً على الأقسام الأخرى وإن بدرجة أقل في الغالب. وإذا كان الأمر كذلك، فليس ثمة حدود فاصلة بين اقتصاديات المصارف والتسويق والصناعة التحويلية، مثلاً، وبين التقنيات المناظرة لها.

("توزيع السلعة") والضمان الاجتماعي (الذي يشمل التامين). وقد تمثل الاستراتيجية و"النظم الاقتصادية المقارنة" و"السكان"، مرة أخرى، مجموعة رابعة، في حين يمكن أن تترشح "دراسات المساحة" التي اشتهرت مؤخراً كمجموعة خامسة. إن إضافة حقول أخرى أو تكوين فروع من بضع موضوعات تم ذكرها يمكن أن يضخم كثيراً من عدد الركاب فيما أسميناه الحافلة الكبيرة. ولكن قائمتنا هذه والمعارف العامة للقارئ تكفي لتدقيق الأحكام الثلاثة statements، وهو تدقيق مهم بالنسبة لمهمتنا.

أولاً: ليس ثمة ثبات أو ترتيب منطقي في هذه التشكيلة من الحقول التطبيقية. وليس من حدود واضحة لأي منها أيضاً. فهي تظهر وتختفي، تزداد وتنقص في أهميتها النسبية، وتتداخل مع بعضها بحسب ما تمليه الاهتمامات والمناهج المتغيرة. والأمر ينبغي أن يكون كذلك، كما سبق توضيحه، أما أن نتناول أو نرفض تناول أى مهمة مثيرة للاهتمام على أساس مراعاة حدودها أو بنيتها بالنسبة إلى المهام الأخرى، فإن هذا سيكون ذروة عدم المعقولة.

ثانياً: إن كل تلك الحقول الخاصة أو التطبيقية، وليس فقط الثلاثة التي ذكرت كمكونات للمجموعة الأولى، تمثل تشكيلات من الوقائع والأدوات التي تكون ما أسميناه القسم الأساسي الرابع من التحليل الاقتصادي بحسب رأينا. وتختلف تلك التشكيلات أحدها عن الآخر اختلافاً كبيراً، وذلك لوجود تفاوت واسع فيما بينها من ناحية درجة الحاجة أو الإمكانية لاستعمال أدوات إحصائية أو نظرية محكمة وقد لا توجد هذه الحاجة أو الإمكانية قط، رغم صعوبة إهمال العنصر التاريخي إهمالاً تاماً دون أن نخسر شيئاً ما. وعلاوة على ذلك، فإن التشكيلات تختلف لسبب آخر يتمثل في أن المختصين، أفراداً وجماعات، يمتلكون خلفيات مختلفة في الحقول الأساسية. وهكذا فهم يخلطون أدواتهم بطريقة تختلف إلى حد كبير عما تتطلبه تخصصاتهم - وهذه حقيقة ينبغي أن نقيها في أذهاننا إذا أردنا أن نفهم لماذا أصبح علم الاقتصاد كما هو عليه الآن. ومع ذلك، وكمبدأ، فإن من المستحيل فصل أى من الحقول التطبيقية عن الحقول الأساسية.

ثالثاً: بيد أن استحالة مثل هذا الفصل تعود أيضاً إلى أن الحقول التطبيقية لا تكتفى باستعمال ما يقع تحت تصرفها من مخزون الاقتصاد العام من وقائع وأدوات

بل إنها تضيف إليه أيضاً. فهذه الحقول تستطيع أن تراكم مخزونات "خاصة" من وقائع وأدوات لها أهمية ضئيلة أو حتى معدومة خارج نطاق تلك الحقول. وعدا ذلك، فإنها قد طوّرت تراكمات من الوقائع والأدوات ينبغي اعتبارها إضافات إلى التحليل الاقتصادي العام، مع أن القيمين على هذا الأخير تباطأوا في تقبلها. ويحفل علم الاقتصاد الزراعي الحديث ببعض الأمثلة مثلما تزخر حقول النقل والمالية العامة بأمثلة أخرى. ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع حصر أنفسنا بتاريخ التحليل الاقتصادي "العام" بل ينبغي علينا أيضاً الانتباه إلى التطورات في الحقول التطبيقية بأفضل صورة ممكنة.

الفصل الثالث

المدخل الثاني: التطورات المتزامنة في الحقول الأخرى

١- الاقتصاد والسوسيولوجيا

٢- المنطق وعلم النفس

٣- الاقتصاد والفلسفة

سنوقف عن عملنا، من حين لآخر، لإلقاء نظرة على جانب آخر من عالم الفكر. وسنقوم بشكل روتيني إلى حد ما بتسجيل بعض التطورات المتزامنة في العلوم الأخرى (وفق فهمنا لهذا المصطلح) التي لها علاقة أو قد تكون لها علاقة بالتطورات الجارية في علمنا لسبب أو لآخر، وذلك في كل الفترات التي تغطيها الدراسة. وفي هذا السياق، تعتبر الفلسفة أكثر العلوم التي يخصها هذا القول إلى حد أنني كنت سأجعل عنوان هذا الفصل: "الاقتصاد والفلسفة". وسوف ندرس العلوم الأخرى في القسمين التاليين.

١- الاقتصاد والسوسيولوجيا

بعد أن أشرنا، في الفصل السابق، إلى الأهمية البالغة للتاريخ - وكل العلوم وفروع العلوم التي يرمز لها هذا المصطلح^(٢٩) - والإحصاء بالنسبة للتحليل

(٢٩) استطرادًا لما قيل حول هذه النقطة، أريد أن أوضح أن كل العلوم التاريخية وفروع العلوم التي خلقها ذلك التخصص (بقصد تسهيل معالجة كتل خاصة من المادة أساسًا) تخصصنا إلى حد ما حتى حينما لا تعالج هذه العلوم والفروع وقائع اقتصادية على وجه التحديد. فالحضارة الإغريقية - الرومانية مثلاً تشكل موضوعًا تبحثه ثلاث مجموعات متميزة من العلماء وهم المؤرخون وعلماء فقه اللغة والقانونيون. ويهتم هؤلاء العلماء بعدد من الأشياء التي لا تهتمنا. ولكنهم حتى وهم يفعلون هذا إنما يساهمون في الصورة الثقافية لذلك العالم، المهم بالنسبة لنا؛ وحينما يصف هؤلاء تاريخ الحروب أو تاريخ الفنون، فهم يستعملون نفس الأدوات التي يستعملونها في وصف الأحداث والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث يندم وجود حد واضح وراسخ تتوقف عنده اهتمامات كل منا بصورة محددة.

الاقتصادي، فإن من الطبيعي أن نبقى على صلة ما بهما؛ أما أن تحقيق هذا سيكون جزئياً، فإن سببه لا يعود إلى انعدام الرغبة بمعالجة أكثر نظامية، بل لتعذر إجراء مثل هذه المعالجة ضمن المجال المتاح لنا وضمن حدود معرفتي الخاصة - وحتى إذا أمكن ذلك، فإن روايتنا ستغرق في بحر لا يسبر غوره. وبالمثل طبعاً، وبتأثير بعض القيود، لا نستطيع إهمال التطورات في حقل السوسولوجيا. وسوف نستعمل هذا المصطلح بمعنى ضيق يشير إلى علم مستقل، وإن غير متجانس، أى إلى التحليل العام للظواهر الاجتماعية كالمجتمع، والجماعة group، والطبقة، والعلاقات بين الجماعات، والقيادة، وما شابه... كما سنستعمل المصطلح بهذا المعنى فى جميع العهود، أى ليشمل تطورات كانت قد سبقت إدخال هذه الكلمة بقرون. وبمعنى أوسع، يشير هذا المصطلح إلى مجموع كثير من العلوم الاجتماعية المتداخلة وغير المنسقة بعضها مع بعض - وهذا هو المصطلح الذى نفضله نحن، والذى يشمل، بين علوم أخرى، علمنا الاقتصادي نفسه، والقانون jurisprudence، والعلم المقدس hierology، و"العلم السياسى" political science، والبيئة، وعلمى الأخلاق والجمال الوصفيين (بمعنى سوسولوجيا أنماط السلوك الأخلاقى وسوسولوجيا الفن). ونبين، فى الهامش أدناه، أنواع العلاقات التى يمكن أن تجعل التطورات فى هذه الحقول وغيرها على صلة بتاريخ التحليل الاقتصادي، متخذين من علم القانون jurisprudence^(٣٠) مثلاً على تلك الحقول.

(٣٠) إن العلم أو العلوم (وفق مفهومنا) التى يتألف موضوعها من "القانون" التشريعى أو العرفى، والممارسة القانونية، ومن الأساليب القانونية، إنما تأتى صلتها بتاريخ التحليل الاقتصادي، أولاً، من أن الاقتصاديين كانوا محامين إلى حد بعيد (أو رجال قانون كما نحب أن نقول) ممن ساعدوا على ربط عادات التفكير القانونية بتحليل الظواهر الاقتصادية. فمثلاً، يتعذر فهم الأنظمة السوسولوجية والاقتصادية للعلماء السكولائيين فى القرن السادس عشر (أدب de jure et justitia } القانون والتشريع) ما لم ندرك أن هذه الأنظمة كانت بحوثاً حول القانون السياسى والاقتصادى للكنيسة الكاثوليكية وأن أسلوبها كان قد استمد من القانون الرومانى القديم بعد تكييفه لظروف ذلك الزمن. ثانياً: الإطار القانونى للعملية الاقتصادية وتأثير أحدهما على تكوين الآخر يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للتحليل الاقتصادي. ثالثاً: الجذور التاريخية لمفهوم "القانون الاقتصادي" تكمن فى المفهوم التشريعى البحث للقانون الطبيعى (انظر الجزء الثانى، الفصل الثانى). رابعاً: لقد اعترف عدد من اقتصادى القرن التاسع عشر بأنهم قد استلهموا مفهومًا تاريخياً معيناً للعملية الاقتصادية من مدرسة للقانون كانت تسمى نفسها المدرسة التاريخية ينبغى فهم نشوئها ومكانتها بصورة أشمل مما يفعله الاقتصاديون عادة، إذا كنا نريد إدراك عناصر الصواب والخطأ فى ذلك المفهوم وفصل أحدها عن الآخر. وأستغل هذه الفرصة لكى أضيف أن التحليل السوسولوجى للقانون كظاهرة اجتماعية شىء ودراسة أساليب الممارسة القانونية - التى تدرُس فى مدارس القانون الأمريكية - شىء آخر تماماً؛ وأن القانون التاريخى شىء آخر أيضاً؛ وعليه، يتوجب تمييز ثلاثة "علوم" مختلفة حول القانون تختلف بعضها عن بعض فى مادتها وأساليبها وأهدافها وتتولاها مجموعات مختلفة من الكتاب (رغم=

لقد سلمنا بمدى قوة هذه العلاقات حينما استحدثنا "الحقل الأساسى" للسوسيولوجيا الاقتصادية والذي لا يستطيع فيه الاقتصادى أو السوسيولوجى أن يتقدما بعيداً دون أن يدوس أحدهما على قدم الآخر. ولكن هذا لا يعنى أن التعاون بين الاثنين كان وثيقاً أو مجدياً؛ أو أن أيًا منهما كان يمكن أن يكون فى وضع أفضل لو كان هناك تعاون أكثر. وبالنسبة للنقطة الأولى، فمن المعروف أن الاقتصاد والسوسيولوجيا، منذ القرن الثامن عشر ولحد الآن، كان يتطوران بصورة منتظمة ومستقلة أحدهما عن الآخر، وأن الاقتصادى النمطى والسوسيولوجى النمطى لم يعرفا سوى القليل أحدهما عن الآخر، ولا يعير أحدهما إلا أقل اهتمام بما يفعله الآخر، ويفضل كل منهما على التوالى تطبيق علمه الاقتصادى البدائى وعلمه السوسيولوجى البدائى بدلاً من قبول أحدهما بإنجازات الطرف الآخر - وهذه حالة من الأشياء كان ولا يزال من الصعب أن تتطور فى ظل هذا الرفض المتبادل. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فليس من المؤكد قط أن التعاون الأكثر، الذى طالب به الأفراد العاديون الذين انتظروا نتائج كبيرة من "التخصيب التهجينى" بثقة لا تستند على الأهلية التخصصية، كان سيحقق نتيجة تذكر. إذ لم يكن بمقدور هذا التعاون تحقيق نتائج صافية بسبب الخسارة التى يمكن أن تصيب الكفاءة التى هى ثمرة للتخصص المحدد وحتى الدقيق. وهذا يسرى حتى على تقسيم الاقتصاد وتقسيم السوسيولوجيا (بالمعنى الأوسع) إلى أقسام تطورت إلى علوم شبه-مستقلة فى كل النقاط الجوهرية. وهذا يبين بدقة الأسباب التى تجعلنا نفضل الحديث عن علوم اجتماعية أكثر من الحديث عن سوسيولوجيا بمعناها الأوسع. فالتخصيب التهجينى يمكن أن يودى بسهولة إلى تعقيم تهجينى، كما لاحظ أحد الاقتصاديين البارزين ذات مرة. بيد أن هذا لا يؤثر على ما قلناه عن ضرورة متابعة التطورات فى كل "الحقول المجاورة" بشكل جزئى على الأقل. ولم أشعر بالحاجة لكتابة هذه الجمل الأخيرة إلا لتجنب سوء الفهم.

=تداخلها). ونصادف المثل فى علوم الدين والأخلاق والجمال. وهكذا يغدو الخلط مبرراً تقريباً فى مثل هذه الظروف أن معارك كبرى حول الأسس و"المناهج" قد تم خوضها فى سبيل قضايا (كما فى علوم الفن، مثلاً) توضح نفسها تلقائياً بمجرد إدراك إن للمتحاربين غايات مختلفة.

٢- المنطق وعلم النفس

نخصص بقية هذا الفصل للاهتمام بالمنطق وعلم النفس. إن علم المنطق يطالب باهتمامنا به، ليس لأن مساهمة الاقتصاديين فيه كانت طفيفة، ولكن بالضبط لميلهم إلى المحاجّة to dogmatize والتنازع حول "المنهج" method: فالاقتصاديون الشغوفون بهذه الرياضة عرضة للتأثر بكتابات علماء المنطق المعاصرين لهم مما يجعل هذه الكتابات تكسب بعض التأثير، المشروع وغير المشروع، على عملنا العلمى، رغم أن هذا التأثير ظاهرى أكثر مما هو فعلى. أما بالنسبة لعلم النفس، فهناك الرأى الذى كان قد برز فى القرن الثامن عشر لأول مرة واستمر على نحو متقطع منذ ذلك الحين، والذى يشير إلى أن علم الاقتصاد يدرس سلوك الإنسان كما تفعل العلوم الاجتماعية الأخرى. إن علم النفس يشكل حقاً الأساس الذى ينبغى أن تتطرق منه كل العلوم الاجتماعية ويتوجب إجراء كل التفسير الأساسى من خلاله. وسنشير إلى هذا الرأى، الذى كان يُهاجم ويُدافع عنه بالقوة نفسها، بمصطلح الاتجاه النفسوى psychologism. ومع ذلك، ومن الناحية الفعلية، فإن الاقتصاديين لم يتركوا تحليلهم عرضةً قط لتأثير علماء النفس المعاصرين لهم، بل عمدوا بأنفسهم إلى صياغة تلك الفرضيات المتعلقة بالعمليات النفسية التى وجدوا أنها ضرورية لهم. وهذه الحقيقة سنلاحظها باستغراب من حين لآخر، وذلك لوجود مشاكل فى التحليل الاقتصادى يمكن درسها بصورة أفضل بالطرق التى طوّرها علماء النفس. هذا من ناحية. ولكن ينبغى علينا، من الناحية الأخرى، أن نتجنب وهماً طبيعياً جداً. فحينما نستعمل فرضية يعود محتواها إلى حقل معين، فهذا لا يعنى أننا نغزو هذا الحقل. فما يسمى بقانون تناقص الغلة من الأرض، مثلاً، يشير إلى ما يمكن اعتباره حقيقةً طبيعية physical fact. ولكن، وكما أوضحنا من قبل، فإن صياغة هذه الفرضية لا تعنى دخولنا حقل علم الطبيعة. وبالمثل، فحينما أشيرُ إلى الفرضية القائلة أن رغبتى بتناول قطع إضافية من الخبز تقل عند مواصلى تناول قطع متتالية، يمكن القول أننى أشيرُ بذلك إلى حقيقة نفسية معينة. ولكننى، حينما أفعل هذا، لا أقوم باستعارة أى شىء من علم النفس سواء أكان جيداً أم سيئاً؛ بل إننى أقوم فقط، عن خطأ أو صواب، بصياغة ما أرى أنه حقيقة تستمد من التجربة. وإذا سلّمنا بوجهة النظر هذه، فإننا سنجد أن ما أخذته الفرضيات الاقتصادية من علم النفس أقل مما يبدو للوهلة الأولى.

فالحديث عن قوانين نفسية، كالقانون الكينزي للميل للاستهلاك، يمثل غلطة فاضحة لأن هذا يقدم تسويغاً لفرضيات لا وجود لها حقاً. ومع ذلك، فإن من الضروري، من حين لآخر، إلقاء نظرة على التطورات في علم النفس المهني، وفي عدد من العلوم الأخرى أيضاً وإن بدرجة أقل. وفي هذه اللحظة، نقتصر على ذكر علم الأحياء كمثال. فقد كان ولا يزال هناك شيء اسمه الداروينية الاجتماعية و الداروينية الاقتصادية. وإذا أردنا تقييم هذه الظاهرة، فإن من الملائم التأكد مما قاله تشارلز دارون فعلاً ومن المناهج والمواد التي شجعت على ذلك القول.

٣- الاقتصاد والفلسفة

نعود الآن إلى موضوع العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة. أو، بعبارة أخرى، نعود إلى السؤال عن مدى تأثير التحليل الاقتصادي بالفلسفة.^(٣١) وبسبب كثرة المعاني التي أعطيت لكلمة "فلسفة" يلزم بعض التوضيح لتجنب الخلط فيما بينها.

هناك معنى من شأنه تسهيل الإجابة على سؤالنا أو هناك، بالأحرى، معنى لا يثير أى مشكلة. "الفيلسوف" الإغريقي الذي اتخذ هيئة الخطيب والحكيم كان ببساطة رجل الاهتمامات الفكرية. وإذا أخذنا الفلسفة بهذا المعنى، الذي انتقل إلى القرون الوسطى واستمر لغاية القرن الثامن عشر، فإن الفلسفة كانت تعنى المجموع الكلى للمعرفة العلمية. فهي ببساطة كانت تمثل العلم الشامل الذي لم يكن اهتمامه بما وراء الطبيعة أقل من اهتمامه بالطبيعة وبالأخيرة ليس أقل من الرياضيات أو أى "فلسفة" أخرى عن طبيعة المجتمع والـ polis (دولة المدينة). وقد امتلك هذا المعنى إمكانية الاستمرار بسبب ضالة الرصيد المتاح من أدوات التحليل والوقائع بحيث كان يمكن لدماغ واحد أن يستوعب هذا الرصيد الضئيل. وقد ظلت هذه الحالة قائمة حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً حينما انتهى دور الأفراد الموسوعيين.^(٣٢) وقد أخذ القديس توما الأكويني الفلسفة بهذا المعنى، كما رأينا،

(٣١) لأسباب سترد قريباً، لن نتعمق في المراجع الكثيرة حول ذلك الموضوع أكثر مما هو ضروري. يكفيننا ذكر العمل الأساسى الإنجليزى: James Bonar , Philosophy and Political Economy (1st ed. , 1893 ; 3rd ed., 1922).

(٣٢) كان جوتفريد ولهم لاينز (١٦٤٦-١٧١٦) أكثر هؤلاء الموسوعيين أو العلماء الشموليين شهرة. فقد =

باستثناء استبعاد المذهب المقدس الذي كان علماً قائماً بذاته. فقد شكَّلت كل المذاهب الأخرى "أنظمة فلسفية" philosophical disciplines. وتجر ملاحظة أن القديس توما لم يحاول إضفاء أي جلال غير الجلال السماوي على المذهب المقدس ولم يمنحه أي أفضلية على الأنظمة الفلسفية.

ونلمس الأهمية القصوى للمشكلة المطروحة حينما نفحص تلك الأنظمة الشاملة^(٣٣) للعلم. فلم ينجح أرسطو، أو أي من الموسوعيين اللاحقين، في توحيد الأقسام المختلفة من تعاليمه أو حتى أن يحاول القيام بذلك، كما أنه، بشكل خاص، لم يشدد في أي من تعاليمه على وجهات نظره بشأن "الأسباب النهائية"، و"المعنى النهائي" للأشياء، وما شابه. وتعتبر نظريات أرسطو الطبيعية، مثلاً، مستقلة تماماً عن آرائه حول تلك "الأصول" fundamentals، وكان يمكن أن تكون على غير ما هي عليه بقدر تعلق الأمر بهذه النظريات. وهذا يصح سواء على سوسيولوجيته السياسية (كبحوثه حول دساتير دول المدن الإغريقية) أو على علمه الطبيعي physics. وبالمثل، ليس ثمة ارتباط بين آراء لاينز حول التجارة الخارجية وموقفه الأساسي من العالم المادي والأخلاقي وكان يمكن أن يكون نصيراً لحرية التجارة بقدر تعلق الأمر بهذه الآراء. وهكذا فإن من الأفضل التحدث عن مركب علوم compound of sciences بدلاً عن الحديث عن علم شامل. وقد انقسم هذا المركب إلى أجزاء كضروقات أملاها تقسيم العمل. وفيما بعد، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، انقسمت الفلسفة على نحو طبيعي إلى فلسفة طبيعية وفلسفة أخلاقية، الأمر الذي بشر بالتقسيم الألماني إلى

=شملت أفكاره الرياضيات البحتة والاقتصاد السياسي والطبيعة وامتدت إلى التأملات الغيبية حول نظرية الوجود. أما آراؤه في الاقتصاد، التي جمعها ديليو روشر بعناية كبيرة، فلا تستحق الذكر هنا لقلة أهميتها. ولكن جيامباتيسته فيجو (١٦٦٨-١٧٤٤) كان سوسيولوجياً بارزاً وقد وعد طلابه بتعليم كل شيء يمكن تعلمه (tutto lo scibile). ولا ننسى أن آدم سميث كان قد كتب - وبصورة ذكية - عن تطور علم الفلك. لكن كثيراً من الموسوعيين أو معظمهم استبعدوا تخصصات معينة من اهتماماتهم الشمولية، ولذلك فإن أكثر كبار المؤرخين كانوا مؤرخين فقط؛ وأن أكثر كبار الأطباء كانوا أطباء فقط. وقد ظل فلاسفة الإغريق يعيدون عن الفنون النفعية ("التافهة").

(٣٣) نبيه القارئ إلى أن مصطلح نظام System - الذي لا يحمل معنى محددًا أكثر مما يحمله نموذج الإغريقي - يستعمل في هذا الكتاب بعدة معانٍ مختلفة ينبغي عدم الخلط فيما بينها، مثلاً: مجموعة أسس نشاط سياسي مرتبة بطريقة ما (كالنظام الليبرالي ونظام التجارة الحرة)؛ مذهب معين (كالنظام السكولاني ونظام مارشال)؛ مجموعة من الكميات تقترض وجود علاقات محددة فيما بينها (مثل نظام الأسعار)؛ مجموعة من المعادلات تعبر عن تلك العلاقات (مثل نظام فالراس).

Natur-und Geisteswissenschaften^(٣٤) وهناك معنى آخر لكلمة "فلسفة" يغيب فيه السؤال عن تأثيرها في الاقتصاد. ويبرز هذا المعنى عندما نفهم الفلسفة كعلم يثير أسئلة معينة ويستعمل مواد معينة ويستخلص نتائج معينة، كأي علم آخر. وعند تعريف الفلسفة بهذا المعنى، فإن المشاكل التي تبرز هي من نوع: ماذا يقصد بالمادة، والقوة، والحقيقة، والإدراك، وما شابه ذلك. وهذا المفهوم، الذى يسحر كثيرين من غير الفلاسفة، يجعل الفلسفة محايدة تماماً إزاء أى فرضية خاصة فى أى علم آخر. إنه يقترب من جعل الفلسفة مرادفة لـ epistemology: النظرية العامة للمعرفة.

بيد أن مشكلة مهمة جداً تبرز حينما نعرّف الفلسفة لتعنى كل أنظمة المعتقدات اللاهوتية وغير اللاهوتية ("الأنظمة التأملية" speculative systems) التى تتعلق بحقائق نهائية (وقائع، أسباب)، وغايات نهائية (أو قيم نهائية)، ومعايير نهائية. ويدخل علم الأخلاق وعلم الجمال فى هذه الأنظمة ليس كعلوم لمجموعات معينة من الظواهر (أنماط سلوك) يحاول هذان العلمان وصفها (تفسيرها) بل كقواعد معيارية تستند إلى أسس فوق وضعية extra-empirical sanctions^(٣٥). وقد يتساءل المرء: ألا يدخل الاقتصاد فى هذه الأنظمة بمعنى هل تحدد فلسفة الكاتب علمه الاقتصادى أو أنها تشكل أحد العوامل المحددة له؟

سوف أشير إلى بعض الحالات الفردية من تاريخ العلوم الأخرى على سبيل تهيئة الأرضية لجوابنا. إن البحث، بالنسبة لأى باحث تقوم فلسفته على الدين المسيحى إنما هو بحث فى ملكوت الله. وينبع جلال وظيفة هذا الباحث من قناعته

(٣٤) للاختصار، سنهمل التطور الذى بلغ ذروته عام ١٩٠٠ وأنتج فلسفة لها معنى قريب من الفلسفة التى تعنى العلم بشكل عام: وهو المعنى الذى يجعل من الفلسفة محاولة لبناء صورة منسجمة عن العالم التجريبي مأخوذة من مساهمات علماء فرديين. سترد الإشارة إلى هذا المفهوم فى مكانه، وكل ما يلزم ذكره هنا هو أن هذا المفهوم لا يخلق أى صعوبة أو مشكلة بخصوص العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد. وكما هو واضح، فإن الفلسفة، بهذا المعنى، لا تحد من استقلالية العلوم الفردية.

(٣٥) وينطبق هذا أيضاً على المادية بمعناها التقنى الفلسفى، أى على المذهب الذى لم يتغير منذ أيام ليسيبوس وديموقراطس والقائل إن "المادة" هي الحقيقة النهائية التى توجد بمعزل عن الممارسة. واستغل النص المذكور أعلاه وضروره توضيحه لجعل القارئ يدرك أن كلمة "مادية" لها معان عدة لا علاقة لها بالمعنى التقنى المحدد توتاً. والفلسفة "المثالية"، التى تدور حول الفرضية (الخالية، فى نظرى، من المعنى بالدرجة نفسها) القائلة بأن الحقيقة (أو "العالم") هي "روح" فى نهاية المطاف، كانت تستخدم كلا الهدفين بنفس الكفاءة: إذ كانت ستعطي مثلاً عن الفلسفة بالمعنى الذى يثير مشكلة التأثير على الاقتصاد؛ ومثلاً آخر عن كلمة لها معان عدة وهي كلمة "مثال" (ideal).

بأن بحثه يكشف جزءاً، مهما كان ضئيلاً، من التنظيم الإلهي للأشياء. وهكذا يكون نيوتن قد عبّر عن مسيحيته من خلال بحث علمي بحت. أما لايبنز، فقد انطلق حالاً من قضايا الطبيعة والرياضيات البحتة إلى قضايا الدين: إذ أنه لم يجد اختلافاً منهجياً بينهما، وكان يدرك الجوانب الدينية بسهولة كبيرة. وقد دافع ليونارد يولر (1707-1783) عن "طريقته الهادفة لإيجاد منحنيات لها صفات قصوى مؤكدة" على أساس أن العالم من صنع الخالق الأكمل الأكبر. وعليه، ينبغي أن يكون هذا العالم قابلاً للوصف من خلال فرضيات النهايات القصوى والدنيا. أما جيمس ب. جول (1818-1899)، الذي شارك في اكتشاف المبدأ الأساسي للديناميكا الحرارية الحديثة: مبدأ معادل الحرارة الميكانيكي، فقد قدّم حجة مفادها أنه عند غياب التعادل بين الحرارة والحركة فإنه يمكن أن يضيع شيء ما (الطاقة) في الفضاء المادي، الأمر الذي يمكن أن يتعارض مع جلال الله كما يُفترض. ويمكن النظر إلى المثالين الأخيرين كبرهان على التأثير المباشر لمعتقدات يولر وجول على بحوثهما التحليلية. ومع ذلك، فلا يشك أحد بأنه لم يكن هناك أي تأثير من هذا النوع، أي (أ) أن العمل العلمي للكتاب الأربعة المذكورين لم ينحرف عن مساره بفضل قناعاتهم الدينية؛ (ب) وأن هذا العمل يتمشى مع أي مواقف فلسفية؛ (ج) وأنه ليس ثمة مجال لمحاولة تفسير طرق هذا العمل أو نتائجه على أساس مواقفهم الفلسفية. لقد نسّق هؤلاء الكتاب طرقهم ونتائجهم مع معتقداتهم المسيحية كما كان يمكن أن ينسقوا معها أي شيء آخر مما قد فعلوه. فقد ألبسوا عملهم العلمي رداءً دينياً. بيد أن هذا الرداء كان يمكن خلعه حينما يتعلق الأمر بمحتوى ذلك العمل.

وأرى أن رداء الفلسفة هذا قابل للخلع في حالة الاقتصاد أيضاً: فلم يتأثر التحليل الاقتصادي يوماً بالأراء الفلسفية التي اعتنقها الاقتصاديون، مع أن مواقفهم السياسية غالباً ما أفسدت هذا التحليل. ولكن هذه الموضوعات يمكن أن تتعرض لكثير من إساءة التفسير مما يستوجب أن نحدد معناها بدقة. وأفضل طريقة لتحقيق هذا تتمثل بتحديد ما لا يدخل في هذه الموضوعات.

أولاً: إن هذه الموضوعات لا تتضمن الاتجاه العلموي (scientism) (انظر الفصل الثاني، القسم الثالث، أعلاه). أي أنني لا أزعم أنه ما دام من الممكن خلع الرداء الفلسفي أو الديني عن فرضيات العلوم الطبيعية فإنه ينبغي أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لفرضيات العلوم الاجتماعية. والأمثلة التي قدمناها كانت

لمجرد إيضاح القصد من قولي إن العقائد الدينية والفلسفية لكاتب ما لا تؤثر على عمله التحليلي بالضرورة، ولكن ليس لإثبات موضوعتي. وبقدر ما تعنيه تلك الأمثلة، فإن مسألة ما إذا كانت هذه الموضوعات تسرى أيضاً على علوم السلوك البشري أم أنها لا تسرى هي مسألة لا تزال مفتوحة.

ثانياً: لا تتضمن موضوعتي، طبعاً، القول بأن السلوك البشري ذاته والعمليات النفسية المرتبطة به - الدوافع أو طرق التفكير، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو من أي نوع آخر - لا تتأثر بالعقائد الفلسفية أو الدينية أو الأخلاقية أو لا ترتبط بها. فكثيراً ما يحدث لي أن أرى، بحكم نفسياتي الاجتماعية ذاتها، أن هذا الارتباط أبعد عن الكمال: فقد يقوم بفعل السرقة بارون أو فرد بارز، رغم أنه يعلن إخلاصه التام لمبدأ المسالمة وحب الغير، ولكن هذا موضوع آخر تماماً. فما يهمنا الآن هو فرضيات علوم السلوك البشري المتعلقة بهذا السلوك البشري ولنترك جانباً مسألة دخول العناصر الدينية أو الفلسفية في أي من تفسيرات هذا السلوك حينما تتطوع تلك التفسيرات نحو الكمال والواقعية. وهذا يسرى أيضاً على "التوجهات السياسية" politics للاقتصادى العلمى وعلى أى مشورة أو توصية قد يقدمها هذا الاقتصادى بغية التأثير في "السياسات" policies. فكل ما تتضمنه فكرتنا هو أنها لا تسرى على أدواته و"موضوعاته" theorems.⁽³⁶⁾

ثالثاً: لا تتضمن موضوعتي التعميل على أفكار عامة حول الاستقلال المنطقي للفرضية أو الموضوع الاقتصادية عن الفلسفة. فحتى هذا يمكن أن يبيّن مع تأثيرات للأخيرة تتسلل إلى مناهج العمل التحليلي بصورة غير مشروعة منطقياً. فقد يكون من المعقول أن بعض الموضوعات لا تحمل أى دلالة فلسفية خاصة كالموضوعات القائلة بأن المدن تطورت عن أماكن لالتقاء التجار في الغالب؛ أو الموضوعات التي تصح على الملحد والمؤمن معاً كذلك التي تذهب إلى عدم فائدة الاختبارات الاعتيادية للأهمية ordinary

(36) إنني أتعاطف مع القارئ إذا وجد صعوبة في إدراك هذا التمييز. وفي الحقيقة، فإن العلاقة بين التفضيلات السياسية للاقتصادى وتحليله، والعلاقة بين هذه التفضيلات وفلسفته - التي تتضح بشكل خاص عند توسيع مفهوم "الفلسفة" ليشمل تصورات الإنسان عما هو "جميل" و"عادل" و"مرغوب" - هي التي تمنع معظم الاقتصاديين من قبول الحجج المذكورة أعلاه، التي هي مجرد معرفة فطرية بسيطة إذا فهمت بشكل صحيح.

significance tests فى حالة الارتباط بين السلاسل الزمنية؛ أو الموضوعات التى تشير إلى أن زيادة سعر أحد عناصر الإنتاج قد تقلل من عرضه - فكل هذه الموضوعات يمكن أن تتمشى مع أى فلسفة ولم يفرضها أحد. ولكننى لا أدعو قرائى للوثوق بحجج من هذا النوع، مهما بدت هذه الحجج مقنعة لبعضهم. فلست الآن بصدد إثبات موضوعتى. وأنا لا أفعل شيئاً سوى طرحها وتوضيحها. وسيأتى الإثبات فى الأجزاء التالية حينما يتبين أنه حتى أولئك الكتاب الذين طرحوا أكثر الآراء الفلسفية وضوحاً وتحديداً مثل لوك وهيوم وكينيه، وماركس بالدرجة الأولى، لم يتأثروا بتلك الآراء حقاً عند تقديم أعمالهم التحليلية.

إن هذا التشديد على عجز الفلسفة، بأى معنى تقنى لها، عن التأثير فى التحليل الاقتصادى وعلى كونها لم تفعل هذا يوماً إنما يعود إلى أن الموضوعة المعاكسة تشكل أحد أهم مصادر التفسيرات الزائفة لتطور التحليل الاقتصادى. فهذه التفسيرات تسحر مؤرخى الاقتصاد الذين يهتمون بالجوانب الفلسفية أساساً والذين، لهذا السبب، يكثر من ذكر تلك الجوانب التى يزخر بها الأدب دون سبب مقنع: إنها مجرد زخرفة frills خالية من الأهمية، بل إنها تطمس جذور الأفكار العلمية.

الفصل الرابع

سوسيولوجيا الاقتصاد

- ١- هل يُعدّ تاريخ علم الاقتصاد تاريخاً للإيديولوجيات؟
 - (أ) الطبيعة الخاصة " للقوانين الاقتصادية"
 - (ب) التفسير الماركسي للتحيز الإيديولوجي
 - (ج) كيف يختلف تاريخ التحليل الاقتصادي عن تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسي وعن تاريخ الفكر الاقتصادي؟
 - (د) العملية العلمية: الرؤيا وقواعد المنهج
- (هذا الفصل غير كامل. لا توجد معالجة للقسمين الأخيرين المذكورين في مستهل الفصل، وهما:

٢- القوى المحرّكة للمحاولة العلمية وآلية التطور العلمى.

٣- ملاك العلم بشكل عام وعلم الاقتصاد بشكل خاص)

أشرنا سابقاً إلى فرع من العلم أسميناه علم العلوم (Wissenschaftslehre). يعالج هذا العلم، الذى انطلق من المنطق، ومن النظرية العامة للمعرفة أيضاً إلى حد ما، قواعد منهجية عامة تستعمل فى علوم فردية أخرى. ولكن ثمة علماً آخر حول العلم يُعرف باسم سوسيولوجيا العلم Sociology of Science^(٣٧) (Wissenssoziologie) وهو يعالج العلم كظاهرة اجتماعية. أى أن سوسيولوجيا العلم تحلل العوامل والعمليات الاجتماعية التى تخلق النوع العلمى من النشاط على وجه التحديد، وتحكم معدل نموه، وتحدد توجهه نحو موضوعات محددة بدلاً من موضوعات أخرى ممكنة أيضاً بالدرجة نفسها، وتطور مناهج معينة على حساب

(٣٧) (ترك ج. شومبيتر مجالاً لهذا الهامش دون أن يكتبه. وفى كتابه: "In Capitalism, Socialism, and Democracy (New York . 1950)، يشرح ج. شومبيتر فى (p11) مصطلح سوسيولوجيا المعرفة كما يلي: "الكلمة الألمانية التى تقابلها هي wissenssoziologie، وأفضل من درس هذا الموضوع هو ماكس شيلر وكارل مانهايم. ويمكن استعمال مقالة الأخير حول الموضوع كمقدمة له، وهى المقالة المنشورة فى القاموس الألمانى للسوسيولوجيا (Handwörterbuch der Soziologie)

غيرها من المناهج، وتركب آليات اجتماعية يمكن أن تحدد نجاح أو فشل خطوط البحث أو الإنجازات الفردية، وترفع أو تخفض من منزلة وتأثير العلماء (وفوق مفهومنا) وأعمالهم، وما شابه ذلك. وإن تشديدنا على حقيقة ميل الباحثين في حقول المعرفة المكتسبة بأدوات *tooled knowledge* إلى تكوين مجموعات مهنية متميزة إنما يساعد القارئ على إدراك السبب والمدى الذى يشكل فيه العلم موضوعاً ملائماً للبحث السوسولوجي. إن اهتمامنا بهذا الموضوع يقتصر، بطبيعة الحال، على الأقل، على القضايا الرئيسية، التى يمكن أن تبرز بشكل مفيد فى مقدمة حول تاريخ للتحليل الاقتصادى. ومن هذه القضايا: (١) الإيديولوجيا، التى هى أهم هذه القضايا إلى حد كبير والتى ستعالج قبل غيرها؛ (٢) القوى المحركة للمحاولة العلمية وآليات التطور العلمى التى سيجرى درسها تحت عنوان آخر؛ (٣) وأخيراً، قضايا ملاك العلم بشكل عام و علم الاقتصاد بشكل خاص.

١ - هل تاريخ علم الاقتصاد هو تاريخ للإيديولوجيات ؟

أ. الطبيعة الخاصة "للقوانين الاقتصادية" من المؤكد أن الطبيعة التاريخية أو "التطورية" للعملية الاقتصادية تحد من نطاق المفاهيم العامة وما بينها من علاقات عامة ("القوانين الاقتصادية") والتى قد يكون الاقتصاديون قادرين على صياغتها. وليس ثمة معنى حقاً لأن ننكر، سلفاً، كما كان يجرى أحياناً، إمكانية صياغة مثل هذه المفاهيم أو العلاقات أصلاً. وبشكل خاص، فليس من الضرورى أن تكون المفاهيم، التى نستعملها فى دراسة المجموعات الاجتماعية، مألوفة لأعضاء تلك المجموعات ذاتها: فعدم معرفة الناس فى العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر بمفهوم الدخل لا يمثل سبباً لعدم استعماله فى دراسة اقتصادهم.^(٣٨) ولكن من الصحيح أن "القوانين الاقتصادية" أقل ثباتاً من "قوانين" أى

(٣٨) لنوضح ذلك. إن السوسولوجيين من أمثال ماكس فيبر الذين يمثلون الطريقة التفسيرية للأوضاع أو التغيرات الاجتماعية - أى المؤمنين بأن المهمة الرئيسية أو الوحيدة تتمثل بمحاولة فهم معنى الأشياء بالنسبة للناس المعنيين بها - قد ينزلون بسهولة إلى فكرة أن استعمال مفاهيم غير مألوفة للناس المعنيين بها ينطوى على خطأ افتراض أن عقولهم كانت تودى وظيفتها بشكل مماثل لعقولنا. قد يكون هناك مثل هذا الخطأ، ولكن ليس بالضرورة: فاستعمال مفهوم معين له معنى لنا، ولكنه للناس الذين ندرسهم ليس شيئاً؛ وافتراض أن المفهوم كان له معنى للأخيرين أيضاً هو شيء آخر. ولسنا بحاجة =

علم طبيعى، وأن هذه القوانين تتجلى على نحو متباين فى الظروف المؤسسية المختلفة، وأن عدم مراعاة هذا كان سبباً لأخطاء كثيرة. ومن الصحيح أيضاً أنه عندما نحاول تفسير المواقف البشرية، وبخاصة مواقف الناس البعيدين عنا من حيث الزمن أو الحضارة، فإننا نخاطر بإساءة فهمهم، ليس فقط حينما نسقط مواقفنا محل مواقفهم بشكل فج، بل أيضاً حتى عندما نبذل أقصى ما نستطيع للنفوذ إلى الطريقة التى تؤدى بها عقولهم وظيفتها. ومما يفاقم الأمر أن الباحث نفسه نتاج بيئة اجتماعية معينة - ونتاج موقعه الخاص ضمن هذه البيئة - تدفعه لرؤية أشياء معينة، وليس غيرها، ولرؤيتها بصورة معينة. وحتى هذا ليس كل شيء. فعوامل البيئة قد تخلق لدى الباحث توقفاً خفياً لرؤية الأشياء بصورة معينة. وهذا يستدعى الانتباه إلى مشكلة التحيز الإيديولوجى فى التحليل الاقتصادى.

لقد جعلنا علم النفس والطب النفسى نعى إحدى عادات عقولنا التى نسميها العقلنة rationalization.^(٣٩) تتمثل هذه العادة فى تعزية أنفسنا والتأثير فى الآخرين عن طريق تكوين صورة عن ذواتنا، ودوافعنا وأصدقائنا وأعدائنا وعملنا واختصاصنا وبلدنا، تعكس ما نحب أن نكون عليه هذه الأشياء وليس صورتها القائمة فعلاً. وهكذا، فإن منافسنا، الذى هو أكثر نجاحاً منا، يُحتمل أن يكون قد حقق نجاحه عن طريق حيل نحتقرها نحن. وبالمثل، فإن زعيم أى حزب غير حزبنا دجال؛ والبنيت التى نحب ملاك خال من العيوب البشرية؛ وبلدنا بلد الأبطال بينما البلد الذى نعاديه بلد متوحشين، وما شابه. إن أهمية هذه العادة بالنسبة لسلامة وسعادة العقل الاعتيادى واضحة،^(٤٠) وكذلك هى أيضاً أهمية التشخيص الصحيح لتجلياتها الحرفية.

=العودة إلى العشائر البدائية لتوضيح هذا: حينما نحدد، على أساس مفاهيمنا الخاصة، شروط تعظيم الأرباح، فلا حاجة بنا لأن نوضح أن صاحب العمل نفسه يستعمل هذه المفاهيم؛ فـ"نظريتنا" تكون ذات معنى حتى حينما نعلم أنه لا يستعملها.

(٣٩) ينبغى أن نفرق بين مصطلح "العقلنة" rationalization الذى أنوى توضيح معناه، وبين المعانى الأخرى التى تحملها هذه الكلمة، وبخاصة المعنى التالى: (١) تستعمل تلك الكلمة أحياناً بمعنى العمل الهادف إلى تحسين شيء ما، مثل منشأة صناعية، لجعل أدائها يتماشى مع معايير المختصين. (٢) وتستعمل تلك الكلمة أحياناً فى البحوث بمعنى محاولة الربط بين استنتاجات تجريبية نصل إليها وبين مبدأ نظرى من شأنه تفسير تلك الاستنتاجات. وهكذا، نقول إننا نفسر نمط الأعمال الجارى أمامنا وفقاً لمبدأ تعظيم الأرباح. ولكن هذه المعانى لا علاقة لها بالمبدأ الذى نناقشه الآن.

(٤٠) وهذا هو الجانب الأساس من العقلنة rationalizations كما يبدو لى: فهى تمنحنا نوعاً من الحصانة الذاتية، وتجعلنا نتحمل الحياة أكثر مما كنا سنفعل من دونها. وإضافة إلى ذلك، فإن لها جانباً آخر يفسر دورها فى مجال التحليل النفسى.

ب. التفسير الماركسي للتحيز الإيديولوجي قبل نصف قرن من التسليم علمياً بالأهمية الكاملة لهذه الظاهرة وأخذها بنظر الاعتبار، كان ماركس وإنجلز قد اكتشفاها، وقاما باستعمال هذا الاكتشاف في نقدهم للاقتصاد "البرجوازي" القائم في زمنهما. فقد أدرك ماركس أن أفكار الناس أو أنظمة الأفكار لا تمثل، كما يميل المؤرخون إلى الافتراض لحد الآن بشكل غير نقدي، القوى المحركة الرئيسة للعملية التاريخية، بل هي "بناء فوقى" قائم على عوامل أساسية، وسنوضح هذا في مكانه الملائم من هذا الكتاب. كما أدرك ماركس أيضاً أن الأفكار أو أنظمة الأفكار، التي تسود في وقت معين ضمن مجموعة اجتماعية معينة، بقدر ما فيها من فروض حول الوقائع والاستنتاجات من الوقائع، يمكن أن تنشأه لأسباب نفسها التي تنشأه نظرات المرء عن سلوكه هو نفسه. وبعبارة أخرى، إن أفكار الناس تمجد على الأرجح مصالح وتصرفات طبقات معينة يسمح وضعها بتأكيد ذاتها، وبالتالي فهي ترسم أو تملئ صوراً عن نفسها قد تكون مختلفة عن الحقيقة كثيراً. وهكذا، فقد تخيل فرسان القرون الوسطى أنهم يدافعون عن الضعفاء وعن الدين المسيحي، بينما يبدو سلوكهم الفعلي والعوامل التي أنتجت وأدامت البنية الاجتماعية لعالمهم مختلفة تماماً لمراقب من عهد آخر وطبقة أخرى. وقد نعت ماركس أنظمة الأفكار هذه بـ "الإيديولوجيات" ideologies^(٤١) وكانت حجة ماركس هي أن جزءاً كبيراً من علم الاقتصاد، الذي كان قائماً في أيامه، لم يكن غير إيديولوجيا البرجوازية الصناعية والتجارية. ثمة ثلاثة عوامل يجدر بنا أن نلاحظها حالاً، وهي عوامل من شأنها إضعاف، لكن ليس تدمير، أهمية هذه المساهمة العظيمة بالنسبة لنظرتنا للعمليات التاريخية وبالنسبة لفهم العلم الاجتماعي.

أولاً: لم يبصر ماركس العناصر الإيديولوجية في فكره هو بينما أدرك الطابع الإيديولوجي في الأنظمة الفكرية التي لم يكن متعاطفاً معها. بيد أن مبدأ التفسير الوارد في مفهومه للإيديولوجيا هو مبدأ عام تماماً. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نقول أن فكر الآخرين هو إيديولوجيا؛^(٤٢) وأنا نقف وحدنا

(٤١) يعود هذا المصطلح إلى أصل فرنسي حيث أنه، في البداية، كان يعنى تحليل الأفكار، وبخاصة عند الإشارة إلى نظرية كونديلاك. ومن حين إلى آخر، فإنه كان يُستعمل بمعنى مصطلح الفلسفة الأخلاقية نفسه، أى كعادل للعلم الاجتماعي تقريباً. كما استعمله دى ستوت دى تراسى بهذا المعنى. وقد استعمله نابليون الأول ولكن بمعنى مختلف ينطوي على سخريّة: فقد وصف خصوم حكومته من أمثال لاقاييت بأنهم idologues (حالمون) أى أنهم منغمسون بالأحلام ليس إلا.

(٤٢) (وضع ج. شومبيتر ملاحظة بقلم رصاص تقول "وهم؟" بجانب تلك الإشارة إلى الإيديولوجيا، وعند الإشارة الأخرى إليها في الجملة ما قبل الأخيرة من الفقرة أعلاه.)

على صخرة الحقيقة المطلقة. فالإيديولوجيات العمالية ليست أفضل أو أسوأ من غيرها.

ثانيًا: التحليل الماركسي يختزل أنظمة الفكر الإيديولوجية إلى مستحلبات لمصالح طبقية تُعرّف بدورها على أسس اقتصادية بحثية. وبحسب ماركس، فإن الإيديولوجيا في المجتمع الرأسمالي تمجد مصالح من يعتبرها الطبقة الرأسمالية التي تقوم دوافعها على السعي وراء الأرباح المالية. كما أن الإيديولوجيا، التي لا تمجد الرأسمالي في مجال الأعمال، بل في مجال آخر، كالتابع والسلوك الوطني، ينبغى دائمًا اختزالها بشكل غير مباشر إلى المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة. ومع ذلك، فإن مبدأ التفسير الإيديولوجي لا يتضمن هذا الأمر الذي يشكل نظرية إضافية مشكوكًا فيها أكثر. فالمبدأ نفسه لا يتضمن سوى شيئين: أن الإيديولوجيات أبنية فوقية تقوم على، وتنشأ عن، حقائق البنية الاجتماعية الموضوعية القائمة تحتها؛ أو أن الإيديولوجيات تميل لعكس لهذه الحقائق بصورة متحيزة على نحو نمطي. أما هل يمكن وصف هذه الحقائق بشكل كامل على أسس اقتصادية بحثية، فهذا موضوع آخر. ودون تفصيل الموضوع هنا، نكتفى بتسجيل أننا نأخذ مفهوم التأثير الإيديولوجي بمعنى أوسع. فالموقع يلعب دورًا قويًا جدًا في تكوين آرائنا دون شك. ولكن هذا لا يصل إلى حد القول بأن العناصر الاقتصادية حصرًا في موقعنا الطبقي إنما تشكل هذه الآراء، أو أن الأمر، حتى في تلك الحالة، يصل إلى حد القول بأن مصلحة طبقة أو مجموعة معينة بالذات هي التي تكون هذه الآراء.^(٤٣)

ثالثًا: كان ماركس، ولا سيما جل أنصاره، يفترض بشكل جاهز أن التعبيرات statements التي يتجلى فيها التأثير الإيديولوجي تدين نفسها بنفسها. ولكن يتعذر التشديد بقوة على أن الإيديولوجيات، شأنها شأن عقلنة الفرد للأشياء، لا تشكل سوى أكاذيب. وينبغي أن نضيف أن التعبيرات عن الواقع statements of fact التي تدخل في تلك الإيديولوجيات ليست خاطئة بالضرورة. وما أسهل أن يعتنم المرء الفرصة ليتدسس ضربة واحدة على

(٤٣) (تعالج تلك المشكلة في مواضع منفصلة من "تاريخ").

قائمة كاملة من الفرضيات، زاعماً أنها إيديولوجيا لمجرد أنه لا يميل إليها. ومن المؤكد أن هذا أسلوب فعال بمثل فعالية التهجم على دوافع الخصم الشخصية، ولكنه أمر غير مقبول منطقيًا. وقد أوضحنا سابقاً أن تفسير الأسباب التي تجعل المرء يقول ما يقوله، مهما كان هذا التفسير صحيحاً، لا يفيدنا بشيء عن صحة أو عدم صحة هذا التفسير. وبالمثل، فإن التعبيرات التي تنطلق من خلفية إيديولوجية قد تكون معرضة للشك ولكنها قد تكون صحيحة تماماً رغم ذلك. وربما كان كل من جاليليو وخصومه واقعيين تحت تأثير إيديولوجيات معينة. بيد أن هذا لا يمنعنا من القول إن جاليليو "مصيب". ولكن ما هو مستندنا المنطقي لأن نقول هذا؟ وهل توجد وسائل لتحديد موضع، وتمييز، وربما إزالة العناصر المشوّهة إيديولوجياً من التحليل الاقتصادي؟ وهل يتبقى من هذا التحليل ما هو كافٍ إن فعلنا هذا؟

من الواضح أن إجاباتنا ستبقى مؤقتة، رغم استنادها على أمثلة معينة، وأن صحة أو عدم صحة الأسس التي أنا الآن في طريقي لصياغتها لا يمكن الحكم عليها إلا من خلال تطبيقاتها في هذا الكتاب ككل. ولكن، قبل أن نباشر بهذا، ثمة مسألة تمهيدية لا بد من توضيحها.

لسوء الحظ، يتعين علينا إحكام سلم النجاة الذي حاول بواسطته بعض أقوى أنصار المذهب القائل بوجود الأوهام الإيديولوجية التي تشوّه علم الاقتصاد، والعلم ككل من حيث المبدأ، التملص من الاستنتاج المؤكد على ما يبدو والمتعلق بإمكانية وجود "حقيقة علمية". فرغم اعتقاد البروفسور ك. مانهايم بأن الوهم الإيديولوجي يمثل مصير البشرية المشترك، بيد أنه آمن بوجود "مفكرين مجردين" يعومون في الفضاء بحرية وينعمون بامتياز الاستثناء من هذا المصير. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد هو ضحية للوهم الإيديولوجي باستثناء المفكر الثوري المعاصر الذي يقف حقاً على صخرة الحقيقة، والحاكم بكل شئون البشر دون تحيز. وهنا، فإذا كان ثمة شيء ما يمكن اعتباره واضحاً بهذا الصدد، فهو حقيقة أن هذا المفكر لا يمثل سوى حزمة من الأحكام المسبقة التي تسندها، في معظم الحالات، قوة الإيمان الراسخ. ولكننا، رغم هذا، لا نستطيع أن نكون مع مانهايم وهو يرفع سلم نجاته لأننا قد قبلنا مذهب شمولية التحيز الإيديولوجي قبولاً كلياً، وبالتالي لا نستطيع

التسليم بوجود مجموعات متحررة منه، ذلك لأنها أيضًا تمتلك نظامها الخاص بها من الأوهام.^(٤٤) والآن نعود إلى مهمتنا.

إن التحيز الإيديولوجي، كما عرفناه وفقًا لنسختنا المعدلة من التعريف الماركسي، لا يشكل الخطر الوحيد الذي يهدد التحليل الاقتصادي. ثمة خطران آخران ينبغي تحديدهما بسهولة خلطهما بالتحيز الإيديولوجي. يتمثل الأول باحتمال تلاعب المرافعين الخصوصيين Special Pleaders بالقواعد المنهجية. وقد سبق لنا أن ذكرنا كل ما يلزم قوله بهذا الشأن: ولا أريد هنا سوى تنبيه القارئ إلى أن المرافعة الخصوصية لا تعنى نفس ما يعنيه التحيز الإيديولوجي. وينبع الخطر الثاني من العادة المتأصلة لدى الاقتصاديين، أي تمرير أحكامهم القيمة value judgements حول العمليات التي يدرسونها. فالأحكام القيمة لاقتصادى ما تكشف إيديولوجيته في الغالب ولكنها لا تمثل هذه الإيديولوجيا: إذ يمكن تمرير أحكام قيمة حول وقائع معينة وما بينها من علاقات جرى إثباتها بشكل صحيح، كما يمكن الامتناع عن تمرير الأحكام القيمة التي يُشكك بأنها محرّفة إيديولوجيًا. وأنا لا أنوى مناقشة مشكلة الأحكام القيمة هنا، إذ سيكون من الملائم أكثر تناولها في مناسبات أخرى، وبخاصة عند وجوب الحديث عن الخلاف العميق حول هذا الموضوع في الفصل الرابع من الجزء الرابع.^(٤٥)

(ج) كيف يختلف تاريخ التحليل الاقتصادي عن تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسى وعن تاريخ الفكر الاقتصادي. إن تمييزنا أعلاه بين التعبيرات المتحيزة إيديولوجيًا والأحكام القيمة ينبغي عدم فهمه على أنه إنكار للصلة الوثيقة القائمة بينهما. فهذه الصلة تمثل العلة الرئيسية لاعتقادي بأهمية تمييز تاريخ علم الاقتصاد عن كل من تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسى وتاريخ الفكر الاقتصادي. وأقصد

(٤٤) تميل بعض المجموعات، كالأجهزة البيروقراطية، إلى تلك الإيديولوجيا بشكل واضح، والتي تعنى، بين أمور أخرى، الإنكار الإيديولوجي الواضح لوجود مصالح فئوية خاصة بتلك المجموعات أو، على الأقل، إنكار تأثير هذه المصالح على السياسات التي تضعها تلك المجموعات أو تساعد في وضعها. وهذا يمكن اعتباره أول مثال حول تأثير الإيديولوجيات على التحليل. ذلك لأن إيديولوجيا الأجهزة البيروقراطية هي عامل مهم قد ساهم في تكوين العادة غير العلمية لدى الاقتصاديين المتمثلة باستخدام نظرية إيديولوجية واضحة للدولة تجعل من البيروقراطيين جهازًا ساميًا بالنسبة للمصلحة العامة وتهمل كل الحقائق الخاصة بواقع الإدارة الحكومية التي ينتجها العلم السياسى الحديث.

(٤٥) (لسوء الحظ، ثمة فقط نسخة غير نهائية من ذلك الفصل كانت قد كتبت عام ١٩٤٣، وهي واحدة من الأقسام التي أراد ج. شومبيتر تنقيحها وتوسيعها.)

بـ"نظام الاقتصاد السياسى" system of political economy عرضاً معيناً لمجموعة شاملة من السياسات الاقتصادية التى يدافع عنها أصحابها وفقاً لمبادئ توحيدية (معيارية) معينة كمبادئ الليبرالية الاقتصادية ومبادئ الاشتراكية وما شابه. إن مثل هذه الأنظمة تدخل فى مجالنا ما دامت تتضمن عملاً تحليلياً أصيلاً. فمثلاً كان كتاب آدم سميث "Wealth of Nations"، من حيث واقعه وهدفه، نظاماً للاقتصاد السياسى بالمعنى الذى عرفناه توأً، وبالتالي فهو بعيد عن اهتمامنا بصفته هذه. فما يهمنا من هذا العمل يقوم على حقيقة أن مبادئ آ. سميث ووصفاته السياسية- كدفاعه الحازم عن حرية التجارة وغيرها - هى مجرد غطاء لعمل تحليلى عظيم. وبعبارة أخرى، لا يكمن اهتمامنا فيما دافع عنه سميث بل فى كيفية هذا الدفاع وأدوات التحليل التى استعملها سميث. فإن من المؤكد أن مبادئه ووصفاته السياسية ذاتها (بما فيها الإيديولوجيا - الأحكام القيمية الكاشفة) كانت مهمة له هو وقرائه، وهى أساس نجاح عمله وشيوعه بين الجمهور وتبوئه المكانة المرموقة فى تاريخ الفكر البشرى. ولكنى مستعد للتنازل عنها كلها بوصفها مجرد صياغات لإيديولوجيا زمنه وبلده دون أن تكون لها ثمة شرعية خارجهما.

وهذا ينطبق أيضاً على ما نسميه بـ"الفكر الاقتصادى" Economic Thought، أى مجموع الآراء والرغبات التى تتعلق بالموضوعات الاقتصادية، وبخاصة الآراء والرغبات المتعلقة بالسياسة العامة ذات الصلة بهذه الموضوعات التى تعوم فى الفكر العام فى وقت ومكان معينين. وهنا، فإن الفكر العام لم يكن قط فكراً غير متمايز أو فكراً متجانساً، بل إنه النتائج لانقسام المجتمع إلى مجموعات وطبقات لها طبائع مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن الفكر العام يعكس، بصورة مضللة إلى هذا الحد أو ذلك وفى أحيان معينة أكثر مما فى أحيان أخرى، البنية الطبقيّة للمجتمع وأفكار أو مواقف المجموعات التى تشكل هذا المجتمع. وما دامت أفكار هذه المجموعات تتمتع بفرص متفاوتة لتأكيد نفسها وترك بصماتها على الأدب الذى ينتقل للأجيال اللاحقة، فلا بد من بروز مشاكل فى التفسير يصعب حلها، بل يتعذر هذا أحياناً. فالفكر العام فى زمان ومكان معينين لا يتمايز من مقطع إلى آخر داخل المجتمع بل يتمايز أيضاً وفقاً لموقع وذكاء الأفراد الذين يكونون المقطع العمودى أو الأفقى ذاته. ويختلف هذا الأمر فى حالة السياسيين عما هو فى حالة أصحاب الحوانيت والعمال والفلاحين الذين "يمثلهم" هؤلاء السياسيون. ويمكن

صياغة هذا الفكر كأنظمة اقتصاد سياسي بواسطة كتاب يعودون إلى شرائح خاصة أو يحسبون أنفسهم عليها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفكر قد يتقارب أو يتداخل مع العمل التحليلي لأنه كان قد وردَ في الغالب ضمن بحوث كتبها أفراد من البرجوازية التجارية أو الصناعية. وبقدر ما يكون الأمر كذلك فعلاً، فإن من شأننا طبعاً، بأفضل ما نستطيع، تمييز الأعمال التحليلية عن التيار العام من الأعمال التي تعكس أمزجة العصور ولا ترتبط بأى جهد لتطوير جهازنا المفهمي ولا تهمننا بالتالي. ويمثل التمييز بين كتل الفكر المختلفة الذي نحاول القيام به مسألة واضحة من ناحية المبدأ، مهما كانت صعوبة تحقيق مثل هذا البرنامج، في كل حالة خاصة.

ومن الممكن، في نظري، كتابة تاريخ للآراء الدارجة popular views حول الموضوعات الاقتصادية، إلى جانب كتابة تاريخ للتحليل الاقتصادي. وبالمثل، يمكن كتابة تاريخ للفكر الاقتصادي يتتبع التغيير التاريخي في المواقف ويُبرز الأعمال التحليلية أثناء ذلك. ويمكن لمثل هذا التاريخ أن يكشف الارتباط الوثيق، في إطار الفكر العام كما عرفناه، مع المشاكل التي تهم الكتاب التحليليين في أي وقت معين ويشكل الموقف العام أو الروح التي ينطلقون منها في تناول مشاكلهم. ولكن خطتنا تتمثل بعكس هذا تماماً. وبطبيعة الحال، فإننا لن نهمل قط الجو العام للفكر الاقتصادي الذي ينجز في إطاره الكتاب التحليليون أعمالهم في مختلف العهود. ولكن هذه الأجواء وتغيراتها ليست هي ما نهتم به. فهي عبارة عن مؤثرات ملاتمة أو معرفّة للعمل التحليلي الذي يظل هو البطل في مسرحيتنا كلها. وحينما نحاول فصل العمل التحليلي عن خلفيته من الآراء الدارجة popular background، رغم أن هذه الخلفية لا تكف عن تأكيد تأثيرها عليه، فإننا نكتشف أمراً يحسن أن نشير إليه حالياً.

إن تطور العمل التحليلي، مهما اشدت تأثيره بمصالح ومواقف السوق، يبدى طابعاً متميزاً يغيب كلياً عن التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، بحسب مفهومنا، وعن التابع التاريخي لأنظمة الاقتصاد السياسي. يمكن توضيح هذا التابع من خلال المثال التالي: فمنذ أقدم العهود وحتى اليوم، اهتم الاقتصاديون التحليليون إلى هذا الحد أو ذاك بتحليل الظاهرة التي نسميها السعر التنافسي. وحينما يمر الطالب المعاصر بهذه الظاهرة في مستوى متقدم من دراسته، في كتب هيكس أو ساملسون مثلاً، فإنه يتعرف على مفاهيم ومشاكل تبدو له معقدة لأول وهلة، ومن المؤكد أنه

كان يمكن أن تكون غير مفهومة تمامًا لدى كاتب غير قديم نسبيًا مثل ج. س. ميل. ولكن هذا الطالب يكتشف حالاً وجود جهاز جديد قد أخذ مكانه وهو يتولى حل مشاكل كان يصعب على الكتاب القدامى إيجاد أجوبة لها حتى وإن أدركوها. وبين هذا المثال بطريقة بسيطة بأى معنى كان هناك "تقدم علمي" بين ميل وساملسون. وبنفس المعنى يمكننا التحدث عن حصول تقدم تكنولوجي في خلع الأسنان بين عهد ميل ووقتنا الحاضر.

وهنا، فإن قدرتنا على الحديث عن حصول تقدم في تلك الحالات تعود إلى حقيقة وجود معيار مقبول على نطاق واسع يقتصر، طبعاً، على مجموعة من المختصين، ويمكننا من ترتيب نظريات مختلفة للسعر التنافسي ضمن تسلسل معين بحيث تفضل كل نظرية على سابقتها. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الترتيب يساير الزمن بمعنى أن النظرية الأحدث للسعر التنافسي تحتل منزلة أرفع على الدوام تقريباً من حيث كمال التحليل: وحينما لا يكون الأمر كذلك، يمكن إرجاع السبب إلى عوامل فوق تحليلية من شأنها، بهذا المعنى، أن تؤثر سلبيًا على التحليل. ولكن، بينما يمكن التحدث بهذا الشكل عن تقدم في التحليل ويتعدى إنكار الوقائع التي تشير إليها كلمة التحليل هذه، فإننا لا نجد ما يناظر هذا في مجال الفكر الاقتصادي أو حتى في أى سياق تاريخي لأنظمة الاقتصاد السياسي. فمثلاً، ليس ثمة معنى للحديث عن أفضلية أفكار شارلمان المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، كما كشفتها ممارساته القانونية والإدارية، على أفكار الملك حمورابي الاقتصادية مثلاً؛ أو أفضلية الأسس العامة للسياسة policy، كما كشفتها نصوص ملوك آل ستيوارت، على أفكار شارلمان؛ أو أفضلية الإعلانات المتعلقة بالسياسة، التي تنصدر قوانين الكونجرس أحياناً، على إعلانات آل ستيوارت. قد نتعاطف طبعاً مع بعض الاهتمامات التي تستحسنها أى من تلك الحالات أكثر مما نتعاطف مع الاهتمامات التي تستحسنها حالات أخرى، وأن نرتب بهذا المعنى أيضاً مثل هذه الوثائق ضمن سلم أفضليات. ولكن مكانة أى كيان من الفكر الاقتصادي ضمن هذه السياقات ستختلف بحسب أحكام الكاتب القيمة. وبخلاف ذلك، سيبقى لنا ميلنا العاطفي أو الجمالي لمختلف مخططات الحياة التي تعبر عنها تلك الوثائق. وسنكون في وضع مماثل لو سلطنا عما إذا كان جوجان أم تيتيان(*) هو الرسام الأكبر. أى أن الجواب

(*) بول جوجان (١٨٤٨-١٩٠٣): رسام فرنسي بدأ حياته الفنية انطباعياً ثم أثر البساطة فى الشكل؛ تيتيان (١٤٨٩-١٥٧٦): رسام إيطالي، يعتبر أحد أعظم فناني عصر النهضة. (المترجم)

الوحيد المعقول على مثل هذا السؤال يتمثل بعدم وجود معنى له. وهذا ينطبق أيضاً على جميع أنظمة الاقتصاد السياسى إذا جردناها من مزاياها أو عيوبها التكنيكية. وقد نفضل عالم الاشتراكية السلطوية الحديثة على عالم آدم سمث أو العكس، بيد أن هذه التفضيلات لا تعبر إلا عن تقييمات فردية، على غرار تفضيل المرء لفتاة شقراء أو سمراء، بحسب قول سومبارت. وبعبارة أخرى، ليس ثمة معنى موضوعى لمصطلح التقدم فى قضايا السياسة الاقتصادية أو غير الاقتصادية وذلك لعدم وجود معيار مقبول للمقارنة بين الأفراد. ولعل من الزائد أن نقول أن هذه الحجة تشكل أرضية معقولة لتسوية الاختلافات بين مؤرخى الاقتصاد حول هذه النقطة. إذ يعنى بعض هؤلاء المؤرخين التفكير فى التحليل التقنى وفى السيطرة أكثر على الوقائع؛ وهم على حق تام فى حديثهم عن وجود تقدم علمى فى حقولنا. فى حين يتحدث مؤرخون آخرون أيضاً عن الأمزجة المتغيرة التى هى نتاج للظروف الاجتماعية المتغيرة والتى تقضى إلى آراء جديدة حول السياسات والرغبات؛ وهم على حق تام فى إنكار وجود تقدم فى مجالنا. وقد يكمن خطأ كلتا المجموعتين فى إغفال حقيقة وجود جانب آخر للفكر الإنسانى حول الموضوعات الاقتصادية غير الجانب الذى يهتمون به حصراً. بيد أن من المؤكد أن يخطئ من لا يجد فى تطور التحليل الاقتصادى سوى انعكاس للأمزجة المتغيرة للرأى العام أو أن ينغمس فى الرأى المرغوب، ولكن الصبيانى، والقائل بأن المواقف السياسية لا تتوقف على شىء غير البصائر التقدمية.

(د) العملية العلمية: الرؤية وقواعد المنهج أصبحنا مستعدين الآن لأخذ الخطوة الثانية فى بحثنا حول مخاطر التحيز الإيديولوجى، أى ل طرح السؤال: إلى أى حد يهدد هذا التحيز صحة النتائج فى ذلك الحقل الأضيق الذى أسميناه التحليل الاقتصادى. قد يذهب بعض القراء إلى حد القول بعدم وجود خطوة ثانية ينبغى أخذها فى الاعتبار: فما دما قد سلمنا من قبل بأن كل أنظمة الاقتصاد السياسى مشروطة إيديولوجياً، ولما كنا، إضافة إلى ذلك، قد سلمنا بأن الآراء الأقل نظامية حول الموضوعات الاقتصادية التى "تعوم فى الفكر العام"، فى أى وقت ومكان، هى إيديولوجيا أيضاً، فإننا نكون قد سلمنا بكل ما ينبغى التسليم به. ولعل القراء، الذين يكمن اهتمامهم الأولى فى تاريخ الأفكار التى ترتبط بالسياسات أو أفكار الناس عما ينبغى اعتباره ملائماً أو مرغوباً لإدارة الشؤون الاقتصادية والذين لديهم مجرد اهتمام ثانوى بتطور التحليل الاقتصادى التقنى، يسلمون - وربما مع هز

أكتافهم من باب عدم الاكتراث - بأن صندوق أدواتنا our box of tools بعيد عن تأثير الإيديولوجيا، كما هو شأن أدوات أى علم آخر، وهو ما لا نستطيع افتراضه مع الأسف. إذن، فلنقم بتحليل العملية العلمية نفسها لنسبر المواقع التى تتسلل منها العناصر الإيديولوجية إلى هذه العملية وكذلك طبيعة الوسائل المتاحة للتعرف عليها وربما إزالتها أيضًا.

عمليًا، نبدأ كلنا بحوثنا من أعمال سابقينا، ثم أننا نادرًا ما نبدأ من البداية. ولكن لنفترض أننا نفعل هذا، فما هى الخطى التى كان سيتوجب اتخاذها؟ لغرض وضع أسئلة بشكل ملائم، من الواضح، أولاً: أن علينا تصور مجموعة متميزة من الظواهر المترابطة كموضوع يستحق تكريس جهودنا التحليلية عليه. أى أن العمل التحليلي تسبقه بالضرورة تصورات مسبقة تقوم بتوفير المادة الأولية له. وفى هذا الكتاب، نسمي تلك الواقعة من الإدراك التى تسبق التحليل بالرؤيا Vision. ومن المهم أن نشير إلى أن الرؤيا من هذا النوع ينبغى ليس فقط أن تسبق تاريخيًا تكون الجهد التحليلي فى كل المجالات، ولكنها أيضًا يمكن أن تعاود دخول تاريخ حتى العلم المتكون established science وذلك حينما يعلمنا فرد ما أن ننظر للأشياء فى ضوء معين لا يتيح التعرف على أصل الظاهرة المدروسة فى وقائع وطرق ونتائج الحالة القائمة قبل تكون العلم.

لنوضح هذا حالاً بمثال بارز من حقنا ووقتنا الحاضر. إن النقاد والمعجبين بالعمل العلمى للورد كينز سيوافقون على القول بأن كتابه "General Theory of Employment, Interest, and Money" (١٩٣٦) يمثل أبرز نجاح فى الثلاثينيات وأن هذا العمل قد هيمن على البحوث التحليلية لعقد من الزمن بعد نشره على الأقل. يمثل هذا العمل جهدًا تحليليًا لخصه صاحبه فى الفصل الثامن عشر. وإذا تابعنا عرضه خطوة خطوة (وبخاصة الصفحات ٢٤٩-٢٥٤) سنجد أن الجهاز قد تم تصميمه لى يعطى تعبيرًا ملائمًا عن وقائع معينة من "العالم الذى نعيش فيه"، مع أن الوقائع، كما شدّد كينز نفسه، تصف جداوله الأساسية هو (الميل للاستهلاك، وضع السيولة والكفاية الحدية لرأس المال) كمميزات خاصة وليس كمميزات "ضرورية منطقيًا". ستجرى مناقشة هذا النمط من التحليل فى مكانه المناسب^(٤٦)

(٤٦) انظر الفصل الخامس من الجزء الخامس (يمثل ذلك التقييم لعمل كينز "General Theory" الشئ الأخرى الذى كتب فى تاريخ التحليل الاقتصادى).

حيث يتبين أيضاً أن المميزات الخاصة المقصودة هي مميزات الرأس مالية الإنجليزية المتقدمة في العمر كما يراها مفكر إنجليزي. ومن المستبعد هنا أن يثور خلاف حول أن بحثاً وقائعيًا سابقاً كان قد أثبت هذه المميزات. فهي "تنتسب بشكل معقول إلى عالمنا (الإنجليزي) وتدور حول معرفتنا العامة بالطبيعة البشرية المعاصرة" ص ٢٠٥. ليس هذا هو مكان مناقشة مزايا هذا المفهوم وعيوبه. فكل ما يهمنا الآن هو أنه مفهوم أو رؤيا بحسب رأينا وأنه قد سبق كل الجهود التحليلية التي بذلها كينز وآخرون حوله. وفي هذه الحالة، فإن العملية تبرز بكل هذا الوضوح الشديد لأننا نستطيع أن نقرأ صياغة للرؤية قبل أن تمسها يد التحليل بعد، وذلك في صفحات قليلة ساطعة من كتاب كينز: "Economic Consequences of the Peace" (١٩١٩). وبقدر تعلق الأمر بهذا اللون من المحاولة التي قام بها إنسان يمتلك اهتمامات عدة، فقد انصبت كل الفترة (١٩١٩-١٩٣٦) على محاولات، لم تكن ناجحة في البداية ولكنها بدأت تحرز نجاحًا متزايدًا لإنجاز الرؤية الخاصة للعملية الاقتصادية في وقتنا الحاضر التي كانت موجودة في ذهن كينز عام ١٩١٩ على أبعد تقدير. ويمكننا تقديم أمثلة أخرى من حقنا ومن الحقول الأخرى لإيضاح "طريقة تفكيرنا" هذه. ولكن يصعب جدًا إيجاد أمثلة أخرى أكثر قوة.

أما التحليل فيبدأ بعد أن تتكون لدينا رؤية حول مجموعة من الظواهر التي نهتم بها بغض النظر عما إذا كانت هذه المجموعة تقع في أرض بكر أم في أرض مزروعة من قبل. وتتمثل الخطوة الأولى بوصف الرؤية بكلمات وطريقة معينة بحيث تأخذ عناصر الرؤية مواضعها مع تسمية هذه العناصر بأسماء معينة لتسهيل تمييز بعضها عن بعض والتحكم فيها من خلال صورة أو مخطط مرتب إلى هذا الحد أو ذلك. ولكننا حينما نفعل هذا إنما نقوم تلقائيًا بخطوتين أخريين. فمن ناحية، نقوم بتجميع وقائع جديدة إضافة إلى تلك التي تم إدراكها من قبل ونتعلم التشكيك بالوقائع الأخرى التي تقوم عليها الرؤية الأصلية. ومن ناحية أخرى، فإننا بمجرد قيامنا ببناء صورة أو مخطط إنما نضيف علاقات ومفاهيم أخرى إلى الرؤيا الأصلية أو نستبعد منها علاقات ومفاهيم أخرى. إن تواصل الأخذ والعطاء بين العمل الوقائعي والعمل "النظري" واختبار أحدهما الآخر بصورة عفوية ووضع مهام محل أخرى سيؤدي في نهاية الأمر إلى تكوين نماذج علمية تشكل الحصيلة المشتركة المؤقتة لتفاعلها مع العناصر الباقية من الرؤية الأصلية التي ستخضع

بشكل متزايد لمعايير صارمة من الانسجام والكفاية. هذا وصف أولى، بيد أنه، كما أرى، ليس وصفاً مطلقاً للعملية التي نضع بواسطتها ما نسميها فرضيات علمية. وهنا ينبغي أن يكون من الواضح بصورة تامة وجود باب واسع لتسلل الإيديولوجيا إلى هذه العملية. وفي الواقع، فإن الإيديولوجيا تدشن عملها من الطابق الأرضي نفسه: من واقعة الإدراك التي تسبق التحليل والتي لا تزال نتحدث عنها. فالجهد التحليلي يبدأ من المادة التي توفرها رؤيتنا للأشياء، وهذه الرؤية هي رؤية إيديولوجية بالتعريف تقريباً. فهي تتضمن صورة للأشياء كما نراها، وحينما تكون هناك، لأى سبب كان، رغبة لرؤية الأشياء بصورة معينة وليس بصورة أخرى، فإن الطريقة التي نرى فيها الأشياء قلما تتميز عن الطريقة التي نحب أن نراها بها. وكلما كانت رؤيتنا أكثر بساطة وسذاجة كانت أكثر خطورة على التكوين النهائى لأى شىء يمكن الادعاء بصحته العامة. إن الاستنتاج أمر مهم بالنسبة للعلوم الاجتماعية وليس صحيحاً أن من يكره نظاماً اجتماعياً معيناً يمكن أن يكون عنه رؤية صحيحة موضوعياً أكثر من ذلك الذى يحبه. إن الحب يُحرّف حقاً ولكن الكره يُحرّف أكثر. وعزاؤنا فى وجود عدد كبير من الظواهر التي تفشل فى التأثير على عواطفنا بطريقة أو بأخرى والتي تتبدى، لهذه السبب، لفريق معين كما تتبدى لفريق آخر فى صورة متشابهة إلى حد بعيد. ولكن، لنلاحظ أن قواعد المنهج التي نستعملها أثناء التحليل محصنة ضد التأثير الإيديولوجى بقدر الخضوع للرؤية لهذا التأثير. وقد يؤثر الإخلاص والكره العاطفيين على هذه القواعد. بيد أن هذه القواعد نفسها تمتلك فعالية كبيرة فى كشف أى إساءة فى استعمالها، علماً بأن العديد منها، إضافة إلى ذلك، تفرضه علينا التجربة العلمية فى الحقول الأخرى التى تكاد لا تتأثر بالإيديولوجيا أو أنها لا تتأثر بها قط. والمهم أيضاً أن هذه القواعد تميل إلى تنقية الرؤى، التي هي نقطة البدء فى التحليل، من الخطأ الناتج عن تأثير الإيديولوجيا. وهذه هي الميزة البارزة فى هذه القواعد والتي تؤديها بشكل عفوى ومستقل عن رغبات الباحث. كما أن الوقائع الجديدة التي ينوى الباحث إضافتها إنما تفرض نفسها على خطته. ويُفترض بالمفاهيم والعلاقات الجديدة التى سيقوم بصياغتها كاتب آخر، إذا امتنع هو عن ذلك، أن تتحقق من إيديولوجياته وإلا فإنها ستدمرها. وإذا تركت هذه العملية لتأخذ مجراها بشكل كامل، فإنها لن تحول حقاً دون تكوين إيديولوجيات جديدة، ولكنها ستبقى الإيديولوجيات القائمة من الخطأ فى نهاية الأمر. إن نطاق التحقق الصارم هذا محدود حقاً فى علم الاقتصاد، وهو

محدود أكثر في العلوم الاجتماعية الأخرى لأن هناك دائماً غايات نهائية fringe ends من الأشياء التي تتأثر بتجارب الأفراد الشخصية وحساسيتهم والتي يتعذر إبعادها بشكل كامل عن تأثير الإيديولوجيا أو التحريف المقصود^(٤٧) conscious dishonesty. وهكذا، فإن العزاء الذي يمكن أن نستمد منه من محاجتنا ليس كاملاً بأي حال. ومع ذلك، فإن قواعد المنهج تغطي الجزء الأكبر من أرضيتنا، أي أنها تقلص بشكل ملموس مساحة الفرضيات المشوهة إيديولوجياً وتمكن دائماً من تشخيص المواضيع التي تنشط فيها الإيديولوجيا.

(لم يكمل ج. شومبيتر الجزء الأول، الاستهلاكي، وتوقف عند هذه النقطة. وقد وجدت الفقرات الثلاث التالية غير مطبوعة ضمن ملاحظات ومخطوطة هذا الجزء.)

ومع أننا نأمل في أن تعمل المعالجة السابقة لمشكلة الإيديولوجيا على مساعدة القارئ في فهم الوضع الذي يجب أن نعمل في إطاره وأن تهينها لمواجهتها دون إشاعة تشاؤم عقيم حول "الشرعية الموضوعية" لمناهجنا واستنتاجاتنا، فإنه ينبغي الاعتراف بأن حلنا لهذه المشكلة، القائم على مجموعة من القواعد التي تساعد على تحديد موضع وتشخيص وإزالة الوهم الإيديولوجي، لا يمكن أن يكون بسيطاً وقاطعاً كما يذهب الزعم السطحي المعتاد القائل بأن تاريخ الاقتصاد العلمي هو تاريخ إيديولوجيات أو أنه ليس كذلك. وكان ينبغي علينا تقديم تنازلات كبيرة لهذا الرأي، تنازلات تتحدى الطابع العلمي لكل تلك الفلسفات الشاملة للحياة الاقتصادية - كالاقتصاد السياسي الخاص بالليبرالية - التي تمثل أكثر منتوجات الفكر الاقتصادي متعة وفتنة لكثيرين منا. والأسوأ من ذلك يتمثل بوجود اعترافنا، من ناحية، بأن آلية تنقية الإيديولوجيات بصورة عفوية، رغم وجودها، تأخذ وقتاً وتواجه مقاومة، وبأننا، من ناحية أخرى، غير محصنين ضد غزو إيديولوجيات جديدة لتحل محل إيديولوجيات قديمة متلاشية. وفي ظل هذه الظروف، فإن الأمثلة

(٤٧) يتعزز كثيراً دور مفهوم التحريف المقصود المذكور أعلاه بحقيقة إن الأشياء الكثيرة التي تصل حَقاً إلى حد التلاعب بنتائج المنطق لا تطرح بالضرورة نفسها في حقلنا كتحريف من قبل الفرد السدى يمارس مثل هذا التلاعب. فقد يكون هذا الفرد مقتنعاً بالحقائق التي يناصرها بحيث أنه يفضل الموت على أن يعطى وزناً جديداً للحقائق المناقضة أو لأجزاء من التحليل. إن الكذب هو أول ما يفعله المرء من أجل مثله العليا. ونحن لا نفرس هنا هذا العنصر كما نعمل عندما نتحدث عن التحيز الإيديولوجي ولكنه طبيعياً يعزز التأثير الضار لهذا الأخير.

التي قد تفعل شيئاً ما لتعلم استخدام قواعدها قد تكمل الحاجة السابقة. وسوف نضع مثالنا في مجموعات أربع.

أولاً: حينما نتفحص محتويات صندوقنا من الأدوات النظرية أو الإحصائية نجد فيها مواد عديدة محايدة أو معروف عنها أنها محايدة إيديولوجياً. فمثلاً، هناك المفهوم المعروف بالمعدل الحدى للإحلال الذي يستعمل بشكل متزايد في نظرية القيمة منذ عام ١٩٠٠ بدلاً من المفهوم الأقدم "المنفعة الحدية". ومن فضل استخدام المفهوم الأول على الأخير إنما فعل ذلك لأسباب تقنية بحتة لا علاقة لها بأى إيديولوجيا للحياة الاقتصادية. ولم يدع أحد عكس هذا القول. وبالمثل، فإن مسألة ما إذا كانت اختبارات الأهمية الاعتيادية قابلة أم غير قابلة للتطبيق على حالة الارتباط بين السلاسل الزمنية تحتل أهمية كبيرة جداً بالنسبة للتحليل الاقتصادي. ولكننا كنا سنضيع الوقت في التحقق من الحجج التي استعملت في الوصول إلى الجواب السلبي بصدد التحيز الإيديولوجي، وذلك لأن الأمر الواضح من البداية هو عدم تأثرها بالتحيز الإيديولوجي بحكم طبيعتها. وربما لم تزل مشوهة إيديولوجياً النتائج التي نخلقها بواسطة المحاجه التي تستفيد من مفاهيم ونظريات قوية. بيد أننا، على الأقل، نستطيع التحقق من وجوب البحث عن التحيز الإيديولوجي، إن كان موجوداً أصلاً، بين العناصر الأخرى لمحاجتنا.

ثانياً: ثمة أدوات أو نظريات تكتسب أهمية إيديولوجية مفترضة، رغم إمكانية إظهار حيادها الفعلي، لأن الناس يعتقدون خطأ أن لها علاقة بإيديولوجيتهم. لقد أشرنا تَوَّاً إلى الحقيقة، التي لم يتحداها أحد، القائلة أن الانتقال من نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية إلى نظرية القيمة القائمة على المعدل الحدى للإحلال كان محايداً من الناحية الإيديولوجية، أى أن أيًا من المفهومين يمكن أن يتمشى مع أى إيديولوجيا بالدرجة نفسها. ولكن الأمر لم يكن كذلك في المرحلة السابق من تطور نظرية القيمة. إذ كان هناك، بين خصوم نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية، الأنصار الماركسيين لنظرية القيمة القائمة على العمل الذين يعتقدون، كما فعل كثير من مُنظري المنفعة الحدية أيضاً، إن الاختيار بين العمل والمنفعة الحدية كتفسيرين للقيمة الاقتصادية يعتمد على رؤيتنا للعملية الاقتصادية وأنه على صلة بالإيديولوجيا. وعلى وجه التحديد، كانت الفكرة الماركسية القائلة بأن القيمة هي عمل متجسد congealed تمثل الحلقة الأولى فيما اعتبره

الماركسيون برهاناً على أن مصدر كل الدخول الأخرى عدا الأجر هو الاستغلال. ومع ذلك، وكما سيتبين في الجزء الثالث، فإن الإيديولوجيا..

(أنهى ج. شومبيتر القسم الأول من الفصل الرابع (هل يُعدُّ تاريخ الاقتصاد السياسي تاريخاً للإيديولوجيات؟) تقريباً. وللإطلاع على مناقشة أوسع لبعض تلك المشاكل، يمكن للقارئ الرجوع إلى الخطاب الرئاسي لـ (ج. شومبيتر) أمام الجمعية الأمريكية المنشور في مجلة American Economic Review. (مارس ١٩٤٩) تحت عنوان "Science and Ideology".

والفصل الرابع كان هو الفصل الأخير من الجزء الأول (الاستهلال). وكان ينبغي أن يكون هناك قسمان آخران (٢. القوى المحركة للمحاولة العلمية وآلية التطور العلمي، و ٣. ملاك العلم بشكل عام وعلم الاقتصاد بشكل خاص). وتناقش بعض الموضوعات في بعض مواضع من هذا الكتاب (انظر إلى هذه العناوين في محتويات الكتاب) وبالارتباط مع مفهوم "المدارس" لدى المؤلف. إذ قال المؤلف، حول الريكارديين مثلاً: "...وعلاوة على ذلك، فقد شككت هذه المجموعة مدرسة حقيقية في نظرنا: فقد كان هناك زعيم واحد، مذهب واحد، تماسك شخصي؛ كما كان هناك مركز؛ ودوائر تأثير؛ وغايات نهائية".

كما وجدتُ بين ملاحظات المؤلف بضع فقرات تمهيدية (جرى إملاؤها على الأرجح) تخص ملاك العلم إلى حد ما، وهي مدونة أدناه).

لن يجد القارئ أى صعوبة في إدراك العلاقة بين تعريف علم ما كأسلوب يتطور على أيدي مجموعة اجتماعية تتخصص مهنيًا للاهتمام به والجوانب الإيديولوجية للطرق والنتائج التي تنجم عن الأنشطة "العلمية" لمجموعة كهذه. ومن الضروري أن يكون هناك قدر من التماسك بين أعضاء تلك المجموعة، وبخاصة حينما تحرز وجوداً ملموساً وروحاً تشاركية تخلق لهم قواعد صريحة وضمنية يتعرف الأعضاء بموجبها بعضهم على بعض ويعترفون بأفراد معينين ويستبعدون آخرين. وسنكمل القليل الذي يمكن قوله هنا حول موضوع سوسيولوجيا العلم عند دراسة بعض الظواهر التي تقود إليها تلك الوقائع.

إذا أمكن للجميع أن يتخيلوا وجود فرد يباشر لنفسه وبنفسه، ولأى غرض كان، دراسة أى مجموعة من الظواهر لم تكن يوماً موضوعاً لجهود علمية، فإنه

ينبغي أن يكون من الممكن أيضًا إدراك حقيقة بسيطة ولكنها جوهرية. وهى أن على هذا الفرد أن يتعرف أولاً على الظواهر التى ينوى درسها وأن يتعرف بطريقة ما على ارتباط بعضها ببعض وعلى تمييزها عن الظواهر الأخرى. إن هذا التعرف هو من قبيل التصورات المسبقة التى تحدثنا عنها. بيد أنه لا يشكل جزءاً من العمل التحليلي. على العكس. فهو يهيئ الموضوع أو المادة التى تخضع للتحليل، وبالتالي فهو شرط مسبق له. يتألف العمل التحليلي، إذن، من نشاطين مختلفين، مع أنهما غير منفصلين. يتمثل النشاط الأول بتحويل محتويات الرؤية إلى مفاهيم. ونقصد بهذا تثبيت عناصر الرؤية على شكل مفاهيم محددة لها أنواع أو أسماء لتحتفظ بهويتها، وبيناء علاقات (موضوعات أو فرضيات) فيما بينها. ويتمثل النشاط الثانى بالبحث عن بيانات وضعية أكثر (وقائع) نتمكن بواسطتها من تقوية المعلومات المتوفرة أصلاً والتحقق منها. ومن المعقول القول بأن هذين النشاطين غير مستقلين عن بعضهما، بل ينبغي أن تكون هناك علاقة أخذ وعطاء متواصل بينهما. فعملية المفهمة conceptualization تتطلب البحث عن مزيد من الوقائع، كما أن الوقائع الجديدة المكتشفة يجب إدخالها هى نفسها ومفهمتها. وهكذا يقوم كلا النشاطين، ضمن سلسلة متواصلة، بتطوير وتعميق وتصحيح الرؤية الأصلية ونتائج أحدهما الآخر. كما نحاول، فى أى مرحلة معينة من محاولاتنا العلمية، بناء مخططات أو أنظمة أو نماذج، لوصف الظواهر المدروسة بأفضل ما يمكن، الأمر الذى يتطور فيما بعد بواسطة "الاستنتاج" أو "الاستقراء". ولكن هذه المخططات (أو الأنظمة أو النماذج) تحمل طابعاً مؤقتاً بحسب طبيعتها ومرهونة دائماً بما يتوافر من وقائع. إن وصف المنهج العلمى هذا هو وصف غير كامل بأية حال، بيد أنه يبرز حقيقة معينة سيجرى التشديد عليها مرة تلو المرة فى هذه الصفحات: ليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك أى تعارض جوهرى بين "النظرية" و"جمع الوقائع"، ناهيك عن التعارض بين الاستنتاج والاستقراء. ولكن ينبغي علينا، رغم ذلك، أن نبين سبب ظهور هذا التعارض.

ومن الناحية العملية، لا يمر أحد من الباحثين، بطبيعة الحال، بجميع تلك المراحل بدءاً من الرؤية المستقلة الخاصة به. إذ لا يغيب أبداً إدراك الجوانب الجديدة بواسطة الحدس طالما بقى العلم المعنى فعالاً حقاً. ولكن الرؤية التى تخلق طرقاً وفرضيات جديدة أو تؤدى إلى اكتشاف وقائع جديدة -تدخل العلم فيما بعد

على شكل فرضيات أو قيود جديدة - إنما تضيف إلى، أو تزيح بعضًا من، البنى العلمية القائمة التي ينتقل الجزء الأكبر منها من جيل إلى آخر بصورة طبيعية. إن إدارة خزين المعرفة العلمية لا تعود دومًا من الناحية العملية إلى المجتمع ككل أو حتى إلى تشكيلة عشوائية منه بل إلى مجموعة محددة من الأفراد المختصين إلى هذا الحد أو ذاك ممن يعلمون الأجيال الجديدة ليس مناهجهم ونتائجهم فقط بل آراءهم المتعلقة باتجاه ووسائل التقدم اللاحق أيضًا. ففي معظم الحالات، لا يمكن اكتساب المهارة للقيام بالعمل العلمي من أى مصدر آخر سوى التعليم الذى يقوم به مختصون معترف بهم، أو يمكن اكتسابه فقط من قبل الأفراد الذين يتمتعون بأصالة وقوة استثنائية. لنلق، إذن، نظرة سريعة على نتائج تلك الحقيقة.

أولاً: ينبغي ملاحظة أن هذه الآلية الاجتماعية توفر مقدارًا هائلًا من العمل. وبفضلها يكتسب الباحث المبتدئ الذى يتبع التعليمات ويقوم بالعمل المخصص له، معرفة الوقائع ويدرك المشاكل ويسيطر على الطرق بحيث يتحقق له توفير فى طاقته يُفترض أن يحرر الجزء الأكبر من مقدراته لاستكشاف أراض تقع خارج الحد الذى بلغته مؤهلات معلميه. وينبغي أن لا يكون هناك شك بهذا، وبالتالي بأفضلية الآلية الاجتماعية المذكورة ليس بالنسبة لتطوير الجهاز التحليلي وتراكم المعرفة الواقعية فقط بل وحتى لتأمين القوة الدافعة الأكثر قوة لما يُعرف بالتقدم العلمى. ومع ذلك، فإن من الواضح أن ثمة وجهًا آخر للعملية أيضًا. فالتعليم، فى كل العلوم المتكونة *established sciences*، يقوِّب ذهن الفرد المستجد ويكبح ما قد يكون لديه من أصالة. ويترتب على ذلك أثر آخر أقل وضوحًا. فنظرًا للمقاومة التى يبديها الهيكل العلمى القائم، فإن التغييرات الكبرى فى وجهات النظر والمناهج، التى تلقى الصد فى البداية، تتحقق فيما بعد بواسطة الثورة أكثر مما تتحقق بواسطة التحول التدريجى بحيث تُضيق على الأرجح أثناء هذه العملية عناصر الهيكل القديم التى قد تكون ذات قيمة بعد أو، على الأقل، لم تنل وقتًا لى تعطى مردودها الكامل. وهكذا فإن ثمة أسبابًا كثيرة للاستياء من الآراء الثورية ولميل نوع من الفكر للتشديد على الاستمرارية والدفاع عن الآراء القديمة ضد الآراء الجديدة. وسوف تمر بنا أمثلة كثيرة عن ذلك فى هذا الكتاب.

ثانياً: وحالما تنشأ بنية معينة، فى حقل البحث العلمى أو فى غيره، فإن استمراريتهأ
تؤدى إلى انبثاق ظاهرة عسيرة التفسير: ظاهرة "الأجيال". لنتصور نمطاً
سكانيًا يميز بتوزيع عمرى ثابت حيث يتساوى عدد من يحصلون على
أعمال علمية مع من يتقاعدون عن العمل. وهنا، فإن المهنة المعنية، كمهنة
الاقتصاديين العلميين، ستبدى توزيعاً عمرياً ثابتاً أيضاً. من الممكن طبعاً
تكوين فئات فرعية يتوقع لوجهات نظرها ومناهجها أن تتطور، وليس ثمة
مشكلة فى حالة بروز تنافر بين فئات الأعمار تلك. ولكن هذه ليست هى
مشكلة الأجيال العلمية ذلك لأننا نلاحظ أيضاً أن معظم الأفراد من جميع
فئات الأعمار تبدى فى وقت محدد وجوه تشابه معينة فى مواقفها بحيث
يمكن التحدث عن جيل (١٨٨٠-١٩٠٠) ومواجهته بجيل (١٩٢٠-١٩٤٠)
رغم احتمال أن الرجال الشباب والرجال الأكبر سناً قد اختلفوا فى الفترة
الأولى بقدر ما اختلفوا فى الفترة الثانية أيضاً. ولن يكون هناك فرق إذا
جرى التغير فى الطرق والنتائج بمعدل واحد. وفى حالة الاقتصاديين، فقد
يندفع المرء لتفسير تلك الظاهرة بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية
وبالتغير اللاحق فى المشاكل العملية التى برزت فى الفترتين. ولكننا نجد
الظاهرة نفسها فى علوم أخرى ذات بيانات ثابتة. وتعطينا تلك الظاهرة
المفتاح لفهم طبيعة المشكلة ولحلها فى نفس الوقت. فالمشاكل والطرق تتغير
ليس لتغير البيانات فقط. فهى تتغير بنتيجة (حقيقة أن) العمل التحليلى،
المتجسد فى البنية المعطاة لعلم ما، يمتلك طريقة لمقاومة التغير.

ثالثاً: يميل المختصون، الذين يكرسون أنفسهم للعمل العلمى فى حقل معين وحتى
جميع المختصين الذين يكرسون أنفسهم للعمل العلمى فى أى حقل كان، لأن
يصبحوا مجموعة سوسولوجية. وهذا يعنى أن لديهم أشياء أخرى مشتركة
إلى جانب الاهتمام بالعمل العلمى أو بعلم معين بذاته. وهم، فى معظم
الحالات، يقومون بتدريس العلم الذى يحاولون تطويره وتمضية حياتهم
بالتدريس. ويميل هذا الأمر طبعاً نحو تطوير مجموعة اجتماعية واقتصادية
معينة. فالمجموعة تقبل أو ترفض قبول زملاء فى العمل لأسباب لا تتعلق
بكفاءتهم أو عدم كفاءتهم المهنية. وفى الاقتصاد، أخذ تشكل المجموعات
Grouping هذا وقتاً طويلاً ولكنه حينما نضج بالفعل اكتسب أهمية أكبر مما
فى الفيزياء. وسنرى أن الكتاب فى الشؤون الاقتصادية، فى معظم البلدان،

ينحدرون من جميع فئات المجتمع. ثمة عوامل ساعدت حقًا على تشكل المجموعات في وقت مبكر - والمثال الأكثر أهمية هنا هو العلماء السكولائيون الكاثوليك - ولكن كل بقية العلماء تتألف من أنواع مختلفة من حيث مكانتها في السلم الاجتماعي أو مستوى الدخل. ففي إنجلترا كان الأمر كذلك حتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وينبغي استعمال كلمة مهنة ضمن شروط في مثل تلك الحالات. في إنجلترا، كانت هناك فعلاً مهنة تجمع اقتصاديين كانوا يعترفون بكفاءتهم المهنية بصورة متبادلة. ولكن ارتباط البحث العلمي بالتدريس خلق فيما بعد مهنة اقتصادية بمعنى أكمل للكلمة، وقد طوّرت هذه المهنة الاقتصادية مواقف حول قضايا اجتماعية وسياسية كانت متماثلة أيضاً لأسباب لا تتعلق بوجود آراء علمية متماثلة. فتمثل ظروف الحياة والموقع الاجتماعي قد أوجدت فلسفات متماثلة للحياة وأحكاماً قيمية متماثلة حول الظواهر الاجتماعية. وكان يمكن تجاهل آثار هذا الأمر لولا حقيقة ارتباطه بظاهرة المدارس العلمية ارتباطاً قوياً. وهكذا، فإن من الأفضل التوقف للحظة لتحري معنى ذلك المفهوم نظراً للدور المهم الذي سيلعبه في قصتنا حتماً.

الجزء الثاني

من البدايات إلى الوضع الكلاسيكي الأول

(إلى عام ١٧٩٠ تقريباً)

الفصل الأول

الاقتصاد الإغريقي - الروماني

- ١- خطة الجزء
- ٢- من البدايات إلى أفلاطون
- ٣- العمل التحليلي لدى أرسطو
- ٤- حول أصل الدولة والملكية الخاصة والعبودية
- ٥- الاقتصاد "البحث" لدى أرسطو
 - (أ) القيمة
 - (ب) النقود
 - (ج) الفائدة
- ٦- الفلسفة الإغريقية
- ٧- مساهمة الرومان
 - (أ) غياب العمل التحليلي
 - (ب) أهمية القانون الروماني
 - (ج) الكتابات حول الزراعة
- ٨- الفكر المسيحي المبكر

١- خطة الجزء

أوضحنا في الجزء الأول أنه ليس ثمة علم، بالمعنى الذي تحدّد أنفساً، قد جرى تأسيسه أو خلقه من قبل فرد واحد أو مجموعة واحدة. كما أن من المتعذر وضع تاريخ محدد لـ"ميلاده". إن العملية البطيئة التي اكتسب بفضلها علم الاقتصاد، كما نسميه اليوم، وجوداً متميزاً، قد امتدت بين منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر. ومع ذلك، فإن المفهوم الذي تم إدخاله في الجزء الأول قد يساعدنا على أن نكون أكثر دقة نوعاً ما، على الأقل من ناحية ضرورات

العرض: مفهوم الأوضاع الكلاسيكية Classical Situations^(١). لقد نشأ مثل هذا الوضع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر دون أن يكون هناك وضع كلاسيكي قبل ذلك. وإذ نحاول الاستفادة من هذا، فإنه قد يشجعنا لأن نبدأ من الفترة المحصورة بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٠٠، وربما من ذروة النجاح الذي تحقّق فيها والمتمثل بكتاب آ. سمث: "Wealth of Nations" (١٧٧٦). ولكن كل وضع كلاسيكي إنما يُلخص ويدمج العمل الذي مهد السبيل إليه - العمل الأصيل حقاً - والذي يتعدّر فهمه بذاته. وعليه، سنحاول في هذا الجزء، وبأفضل ما نستطيع، تغطية كل فترة الـ ٢٠٠ سنة التي تمتد من البدايات وحتى السنوات العشرين التي تلت نشر كتاب Wealth of Nations. ومما يُسهّل هذه المهمة حقيقة أن عدة قرون من هذه الفترة هي فراغ بالنسبة لأغراض هذا الكتاب.

إن الوضع الكلاسيكي للنصف الثاني من القرن الثامن عشر يمثل نتاج اندماج نوعين متميزين من العمل بما يكفي لتبرير معالجهما بشكل منفصل^(٢). فمن جهة، كان هناك خزين من المعرفة الوقائعية وجهاز من المفاهيم كان قد تطوّر ببطء عبر قرون في دراسات الفلاسفة. ومن جهة أخرى، وبشكل مستقل تقريباً عن هذا، كان يتراكم خزين من الوقائع والمفاهيم لدى الرجال الذين يهتمون بالشئون العملية أثناء مناقشاتهم للقضايا السياسية الجارية. ويتعدّر أن نفصل بدقة هذين

(١) إنم يكمل ج. شومبيتر تلك الأقسام من الجزء الأول التي كان يريد فيها مناقشة مفهومه حول الأوضاع الكلاسيكية (وما يصحب تحديد الفترات من صعوبات) مع إشارة خاصة للأسباب التي دعتّه إلى ترتيب موضوع تاريخ التحليل الاقتصادي كما يرد في التقسيمات الثلاث الرئيسية التي تغطيها الأجزاء ٢ - ٤. ورغم ذلك، يجد القارئ إشارات إلى تلك المشاكل في مواضع من هذا الكتاب، وبخاصة الفصل الأول من الجزء الثالث والفصل الأول من الجزء الرابع.

وكما بيّن ج. شومبيتر، فإن مصطلح كلاسيكي يُستعمل في هذا الكتاب بثلاثة معانٍ ينبغي تمييز بعضها عن بعض. سابقاً، كان يشير هذا المصطلح إلى الأدب الاقتصادي الخاص بالفترة من آدم سمث حتى ج. س. ميل. فقد حافظ المصطلح على ذلك المعنى حتى الوقت الذي شرع فيه اللورد كينز باستعماله للإشارة إلى تعاليم أ. مارشال وأنصاره المباشريين (أو الاقتصاد ما قبل الكينزي ببساطة)، حينما فقدت كلمة "كلاسيكي" ما ترمز له من ثناء وبدأت تشير إلى شيء ما "مهجور". أما ج. شومبيتر نفسه، فيستعمل مصطلح "وضع كلاسيكي" لوصف الإنجاز المتمثل بالتوصل إلى اتفاق جوهري، وذلك بعد وقت طويل من الصراع والسجال حيث تسنى دمج العمل العلمي الجديد بالعمل الأصيل المنجز سابقاً. وحينما يريد شومبيتر استعمال المصطلح بالمعنى الأول (من سمث إلى ميل) فإنه يضعه ضمن علامات اقتباس "لنفادى الخلط" (الجزء الثالث، الفصل الأول، القسم الأول).

(٢) التقسيم إلى أنواع هو وسيلة للإيضاح شأنه شأن التقسيم إلى فترات. ورغم أن الاثنيين يقومان على وقائع يمكن التحقق منها، فلا ينبغي أخذهما بشكل جدّي وإلا فإن ما قصد به مساعدة القارئ قد ينقلب إلى مصدر لفهم خاطئ. ولا يكون للفترات والأنواع فائدة إلا عند تذكر ذلك.

المصدرين لعلم الاقتصاد الناشئ. فمن ناحية، ثمة حالات وسيطة عدة لا يمكن تصنيفها دون فرط الكثير من العقدة الجوردية. ومن ناحية أخرى، وعلى عتبة الفزيوقراط مباشرة، كان منهج السكولائيين بسيطاً بحيث كان معظمه بمثابة معرفة فطرية عامة وأمكن بسهولة اكتسابه من قبل الأفراد المهنيين practionters غير المتعلمين ممن ينبغي، لهذا السبب، عدم إهمال كتاباتهم على أساس أنها غير ذات صلة بهدفنا: على العكس، فغالباً ما ارتقت هذه الكتابات إلى ما نسميه المستوى العلمى فى هذا الكتاب. ومع ذلك، يبقى تمييزنا صحيحاً بصورة عامة.

لنتذكر تمييزنا بين الفكر الاقتصادى Economic Thought - وجهات النظر حول المسائل الاقتصادية التى تسود فى وقت ما فى أى مجتمع وتعود إلى عالم التاريخ الاقتصادى أكثر مما تعود إلى عالم تاريخ علم الاقتصاد - وبين التحليل الاقتصادى Economic Analysis الذى هو نتاج للمحاولة العلمية بحسب فهمنا. إن تاريخ الفكر الاقتصادى يبدأ من سجلات الثيوقراطيات الوطنية فى العصور القديمة التى قدمت اقتصاداتها ظواهر لم تكن مختلفة كلياً عن الظواهر الموجودة فى اقتصاداتنا وقدمت مشاكل قاموا بإدارتها بطريقة لم تكن هى الأخرى مختلفة عن إدارتنا من حيث الأساسيات. ولكن التحليل الاقتصادى يبدأ من الإغريق.

كان لدى مصر القديمة نوع من الاقتصاد المخطط انصبَّ على نظامها الإروائى. كما كان للثيوقراطيات الأشورية والبابلية مؤسسات عسكرية وبيروقراطية ضخمة وأنظمة قانونية محكمة تعد مسلة حمورابي (حوالى سنة ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد تقريباً) أقدم نصب تذكاري قانوني لها؛ كما أنها انتهجت سياسة خارجية نشطة؛ وكانت لديها مؤسسات نقدية متطورة على درجة عالية من الكمال، وعرفت أيضاً الائتمان والصيرفة. وتعكس كتب إسرائيل الدينية، وبخاصة الأقسام التشريعية منها، فهماً كاملاً للمشاكل الاقتصادية العملية للدولة العبرية. ولكن لم يكن ثمة أثر لجهد تحليلي. إن مثل هذا الأثر يمكن أن نتوقع وجوده فى الصين القديمة، وهى موطن الحضارة الأدبية الأقدم الذى نعرفه، أكثر مما فى أى مكان آخر. وفى الواقع، فإننا نجد هنا إدارة متطورة جداً تعنى بالمشاكل الزراعية والتجارية والمالية بشكل عام. إن هذه المشاكل كانت تُعالج فى الغالب من زاوية أخلاقية فى بقايا الأدب التقليدى الصينى كما فى تعاليم الملك فو تسي (٥٥١-٤٧٨ ق.م.) الذى كان هو نفسه إدارياً ومصلحاً عملياً فى مرحلتين من حياته، وفى تعاليم

منج تزو (مينسيوس، ٣٧٢-٢٨٨ ق. م. الذى قام ل. أ. ليال بترجمة أعماله عام ١٩٣٢) الذى تمكّن أعماله من تأليف نظام شامل حول السياسة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك طرق للإدارة النقدية وللسيطرة على الصرف تفترض قدرًا مسبقًا من التحليل. وكانت تجرى ملاحظة ومناقشة الظواهر التى تلازم عمليات تضخم متكررة وذلك من قبل أفراد أرفع منزلة منا من حيث النقاء الحضارى. ولكن لم تصل إلينا أى قطعة من المحاجّة حول قضايا محددة والتى يمكن تسميتها محاجة "علمية" وفق فهمنا لهذا المصطلح.^(٣)

إن الاستنتاج المباشر غير مأمون إلى حد بعيد طبعًا. فربما كان هناك عمل تحليلى فى سجلات لم يتم حفظها، ولكن ثمة سببًا لعدم الاعتقاد بوجود الكثير من هذا العمل. فقد رأينا سابقًا أن المعرفة الفطرية، بالمقارنة مع المعرفة العلمية، تتغلغل فى الحقل الاقتصادى بدرجة أعمق مما هو الحال فى أى مجال آخر تقريبًا. وعليه، فمن المفهوم تمامًا أن تأخذ القضايا الاقتصادية، مهما كانت أهميتها، وقتًا لاستئارة الفضول العلمى تحديدًا أكثر مما تأخذه الظواهر الطبيعية. فالطبيعة تخفى أسرارًا يجد الناس فى سبر غورها وكشفها الإثارة والمتعة؛ بينما تمثل الحياة الاقتصادية المجموع الكلى من التجارب الأكثر عمومية والأكثر إزعاجًا. كما أن المشاكل الاجتماعية تهم المفكرين scholarly mind من زاوية فلسفية وسياسية أساسًا؛ ولكنها، من الناحية العلمية، لا تثير اهتمامًا كبيرًا من الوهلة الأولى أو حتى تكون "مشاكل" بأية حال.

٢- من البدايات إلى أفلاطون

يشكل التحليل الاقتصادى البدائى عنصرًا ثانويًا- ثانويًا جدًا- بقدر ما أعلم عند مقارنته بالإرث الذى تركه لنا أجدادنا ربيعو الثقافة من قدماء الإغريق. وكما هو شأن علومهم فى الرياضيات والهندسة، والفلك والميكانيكا والبصريات، فإن علمهم الاقتصادى يشكل عمليًا المنبع لكل العمل اللاحق.

(٣) ومع ذلك، انظر: E. D. Thomas, Chinese Political Thought (1927) ; S. Y. Ly. Les grands courants de la pensee économique chinoise dans l'antiquité.(1936) ; and Huan Chang Chen, The Economic Principles of Confucius and His School (1911).

ويعكس عملهم في هذه المجالات، فقد عجز الاقتصاد عن أن يكتسب وضعاً مستقلاً أو حتى اسماً متميزاً: كان اقتصادهم (Oeconomicus (Oix05، منزل وv0μ05، قانون أو قاعدة) يعنى المعرفة العملية في إدارة المنزل؛ وكان مفهوم أرسطو Chrematistics (xQημ05، الملكية أو الثروة)، الذى كان الأقرب لحمل ذلك الاسم، يعنى الجوانب المالية من النشاط الاقتصادى بشكل رئيسى. وقد أدمج الإغريق قطعهم المتعلقة بالمحاجة الاقتصادية بفلسفتهم العامة حول الدولة والمجتمع ونادراً ما عالجوا قضية اقتصادية لذاتها. وهذا قد يفسر تواضع إنجازاتهم في هذا المجال، وبخاصة عند مقارنتها بإنجازاتهم اللامعة في المجالات الأخرى. كما أن العلماء الكلاسيك والاقتصاديون الذين يقيّمون عاليًا هذه الإنجازات إنما يقصدون تلك الفلسفة العامة وليس الاقتصاد التقنى. ويميل هؤلاء العلماء والاقتصاديون للوقوع بخطأ اعتبار كل ما يوحى بالتطورات التى حدثت فيما بعد على أنه اكتشاف، وخطأ نسيان أن معظم التعابير عن الحقائق الأساسية الواقعة most statements of fundamental facts، فى الاقتصاد كما فى غيره، لا تكتسب أهميتها إلا من خلال الأبنية الفوقية، التى توضع هذه التعابير لتقديمها، وأن هذه التعابير تفقد هذه الأهمية وتغدو شيئاً عادياً فى غياب مثل هذه الأبنية الفوقية. إن الشظايا العلمية للفكر الاقتصادى الإغريقى،⁽⁴⁾ بالصورة التى كانت عليها، والتى هى فى

(4) نحن لا نهتم بالظروف الاقتصادية والرأى العام المتعلق بها. ولكن الفارئ، مع بعض الجهد، يستطيع الحصول على لمحات مفيدة عن كليهما لدى: G. M. Calhoun, The Business Life of Ancient Athens (1926). كما أن هذا الكتاب يساعد الفارئ، بين أمور أخرى، على إدراك العلاقة الدقيقة بين ردود أفعالنا وردود قداماء الإغريق على الأحداث الاقتصادية. وتتصل أعمال الشعراء والمؤرخين الإغريق بموضوعنا من هذه الزاوية فقط وليس ثمة ضرورة لتناولها هنا مع أن لقسم من المؤرخين، وبخاصة ثوسيديديس وبوليبيوس، أهمية فائقة لكل باحث اجتماعى. وليس من الضرورى أيضاً تناول أكسينيفون الذى يمثل كتابه Oeconomicus بالذات نوعاً من الدراسة حول الإدارة المنزلية التى أخذت عناوين مماثلة حتى القرن السادس عشر، والذى يحتل كتابه Poroi، وهو بحث حول مالية أثينا العامة، أهمية كبيرة للمؤرخ الاقتصادى (كما هو شأن بحثه حول Athenian commonwealth الذى كتب تحت اسم مستعار - وهذا هو الباقي مما يحتمل انه كان أدباً ضخماً كتبه أساساً خصوم الأنظمة الثورية فى أثينا بعد بيريكليس). ويحتل أفلاطون وأرسطو أهمية كبيرة بين "الفلاسفة" بحيث يمكن اقتصار الإشارة عليهما فى عرض موجز كهذا. ولكن الأدب الضخم المكتوب حولهما يولى طبعاً اهتماماً قليلاً فحسب - اهتمام هواة أحياناً - للفضايا المهمة بالنسبة لنا. ومن الممكن تلبية حاجات الفارئ العام بصورة مرضية من خلال قراءة العمل: M. L. W. Laistner, Greek Economics (1923) الذى يتضمن ترجمات من أجزاء من أعمال تمثيلية. انظر كذلك: Auguste Souchon, Les Théories économiques dans la Grèce antique (1898). ويبدو من المستحيل عدم ذكر بضع أعمال تقليدية مثل كتاب La Cité antique Fustel de Coulanges (الذى صدرت الطبعة الثانية عشرة من ترجمته =

متناولنا، يمكن التقاطها من أعمال أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) وأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م.).

كان الفكر الإغريقي يدور بشكل ثابت حول مشاكل محددة من حياة البشر حتى حينما كان مجردًا جدًا. وقد تركزت هذه المشاكل بدورها حول فكرة المدينة-الدولة الهيلينية، polis، التي كانت تمثل الشكل الوحيد الممكن للوجود المتحضر في نظر الإغريق. وهكذا، وبفضل تركيب فريد من العناصر التي تعود لعالمين مختلفين بالنسبة لنا، كان الفيلسوف الإغريقي فيلسوفًا سياسيًا من حيث الجوهر: فقد أطل هذا الفيلسوف على العالم universe من ألب polis، كما أن هذا العالم-عالم الفكر إضافة إلى النواحي الإنسانية الأخرى- هو الذي وجده منعكسًا في ألب polis. ويبدو أن السفسطائيين كانوا أول من حلل هذا العالم بعمق كما نفعل نحن الآن: فهم رواد طرقتنا في التفكير حقًا بما في ذلك فلسفتنا الوضعية المنطقية. ولكن هدف أفلاطون لم يكن التحليل قط، بل بلوغ رؤى فوق-وضعية extra-empirical حول مدينة-دولة مثالية ideal polis أو حول خلقها فنيًا إن شئنا. فالصورة التي رسمها أفلاطون عن الدولة المثالية Perfect State في كتابه (The Republic) (٥) ليس فيها من التحليل أكثر مما في أداء رسام فينوس من التشريح العلمي. وعلى هذا المستوى، فإن الفرق بين ما هو قائم وما يجب أن يقوم يفقد معناه، بطبيعة الحال. ويبين المصطلح الألماني Staatsromane (حرفيًا: state novels) النوعية الفنية لعمل أفلاطون politeia ولكل الأدب-الضائع في معظمه- الذي يبدو أن politeia يمثل ذروة نجاحه. وسوف نستعمل كلمة Utopia لعدم وجود مقابل إنجليزي مقبول لذلك المصطلح. وربما يعرف القارئ أنه تحت تأثير المثال، الأفلاطوني إلى هذا الحد أو ذلك، فإن هذا النوع من الأدب قد وجد الاستحسان في عصر النهضة واستمر فيما بعد بشكل متقطع إلى نهاية القرن التاسع عشر. (٦)

= الإنجليزية من قبل دبليو. سمول عام ١٩٢١)؛ وكذلك "Griechische Denker" T. Gompertz (الذي ترجمه عن الألمانية ماغنوس ويرى) وكتاب U. von Wilamowitz-Moellendorp, Staat und Guiechen und der Romer (2nd., 1923) الذي يتضمن صورًا بارعة عن الخلفيات الثقافية التي نبعت منها، بين أمور أخرى أهم، بدايات التحليل الاقتصادي أيضًا. (٥) تتضمن ترجمته الإنجليزية الأساسية التي قام بها ب. جوويت مقالات تمهيدية حول حياة وكتابات وفلسفة أفلاطون وكذلك تحليل عمله أيضًا. (٦) يُعد كتاب إدجار سالن: Platon und die griechische Utopie (1921) أفضل شرح لمفهوم Staatsromane الإغريقي بقدر ما أعلم، والذي يعتبر عملاً فنيًا هو نفسه. ويعكس هذا الأدب=

ولكن التحليل آت رغم كل شيء. فثمة علاقة بين لوحة فينوس والوقائع التي يصفها التشريح العلمي. وكما أن من الواضح أن فكرة أفلاطون عن "الفروسية" تمتلك بعض الصلة بصفات الخيل التي يمكن مشاهدتها، فإن فكرته عن الدولة المثالية ترتبط بالمادة التي تتيحها مشاهدة الدول القائمة. وليس هناك أي سبب لإنكار الطابع التحليلي أو العلمي - ولنتذكر أننا لا نضفي معنى الثناء على أي من هاتين الكلمتين - لتلك المشاهدات من الوقائع أو العلاقات بين الوقائع التي تختزنها نظرية أفلاطون صراحةً أو ضمناً. إن الطابع التحليلي في محاجة أفلاطون يظهر على نحو أكثر بروزاً في عمل لاحق له (Laws) Nomoi. ولكن أفلاطون لم يدرس في أي مكان منه موضوعاً معيناً كهدف قائم بذاته. وعليه، فإن هذا العمل لم يصف الكثير.

إن دولة أفلاطون المثالية Perfect State تشكل مدينة-دولة تضم عددًا قليلاً وثابتاً من المواطنين قدر الإمكان. كما أن ثروة هذه الدولة كان يجب أن تبقى ثابتة ثبات عدد سكانها. وقد جرى ترتيب كل النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية بدقة - فالمحاربون والفلاحون والحرفيون كانوا منظمين ضمن طوائف منغلقة على الدوام، والرجال والنساء يُعاملون على أساس المساواة التامة. والحكومة كان يُعهد بها إلى إحدى هذه الطوائف: طائفة الحراس أو الحكام الذين كان يتعين عليهم أن يعيشوا بصورة مشتركة دون ملكية فردية أو رابطة عائلية. وقد كانت التغيرات التي أدخلها العمل Nomoi تغيرات جوهرية - وهي تسويات واقعية أساساً - ولكنها لا تمس المبادئ الأساسية المعنية. وهذا يمثل كل ما نحتاجه لغرضنا. ورغم وضوح التأثير الذي مارسه أفلاطون على مخططات شيوعية كثيرة في العقود اللاحقة، لا يوجد سوى معنى واحد لتسميته شيوعياً أو اشتراكياً أو رائداً للشيوعيين أو الاشتراكيين اللاحقين. فأعماله تمثل هذه القوة والروعة لا تتقبل التصنيف وينبغي أن تُفهم ضمن خصوصيتها وإلا فلا. ويصح مثل هذا الاعتراض على محاولة اعتبار أفلاطون فاشياً. ولكن عند الإصرار على أن نخلع عليه سترة ضيقة من صنعنا، فإن السترة الفاشية تبدو مناسبة أكثر من السترة الشيوعية: "دستور" أفلاطون لا يستبعد الملكية الخاصة إلا عند المستوى الأعلى من المثال الخالص؛

=الحركات الاجتماعية في زمانه طبعاً - وهو موضوع من المستحيل تداوله هنا. انظر كتاب روبرت فون بولمان: Geschichte der Sozialen Frage und des Sozialismus in der antiken Welt (1912).

كما يفرض هذا الدستور في الوقت نفسه تنظيمًا صارمًا للحياة الفردية بما في ذلك تحديد الثروة الفردية ويحد كثيرًا من حرية الكلام؛ إنه دستور "تعاوني" corporative أساسًا؛ ويسلم بضرورة classe dirigente (الحكم الطبقي) بشكل ما - وهذه عناصر أساسية في تعريف الفاشية.

إن خلفية أفلاطون التحليلية، مهما كانت بسيطة، تبرز بمجرد أن نسأل: ما هو سبب هذا الثبات الصارم rigid stationarity؟ يصعب ألا نجيب بأن أفلاطون جعل مثاله ثابتًا لأنه كان يكره التغيرات العشوائية التي حصلت في زمنه (وذلك مهما بدا هذا الجواب مقبولاً لدى الأفلاطوني الحقيقي). فقد كان أفلاطون يكره tyrannos (الاستبدادي) الصقلي (رغم عدم صحة ترجمة هذه الكلمة بـ"استبدادي" tyrant). كما أن من المؤكد أنه كان يحتقر ديمقراطية أثينا. ومع ذلك، فقد أدرك أفلاطون بأن الحكم الاستبدادي ينبثق عن الديمقراطية وهو يشكل البديل العملي لها. وقد فسّر أفلاطون الديمقراطية كرد فعل حتمي لوجود أقلية مالية oligarchy كان قد أرجعها بدورها إلى التفاوت في الثروة الذي ينتج عن المؤسسة التجارية في نظره (politeia 111). وأن التغيير، والتغير الاقتصادي، يكمن في أساس التحولات من الأقلية المالية إلى الديمقراطية، ومن الديمقراطية إلى الحكم الاستبدادي (لزعم شعبي) الذي لم يرق له. ومهما كان رأينا في الثبات الذي يتطلع إليه أفلاطون كحل، أفلا يوجد شيء ما - ماركسي تقريبًا - من التحليل الاقتصادي-الاجتماعي خلف هذا التشخيص؟

لسنا بحاجة لتأمل القضايا الاقتصادية الكثيرة التي تناولها أفلاطون عرضًا. يكفينا ذكر مثالين. فنظام الطوائف لديه يقوم على إدراك ضرورة وجود درجة من تقسيم العمل (politeia, 11, 370). ويتوسع أفلاطون في هذه الحلقة الأريزية من علم الاقتصاد بصورة غير معتادة من العناية. وإذا كان في هذا ما يثير الاهتمام، فإن مبعثه أن أفلاطون (وأرسطو الذي اقتفى أثره) قد شدّد ليس على الزيادة في الكفاءة التي تنتج عن تقسيم العمل بحد ذاته بل على الزيادة في الكفاءة الناتجة عن تخصص كل فرد بما هو ملائم له بشكل طبيعي. ويجدر بنا تسجيل هذا الانتباه إلى الاختلافات الفطرية في قابليات الأفراد نظرًا لغيابه كليًا فيما بعد. ويلاحظ أفلاطون بشكل عابر أن النقود هي "رمز" مخصص لتسهيل التبادل (politeia 11, 371)؛ هذا وقد ترجم جوويت كلمة δυμβολον بتعبير النقود-الرمز money-

(token). ولا يعنى هذا القول العرضى إلا شيئاً قليلاً ولا يبرر أن ننسب إلى أفلاطون أى رأى محدد حول طبيعة النقود. ولكن تنبغى ملاحظة أن قواعد أفلاطون حول السياسة النقدية- كعدائه لاستعمال الذهب والفضة، مثلاً، وفكرته القائلة بأن العملة المحلية لا يمكن استعمالها فى الخارج- تتسجم بالفعل مع النتائج المنطقية لنظرية معينة تذهب إلى أن قيمة النقود، كمبدأ، لا تتوقف على المادة التى تُصنع منها. وفى ضوء ذلك، يبدو لى أن من العدل الادعاء بأن أفلاطون هو الراعى الأول المعروف لإحدى النظرتين الأساسيتين حول النقود كما هو حال أرسطو الذى يحق الادعاء بأنه الراعى الأول المعروف للنظرية الثانية (القسم ٥ ب، أدناه). ومن المستبعد كثيراً طبعاً أن يكون أفلاطون وأرسطو قد وضعا هاتين النظريتين ولكن من المؤكد أنهما فُكراً بهما وأعطياهما المعنى نفسه الذى أعطاه الكتاب الذين قاموا بتبنيهما بدءاً من القرون الوسطى المتأخرة. ويمكننا أن نفترض هذا بثقة لأن هؤلاء الكتاب قد أظهروا تأثير أفلاطون وأرسطو بوضوح كبير. ويمكن بالفعل إثبات أصل تلك النظريتين بشكل محدد.

إن الحوار Eryxias، الذى لم يكتبه أفلاطون ولكنه نُقل إلينا عبر كتاباته ولا يتضمن ما يتعارض مع آرائه المعروفة، يجرى ذكره هنا لأنه يمثل الجزء الباقى الوحيد من عمل معين يُخصص لموضوع اقتصادى كلياً ويعالجه لذاته حقاً. وفيما عدا ذلك، فإن محتويات الحوار - الذى هو أساساً عبارة عن بحث حول الثروة التى ترتبط بالحاجات والتى يجرى تمييزها بدقة عن النقود- لا تثير أى اهتمام كبير.

٣- العمل التحليلى لدى أرسطو

يختلف عمل أرسطو التحليلى بصورة تامة. ولا يتمثل هذا فقط بالغياب الواضح لأسلوب أفلاطون الساحر وبأننا نجد بدلاً منه أسلوباً بسيطاً، مألوفاً، متوسط الجودة إلى حد ما، وطاناً بشكل ملحوظ (إذا أمكن أن نقول هذا دون الإساءة لشخص عظيم كأرسطو). كما أنه لا يتمثل فقط بأن أرسطو قد فعل أكثر من أفلاطون - أو بشكل أكثر صراحة مما فعل أفلاطون على الأقل - على صعيد تنسيق ومناقشة آراء كانت قائمة مسبقاً فى أدب كان غزيراً بالتأكيد. إذ يكمن الفارق الجوهرى فى وجود نية تحليلية analytic intention لدى أرسطو كانت

تشكل المحرك الرئيسي لذهنه، والتي يُعتقد أنها كانت غائبة عن ذهن أفلاطون (بمعنى ما). وهذا الأمر واضح من البنية المنطقية لمحاجّات أرسطو. كما إنه يتضح أكثر عند الانتباه إلى طريقة أرسطو في العمل: فقد استمد أرسطو مفاهيمه ومذاهبه السياسية، مثلاً، من تشكيلة واسعة جَهدَ في جمعها من دساتير الدول الإغريقية. كما أن أرسطو أيضاً كان يبحث عن الدولة الفضلى Best State.^(٧) التي يفترض أن تحقق الحياة الصالحة Good Life (Summum Bonum) والعدل Justice. وقد بالغ هو أيضاً في اهتمامه بالأحكام القيمية التي كان يريد لها صحة مطلقة (كما نفع نحن). كما إنه أضفى شكلاً معيارياً على استنتاجاته (كما نفع نحن). وأخيراً، فإنه قدّم نصحه حول الفضيلة والرذيلة (كما نفع نحن).^(٨) ولكن مهما كانت أهمية هذا، بالنسبة له ولكل قرائه على مدى ٢٠٠٠ سنة، فإنه لا يعنينا قط. فكل هذا يمكن أن يؤثر على أهداف التحليل ودوافعه، بيد أنه لا يؤثر على التحليل نفسه،^(٩) كما سبق لى أن قلت هذا وأكرره كلما سنحت فرصة لذلك.

ولكن جزءاً صغيراً وحسب من عمل أرسطو التحليلي كان يتعلق بالمشاكل الاقتصادية. فقد انصب عمله الرئيسي واهتمامه، بقدر تعلق الأمر بالظواهر الاجتماعية، على الحقل الذي قررنا أن نسميه السوسولوجيا الاقتصادية أو، بشكل أصح، السوسولوجيا السياسية التي أخضع لها كلاً من السوسولوجيا الاقتصادية والاقتصاد التقنى. ولا ينبغي تقييم كتابه Politics سوى كدراسة أو كتاب مدرسى حول الدولة والمجتمع. أما كتابه Nicimachean Ethics - الذي هو بحث شامل

(٧) من المهم أن نلاحظ أن أرسطو، أيضاً، قد تفلسف أساساً حول المدينة-الدولة الإغريقية التي، رغم مآثر تعليماته الشهيرة، كانت وتبقى شكل الحياة الوحيد الجدير بالاهتمام الجدى بالنسبة له. ومن الغريب أن تجربة الإسكندر الضخمة في حقل البناء السياسى لم تثر خياله ودفعه إلى الأفاق الواسعة التي أتاحتها تلك التجربة.

(٨) وعليه، فإنه رفض التسليم بمذاهب حول اللذة والألم حول السلوك كانت منتشرة عند الإغريق في أيامه. ولكن رغم أنه لم يطرح تعريفاً نفعياً للسعادة، إلا أنه وضع مفهوم السعادة فى مركز فلسفته الاجتماعية. ومن يفعل هذا يكون قد أخذ الخطوة الحاسمة وارتكب الخطيئة الأصلية: أما أنه قد شدد فيما بعد على مفهوم الفضيلة والرذيلة أو اللذة والألم، فهذا أمر ثانوى - إذ يمهد أحدهما الطريق للآخر.

(٩) إذا كان ثمة شك بوجود نية تحليلية لدى أرسطو، فإنه يمكن لعبارة البرنامجية أن تزيل مثل هذا الشك: فى السياسة، كما فى أقسام العلم الأخرى، ينبغي أن يتحول المركب [المعطى من الظواهر] دائماً إلى عناصر بسيطة أو أجزاء أصغر من الكل " (Politics, 1. 1). ولكن مصطلح "التحويل" resolving لا يمثل سوى المعادل الحرفى لمصطلح "التحليل" analyzing دون شك ويطابق بالفعل نوعاً خاصاً من النشاط نشير إليه بكلمة تحليل. فما يهم هو روح الفقرة وليس صياغتها على وجه التحديد. والفقرة ككل تعبر بوضوح عن حقيقة أن أرسطو كان قد استخدم عن وعى طريقة معينة فى التحليل.

حول السلوك البشرى من زاوية معيارية - فيهتم على الأكثر بفرد سياسى، بفرد من المدينة-الدولة، وينبغى اعتباره كدليل لكتابه Politics، مشكلاً مع هذا الأخير أول عرض نظامى معروف لعلم اجتماعى موحد Unitary Social Science. وربما يعلم القارئ بأنه حتى عهد هوبز، مثلاً، فإن كل ما جرى بحثه تحت اسم العلم السياسى أو الفلسفة السياسية إنما كان يتغذى على خزين أرسطو. ولأغراضنا، يكفى أن نلاحظ (١) لم يكن أرسطو، ككاتب تحليلى جيد، دقيقاً جداً فى مفاهيمه فحسب، بل إنه نسق هذه المفاهيم أيضاً، جاعلاً منها جهازاً مفهيمياً conceptual apparatus، أى أنه حول هذه المفاهيم إلى نظام من أدوات للتحليل ترتبط بعضها ببعض وقصد استعمالها كلها معاً - وهذه هبة لا تُقدر بثمن للعهد اللاحق؛ (٢) بحث أرسطو عمليات التغير والدول، كما ورد هذا حقاً فى منهجه "الاستقرائى" الذى ألمحنا إليه أعلاه؛ (٣) حاول أرسطو التمييز بين خصائص الكائنات الاجتماعية أو خصائص السلوك الذى يوجد بمقتضى ضرورة مطلقة أو متأصلة (φυσική) وبين خصائص الكائنات الأخرى التى تنشأ عن قرار تشريعى أو عرف (νομική)؛ (٤) ناقش أرسطو المؤسسات الاجتماعية فى ضوء الأهداف وفى ضوء المزاي أو العيوب التى وجد أنها قادرة على تحقيقها، وأنه استسلم، وسمح لأنصاره بالاستسلام، لشكل خاص من الخطأ الغائى.^(١٠) وإذ نرجى درس مفهومه حول القانون الطبيعى، فإننا نقتصر هنا على درس ثلاث عينات متميزة من تحليله.

(١٠) إن الغائية (Teleology) أو محاولات تفسير المؤسسات وأشكال السلوك سببياً من خلال الضرورة الاجتماعية أو الهدف الذى يُعتقد أنها تخدمه ليست هى محاولات خاطئة دوماً: فثمة أشياء فى المجتمع يمكن طبعاً ليس فقط فهمها على أساس هدفها، بل أيضاً تفسيرها سببياً بواسطته. فالغائية يمكن أن تلعب دوراً معيناً فى جميع العلوم التى تعنى بالأفعال البشرية الهادفة. ولكنها يجب أن تعالج بحذر؛ فهناك على الدوام خطر استعمالها بصورة غير صحيحة. وغالباً ما يتمثل الاستعمال غير الصحيح بتضخيم المدى الذى يتصرف الناس فى حدوده، ويشكلون مؤسسات يعيشون فى ظلها، وفق أهداف مدركة بشكل واضح مما يرغبون عن وعى بإدراكها بأكثر الطرق عقلانية. وهذا يبين لماذا يمكن اعتبار الخطأ الغائى حالة خاصة من فئة أوسع من الأخطاء المنطقية. ومن المهم الإشارة إلى أن أرسطو كان متحرراً تماماً من الخطأ الغائى فى القضايا التى تقع خارج نطاق علمه الاجتماعى. ففى كتابه: Physicae auscultationes (11, 8)، مثلاً، لاحظ أرسطو أن أسناننا مكيفة لمضغ الطعام ليس لأنها كانت مصممة لهذا الغرض بل لأن الأفراد الذين لهم بالصدفة أسنان قوية يمتلكون فرصة للبقاء أفضل من غيرهم ممن ليس لهم مثلها. يا لها من قطعة دقيقة من الداروينية.

٤- حول أصل الدولة والملكية والعبودية

بخلاف الانطباع واسع الانتشار، لم يقبل أرسطو فكرة أفلاطون القائلة بأن الدولة قد نشأت عن العائلة الأبوية أو القرابة gens. كما أنه لم يقبل كلياً فكرة العقد الاجتماعي Social Contract التي يبدو أنها كانت متداولة بين السفسطائيين، بيد أنها لم تكن بعيدة عن ذهنه. فقد كان يتحدث، بين حين وآخر، حتى عن عقد أصلي بحيث أن الفكرة كانت تصل بسهولة إلى كل أنصاره. وتأتى أهمية هذا من سببين: أولاً: لأن فكرة العقد الاجتماعي أصبحت في القرن السابع عشر والثامن عشر محوراً للون من الفكر كان يستاء أصحابه كثيراً من اعتبارهم أرسطوطلين. ثانياً: كانت معالجة أرسطو لهذا الموضوع تميّز موقفه العام من أفكار السفسطائيين. فلدیه الكثير الذى يوحى بقوة بتأثير السفسطائيين. ومع ذلك، فإنه ثابر فى جدله ضدهم أو بالأحرى ضد الآراء المنسوبة لهم. وقد لا يكون من الصعب تفسير مثل هذا الموقف؛ فهو ليس موقفاً نادراً. ومع ذلك، فلا ينبغي أن نسمح لهذا بطمس حقيقة استيعابه لبعض أفكارهم وحقيقة أن تأثيرات السفسطائيين فى العصور الوسطى قد تحققت عبر أعماله بشكل رئيسى.

فى الكتاب الثانى من عمله Politics، ناقش أرسطو الملكية الخاصة والشيعية والعائلة من خلال نقد أفلاطون، وفاليس وإبيوداموس أساساً. ولم يكن انتقاده لأفلاطون - وهو الوحيد بين هؤلاء الثلاثة الذى يمكن مقارنة الانتقاد بنص كتاباته - عادلاً قط، بل إنه يسىء فهم طبيعة عمل أفلاطون وأهميته كلياً. ولكن الحجج التى قدمها أرسطو لصالح الملكية الخاصة والعائلة وضد الشيعية كانت قوية جداً - وهى تبدو شبيهة جداً بتلك التى أوردها لبراليو الطبقات الوسطى فى القرن التاسع عشر.

لقد نشأ أرسطو فى مجتمع، وتتفس هواء حضارة، كانت العبودية عنصراً جوهرياً بالنسبة لهما. ومع ذلك، فإنه عاش فى وقت تعرض فيه هذا المكون الجوهري إلى نار النقد الاجتماعي أيضاً. أى أن العبودية غدت مشكلة بالفعل. وقد حاول أرسطو حل هذه المشكلة بطرح مبدأ معين كان يصلح لغرض التفسير والتبرير معاً. يتضمن هذا المبدأ ما تصور أرسطو أنه حقيقة لا يرقى إليها شك وهى التفاوت "الطبيعى" بين الأفراد: إذ يُخلق بعض الأفراد ليكونوا تابعين والبعض

الآخر ليحكموا، وذلك تبعاً لمواصفاتهم الفطرية. وقد وجد أرسطو صعوبة فى مطابقة هذه الموضوعات بموضوعة أخرى تختلف كلياً، وهى أن الطبقة الأولى من الأفراد كانت تقدم العبيد للحياة الواقعية، بينما كانت الطبقة الثانية تقدم السادة لهذه الأخيرة. ولكنه تخلص من المشكلة باعترافه بوجود حالات "غير طبيعية" و"غير عادلة" من العبودية كاستعباد أسرى الحروب دون تمييز (الاستعباد الهيلينى). وسيرى معظمنا فى هذه النظرية مثلاً فريداً للتحيز الإيديولوجى المقرون بنية التبرير (فالاثان قد لا يتوافقان بالضرورة، كما نعلم). والأمر المهم جداً يتمثل بأن نبين بوضوح تام ما الذى يبرر هذا الانطباع بالضبط. ففكرهيتنا لفكرة أن العبودية تعود لعيب طبيعى - من نوع ما - فى الفرد المستعبد لن تبرر هذا بالتأكيد. كما لا يكفى أن تتضمن نظرية أرسطو عدة استنتاجات خفية (non sequiturs). فهذا يمكن أن يخلق تحليلاً معيباً ولكن ليس تحيزاً إيديولوجياً. وفى الوقت نفسه، حينما تشمل الأخطاء المرتكبة كل نقاط المحااجة فى الاتجاه نفسه، وإذا توافق هذا الاتجاه مع ما نتصور أنه إيديولوجيا المحلل، فقد نكون على حق بشكنا بوجود تحيز إيديولوجى. ولكن إثبات الأخطاء، وليس الشك بوجود التحيز، هو ما ينبغى أن يبرر الاعتراض على النظرية حتى فى هذه الحالة.

٥- الاقتصاد "البحث" لدى أرسطو

إذ نستبقى فى أذهاننا أسس التفسير هذه، فإننا نعود الآن إلى اقتصاد أرسطو الجينينى "البحث" الذى ينبغى إيجاد عناصره فى عمليه التالين إلى حد بعيد: Politics, 1, 8-11 و Ethics, v, 5. ولا يمكن لشيء ما أن يكون أسهل من بيان أن أرسطو كان يهتم أساساً بما هو "طبيعى" و"عادل" فى ضوء مثله حول الحياة الفضيلة والرذيلة، وأن الوقائع الاقتصادية والعلاقات بين الوقائع الاقتصادية، التى درسها وقيمتها أرسطو، تظهر فى ضوء التصورات الإيديولوجية المسبقة التى يتوقع وجودها لدى فرد عاش وكتب لطبقة مرتاحة ومتعممة بأوقات الفراغ وتحققر العمل والسعى وراء الكسب وتحب الفلاحين لأنهم كانوا يطعمونها وتكره مقرض النقود لأنه كان يستغلها. وهذه الأشياء لها من الأهمية نفس ما للأحكام القيمية والإيديولوجيا بالنسبة للمفكر المعاصر، رغم اختلاف هذه الأخيرة عن هذه الأشياء.

وما يهمننا حقًا هو النقاط التالية: لقد أقام أرسطو تحليله الاقتصادي بشكل حاسم على أساس الحاجات وإشباعها. فبعد أن انطلق من اقتصاد الأسر المكتفية ذاتيًا، قام فيما بعد بإدخال تقسيم العمل، والمقايضة، ومن ثم النقود كوسيلة للتغلب على صعوبات المقايضة المباشرة - مرتكبًا خطأ خلط الثروة بالنقود، من حيث يتوقع المرء بالضبط. وليس ثمة نظرية حول "التوزيع". إن كل هذا - الذى قد يمثل عصاره أدب ضخم ضائع - يشكل الإرث الإغريقي بقدر تعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. وسوف نتتبع تأثير هذا الإرث على كتاب سمث Wealth of Nations الذى لا تمثل فصوله الخمسة الأولى سوى تطوير للون نفسه من المحاجة. إذن، ننتفض هذا الإرث بدقة أكثر.

(أ) القيمة. لم يميز أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية بوضوح فحسب، كما فعل الكتاب اللاحقون، بل إنه أدرك أيضًا أن الظاهرة الأخيرة تتبع من الأولى بطريقة ما. بيد أن هذا لا يشكل سوى معرفة فطرية، بل أمر مألوف لم يستطع أرسطو أن يذهب أبعد منه. وقد عوَّض السكولانيون اللاحقون هذا الفشل، إذ طوَّروا نظرية السعر التى يتعذر القول بأن أرسطو كان يمتلكها. ثمة من يعزو هذا الفشل إلى انشغال أرسطو بالمشكلة الأخلاقية حول التسعير العادل - العدل "المتبادل" - الأمر الذى أبعدته عن الاهتمام بمشكلة تحليل التسعير الفعلى. ولكن هذا أبعد شيء عن الحقيقة. فالاهتمام بالجانب الأخلاقى، بالذات، من التسعير، كما يبين بجلاء مثال السكولانيين اللاحقين، يقدم أحد أقوى الحوافز التى يمكن أن يمتلكها المرء لتحليل آليات السوق الفعلية. ثمة فقرات عدة تشير بالفعل إلى أن أرسطو قد حاول هذا دون أن يوفق.^(١١) ومع ذلك، فإنه عالج حالة الاحتكار (Politics, 1, 11 and Ethics, v, 5) التى عرفها، كما عرِّفت على الدوام، كوضع يتميز بوجود بائع واحد فى السوق (μονοος، وحيدًا أو باقياً لوحده؛ πωλεσις، البيع)^(١٢) وقد أدان أرسطو هذه الحالة بوصفها حالة "غير عادلة".

(١١) وتزد أكثر الفقرات بروزًا فى: (Ethics, v (1133) التى أفسرها أنا كما يلى: حينما يقارن عمل المزارع بعمل الإسكافى، فإن منتوج المزارع يقارن بمنتوج الإسكافى". ولا أستطيع استخلاص أكثر من هذا، على الأقل، من تلك الفقرة. فإن كنت على حق، فإن أرسطو كان يتجه صوب خلق نظرية معينة للسعر تقوم على العمل-التكلفة، لم يكن قادرًا على التعبير عنها بشكل صريح.

(١٢) وقد أضافت جوان روبنسون المفهوم المناظر: احتكار الشراء Monopsony أى وضع يتميز بوجود مُشترٍ واحد فى السوق (ὄψωσις، الشراء).

إن هذه الوقائع توحى بأنها تعطى الحل لمشكلة معينة أتعبت قسماً من مؤرخى نظرية القيمة. فقد كان أرسطو يبحث بالتأكيد عن قاعدة للتسعير العادل وقد وجدها فى "التعادل" بين ما يعطيه المرء وبين ما يأخذه. فنظراً لضرورة أن يكسب كلا الطرفين فى فعل ما من أفعال المقايضة أو البيع بمعنى أنهما ينبغى أن يفضلاً الوضع الاقتصادى الناشئ بعد ذلك الفعل على الوضع الاقتصادى الذى كانا عليه قبله - وإلا فلن يكون هناك ما يدفعهما للإقدام على هذا الفعل - فلا يمكن أن يكون هناك تعادل بين القيم "الذاتية" أو القائمة على المنفعة للسلع المتبادلة أو بين السلعة والنقود المدفوعة أو المستلمة فى مقابلها. ولأن أرسطو لم يقدم أى نظرية حول القيمة التبادلية أو السعر، فقد استنتج أولئك المؤرخون: لا بد أن أرسطو كان يحمل فى ذهنه نظرية غامضة حول قيمة موضوعية أو مطلقة Objective or Absolute Value للأشياء وهى قيمة كامنة جوهرياً intrinsically inherent فى صلب هذه الأشياء ومستقلة عن الظروف أو التقييمات أو الأفعال البشرية- فالكيان الغيبى هو أكثر ما يستهوى الأفراد ذى الميول الفلسفية مثلما يبعث أشد النفور لدى مَنْ يمتلكون فكراً أكثر "وضعية". ولكن هذا الاستنتاج غير وارد بالتأكيد. فالفشل فى تفسير القيمة التبادلية لا يعنى الفشل فى الاعتراف بها كحقيقة. ومن المعقول أكثر افتراض أن أرسطو كان يفكر بالقيم التبادلية القائمة فى السوق، كما يتم التعبير عنها من خلال النقود، أكثر من أنه كان يفكر بمادة غامضة للقيمة، كما تقيسها تلك القيم التبادلية. ولكن ألا يعنى هذا أن أرسطو قد سُم بالأسعار الفعلية للسلعة كمقياس لمفهوم العدل المتبادل commutative justice، فاقداً بذلك وسائل التحقق من عدالة أو عدم عدالة هذه الأسعار؟ كلا، أبداً. فقد رأينا أنه قد أدان الأسعار الاحتكارية. وقياساً بالغرض الذى قصده أرسطو، ليس من الغريب مساواة الأسعار الاحتكارية بالأسعار التى يضعها فرد أو مجموعة من الأفراد لمصلحتهم الخاصة. ولكن الإدانة لا تشمل أسعاراً معطاة للفرد ويتعذر عليه التلاعب بها، أى الأسعار التنافسية التى تتكون فى سوق حرة فى ظل ظروف عادية. ومن باب الحدس، ليس ثمة ما يثير الاستعراب أن يكون أرسطو قد أخذ الأسعار التنافسية العادية كمقاييس للعدل المتبادل أو، بتعبير أدق، أنه كان مستعداً لاعتبار أى معاملة تجرى بين الأفراد وفقاً لهذه الأسعار معاملة "عادلة" - وهذا هو حقاً ما ترتب على العلماء السكولانيين أن يفعلوه بشكل صريح. وإذا صح هذا التفسير، فإن مفهوم أرسطو حول القيمة العادلة لسلعة ما هو مفهوم "موضوعى" بالفعل غير أنه يكون

هكذا فقط بمعنى عدم قدرة أى فرد على تغييره بجهد الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن القيم العادلة لدى أرسطو هي قيم اجتماعية - قيم تُعبّر عن تقييم المجتمع لكل سلعة،^(١٣) كما كان يفكر على نحو شبه مؤكد - إلا أنها تكون هكذا فقط بمعنى كونها نتاجاً فوق - فردى لأفعال عدد كبير من الأفراد العقلانيين. ومع ذلك، فإن هذه القيم ليست قيماً غيبية أو مطلقة، بل هي كميات من السلع مضروبة بأسعارها التنافسية العادية. وحينما تُعرّف القيم بهذه الطريقة، فإن القارئ لن يجد صعوبة في إدراك أن العدل المتبادل الذى يطلبه أرسطو يكتسب معنى متيناً وبسيطاً بشكل كامل. وسيتحقق هذا المطالب بتساوى هذه القيم في كل عملية مبادلة أو بيع: فإذا كان (أ) يقايض حذاء مع أرغفة من الخبز مع (ب)، فإنه ينبغي، بغية تلبية مطلب أرسطو من العدل المتبادل، أن تتساوى الأحذية مع الأرغفة عند ضرب كليهما بأسعارهما التنافسية العادية، وإذا كان (أ) يبيع الحذاء إلى (ب) مقابل نقود، فإن القاعدة نفسها ستحدد مبلغ النقود الذى يجب أن يحصل عليه. وما دام (أ)، فى ظل الشروط المفترضة، يحصل على ذلك المبلغ بالفعل، فإننا نحصل على مثال لتوضيح العلاقة، التى يثيرها أرسطو نفسه وكثير من أنصاره، بين المثال المنطقى والعاقدى the logical and normal ideal وبين "الطبيعى" و"العادل".

لقد عالجنا هذه المحاجة بكل هذه العناية لأن هذه المعالجة تتهى مرة وإلى الأبد كل التكهنات الغيبية حول وجود قيمة موضوعية أو مطلقة حيثما ظهرت وفى أى وقت كان. وبعد أن أقصينا بشكل نهائى ما يعتبر مشكلة زائفة، فإننا، من الآن فصاعداً، نفهم القيمة الموضوعية لسلعة ما على أنها المقدار الذى عرفناه وليس أى شىء آخر. وبالمثل، فإننا نهتم بأى معنى غيبى ممكن لمفهوم القيمة الجوهرية الكامنة (Intrinsic Value) لأن من الممكن على الدوام (وبسهولة فى معظم الحالات) أن تُربط به قيمة غير غيبية بتاتاً - كما يحصل حينما يتحدث كاتب ما عن القيمة الكامنة لعملة معينة مثلاً وهى الحالة الأهم.

(١٣) لقد ظلت تلك الفكرة تعاود الظهور من حين إلى آخر على مدى عصور. كما نجدها لدى ج. ب. كلارك (راجع الجزء الرابع، أدناه). وهى فكرة فقيرة المضمون، رغم أنها راقية كثيراً لبعض الأفراد كما يبدو: فهى لا تتضمن أى معنى واقعى يمكن التأكيد فيه على أن أى مجتمع غير اشتراكى يقسم السلع بذلك الشكل، رغم أن من الصحيح طبعاً أن المؤثرات الاجتماعية تشكل التقييمات الذاتية للأفراد التى تحدد سلوكهم وتخلق، بهذا الشكل، أسعاراً وقيماً موضوعية.

(ب) النقود. إن نظرية النقود التي أخذ بها أرسطو وعارض بها عن وعى، كما يبدو لي، نظرية أفلاطون البديلة تتمثل بما يلي: مجرد وجود مجتمع غير بدائي إنما يفترض تبادل السلع والخدمات حيث يأخذ هذا التبادل صورة مفايضة في البداية "طبعاً". ولكن الأفراد الذين يحتاجون ما هو متوفر لدى أفراد آخرين قد لا يكون لديهم ما يحتاجه الآخرون، مما يجعل من الضروري، على الأغلب، القبول بمبادلة ما لا يحتاجه المرء للحصول على ما يحتاجه عن طريق فعل آخر من المفايضة (التبادل غير المباشر). إذن، ثمة ميزة واضحة تدفع الناس، ضمناً أو عبر التشريع، إلى اختيار سلعة واحدة كوسيلة للمبادلة - إذ لم يأخذ أرسطو بنظر الاعتبار إمكانية اختيار أكثر من سلعة واحدة. أشار أرسطو بإيجاز إلى حقيقة أن بعض السلع - كالمعادن - تلائم هذا الدور أكثر من غيرها، مبشراً بذلك ببضع فقرات بالية من كتب القرن التاسع عشر المدرسية حول التجانس، وقابلية التجزئة، وقابلية الحمل، وثبات القيمة النسبي^(١٤) وما شابه. وعلاوة على ذلك، فإن قاعدة أرسطو القاضية بضرورة التعادل عند المبادلة قد قادته بصورة طبيعية إلى ملاحظة أن وسيلة المبادلة ستستخدم كوسيلة لقياس القيمة أيضاً. ولاحظ أرسطو أخيراً، ضمناً على الأقل، أنها تستخدم كمخزن للقيمة. وهكذا يمكن أن تُنسب إلى أرسطو ثلاث من الوظائف الأربع للنقود، التي من المعتاد أن تُذكر في الكتب المدرسية - وتتمثل الوظيفة الرابعة بكون النقود مقياساً للمدفوعات المؤجلة.

تتضمن هذه النظرية فرضيتين اثنتين من حيث الجوهر: تكمن الفرضية الأولى في أن وظيفة النقود الرئيسية التي تحدد طبيعتها وتفسر وجودها هي استعمالها كوسيلة للمبادلة مهما كانت الأغراض الأخرى التي يمكن أن تؤديها. وعليه، تعود هذه النظرية إلى ما وصفها البروفيسور فون مايسس بالنظريات "الاسمية" *Catallactic theories of money* حول النقود (*καταλλάττειν*، المبادلة). والفرضية الثانية هي أن النقود، لكي تستخدم كوسيلة للمبادلة في أسواق السلع، ينبغي أن تكون هي نفسها واحدة من هذه السلع. أي أنها ينبغي أن تكون شيئاً نافعاً له قيمة تبادلية بمعزل عن وظيفته النقدية - وهذا هو كل ما تعنيه بهذا الصدد فكرة القيمة الجوهرية الكامنة - قيمة يمكن مقارنتها بقيم أخرى. ولذلك، يتم تعريف السلعة النقدية من حيث الوزن والنوعية مثل باقى السلع. وقد يقرر الناس،

(١٤) ومع ذلك، فقد أدرك أرسطو أن قيمة الذهب والفضة لم تكن ثابتة.

لغرض الملاءمة، وضع علامة عليها (χαρακτήρ) لتجنب الإزعاج الناجم عن وزنها في كل مرة، ولكن هذه العلامة لا تقوم إلا بإعلان وضمان كمية ونوعية السلعة المتضمنة في عملة معينة ولا تمثل السبب لقيمتها. إن هذه الفرضية، التي لا تتطابق مع الفرضية الأولى أو تكون مفترضة من قبلها، تصف ما سنسميه من الآن فصاعدًا بالنظرية المعدنية حول النقود (the Metalist Theory of money Metallism) بالمقارنة مع النظرية الاسمية (Cartal Theory) التي تشكل نظرية أفلاطون مثلًا لها.^(١٥)

ومهما كانت نواقص هذه النظرية، ورغم تعرضها للتحدي باستمرار، فإنها سادت حتى نهاية القرن التاسع عشر وأكثر. كما أنها تمثل أساس معظم الجهود التحليلية في مجال النقود. ولذلك فإن لدينا كل المسوغات للثقة بتفسيرنا لأرسطو الذي بقي تأثيره الشخصي قويًا في هذا المجال حتى عهد آدم سميث. وليس ثمة فقرة أخرى في كتابه Politics تتحمل تفسيرًا آخر ما لم ننسب إليه آراء محددة قد أشار هو إليها ولكنها تعود لكتاب آخرين بشكل واضح. ولكن أرسطو، في كتابه Ethics، وفي سياق استخدام الكلمة الإغريقية للقطع المعدنية المتداولة (νομιδικα)، أشار إلى أن النقود توجد ليس بحكم "الطبيعة" بل بحكم العرف أو التشريع (νομω) مما يشير إلى اتجاه آخر. ورغم ذلك، فإن إضافته، على سبيل توضيح هذا الرأي، بأن النقود يمكن أن تتغير أو أن المجتمع يبطل استعمالها توحى بأن ما قصده لم يكن أكثر من أن العرف أو التشريع يحدد المادة التي ينبغي استعمالها في سك النقود والشكل الخاص الذي يجب إعطاؤه للمسكوكات.^(١٦)

وأخيرًا، ينبغي أن يتوجه اهتمامنا صوب نقطة مهمة تتعلق بالمنهج. تمثل نظرية أرسطو حول النقود نظرية بالمعنى الاعتيادي لهذا المصطلح، أي أنها محاولة لتفسير معنى النقود وما تؤديه من أدوار. ولكنه قدّمها في شكل تطوري كما هي عادته في معالجة أي مؤسسة اجتماعية: فقد تركّ النقود تتطور بطريقة ما

(١٥) انظر الفصل السادس من هذا الجزء.

(١٦) لا نستطيع مناقشة الفقرات الأخرى كما ينبغي. يكفي القول أن تلك الفقرات، في أسوأ الأحوال، تزن جيدًا المضامين الواضحة لتشديد أرسطو على ضرورة أن تتكون النقود من مادة ما هي نفسها سلعة من السلع. فإما أن العبارة القائلة بأن النقود هي ὑπάλλαγμα τῆς χρείας κατὰ δυνάμειν (Ethics, v. 5.11) تعني أن النقود وسيلة للمبادلة [تستعمل] وفقًا للعرف أو أنه يتعذر على فهمها بخلاف ذلك.

توحى بأن النقود هي نتيجة تاريخية تبدأ من ظرف أو "مرحلة معينة" لا يكون فيها ثمة نقود. لسنا بحاجة طبعاً لأن نجد في هذا أكثر من وسيلة إيضاح. وفي الواقع، لا بد أن يذكر القارئ هذا التفسير المحتمل الذي سينقذ محاجّات عديدة من اتهامها بعدم المعقولية التامة، وهي المحاجّات التي تقدم نفسها في صورة "تاريخ" متخيل بشكل بحت، كما تفعل مثلاً تلك النظريات حول الدولة التي تنطلق من فكرة عقد اجتماعي أصلي ما. بل ويمكن حتى لمفهوم آ. سميث حول "حالة المجتمع المبكرة والبسيطة" أن يستفيد من التفسير الذي يرفض أن يتعامل مع هذا المفهوم جدياً. ولكن النقود تمثل حالة مختلفة، لأن نظرية أرسطو عن الأصل المنطقي للنقود قد تصلح - عند الحاجة - كنظرية يمكن التحقق منها عن الأصل التاريخي للنقود. وتكفي لتوضيح هذا بعض الأمثلة من الشيكال السامي أو الشاي - النقود لدى البدو المنغوليين. وهذه هي الحالات التي تبرز فيها ملاحظتنا المنهجية. فهل يصح، كمنهج، الرجوع إلى أبعد نقطة ممكنة من تاريخ مؤسسة معينة لاكتشاف دلالاتها الجوهرية أو الأكثر بساطة؟ كلا، بوضوح. فأشكال الوجود البدائية، كقاعدة، ليست أكثر بساطة من الأشكال المتأخرة، بل هي أكثر تعقيداً منها: فشيخ العشيرة الذي هو قاض وكاهن وإداري ومحارب في وقت واحد يمثل ظاهرة معقدة أكثر من خلفائه المتخصصين في العهود اللاحقة، وإن العزبة القروسطية تمثل ظاهرة معقدة أكثر من شركة حديد أمريكية. وعليه، ينبغي أن تبقى الأصول المنطقية والتاريخية متميزة. ولكن هذا التمايز لا يطرح نفسه إلا عند مراحل متقدمة من التحليل. كما أن الباحث المبتدئ يخلط بينهما باستمرار.^(١٧) ومن المؤكد أن نظريات أرسطو حول النقود وحول مؤسسات اجتماعية أخرى تتطوى على هذا الخلط. وقد أورث أرسطو هذه النظريات إلى مجموعة كاملة من المفكرين ممن انحدروا عنه بمن فيهم النفعيون الإنجليز. وما تزال آثار هذا الخلط باقية حتى يومنا هذا.

(ج) الفائدة. أما بقية اقتصاد أرسطو "البحث"، فيكاد لا يستحق الذكر عند النظر إليه من زاويتنا. فكثير، إن لم نقل معظم الأشياء، مما كان يمكن أن تمثل مشاكل للاقتصاد في العهود اللاحقة كان أرسطو قد افترضها كأشياء صحيحة وهي في حالة معارف فطرية سابقة على العلم؛ كما أنه مرّر أحكامه القيمية حول

(١٧) ومع ذلك، لا بد أن نتنبه إلى أن مطابقة التطور التاريخي والمنطقي لا تتطوى على الخلط بالضرورة. ولكن حينما لا يكون هناك خلط، فإنه ينبغي إما إثبات وجود توافق في كل حالة خاصة وإما القبول بمنطق تطوري evolutionary أو "انبتاقى" emanatistic كمنطق هيجل.

واقع معين فشل هو نفسه بشكل تام في استكشاف أبعاد واسعة منه. فمن الواضح أن دخل المالك الزراعى فى زمان أرسطو لم يمثل أى مشكلة بالنسبة له؛ وكان العامل الحر أمراً شاداً فى اقتصاده العبودى، وقد فرغ منه دون درس جدى وبصورة روتينية؛ كما أنه لم يعر الحرفى إلا اهتماماً قليلاً باستثناء ما يتعلق بالسعر العادل لمنتوجه؛ وقد جرت معالجة وضع التاجر (ومالك السفينة)، والحنونى، ومقرض النقود، فى ضوء تقييمه للاقى وسياسى لنشاطاتهم ومكاسبهم^(١٨) بشكل رئيسى دون أن يبدو أنه قد أدرك ضرورة القيام بتحليل معين لتفسير هذه النشاطات والمكاسب. وهذا ليس مدعاة للاستغراب أو اللوم. فالتحليل يضىء الوقائع الطبيعية والاجتماعية للعالم التجريبي بشكل بضىء. وعليه، فى بدايات التحليل العلمى، تبقى الكتلة الأساسية من الظواهر على حالها كمعارف فطرية بحيث لا تستثير الفضول العلمى سوى أجزاء من هذه الظواهر التى تغدو "مشاكل" من ثم.

ولم تكن الفائدة من بين هذه الأجزاء بالنسبة لأرسطو. إذ أنه قد سلم بالواقع القائم بخصوص الفائدة على القروض النقدية دون أن يجد أى مشكلة فيها. ولم يقم حتى بتصنيف القروض وفق الأغراض التى يمكن أن تخدمها. ولا يبدو أنه لاحظ اختلاف القرض الذى يمول الاستهلاك عن القرض الذى يمول التجارة البحرية (foenus nauticum). لقد شجب أرسطو الفائدة - التى ساواها بـ"الربا" فى جميع الحالات - على أساس عدم وجود ما يبرر زيادة النقود، بوصفها مجرد وسيلة للمبادلة، عند انتقالها من يد إلى أخرى (وهو ما تفعل طبعاً). ولكنه لم يسأل قط لماذا تُدفع الفائدة رغم ذلك.^(١٩) كان العلماء السكولائيون أول من طرح هذا السؤال. ويعود الفضل إليهم أولاً فى جمع الوقائع حول الفائدة وتطوير خطوط

(١٨) لننتذكر: أنا لا أحاجج ضد مثل أرسطو العليا فى الحياة أو ضد أى من أحكامه القيمية. كما لا أحاجج لتجليل النشاط الاقتصادى طبعاً. على العكس. فأنا أطرى رفض فيلسوفنا مطابقة السلوك الرشىيد بالسعى وراء الثروة. فكل ما أريد قوله هو أن أرسطو، الذى تحمس لضرورة التحليل وجمع الوقائع فى القضايا السياسية كشيء تمهيدى لا بد منه للحكم judging، لم يبد أى اهتمام قط بهذا الشيء التمهيدى فى القضايا الاقتصادية "البحث" باستثناء ما يتعلق بالقيمة والسعر والنقود. فالفارق الجوهرى الذى يراه أرسطو بين مكاسب التاجر ومكاسب المنتج، مثلاً، هو أساساً معرفة فطرية سابقة على التحليل. وعليه، فلا تمت هذه الحقيقة بأى صلة لإدانته مكاسب الأول واستحسانه مكاسب الثانى.

(١٩) لإيضاح هذه النقطة بصورة تامة، لنقارن موقف أرسطو من الفائدة بموقف ماركس الذى شجب الفائدة هو الآخر بنفس قوة شجب أرسطو لها على الأقل. بيد أن تحليل الفائدة يمثل مشكلة مهمة للغاية بالنسبة لماركس.

عامة لنظرية معينة حولها. بينما لم تكن لأرسطو نفسه نظرية حول الفائدة. ولا ينبغي، بشكل خاص، اعتباره رائداً للنظريات النقدية المعاصرة للفائدة. فرغم أنه ربطَ الفائدة بالنقود، بيد أن هذا لم يأتِ كنتيجة لقيامه بجهد تحليلي، بل لغياب هذا الأخير: فالتحليل الذي يعيدنا، في آخر الأمر، إلى رأى فطرى سابق على التحليل، سبق أن فنده تحليل أفدم، يضيف على الفائدة معنى مختلفاً.

٦- الفلسفة الإغريقية

لا يضيرنا شيء، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التقنى، إن تركنا الفكر الإغريقي عند هذه النقطة. ولكننا نفقد الكثير مع الأسف من ناحية أخرى. إذ يندر وجود فكرة في عالم الفلسفة لا تنحدر من مصادر إغريقية، كما إن الكثير من هذه الأفكار، وإن لم تتصل مباشرة بالتحليل الاقتصادي ذاته، على علاقة وثيقة بالموقف العام للباحث وروحه، رغم ضرورة عدم المبالغة بمثل هذه الخلفية، كما سبق لى أن أوضحت هذا بدقة. وقد أثرت المدارس ما بعد الأرسطية بشكل خاص كالمدرسة الشكية والمدرسة الرواقية والإبيقوريون، والأفلاطونيون الجدد من ثم، ليس فقط على الانتقائين الرومان مثل سيسرو وسنيكا، بل إنها أيضاً ساعدت بشكل مباشر على تشكيل فكر القرون الوسطى والفكر الأكثر حداثة. فالفكرة الرواقية القائلة بأن العالم العقلاني^(٢٠) تحكمه قوانين ثابتة تعكس موقفاً فكرياً لا يخلو من الأهمية بالنسبة لنا. ومع ذلك، يكفي أن نلقى نظرة على رسالة أبيقور (حوالى ٣٤١-٢٧٠ ق.م.)^(٢١)

يمكن أن تصلح الفلسفة الأبيقورية كمثال نموذجي على الحقيقة القائلة بأن كل ما تعنيه مجموعة معينة من الأفكار عبر الزمن لا يرتبط إلا من بعيد بما قصد أصحابها إيصاله. لقد عاش أبيقور في الفترة الهيلينية التي شهدت الانهيار السريع للـ polis (دولة-المدينة). وكانت الحياة المفعمة بالنشاط تعنى، بالنسبة للإغريق، المشاركة الفعالة في الإدارة والشئون السياسية في الدول المدنية. ولكن حياة كهذه

(٢٠) حول معنى مصطلح عقلاني rational، في هذا السياق، انظر الفصل الثانى، القسم ٥ (ج) أدناه.

(٢١) See C. Bailey, the Extract Remains (1926) ; W. Wallace, Epicureanism (1880)

لم تعد ممكنة بالنسبة للرجل المتحضر. ومثل كثيرين غيره، فقد تمثل حل أبيقور للمشكلة الأخلاقية الناشئة - مشكلة ما يمكن تسميته الخواء الروحي للفكر النقى - بالانعزال عن العالم ومحاولة بلوغ النقاء المجرّد (ατταQαξια) من خلال الانعزال الواعى. إن الأسباب التى خلقت هذا الموقف المنعزل - ليس ثمة مقابل جيد للمصطلح الألماني Lebensstimmung - كانت فريدة تاريخياً كفرادة هذا الموقف نفسه حقاً - أو أنه كان ولا يزال كذلك حتى هذا اليوم. ولكن ثلاثة عناصر من النظام الفكرى لأبيقور ظلت تبرز بين حين وآخر فى العصور الوسطى المتأخرة وفى عهد النهضة ومن بعده أيضاً. يتمثل العنصر الأول بماديته الذرية التى تطابقت مع الفلسفات الميكانيكية اللاحقة بشأن الكون وربما قد أثرت بها. والعنصر التالى تمثّل بما يلى: يمكن وصف موقف أبيقور من البيئة الاجتماعية كنوع سامٍ من المذهب الفردى القائم على اللذة hedonism أو السعادة eudaemonism؛ ورغم أن مذهبي أبيقور حول اللذة والسعادة كانا يختلفان كثيراً عن هذين المذهبين فى العصور اللاحقة، وبخاصة تعريفه المغاير تماماً للذة والألم pleasure and pain، فإن هناك خطأً مشتركاً يمتد من أبيقور إلى هيلفيثوس وبنثام. ومن المؤكد أن مذهب بنثام الصاحب والفج: المذهب النفعى utilitarianism كان قد صدمَ حكيمنا العجوز. ولكن بقدر نفورنا من الجمع بينهما، يتعين علينا أن ننظر للثنتين كنصيرين لمذهب اللذة hedonists بمعنى ما أوسع. أما العنصر الثالث فهو العقد الاجتماعى الذى كان أبيقور نصيراً قوياً له، رغم أنه لم يبدع هذا المفهوم. ولكن الفكرة كانت قد انتقلت عن طريق العلماء السكولائيين إلى فلاسفة القانون الطبيعى الذين تبنّوه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، بيد أن هذه الحقيقة لا تشير إلى أبيقور.

٧- مساهمة الرومان

لنتحول الآن لمعالجة مساهمة الرومان الضئيلة. إن حالة روما القديمة تتيح اختبار المذهب القائل بأن الضرورة العملية - وليس إغراء المغامرة الفكرية كما أرى أنا - هى المحرك الأساسى للمحاولة العلمية. وحتى فى العهد البدائى، حينما كان مجتمع روما يتكون من الفلاحين أساساً، كانت ثمة مشاكل من الطراز الأول

قد خلقت صراعات طبقية حادة. وقد تطورت مصالح تجارية مهمة خلال حرب قرطاج الأولى. وقرب نهاية الجمهورية، فإن التجارة، والنقود والمالية، والإدارة الاستعمارية، مازق الزراعة الإيطالية، عرض الطعام المتاح للمركز، نمو الـ *latifundia* (الملكيات الكبيرة)، عمل العبيد، وما شابه، كانت بين أبرز المشاكل التي تطلبت مجموعة كاملة من الاقتصاديين، ضمن تركيبة سياسية مفتعلة خلقها الفتح الحربي ونتائج الصراع المستمر. وفي ذروة الإنجاز الثقافي في عهد هادريان وأنطونيوس بيوس، حينما تم تجميد كثير من المشاكل بصورة مؤقتة وساد السلم والازدهار في الإمبراطورية المترامية الأطراف، كان يوسع حكمها المقتردين وكوكبة لامعة من الجنرالات والإداريين المحيطين بهم الاستفادة من مشورة الخبراء. ومع ذلك، لم يحصل شيء من هذا سوى التشكى من حين إلى آخر من ميزان الإمبراطورية التجارى غير الملائم أو من *latifundia perdidere* Italian^(٢٢) (انهيار الملكيات الكبيرة فى إيطاليا).

(أ) غياب العمل التحليلي. ولكن ليس من الصعب فهم هذا. فلم يكن ثمة مكان طبيعي للاهتمامات الفكرية البحتة فى البنية الاجتماعية لروما. ورغم تزايد تعقد هذه البنية مع الزمن، فإن من الممكن، لأغراضنا، وصفها باختصار بأنها كانت تضم الفلاحين، والـ *urban plebs* (دهماء الحضر) (بما فى ذلك التجار والحرفيون)، والعبيد. وقبل هؤلاء جميعاً، كان ثمة "مجتمع" يضم طبقة من رجال الأعمال (يمثلها نظام الحصص *equites* إلى هذا الحد أو ذاك) ولكنها كانت تتألف أساساً من فئة أرسطراطية اتخذت مواقف تعاكس مواقف أرسطراطية أثينا بعد بيركلس: إذ أنها لم تتسحب قط إلى المعارضة لتخلد إلى الراحة، بل رمت نفسها بقوة فى الشؤون المدنية والحربية. وكانت *res publica* (الجمهورية) مركز وجود هذه الفئة وكل نشاطها. ومع اتساع الآفاق والتنقية المتزايدة، فإنها صارت تهتم بالفلسفة والفن الإغريقيين وطوّرت أدباً خاصاً بها (كان مقتبساً أساساً). ومع ذلك، فقد كان جرى تناول هذه الأشياء بشكل سطحي وعلى سبيل التسلية بالتأكيد وكانت

(٢٢) تعود تلك العبارة - القائلة بأن ملكيات الأرض الكبيرة هى سبب انهيار إيطاليا - إلى بلينى الأكبر (٢٣-٧٩). والحقيقة الخاصة بأنه لم ير سوى ما هو ظاهر، وبخاصة عدم إدراكه أن *latifundia* هى نتيجة لانهيار بقدر ما هى سبب له فى ذاتها، تبين مستوى العلم الاقتصادى الذى كان يُعد كافياً بالنسبة للرومان المقتردين وذوى الثقافة الرفيعة (ولو أن ذلك المستوى لم يكن أسوأ من علمنا الاقتصادى الدارج).

هى نفسها تافهة من حيث الجوهر. ولم يتم إلا قليلاً تشجيع العمل الجاد فى أى حقل علمى، كما تشهد على هذا كتابات سيسرو النموذجية (١٠٦-٤٣ ق. م.).^(٢٣) ولم يتم، ولم يكن من الممكن، سد هذا النقص بتشجيع الأجنب والأفراد المحررين، الذين كانوا يوجهون نحو المرافق العامة أساساً.

وبطبيعة الحال، فإن مجتمعاً يمثل هذه البنية، كان لابد أن يظهر اهتمامه العاطفى بالتاريخ، بتاريخه هو بشكل رئيسى. وكان هذا حقاً أحد المتفلسفين الرئيسيين اللذين عبّر بهما الفكر الرومانى عن فضوله العلمى. ولكن هذا الفضول اقتصر على التاريخ السياسى والعسكرى على وجه التحديد. كما تم وضع مخططات متعجلة حول الخلفيات السوسولوجية والاقتصادية - التى نجد مثلها حتى لدى قيصر - ووصف الأسباب العامة للفورات الاجتماعى باقتضاب شديد. ويشكل عمل تاسيتوس (٥٥-١٢٠ تقريباً) "Germania" الاستثناء الكبير الوحيد.

[ب) أهمية القانون الرومانى.] وكان القانون هو المتنافس الوحيد الآخر. ولكى نفهم الإنجاز الرومانى فى هذا الحقل، والسبب الذى يتيح للقانون الرومانى، بخلاف الأنظمة القانونية الأخرى، أن يلعب دوراً فى التحليل الاقتصادى، ينبغى أن نتذكر بعض الوقائع عنه. وربما يعرف القارئ شيئاً عن التقسيم الإنجليزى للمادة القانونية إلى قانون عام common law وقانون تكملى equity. وكان هناك تقسيم مشابه نوعاً ما فى روما القديمة. إذ كان هناك القانون المدنى القديم والتكوينى (jus civile, jus quiritium) الذى، بعكس القانون العام الإنجليزى، يسرى على شئون المواطنين فقط (quirtes) الذين شكلوا جزءاً فحسب من سكان الإمبراطورية الأحرار حتى عام ٢١٢ ب.م. لقد تطور هذا القانون^(٢٤) بواسطة "التفسير" من قبل كلية للكهنة (pontifices) ومن قبل موظف حكومى مسئول عن إدارة القضاء (praetor urbanus). إن هذه المادة القانونية الإضافية تنطوى على شىء من التشابه بالقانون الإنجليزى التكملى. ولكن الجزء الأكبر مما يمكن ربطه بالقانون

(٢٣) تمثل De re publica أقرب شىء إلى مجالنا. ومع ذلك، فهى تحتوى على القليل مما يمكن أن يهتم الاقتصادى، بمعزل طبعاً عما تخبرنا به، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الظروف الاقتصادية فى ذلك العهد. وهذا ينطبق أكثر على Letters to Atticus.

(٢٤) ينبغى على القارئ ألا يخلط القانون المدنى بهذا المعنى بالقانون المدنى بمعناه المستعمل لدى المحامين الأنجلو-أمريكان المحدثين: فيحسب لغة أولئك المحامين، يشمل ذلك القانون كل القانون الرومانى المحفوظ فى Corpus juris civilis (انظر الهامش القادم) كما طورته تجربة القرون الوسطى والتجربة الحديثة.

الأخير نوعا ما كان قد تطور عن مصدر آخر وهو العلاقات التجارية والعلاقات الأخرى القائمة بين غير المواطنين (peregrini) أو بين المواطنين وغير المواطنين. وقد حملت مجموعة القواعد القانونية التي طبقت على هذه العلاقات اسم jus gentium (القانون البشرى). لنتنبه إلى أن هذا المصطلح، كما كان يُستخدم في العهود الرومانية، لا يمت بصلة إلى المعنى الذي بدأ يكتسبه بدءاً من القرن السابع عشر أى معنى قانون الشعوب (droit des gens, volkerrecht). ولأن صياغة كيان هذا القانون، وخلقها أساساً، كانت تتم على يد موظف حكومي آخر كان مسؤولاً عن شعبة مستقلة للإدارة العامة (praetor peregrinus)، فقد كان يُشار إلى هذا القانون، سوية مع القواعد القانونية التي يصوغها أو يخلقها urbanus praetor (الموظف المسئول عن القضاء)، باسم "قانون الموظفين" (jus honorarium): حيث يقوم كل praetor (موظف) بتصنيف ونشر ذلك القانون فى edictum (مراسيمه العليا) عن السنة التي يخدم فيها ذلك الموظف. وإلى جانب ذلك، فقد كان هناك طبعاً تيار مستمر من التشريعات الخاصة من أنواع كثيرة. أما محاولة التجميع والتنسيق أو حتى التأليف الشامل، فلم تحدث قبل القرن الرابع، رغم أنه كان جرى دمج وقولية هذه المراسيم الإمبراطورية ضمن تشريع واحد فى عهد هادريان. ومع ذلك، فقد كان هناك فى القرن الثانى كتاب مدرسى عُرف بـ Institutiones وقد كتبه رجل قانون كان الاسم المعطى له (praenomen) هو جايوس.

إن مجموعة القوانين الأنجلو-أمريكية، أى مجموع أساليب المحاجة القانونية والأسس العامة التي تطبق على الحالات الفردية، توضع من قبل المحاكم العليا أساساً التي تقترب سلطة قراراتها، سوية مع الحجج المسوغة، من سلطة التشريع كما يعرف الجميع. وقد أثمرت فى روما الاحتياجات العملية نفسها عن إنجاز مشابه ولكن بطريقة أخرى. فالقضاة الإنجليز والأمريكان الذين ينعمون بأرفع منزلة هم محامون متخصصون ومحامون بارزون، اسماً على الأقل - إذ يتمتع قادة مهنة القانون بنفوذ شخصى كبير. بينما كان القضاة الرومان أفراداً عاديين - كمحلفينا - ويلزمهم من يخبرهم بماهية القانون. وكان المحامون الممارسون أفراداً عاديين أيضاً باستثناء مجموعة من المرافعين الخصوصيين (causidici) ممن لم يكن لديهم نفوذ كبير. وقد نشأ هذا العيب بطريقة ليس لها مثيل. إذ أصبح اهتمام الأفراد المتنفذين والمتعتمدين بوقت الفراغ بالقضايا القانونية بمثابة هواية تقريباً (إلا

إذا كانوا يمارسون التعليم؛ فأول من حاضرَ حول فلسفة التشريع كان م. أنطونيوس لابيوس، بقدر ما أعلم؛ كما كان ماسيوربوس سابينوس أول من أقام مدرسة حوالية سنة ٣٠ ب. م.). كما أنهم لم يهتموا بالحالات الفردية بصفقتها هذه بقدر اهتمامهم بالأسس المنطقية ذات الصلة بحل هذه الحالات. إذ أنهم لم يرفعوا أو يزاولوا أى نوع آخر من العمل القانوني سوى الإدلاء بآراء حول القضايا القانونية عند استشارتهم من قبل الأحزاب أو المحامين أو القضاة. وكانت لهم سلطة كبيرة تضاهى سلطة القضاة الإنجليز. وقد تم الاعتراف بها رسميًا للمرة الأولى من قبل أوغستوس الذى أهدى للبارزين أكثر من هؤلاء "القانونيين" امتياز تقديم مثل هذه الآراء *jus respondendi*. وكانت هذه الآراء عبارة عن مقالات صغيرة شكلت، مع أعمال أكثر شمولية (كالتفسيرات *ad edictum*)، أدبًا ضخماً تمثل بقاياها، التى يُحفظ معظمها فى الخلاصات المعدة لـ *Corpus* جوستينيان (٥٢٨-٥٣٣)،^(٢٥) موضوعًا يثير الإعجاب منذ ذلك الحين.

إن الإشارة هنا إلى هذا الأدب تعود إلى ما يتمتع به من طابع علمي حقيقى. فقد قام أولئك القانونيون بتحليل الوقائع وقدموا مبادئ لم تكن معيارية فقط بل تفسيرية أيضًا، ضمناً على الأقل. فقد خلقوا منطقاً قانونياً أثبت أنه صالح للتطبيق على مجموعة واسعة من الأنماط الاجتماعية - وفى الواقع، على أى نمط يعترف بالملكية الخاصة والتجارة "الرأسمالية". وكان تحليلهم اقتصادياً بالقدر الذى كانت فيه وقائعهم اقتصادية. ولكن نطاق تحليلهم كان محدوداً لسوء الحظ بالأغراض

(٢٥) ثمة كلمة حول تلك المجموعة قد يرحب بها بعض القراء. فقد شكّل الإمبراطور جوستينيان عام ٥٢٨ لجنة من الخبراء القانونيين برئاسة وزير مالىته *quaestor sacri palatii* تريبونيانس كان هدفها تسهيل التصرف بالكميات الضخمة من التشريعات القانونية والأدب القانوني. وما عدا القوانين الإمبراطورية اللاحقة (*Novellae*) التى أضيفت لها، فقد تضمنت *Corpus juris civilis* (مجموعة القانون المدنى)، كما كانت تعرف تلك المجموعة، أولاً: *Institutiones* وهى كتاب مقرر للمبتدئين يستند على كتاب جايوس؛ ثانياً، *Digestae* أو *pandecta* (خلاصات أدبية أو أحكام عدلية) وهى تتألف من كمية ضخمة من الخلاصات أو المقتبسات من أعمال أولئك القانونيين المستشارين؛ ثالثاً: *Codex* (مخطوطة) كانت قد كررت كل القوانين الإمبراطورية التى لا تزال سارية المفعول. وما يهمنا هو *Digestae* فحسب. ولسوء الحظ، فقد أمر جوستينيان بتدمير كل محتوياتها. ولكن اللجنة كانت من الحكمة على الأقل بحيث امتنعت عن تشويه الأجزاء المعنية. وهكذا فرغم أن *Digestae* كانت قد فرضت بقوة القانون، إلا أنها لم تشتمل على جواهرات تم صهرها وصياغتها - صهرها وصياغتها كفقرات من مدونة قانونية - بل على الجواهرات ذاتها، على طريقة فريدة فى التجميع والتنسيق *codification*. لنحن رءوسنا للأعظم من المؤلفين المعنيين: يوليوس بولص، سيلسوس، بابينيانوس، اوليبيانوس، مودستينوس، أفريكانوس، وسالفوس يوليانيوس - وهذه مجموعة لا أتوقع أن يقبل الجميع تسلسلها.

العملية التي كانوا يعالجونها مما يفسر لماذا أنتجت تعميماتهم مبادئ قانونية وحسب وليس مبادئ اقتصادية أيضاً. ونحن ندين لهم بشكل خاص بتعريف عدد من الأشياء - كالسعر، والنقود، والبيع والشراء، وأنواع القروض المختلفة (mutuum and commodatum) ونوعى الودائع المنتظمة وغير المنتظمة (regulare and irregulare)، وما شابه - التي قدّمت نقاط انطلاقاً للتحليل اللاحق. ولكنهم لم يتجاوزوا نقاط الانطلاق هذه. فكل الموضوعات - كتلك التي تتعلق بسلوك الأسعار أو بالأهمية الاقتصادية للوديعة "غير المنتظمة" التي لا تلزم بإعادة الأشياء المودعة باستثناء إعادة "ما تم منحه من النوع نفسه" (tantundem in genere) - كانت ستعتبر استطراداً خارج الموضوع. وهكذا فليس صحيحاً بصورة تامة الحديث عن أن Corpus juris تتضمن نظرية اقتصادية معينة^(٢٦) كلاً قطعاً، إذ لم تكن هناك أى نظرية مترابطة - رغم إمكانية القول بحق إن القانونيين الرومان قد قاموا بعمل تمهيدى عند توضيحهم للمفاهيم.^(٢٧)

وتتعرّز كثيراً أهمية هذا العمل - وكذلك التدريب على التفكير الواضح الذى يجتازه كل من يدرس الأدب - بحقيقة تلتفت النظر وهى أن قانون Corpus juris عاد ليتم تدريسه مجدداً منذ القرن الثانى عشر، وأنه استرد مكانته داخل المحاكم فى أكثر الدول الأوروبية ("استقبال" القانون الرومانى). وهنا فإن معظم من كتبوا حول القضايا الاقتصادية، حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانوا كهنة أو محامين،

(٢٦) ومع ذلك، انظر باول اورتمان: (Die Volkswirtschaftslehre des Corpus Juris civilis, 1891)، الذى ما يزال يمثل العمل الأساسى حول ذلك الموضوع، رغم إن بعض أجزاءه قد فقدت أهميتها.

(٢٧) ثمة نقطة واحدة تستحق الذكر مع ذلك. فقد فسر يوليوس بولص (I. Dig., XVII, 1) طبيعة النقود بطريقة تشبه كثيراً طريقة أرسطو (أى على أساس عدم الملائمة التى تميّز المقايضة المباشرة). وتحمل هذه الفقرة رسالة مباشرة ولا تتطلب أى تعليق إلى أن أضاف بولص إن materia forma publica percussa (المادة المختومة التى تصنع منها النقود) usum dominiumque (وهى عبارة يمكن ترجمتها بأمان بمعنى القوة الشرائية) non tam ex substantia praebet quam ex quantitate. وقد حيرت هذه العبارة الكثيرين ممن فسروها وكانت محل خلاف فى القرن الثامن عشر. وفى الواقع، يبدو إنها تتخلى عن النظرية المعدنية التى ترد فى الجملة السابقة بشكل واضح. ولكنى لا اعتقد أن "كلمة عابرة" كهذه يمكن أن تؤخذ جدياً. وإضافة إلى ذلك، هناك كلمة quantitas التى دفعت بعض الكتاب إلى أن ينسبوا إلى بولص النظرية الكمية حول النقود. ولكن ليس ثمة إشارة فى تلك الفقرة إلى العلاقة العكسية بين كمية النقود وقوتها الشرائية. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل أن تعنى كلمة quantitas "القيمة الاسمية" أكثر مما تعنى الكمية. وكانت هذه الكلمة تحمل هذا المعنى فى أدب العصور الوسطى والقرن السادس عشر المتعلق بالنقود. وكل ما يقصده بولص هو أن الناس، عند معالجتهم للنقود فى معاملاتهم اليومية، يأخذون العملة بقيمتها الاسمية عادة دون تفكير بقيمة مواردها السلعية.

إن لم يكونوا رجال أعمال: فالتعليم السكولائي لهذين النوعين من الاقتصاديين كان قد أعدّه القانون الروماني والكنسي أساسًا، الأمر الذي أتاح دخول مفاهيم وروح وحتى بعض آليات القانونيين الرومان إلى مجال التحليل الاقتصادي بصورة طبيعية. وكان المفهوم الأساسي للقانون الطبيعي Natural Law أحد هذه المفاهيم. ومع ذلك، فإننا نؤجل درس هذا المفهوم مرة أخرى، كما فعلنا هذا حينما مر بنا مع أرسطو: فمن الملائم أكثر تقديم عرض مترابط حول تطوره فيما بعد.

(ج) الكتابات حول الزراعة. ونتحول الآن نحو نقطة لها أهمية أقل وتخص ما كتبه الرومان حول الزراعة (De re rustica). ويحتل هذا الفرع من الأدب الاقتصادي، الذي يبدو أنه كان موضع اهتمام موسع من قبل الرومان إلى حد ما، أهمية بالنسبة للمؤرخ الاقتصادي أكثر مما يمثلها لنا. وكان يُعنى بالأسس العملية للمزرعة أو إدارة الملكيات نوع ما ولكنه لم يتعرض قط للمشاكل التي تهمنا. فنصيحة كاتو الأكبر، مثلاً، القائلة بأن على مالك الأرض أن يبيع عبيده المنقدمين بالسن قبل أن تنتفي الفائدة منهم، وأن عليه أن يُظهر الحزم عند تفتيش ملكياته قدر الإمكان تمثل فكرة موحية من نواح عدة دون شك ولكنها لا تتضمن أى تحليل اقتصادي. لقد تيسرَ أحياناً لبعض الكتاب، الذين ينبغي الإشارة إلى فارو وكولوميليا فقط من بينهم، أن يطرحوا بعض الملاحظات التي توحى بتطورات لاحقة كالملاحظة القائلة بأن الاستعمال الأكثر ربحية لقطعة من الأرض يعتمد، بين أمور أخرى، على بعدها عن مركز الاستهلاك. بيد أن مجرد التعبير عن الحقائق الواقعة، التي نعرفها من التجربة العامة، لن تكون لها أى أهمية علمية، سواء فى تلك الحالات أو فى غيرها، ما لم تصبح هذه الحقائق نقطة انطلاق لتحليل يستخلص منها نتائج أكثر أهمية.^(٢٨)

(٢٨) كان م. تيرنتوس فارو (١١٦-٢٧ ق. م.) رجلاً يتمتع ببعض المنزلة وقَدَّم خلال حياته المديدة كمية لا تصدق من الأدب حول كافة الموضوعات. ومن بين آثاره الباقية Rerum rusticarum libri tres حيث ترد الملاحظة الواردة أعلاه. أما كتاب ل. جونيوس مودراتوس كولميليا: De re rustica، فهو أقل شأنًا ويعالج زراعة الخضراوات والأشجار والزهور وما شابه، وتربية الحيوانات أيضًا.

٨- الفكر المسيحي المبكر

حينما ننصرف قليلاً إلى الفكر المسيحي في القرون الستة الأولى، فإننا لا نترك العالم الإغريقي-الروماني. وبعد ما قلناه عن طبيعة أهدافنا، فإن من الواضح أنه لن يكون ثمة معنى أن نبحث عن "علم اقتصاد" في الكتابات المقدسة ذاتها. فالمواقف التي يمكن أن نجدتها من القضايا الاقتصادية كتلك القائلة بأن على المؤمنين بيع ما لديهم ومنحه للفقراء وأن عليهم تقديم القروض دون انتظار أى شيء (وربما حتى دون إعادة التسديد) - هي تعليمات مثالية تشكل جزءاً من مخطط عام للحياة وهي تعبر عن هذا المخطط ولا شيء سواه، وبخاصة الفرضيات العلمية.

كما أن أعمال الرجال العظام الذين وضعوا أساس التقليد المسيحي خلال تلك القرون لا تقدم لنا شيئاً هي الأخرى. وهذا يلزم بعض التوضيح. فنظراً لتطلع المسيحية إلى الإصلاح، كان يمكن لنا أن نتوقع أن تساعد هذه الحركة على تشجيع التحليل كما فعلت هذا الحركة الاشتراكية في عصرنا مثلاً. ولكن شيئاً من هذا لم يحصل من قبل كليمنت في الإسكندرية (حوالي ١٥٠-٢١٥) أو تروتوليان (١٥٥-٢٢٢) أو كيبريان (٢٠٠ - ٢٥٨) - وهم قلة ممن اهتموا بالجوانب الأخلاقية من الظواهر الاقتصادية المحيطة بهم. فقد نهى هؤلاء عن الكماليات المفرطة والإثراء غير المشروع وحثوا على الاعتدال والانضباط في التمتع بطيبات الدنيا، بيد أنهم لم يعمدوا قط إلى التحليل. وعلاوة على ذلك، فمن غير المعقول الظن بوجود نظريات ميركانتيلية خلف نصيحة تروتوليان الداعية للاكتفاء بالسلع المحلية البسيطة، الزراعية والصناعية، بدلاً من التطلع للكماليات المستوردة، أو الشك بوجود نظرية معينة للقيمة خلف ملاحظته القائلة بأن للوفرة والندرة علاقة بالسعر. وهذا يصح أيضاً على المعلمين المسيحيين في الفترة اللاحقة. فلم تعوز هؤلاء التنقيح refinement، كما أنهم طوّروا أساليب للمحاجة - مما توفّر لهم من الفلسفة الإغريقية والقانون الروماني إلى حد ما - في موضوعات بدت لهم جديدة بالبحث. ومع ذلك، فإن لاكتانيوس (٢٦٠-٣٤٠) أو أمبرويوس (٣٤٠-٣٩٧) - الذي كان بوسعه قليلاً إحكام فكرته القائلة بأن الأغنياء يعتبرون المصالح العامة التي كانوا قد استحوذوا عليها بأنفسهم كملكية مشروعة لهم - أو كريسوستوموس (٣٤٧-٤٠٧) أو القديس أوغستين (٣٥٤-٤٣٠)، وهو المؤلف البارِع لـ Civitas Dei

و Confessiones - التى تكشف obiter dicta (ملاحظاتها العابرة) عن عادات تفكير تحليلية- لم يطرقوا المشاكل الاقتصادية قط رغم قيامهم بتناول المشاكل السياسية للدولة المسيحية.

ويبدو أن هذا يعود إلى ما يلى: مهما كان تشخيصنا السوسولوجى للجوانب الدنيوية من المسيحية المبكرة، فإن من الواضح أن الكنيسة المسيحية لم تهدف إلى تحقيق إصلاح اجتماعى بأى معنى ما عدا الإصلاح الأخلاقى للسلوك الفردى. فلم تحاول الكنيسة قط مهاجمة النظام الاجتماعى القائم أو أيًا من أهم مؤسساته حتى قبل انتصارها الذى يمكن تحديده تاريخه بصورة تقريبية بمرسوم ميلانو الذى أصدره قسطنطين (٣١٣م). كما أن الكنيسة لم تعد قط لجنة اقتصادية أو، بصددها الموضوع، بأى لجنة أخرى على هذا الجانب من القبر. فالأسئلة المتعلقة بطبيعة الآليات الاقتصادية وأسبابها لم تكن حينذاك تهمة قادتها أو كتابها على حد سواء.

الفصل الثاني

العلماء السكولائيون وفلاسفة القانون الطبيعي

- ١- الفجوة الكبرى
- ٢- الإقطاع والمذهب السكولائي
- ٣- المذهب السكولائي والرأسمالية
- ٤- السوسيولوجيا والاقتصاد لدى السكولائيين
 - (أ) من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثاني عشر
 - (ب) القرن الثالث عشر
 - (ج) من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر
- ٥- مفهوم القانون الطبيعي
 - (أ) المفهوم الأخلاقي - القانوني
 - (ب) المفهوم التحليلي
 - (ج) القانون الطبيعي والعقلانية السوسيولوجية
- ٦- فلاسفة القانون الطبيعي: تحليل القانون الطبيعي في القرن السابع عشر
 - (أ) السكولائيون البروتستانت أو العلمانيون
 - (ب) الرياضيات والفيزياء
 - (ج) السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية
 - (د) المساهمة في علم الاقتصاد
- ٧- فلاسفة القانون الطبيعي: تحليل القانون الطبيعي في القرن الثامن عشر وما بعده
 - (أ) علم الطبيعة الإنسانية: المذهب النفسوي
 - (ب) علم الجمال وعلم الأخلاق التحليليان
 - (ج) المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والمذهب النفعي
 - (د) السوسيولوجيا التاريخية
 - (هـ) الموسوعيون
 - (و) الكتاب شبه - الاشتراكيين
 - (ز) الفلسفة الأخلاقية

١ - الفجوة الكبرى

استمرت الإمبراطورية الشرقية ألف سنة أخرى، بعد زوال الإمبراطورية الغربية، حيث كانت توجهها أكثر البيروقراطيات التي عرفها العالم نجاحاً وإثارة للاهتمام. وكان عدد من صانعي السياسات في مكاتب إمبراطوري بيزنطة من صفة متقفي زمانهم. فقد اهتموا بجانب كبير من المشاكل القانونية والنقدية والتجارية والزراعية والمالية. ويتعذر علينا تجنب الشعور بأن من المؤكد أنهم قد تفلسفوا حول تلك المشاكل. ومع ذلك، فإن النتائج كانت ستضيع حتى لو أنهم قد فعلوا هذا. إذ لم تحفظ قطعة واحدة من المحاجة التي كان يمكن الإشارة إليها هنا.

وقد برزت مشاكل مشابهة في دول الغرب الألمانية حتى قبل عهد شارلمان، ونحن نعلم جيداً، من المصادر الأدبية ومن الوثائق، كيف تعاملت هذه الدول مع هذه المشاكل. ولكن إمبراطورية شارلمان الواسعة عرفت مشاكل في الإدارة الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية لم تكن مألوفة لأي حاكم ألماني قبله. بيد أن المعرفة العملية، التي لم تكن أقل مما كانت عليه في أي عهد آخر، تلخص كل ما كانت تعكسه إجراءاته. وقد تعرض المؤرخون والفلاسفة، الذين زينوا قصره، للمشاكل الاقتصادية بصورة عرضية، هذا إن فعلوا أصلاً.^(٢٩) وبالنسبة لموضوعنا، يمكننا أن نتجاوز بأمان ألس ٥٠٠ سنة حتى عهد القديس توما الاكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) الذي لكتابته Summa Theologica^(٣٠) (اللاهوت الشامل) من الأهمية لتاريخ الفكر نفس ما لبرج كاتدرائية Chartes بالنسبة لفن العمارة.

(٢٩) يجد القارئ وصفاً مفيداً للوضع الفكري في تلك العهود في: M. L. W. Laistner, Thought and Letters in Western Europe, A.D. 500 to 900 (1931).

(٣٠) طبعة جديدة: S. Thomae Aquinatis, Doctoris Angelici, Summa Theologica, diligenter Rubeis. Billuart et Alionum((emendata de Taurini, 1932. وقد اكتسب هذا العمل قوة هائلة عبر القرون رغم عدم اكتماله. ولكنه تضمن الكثير مما تم اعتباره ثورياً في عهد القديس توما، بيد أن كثيراً من فرضياته قد جرى اعتبارها بمثابة هرطقة بعد وقت قصير من وفاته، وإن محلياً فقط. وقد أثبت الاعتراف بالمؤلف سنة ١٣٢٣ انعطاف المد. ومع ذلك، فلم يحتشد الفكر الكاثوليكي حول تعاليمه حتى القرن السادس عشر. وقد جعلها المنشور البابوي Aeterni Patris للبابا ليو الثالث عشر عام ١٨٧٩ التعاليم الرسمية للكنيسة.

٢. الإقطاع والمذهب السكولائي

امتدت حياة القديس توما إلى ذروة الحضارة الإقطاعية feudal civilization. ويفترض هذا المصطلح فكرة من نوع خاص عن مجتمع محاربين، أى مجتمع تسيطر عليه طبقة من المحاربين كانت منظمة، وفقاً لمبدأ التبعية، ضمن تسلسل هرمى من النبلاء والفرسان مالكي الإقطاعيات. لكن التمييز القديم بين الأفراد الأحرار والأفراد غير الأحرار قد فقد كثيراً من أهميته الأصلية من زاوية هذه الهرمية. والأمر المهم لم يتمثل بكون الفرد حرّاً أم لا بل فيما إذا كان محارباً أم لا. وحتى إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى الدول الألمانية - إذا استعملنا التعبير الرسمى - المعترف به نظرياً بوصفه السيد الإقطاعى الأعلى للمسيحية كان محارباً أساساً وكان يشعر هو نفسه بهذا؛ وحتى الفرد غير الحر كان يتحول إلى محارب بمجرد أن يصبح لديه حصان وأسلحة ويتعلم استعمالها - الأمر الذى كان شيئاً سهلاً فى البداية، رغم أنه بات مهنة تتطلب مهارة عالية فى عهد القديس توما. لقد تمتعت طبقة المحاربين بسلطة ومكانة فريدتين أتاحت لها أن تطبع حضارة العهود الإقطاعية بطابعها الحضارى الخاص بها.

وكان الأساس الاقتصادى لهذا الهرم الاجتماعى social pyramid يتألف من الفلاحين التابعين والحرفيين الريفيين ممن عاش المحاربون على عملهم. وهكذا نشهد ما يبدو للوهلة الأولى كوحدة هيكلية متكاملة structural unit بالمعنى المراد حقاً من عبارة الهرم الاجتماعى. ولكن هذه الصورة غير واقعية تماماً. فمع إمكانية استثناء الوضع فى العشائر البدائية والاشتراكية الناضجة، فإن المجتمعات لا تمثل وحدات هيكلية قط، كما أن نصف المشاكل التى تبرز فيها تنجم عن حقيقة كونها ليست كذلك. فلا يمكن وصف المجتمع فى العهود الإقطاعية من خلال الفرسان والفلاحين بقدر ما يتعذر وصف المجتمع الرأسمالى من خلال الرأسماليين والبروليتاريين فقط. فالصناعة والتجارة والمالية الرومانية لم يتم تدميرها فى كل مكان. وحتى فى الأماكن التى دُمّرت فيها، أو لم يكن لها فيها وجود أصلاً، فإنها - وبالتالي الطبقات ذات الطابع البرجوازي - قد تطورت أو تطورت مجدداً قبل عهد القديس توما. وقد تجاوز نمو هذه الطبقات فى عدة أماكن إطار التنظيم الإقطاعى ونجحت هذه الطبقات فى تحدى حكم الأسياد الإقطاعيين، مستفيدة من واقع إن

المدينة المحصنة جيدًا كانت عادةً عصية على الفنون الحربية للفرسان- وتعطى مقاومة مدن لومباردى الظاهرة أوضح مثال على ذلك. وهكذا فإن الإقطاع، كواقع تاريخي، يعنى اتحاد نظامين اجتماعيين مختلفين جوهريًا ومتناقضين إلى حد كبير، وإن بصورة غير تامة.

ولكن ثمة عاملاً آخر من أصل وطبيعة غير إقطاعية فشلت طبقة المحاربين فى استيعابه أو قهره ويتمثل بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وهو يعد أكثر العوامل أهمية فى نظرنا. وليس بوسعنا مناقشة علاقات الكنيسة المعقدة جدًا مع قوى الإقطاع فى القرون الوسطى. لكن النقطة الجوهرية الوحيدة التى ينبغى فهمها تكمن فى أن الكنيسة لم تكن مجرد عضو فى المجتمع الإقطاعى بل كانت كيانًا متميزًا عنه ظل يشكل قوة نابعة من ذاته على الدوام. ومهما بدت الكنيسة متحدة مع، أو تابعة إلى، الملوك والنبلاء الإقطاعيين لفترات من الزمن، ومهما كانت الكنيسة قريبة من الهزيمة ومن تسخيرها لخدمة طبقة المحاربين، فإنها لم تتخل عن سلطتها قط ولم تصبح أداة بيد هذه أو تلك من الطبقات. وما دامت الكنيسة قادرة ليس فقط على فرض نفسها، بل أيضًا على تأجيج حرب عاتية ضد قوى الإقطاع، فإنه كان ينبغى أن تكون هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا تستدعى إشارة محددة إلى أن التصوير التاريخي، المتأثر بنسخة مبسطة من السوسيولوجيا الماركسية، يستطيع بسهولة أن يخلق الانطباع القائل بأن فكر القرون الوسطى كان مجرد إيديولوجيا طبقة المحاربين المالكة للأرض التى تولى القساوسة التعبير عنها. وهذا انطباع خاطئ ليس فقط من زاوية من يرفض سوسيولوجيا الأفكار الماركسية للأفكار، بل من زاوية ماركس نفسه أيضًا، وحتى إذا اخترنا تفسير النظام الفكرى الكاثوليكى كإيديولوجيا، فإن هذه الإيديولوجيا تبقى إيديولوجيا رجال السدين ولن تندمج بإيديولوجيا طبقة المحاربين قط. ومن المهم جدا إبقاء هذا فى الذهن بسبب الاحتكار الكامل للمعرفة الذى تمتعت به الكنيسة الكاثوليكية حتى عهد النهضة. وقد نجم هذا الاحتكار عن السلطة الروحية للكنيسة أساسًا، ولكنه تعزز بقوة فى ظل ظروف كانت قائمة فى بعض العهود التى لم يتوافر فيها المجال أو الأمان للعلماء المهنيين إلا فى حدود الأديرة. وبالنتيجة، فإن جل "مفكرى" تلك العهود كانوا إما رهبانًا وإما إخوة. لننتأمل بعض عواقب هذا بإيجاز.

لقد كان كل أولئك الرهبان أو الإخوة يتكلمون باللغة اللاتينية نفسها غير التقليدية؛ ويسمعون القداس نفسه حيثما ذهبوا؛ فكان ثمة تعليم واحد فى أساس تكوينهم فى جميع البلدان؛ كما آمنوا بنظام واحد من معتقدات أساسية؛ واعترف كلهم بالسلطة العليا نفسها للبابا، تلك السلطة التى كانت عالمية فى جوهرها: فالمسيحية كانت بلادهم والكنيسة دولتهم. وليس هذا كل شيء. فتأثيرهم الذى كان يشمل العالم ككل قد عززته حقيقة أن المجتمع الإقطاعى نفسه كان عالمياً. فليس سلطة البابا فقط بل سلطة الإمبراطور أيضاً كانت عالمية، من حيث المبدأ و فى الواقع العملى أيضاً. ولم تكن الإمبراطورية الرومانية القديمة وإمبراطورية شارلمان مجرد ذكريات. كما أن فكرة الدولة المؤقتة وفكرة الدولة العليا الروحية كانت مألوفة لدى الناس. ولم تكن التقسيمات الوطنية تعنى لهم ما أصبحت تعنيه فى القرن السادس عشر: فلا يوجد فى المنظومة الكاملة للأفكار السياسية لدانتى ما ينفى النظر مثل الغياب الكامل للبعد الوطنى. وتمثلت النتيجة فى تكوّن حضارة عالمية أساساً وجمهورية عالمية من العلماء لم تكن مجرد قول بل واقعاً حياً. فالقدس توما كان إيطالياً وجون دونس سكوت سكتلندياً. بيد أنهما قد درّسا فى باريس وكولونيا دون أن يلقياً أيّاً من الصعوبات التى كان يمكن أن يلقيهاها فى عصر الطائرات.

ومن الناحية الفعلية والنظرية، كان يُسمح عملياً بدخول دير للرهبنة والالتحاق بالصفوف الدينية الدائمة لكل من يرغب بذلك. بيد أن الترقية داخل الكنيسة لم تكن متاحة لكل فرد إلا نظرياً فقط، نظراً إلى أن حقوق الأعضاء من طبقة المحاربين كانت تمتص الجزء الأكبر من الأساقفة ورؤساء الأديرة. ولكن الفرد الذى لم يكن لديه ارتباط بهذه الطبقة لم يكن يُستبعد بصورة كاملة قط من الدرجات العليا، ولا حتى من أعلاها؛ والأهم بالنسبة لنا هو أن هذا الفرد لم يُحرم من أن يكون أحد الأفراد الأساسيين الذين يضعون الأفكار والسياسات. وكان الرهبان (النساك) والإخوة هم مصدر الملاك العام للكنيسة. وفى الأديرة، كان يلتقى رجال من كل الطبقات على قدم المساواة. وبطبيعة الحال، فإن الجو الفكرى غالباً ما كان مشحوناً براديكالية اجتماعية وسياسية، مع أن هذا كان، طبعاً، يحدث فى أحيان معينة أكثر مما فى أحيان أخرى، ومع بعض الإخوة أكثر مما يحدث مع بعض النساك الاعتياديين. وسنصادف هذه الراديكالية فى شكل مخفف كثيراً فى الأدب الذى ننوى عرضه ولكننا نجدتها بالفعل.

ولكن كيف يمكن لموقف فكرى راديكالى - وناقد أيضاً بالتالى - أن يُلصَق بمجموعة اجتماعية يميل أعضاؤها إلى إطاعة أوامر سلطة عليا مطلقة؟ من السهل حل هذا التناقض الظاهرى. فحياة ومعتقد النساك والإخوة كانا خاضعين فعلاً لسلطة مطلقة لا تردُّ لها كلمة، نظرياً على الأقل. ولكن خارج نطاق النظام والمعتقد الدينى الأساسى- وخارج نطاق القضايا التى كانت من قبيل *de fide* (الروحانيات)- فإن تلك السلطة لم تقم بتوجيه أفكارهم أو أن تهددهم بالعواقب. (٣١) وبشكل خاص، لم يكن لدى تلك السلطة أى دافع لأن تفعل ذلك فى مجال الفكر السياسى والاقتصادى، أى لإجبار المفكرين الدينيين على التفسير والدفاع أو تصوير أى نظام دنيوى معين للأشياء على أنه ثابت لا يتغير. كانت الكنيسة هى القاضى بكل شئون البشر؛ وكان النزاع مع السلطة الدنيوية يشكل إمكانية قائمة فى أى وقت ويحدث فعلاً فى الغالب؛ والدرجات الكهنوتية كانت تمثل أدوات مهمة للسلطة البابوية: ولكن كل هذه الأمور لم تشكل أسباباً تمنعهم من النظر إلى المؤسسات الدنيوية كأفعال بشرية يمكن أن تتغير تاريخياً. لا أنوى قط التقليل من أهمية المثل والمبادئ المسيحية بذاتها. ولكن ليس ثمة ضرورة للاستشهاد بها لإدراك أن خضوع الرهبان للسلطة فى قضايا الدين والنظام كانت تتسجم مع حرية الرأى الواسعة فى كل الأمور الأخرى. وينبغى علينا أن نمضى حتى أبعد من ذلك. فالنقد المستقل لأشياء كثيرة لم يتهياً بفضل الموقع الاجتماعى للنساك فقط- القائم خارج البنية الطبقية إذا صح التعبير- بل أيضاً لوجود قوة كانت تقف خلفهم وهى فى وضع يمكن من حماية تلك الحرية. وبقدر تعلق الأمر بمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية، فإن المفكر الدينى لم يكن أكثر، بل أقل، عرضة لتدخل السلطة السياسية و"مجموعات الضغط" من المفكر العلمانى فى العهود اللاحقة.

وهكذا فليس ثمة أساس للتهمة القائلة بأن القبول المطلق بسلطة الكنيسة قد أضعف من محاجة العلماء الرهبان من زاوية علمية. ومع ذلك، ينبغى علينا أن ندرس أحد أشكال هذه التهمة. فغالباً ما تم إنكار الطابع التحليلى لمحاجسة هؤلاء العلماء على أساس أن محاجاتهم لا يمكن أن تكون إلا محاجات الكنيسة: فلأنهم كانوا خاضعين لسلطة البابا، لم تكن لديهم، بناء على ذلك، وسيلة أخرى لإثبات أو دحض أى فرضية سوى إيراد ما يثبتها أو يدحضها من المراجع الأدبية التى

(٣١) سوف نتناقش الوقائع التى تتعارض مع ذلك فيما بعد.

تعترف بها السلطة الروحية العليا. ولكن الأمر ليس كذلك. ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الرجوع للقدّيس توما. فقد أشارت تعليماته إلى أن للسلطة أهمّية حاسمة في قضايا تخصّ الوحي - أي سلطة أولئك الذين نزل الوحي إليهم - ولكنه أشار أيضًا إلى أن أي حجة من السلطة في المجالات الأخرى (التي تشمل حقل الاقتصاد كله، طبعًا) كانت "ضعيفة جدًا".^(٣٢)

وقد اندرج احتكار التعليم "العالي" ضمن احتكار المعرفة. ففي المدارس التي أسسها النبلاء والنبويون والروحيون منذ القرن السابع، كان الكنسيون هم الذين يعلمون خزعات العلم الإغريقي - الروماني، إضافة إلى اللاهوت ومذاهب فلسفية خاصة بهم - وكانوا معلمين كبارًا، مثل أبلارد، انجذب الطلبة إليهم وتسببوا أحيانًا في مشاكل للسلطات السائدة. وفي قسم من هذه المدارس في بعض الحالات، وفي مدارس أخرى بصورة مستقلة عنها، تطورت "الجامعات" المسيّرة ذاتيًا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر - وهذه جمعيات تم تشكيلها^(٣٣) إما من قبل المعلمين كما في باريس، وإما من قبل الطلبة كما في بولونا، وقد سعت منذ زمان لتجميع نفسها في "كليات" لاهوتية وفلسفية وقانونية وطبية. في البداية، لم تكن ثمة علاقة للأمرء والأساقفة بهذه الكليات أكثر مما كان يتطلبه تقديم امتيازات العضوية والإشراف الديني. وعليه، فقد تمتعت الجامعات بقسط كبير من الحرية والاستقلال؛ وسمحت للمعلمين والطلبة بحيز من الحركة أوسع مما تسمح به جامعات اليوم؛ وأصبحت مكانًا تلقى فيه كل طبقات المجتمع؛ وكانت عالمية أساسًا. ولكن التأسيس الحكومي للجامعات أصبح مألوفًا بشكل متزايد بدءًا من القرن الرابع عشر. كما فرضت الحكومات سيطرتها على المعاهد المستقلة سابقًا. وقد غيرَ هذا كل شيء أخيرًا. فالتأثير الحكومي لم يساعد على التشديد على متطلبات الصالح العام البحتة فحسب بل إنه حدّ من الحرية أيضًا، وبخاصة في قضايا المذهب السياسي طبعًا. بيد أن

Nam licet locus ab auctoritate quae fundatur super ratione humana, sit (٣٢) infirmissimus. Summa quaest. 1, art.8, ad secundum
 الاقتباس طبعًا. ولكننا نفعل هذا. وكانوا يدعون للسلطة - عند الاتفاق معها - أكثر مما نفعل نحن لأنهم كانوا يشددون على الرأي الجماعي أكثر مما كانوا يشددون على الرأي الفردي، وقد أولوا استمرارية المذهب أهمية كبيرة. ولكن هذا هو كل شيء.

(٣٣) لم تكن Universitas تعني شيئًا في الأصل سوى الجمعية corporation. وقد التحق بها كثير من الناس لمجرد التمتع بالامتيازات القانونية التي تنتجها العضوية في مثل تلك الجمعيات المسيّرة ذاتيًا. أما معنى universitas litterarum الذي نعطيه لمصطلح جامعة University فيعود لمصدر أحدث.

الجامعات حافظت على نفسها جيدًا بفضل القوة التي كانت تقف خلف المعلمين الكنسيين أساسًا وذلك حتى فترة الانقسام الديني في القرن السادس عشر.

وقد عززت، طبعًا، الفرص التي أتاحتها الجامعات الميل القديم للعلماء scholars لأن يصبحوا معلمين. ونظرًا لميل الجمهور، آنذاك كما هو اليوم أيضًا، للمبالغة في التشديد على التعليم على حساب تأليف ما يتم تعليمه، فقد أصبح يُشار إلى المهتمين بالعلم في القرون الوسطى بالمدرسيين Schoolmen أو المدرسيين الأكاديميين أو السكولائيين Scholastics (doctores scholastici). ولكي يتجنب القارئ خطأ التصورات المسبقة السائدة، فإن من الأفضل أن ننظر ببساطة إلى هؤلاء المدرسيين أو الأكاديميين أو السكولائيين كبروفيسورات كلية أو جامعة. وهكذا فإن القديس توما كان بروفيسورًا. كما كان كتابه Summa theologica بمثابة كتاب مدرسي مقرر للمبتدئين (incipientes) كما يقول هو هذا في مقدمته.

٣- المذهب السكولائي والرأسمالية

إن العمليات الاجتماعية، التي تلخصها عادةً عبارة نشوء الرأسمالية Rise of Capitalism، حطمت أخيرًا عالم القديس توما الأكويني. ورغم التعقد الشديد لهذه العمليات، فإنها تتيح الوصول إلى تفسير ما من خلال بضع تعميمات واسعة ليست خاطئة إلى حد يبعث على اليأس. ورغم عدم حصول انقطاع في أي مكان طبعًا، فإن من الممكن تأريخ التطورات، على مستوى القرون على الأقل. لم تكن المنشأة الرأسمالية غائبة في السابق، ولكنها، بدءًا من القرن الثالث عشر، بدأت تهاجم ببطء إطار المؤسسات الإقطاعية، التي ظلت تقيد، ولكن تحمي أيضًا، المزارع والحرفى لعصور، كما راحت هذه المنشأة تستحث معالم النمط الاقتصادي الذي لا يزال يعتبر نمطنا نحن أو كان نمطنا حتى وقت قريب جدًا. فعند نهاية القرن الخامس عشر تقريبًا، بدأت تتبثق معظم الظواهر التي اعتدنا على ربطها بالكلمة الغامضة "الرأسمالية" كالأعمال الكبيرة، والمضاربة بالأسهم والسلع، و"المالية العالية" والتي كان تفاعل الناس معها يشبه تفاعلنا نحن أيضًا.^(٣٤) ولم تكن

(٣٤) نظرًا لأهمية المتمم المالي للإنتاج والتجارة الرأسماليتين، قد يمثل تطوير قانون وممارسة الورقة=

كل هذه الظواهر جديدة حتى حينذاك. فالجديد حقاً كان هو أهميتها المطلقة والنسبية وحسب.

ومع ذلك، فإن نمو الرأسمالية خلقَ ليس فقط أنماطاً ومشاكل اقتصادية جديدة، بل أيضاً موقفاً جديداً من جميع المشاكل. كما أن نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غيرَ من بنية المجتمع الأوروبي وبالتالي من روحه، أو حضارته أنْ شئت. والنقطة الأكثر وضوحاً بهذا الخصوص هي أن البرجوازية قد اكتسبت القوة لتأكيد مصالحها. وهذه طبقة نظرت إلى وقائع نشاطها في ضوء مختلف ومن زاوية مختلفة؛ وكانت طبقة ناشطة in business وبالتالي لم تستطع أن تنظر إلى مشاكلها بتحفظ العالم السكولائي. ولكن أهمية هذه النقطة ثانوية بالمقارنة مع غيرها. وكما رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب، فإن الأهم هو أن ندرك أن رجل الأعمال، بغض النظر تماماً عن تأكيد مصالحه، يسّرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما تزايد وزنه في البنية الاجتماعية، تماماً كما فعل الفارس من قبله. إذ تتسلل عادات التفكير المتميزة التي يخلقها العمل في مكتب العمل ومنظومة العمل التي تنبثق عنه وموقفه المميّز من الحياة العامة والخاصة بجميع الطبقات ببطء وفي جميع حقول العمل والفكر البشري. وقد تجسدت النتائج فجأة في عهد التحولات الفكرية التي جرى تسميتها على نحو غير دقيق بعهد النهضة^(٣٥) Renaissance.

ويمثل نشوء المفكر العلماني^(٣٦) laical intellectual وبالتالي العلماني

=النقدية القابلة للتحويل negotiable paper والودائع "المشتقة" أفضل مؤشر لتاريخ نشوء الرأسمالية. وقد ظهر كلاهما حول البحر المتوسط خلال القرن الرابع عشر، رغم أن إمكانية التحويل لم تصبح كاملة قبل القرن السادس عشر. انظر: P. Usher, *The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe* (1943), and R. de Roover, "Money, Banking and Credit in Medieval Bruges," *Journal of Economic History*, Supplement, December 1942.

(٣٥) كان "انبعاث" الاهتمام بفكر وفن أثينا وروما القديمة عاملاً قوياً جداً في الحياة الفكرية لتلك العهود، وذلك فقط لأن الأشكال القديمة قد أتاحت أوعية ملائمة للحاجات والمعاني الجديدة. فالإنجاز الحضاري الحقيقي في ذلك العهد لم يتمثل بتجديد الموروثات القديمة الشنيعة.

(٣٦) اخترنا كلمة علماني بعد قدر من التردد. فلم تكن كلمة دنيوي secular تؤدى المطلوب لأنها تحمل معنى آخر ينبع من تمييز آخر يقوم بين: كليركي دنيوي - كليركي ديني. أما عبارة "علم الأفراد العاديين" فتنعارض مع استعمالنا لمصطلح "الفرد العادي" layman (الذي ليس له معارف بالطريقة العلمية). كما أن مصطلح "علماني" يفيد معنى التناقض مع الكنيسة (قارن: "الدولة العلمانية"، النظام العلماني، مثلاً). وهكذا تشير هذه الكلمة إلى أفراد أو أي نشاط (سواء أكان علمياً أو دعائياً) لأفراد ليسوا في عداد الدرجات الكهنوتية holy orders. والاسم من هذه الكلمة سيكون "علمنة"، ومع ذلك، =

إحدى أهم هذه النتائج. وينبغي هنا أن نميز بين ثلاثة أنواع من التطورات. أولاً: لقد كان هناك أطباء ومحامين وعلمانيين على الدوام؛ ولكنهم باثسروا بإزاحة العنصر الكنسى فى عصر النهضة. ثانياً: انطلاقاً من حاجاتهم ومشاكلهم المهنية، بدأ الفنانون والحرفيون - ولم يكن ثمة تمييز سوسىولوجى بينهما بالفعل- بتطوير خزين من المعرفة المنهجية *tooled knowledge* (فى التشريح، والرسم المنظورى *perspective*، والميكانيكا، مثلاً) شكلاً مصدراً مهماً للعلم الحديث، ولكنه تطور خارج العلم الجامعى السكولائى: يوضح مثال ليونارد دافنشى هذه النقطة؛ مثلاً يوضح مثال جاليليو نقطة أخرى، أى كيف خلق هذا النوع من التطورات عالم الفيزياء العلمانى. وكان لهذا التطور ما يناظره فى الاقتصاد: فانطلاقاً أيضاً من حاجاتهم ومشاكلهما العملية كالفنانين والحرفيين، فقد باشر رجل الأعمال والموظف الحكومى بتطوير خزين من المعرفة الاقتصادية سيتم استعراضها فى الفصل القادم. ثالثاً: كان هناك الإنسانىون *Humanists*. وهم علماء سكولائىون تقليديون من الناحية المهنية. وقد تركز عملهم فى البحث النقدى والترجمة وتفسير النصوص الإغريقية واللاتينية التى أصبحت متوافرة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ولكنهم ظنوا أن التمكن من اللغة الإغريقية واللاتينية من شأنه أن يجعل الفرد ذا كفاءة فى كل شىء؛ وقد أدى هذا، مع موقعهم الاجتماعى - الذى كان أيضاً خارج الجامعات السكولائية- جنباً إلى جنب، إلى تحويل منتقدى هذه النصوص إلى منقذين للأفراد والأنماط والمعتقدات والمؤسسات وحوّلهم إلى *litterateurs* (أدباء) موسوعيين أيضاً. ولكنهم لم يسهموا فى الاقتصاد التقنى رغم ذلك. وتأتى أهميتهم بالنسبة لنا بقدر تأثيرهم فقط فى الجو الفكرى العام السائد فى عهدهم.

لم يكن لدى الكنيسة الكاثوليكية إلا أسباب قليلة للاعتراض على الطبيب أو المحامى العلمانى ولم تعترض عليهما بالفعل؛ وقد كانت تمثل المُناصر الأكثر ليبرالية للفنان-الحرفى الذى ظلّ فنه دينياً أساساً لفترة طويلة قادمة؛ كما قامت

=ثمة صعوبة أكثر جدية. فمن ناحية، أثبت نظام الكنيسة الكاثوليكية التعليمى أنه قوى إلى حد أنه استمر بتكوين مفكرين علمانيين كثيرين. وقد حافظ العديد منهم على عادات تفكير لا تختلف عن عادات مفكرين من الدرجات الكهنوتية. ومن ناحية أخرى، فقد تنكر عدد متزايد من هؤلاء الأخيرين لولائه لنظام الفكر السكولائى بقدر ما كان يمكن لأى علمانى أن يفعل: ويشكل إيراسموس من روتردام (١٤٦٧-١٥٣٦) مثلاً مبكراً على ذلك. وهكذا، ليس من السهل التعامل مع تمييزنا رغم أنه يقوم على فارق حقيقى. فالمسألة ليست مسألة اسم وحسب.

الكنيسة بتشغيل الإنسانيين فى محاكم البابوية العليا وأماكن أخرى، وشجع الآباء والكاردينالات فى عصر النهضة، والذين كان بعضهم هم أنفسهم محسوبًا على الإنسانيين، الدراسات الإنسانية بأشكال مختلفة. وعليه، فإن الخلاف الذى برز رغم ذلك كان مشكلة محيرة. ولا يساعد على تشخيص طبيعة هذه المشكلة أن يجرى رسمها باللونين الأسود والأبيض فقط. ولا يساعد أيضًا على بلوغ هذا التشخيص الأسطورة الزاعمة بأن ضوءًا جديدًا قد أثارَ العالم فجأة، وأنه واجه مقاومة ضارية من قوى الظلام أو أسطورة ظهور روح جديدة للبحث الحر حاولَ أنصار الروح الأبوية التسلطية ضيقو الأفق *hidebound authoritarianism* إخماها عبثًا. كما لا يساعد أيضًا خلط هذا الخلاف مع ظاهرة مرتبطة به ولكنها تختلف عنه كليًا - وهى ظاهرة الإصلاح *Reformation* - فقد عززت الثورة الفكرية والثورة الدينية إحداهما الأخرى ولكن مصادرهما ليست واحدة ولم يتفاعلا ضمن علاقة بسيطة من السبب والنتيجة.

لم يكن ثمة وجود لشيء من قبيل روح رأسمالية جديدة *New Spirit of Capitalism* بمعنى أنه كان يتعين على الناس اكتساب طريقة جديدة فى التفكير لكى يتمكنوا من تحويل عالم اقتصادى إقطاعى إلى عالم رأسمالى مختلف كليًا. وما أن ندرك أن الإقطاع والبحث والرأسمالية البحثة هما مخلوقان غير واقعيين صنعتهما عقولنا، فإن مشكلة منْ منهما قد قاد إلى الآخر تختفى كليًا.^(٣٧) فقد تضمن

(٣٧) هذه المشكلة هي مثال نموذجى على ما يمكن تسميته بالمشاكل الزائفة، أى مشاكل يخلقها الباحث نفسه من خلال طريقته فى العمل. فلغرض الوصف الموجز، نبني صورًا مجردة لـ "أنظمة" اجتماعية ونزودها بعدد من المميزات المعروفة جيدًا حتى يمكن مواجهتها بعضها ببعض بشكل صارم. إن طريقة الأنواع النمطية (منطقيًا) هذه *Ideal Types* (التي ستناقش أدناه) تنطوي على فوائد طبعًا، مع أنها تشوه الوقائع بشكل محتوم. ولكن إذا نسينا الطبيعة المنهجية لهذه المفاهيم ووضعنا الفرد الإقطاعى "النمطى" أمام الفرد الرأسمالى "النمطى" *Ideal*، فإن الانتقال من أحدهما إلى الآخر سي طرح مشكلة ليس لها نظير فى مجال الحقيقة التاريخية. ولسوء الحظ، فإن ماكس فيبر، بمكانته المعروفة، قد أيدَ طريقة للتفكير ليس لها من أساس غير إساءة استعمال طريقة الأنواع النمطية. وهكذا شرع فيبر بالبحث عن تفسير للعملية التى لا يتطلب تفسيرها سوى الاهتمام بالتفاصيل التاريخية بدرجة كافية. ووجد فيبر هذا التفسير فى الروح الجديدة *New Spirit* - أى موقف مختلف من الحياة وقيمها - التى يولدها الإصلاح *Reformation*. (*The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism*, trans. By Talcott Parsons, 1930 ; see also. R. H. Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism*, 1926, and, contra, H. M. Roberston, *Aspects of the Rise of Economic Individualism ; A Criticism of Max Weber and His School*, 1933). والاعتراضات التاريخية على ذلك المفهوم من الوضوح بحيث لا يتعين أن نتوقف عنده. والأكثر أهمية هو رؤية الخطأ المنهجى الأساسى الذى ينطوى عليه ذلك المفهوم.

مجتمع العهود الإقطاعية كل بذور العهد الرأسمالي. وتطورت هذه البذور بخصي بيطيئة بحيث أدت كل خطوة دورها وقدمت مساهمتها في وضع طرق رأسمالية و"روح" رأسمالية. وبالمثل، ليس ثمة وجود لروح جديدة للبحث الحر New Spirit of Free Inquiry كان سيتطلب وجودها تفسيراً ما. فالعلم السكولائي في العصور الوسطى كان يتضمن كل بذور العلم العلماني في عصر النهضة. وقد تطورت هذه البذور على نحو بطيء ولكن ثابت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ضمن إطار الفكر السكولائي بحيث واصل العلمانيون العمل السكولائي ولم يدمروه. وهذا يسرى حتى على تلك البنود من العمل السكولائي التي تتعرض للإنكار أكثر من غيرها. فحتى في القرن الثالث عشر، كان ألبرتوس ماغنوس قد لاحظ أن روجر باكون كان يجرب ويتكبر - وأنه شدد أيضاً على الحاجة إلى طرق رياضية أكثر قوة - وأن جوردانوس نيمور كان ينظر بروح "حديثة" تماماً.^(٣٨) ولم يكن حتى نظام علم الفلك ذي المركز الشمسي بمثابة قبلة أقيمت على القلعة السكولائية من خارجها. فولادة هذا النظام كانت في هذه الأخيرة. إذ أن نيكولاس كوسانوس (١٤٠١-١٤٦٤) كان كاردينالاً. وكوبرنيكوس نفسه كان كاهناً (رغم أنه لم يتسلم درجة كهنوتية مقدسة) وعالمًا في القانون الكنسي، وعاش في دوائر كنسية كل حياته. وقد استحسنت كليمنت السابع بحثه وتمنى أن يراه منشوراً.^(٣٩) ولا يوجد في

(٣٨) انظر، مثلاً، Pierre Duhem, Les Sources des theories physiques (1905) and Les Origines (de la statique (1905-6), also Etudes sur Léonard da Vinci (1906-13).

(٣٩) ينبغي أن نعرض باختصار الصراع اللاحق حول نظام كوبرنيكوس المتعلق بعلم الفلك لتبيين عنصر الحقيقة في الأسطورة التقليدية وكذلك لاختزالها إلى أبعادها الحقيقية. أكمل نيكولاس كوبرنيكوس (١٤٧٣-١٥٤٣) مخطوطته عام ١٥٣٠ أو نحو ذلك. وقد ظلت فكرته تنتشر بهدوء ودون إعاقسة لعقود. وقد قوبلت الفكرة بالمعارضة وحتى بالسخرية فعلاً من قبل أكاديميين تمسكوا بنظام بطليموس. ولكن هذا هو الشيء الوحيد الذي ينبغي توقعه عند ظهور منعطف بهذه الأهمية. وما كان جاليليو يخشاه هو هذه السخرية، وليس محاكم التفتيش، حينما آمن بنظرية كوبرنيكوس بحلول نهاية القرن السادس عشر. ولا يشكل دليلاً على عكس ذلك قيام محاكم التفتيش (عام ١٦٠٠) بإعدام نصير آخر لتلك النظرية وهو جيوردانو برونو، ذلك لأن الأخير قد اعتنق أيضاً وجهت نظر دينية بحثة ذات طبيعة هرطقية ولازدرائه الصريح للديانة المسيحية. ولكن حينما قرر جاليليو أخيراً إعلان تأييده لها (عامي ١٦١٣ و ١٦٢٢)، فإن النظرية كانت قد اعتبرت هرطقية من جانب مستشاري محاكم التفتيش الدينيين - وليس من جانب الكاردينال بيلارمن - وقد منع من اعتناقها أو ترسيها، وحينما لم يستطع الوفاء بوعده بالخضوع لهم، أُجبر على الارتداد عنها وتم إيداعه السجن لأسبوعين. وفي هذه الحالة، فإن المسألة لم تتمثل فقط بأنه قد تم اعتبار نظرية طبيعية بحثة نظرية ذميمة دينياً وجعل أنصارها يعانون من ذلك، ففوق مثل هذا الحدث يمثل إمكانية قائمة بشكل دائم في عهد كان يفسر الكتاب المقدس تفسيراً حرفياً إلى هذا الحد أو ذاك. هذا هو عنصر الحقيقة في تلك الأسطورة. ولكن تلك الحالة كانت استثنائية تماماً كما هو واضح؛ والإمكانية المذكورة كانت تقع بشكل نادر بالنسبة للقسم =

كل هذا ما يثير الاستغراب لأن سلطة الكنيسة لم تكن تشكل العائق المطلق المزعوم أمام البحث الحر، كما رأينا هذا من قبل. ويعود انتشار الانطباع المعاكس إلى حقيقة أن العالم، حتى وقت قريب، كان يكتفى بقبول شهادة خصوم الكنيسة التي تزخر بحقد لا أساس له وأحداث فردية مبالغ فيها. بيد أن رأياً أكثر تجرداً أخذ يحرز القبول خلال السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك. وهذا من حسن حظنا لأنه يجعل من الأسهل تقدير العمل العلمي السكولائي في حقنا.

وهكذا، إذا رفعنا الغطاء بألوانه الممائلة، فإن الصورة الحقيقية للخلاف تظهر دون أى صعوبة، ذلك لأن طبيعة هذا الخلاف كانت سياسية أساساً. إذ كان المفكرون العلمانيون، والكاثوليك منهم لم يكونوا أقل من البروتستانت، يعارضون الكنيسة كقوة سياسية في الغالب، وكان من السهل تأويل المعارضة السياسية للكنيسة إلى هرطقة. وكانت روح المعارضة السياسية هذه، وكذلك خطر الهرطقة المرتبط بها، هي ما شعرت به الكنيسة - بشكل خاطئ حيناً وبشكل صحيح في أكثر الأحيان - في أعمال المفكرين العلمانيين وجعلها ترد حتى على كتابات لا علاقة لها بحكم الكنيسة أو بالدين، وكان يمكن أن تمر دون أن يلحظها أحد لو نشرها رجل دين لا تشك الكنيسة بولائه السياسي والديني. ومع ذلك، فإن ثمة نقطة أخرى لها أهمية ضئيلة ولكنها جوهرية بالنسبة لنا. إذ يبدو أن المهنة العلمية لا تهضم الأشياء الجديدة بحيوية دائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الأكاديميين غير قادرين بحكم تكوينهم على تصور أن الزميل الآخر يمكن أن يكون مصيباً. وهذا يصح على كل الأزمنة والأمكنة. وفي عهد جاليليو، على أى حال، كانت الجامعات بيد أصحاب الرتب من الرهبان باستثناء البلدان التي كانت قد تحولت فعلاً إلى البروتستانتية أو كانت في طريقها إلى ذلك. لقد رحب هؤلاء الرهبان بالرهبان المبتدئين وفتحوا لهم سبل التقدم العلمي. ولكنهم لم يرحبوا بالأعمال العلمية التي تعود لأفراد لم يريدوا الانضمام إليهم؛ وهكذا فإن التباين في مصلحة هاتين المجموعتين من المفكرين هو الذى أعاق طريق إحداهما الأخرى. وقد أخذ الاستياء المهني من الخصم العلمى، وهو الاستياء الذى تقدم لنا كل العهود أمثلة مسلية عنه، دلالة غير مسلية أحياناً في

=الأكبر من الأعمال العلمية. وعلاوة على ذلك، فإن اندفاع غاليليو وحظه السيئ مع أفراد يثيرون الخصومة الشخصية ممن كانوا فى وضع يسمح لهم بالإيذاء قد ساهما فى تعقيد حالته. وتشير حالة كوبرنيكوس نفسه، وكل تاريخ مصير نظريته حتى عام ١٦١٣ بالفعل، إلى إمكانية تفادى المحاكمة من خلال معالجة أكثر لياقة.

ظروف كانت فيها الجامعات أذناً لمحاكم التفتيش بشكل ثابت، بينما لم تكن أذناً للبابا على الدوام. ولكن هذا لا يعنى أن أولئك البروفيسورات أنفسهم لم يفعلوا شيئاً غير استيعاب نصوص أرسطو.

٤- السوسيولوجيا والاقتصاد لدى السكولائيين^(٤٠)

قام القديس توما بتقسيم حقل المعرفة المنهجية (أو المعرفة المكتسبة بأدوات) *tooled knowledge* إلى العلوم التي تعمل فى ضوء العقل الإنسانى فقط (*philosophicae discipline* - علم الفلسفة) بما فى ذلك اللاهوت الطبيعى (*Natural Theology* - *illa theologia quae pars philosophicae ponitur*) واللاهوت الطبيعى الأسمى (*Super-Natural Theology* - *sacra doctrina*) (المذهب المقدس). والأخير كان علماً أيضاً، بيد أنه كان علماً قائماً بحد ذاته *sui generis* لأنه، بخلاف كل العلوم الأخرى، يستفيد من الوحي وليس من العقل الإنسانى فقط (1. *Summa, quaest.*).^(٤١) ولم يكن للاقتصاد والسوسيولوجيا أقسام

(٤٠) خلال نصف القرن الأخير، خلص البحث حول الظروف والعمليات الاقتصادية فى القرون الوسطى إلى فرضيات يتعذر على غير المختصين استيعابها. إذ ينطوى ذلك الأدب على إشارات كثيرة إلى فكر وحتى إلى تحليل اقتصادى ولكنها ترد بكيفية ومن زاوية تجعلها غير صالحة تقريباً لأغراضنا. وبقد ما أعلم، فقد ورد العمل الأكثر فائدة من: W. J. Ashley, *Introduction to English Economic History* (1888 and 1893 ; especially Book 1, ch. 3, and Book 2, ch. 6). ولا يزال عمل و. اندمان: *Studien in der romanisch-kanonistischen Wirtschafts und Rechtslehre* (1874 and 1883) يمثل العمل الأساسى حول المذهب الاقتصادى السكولائى رغم وجود عيوب جدية فيه. ورغم قدمه، فإن عمل غ. أ. ل. سبراريو: *Dell economia politica del Medioevo* لا يزال يحتفظ بفائدته. ويكمل ف. برانتس: *L' Economie politique au Moyen-Age. Esquisse des theories economiques professees par les ecrivains des XIII et XIV siecles* (1895) وهو برنيس: *Economic and Social History of Medieval Europe* (English trans. 1936)، مأخوذ من معاً، تاريخ أثلى بالنسبة للقارة الأوروبية. ويخدم نفس الغرض كتاب ج. و. توميسون: *Economic and Social History of the Middle Ages* [1928 and 1931] (1300-1530) and (300-1300). انظر كذلك: E. G. A. T. O'Brien, *An essay on the Medieval Economic Teaching* (1920); M. Beer, *Early British Economics from the XIth to the Middle of the XVIth Century* (1938); H. Garnier, *L' Idee du fuste prix* (1900); and B. Jarrett, *Social Theories of the Middle Ages* (1926); وثمة أعمال أخرى ستجرى الإشارة إليها فيما بعد.

(٤١) تستحق الذكر نقطتان بذلك الصدد. أولاً: لقد قام أرسطو بتعريف كل علم وفقاً لموضوعه. ولكن القديس توما أدرك أن العلوم المختلفة تعالج الأشياء نفسها فى الغالب (*de eisdcm rebus*)، وأن =

خاصة بهما في ذلك المخطط الذي كان مقبولاً بشكل عام كما يبدو. وقد شكّلا في البداية قسمين من علم اللاهوت الأدبي أو الأخلاق الذي كان بدوره جزءاً من اللاهوت الأسمى واللاهوت الطبيعي معاً. وفيما بعد، وبخاصة في القرن السادس عشر، أصبحت الموضوعات السوسولوجية والاقتصادية تُعالج ضمن نظام القانون السكولائي. وكانت ثمة قضايا فردية تُعالج على حدة أحياناً، وبخاصة تلك التي تتعلق بالنقود والفائدة. وكان الأمر كذلك مع القضايا السياسية أيضاً. بيد أن الحال لم يكن كذلك قط مع علم الاقتصاد ككل. ومن الملائم لأغراضنا التمييز بين ثلاث فترات من التطور التاريخي للفكر السكولائي وفقاً لدرجة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية.

أ. من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثاني عشر. امتدت الفترة التي كان الفكر السكولائي يستجمع خلالها قواه الدافعة من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثاني عشر. وإضافة إلى القضايا اللاهوتية البحتة، فإن مشاكل النظرية أو فلسفة المعرفة أساساً هي التي استحوذت على اهتمام مفكرى تلك الأزمنة. وبقدر ما أعلم، لا يمكن العثور، في أعمال مفكرين مثل إرجينا، وأبيلارد، والقديس انسيلم أو جون أوف سالزبورى، ما يمكن درجه في عالم "التحليل" الاقتصادي. وهكذا فإن برنامجنا يحول دون تناول آرائهم، رغم أن هذا يحد كثيراً من مفهومنا لتيار الفكر السكولائي العام. ولكن ثمة أمرين ينبغي التعرض لهما. وسنسُميهما (١) الخط الأفلاطوني و(٢) الخط الفردي.

١- في إطار مهمة إعادة البناء الفكري البطيئة والشاقة، التي كان ينبغي إجراؤها بعد قرون من تخريب أوروبا على يد القبائل البربرية، اكتسبت بقايا التعاليم القديمة أهمية عظيمة. بيد أن معظم هذه البقايا لم يكن متاحاً قبل القرن الثاني عشر وأن كثيراً مما تبقى كان في غير متناول سكولائي تلك الفترة أو كان

= عملية الإدراك (ratio cognoscibilis)، وليس الموضوع، هو ما يكمن في أساس تعريف كل علم. ثانياً: لم ينكر القديس توما طبعاً أن اللاهوت الطبيعي الأسمى أيضاً يستعمل منهجاً منطقياً (I. quaest. I. art. 8). ويكمن الفارق الحقيقي في مصدر نقاط الانطلاق (principia) التي يفترضها اللاهوت شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى. فالوحي يمثل مصدر هذه النقاط بالنسبة للاهوت الطبيعي الأسمى بينما، في حالة كل العلوم الأخرى، مع إمكانية استثناء بضع نقاط شكلية بحتة، تأتي تلك النقاط إما من علوم أخرى وإما من ملاحظة الوقائع بشكل مباشر. ولم يذكر القديس توما الفرضية الأخيرة بصورة صريحة، ولكنها مفترضة على نحو واضح. وكان يمكن تجنب الكثير من سوء الفهم حول الفكر السكولائي لو أنه فعل ذلك بصورة صريحة.

متاحًا في صورة ترجمات سيئة. وفي حدود هذا الخزين الضئيل، فقد طغت المؤثرات الأفلاطونية والأفلاطونية - المحدثة إما بشكل مباشر أو من خلال فلسفة أوغسطين بشكل غير مباشر. ولكن المؤثر الأفلاطوني كان من شأنه أن يعيد إلى الصدارة مشكلة الأفكار الأفلاطونية: مشكلة طبيعة المفاهيم العامة (Universalia). وعليه، فقد تركزت المناقشة الأولى والأكثر شهرة، بين المناقشات السكولائية، في الفلسفة البحتة حول هذه المشكلة؛ كما أنها ظلت تنفجر مرارًا وتكرارًا حتى نهاية القرن الخامس عشر. ولا ينبغي أن نستغرب من هذا، أو أن نقبله كدليل على عقم الفكر السكولائي. ومن الضروري أن يكون واضحًا أن هذه المشكلة لا تمثل سوى شكل خاص لوضع الإشكالية العامة في الفلسفة البحتة. وعليه، فإن القول بأن السكولائيين لم يكفوا عن مناقشتها قط لا يعنى سوى القول بأنهم لم يكفوا عن الاهتمام بالفلسفة البحتة قط، رغم اهتمامهم بأشياء أخرى كثيرة. وبشكل عام، يمكن التأكيد على أن الرأي "الواقعي" - realistic view - أى الرأي الذى يعنى أن الأفكار أو المفاهيم فحسب لها وجود حقيقي real، وهو ما يمثل النقيض التام لما نسميه نحن بالرأى الواقعي - realistic view - كان قد ساد حتى نهاية القرن الرابع عشر تقريبًا حينما انعطفت المعركة لصالح الرأى النقيض، أى الرأى "الاسمي" nominalist.^(٤٢) ولكن تسوية أبيلارد (١٠٧٩-١١٤٢) نالت شهرة واسعة، وإن كانت متفاوتة، في كل مكان على ما يبدو: فالأفكار أو الأشياء الكلية universals توجد بمعزل عن أى أشياء فردية individuals مناظرة لها في ذهن الإله (وبهذا المعنى، فإن universalia هي ante res (مسألة مسبقة)؛ ولكنها تتجسد في أشياء فردية (وعليه، فإن universalia تكون in rebus "رمزية" أيضًا)؛ والعقل البشرى لا يحصل على لمحة عنها إلا عن طريق الملاحظة والتجريد (وبهذا المعنى، فهي post res "مسألة لاحقة").

(٤٢) من المهم تذكر أن مدارس الفكر في العهود السكولائية كانت تميل إلى أن يجرى مطابقتها، أو حتى أن تطابق هي نفسها، مع الدرجات الرهبانية الفردية. فالنظام الفرنسيسكاني مثلًا Franciscan كان معقلًا للفلسفة الاسمية. وهذه ظاهرة مفهومة ولا أرى سببًا لتوضيحها. ولكن ثمة سببًا للتشديد على أهميتها وذلك لتجليها في أمور أخرى أيضًا: فقد يمكن العثور على سبب قسوة السكولائيين المتأخرين مع علم الاقتصاد لدى دانز سكوتس - وهذه واقعة ليس من السهل تفسيرها - في تعارض الدرجات مثلًا أن من الضروري أحيانًا، في العهود المتأخرة، اللجوء إلى الميزة التفسيرية للتناقضات بين المجموعات الوطنية من الاقتصاديين - وهذه قطعة من سوسيولوجيا العلم لا تخلو من الأهمية.

وكان هذا الجدل معرفياً بحثاً في طابعه ولم يكن له أى تأثير سواء على التحليل الاقتصادى أو غير الاقتصادى. ولكن كان من الضرورى الإشارة إليه. إذ جرى، فى أيامنا هذه، ربط مذهب الواقعية Realism ومذهب الاسمية Nominalism لدى العلماء السكولانيين بمفهومين آخرين هما المذهب الكلى Universalism والمذهب الفردى Individualism حيث يعتقد بعض الكتاب أن لهما صلة بممارسة التحليل، ويذهب هؤلاء الكتاب بعيداً إلى حد تصوير هذين المذهبين كمفهومين مختلفين جوهرياً للعمليات الاجتماعية، وأن هذا الاختلاف بينهما يمتد عبر كل تاريخ التحليل الاقتصادى والسوسيولوجى ويشكل بالفعل الحقيقة الجوهرية الكامنة خلف كل المعارك الفكرية الأخرى فى مختلف العصور.^(٤٣) ومهما كانت الحجة التى يمكن أن تورد لصالح هذا المذهب من زاوية الفكر الاقتصادى أو ربما من زاوية التفسير الفلسفى لأساليب التحليل، فإن المذهب ليس فيه ما يخص هذه الأساليب نفسها: سيثبت الجزء الباقى من هذا الكتاب هذه النقطة. أما هنا، فيهمنا إيضاح أن مذهبى الكلية والفردية لا شأن لهما بمذهبي الواقعية والاسمية السكولانيين. فالمذهب الكلى، عند مواجهته بالمذهب الفردى، يعنى أن "الجماعات الاجتماعية" كالمجتمع، والأمة، والكنيسة، وما شابه، كمفهوم، أسبق من أعضائها الفرديين المكوّنين لها؛ وأن الأولى هى الأشياء المهمة التى ينبغى أن تهتم العلوم الاجتماعية بها؛ أما الثانية فهى مجرد نتيجة للأولى؛ وبالتالي. فإن العلم ينبغى أن يبدأ من الجماعات وليس من السلوك الفردى. وعليه، فإذا اخترنا أن نسمى هذه الجماعات كليات سوسيولوجية sociological universals. فإن هذا المذهب سيعنى مواجهة كليات بأفراد. بيد أن مذهب الواقعية السكولاني

(٤٣) يرتبط المذهب الشمولى Universalism عادة باسم أو شبان الذى كان حقاً وراء انتشاره فى ألمانيا (للاطلاع على أعماله وأعمال مجموعته، انظر (Encyclopaedia of the Social Sciences,) "Economics, Romantic and Universalist Economics") ولكن المذهب يعود حقاً إلى ك. برياه (مثلاً: Die Entstehung der individualistischen Sozialphilosophie, 1912) الذى ربط هو الآخر المذهب الكلى بمذهب الواقعية السكولاني وربط المذهب الفردى بالمذهب الاسمي السكولاني. وأنا لا أعتقد أن مقولات كلى - فردى ليس لها من فائدة لغير أغراضنا. فقد يمكن وصف جوانب مهمة من الفكر الاقتصادى، وبخاصة جوانبه الأخلاقية-الدينية، بواسطة هذه المقولات. ومصطلح كلى Universalist أفضل من مصطلح اشتراكي Socialist الذى اكتسب معنى أكثر تحديداً. ولا يناسب الاعتراض إلا على التوسيع غير الملائم لنطاق تطبيق تلك المفاهيم، ذلك التوسيع الذى يرجع إلى الفشل فى تمييز الفكر الاقتصادى عن التحليل الاقتصادى. فالإخفاق فى إدراك هذا الحاجز المعرفى بين الفكر الاقتصادى والتحليل الاقتصادى هو المسئول عن الحديث عن امناهج الكلية، وحتى عن العلم الكلى، والذي لا ينتج شيئاً غير الالتباس.

كان يواجه كلييات بأفراد بمعنى آخر مختلف تماماً. فحينما أتبنى الواقعية السكولائية، فإن فكرتي حول المجتمع مثلاً سوف تدعى أن لها أسبقية منطقية على أى مجتمع تجريبي empirical فردي أقوم بملاحظته ولكن ليس على الناس الفرديين؛ حيث ستشكل فكرتي عن أولئك الناس كلية أخرى بالمعنى السكولائي وستدعى أن لها أسبقية منطقية على أناس وضعيين. ومن الواضح أن ذلك لن يعنى شيئاً سواء من ناحية العلاقة بين الكليتين السكولائيتين أو العلاقة بين أى مجتمع وضعي (كلية universal بالنسبة للمذهب الكلي) والأناس الفرديين الذين يكونونه. وبشكل خاص، فإن يوسعى فى هذه الحالة أن أكون فردياً بالمعنى السياسى أو أى معنى آخر كما أشاء. ولا يستند الرأى النقيض كما يبدو على أى شىء سوى الخطأ الناجم عن المعنى المزدوج المعطى إلى "كلى" و"فردي".^(٤٤)

٢. عند استعراض تاريخ الحضارات، نتحدث أحياناً عن حالات موضوعية وذاتية. نقصد بالحضارة الموضوعية objective civilization: حضارة فى مجتمع ما يأخذ فيه كل فرد موضعه المعين له niche ويخضع لقواعد فوق فردية superindividual دون مراعاة ميوله؛ مجتمع يعترف بالقواعد الأخلاقية والدينية المعطاة كقاعدة ملزمة بصورة شاملة؛ مجتمع يُقنن فيه الفن ويعبر فيه النشاط الخلاق عن مثل فوق فردية ويخدمها. أما الحضارة الذاتية subjective civilization فنقصد بها حضارة تُبدى مميزات معاكسة؛ حيث يقوم المجتمع بخدمة الفرد وليس العكس؛ أو باختصار، مجتمع يعزز ويحقق الميول الفردية ويسمح لكل فرد ببناء نظامه الخاص من القيم الحضارية. ولسنا بحاجة لتناول السؤال العام حول الموقف التحليلي لهذه المخططات. ولكننا نهتم برأى واسع الانتشار نلقاه كثيراً ومفاده أن حضارة القرون الوسطى كانت حضارة موضوعية وأن الحضارة الحديثة هي حضارة ذاتية فردية أو أنها كانت كذلك حتى عهد قريب لأن ذلك يمس، أو يُعتقد أنه يمس، "الروح" التى طرح الأفراد ولا يزالون تحليلهم الاقتصادى انطلاقاً منها. ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن بعض الجوانب توافق هذا الرأى - فالحياة الدينية أيام "رب واحد"، "كنيسة واحدة"، بالمقارنة بحياة دينية تسودها مئات الطوائف، هي مثال قياسي. ولكن ليس ثمة شك أيضاً فى أن تلك الصور

(٤٤) وللأسبب نفسه، ينبغى ألا نسمى أيلارد فردياً على أساس أنه صاغ العبارة القائلة: nihil est praeter individuum (لا وجود لكيان فردي).

المجردة لا تكفى للحكم قط. فهل يمكن أن نتصور فردًا أكثر غلظةً من الفارس؟ ألم ينتج كل البلاء الذى أصاب حضارة القرون الوسطى فى إدارتها السياسية والحربية (الذى يفسر إخفاقاتها إلى حد بعيد) عن تلك الحقيقة بالذات؟ وهل يعد عضو نقابة عمالية حديثة أو مزارع ممكن فى وقتنا الحاضر أكثر فردية حقًا من عضو الطوائف الحرفية أو الفلاح فى القرون الوسطى؟ وعليه، فإن القارئ لا ينبغي أن يُصدم حينما يعلم أن الخط الفردى فى فكر القرون الوسطى أيضًا كان أقوى مما يعتقد بشكل عام. وهذا صحيح سواء بمعنى وجود التمايز بين آراء الأفراد أو بمعنى حضور الظاهرة الفردية والإنسان الفردى (فى تأملاته حول المجتمع) حضورًا أشد مما نتصوره عادة. وكانت السوسيولوجيا والاقتصاد السكولانيان فرديين على وجه التحديد إذا فهمنا هذا بمعنى أن العلماء كانوا ينطلقون بشكل ثابت من ميول الفرد وسلوكه، بقدر تعلق الأمر بسعيهم لوصف الوقائع الاقتصادية وتفسيرها. أما أنهم قد طبقوا على هذه الوقائع قواعد فوق فردية للعدل، فهذا لا علاقة له بالطبيعة المنطقية لتحليلهم؛ ولكن حتى هذه القواعد كان قد جرى اشتقاقها من مخطط أخلاقي كان الفرد فيه غاية بذاته، وكان خلاص الروح فكرته المركزية.

(ب) القرن الثالث عشر. تغطى فترتنا الثانية القرن الثالث عشر كله تقريبًا. ثمة مبرر لتسميتها فترة كلاسيكية بالنسبة للمذهب السكولاني، بقدر تعلق الأمر باللاهوت والفلسفة. وفى الواقع، كان جرى ليس تثوير الفكر اللاهوتى والفلسفى فقط، بل توحيدِهِ أيضًا فى نظام جديد صار ينطوى على كل ما يتضمنه مصطلح: كلاسيكى classical. وقد تمثلت هذه الثورة أساسًا بعمل جروستست، وألكساندر أوف هالس، والقديس بونافنتوره، ودونس سكوتس (المدرسة الفرنسيسكانية)، من ناحية، وعمل ألبرتوس ماجنوس وأنصاره والقديس توما من الناحية الأخرى. أما التوحيد، أى خلق النظام الكلاسيكى، فكان الإنجاز الأضخم للقديس توما وحده. ولكن المجالات الأخرى كانت تنطوى على ثورة فقط دون توحيد. وفى الواقع، شهد ذلك القرن ولادة العلم السكولاني بشكل متميز عن اللاهوت والفلسفة؛ إذ أنتج هذا العلم العمل الذى باشرَ ووضعَ أسس العمل اللاحق، رغم أنه لم يضع سوى نقاط انطلاق. وهذا يسرى على العلوم الاجتماعية والطبيعية على حد سواء. وبالتحديد، ينبغي أن نلاحظ أن الاهتمام بالبحث الرياضى والفيزيائى كان واسع الانتشار حتى بين الأفراد الذين لم ينجزوا مثل هذه البحوث بأنفسهم كما أوضح هذا

مثال جروستست. وقد شكّل روجر باكون قمة ولكنها لم تكن قمة منعزلة؛ كما أن كثيراً من الأفراد خارج وفي إطار النظام الفرنسيكاني كانوا جاهزين لمواصلة خطه في التقدم. ويرجع سبب عدم بروز هذا كما ينبغي إلى ميل علماء الطبيعة والرياضيين السكولانيين في القرون الأربعة التالية للتخصص في الحقول الخاصة بهم مما يُبعد خلفيتهم السكولانية عن الأنظار بسهولة. فنحن ننظر إلى فرانسيسكو كافالري (١٥٩٨-١٦٤٧)، مثلاً، كعالم رياضي كبير وحسب. ولا يخطر ببالنا أن نربط جذور التفاضل والتكامل بالمذهب السكولاني أو بنظام يسوعي Jesuit order بصورة خاصة، رغم أن كافالري كان نتاجاً للاتنين حقاً.^(٤٥)

إن الثورة اللاهوتية-الفلسفية بذاتها ليست محل اهتمامنا. ولكن أحد جوانبها يثير أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ التحليل السوسولوجي والاقتصادي ويتمثل بإحياء فكر أرسطو. فقد انسابت معرفة أكثر كمالاً حول كتابات أرسطو إلى العالم الفكري للمسيحية الغربية من خلال الساميين جزئياً، العرب واليهود،^(٤٦) خلال القرن الثاني عشر. وكان هذا يعني أمرين اثنين بالنسبة للعلماء السكولانيين. أولاً: كان التوسط العربي يعنى التفسير العربي الذي لم يكن مقبولاً في بعض قضايا علم المعرفة وعلم اللاهوت. ثانياً: أن الاقتراب من فكر أرسطو قد سهل كثيراً من مهمة السكولانيين الضخمة ليس فقط في مجال ما وراء الطبيعة حيث كان يتوجب عليهم اقتحام دروب جديدة، بل أيضاً في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث كان يتعين عليهم الابتداء مما هو قليل أو من لا شيء.

سيلاحظ القارئ أنني لا أجعل من إعادة اكتشاف كتابات أرسطو السبب الرئيسي للتطورات في القرن الثالث عشر. فلم تأت هذه التطورات كنتيجة لتأثير عامل خارجي وحيد قط. كما أن أرسطو، كحليف قوي، قد حضر ليساعد من خلال

(٤٥) يقدم روجر باكون (١٢١٤-١٢٩٢)، وهو عالم جمال من الطراز السكولاني، حالة أخرى توضح طبيعة وأسباب المشاكل التي مر بها عدد بارز من علماء الطبيعة البارزين. وقد كان باكون عدوانياً حتى أكثر مما كان جاليليو بعد ٤٠٠ سنة. فالناس في جميع العهود يردون بطريقة معادية حينما يسمونهم حمقى. وكانوا يردون بطريقة فظة في العهود العاصفة.

(٤٦) Avicenna (ابن سينا، ٩٨٠-١٠٣٧)، الطبيب والفيلسوف العربي، و Averroës (ابن رشد ١١٢٦-١١٩٨)، المحامي والفيلسوف القرطبي، وموسى بن ميمون (١١٣٥-١٢٠٤). اللاهوتي والفيلسوف العبري (وبخاصة عمله Guide of the Perplexed، الذي ترجمه للإنجليزية فريدلاندر خلال السنوات ١٨٨١-١٨٨٥). وتطرح مشكلة التوفيق بين تعاليم أرسطو والتعاليم اليهودية التي فرضت نفسها على بن ميمون بصورة مماثلة إلى حد كبير لما طرحت به المشكلة نفسها على العلماء المسيحيين.

إنجازاته. ولكن إدراك هذه المهمة والرغبة بالاندفاع للأمام كانت موجودة بمعزل عنه. والمقارنة التالية من شأنها توضيح هذه النقطة. فقد أشرنا سابقاً إلى التبنى أو "الاستقبال" الحافل لمجموعة القوانين المدنية Corpus juris civilis في العصور الوسطى المتأخرة وعصر النهضة. ويتعذر تفسير هذه الظاهرة سببياً باكتشاف بضع مجلدات قديمة وثمينة مقرونة بالقناعة الساذجة التي تفيد أن هذه المجلدات تتضمن مادة قانونية كانت لا تزال سارية المفعول. فالعملية الاقتصادية كانت تعمل على تطوير أنماط حياة تتطلب أشكالاً قانونية، وبخاصة نظام تعاقبات من نوع معين كان القانونيون الرومان قد طوروه. ومن المؤكد أن القانونيين في العصور الوسطى كان يمكنهم أن يطوروا لأنفسهم أشكالاً مماثلة في آخر الأمر. ففائدة القانون الروماني لا تأتي من أنه قد أحضر شيئاً كان غريباً على روح العصر وحاجاته - وفي الواقع، فإن حضوره قد قاد إلى متاعب شاقة حينما كان الأمر كذلك - بل لأنه قدّم شيئاً جاهزاً يتطلب إنجازاً عملاً جهيداً. وبالمثل، قاد "حضور" تعاليم أرسطو إلى توفير هائل في الوقت والجهد، وبخاصة في مجالات كانت لا تزال أرضاً بكر. وينبغي علينا في ضوء هذا - وليس في ضوء النظرية القائلة بالتعاطي السلبي مع اكتشافات ثمينة - رؤية العلاقة بين مذهب أرسطو والمذهب السكولائي.

ولكن ما أن أدرك العلماء السكولائيون أن كتابات أرسطو تتطوى على كل، أو على جل، ما كانوا يأملونه آنذاك، وأنهم أيضاً قادرون، بمساعدة مذاهبه، على إنجاز ما كان سيكلفهم قرناً من الجهد لو ترتب عليهم تطوير تلك المذاهب بأنفسهم، فإنهم، طبعاً، انتزعوا أقصى ما يمكن من تلك الفرصة. وهكذا أصبح أرسطو الفيلسوف والمعلم الشامل بالنسبة لهم، وأضحى الجزء الأكبر من عملهم يتمثل بتبسيطه وشرحه لطلابهم وللجمهور أساساً، وفي التعليق عليه كذلك. وعلاوة على ذلك، كانت كتاباته مفيدة جداً للأغراض التعليمية نظراً لأنها كانت كتباً مدرسية ملخصة ونظامية حقاً. وبالنتيجة، فإن جروستست وألبرتوس ماجنوس والقادة الآخرين ممن جرى ذكرهم آنفاً ظهوروا في أعين الجمهور في زمانهم وفي الأزمنة اللاحقة كمفسرين لمذهب أرسطو ومعلقين عليه. وحتى القديس توما نفسه بدأ، في نظر كثيرين، كرجل لم ينجح إلا في تسخير أرسطو لخدمة الكنيسة. ولم يتم تصحيح هذا الفهم الخاطئ لثورة القرن الثالث عشر، وبخاصة عمل القديس توما، على العكس، فقد غذته الممارسة العلمية في الثلاثمائة سنة التالية. ذلك لأن عمل

أرسطو راح يعمل على تهيئة الإطار النظامي لمادة علمية متزايدة وعلى تلبية الحاجة لنصوص معروضة على نحو محكم، مما أتاح تواصل تقديم كل شيء ضمن قالب الأرسطي. وهذا لا يصح بشكل تام بقدر ما يصح على الاقتصاد السكولائي، الأمر الذي يوضح أيضًا كيف أن العلماء السكولائيين، من خلال هذه الطريقة الملائمة، كادوا أن يفقدوا فضلهم فيما كان لهم من مساهمات أصيلة.

وهذا يفسر ليس فقط النجاح الذي كان سيبدو غير مفهوم قط لتعاليم أرسطو على امتداد السنين الثلاثمائة بل أيضًا الغرامة التي ترتب أخيرًا على الحكيم العجوز فديمها لهذا النجاح. وبوسعنا تكملة القصة التي تغمر الدارس بالمتعة حول طرق التفكير البشري المتعرجة. فقد رأينا أن النظام السكولائي لا ينطوي على ما يعوق التطورات الجديدة الجارية في داخله أو حتى تلك الحاصلة بعيدًا عن المجال الذي يقع فيه عمله التقليدي. ويمكن أخذ فلسفة ديكرت كمثال لتوضيح هذه التطورات.^(٤٧) فلم يبدِ ديكرت أى عداة للفلسفة السكولائية القديمة وسلم، بين أمور أخرى، ببرهان القديس أنسيلم على وجود الله - الذي كان القديس توما قد رفضه - كأساس لنظريته حول Cogito (التأمل). وثمة مجال واسع للشك بمدى أهمية هذا. ولكن هذا يكفي للحديث عن تطور سلمى انطلاقًا من خلفيات سكولائية. وسبق أن رأينا أن المذهب السكولائي بات مصدرًا للقلق كلما فرض تأثير المفكرين العلمانيين نفسه. وكان كل عداة للمذهب السكولائي نفسه يستتبع معاداة أرسطو أيضًا: فلأن مذهب أرسطو كان يشكل الوعاء للفكر السكولائي، فإن معاداة الأول أصبحت وعاء لمعاداة العلماء السكولائيين. بل وكان هناك علماء سكولائيون يعادون المذهب السكولائي ومذهب أرسطو معًا، لعل جاسندي أبرز مثال لهم.^(٤٨) فقد اكتسب عمله الرياضى والفيزيائى، المحايد بذاته تمامًا، دلالة انتقادية بالنسبة للطريقة التي دافع بها عن الطرق المختبرية experimental - أو "التجريبية"

(٤٧) رينيه ديكرت (١٥٩٦-١٦٥٠). ويعتبر عمله الموسوم "Essais philosophiques" (١٦٣٧) العمل الوحيد الذى يتصل بالفرض محل الدرس. وهو الوسيط بين العصور الوسطى والفلسفة الحديثة وكان ثمرة لتربية دينية.

(٤٨) كان بيير جاسندي (١٥٩٢-١٦٥٥) فيلسوفًا ورياضيًا وفيزيائيًا، وكان بروفيسور فى الدرجات الكهنوتية والذى لم يفكر أحد باستبعاد أعماله الفعلية من المذهب السكولائي. ولكنه هجر اتجاهه لكى ينأى بنفسه عنه. ويمثل ما يلى أهم أعماله بالنسبة لنا: Exercitationes paradoxicae adversus Aristoteleos (1624) : Syntagma philosophiae Epicuri, 1649 works ed. by Montmort, (1658) ; see also G. S. Brett, The Philosophy of Gassendi (1908

empiricist أو "الاستقرائية" inductive - وليس لدفاعه نفسه. وفي الفلسفة، عمد جاسندى إلى استبدال الأساس الأرسطي (إلى حد بعيد) بأساس آخر مستمد من أبيقور من حيث الجوهر. بيد أن تصوير أرسطو كتجسيد لنفاية وعبث قديمين كان هو الموضحة السائدة بين الخصوم العلمانيين للعلماء الكاثوليك. فقد أحرق باراكلسوس كتب أرسطو بهدوء قبل أن يبدأ محاضراته في الطب؛ وقام جاليليو، في الحوار الشهير حول النظام ذى المركز الشمسى الذى قاد إلى استياء كبير، بتصوير أحد المعترضين عليه كشخصية أرسطية تافهة؛ وعند تأييد فرانسس باكون لمسألة العلم "الاستقرائي"، فإنه قارنه بالتأمل السكولائى والأرسطى معاً. وكان كل هذا ظلمًا بحق العلماء السكولائيين. بل وكان أكثر من ظلم بحق الحكيم العجوز. ذلك لأنه إذا كان فى صفحاته رسالة عامة أصلاً، فإن من المؤكد أنها رسالة البحث التجريبي empirical^(٤٩) وهكذا، فى العلم، كما فى سواه، فإننا لا نتنازع حقاً لصالح أو ضد أشخاص أو أشياء كما هى بالفعل بل ضد صور مشوّهة عنها caricatures نصنعها نحن.^(٥٠) ومع ذلك، لنعد إلى الفترة الكلاسيكية، القرن الثالث عشر، لنبحث فيها عن عناصر التحليل الاقتصادى والسوسيولوجى.

لا نجد هنا سوى بدايات ضئيلة فحسب - ضئيلة فى السوسيولوجيا وأقل منها فى الاقتصاد. وفى الواقع، كان القديس توما يهتم بالسوسيولوجيا السياسية؛ أما القضايا الاقتصادية ككل فكانت تهمة بمقدار أقل من أصغر نقطة فى المذهب اللاهوتى أو الفلسفى، علماً بأنه لم يكن يتناول هذه القضايا إلا حينما تثير الظواهر الاقتصادية أسئلة حول اللاهوت الأخلاقى. وحتى حينما يفعل هذا، فإننا لا نشعر،

(٤٩) كان ثيوفراستوس بومباستوس فون هونهايم، الذى أسمى نفسه باراسيلوس (١٤٩٠ - ١٥٤١)، كان طبيباً وكيميائياً على درجة ما من السمو وإن كان ينطوى على قدر ما من الشعوذة. أما فرانسيس باكون (١٥٦١-١٦٢٦)، الذى نشر أعماله سيدينج وإلز وهيث، (١٨٥٧-١٨٦٢) فربما لا يحتاج إلى تقديم. ويعود النجاح الهائل لكتاباته - وهو النجاح الذى لم يتحقق خلال حياته ولكن خلال حركة التنوير Enlightenment وأثناء القرن التاسع عشر فيما بعد - إلى حقيقة كونه قد عبّر باقتدار كبير عما صار عدد متزايد من الناس يؤمن به. فقد كان باكون من نوع "الرجل التمثيلي" بالذات. ولِذلك السبب بالضبط ولبروز شخصيته بشكل واضح، فإن أفكاره الآن تبدو أكثر جدة وأقل توأماً مع التطورات السابقة مما هى عليه فعلاً. ولذلك، فإن كتاباته قد غرست فى ذهن الجمهور معارضة لا وجود لها للبحث الاستقرائى والمذهب السكولائى اللذين كان بوكان نفسه، سوية مع معاصريه، شديد الولع بها، لأنه، ربما، لم يكن يعرف إلا القليل عن عمل السكولائيين. وقد ساعد باكون، أكثر من أى شخص آخر على تقوية وهم يقوم بتشويه تاريخ الفكر حتى يومنا هذا.

(٥٠) والمثال البارز من تاريخ علم الاقتصاد هو نقد آ. سمث "الميركانتيليين" ونقد شمولر "الكلاسيك" الإنجليز. وسنجرى مناقشة كلتا الحالتين فى مكانهما.

كما نشعر في حقول أخرى، بأن عقله الثاقب مسخر هناك وأنه مصمم عاطفياً على التغلغل إلى جوهر الأشياء. على العكس، فهو لا يكتب إلا امتثالاً لمتطلبات الكمال النظامي فحسب. وهذا يسرى على كل معاصريه إلى هذا الحد أو ذلك. وبالنتيجة، فإنهم اكتفوا بتعاليم أرسطو ولم يتجاوزوها إلا نادراً. وفي الواقع، كان ثمة فرق في النبذة الأخلاقية والرؤية الحضارية، كما كان ثمة تغيير في التشديد تفسره الأنماط الاجتماعية المختلفة التي كانوا يشاهدونها. ولكن لم يكن أى من هذين الأمرين مهماً إلى الحد الذي يمكننا أن نتوقعه. وما دامت هذه الأشياء لا تشكل عناصر كبيرة في تاريخ التحليل الاقتصادي، فنكفي ملاحظة إن العلماء السكولائيين كانوا ينظرون إلى العمل الجسدي كنظام يناسب الفضيلة المسيحية وكوسيلة لمنع البشر من ارتكاب الأخطاء، وهو ما يتضمن موقفاً يختلف كلياً عن موقف أرسطو؛ كما أن العبودية بالنسبة لهم لم تعد مؤسسة عادية، ناهيك عن اعتبارها مؤسسة أساسية؛ وأنهم باركوا الإحسان والزهدي؛ وكان مثالهم حول *vita contemplativa* (حياة المثل) يحمل طبعاً معنى غريباً كلياً عن مثال أرسطو حول الحياة، رغم وجود وجوه تشابه مهمة بين الاثنين؛ وإضافة إلى ذلك، فإنهم لم يكرروا مواقف أرسطو من التجارة والكسب والتجاري إلا بعد تكييفها.

وإذ تسرى كل النقاط الأخرى على المذهب السكولائي في كل عهوده، فإن النقطة الأخيرة تسرى كلياً على الفترة الكلاسيكية فحسب. فقد حدث تغيير مهم في موقف العلماء السكولائيين من النشاط التجاري بعد القرن الثالث عشر. بيد أن من المؤكد أن سكولائيي ذلك القرن أخذوا بالرأى الذي عبّر عنه القديس توما القائل بأن التجارة تتطوى على "شيء ما دنيء" في ذاتها (*negatiatio securdum se*) *considerata quandam turpitudinem habet, Summa 11, 2, quaest. 4* (LXXV11, art. 4)، رغم أن الكسب التجاري يمكن تبريره بالاعتبارات التالية: (أ) ضرورة تدبير مصادر رزق للإنسان؛ (ب) لاكتساب موارد لغرض البر والإحسان؛ (ج) لخدمة *publicam utilitatem* (المصلحة العامة) شريطة أن يكون الربح بسيطاً وأن يمكن اعتباره كتعويض عن عمل (*stipendium laboris*)؛ أو (د) لتحسين الشيء المتاجر به؛ (هـ) تغيير قيمته لتغيير زمان أو مكان استهلاكه؛ أو (و) للتعرض للمخاطرة (*propter periculum*). لعل صياغة القديس توما تترك مجالاً للشك بالشروط التي يقبل بها هو الاعتبارات (د) - (و)، وقد يصح القول بأن آخرين، وبخاصة دونس سكوتس (1266-1308) والعالم الذي لم أذكر اسمه

لحد الآن، ريتشارد أوف ميدلتون (١٢٤٩-١٣٠٦)، كانوا قد ذهبوا أبعد من ذلك، وبخاصة تبرير الفائدة الاجتماعية التي تتحقق عند الشراء في سوق أرخص والبيع في سوق أعلى. ومع ذلك، فحتى التعديلات (ب) و(ج) يتجاوزان تعاليم أرسطو. إن تشديد كل أولئك الكتاب على عنصر التعويض في بضع الأنشطة المفيدة اجتماعيًا قد قاد، من جهة، إلى رأى قد يكون صحيحًا ومفاده أن مصدر فكرة "الحق (الأخلاقي) للفرد بمنتوج عمله" قد يمكن العثور عليها في الأدب السكولائي، ولكن، من جهة أخرى، قاد ذلك أيضًا إلى الرأى الخاطئ القائل بأن العلماء السكولائيين قد توافروا على نظرية (تحليلية) للقيمة تستند على العمل، أى أنهم فسروا ظاهرة القيمة بحقيقة أن (معظم) السلع تكلف عملاً. وحتى هذه اللحظة، يكفى القارئ أن يلاحظ عدم وجود علاقة منطقية بين مجرد التشديد على أن من الضروري، أخلاقياً أو اقتصادياً، تعويض العمل labour (ولا يهيم أن نترجم الكلمة اللاتينية بأى من الكلمات الإنجليزية "labor" أو "activity" "تشاط" أو "effort" "جهد" أو "trouble" "متاعب") وبين ما يُعرف بنظرية القيمة التي تقوم على العمل.

ولا تساير سوسيولوجيا القديس توما حول المؤسسات،^(٥١) السياسية وغير السياسية، توقعات القارئ المعتاد على إرجاع المذاهب السياسية والاجتماعية للقرن التاسع عشر إلى لوك أو إلى كتاب حركة التنوير الفرنسيين أو الكتاب النفعيين الإنجليز. وباعتبار أن تعاليم القديس توما، من هذه الناحية، كانت تمثل ليس فقط تعاليم معاصريه بل كانت مقبولة لدى كل سكولائيي العهود اللاحقة أيضاً، فإن من الضروري توضيح نقاطها الرئيسية باختصار. كان هناك القسم المقدس الذى تمثلته الكنيسة الكاثوليكية. أما فيما عدا ذلك، فقد كان يُنظر إلى المجتمع كشأن بشرى كلياً بل كمجرد تكتل من أفراد مأخوذِين معاً وفق حاجاتهم الدنيوية. والحكومة أيضاً لم يتم تصور نشوئها ووجودها إلا لخدمة أغراض عامة يتعذر على الأفراد تحقيقها دون تنظيم كهذا. فالمصلحة العامة Public Good كانت "raison d'être" (علة وجودها). كما أن سلطة الحاكم تستمد من الناس people، عن طريق التفويض كما يمكن أن نقول. فالناس هم مصدر السيادة ويمكنهم عزل الحاكم غير الجدير. وكان

(٥١) يتمثل مصدرنا الرئيسى حول السوسيولوجيا السياسية للقديس توما بكرسة تحمل عنوان De regimine principum جرى تداولها خلال القرون الوسطى على نطاق واسع، وكذلك رسالة إلى دوقه بربانت. ولكن قسماً فقط من العمل الأول يعود إلى القديس توما بالتأكيد، بينما قد يعود الباقى إلى عمل راهب دومينيكي آخر هو لوكا أوف بثوليمى (المتوفى عام ١٣٢٧).

دونس سكوتس أقرب إلى تبني نظرية عقد اجتماعي حول الدولة.^(٥٢) ويحمل هذا الخليط من التحليل السوسولوجي والتفكير المعيارى طابعاً فردياً *individualist*، وnفعياً *utilitarian* وعقلانياً (بمعنى ما) *rationalist* - وهذه حقيقة ينبغي تذكرها على خلفية المحاولة التي سنقوم بها لربط هذه المجموعة من الأفكار بالفلسفات السياسية، العلمانية والمعادية للكاتوليكية، للقرن الثامن عشر. ولا ينطوى هذا الجزء من المذهب السكولائي على شيء غيبي. كما أن العلماء الكاثوليك لم يشجعوا على الدكتاتورية السياسية. فإن الحق الإلهي للملوك، بشكل خاص، ومفهوم الدولة الجبارة هي أشياء أبدعها الأنصار البروتستانت للميول الاستبدادية التي أكدت نفسها في الدول الوطنية.

إن خط الفردى والنفعى والتشديد على مفهوم عقلاني للمصلحة العامة ينتظم كل نسيج سوسولوجيا القديس توما. يكفينا مثال واحد حول أهم نظرية لديه: نظرية الملكية. فبعد استبعاد الجوانب الدينية من الموضوع، يحتاج القديس توما على أساس أن الملكية لا تتعارض مع القانون الطبيعي، بل هي من إبداع العقل الإنساني^(٥٣) وتتبع مشروعيتها من أن الإنسان يهتم على نحو أفضل بما يعود إليه وليس بما يعود إلى كثرة من الناس الآخرين أو كلهم؛ ولأن الإنسان يبذل الجهد لتسيير مصلحته أكثر مما يفعل لمصلحة الغير؛ ولأن النظام الاجتماعى يُصان بشكل أفضل حينما تتمايز الممتلكات بحيث تتعدم أسباب النزاع النابع من الاستعمال المشترك للأشياء - وتحاول كل هذه الحجج تعريف "الوظيفة" الاجتماعية للملكية

(٥٢) لم تكن هذه النظرية تسرى على حكم الكنيسة الكاثوليكية، طبعاً. وحينما فعل هذا مارسيلوس أوف بادو (Defensor pacis. 1326 : c. 1270-1342) عد ذلك بمثابة هرطقة. ثمة ملاحظتان من زاويتنا. أولاً، تبين تلك الحالة كيف أن القبول التام بسلطة دينية عليا فى نواح معينة يمكن عملياً أن يُقابل بحرية قصوى للفكر والعمل فى نواح أخرى. ثانياً، توضح تلك الحالة أيضاً لماذا لا يمكن الإجابة مرة واحدة وإلى الأبد عن السؤال المتعلق بتأثير السلطة الدينية العليا على التحليل، بل تتبغى معالجة كل حجة فردية على حدة. وإذ يتعدر علينا إيضاح هذه النقطة كما ينبغي، فلننقّم، فى سياق تكملة المحاكمة السابقة، بإدخال التمييز الثلاثى التالى الذى يسرى على كل سلطة حاولت على الدوام ولا تزال توجيهه الرأى. فهناك أولاً، وكما تظهر الحالة السابقة، قضايا قد فرضت فيها الكنيسة الكاثوليكية رأياً وحظرت التحليل الذى كان يمكن أن يقود إلى نتائج أخرى معينة. ثانياً: ثمة قضايا عدة لم تتدخل الكنيسة فيها بأى حال وهى قضايا محايدة *indifferent* بالنسبة للرأى والتحليل. ثالثاً: ثمة قضايا (كالفائدة) فرضت فيها الكنيسة رأياً كحكم أخلاقي ولكنهما لم تحظر تحليل الوقائع.

(٥٣) Summa II, 2, quaest. LXVI, art. 2: *proprietas possessionum non est contra jus naturale*. (٥٣) حول المعنى الذى ينبغي أن يُعطى لـ *ius naturale* (القانون الطبيعي): انظر القسم القادم.

الخاصة بطريقة تشبه كثيرًا ما فعله أرسطو من قبل وما فعلته كتب القرن التاسع عشر المدرسية فيما بعد. وقد عاد القديس توما إلى أرسطو وتبنى صياغاته حينما وجد أنه لديه كل ما أراد قوله.

وهذا يسرى بقوة إضافية على "العلم الاقتصادي البحت" للقديس توما (oconomia) كان يعنى الإدارة المنزلية فقط بالنسبة له). كان هذا العلم فى حالة جنينية ولا يتكون حقًا إلا من جزء فقط من مناقشته للسعر العادل, Summa 11,2, quaest. LXXVII, art. (1) للفائدة (quaest. LXXVII, art. 1). ويعود هذا الجزء من المناقشة المتعلق بالسعر العادل - السعر الذى يضمن "التكافؤ" للعدل المتبادل - إلى أرسطو تحديدًا وينبغى تفسيره أيضًا بالطريقة نفسها التى فسرنا بها مفهوم أرسطو بالضبط. وكان القديس توما، مثل أرسطو، بعيدًا عن افتراض وجود "قيمة موضوعية" غيبية وثابتة. كما أن عبارته *quantitas valoris* (القيمة الكمية) لا تختلف عن السعر بل هى السعر التنافسى العادى ليس إلا. والتميز، الذى كان لديه على ما يبدو، بين السعر والقيمة لم يكن تمييزًا بين السعر والقيمة التى هى ليست سعرًا بل هو تمييز بين سعر يُدفع فى معاملة فردية وسعر "يتمثل" بتقييم الجمهور للسلعة (*justum pretium..in quadam aestimatione consistit*) والذى يمكن أن يعنى السعر التنافسى العادى فحسب أو القيمة بمعنى السعر التنافسى العادى حيثما يوجد سعر كهذا.^(٥٤) وفى الحالات التى لا يوجد فيها مثل هذا السعر، فإن القديس توما، وفى حدود مفهومه للسعر العادل، قد أدرك عنصر القيمة الذاتية لشيء ما بالنسبة للبائع، مع أنه لم يدرك عنصر القيمة الذاتية لهذا الشيء بالنسبة للمشتري - وهذه نقطة مهمة للمعالجة السكولائية للفائدة. بيد أن القديس توما لم يذهب أبعد من هذا فى المقالة المذكورة. لكن هناك فقرات أخرى قد تدعم، ضمناً على الأقل، الرأى القائل بأن القديس توما قد ذهب أبعد من أرسطو بخطوة معينة كان قد قام بها بصراحة أكثر دونس سكوتس وريتشارد أوف ميدلتون وآخرون. قد يعود الفضل إلى دونس سكوتس فى ربط

(٥٤) ومما يعزز هذا التفسير هو أن الـ *quaestio* (الفقرة) التى تُعرض فيها نظرية السعر العادل (*quaest. LXXVII of 11.2*) تحمل عنوان *De fraudulentia* وتعالج بالفعل الحيل التى يقوم بها البائعون بشكل رئيسى. وإذا كان السعر العادل يمثل شيئًا آخر غير السعر التنافسى العادى، فإن أفعالاً أخرى غير الحيلة ستكون أكثر أهمية. ولكن إذا كان القديس توما يفكر بما نسميه نحن سعرًا تنافسيًا عادياً، فإن الحيلة تصبح الظاهرة الرئيسية التى ينبغى معالجتها. فعند وجود سعر سوق تنافسى، فإن الانحرافات عنه تصبح نادرة الحدوث إلا من خلال ادعاءات خادعة حول كمية السلع ونوعيتها.

السعر العادل بالتكلفة، أى بما ينفقه المنتج أو التاجر من نقود أو جهد (expensae et labores). ورغم الظن بأن ما كان يفكر به سكوتس لم يتجاوز تقديم معيار أكثر دقة لمفهوم "العدل المتبادل" السكولائي - الذى رفضه السكولائيون المتأخرون عن حق - إلا أن من واجبنا، مع ذلك، أن نعزو إليه فضل اكتشاف شرط التوازن التنافسى الذى حمل اسم "قانون التكلفة" فى القرن التاسع عشر. وهذا لا ينطوى على شىء كثير: فلو طابقنا السعر العادل لمنتوج ما بقيمته العادية التنافسية، كما فعل دونس سكوتس بالتأكيد، ولو ساوينا ذلك السعر بتكلفة السلعة (أخذين المخاطرة بنظر الاعتبار، مثلما لم يغفل هو عن ذلك)، نكون بذلك، ضمناً على الأقل، قد صغنا قانون التكلفة ليس كفرضية معيارية فقط بل كفرضية تحليلية أيضاً.

وبحسب ألكسندر أوف هالس وألبرتوس ماجنوس، فإن القديس توما كان قد شجب الفائدة كشيء مناقض للعدل المتبادل، وذلك على أساس حاجة أشاعت الحيرة لدى جل السكولائيين المتأخرين. فالفائدة هى ثمن معين يُدفع مقابل استعمال النقود؛ ولكن النقود تُستهلك عند استعمالها حينما ننظر إليها من زاوية حاملها الفردى. وعليه فهى، كالمشروب، ليس لها استعمال منفصل عن مادتها كما هو شأن البيت، مثلاً. وهكذا، فإن تعاطى ثمن معين لقاء استعمالها هو استيفاء ثمن عن شىء ليس له وجود وهو أمر غير مشروع (بمثابة رباً). ومهما كان الرأى بهذه الحاجة التى، بين أمور أخرى، تهمل إمكانية أن تكون الفائدة "البحنة" عنصرًا من سعر النقود نفسها - بدلاً من أن تكون ثمنًا لاستعمال منفصل -^(٥٥) فإن ثمة شيئاً واحداً واضح وهو أن هذه الحاجة لا تتعلق بسؤال لماذا تُدفع النقود بالفعل، شأنها فى ذلك شأن نظرية أرسطو التى تختلف عنها نوعاً ما. وما دام السكولائيون المتأخرون قد أثاروا هذا السؤال فعلاً، وهو السؤال الوحيد المتصل بالتحليل الاقتصادى، فإننا نؤجل طرح التلميحات للجواب الذى توحى به حاجة القديس توما رغم ذلك.

(٥٥) يرجع سبب عدم معالجة القديس توما لتلك الإمكانية إلى أنه كان واثقاً ضمناً من صحة الافتراض القائل بأن سعر السلعة التى يتم اختيارها كمقياس للقيمة هو وحدة واحدة بالتعريف unity. وانطلاقاً من ذلك، فإن من الممكن بسهولة التوصل إلى استنتاج يفيد أن أى علاوة "بحنة" لا يمكن أن تكون سوى ثمن تحايلى مقابل استعمال شىء لا وجود له ما دام سعر المادة أو رأس المال ينبغى أن يساوى بالضرورة رأس المال نفسه.

(ج) من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر. تمتد الفترة الأخيرة من الفترات الثلاث التي قررنا تقسيم تاريخ المذهب السكولائي إليها من بداية القرن الرابع عشر إلى العقود الأولى من السابع عشر. وهي تشكل عملياً كل تاريخ علم الاقتصاد السكولائي. ولكن عرضنا هنا سيكون مختصراً وذلك بعد أن أوضحنا بالفعل إطار وطبيعة العمل السكولائي بالتفصيل. وبشكل خاص، لن يكون من الضروري تفسير سهولة استيعاب العلم الاقتصادي للسكولائيين لكل ظواهر الرأسمالية الناشئة، وحقيقة أن هذا العلم خدم كأساس للعمل التحليلي الذي قام به خلفاؤهم بمن فيهم آدم سميث.

ولغرض الإيجاز الشديد، سأذكر فقط بضعة أسماء لها طابع تمثيلي، وأحاول من ثم أن أضع موجزاً نظامياً لما أتصور أنه الحالة التي كان عليها الاقتصاد السكولائي عام ١٦٠٠ تقريباً. وسيلزمنا أيضاً الإشارة إلى أسماء أخرى لأغراض إضافية؛ ذلك لأننا نقلص على نحو مصطنع ما كان تياراً واسعاً وعميقاً.

سنختار يوريدانوس وأورسمس لتمثيل القرن الرابع عشر.^(٥٦) ويوصف بحث الأخير المتعلق بالنفود بأنه أول بحث مخصص كلياً لقضية اقتصادية معينة. ولكنه كان بحثاً قانونياً وسياسياً أساساً من حيث طبيعته ولم يتضمن الكثير من المادة الاقتصادية على وجه التحديد- وبشكل خاص، لم يتضمن شيئاً لم يجر تداوله

(٥٦) جوانس باريدانوس (جين باريدان ١٣٢٨-١٣٥٨)، البروفيسور في جامعة باريس. ومن بين أعماله الكثيرة، التي صاغ كلها وفق الإطار الأرسطوطاليسي، نذكر أهمها بالنسبة لنا: *Quaestiones decem libros Ethicorum Aristotelis* (ed. Used. 1637) and *Quaestiones super octo libros politicorum Aristotelis* (ed. Used. With notes by G. Baterel. 1513) حول الاختيار (1487 *Summula de dialectica*, 1487. and *Compendium logicae*.) السمين إلى النغز الشائع حول منطق الاختيار الذي يوضحه تماماً مثال الحمار الحكيم الذي يبقى جائعاً. رغم وقوفه أمام باقتين من القش لهما الجاذبية نفسها نتيجة لعدم قدرته على أخذ قرار بمن منهما يبدأ أولاً. أما نيكولا أورسمس (١٣٢٠ - ١٣٨٢)، أسقف لايسكوس، فكانت اهتماماته قريبة من التاريخ وكتيب أيضاً عن اللاهوت والرياضيات وعلم الفلك. والعمل الذي يهمنا، وهو *Tractatus de origine et jure* *Monetarum* (ed. used. 1605 *nec nor et de mutationibus*), كتيب بين عامي ١٣٥٠ و ١٣٦٠. وثمة خلاصة له في كتاب مونرو: *Early Economic Thought*, pp. 79-102. وبعد نجاح هذا العمل كثيراً في وقته، فقد طواه النسيان الذي انتقله منه ميونر في كتابه: *Essai sur la vie et les ouvrages* (1857 *de Nicole Oresme*, وديبليو. روشر بشكل خاص *Nationalökonom des "Ein grossser"* in *Zeitschrift für die gesamte staatswissenschaft*, 1863 *vierzehnten Jahrhunderts*) الذي أشاد بمزاياه على نحو لا يصدق، وبخاصة أصالته، كما لو أنها مكتشفات لكتاب عظام منسبين - ممنا استنار ردود أفعال طبعاً. ثمة أدب غزير حول أورسمس، نذكر منه: س. أ. كونجلياني: *Le doctrine (monetarie in Francia durante il medio evo)* (1890

بين سكولائى تلك الفترة- وكان هدفه الرئيسى يتمثل بمواجهة الممارسة السائدة بتخفيض قيمة النقود، وهى موضوعة عولجت فيما بعد فى الأدب الذى سنمر به بصورة مختصرة. أما ممثلينا للقرن الخامس عشر فهم القديس أنطونين أوف فلورنسا، الذى قد يكون أول كاتب يمكن أن نعزو إليه وضع رؤية شاملة للعملية الاقتصادية بكل جوانبها الأساسية، وبيل. (٥٧) ونختار مركادو بالنسبة للقرن السادس عشر. أما بشأن الأدب المتعلق بالعدل والقانون (De justitia et jure) الذى أصبح المستودع السكولائى الرئيسى للمادة الاقتصادية فى القرن السادس عشر، فنختار الكتاب الثلاثة الذين قام بتحليل أعمالهم حديثاً البروفيسور ديمبسى وهم: ليسيوس ومولينا ودى لاجو. (٥٨)

(٥٧) القديس أنطونين (أنطونيو بيروزى، المعروف أيضاً باسم فورسغليوني ١٣٨٩-١٤٥٩)، رئيس أساقفة فلورنس. وأعماله: Lyons. Summa theologica (ed. used for the first and second parts, 1516 for the third, Venice, 1477); also Summa moralis (Verona, 1740). B. Jarret, S. Antonio and Medieval Economics 1914 (1490 - 1425). أما غابريل بيل (Jarret, S. Antonio and Medieval Economics 1914) البروفيسور فى جامعة توبنغن، فهو اكتشاف آخر لروشر (Tractatus de potestate et utilitate monetarum (Deutschland, 1874). ولا يتضمن عمله: 1930 (English trans. 1541)) أى شىء لا يمكن إيجاده لدى كتاب أقدم. أما لماذا كان ينبغى تسميته آخر السكولانيين، فهذا ما لا أستطيع فهمه. ولكنى رأيت من الضروري الرجوع إليه لأن قراءة عمله تفيد كثيراً فى نبذ التحامل على روح المذهب السكولائى. ويعتبر بانورميتانوس (نيكولاس داي تكيشى أو توديشى، رئيس أساقفة بالرمو، ١٣٨٦-١٤٤٥) الكاتب الأهم حقاً كما يبدو ممن يمكن الاستشهاد به حول الأدب السكولائى المتأخر.

(٥٨) كان اختيارنا صعباً ويمكن أن يقود إلى اعتراض مشروع، خاصة ضد استبعاد كتاب مثل جون ميجر (المتوفى عام ١٥٩٠؛ قارن تعليقات أشلى: Economic History 1, part 11)، نافاروس (مارتينوس دى ازيلكوتا، المتوفى عام ١٥٨٦)، دومنغو دى سوتو (De justitia et jure, 1553) وجايتونوس (كاردينال كاجيتان، توماسو دى فيو، ١٤٦٨-١٥٣٤) - وهم كتاب سبعتين علينا أن نذكرهم كلهم، إضافة إلى آخرين. أما توماس دى مرسادو، مؤلف كتاب De los tratos de India y tratantes en ellas (1579) وان طبعة عام ١٥٧١ الموسعة هى الوحيدة التى اعرف تحت عنوان: Summa de tratos y contratos) فيعود اختياره إلى "نظريته الكمية فى النقود" فحسب ولا يمكن وضعه على مستوى واحد مع ليسيوس ومونيللا ولاجو من أى ناحية أخرى. ولكنى على ثقة بضرورة شمول الكتاب الثلاثة الأخيرين بأى تاريخ لعلم الاقتصاد، مع إن اختيارهم يعود لسبب آخر: إذ يتضمن كتاب البروفيسور ديمبسى (B. W. Dempsey, Interest and Usury, 1943, chs. v1-v111) عرضاً شاملاً لاقتصادهم؛ ويجمع هذا الكتاب على نحو استثنائى معرفة شاملة بالفكر السكولائى وبالنظرية الاقتصادية بحيث يمكن للقارئ المهتم الرجوع إليه بكل تأكيد. أما ليسيوس (ليونارد دى ليس، ١٥٥٤-١٦٢٣)، ليويس مولينا (١٥٣٥-١٦٠٠) ودى لاجو (جوان دى لاجو، ١٥٨٣-١٦٦٠)، فقد كتبوا بحوثاً حول: de justitia et jure (العدل والقانون). وسيكون مولينا دليلنا الرئيسى. وقد ظهر بحثه فى حلقات فى الأعوام ١٥٩٣، ١٥٩٧ و ١٦٠٠ ومن بعده (علماً بأن الطبعة التى نستعملها هنا هى: De justitia et jure, 1659).

وكل ما ينبغي قوله حول سوسولوجيا السكولانيين المتأخرين هو أنهم طوروا، بتفصيل أكبر وإدراك أكمل للمضامين، الأفكار التي كانت قد تبلورت في أعمال أسلافهم من القرن الثالث عشر. وبشكل خاص، فإن سوسولوجيتهم السياسية قد احتفظت بطريقة تتناول ظواهر الدولة والحكم نفسها، والروح "الرايكاكية" نفسها أيضاً.^(٥٩) وقد دأبت سوسولوجيتهم الاقتصادية، وبخاصة نظريتهم حول الملكية، على معالجة المؤسسات الدنيوية كمرافق عامة ينبغي تفسيرها - أو "تبريرها" - وفق اعتبارات الملاءمة الاجتماعية *social expedience* التي تتمركز في مفهوم المصلحة العامة. ويمكن لهذه الملاءمة الاجتماعية، بحسب الظروف التاريخية، أن تفعل فعلها لصالح الملكية الخاصة حيناً وضدها حيناً آخر. ومن المؤكد أنهم تصوروا أن الاعتبارات عملت عملها لصالح الملكية الخاصة (*divisio rerum*) في المجتمعات المتحضرة، أي في تلك المجتمعات التي تجاوزت تنظيماتها الحالة البدائية أو الطبيعية المتسمة بمشاعية الممتلكات (*Omnia omnibus sunt communia*)؛ ولكن لم يكن ثمة أساس نظري أو أخلاقي يمنعهم من الوصول إلى استنتاج معاكس حينما تفترض هذا وقائع جديدة.^(٦٠) ستم معالجة بعض الجوانب المنهجية من هذا الأمر في القسم القادم. ولكن ثمة نقطة أخرى ينبغي التعرض لها هنا باختصار.

لم يهتم السكولانيون أساساً بإشكاليات الدول الوطنية وسياسة القوة المرتبطة بها. ويشكل هذا بالذات إحدى أهم نقاط الاتصال بينهم وبين "البرالي" القرن الثامن عشر وحتى القرن التاسع عشر. ولكن ثمة ظواهر رافقت نشوء هذه الدول كانت قد استحوذت على اهتمامهم، ومنها السياسة المالية. واذكر هذا الأمر هنا، وليس في سياق علمهم الاقتصادي، لأنهم نادراً ما تناولوا بأية حال المشاكل الاقتصادية البحتة

(٥٩) إذا كان ثمة شك في ذلك، فيكفي مرجع واحد لتبديده: Juan de Mariana, *De rege et regis institutione*, 1599. بيد أن العلماء السكولانيين لم يذهبوا ذات يوم بعيداً إلى حد تأليه مزارات الملوك ذوى السلطات المطلقة أو بيروقراطيات الدول الجبرية، انظر، مثلاً، مولينا: *Tractatus Secundus*, disp. 22 and 26. وانطلاقاً من تقليد أبكر خاص بالعلماء السكولانيين، ينبغي اعتبار هؤلاء العلماء أهم "أنصار الملكية" *monarchomachs* في القرن السادس عشر. حول هذه الأمور، انظر بخاصة: J. W. Allen, *A History of Political Thought in the sixteenth Century*, 1928. (٦٠) يجد القارئ مقتطفاً متميزاً من ليسيوس في كتاب ديمبسي: *Interest and Usury*, p. 132. ولكن هذا لا يعنى طبعاً أن ليسيوس كان سيعتق الشيوعية السياسية لو كتب له أن يبقى حياً إلى هذا اليوم. فالقضية، إذا حكمنا بالمنطق السليم، هي أنه سيكون حراً للوصول إلى استنتاج يفيد أن الملكية الخاصة لم تعد تلبى متطلبات الملاءمة الاجتماعية وأن الشيوعية الاقتصادية تحقق هذه المتطلبات.

التي تخص المالية العامة كعائدية الضرائب، والآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي، وما شابه: بل إنهم لم يقدموا ما يمكن اعتباره تحليلاً اقتصادياً حتى حينما ناقشوا مسألة الاقتراض الحكومي (الذي غالباً ما شجبه وفقاً لتعاليم القديس توما) أو مسألة المزايا النسبية لكل من الضرائب على الثروة والضرائب على الاستهلاك (وكان مولينا وليسيوس ودي لاجو، بين كتاب آخرين، قد تعرضوا لهذا الموضوع). فما كان يثير اهتمامهم في الغالب هو مدى "عدالة" فرض الضرائب بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح، أي هل يجوز، مثلاً، فرض الضرائب ومتى، ومن قبل مَنْ، وعلى مَنْ، ولأى غرض، وإلى أى حد. ويكمن خلف فرضياتهم المعيارية بعض التحليل السوسيولوجي لطبيعة فرض الضرائب والعلاقة بين الدولة والمواطن. وقد دخلت هذه المعايير وهذا التحليل، سوية مع الجوانب الباقية من سوسيولوجيتهم السياسية والاقتصادية، في أعمال خلفائهم العلمانيين، رغم أن علم المالية العامة المتأخر قد نبع أساساً من مصادر أخرى.^(٦١)

ولكن بينما لم يكن جوهر السوسيولوجيا الاقتصادية عند السكولانيين في هذه الفترة سوى مذهب القرن الثالث عشر بعد أن تم تطويره، فإن اقتصادهم البحث، مأخوذاً ككل، الذي سلّموه هم لخلفائهم العلمانيين، كان من صنعهم هم عملياً. وقد اكتسى علم الاقتصاد وجوداً محدداً، وإن لم يكن مستقلاً، في إطار نظامهم الخاص باللاهوت والقانون الأخلاقي، وكانوا هم من اقترب أيضاً من منزلة "مؤسسي" الاقتصاد العلمي أكثر من أي مجموعة أخرى. ولا يقتصر الأمر على هذا: إذ سيتبين أن الأسس التي وضعوها للكيان المتين والمتكامل من الأدوات والفرضيات التحليلية كانت أقوى مما صارت إليه أسس العمل اللاحق، بمعنى أن جزءاً كبيراً من علم الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر كان يمكن أن يتطور وفق تلك الأسس بسرعة أكثر وبمشاكل أقل مما كلفه ذلك الجزء بالفعل، وبمعنى أن قسماً من ذلك العمل اللاحق كان، لهذا السبب، بمثابة المنعطف الذي يبدد الكثير من الوقت والجهد.

(٦١) ومع ذلك، فإن الحقيقة التي ينبغي تسجيلها هي أن نيكولاس ساسانوس (الذي سبق ذكره بالارتباط مع نظرية علم الفلك ذات المركز الشمسي) كان قد وضع خطة شاملة لإصلاح الشؤون المالية للإمبراطورية الألمانية تقوم على ضريبة عامة للدخل (وهي الخطة التي أدخلت فعلاً عام ١٩٢٠ على الإمبراطورية، كما تتميز عن الدول المكونة لها).

ويهيمن المفهوم المحورى نفسه "المصلحة العامة"، الذى كان قد هيمن فى السوسولوجيا الاقتصادية السكولانية، على ما يمكن وصفه بالاقتصاد التطبيقي السكولاني. لقد جرى فهم المصلحة العامة وفق روح نفعية كما هو واضح وبالارتباط مع إشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد كما يحددها عقل الباحث أو ratio recta (العقل السليم) (انظر القسم القادم، أدناه) - وبالتالي فإن هذا المفهوم، باستثناء طريقة الوصول إليه، يماثل تمامًا مفهوم الرفاه فى علم الاقتصاد المعاصر المختص بالرفاه كالاقتصاد البروفيسور بيجو، مثلاً. والصلة الأهم بين هذا الأخير واقتصاد الرفاه السكولاني يجدها اقتصاد الرفاه الذى أنتجه الاقتصاديون الإيطاليون فى القرن الثامن عشر (انظر الفصل الثالث، أدناه). وبقدر تعلق الأمر بتقييم السياسة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى، فإن فكرة السكولانيين عما هو "غير عادل" كانت ترتبط - دون أن تتطابق قط - بفكرتهم عما يناقض الرفاه العام بهذا المعنى. لناخذ مثلاً واحداً على الأقل: أعلن مولينا أن الاحتكار، عمومًا، regulariter (ترتيب) غير عادل ويضر الرفاه العام (tract, 11, disp. 345)؛ ومع أنه لم يطابق بين الاثنين، إلا أن وضع أحدهما بجانب الآخر يمثل أمرًا له مغزى.

لقد ارتبط اقتصاد الرفاه لدى العلماء السكولانيين باقتصادهم "البحث" من خلال المفهوم المحورى مفهوم القيمة، الذى كان بدوره يقوم على "الحاجات وإشباعها". وبطبيعة الحال، لم تنطو نقطة الانطلاق هذه نفسها على ما هو جديد. بيد أن التمييز الأرسطى بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية قد تم تعميقه وتطويره إلى مستوى نظرية جزئية (ولكن حقيقية) ذاتية للقيمة التبادلية أو السعر أى نظرية للقيمة التبادلية أو السعر تقوم على المنفعة subjective or utility theory of exchange value or price، وقد تم هذا التعميق والتطوير بصورة ليس لها نظير لدى أرسطو أو القديس توما، رغم أنه كان لدى كليهما ما يمكن تسميته كمؤشر عنها. فمن خلال انتقاد دونس سكوتس وأنصاره، أوضح السكولانيون المتأخرون، وبخاصة مولينا، أولاً: "أن التكلفة لا تمثل المصدر أو "السبب" المنطقى للقيمة التبادلية (أو السعر)، مع أنها عامل يساهم فى تحديدها.^(٦٢) ثانيًا: لقد تطلع هؤلاء

(٦٢) تلخص هذه العبارة بشكل صحيح، فى نظري، معنى حاجة مولينا، الواردة فى tract. 11, disp. 348، وذلك إذا أولينا اهتمامًا كافيًا بانوأة التحليلية الكامنة فى كلمة "عادل". إذ يمكن أن ننسب إلى ذلك نظرية قيمة تقوم على العمل، رغم أنها ليست نظرية قيمة-تكلفة التى كادت أن تتحقق. ومنرى، فبعد، أن الائتنان العاطفى بنظرية القيمة - العمل قد دفع بعض المؤرخين إلى تفسير عدد كبير=

العلماء بوضوح لا شائبة فيه إلى نظرية المنفعة التي اعتبروها المصدر أو السبب للقيمة. فمثلما تعين على مبي مينجر أن يفعل فيما بعد، حرص مولينا ولاجو مثلًا على الإشارة إلى أن هذه المنفعة لا تشكل صفة للسلع ذاتها أو أنها تتطابق مع أى من صفاتها الكامنة بل هي انعكاس للفوائد التي يعتزم الأفراد المعنيون تحقيقها من هذه السلع والأهمية التي يصفونها على هذه الفوائد. ولكن، قبل قرن من ذلك، وبدفع واضح من رغبته بتعريف المفهوم المهم حول المعاني "الموضوعية" غير المرغوبة، كان القديس أنطونين قد استعمل المصطلح غير المألوف ولكن الممتاز "complacibilitas" - وهو المقابل الدقيق لمفهوم البروفيسور إرفنج فيشر "desiredness" الذي يُستعمل أيضًا للتعبير عن أن هناك رغبة بشيء ما بالفعل ولا شيء غير ذلك. ثالثًا: رغم أن السكولائيين المتأخرين لم يحلوا بشكل صريح "لغز القيمة" - القائل بأن الماء ليس له قيمة تبادلية عادة، رغم فائدته - بيد أنهم تفادوا المشكلة من البداية، وذلك بأن جعلوا مفهومهم للمنفعة نسبيًا، أى مأخوذًا بالنسبة للوفرة أو الندرة؛ فمففعتهم لم تكن منفعة السلع مأخوذة بصورة مجردة بل منفعة الكميات المتوفرة من السلع أو التي يمكن إنتاجها في أوضاع الأفراد المحددة. وأخيرًا، رابعًا: قام السكولائيون المتأخرون بحصر كل عوامل تحديد السعر،^(٦٣) رغم فشلهم بوضعها ضمن نظرية كاملة للطلب والعرض. ولكن كل عناصر نظرية كهذه كانت متوافرة لديهم وكل ما كان يلزم إضافته حقًا يتمثل بالجهاز الفنى الذى تطور خلال القرن التاسع عشر والذي صار يضم جداول ومفاهيم حديثة.

ثمة جانبان آخران من نظرية القيمة التبادلية هذه يجدر ملاحظتهما. فمن ناحية، طابق السكولائيون المتأخرون سعرهم العادل، ليس بالسعر التنافسى العادى، كما فعل أرسطو وكذلك دونس سكوتس على ما يبدو، بل بأى سعر تنافسى (communis estimatio fori or pretium currens). فحينما يسود سعر كهذا، فإن من "العدل" دفعه وقبوله مهما كانت النتائج التي يمكن أن تترتب على الأطراف المتاجرة: فإذا كسب التجار، الذين يدفعون ويقبلون أسعار السوق، فهذا أمر حسن،

=من الكتاب بذلك المعنى. وهكذا، ينبغي علينا أن نضع في أذهاننا أن مجرد التشديد على أهمية العمل labor أو الجهد effort أو العناء trouble، بالنسبة للعملية الاقتصادية، لا يعنى تبنى الفرضية القائلة بأن نفقة العمل تفسر القيمة أو أنها سببها - وهو المعنى الذى نفهم به نظرية القيمة - العمل فى هذا الكتاب.

(٦٣) قارن، بخاصة، فقرة تعود إلى ليسيوس كان قد اقتبسها ديميسى، مرجع سابق، ص ١٥١.

وإذا حاقت بهم الخسائر، فهذا من سوء حظهم وجزاء على عدم كفاءتهم ما دام أن الكسب أو الخسارة هما نتاج الفعل الحر لآلية السوق وليس نتاج تحديد السعر من جانب السلطة العامة أو المشروعات الاحتكارية، مثلاً.^(٦٤) إن رفض مولينا تحديد السعر price fixing، حتى إذا كان مشروطاً، واستحسان المكاسب الناشئة عن الأسعار التنافسية العالية في أوقات الشحة هي أحكام أخلاقية دون شك. ولكنها تكشف عن إدراك للوظائف العضوية التي تؤديها المكاسب التجارية والتقلبات السعرية المسؤولة عن هذه المكاسب مما يمثل خطوة كبيرة على طريق التحليل. وينبغي علينا تذكر هذا لعدم تعودنا، كقاعدة، على النظر إلى السكولائيين كمصدر للنظريات التي ترتبط بلمبرالية سياسة عدم التدخل في القرن التاسع عشر.

ومن ناحية أخرى، حلل السكولائيون المتأخرون النشاط الاقتصادي نفسه - industria (مفهوم الصناعة) لدى القديس أنطونين - وبخاصة التجارة والمضاربة من زاوية معاكسة لزاوية نظر أرسطو. وقد جرى التعبير عن الرجل الاقتصادي Economic Man في الأزمنة المتأخرة من خلال مفهوم "العقل الاقتصادي الحكيم" - وهذا تعبير أكويني أكسبه تفسير دى لاجو دلالة مغايرة تماماً مفادها أن هذه الحكمة تتضمن نية الكسب بأى شكل مشروع. وهذا لم يكن يعنى المباركة الأخلاقية للسعى وراء الربح. فلعلنا في مأمن من أنفسنا، إلى الحد الذي بلغه دى لاغو، أن نفترض أن مشاعره ومشاعر أى سكولائي آخر لم تكن لتختلف عن مشاعر أرسطو؛ فالقديس أنطونين، مثلاً، كان صريحاً جداً في هذه المسألة. بيد أن هذا كان يعنى التقدم في تحليل وقائع الأعمال نجم جزئياً، طبعاً، عن ملاحظة ظواهر الرأسمالية الناشئة. وينبغي التشديد بصورة خاصة على هذا الطابع الواقعي لعمل السكولائيين المتأخرين. فهم لم يعمدوا إلى التأمل وحسب بل جمعوا كل ما أمكنهم جمعه من الوقائع في عهد يخلو من الخدمات الإحصائية. كما أن تعميماتهم قد تطورت بشكل ثابت عن مناقشات للأنماط الواقعية والتي كان يجرى توضيحها بأمثلة عملية غزيرة. فقد قام ليسيوس بوصف أداء بورصة انتفيرب (bursa). وكان مولينا يقوم برحلات دراسية لمقابلة رجال أعمال حول الوسائل التي يستعملونها. كما أن بعض تحقيقاته حول الظروف الاقتصادية في زمنه وبلده، كدراسته عن تجارة الصوف الإسباني، هي بمثابة دراسات تاريخية محدودة.

(٦٤) انظر، مثلاً، مولينا: tract. 11. disp. 348 and 364.

وبخصوص النقود، يكفي تسجيل النقاط الأربع التالية. أولاً: وفقاً لخطوط أرسطو في التفكير، قدّم السكولائيون، بشأن النقود، نظرية معدنية تحديداً لم تختلف جوهرياً عن نظرية آ. سميث؛ إذ نجد نفس الاستنباط التطوري، أو التاريخي، المزعوم القائم على ضرورة اجتناب صعوبات المقايضة المباشرة، كما نجد النظرة نفسها للنقود بوصفها السلعة الأكثر رواجاً *most saleable commodity*، وما شابه. ثانياً: لم يكن السكولائيون معدنيين نظريين فحسب بل معدنيين عمليين أيضاً، (*) وقد رفضوا، بدرجات متفاوتة من الحدة، تخفيض قيمة النقود *debasement* وأى كسب يتحقق للأمرء من خلاله. وكما أشرنا من قبل، فإن المرجع البارز في هذا الشأن، أورسيوس، لم يفعل غير صياغة الرأي العام للسكولائيين الذي شاركته فيه غالبية الناس بصورة واضحة في هذه الحالة. (٦٥)

(*) حول معنى هذه المصطلحات لدى المؤلف، انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم ٢ (أ) من هذا العمل.

(٦٥) أورسم، مصدر سابق، الفصل الخامس عشر: *Quod lucrum quod provenit principi ex mutalione monetae sit injustum*. قارن تعاليم جين بودان الواردة في الكتاب السادس من عمله: *De re publica (Les six livres de la Republique) princeps a nummorum corruptela debet abstinere*. ويدوى هذا المثال والأمثلة المماثلة بصدى مجموعة كبيرة *chorus* من الأصوات التي ارتفعت احتجاجاً ضد سوء التصرف الحكومي خلال الفوضى النقدية المتواصلة تقريباً التي حدثت في تلك القرون. ولكن قسماً من الكتاب، ممن انضموا إلى تلك المجموعة، لم يكونوا معدنيين نظريين. وكمثال، نشير إلى أحدهم: فرانسيس جريماودت (1576, Des Monnoyes). فرغم إصرار جريماودت على وجوب عدم تجاوز القيمة الاسمية لعملة ما قيمة المادة المعدنية باستثناء " *facon et quelque petit profit* " (تكلفة صنعها إضافة إلى ربح بسيط)، إلا أنه يشير بصراحة إلى أن "جوهر النقود" يتمثل بهذه القيمة الاسمية (*et non en la matiere*) (وليس بمادتها). وبشكل عام، ينبغي في نظري ترجمة العبارة *valor impositus* بمعنى القيمة الاسمية والعبارة *valor intrinsecus* بمعنى قيمة المادة والعبارة *valor extrinsecus* بمعنى القوة الشرائية (التي، مع ذلك، تحمل أيضاً اسم *potestas*). والعبارة *Quantitas* تعني أيضاً القيمة الاسمية وليس الكمية. ويُشار إلى التخفيض *devaluation* — *mutatio* أو *corruptela* أو *augmentum*. وينظر هذا المصطلح الأخير الاستعمال الإنجليزي في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر (وحتى في عهود لاحقة) حينما كانت "زيادة" النقود *raising money* تعني تخفيض قيمتها *debasement* أو *devaluation*.

وبين أصوات الاحتجاج الصادرة عن تلك المجموعة الكبيرة، يتعدى على أن أسمع أي ملاحظة جذيرة بالاهتمام، ولكني سأذكر أسماء بضع مؤلفين — ليس كلهم سكولائيين — ممن حصلوا على سمعة معاصرة محترمة: *C. A. Thesaurus, Tractatus norus et utils de augmento ac variatione* (1605) and *M. Frehers, De re monetaria* (1607). ويقدم هذان الكتابان علامات على التمييز بين التخفيض بمعنى *devaluation* والتخفيض بمعنى *depreciation* مما يمكن أن يجعل لهما مكانة خاصة. كما برز (بين كتاب آخرين سكولائيين وعلمانيين) رين بودل، جوانس اكويلا، مارتينو كارتيوس، فرانسيسوس كارتيوس، يونس ريناندوس، جواكيموس مونسنجر، نيداكوي [ديباجو] كوفاريوفياس (المحامي المشهور)، هنريكوس هورمانوس، فرانسيسكوس دي إريتيو، جواينيس كالفالوس. وثمة بعض التباين بين هؤلاء، الذي يعود جزئياً لأوضاعهم الفكرية المختلفة، بخصوص =

وينبغي على الباحث المعاصر للنظرية النقدية، الذي قد يتعاطف مع أولئك الأمراء ويشعر بأنهم السلف الصالح لحكومات زمانه، أن يلاحظ أن السكولانيين لم يدرسوا إلا قليلاً الآثار الاقتصادية لتخفيض العملة devaluation. فقد وجدوا أن هذه الآثار تتركز في الأسعار، وأن الدائنين وحاملى النقود كان يجرى خداعهم، وكان هذا كل ما قالوه تقريباً بهذا الصدد. وحتى في هذه الحالات، فإن تحليلهم لم يتجاوز ما هو ظاهر، كما أن فكرة أن التخفيض - والطرق الأخرى المستعملة لزيادة كمية الوحدات النقدية المتداولة - يمكن أن يشجع التجارة والتشغيل كانت غريبة عليهم تماماً؛ إذ لم تخطر هذه الفكرة لأورسرة إلا لرجال الأعمال الذين كتبوا حول السياسة النقدية في القرن السابع عشر (انظر الفصل السادس، أدناه). ونظراً لضياح هذه الفكرة كلياً تقريباً لدى "كلاسيكي" القرن التاسع عشر الإنجليز، فيها نحن نجد هنا قرابة مذهبية أخرى متميزة تشد ج. س. ميل إلى الأب مولينا. ثالثاً: نلاحظ، وهو ما ستم الإحالة إليه فيما بعد، أن بعض السكولانيين، الذين كان ميركادو أبرزهم من هذه الناحية، قد أبصروا، إلى هذا الحد أو ذاك من الوضوح، ما أصبح يُعرف بالنظرية الكمية للنقود، على الأقل بصيغتها التي يمكن أن تنسب إلى بودان. رابعاً: لقد اهتم السكولانيون بعدد من مشاكل سك العملة،^(٦٦) وانصرف الأجانب، وحركات الذهب والفضة الدولية، ونظام المعدنين والائتمان بطريقة تستحق اهتماماً أكثر، وهي تضاهي، في بعض النقاط، الكثير من العمل الذي قدم لاحقاً.

وبخلاف رأى معين له بعض الأنصار، لم يطور السكولانيون أى نظرية حول الجانب المادى من الإنتاج ("رأس المال الحقيقي")، رغم أنهم أخيراً - منذ القديس أنطونين - وضعوا نظرية عن دور رأس المال النقدى فى الإنتاج والتجارة. كما لم تكن لديهم أى نظرية متكاملة للتوزيع، بمعنى أنهم فشلوا فى

=حولهم لمشكلة إعادة تسديد الديون التي كانت قد قدمت بعملة قد انخفضت قيمتها بمقدار كبير. وتمت هذه المشكلة ما كان يهيم الجمهور حقاً وتفسر الإصدار المتواصل لأعمال من هذا النوع. ولكن الحلول هي وسائل عملية وليس لها من أهمية بالنسبة لنا. ورغم ذلك، ننبغي أيضاً إضافة كاتب آخر ضمننت له حاجته ضد الربا مكانة فى تاريخ علم الاقتصاد يحتفظ بها دوماً ليس لسبب، إلا لأن أحدًا لم يدقق مزاعم تبوء هذه المكانة. كان تشارلس دومولن (كارلوس مولينوس ١٥٠٠-١٥٦٦) محامياً مشهوراً حقق كتابه: *Tractatus commerciorum et usurarum redituumque pecunia constitutorum monetarum* (الذى استعملت طبعته الأولى "١٥٤٦") نجاحاً كبيراً ونال شهرة عالمية واسعة. ورغم ذلك، فليس فيه ما يمكن وصفه كمساهمة جديدة فى التحليل الاقتصادى.

(٦٦) يستدعى بروز كوبرنيكوس فى حقول أخرى منح اهتمام خاص لعمله: *Monetae cudendae ratio* (1526).

تطبيق جهاز الطلب والعرض الجيني الخاص بهم على عملية تكوين الدخل ككل. علاوة على ذلك، فإن ريع الأرض وأجور العمل لم تصبح بعد مشاكل تحليلية بالنسبة لهم. وبالنسبة لريع الأرض، فقد يرجع هذا الفشل إلى حقيقة أن عنصر الريع لا يكشف حلاً عن طابعه المتميز ضمن نظام يستند على قيام المزارعين بزراعة أراضٍ خاصة بهم، وإلى حقيقة أن الريع المدفوع إلى ملاك الأرض كان، أيام السكولانيين، ممزوجاً مع رسوم لها طبيعة أخرى بحيث أن الريع الاقتصادي، الذي كان ثابتاً أيضاً بشكل تقليدي، لم يبرز بشكل متميز جداً حتى في هذه الحالة. وفي حالة الأجور، أيضاً، لم يطرحوا السؤال النظري: لماذا يتم دفع الأجور؛ ربما لشعورهم بعدم حاجة أى إنسان لذلك. وفي الحقيقة، قدّم السكولانيون اعتبارات وتوصيات أخلاقية تتعلق بالسياسة. ورغم ذلك، فحتى توصيات القديس أنطونين، التى تستحق الاهتمام بسبب التعاطف الاجتماعى الواسع معها، لا تقوم على أسس تحليلية من النوع الذى نهتم به. ويسرى هذا الأمر نفسه على أدب واسع تطور فى القرن السادس عشر حول مساعدة الفقراء والبطالة والتسول، وما شابه، وهو ما ساهم فيه العلماء السكولانيون بشكل واسع.^(٦٧) والأكثر أهمية هو مساهماتهم فى النظريات التى تخص نوعين من الدخل شعروا أنهما يطرحان مشاكل تحليلية وهما ربح الأعمال والفائدة. ومن المؤكد أن النظرية التى تفسر ربح الأعمال بما يقوم به رجل الأعمال من جهد ويتعرض له من مخاطرة *risk-effort theory of business profit* تعود إليهم. وبشكل خاص، تنبغى الإشارة إلى أن دى لاجو، مستلهماً إichاء القديس توما، وصف ربح الأعمال بأنه "أجر من نوع معين" يُقدم مقابل خدمة اجتماعية معينة. ومن المؤكد بدرجة ليست أقل أنهم وضعوا نظرية الفائدة.

لقد قمنا، لحد الآن، بوضع هذه الخلاصة للاقتصاد السكولاني دون أن نهتم كثيراً بفلسفته المنهجية، التى ستناقش فى القسم القادم، وكذلك دون اهتمام كبير بالعمليات المنطقية التى تبرز عند فصل العنصر التحليلي الوارد فى محاجة العلماء السكولانيين عن الأفكار المعيارية التى تظمر هذا العنصر. ولعرض هذه العمليات، ولكى نوضح بدقة كيف حدث أن كانوا هم أول من يطرح ذلك السؤال - أى

(٦٧) يشكل عمل دى سوتو: *Deliberacion en la causa de los pobres* (1545) وعمل جوان دى ميدينا: *De la orden que..se ha puesta en la limosna.* (1545) أمثلة على تلك المساهمات السكولانية. وستجرى الإشارة للموضوع مرة أخرى بإيجاز (انظر الفصل الخامس، أدناه).

السؤال المتعلق بالسبب الذي يجعل الفائدة تُدفع بالفعل - فسنحرص على إجراء ذلك الفصل بعناية في سياق تقديم نظرية الفائدة.

ومن الواضح أن الدافع الذي حفزَ السكولائيين على التحليل لم يكن هو الفضول العلمي البحت بل رغبتهم بفهم ما طلب منهم الحكم عليه من وجهة نظر أخلاقية.^(٦٨) فالاقتصادي المعاصر حينما يتحدث عن "أحكام قيمة"، فهو يشير إلى التقييم الأخلاقي والثقافي للمؤسسات. وكما سبق أن رأينا، فإن العلماء السكولائيين أيضاً قد مروا أحكاماً قيمة من هذا النوع. ومع ذلك، وبقدر تعلق الأمر بمهمتهم العملية، فالأمر المهم أساساً لم يكن هو حسنات أو عيوب المؤسسات بل حسنات أو عيوب السلوك الفردي في إطار المؤسسات والظروف المعطاة. فقد كان السكولائيون، أكثر من أي شيء آخر، يوجّهون ضمائر الأفراد أو يعلمون مَنْ يوجّه الضمائر الفردية. كان السكولائيون يكتبون لأغراض عدة، ولكن قبل كل شيء، لتعليم كهنة الاعتراف. وهكذا، في المقام الأول، كان ينبغي عليهم تبسيط التعاليم الأخلاقية الثابتة من حيث المبدأ. وكان يتوجب، ثانياً: الإشراف على تطبيق هذه التعاليم على الحالات الفردية التي كانت تظهر في ظروف متنوعة جداً.^(٦٩) ولكن هذا لم يكن كافياً، فلضمان شيء من الوحدة في ممارسة عدد كبير جداً من كهنة الاعتراف، كان من الضروري تطوير قرارات محددة بشأن أنواع السلوك الأكثر أهمية التي تقع عملياً. وعلاوة على ذلك، إذا كان من الضروري، من جانب فرد معين، تحديد ما إذا كان هذا التصرف أو ذاك يعد خطيئة أم لا ومدى

(٦٨) ليس لتاريخ التشريع حول الفائدة، سواء أكان صادراً عن السلطة الدنيوية أو السلطة الروحية، أهمية كبيرة بالنسبة لهدفنا. وعلاوة على ذلك، يجد القارئ كل ما يلزم لتكوين فكرة عامة عن الموضوع في: Encyclopedia of the Social Sciences أو في قاموس Palgrave Dictionary. ومع ذلك، فلا بأس من ذكر بضع الوقائع عن سياسة الكنيسة الكاثوليكية حول هذه النقطة. ففي عهد الإمبراطورية الرومانية، تعاملت الكنيسة الكاثوليكية بحذر شديد مع الفائدة، رغم تعاليم أرسطو والقديس لوك. ولم يتجاوز مجلس نيكايا (٣٢٥) تحريم الفائدة على رجال الدين، رغم أنه شجها بصورة عامة. ولم تتخذ الخطوة الحاسمة حتى عام ١٣١١ والتي تضمنت أيضاً الإعلان القائل ببطان التشريع الدنيوي الذي يفيد بعكس ذلك (علمًا بأن القديس توما لم يفكر هكذا). وقد تم التشديد على التحريم مرات عدة فيما بعد وكان لا يزال سارياً. ولكن أهميته العملية تدنت لانخفاض أهمية الحالات التي شملها كما سيجري توضيح هذا في المتن. وقد أعير، أخيراً، بعض الاهتمام من خلال المنشور البابوي العام Vix preuenit عام ١٧٤٥. وقد تم عام ١٨٢٨ توجيه كهنة الاعتراف بعدم إزعاج التائبين ممن يقبلون الفائدة بمعدلاتها الجارية.

(٦٩) إن النظرية الخاصة بهذا الأمر قد وضعها القديس توما، مثلاً (Summa 11, 1, quaest. ٧11). وبقدر تعلق الأمر باللاهوت الأخلاقي، فإن المصدر الرئيسي لما سيرد في المتن هو القديس ألفونسو دي ليغوري (١٦٩٦-١٧٨٧)؛ Theologia moralis؛ انظر: 1887-95. Works, English ed.

خطورته، إذا كان خطيئة، فإن الاعتبار الأكثر فائدة لهذا التحديد يتمثل بمعرفة ما إذا كان التصرف يشكل ممارسة عامة في إطار بيئة الفرد المعنى أم لا. ولهذين السببين، كان من الضروري بالنسبة للعلماء السكولائيين درس الأشكال النمطية للسلوك الاقتصادي والممارسات الفعلية السائدة في البيئات التي انصبت عليها ملاحظاتهم - وهذه مهمة كانت سهلة في الغالب بحيث لم تكن تتطلب جهدًا خاصًا، ولكنها كانت صعبة للغاية حينما تعلق الأمر بالظاهرة المعقدة الخاصة بالفائدة.

وهكذا فإن الحافز المعياري، الذي هو في الغالب العذر للعمل التحليلي الصبور، كان قد صاغ مهمة الباحثين السكولائيين وزودهم بالطريقة على حد سواء في تلك الحالة. وما أن وُضعت هذه المهمة، فإنها كانت علمية بشكل صارم ومستقلة منطقيًا عن اللاهوت الأخلاقي الذي كان المطلوب خدمة أهدافه. وكانت الطريقة علمية أيضًا بشكل صارم؛ خاصة أنها كانت واقعية بشكل ملحوظ ما دامت لم تتضمن شيئًا سوى ملاحظة الوقائع وتفسيرها؛ إذ كانت إحدى طرق تطوير أسس عامة من "حالات" تماثل طريقة التشريع الإنجليزي إلى حد ما. ولم يكن للاهوت الأخلاقي صلة بالأمر، إلا بعد إنجاز العمل التحليلي في كل حالة ولغرض تصنيف النتيجة تحت واحدة من قواعده.

ومع ذلك، ليس من الغريب أن يكون العمل السكولائي حول الفائدة قد بدأ، بالنسبة للنقاد غير المتعاطفين معه، ليس فقط "كتحايل شرعي" *casuistry* بمعناه الأزدرائي بل حتى كمحاولات لتغطية تراجع الكنيسة عن موضع ضعيف من خلال حيل منطقية أو ذرائع، وأن يبزر *ex post* (فيما بعد) كل *fait accompli* (أمر واقع). ويمكن للقارئ أن يحكم بنفسه. ولكن لا بأس من إيضاح واقعة معينة يبدو أنها تدعم هذا الرأي. فالتعاليم الأخلاقية، مهما كانت ثابتة، تعطي نتائج مختلفة حينما تُطبق على ظروف مختلفة؛ كما أن النمو الرأسمالي قد خلق ظروفًا باتت تتلاشى في ظلها أهمية الحالات التي اندرجت تحت باب تحريم الربا. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن من المؤكد أن تصحب هذا النمو ذرائع الأطراف المعنية التي ستحاول الاستفادة من كل فرصة يتيحها نظام القواعد والاستثناءات التي ازداد تعقدها بصورة متزايدة؛ وقد يمثل سوء استعمال عنصر من عناصر *Mora*، والذي سنذكره بعد قليل، أشهر تلك الذرائع رغم وجود الكثير منها. ويتعذر ألا يؤثر هذا الترافق على الباحث السطحي، وبخاصة حينما يعوزه التمكن من

الأدب السكولاني أو النظرية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فنحن نتحدث عن المذهب السكولاني في أنقى صورته. فلا ينكر طبعاً أن يكون الممارسين السكولانيين العاديين، كغيرهم من البيروقراطيين، قد ارتكبوا الكثير من الأخطاء وشجعوا على اللجوء إلى الذرائع عن طريق تفسير القواعد، التي أنيط بهم تطبيقها، تفسيراً ضيقاً فكرياً والتغاضي عن هذه القواعد بنية حسنة على حد سواء.

إذن، كان الربا إثماً. ولكن ما هو الربا؟ من ناحية، لم يكن الربا يعنى استغلال الإنسان المعوز بالضرورة: إن هذا العنصر مهم أخلاقياً من نواح أخرى، بيد أنه لا يشكل عنصراً مكوناً لمفهوم السكولانيين عن الربا. ومن ناحية أخرى، فإننا لا نكون على الدوام بصدد حالة ربا حينما يُشترط تسديد أكثر من المبلغ المقترض: يكفي التفسير البسيط لتعاليم القديس توما لتبرير تعويض مخاطرة ومناعب المقرض - وبخاصة عند هبوط قيمة النقود الشرائية - أو التعويض عن حالات يُحرم فيها الأخير من ماله بغير رغبته كما في حالة القروض الإجبارية أو عند عجز المقرض عن السداد في الوقت المتفق عليه (more debitoris). وكانت تعاليم القديس توما توحى حتى بفرضية مولينا القائلة: ما دام من حق مقرض أى سلعة أن يستعيدها بقيمتها التي كانت عليها عند الإقراض، فينبغي دفع وحدات أكثر من تلك التي أعطيت (esto plus in quantitate sit accipeindum)، رغم إن هذا لم يُطبق على القروض النقدية بقدر ما أعلم. وقد قادت جميع هذه الحالات إلى تطوير مبدأ يدعو إلى اعتبار تقاضى ذلك الثمن أمراً عادياً أو لا ينبغي أن يثير الاعتراض عندما يتعرض المقرض لأى خسارة (damnum emergens). وقد دافع قسم من العلماء السكولانيين عن مسألة كون المقرض الذى يتخلى عن أمواله بصورة مؤقتة يتعرض دائماً وبشكل حتمى لمثل هذه الخسارة. بيد أن أكثرهم رفض هذا الرأي. كما لم يسلم معظمهم بأن ما يضيع من المقرض من كسب عند الإقراض (lucrum cessans) يمثل بذاته مبرراً لتعاطى ثمن ما. ومع ذلك، فقد سلموا فعلاً بأن الكسب الضائع يصبح خسارة فعلية حينما تكون فرصة تحقيق مثل ذلك الكسب جزءاً من بيئة المرء العادية. وكان هذا يعنى أمرين اثنين. أولاً: مشروعية تعاطى الفائدة سواء على القروض الأنية أو الدفع المؤجل مقابل السلع، وذلك بالنسبة للتجار الذين يحتفظون بالنقود لتمشية أعمالهم ويقومون هذه النقود على أساس المكاسب المتوقعة. ثانياً: إذا كان من الشائع تماماً أن يعود امتلاك

النقود بمكاسب، أى أن هناك سوقاً نقدية، فيمكن لأى فرد أن يقبل الفائدة التى تحددها آلية السوق حتى لو لم يكن تاجرًا هو نفسه. وكان يترتب معالجة هذه الفرضية بحذر لأنها فتحت الباب لكل أنواع التملص كما هو واضح. بيد أنها لم تكن سوى حالة خاصة من المبدأ القائل بأن بوسع كل فرد، فى الوضع العادل، أن يدفع ويطلب السعر الجارى مقابل أى شىء، وأن تلك الفرضية لم يتم ابتكارها لغرض خاص: وإذا كانت تلك المسألة غير واضحة فى القرن الثالث عشر ثم أصبحت واضحة فى القرن السادس عشر، فإن هذا يعود فقط إلى أن الأسواق النقدية لم تكن مألوفة فى القرن الثالث عشر بينما باتت كذلك فى القرن السادس عشر.^(٧٠) ولنلاحظ أن حجة الكسب الضائع تتطابق مع الحجة المستمدة من "الحرمان" *privation* حينما تكون فرص الكسب البديلة متوافرة لجميع الأفراد بشكل عادى: فالكسب الضائع، فى هذه الحالة، يجسد ما يعنيه الحرمان بالضبط. وفضلاً عن ذلك، فإن التبرير، فى جميع الحالات المذكورة، يستند على الظروف التى، مهما كانت سائدة أو حتى شائعة تمامًا فى بيئة معينة، هى عرضية منطقيًا بالنسبة لعقد القرض البحت (*mutuum*) الذى لا يصح استخدامه بذاته لتبرير الفائدة بأية حال. ولنلاحظ، أخيرًا، أن التبرير لم يستند قط، أو نادرًا ما كان يستند، على الفوائد التى يمكن أن يجنيها المقرض من القرض؛ فقد كان التبرير يقوم حصرًا على الأضرار التى يتكبدها المقرض عند الإقراض.

(٧٠) من المؤكد أن هذا لا يشكل تقريرًا كاملًا للتطور المذهبي الثرى. ومع ذلك، فإن من المستحيل أن يسمح المجال المتاح بتقديم صورة أكثر اكتمالًا. بيد أن القارئ المهتم يمكن أن يجد هذا لدى البروفيسور ديمبسى. انظر كذلك: (A. M. Knoll, *Der zins in der scholastic* (1933) التى نوقشت كثيرًا وترتبط باسم الدكتور الشهير اسك (١٤٨٦-١٥٤٣)، وقد استحسنها نافاروس وميجر. ويمكن لأى فرد طبعًا الدخول فى شراكة مع آخرين والحصول على دخل من هذه الشراكة. ولا يوجد ما يمنع الشريك فى مشروع ما من تأمين رأسماله ضد الخسارة؛ وعليه، فإن بوسعه أن يفعل ذلك أيضًا مع شركائه مما يجعل من سعر التأمين بمثابة تخفيض فى حصته من الأرباح. وأخيرًا، فإن بوسعه أن يحول قانونيًا حصته المنخفضة فى الأرباح المتغيرة إلى دخل سنوى ثابت يمثل الفائدة البحتة. وهذه فكرة مهمة من زاوية التحليل لأنها تطرح العلاقة بين الفائدة وأرباح المشاريع بطريقة مفيدة جدًا. ومع ذلك، فقد كان شجبها أمرًا صحيحًا بوصفها دفاعًا عن الربا. ذلك لأن بوسعنا إما أن نقبل أن الشريك المعنى تتوافر له فرص استثمار بديلة من النوع الذى يبرر تعاطي الفائدة؛ الأمر الذى يجعل تلك الفكرة زائدة عندئذ. وإما أن لا نقبل تلك الحجة؛ وعندئذ فإن فشل العقد الثانى بتخفيض حصة الشريك إلى الصفر (بغض النظر عن تعويضه عن عمله) سيعنى الربا. وتستحق زلة اسك المنطقية اهتمام القارئ بها.

وهكذا، إذا خلعنا الرداء المعياري عن تحليل الفائدة لدى السكولانيين والمذاهب الأخلاقية التي حفزت بحوثهم، يمكننا أن نعيد كما يلي صياغة النظريات السببية التي كشفتها بحوثهم، مفترضين أن الصورة لا يمكن أن تكون مُرضية بصورة تامة لأن العلماء السكولانيين لم يتفقوا حول نظرية الفائدة أكثر من اتفاقنا نحن عليها.

١. رغم تناول الفائدة على أساس نموذج القروض الأكثر عمومية من "الأشياء الاستهلاكية" *consumptibles*، فإن الفائدة تمثل ظاهرة نقدية من حيث الجوهر. ولم ينطو هذا على أي ميزة تحليلية. فقد سلم السكولانيون بواقعة سطحية فحسب كتلك التي كانت لدى أرسطو بالضبط. لقد قاموا أحياناً بربط الفائدة على النقود بالعوائد من السلع التي تدر دخلاً كالأرض وحقوق التعدين، وما شابه، التي يمكن شراؤها بالنقود. ولكن لم يكن لهذه النقطة - رغم استعمالها من قبل بعض نظريات الفائدة في القرن السابع عشر والثامن عشر - قيمة تحليلية كبيرة لأن سعر السلع المدرة للدخل، وبالتالي فإن العائد الصافي منها يفترض مقدماً وجود الفائدة.

٢. تمثل الفائدة عنصراً من سعر النقود. لكن تسميتها كسعر استعمال النقود لا تفسر أي شيء، بل تعيد، في أحسن الأحوال، طرح المشكلة على نحو لا يساعد على توضيحها. والجملة في ذاتها تعبير فارغ. ولا يعدو تشبيه الفائدة بصفقتها علاوة على النقود أو خصماً منها بسبب تبدل المكان *interlocal premia* عن كونها إعادة صياغة للمشكلة. ذلك لأن تلك العلاوة والخصومات من مكان إلى آخر تفسرها المخاطر وتكاليف التحويلات بينما تمثل الفائدة البحتة، بخلاف التعويض عن المخاطر والتكاليف، علاوة بين زمنين لا يساعد ذلك التشبيه على تفسيرها. فالاستناد غير النقدي على مجرد مرور الزمن بحد ذاته ليس له من قيمة - فمن السهل تصور ظروف تخلق وضعاً لا يختلف عن الوضع الذي تتعدم الفائدة فيه. ولهذه الفرضيات أهمية تحليلية كبيرة، مع أنها أهمية سلبية. فهي تمهد الأرضية وتثبت أن العلماء السكولانيين - ممن هم، من هذه الناحية، أفضل من تسعة أعشار الكتاب الذين حللوا الفائدة في القرن التاسع عشر - قد أبصروا المشكلة المنطقية الحقيقية المعنية. وفي الواقع، فإن هذه الفرضيات تُعرف ماهية المشكلة الأخيرة. وهذا هو السبب الذي يوجب أن نعزو إليهم الفضل بوضع نظرية الفائدة.

٣. وعليه، فإن انحراف الفائدة عن الصفر هو مشكلة يمكن حلها فقط عن طريق تحليل الظروف الخاصة التي تفسر نشوء معدل الفائدة الموجب. إذ يكشف مثل هذا التحليل أن العامل الأساسي الذي يرفع الفائدة إلى ما فوق الصفر هو انتشار ربح الأعمال - فكل الوقائع الأخرى التي يمكن أن تخلق النتائج نفسها ليست كامنة في العملية الرأسمالية بالضرورة. وهذه تشكل فرضية المساهمة الإيجابية الرئيسية للتحليل السكولائي للفائدة. فكما جرت الإشارة من قبل، كان القديس أنطونين أول من عرضها بوضوح، مبيناً أن النقود المتداولة يمكن أن تكون عقيمة، غير أن رأس المال النقدي يتعذر أن يكون كذلك لأن حيازته شرط لمباشرة النشاط الإقتصادي.^(٧١) وبينما شدد مولينا ومعاصروه بحق على أن النقود "بذاتها" غير منتجة ولا تشكل عاملاً للإنتاج، بيد أنهم سلموا مع ذلك برأى مماثل: إذ ابتكروا التعبير المهم القائل بأن النقود هي أداة التاجر "Merchant's Tool". وعلاوة على ذلك، فقد أدركوا تماماً الآلية التي بواسطتها تميل هذه المكافأة، حينما يكون النشاط الرأسمالي فعالاً بشكل كاف، ومهماً بشكل كاف، مقارنة ببقية عناصر المحيط، بحيث تصبح ظاهرة عادية على نطاق عام. وقد أكملت أفكارهم حول *lucrum cessans* (الربح) و *damnum emergens* (الخسارة) تحليلهم المتعلق بجانب العرض من السوق النقدية.

ولم يذهب السكولانيون أبعد من ذلك. إذ لم ينزعوا إلى تطوير نظريتهم لأرباح الأعمال بشكل خاص إلى حد يكفي لتمكينهم من جني الثمرة الكاملة من البصيرة النافذة التي قادتهم إلى رد الفائدة إلى الربح كمصدر لها. وكرواد في هذا المجال، فقد تلمسوا أيضاً الطريق للوصول إلى تعميمات أكثر من تلك قاموا بوضعها بأنفسهم. وقد زلوا كثيراً، ضمن عملية التلمس هذه، واستعملوا حججاً غير كافية بل وحتى خاطئة. ولكن إذا توجب علينا أن نعاملهم كما نعامل سواهم من

(٧١) هذا يشكل، طبيعياً، هجوماً مباشراً على فكرة أرسطو حول "عقم النقود". ومن المهم أن نلاحظ أن محاكاة القديس توما قد قدمت المفتاح لهذا الهجوم. فيعد أن أوضحت تعاليمه عدم وجود سبب يجعل للنقود مكافأة ما، فإنه دأب على القول بوجود "استخدامات ثانوية" للنقود تستدعي تقاضي ثمن عنها. ومن قبيل هذه الاستخدامات ما يحدث، مثلاً، حينما يقدم المرء النقود بقصد تمكين المقترض من إيداعها كرهن أو ضمان (*loco pignoris*)، علماً بأن القديس توما لم يقدم بالتأكيد شمول قروض الأعمال بتلك "الاستخدامات الثانوية" للنقود. ولكن جاكوبيوس فيراربيوس، في كتابه: *Digressio resolutori* (1623)، أنجز هذا حيث ذهب المؤلف بعيداً إلى حد شمول كل القروض المفترضة للأغراض المشروعة أيًا كانت تلك الأغراض.

الكتاب التحليليين، فإن مزاياهم تتجاوز نواقصهم إلى حد بعيد، وبخاصة إذا سلّمنا، كما يُفترض، بفضلهم في الكثير من التحليل الذي استفاد منه خلفاؤهم وحتى خصومهم.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فماذا ترتب على تلك المعركة الكبرى حول الفائدة التي يُعتقد أنها نشبت في القرنين السادس عشر والسابع عشر بين كتاب سكولائيين وكتاب معادين لهم؟ بقدر تعلق الأمر بتاريخ التحليل الاقتصادي، يتمثل الجواب الوحيد بأنه لم تكن هناك أي معركة. فلم يكن ثمة تقدم في التحليل ولم تُطرح أفكار تحليلية جديدة عن الفائدة لوقت طويل. ولم يكن ثمة جديد حتى لدى قادة أكثر شهرة في الصف المعادي للمذهب السكولائي مثل مولينيوس أو سالماسيوس: (٧٢) فقد أوشك إدراك مولينيوس ونافاريوس - وقد عاصر أحدهما الآخر تقريباً - للحل النظري لمشكلة الفائدة أن يكون متماثلاً. فمولينيوس لم يفعل شيئاً سوى إعادة صياغة النظرية السكولائية حول *lucrum cessans* (الربح) على أساس فرص النشاط الاقتصادي المتاحة كما نجدها لدى مولينا. وبصدد القضية الأخلاقية، فقد اختلف علماء اللاهوت البروتستانت والقانونيون العلمانيون فيما بينهم بشأن موضوع الفائدة، بيد أنهم اكتفوا أيضاً بتكرار حجج كان قد وضعها العلماء السكولائيون بغض النظر عن مناصرتهم لهذا الجانب أو ذلك. (٧٣) ولكن، إضافة إلى ذلك، كانت هناك قضية قانونية أو إدارية معينة، وهذه القضية هي التي تفسر ذلك الجدل. فقد تصور السكولائيون، كما رأينا، أن الفائدة كان ينبغي تبريرها

(٧٢) جرت الإشارة إلى مولينيوس (تشارلس دومولن) من قبل. أما سالماسيوس (كلاود دي ساومايس، ١٥٨٨-١٦٥٣) فكتب مقالات عدة حول الفائدة، تشير منها إلى (De usuries, 1638) (١٦٣٨؛ ولكن يبدو أن هناك طبعة سابقة منها عام ١٦٣٠؛ وإلى De foenore trapezitico (1640).

(٧٣) قد يترتب علينا التخلص من تلك القضية مرة وإلى الأبد. لقد تم تدريس المذهب السكولائي من قبل ريتشارد باكستر (١٦١٥-١٦٩١)، انظر، مثلاً، كتابه Christian Directory. ويسرى هذا الأمر نفسه على الأدب الغزير حول الفائدة، الذي، باعتباره رد الفعل المألوف على الجوانب المالية من الرأسمالية الصاعدة، شجّب الربا استناداً إلى أسباب أخلاقية بحتة. وثمة بضعة أمثلة إنجليزية أرى أنها أمثلة نموذجية (Thomas Wilson, Discourse upon usurie, 1584)، وثمة طبعة أبكر تعود لعام ١٥٧٢ بحسب فهرس مكتبة كريس؛ وقد صدرت الطبعة الجديدة من ذلك العمل عام ١٩٢٥ مع مقدمة كتبها ر. ه. تاوون). وكذلك: Philippus Caesar, General Discourse against the Dannable Sect (1549). (of Usurers..)، وهذا العمل عبارة عن ذم أخلاقي بحسب؛ Anon., Death of Ustry or the (Disgrace of Usurers.. (1594) ; Anon., Usurei Arraigned and Condemmed (1625 Treatise of Usurie,) وقد يمثل عمل فنتسون (1612) الدفاع عن الفائدة وفق أساس كان معروفاً لدى السكولائيين ولكنهم لم يقبلوه لصلته بالقضية الأخلاقية أي المزية التي تنول إلى المفترض.

بأسباب لا تكمن في عقد القرض ذاته (mutuum). وهذا ما يضاهاى القول بأن كل حالة، أو كل نوع من الحالات على الأقل، كان يُختبَر وينبغى عدم التسليم به دون درس. ورغم أن السكولائيين لم يعترضوا دائماً على التشريع الدنيوى الذى أباح الفائدة،^(٧٤) إلا أن من السهل تصور الالتباس inconvenience الذى يُفترض أن يكون قد أثاره هذا المبدأ بعد أن أصبحت الفائدة ظاهرة عادية. والسؤال الذى برز بصورة طبيعية وأجاب عليه البابا بيوس الثامن والبابا جريجورى السادس عشر بشكل إيجابى فى آخر الأمر هو: ألا ينبغى فى ظروف كهذه استبدال مجموعة معقدة جداً من القواعد، مهما كانت صحيحة منطقياً، بالفرضية الكاسحة القائلة بأن القبول بسعر الفائدة السوقى كان أمراً حسناً. وهذا هو حقاً ما كان يطالب به عدد متزايد بشكل ثابت من الكتاب العلمانيين وحتى المتدينين. ولكنهم لم يطرحوا الأمر بهذه الصورة لأنهم، جزئياً، لم يكونوا قادرين على فهم الخيوط الدقيقة لمنطق السكولائيين مما دفعهم إلى طرحه جانباً على أساس انه مجرد مغالطة، وجزئياً، لأن معظمهم، كأعداء للكنيسة للكاتوليكية أو للعلماء السكولائيين لأسباب سياسية أو دينية، لم يكن بوسعهم حمل أنفسهم على مناقشة موضوع السياسة policy دون سخرية أو ذم. وقد خلق هذا الانطباع بأن هناك معركة ما بين أسس نظرية قديمة وأخرى جديدة - وهذا انطباع يحسن إهماله لأنه أفضى إلى تشويه صورة مرحلة معينة من تاريخ التحليل الاقتصادى.

(٧٤) لقد ذهب القديس توما بعيداً إلى حد القول (loc. cit. ad tertium) بأنه فى حالة الإنسان غير المثالى imperfect man، فإن كثرة من الأشياء المفيدة يمكن أن تتأثر (multae utilitates imperdarentur) إذا حظر القانون البشرى كل الخطايا بصورة صارمة.

٥- مفهوم القانون الطبيعي (٧٥)

والآن، ينبغي أن نعود لموضوع أرجأنا درسه مرتين سابقاً. وهذا الموضوع يزخر بالمشاكل وهو مصدر لا ينضب لسوء الفهم الذى تتعذر تسويته كلياً ضمن المجال المتاح لنا. وناشد القارئ التعاون الصبور لما للموضوع من أهمية بالغة لإدراك جذور كل العلوم الاجتماعية وتاريخها المبكر. ذلك لأن الاكتشاف الأول لكل علم هو اكتشافه لذاته نفسها. كما أن إدراك وجود مجموعة من الظواهر المترابطة التى من شأنها أن تؤدي إلى "مشاكل" تمثل الشرط المسبق لكل الجهود التحليلية كما هو واضح. وفى حالة العلوم الاجتماعية، يتجلى هذا الإدراك فى مفهوم القانون الطبيعي. وعليه، سنحاول تحليل المعانى المختلفة لهذا المفهوم وفهم تغيراتها وارتباطاتها الدقيقة.

(أ) المفهوم الأخلاقى - القانونى. أرجع العلماء السكولائيون أنفسهم مفهومهم للقانون الطبيعي إلى أرسطو والقانونيين الرومان، رغم أنهم حولوه إلى شيء مختلف كلياً، كما سنرى بعد قليل. فعند حديثه عن العدل، ميز أرسطو "العادل بشكل طبيعى" *naturally just* عن "العادل بشكل مؤسسى" *institutionally just* (Ethics v, 7). ولكن ينبغي فهم مصطلح "طبيعى"، الوارد فى تلك الفقرة، بمعنى ضيق جداً. إذ يقصد أرسطو، هناك، الإشارة فقط إلى أشكال السلوك التى تفرضها الضرورات العامة للحياة ذاتها والتى يشترك الإنسان فيها مع الحيوانات الأخرى. وفى أماكن أخرى، استعمل أرسطو مصطلح "طبيعى" بمعنى أوسع، بل بكل المعانى الأخرى التى يمكن تصورهما دون تمييز بعضها عن بعض بشكل واضح، ناهيك عن تعريفها. كما أنه ربط أيضاً الطبيعي بالمعنى الأوسع بالعادل، خالقاً بذلك سابقة للعهد اللاحقة - فحتى الاقتصاديون "الكلاسيك" الإنجليز خلطوا بين الطبيعي

(٧٥) من بين الأدب الغزير حول الموضوع، اخترت لمعلومات القارئ العامة ما يلى: السير فرديريك بولوك "History of Natural Law" (فى عمله: 1922, *Essays in the Law*). انظر كذلك ب. ستروف: *L'idée de loi naturelle dans la science économique, Revue d'économie politique*, July 1921. والدراسة الوحيدة التى توسعى التوصية بها كتقييم صحيح للعمل المنجز تحت رعاية فكرة القانون الطبيعي (رغم أنها تمثل تقييم عمل خلفاء السكولائيين وليس الأخيرين أنفسهم) هى و. هـ. تايلر "Economics and the idea of Natural Law," in *Quarterly Journal of Economics*, November 1929. كما يمكن الاستفادة من دراسة فينجرادوف المعروفة والموسومة بـ: (Outlines of Historical Jurisprudence (1920-22).

والعادل أحياناً - رغم أن أرسطو لم يكن منسجماً بصورة تامة في هذه النقطة: فقد كان أحياناً يستحسن أشياء معينة لم يسمها طبيعية؛ ولكنه لم يستهجن قط أى شيء كان قد ألصق به ذلك الاسم.

وقد سلم الرومان، وهم قوم لا يميلون كثيراً إلى التفلسف، بتعريف أرسطو ببساطة: فقد قال غايس (Instit. 1, 2) بسذاجة أن القانون الطبيعي (jus naturale) هو "ما علمته الطبيعة لكل الحيوانات" (quod natura omnia animalia docuit). وكرر يوليان الشيء نفسه. فقد قبل الرومان ببساطة هذا القانون الطبيعي كمصدر عادل وصالح للقواعد التشريعية بالقدر نفسه، بل كمصدر اسمي من كل مصادر القانون الوضعي، التشريعية وغير التشريعية. ولكن ثمة نقطتين لا بد من ملاحظتهما، إضافة إلى ذلك. أولاً: لقد تطور بين الرومان ذوى الاتجاهات الأدبية، كشيثرون، ميل لإطلاق مصطلح jus naturale على ما كان يسمى رسمياً بـ jus gentium (القانون البشرى). وهذا يعود إلى أن القانون الأخير، إذ يجسد قواعد المساواة بالصورة التى كان عليها، بدا "طبيعياً" أكثر من القانون المدنى الرسمى نوعاً ما. وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن هذا المعنى للقانون الطبيعى، وهو المعنى الذى ساد أخيراً (بينما اكتسب مصطلح jus gentium معنى قانون الشعوب Law of Nations فى القرن السابع عشر، كما سبق أن رأينا)، لا يتطابق مع المعنى الذى حدده أرسطو فى Ethics v, 7، مع أنه يتماشى أكثر مع المعانى الأخرى التى استعمل فيها أرسطو بالفعل كلمة "طبيعى". ثانياً: ربط القانونيون الرومان كلمات: "طبيعة" و"طبيعى" بمعانٍ مختلفة يهمنها منها هنا معنى واحد فقط^(٧٦) وهو: rei natura أو طبيعة الحالة nature of the case. فحينما نواجه قضية قانونية معينة تترتب على عقد ما، مثلاً، فينبغى علينا قبل كل شيء معرفة "طبيعة المشروع" الذى أراد أحد طرفى العقد تحقيقه. وللوهلة الأولى، فإن طبيعة الحالة هذه لا تبدو على صلة بالقانون الطبيعى بأى معنى - كما حاولت أن تبين هذا بحوث قانونية عدة كتبها قانونيون من أنصار المدرسة التاريخية ممن يكرهون تعبير القانون الطبيعى ذاته. بيد أننا سنرى، بعد قليل، أن طبيعة الحالة تمت بصلة كبيرة إلى القانون الطبيعى.

(٧٦) ترد المعانى الأخرى ضمن مصطلحات مثل naturale negotii و naturalis obligatio، مما لا أحب إرهاب القارئ به. فكل تلك المعانى مترابطة بعضها ببعض رغم تمايزها.

قاعدة من هذا القانون الطبيعي لا يكون قانوناً شرعياً قط. وسيلاحظ القارئ المضامين السياسية لهذا المذهب.

ولغرض الإيجاز، ننتقل من القديس توما إلى مولينا. لقد طابق مولينا بوضوح القانون الطبيعي بكل ما يمليه العقل (*ratio recta*)، من ناحية، وبما هو ملائم أو ضروري اجتماعياً (*expediens et necessarium*)، من الناحية الأخرى. إن هذه الفرضيات بذاتها ليست سوى أفكار أكويانية بعد أن تمت صياغتها على نحو أكثر تحديداً. ولكن مولينا خطأ خطوة أخرى ((tract. 1. disp. 4) - فبعد تكرار تعريف أرسطو، أضاف مولينا ما يلي، كتفسير لمعنى هذا التعريف على ما يبدو: "أى" أن العادل بشكل طبيعي يتمثل بما هو ملزم لنا وفقاً لطبيعة الحالة (*cuius obligatio oritur ex natura rei*). ولكن أرسطو لم يقصد هذا قط. فمولينا لم يفسر معنى أرسطو بل أضاف معنى جديداً: فقد ربط مولينا القانون الطبيعي بتشخيصنا العقلاني، وفقاً لفكرة المصلحة العامة *Common Good*، للحالات التي نعابنها أثناء البحث أو الممارسة - سواء أكانت هذه الحالات عقوداً فردية أم مؤسسات اجتماعية. إن رأى مولينا حول "طبيعة القانون الطبيعي" إنما نشير إليه هنا كمثال فقط لما كان عليه رأى العام للعلماء السكولائيين في زمانه وحتى في زمن مبكر أكثر. ويعنى الشيء نفسه مفهوم دى سوتو حول سيطرة العقل (*Command of Reason (rationis ordination)*).

يمكن صياغة هذا الاستنتاج بالقول بأن كل العناصر التأملية أو الغيبية أو غير الواقعية *non-empirical* قد تبخرت من مفهوم القانون الطبيعي لدى مولينا ولم يتبق سوى العقل مطبقاً على وقائع خاصة، رغم أن هذا التطبيق لا يزال لحد الآن يتم من الزاوية المعيارية. ولكن الموضوع معقد أكثر من ذلك لسوء الحظ. فمذهب السكولائيين، هو الآخر، يتضمن مصادر من تيارين من الفكر يمثلان النقيض الدقيق للواقعية المتزنة *sober matter-of-factness*. وتتبعي الإشارة إلى هذه المصادر لأنها قد ساهمت كثيراً في الخلط السائد بشأن القانون الطبيعي. أولاً: ثمة ربط *association* بين القانون الطبيعي والظروف البدائية. فقد رأينا أن السكولائيين، مقتفين أثر أرسطو، كانوا قد استفادوا من طريقة تاريخية مزعومة في التفسير، كما فعل آ. سمث فيما بعد: فعند تفسير ظاهرة اجتماعية معينة كالملكية أو النقود، كان العلماء السكولائيون يفضلون الانطلاق من "حالة أولية" ما متخيلة

للمجتمع. ولم يسيء السكولائيون استعمال هذه الطريقة بقدر ما أعلم. ولكن "العادل" كان هو "الطبيعي" وإذا كان "الطبيعي" يتجلى في الظروف البدائية بوضوح متميز، كما تفترض تلك الطريقة في التفسير، فإن الظروف البدائية تصبح عادلة إضافة إلى كونها طبيعية. ومن هذه الزاوية، يبدأ خط متواصل من الفكر يصل بالضبط إلى تمجيد روسو للحالة الطبيعية، بمعنى الحالة البدائية، للبشرية - وهذا الربط ثانوي تمامًا ولكنه لم يضيف شيئاً إلى أهمية المفهوم. وليس من داع للقول أن السكولائيين أنفسهم لم يمجّدوا الظروف البدائية.

ثانياً: ثمة علاقة بين القانون الطبيعي السكولائي وحقوق الإنسان، droits de l'homme، ومفاهيم القرن الثامن عشر المماثلة بما في ذلك الحق الطبيعي للعامل بمنتوجه. وليس ثمة شك بوجود هذه العلاقة. ذلك لأن القانون الطبيعي لدى السكولائيين كان يعتبر مصدرًا للقواعد القانونية السارية حول الحقوق والواجبات، وكل ما أراد أنصار droits de l'homme (حقوق الإنسان) تحقيقه كان يقوم على ذلك المصدر بغية سيطرة العقل أو rationis ordinatio بالنسبة لحقوق الإنسان المتحضر السياسية. وعلاوة على ذلك، فقد سلّم الكتاب السكولائيون ببعض فقرات من قائمة الحقوق تلك بصورة واضحة. ومع ذلك، فإن الطابع التأملّي لتلك الحقوق والحقوق المتصورة بشكل مماثل هو أمر معروف وشائع. وهذا النوع من الأشياء بالذات، أكثر من أي شيء آخر، هو الذي يفسر نفور كثير من أفضل الاقتصاديين من مفهوم القانون الطبيعي والذي جعل من هذا الأخير نموذجًا للغيبية غير التاريخية وغير العلمية. وحينما تصل فرضية معينة إلى هذا الحد، بالنسبة للبعض، فإن رفضها لا يتطلب سوى ربطها بالقانون الطبيعي. وفي الواقع، يكمن أحد الأسباب الأكثر شيوعاً لرفض النظرية الاقتصادية الشامل في كونها، حتى هذا اليوم، مجرد فرع للفلسفات غير العلمية للقانون الطبيعي. وهكذا، تتوافر لدينا كل الأسباب للنظر في تلك التهمة بدقة أكثر - وهو ما سنفعله في الفقرة التالية.

(ب) **المفهوم التحليلي.** لقد كنا، لحد الآن، نتتبع مفهوم القانون الطبيعي من زاوية دوره في إطار الحقل الأخلاقي والقانوني أو، وهو ما يعنى الشيء نفسه، مفهوم القانون الطبيعي كمصدر للقواعد السارية أخلاقياً وقانونياً. وبعد ما قلناه في الأقسام السابقة من هذا الفصل، فإن من السهل أن نجد الجسر الموصل إلى الدور التحليلي لمفهوم القانون الطبيعي. وفي الواقع، فإننا لا نحتاج سوى تعميم ما توصلنا

إليه في الحالة الخاصة المتعلقة بنظرية الفائدة. ولهذا الغرض، نطرح السؤال التالي: لماذا ترتب على أرسطو أن يسمى أشكالاً محددة من السلوك "عادلة بشكل طبيعي" بالمعنى الضيق لهذا التعريف؟ لأن هذه الأشكال، كما هو واضح، هي شروط ضرورية (كما تصور هو) لبقاء الحياة الحيوانية بشكل عام. والجواب نفسه يمكن أن يبقى صحيحاً بالنسبة إلى "العادل بشكل طبيعي" بالمعنى الأوسع الذى يشمل ضرورات الحياة الاجتماعية في الظروف التاريخية الفعلية لأى مجتمع بشرى معطى. وعليه، فلكي نعرف ما هو عادل بشكل طبيعي في أى حالة خاصة، فإن من الضروري تحليل هذه الظروف أولاً. والتعميمات التى يمكننا استخلاصها من إجراء كهذا يمكن تسميتها "القانون الطبيعي" بالمعنى التحليلي: فالقانون الطبيعي المعياري normative يفترض قانوناً طبيعياً تفسيريًا explanatory. إذ لا يمثل القانون الأول سوى نوع محدد من الحكم القيمي value judgement على الوقائع والعلاقات بين الوقائع التى يكتشفها القانون الثانى. وهذان المفهومان متميزان منطقيًا ويمكن تمييزهما من الناحية العملية كما هو شأن الأحكام القيمية والفرضيات التحليلية لأى اقتصادى. فآدم سمث، مثلاً، لديه نظرية أجور تتألف من تعابير عن حقيقة واقعة statements of fact وتعميمات مشتقة منها. ولكنه (في: Wealth of Nations, Bk 1, ch. 8) أشار أيضاً إلى أن "منتوج العمل يشكل التعويض الطبيعي عن العمل أو الأجور". ولما كان سمث يقصد بمنتوج العمل كل المنتوج، وما دامت الأجور، وفقاً لما يقول، لا تصل إلى هذا الحد عادة، فإن من الواضح إذن أننا نحصل على فرضية قانون طبيعي بالمعنى الفلسفى أو كحكم قيمي. ولكن حينما لا نهتم إلا بالتحليل العلمى، فإننا لا نجد صعوبة فى نبذ هذه الجملة. أو يمكن أن يحلل الاقتصادى المعاصر ظاهرة التمييز السعري وأن يمرر حكماً قيمياً عنها على حد سواء. فإذا فعل الأمر الثانى بتسمية هذا التمييز غير عادل، فإنه يكون قد تبنى قاعدة من القانون الطبيعي لا تختلف عن قاعدة السكولائيين فى هذه الحالة. وإذا كان هذا الاقتصادى يستحسن قانون روبنسون-باتمان الذى لا يحظر التمييز، فإنه يفعل ما كان يمكن أن يفعله السكولائيون فى أيامهم بقولهم بأن هذا القانون مشروع لأنه يتوافق مع إحدى قواعد القانون الطبيعي. وفى الواقع، يمكننا أن نعتبر هذا الأمر، أو أى حكم قيمي من أى نوع، غير علمى unscientific أو فوق علمى extrascientific. ولكن ليس ثمة معنى لرمى الوليد التحليلى سوية مع ماء الغسيل الفلسفى. بيد أن هذا بالذات هو ما يفعله أولئك الذين يرمون جانباً علم اقتصاد

السكولائيين أو خلفائهم العلمانيين لمجرد أن له صلات بنظام القواعد الأخلاقية والقانونية: فهم ينحون جانبًا القوانين الطبيعية بمعناها التحليلي بسبب صلاتها بنظام القوانين الطبيعية بمعناها المعيارى.

ومع ذلك، فإن الاعتراض الرئيسى، للمدرسة التاريخية، المثار ضد قانون واقتصاد القانون الطبيعى ليس هو هذا بل شىء مختلف وإن كان مرتبطًا به: إذ كان يُعتقد أن القانون الطبيعى منفصل عن الواقع التاريخى بصورة تامة. وقد سبق أن رأينا أن هذا الاعتراض ليس له من أساس، بقدر تعلق الأمر بالسكولائيين، وذلك لتشيدهم الدائم على النسبية التاريخية للظواهر الاجتماعية. قد يكون له أساس معين بالنسبة لقسم من خلفائهم. ولكنه، بغض النظر عما إذا كانت أسسه جيدة أم لا، يمس تطبيق المفهوم فقط وليس المفهوم نفسه. فكل مفهوم يمكن أن يُطبق بصورة خاطئة. وعلاوة على ذلك، يمكن لكل نظرية أن تكون غير كافية أو خاطئة. وبشكل خاص، فإنها قد تزعم لفرضياتها قدرًا غير صحيح من العمومية. وقد فعلت المذاهب النظرية لـ *droits de l'homme* (حقوق الإنسان) هذا بكل تأكيد. ولكن النظرية العلمية غير الكافية - وحتى الخاطئة - تبقى نظرية علمية رغم ذلك. ومن ناحية أخرى، سنرى أن الادعاءات المطلقة التى نسبت فى القرن الثامن عشر لصالح برامج تشريعية معينة دون إحاطة كافية بظروف الزمان والمكان كانت قد عززت كل أنواع سوء فهم للطبيعة الحقيقية لتحليل القانون - الطبيعى.

لقد قلت إن العلم الاجتماعى كان قد اكتشف نفسه فى مفهوم القانون الطبيعى. إن هذا القانون يتضح بشكل خاص حينما نصوره على غرار تعريف مولينا له - كما يَرشح من "طبيعة الحالة" *rei natura*. وإذا أخذناه بهذا المعنى، فإن مثال القانون الطبيعى يتضمن الاكتشاف القائل بأن بيانات وضع اجتماعى معين تحدد - فى الحالة الأكثر ملاءمة، وعلى نحو فريد - سياقًا محددًا من الأحداث، عملية أو حالة متماسكة منطقيًا، أو أن البيانات من شأنها أن تفعل هذا لو سمح لها أن تعبر عن نفسها من دون أى تأثير إضافى. وهذه صياغة للقانون الطبيعى بمصطلحات حديثة. ولكن السبب الذى يمكن أن يحملنا على إرجاع هذه الفكرة بشكل ما، مهما كان أوليًا، إلى العلماء السكولائيين يكمن فى مفهومهم عن العدل. كان القديس توما قد فسر هذا المفهوم (الأرسطى) للعدل بربط كلمة "عدل" بالتنكيف

adjustment وكلمة "عادل" بالمتكيف adjusted. فالعادل هو ما يتكيف أو يتوافق. تكيف أو توافق - مع ماذا؟ الجواب الوحيد الذى بوسعنا طرحه، بالاستفادة من تلميح مولينا حول rei natura، هو: مع النمط الاجتماعى المعنى منظوراً إليه من زاوية المفهوم النفعى للمصلحة العامة أو الملاءمة الاجتماعية. ومن هنا، فإن المعادلة هى بين العادل والطبيعى من جانب والطبيعى والعادى من جانب آخر. (٧٩) ومن هنا أيضاً تأتي سهولة تحولهم هم من المذهب المعيارى إلى النظرية التحليلية وبالعكس، وسهولة تحولنا نحن من سعرهم العادل إلى سعر التوازن التنافسى (قصير و طويل - الأمد)، مثلاً. ومن هنا، أخيراً، يأتى تلازم العلاقة - التى لا تصل إلى حد التطابق طبعاً - بين التبرير والتفسير لديهم. ولذلك، فبالقدر الذى يصح فيه، كمسألة تاريخية، انحدار علم الاقتصاد المعاصر من الكتاب السكولانيين كما يشير نقاده، فإن من الصحيح أيضاً أن هذه الحقيقة لا تشكل اعتراضاً معيناً. (٨٠)

(٧٩) إن هذه العلاقة بين الطبيعى بمعنى العادى normal والطبيعى بمعنى العادل just تفسر سبب استمرار مصطلح الطبيعى Natural بالمعنى الأول لفترة طويلة - لغاية مارشال تقريباً - ولماذا استمر بعض الكتاب، ممن كانت لديهم أفكار فلسفية معينة عن "الحرية الطبيعية"، بربطه بمعنى عادل. لكن هذا ليس كل شىء حول هذا المصطلح. إن شرط غياب الاضطراب الذى يرد فى بعض الجمل السابقة فى المتن يوحي بمعنى مختلف نوعاً ما، وإن يكن مرتبطاً، عن معنى تعبير معينة كالأسعار الطبيعية، والأجور الطبيعية، وما شابه: ففى هذه التعابير، تعنى كلمة طبيعى Natural عدم وجود اضطرابات غير تلك التى قد تتضمنها البيانات، أو بمعنى أننا ننوى درس عملية أو حالة معينة كما هى فعلاً وكأنما لم تمسها يد. كما أن من غير المعقول أن نبحث عن فلسفات قانون طبيعى كلما وردت كلمة طبيعى Natural: فكلمة "بشكل طبيعى" تعنى ما تعنيه كلمة "بشكل واضح" ليس إلا. ونحن لا نلزم أنفسنا بأى فلسفة عندما نقول إن المرء يغتاض "بشكل طبيعى" حينما يدعونه بالأحمق. ومن المفيد أن نضيف أن مصطلح عادى Normal ينبغي أن لا يؤخذ بالمعنى الإحصائى بل بالمعنى الذى نقصده حينما نتحدث عن البصر العادى: فقد يصل عالم الفسجلة بصدد بنية العين البشرية، وفقاً لفهمه لـ rei natura (طبيعة الحالة)، لمفهوم معين عن الوضع العادى normality قد يكون بعيداً عن أى مقياس إحصائى للدرجات الفعلية لقوة البصر التى يمكن ملاحظتها فى أى مجتمع معطى .population

(٨٠) ٨٠ لقد آمن بعض مؤرخى علم الاقتصاد بأن العنصر المعيارى قد اكتسب أهمية إضافية بسبب طبيعته اللاهوتية (ولنلاحظ، بالمناسبة، معنى كلمة "طبيعة" الواردة فى هذه الجملة). وقد وُجد أن هذا الأمر مهم حتى بالنسبة لتقييم النظام الفزيوقراطى (انظر الفصل الرابع، القسم الثالث، أدناه). ومع ذلك، فهذه غلطة أخرى. فالنظام السكولائى للأشياء، الطبيعية والاجتماعية، هو نظام مستقل كلياً ضمن اللاهوت السكولائى، كما أن تأثيره الوحيد - إضافة إلى وضع القواعد الأخلاقية - يخص مشاكل المعجزات والخلق. وباستثناء المعجزات والخلق، فإن هذا النظام ينبغي فهمه فى ضوء العقل البشرى كلياً. وعند تحليله، فإن من المؤكد أن يتجلى العقل فى تحليل بعض من أعمال الله. ولكن ما دام المشروع الإلهى يتضمن، فى جميع الحالات، قدرًا ما من "الشر"، فإن ولا حتى التقييم يتأثر بصورة خطيرة من ارتباطه باللاهوت ويبقى التحليل حراً بشكل كامل. انظر القسم القادم للاطلاع على غلطة معاكسة تماماً من غلطات التفسير.

(ج) القانون الطبيعي والعقلانية السوسولوجية.

١. تعليق حول العقلانية الفلسفية. لإظهار النقطة المهمة بالنسبة لنا، نختار المعنى التالي من الكلمة المتقلبة الفلسفية "عقلانية" Rationalism. نريد بالعقلانية الفلسفية الاعتقاد ليس بأن عقلنا ("العقل الطبيعي") هو مصدر الحقائق التي تسبق التجربة فقط، بل أيضًا الاعتقاد بأن عقلنا قادر على أن يستخلص نتائج عن الموضوعات الروحية كوجود الله.^(٨١) وبهذا المعنى، فإن القديس توما كان عقلانيًا غيبياً لأنه، بخلاف السكولائيين الآخرين (الاسكتلنديين أساساً)، آمن بأن وجود الله يمكن إثباته منطقيًا. لم يكن القديس توما عقلانيًا غيبياً بالمعنى الذي استعملت به هذه العبارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أي أن العقل البشرى هو المصدر الوحيد المسلم به للمعرفة في قضايا اللاهوت، ذلك لأنه قد سلم بالوحي أيضًا. وهنا، فإذا آمن المرء بأنه يستطيع، باستخدام قوى جهازه التحليلي الخاص وحدها أيضًا، أن يثبت عدم وجود الله، فإنه يكون حقًا في وضع مناقض للقديس توما في هذه القضية الخاصة. ومع ذلك، فإن ثمة نقطة يتأخيان فيها من الناحية الروحية: فالمؤمن العقلاني والملحد العقلاني عقلانيان بالمعنى الذي تم تحديده ويتحداً ضد أي فرد آخر لا يؤمن بقدرة عقله على التحليق العالی علو أي عالم وضعى منطقي في وقتنا الحاضر. وليس في هذا ما يثير الاستغراب طبعًا. فغالبًا ما يعترف أفراد لهم آراء مختلفة بمرجعية واحدة يحتكمون إليها. ولكن من الضروري لفت الانتباه إلى هذه الحقيقة لأنها تساعدنا على رؤية الاستمرارية في التطور المذهبي في مجالات لا نرى فيها، من دون أخذ هذه الحقيقة بالحسبان، شيئًا غير الانقطاع والتناقض.

٢. العقلانية السوسولوجية. غالبًا ما يتم النظر إلى النشاط العلمي باعتباره المثال القياسي للنشاط العقلاني، بمعنى أن الباحث يسترشد بقواعد الاستنتاج المنطقي أيًا كان هدفه النهائي. وفي الواقع، فإن الأمر ليس كذلك بصورة تامة: إذ أن أقوى الإنجازات العلمية بالذات لم تتبع من المشاهدة أو التجربة والاستنتاج المنطقي المنظم، بل من شيء معين تُعبّر عنه كلمة رؤيا vision أفضل تعبير وهو

(٨١) أعتذر عن العيوب الكثيرة لـ هذا التعريف. ومع ذلك، فهو تعريف موجز وبفسى بالنقطة الوحيدة المتصلة بموضوعنا.

قريب من الإبداع الفنى. ومع ذلك، ينبغى "إثبات" النتائج وفقاً للمنهج المنطقي أو العقلاني الذي تمليه المقاييس المهنية، وهذا يكفي لإضفاء العقلانية بهذا المعنى - الذي لا علاقة له بالمعنى المطروح في النقطة السابقة - على خزير المعرفة العلمية التي نمتلكها في أي وقت. ولكن مفهوم العقلانية العلمية هذا يشير فقط إلى موقف الباحثين التحليليين وليس إلى سلوك الموضوع الذي يجري تحليله. فقد يدرس طبيب الأمراض العقلية ردود أفعال المجانين "بشكل عقلائي"، وقد يدرس العالم السوسولوجي بشكل عقلائي مذاهب نفسية حربية أو سلوك مجموعات من المجانين، دون افتراض أن الكلمات والأفعال "لها معنى". وإلى هذا الحد، فنحن جميعاً، ومعنا العلماء السكولائيين، وألد أعدائهم سواء بسواء، عقلانيون منهجيون بالضرورة Methodological Rationalists، أي أننا نؤمن أن بعض الطرق العقلانية يمكن استعمالها لوصف الظواهر الاجتماعية. ويمكن تسمية التعميمات الناتجة عن استعمال مثل هذه الطرق بالقوانين الطبيعية - وهذه هي العلاقة الضرورية الوحيدة بين مفهوم القانون الطبيعي ومفهوم "العقل السليم" Right Reason أو ratio recta.

ولكن العقلانية السوسولوجية أو الاقتصادية لها معنى آخر. فمثلاً يمكن أن ننظر إلى العالم المادي - بشكله الأنيق الذي حققه الرواقيون لأول مرة - ككل منسجم منطقياً، مستسخ، من خطة منظمة، يمكننا كذلك بالضبط أن ننظر إلى المجتمع كعالم يتمتع بانسجام منطقي متأصل في صلبه inherent. وبالنسبة لنا، فإنه لا يهم كثيراً إن كانت هناك إرادة إلهية - التي توجهها يد خفية لغايات معينة - قد فرضت هذا النظام أم أنه مجرد شيء متأصل inherent فقط، بمعنى أن الباحث يكتشف فيه خطة وهدفاً بصورة مستقلة عن عقلانيته التحليلية، ذلك لأن دخول ذلك العالم "العقلاني"، في كلتا الحالتين، غير مسموح به إلا للفهم القائم على العقل. ومع ذلك، ينبغى أن نميز بين العقلانية السوسولوجية أو الاقتصادية الموضوعية التي لا تفترض أن هذا النظام أو الخطة يُدرك أو يمكن أن يُدرك بالفعل العقلاني للأفراد أو الجماعات التي تكون المجتمع وبين العقلانية السوسولوجية الذاتية التي تفترض ذلك. ويتوجب بوضوح إرجاع كليهما إلى العلماء السكولائيين وإلى معظم خلفائهم وصولاً إلى وقتنا الحاضر. وهذا يضيف لونا إضافياً على مفهومهم للقانون الطبيعي ويثبت علاقة أخرى بينه وبين مفهومهم عن ratio recta (العقل السليم)، التي هي مستقلة تماماً عن العلاقة التي أثبتت في الفقرة السابقة - وهي العلاقة التي صاغها

القديس توما لكل العهود: (Summa, 11,1, quaest. XCV, art. 2) .autem prima regula est lex naturae

هذه علاقة غير مقبولة، طبعًا، من زاوية المذهب الوضعي المعاصر. وفي الواقع، فهي تشكل التبرير الوحيد لوجود "التأمل" speculation ليس في المفهوم المعياري للقانون الطبيعي فقط، بل وفي مفهومه التحليلي أيضًا. والأمر المهم جدًا الذي ينبغي تكراره هنا يتمثل بأن العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية ترتبط بتفسير فرضيات القانون الطبيعي فقط وليس بمحتواها بالضرورة، إذ يمكننا إسقاط الارتباط الأول والإبقاء على الثاني. ومع ذلك، فإن من الصحيح أيضًا أن مبدأ العقلانية الذاتية يجسد رأيًا مبالغًا فيه حول القيمة التفسيرية للفعل العقلاني ويغري المرء على وضع ثقة مفرطة بحجج غائبة وارتكاب أخطاء مماثلة. وهذا أمر خطير بشكل خاص حينما يقترن بعادة الاقتصاديين في تنصيب أنفسهم قضاة ليس فقط على عقلانية الوسائل، بل والغايات (الدوافع) أيضًا، أي حينما يستحسنون غايات (دوافع) معينة تبدو لهم "معقولة" ويرفضون غيرها بوصفها غايات غير عقلانية. ويخطئ السكولائيون في كل هذه التقديرات. ولكن من المهم أن نلاحظ أننا على حال مماثلة أيضًا: فنحن ورثتهم من هذه الناحية، كما هو شأننا من عدة نواحٍ أخرى. ويتعذر أن نجد مثالاً أفضل من ألفريد مارشال لتوضيح هذه النقطة.

٣. Ratio recta and la raison (العقل السليم ومذهب العقل). لنلاحظ أن العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية لا ينبغي أن تقود عمليًا إلى مواقف محافظة. وهي تتقاطع مع كلا الاتجاهين كما هو شأن العقلانية الغيبية. ويمكننا حقًا أن نستنتج، من قناعتنا بوجود نظام أو عالم اقتصادي، أن كل شيء يسير نحو الأفضل كما هو واقع الحال بالفعل - وهو الرأي الذي سخر منه فولتير من خلال شخصية د. بانجلوس (في روايته: Candide). ولكننا لا نحتاج إلى افتراض أن النظام العقلاني للأشياء موجود في الأشياء كما هي، إذ يكفي الاعتقاد بالنظام العقلاني الموجود في عالم العقل فقط، وأن العقل نفسه يتطلب منا تحصيل أنفسنا ضد واقع متغير. وهذا هو المعنى الذي تحمله العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية لدى جميع المجموعات الإصلاحية التي تعترم "تطبيق العقل على الظواهر الاجتماعية": لدى أنصار حركة التنوير الذين كانت عبادتهم لـ la raison من هذا النوع، لدى البنثاميين، ولدى معظم الليبراليين والراديكاليين والاشتراكيين في وقتنا الحاضر.

وقد انحدر كل هؤلاء من السكولانيين. ذلك لأن السوسيولوجيا السياسية لدى العلماء السكولانيين تكفى وحدها لإثبات أنهم أخذوا بالرأى الثانى وليس الأول بصدد العالم الاجتماعى أو القانون الطبيعى. وكل الاختلافات حول نتائج تطبيق "تور العقل" - والتي تفسرها الاختلافات فى زوايا النظر والظروف إلى حد كبير - هى اختلافات ثانوية، بقدر تعلق الأمر بالنقطة محل الدرس. وهذا هو المبدأ المنهجى نفسه الذى يسود كل الفكر السوسيولوجى والسياسى الذى هو غير معاد للمذهب العقلى. وكان الإغريق أول من أعطاه تعبيراً متماسكاً. ولكن السكولانيين كانوا أول من فعل هذا فى العالم الألمانى Germanic. ومهما بلغ تمرد la raison فى القرن الثامن عشر، فهو لم يكن تقليعة فكرية. فثمة استمرارية كاملة من الناحية المعرفية، ومذهب Ratio recta (العقل السليم) (المكافئ لـ naturalis ratio) هو أصل la raison.

وهذا ينبغى أن لا يثير استغراباً أو يصدم مشاعر أحد. فالسيف الذى كان الملائكة قد طرقوه يمكن أن يقع بيد الأشرار بسهولة. كما يمكن للملائكة تجريد الأشرار من سيف كانوا قد طرقوه - إلا أن الأشرار، فى مثل هذه الحالة، يستحقون ذلك النوع من الاعتراف الذى يضيفه أى اشتراكى متحضر على إنجازات الرأسمالية.

٦- فلاسفة القانون الطبيعى: تحليل القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر

نفارق الآن العلماء السكولانيين ونتوجه لدرس أعمال خلفائهم المباشرين. لقد ظلت تثار، طبعاً، الأسئلة الأزلية بشأن حكم الجنس البشرى، إضافة إلى الأسئلة الناشئة فى القرن السابع عشر حول تخبط الأنماط والمشاكل السياسية الجديدة. وفى إنجلترا بشكل خاص، خلقت هذه الأسئلة سيلاً من الكتيبات من جميع الأنواع غطت جميع الاتجاهات بدءاً من المحاجة المتشعبة بالعقل - وبهذا الصدد، أرى أن كتابات (جورج سافل، ماركيز) هاليفاكس الموسومة "timmer" ستبقى ذروة إنجازات ذلك الأدب على الدوام - وصولاً إلى التهريج المسنود بالمقتبسات التحليلية. ولكن الرغبة الملحة بالحصول على الإجابات قد تمت تغطيتها أيضاً، على مستوى المبدأ العام، من قِبل مجموعة من كتاب نسميهم: فلاسفة القانون - الطبيعى.^(٨٢)

(٨٢) لقد قمت ببنى هذا المصطلح بناء على نصيحة البروفيسور أ. ب. يوشر.

(أ) السكولائيون البروتستانت أو العلمانيون. رغم انفصال هؤلاء عن السكولائيين بسبب الانشقاق الدينى وتغير الوضع السياسى، فإنهم كانوا، سوية مع الآخرين، من الفصيل المهنى نفسه، وشرعوا بأداء المهمة نفسها، بالطريقة نفسها، والروح نفسها إلى حد بعيد - وقد كان هؤلاء العلماء هكذا حقاً بحيث أن تسميتهم سكولائيين بروتستانت (أو علمانيين) تمثل أفضل طريقة لوصفهم. وبطبيعة الحال، فهم ما كانوا ليوافقوا على هذا التشخيص. كما أن هذا التوصيف قد لا يروق أيضاً للباحثين المعاصرين ذوى الميول الكاثوليكية أو البروتستانتية أو "الليبرالية" على حد سواء. فجميعهم كانوا يشددون على الاختلافات فى المعتقدات أو المذاهب الدينية والسياسية، وهم، من زوايتهم، على صواب تام فى أن يعثروا على تمايز فى ما نراه أشياء متماثلة. ليس من داع لتكرار القول بأن ما نهتم به، فى هذا الكتاب، هو طرق التحليل ونتائجه فحسب، وأن درس كل الأشياء الأخرى إنما يكون بالقدر الذى تلقى فيه هذه الأشياء ضوءاً على تلك الطرق والنتائج ليس إلا. كما أن طرق ونتائج هؤلاء العلماء لا تختلف عن تلك الخاصة بالسكولائيين المتأخرين. ولا يعنى هذا أن فلاسفة القانون - الطبيعى قد قلدوا السكولائيين دون أن يقولوا هذا. ورغم أن تأثير السكولائيين واضح فى حالات كثيرة بما لا يترك أى مجال للشك المعقول، إلا أنه من المحتمل أيضاً أن تكون هناك إعادة اكتشاف أو تطوير من المصادر ذاتها - وبخاصة من القانونيين الرومان.

وكان تيار الفكر الذى روج له الفلاسفة من الأهمية بحيث أنه ترك تأثيره على كل فرد متعلم. وعلاوة على ذلك، وكما يتضح بعد قليل، فإن هؤلاء الفلاسفة لم يكونوا سوى حلقة فى سلسلة انخرست عميقاً فى ثنايا القرن التاسع عشر. ولهذين السببين، فإن من المستحيل التحدث عنهم كمجموعة محددة بوضوح. وسنقوم الآن بالضبط باستبعاد ليس فقط كل أولئك المؤلفين الذين من المعتاد تقييمهم كمجرد اقتصاديين بل أيضاً كل المساهمات التى لا صلة لها بالقانون الطبيعى، حتى إذا كان أصحابها يعودون لهذه المجموعة. وفى ضوء هذا الفهم، يكفى أن نذكر بضعة أسماء نموذجية من القرن السابع عشر: جروتس، هوبز، لوك، بوفندورف.

كان هوجو جروتس أو هيوج دى جروت (١٥٨٣-١٦٣١) (De jure belli ac pacis، الطبعة الأولى ١٦٢٥، الطبعة الثانية ١٦٣١) أول وآخر قانونى عظيم تقوم شهرته على عمله الزائع فى القانون الدولى. كما أنه عالِم، وإن باختصار،

موضوعات اقتصادية، كالأسعار والاحتكارات والنقود والفائدة والربا، الكتاب الثاني، الفصل ١٢، كانت لها أهمية دون شك، ولكن دون أن تضيف أى شىء بارز لتعاليم السكولائيين المتأخرين.

توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩)، الذى ينبغى أن نشير، إضافة إلى أعماله: (1650) De corpore politico، (1642) De cive، (1651) Leviathan (*)، إلى سيرة السير ليسلاى ستيفن التى يمكن التوصية بها كواحدة من أفضل المخططات لخلفيات ذلك الزمن الثقافية. كان مدرساً خصوصياً من أكسفورد، وعالمًا سوسيولوجيًا سياسيًا على الإجمال. ولم يكن اهتمامه بالاقتصاد أكثر من اهتمام جروتس به، رغم أنه أيضاً تناول موضوعات اقتصادية، وبخاصة النقود. ولا تتبع أهمية هوبز بالنسبة لنا من أصالة فلسفته السياسية المؤثرة (التى تتماشى أكثر حقًا مع موضوع الفصل القادم) بقدر ما تتبع من حقيقة أنه، أكثر من أى فيلسوف قانون طبيعى آخر، كان منفتحًا على المادية الميكانيكية الأولية فى زمانه ولأنه نقل تأثيرها، عبر تعاليمه الأخلاقية والنفسية بخاصة (فهو من أنصار المذهب الحسى Sensationalist) إلى العلوم الاجتماعية. ومن المناسب أن نلاحظ أنه لم يكن رياضياً وعالم طبيعة جيدًا، ناهيك عن أن يبدع فيهما، بيد أن معرفته بهما تتجاوز معرفة الهواة، لكن كل هذا لم يمنعه من القيام برحلات عدة إلى اللاهوت التأملى، مستعملًا حججًا لاهوتية ومقتبسات تورانية فى إطار تحليله السوسيولوجى.

أما جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤)، الفيلسوف الذى ظهرت أول مجموعة غير كاملة من أعماله عام ١٧١٤، كما ظهرت مجموعة من تسعة مجلدات عام ١٨٥٣، وكُتبت عنه سير حياة عدة، فكان أيضًا من ثمار أكسفورد. وقد بدأ حياته بالتدريس الخصوصى وإلقاء محاضرات ثم دخل الخدمة المدنية التى تأهل فيها تحت أجنحة المدافعين الهويجيين Whig (الذين زودهم بالنصح والإيديولوجيات) ليفوز أخيرًا بمقعد فى مجلس التجارة. وتتبع أهمية جون لوك الرفيعة بالنسبة لنا من اعتبارات عدة. أولًا: كفيلسوف بالمعنى الضيق للكلمة، فقد قاد لوك الاتجاه التجريبي empirical ضد العقلانية الديكارتية نحو النصر، فى إنجلترا أولاً ومن ثم فى القارة وبخاصة فى فرنسا، (وهكذا، فإن عمله الحاسم هو: Essay concerning Human

(*) تشير تلك الكلمة (لويثان) إلى وحش بحرى يرمز إلى الشر، إلى حيوان بحرى ضخم، أو شىء ضخم ورهيب، وهى تستخدم هنا ككناية عن "دولة" ذات نظام دكتاتورى.

(Understanding, publ. 1690). وقد شكّل هذا قطيعة مع التقاليد السكولاني (أرسطو) كانت حاسمة بصورة تامة حقًا. ومع ذلك، ينبغي على القارئ أن يفكر مليًا في أن هذه القطيعة لا تعني أن هناك قطيعة مماثلة في النظرية السياسية أو الاقتصادية: فمن المهم التمييز بين هذه الأشياء. ثانيًا: كنصير للتسامح (المشروط)، لحرية الصحافة، وللتعليم الموسع، لعب لوك دورًا في بناء المخطط العام لليبرالية السياسية اللاحقة - وهي حقيقة يجب أن تُذكر في هذا السياق لصلتها بالليبرالية الاقتصادية. ثالثًا: بوصفه مُنظرًا سياسيًا (انظر، بشكل خاص، عمله: Publ. 1690 *Two treatises of Government*)، يحق للوك أن يطالب بمكان الصدارة وسط فلاسفة القانون الطبيعي، رغم أنه لم يصف سوى القليل إلى جروتس وبوفندورف. رابعًا: كإقتصادي (انظر الفصل السادس، أدناه)، كانت له مساهمات هامة سنعالجها ضمن سياق آخر لأنها لا تمت إلى فلسفته أو نظريته السياسية بأى صلة. أخيرًا، ينبغي، مرة أخرى، أن نلاحظ اهتمامات لوك اللاهوتية (انظر، بشكل خاص عمله: *Reasonableness of Christianity*, 1695).

وكان صاموئيل فون بوفندورف (١٦٣٢-١٦٩٤) قانونيًا من طراز أكاديمي، وبروفيسورًا ناجحًا في جامعات هايدلبرج، ولوند (السويد) وبرلين. لم يكن بوفندورف سوى نصير لجروتس. ولكنه كتب بحثًا صار مقررًا تعليميًا يتمتع بشهرة عالمية وهو يلخص ويمثل كل بنية العلم الاجتماعي لفلاسفة القانون الطبيعي على نحو أفضل من أعمال الكتاب الأعظم ممن سبق ذكرهم: *De jure naturae et gentium, libri octo* (الطبعة الأولى ١٦٧٢، وهي المستعملة). ويحتل هذا العمل أهمية أكثر من عمله الأقدم: *Elementa jurisprudentiae unversalis*, 1660، ويلزم الرجوع إليه لتكوين فكرة عامة حول مدى ومستوى ذلك النوع من العلم الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فقد ذهب بوفندورف في علم الاقتصاد أبعد مما فعل جروتس (الكتاب الخامس، الفصول ١-٨)، رغم أنه لم يصف الكثير إلى خزين المعرفة وإلى الجهاز التحليلي للسكولانيين المتأخرين كما اعتقد. بيد أنه قدّم المادة بصورة نظامية. كما كتب كراسة متميزة جدًا حول اللاهوت: *De habitu christianae religionis ad vitam civilem*.

وينبغي أن نشير إلى أسماء أخرى يحتمل أن يفقد القارئ قسماً منها. ولكننا نترك عن عمد الكاتب العظيم لايبنيز Leibniz ونصيره الأمين كريستيان وولف

Christian Wolff، فقد كانا كاتبين موسوعيين طبعاً وأظهرا اهتمامهما بالأحداث والسياسات الاقتصادية في زمانهما، بين أمور أخرى؛ ولكن لم تكن لهما ثمة مساهمات في موضوعنا. ومع ذلك، لا بد أن أذكر توماسيوس (١٦٥٥-١٧٢٨) لأن كتاباته ألقت ضوءاً على مفهوم القانون الطبيعي بالمعنى الذى استعملته المجموعة.

وكما هو شأن السكولانيين بالضبط، فإن هدف فلاسفة القانون - الطبيعي كان يتمثل بالوصول إلى علم اجتماعي شامل - إلى نظرية شاملة للمجتمع تشمل كل جوانبه ونشاطاته - لم يكن علم الاقتصاد فيه عنصراً مهماً أو مستقلاً. وقد ظهر هذا العلم الاجتماعي للفلاسفة، أولاً، على شكل أنظمة قانونية Jurisprudence كانت تشبه البحوث السكولانية De justitia et jure، (المتعلقة بالعدل والقانون): إذ كان جروتس وبوفندورف محامين أصلاً، وكانت بحوثهما تدور حول القانون أساساً. وقد عالجا المبادئ القانونية والسياسية التى زعم أن لها مصداقية عامة شاملة على أساس أنها كانت مبادئ طبيعية بمعنى مشتقة من الخصائص العامة للطبيعة البشرية ولا ترتبط، كالقانون الوضعي، بالظروف الخاصة بكل بلد بمفرده.^(٨٣) وكل ما تبقى مما قلناه فى القسم السابق حول الطابع المنهجي والدلالات المختلفة للقانون-الطبيعي لدى السكولانيين المتأخرين، وبخاصة حول العلاقة بين جانبه المعياري وجانبه التحليلي، ينبغى تكراره هنا بالنسبة للقانون الطبيعي للفلاسفة العلمانيين. ولكن، رغم أننا نجانب الدقة إذا عزونا هذا المفهوم نفسه واستخداماته التحليلية البحتة إلى هؤلاء الأخيرين، أو إذا اعتبرناهم مبدعين تصدوا لطرق التفكير السكولانية، فالحق يقال إن لهم مساهمات كثيرة جديرة بالتسجيل وكان بعضها أروع من بعضها الآخر.

(ب) الرياضيات والفيزياء. عاش فلاسفة القانون الطبيعي فى عهد الرياضيات والفيزياء البطولى. فقد صاحب الاكتشافات المذهلة لـ "فلسفة تجريبية جديدة" بالنسبة للجمهور العام - وإن ليس بالنسبة لنا - ازدهار فى الفيزياء ليس أقل من ذلك، رغم أن ذلك قد تم على أيدي أدباء وسيدات عظيمات. لقد تجمع

(٨٣) أشار هوبز (Leviathan, 1, chs. 14 and 15) إلى تسعة عشر من تلك المبادئ التى اعتبرها قوانين طبيعية. وقد أسمى العلم الذى يضم هذه القوانين الفلسفة الأخلاقية، وهو مصطلح سيُطرح بعد قليل بمعنى مختلف.

العلماء التجريبيون والرياضيون، في إيطاليا أولاً وفي كل مكان من ثم، لمناقشة نتائج وتسوية اختلافات؛ ولكن لقاءاتهم اجتذبت المتطفلين الباحثين عن تفسير الأشياء والذين قد تم الترحيب بهم للمساعدة المالية وغير المالية التي كانوا قادرين على تقديمها.^(٨٤) وقد نفتت تلك النجاحات وتلك الطريقة انتباه فلاسفة القانون الطبيعي. إذ نظر هؤلاء الفلاسفة - أو قسم منهم - إلى أدواتهم وتساءلوا عما إذا كانت تحمل أوجه شبه بأدوات علماء الطبيعة المنتصرين؛ فقد زعم بوفندورف أنه قد استعمل *methodus mathematica* (طرقاً رياضية)، مع أنه لم يفعل هذا حقاً. وأعلن هوبز أن "الفلسفة المدنية" - وهو مصطلح أستعمل بوضوح لمجاراة الفلسفة الطبيعية بمعنى العلم الطبيعي - بدأت تاريخها منذ أن نشر كتابه: (De cive، وبأنه كان أول من طبق على هذه الفلسفة المدنية طرق كوبرنيكوس وجاليليو (والتي فهمهما هو، مع ذلك، كاستنتاج من "قانون للحركة" مجرد وشامل). وقد ترتب على النوع من الأشياء، مع أنه مجرد كلام، نتيجة سيئة إلى أبعد حد.

لقد رأينا أن النقاد المتأخرين، وبخاصة أولئك المتعاطفين مع المدرسة التاريخية، قد هاجموا مفهوم القانون الطبيعي على أساس أنه مفهوم غيبي تأملى. أما كتاب القرن التاسع عشر الآخرين، ممن أخذوا هذا الكلام من جانبه السطحي على عادة النقاد، فقد أدانوه لأنه "طبيعي" *naturalist*، أى لأنه يتضمن محاولة تقليد طرق التحليل الطبيعية. بل إن الناقد ذاته أثار كلا الاعتراضين اللذين، عدا كونهما لا يستندان على أى أساس، يتعارض أحدهما مع الآخر. وهكذا فقد تعرض مفهوم

(٨٤) يكفى لغرضنا ذكر مثال الجمعية الملكية البريطانية، المرخصة، التي كانت قائمة بشكل غير رسمى لمدة ١٢ سنة - وهي جمعية أبدي الملك تشارلس الثاني اهتماماً بها يشبه اهتمام الهواة ولكنه كان اهتماماً ذكياً. وظلت هذه الجمعية لقرن كامل قادم بمثابة مقر للقراء علماء الفيزياء المتخصصين والرجال العاديين المهتمين. كان السير إسحاق نيوتن (١٦٤٢-١٧٢٧) رئيساً لها منذ عام ١٧٠٣ وحتى وفاته وقد نشر كتابه: *Philosophiae naturalis principia mathematica* (1687) تحت رعايتها. وبدأت الجريدة الناطقة باسمها (*Philosophical Transactions*) بالظهور بعد فترة قصيرة من حصولها على الإجازة. كان مصطلح الفلسفة الطبيعية *Natural Philosophy* يستعمل للإشارة إلى العلوم الطبيعية (بالمقارنة مع العلوم الاجتماعية) حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وقد ساهم هذا الاستعمال لكلمة "طبيعي" في خلق الخلط والارتباك. وأعتقد أن حب الاستطلاع والفضول، الذي أيقظته إنجازات العلوم الطبيعية والذي انتشر بعيداً عن حقلها الأصلي، قد خلق حاجة لنوع من العمل كان جديداً من حيث الجوهر وهو وضع الموسوعات. وتتمثل الإنجازات الأولى في ذلك الحقل بعمل بيير بايل (١٦٤٧-١٧٠٦) الموسوم بـ *Dictionnaire historique et critique* (1697) وهو رائد لعمل أكثر شمولاً قام به *encyclopedistes* (موسوعيو) القرن الثامن عشر ممن سُمّر بهم فيما بعد - وكتاب: *John Hartis, Lexicon technicum* (1704).

القانون الطبيعي سيئ الحظ لكارثة أثناء الهجوم عليه من جهتين متعاكستين. أو بالأحرى، فإن التعبير هو الذى تعرض للكارثة، فى حين أن الفكرة ظلت حية.

ويتعذر حتى مجرد الزعم بأن الفلاسفة العلمانيين كانوا أقل تديناً من السكولانيين المتأخرين، مع أن دينهم كان ديناً مختلفاً طبعاً. فقد قاموا هم أنفسهم بتأليف كتب حول المسائل الدينية. وكانوا يقتبسون من الكتاب المقدس لدعم محاجّاتهم. والجزء الرابع من كتاب هوبز: (Leviathan (1651 يأخذ عنوان "مملكة الظلام" ويتضمن فصلاً عن دراسة الشياطين، رغم أنه يختزل الشياطين إلى وجود رمزى دون شك، كما هو شأن الملائكة فى الجزء الثالث.

(ج) السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية. أدخل فلاسفة القانون الطبيعي فى مفهوم الطبيعة الإنسانية عناصر لم تكن جديدة هى نفسها ولكنها حظت بتشديد جديد. وتعود أهم هذه العناصر إلى هوبز. لقد افترض العلماء السكولانيون أن أصل الملكية الخاصة يكمن، جزئياً، فى ضرورة تجنب الصراع الفوضوى على المصالح؛ وأن أصل الحكومة يعود إلى ضرورة فرض السلام والنظام. ولكنهم لم يذهبوا فى هذا بعيداً إلى حد الحديث عن حرب الجميع ضد الجميع (bellum omnium contra omnes) أو أن يتحول كل فرد إلى ذئب إزاء الأفراد الآخرين. فهذا النوع من الأشياء لم يصبح مذهباً عاماً ولا يمكن النظر إليه كتطوير تحليلى إلا نادراً. وبالمثل، فقد برزت فكرة العقد الاجتماعى فى نظام هوبز بشكل ساذج جداً بعد أن كان السكولانيون وجروتس قد أشاروا إليها بدقة أكثر. فى كتابه: (Leviathan (11, chs. 17 and 18 جعل هوبز الهيئة المشتركة commonwealth أو civitas "ذلك الكيان الجبار"، تولد فعلاً بفضل اتفاق أو عهد يقوم الأفراد بإيرامه فيما بينهم لتحويل حق كل فرد بحكم نفسه إلى فرد أو مجموعة أفراد آخرين. وقد أحرز هذا المبدأ، الذى أعاد لوك صياغته فى أكثر أشكاله بساطة وتأثيراً معاً، قبولاً عاماً تقريباً. ولكن القدرة الخارقة التى أسبغها هوبز على تلك الحكومة لم تتل مثل هذا القبول؛ ولم يخطر ببال لوك بشكل خاص أن يحتاج بأن الرعية لا تستطيع أن تغير شكل الحكومة وبأن سلطة الحكومة يتعذر مصادرتها. ومع ذلك، فإن موضوعه قدرات الحكومة الخارقة لا تتمتع بأى قيمة تحليلية، ذلك لأنها ليست، كما هو حال بعض المحاجّات القانونية للسكولانيين والفلاسفة، غطاء لفرضية تحليلية معينة بل هى مجرد محاكاة قانونية وليس أى شىء آخر. وقد

استخلص هوبز هذه المحاجة على أساس العهد المتخيل ومن خلال تفسير اعتباطي يتضمن التنازل غير المشروط للمواطن. وأخيراً، تنبغى ملاحظة أن لوك قد "برر" الملكية الخاصة على أساس حق كل فرد بنفسه ذاتها وهو ما يتضمن حقه بعمله وحقه بنتائج عمله - ولكن هذه، مرة أخرى، محاجة قانونية بحتة، وهى، علاوة على ذلك، محاجة غير كافية على نحو واضح. ولسنا بحاجة تقريباً لأن نضيف أن هذه المحاجة لا تمت بأية صلة قط إلى نظرية القيمة القائمة على العمل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن مساهمة الفلاسفة فى السوسولوجيا السياسية هى مساهمة محدودة حقاً. ولكن ثمة شيئاً آخر يتمثل بما يمكن تسميته بالسوسولوجيا التأملية أو الأنثروبولوجيا الفلسفية: فقد فحص بعض الفلاسفة ماهية الطبيعة الإنسانية التى ينبغى استخلاص قوانينهم الطبيعية منها.^(٨٥) ويشكل هوبز المثال البارز، مرة أخرى. فالجزء الأول من عمله Leviathan، الذى يحمل عنوان "Of Man" والذى يقود إلى مفهوم القانون الطبيعي، يصوغ فلسفة كاملة للعقل الإنسانى ويعالج قضايا علم النفس وعلم النفس الاجتماعى من ناحية الفكر، والتصوير، والكلام، والدين، وما شابه ذلك. إن الكثير من هذا يعود إلى جذور أرسطية أو سكولائية، مع أن هوبز قد تبنى العادة العامة تقريباً بإبراز التنافرات فى حقول كانت قد حققت التطور. ولكن هوبز، ضمن اتجاه محدد، قد ذهب أبعد بكثير مما فعل أرسطو أو السكولائيون. فقد عرفَ هوبز "الفكر" - الفكر الفردى الذى يعنى نفس ما يعنيه مفهوم "الفكرة" لدى لوك - على أنه "تعبير عن شىء خارجى"، ورأى أن العقل البشرى يتزود بالانطباعات عن طريق الحس sense impression. وفى الواقع، يمكن التأكيد على أن هوبز قد تنبأ بجوهر المذهب التجريبي لدى لوك empiricism إضافة إلى مبدأ علم النفس الترابطى associationist psychology الذى سيحدد بقوة مع علم الاقتصاد أيام الثنائى ميل: جيمس ميل وابنه جون س. ميل (انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم الخامس، أدناه).

(٨٥) إذن، يشير علم السوسولوجيا التأملية Metasociology إلى التحقيقات فى الطبيعة الإنسانية أو السلوك الإنسانى أو، بعبارة أكثر عمومية، التحقيقات فى حقل واسع يشمل كل الوقائع النفسى، رغم صلتها بالسوسولوجيا، لا تعود إلى هذه الأخيرة من حيث التخصص ولكنها تقع فى ما وراءها أو قبلها مثل التحقيقات المتعلقة بتكون العادات أو خصائص البيئة الطبيعية. وعلى سبيل المشابهة، يمكننا أن نتحدث عن علم اقتصاد تأملية Mctaeconomics. أما مصطلح الأنثروبولوجيا الفلسفية Philosophical Anthropology فيشير إلى نفس ما يشير إليه علم السوسولوجيا التأملية، وإن صفة "فلسفية" تميزه عن علم الأنثروبولوجيا بمعناه المألوف (دراسة الخصائص الطبيعية).

نقصد بالمذهب التجريبي الفلسفى Philosophical Empiricism المذهب الذى تصوره الإغريق (أرسطو، الأبيقوريون والسفسطائيون) وطوره بشكل رئيسى المفكرون الإنجليز فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (وبخاصة هوبز ولوك وهيوم) والذى يشير إلى (أ) أن كل معارف الإنسان تستمد من التجربة التى يمر بها فى حياته الخاصة؛ (ب) وأن هذه التجربة يمكن أن تعادل الانطباعات الحسية sense impressions التى يتلقاها عقله؛ (ج) وأن عقل الإنسان، قبل هذه التجربة، لا يمثل خواء تاماً فحسب، بل إنه أيضاً يخلو من أى نشاط "هادف" خاص به ومن أى أفكار داخلية ملازمة له بمعنى مقولات تنتظم الانطباعات الحسية فى سياقها بحيث أن من المنطقى أن نقول إن "العقل"، كما هو، ليس له وجود قط؛ (د) وإن الانطباعات هى العناصر النهائية التى يمكن أن تتحول إليها كل الظواهر العقلية، ليس فقط الذاكرة، والاهتمام، والتعليل - بما فى ذلك بناء السلسلات السببية- ولكن أيضاً النتائج العاطفية، "العواطف": فليست كل تلك الظواهر سوى تجمعات للانطباعات الأولية وتتحقق عن طريق "ترابطاتها" العشوائية. يمكن تشبيه تحول "الذهن" أو "الروح" البشرية إلى انطباعات شديدة الصغر باختزال كل الظواهر الطبيعية إلى الميكانيكا الذرية، وهو تشبيه يكثر استعماله وقد جعل المذهب التجريبي مرغوباً لدى البعض ومكروهاً لدى بعض آخر. ولكن من حسن حظ القارئ أن مصطلح المذهب التجريبي يجرى استعماله هنا حسب أحد معانيه العديدة فقط مما يجعلنا نضيف صفة الفلسفى إليه. وبشكل خاص، لا يمت هذا المصطلح بأى صلة، مهما كانت، إلى المذهب التجريبي العلمى الذى يشير فقط إلى الموقف الذى يشيد بأهمية الاختبار والمشاهدة على حساب دور "النظرية". ثمة مرادفات أخرى أكثر تحديداً لذلك المصطلح مثل المذهب الحسى Sensualism أو الحسية Sensationalism.

وبوصفه فلسفة، فإن المذهب التجريبي أو المذهب الحسى لم يعمر طويلاً، رغم دفاع هيوم عنه بقوة فى القرن الثامن عشر وج. س. ميل فى القرن التاسع عشر ورغم شعبيته الواسعة بين غير الفلاسفة الإنجليز. لقد أثار لايبنيز اعتراضاً واضحاً وإن لم يكن حاسماً - فما هو؟ - عند بداية القرن الثامن عشر. وبعد ذلك بقليل، قدّم أسقف بيركلى حجة أخرى كانت بمثابة رفض لهذا المذهب (Principles of Human knowledge, 1710). وحتى فى إنجلترا، ناهيك عن اسكتلندا وألمانيا، فإن المعركة بين الفلاسفة المتخصصين مضت ضد هذا المذهب فى الغالب. ولكن

علم النفس الترابطى associationist psychology كان فى حال أفضل وقد حكمَ حقًا الحلف الصريح أو الضمنى بين الاقتصاديين الإنجليز وحلفائهم فى القارة حتى عام ١٩٠٠ وما بعده. ويعود للاقتصادى المتميز جيمس ميل الفضل فى تقديمه بصورة أخاذة فى القرن التاسع عشر. نقصد بمذهب الترابط النفسى Psychological Associationism نفس المذهب الذى أسميناها المذهب التجريبيى الفلسفى Philosophical Empiricism قبل قليل. والفرق بينهما، الذى يستلزم استعمال مصطلح آخر، يكمن فيما يلى: بينما يتمثل المصطلح الثانى فى أنه فلسفة، بالمعنى المحدد لهذا المصطلح، وعلم معرفة epistemology أو نظرية معرفة، أو يسعى لأن يكون كذلك، فإن الأول يشير إلى المبدأ نفسه ولكنه يعالج أساسًا دراسة المشاكل المختلفة التى تقع ضمن مجال تخصص علم النفس كنظرية التصور، والاهتمام، واللغة، وما شابه ذلك. ويحسن بالقارئ تذكر هذا الأمر عند الإشارة إليه فيما بعد.

ثمة نقطة أخرى قد لا تبهر القارئ بقوة. لقد قدّم العلماء السكولانيون مذهبى الحرية الطبيعية والمساواة الطبيعية بين الأفراد. ومع ذلك، لم تكن هذه المساواة بمثابة تأكيد لحقائق الطبيعة الإنسانية بالنسبة لهم بل مثالاً أو فرضية أخلاقية: إذ أنها تستند على معتقدات مسيحية من قبيل أن المسيح مات من أجل خلاص الجميع. بيد أن هوبز، عند شرح الظروف التى تنتج تلك الحالة الأصلية من حرب الجميع ضد الجميع (Leviathan, ch. 13)، قد شدّد على حقيقة تساوى القدرات الذهنية والبدنية تقريباً لدى البشر بمعنى ضالة ما بينهم من تباين إلى الحد الذى يجعل المساواة الكاملة فرضية عملية مقبولة. وكان الرأى العام لدى الفلاسفة كذلك أيضاً. ومن الآن فصاعداً، سنشير إلى هذه الفرضية باسم مذهب المساواة التحليلى Analytic Equalitarianism لتمييزه عن المثال المسيحى الذى سنسميه مذهب المساواة المعيارى Normative Equalitarianism. وهنا، تجدر ملاحظة ما يلى. أولاً: أن الأهمية الكبرى لمذهب المساواة التحليلى تنسحب ليس فقط على السوسولوجيا الاقتصادية وليس فقط على المضامين الأوسع لعلم الاقتصاد، بل أيضاً على العديد من مشاكل النظرية الاقتصادية ذاتها. ولا يلزمننا سوى استبدال ذلك الرأى بالزعم المعاكس له لنذكر أن من شأن هذا الاستبدال أن يغير كل الصورة العامة للعملية الاقتصادية. ثانياً: مع استثناءات قليلة ومع تحفظ طفيف، فقد سلّم ويسلم معظم الاقتصاديين، حتى يومنا هذا، بمذهب المساواة التحليلى. ولكنهم لم يقدموا على أى

محاولة جادة للتحقق منه، رغم الاعتقاد بوجود كل الأسباب التي تدعوهم للتأكد من مدى إمكانية الاعتماد على ركيزة كهذه لبناهم التحليلية. وسنعود إلى هذه الحقيقة التي تثير أشد الاستغراب، وذلك حينما نعرض كتاب Wealth of Nations.

(د) **المساهمة في علم الاقتصاد** يمكن القول بأن علم اقتصاد الفلاسفة قد استمد من مولينا. ويكفي أن نشير إلى العرض الشامل والنظامي في بحث بوفندورف. فحينما ميّز بوفندورف بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (أو pretium eminens)، فإنه جعل الثانية تتحدد بالنذرة أو الوفرة النسبية للسلع والنقود. وهكذا ينجذب سعر السوق نحو التكلفة التي ينبغي عادة تحملها في الإنتاج. أما تحليله للفائدة (الذي أثبت فيه عدم نفوره من اقتباس النصوص المقدسة) فهو أقل شأنًا من تحليل السكولانيين المتأخرين بصورة واضحة. إذ يواصل بوفندورف مناقشة مشاكل السياسة العامة مثل كبح الإسراف بواسطة قوانين الإنفاق، ووضع الضوابط للاحتكارات والطوائف الحرفية والميراث والأوقاف والسكان. ويبرز لديه الحس الجيد والاعتدال بشكل ثابت كما هو شأن إحساسه بالسيرورة التاريخية للأشياء. كما أن جانب الرفاه هو موضع الاهتمام على الدوام. وهكذا، مرة أخرى، نشهد أمامنا كتاب Wealth of Nations على نحو جينى.

٧- فلاسفة القانون - الطبيعي:

القانون - الطبيعي في القرن الثامن عشر وما بعده

حتى أعتاب عام ١٧٠٠، كانت التطورات التي ستعرض في الفصل القادم قد بزّت بالفعل علم اقتصاد فلاسفة القانون - الطبيعي. ومن المفيد أن نتوقف قليلاً لغرض متابعة المصائر اللاحقة للقدر الضئيل من الحقيقة الاقتصادية حتى تفقد خصوصيتها وتختفى عن الأنظار من خلال اندماجها مع تيار أوسع منها (انظر القسم ز، أدناه).

يُشار عادة إلى السنوات الستين أو السبعين التي سبقت الثورة الفرنسية بعهد التنوير Enlightenment. يشير هذا التعبير إلى التقدم المتسارع في جبهات عدة، أو، بتعبير أصح، إلى الشعور المتسارع بالتقدم - الحماس العام للتقدم والإصلاح.

كان برنامج العصر يتمثل بتطبيق العقل على ما بدا كركام من الهراء الموروث من الماضى. فقد انساب على مراكز الفكر فى أوروبا سيل من النقد الدينى والسياسى والاقتصادى الذى لم يكن حاسماً بشكل محزن pathetically uncritical من حيث معاييره الدوجمائية. كان المجتمع الفرنسى بشكل خاص يتحلل بسرعة، بيد أنه كان لا يزال يشعر بأمان تام. وكل مجتمع متحلل لا يريد مواجهة مصيره، فقد كان منبسطاً بحماية أعدائه، مهيباً بهذا الشكل بيئة ساحرة على نحو فريد لأدب صار يجذب حتى أولئك الذين يشعرون بطعم التحلل - وأحياناً بما هو أسوأ: بطعم النفاق - حينما يلتفتون صوب تلك المجلدات القديمة التى تضم الكثير من الرضا الذاتى. إن أفضل ترياق للإطراء الذى أضفاه رجال عهد التنوير على أنفسهم يتمثل بقراءتهم. ولحسن الحظ، ثمة أعمال تستحق الذكر أكثر من أعمال فولتير وروسو. ومع ذلك، فإن من المستحيل، ضمن المجال المتاح لنا، تكوين صورة سواء عن ذلك الوضع الفكرى أو عن خلفيته الاجتماعية.^(٨٦) وليس بوسعنا سوى أن نتناول الحد الأدنى من المسائل الجوهرية التى لا يمكن التغاضى عنها.

(أ) علم الطبيعة الإنسانية: المذهب النفسوى. تكمن الحقيقة الوحيدة التى ينبغى ملاحظتها فى قضايا اللاهوت فى أن اللاهوت الطبيعى، بالمقارنة مع اللاهوت المقدس sacra doctrina - ولنتذكر أن هذا التمييز يعود إلى القرن الثالث عشر - كان قد ترسّخ بقوة كحقل مستقل من العلم الاجتماعى العلمانى. وكانت محتوياته اللاهوتية حقاً تميل إلى التضاؤل إلى ربوبية تافهة.^(٨٧) بيد أن الأمر الذى

(٨٦) لقد تم وصف كلا الأمرين مرات عدة. ومع ذلك، يصعب جداً القيام بانتقاء مفيد. وقد يكون الرجوع إلى كتاب هيبولت تاين: (Les Origines de la France Contemporaine (1876-93) أو كتاب هنرى سى: (Les idées politiques en France au XVIIIe Siecle (1920) أفضل ما يمكن فعله. ولكن ثمة لوحة لا تتعلق بالفرد فقط، بل بالحضارة أيضاً كان قد رسمها ليتون ستراكى فى مقالة قصيرة حول مورليه (1931) (Portraits in Miniature) كانت من الروعة بحيث أن إنفاق أقل من نصف ساعة على قراءتها ونصف ساعة على تأمل ما فيها سوف يعطى القارئ أكثر بكثير مما يعطيه إنفاق ساعات عدة على أعمال أثقل. وبالنسبة لإنجلترا، يمكن الرجوع إلى العمل الأساسى القديم للسير لسلى ستيفن:

(1876) History of English Thought in the Eighteenth Century، أو عمله English Literature (1876) and Society in the Eighteenth Century؛ كما يمكن التوصية بقراءة كتاب هـ. جيه. لاسكى (1920) (Political Thought in England from Locke to Bentham). أما البديل الدائم، طبعا، فهو كتاب ج. بونار: (Philosophy and Political Economy (3rd ed., 1922).
(٨٧) توضح هذه العبارة الصعوبات المتأصلة عند وضع ملخصات من هذا النوع. وكان ينبغى إعدادها من أجل عدم إضاعة حقيقة مهمة حول الخلفية، وهى عبارة صحيحة طبعا. ومع ذلك، فإن آثارها مضللة تماما. فهى، من ناحية، تقصر عن فهم القرابة بين مجرد الربوبية والمادية الفلسفية الصريحة ويفوت =

شكل أهمية أعظم هو تطور سوسولوجيا حول الدين - نظرية عن أصل الأفكار الدينية ومفعولها الاجتماعي - تعود بداياتها الجوهرية الأولى إلى هوبز. والواقعة الأكثر أهمية تتمثل بالتقدم الظاهر للمذهب التجريبي الإنجليزي أو المذهب الحسي - المكون من تعاليم هوبز ولوك - الذى كان ملموساً لأنه لا يوافق، من الناحية المنهجية، كما تفعل العقلانية الفلسفية، على كل المزاعم التى كانت تُطرح فى حقل اللاهوت والحقول الأخرى نيابة عن مذهب العقل la raison. وقد عززَ هذا بقوة طبعاً نجاح علم النفس الترابطى associationist psychology. ولنتوقف قليلاً لإلقاء نظرة على ثلاث شخصيات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا، إضافة إلى أنها تمثل روح العصر فى أعلى صورته: كونديلاك وهيوم وهارتلى. وسنمر بالكاتبين الأولين مرة أخرى بوصفهما اقتصاديين. أما الكاتب الثالث فيؤشر مباشرة نحو عمل جيمس ميل لعام ١٨٢٩. (٨٨) ولم يمارس ثلاثتهم الفلسفة لمجرد الفلسفة بل

= عليها بالتالى فهم طابعها الحقيقى. ولذلك، لنلاحظ حقيقة أن المادية الفلسفية تطورت أيضاً فى شكل معين لم تكن تُعرف به فى العهود الوسطى. ويمكن أن يقدم عمل هولباخ: Systeme de la nature (1770) مثلاً على ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن العبارة الواردة فى المتن تهمل واقع أن هناك، فى القرن الثامن عشر، الكثير من الانبعاثات الدينية التى تشكل علامات على تيارات قد تضاهى أكثر من الربوبية والمادية مجتمعين. وهذا يسرى حتى على فرنسا: فالنشاط الفكرى فى إطار الكنيسة الفرنسية لا يتمثل فقط بالأباء الملحدون ممن ليس لثوبهم الكهنى من أهمية إلا قبض الرواتب الكهنية فى الدرجة الأولى. وبهذا الخصوص، ينبغى ذكر نشاطات جمعية Société de l'abbaye de Saint-Germaines prés التى كان جين مابيلون مركزها. ولكن علينا أن نسرع على أى حال.

(٨٨) قدم إيتن بونوت دى كونديلاك (١٧١٤-١٧٨٠) عمله: Oeuvres complètes, 1821-2؛ وللحصول على معلومات عامة انظر: R. Lenoir (Condillac, 1924) مذهب لوك الحسى فى نظام محكم (Essai sur l'origine des connaissances humaines, 1746; Traité des sensations, 1754) مما يمثل أهم رد فعل من جانب القارة للريادة الإنجليزية فى جوانبها الفلسفية والنفسية. ولكن عمله لا يتمثل بالإحكام النظامى فقط، ذلك لأن العمل يقدم عناصر أصيلة عدة يستشرف بعضها، مثل دور اللغات والرمزيات الأخرى (Langue de calculs, 1798)، المستقبل بعيداً حتى بالنسبة للمذهب السلوكى لدى جيون واطسون فى أيامنا هذه، رغم استعمال طريقة المعاينة من الباطن introspective method. يثير ديفيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦) - الذى، بين أمور أخرى، أثر على تكوين آ. سمث - اهتمامنا فى ثلاثة مجالات مختلفة تماماً وغير مترابطة تقريباً: كإقتصادى، وهو المجال الذى سبح فيه هيوم خارج التيار الطبيعى قيد الدرس الآن؛ كمؤرخ، وهو المجال الذى سندرسه حالياً؛ وكفيلسوف وسوسولوجى تأملى، وهو المجال الذى يهتما الآن بالذات. والعمل الذى أنجزه هيوم فى شبابه - الذى يوضح بطريقة رائعة حقيقة موضوعه أوستوالد التى تقول بأن الإبداع الأصيل هو امتياز للأفراد دون سن الثلاثين والحقيقة الأخرى القائلة بأن جزءاً من هذه الأصالة الشخصية يعود إلى أن الكاتب الشاب يهمل، لحسن الحظ، التطورات السابقة حول موضوعه - هو Treatise of Human Nature being an Attempt to introduce the Experimental Method of Reasoning (sic, J. A. S.) into Moral Philosophy (Subjects (1st two vols., 1739, 3rd vol., 1740) فى عمله: Philosophical Essays, 1748 (republ. as Enquiry concerning Human Understanding, 1758)، الذى يمثل أهم محطة بين لوك وكانت، حيث يتجاوز هيوم الأول كثيراً=

لتطوير علم الإنسان أو علم الطبيعة الإنسانية الذى كان يجب أن يكون أساس علم - أو علوم - المجتمع: فقد كان هؤلاء سوسولوجيين تاملين أو أنثروبولوجيين فلسفيين أكثر من أى شىء آخر. ومما لا شك فيه أنهم كانوا واتقن من أن عملهم يشكل انطلاقة جديدة من حيث الهدف والمنهج معاً - المنهج "التجريبي" experimental، الذى رجعوا إلى فرانسس باكون للاستعانة به بشأنه. ومن المهم جداً أن ندرك أن الأمر لم يكن كذلك. فقد سبقهم هوبز من حيث الهدف والمنهج بشكل واضح. ولكننا نعلم أن هوبز، رغم أنه كان أصيلاً فى عدد من النقاط الفردية المهمة، بيد أنه كان فيلسوف قانون - طبيعى مثل جروتس وبوفندورف ولا يختلف عنهما من حيث الهدف والطريقة الأساسية. ومن المؤكد أن كوندريك وهيوم وهارتلى كانوا أكثر تماسكاً؛ وأنهم طوروا هذا العلم حول الطبيعة الإنسانية بصورة أكمل بفضل هدفهم الأوضح. ومع ذلك، فإن فكرة هذا العلم نفسه، وبرنامج اشتقاق الفرضيات الأساسية للعلوم الاجتماعية المختلفة من تلك الفكرة، هى من بنات أفكار وبرنامج فلاسفة القانون - الطبيعى، وفكرة العلماء السكولانيين بصورة غير مباشرة. وتتبدى هذه القرابة فى تفاصيل كثيرة: فجدور علم النفس الترابطى مثلاً ينبغى إيجادها فى مفاهيم أرسطو حول التماثل والتجاور وفى المفاهيم المناظرة لدى علم النفس السكولائى. وعلاوة على ذلك، فإن الطرق التى استعملها رجال القرن الثامن عشر هى بالضبط الطرق نفسها التى استعملها سابقوهم، وهى بشكل خاص، لم تكن أكثر "تجريبية" منها. وعليه، ومثلما عبّرنا بالضبط عن جانب مهم من عمل فلاسفة القانون الطبيعى بتسميتهم سكولانيين علمانيين، فإن بوسعنا الآن أن نعبر

=ويكون على المستوى الفكرى نفسه للثانى تقريباً. وتشكل نظرية السببية أهم مساهمة لهيوم. وكان هذا رأى هيوم أيضاً، ذلك لأنها كانت المسألة التى أبرزها هو للمعالجة الكاملة نسبياً فى عمله: Abstract of a Treatise of Human Nature الذى نشره عام ١٧٤٠م والذى تم اكتشافه وإعادة نشره عام ١٩٣٨م مع مقدمة كتبها ج. م. كينز وب. سرافا. ومن الأعمال الأخرى عن هيوم: J. H. Burton, Life and Works (طبعة حديثة أنجزها جروس وجرين مع مقدمة وثبت مراجع) وكذلك Correspondence, 1846؛ وLetters to Straham, ed. by J. Birkbeck Hill (1888). ومما له أهمية كبيرة عمل Further Letters الذى نشره ج. وى. ت. جراج عام ١٩٣٢. أما ديفيد هارتلى (١٧٠٥-١٧٥٧) فلم يكن رائداً لعلم النفس الترابطى بنفس الدرجة التى كان كوندريك عليها. ولكن عمله: Observations on Man. (1749) كان قد قدّم لهذا العلم مثلما قدمه عمل مالثوس Essay on Population إلى النظرية الواردة فيه - وهذا تشبيه سيقدّره القارئ فيما بعد. كما أنه قدّم لهذا العلم تعديلاً معيناً كان جديداً بقدر ما أعلم: إذ ربط الانطباعات الحسية وترايباتها مع "الاهتزازات العصبية"، واصلاً بذلك علم النفس بعلم الفلسفة. وأخيراً، فقد طور هارتلى نظرية عن الأخلاق وحتى عن اللاهوت الطبيعى على هذا الأساس.

عن جانب مهم من أعمال كونديلاك وهيوم وهارتلى بتسميتهم فلاسفة القانون الطبيعى فى القرن الثامن عشر.^(٨٩) وثمة نقطتان تهمنان من علم الإنسان هذا.

أولاً: كان علم السوسولوجيا التأملى، لدى كونديلاك وهيوم وهارتلى، علماً نفسياً أساساً. كما كان علمهم النفسى الترابطى علماً استنبطانياً أساساً introspective، أى أن علمهم هذا كان يعترف بمعاينة المحلل نفسه لعملياته النفسية كمصدر صحيح للمعلومات. وتحمل هاتان الصفتان أهمية واضحة بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى، ولكننا نهتم الآن بالصفة الأولى بشكل خاص. لقد اعتقد أولئك الكتاب وأكثر معاصريهم أن الاعتبارات النفسية تفسر ليس فقط الآليات النفسية لسلوك الفرد والجماعة، والطرق التى تتعكس فيها الوقائع الاجتماعية فى أفكار الفرد والجماعة وتفسر بها، بل تفسر أيضاً هذه الوقائع الاجتماعية نفسها. وبطبيعة الحال، لم يكن هؤلاء الفلاسفة لينكروا أن تفسر حدث، أو مؤسسة أو عملية معينة، يتطلب أيضاً أخذ وقائع أخرى غير نفسية بنظر الاعتبار. ولكنهم لم يطوروا نظريات عامة حول هذه الوقائع غير النفسية أو الاعتراف بها ضمن علمهم السوسولوجى التأملى: فالمصدر الوحيد للمعرفة العامة، الضرورى لكل الفروع العلمية ذات الصلة بالأفعال والمواقف الإنسانية، هو علم النفس وجميع هذه الفروع العلمية ليست سوى علم نفس تطبيقى. ومع ذلك، فإن هذا ليس بالرأى الممكن الوحيد. إذ يمكن الاعتقاد بأن وقائع أخرى غير نفسية، كالوقائع الجغرافية والتكنولوجية والبيولوجية، لها أهمية فى التحليل العلمى أكثر مما يمكن أن يقدمه أى علم نفسى حول الطبيعة الإنسانية. وعليه، ينبغى تشييد علم السوسولوجيا التأملى من مواد أخرى غير نفسية؛ بل إن العمليات الاجتماعية، بالأحرى، يحكمها منطق فوق فردى، منطق من نسيجها الخاص - وهذا كان رأى ماركس، مثلاً - بحيث أن علم نفس الأفراد والجماعات لا يساعد إلا على إدراك الظواهر السطحية من هذه العمليات وليس ثمة حاجة للتوغل عميقاً فى علم النفس لإدراك كنه هذه

(٨٩) يمكن توضيح الصلة التى وددت إظهارها من خلال المقارنة التالية: لا يعياً المتخصصون المعاصرون فى العلوم الاجتماعية المختلفة قط بالعلم الأصيل للطبيعة الإنسانية وذلك لأجل الاسترشاد به. فهم يكتفون بمقارنة وقائع ومشاكل تخص حقولهم بشكل مباشر باستعمال طرق ووضع فرضيات تبدو أكثر فائدة لأغراضهم الخاصة. وفى الواقع، إذا كان ثمة "حادثة" خاصة بكتاب مثل هيوم - ما عدا عدائهم لما وراء الطبيعة - فإنه ينبغى إيجادها فى واقع فشلهم بتحقيق برنامجهم وفى واقع أنهم كإقتصاديين، مثلاً، كانوا يفكرون دون الرجوع كثيراً إلى علمهم حول الطبيعة الإنسانية. وهذا يبين أحد الأسباب التى تجعلنا نعالج علمهم الاقتصادى معالجة منفصلة.

الظواهر. وبغض النظر عن تبنيها لأى من هذين الرأيين، المتعلقين بطبيعة ومنهج العلوم الاجتماعية، لا ينبغي علينا أن ننسى قط أن الرأى الذى تبناه الكتاب الذين أخذناهم كممثلين للتيار المذكور هنا لا يمكن أن يؤخذ على علته. ومن باب التشديد على هذا، فإننا نعطيه اسمًا متميزًا وهو المذهب النفسى Psychologism.

ثانيًا: يميل علم السوسولوجيا القائم على علم الإنسان إلى المبالغة، بالضبط كما فعل علم أرسطو السوسولوجى، فى التشديد على عنصر العقلانية فى السلوك. ولذلك، تجدر ملاحظة أن أفضل العقول بدأت تنتحى عنه. فبينما حققت فكرة العقد الاجتماعى، مثلاً، أقصى شهرة على يد كتاب مثل روسو، كان هيوم قد شجبه كشيء خيالى تمامًا وكبناء غير ضرورى أيضاً. وإضافة إلى ذلك، فقد فتح هيوم النار على هدف مماثل حينما كتب الجملة القوية: "وعليه، فإن العرف، وليس العقل، هو ما يرشد المرء فى الحياة" (Abstract, p. 16).

(ب) علم الجمال وعلم الأخلاق التحليليان. يمكن توضيح الطريقة التى أنتج فيها ذلك العلم الأساسى للإنسان - علم الطبيعة البشرية، والمعرفة البشرية والسلوك البشرى - كل أنواع "القوانين الطبيعية" بأفضل ما يمكن من خلال ما يمكن أن ينعى بـ "علم الجمال الطبيعى" و "علم الأخلاق الطبيعى" الإنجليزيين فى القرن الثامن عشر. وبطبيعة الحال، ليست كل التكهانات حول علمى الجمال والأخلاق فروعًا من ذلك العلم، حتى فى إنجلترا، ولكننا لا نهتم إلا بتك التكهانات التى كونت هكذا فروعًا لأنها تكشف عن تحليل يتمتع بمقدرة عالية على الكشف بواسطة طرق أتيج لها أن تخدم التحليل الاقتصادى لأكثر من قرن قادم.

أولاً: كان علم الجمال وعلم الأخلاق الطبيعيين علمين تحليليين: فرغم بقاء الهدف المعيارى على الدوام، إلا أنه لم يُسمح له بالتداخل مع المهمة الأساسية المتمثلة بتفسير السلوك الفعلى. وكانت وجهة النظر التحليلية هذه قد تقدمت للصدارة فى القرن السابع عشر بفضل عدة كتّاب إيطاليين بالنسبة لعلم الجمال وبفضل هوبز وسبينوزا^(٩٠) فيما يخص علم الأخلاق. ثانيًا: كانت المهمة التحليلية

(٩٠) باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧). وعمله اللذان لهما علاقة بالموضوع: قيد الدرس هما Ethics و Tractatus politicus (وقد نشر بعد وفاته عام ١٦٧٧). إن حقيقة تحول علم الأخلاق لدى سبينوزا إلى نظام ميتافيزيقى جدا فى آخر الأمر إنما تخفى برنامجه العلمى البحت قيد الدرس. ولكن سبينوزا قد شدد على ضرورة تحليل العواطف البشرية كما هى بدلاً من التبشير بها. وما دامت هذه هى فرصتى الوحيدة لتحية هذا المفكر العظيم، فدعونى أقتبس جملة له ينبغى على كل اقتصادى ترديدها=

تسير وفق خطى ما وصفناه سابقاً بالمشهد النفسى: إذ تأتي على علم النفس ليس فقط توفير المدخل إلى الظواهر الجمالية والأخلاقية، بل وحباً عليه أيضاً تفسير كل ما ينبغي تفسيره مما يتعلق بها. ثالثاً: رغم أن علم النفس المستخدم لم يكن دائماً ترابطياً على وجه التحديد، إلا أنه كان دائماً علماً فردياً، واستبطانياً introspective، ومن النوع الأكثر بدائية، ولم يتضمن، إلا نادراً جداً، أى شىء يتجاوز بعض الفرضيات البسيطة حول تفاعلات النفس الفردية والتي يمكن استنتاج أشياء أخرى من خلالها. كان يتم تفسير القيم الجمالية والأخلاقية بطريقة معينة تستوحى الطريقة التي فسّر بها القيم الاقتصادية الإقتصاديون الإيطاليون والفرنسيون فى القرن الثامن عشر، ومعظم اقتصاديين الأقطار الأخرى فى القرن التاسع عشر. وقد سميت هذه الطريقة طريقة تجريبية empirical، وقد كان الأمر كذلك بمعنى ما، ولكن فقط بالمعنى الذى كانت فيه نظرية جيفونس - مينجر - فالراس حول المنفعة الحدية، مثلاً، نظرية تجريبية. فلم تنطو هذه الطريقة على أى شىء "اختبارى" experimental أو استقرائى، كما أنها لم تكن واقعية حقاً، رغم كل التعابير المعدة وصرخات الحرب والانتقادات من فرانسيس باكون.

وفيما بعد، وبقدر تعلق الأمر بهذه المدرسة الفكرية، مال علم الجمال للانكفاء، مكتفياً بتحليل الأحاسيس المثيرة للبهجة التى يستحثها عمل فنى معين، بينما تقلص الاهتمام بعلم نفس الجهد المبدع للفنان.^(٩١) ولإظهار التشابه الذى يهمننا، سوف نقارن الحقيقة الموضوعية النقائلة بأن عملاً فنياً معيناً يعد "جميلاً" لدى جماعة اجتماعية معينة بالحقيقة الموضوعية المتعلقة بسعر السوق. سيبدو على النظرية الجمالية، قيد الدرس، أنها تفسر الحقيقة الأولى من خلال التقييمات الذاتية لأعضاء تلك الجماعة مثلما تفسر النظرية الاقتصادية الحقيقة الثانية من خلال التقييمات الذاتية للأفراد المشاركين فى سوق ما. وفى كلتا الحالتين، يخلق التقييم الذاتى القيمة الموضوعية - ونعلم بأن العلماء السكولائيين كانوا قد درسوا هذا الأمر، بالنسبة للسلع - وليس العكس: فالشىء الجميل لأنه يسر وليس لأنه جميل

=على فراش موته رغم أنها تخص علمى السياسة والأخلاق: ut ea quae ad hanc scientiam spectant, eadem animi libertate, qua res mathematicas solemus, inquirerem sedulo curavi

(حاولت جاهداً أن أدرس هذا العلم بالتجرد نفسه الذى ندرس به الرياضيات عادة).

(٩١) وهذا لا يصح إلا بشكل عام فحسب، وبالنسبة للنظرية الإنجليزية المتصورة فقط حتى فى تلك الحالة العامة. وقد قام هوبز بتناول المعنى النفسى-السوسيولوجى للإبداع الفنى، وطرحه فى بحث والتحليل.

"موضوعيًا". وبطبيعة الحال، يمكننا أن نستمر بالسؤال لماذا تسر أشياء معينة أشخاصًا معينين، وبوسعنا أن نتحرى جذور أفكارنا عما هو جميل. ولكننا، مهما توغلنا عميقًا في هذه المشاكل والمشاكل المماثلة، نتحرك دائمًا ضمن نطاق مفهوم خاص حول معنى الأشياء حتى وإن قمنا، من خلال فرضية خاصة، بإدخال "معنى" معين لما هو جميل. لقد قطع كتاب مختلفون مسافات متفاوتة في إضفاء البعد الذاتي subjectivizing على علم الجمال. ولعل هذا الإضفاء subjectivizing يمثل المساهمة الرئيسية للمدرسة قيد الدرس والتي شعر أعضاؤها أن هذا الإضفاء subjectivizing يمثل العنصر الواقعي أو "الاختباري" أو غير التأملية فيها على وجه التحديد. والكتاب الإنجليز الرئيسيون الذين ينبغي ذكرهم هنا هم شافتسبوري وهوجسون وهيوم وأيسون. ويحتل الثلاثة الأولون أهمية أكثر بالنسبة لعلم الأخلاق.^(٩٢)

إن المحاجة السابقة تسرى على علم الأخلاق كليًا؛ ولكنها، في هذه الحالة، ينبغي أن تستكمل ببعض الاعتبارات الإضافية. ويقدر تعلق الأمر بعلم الأخلاق التحليلي - تحليل السلوك الفعلي - فإننا نعرض النقاط الرئيسية من القصة بإيجاز كما يلي. وصف هوبز السلوك الفعلي، من خلال ما تصور أنه العامل المقرر له: الأناية الفردية والقائمة على اللذة individual and hedonist egotism. وربما بدا له هذا الطرح ذروة الواقعية. بيد أن هذا من الناحية الفعلية، مجرد مُسَلِّمة أو فرضية، بل ومُسَلِّمة غير واقعية بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، واجه شافتسبوري هذه النظرية بنظرية أخرى: فرضية الإيثار. وقد أوضح شافتسبوري

(٩٢) شافتسبوري هو أ. أتسلي كوبر، المركز الثالث لـ شافتسبوري (١٦٧١-١٧١٣)، وحفيد سياسي ذي شهرة مشكوك بها، والعمل الذي ينسق منشوراته المبكرة وبالتالي الوحيد الذي يلزم ذكره، هو: Characteristics of Men, Manners, Opinions, Times (1711). فرانسيس هوجسون (١٦٩٤-١٧٤٦). تتبع أهميته الكبيرة بالنسبة لنا من إنه كان معلم أ. سمث (وسبق له الحصول على كرسي الأستاذية في جامعة جلاسكو). كما إنه كان معلمًا جيوبًا وأكثر من غيره نجاحًا - كان في غاية النجاح ربما لأنه لم يكن يحتقر الأعمال البلاغية التي تقدم في المناسبات - وكان له تأثير واسع. يتضمن علمه الرئيسي حصيلة سنوات من التدريس: A System of Moral Philosophy (وقد نشر بعد وفاته عام ١٧٥٥؛ انظر القسم الفرعي هـ، أدناه). وبخصوص الموضوع قيد الدرس وموضوعات أخرى ستلي، ينبغي أن نذكر عمله: Inquiry into the Original of our Ideas of Beauty and Virtue (1725). أنظر: W. R. Scott, Francis Hutcheson. (1900). أما عمل أركيبالد أليسون: (Essays on the Nature and Principles of Taste (1790)، فيتيمز بعرض إمكانات ونواقص المنهج النفسي بشكل خاص.

هذا قائلاً إن من الطبيعي، بالنسبة للفرد الذى يعيش فى مجتمع معين بصورة معتادة، أن تتطور مشاعر الزمالة لديه وبالتالي تقدير مصلحة الناس الآخرين بقدر ما هو طبيعى أيضاً أن يتم تطوير وتقدير مصلحته الشخصية. وقد بنى شافيتسبورى على هذا فرضية ثانية، تستخلص هى الأخرى من الاستبطان (أو المعاينة من الداخل) introspection، وبموجبها يستمتع الناس الأخيار بعمل الخير بغض النظر عن تقييمهم لآثاره. وهذه هى تحديداً ما تعرف بنظرية شافيتسبورى لمعنى الأخلاق moral-sense theory التى حققت نجاحاً واسعاً لما فيها من "علم نفس" بسيط جداً، رغم أن قيمتها التفسيرية غير كبيرة بشكل واضح. وقد دقق هوجسون موقف شافيتسبورى بصورة نظامية. أما هيوم، وتحت تأثير الثلاثة، فقد أبدع النوع الأخلاقى من الفرد الأنانى، المتمهل، الإنسانى، المعتدل فى حب المتعة، وهو النوع من البشر الذى يجسده هيوم نفسه: فهيوم لم يكن لديه أى زهد أو أى فضيلة "رهبانية" - كلاً حقاً! - وبالتالي، طبعاً، فلا وجود لها لدى أى شخص آخر. أما أن هذا التحليل غير المتحيز للفضائل الرهبانية هذه قد يكشف بالصدفة عن المفتاح الحقيقى للظاهرة الأخلاقية، فهذا أمر كان بعيداً تماماً عن نطاق رؤية هيوم. لقد جعل أبراهام توكر (1705-1774)^(٩٣) من إشباع الرغبات الفردية الهدف النهائى والدافع الشامل للسلوك. ولا أعتقد بأننى أخطئ حينما أقوم بإرجاع رأى هيوم - توكر إلى بنتام أيضاً الذى كان قد سلم بأن مصالح الفرد الشخصية هى المصالح الوحيدة التى بوسع الفرد الاعتماد عليها، ولكنه، لتلطيف هذا القول، شدّد على أن تكون هذه المصلحة الشخصية معقولة أو متورة وتراعى مصالح الآخرين ومشاعرهم وردود أفعالهم.

ومع ذلك، فإن علماء الأخلاق الإنجليز فى القرن الثامن عشر لم يكونوا أكثر، من علماء الأخلاق الآخرين منذ إيما وقت مضى، استعداداً للعمل دون أساس معيارى للسلوك والحكم judgement. وقد قبل قسم منهم اللجوء إلى قانون أخلاقى معين يعرفه الناس ويقبلونه غريزياً، وهو عبارة عن فكرة بشرت بفكرة الوازع الأخلاقى لدى كانت. وقد لجأ حتى لوك إلى مثل هذا الحدس، رغم أن ذلك كان هفوة سيئة من رجل كريم لمصالح فرد تجريبى. ولكن هيوم أو بنتام لم يهتمما قط بحل من هذا النوع. فقد كان كل ذلك ميّافيزيقية فارغة بالنسبة لطرفهم فى التفكير.

(٩٣) Light of Nature pursued (1768 -77. republ. 1805).

وفى الوقت نفسه، فإنهم كانوا مستعدين لتحويل فكرتهم عن أنانية البشر إلى معيار، أى لتحويل نظريتهم حول السلوك إلى مصدر لمعايير للسلوك. وسبق أن رأينا كيف أن هيوم قد قوّل العالم الأخلاقي وفقاً لنظريته الخاصة به.^(٩٤) ومن الواضح أنه قد استحسن نظريته الخاصة كلياً وبصورة ساذجة: فمخطط تفضيلاته الخاصة هو المخطط المعقول. ومن ناحية أخرى، فإن العقل قد استبعد كل القيم فوق الشخصية super-personal ما عدا مصلحة المجتمع. ولكن فى ضوء هذه الفلسفة للتقييم الإنسانية: بم تتمثل مصلحة المجتمع هذه غير المجموع الكلى من الإشباعات التى تتحقق لكل الأفراد من تحقيق مخططات تفضيلهم القائمة على اللذة hedonist schemes of preference؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألم نكتشف، بضربة واحدة، الأساس المنطقي rationale للقيم الاجتماعية، وعلاقتها بالقيم الفردية، وكذلك المعيار الوحيد للفضيلة الذى يمكن أن يكون له معنى؟ لقد تم التلميح بإجابات إيجابية على هذه الأسئلة منذ القرن السابع عشر أصلاً، وبخاصة من قبل الأسقف كومبرلاند،^(٩٥) وبوضوح أقل من قبل جروتس الذى لم يتجاوز كثيراً مفهوم المصلحة العامة السكولاني. ولم يفعل كتاب القرن الثامن عشر، وبخاصة من هم بين هيوم وبنثام، سوى إحكام القانون الأساسى لعلم الأخلاق النفعي: كل عمل يشجع الرفاه الاجتماعي هو عمل جيد وكل عمل يعوق ذلك هو عمل سيئ. وقبل أن نعالج هذا القانون من جوانبه الأوسع، ينبغي علينا إلقاء نظرة على كتاب له أهمية خاصة لكل اقتصادي: كتاب آ. سميث.^(٩٦)

(٩٤) إن هذا الميل من جانب الفيلسوف الاجتماعي لإعلاء مخطظه حول قيم الحياة وتحويلها إلى معيار أخلاقي يستخدمه للحكم على عادات الناس الآخرين وأذواقهم يحسن بنا الانتباه إليه لأنه يتخلل كل الأدب الاقتصادي ويفسر جزءاً كبيراً من أحكام الاقتصاديين القيميّة. فلدو مارشال، مثلاً، مفهوم محدد للحياة الرفيعة Noble Life (انظر الجزء الرابع، أدناه). ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لأن يدرك أن هذا المفهوم يقوم على نموذج الحياة النمطية لبروفيسور فى جامعة كمبردج. أما الأذواق، والمساعي الرامية لهدف معين pursuits، ومستويات الرفاه التى تختلف كثيراً عن ذلك النموذج، فقد نظر إليها مارشال دون اكتراث فى أحسن الأحوال دون أن يدركها قط بصورة تامة. وليس ثمة داع للتشديد على أهمية هذا الأمر بالنسبة لتقدير مواقف الاقتصادى من العوالم الاجتماعية التى يحيا فيها.

(٩٥) De legibus Naturae (1672).

(٩٦) The Theory of Moral Sentiments ; or, An Essay towards an Analysis of the Principles by which Men judge concerning the Conduct and Character, first of their Neighbours, and afterwards of themselves. To which is added, A Dissertation on the Origin of Languages. وهذا هو عنوان الطبعة السادسة، ١٧٩٠. هذا وقد ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٧٥٩ تحت عنوان: The Theory of Moral Sentiments. والاختلافات بين العملين ليست مهمة كثيراً (ما عدا Disseration)، رغم أنها اختلافات كبيرة.

ينبغي تقدير هذا العمل على نحو أرفع من كل الأعمال الأخرى، كما أعتقد، مع احتمال استثناء عمل شافستبوري. أولاً: يميّز سمث، كما فعل هوجسون ولكن بوضوح أكثر من أي كاتب آخر، بين علم الأخلاق كنظرية للسلوك وعلم الأخلاق كنظرية لأحكام الناس على السلوك، مركزاً بإصرار على هذه الأخيرة. ثانياً: تعتمد هذه النظرية للحكم الأخلاقي على قدرتنا على وضع أنفسنا، إذا صح التعبير، موضع الفرد الآخر ("التعاطف") وعلى فهمه، بحيث أن الحكم على أفعالنا ذاتها يُستمد عندئذ من مبادئنا نحن في الحكم على الآخرين. ثالثاً: إن الشيء الطبيعي يتم فهمه كشيء عادي نفسياً - حتى يمكن تحليله بشكل واقعي - وهذا الشيء لا يتطابق مع القاعدة المثلى للعقل بل يتميز عنها (انظر المجلد الأول، ص ١٢٨، الطبيعة السادسة). رابعاً: إن تأثير المنفعة على الاستحسان الجمالي والأخلاقي لا يُعالج فقط كمجرد مسلمة بل كمشكلة تبرز حينما يكون المرء بصدد إصدار حكم فعلاً judging (الجزء الرابع). خامساً، لا يجرى التسليم بالعادة والموضة custom and fashion كعاملين هاميين فحسب، بل إنهما تدرسان بصورة نظامية أيضاً (الجزء الخامس). كما يقوم سمث بانتقاد "أنظمة الفلسفة الأخلاقية"، أي النظريات الأخرى غير نظرياته هو نفسه، على نحو موفق على العموم، مع أنه كان مبتدلاً أحياناً (الجزء السابع). هذا، وتشبه خطة الكتاب وطريقة إنجازها خطة وطريقة إنجاز كتاب wealth of Nations.

(ج) المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والمذهب النفعي. نعلم أن كلاً من المصلحة الشخصية والمصلحة العامة مبدآن قديمان. ولكنهما تجليا عند منتصف القرن الثامن عشر تقريباً بقوة جديدة ليس فقط في مجال علم الأخلاق، بل في كل مجال الفكر الاجتماعي. وبشكل خاص، فقد كانا، كما يُعتقد، المبدأين الأساسيين والموحدتين لجميع العلوم الاجتماعية، والوحيدتين عملياً اللذين سلّم "العقل" بهما. وقد قارن هيلفييتيوس^(٩٧) (١٧١٥-١٧٧١) دور مبدأ المصلحة الشخصية في العالم الاجتماعي بدور قانون الجاذبية في العالم الطبيعي. بل إن الكاتب العظيم

(٩٧) ويحمل عمله عنوان De l'Esprit (1758)، المحاضرة الثانية، الفصل الثاني. وقد حقق هذا الكتاب نجاحاً ساحقاً، وهو إحدى الكتابات الأولى في القارة عن المذهب النفعي الإنجليزي. لقد جاهر بعض الكتاب على الدوام بإيمان ساذج أكثر وقاطع أكثر بالتعليم والتشريع - أما هذا الكتاب، طبعاً، فقد جاهر بإيمانه بطبيعة إنسانية طيبة بصورة كاملة وتستجيب للتجربة المادية على نحو ميكانيكي.

بيكاريا^(٩٨) قد ذهب إلى حد التشديد على أن الإنسان أناني وفردى كلياً ولا يهتم قط بمصلحة الغير (أو المصلحة العامة). ينبغي علينا أن نلاحظ مرة أخرى أن مبدأ المصلحة الشخصية الفردى كان موجهاً على التوقعات العقلانية من مبدأ اللذة والألم الفردى، والذي ينبغي تعريفه بدوره بمعنى ضيق يقوم على اللذة hedonist sense.^(٩٩) صحيح أن كتاب القرن الثامن عشر قد أدخلوا تحفظات وسلموا بملذات لا تُصنف عادة على أنها تقوم على اللذة hedonist، كاللذة المستمدة من الحقد، ومن اكتساب القوة، وحتى من المعتقد والممارسة الدينية. وبالنتيجة، فقد نجح المدافعون عن ذلك المذهب إلى حد ما بتخليصه من الزعم القائل بأنه قد حول السلوك الإنساني إلى شرائح لحم بقر. ولكن هذا النجاح كان ظاهرياً أكثر مما كان فعلياً، فضلاً عن حقيقة أنه لا يمس كل الاعتراضات الأخرى التي يمكن أن تثار ضد أى نظرية تبالغ في التشديد على العقلانية في السلوك. ذلك لأننا إذا تجاوزنا كثيراً مسألة تحقيق أقصى إشباع لأكثر الرغبات ببساطة، فإننا نقرب بشكل خطير من مطابقة "اللذة" المتوقعة بكل الدوافع الممكنة، وحتى بالمعاناة المقصودة من الألم. وعندئذ، فإن المذهب، طبعاً، يصبح مجرد تكرار فارغ. والأسوأ هو أننا إذا أفسحنا مجالاً كبيراً لملاذات مثل تلك التي تأتي من الإجهاد والانتصار والقسوة وما شابه، فإننا نحصل على صورة للسلوك البشرى وللمجتمع تختلف كلياً عن تلك التي تخيلها أولئك الرجال حقاً. وهكذا، فإذا توجب علينا استخلاص الاستنتاج الذي استخلصوه هم من أفكارهم حول اللذة والألم، فلا خيار لنا سوى أن نتبنى لهذا الأخير تعريفاً قد يسمح حقاً ببعض الحرية لتجاوز تهمة شرائح لحم البقر، رغم أن الخيار هنا محدود؛ أى لا خيار غير أن نتبنى نظرية حول السلوك تختلف عن أكثر الحقائق وضوحاً. لماذا، إذن، سارعت عقول جيدة كثيرة إلى تبني ذلك المذهب؟ يبدو أن هذه العقول الجيدة تعود إلى مصلحين عمليين حاربوا حالة للأشياء معطاة تاريخياً بدت لهم "غير معقولة". وفي صراع كهذا، تصبح البساطة، وحتى الابتذال، هي المزايا الرئيسية في أى محاجة، كما أن فلسفات شريحة اللحم تشكل أفضل رد

(٩٨) Dei delitti e delle pene (1764) هو عمله الشهير الذي يهمننا الآن. ويوضح هذا العمل، بوصفه معلماً بارزاً في تاريخ نشوء القانون الجنائي الحديث، حقيقة أن المزايا التحليلية والعملية لا تتماشى مع بعضها بالضرورة.

(٩٩) المرجع الأساسي حول هذا الموضوع هو مقالة فيري حول طبيعة اللذة والألم pleasure and pain، المنشورة، بعد فترة طويلة من تداولها بين الناس وتأثيرها فيهم، في عمله: Discorsi di argomento filosofico (1781). أما التصنيف والتحليل النظامي للملاذات والألام المختلفة فيعود إلى بنتام.

على نظام الحقوق والواجبات الذى تقرره سلطة روحية عليا. ولم يناقش هؤلاء الكتاب: فنحن كلنا نتفق بسرعة بالأشياء التافهة التى نبشر بها عادة.

لقد رأينا سابقاً كيف أن أنصار مذهب العقل فى القرن الثامن عشر وضعوا مبدأ المصلحة العامة أو الملاءمة الاجتماعية السكولائى فى صيغة محددة. لنكرر ونعيد الصياغة. ثمة فرض مفاده أن ملذات وآلام كل فرد هى كميات يمكن قياسها وإضافتها (جبرياً) إلى كمية تُعرّف بسعادة الفرد (felicita)؛ والتى يُعبّر عنها المصطلح الألمانى شائع الاستعمال Gluckseligkeit. ثم يجرى مجدداً تجميع هذه "السعادات" الفردية فى كل اجتماعى حيث تُعطى لكل منها أوزان متساوية: "فكل واحدة منها تعادل واحداً، وليس فيها ما يعادل أكثر من واحد". وأخيراً، فإن ذلك الكل الاجتماعى يحل محل، أو يُطابق مع، المصلحة العامة أو رفاه المجتمع، الذى يتحول بهذا الشكل إلى إحساسات فردية من اللذة أو الألم، وهى الحقائق النهائية الوحيدة. وهذا قد خلق المبدأ المعيارى المعروف بالمذهب النفعى Utilitarianism، والقائل بتحقيق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد Greatest Happiness of the Greatest Number، وهو مذهب يرتبط باسم بنتام^(١٠٠) لتمييز

(١٠٠) جيرمى بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢). كان بنتام محامياً من حيث تعليمه وتدريبه. ورغم أنه انسحب فى البداية إلى حياة البحث والدعاية، فقد أصبح القائد غير المنازع بالنسبة للحلقة النفعية، والشخصية المركزية لمجموعة تعرف عادة بالراديكاليين الفلسفيين Philosophical Radicals. استجرى الإشارة إلى عمله فى حقل علم الاقتصاد فى مكان آخر. أما هنا فهو يهمننا كفيلسوف وكسوسولوجى وكمُنظر حول التشريع. وبين أعماله التى تضم مجلدات عدة (والتي نشرها جون بورنغ، ١٨٣٨-١٨٤٣)، ينبغى أن نذكر: An introduction to the Principles of Morals and Legislation (1789) الذى كان له تأثير واسع على الفكر والممارسة فى حقل التشريع، رغم انتشار أفكار مماثلة على مستوى القارة، وبخاصة فى إيطاليا وفرنسا، من مصادر محلية.

ومع ذلك، كانت أساسيات النظام النفعى قد طرحت سابقاً فى: Principles of Moral and Political Philosophy (1785) من قبل وليم بالى (١٧٤٣-١٨٠٥)، وطرح قسم منها فى: Essay on the first Principles of Government (1768) من قبل جوزيف برستلى (١٧٣٣-١٨٠٤) وهو لاهوتى وعالم موسوعى كان، إضافة إلى كونه مؤرخاً شهيراً للكنيسة ومحاوراً معروفاً فى أمور اللاهوت، باحثاً بارزاً فى الكهرباء والكيمياء. يمكن اعتبار هذه المقالة كجسر بين نظرية لوك حول الحكم ومآثر جيمس ميل غير المحظوظة فى ذلك المجال. لم يقدم لى بالى ولا برستلى الكثير شيئاً مما لا يمكن العثور عليه فى كتابات أبكر كما فى عمل كومبرلاند مثلاً الذى أشرنا إليه سابقاً. أما من "المبشرين" فى القارة، فيكفى أن نذكر، مرة أخرى، بيكاريا وفيرى وهيلفييتيوس. وتبرز بوضوح لدى بيكاريا العلاقة بين المذهب النفعى والأنظمة الأبكر للقانون الطبيعى، وهى العلاقة التى سيشار إليها بعد قليل.

وبين الأدب الواسع حول المذهب النفعى الإنجليزى وحول الراديكاليين الفلسفيين الإنجليز، فإن مقالة ج. س. ميل: English Utilitarianism (التي نشرت عام ١٨٦٣) تستحق أن يهتم بها القارئ أولاً. انظر كذلك عمل السير ليلسلاى ستيفن: English Utilitarians (1900) وعمل ه. ت. لاسكى: =

هذا الأخير بالدفاع القوى عنه وإحكام صياغته ونشره على نطاق واسع. وإذا كانت الفكرة ذات أصل قديم وتطورت ببطء شديد بحيث يتعذر تحديد تاريخها، فإن المبدأ نفسه يمكن تأريخه بدقة أكثر: وبقدر ما أعلم، فإنها وردت لدى هوجسون (مصدر سابق، ١٧٢٥) أولاً ومن ثم لدى بيكاريا (op. cit. 1764, La massimá felicitá) وبعد ذلك لدى بريستلى (مصدر سابق، ١٧٦٨) الذي منحه بنتام الفضل فيما كان "حقيقة مقدسة" بالنسبة له. ولم يمتلك هيوم ذلك المبدأ، ورغم ذلك ينبغي ضمه إلى السلسلة. أما كلمة "المذهب النفعي" Utilitarianism، فتعود إلى بنتام وهيوم.^(١٠١)

إن النقطة الجوهرية التي يجدر تسجيلها هي أن المذهب النفعي لم يكن سوى نظام قانون طبيعي آخر. وهذا يصح ليس فقط بمعنى أن النفعيين كانوا هم الخلفاء التاريخيين لفلاسفة القانون الطبيعي في القرن السابع عشر؛ أو بمعنى أن النظام النفعي قد تطور عن نظام الفلاسفة، الأمر الذي، يمكن إثباته تفصيلاً، رغم وضوحه، من تاريخ علم الأخلاق من ناحية ومن تاريخ مفهوم المصلحة العامة من ناحية أخرى؛ ولكن يصح أيضاً، بمعنى أكثر أهمية، أن المذهب النفعي كان حقاً، في مدخله ومنهجيته وطبيعة نتائجه، نظام قانون طبيعي آخر، والنظام الأخير منه. إن برنامج اشتقاق "قوانين" حول الإنسان في المجتمع، في ضوء العقل، من طبيعة بشرية مستقرة جداً وبمبسطة كثيراً إنما يلائم الكتاب النفعيين نيس أقل من ملاءمته للفلاسفة أو السكولائيين؛ وإذا نظرنا إلى هذه الطبيعة الإنسانية وإلى الطريقة التي يُعتقد أنها تمضى عليها، كما فعلنا هذا سابقاً، فإننا سندرك أن القرابة أوثق مما تبين أعلاه.

على غرار أنظمة الفلاسفة أو العلماء السكولائيين، يطرح المذهب النفعي توجهاً له ثلاثة أبعاد. فالمذهب النفعي، هو أولاً: فلسفة حياة تقدم مخططاً لـ "القيم النهائية". وهنا يجب أن نبحت عن مصدر الانطباع الذي يتعذر استئصاله والذي

Political Thought...= المشار إليه من قبل، وكذلك كتاب ديليو. ل. دافيدسون: Political Thought in England: the Utilitarians from Bentham to J. S. Mill (1915) وعمل جراهام والاس الجذاب حول: (Francis Place (1898).

(١٠١) ينبغي أن نسجل هنا الإشارة المهمة حول مذهب الشك skepticism التي أعلنها آ. سميث في قول مشهور له: فقد لاحظ سميث بشكل عابر، بقدر تعلق الأمر بالسعادة الواعية، أنه ليس ثمة فرق كبير بين أي حالة نقبلها كحالة دائمة وأي حالة أخرى.

يفيد بأن المذهب النفعي، وبخاصة مذهب بنتام، كان شيئاً جديداً ويتعارض جوهرياً مع الأنظمة الأقدم. ولكن الفرق، كما ينبغي على القارئ أن يعلم الآن، لم يكن كبيراً بقدر تعلق الأمر بفلسفة نشاط الأعمال current business الجارى كل يوم. فبالنسبة لحياة الإسطلب والحظيرة والحانوت والسوق، كان السكولانيون نفعيين إلى حد كاف. فالفرق الحقيقي يكمن في أن السكولانيين قد قصرُوا وجهة النظر النفعية على النشاط النفعي البحت الذى تكفيه وجهة النظر تلك (تقريباً) - وليس كلياً حتى بالنسبة لذلك النشاط)، بينما يختزل النفعيون العالم الكلى للقيم الإنسانية إلى المخطط ذاته، مستبعدين كل ما يهم الإنسان حقاً من أشياء على أساس أنها تجافى العقل. وهكذا فهم جديرون حقاً بأن ينسب إليهم فضل ابتداع شيء كان جديداً فى الأدب - لتعذر إرجاعه إلى أبيقور - أى ضحالة كل ما يمكن تصوره من فلسفات للحياة تتناقض مع طروحاتهم بصورة تستعصى على التسوية.

ثانياً: كان المذهب النفعي نظاماً معيارياً يشبه القانون كثيراً. فقد كان هذا المذهب، كالنظام السكولاني، نظاماً للقواعد الأخلاقية من ناحية وللمبادئ التشريعية من ناحية أخرى. واعتبر بنتام نفسه عالماً أخلاقياً وتشريعياً أساساً،^(١٠٢) واكتسب مبدأ "تحقيق أقصى سعادة لأكبر عدد" لديه أهمية عظمى كمعيار للتشريع "الجيد" أو "السيئ". ولنلاحظ، مرة أخرى، وجود العنصر المساواتي equalitarian element فى المذهب النفعي وهو ما كان أمراً جوهرياً شأنه فى ذلك شأن عنصر السعادة. وقد خلق هذان العنصران، مع الاعتقاد بأن كل فرد ليس فقط يشبه أى فرد آخر، بل أيضاً بأن كل فرد هو مادة عادية جداً وطبيعة لا تتمتع إلا بالقليل أو بلا شيء من الخصائص الفطرية الخاصة بها، "البند" السياسى الأساسى لمذهب بنتام: إذا علّمت الناس وتركتهم يصوتون بحرية، فإن كل الأشياء الأخرى تسير من تلقاء نفسها.^(١٠٣)

(١٠٢) قبل بنتام، لم تتطابق بصورة تامة قائمة علماء الأخلاق النفعيين مع قائمة علماء التشريع النفعيين؛ وقد يكون من المستحسن، فى عرض أكثر كمالاً، التمييز بين تاريخ كل من المذهب النفعي الأخلاقى والمذهب النفعي السياسى. ومع ذلك، فإن غالبية الأسماء يمكن أن تقع فى كلتا المجموعتين، وبالتالي فإننا لا نريد التشديد أكثر على ذلك التمييز نظراً للعلاقة الوثيقة بينهما.

(١٠٣) تجدر ملاحظة أن هذه المبادئ السياسية لا تحدد وحدها ولاء فرد معين لحزب سياسى أو موقفه من أى قضية سياسية عملية. فقد ألهمت تفضيلات بنتام الشخصية عدداً من أنصاره الشخصيين - وقد أشرنا إلى الراديكاليين الفلسفيين من قبل - كما أن التماسك القوى لهذه المجموعة يفسر وجود برنامج معين (بتكون أساساً من سياسة عدم التدخل مقرونة بحق الاقتراع الشامل) والانطباع بأن هذا البرنامج قد نتج بالذات عن المقدمات التحليلية. ولكن أنصار بنتام فى فترات وبلدان أخرى =

ثالثًا: وكما هو شأن القانون الطبيعي لدى الفلاسفة وكذلك المذهب السكولاني مرة أخرى، فقد قدّم المذهب النفعي نظامًا شاملاً للعلم الاجتماعي يجسد طريقة موحدة في التحليل. لكن هذا الجانب من المذهب النفعي يمكن فصله عن جانبيه الآخرين بالمعنى نفسه الذي يمكن به فصل العمل التحليلي لدى السكولانيين والفلاسفة عن بقية فكرهم. وبعبارة أخرى، يمكن منطقيًا ازدراء مذهب بنتام أصلًا وفرعًا كفلسفة حياة وكبرنامج سياسى معًا وقبوله كجهاز لتحليل جميع العلوم الاجتماعية أو قسم منها. ولكن، من ناحية، ونظرًا لأن المذهب النفعي قد لا يتمتع كجهاز تحليل، بقيمة أكثر من قيمته في النواحي الأخرى، ونظرًا، من ناحية أخرى، لـ عدم تردد عدة اقتصاديين عن الإعلان عن أهميته الأساسية بالنسبة للنظرية الاقتصادية - إلى حد أن جيفونس كان قد عرّف النظرية الاقتصادية بأنها حساب تفاضل اللذة والألم - فإن من الضروري حالًا توضيح مدى تأثير هذا المذهب على العمل التحليلي.

لقد أخطأ الأفراد العاديون والفلاسفة ومؤرخو الفكر في منح اهتمام مبالغ فيه لأى شيء يطرح نفسه كأساس أصولي fundamental principle. ومن الناحية العملية، فإن الناس لا يستفيدون على الدوام - فى العمل العلمى كما فى شؤون الحياة العملية الأخرى - من الأسس الأصولية التى يدينون لها بالولاء. ولما كان المذهب النفعي يمثل مجموعة من مثل هذه الأسس الأصولية، فإنه ينبغى علينا أن نتحقق، فى كل حالة، من الدور الذى يمكن أن يؤديه. ومع ذلك، وبقدر تعلق الأمر بعلم الاقتصاد، فإن من الممكن أن نقدم إجابات عامة عن أربعة أنواع من الحالات. أولاً: ليس للفرضيات النفعية أى قيمة قط فى قضايا تفسير التاريخ أو القضايا التى تمس القوى المحركة للتاريخ الاقتصادى. ثانيًا: الفرضيات النفعية أسوأ من كونها عديمة القيمة فى مواجهة المشاكل التى تتضمن قضايا المخططات الفعلية للتحفيز schemes of motivation كما هو الحال فى مشكلة الآثار الاقتصادية للإرث مثلاً. ثالثًا: الفرضيات النفعية أساسية حقًا لذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يُشار إليه عادة باقتصاد الرفاه - وريث نظريات القرن الثامن عشر حول felicitate

=كان يوسعهم أن يكونوا محافظين - كما هو شأن هيوم وأكثر النفعيين الإيطاليين - أو اشتراكيين. وليس فى هذا ما يثير الاستغراب إذا أدركنا أن التفضيل يلعب دورًا أساسيًا فى تكوين الاستنتاجات بالنسبة للسياسة العملية بحيث أنه يشد إليه أى بنية تحليلية تقريبًا. فقد يقبل كليًا فرد معين العمل التحليلي لماركس ولكنه، رغم ذلك، يبقى محافظًا من الناحية العملية..

pubblica (المصلحة العامة). ونحن نتبنى عادة هذه الفرضيات عند مناقشة مشاكل من قبيل آثار "تحويلات الثروة من الأغنياء نسبياً إلى الفقراء نسبياً". وهذا يفسر بالضبط لماذا لا تقنع فرضيات اقتصاد الرفاه أى فرد قط ما لم يكن مقتنعاً بها سلفاً، وبغض النظر عن أى حجة. ومع أن المنهج النفعى يصلح طبعاً لمعالجة جانب من هذه المشاكل - شريطة الاعتقاد بأنه مقبول منهجياً - فإن ذلك الجانب لا يمثل الجانب الوحيد كما هو واضح: فنحن لا نثبت إلا القليل حينما نبرهن على أن تحويل دولار رجل غنى إلى رجل فقير يزيد الرفاه بالمعنى النفعى. رابعاً، تعتبر الفرضيات النفعية فى حقل النظرية الاقتصادية بالمعنى الأضيق لهذا المصطلح غير ضرورية ولكنها غير ضارة. وبوسعنا ذكر ومناقشة خصائص التوازن الاقتصادى مثلاً دون إدخالها. ولكننا إذا أدخلناها، فإن النتائج لا تتأثر بشكل ملموس ولا تفسد بالتالى. وهذا يمكن من إنقاذ الكثير من التحليل الاقتصادى الذى يبدو، لأول وهلة، أن الفرضيات النفعية قد أفسدته تماماً.

(د) السوسيولوجيا التاريخية. غالباً ما تعرض كتاب القرن الثامن عشر إلى اللوم لافتقارهم إلى "الحس التاريخى"، وهو ضعف كان شديداً لدى قسم منهم بحيث أنهم لم يبيروا قيم الحضارات القديمة. إن الأمر الضرورى جداً يكمن فى توضيح أن الترياق قد تطور سوية مع المرض. فإذا كنا نجد، فى بعض الحالات، الازدراء الأشد حماقة للفن الإغريقى - كأن يوضع فولتير فوق هوميروس، مثلاً - فإننا نجد أيضاً جذور العبادة المعاصرة له. وحينما نصادف أحياناً غياب الاهتمام بالتاريخ بصورة مذهلة، فإننا نجد حصيلة غنية من العمل التاريخى المتسلسل الذى وضع أسس تطورات القرن التاسع عشر. وليس بوسعنا سوى أن نذكر خمس نقاط جوهرية: لقد كانت هناك بداية جدية تمثلت بتجميع المواد بصورة نظامية؛ ثم حدث تطوير طرق جديدة لتفسير ونقد الوثائق؛^(١٠٤) وشرع التاريخ الاقتصادى والثقافى بالاستحواذ على الاهتمام الذى كان، سابقاً، محصوراً بالتاريخ الحربى والسياسى؛ وبدأ التقرير المستقل (نسبياً) الذى يقدم الأدلة الوثائقية وتجاوز طريقة الملاحم أو المواعظ (هيوم، وليم روبرتسون، غيبون)^(١٠٥) وما يشهد على انبعاث اهتمام

(١٠٤) إن عمل ف. أ. وولف (١٧٥٩-١٨٢٤) الواعد: Prolegomena ad Homerum كان قد ظهر عام ١٧٩٥ ولكنه نتاج لعمل أكبر.

(١٠٥) لم يكف المؤرخون، حتى يومنا هذا، عن إلقاء المواعظ، وعن المدح واللوم، وعن العزف على وتر مفاخرهم وضعائنهم الشخصية، الاجتماعية والوطنية. وما أريد التشديد عليه هو إحراز تقدم جوهرى باتجاه تقديم الوقائع بروح علمية إلى حد ما وبعيداً عن روح الملاحم.

الجمهور، نجاح التواريخ الشعبية العامة والوطنية. وبطبيعة الحال، ثمة شيء من قبيل التاريخ غير التاريخي، بمعنى أن الإنسان يضع عملاً تاريخياً دون بلوغ الرؤية التاريخية تحديداً. ولكن عمل هيوم: *History of England* (ثمانية مجلدات، ١٧٦٣) لم يكن من هذا النوع. ورغم أن هذا العمل أصبح الآن قديماً جداً، إلا أنه سيبقى على الدوام معلماً للتصوير التاريخي مما يبين أن هيوم لم يكن، على الأقل، عبداً لمذهبه النفعي.

إن ما يستحق الانتباه أكثر، من زاويتنا، هو نشوء علم السوسولوجيا التاريخي - الذي يسمى أحياناً فلسفة التاريخ -^(١٠٦) أي نشوء نظريات سوسولوجية تستعمل المادة التاريخية للوصول إلى تعميمات، من ناحية، وتستهدف تفسير حالات وعمليات تاريخية فردية، من ناحية أخرى. كان الجزء الأكبر من هذا النوع بمثابة عمل هواة ومن طبيعة تثير اشمئزاز المؤرخين الجديين. وعلاوة على ذلك، كان قسم منه غير تاريخي بالمعنى الذي حددناه توأ: فغالباً ما كان يجري التلاعب بالوقائع التاريخية لتلائم المفاهيم المسبقة لمذهب العقل *la raison*. ومع ذلك، فقد كانت هناك أعمال قيمة وحتى أعمال خارقة للعادة. وعلى سبيل المثال، يمكنني أن أذكر مونتسكيو وكوندورسيه ومفكراً آخر كان واحداً من عظام المفكرين ممن يمكن مقابلتهم في أي عصر في حقل العلوم الاجتماعية: فيكو.^(١٠٧) يطرح عمل

(١٠٦) انظر: Robert Flint. *History of the Philosophy of History* (1893).
 (١٠٧) المرئيز دي كوندورسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤؛ مؤلف: *Oeuvres* المنشور خلال الفترة ١٨٤٧-١٨٤٩. وبالنسبة للقراء الإنجليز، فإن أفضل شيء هو مقالة اللورد مورلي حول كوندورسيه والتي أعيد نشرها في: *Critical Miscellanies, 1886-1908, vol. 11*) كان أحد *encyclopedistes* (الموسوعيين) (انظر القسم الفرعي هـ، أدناه)، وقد طاف بجميع حقول العلم والسياسة تقريباً. وبين أمور أخرى، كان كوندورسيه عالماً متمرساً في الرياضيات، وقد أعطت مغامراته حافزاً مهماً لتطبيق حساب التفاضل والتكامل للأحتمالات على الأحكام القانونية والسياسية، رغم أنها لم تكن موفقة كلياً. كما إنه كان داعية للحقوق الطبيعية، والسيادة الشعبية، والحقوق المتساوية للنساء، ويكره المسيحية بشدة - وفي كل ذلك، فإن حماسه قد أخدمت مقدراته الكبيرة. ولا تستحق مساهماته في علم الاقتصاد الذكر. أما عمله المهم هنا فهو: *Esquisse d'un tableau historique des l'esprit humain* (1795)، وقد تُرجم إلى الإنجليزية عام ١٨٠٢.
 أما مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) فلا يُعتقد أنه بحاجة إلى تقديم سوى الإشارة إلى أنه كان أحد المفكرين الأكثر تأثيراً في جميع العهود وأنه، بشكل خاص، قد أثر بقوة على آ. سمث من النواحي الأخرى، رغم أن مساهمته في علم الاقتصاد غير هامة - دون أصالة وقوة أو منهجية أكاديمية. وأعماله الثلاثة - غير المهمة أيضاً - هي: *Consideratin rur les Letters persanes* (1721)؛ *causes de la grandeur des Romains et de leur décadence* (1734)؛ وطبعاً رائعته: *L'Esprit des lois* (1748) التي كانت أكثر بكثير من مجرد "esprit sur les lois" (دراسة حول روح القوانين).

كوندورسيه: Esquisse نظرية محددة عن التطور التاريخي و"التقدم": هدفها هو المساواة^(١٠٨) وقوتها الدافعة هي المعرفة المتزايدة دوماً التي يواصل اكتسابها العقل البشرى القادر على الاكتمال دون حدود. وهذا العمل يمثل علماً سوسيوولوجياً فقيراً ولكنه المثال البارز على وجهة نظر "عقلانية" intellectualist لا تقبل المهادنة بشأن العملية التاريخية. وعلى نحو مغاير بحدّة، يمثل عمل مونتسكيو: Esprit des lois علماً سوسيوولوجياً جاداً، رغم عدم كفاية أحكامه وبخاصة من ناحية الاستخدام النقدي للمادة. تكمن الميزة الرئيسية للعمل الأخير، سواء من ناحية الطريقة أو الأداء، في أنه تصوّر الحالات التاريخية للمجتمعات وتغيّرها في ضوء عدد من العوامل الموضوعية،^(١٠٩) الأمر الذي تمخض عن تفسيرات واقعية، ونظريات تحليلية بهذا المعنى، ولكن دون وضع صيغة بسيطة، وبشكل خاص، صيغة عقلانية وعامة. وفي الواقع، فإن هذا العمل شكل انطلاقة جديدة، وخرقاً مهماً لأفكار القانون الطبيعي من الناحية المنهجية: فهو علم سوسيوولوجي يقوم ليس فقط على الخصائص العامة للطبيعة البشرية، بل أيضاً على مشاهدات فعلية لأنماط فردية محددة زماناً ومكاناً. ولأغراضنا، فإن هذا العمل يمثل إنجاز مونتسكيو الجوهري الذي بشرَ بمعالجة الحالة الخاصة لروما القديمة. ويعود نجاحه، في وقته

=جيامباتستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤؛ مؤلف Opere الذي أصدر نيكوليني طبعته الأخيرة خلال الفترة ١٩١١-١٩٣١؛ وقد نشر ب. كروس سيرة لحياته عام ١٩٠٤، والتي صدرت لها طبعة موسعة ومنقحة ١٩٤٧-١٩٤٨). وقد تُلّف جزء من أدب فيكو الواسع بسبب المحاولات التي بذلها الكتاب للدعاء بأن الاتجاهات التي يمثلونها تعود إلى الكاتب الكبير، ولكن انظر مقالة كروس (التي ترجمها كولونغ وود إلى الإنجليزية عام ١٩١٣) وكذلك عمل ر. فلنت: (Vico 1884)، وبعض الصفحات الجميلة حول فيكو في عمل تاجلياكوزو: (Economisti napoletani 1937). وثمة كتب ألمانية كثيرة جيدة، وبخاصة تلك التي كتبها ويرنر وكليم. وكان فيكو بروفيشوراً في نابولي حيث زاول تعليم كل ما يمكن تعلمه " (tutto lo scibile). ومما له أهميته حقيقة أن فيكو، بين أمور أخرى، كان محامياً ويشدد دوماً على الجوانب القانونية (فتاريخ القانون كان يمثل تاريخ الفكر البشرى بالنسبة له) لأن هذا الأمر يُبرز علاقته بفلسفة القانون الطبيعي. لكن العوامل المؤثرة في تكوين فكره والمشاكل التي أثارها حالات مختلفة من الأفكار المشابهة لأفكاره، والتي وقعت في فترة أقدم، وهي أمور معقدة بالنسبة لنا. فالقانونيون الإغريق، والقانونيون الرومان، وجروتس، والتجريبون الإنجليز، وديكارت (على سبيل الخصومة)، والسكولانيون، ومجموعات أخرى كثيرة، ينبغي ذكرهم، إضافة إلى المفكر العربي أبو سعيد ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦؛ انظر ترجمة سلان الفرنسية ١٨٦٣-١٨٦٨، للجزء الأول، المقدمة، من تاريخه، الذي هو كل ما أعرف عنه). والعمل الوحيد من أعمال فيكم الذي يستوجب الذكر على وجه التحديد هو: Principii di una scienza nuova (1725) الذي أعيد كتابته تقريباً للطبعة الثانية منه عام ١٧٣٠.

(١٠٨) سيجد عالم الفكر السوسيوولوجي في ذلك برنامجاً دينوياً للخلّاص.
(١٠٩) يستحق الاهتمام الخاص ذلك التشديد على البيئات الجغرافية، الذي ربما ورد من ثيوسيديس وربما ألهم فيما بعد البحوث الأنثروبولوجية كبحت فيدل لابلاخ.

وفيما بعد، إلى جاذبية نظرياته "البنوية" - نظرية *Contrebalance des pouvoirs* وما شابهه - التي لا تهمنا هنا.

أما فيكو، فقد قدّم عملاً مختلفاً تماماً كان قد حقق نجاحاً ضئيلاً حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر. إن عبارة "علم تطوري للفكر والمجتمع" إنما توضح علمه الجديد *New Science* (scienza nuova) بأفضل ما يمكن. ولكن هذه العبارة لا ينبغي أن تُفسّر بمعنى أن تطور الفكر الإنساني يشكل تطور المجتمع الإنساني، أو بمعنى أن التطور التاريخي للمجتمعات يشكل تطور الفكر الإنساني، مع أن هذا كان سيكون الأقرب إلى الحقيقة، بل بمعنى أن الفكر والمجتمع هما جانبان من عملية تطويرية واحدة. فليس العقل، بمعنى العمليات العقلانية أو المنطقية المتعلقة بالفكر الإنساني، هو العامل السببي في تلك العملية التي تصورها فيكو بروح معادية للعقل تماماً. كما أن العقل، كأهداف أو معاني يسدركها عقل الباحث المراقب، لا علاقة له بالعملية: فنظرية فيكو بشأن العمليات المتكررة الدورية *recurrent processes* (corsi e ricorsi) ترفض بالتأكيد أي ميل نحو مثل هذه الأهداف والمعاني بل هي تنفي وجودها أصلاً. وفي ظل هذا المخطط، فقد باتت الفلسفة والسوسولوجيا أمراً واحداً - أصبح الفكر والعمل شيئاً واحداً - وهذه الوحدة تحمل طبيعة تاريخية أساساً.^(١١٠) ومع أن التيارات العامة لمياه القرن الثامن عشر لم تصل إلى ركبتي فيكو، إلا أنه كان من مفكري القرن الثامن عشر أيضاً.

(هـ) The Encyclopedistes - الموسوعيون. سبق أن لاحظنا زيادة الطلب على القواميس والموسوعات خلال القرن السابع عشر. وكان يتم تلبية هذا الطلب، الذي تزايد أكثر خلال القرن الثامن عشر، بواسطة أعمال طموحة (مثل: *Chambers' Cyclopaedia, Zedler' s Universal-Lexicon*، وغيرهما). بيد أن *Encyclopédie* (الموسوعة) الفرنسية العظيمة (بدءاً من عام ١٧٥١)^(١١١) قد تفوقت، بين أمور أخرى، على أعمال من نوعها وزمانها من خلال كمية ونوعية

(١١٠) يستيق هذا المخطط هيجل بوضوح شديد وهوسرل بوضوح أقل. وهذه الحقيقة تفسر، في آن واحد، فشله النسبي في أيامه ونجاحه بعد حوالي قرنين من الزمان. ولكن ينبغي لا أن يُسمح لهذا بطمس الجوانب التحليلية البحتة من عمله الذي يضاهاى (أو يستيق) عمل مونتسكيو الأقل شموخاً وعمقاً، وخاصة من ناحية التشديد على العوامل البيئية.

(١١١) يجد القارئ معلومات أكثر من كافية في مقالة "Encyclopedia" المنشورة في: *Encyclopedia Britannica*.

مقالاتها حول الموضوعات الاقتصادية. ولكن نذكرها هنا لسبب مختلف تماماً: فإن من يؤمن بمفهوم "روح" عصر معين، يميل للنظر إلى الـ Encyclopédie كتجسيد حقيقي لروح القرن الثامن عشر. وبقدر صحة هذا، فإن العمل نفسه يعتبر جزءاً مهماً من الخلفية الثقافية التي ما فتئنا نحاول إعادة بنائها بطريقة ما. ولكن ما مدى صحة ذلك؟ لقد تضمنت تلك الموسوعة، ككل الموسوعات من ذلك النوع، مقالات كانت تختلف على نطاق واسع ليس فقط في النوعية بل في زاوية النظر أيضاً. فقد كتب المقالات الاقتصادية المعنية، مثلاً، كتاب يبتعد بعضهم عن بعضهم الآخر ابتعاد كينييه عن فوربوناييس، في حين لم يترك الجزء الأكبر من المقالات - التي نالت فيها الفيزياء والتكنولوجيا اهتماماً خاصاً - مجالاً للاختلاف في زاوية النظر بالمعنى الفلسفي أو السياسي. ومع ذلك، فقد نجح رئيس تحرير الموسوعة ديدرو، بشخصيته القوية، في إضفاء بعض التناسق على ما أسماه النقاد العدائيون: برج بابل. ولإدراك هذا، يكفي أن نسمي بعض الأعضاء الرئيسيين من الحلقة التي تجمعت حول ديدرو: ألمبير، فولتير، كوندورسيه، هوباخ، هيلفييتيوس - والذين أقسموا كلهم على خدمة la raison بمعنى خاص كان يعنى العدا للديانة المسيحية، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية. وبخطى تتفاوت من حيث تحفظها، تم استغلال الفرصة التي أتاحتها المقالات حول التاريخ والفلسفة والدين لأغراض الدعاية في ذلك المجال. ولكن هذا كان كل شيء. ففي النواحي الأخرى، لم يتم استهداف تحقيق تناسق كبير ولم يتحقق هذا أصلاً. ففلسفة الحلقة تجريبية بشكل رئيسي، ولكنها لم تكن كذلك بصورة تامة. أما علمها السياسي، فيعكس الآراء تجاه الدولة، والإدارة العامة، والسياسة policy التي مضت مسافة أبعد من دائرة الموسوعيين على وجه التحديد. ولم يكن ثمة برنامج محدد أكثر من ذلك. وبشكل خاص، لم يكن هناك برنامج ثوري: من المؤكد أن أولئك المفكرين قد سخروا من نظام لويس الخامس عشر واستهدفوا مقوماته الخاصة أحياناً؛ ولكنهم كانوا مرتاحين عموماً إلى حد عدم التطلع إلى الجيشان العنيف؛ وقد وجد بعضهم حسنات معينة في طغاة متتورين قاموا بإصلاحات - وقد أحسنوا فعلاً؛ ومن عاش منهم ليشهد وقائع الثورة لم يهنأ بها. وهكذا، فرغم صحة اعتبار الموسوعة الفرنسية العظيمة رمزاً لتيار مهم من الفكر، إلا أن أهميتها ليست كبيرة بالنسبة لنا كما بدت بالنسبة لأعدائها المعاصرين الذين حرروا صك نجاحها حينما حاربوها.

ومع ذلك، ثمة نقطة ينبغي أن يعاد التأكيد عليها (انظر القسم الخامس، أعلاه) وتتعلق بعلاقة فكر الموسوعيين بفلاسفة القانون الطبيعي في القرن السابع عشر. فقد تطورت تعاليم الأخيرين على يد الأولين. ولم يسلم الموسوعيون - وكل الكتاب الذين يشملهم هذا المصطلح بمعناه الأوسع - بفضل الفلاسفة كما كان ينبغي عليهم ذلك. ولكنهم لم يظهروا ليس فقط أى عداء لنظام القانون الطبيعي بل قاموا بتطوير أفكاره بالفعل. وهذا لا يثير الاستغراب: ألم يجر اشتقاق مفهوم الحق الطبيعي، منطقيًا، من فكرة الطبيعة الإنسانية، وهو يجسد مضمون برنامجهم بالذات؟! لقد كانت مفاهيم الفلاسفة حول الحقوق الطبيعية Natural Rights تناسبهم بصورة تامة، ولكن الحاجز الديني حجب عنهم المصدر الحقيقي لهذه الأفكار: إذ لم يكن بوسعهم اقتباس موضوعة القديس توما القائلة بأن القانون الطبيعي كان *rationis regula* (موجهًا عقليًا)، بيد أن مثل هذا الحاجز لم يكن قائمًا بالنسبة للفلاسفة الذين لم يكونوا من أصل كاثوليكي على الأقل. وهكذا واصل الموسوعيون في إطار مجلدات الموسوعة أو خارجها، وكتاب آخرون كثيرون، مثل كينييه، ممن لم يكونوا موسوعيين بالمعنى المحدد (حتى إذا كانت لهم مساهمات في الموسوعات)، توظيف المخطط التحليلي للفلاسفة بل وأكثر حججهم ريبية أحيانًا. فعمل كينييه: *ordre naturel* (النظام الطبيعي) يمكن أن يعتبر كفرع من شجرة القانون الطبيعي، مع أن كينييه لم يكتب قط مقالته وفق *droit naturel* (القانون الطبيعي). وكانت الحاجة بأن الإنسان حر بحكم الطبيعة كثيرًا ما تستهوى الأب مورليه: النصير المتحمس للتجارة الحرة. ولما كان هذا يعني أن بوسع المرء أن يشتري ويبيع كما يشاء، فإن الحماية تستحق الشجب لأنها تخرق القانون الطبيعي - وهي حاجة كانت تظهر كذلك في كتابات أخرى في ذلك الوقت، ومن المؤكد أنها قد ألهمت بعض الأفراد^(١١٢) وهو ما يشكل أهم ملاحظة حول عهد العقل.

(و) الكتاب شبه الاشتراكيين. لقد ذكرنا أن الموسوعيين، كمجموعة، لم يكونوا ثوريين من الناحية السياسية. كما أنهم لم يكونوا اشتراكيين. كان مذهب

(١١٢) صحيح أن حضور الأب مورليه كان ضئيلاً بين الموسوعيين - إذ لم يكن سوى كاتب كراريس فعال. كما أننا لسنا بحاجة لذكر أعماله الاقتصادية. بيد أنه كان مهمًا كمثال مما يفسر توصيتنا بقراءة مقالة ليتون ستراخى حوله. ومع ذلك، فقد جمع الأب مورليه المواد التي دخلت في قاموس *Dictionnaire universel de la géographie commerciale* (1799-1800)، الذى هو حلقة مهمة في سلسلة طويلة من القواميس الاقتصادية أو شبه الاقتصادية.

المساواة في ذلك الوقت -equalitarianism- المعيارى والتحليلى - يفترض انتقاد الفوارق فى الثروة وبخاصة الكبيرة منها، مما نجده لدى هيلفييتيوس و عدة كتاب آخرين. لكن الضعف الواضح فى فلسفات القانون الطبيعى بخصوص الحق الطبيعى بالملكية، والنّى كانت تقدم إما على أساس أفكار لوك وإما فى شكل خاص تبناه الفزيوقراط (انظر الفصل الرابع، أدناه)، كان قد شجع على النقد الذى انتقل، أحياناً، من مهاجمة حجج خاصة تورّد للدفاع عن الملكية إلى مهاجمة الملكية نفسها. ومع أن مؤرخ الأفكار الاشتراكية يمكنه، دون شك، من تجميع قائمة طويلة من المنشورات الاشتراكية أو الشيوعية أو القريبة من الشيوعية التى لم تخل من التأثير على اشتراكية القرن التاسع عشر، إلا أن مؤرخ التحليل الاقتصادى لا يهتم بذلك إلا قليلاً: فليس بمستطاعه سوى الاتفاق مع موقف كارل ماركس من ذلك الأدب. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن الكتاب الاشتراكيين أو شبه الاشتراكيين، حينما يُحاجّون ضد الاستنتاجات التى تُستخلص من فرضيات القانون الطبيعى وفقاً لطرق القانون الطبيعى، إنما يستخدمون هذه الفرضيات نفسها والطرق بشكل ثابت تقريباً. وكما حارب أنصار la raison المذهب السكولائى وظلوا من تلاميذه، بقدر تعلق الأمر بطرق ونتائج التحليل، ما لبث الكتاب الاشتراكيون وشبه الاشتراكيين فى القرن الثامن عشر كفلاسفة قانون طبيعى من حيث طرق تفكيرهم: مفاهيم القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية كانت قادرة على خدمة أغراض عملية معاكسة، ولم يفكر سوى كتاب قلائل بمهاجمة الطرق التى تتضمنها هذه المفاهيم إن كان هناك من فكرَ بذلك أصلاً. ويشكل روسو وبريسوت ومورلى ومابلى أمثلة على ذلك. ولغرض الاتساق، فإننا نضيف شخصية مختلفة كثيراً، جودون، الذى سنذكر فيما بعد مساهمته هو فقط فى التحليل الاقتصادى.

رغم تمجيد ج. ج. روسو (١٧١٢-١٧٧٨) لحالة المجتمع الطبيعية وللمساواة، إلا أن من العسير جداً اعتباره اشتراكياً - فقد كان نموذجاً لما تعنيه عبارتنا "شبه اشتراكى". كما يتعذر اعتباره اقتصادياً أيضاً. فمقالته حول الاقتصاد السياسى فى: Encyclopédie لا تكاد تتضمن شيئاً حول الاقتصاد. ولا تعكس مقالته حول أصل التفاوت (١٧٥٥) جهداً جدياً لتفسير هذه الظاهرة. وبشكل خاص، فهو لم يكن فزيوقراطياً، أو رائداً للفزيوقراط، رغم وجود بعض التماثل السطحى فى التعبير. ومع ذلك، فقد كان للأفكار القائلة بأنه كان يهتم بالموضوعات الاقتصادية تأثير على الجمهور. أما ج. ب. بريسو دى وارفل (١٧٥٤-١٧٩٣)،

السياسى الجيروندى(*) الذى تم إعدامه عام ١٧٩٣، فيشغل مكاناً بين مصلحي القانون الجنائي. والعمل الذى يهمننا: Recherches philosophiques sur le droit de propriété et sur le vol... (1780) هو تأمل بحث قائم على القانون الطبيعى من النوع الذى جعل النقاد اللاحقين لسوسيولوجيا واقتصاد القانون الطبيعى يهملون إنجازاته الجدية بصورة كلية. وفى هذا العمل، فإن thema probandum (الموضوعة الطاغية) هى استبعاد الحق بالتملك الخاص. يبدو بريسوت، عملياً، غافلاً عن كل الحجج الفعلية والمدمرة حقاً التى قد تزور ضد ذلك الحق. ويتمثل محور كتابه فى المذهب القائل بأن الملكية هى سرقة، وهو ما جعله برودون مذهباً مشهوراً فى القرن التاسع عشر. أما كتاب مورلى: Code de la nature فهو برنامج للشيوعية الناضجة له ميزة جوهرية full-fledged state communism: إذ أنه يقدم، بأدق التفاصيل، حلولاً للمشاكل العملية حول بنية وإدارة المجتمع الشيوعى. وقد ظهر العديد من تلك الحلول، دون اعتراف فى الغالب، فى أدب القرن التاسع عشر المتعلق بالاشتراكية، والتى تعكس غالبيتها حساً قوياً "من الروح العملية" workability. فالمذهب (الذى يرد غالباً بشكل ضمنى أكثر مما يرد بشكل صريح)، القائل بأن الانحرافات عن السلوك الاعتيادى، التى يُعتقد أنها غير أخلاقية، تنشأ عن ظروف الحياة فى مجتمع رأسمالى، إنما طرح فى ذلك الكتاب للمرة الأولى، بقدر ما أعلم. وليس بوسعنا ألا نشير إلى أن ذلك الكتاب، أيضاً، هو محض فلسفة قانون طبيعى: فالشيوعية الموجهة من قبل الدولة على وجه التحديد هى شكل الوجود الذى يناظر مثاليًا القانون الطبيعى، المدرك من جانب العقل. أما جابريل دى مابلى (١٧٠٩-١٧٨٥)، فمع أنه لم يكن شيوعيًا من البداية، ومع أنه انتهى أخيراً إلى وضع برامج عملية لا تتجاوز الإصلاحات المألوفة، إلا أنه ينبغي أن يصنّف كشيوعى ذى ولاء صادق على أساس مضامين كتابه الوحيد الذى يمكن ذكره هنا: Doutes proposés aux philosophes économistes sur l'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques (1768) ويتضمن هذا الكتاب ليس فقط هجومًا محكمًا على النظرية الفزيوقراطية للملكية الخاصة، بل أيضًا على الملكية الخاصة ذاتها، والتى يُعتقد أنها شر خالص تقريباً. ورغم أن محاجة مابلى

(*) يمثل الجيرونديون كتلة سياسية معتدلة فى عهد الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر. وقد أطلق هذا الاسم نسبة إلى محافظة جيرونديون التى كان عدد كبير من قادة تلك الكتلة يمثلها فى الجمعية التشريعية.

هى تحليل أحادى- الجانب، وناقص، إلا أنها، مع ذلك، تحليل للوقائع وليست مجرد مناقشة لـ "الحقوق". فالنظرية القائلة بأن ملكية الأرض هى السبب النهائى لكل التفاوت فى الثروة - وهى نظرية جرى تبنيها مراراً فى القرن التاسع عشر، وفى القرن العشرين أيضاً من قبل ف. أوبنهايمر - قد تكون خاطئة، بيد أنها تبقى فرضية أو نظرية تحليلية رغم ذلك. وقد منح مؤرخو الفكر، بما فى ذلك الاقتصاديون المهتمون بتاريخ الفكر أساساً، اهتماماً كبيراً للكتاب المذكورين وكثيرين غيرهم. انظر مثلاً: A. Lichtenberger, Le Socialisme au XVIII^e (1895).

لقد كانت الأفكار الفرنسية لحركة التنوير Enlightenment بمثابة رجال بحار أشداء (ممن يقطعون القناة بسهولة) لأنها تمتلك بالأساس جذوراً إنجليزية مهمة، وخاصة جذوراً تجريبية empiricist وتعاونية associationist. والكتاب الذى يجب أن يمثل هذا الأدب: كتاب وليم جودون (Enquiry concerning Political Justice (1793)، كان قد تجاوز كثيراً الحماسة المألوفة. بيد أنه لم يكن سوى كتاب شبه اشتراكى. وحتى هذا الأمر، بدوره، لا يستند إلا على عقيدته القائلة بأن امتلاك منتج عمل الآخرين هو شيء "غير عادل". وربما أصاب من صنف جودون كفوضوى اعتماداً على نفوره الشديد من كل أنواع العنف والإكراه. ومع ذلك، فإن النظرة إلى الطبيعة الإنسانية، التى ترى فى ذهن الإنسان مجرد "خواء" - ولكن قابل للاكتمال دون حدود - ينبغى أن يمتلئ بالتجربة التى تحكمها المؤسسات الاجتماعية، لم تسخر يوماً، سابقاً أو فيما بعد، لخدمة مذهب المساواة التامة بهذه الصورة الحاسمة. وفى الواقع، كان هجوم مalthus هو الذى حمل جودون على تقديم قطعة تحليلية، رغم أن عمله ككل لم يكن تحليلياً أساساً ويقع خارج النقد العلمى بالتالى. فهو يشرح عقيدة غير متفتحة على المحاجة، بيد أن لها أنصاراً فى الوقت الحاضر أكثر مما كان لها فى أى وقت سابق.

(ز) الفلسفة الأخلاقية. كل الوقائع المتعلقة بفكر القرن الثامن عشر تبين أن مدخل القانون الطبيعى لعلمى السوسولوجيا والاقتصاد قد حافظ على نفسه إلى حد بعيد، وأن الفكرة القائلة بوجود روح "تجريبية" قامت على نحو ظافر ضده- أو بأن عبادة la raison كانت شيئاً جديداً أساساً- هى فكرة واهمة مثلها مثل الفكرة المشابهة القائلة بأن عمل فلاسفة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر شكّل خرقاً

عنيفاً للتحليل السكولائي. وبعبارة أخرى، فإن هذه الوقائع تعلمنا درساً عن استمرارية التطور. ومع ذلك، فقد تفكك النظام الفكري للقانون الطبيعي أو اجتاز تحولاً ما على الأقل. إذ نعلم أن هذا النظام أصلاً كان نظاماً تشريعياً، وأنه قد تم تكييف كل المادة غير القانونية ضمن الإطار القانوني systems of jurisprudence للقيام بوظيفة مساعدة. ولكن زيادة هذه المادة وإضافة حقول جديدة للبحث في القرن الثامن عشر كانت قد أتلفت ذلك الإطار القانوني. فبعد أن كان "التشريع الطبيعي" natural jurisprudence بمثابة شركة قابضة تحكم وتوحد وتتسق كل شيء، فإنه أضحي مجرد تخصص لوحدة جديدة شاملة لم تعد قانونية أساساً من حيث طابعها.^(١١٣) وقد سميت هذه الوحدة الجديدة، وخاصة في ألمانيا واسكتلندا، بالفلسفة الأخلاقية Moral Philosophy - حيث تؤخذ كلمة فلسفة بمعناها القديم، أى المجموع الكلى للعلوم (مفهوم philosophicae disciplinae (علم الفلسفة) لدى القديس توما) بحيث أن الفلسفة الأخلاقية تعنى العلوم الاجتماعية تقريباً (علوم "الفكر والمجتمع") بالمقارنة مع الفلسفة الطبيعية Natural التي تشير إلى العلوم الطبيعية مضافاً إليها الرياضيات. وكانت الفلسفة الأخلاقية هذه موضوعاً لمادة أساسية تُقدّم ضمن مناهج الجامعة وتضم، بشكل رئيسي، اللاهوت الطبيعي، والأخلاق الطبيعية، والتشريع الطبيعي، والسياسة policy (أو "police") التي شملت علم الاقتصاد وكذلك المالية العامة ("الإيراد").^(١١٤) وكان معلم آ. سمث، فرانسيس هوجسون، وآ. سمث نفسه، يدرسان الفلسفة الأخلاقية بهذا المعنى في جامعة جلاسكو. ويشكل عملاً سمث: Moral Sentiments و Wealth of Nations جزأين من منظومة أكبر. وهكذا فإن العلم الاجتماعي الشامل القديم لدى السكولائيين وفلسفة القانون الطبيعي قد توصل بهذا الشكل الجديد. ولكن هذا لم

(١١٣) كما نعلم من قبل، كانت المدرسة التاريخية للتشريع Historical School of Jurisprudence تعادى كثيراً هذا التشريع الطبيعي ولم تر فيه سوى تأمل غير علمي تماماً. وكان هذا الرأي مؤثراً؛ فحمامو هذه المدرسة كانوا هم حقا من تعلم الناس منهم ازدياد كل شيء يتصل بمفهوم القانون الطبيعي. ومع ذلك، لا بد أن نكرر أن هذا الرأي، رغم أنه مفهوم بسبب إساءة استعمال فكرة الحقوق الطبيعية من جميع الأنواع، إلا أنه يهمل مصدراً غير تأملي لتحليل القانون الطبيعي. فالتشريع الطبيعي الذي أتحدث عنه في المتن لم يكن كافياً ولكنه، مع ذلك، يمثل نظرية علمية - أو منطقتاً عاماً - للقانون يمكن أن نعد لها إطاراً يشبه ذلك الذي يمكن إعداده للنظرية الاقتصادية.

(١١٤) ومع ذلك، فقد تغيرت محتويات ذلك المقرر التعليمي. كما أن تقسيم كل العلوم إلى فلسفة أخلاقية وفلسفة طبيعية لم يكن كاملاً أو ثابتاً. فقد انفصلت مادة الفلسفة البحتة بمعناها الضيق، وحدث الشيء نفسه في: المنطق، وفقه اللغة والأدب، والتاريخ، وحقول أخرى.

يدم طويلاً. فرغم وجود مادة الفلسفة الأخلاقية في منهاج الجامعة حتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر- بحكم الطبيعة المحافظة للجامعات- إلا أنها كانت تفقد بسرعة، في معظم الأماكن، معناها ومكانتها القديمتين بحلول نهاية القرن التاسع عشر.

ويرجع هذا إلى السبب نفسه الذي كان قد أفسد نظام القانون الطبيعي. فتكاثر المادة في الفروع الفردية المكونة للفلسفة الأخلاقية كان يميل إلى تحويلها إلى أيدي مختصين يركز كل واحد منهم بالضرورة على فرعه ويهمل الفروع الأخرى والمبادئ الشاملة معاً. وهذا يسرى بقوة على علم الاقتصاد، لأن المادة الجديدة، في هذه الحالة، قد جاءت من الخارج (انظر الفصل التالي). ومما له دلالة كبيرة أن آ. سمث قد وجد أن من المستحيل أن ينجز ما أنجزه هوجسون، أي أن يقدم نظاماً كاملاً للفلسفة الأخلاقية أو العلم الاجتماعى دفعة واحدة. فذلك الزمن كان قد ولى: إذ أصبح استيعاب المادة الجديدة - من الوقائع والتحليلات - عملاً متخصصاً يستغرق كل ساعات الدوام المعتادة full-time job.

ونظراً لعدم اكتمال هذا الاستيعاب، فقد حافظ الكيان الضئيل من المعرفة الاقتصادية العلمية الذى تركه السكولانيون ورعاه فلاسفة القانون الطبيعي ليس على وجود مستقل فقط بل أيضاً على طابع متميز خاص به. وبفضل ما تمتع به الكتاب الذى أنتجوا تلك المعرفة من نقاء فكرى أرفع، وبفضل نأيهم عن القضايا العملية للسياسة الاقتصادية بشكل مباشر، فقد اختلف تحليلهم الاقتصادى عن تحليل الكتاب الآخرين. وعند متابعة هذا التحليل، لا يسعنا إغفال الصياغة الأكثر دقة للأساسيات والعرض الأوسع للمشاكل العملية اللذان بشرا كلاهما بكثير من الآراء التى تطورت فيما بعد. ولكن ما أن يكتمل ذلك الاستيعاب حتى نفقد رؤيتنا لذلك الكيان طبعاً، رغم أننا لا ننسى دوره. وقد حدث هذا بين عامى ١٧٧٦ و ١٨٤٨ تقريباً: فالنظام الأخير من القانون الطبيعي، أى المذهب النفعى، الذى شرع بالإبحار حينما شدّد رجال الاقتصاد المختصين على مطلبهم بالاستقلال، لم يعد قادراً، كما كان أسلافه، على ممارسة تأثير فعال على هؤلاء المختصين.

الفصل الثالث

الإداريون المستشارون وكتاب الكراريس

- ١- مزيد من حقائق التاريخ الاجتماعى
(أ) عوامل الصدفة فى نشوء الدول الوطنية
(ب) أسباب عدوانية الدول الوطنية
(ج) تأثير الظروف الخاصة على الأدب المعاصر
- ٢- الأدب الاقتصادى فى هذه الفترة
(أ) المادة المستبعدة
(ب) الإداريون المستشارون
(ج) كتاب الكراريس
- ٣- أنظمة القرن السادس عشر
(أ) عمل كارافا
(ب) الأعمال التمثيلية: بودان وبوتيرو
(ج) إسبانيا وإنجلترا
- ٤- أنظمة الفترة ١٦٠٠ - ١٧٧٦
(أ) ممثلو المراحل الأبركر
(ب) جستى: دولة الرفاه
(ج) فرنسا وإنجلترا
(د) المستوى المرموق للمساهمة الإيطالية
(هـ) آدم سميث وعمله: "Wealth of Nations"
- ٥- شبهه - الأنظمة
- 6- المالية العامة، مرة أخرى
- ٧- ملاحظة حول الإبداعات الفنية Utopias

١ - مزيد من حقائق التاريخ الاجتماعى

أصبحنا نعلم أنه ما أن انقضى القرن الثامن عشر حتى استقر علم الاقتصاد واستحال إلى ما قررنا تسميته الوضع الكلاسيكى، وأنه اكتسب حينذاك مكانته كحقل متميز من المعرفة المكتسبة بأدوات *tooled knowledge* كنتيجة لهذا بشكل رئيسى. ولكن الأعمال التى حملت لواء التدقيق والتنسيق فى تلك الفترة، والتى يعتبر *Wealth of Nations* أكثرها نجاحاً، لم تقم بتوسيع وتعميق الجدول الذى تدفق من دراسات السكولانيين ومن فلاسفة القانون الطبيعى فقط بل إنها استوعبت أيضاً مياه جدول آخر أكثر تدفقاً نبع من منتدى عام قام فيه رجال أعمال وكتاب كراريس ومعلمون بمناقشة السياسات المتبعة فى زمانهم. وفى هذا الفصل، نقلنى نظرة عامة على أنواع مختلفة من الأدب الاقتصادى أنتجت تلك المناقشات لكى نهىء للفصول اللاحقة معالجة أكمل مما قد تحتاج إليه من أعمال وموضوعات.

لا يمثل هذا الأدب وحدة منطقية أو تاريخية. فكتابه لم يشكلوا مجموعة متجانسة، كما هو حال فلاسفة القانون الطبيعى. ومع ذلك، ثمة نقطة تربط هؤلاء الكتاب جميعاً ينبغى التأكيد عليها: مناقشتهم لمشاكل عملية مباشرة تتعلق بالسياسة الاقتصادية، مشاكل الدولة الوطنية الناشئة *rising National State*. وعليه، فإذا أردنا أن نفهم الروح التى ألهمت أولئك الكتاب، وخطوط تفكيرهم، والمعلومات التى انطلقوا من افتراض صحتها، فإن علينا أن نخرج للحظة على سوسيولوجيا تلك الدول التى صارت بناها وسلوكها ومصائرهما تشكل تاريخ أوروبا - فكرياً وممارسة - بدءاً من القرن الخامس عشر. والنقطة التى تستحق التسجيل هنا هى أن نشوء تلك الدول وسلوكها ("سياساتها") لم تكن مجرد تجليات للتطور الرأسمالى. فينبغى علينا - شئنا أم أبينا - مواجهة حقيقة أن نشوء وسلوك تلك الدول كان نتاجاً لمزيج من الظروف الناشئة بالصدفة منظوراً إليها من زاوية العملية الرأسمالية كما هى. (١١٥)

(١١٥) على غرار كل المنظرين، يكره منظرو التاريخ الاجتماعى الاعتراف ليس فقط بأهمية العوامل السببية المغايرة لتلك التى يشددون هم عليها فى نظرياتهم بل أيضاً بأهمية الصدفة فى تطور الأنماط الفعلية. ولكن العمليات التاريخية التى أنتجت الأوضاع، وخلقت المشاكل، وكونت المواقف التى تنعكس فى ذلك الأدب، يتعذر تفسيرها كنتائج لنشوء الرأسمالية، كما يريد الكثير من الباحثين وبخاصة الماركسيين. وحتى حينما يمكن إرجاعها إلى التطور الرأسمالى، فإنها قد تطورت بطريقة معينة تختلف جذرياً عن تلك التى تفرضها المصالح الرأسمالية أو الفكر الرأسمالى. ولنلاحظ، =

(أ) عوامل الصدفة في نشوء الدول الوطنية. كان من قبيل الصدفة أن نشوء الرأسمالية قد اصطدم بإطار اجتماعي يتمتع بقوة غير عادية تمامًا. لقد انهار "الإقطاع" دون شك، ولكن طبقات المحاربين التي حكمت التنظيم الإقطاعي تخضع للانحياز. على العكس. فقد واصلت هذه الطبقات الحكم لقرون وكان على البرجوازية المساعدة أن تخضع. بل إنها نجحت حتى في امتصاص جزء كبير من الثروة الجديدة لأغراضها الخاصة. والنتيجة تمثلت في ظهور بنية سياسية معينة قامت ليس فقط بتعزيز المصلحة البرجوازية بل استغللتها أيضًا، وهي بنية لم تكن برجوازية في طابعها وروحها: فقد كانت نظامًا إقطاعيًا يعمل وفق أساس رأسمالي؛ مجتمعًا أرستقراطيًا وحربيًا يتغذى على الرأسمالية؛ حالة مركبة بعيدة جدًا عن سيطرة البرجوازية. وقد خلق هذا النمط مشاكل وأوجد زوايا -"حربية" - يمكن النظر من خلالها إلى تلك المشاكل التي كانت تختلف عما كان يمكن لمنطق العملية الأساسية البحث أن يحملنا على توقعه.^(١١٦) وهكذا ظل معظم الاقتصاديين ينظرون إلى الملوك، الذين كانوا قادة حربيين أساسًا، وطبقة الملاك الأرستقراطيين كمحاور pivots للنظام الاجتماعي حتى وقت متأخر يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، في قارة أوروبا على الأقل. وعليه، يتعين على القارئ إدخال التعديل الضروري على ما قرأه في الفصل السابق حول الوزن الاجتماعي المتزايد للبرجوازية.

وكانت مصادفة، أيضًا، أن أتاح فتح أمريكا الجنوبية سيلاً من المعادن الثمينة. كان يُعتقد أن نمو المنشأة الرأسمالية سيخلق أوضاعًا تضخمية في جميع الأحوال، ولكن هذا السيل قد غيّر كثيرًا من مجرى الأحداث. إذ أنه سرّع بالتطور الرأسمالي بطريقة واضحة لا تتطلب أي شرح، بيد أن الأهم يتمثل بحقيقتين كانتا توشران على اتجاه معاكس. فمن ناحية، فإن الحصول على سائل السيولة قد عزز كثيرًا من وضع أولئك الحكام الذين كانوا قادرين على السيطرة عليها. وقد أتاح هذا، في ظل ظروف ذلك الزمن، ميزة حاسمة لمخطط المغامرات الحربية في مواقع لم تكن ترتبط بمصالح برجوازية في الغالب، كما في حالة آل هابسبورج

=بالمناسبة، الأهمية البالغة لهذا الأمر ليس فقط بالنسبة لهدفنا المحدد بل أيضًا لتشخيصنا لطبيعة وطريقة عمل *modus operandi* النظام الرأسمالي عمومًا - وحتى لفلسفتنا حول التاريخ بشكل عام. (١١٦) حاولت أن أشرح ذلك من خلال تحليل موجز لمثال بارز من دولة لويس الرابع عشر في الفصل ١٢ من كتابي: Capitalism, Socialism and Democracy.

الإسبانية فى الأجزاء المكونة من إمبراطوريتهم الواسعة، أو ترتبط بمنطق العملية الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، كانت ثورة الأسعار التى تلت ذلك^(١١٧) بمثابة فوضى اجتماعية، وبالتالي فهى لم تكن عامل دفع فقط، بل عامل تشويه أيضاً. فلعل الكثير، الذى كان يمكن أن يتغير تغيراً تدريجياً لو لم تؤثر على الوضع سوى العملية الأساسية، بات انفجارياً فى جو التضخم المحموم. إن أثر هذا على العالم الزراعى ينبغى معالجته باهتمام خاص. فحينما هب ذلك التضخم، أصبح تسديد الحصة الأكبر من الرسوم، التى يدين بها فلاحو القارة الأوروبية لملاك الأراضى، يتم بالنقود. ومع الهبوط السريع فى قوة النقود الشرائية، حاول الملاك فى بلدان عدة رفع القيمة النقدية لتلك الرسوم. وقد قاوم الفلاحون ذلك، وهو ما قاد إلى ثورات ريفية بحيث أصبح المزاج الثورى الذى تشكل بهذه الصورة عاملاً مهماً فى الجيشان السياسى والدينى فى تلك الحقبة. ولكن، بسبب قوة الطبقة الإقطاعية العليا، فإن هذه الثورات لم تؤد، كما كان منتظراً، إلى تسريع التطورات الاجتماعية كما تقتضى العملية الأساسية. فقد سُحقت دون رحمة ثورات الفلاحين، وكذلك المجموعات الأخرى التى انتفضت تضامناً معهم. ولم تنجح الحركات الدينية إلا فى حدود تبنيتها من قبل الفئات الأرستقراطية، وفقدت بسرعة، فى الحالات الأهم، راديكالياتها الاجتماعية أو السياسية التى ارتبطت بقسم منها أصلاً. وقد خرج الأمراء والبارونات والجيش ورجال الدين بمنزلة وقوة أكثر، بينما هبطت منزلة وقوة البرجوازية، وبخاصة فى ألمانيا وفرنسا وأسبانيا. وكانت هولندا هى الاستثناء الكبير فى القارة.

كان انهيار السلطة العالمية الوحيدة الفعالة التى عرفها العالم فى أى وقت مضى يمثل الحدث التاريخى الثالث الذى له أهمية أساسية. فقد مر بنا أن عالم القرون الوسطى كان يشكل وحدة ثقافية وأنه قد اعترف بالولاء للإمبراطورية والكنيسة الكاثوليكية معاً، نظرياً على الأقل. ورغم وجود آراء مختلفة حول موقف أحدهما من الآخر، فقد مثلت الاثنان قوة فوق وطنية super-national لم يكن معترفاً بها نظرياً فقط بل كانت لا تقهر سياسياً أيضاً حينما كانتا متحدتين. وبحسب الرأى التقليدى، فإن هذه القوة كانت تميل للتضاؤل بمجرد أن بدأت حوامض

(١١٧) كانت ثورة الأسعار هذه قد هبت قبل أن يصبح تأثير الذهب والفضة الجديدين محسوساً وهى لم تكن يوماً نتيجة لتأثيرهما وحده. ومع ذلك، ولأغراضنا، يمكن القبول كمقاربة approximation بالرأى الشائع القائل بأن الأمر كان كذلك.

الرأسمالية بتفسيخ أساس مجتمع القرون الوسطى ومعتقداته. ولكن الأمر ليس كذلك. فمهما كان ما قد فعلته هذه الحوامض أخيراً بتلك القوة المزدوجة، فليس لها من علاقة بالانهيار الفعلي الذي حدث قبل وقت طويل من تلف تلك المعتقدات وذلك ببساطة بسبب واقعة - وهى الواقعة التى كانت قد حدثت مصادفةً أيضاً، من زاوية العملية الأساسية - أن الإمبراطورية لم تكن قادرة على قبول سيادة البابوات أو على دحرهم، لأسباب لا يمكن تحليلها هنا. وقد انتهى الصراع الطويل، الذى هزّ العالم المسيحى من أسسه، بانتصار دفع البابوات ثمنه غالباً فى عهد فردريك الثانى (١١٩٤-١٢٥٠). ولكن هذا الصراع قد استنزف بقوة القوى السياسية للطرفين معاً إلى حد يصح فيه أكثر الحديث عن هزيمتهما كليهما: فالبابوات فقدوا سلطتهم والإمبراطورية تفككت. وهكذا انتهت عالمية القرون الوسطى وبدأت الدول الوطنية تؤكد استقلالها عن السلطة فوق الوطنية التى لم تكن مخيفة إلا حينما كانت الكنيسة الرومانية تتعاون مع "السيف القاطع" لألمانيا.^(١١٨)

(ب) أسباب عدوانية الدول الوطنية. ينبغى أن نترك للقارئ أن يستخلص مضامين كل هذه العمليات. ولكن يجب أن يكون من الواضح أن استمرارية الحكم الأرسقراطى، وتوافر ثروة خيالية، وسقوط سلطة القرون الوسطى فوق الوطنية- أكثر من أى شىء آخر يمكن استنتاجه من العملية الرأسمالية نفسها- هو الذى يفسر ليس فقط نشوء الدولة الحديثة بل ملامحها السياسية أيضاً political physiognomy. وتفسر هذه الوقائع بشكل خاص الطابع "الوطنى" للدولة الحديثة منذ بدايتها ومناهضتها لأى اعتبار فوق وطنى؛ ولماذا أصرت هذه الدولة على سيادتها المطلقة وكانت مجبرة على هذا الإصرار؛ ولماذا قامت بتعزيز الكنائس

(١١٨) قد يكون من المضلل التشديد على العنصر الوطنى فى خلق هذا التغيير. ورغم وضوح هذا الأمر بشكل كاف فى الحالات الأهم، حالات فرنسا وإسبانيا، وحالة إنجلترا قبل كل الحالات الأخرى، فإنه سيتبين طابع تلك الظاهرة الحقيقية بوضوح أكثر عندما نأخذ بالاعتبار الواقعة التالية. ففى ألمانيا وإيطاليا، أى فى البلدين اللذين أخضعوا للسلطة الإمبراطورية حالياً، فإن تنسك الدول أو "الولايات" كانت قد قامت على أساس غير وطنى: فلم يكن الشعور الوطنى، فى البداية، هو ما لحم تلك الوحدات بل مصلحة الأمراء الإقطاعيين ممن كانوا على قوة تكفى لتنظيم منطقة معينة، وللدفاع عنها ولحكمها. وتشكل مملكة فردريك الثانى فى نابولى وسيليسى المثال الأقدم، والدولة البروسية لفردريك الثانى آخر هى المثال الأكثر دلالة. أما الدعم الشعبى الذى يمكن ربطه بالمصالح الرأسمالية والعاطفة الوطنية، فلم يأت إلا فيما بعد وقد كان بمثابة نتاج للظروف التى تفعل فعل تشكيل العادات مثلما كان عاملاً سببياً فى التطورات اللاحقة. ومع ذلك، ولغرض الملاءمة، ستمضى فى الحديث عن الدولة الوطنية National State.

الوطنية حتى في البلدان الكاثوليكية، كما يشير مُثَل الغليكانية في فرنسا Gallicanism؛(*) ولماذا كانت هذه الدولة عدوانية قبل كل شيء. كانت السلطات الجديدة مولعة بالحرب بحكم بناها الاجتماعية. وقد تكونت هذه السلطات كيفما اتفق. ولم تكن من بينها سلطة واحدة تتوافر على ما أردت؛ وكل واحدة منها تمتلك شيئاً كانت تطمح فيه السلطات الأخرى. وقد طوقت هذه السلطات حالاً عوالم جديدة كانت تغريها على التنافس على فتحها. وهكذا بات العدوان - أو "الدفاع"، وهو ما يعنى الشيء ذاته - محور السياسة بسبب هذا الوضع والبنية الاجتماعية للحقبة معاً. وفي ظل هذا العالم الهائج، كان السلام مجرد هدنة مؤقتة، وكانت الحرب هي العلاج الطبيعي للاختلال السياسى، وكان الأجنبي يُعدّ عدواً لمجرد كونه أجنبياً- كما كان حال العهود البدائية. وقد ساعد كل هذا على قيام حكومات قوية ظلت تعاني بشكل ثابت من طموحات سياسية تتجاوز إمكانياتها الاقتصادية، وكانت تندفع لى تحقق محاولات أكثر نجاحاً لى تصبح أكثر قوة عن طريق زيادة مواردها من الأرض وتسخيرها لخدمتها. ويوضح هذا بدوره، بين أمور أخرى، الأهمية الأكبر، وحتى الجديدة، التى اكتسبتها عملية فرض الضرائب (انظر القسم السادس من هذا الفصل).

ورغم أن هذه الوقائع كانت هي نفسها أساساً في كل أوروبا الغربية والوسطى، إلا أنها خلقت نتائج مختلفة نوعاً ما بحسب ظروف البلدان المتباينة. وإذا تركنا جانباً البلدان الأصغر، نجد أن الاختلاف الرئيسى كان بين إنجلترا وبقية القارة. ففي ألمانيا، قطعت أحداث حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨) الاتجاهات الاقتصادية والسياسية، مما خلق وضعاً جديداً كلياً وغير النمط السياسى والحضارى لألمانيا بشكل نهائى. فقد شكّل الأمراء وجنودهم وأجهزتهم البيروقراطية، في الجزء الأكبر من المنطقة الوطنية، كل ما تبقى عملياً من اعتبارات الماضى السياسية على تربة مخربة وسكان تدنى عددهم إلى أقل من ١٠% في بعض الأماكن. وفي إيطاليا، كان الحكم الأجنبى والدمار مسئولين عن وضع لم يختلف عن مثيله الألمانى إلا من حيث الدرجة. أما فرنسا وإسبانيا، فلم يكن من المحتم عليهما أن يمرا بمثل هذه التجارب، بيد أن الاضطرابات الدينية

(*) حركة نشأت في فرنسا، ودعت إلى الاستقلال الإدارى للكنيسة، في البلدان الكاثوليكية، عن سيطرة البابا.

وجهود الحرب المتواصلة قد خلقت إفقارًا ماثلاً في إسبانيا وظروفًا سياسية وإدارية مماثلة في كل من فرنسا وإسبانيا.

وفي معظم هذه البلدان - باستثناء سويسرا، وهنغاريا أيضًا - كانت الدولة والأمة تتجسد بشخص الأمير بدءًا من القرن السادس عشر. فقد نجح الأمير في إخضاع كل الطبقات لسلطته - طبقة النبلاء ورجال الدين بدرجة لا تقل عن إخضاعه للطبقتين البرجوازية والزراعية، رغم أن خضوع الطبقتين الأوليين قد تم على أساس استمرار تمتعهما بالامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. كانت ثروة وسلطة هذه الدولة تشكل الموضوع المحسوم للسياسة: فهدف السياسة الاقتصادية يتمثل بتحقيق أقصى إيراد عام - لتمويل استهلاك البلاط والجيش - وهدف السياسة الخارجية هو الفتح. وليس من داع لإيضاح كيف أن القلق على رفاه الطبقات التي تغذى ذلك النظام الاجتماعي قد تسلل إلى تلك السياسة: فلم يُنظر إلى هذا الرفاه كوسيلة لتحقيق هدف معين فقط؛ بل إنه كان هدفًا بحد ذاته لكثيرة من الملوك أو الإداريين الكبار، بالضبط كما كان ولا يزال رفاه العمال هدفًا بحد ذاته بالنسبة للكثير من الصناعيين؛ ولكن كان على هذا الرفاه أن يتكيف مع النمط السياسي المعطى ومع النظام الاجتماعي المعطى. وكل هذا - وبخاصة حينما كان الاهتمام برفاه الصناعيين والمزارعين والعمال حقيقيًا - كان يعنى ضرورة إدارة كل شيء مما كان بدوره يعنى نشوء بيروقراطية حديثة - وهذه حقيقة لا تقل أهمية من نشوء طبقة رجال الأعمال. وكان الاقتصاد الناشئ اقتصادًا مخططًا؛ وتخطيطه كان يتم لأغراض الحرب بشكل رئيسي. (١١٩)

(١١٩) يمكن توضيح هذا من خلال مذكرات وسياسات العديد من كبار المديرين ممن يتمتعون بشهرة دولية وتاريخية. تظهر الدراسة المقارنة لهؤلاء الأفراد وخطاهم فروقات مهمة، وقبل كل شيء، حقيقة أن من المتعذر القول بأن أعظمهم بالذات قد أتبع أى نظام ثابت من الأسس. إن جانبًا من هذا سُنْدُكِر في المتن بعد قليل. وينبغي أن نقصر على تعليق مختصر حول كولبير، الذي كان ولا يزال كثير من المؤرخين يعتبرونه ممثلًا نموذجيًا لذلك الكائن المتصور: "النظام الميركننتيلي" - إلى حد أن مذهب كولبير غالبًا ما يُعد رمزًا للمذهب الميركننتيلي، وخصوصًا في إيطاليا. كان جين باتستا كولبير (١٦١٩-١٦٨٣)، الذي ينحدر من أصل برجوازي، موظفًا مدنيًا وارتقى إلى منصب وزير للمالية في الفترة الأولى من حكم لويس الرابع عشر (ورغم أن وظائف أخرى كانت تسند إليه من وقت إلى آخر، إلا أن هذا المنصب هو أفضل طريقة لوصف وظيفته الأساسية التي ينبغي أن تفهم مع ذلك لتشمل شؤون الصناعة والتجارة والزراعة أيضًا). كان كولبير إداريًا أمينًا ومقتدرًا ونشطًا عرف كيف يزيد النقود، ويخيف الدائنين، ويطور الطرق الإدارية والمحاسبية، ويحث على التصنيع، ويبني القصور والموانئ، ويطور الأسطول، وما شابه ذلك، رغم أنه كان غير محظوظ في تنفيذ مخططة الأهم، أى مشروع المستعمرات الذى يبين تاريخه أن خسائر التخطيط العام يمكن أن تبرز =

يمكن ملاحظة الاتجاهات نفسها في إنجلترا. بيد أن هذه الاتجاهات كانت أضعف ومقاومتها أقوى، لأن إنجلترا كانت بمنأى عن الممارسات التي قصمت ظهر الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية معاً في البلدان الأخرى. والمسألة لا تقتصر فقط على قناة لا يتجاوز طولها بضعة أميال؛ بل يمكننا، لغرض الاختصار، أن نتبنى نظرية معينة، ليست خاطئة بقدر ما هي غير كافية ليس إلا، ومفادها أن عدم قيام إنجلترا بغزوات فعلية وندرة تعرضها للتهديد بالغزو هي التي قللت من ضرورة مؤسسة عسكرية معينة - فالأسطول يحمل طبعاً أهمية سياسية أقل، - وبالتالي من ضرورة سلطة وهيبة الملك وكل الهيئات الإدارية التي تعتمد عليه. ولعل العارض الأوضح على الاختلاف، النابع من هذا العامل، يتمثل باستمرار التكوين شبه الإقطاعي القديم في إنجلترا وحدها - وهو عارض ليس له أهمية بحد ذاته لنا. فالأمر الهام يكمن في حقيقة فشل الدولة الإنجليزية، في كل مكان، في السيطرة على الحياة الوطنية كما فعلت الدول الأخرى، وكذلك بشكل خاص في بقاء القطاع الاقتصادي، بما في ذلك المغامرة الاستعمارية، مستقلاً نسبياً. فالتخطيط كان على أضيق نطاق، رغم وجوده - إذ كان يُعنى أساساً بعلاقة إنجلترا بأيرلندا والمستعمرات والتجارة الخارجية - وكان يتم فرضه بصرامة أقل مما في دول القارة الأخرى، وهذه نقطة لها مغزى مباشر أكثر. ولكن أثر هذا على الكتاب الاقتصاديين كان أقل مما يمكننا أن نتوقع. فبعضهم كان، رغم ذلك، مأخوذاً بأشكال التخطيط. وبينما كان قسم منهم يعكس وجهة نظر رجل الأعمال، كان قسم آخر منهم يعكس وجهة نظر الموظف الإداري. وإذا شئنا أن نفهم أولئك الكتاب، فلا ينبغي أن ننسى قط أنهم جميعاً، ورغم ما قلناه تواء، كانوا، علمياً يكتبون بشكل متناغم مع لحن الحرب والفتح. ومع ذلك، ورغم وضعها المحمي نسبياً، كانت إنجلترا تجتاز فيما بعد مرحلة المغامرة من حكمها الإمبراطوري.

=سهولة، من حيث حجم الضياع، ما يمكن أن يحسب ضد المشروع الخاص. ليس ثمة سبب لتمجيد دوره، وبخاصة النظر إليه كبطل استثنائي يتمتع بميدنية عالية نوعاً ما كما فعل بعض المعجبين به. حول كولبير وأنصاره المباشرين، انظر: C. W. Cole, Colbert and a Century of French Mercantilism, 1683-1700 (1943) and French Mercantilism, 1683-1700 (1943). وعند عرضه للكتاب الأسبق، في Economic History (February, 1940)، عبّر السير جون كلايم عن ردة فعل ضد الإعجاب المبالغ فيه الذي يكاد يبعث على الضحك من شدته: "ليس لكولبير فكرة واحدة أصيلة" بحسب رأيه (وهذا رأي صحيح ولكنه لا يتصل بموضوع تقييمه كإداري) وكان "رجلاً كثير الحماسة" ومستبداً، وقاسياً، ويصعب إرضاءه. وحول الفترة التي تسبق إدارته، انظر J. U. Nef. Industry and Government in France and England, 1540-1640 (1940).

(ج) تأثير الظروف الخاصة على الأدب المعاصر. ولسوء الحظ، فإن من المتعذر فهم الأدب، الذي ينبغى استعراضه، من خلال الوقائع المذكورة فقط. فكثير من هذا الأدب مشروط بالأوضاع الخاصة القائمة في بلدان محددة، والتي أفترض الكتاب إنها صحيحة، أو بقضايا خاصة نبعث من تلك الأوضاع. وحتى الكتب والكراريس التي لا تعالج القضايا التي يثيرها قانون أو ممارسة معينة يصعب تقييمها دون معرفة كاملة بالأطر الوطنية الخاصة كما يراها كتابها. لتوضيح هذا، يمكن تجميع قائمة طويلة من الأخطاء التي تم ارتكابها عند التفسير والتقييم، وبخاصة من قِبَل نقاد القرن التاسع عشر "الليبراليين" والنقاد اللاحقين أيضًا. ولا نستطيع أن نفعل شيئاً هنا^(١٢٠) بهذا الصدد سوى تقديم النقاط العامة التالية. كما أن هناك وقائع أخرى ستضاف عند الضرورة فيما بعد.

١- مجمل العلم الاقتصادي الخاص بتلك الأزمنة - مع إمكانية استثناء القسم الألماني منه - قد كُتِبَ في بلدان فقيرة ولأجلها. وهذا صحيح دون أى استثناء إذا وضعنا علامة مساواة بين البلدان "الفقيرة" و"غير المتطورة". فقد كانت كل البلدان الأوروبية تقف على عتبة تقدمها الصناعى، والزراعى أيضاً، وهو ما أدركه جميع الناس. وفيما صار التوسع الاقتصادى عندنا يرتبط بحاجات وأساليب جديدة أساساً؛ فإن ذلك العهد قد اتسم بتوافر طاقات لا تنضب بالمقارنة مع الحاجات والتقنيات القائمة، ناهيك عما يمكن توقع الحصول عليه من التقدم التكنولوجى والفتح. ولكن فرضيتنا تسرى بمعنى مختلف وبقوة إضافية على العدد الكبير من بلدان القارة التي كانت تواجه أيضاً مشكلة كبيرة فى إعادة بنائها فى النصف الثانى من القرن السابع عشر. فقد كانت هذه البلدان فقيرة حتى بالمقارنة بما كانت عليه فى القرن السادس عشر. وينبغى أن يكون واضحاً أن السياسات والمجآت، التي يمكن أن يكون لها معنى فى مثل هذه الظروف، بدت كمجرد هراء للباحثين الذين نظروا إليها من زاوية ظروف القرن التاسع عشر.

(١٢٠) من المستحيل حتى إعطاء قائمة قراءات مختارة لأن هذا يمكن أن يملأ مجلداً كاملاً. وعليه، أكتفى بذكر العملين الأساسيين المعروفين جيداً وهما يتوفران لدى كل باحث أو يُفترض ذلك: E. F. Heckscher, *Mercantilism* (1931, English trans. by M. Shapiro, 1935) and P. Mantoux, *The industrial revolution in the Eighteenth Century* (rev. ed. 1927, English trans. by M. Vernon). ويتضمن هذان العملان معظم ما ينبغى أن يعرّفه القارئ.

٢- فى كل مكان، كانت جميع البلدان - حتى إنجلترا - زراعية بشكل متميز. ومشاكلها الاقتصادية كانت مشاكل زراعية أساسًا، وكان معظم السكان ريفيًا: فلاحون، مزارعون، عمال زراعيون. وقد تعرض هذا العالم الريفى فى القرن السادس عشر، السابع عشر والثامن عشر إلى تغيرات عملت على تثوريه بشكل كامل: إذ يتحدث المؤرخون الاقتصاديون بصواب عن ثورة زراعية، أو بالأحرى ثورات زراعية. إن هذا التعبير يشير إلى نوعين متميزين، وإن كانا مترابطين طبعًا، من التغيير، عزز أحدهما الآخر وكان من شأنهما تحطيم مجتمع القرون الوسطى حتى دون حصول تطورات معينة فى القطاع الصناعى. فمن ناحية، كانت هناك سلسلة طويلة من التغييرات فى تقنيات كل فروع الإنتاج الزراعى - وهذه عملية اكتسبت زخمها فى القرن الثامن عشر، ولكنها كانت قد بدأت منذ بداية القرن السادس عشر. ومن ناحية أخرى، وبتناغم مع الثورات التقنية، كانت هناك عملية تغيير تنظيمى حوّلت عزبات القرون الوسطى إلى معالم لإنتاج الحبوب والصوف ودمرت العلاقات القديمة بين الملاك والفلاحين أو المزارعين. يكفى أن نذكر الشكل الإنجليزي الرئيسى لهذا التغيير: الأراضى المسيجة Enclosures الذى أخذت الحكومات، والكتاب أيضًا، موقفين مختلفين تمامًا منه. فقد قامت الحكومات فى القارة، وبخاصة فى ألمانيا، بالكثير من الجهد الحازم والناجح إلى حد بعيد لحماية الفلاحين وتحويلهم أخيرًا إلى طبقة من صغار ملاك الأرض. أما فى إنجلترا، فقد ترك صغار الفلاحين، ممن يملكون الأرض التى يزرعونها بأنفسهم، ليزولوا؛ ورغم الانفعالات الناجمة عن هجر القرى، فقد سادت الملكية الكبيرة ليس كوحدة منتجة بل كوحدة للإدارة وتركت الإنتاج إلى الرأسمالى - العامل: المزارع.

٣- ومع هذا، ليس مستغربًا قط أن تجتذب الصناعة والتجارة الدولية اهتمامًا أدبيًا أكثر مما فعلت الزراعة، رغم ضآلتهما النسبية. فقد كنا بمثابة طفلين يافعين، بل طفلين باتت العائلة تشعر أن مصيرها يتوقف عليهما بشكل رئيسى. كما توافر لهما أيضًا حافز وفرصة أكثر مما توفر للملاك والمزارعين لبذل الجهود من أجل مصلحتهما الخاصة. وبالنسبة لعلم الاقتصاد، كان هذا يعنى وجود اقتصاديين "صناعيين وتجاريين" أكثر من "اقتصاديين زراعيين". بيد أن ظهور هاتين المجموعتين من الكتاب كان مسألة تقسيم عمل أساسًا، كما هو الحال فى الوقت

الحاضر: فتنافراتهم الطبيعية لا ينبغي تصعيدها إلى مستوى تنافرات بين فلسفات مختلفة للحياة أو فلسفات مختلفة لعلم اقتصاد تحمل مبررات حقيقية - باستثناء حالات معينة يمثل الفزيوقراط الحالة المهمة الوحيدة منها (انظر الفصل الرابع، أدناه).

ظهر المشروع كبير الحجم - بمعايير ذلك الزمن - في إيطاليا في القرن الرابع عشر، وفي ألمانيا في القرن الخامس عشر، وفي إنجلترا (في عهد اليزابيث) في القرن السادس عشر، إلى حد بعيد، وفي الحقلين المالي والتجاري أولاً ومن ثم في مجال الإنتاج. ولكن الصناعة التحويلية، التي عاينها الاقتصاديون وتجادلوا بشأنها، كانت من حيث الجوهر عبارة عن صناعة الحرفي artisan (الذي لا يزال منظمًا ضمن الطوائف الحرفية Craft guilds)، وصناعة "المعلم" master في الصناعة المحلية، وصناعة المعامل التي يديرها مالكوها owner-managers والتي كانت قليلة العدد وصغيرة الحجم في أغلب الأحوال. وقد تغير هذا الوضع (بصورة ذات دلالة وإن كانت غير جوهرية) في أوروبا الغربية، وبخاصة في إنجلترا، أثناء الثورة الصناعية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، بيد أن النتائج الكاملة لم تتكشف قبل العقود الأولى من القرن التاسع عشر. لقد قام كتاب كثيرون، وحتى آ. سميث أحياناً، بتصنيف الصناعي سوية مع العامل. ولم يمتلك أحد منهم، بما فيهم سميث، فكرة واضحة عن المعنى الفعلي للعمليات التي قادت إلى ما عمده المؤرخون الاقتصاديون تحت اسم الثورة الصناعية. شعر سميث أن الشكل التشاركي corporate للصناعة كان شيئاً شاذاً فيما عدا حالات معينة كتشييد القنوات. فبالنسبة له ومعاصريه، كانت الأعمال الكبيرة لم تنزل تعنى الأعمال التجارية والمالية الكبيرة وبخاصة مشروع المستعمرات. وقد نظروا إليها بالضبط كما ينظر الاقتصاديون المعاصرون إلى أي نوع من الأعمال الكبيرة الحجم، أي بمشاعر الريبة والامتعاض.

٤- تميزت هذه الثورة الصناعية والتجارية، حتى نهاية الفترة قيد الدرس تقريباً، بسياسات وممارسات "احتكارية" كانت تشكل واحدة من القضايا الرئيسية للأدب الاقتصادي في تلك الفترة، وكانت محل شجب تام من لدن الاقتصاديين ومؤرخي الاقتصاد منذ آ. سميث وحتى وقتنا الحاضر. نقصد بالسياسة العامة "الاحتكارية" وممارسة قطاع-الأعمال الخاصة "الاحتكارية" الإجراءات وأشكال

التصرف التي تهدف إلى تأمين "منفذ" مربح إلى منتجات أو خدمات فرد أو مجموعة أفراد عن طريق: (١) إبعاد الأجانب عن السوق الوطنية والدولية - وهذه عملية كانت تشمل في الغالب استبعاد المنتجين والتجار من المدن والأقاليم المجاورة نظراً لعدم تحول المناطق الوطنية إلى مناطق اقتصادية بعد؛ (٢) إبعاد كل المتعاملين الآخرين قدر الإمكان باستثناء الفرد أو المجموعة المفضلة favored - مثل إبعاد تجار التجزئة عن أعمال التاجر؛ (٣) تنظيم إنتاج الفرد أو المجموعة المفضلة نفسها وتنظيم توزيعه بين الأسواق. ولنتوقف للحظة لكي نحلل أسباب انتشار تلك السياسة والممارسة في ضوء الاعتبارات السابقة.

أولاً: يمكن أن نتوقع أن الرأسمالية الناضجة إذا ما برزت للعيان فجأة وإذا ما سُمح لها أن تكشف عن طاقاتها دون أن تشوهها العوامل المذكورة، فإن سلوك قطاع الأعمال والسياسة العامة معاً كان سيكون من البداية مثلما أصبح عليه لاحقاً في فترة ما من القرن التاسع عشر. أي يمكننا، في هذه الحالة، أن نتوقع اندفاع المنشأة التنافسية إلى الأمام في بلدان كانت فقيرة في منتجاتها وغنية جداً في إمكاناتها. ومع ذلك، فإن هذا التوقع لن يكون مبرراً إلا جزئياً. فالفقر زبون سيئ، والمخاطر العادية التي تصحب نشاط الأعمال تزداد كثيراً في بيئة يتوجب فيها ليس فقط اجتذاب الثروة التي ينبع منها الطلب بل وخلقها أيضاً. فغالباً ما تحتاج السياسة الاحتكارية، في قطاع الأعمال كما في غيره من الحقول، إلى تكتيكات دفاعية مكتملة رغم أن معظم الاقتصاديين، في جميع العهود، يرفضون بعناد رؤية هذا الأمر. ولكن، وفي ظل ظروف تتسم ببطء التقدم طويل الأمد على نحو لا مناص منه، فإن كل مرحلة ينبغي حمايتها بعناية خاصة لكسب الوسائل والوقت اللازم للتقدم صوب مرحلة أخرى أبعد منها. ومن الطبيعي جداً أن يتأثر المؤرخ بممارسات وسياسات تهدف إلى وضع قيود حامية تسود في كل لحظة زمنية أكثر مما يتأثر بصورة العملية عبر الزمن.^(١٢١) ومع ذلك، فإن من الصحيح كذلك أن الامتيازات الاحتكارية كانت ستُقدم في حالات عدة يتعذر فيها تماماً على المنشأة أن

(١٢١) ليس ثمة توضيح لهذا الموقف أفضل من مقالة جورج يونون الرائعة الأخيرة حول جمعية التجار المغامرين Merchant Adventurers الواردة في عمله: (1927) *Studies in Economic History*. ومع نفور أقل للتغلغل لما هو أعمق من ذلك الرأي قصير - الأمد، صاغ البروفيسور هكشر (مصدر سابق) الوضع بطرح مفهوم من قطبين هما "الجوع للمنتجات" و"الخوف من المنتجات" - وهو مفهوم لا يعبر جيداً عن علم اقتصاد ذلك الوضع.

تمارس نشاطها دونها، والسماح لرجال الأعمال المعنيين بالقيام بممارسات احتكارية في حالات أخرى، وذلك حتى في ظل حكومة عقلانية بشكل خالص ليس لها من دافع سوى تعزيز التنمية الصناعية. وهذا يصح طبعاً وبقوة إضافية على تلك البلدان التي خربتها الحرب كألمانيا حيث يتعذر إثارة جهود المنظمين ومبادراتهم entrepreneurial effort لدى سكان يغمرهم اليأس والإمان خلال التوقعات بالحصول على الكسب غير العادي.

ثانياً: ومع ذلك، فإن الرأسمالية لم تبرز للعيان فجأة من وسط عالم فارغ قبل ذلك: إذ كانت قد انبثقت بدرجات بطيئة عن نموذج قائم مسبقاً طغت عليه، من الناحية التي نناقشها هنا، روح الطوائف الحرفية ومؤسساتها وممارستها. ويتوقع من أى بيئة أن تقاوم المنتجات الجديدة، وطرق الإنتاج الجديدة، والأشكال الجديدة للمنشأة؛ ولكن، فى تلك القرون، كانت هناك آلية قانونية للمقاومة تعمل على نحو تلقائى. وهذا الأمر له صلة بموضوعنا من جهتين. فمن ناحية، عمل التشريع والإدارة، فى جميع البلدان، وتحت ضغط الطوائف الحرفية ولمصلحتها، على إخضاع المنشأة "الحرّة" الأحدث لضوابط مختلفة regulations كان من شأنها تقييد الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فمع إن هذه الضوابط ليس لها جذور فى النظام الرأسمالى، بل هى بمثابة تشويه له، فإن التجار، والمعلمين masters، وأمثالهم ممن تأثروا بها، انتزعوا طبعاً أقصى ما يمكن انتزاعه للانتفاع من قطاع-أعمال سيئ ونظموا أنفسهم على هذا الأساس. وثمة أسباب كثيرة - علاوة على المكاسب المتوقعة من الضوابط المقيدة - تفسر سهولة تمكنهم من تحقيق ذلك: فالتجار والمعلمون أنفسهم كانوا نتاجاً لعالم كان فيه التنظيم والعمل التشاركي corporate action هو الشيء المتميز، ولم يكن لديهم اعتراض على قواعد "أخلاقية" ودينية تفرض سلوكاً نمطياً بما فى ذلك اجتماعات الصلاة. لقد افتقد هؤلاء المنزلة والوزن السياسى طوال الوقت الذى عملوا فيه كأفراد منفردين بينما تمثل كل شركة محترمة Worshipful Company قوة سياسية؛ وبالنسبة للحالة الأهم من التجارة عبر البحار، كانت الحاجة لتوفير الحماية المادية وتدبر الحيلة من العدوان دافعاً من شأنه أن يجمع التجار بسرعة ويجتذب العمل التشاركى إلى مجالات أخرى أيضاً- فأشياء كالشركات المساهمة لم يتم تشكيلها إلا لغرض القرصنة. لكن الشركة المرخصة Chartered Company التى هى ليست شركة تجارية بذاتها

بقدر ما هي إطار لتنظيم تجارة أعضائها والتي وقفت ضد، وتماثلت جزئياً مع، نظام Staple System الخاص بالقرون الوسطى (jūs emporii)، لم تكن سوى الاستجابة الواضحة لكل تلك الاحتياجات والوسيلة الطبيعية لانتراع أكثر ما يمكن انتراعه من مذهب الحماية في تلك الفترة. (١٢٢)

ثالثاً: كانت لدى حكومات الدول الوطنية دوافع خاصة بها لخلق أو تفضيل تنظيمات أو أوضاع "احتكارية" إلى هذا الحد أو ذلك. وقد مر بنا بالفعل أحد تلك الدوافع وهو مسألة إعادة الهيكلة reconstruction. ويتمثل الدافع الآخر فيما توقع الحكام الحصول عليه من كسب شخصي - فالملكة اليزابيث شاركت شخصياً في مكاسب (وخسائر) المخاطر "الاحتكارية"، وحتى في عائدات السرقة البحتة. ويقدم العاهل العظيم نفسه أمثلة بارزة عن الطريقة المستخدمة لحماية الأفراد المتمتعين بالأفضلية من خلال تزويدهم ببراءات احتكار. وكانت التنظيمات "الاحتكارية" هشة وأيضاً مما يسهل الضغط عليها بالمقارنة مع عدد كبير من المنظمين المستقلين. وأخيراً، إذا افترضنا وجود حكومة قوية، فإن من الأسهل ليس استغلال مثل تلك التنظيمات فقط بل إدارتها أيضاً: إذ تمثل أجهزتها الإدارية الخاصة مقابض طبيعة جداً تسهل سيطرة الحكومة عليها. ويتجلى هذا الجانب بكامل أهميته إذا تذكرنا طبيعة سياسة تلك الحكومات حيث تشكل الإجراءات المتعلقة بالتجارة بالذات إحدى أدوات سياسة القوة power politics العدوانية: فتوجيه التجارة صوب جهة ما، ووقفها تماماً في جهة أخرى، لم يكن أقل تأثيراً من الحملات العسكرية في بعض الحالات؛ وعلاوة على ذلك، كانت شركات المستعمرات من مختلف البلدان تؤجج الحرب ضد بعضها بعضاً بينما كانت الحكومات الوطنية المعنية في حالة سلم من الناحية الرسمية. (١٢٣)

(١٢٢) من المؤسف ألا نستطيع التعمق أكثر في معنى وبنية هذين النوعين من الشركات. يكفي الرجوع إلى كتاب البروفيسور هكشر. ومع ذلك، لابد من التعرض إلى نقطة واحدة. لقد أسمينا نظام staple System بأنه نظام قرو-وسيطي لأنه تطور عن نمط صناعات الطوائف الحرفية في القرن الثالث عشر (وقد انتقل إلى إنجلترا في عهد إدوارد الثالث تقريباً كما تبين تعليماته حول staples). ولكن، بفضل تكيفه مع الظروف المتبدلة، فقد استمر هذا النظام كطريقة عامة لتنظيم التجارة الدولية خلال الجزء الأكبر من الفترة المدروسة، وفي البندقية حتى الاحتلال النابليوني. وفي إنجلترا، أنهت خسارة كالابيس عام ١٥٥٨ أحد أشكاله ولكنه بقي سائداً في شكل آخر: وفي الحقيقة، فإنه لم ينطوّر كلياً إلا بفضل قانون الملاحة لعام ١٦٦٠ (ذلك لأن سياسة قوانين الملاحة ما هي إلا نوع خاص من staple policy) وقانون staple لعام ١٦٦٣.

(١٢٣) تلجأ، مرة أخرى، إلى محاضرات د. يونيون (مصدر سابق) كمثال لتوضيح نوع من النقد=

ومن الطبيعي جدًا أن يستاء الجمهور كثيرًا من استغلاله في كل تلك الحالات ولأى من تلك الأغراض دون بذل جهد للتمييز فيما بينها ومن دون السؤال عما إذا هناك ميزة من شأنها تبرير تلك الممارسات في بعض الحالات، كما في حالة التعذر التام لإمكانية التزود بأشياء معينة من دون تلك الممارسات. إن الأدب الواسع حول ذلك الموضوع - الذي سيدرك القارئ معظمه لو تيسر له معرفة الأدب الغزير المناظر له في وقتنا الحاضر - قد عكسَ هذا الاستياء فقط^(١٢٤) ونادرًا ما تجاوزَ شجب الأفراد والمجموعات المفضلة، والتي كانت شركة الهند الشرقية وجمعية التجار المغامرين في إنجلترا أكثر مَنْ تعرضَ للشجب فيها. وقد انضم حتى رجال الأعمال إلى الجدل الدائر ضد فرض القيود والامتنياز في كل حالة تقريبًا إلا حالة الكاتب المعنى نفسه: فكل واحد كان يعادى منح الامتياز لأي شخص آخر. وهكذا فإن التحليل الأكثر دقة نهضَ به "مراعفون خصوصيون" كانوا يدافعون عن حالات فردية^(١٢٥). ومع ذلك، فلنتذكر ما قلناه في الجزء الأول من أن

"=البرالي" لتلك المواقف والسياسات والذي ينزع إلى حجب الفهم التاريخي حتى حينما يشدد على أشياء غير خاطئة. فهو يقدم أسبابًا قوية للاعتقاد بأن إنجلترا لم تكسب أي فائدة وطنية سواء من سياساتها "الاحتكارية" أو قرصنتها (بل يصن الأمر إلى حد التشديد على أن سرقة كنوز المعادن لم تعوض البلد لأنها دمرت الشيء الجوهرى: الثقة) وأنها أخطأت، إلى أبعد حد ممكن، حينما أهملت الجوانب طويلة الأمد من "التقييد الاحتكاري" والمكاسب "الاحتكارية". ولكن طرحه، حتى ولو كان أقوى مما هو عليه فعلاً، يبقى غير حاسم بالضبط لأنه طرح أحد لبييرالي القرن التاسع عشر. فينبغي معالجة نمط السلوك السائد في القرن السادس عشر أو السابع عشر من زاوية معطيات وبشر القرنين السادس عشر والسابع عشر. وحينما نفعل هذا، حتى من زاوية اقتصادية بحتة، فإن اللاعقلانية لن تكون واضحة تمامًا. ولكن، في حالة الحروب المستديمة، حيث يعتبر إلحاق الأذى بالأخر هدفًا بحد ذاته، فإن الاعتبارات الاقتصادية البحتة غير كافية على نحو واضح. وثمة أمر آخر. فعند مناقشة الأوضاع التاريخية، ينبغي أن نميز دائمًا بين المبادئ التي تكون أساس نمط سلوكي معين وبين فعالية التحقق. وهذه مسألة مهمة جدًا. فقد حاجج آ. سميث، مثلًا، ضد الفساد والأخطاء المرتبطة بالإدارة الحكومية في عهده وعهود أبكر مثلما حاجج ضد الإدارة الحكومية بحد ذاتها. وكذلك نحن فاعلون هنا: فالمحاجة المعاصرة ضد الاشتراكية أو ضد توسيع السيطرة الحكومية هي محاجة ضد عدم الفعالية المتوقعة عند تطبيق مبادئ الاشتراكية أو السيطرة الحكومية مثلما هي ضد تلك المبادئ نفسها. فكلًا النوعان من المحاجة لها مكانتهما ولكن ينبغي أن يبقيا منفصلين.

(١٢٤) والمثال الأهم هو "اكتشاف" مفهوم احتكار القلة (Oligopoly) (انظر الفصل السادس، القسم ٣ ج، أدناه).

(١٢٥) يمكن ذكر أحد أفضل تلك الأعمال على سبيل المثال وهو: John Wheeler, Treatise of Commerce, wherein are shewed the Commodities arising from a well ordered and ruled trade, such as that of the Societe of Merchants Adventurers is proved to be. Written principally for the better information of those who doubt of the necessarinesse (of the said Societe in the State of the Realm of England) (١٦٠١) (بحث حول التجارة يبين=

دافع الباحث المحلل لا يمت إلى مسألة صحة وأهمية وقائعه ومحاجاجته بأية صلة، وأن الإلهام والتشجيع الذى يضيفه وجود "دافع مصلحي" interested motive على المناقشة المعنية، مهما كان، لا يقلل من شرعية المحاجة الصادرة عنه مثلما لا يقدم عدم وجود مثل هذا الدافع شيئاً لصالح شرعية تلك المحاجة. وبالنسبة لنا، فإن وقائع ومحااجة المرافع الخاص يمكن أن تكون صالحة أو طالحة شأنها فى ذلك شأن محااجة "الفيلسوف المتجرد"، حتى إذا سلمنا بوجود فيلسوف من هذا النوع.

يمكن تقديم تفسيرات واضحة لصالح واقعة أن رد فعل الجمهور على الممارسات التقييدية كان فى إنجلترا أقوى مما كان فى القارة: وكعلامة، نذكر أن حرية التجارة، التى كانت تعنى فى القرن السابع عشر، بين أمور أخرى، إلغاء staple system أو الشركات المرخصة أو، على الأقل، إلغاء حق كل تاجر فى أن يكون عضواً فى الشركات الأخيرة، قد نالت الدعم فى البرلمان وتم تقديم قانون كاسح ضد فرض القيود على التجارة - وليس، طبعاً، لصالح حرية التجارة بالمعنى الأحدث للمصطلح - مع أنه لم يطبق قبل عام ١٦٠٤. ولكن ثمة نقطة أخرى للاختلاف لها أهمية كبيرة بالنسبة لنا. فربما لاحظ القارئ أن معظم الممارسات والإجراءات التشريعية التقييدية، مهما أثارت اعتراض الفرد العادى، لم تخلق محتكرين بالمعنى البحت: بائعين وحيدين Single Sellers،^(١٢٦) ولم تؤد إلى ظهور تسعير احتكارى على وجه التحديد. ومع ذلك، فإن كل الاحتجاج العام ضدها قد انصب ضد الاحتكار. وينبغى ألا نذهب بعيداً للبحث عن السبب. فإذا كان من

=تدفق السلع من تجارة ذات تنظيم حسن ومحكم كما تثبت ذلك تجارة شركة التجار المغامرون. والبحث منجز أساساً لتقديم معلومات أفضل لمن يشكون بضرورات الشركة المذكورة فى دولة مملكة إنجلترا (١٦٠١)). وعليه، بوسعنا أن نضيف أن البحث تمت كتابته لمواجهة احتمال صدور تشريعات معادية للاحتكار).

(١٢٦) يشير الاحتكار بمعناه البحت إلى وضع بائع واحد (فرد أو شركة) يواجه جدولاً معيناً للطلب يُعد معطى بالنسبة له بمعزل عن سلوكه هو وسلوك بائعى السلع المنافسة. يمكن اعتبار الحق الكامل ببيع مشروب البورت، فى ظروف إنجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، كمقاربة "عملية" جيدة للاحتكار البحت strict أو الحقيقى genuine، رغم أن بائع هذا المشروب لا يستطيع على العموم أن يتوقع بقاء جدول الطلب على حاله حينما تتغير أسعار المشروبات المماثلة. ولكن الشركات التجارية الكبيرة، مثل شركة التجار المغامرين، لم تشكل احتكارات بهذا المعنى لأنها لم تحدد الأسعار على العموم، رغم أنها نظمت نشاطات أعضائها. يعود السبب الذى يوجب على الاقتصاديين قصر استعمال مصطلح الاحتكار على الحالة "الحقيقية" المعروفة قبل قليل إلى سريران نظريتهم للسعر الاحتكارى على تلك الحالة فحسب - أو، بتعبير آخر، لأن سياسة السعر الاحتكارى على وجه التحديد ممكنة فى تلك الحالة فقط - بحيث لا يترتب على الأخذ بتعريف أوسع سوى الخلط والإرباك.

المستبعد أن يكون الجمهور الإنجليزي أيام الملكة اليزابيث قد تأثر بحقيقة شجب الاحتكار من جانب أرسطو والعلماء السكولائيين، فإنه قد أضمر استياءات قديمة، تمتد من العصور الوسطى، ضد التحكم بالأسواق وما شابه. وقد تفجرت هذه الاستياءات غضبًا حينما تبنت اليزابيث وجيمس الأول عملية خلق احتكارات حقيقية بالفعل بأعداد كبيرة؛ وفوق ذلك، فلم تقم هذه الاحتكارات بممارسات تعويضية فى أكثر الحالات. وفى سياق النضال ضد هذه الاحتكارات، تم شحن كلمة احتكار Monopoly بالعواطف، كجعب لا نظير له كان يرتبط بذهن الفرد الإنجليزي العادى بالامتياز الملكى، والمحاباة والظلم؛ وبحيث تحولت تلك الكلمة إلى مصطلح يثير الشعور بالعار. ولكن كلمة معينة، إيجابية كانت أم سلبية، ما أن تكتسب قيمة عاطفية بحيث تضمن رد فعل تلقائى من جانب أى إنسان يسمعها أو يقرؤها، فإن المتحدثين أو الكتاب يحاولون استغلال هذه الآلية النفسية بتوسيع نطاق استخدام تلك الكلمة قدر الإمكان. وهكذا أخذ الاحتكار يشير إلى أى شىء تقريباً يكرهه المرء عن الممارسة الرأسمالية. وقد امتد هذا الموقف بصورة طبيعية إلى الولايات المتحدة بكل سهولة، ذلك لأن نسبة كبيرة من المهاجرين الإنجليز إلى ذلك البلد كانوا، لأسباب أخرى، خصوماً أقوياء لنظام آل تيودر - ستوارت. وقد تواصل الموقف وأثر على رأى العام، والتشريع، وحتى على التحليل المتخصص حتى يومنا هذا فى إنجلترا والولايات المتحدة. (١٢٧)

إن جل ما قيل فى هذا القسم يؤشر نحو أنماط سلوك محددة تبدو أنها تنزع إلى إضفاء وزن كبير على "الأسس" principles. وهذا ما يحصل بالفعل. فالتعابير: مذهب ميركنتيلى، نظام ميركنتيلى، سياسة ميركنتيلى قد تم ابتكارها، من قِبَل نقاد عدائيين أولاً، وذلك للإشارة إلى هذه النتيجة. ومع ذلك، فقد حاولت أن أتجنب استعمالها لحد الآن. وسأوضح سبب هذا فى الفصل السابع حيث نجعل من

(١٢٧) يبدو هذا التفسير مقتنعاً أكثر من الإشارات العامة المألوفة التى تشير إلى تعلق الإنجليز على وجه التحديد بالحرية والقواعد النزيهة لأداء اللعبة أو إلى ميل القارة على وجه التخصص لتقبل الخضوع للنظام وما شابه. والمثال الإنجليزي، الذى يوضح معاً وجود الظاهرة التى أرغب بلفت الأنظار إليها واستمرارها أيضاً، يقدمه أبطال حرية التجارة فى المواد الغذائية من الإنجليز فى القرن التاسع عشر ممن كانوا يحنون الإشارة إلى خصومهم ص "محتكرين"، رغم أن المزارعين الإنجليز والملاك الإنجليز لم يكونوا محتكرين بأى معنى يعتد به لهذا المصطلح. حتى أن السير روبرت بيل، الذى كان يبدى بعض المعقولية أحياناً لأغراض غوغائية، قد استعمل العبارة فى خطاب له فى مجلس العموم ألقاه عند هزيمة وزارته العظيمة عام ١٨٤٦.

المذهب الميركنتيلي - اسماً وواقعاً - موضوعنا المركزي. وفي غضون ذلك، أسأل قرائى نسيان كل ما قد يعرفونه عنه وأن يقرأوا ما سيلي بعقل مفتوح، أى بعقل غير متحيز لمفاهيم مسبقة غير تاريخية.

٢ - الأدب الاقتصادي فى هذه الفترة

سنحاول الآن تصنيف المادة الضخمة التى ينبغى أن نستخلص منها ثمرات الجهد التحليلى الهامة إلى هذا الحد أو ذاك. وهذه مهمة شاقة. فحتى فى وقتنا الحاضر، لا يجمع الاقتصاديون على رأى واحد دائماً بخصوص الأعمال التى تتناسب أو التى لا تتناسب مع المقاييس المهنية. ولكننا نعالج فترة تكوين لم تكن فيها ثمة مقاييس مهنية قط قبل بروز الوضع الكلاسيكى فى نهايتها. وإضافة إلى ذلك، لم يكن الحقل نفسه محدداً، وبسبب هذا وحده، فإنه كان أوسع بكثير مما هو عليه الآن: فقد كان يشمل التكنولوجيا، مثلاً. ومع ذلك، لكى نختصر المهمة إلى حدود يمكن السيطرة عليها، نعدد حالياً إلى استبعاد مجموعات معينة من الأدب التى تستبعد الكتب الحديثة أيضاً، رغم أننا يجب أن نتذكر أننا بذلك ننحى جانباً أجزاء من التحليل، أجزاء ليست أقل شأنًا من تلك التى نختارها بالتأكيد. ونقودنا هذه الطريقة فى معالجة المادة إلى البنود الأربعة التالية.

(أ) المادة المستبعدة.

١. فى القرن السادس عشر وما بعده، كان *Oeconomia* لا يزال يعنى الإدارة المنزلية. ويبدو أن هذا النوع من الأدب كان شائعاً جداً. وأسلوب تصفح تلك الكتب من ذلك النوع والتى لا يُعتمد عليها كثيراً لم تقدم أى شىء يثير الانتباه فى هذا التاريخ. بيد أنه يمكن الإشارة إلى عينتين. أولاً: العمل الشهير: (*Oeconomia ruralis et domestica* 1593-1607) لكاتبه يوهان كوليروس، وهو كتاب جرى تداوله لأكثر من قرن، ويتضمن كل أنواع النصح حول تدبير المنزل بما فى ذلك شئون المزرعة والحديقة والممارسة الطبية المحلية. ثانيًا، كتاب *L'Economista prudente*, 1629 لمؤلفه ب. فريجيريا السذى عرف *economia*

كـ"طريقة حكيمه معينه لتوجيه الأسرة " (إذ يُعنى الفصل الحادى عشر منه governo (توجيه) أحد الرجال لزوجته)، وقد يثير هذا الكتاب اهتمام بعض الاقتصاديين لأنه يسعى لوصف السلوك الاقتصادى الوطنى- وفى الواقع، يمثل مفهوم economo لديه نوعاً من المعرفة الفطرية الرائدة حول الإنسان الاقتصادى. وبالمثل، فى كتابه: (Systema disciplinae politicae 1606) فإن ب. كيكerman عَرَفَ Oeconomia على أنها disciplina de domo et familia recte dirigenda (نظام توجيه العائلة).

٢. يمثل الأدب الخاص بالمحاسبة والحساب التجارى مادة أهم بكثير تتداخل مع الأدب المجاور حول إدارة الأعمال، والقانون التجارى، والجغرافية التجارية وظروف الأعمال فى البلدان المختلفة. ثمة أمثلة تبرز محتويات ذلك الأدب الذى نستبعده، مع أنه يتضمن أجزاء من التحليل الاقتصادى البحث. يعالج كتاب فرا لوكا باسيولى: de arithmetica, geometria, proportioni e proportionalità (Venice, 1494) مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج، إضافة إلى الحسابات التجارية العادية حول الفائدة، الحوالات، المبادلات، وما شابه. ويعتبر كتاب و. شفيكر: Zwifach Buchhalten (1549) أول كتاب ألماني عثرت عليه حول مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج. وقد أصبحت مثل تلك النصوص مألوفة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكذلك كان حال الكتب المرشدة حول التجارة فى مراكز التجارة الأوروبية. إن أحد أقدم وأشهر تلك الكتب هو كتاب ك. ب. بيجولوني: La pratica della mercatura (about 1315)، الذى بوسع القارئ العثور عليه فى كتاب كونغهام: Growth of English Industry and Commerce 5th ed., vol. 1, pp. 618 et seq. وتتضمن أعمال القرن السابع عشر من ذلك النوع محاجّات اقتصادية أولية. انظر، مثلاً، كتاب جون روبرت: (Trade Increase 1615) وكتاب لويس روبرتس: (The Merchants Mapped of Commerce 1638). وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد، من ناحية، حصيلة غنية من المقالات، وبخاصة حول المصارف، سنشير إلى بعضها فيما بعد، ومؤلفات شاملة من ناحية أخرى. وهنا، ينبغى أن نذكر كتاب جاكوبس سافارى: Le parfait negociant (1675)، الذى برز حيويته عبر طبعاته الجديدة حتى عام 1800، والذى يبدو لى أنه يكرر على نطاق أوسع مأثرة ج. د. بيرى: (II Negociante 1638-1665)؛

وعمل ب. كوتروغلى راوغيا الأبر: Della Mercatura e del Mercante (1573) perfetto؛ وكذلك عمل ابن سافارى (جاكويس سافارى ديس بروسلونس): Dictionnaire Universel du Commerce... (الذى أكمله ونشره أخوه فيل إيمون- لويس، ١٧٢٣-١٧٣٠). أما عمل مالكي بوستليوثاى: Universal (Dictionary of Trade and Commerce 1751-5) فهو ليس مجرد ترجمة للكتاب الأخير كما يُزعم، رغم أنه يستند عليه (حول الاختلافات بين العملين، انظر ي. أ. ج. جونسون: Predecessors of Adam Smith, 1937, Appendix B). إن هذا الكاتب نفسه، وفى هذا العمل عينه، يختزل تهمة الانتحال، التى وجهت مراراً إلى بوستليوثاى، إلى حجمها الحقيقى، (رغم أن الموضوع يبقى سيئاً كثيراً). ومع ذلك، فإن أيًا من تلك القواميس لم يهتم بما نسميه علم الاقتصاد. فقد قصد بها تلبية حاجات التاجر العملية، كما أنها لم تعالج مشاكل الاقتصاد إلا بشكل عرضى. ويمثل ذلك، إضافة إلى الملحق الإحصائى، الفارق الرئيسى الذى يميز تلك الأعمال عن أعمال مماثلة أحدث، وبخاصة قاموس ماك كولوخ: Dictionary, Practical, Theoretical, and Historical of Commerce and Commercial Navigation (1832).

٣. كما تم استبعاد الأدب المتعلق بالزراعة (إدارة المزرعة، التكنولوجيا الزراعية) والغابات، وإن مع بعض التردد؛ بيد أن استبعاد مادة تكنولوجيا أخرى لا ينبغي أن يثير الظنون، مع أن بعض الكتاب، ممن كتبوا عن جوانب التعدين التكنولوجية مثلاً، عالجوا موضوعات اقتصادية أيضاً (انظر ج. أجريكولا: De re metallica, 1556، الذى تُرجم إلى الألمانية فيما بعد، وهو بحث موفق جداً). يمكن عرض تطور الأدب حول الزراعة خلال الفترة بصورة مختصرة كما يلى. فى القرن الثالث عشر، كانت ثمة مجموعة من الكتاب الإنجليز - ممن لم يستطع أحد لحد الآن ربطهم سواء بمن سبقهم أو بمن تلاهم مباشرة - قدموا أعمالاً متميزة حول إدارة الممتلكات والزراعة (وقد تمت ترجمتها عن الفرنسية النورماندية ونشرتها بصورة نقدية السيدة إليزابيث لاموند عام ١٨٩٠ للجمعية التاريخية الملكية). وتكفى الإشارة إلى بحث حول Husbandry كتب قبل عام ١٢٥٠ ونسب إلى والتر أوف هنلى. وإذ نتغاضى عن تلك المجموعة، فإننا نجد اهتماماً ملموساً بتلك القضايا بدءاً من القرن الخامس عشر حينما أصبحت الطبقات الجديدة من

أعمال علماء الزراعة الرومان (Scriptores rei rusticate)، التي وجدت الطبعة الأقدم منها تعود إلى عام ١٤٧٢، وبخاصة كولوميللا، مطلوبة بشكل ملح. وقد أنتجت الروح الجديدة من المذهب التجارى commercialism فى الزراعة- والتي ترتبط بتغيرات عميقة فى بنية الريف الاجتماعية - فى جميع البلدان أدباً هدفه تعليم طرق الإنتاج التي يُشار عادة إلى استعمالها بـ "الثورة الزراعية". ففى إنجلترا، ثمة تطور متواصل بدءاً من عمل فترزبيرت (Boke of Husbandry (1523 إلى عمل ويستون: Discours of Husbandry in Brabant and Flanders (1650)، إلى كتاب وولدج: (Systema agriculturae (1669)، وعمل مورتايمر: (Whole Art of Husbandry (1707)، وكتاب تباب جثرو تال: Horse-Houghing Husbandry (1731) - وهى أعمال تقف فى مستهل تفجر نشاط أدبى استمر خلال القرن الثامن عشر وبلغ ذروته، بمعنى ما، فى كتابات أرثر يونج الغزيرة (انظر، مثلاً، كتابه: Rural Economy, 1770 ومجلته الدورية: Annals of Agriculture). وقد عالج هذا الأدب دائرة واسعة من القضايا كالأراضى المسيجة، والبيز، والحرث، والمناوبة بين المحاصيل، واللفت والبرسيم وتربية الماشية. وفى القارة، تصدر الألمان مزاولة الزراعة بينما تصدر الإيطاليون الأدب حول ذلك الموضوع. ولنلاحظ الأسماء التالية كرواد وكتاب ما زالوا تحت تأثير الكتاب القدامى: ب. دى جريسنسى (Opus ruralium commodorum، الذى أعرف عنه طبعة عام ١٤٧١ فحسب)، أ. غالو (Dieci giornate della vera agricoltura, 1566)، ج. ب. ديلا بورتا (١٥٨٣)، والكاتب الأصيل المرموق كاميلو تاريلو (Ricordo di agricoltura (1567) ولكن طبعة عام ١٧٧٢ هى الوحيدة التى أعرف) الذى استبق التطور فى نقاط مهمة لقرنين من الزمن تقريباً. أما من المساهمات الألمانية، فنذكر كتاب هرسباك: Rei rusticae libri quatuor, 1570 (الذى ترجم إلى الإنجليزية عام ١٥٧٧ للمرة الأولى)، وكتاب كوليروس (انظر أعلاه). ثم توقفت المساهمات إلى أن استؤنفت عند نهاية القرن السابع عشر لتتواصل بشكل ثابت إلى أن نصل إلى كتابات ج. س. شوبارت (١٧٣٤-١٧٨٧)، الذى شرّقه الإمبراطور جوزيف الثانى باللقب البارز "Cloverfield" حول الاقتصاد الريفى. كما تتبغى الإشارة إلى الإسباني ج. أ. دى هيرارا (Libro de agricultura ...new ed. 1563) والفرنسيين تشارلس إستن (L' Agriculture et maison rustique, 1570) الذى ترجم إلى الإيطالية عام ١٥٨١، ولا أعرف شيئاً

عن الكتاب الأصلي، وأولفر دى سيرس (Theatre d" agriculture, 1600).
وتكفيها هذه المحاولة لتحديد مواضع المعالم المبكرة، رغم أن ذلك الأدب ساهم إلى
حد بعيد في تكوين بعض التقاليد الفكرية الأكثر تميزاً في علم الاقتصاد المعاصر.
وهذا يصح أيضاً على علم الغابات الذي لم أستطع ولوجه قط. ومع ذلك، فإن من
المهم ملاحظة أن علم الغابات قد ظلّ قسماً متميزاً من البحوث الألمانية حول علم
الاقتصاد بشكل عام حتى القرن التاسع عشر.

٤. يشكل وصف المسافرين للظروف الاقتصادية التي عاينوها في البلدان
الأجنبية، وحتى في بلدانهم ذاتها، جزءاً من الأدب الاقتصادي للفترة المدروسة،
وذلك لعدم وجود تقارير منتظمة من مصادر ثابتة. وتقوم هذه الطريقة بالإبلاغ عن
الوقائع وتفسيرها على مستويات مختلفة تتراوح من مشاهدات متفرقة إلى تحليلات
دقيقة تتضمن أحياناً قطعاً نظرية مهمة. ويمكن أن يشوه إهمال هذا الأدب صورتنا
حول علم الاقتصاد في تلك القرون، وأن يخفي بشكل خاص المدى الكامل للعمل
الهادف إلى جمع الوقائع الذي تحقق بالفعل. ومع ذلك، ليس لنا من خيار سوى
استبعاده. ويكفي أن نذكر عينتين إنجليزييتين مشهورتين تستحقان القراءة بإمعان.
تعود الأولى إلى عمل السير ولیم تمبل: (Observations upon the United
Provinces 1672 ; 3rd ed. augmented ed. 1676)، وهي تعرض الظروف في
الأراضي المنخفضة من زاوية فلسفة محددة حول الثروة (تتمحور حول "التوفير
والصناعة")، وتتمثل العينة الثانية بتقارير آرثر يونج حول جولاته وسفرائه
المختلفة (حيث يبرز من بينها التقرير التالي الأكثر أهمية: Travels.. with a
view to ascertaining the Cultivation, Wealth Resource, and National
Prosperity of the Kingdom of France, 1792) (سفرات تركز.. على التحقق
من الزراعة وموارد الثروة والرفاه الوطني في مملكة فرنسا)، التي تتضمن الكثير
 مما يمكن تسميته "نظرية مستمدة من الواقع المتنوع" theory in action.

أراد ج. شومبيتر وضع هذه المناقشة للمادة المستبعدة في حروف صغيرة
لأنها تهتم المختصين فقط. إن العديد من الكتب المذكورة، التي راجعها في مكتبة
كريس (مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال)، بدت له وللناشر كفردوس علمي.

وأنا أدين بالفضل للبروفيسور ألكسندر جيرشنيكوف الذي أفادني بأن كتاب
جورج أجريكولا: De re metallica (المبين في النقطة الثالثة قبل قليل) كان قد

ترجم إلى الإنجليزية من قبل هربرت كلارك هوفر ولو هنرى هوفر (١٩١٢)،
الطبعة الجديدة (١٩٥٠).

(ب) الإداريون المستشارون. سنقسم مؤلفي المادة المتبقية إلى مجموعتين متميزتين بشكل واضح، وإن بشكل عام فحسب. سنسمي هؤلاء المؤلفين: الإداريون المستشارون^(١٢٨) Consultant Administrators و"كتاب الكراريس" Pamphleteers. وفي إطار المستشارين، يشكل المعلمون وكتاب البحوث النظامية، إلى هذا الحد أو ذلك، مجموعة فرعية يسهل تحديدها نسبياً. وفي ذلك الفردوس البيروقراطي، كان ثمة طلب مطرد طبعاً على تعليم الشباب ممن كانوا يتحضرون للتقدم في حقل الوظيفة المدنية، أو الأفراد الكبار الذين كانت لديهم الرغبة بتحسين كفاءتهم، وبخاصة في ألمانيا وإيطاليا. وقد تم البدء، أثناء القرن الثامن عشر، بإعداد كراسي الأستاذية لتدريس ما وُصف بالألمانية بـ"علم العمل الوظيفي" (Cameral Science أو علم تدريب الموظفين المدنيين (Science of State (Staatswissenschaft) أو ما يمكن وصفه بدقة أكثر بأسس الإدارة والسياسة الاقتصادية (Principles of Economic Administration and Policy) بالألمانية (Polizeiwissenschaft).^(١٢٩) ومنذ ذلك الحين، أصبحت تلك البحوث كتباً مقررة

(١٢٨) يغطي هذا المصطلح تقريباً ما يغطيه المصطلح الإسباني Politicos. وفي ألمانيا، تستعمل كلمة Cameralist أو Kameralist (وهي مشتقة من وزارات المال الإقليمية (camerae). ولكنها تشمل دلالة ضيقة بصورة مضلّة، ولا يمكنها، فوق ذلك، أن تخدم غرضنا المتمثل بتسمية مجموعة تشتمل على المعنى الألماني ولكن لا تقتصر عليه. لقد نشرت تواريخ وثبت مراجع الأدب Cameralist الألماني في وقت مبكر عام ١٧٥٨ من قبل ج. ج. موسر وفي ١٧٨١-١٧٨٢ من قبل ك. ج. روسج (Versuch einer pragmatischen Geschichte der ökonomie, Polizei und Kameralwissenschaft). كما كان من المفيد الاستعانة بعمل ر. فون مول: Geschichte und Bibliographie der staatswissenschaften, 1855-1858، ومن ثبّت المراجع الشامل: Literatur der Kameralwissenschaften, 1935-1937 الذي أنجزته السيدة ماجدولينا هوميرت، والذي يتضمن حوالى ١٤٠٠٠ فقرة لا تقع غالبيتها، مع الأسف، ضمن نطاق هذا الكتاب. انظر أيضاً كتاب ك. زيلنزيكر: Die alten deutschen Kameralisten (1914) وكتاب لويس سومر: Die österreichischen Kameralisten (1920-1925). هذا، ويمكن إضافة لكتاب الأمريكي: Cameralists (1909) لمولف أ. و. سمول.

(١٢٩) انظر بخاصة وليم شستيد: Die Nationalökonomie als Universitätswissenschaft (1906) ويمكننا أن نشير إلى تأسيس كراسي الأستاذية في جامعات هال (عام ١٧٢٧؛ مما أثار على الفور ملاحظة تتم عن الاستهانة بكفاءة الأساتذة المعينين حديثاً) وأوبسالا (١٧٤٠) ونابولي (١٧٥٤)، وقد تم تأسيس كراسي 'economia e commercio' خصيصاً لجينوفيسى). ونعلم طبعاً أن تدريس الاقتصاد لا ينبغي أن يؤرخ من تلك السنين. فقد سبق أن قام بتدريسه الفلاسفة السكولانيين وفلاسفة القانون الطبيعي ضمن مادة القانون ومادة الفلسفة الأخلاقية. كما أن تدريب الموظفين المدنيين قد=

ومواد لمحاضرات أكاديمية إلى حد بعيد. ومع ذلك، فإن الحاجة نفسها كانت قد فرضت نفسها قبل ذلك الوقت بكثير، وتمت كتابة بحوث نظامية لأغراض التدريس في جميع دول القارة قبل وقت طويل من حصول علم الاقتصاد كحقل متميز على الاعتراف الرسمي الذي يفترضه تأسيس تلك المناصب الأستاذية.

ولكن، بدءًا من القرن الخامس عشر، باشر رجال الإدارة العامة من جميع الألقاب والأنواع- نبلاء كبار وكادحون بسطاء- في إيطاليا أولاً، وفي غيرها من ثم، تدوين أفكارهم حول الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها الحكومة والاقتصاد في بلدانهم، وبخاصة كيفية توجيه المالية فيها. وكان هؤلاء الإداريون أفرادًا مهنيين practitioners، ولديهم خبرة بمسألة الحكم، وكان معظمهم علمانيين. ولذلك، فإن كتبهم وتقاريرهم ومذكراتهم كانت تتميز عن أعمال السكولائيين وفلاسفة القانون الطبيعي. كما يصح القول أنها تختلف عن أعمال المعلمين أيضًا.

كان هؤلاء الأفراد المهنيون ينقصهم الاعتياد المنظم والمعرفة الواسعة التي يتمتع بها الأكاديمي المتخصص، رغم أنهم سدوا هذا النقص بتمكنهم من الوقائع وطزاجة وجهات نظرهم. ولكننا سوف نضمهم، مع المعلمين، في المجموعة التي أسميناها: الإداريين المستشارين. فهم، رغم كل شيء، كانوا في الغالب موظفين عامين يكتبون لموظفين عامين آخرين. ومع ذلك، ينبغي أن نمضى أبعد. إذ يتوجب علينا ضم عدد من الأفراد ممن لم يكونوا موظفين عامين، ولكنهم جعلوا القضايا العامة من صلب اهتمامهم بنفس الروح التي فعل بها الموظفون العامون ذلك، وحتى بصورة أفضل، أو كتبوا بروح حقيقية من التحليل العلمي- ومن هؤلاء رجال أعمال، وأساتذة في علوم أخرى غير الاقتصاد، وأفراد من مختلف الخلفيات والمواقع. وهكذا نجد، إلى جانب المجموعة الفرعية المتخصصة، مجموعة أخرى تشكل وحدة معينة ليس بأى معنى سوسولوجي، بل وفقًا لطبيعة عملها. وقد قدمت

=سبق القرن الثامن عشر أيضًا. إذ ترجع بداية هذا التدريب إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر في جامعات نابولي (التي تأسست عام 1224)، وأكسفورد، وبراغ، وكراكوف، وفيينا، وسالامانكا وغيرها. وكان تدريب الموظفين المدنيين يأتي ثانيًا بعد تدريب رجال الدين في ماربورج، وكونغزبيرج، وارزبورج، وجراز. وعلاوة على ذلك، كان ثمة كرسي في "الإحصاء" في القرن السابع عشر. وقد يكون من المهم أن نذكر أنه لم تكن هناك كرسي لعلم الاقتصاد ذاته في إنجلترا وإسكتلندا. ومع ذلك، تم تعيين بعض الأساتذة في الزراعة في إيدنبورج عام 1792 - بينما تأسس كرسي الاقتصاد السياسي فيها عام 1871 فعلا؛ وفي زراعة أكسفورد عام 1796 - في حين تأسس كرسي الاقتصاد السياسي فيها عام 1825.

هذه المجموعة العمل الأكثر أهمية في تلك الفترة- وبخاصة العمل الأكثر أصالة. ورغم أن هذا العمل نادرًا ما كان نظاميًا من حيث شكله، إلا أنه، في الغالب، كان كذلك من حيث الجوهر. وفي إنجلترا، كانت مثل هذه الأعمال من الكثرة في القرن السابع عشر بحيث أنها شكلت نوعًا قياسيًا يمكن تمييزه بسهولة، كما أنها تحمل عنوانًا قياسيًا أيضًا: Discourse of Trade (مقالة حول التجارة). ولكنها لم تقتصر على إنجلترا، رغم عدم وجود عنوان قياسي معين في البلدان الأخرى، ربما باستثناء العنوان الفرنسي في القرن الثامن عشر: Elements du Commerce (أسس التجارة). سنسمى هذه الكتب: شبه-أنظمة Quasi-systems. وقد أخذ "علم الاقتصاد العام" General Economics شكله المستقل لأول مرة في صورة هذه الكتب.

(ج) كتاب الكراريس. كان كتاب الكراريس مجموعة كبيرة متنوعة - أصحاب مشاريع مصارف أو قنوات أو مغامرات صناعية واستعمارية؛ مرافعين خصوصيين لصالح أو ضد مصلحة خاصة، مثل شركة المغامرين - التجار أو شركة الهند الشرقية؛ مدافعين أو خصومًا لإجراء أو سياسة معينة؛ مخططين لهم أفكارهم المفضلة- وهم هواة في الغالب؛ وأفراد آخريين يتعذر وضعهم ضمن أي من هذه الفئات ولكنهم لا يطمحون إلا إلى تفسير قضية معينة أو طرح قطعة من التحليل. وقد برزوا في كل البلدان بفضل الزيادة السريعة في فرص الطبع والنشر. كما أن الصحف، التي كانت من الأشياء النادرة في القرن السادس عشر، باتت متوافرة في القرن السابع عشر، حيث بلغت ١٧٠ صحيفة ومجلة لنشر المادة الاقتصادية في القرن الثامن عشر وفي ألمانيا وحدها.^(١٣٠) ولكن بريطانيا، كما هو متوقع، كانت هي وطن الكراس التقليدية كما هو متوقع. إذ لم يتوافر في أي بلد آخر دافع قوى جدًا للتأثير على الرأي العام كما توافر في بريطانيا.

(١٣٠) كان ذلك مجموعها للقرن كله طبعًا. وكان عمر العديد من تلك الصحف والمجلات قصيرًا. وقد لا يكون هناك أكثر من ١٠% من ذلك المجموع في وقت واحد. كما أن تلك الصحف والمجلات لم تجار مثيلاتها الفرنسية من حيث النوعية. وفي الواقع، تعتبر المجلة الاقتصادية إنجازًا فرنسيًا على وجه التحديد. والمجلة الأولى من ذلك النوع كانت هي: (the Journal Oeconomique 1751) ثم تلتها مجلة: (the Gazette du Commerce 1763)، التي اشترتها الحكومة وأكملتها بمجلة: the Journal de l' Agriculture, du Commerce et des Finances 1764)، التي أصبحت المجلة الناطقة بلسان الفيزوقراط لفترة من الزمن.

وبالترايط مع ما أنتجه هؤلاء الكتاب، أصبحت المشكلة التى ذُكرت فى بداية هذا القسم جدية جداً. ويقدر ما تعكس كتاباتهم ظروف زمانهم، ومزاجه، وصراعاته وخصوصياته، فإن لها أهميتها الكبيرة طبعاً بالنسبة للمؤرخ الاقتصادى ومؤرخ الفكر الاقتصادى ولكن ليس بالنسبة لنا. فعند كتابة تقرير عن الحالة القائمة لعلم الاقتصاد، لن يفكر أحد بضم علم الاقتصاد "المبسط" popular economics أو ما أسماه ماركس بالاقتصاد "الفج" vulgar economics الخاص بوقتنا الحاضر. ولكن هذا التمييز لم يكن ممكناً حتى عام ١٧٥٠، مثلاً. فكل الاقتصاد "العلمى" آنذاك كان يتمثل بالنواة الصغيرة التى تتضمنها أنظمة فلاسفة القانون الطبيعى، والتى كان بوسع كل رجل أعمال بارع ولم بوقائعه أن يتكئ عليها لتيسير أعماله بنجاح دون أن يتوجب عليه امتلاك طريقة محددة. وإضافة إلى ذلك، فقد طورَ كتاب الكراريس، ببطء، الأسلوب الأولى الذى كان يلزمهم. وقت كتب بعضهم كراسات ذات طابع علمى على وجه التحديد. ويدين لهم بدين كبير علم الاقتصاد فى وضعه الكلاسيكى الأول. وهكذا يتعذر علينا إهمالهم. ولكن ينبغى على كل واحد منا، فى حدود تمكنه الفردى من المادة،^(١٣١) أن يعتمد على حكمه الخاص غير المعصوم على نوعية عملهم.

٣- أنظمة القرن السادس عشر

سننطلق، مرة أخرى، من العمل Wealth of Nations كنقطة استرشاد. لقد أشرنا فى الفصل السابق إلى آ. سميث كفيلسوف قانون طبيعى. وفى هذا الفصل، سننظر إليه كإدارى مستشار. وفى الطريق إليه، سوف أحاول أن أتجنب وضع قوائم مربكة وخاوية، بل تقديم أقل ما يمكن من الأسماء. وسيناقش عدد ضئيل من الأعمال المهمة، أو ذات الطابع التمثيلى على وجه التحديد، فى هذا الفصل أو الفصول اللاحقة بتفاصيل وافية لإعطاء فكرة عن طبيعتها وأهميتها. وإذا أخذنا

(١٣١) يقدر ما أعلم، وبقد تعلق الأمر بالمساهمات فى التحليل الاقتصادى، يمكن اختزال أدب الكراريس الأوروبى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أقل من دزيتين من الفقرات. ومع ذلك، لا ينبغى على القارئ أن يغفل حقيقة أننا نضع ضمن الإداريين المستشارين كتاباً كثيرين ممن يقوم مؤلفون آخرون بتصنيفهم ضمن كتاب الكراريس.

الفترة ككل، فإنه ينبغي تكريم إيطاليا أولاً. وإذا كان لهذه العبارة معنى، فإنه يمكننا أن نقول إن علم الاقتصاد كان أساساً علماً إيطالياً حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وتتقاسم إسبانيا وفرنسا وإنجلترا أوسمة التكريم من الدرجة الثانية، وإن بنسب متفاوتة في العهود المختلفة. سنخصص بقية الفصل بشكل رئيسي إلى المجموعة الأولى من المجموعتين الفرعيتين اللتين تضمهما مجموعة الإداريين المستشارين: المجموعة المهنية، مع ضرورة إلقاء نظرة على كتاب شبه-الأنظمة. ولا يعود سبب هذا المخطط إلى الأهمية الكبيرة لأعمال هذه المجموعة. على العكس. فلم تقدم مجموعة أخرى، من المجموعات الأكثر تأثيراً، كتاباً مملأ كما فعلت هي. فالأصح هو أننا نفعل ذلك لكي نزيحها هي أولاً عن طريقنا.

(أ) عمل كارافا. يقدم التاريخ الاقتصادي في العصور الوسطى المتأخرة دليلاً قوياً على ما نميل، وفق أعمالنا الخاصة نفسها، إلى اعتباره مستوى عاليًا من التبصر في المشاكل العملية للسياسة الاقتصادية. ولتوضيح هذا، يكفي المثال الإنجليزي^(١٣٢) الذي يتم الاستشهاد به في الغالب. إن ما ينبغي تسميته بـ "أقويل" تدفق النقود من إنجلترا ومشاكل العملة الأخرى كانت قد برزت عام ١٣٨٢. وبوسع القارئ التأكد بسهولة من أن ما كان يتعين قوله من قبل الخبراء الذين تم درسهم يحمل معنى معقولاً تماماً ولا يختلف جوهرياً عما ينبغي علينا توقع سماعه من خبراء مماثلين في ظل ظروف مماثلة، ولو أن الصياغة ستكون أكثر تشذيباً دون شك. وبينما تكشف وثائق كهذه وجود قدر من قوة التحليل، فإن ثمة مؤشرات على الاهتمام بجمع الوقائع أيضاً: فكتاب إيتين بويلو: *Livre des metiers* (about 1268)^(١٣٣) الذي يتعلق بضوابط المتاجرات في باريس، يمثل علامة على هذا النوع من البحث الذي استجمع قوة دفعه منذ القرن السادس عشر. إن الجهد الأدبي الذي سُنقش في هذا الفصل يرجع أيضاً، بمعنى ما، إلى عمل القديس توما: *De regimine principum* وكتاب *English Speculum Regis* (الذي نشره مويسانت عام ١٨٩٤) وإلى أعمال أخرى تعود للقرنين الثالث عشر والرابع عشر كعمل اجيديوس كولونا: *De regimine principum libri* أو عمل فرا باولاين:

(١٣٢) انظر: 'Opinions of the Officers of the Mint on the State of English Money, 1381-2' in: English Economic History: Select Documents (compiled and ed. by A. E. Bland, P. A. Brown, and R. H. Tawney, 1914), ص ٢٢٠ وما بعدها.
(١٣٣) الذي نشره ديبينج في: (Documents inédits sur l'histoire de France 1837).

Trattato (الذى نشره موسافيا عام ١٨٦٨) أو عمل بيترارك: De republica .optime administrande

ونتج عن هذا الأدب، إبان القرن الخامس عشر، عمل أرفع منزلة من كل العمل المنجز سابقاً بحيث أن من الملائم أن تأخذ قائمتنا المتعلقة بالإداريين المستشارين عنوانها من اسم مؤلفه، مع إنه كان كاتباً عملياً أساساً، وهو الكونت والدوق النابولي كارافا.^(١٣٤) إن بعض توصياته توضح نطاق أفكاره. فقد كان مرامه أن يرى ميزانية متوازنة تتضمن مجالاً واسعاً للإنفاق على وجوه الرفاه وتتفادى اللجوء إلى القروض الإجبارية - التى ساواها بالسرقة - وما شابه؛ وأراد للضرائب أن تكون واضحة، وعادلة، وقليلة بحيث لا تقضى إلى تسرب رأس المال نحو الخارج أو اضطهاد العمل، الذى هو مصدر الثروة؛ كما ذهب كارافا ذهب إلى ضرورة ترك قطاع الأعمال وشأنه، مع أنه أضاف ضرورة تشجيع الصناعة والزراعة والتجارة بالقروض النقدية أو بوسائل أخرى؛ كما أنه أوصى برعاية التجار الأجانب لأن وجودهم مفيد للبلد فى الغالب. وكل شىء هنا ممتاز طبعاً ويخلو من أى خطأ أو ضرر. ولكنه، بالدرجة نفسها، يخلو من أى محاولة للتحليل. فالعمليات المعتادة فى الحياة الاقتصادية لم تكن تخفى مشكلة ما بالنسبة لكارافا. والمشكلة الوحيدة تتمثل بكيفية توجيه هذه العمليات وتطويرها. وليس من داع للشك بوجود نظرية معينة للقيمة خلف فقرته القائلة بأن العمل مصدر الثروة. إن هذه القضايا قد حيرت العقول النبيهة لمعاصريه السكولانيين. بيد أنها لم تخطر ببال ذلك الجندى ورجل الدولة.

ومع ذلك، يحتل عمل كارافا مكانة بارزة فى تاريخ التحليل الاقتصادى. يكفى مخططه النظامى وحده لتوضيح هذا. الجزء الأول من كتابه يعالج أسس السياسة العامة وسياسة الدفاع -قارن محاضرات آ. سميث حول الأسلحة - ويناقش الجزء الثانى إدارة العدل. والجزء الثالث يشكل بحثاً صغيراً حول المالية العامة

(١٣٤) ديوميد كارافا (١٤٠٦-١٤٨٧): De regis et boni principis officio (الطبعة المستعملة هى طبعة عام ١٦٦٨، ولم أجد الطبعة الأصلية المكتوبة بالإيطالية فى سبعينيات القرن الخامس عشر). وكتب ماثيو بالميرى (١٤٠٥-١٤٧٥)، وهو مؤلف معاصر لكارافا، بحثاً عنانته: Della vita civile، نشر عام ١٥٢٩ (بعد وفاته)، وكان عملاً محدداً كثيراً بالنسبة لمسائل فرض الضرائب (وبخاصة عند تطوير المذهب القائل بأن دفع الضرائب يتم كمقابل لما تقدمه الدولة من مساعدة وحماية للأفراد عند مزاوله نشاطاتهم الاقتصادية، والذى استخلص منه بالميرى مبدأ التناسبية proportionality). ولكنه يبدو لى، عموماً، أدنى منزلة من عمل كارافا كعمل تمثيلى.

ويبعد بمسافة يمكن قياسها، رغم وسعها، عن الكتاب الخامس من العمل Wealth of Nations والذي عنوانه: *Of the Revenue of the Sovereign or Commonwealth*. وي طرح الجزء الرابع والأخير آراء كارافا حول السياسة الاقتصادية المناسبة، والتي تبدو بحوث كثيرة في القرن الثامن عشر كمجرد توسيع لها. وليس ثمة دليل على أن الكتاب اللاحقين قد أخذوا كتابه كنموذج، وأن هذا الكتاب، بهذا المعنى، قد خلق الشكل النظامي الذي ينبغي أن نضع فيه جزءاً مهماً من عمل الإداريين المستشارين. ولكن كارافا، طبعاً، وبقدر ما أعلم، كان أول من عالج بشكل شامل المشاكل الاقتصادية للدولة الحديثة الناشئة، كما أن جمهرة من الكتاب في القرون الثلاثة التالية، بقيامهم بتبني الأفكار النظامية نفسها وتعريف حقلهم بطريقة مماثلة، قد اقتفوا أثره وكتبوا بالروح نفسها التي كان يمثلها هو بأفضل صورة. لقد تعلم هؤلاء الكتاب أن يحرثوا بعمق أكثر، إضافة إلى حرث أراضٍ جديدة. ولكنهم لم يغيروا المخطط العام. وبشكل خاص، فهم لم يناصروا فحسب، بل طوروا في الوقت المناسب أيضاً، الفكرة الأساسية القائلة بأن كارافا قد جسّد مفهومه حول الأمير الصالح Good Prince (الذي كان على السير جيمس ستوارت تجسيده في مفهومه حول رجل الدولة Statesman). إذ يمثل هذا الكائن المؤله الحالة الجينية لمفهومهم عن اقتصاد وطني National Economy (بالألمانية Volkswirtschaft أو Staatswirtschaft)، التي تعكس جيداً العملية التاريخية التي حاولنا تصويرها في القسم الأول من هذا الفصل. وهذا الاقتصاد الوطني لا يعنى ببساطة مجرد مجموع الأسر والمنشآت الفردية أو إجمالى الجماعات والطبقات ضمن حدود دولة معينة، بل إنه يُعامل كنوع من وحدة أعمال متسامية، كشيء له وجود متميز ومصالح متميزة وتنبغى إدارته كمزرعة ضخمة. وهذه هي الطريقة التي صاغت بها تلك الحقبة مفهومها للوضع الأساسية التي اكتسبتها الحكومات والبيروقراطيات بالفعل، كما أنها تمثل أيضاً الطريقة التي تم على أساسها التمييز بين الاقتصاد السياسى واقتصاد الأعمال، وهو التمييز الذى استمر حتى وقتنا الحاضر، رغم ضآلة ما يمكن قوله لصالح هذه الطريقة من زاوية التحليل البحث.

(ب) الأعمال التمثيلية: بودان وبوتيرو لقد ازدهر هذا النوع من علم الاقتصاد فى القرن السادس عشر فى جميع بلدان القارة. سنختار عملين لبودان

وبوتيرو^(١٣٥) كأعمال تمثل ذلك العهد - وكان لها أيضًا تأثير واضح على الكتاب، حينذاك وفيما بعد. والعلان عبارة عن بحثين حول "العلم السياسي" أساسًا - استلهما عمل أرسطو: Politics - وهما يشكلان خطوتين ومحطتين مهمتين بين ميكافلي ومونتسكيو. أما علمهما الاقتصادي فهو، كعلم كارافا، يدور حول السياسة والإدارة العامة ويحتل مكانه بجانب كل الفروع الأخرى للمعرفة السياسية. ولا يتجاوز إلا قليلاً التحليل الاقتصادي الذي يتضمنه الكتاب السادس من عمل بودان: République الأفكار المتداولة في زمانه، وهو لا يتجاوز حقًا تحليل كارافا بمسافة بعيدة رغم أن أسسه المتعلقة بفرض الضرائب تؤثر تقدمًا كبيرًا باتجاه الكتاب الخامس من Wealth of Nations^(١٣٦). أما بوتيرو، الذي يمكن تصنيفه من بعض النواحي الأخرى كنصير لبودان، فقد كانت له مساهمة أهم في التحليل الاقتصادي سنشير إليها فيما بعد في الفصل المتعلق بالسكان. أما هنا، فإن ثمة ملاحظة أخرى تطرح نفسها. إذ يبدى عمل بوتيرو اهتمامًا متميزًا بالوقائع fact-mindedness، وبخاصة عند درسه بالارتباط مع أعماله الأخرى. فقد كان بوتيرو كاتبًا تحليليًا مقتدرًا. ولكن الجزء الأكبر من أعماله قد تركز على تجميع وتنسيق وتفسير الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، السابقة والمعاصرة له. وهو لم يشذ في هذا عن أحد. فقد رأينا أن العلماء السكولانيين كانوا ينصيدون الوقائع بحرص شديد وكانوا يفكرون انطلاقًا من أكثر ما يمكن

(١٣٥) جين بودان أو باودن (بودينوس، ١٥٣٠-١٥٩٦): Les six livres de la République (١٥٧٦؛ الطبعة الثانية ١٥٧٧؛ الطبعة المستعملة ١٥٨٠). حول هذا الكاتب وأعماله، انظر كتاب هنري باودريلارت: (Jean Bodin et son temps (1853)، الذي لا يزال يحتفظ بقيمته كمرجع موثوق رغم مرور قرن كامل على تأليفه. وذلك هو العمل الوحيد من أعمال بودان الذي يلزم ذكره هنا؛ وسنشير فيما بعد (الفصل السادس) إلى عمل آخر له صلة بموضوعنا. ومخافة أن لا يجد القارئ تعبيرنا بحق بودان منصفًا، فنؤكد على أن ما نأخذه بالاعتبار هو مساهمته في التحليل الاقتصادي فحسب والتي أرى أنها كانت متواضعة، وليس مكانته في حقول أخرى، وبخاصة نظرية السيادة، التي كانت تتمتع بأهمية أكبر بكثير.

جيوفاني بوتيرو (١٥٤٤-١٦١٧): Della ragion di stato (١٥٨٩)، وقد كانت هناك طبعات وترجمات عدة؛ وصدرت الطبعة الأحدث عام ١٩٣٠ مع مقدمة كتبها س. موراندي ضمن سلسلة (Classici del pensiero Politico). ولتقدير الأهمية الكاملة لهذا الكتاب، لابد من الإشارة إلى عمليتين أخريين له: (Delle cause della grandezza delle città 1588)، الذي يذكر، في بضع نقاط منه، بعمل مونتسكيو: Grandeur des Romains، وبالكتاب الثالث من Wealth of Nations؛ والعمل الثاني هو تقريره الشاملة (Relazioni Universali) حول رحلاته وحول قوة وموارد دول أوروبا وآسيا، التي نشرت خلال الفترة ١٥٩١-١٥٩٦. (١٣٦) أرى أن هذه الأسس تشكل الدليل الأول ضمن أي برهان على الأصول الأوروبية، وبخاصة الفرنسية، لأفكار أ. سمث حول المالية العامة.

من المشاهدات العيانية وأقل ما يمكن من المقدمات المجردة، مما يمكن للمرء تصوره. ومع ذلك، فإن الأدب الذي نناقشه الآن كان يتمتع بهذه الخاصية أيضًا وبدرجة أكبر، والذي يمكن القول بأن معظمه، هو وقيمه الرئيسية معًا، إنما يكمن في تحقيقاته "الميدانية" factual investigations: إذ شكّل تجميع الوقائع المهمة الرئيسية على الدوام بالنسبة للغالبية الساحقة من الاقتصاديين في كل مكان من تاريخ علم الاقتصاد. وبالإضافة إلى نظرية بوتيرو حول السكان، فقد قدمت إيطاليا خلال القرن السادس عشر أعمالاً كثيرة أخرى أكثر أهمية من الأدب الذي نستعرضه الآن، وبخاصة في حقل النقود (دافانزاتي، سكاروفي، انظر الفصل السادس، أدناه).

(ج) إسبانيا وإنجلترا. يعود الفضل فيما حققه علم الاقتصاد الإسباني من مستوى رفيع في القرن السادس عشر^(١٣٧) إلى المساهمات السكولائية أساسًا. ولكن ينبغي الانتباه إلى ما أرى أنه كان "شبه-نظام" مبكر وهو عمل أورتز^(١٣٨) الذي يمثل بشكل رئيسي برنامجًا مغلًا جيدًا للتنمية الصناعية من نوع كان يجب أن يكون فعالاً في القرن السابع عشر في إسبانيا وإنجلترا معًا. أما في ألمانيا، فإن ثمة

(١٣٧) انظر E. Castelok. "Coup d'oeil sur la literature économique de l'Espagne au XVIe et au XVIIe Siede" (Journal des Manuel Colmeiro. Historia de la economia politica en Espana (1863) (economistes, vol. 45, 1901 Biblioteca de los economistas espanoles Biblioteca espanola: 1880)؛ وثمة مقتطفات مفيدة في كتاب جوان سمبير و. جوارينوس: (1801-1821 economico-politica) الذي يمثل المقابل الأسباني لمجموعة كوستودي الإيطالي؛ انظر كذلك: A. V. Castillo. Spanish Merchantilism (1930) ; E. Hamilton. ' Spanish Mercantilism before 1700 ' (Facts and Factors in History by former students of E. F. Gay): and Jose Larraz Lopez, ' La Epoca del Mercantilismo en Castilla. 1500-1700' (Real Academia de Ciencias Morales y Politicas, 1943)؛ واستعراض ج. ماركوز لهذا العمل في: Economic History Review, 1944. كما يتحدث سنيور لارا عن مدرسة إسبانية لاقتصاديين القرن السادس عشر - مدرسة سالامانكا. وثمة بعض المبررات لذلك الأمر. ولكن جوهر هذه المدرسة قد تكون على يد السكولائيين المتأخرين الذين تصادف أن أصول أكثرهم بروزا كانت إسبانية؛ بيد أن تعاليمهم لم تنطو على أي شيء إسباني على وجه التحديد؛ كما أن بقية اقتصاديين القرن السادس عشر الإسبان لا يشكلون مدرسة معينة، مع أن أكثرهم كانوا رجال دين أيضًا.

(١٣٨) Luis Ortiz. Memoriaial Rey para que no salgan dineros de estos reinos de Espana (١٥٥٨)؛ انظر كتاب كولميرو: (Biblioteca). وينبغي عدم الاهتمام بالعنوان الذي كان يمكن أن يتسبب في منع تداول الكتاب لاحتسايه على "المذهب الميركنيتيلي". فالعنوان لا يمت إلى أهمية الكتاب الحقيقية إلا بصفة محدودة، وقد اختاره المؤلف على الأرجح للفت انتباه الأفراد العاديين.

القليل مما يمكن تسجيله. ومع ذلك، فإننا نشير، في الهامش أدناه، إلى عمليتين من شبه-أنظمة يبدو أنهما قد حققا النجاح.^(١٣٩)

للهولة الأولى، يمكن للمرء تفهم الانطباع القائل بأن إنجلترا، فى القرن السادس عشر، قد استجابت بصورة ضئيلة لذلك النوع من العمل الذى تناولناه لحد الآن. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فالاستجابة كانت موجودة ولكنها أخذت أشكالاً أخرى بسبب البنية السياسية المختلفة للأفراد الذين كان العمل موجهاً إليهم. لقد تطورت فى ذلك القرن مناقشة المشاكل الاقتصادية الجارية بصورة جوهرية، وهى مناقشة شجعتها ونظمتها أيضاً تقاليد التحقيقات البرلمانية والحكومية، وكانت تحمل دلالة "علمية" أحياناً. ويمكن من الوثائق المقدمة أمام اللجان الملكية- كاللجنة الملكية المعنية بالصرف عام ١٥٦٤- ومن الخطب والعرائض والكراريس المتعلقة بالأراضى المسيجة، والطوائف الحرفية، والشركات، والـ staple system، والاحتكارات، وفرض الضرائب، والعملة، والتعريفات، وعلاج الفقراء، والأجور، وتنظيم الصناعة، وما شابه، كتيّب حول التحليل والسياسة الاقتصادية يمكنه أن يضاهى الجهود النظامية المعاصرة فى القارة.^(١٤٠) بيد أننا سنسلك طريقاً أسهل مفتوحاً أمامنا لحسن الحظ. فثمة عدد من البحوث يمكن اعتبارها مخططات عامة لعلم الاقتصاد فى ذلك الوقت، وهى تلبى ما نحتاجه، جزئياً على الأقل، وستتم معالجة ما هو معروف على نطاق واسع جداً فحسب من هذه البحوث.^(١٤١)

(١٣٩) كان عمل ملكيور فون اوس (حوالى ١٥٠٦-١٥٥٧): Politisches Tsetament، المكتوب عام ١٥٥٦ والمنشور تحت عنوان: De prudentia regnativa عام ١٦٠٧، قد أعيد طبعه لأغراض التدريس من قبل توماسيوس فيما بعد ذلك بكثير، عام ١٧١٧. والعمل الثانى هو مقالات جورج أوبرخت (١٥٤٧-١٦١٢) حول القضايا الاقتصادية التى نشرت عام ١٦١٧ بعد وفاته تحت عنوان: Funff Unterschiedliche Secreta Politica (ويتمتع هذا الكاتب بأهمية أكبر كمرجع قانونى). ويريز تأثير بودان على هذه المقالات بشكل واضح.

(١٤٠) تكمن أحسن وأسرع طريقة لإقناع القارئ بذلك فى تصفح الكتاب-المرجع المذكور سابقاً، أى: Bland, Brown and Tawney, English Economic History: Selected Documents (1914)، وكذلك الكتاب المفيد أكثر: Tawney and Power, Tudor Economic Documents، الذى يتضمن وثائق مختارة توضح تاريخ إنجلترا، الاقتصادى والاجتماعى، فى عهد آل تيودور (ثلاثة مجلدات، ١٩٢٤) حيث يتضمن المجلد الثالث منها "كراريس ومذكرات ومقنيسات أدبية".

(١٤١) ثمة كتاب بعنوان: A Compendious or briefe examination of certayne ordinary complaints, of divers of our countrymen in these our days: which although they are in some part iniust frivolous, yet are they all by way of dialogues thoroughly debated and discussed. (بحث مركز أو موجز لشكاوى ريفيينا الكثيرة والمعتادة فى هذه الأيام: التى تطرح وتناقش فى صورة حوار رغم أنها تافيهة إلى حد ما). وندين لـ مس إليزابيث لاموند بتزويدنا=

يتضمن عمل "The Discourse of The common Weal" ثلاثة حوارات تُعنى بطائفة واسعة من القضايا. يعبر الكاتب عن أسفه من "أن الباحثين الشباب وفى عجلة دائمة من أمرهم حينما يعبرون عن أحكامهم" و"عن الانقسامات الدينية؛ ويوصى بتحسين التدريب بشكل شامل، معتبراً التفوق فى التعليم سبباً من أسباب انتصار يوليوس قيصر على بومبي؛ ويدين تسييج الأراضى الذى من شأنه تحويل الأرض الخصبة إلى مراعى؛ وينتقد شركات الأعمال الناشئة وممارساتها الاحتكارية؛ ويستنكر العملة المخفضة والتضخم الذى يؤذى الأفراد الذين لا تتكيف دخولهم حالاً لهذه التغيرات، كالعامل^(١٤٢) وملاك الأراضى وحتى جلالة الملك؛ ويوصى بتعزيز وضع الصناعات الناشئة إضافة إلى مراكمة خزير نقدى لـ "الحالات الطارئة" ("sodeyne eventes") - باعتبار أن النقود، إذا صح التعبير، "مخزن لأى سلعة" و *nervus bellorum*؛ ولا يحد تصدير المواد الأولية، وبخاصة الصوف، وينزعج من أولئك "الأجانب" ممن لا يبيعون شيئاً سوى المواد النافهة التى تكلفهم القليل بينما يدفع الشعب الإنجليزى الكثير عند شرائها فى حين يشترون هم سلعاً إنجليزية أصلية، هذا إن كانوا يشترون أصلاً، ولم يأخذوا نقوداً سائلة بشكل مباشر إلا فى فترة متأخرة؛ ويشعر بوجوب فرض ضريبة على السلع الأجنبية بحيث تصبح السلع المحلية قادرة على المنافسة؛ ويفضل بقاء أموال البلد فى داخله واسترداد تلك التى خرجت منه؛ وهكذا.

=بعمل نقدي ممتاز يحمل عنوان: "A Discourse of The common Weal of this Realm of England (1893) (مقالة حول الرفاه العام لمملكة إنجلترا، ١٨٩٣). وهذا العمل يقدم إضافة إلى ما يرد فى المتن أعلاه، نتائج بحوث دقيقة حول طبيعة هذا العمل ومصدره. وقد نسبت مس لاموند إلى جون هاليس الذى كان موظفاً عاماً وخدم أيضاً فى البرلمان واللجنة الخاصة بالأراضى المسيجة عام ١٥٤٨، كما أنها افترضت أن العمل كان قد كتب عام ١٥٤٩. وقد أثير شك حول هذين الرأيين. ولكن، بالنسبة لنا، من المهم أكثر أن نلاحظ أن طبعة عام ١٥٨١، التى قامت عليها كل الطبعات اللاحقة (١٧٥١، ١٨٠٨، ١٨١٣، ١٨٧٦) تختلف عن طبعة أقدم (١٥٦٥)، حيث يتمثل الفارق الأهم فى إضافة فقرة حول أسباب الزيادة فى الأسعار العامة: فبينما تتحدث طبعة ١٥٦٥ عن تدهور العملة فقط، فإن الطبعة الأحدث تشير إلى الزيادة فى عرض المعادن الثمينة أيضاً. وأيسا كان من أدخل هذه الإضافة، فإنه قد يستحق تقاسم الفضل فى ذلك "الاكتشاف"، مع أن أسبقية بودان (Response aux paradoxes de Monsieur de Malestroit, 1568؛ انظر الفصل السادس، أدناه)، ليس بالنسبة للنشر فقط، بل أيضاً بالنسبة للاكتشاف نفسه، هى أمر لا يرقى إليه شك بوجود مجلد عام ١٥٦٥. حول أعمال كليمنت أرمسترونج أو أرمستون، التى كانت تستخدم هدفنا بالدرجة نفسها، انظر مقالة س. ت. بندوف المنشورة فى: Economic History Review, 1944. (١٤٢) ومع ذلك، فقد أدخلت لائحة المهن لعام ١٥٦٢/١٥٦٣ التى أصدرتها الملكة اليزابيث ما ينبغى تسميته رقمياً قياسياً للأجور، أى أن معدلات الأجور يجب أن تعدل سنوياً بحسب التغيرات فى تكلفة المعيشة.

ينبغي على القارئ أن يستخلص، من هذه المؤشرات، صورة علم الاقتصاد لدى كاتبنا. وبطبيعة الحال، فإنه كان علماً مبسطاً في حالة ما قبل التحليل. ولكن جلّه كان معرفة فطرية دقيقة. و"البروفيسور" صاحب تلك الحوارات كان مفكراً بكل معنى كلمة ولم يتفوه قط بما ينافي العقل بالنسبة للفرد العاقدى الذكى أو السياسى فى وقتنا الحاضر. ومع ذلك، فقد كان معقولاً على وجه خاص فى ناحية محددة بالنسبة لزمانه. إذ كان هذا الكاتب يشك بسياسة وضع الضوابط regulation بدرجة أقل مما فعل ليبراليو القرن التاسع عشر ولكن أكثر مما نفع نحن أنفسنا. ولم يجب الفرض والإكراه، إذا كان لا يتمشى مع حافز الربح الذى اعتبره أساسياً تماماً. وعلاوة على ذلك، فإن رؤيته كانت تتجاوز سطح الأشياء أحياناً. فقد أدرك بصواب تام أن تعدى مراعى الغنم على الأراضى الزراعية، مثلاً، كان له علاقة قوية بالسياسة الهادفة لإبقاء القمح رخيصاً عن طريق تحديد سعره وحظر تصديره، عاملاً بذلك على إحباط هدف تلك السياسة المتحقق من خلال تغيير الربحية النسبية لإنتاج القمح والصوف لصالح الأخير. وتتجاوز هذه القطعة من التحليل (التي نصادف ما يماثلها لدى الإداريين المستشارين كثيراً) سطح الظواهر وتقترب من منزلة العمل التحليلى.

٤- أنظمة الفترة ١٦٠٠-١٧٧٦

(أ.) ممثلو المراحل الأبركر. من العسير بمكان تغطية التطورات الأغنى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وإذ نستبقى فى أذهاننا خطة حملتنا، فإننا، فى هذا القسم، نهمل كل الأشياء الأخرى بصورة مؤقتة، وذلك لإنهاء مسح الأدب "النظامى" الخاص بهذين القرنين إلى أن نقترب من العمل Wealth of Nations. إن المراحل الأبركر من هذا النوع من العمل تتمثل بمونكرتيان فيما يخص فرنسا، وبورنتز وبيسولد فيما يتعلق بألمانيا، وفرناندز نافاريت بالنسبة لإسبانيا.

لعل أنطونيو مونكرتيان، سور دى وانفيل (حوالى ١٥٧٥-١٦٢١) أول من نشر كتاباً تحت عنوان الاقتصاد السياسى. وكانت هذه ميزته الوحيدة. فمستوى الكتاب عادى ويفتقر إلى الأصالة بصورة كاملة. ورغم أن توصياته تتخللها معرفة فطرية، إلا أنه يزخر بهفوات أساسية فى المحاجة تكشف عن مستوى كفاءة يقل

عن مستوى زمانه. للاطلاع على تقييم مختلف، انظر مقدمة ت. فونك - برنتانو للطبعة التي أصدرها هو لذلك العمل عام ١٨٨٩ وكذلك دراسة ب. لافالي: L'Oeuvre économique de Antoine de Montchrétien (1903).

أما كتاب ياكوب بورنتز: Tractatus politicus de rerum sufficientia in republica et civitate procuranda (1625) فيصنف الوقائع الاقتصادية على نحو سيئ.

ومن أعمال كريستوف بيسولد (١٥٧٧-١٦٣٨): Collegium politicum (1614)؛ Politicorum libri duo (1618)، كما نذكر أحد أعماله الكثيرة الأخرى: Synopsis politicae doctrinae (1623)، الذي كان على مستوى أرفع بالنسبة للتعاليم الموسوعية لهذا المعلم الشهير، مع أنه أقل منزلة من بورنتز من حيث معرفة الواقع. كما أن معالجته للفائدة قد استبقت معالجة سالماسيوس. ويتبدى تأثير بودان عليه بشكل واضح.

أما عمل بدرو فرناندز نافاريت فهو Discursos (الطبعة الأولى ١٦٢١) بينما صدرت الطبعة التالية تحت عنوان Conservación de Monarquias (1626). وقد أظهر هذا المؤلف، وهو موظف في محاكم التفتيش، تحرراً استثنائياً من الميل السائد في زمانه (وزماننا) للمبالغة في أهمية العامل النقدي، ولا يقل روعة من ذلك تشديده على عملية تصنيع عادية كان من شأنها أن تمضي أبعد في معالجة أمراض إسبانيا (ورأى أن القيمة التي يضيفها العمل لبشرى إلى المواد الأولية أهم بكثير من الذهب والفضة. انظر المقالة السادسة عشرة من عمله Discursos الذي يضم خمسين مقالة)، وقد كانت تلك العملية قابلة لأن تتضاعف عن طريق إزالة العقبات. وأشعر بثقة بصواب تفضيلي لعمل فرناندز نافاريت على عمل الكاتب المعروف بنفس الدرجة: مونكادا (Discursos, 1619)، الذي أعيد نشره عام ١٧٤٦ تحت عنوان Restauracion politica de Espana، وذلك بقدر تعلق الأمر بالمقدرة التحليلية.

تكفي أربعة أسماء أخرى لوصف ما قد يعتبر مرحلة أكثر تقدماً: مارتينيز دي لاماتا الذي طور برنامجاً للسياسة الصناعية على خطوط مع كل من: فرناندز نافاريت؛ وسيكندورف الذي كتب أول بحث متميز حول الإدارة والسياسة العامة في

الإمارات الألمانية؛ والشخصية الكبيرة أوف سولي Sully الذي نضطر إلى إهماله؛
ودو ريفيوج (فيليب دي بيثون) الذي تجاوز كثيرًا بودان ومونتكريتيان معًا.

تتبع شهرة مارتنيز دي لاماتا من عمله: Memorial ó discursos en razón del remedio de la despoblación, pobreza y esterilidad de Espana, (وقد صدرت طبعة عام ١٧٠١ من هذا العمل تحت عنوان the Epitome de los discursos، وهذا هو كل ما أعرفه عنه، ولدى سمبير واى جوارينوس، مصدر سابق، المجلد الثالث، خلاصات عنه). ولا بد أن هذا العمل، الذي يحمل مؤلفه الاسم المستعار "خادم الفقراء الحيارى" (siervo de los pobres afligidos)، قد حقق نجاحًا كبيرًا. ويتجاوز الصدى الأساسى لموضوعته الرئيسية أى شك حقًا وظلت تردده مجموعة من الاقتصاديين اللاحقين، كما هو شأن عمل فرناندز نافاريت.

أما فايث لودفك فون سيكندورف (١٦٢٦-١٦٩٢)، الذى كان هو نفسه مديرًا متميزًا، فقد نشر عام ١٦٥٦: Teutscher Furstenstaat وهو عمل ممتاز بالنسبة لصنفه من الأعمال. وتكمن خلف البرنامج الوصفى والتعليمى رؤية اجتماعية وسياسة محددة. وتتمثل أهداف هذه السياسة بزيادة حجم السكان وتوفير التشغيل الملائم له بينما تتمثل وسائلها بالحماية وحرية الصناعة والتجارة فى داخل البلد - مما سيزيل تلقائيًا الطوائف الحرفية البائدة - والتعليم الأساسى الإجبارى ونظام الضرائب يقوم على ضرائب ورسوم من شأن فرضها على الدخول الأعلى بصورة مخففة أن يزيد من التشغيل. سنرى حالاً إن هذا كان ولا يزال هو البرنامج النمطى - وكذلك، من ناحية المضمون، التحليل النمطى "للإداريين" الألمان والإيطاليين cameralists طوال فترة تقدمهم، أى حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. والكاتب الذى صاغه للمرة الأولى بشكل محدد وصحيح واستبق بذلك، من نواحى معينة، تطورات ما يزيد على قرن قادم، لم يكن كاتبًا من الدرجة الثانية. على العكس. فقد كان يخلق عاليًا كإنسان ومفكر بالنسبة للكثير من الكتاب الذين يبرزون فى هذه الصفحات. أما التحليل الصريح explicit analysis، أى الجهد الواعى لتحديد العلاقات السببية أو الاعتماد المتبادل، فيصعب العثور عليه فى ذلك العمل. وما هو موجود منه لا يساوى كثيرًا.

وكان ماكسيميلن دي بيثون (١٥٦٠-١٦٤١)، الذى عينه هنرى الرابع دوقًا فى سولي Sully ووزيرًا لماليته، أعظم، وأقوى بشكل خاص، من أكثر خلفائه

شهرة: كولبير. إذ أعاد بناء نظام فرنسا المالي على نحو ناجح جدًا وتجاوزت نظرتة نطاق ما تم إنجازه بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه عرف كيف يجعل من السياسة المالية عنصرًا وأداة للسياسة الاقتصادية العامة مما يجسد عظمة المدير المالي. ويمثل عمله Economies royales (الطبعة الأولى ١٦٣٨؛ وقد أُعيد نشر مجموعة مختارة منه، التي هي كل ما أعرف عنه، في كتاب غولان من: Petite bibliotheque economque) مذكرات حول إدارته من حيث الجوهر، كما أن شكله الغريب يجعل قراءته مسلية ومفيدة جدًا. ولكن ليس ثمة سند لاعتباره رائدًا للفزيوقراط على أساس اهتمامه برفاه السكان الريفيين وقوله بأن الزراعة ورعى الماشية هما mamelles (نهذا) فرنسا. فلا شيء أوضح من براءة هذا الكاتب كليًا من أي نظرية مهما كانت.

أما عمل يوستاك دو ريفيوج: (*) Le conseiller d'etat ou récuil general de la politique moderne (1645) فينحدر من عمل بودان. تُعنى الفصول الأربعون الأولى من هذا العمل بأشكال شتى من الحكم، والتسامح، وواجبات الحكام، والتجنيد الإلزامي، وما شابه. وتعتبر فصوله ٤١-٤٤، من حيث نقاطها الجوهرية، بمثابة بحث حول علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية بشكل عام؛ كما تهتم بقية الفصول، بين أمور أخرى، بالمالية العامة وبخاصة فرض الضرائب، وتسجل خطوة أخرى باتجاه الكتاب الخامس من عمل آ. سمث: Wealth of Nations. ويتميز علم اقتصاد ريفيوج من نواح عدة. وبشكل خاص، فهو، بقدر ما أعلم، أول مؤلف يميز وينسق في الوقت نفسه آثار "التوفير" parsimonie (الفصل الرابع والأربعون) الذي يحفظ الثروة وآثار l'espargne (الاكتناز، الفصل التاسع والأربعون) الذي يتعارض مع التجارة. فقد قدّم دو ريفيوج في هذه النقطة وفي نقاط أخرى جهدًا مرموقًا في مجال التحليل.

وخلال الفترة المتبقية من القرن السابع عشر وعمليًا كل القرن الثامن عشر، تم تقديم أعمال مماثلة على يد عدد متزايد من الكتاب كان معظمهم معلمين أكاديميين. وكانت تلك الأعمال في بعض البلدان، وبخاصة في ألمانيا، المصدر

(*) [إن هذا العمل Le Cconseiller.. (الذي نُشر دون اسم) كان قد نُسب إلى دو ريفيوج حينما استعمله ج. شومبيتر في مكتبة كريس؛ وقد نسب أخيرًا إلى فيليب دي بينيون، كونت دي سيليس دي كارسوت. ثمة ترجمة إنجليزية تعود إلى عام ١٦٣٤ تتضمن تاريخًا أبكر لنشر الطبعة الفرنسية الأصلية.]

المحلى الرئيسى للتعاليم الاقتصادية حتى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن الكثير منها لم يكن أصيلاً قط ولم تتبع كتابتها من دافع إبداعي أكثر مما هى استجابة لطلب معين إلى الحد الذى لا يجعل ثمة معنى من تتبع تاريخها بأى درجة من التفصيل. ولأغراضنا، أى لتكوين فكرة عن الطابع العام لتلك الأعمال ومعرفة مدى تقدمها عند بداية عهد آ. سميث، يكفى تقديم اثنين من كتب القرن الثامن عشر لهما سمعة عالمية وهما يوزتارز وجستى، ومناقشة أحد أعمال هذا الأخير.

كتب جيرونيمو يوزتارز (١٦٧٠-١٧٣٢) بحثاً عنوانه: *Theórica y práctica de comercio y de marina* (الطبعة الأولى ١٧٢٤، وهناك طبعتان أخريان قام الكاتب نفسه بتطويرهما)، ويمكن القول إنه كان مرتبطاً ببحث مارتينيز دى لا ماتا مثل ارتباط هذا الأخير ببحث فرناندز نافاريت. وقد تمت ترجمة هذا العمل إلى الإنجليزية والفرنسية وله قراء معجبون به على نطاق واسع. ولكن العنوان مضلل من ناحيتين. فهو، أولاً: يوحى بمعالجة قضايا التجارة الدولية، فى حين أنه يُعنى بصورة شاملة عملياً بكل مشاكل فرض الضرائب والاحتكار والسكان وما شابه من قضايا تقع ضمن نطاق الاقتصاد "التطبيقي". ثانياً: يوحى العنوان أيضاً بالتحليل النظرى بينما يخلو البحث من هذا: فما يقصده بالنظرية، مثل كثير من الاقتصاديين اللاحقين، هو النقد والتوصية المتميزين عن عرض الوقائع. وأول ما يدهش القارئ هو الاهتمام والحيز اللذين يأخذهما عرض الوقائع (فقد أعاد الكاتب طبع وثائق كثيرة جداً أو اقتبسها لجعل بحثه صالحاً ككتاب-مرجع). وتكتسب التوصيات أهمية كبيرة تاريخية إضافية بالنسبة لنا حينما نذكر أن يوزتارز شغل وظيفة عامة فى مجال رسم السياسة فى وقت كان فيه الكاردينال البيرونى على رأس هذه الوظيفة: حيث أخذ الأخير - وليس دون نجاح كبير - بسياسة التسلح والتصنيع نفسها التى أوصى بها يوزتارز فى بحث له ظهر بعد خمس سنوات من موت الكاردينال. ومهما كان معنى هذه الواقعة - وللقارئ أن يحس مثلئى - فلا بد من امتداح كاتبنا بالتأكيد، أخذين بالاعتبار وضع بلاده آنذاك والراوية التى صاغ بحثه منها، إذ أن دقة مثل ذلك التحليل قد تكمن خلف توصياته.

(ب) **جستى: دولة الرفاه** كان يوهان هنريخ جيتلوب فون جستى Johann Heinrich Gottlob von Justi (١٧١٧-١٧٧١) بروفيشورا لفترة من حياته

ومديراً لمنشآت عامة لفترة أخرى. وقد غطى تكوينه الفكري كل فلسفة القانون الطبيعي في حقبة الزمنية والحقبة السابقة لها، واكتسب خبرة عملية بصورة يندر فيها اجتماع الاثنين. وينبغي علينا طبعاً أن نعترف للبروفيسور بحصته العادلة من الابتدال الممل، وأن نأخذ أيضاً بعين الاعتبار طريقتيه في الوصول إلى استنتاجات بديهية بطريقة غير مباشرة تميز الفلسفات السياسية المشكوك بها. والمثال التالي يوضح النقطة الأخيرة: فالحرية مطلقة وفق القانون الطبيعي؛ إلا أنها تتمثل، كما يبين البروفيسور بطريقة تعليمية في مكان ما، بحرية إطاعة القانون وقواعد البيروقراطية؛ ولكن الأخيرة معقولة جداً، كما يعلم جستي، بحيث أننا في النهاية نخرج من الغاية بالنتيجة نفسها التي ترد في النص. ومن بين أعمال جستي الكثيرة، تم اختيار: System des Finanzwesens (نظام المالية العامة، ١٧٦٦) من قبل البروفيسور مونرو لنشر جزء منه في العمل: Early Economic Thought (1924). ويقوم وصفنا الموجز في المتن على عمله Die Grundfeste zu der Macht und Glückseligkeit der staaten oder ausfuhrliche Vorstellung der gesamten Polizeywissenschaft (أساس قوة ورفاه الدول أو العرض الشامل لعلم السياسة العامة، مجلدان، ١٧٦٠-١٧٦١). ونحن نهتم بالمجلد الأول فقط. أما المجلد الثاني، فيتضمن، وفقاً لروح العلم الإداري، رسائل حول الدين، والعلم، وحكم العائلة الخاصة، والفضائل المدنية، والألوية الحربية، والتأمين - الذي كان جستي يدافع عنه بحماس - وتنظيم الكساء، وما شابه. ومن شأن عمله: Staatswirtschaft (1755) أن يخدم أغراضاً مماثلة.

وبدلاً من جستي، كان بوسعي اختيار جوزيف فون سوننفيلس (١٧٣٢- Grundsatze der Polizey, Handlung, und Finanzwissenschaft, ١٨١٧) الذي هو أرفع منزلة من جستي من نواح عدة، مع أنه كان يتحرك وفقاً لخطوط جستي وفوربوناييس من حيث الجوهر. كان جستي ابن ربان برلين، وقد أصبح، بعد الهجرة إلى فيينا، أحد منارات "عهد العقل"، وشارك، سواء كبروفيسور أكاديمي (حيث كان أول أستاذ للسياسة وعلم الإدارة cameral science في فيينا) أو كموظف مدني، في العديد من الإصلاحات القانونية في زمانه: فقد كان عضواً فيما يمكن تسميته هيئة مستشاري جوزيف الثاني. وبقي كتابه يُستعمل كمقرر رسمي ضمن المملكة النمساوية-المجرية. ويستحق موضوع محاضراته الأولى، التي كانت تدور حول عدم كفاية التجربة وحدها في علم الاقتصاد، كل اهتمام.

يُعنى بحث جستى بما يسميه المؤرخون الألمان دولة الرفاه "Welfare State" (Wohlfahrtsstaat) فى خصوصيتها التاريخية وكل جوانبها. أى أن جستى عالج المشاكل الاقتصادية من زاوية حكومة معينة تسلم بمسئوليتها حيال الشروط الاقتصادية والروحية للحياة - كما تفعل الحكومات المعاصرة بالضبط - وبخاصة مسئوليتها عن تشغيل الفرد وتأمين معيشته، وعن تطوير طرق الإنتاج وتنظيمه، وعن وجود عرض كاف من المواد الأولية والغذائية وما شابه، من خلال تناول قائمة طويلة من الموضوعات تشمل تجميل المدن، والتأمين ضد الحريق، والتعليم، والمحافظة على الصحة العامة، وغير ذلك. ومن هذه الزاوية، تخضع الزراعة، الصناعات، التجارة، النقود، الصيرفة، للمحاجة، حيث تلقى جوانبها التكنولوجية والتنظيمية الكثير من الاهتمام. ولكن نظراً لتمسك جستى بمبدأ معين للتخطيط العام الشامل بشكله ذاك، فإنه، شأنه فى ذلك شأن سيكندورف ومعظم من جاء بينهما من الكتاب، لم يصل إلى الاستنتاجات العملية التى كان يمكن أن يقودنا إليها هذا المبدأ. على العكس. فهو لم يكن ليعمى أبداً عن رؤية المنطق المتأصل فى الظواهر الاقتصادية ولم يرغب أن يحل الأمر الحكومى محل المنطق فى هذه الظواهر. فتحديد الأسعار، مثلاً، هو إجراء من حق وواجب الحكومة أن تلجأ إليه لأسباب محددة ضمن ظروف محددة، ولكن ينبغى تجنبه قدر الإمكان. وبين مذاهب ميرابو "الزائفة والتافهة والشاذة"، فإن جستى قد وجّه التوبيخ لتعاليمه القائلة بأن تفضيل الفائدة يعتمد على إرادة الحكومة، وهو أمر غير صحيح بالفعل. كما لم يكن جستى ليعمى عن رؤية الإمكانيات الكامنة فى المنشأة الحرة، التى نظراً إليها دون تعاطف ولكن دون عداء أيضاً. وفى الواقع، فإن جستى، رغم استحسانه للتنظيم الحكومى الذى يصل إلى حد التسليم بأن من الملائم تعزيز إنتاج أشياء معينة من خلال المرسوم الحكومى، أشار، كمبدأ عام، إلى أن الحرية والضمان هما ما تحتاجه الصناعة والتجارة حقاً. ورغم أنه لم يكن ليوصى بإنهاء الطوائف الحرفية - لما لها من وجود فعلى وإمكانية الاستفادة منها فى وظائف إدارية اعتبرها مفيدة - إلا أنه نظراً إليها كشيء مزعج ونصح الحكومة بعدم التشدد مع منافسيها. ومع إنه رأى إن التعريفات الحمائية العالية وحتى حظر الاستيراد وإجبار الناس على شراء المنتجات المحلية يمكن أن يخدم المصلحة العامة "أحياناً"، إلا أنه أعلن أن من الضرورى "بشكل عام" عدم وضع عقبات أمام الاستيراد بأكثر من ١٠% من قيمة البضاعة كرسوم جمركية - وهو شرط يتعذر على أى منا أن يجد فيه شيئاً يختلف عن التجارة الحرة غير المقيدة.

من الممكن الإشارة إلى أمثلة كثيرة أخرى على ما كان في أعين لبراليي القرن التاسع عشر كمجرد تناقض معيب كانوا يميلون لإرجاعه إلى حقيقة أن جستي عاش في مرحلة انتقالية: فهو رغم أنه لا يزال ضحية لخطأ مقيت، إلا أنه لم يستطع أن يغمض عينيه تمامًا عن الضوء الجديد. ولكننا إذا نظرنا بدقة أكثر إلى الحالات المحددة التي طبق عليها جستي مبدأه في التخطيط، فإن تفسيرًا مختلفًا يطرح نفسه. فقد أبصر جستي الحجة العملية المؤيدة لسياسة عدم التدخل بوضوح لا يقل عما فعله آ. سمث. كما أن نموذج بيروقراطيته، التي تساعد وتوجه عند الضرورة، كانت على استعداد دائم لأن تتوارى عن الأنظار حينما لا يكون توجيهها ومساعدتها ضروريين.^(١٤٣) إلا أنه أبصر بوضوح أكثر من آ. سمث كل العقبات التي تقف في طريق عملها وفق خطة معينة. كما كان جستي يهتم أيضًا أكثر من آ. سمث بالمشاكل العملية للتدخل الحكومي إبان التقلبات قصيرة الأجل في زمنه وبلده وكذلك بالصعوبات المحددة التي تفشل فيها المبادرة الخاصة أو يمكن أن تفشل في ظل الظروف الألمانية الخاصة في عهده. فتمودجه لسياسة عدم التدخل يعنى عدم التدخل مضافًا إلى ذلك المراقبة، وكان نموذج اقتصاده القائم على المنشأة الخاصة يشكل آلية ذاتية الحركة منطقيًا ولكنه يمكن أن يتعرض للتعطلات والتوقفات التي ينبغي على نموذج حكومته أن تكون مستعدة لإصلاحها. فقد سلم جستي مثلاً، وكشيء طبيعي، بأن إدخال الماكينات الموفرة للعمل من شأنه أن يسبب البطالة: ولكن هذه الفكرة لا تشكل لديه حجة ضد مكننة الإنتاج لأن حكومته يمكن أن تجد، وكشيء طبيعي أيضًا، التشغيل المناسب للعاطلين. ورغم ذلك، فلا يشكل هذا الطرح تناقضًا بل فهمًا سليمًا. وبالنسبة لنا، نحن الذين نميل للاتفاق معه أكثر مما نتفق مع آ. سمث، يمكن لنموذج سياسته الاقتصادية أن يبدو شبيهًا بسياسة عدم التدخل بعد تنقيتها من الهراء.^(١٤٤) ولكن ثمة كاتبين إسبانيين يوضحان

(١٤٣) لم يكن هذا مجرد حلم. إذ يتضح فيما بعد أن البيروقراطية على شاكلة الإمارة الألمانية النمطية حاولت التصرف بهذا الشكل بالفعل.

(١٤٤) لقد أخذت مثل هذه الآراء، التي كانت منتشرة جدًا في ذلك الوقت، رداءً معاديًا لسمث على نحو طبيعي مما فاقم من الاختلاف. وكانت هذه هي حال جستيوس فون موسر مثلاً (Patriotische phantasiën, 1774-86) الذي أورد اسمه أيضًا لسبب آخر. فقد شجع اهتمام موسر بوصف الأنماط التاريخية الفردية - وهو نوع من التصوير التاريخي المصغر - بعض مؤرخي الفكر على أن يعزو له دور المفكر الرومانتيكي المبكر أو رائد المدرسة التاريخية، وهو ما يعطينا مثالًا على أن إسناد شيء ما لكاتب معين دون أساس يؤدي إلى تشويه أرائنا حول المجموعات والتطورات. من المؤكد أن موسر كان كاتبًا ممتازًا، ولكنه لم يكن اقتصاديًا قط.

بصورة أفضل حتى من جستي كيف أن العقول الحكيمة في ذلك الزمن كانت تعرف جيداً "علمها الاقتصادي التطبيقي". وأقصد هنا كامبومانس وجوفيلانوس^(١٤٥) اللذين برزا في فترة تشارلز الثالث الإصلاحية. فالاثنان كانا مصلحين على طريق الليبرالية الاقتصادية ولم يهتم أى منهما بالتحليل أو بالمساهمة في تطويره، بيد أنهما فهما العملية الاقتصادية على نحو أفضل من علماء نظريين كثر. وحينما ننظر إلى تاريخ نشر كتاب مامبومانس (Discurso, 1774) نرى أنه لا يخلو من النفع أن نلاحظ ضالة ما كان يمكن تعلمه من Wealth of Nations إن كان هذا ممكناً أصلاً.

إن هذا العمل يغطي، ويلخص حقاً، جزءاً كبيراً من سيرورة علم الاقتصاد في القرنين السابع عشر والثامن عشر في القارة. ومع ذلك، ينبغى على القارئ أن يعلم أن ذلك العمل قد لا يكون أقل شأنًا من Wealth of Nations من حيث الإدراك العملي والفائدة العملية - على الأقل كما قدر له أن يُدرَس أخيراً - بيد أنه يتخلف كثيراً عن Wealth of Nations من ناحية الأداء التحليلي، مع الاستثناء الذي سنذكره بعد قليل. فعمل جستي ينطوى على هذا الضعف مثلما ينطوى على تلك المزايا. وقد سبق لى أن قلت أن جستي لم يكن أعمى فيما يتصل بالمنطق المتأصل في الظواهر الاقتصادية. ولكن هذا كان مجرد حدس ما قبل العلم - pre-scientific intuition، إذ أنه لم يفعل شيئاً لتوضيح كيفية ارتباط هذه الظواهر بعضها ببعض وكيف تقرر إحداها الأخرى - وهذه هي بداية الاقتصاد العلمي. كما أنه لم يدرك ضرورة إثبات الفرضيات - كفرضيته القائلة بأن المكننة تخلق البطالة - أو استعمال أدوات في غير متناول الفرد العادي. وكانت حججه بمثابة معارف

(١٤٥) كان بدرو رودريجيوس، كونت كانبومانس (١٧٢٣-١٨٠٢)، من حيث تكوينه العلمي، قانونياً-اقتصادياً على النمط الأوروبي. وككاتب يتمتع بتقافة واسعة ومقدرة كبيرة، كان كونت كانبومانس قد تدرّب بنفسه، من خلال الوظيفة وخارجها، على كل المشاكل الاقتصادية في زمنه وبلده. وبين كتاباته، فإن العمل الأكثر صلة بغرضنا هو: Discurso sobre el fomento de la industria popular، الذي أشاد به ماك كولوخ كثيراً. كما تنبغى الإشارة إلى عمله الذي يُعنى بتجارة الحبوب: (Respuesta fiscal 1764).

أما غسبار ملكور دي جوفيلانوس (١٧٤٤-١٨١١) فهو كاتب من الطراز نفسه ولكنه حقق نجاحاً أقل. وقد كتب تقريرين يدور الأول حول حرية الفنون الصناعية (١٧٨٥) والثاني حول التشريع الزراعي (١٧٩٤) كان قد كتبه نيابة عن الجمعية الاقتصادية الملكية في مدريد. ويستم، فسي كلاً التقريرين، عرض أسس الليبرالية الاقتصادية بعد تكييفها للاعتبارات العملية بصورة حكيمة. وقد جرى نشرهما عام ١٨٥٩ في Biblioteca de Autores Espanoles. ومع ذلك، فإن تاريخ نشر التقريرين يقلل من أهميتهما بالنسبة لمؤرخ الفكر الاقتصادي بالمقارنة مع بحوث كامبومانس.

فطرية لم تُصقل بعد؛ إذ لم يحاول قط أن يحلّل إلا حينما حاجج ذات مرة ضد كاتب آخر. وحينما حاول ذلك، أخطأ على نحو سيئ أحياناً. وكمثال على ذلك، نذكر غلطته الكبيرة التالية: افرض إن هناك بلدين، (أ) و(ب)، وأنهما متشابهان من جميع النواحي ما عدا أن (أ) لديه ضعف ما لدى (ب) من نقود فضية. فرغم أن مستويات الرفاه ستكون متساوية بالضبط، فإن الأسعار فى (أ) ستكون ضعف الأسعار فى (ب)، ولكن سعر الفائدة فى (أ)، بسبب كمية النقود الأكثر، سيكون نصف مثيله فى (ب)، وبالتالي فإن (أ) الذى ينتج بشكل أرخص، سيبيع بسعر أرخص إلى (ب) ويواصل سحب النقود منه مما سيزيد التشغيل فى (أ)، وهكذا، (Die Grundfeste, p. 611) - هذا بالرغم من أن محاجّته حول الفائدة كانت، من نواحٍ أخرى، معقولة تماماً، وأنه، عموماً، لم يبالغ قط فى المزايا التى تعود لبلد ما من وفرة معادنه الثمينة، وفى تشديده على الأهمية الأساسية لاستهلاك بدرجة لا تقل عما فعله آ. سميث.

(ج) فرنسا وإنجلترا. كان يتم إعداد الموظف المدنى الفرنسى من حيث تعليمه كأب (راهب)، أو كمحامٍ فى غير ذلك من الحالات. ولم يُدرس علم الاقتصاد، كموضوع مستقل، حتى أثناء الثورة وبعدها. ألم تستطع هذه الخسارة الكبيرة أن تحمل معها بعض التعويض؟ ومع ذلك، فقد برز الأدب الفرنسى، الذى يحمل القليل منه طابعاً نظامياً، فى القرن الثامن عشر على مستوى أرفع بكثير من نظيره الألمانى. ولما كنا نحتفظ بالقمم، من أمثال بواجيلير وكانتيلون وتورجيو والفزيوقراط طبعاً، للمناقشة فى الفصل القادم، فإنه يمكننا الاكتفاء هنا بالأسماء الخمسة التالية: فوربوناييس، ميلون، ميرابو، جراسلن، كونديلاك. أما فوربوناييس،^(١٤٦) الذى يمكن مقارنته بجستى وسونفيلس، فهو نموذج للاقتصادى

(١٤٦) كان فرانسوا فيرون دى فوربوناييس (١٧٢٢-١٨٠٠) رجل أعمال وموظفاً مدنياً، وقد خاطب بوصفه فرنسياً، جمهوراً مختلفاً وظروفاً متخيلة مختلفة بحيث أن تشابه أعماله مع أعمال جستى لا يبرز على الفور. ومع ذلك، فإنه قديم - بنجاح كبير - نفس النوع من العمل من حيث الجوهر. تكمن ميزته الرئيسية فى إدراكه العملى للوضع الاجتماعى والاقتصادى المائل أمامه كما هو حال جستى أيضاً. وكان فى أفضل أحواله فى تحليل المجموعات المحددة من الوقائع التاريخية مثل شؤون فرنسا المالية من عام ١٥٩٥ إلى عام ١٧٢١ (١٧٥٨) أو شؤون إسبانيا المالية (١٧٥٣). وبالنسبة لنا، فإن أهم أعماله هو ما يلى: *Principles et observations economiques* (1767) و *Elements du commerce* (1754 and 1766) and *Principles et observations economiques* (1767)؛ والكتاب الأخير موجود فى مجموعة غولدمان، ويوصى بقراءته: فهو ليس أقل شأنًا من كتب القرن التاسع عشر المقررة العادية وأفضل من كتب جيدة كثيرة. وتمثّل توصيته بفرض تعريف جمركية قدرها ١٥% من قيمة المنتجات =

"العملى" useful أو "الضليع" sound الذى يستحسنه الجمهور. ولكن لن يتحمس له أحد من المؤرخين قط؛ لأن المؤرخ الذى لا يهمله سوى معرفة السياسة التى يناصرها أو يناهضها كاتب معين لن يقتنع بفوربونايس، وسيقل من شأنه ككاتب انتقائى غير أصيل؛ مثلما أن المؤرخ الباحث عن المساهمات فى جهازنا التحليلى لن يرضى عنه أيضاً، لأنه لن يجد لديه هكذا مساهمات، بل يجد سلوكاً أخرق ومبتذلاً كلما جازف فوربونايس بمباشرة التحليل. ولم يقل أو يوح يوماً ما إلا بضعة اقتصاديين بشىء تافه هكذا وهو شىء خاطئ واقعيًا ومنطقيًا على نحو مؤكد ويمكن إثباته. إنه مثال بارز على حقيقة أن يكون كاتب ما اقتصاديًا أو طبيياً، فهذا شىء وأن يكون منظرًا اقتصاديًا أو عالم فلسفة شىء آخر تمامًا.

أما ميلون،^(١٤٧) الذى كان أدنى منزلة من فوربونايس بصورة واضحة من هذه النواحي ويتجاوزه قليلاً من حيث البراعة فى التحليل، فكان على حال أفضل نوعًا ما لدى النقاد اللاحقين. ولكن عمله، الذى يستبق عمل فوربونايس جزئيًا بقدر تعلق الأمر بـ"الأسس"، يحمل الطبيعة نفسها إلى حد بعيد. سيشار إلى مساهمته فى النظرية النقدية فى فصل قادم. أما ميرابو الأكبر،^(١٤٨) فيُعرف

=المستوردة أحد الأمثلة على التشابه بين آرائه وآراء جستي الذى تأثر به فوربونايس فى المجلد الأول من كتابه: Elemens. أما أن فوربونايس قد أثر فى سونفيلس، كما فعل جستي، فهذا واضح من اعتراف وامنتان سونفيلس نفسه.

(١٤٧) كان جين كان فراسيميوس ميلون (١٦٧٥-١٧٣٨) موظفًا مدنيًا، اشتغل مع جون لو أثناء النجاح القصير لـ"نظام الأخير"، وكانت له معرفة مباشرة به بهذا الشكل. وقد حقق كتابه: Essai politique sur le commerce (1734. English trans. 1738)، نجاحًا كبيرًا فى فرنسا وخارجها ومارس تأثيرًا كبيرًا. وفى بعض الأحيان يُستخدم المصطلح المضلل "الميركانتيلية الجديدة" لوصف آراء عن التجارة الخارجية والمالية كان قد اعتنقها هو وكتاب آخرون من القرن الثامن عشر (انظر الفصل السابع، أدناه). انظر: G. Dionnet, Le Neometcantilism au XVIIIe siecle (1901) and L. de Lavergne, Les Economistes francais du dix-huitieme siecle (1870).

(١٤٨) كان فيكتور ريكويتى، ماركوس دى ميرابو (١٧١٥-١٧٨٩)، الذى يسمّى الأكبر لتمييزه عن ابنه: ميرابو الثورة، أرسنقراطيًا غريب الأطوار ويتمتع بحيوية هائلة وحوافز لا تكبح. من الصعب أن نفهم - إلا إذا فرضنا أن قوة الحساسية والعبارات المتوهجة تتغلب دائمًا على جميع العقبات - كيف قدر لهذا الإنسان، الذى تُلقت قدراته المؤكدة نتيجة لافتقاره ملكة التمييز judgement، أن يكتسب شهرة عالمية ووطنية، ولو لسنوات قليلة فقط، تجاوزت كثيرًا شهرة أى اقتصادى آخر سابق أو لاحق بما فى ذلك أ. سمث وك. ماركس. وقد حدث هذا فى الفترة الأولى من سيرته، أى قبل انضمامه إلى الفزيوقراط وبفضل عمل معين لا يمكن أن يقال إنه عمل مؤثر فى أى شىء ما عدا اللغة العاطفية المميزة. ستتم الإشارة إلى هذا العمل، الذى نشر دون اسم فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان: L' Ami des hommes, ou traite de la population (1756)، فى فصلنا الخاص بالسكان مرة أخرى. وما يثير الانتباه بين أعمال ميرابو - الذى ترك عشرات المجلدات، إضافة إلى مادة غير منشورة - هو الأجزاء ٤-٦ من L' Ami (1760 and 1758) و (Philosophie rurale 1763) =

أساساً كرئيس لمجموعة الفزيوقراط بعد كينييه، ولكنه أثبت وجوده بشكل مستقل قبل كينييه من خلال عمل معين يمكن اعتباره بحثاً نظامياً حول مشاكل علم الاقتصاد التطبيقي، والذي تمت كتابته من زاوية شخصية جداً - علماً بأن الوحدة النظامية قد جرى تحقيقها من خلال جعل تلك المشاكل محوراً لدرس السكان والزراعة. ويتمتع هذا العمل بميزة تحليلية ضئيلة ولكنه حقق نجاحاً كبيراً. لم تكن شهرة جراسلن^(١٤٩) بالقدر الذي كان ينبغي لها أن تكون لأنه قد شدّد كثيراً على نقد الفزيوقراط - الذي كان أفضل نقد حقاً حتى ذلك الحين - بحيث أنه جعل القراء يغفلون مساهمته الإيجابية. ومن الناحية الفعلية، فإن كتاب جراسلن: *Essai analytique* يقدم خطوطاً عامة لنظرية شاملة حول الثروة كنظرية للدخل الكلي - وليس كنظرية للدخل الصافي من جميع نفقات المنتج بما فيها الأجور - وهذا تقدم غير ضئيل إذا أخذنا بالاعتبار الدور الذي ستلعبه النظرية الأخيرة فيما بعد. كما تجاوز جراسلن معاصريه في إدراك مشكلة عائلية الضرائب. وأخيراً، فإن عمل كونديلاك^(١٥٠) لا يستحق التثاء الذي أسبغته عليه دبليو. س. جيفونس الذي اعتبره عملاً "أصيلاً وعميقاً" وتثاء ه. د. ماكلود الذي قال عنه أنه "ارفع منزلة من عمل آ. سميث إلى أبعد الحدود". وما يفسر هذا التثاء كثيراً حماس الكاتبين لما تصورا أنه الصياغة المبكرة لنظريتهما للقيمة. ولكن ليس في هذه الصياغة ما هو أصيل، وإذا أخذنا بالاعتبار كل من سبقوا كونديلاك في هذا المجال، فإنه ينبغي أن نستغرب من معالجته غير الكافية لها أكثر من أن نستغرب من تبنيه لها. ومع ذلك، فإن

=وكذلك (1760) *Theorie de l'impôt*. ويحمل العملان الأخيران طابعاً فزيوقراطياً، من حيث المبدأ على الأقل، وبالتالي ينبغي ألا نهتم بهما هنا. انظر: L. and C. de Lomenie, *Les Mirabeau* (1879-91) and L. Brocard, *Les Doctrines économiques et sociales du Marquis de Mirabeau dans L' Ami des hommes* (1902).

(١٤٩) Jean J. L. Graslin (1717-90), *Eassai analytique sur la richesse et sur l'impôt*, 1767 (وقد أصدر دوبويس طبعة جديدة منه عام ١٩١١. انظر: J. Desmars, *Un précurseur d'A. Smith en France*, J. J. L. Graslin (1900) وتحتل مراسلات جراسلن مع ميرابيو أهمية كبيرة (وهي بمجلدين، ١٧٧٧-١٧٧٩).

(١٥٠) *Le Commerce et le gouvernement ...* (1776) الذي نشره الفيلسوف وعالم النفس الحسي الذي مررنا به من قبل. وينبغي عدم المبالغة بالعلاقة بين علمه النفسي ونظريته عن القيمة القائمة على المنفعة. وكما سنرى فيما بعد، فإن النظرية الأخيرة لها تاريخ خاص بها تماماً يعود إلى العلماء السكولانيين أكثر مما يعود إلى هارتلي. كما لا ينبغي المبالغة بعلاقة كونديلاك بالفزيوقراط هي الأخرى. فقد تعلم كونديلاك من تورجو حقاً. ومع ذلك، انظر: A. Lebeau, *Condillac* (1903). (economiste)

الكتاب جيد، ولكنه ليس سوى بحث تمهيدى نوعاً ما للنظرية والسياسة الاقتصادية، وهو يتخطى المستوى العام للكتابات حينذاك.

أما إنجلترا، فكانت أكثر بعداً حتى من فرنسا عن "الأعمال النظامية" systemitis. وإذا استثنينا العمل Wealth of Nations، فلا يوجد سوى كتاب واحد له طابع نظامي ويتمتع بأهمية من الدرجة الأولى وهو كتاب ستيوارت: Principles^(١٥١) وهذا الكتاب عمل نظامي من حيث النية والجهد المبذول بالفعل: فمؤلفه أرادَ دمج المعرفة الواقعية والتحليلية لزمانه ضمن "علم منتظم"، أي أنه هدفَ بشكل واضح إلى نفس ما تطلع إليه آ. سميث. ولكن تصعب مقارنته بسميث لسببين. أولاً: لم يركب عمل ستيوارت، كما فعل عمل سميث، موجة سياسة وحيدة وبسيطة، وهي الموجة التي كانت تجتاح الرأي العام بسرعة. على العكس، فقد جمَعَ هذا العمل كل ما يهم الجمهور فعلاً حول شخصية قديمة-الطراز لرجل دولة بطولى متخيل يقوم بمراقبة العملية الاقتصادية بكل حكمة ويقف على أهبة الاستعداد للتدخل فيما يخدم المصلحة الوطنية- وهذا مفهوم يذكر بمفهوم جستى وكان بعيد عن التوافق مع مزاج إنجلترا. ولكن ليس لهذا أهمية بالنسبة لنا. ثانياً: حينما يستعرض المرء (كما ينبغي على القارئ أن يفعل) الكتب الخمسة التي يتكون منها الكتاب - السكان، التجارة والصناعة، النقود والمسكوكات، الائتمان والقروض، الضرائب - فإنه يُصاب بالذهول من عدد النقاط التي تكشف عن أصالة أكثر وفكر أعمق مما في Wealth of Nations، ولكن أيضاً من كثرة الأخطاء الواضحة والصياغات غير المحكمة. ففي نظريات السكان، والأسعار، والنقود وفرض الضرائب، فغلغل ستيوارت عميقاً تحت السطح الهادئ الذي أبحرَ عليه آ. سميث في رحلته السعيدة. ولكنه لم يضع مساهمة مهمة إلا فى النظرية

(١٥١) كان السير جيمس ستيوارت (١٧١٢-١٧٨٠)، الذى ينحدر من عائلة شغلت وضِعاً بارزاً فى القضاء الإسكتلندى، محامياً من حيث تعليمه، وقد عاش فى المنفى من عام ١٧٤٥ حتى عام ١٧٦٣ لتأنيده آل ستيوارت. وثمة أحداث ثلاثة تفسر طبيعة عمله وتلقى هذا العمل معاً. أولاً: ثمة شيء غير إنجليزى (دون أن يكون إسكتلندياً بالضرورة) فى آرائه وطريقة عرضه التي كانت جافة stiff ومربكة أيضاً. ثانياً: كان ستيوارت موضع ريبه بشكل مكشوف وبقي كذلك حتى بعد استعادته حقوق المواطنة. وهذه أشياء لها أهميتها. وبشكل خاص، فهي تسهل على المنافسين أن ينصرفوا عنه بهدوء وهو ما فعله آ. سميث بالضبط. وعليه، لم يحقق عمله: An Inquiry into the Principles of Political Economy.. 1767 نجاحاً كبيراً فى إنجلترا حتى قبل أن يحجب Wealth of Nations النورَ عنه بصورة كاملة. ولكن العكس قد حدث فى ألمانيا حيث منحه بعض كتابها أكثر من استحفاقه. وستم الإشارة إلى بعض كتابات ستيوارت فيما بعد. وقد نشر ابنه: أعماله الكاملة: Works عام ١٨٠٥.

الأولى من هذه النظريات التي ستنم مناقشتها في الفصل الخامس، بينما يتطلب الأمر، في النظريات الأخرى، عملاً شاقاً لفصل القمح عن القش أو حتى لمجرد التأكد من وجود القمح أصلاً في بعض الحالات.

(د) المستوى المرموق للمساهمة الإيطالية. لكن أوسمة الثناء على العمل وفق نظام ما قبل سمث ينبغي تخصيصها للكتاب الإيطاليين من القرن الثامن عشر. فكتاباتهم، من حيث هدفها ونطاقها وخطتها، كانت تجرى وفق التقليد الذي تم إيضاحه من خلال مثالي كارافا وجستي؛ أي أنها كانت أنظمة اقتصاد سياسي بمعنى اقتصاد الرفاه- حيث التقى مفهوم المصلحة العامة السكولائي القديم ومفهوم السعادة النفعي على وجه التحديد بمفهومهم للرفاه (*felicita pubblica*). وبينما لم يكن الإيطاليون أقل شأنًا من الألمان من ناحية التحمس لجمع الوقائع وإدراك المشاكل العملية، فقد تجاوزوا معظم معاصريهم الإسبان والإنجليز والفرنسيين من حيث قوة التحليل والأداء. كان أكثرهم من الأساتذة والموظفين المدنيين وكتبوا من زاوية مواقعهم هذه. إن النزعة الإقليمية، التي تميز الحياة الإيطالية،^(١٥٢) تميل إلى تقسيم هؤلاء الكتاب إلى مجموعات. ولكنى أستطيع تمييز "مدرستين" اثنتين فقط بالمعنى المحدد للمصطلح الذي يتضمن الصلة الشخصية وتمائل المذهب معًا بفضل التأثير المتبادل، وهما مدرسة نابولي ومدرسة ميلانو. يمثل جينوفيسي وبالميرى المدرسة الأولى،^(١٥٣) بينما سيتم

(١٥٢) نفس النزعة الإقليمية وجود تواريخ إيطالية لعلم الاقتصاد "المحلي"، وهي ظاهرة ليس لها مثيل في كل البلدان الأخرى ماعدا إسبانيا. ويمكن إيراد مثالين: Augusto Graziani, *Le idee economiche degli scrittori Emiliani e Romagnoli sino al 1848* (1893), and T. Fornari, *Delle teorie economiche nelle provincie Napoletane dal Secolo XIII al MDCCXXXIV* (1882) الذي سيرد الجزء المكمل له في الهامش القادم.

(١٥٣) أنطونيو جينوفيسي (١٧١٢-١٧٦٩)، أستاذ الأخلاق والفلسفة الأخلاقية أولاً، ومن ثم أستاذ الاقتصاد والتجارة في جامعة نابولي، كان معلمًا عظيمًا بصورة عامة وحقق من النجاح قدرًا هائلًا لم يستطع حتى منتقدوه إنكاره. وأعتقد أن ف. فيرارو كان أول من شرع بالتحدث عن جينوفيسي بعبارة تتم عن ازدراء، ربما لأنه لم يكن قادرًا على رؤية أي ميزة لدى أي فرد إلا إذا أمن بمذهب حرية التجارة بصورة تامة. وللتعرف على قائمة من الاقتصاديين البارزين الذين كانوا تلاميذه، انظر: G. Tagliacozzo, *Economisti Napoletani* (p. xxvi n). وعلاوة على ذلك، يرسم نفس هذا المؤلف صورة لشخصية وخلفية جينوفيسي العلميتين ويقوم بتقييمًا دقيقًا لعمله. حول هذه الأشياء، انظر أيضًا: A. Cutolo, *Antonio Genovesi, 1926*. كان جينوفيسي كاتبًا غزير الإنتاج. ومع ذلك، فلا نهتم نحن إلا بعمله: *Lezioni di economia civile* (1765)؛ والذي أعيد نشره في: P. Custodi, *Scrittori classici Italiani di economia politica*, 50 vols., 1803-16.

سيتم فيما بعد تقديم بقية أعضاء المدرسة، وبخاصة جاليانى الذى هو أكثرهم تألقاً.

ويمثل فيرى وبيكاريا المدرسة الثانية. ومع ذلك، ننتهز الفرصة لتقديم الكاتب الذى هو مدرسة بذاته: أورترز البندقى.

أما كونت بيترو فيرى (1728-1797)، الموظف فى إدارة ميلانو النمساوية - وهو ليس معلماً - فينبغى أن يكون اسمه ضمن أى قائمة تضم أعظم الاقتصاديين. ورغم سهولة عرض توصياته المختلفة حول السياسة policy - وهى تمثل الأشياء المهمة بالنسبة له حيث كان قد هتف فى مقدمة عمله الرئيسى: potessi io dire qualche cosa di utile, potessi io farla شيئاً مفيداً، بل أن أفعله!) - فمن الأسهل تكوين فكرة عن إنجازاته العلمى الحقيقى الذى سنشير إلى جوانب منه فيما بعد. لكن يلزمنا أن نشير هنا إلى اثنين من أعماله العديدة: (1760) Elementi del commercio - الذى وطد مكانته، وكذلك Meditazioni sull' economia politica, 1771 (وقد أعيد نشره ضمن مجموعة كوستودى، وله ترجمات فرنسية وألمانية)، وهو توسيع للكتاب الأول. وإضافة إلى ما تتم عنه هذه الكتب من اقتدار، فإنها تتضمن مساهمات أصيلة عدة (ومن بينها مفهومه لمنحنى الطلب ذى النفقة الثابتة). وكان لدى فيرى، بين أمور أخرى، مفهوم واضح، وإن كان غير متطور، للتوازن الاقتصادى يقوم، فى نهاية الأمر، على "حساب تفاضل وتكامل اللذة والألم" (مستبقاً تعبير جيفونس)، وكان، إلى ذلك

= (ب. كوستودى: كلاسيكيو الاقتصاد السياسى الإيطالى، خمسون مجلداً، 1803-1816) الذى يمكن وصفه بأنه نظام غير نظامى unsystematic system لكل فكره الاقتصادى. وتظهر هذه المحاضرات فعلاً تأثير كتاب معاصرين له وكتاب أقدم، بيد أن الأسوأ هو أن الحاجة ينقصها التحديد فى الغالب. ولكن لم يستطع أى كاتب، حينما ظهرت تلك المحاضرات، أن يقدم عرضاً شاملاً لاقتصاد الرفاه النفعى الذى كانت الحقبة بصدد تطويره. ولا تثبت العناصر "الميركننتيلية" فى تعاليم جينوفيسى سوى واقعية رؤيته.

أما جيوسيبى بالميرى، ماركيز مارتجنانو (1721-1794)، فكان أحد أفراد تلك المجموعة المتألقة من النابوليين، تلك المجموعة التى ربما كان فيلانجيري أكثرهم شهرة (انظر: P. Gentile, L. Opera di Gaetano Filangieri, 1914). وكان بالميرى (وثمة سيرة كتبها عنه ب. دى رينادس، 1850؛ انظر كذلك: T. Fornari, Delle teorie economiche nelle provincie Napoletane, 1830-1735) إدارياً عملياً فى الأصل. ولكن قد يمكن إدراك علم اقتصاد الرفاه لدى الإداريين المستشارين من القرن الثامن عشر بأفضل صورة من خلال قراءة عمله: Riflessioni sulla pubblica felicità relativamente al regno di Napoli (1787), or his Pensieri economici... (1789) or his Della ricchezza nazionale (1792)

الحد، على مستوى أرفع حقًا من آ. سمث أكثر من أنه كان أدنى منه. ومن المهم التشديد على اهتمام فيري بالوقائع *fact-mindedness*. وقد قدّم فيري ليس فقط بحثًا تاريخيًا مهمًا (*Memorie storiche*)، الذي نُشر بعد وفاته) بل كان أيضًا من رجال القياس الاقتصادي الحقيقيين - فقد كان أحد الاقتصاديين الأوائل ممن قاموا باحتساب ميزان للمدفوعات مثلًا - أى أنه عرف كيف يجبك جمع الوقائع والنظرية ضمن نسيج متماسك، متمكنًا من حل المشكلة المنهجية التي أزعجت الأجيال اللاحقة من الاقتصاديين. حول هذا الكاتب وسيرته، انظر: إي. بوفى (*Le Comte Pietro Verri, 1889*) وكذلك م. ر. مانفرا (*Pietro Verri... (1932)*). ومع ذلك، تظل مقدمة البروفيسور إناودى القيمة للطبعة الجديدة من كتاب فيري: *Bilanci del commercio dello stato di Milano (1932)* أفضل عرض وتقييم لعمل فيري.

ينبع حق جياماريا أورترز (1713-1790) فى الشهرة أساسًا من مساهمته فى نظرية السكان "المالثوسية" (انظر الفصل الخامس، أدناه). كما ستيبرز دائمًا مساهمته النظامية (*Economia nazionale 1774*) التى أعيد نشرها ضمن مجموعة كوستودى) فى تاريخ النظريات التى تنتظر للاستهلاك بوصفه العامل المحدد للنواتج الكلى وتستمد من هذه البنية تشخيصاتها الاقتصادية - وهذه نقطة اتصال أخرى له بمالثوس. وفى هذا، كما فى غيره من الجوانب، فإن عمل أورترز أصيل حقًا بمعنى أنه لا يقع فى الطريق الرئيسية للتقدم. ولكن يتعذر أن نقول أكثر من ذلك لصالحه. فقد تحير النقاد والمؤرخون بلغز ذلك العمل، من ناحية، ولكنهم، من ناحية أخرى، عادوا ليتوافقوا بفضل هجومه على "الخلط الميركنتيلى" بين النقود والثروة (انظر الفصل السادس، أدناه) وبفضل آرائه المناصرة لحرية التجارة. وهكذا صار من المعتاد أن يثير أورترز الإعجاب بصور مختلفة. ويجدر أن نذكر أنه قد تعلم الكثير من السير جيمس ستيوارت كما يبدو. ومن الأدب الكثير الذى كتب عنه، تكفى الإشارة إلى ما يلى: A. Faure, *Giammaria Ortes.. (1916)*; *The old book by F. Lampertico, G. Ortes.. (1865)*; and C. de Franchis, *G. Ortes, un sistema d'economia matematica.. (1930)*، رغم أننى شخصيًا لا أستطيع العثور على الكثير من الرياضيات لديه.

أما قيصر بونيساننا، الماركيز دى بيكاريا *Cesare Bonesana, Marchese di Beccaria (1738-1794)*، فكان من ميلانو وثمره لتعليم يسوعى *Jesuit*

education. وقد كسب شهرته العالمية كمتخصص في فرع من علم الجريمة penologist وهو في حوالى الثلاثين من عمره (مع أن سنة ولادته غير معروفة بشكل مؤكد) وقد سبق أن أشرنا إلى المكانة التى نالها بالصدفة فى تاريخ المذهب النفعى. وبفضل نجاحه أساساً (ولم يكن قد قدم بعد إلا القليل كإقتصادى)، فقد عينه حاكم النمسا (الأمير كانيتس) كأستاذ للاقتصاد فى ميلانو، وهو منصب استحدث خصيصاً له (١٧٦٨). وقد انتقل، بعد سنتين من تولى هذا المنصب، إلى العمل فى بلدية ميلانو الذى واصله حتى وفاته المبكرة، متدرجاً فيه إلى حد بلوغ أرفع منزلة ممكنة لإنسان لم يتأهل لمنصب حاكم. وشارك بيكاريا فى إصلاحات تلك الفترة حيث بادر فى بعضها وكتب بهمة عالية تقارير ومذكرات عدة- حول خزن الحبوب، والسياسة النقدية، والنظام المترى، والسكان، وغير ذلك- وطاف حول عالم واسع من الاهتمامات الفكرية فى نفس الوقت. وبين أمور أخرى، شارك بيكاريا فى تأسيس مجلة Il Caffè والكتابة فيها، وهى مجلة صُمت وفق مثال مجلة Spectator الإنجليزية. كما نشر المجلد الأول والوحيد من علمه حول الجمال (on Style). وعلاوة على ذلك، فقد كان عالماً رياضياً كبيراً على ما يبدو.

لقد تألف الجزء الأكبر من كتاباته الاقتصادية من التقارير الحكومية المذكورة. وكانت القطعة الوحيدة من التحليل الإقتصادى التى نشرها هو شخصياً (فى مجلة Il Caffè، ١٨٠٤) حول تهريب البضائع، وهو عمل يثير الاهتمام من ناحيتين. فمن ناحية، ثمة معالجة جبرية لهذه المشكلة. ومن ناحية أخرى، يجعل بيكاريا من الإجراء التحليلى الذى يرد فى المشكلة أساساً لنظريته البحثية حول التهريب. فإذا افترضنا ثبات القسم من السلع المهربة الذى تستولى عليه السلطات فى المتوسط: فما هى الكمية الكلية التى ينبغى على المهربين تهريبها لئلا يظنوا فى وضع لا يكسبون فيه ولا يخسرون؟ هذا يضاهى اكتشاف الفكرة التى تشكل أساس تحليل تشكيلة السواء الحديثة indifference-variety analysis. وقد طورَ ج. سيلو حجة بيكاريا عام ١٧٩٢ (انظر أوجستو مونتاناى: La matematica applicata all' economia politica, 1892). وما يهمنى هو محاضرات بيكاريا (التي كتبها فى ١٧٦٩-١٧٧٠). ولم ينشر بيكاريا هذه المحاضرات بنفسه حيث تركها فى ملفاته لربع قرن من الزمن تقريباً. وقد ظهرت هذه المحاضرات لأول مرة فى مجموعة كوستودى تحت عنوان: (Elementi di economia pubblica (1804).

إن النجاح الساحق الذي حققه كتاب بيكاريا: (An Dei delitti e delle pene Essay on Crimes and Punishments, 1st ed. 1764; English trans. 1767) كان قد طمس عظمة هذا الكاتب بمعنى ما: إذ تم اعتباره أخصائيًا في السجون ومعاملة المجرمين penologist منذ ذلك الحين أساسًا. ولا يعالج أدب بيكاريا أكثر من ذلك تقريبًا. وعليه، فهو لا يثير اهتمامنا إلا من خلال موضوعات بعيدة. ومع ذلك، لابد من ذكر كتاب كوستودي حول سيرته (Cesare Beccaria, 1811) وإصدار ب. فيلاري لأعماله (Opere, 1854).

والآن، سنركز على بيكاريا الذي هو بمثابة آ. سمث بالنسبة لإيطاليا. فالتشابه بينهما وبين أعمالهما مدهش حقًا. ثمة شيء من التماثل حتى في خلفيتهما وموقعهما الاجتماعي. فهناك تشابه في حياتهما - وفي تلك المواقف التي تحددها مهنة كل منهما - رغم أن بيكاريا كان موظفًا مدنيًا أكثر من سمث الذي شغل وظيفة ثانوية دون قابليات إبداعية، بينما كان سمث بروفيسورًا أكثر من بيكاريا الذي لم يدرس إلا لسنتين فحسب. كان كلاهما من اللوردات المؤثرين ويتمتعان بطاقات فكرية ضخمة قد تجاوزت كثيرًا ما كان بوسع الناس العاديين امتلاكه آنذاك. وكان بيكاريا يعرف الرياضيات أكثر من سمث، كما يُعتقد، غير أن الأخير بدا علميًا بالفلك والطبيعة أكثر من بيكاريا. لم يكن أي منهما مجرد اقتصادي لا غير: فكتاب العمر بالنسبة إلى سمث لا يجاري كتاب بيكاريا: Dei delitti e delle pene، ولكن عمل سمث: Moral Sentiments يمثل أكثر من صنو لعمل بيكاريا حول علم الجمال. وقد استمتع كلاهما بالسباحة في نهر زمانهما، ولكن مع الفارق التالي: ففي حين لم يكتف بيكاريا بقبول كل ما يشير إليه المذهب النفعي، بل كان مساهمًا رئيسيًا في بنائه أيضًا، فقد أبدى سمث شيئًا من الفنون النقدية تجاه هذا المذهب؛ وبينما لم يكتف سمث بقبول (تقريبًا) كل ما يشير إليه مذهب حرية التجارة وسياسة عدم التدخل بل لعب دورًا أساسيًا في انتصارهما (بقدر تعلق الأمر بالأدب الاقتصادي)، فقد أظهر بيكاريا شيئًا من الفنون النقدية تجاههما. وكان كل منهما يتمتع بشخصية ممتازة. ولكن بيكاريا، الموهوب من الطبيعة بما هو شبه-مؤكد، كان قد أعطى، وبخاصة بعد عام 1770، للخدمة العامة في "دولة" ميلانو ما ادخره آ. سمث للبشرية.

يبدأ كتاب بيكاريا: Elementi، بعد تعريف موضوع علم الاقتصاد بالطريقة نفسها المعيارية، كما فعل آ. سمث في مقدمة الكتاب الرابع من Wealth of

Nations، بالعوامل التي تخص تطور التكنولوجيا وتقسيم العمل والسكان (حيث اعتبر بيكاريا أن الزيادة فيه دالة للزيادة في وسائل المعيشة). وكما نعلم من قبل، فقد سلم بيكاريا دون تحفظ، كأساس للفعل الاقتصادي، بالمذهب النفعي القائم على اللذة hedonist egotism الذي قدّم بيكاريا نفسه الكثير لتطويره والذي أثبت، فيما بعد، أنه حليف مزعج لعلم الاقتصاد. يعالج الجزء الثاني والثالث من محاضرات بيكاريا قضايا الزراعة والصناعات. أما الجزء الرابع، الذي يُعنى بالتجارة، فهو مستودع لنظرية القيمة والسعر: فالمقايضة والنقود والمنافسة والفائدة والصرف الأجنبي والمصارف والائتمان العام، تتبع كل منها الأخرى في تسلسل يذكر، سوية مع إطار المحاضرات ككل، بكتاب المقرر في القرن التاسع عشر. وفي التفاصيل، فإن حاجة بيكاريا - وبخاصة بالنسبة لنظرية التكلفة ونظرية رأس المال - لا تخلو من العيوب ولا تتمتع بالانسجام المنطقي على الدوام. بيد أن المشاكل الجوهرية كلها تعانٍ بصورة لا تخلو من الانسجام والتنسيق. وسيتّم ذكر بعض النقاط في الفصول اللاحقة. ومع ذلك، فإن ثمة مساهمات عدة - كتعذر تحديد indeterminateness المقايضة المنعزلة، والانتقال من هذه الحالة إلى حالة سوق تنافسية محددة determinate ومن ثم إلى حالة المبادلة غير المباشرة - اعتدنا على ربطها بعهود متأخرة، وبخاصة بعهود ما بعد سمث. ويبدو تأثير الفزيوقراط على بيكاريا واضحاً، وإن كان غير عميق. فهل يعد بيكاريا الإسكتلندي هو الاقتصادي الأعظم بين الاثنين؟ إذا حكمنا وفق أعمالهما، كما هي مطروحة، فإن الأمر كذلك بالتأكيد. ولكن الحكم بهذا الشكل كان من الممكن ألا يكون عادلاً بالنسبة لهما. فما ينبغي أخذه بنظر الاعتبار لا يتمثل فقط بالأسبقية وكون السنوات الواقعة بين عامي ١٧٧٠ و ١٧٧٦ سنوات مهمة جداً في سياق الأفكار الاقتصادية؛ فالأكثر أهمية هو أن Wealth of Nations يمثل ثمرة ناضجة لعمل العمر، بينما كان Elementi عبارة عن محاضرات بل محاضرات رفض مؤلفها أن ينشرها أصلاً. وبقدر تعلق الأمر بالإنجاز الذاتي، لا ينبغي مقارنة هذه المحاضرات بالعمل Wealth of Nations بل بالجزء الاقتصادي من محاضرات سمث في جلاسكو - حيث ستكون المقارنة لصالحه بسهولة. وبخلاف ذلك، ينبغي مقارنة Wealth of Nations بما يُتصور أن بيكاريا كان يمكن أن يفعله بمحاضراته لو ارتحل إلى كيركالدو وأنفق ست سنوات أخرى عليها بدلاً من أن يغمر نفسه بمشاكل دولة ميلانو. أما أن السبب الرئيسي لما نراه من اختلاف بينهما يكمن في كميات العمل التي بذلها، فهذا، في جميع الأحوال، مفتاح مهم لمعرفة سر نجاح آ. سمث.

(هـ) آدم سميث وعمله "Wealth of Nations"^(١٥٤) لقد أكثرنا من الإشارة إلى آ. سميث وسنكرر هذا أكثر من مرة، فيما بعد، بحيث سيتساءل القارئ مندهشاً عما إذا كان ثمة حاجة لتقديم عرض شامل لعمله في مكان واحد. ولأغراضنا، فإن الإشارات إلى سميث، التي تنتشر في كل مكان من هذا الكتاب: تاريخ، لها أهمية أكثر حقاً مما سيرد في هذا القسم. ومع ذلك، يبدو من الصواب التوقف قليلاً لإلقاء نظرة على أشهر شخصية بين الاقتصاديين - لتكوين فكرة عن المادة التي يتكون هو منها- وعلى أنجح كتاب ليس فقط، بين كتب علم الاقتصاد فقط بل أيضاً بين الكتب العلمية التي ظهرت حتى هذا اليوم، مع احتمال استثناء كتاب داروين: Origin of Species. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد مجدداً تقديم دليل موجز للقارئ "Reader's Guide".

لا يلزم سوى بضع وقائع دون تفاصيل عن الرجل وحياته المطمئنة والهادئة (١٧٢٣-١٧٩٠).^(١٥٥) ويكفي أن نلاحظ أنه: أولاً: كان سميث رجلاً اسكتلندياً صميمياً، نقياً وخالصاً. ثانياً: تتمثل خلفيته العائلية المباشرة في العمل الوظيفي المدني في اسكتلندا. ولفهم وجهة نظره حول الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي (التي تختلف كثيراً عما يُنسب إليه غالباً)، فإن من المهم ألا ننسى الكياسة، والعقلانية، والموقف الناقد من نشاط الأعمال، والإمكانات المتواضعة، ولكن الكافية، التي ميزت البيئة التي خرج منها. ثالثاً: كان سميث أساتذاً بالفطرة، ليس فقط حينما كان يحاضر في إدنبرة (١٧٤٨-١٧٥١) وجلاسكو (١٧٥١-١٧٦٣)،

(١٥٤) لا يوجد ما يشير إلى موقع هذا الموجز حول آ. سميث الذي يتبعه دليل القارئ للعمل Wealth of Nations، ولكن يبدو من الملائم أن يوضع هذا الموجز في نهاية مناقشة "أنظمة الفترة ١٦٠٠-١٧٧٦". كتب هذا القسم لهذا الكتاب: "تاريخ" أصلاً، ولكن ج. شومبيتر سحبه ربما حينما كان يحاول تقليص حجم الكتاب أو ربما لأنه شعر بتضاعف الحجم بسبب كثرة الإحالات... التي تنتشر في كل مكان من كتابه: تاريخ. فهذا القسم عبارة عن مسودة أولية لم يجر حتى طبعها. ومع ذلك، ما دام هذا الكتاب يتضمن مختصرات مماثلة حول سير اقتصاديين مشهورين آخرين، فإنه يبدو أن من الملائم الإبقاء على هذا التقرير عن آ. سميث وكتابه Wealth of Nations. وستتم الإشارة إلى دليل القارئ في الفصل السادس، القسم الثالث، أدناه: (تنسيق نظرية القيمة والسعر في Wealth of Nations).

(١٥٥) بين السير الكثيرة حول آ. سميث، يمكن للقارئ المهتم الرجوع إلى السيرة التي كتبها جون راي (١٨٩٥). وبين كل الكتب التي تتضمن مادة إضافية وشروح حول سميث كإنسان، فإن كتاب البروفيسور و. ر. سكوت: Adam Smith as student and Professor, 1937 هو أهم كتاب حيث يستمد القارئ منه دروساً وربما متعة أكثر أيضاً. وسنقوم فيما بعد بتقديم حد أدنى من المراجع حول Wealth of Nations.

ولكن دائماً أيضاً بفضل character indelebilis (طبيعته المتأصلة فيه). رابعاً، ثمة واقعة لا يسعني تجنب اعتبارها ذات صلة، ليس بعلمه الاقتصادي، ولكن بفهمه للطبيعة البشرية، وهي تتمثل بعدم وجود دور لأي امرأة في حياته ما عدا أمه: ففي هذا الجانب، كما في غيره من الجوانب، لا تتبع الفتنة والعواطف في حياته إلا من الأدب. وقد سافر خلال السنوات ١٧٦٤-١٧٦٦ إلى فرنسا حيث عمل "مدرس خصوصي" لدوق بوكلوك الشاب الذي يدين له علم الاقتصاد بوقت الفراغ والاستقلال اللذين توافرا لسمث فيما بعد وأتاحا له تأليف Wealth of Nations. كما أن تعيينه عام ١٧٧٨ بوظيفة تقاضى عنها راتباً ضخماً دون أن يؤدي عملاً يُذكر قد أضاف له راحة هائلة طوال بقية حياته. وإضافة إلى ذلك، كان سمث إنساناً حياً الضمير، نشطاً إلى حد ما، منهجياً، مترناً ومحترماً. وكان سمث ينهض بالواجب حينما يتطلب الشرف هذا ولكن ليس بسخاء. ولم يكن من عادته قط بيان وكشف آثار سابقه بالوضوح الدارويني. وفي حالة النقد، كان دقيقاً وصارماً. كما كان يمتلك الشجاعة والمقدرة التي تناسب مهمة العالم بالضبط مع مقدار كبير من الحيلة.

لم يكن عهد المعرفة الموسوعية قد انقضى بعد حينذاك بعد: كان لا يزال بوسع المرء أن يتجول في كل العلوم والفنون وأن يعمل حتى في حقول متباعدة دون مشاكل. وقد امتك سمث، ليس أقل من بيكاريا أو تورجو، سيطرة على عقل واسع لم يكن علم الاقتصاد سوى جزء منه. وقد سبق أن أشرنا إلى عمله: A Dissertation (Theory of Moral Sentiments 1759) والعمل الملحق به: on the Origin of Languages - وكان هذا نجاحه الكبير الأول الذي نضج من البدايات في مادة محاضرات ادنبرة وخلال النصف الأول من توليه كرس الأستاذية في جلاسكو، الأمر الذي ينبغي تذكره لكي يتحصن القارئ ضد النقد السخيف القائل بأن سمث لم يول اهتماماً كافياً لدور العوامل الأخلاقية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك على وجه التحديد تقع فلسفة سمث حول الثروة والنشاط الاقتصادي وليس في Wealth of Nations. ومع ذلك، ينبغي أن نضيف إلى هذا العمل وإلى عمله في القانون الطبيعي، و"اللاهوت الطبيعي"، وفي الأدب، ست مقالات^(١٥٦)

Essays on Philosophical Subjects by the late Adam Smith.. ed. by his executors. Black (١٥٦) and Hutton. to which was prefixed an Account of the Life and Writings of the Author by Dugald Stewart. (الطبعة الأولى ١٧٩٥). وبالمناسبة، فإن ستوارت، الذي شغل كرسى==

يمثل بعضها أجزاء محددة من الخطة الفخيمة للعمل "تاريخ العلوم الليبرالية والفنون الجميلة" الذي تخلى سمث عنه لأنه "بعيد وواسع جدًا". وتمثل لؤلؤة المجموعة المقالة الأولى حول "المبادئ التي تقود وتوجه البحوث الفلسفية؛ التي أوضحها تاريخ علم الفلك". وأجازف بالقول بأنه ليس بوسع أي فرد تكوين فكرة كافية عن منزلة سمث الفكرية ما لم يعرف هذه المقالات. كما أجازف أيضًا بالقول بأن أحدًا لن يسلم بمقدرة مؤلف Wealth of Nations على كتابة هذه المقالات لولا الحقيقة الراسخة التي يمثلها تأليفه للكتاب.

نعلم مما سبق أن الخطوط الأساسية لتحليل سمث تتحدر من العلماء السكولانيين وفلاسفة القانون الطبيعي: فإضافة إلى وجود هذه الخطوط جاهزة وفي المتناول، في أعمال جروتس وبوفندورف، فإن سمث قد تعلمها على يد معلمه هوجسون.^(١٥٧) صحيح أن السكولانيين وفلاسفة القانون الطبيعي لم يطوروا

=الأستاذية في إدنبرة في مادة الفلسفة الأخلاقية خلال الفترة ١٧٨٥-١٨١٠، دون أن يمكن القول بأنه قد ترك أي أثر على سعيد الأعمال المنشورة. كان يتمتع بشخصية قوية جدًا ومعلمًا كفاً بحيث يتعذر على التاريخ الأكثر اكتمالاً إغفاله مثلما نضطر نحن لأن نفعل هذا. حول فرانسس هوجسون، انظر الفصل الثاني، القسم ٧، أعلاه. انظر كذلك: دبليو. ر. سكوت: (١٥٧) حول فرانسس هوجسون، انظر الفصل الثاني، القسم ٧، أعلاه. انظر كذلك: دبليو. ر. سكوت: Francis Hutcheson (1900). لقد كانت جذور علم الاقتصاد لدى آ. سميث موضوعًا لبحوث عدة كما يمكننا أن نتوقع هذا. ولكن الحدث الكبير هو قيام ل. كانان باكتشاف ونشر: Lectures on Justice, Police, Revenue and Arms, delivered in the University of Glasgow by Adam Smith (1896) (Smith, reported by a student in 1763)، التي سوف أشير إليها بـ Glasgow Lecture. وقد تمثل الحدث الثاني باكتشاف ما يمكن اعتباره المسودة الأولى لـ Wealth of Nations، وهي منشورة في كتاب سكوت المذكور أعلاه وتورخ، بحسب البروفيسور سكوت، برحلة سمث القصيرة إلى فرنسا، وبالتالي فهي تعكس الحالة العامة لعمل سمث قبل أن يلتقى شخصيًا بالاقتصاديين الفرنسيين. وسوف نشير إلى هذا العمل بـ Draft (المسودة). ونسب لبروفيسور كانان كثيرًا بأفضل طبعة بين الطباعات العديدة لـ Wealth of Nations (١٩٠٤)؛ والذي أعيد نشره مرارًا؛ الطبعة السادسة (١٩٥٠) وهي تتضمن مقدمة قيمة جدًا تلقي ضوء كثيرًا على بعض مما يتعلق بجذوره. ويمثل نشر: A Catalogue of the Library of Adam Smith (1st ed. 1894 ; 2 nd ed. 1932) مع كتابة مقدمة لها إحدى الخدمات الكثيرة التي قدمها جيمس بونار حول "علم سمث" (smithology).

ولا يسمح المجال بتناول شئون الطباعات والترجمات والخلاصات والصياغات المعادة لـ Wealth of Nations، والافتقار منه، وهذا أمر أعتد له كثيرًا لأن مجموعة Vanderblue التذكارية حول علم سمث الموجودة في مكتبة كريس (انظر الكراس الذي نشرته مكتبة كريس الذي يتضمن قائمة خاصة حول تلك المجموعة أعدها هومر ب. فاندربلو، وقدم لها، في صورة مقالة تشارلز ج. بولوك عام ١٩٣٩) تهيئ فرصة ممتازة لدرس تلك الأمور. كما يتعذر إنصاف الأدب المكثف حول Wealth of Nations. وتنتشر التعليقات الأكثر قيمة، شرحًا ونقدًا، في كل البحوث والمقالات في القرن التاسع عشر؛ وإنها هي التي تشكل النصب التذكاري الحقيقي لسمث: الاقتصادي العلمي. ومن كتبوا من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين حول سمث ومذهب سمث بحد ذاته، وبخاصة الألمان، لم=

مخططاً متماسكاً تماماً للتوزيع، وبخاصة الفكرة المضللة عن توزيع الناتج الاجتماعي social product أو الدخل القومي National Dividend بين العوامل المشاركة في إنتاجه، وهي الفكرة التي لعبت دوراً كبيراً في القرن التاسع عشر. ولكنهم طوّروا كل العناصر المطلوبة لمخطط كهذا وكان سمث قادراً طبعاً على ترتيب هذه العناصر دون مساعدة أحد. وبحسب كانان، فإن محاضرات سمث في غلاسكو - التي لا تتطوى على تقدم كبير يتجاوز هـ جسون في أي اتجاه - "لا تتضمن أي أثر مهما كان لمخطط التوزيع الذي يرد في العمل Wealth of Nations ومع ذلك، فليس ضرورياً أن نستنتج من ذلك أن سمث كان مديناً بفضل تقيل (وغير معترف به إلى حد بعيد) للفزيوقراط الذين قابلهم (١٧٦٤ - ١٧٦٦) وربما قرأ لهم قبل أن يتخذ قراره بالعمل في كركالدي. وتثبت المسودة التي اكتشفها البروفيسور سكوت أن هذا الأمر يمكن أن يذهب بعيداً: فهي تبشر بمخطط Wealth of Nations بصورة واضحة. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي أن ننسى أن تركة فلاسفة القانون الطبيعي وإنجازات معاصري سمث الفرنسيين لم تشكل كل ما كان يجب عليه معالجته. فثمة أشياء أخرى أيضاً تعود إلى التياراتين الاثنتين اللذين يجتمعان في Wealth of Nations كما يمثلهما الإداريون المستشارون وكتاب الكراريس. كما كان سمث يعرف بتي ولوك، وربما تعرف على كانتيلون، على الأقل من خلال "Postlethwayt's Dictionary، في مرحلة مبكرة من عمله. وربما كان قد استفاد أيضاً من هاريس وديكر، ولابد أن كتابات صديقه هيوم وكتابات ماسيا كانت معروفة لديه. وضمن القائمة الطويلة من الكتاب الذين كان سمث مولعاً بازدرانهم، بسبب "أخطائهم الميركننتيلية"، ثمة منْ يحتمل أنهم علّموه الكثير، مثل تشايلد ودافنانت وبولكسفن، ناهيك عن كتاب "معادين

يهتموا عادة، أو أساساً، بعمله التحليلي، بل بأرائه حول القضايا العملية، وخلفياته الفلسفية، وميوله الاجتماعية. وإنما إذ نهمل الملاحظات التي ينبغي العثور عليها، طبعاً، في كل الكتب العامة حول تاريخ الفكر الاقتصادي، فإننا يجب أن نلاحظ، مع ذلك، التحليلات حول عمل سمث التي أنجزها ماركس في عمله: Theorien uber den Mehrwert وكذلك كانان في عمله: History of the J. F. Baert. وإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نذكر: J. F. Baert, Theories of Production and Distribution Adam Smith en zijn Onderzoek naar den Rijkdom der Volken (1858); Adam Smith (1886); W. Hasbach. Untersuchungen uber Adam Smith (1891); S. Feilbogen, Smith und Turgot (1892); G. R. Morrow, The Ethical and Economic Theories of Adam Smith (1923); W. Bagehot, Adam Smith and our Modern Economy (Wors, ed. by Mrs. Russell Barrington, vol. 7); Edwin Cannan, "Adam Smith as an Economist," .Economica, June 1926; and the sesquicentennial Chicago Lectures (1928)

للمذهب الميركنتيلي "مثل باربون ونورث^(١٥٨) ممن لا حاجة للتشديد على ذكرهم. ولكن مهما كان أمر من تعلم سمث أو لم يتعلم منهم، فالحقيقة هي أن كتاب Wealth of Nations لا يتضمن فكرة، مبدأ أو طريقة تحليلية واحدة كانت جديدة كلياً عام ١٧٧٦.

والذين أشادوا بعمل آ. سمث على أنه صانع عهد جديد أو إنجاز أصيل كانوا يفكرون طبعاً بالسياسات التي دافع عنها؛ كالتجارة الحرة، وعدم التدخل، والسياسة الاستعمارية، وما شابه. ولكن هذا الجانب، الذي يُفترض أنه أصبح واضحاً الآن وسيصبح واضحاً أكثر كلما مضينا في عملنا، ما كان سيقود إلى استنتاج مختلف حتى إذا تعلق بموضوعنا بالفعل. ووفقاً لدونالد ستوارت، فإن سمث نفسه قد طالب بالفعل (في مقالة له عام ١٧٥٥) بالأسبقية بخصوص مبدأ الحرية الطبيعية Natural Liberty على أساس أنه قام بتدريسه بوقت مبكر يعود إلى عام ١٧٤٩. وقد قصدَ سمث بهذا المبدأ كلاً من قانون السياسة canon of policy - إزالة كل القيود ما عدا تلك التي تفرضها "العدالة" - والفرضية التحليلية القائلة بأن التفاعل الحر بين الأفراد لا يخلق فوضى بل نمطاً منظماً يتقرر منطقياً:

(١٥٨) ثمة كاتبان لابد من الإشارة إليهما وإن لمجرد شيوع ذكرهما. آدم فيرجسون (١٧٣٢-١٨١٦)، وهو بروفيسور في الفلسفة "الطبيعية" أولاً ثم في الفلسفة "الأخلاقية" في إدنبورج، وكان عالماً سوسولوجياً تاريخياً في الأصل. تعود جذور عمله: (Essay on the History of the Civil Society I st ed. 1767)، وهو العمل الوحيد الذي ينبغي ذكره من بين أعماله، إلى مونتنسكيو (الذي يدين سمث له بالفضل أيضاً) والذي حقق نجاحاً من نفس النوع الذي حققه العمل Esprit des lois، وإن بدرجة أقل. وفي ألمانيا، وبتأثير من ماركس إلى حد ما، تمتع ذلك العمل بشهرة واسعة في القرن التاسع عشر - وهي شهرة لا يستحقها، كما يبدو الأمر لي. ومن الصعب وجود سبب ما للاعتقاد، كما يفعل ماركس، بأن سمث يدين لهذا العمل بفضل كبير، أو أن فيرجسون، كما يعتقد آخرون، يدين بفضل كبير لمحاضرات سمث أو للمناقشات معه: فالأفكار المتوافقة Parallelisms التي تورد لدعم أي من هذين الرأيين تخص أفكار معينة - تتعلق بتقسيم العمل وفرض الضرائب - كانت من الأشياء المتداولة في ذلك الوقت وقد تكون أخذت من بعض الكتاب القدامى. نشر بينارد دي مانديفل عملاً وعظيماً عنوانه: The Grumbling Hive, 1705 (وهو يُعرف على نحو أفضل تحت العنوان التالي: The Fable of the Bees: or Private Vices, Publick Benefits, 1714) حاول فيها أن يوضح أن الدوافع الفردية، التي تخلق أفعالاً مرغوبة اجتماعياً، يمكن أن تكون محل اعتراض من الناحية الأخلاقية. وكان آ. سمث، مثل غيره من النشء المستقيمين، صارماً في هذه القطعة من العمل. إذ أنها تضمنت النشاء على الإنفاق ودم الإدخار حقاً، إضافة إلى "أخطاء ميركنتيلية" معينة، لابد أنها قد أزعجت سمث. ولكنها انطوت على أكثر من ذلك مما يثير عداؤه. فلا يمكن أن يكون قد فات على سمث إدراك أن حجة مانديفل كانت حجة لصالح فكرته هو نفسه حول الحرية الطبيعية الخالصة Natural Liberty بعد صياغتها في شكل خاص. والقارئ لن يجد صعوبة في إدراك كيف أن هذه الحقيقة لابد أن تكون قد هزت البروفيسور المحترم - وبخاصة إذا كان في الأمر ما يشير إلى أنه تعلم شيئاً ما من ذلك الكراس المزعج.

فهو لم يميز بينهما قط بوضوح تام. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ، بأى من هذين المعنيين، كان قد طُرِح سابقًا بوضوح تام: من قبل جروتس وبوفندورف، على سبيل المثال. ولذلك السبب بالذات، يتعذر توجيه تهمة الانتحال ضد سمث أو ضد الآخرين نيابة عنه. وهذا طبعًا لا يستبعد إمكانية أن سمث، حينما صاغ المبدأ بقوة وشمولية بأكثر مما فعل سابقوه، قد شعر شخصيًا بكل مشاعر الاكتشاف أو حتى بأنه قد صنع "الاكتشاف" بنفسه قبل عام ١٧٤٩.

ولكن، مع أن العمل Wealth of Nations لم يتضمن أفكارًا جديدة حقًا، ورغم تعذر مقارنته بعمل نيوتن: (Principia) أو عمل داروين (Origin) كإنجاز فكري، فإنه عمل عظيم، رغم ذلك، وجدير تمامًا بالنجاح الذي حققه. ومن غير العسير إدراك طبيعة الأمر الأول ومبررات الأمر الثاني. فالوقت كان قد حان لذلك النوع من التنسيق بالضبط co-ordination. وقد أنجز سمث هذه المهمة على أكمل وجه لأنه كان مؤهلًا لها بالفطرة: فما كان يوسع أحد تحقيقها غير بروفيسور منهجى. وقد بذل سمث قصارى جهده: إذ يمثل Wealth of Nations ثمرة جهد استمر خمسًا وعشرين سنة دون تدمير، انصبت عشر سنوات منها عليه حصرًا. وكانت مقدرة سمث الذهنية أهلاً للسيطرة على المادة الصعبة التى تدفقت من مصادر عديدة وإخضاعها بيد قوية لحكم عدد ضئيل من المبادئ المتناسكة: فالبناء الذى بنى بشكل متين، ودون مراعاة للتكلفة، كان مهندسًا معماريًا أيضًا. وقد ساعدت على نجاح سمث حتى نواقصه ذاتها. فلو كان له لمعان أكثر لما كان سيستقبل بهذه الجدية؛ ولو أنه قد حفر بعمق أكثر وكشف عن حقيقة أكثر غموضًا واستخدم مناهج صعبة وبارعة، لتعذر فهمه. ولكن طموحات كهذه لم تكن لدى سمث الذى كان يكره حقًا أى شىء يتجاوز المعرفة الفطرية البسيطة ولم يتعال على عقول حتى أغيبى القراء. فقد كان يرشدهم برفق ويشجعهم من خلال الاستشهاد بأشياء مألوفة ومشاهدات محلية ويدفعهم للشعور بالراحة على الدوام. وبينما كان الرجل الحرفى فى زمانه يجد قدرًا كافيًا مما يمكنه استيعابه من غناه الفكرى، فقد كان يوسع "القارئ المثقف" أن يطمئن نفسه على أن الأمر كذلك حقًا وأنه هو، أيضًا، كان يفكر هكذا دائمًا؛ وبينما أرهاق سمث صبر القارئ بمادته التاريخية والإحصائية الهائلة، فإنه لم يرهاق مقدرته على التفكير والاستنتاج. فقد كان فعالاً ليس بفضل ما أعطاه، فقط بل أيضًا بفضل ما أخفق فى أن يعطيه. وأخيرًا، وليس آخرًا، فإن المادة والمحاكاة كانتا مفعمتين بحيوية فى الدفاع كانت

هى التى جذبت أوسع جمهور: فالبروفيسور قد جعل من كرسى الأستاذية فى كل مكان مجلساً للحكم judgement ومنح الثناء واللوم. ومن حسن حظه أنه كان فى انسجام تام مع اتجاهات عصره، إذ أنه دافع عن الأشياء التى كان حدوثها مرتقباً وجعل تحليله فى خدمتها. ومن غير الضرورى التشديد على ما كان يعنيه هذا بالنسبة للعمل والنجاح معاً: فأين كان من الممكن أن يكون Wealth of Nations دون مذهبى التجارة الحرة وعدم التدخل؟ وكذلك، فإن مُلاك الأرض القساة أو الكسالى ممن يحصدون ما لم يزرعوا؛ ورجال الأعمال الذين تجرى اجتماعاتهم بصور تأمرية؛ والتجار المستمتعين بحياتهم، تاركين البائعين والمحاسبين ينجزون لهم أعمالهم؛ والعمال الفقراء الذين يعيلون الفئات الباقية المرفهة من المجتمع - إن كل هذه هى أجزاء مهمة من المشهد. إن آ. سمث، المتصدر لعصره، قد واجه بشجاعة نفور الجمهور منه حينما عبّرَ عن ميوله الاجتماعية. ولكن الأمر ليس كذلك. ليس لدى شك بإخلاصه ولو للحظة واحدة على الإطلاق. ولكن تلك الآراء لم تكن غير شعبية. فقد كانت تساير الجديد. كما أن هناك لوناً مخففاً من مذهب روسو يبرز فى الاتجاه المساواتى من سوسولوجيته الاقتصادية. فالبشر قد بدو متشابهين بحكم الطبيعة، وكلهم يستجيبون بالطريقة نفسها البسيطة لأى محفز بسيط، والاختلافات بينهم تنتج عن الإعداد المختلف والبيئة المختلفة بشكل رئيسى. وهذا عنصر مهم جداً بالنسبة لتأثير سمث على علم الاقتصاد فى القرن التاسع عشر. فعمله يمثل القناة التى حملت للاقتصاديين أفكار القرن الثامن عشر عن الطبيعة البشرية.

والآن، نتحول إلى دليل القارئ: قُدّم العمل *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (دراسة حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم) من قبل آدم سمث، الدكتور فى الحقوق والزميل فى الجمعية الملكية وأستاذ الفلسفة الأخلاقية السابق فى جامعة جلاسكو، الصادر بمجلدين عام ١٧٧٦ فى لندن. يتضمن هذا العمل تعريفاً جيداً للاقتصاد العلمى من خلال عنوانه وكذلك، وبشكل يكاد لا يقل روعة، وإن أقل إيجازاً، فى الفقرة الأخيرة من المقدمة. ولكننا نقرأ، فى مقدمة الكتاب الرابع، "الاقتصاد السياسى يعالج كيفية اغتناء كل الأفراد والدولة"، وهذا التعريف هو الذى يعبر عن ما أراده آ. سمث قبل كل شىء وعن ما كان يهتم قراءه أكثر من أى شىء آخر. إنه يجعل من علم الاقتصاد مجموعة وصفات تقَدّم إلى "رجل الدولة". والأمر المهم جداً هو أن نتذكر عدم غياب زاوية

التحليل، وأنا نستطيع فصل التحليل عن الوصفات دون التأثير على النص. ومهما كان تفكير سمث نفسه.

ثمة كتب خمسة. والكتاب الخامس منها هو الأطول - إذ يأخذ ٢٨،٦ % من العمل - وهو بحث قائم بذاته تقريباً حول المالية العامة، وقد بات الأساس لبحوث القرن التاسع عشر حول الموضوع إلى أن فرضت وجهة النظر "الاجتماعية" نفسها فرض الضرائب - كوسيلة للإصلاح - وبخاصة في ألمانيا. ويعود حجم الكتاب الكبير إلى ضخامة المادة التي يحتويها: فمعالجته للإففاق، والإيراد والدين العام هي معالجة تاريخية أساساً. والنظرية التي يتضمنها غير كافية ولا تتغلغل عميقاً تحت السطح. ولكنها تتسجم بصورة باهرة مع التقارير المتعلقة بالتطورات العامة إضافة إلى الوقائع الفردية. لقد تم تكديس وقائع أكثر وتطوير الأسلوب النظري على نحو يلحم هذين الأمرين معاً - مع شيء من السوسيولوجيا السياسية - بصورة موفقة لا نجد لها مثيلاً حتى هذا اليوم. أما الكتاب الرابع، الذي هو بحجم الكتاب الخامس تقريباً،^(١٥٩) فيتضمن محاكمة "النظام التجارى أو الميركنتيلى" الشهيرة - ولا يحتاج نقد سمث الخفيف جداً للنظام الفزيوقراطى فى الفصل التاسع والأخير إلى تعليق - التى ينبعث من رمادها، كالعنفاء، نظام سمث السياسى. وهنا أيضاً: يشهد القارئ أكداً من الوقائع يجرى ترتيبها بحرص وعناية ولكن مع شيء قليل جداً من نظرية بسيطة جداً (لا نجد فيها تقدماً مهماً حتى بالنسبة لكتاب سابقين بعيدين) يستخدمها سمث، رغم ذلك، بنجاح فى إيضاح فسيفاء التفاصيل، وفى تسخين الوقائع إلى حد التوهج. ومع تدفق الوقائع وتسبقها بعضها مع بعض: تظهر دراستان تم إقحامهما فى صورة استطراد Digressions (حول مصارف الإيداع، وحول تجارة الحبوب) دون أن تحتلا مكانهما المناسب. ويخرج عن السياق الفصل الكبير والمشهور عن حق: "حول المستعمرات"، ولكن لا بأس: فنحن أمام تحفة ليس من الأدب فقط، بل من التحليل أيضاً. ويمكن وصف الكتاب الثالث، الذى يشغل ٤،٥ % من العمل، بأنه مقدمة للكتاب الرابع تقوم باستكمال أفكار عامة ذات طبيعة تاريخية أساساً حول "التقدم الطبيعى للثروة"، ونشوء المدن وتجاريتها كما شوهدتها - بالعرقلة أو التشجيع - السياسات التى ترعاها مصالح مختلفة. ولم يجذب هذا الكتاب ما يستحقه من اهتمام. فقد كان بوسعه، لما فيه من معرفة جافة وغير

(١٥٩) يشكل الكتابان الرابع والخامس حوالى ٥٧ % من مجموع العمل.

موجية نوعًا ما، أن يكون نقطة بداية ممتازة لعلم حول السوسيولوجيا التاريخية للحياة الاقتصادية لم يُكتَب قط. ويقدم الكتابان الأول والثاني - ٢٥% و ١٤% من حجم العمل على التوالي - اللذان تغمرهما الوقائع التوضيحية أيضًا، أساسيات خطة آ. سمث التحليلية. ويمكن أن تتم قراءتهما لوحدهما. ولكن القارئ المهتم بالنظرية أكثر من "التطبيق" والذي يكتفى بهما سوف يفقد كثيرًا مما لا غنى عنه لفهم النظرية نفسها على نحو كامل.

تعالج الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الأول تقسيم العمل.^(١٦٠) وها نحن في الجزء الأقدم من المبنى، الجزء المكتمل فعلاً في Draft. كما أنه يعتبر الجزء الأكثر تناسقًا في العمل كله ربما لأن سمث قد راجع الموضوع كثيرًا أثناء تدريسه. ومع أنه لا يتضمن أى شيء أصيل، كما نعلم، غير أنه ينطوى على ميزة لا بد من ذكرها، وهى ميزة لم تحظ بما تستحق من اهتمام: فلم يفكر أحد بمنح تقسيم العمل مثل هذه الأهمية قبل سمث أو بعده. إذ أنه جعل من تقسيم العمل العامل الوحيد عمليًا للتقدم الاقتصادي. فتقسيم العمل وحده "يفسر الغنى والوفرة الضخمة التى عمّت حتى على الفرد الأدنى والأكثر وضاعة فى المجتمع المتحضر مقارنة بما يمكن أن يحققه الكائن المتوحش الأكثر احترامًا وفعالية"، رغم سعة "عدم المساواة الجائرة" (Draft، انظر سكوت، مصدر سابق، ص ٣٢٨). كما أن التقدم التكنولوجى، "اخترع كل تلك الآلات" - وحتى الاستثمارات - إنما يحفز تقسيم العمل حقًا، وهو بالفعل مجرد شيء تابع لهذا الأخير. سوف نعالج هذه الميزة من الخطة التحليلية لدى سمث فى نهاية دليل القارئ هذا.

يُعزى تقسيم العمل نفسه إلى الميل الغريزي للمقايضة ويُعزى تطوره إلى التوسع التدريجى للأسواق - فحجم السوق فى أى لحظة من الزمن يقرر مدى ما يمكن أن يبلغه تقسيم العمل (الفصل الثالث). وهكذا يظهر تقسيم العمل وينمو كقوة غير شخصية قط impersonal force، ولما كان تقسيم العمل هذا يمثل القوة المحركة للتقدم، فإن هذا التقدم أيضًا لا يتوقف على الأشخاص depersonalized.

(١٦٠) من المفيد أن يتذكر القارئ أن كل المسائل المهمة فى تحليل سمث، التى يمكن أن تعالج فى هذا التاريخ أصلاً، سوف ترد فى مواضعها المناسبة ما عدا بعض المسائل التى يتعذر ذكرها فى مكان آخر. فليس لدليل القارئ هذا سوى قيمة محدودة جدًا وهو موجز جدًا.

وفى الفصل الرابع، يكمل سمث السلسلة التي قدسها تقادم الزمن: تقسيم العمل-مقايضة-نقود، ويفصل القيمة التبادلية" عن "القيمة الاستعمالية" بشكل تام، هابطاً بذلك إلى مستوى أدنى مما كان قد بلغه كتاب قدامى كثر، وبخاصة غاليانى. ويباشر سمث فى الفصل الخامس (الذى يبدأ بتعريف كانتيلون "للثروة") بإيجاد مقياس للقيمة التبادلية التي يعول عليها أكثر مما على السعر معبراً عنه بالنقود. وإذ يساوى سمث القيمة التبادلية بالسعر، ويلاحظ أن "السعر المعبر عنه بالنقود" price in money يتقلب تبعاً للتغيرات النقدية البحتة، فإن سمث يستبدل، لأغراض المقارنات بين زمن أو مكان معين وبين زمن أو مكان آخر، هذا السعر النقدي أو "الأسمى" nominal price لكل سلعة بسعر حقيقي real price بالمعنى نفسه الذى نتحدث فيه عن أجور حقيقية كما تتميز عن الأجور النقدية،^(١٦١) مثلاً، أى بسعر تعبر عنه كل السلع الأخرى. وبإهماله لطريقة الرقم القياسى، التى كان قد تم ابتكارها فعلاً فى عهده، فإنه يستبدل هذه الأسعار الحقيقية بدورها بأسعار معبر عنها بالعمل (بعد اختيار القمح لأداء هذا الدور): وبعبارة أخرى، يختار سمث السلعة: العمل بدلاً السلعة: الذهب أو الفضة ص numeraire (وحدة حساب) - إذا استعملنا التعبير الذى شاع استعماله بفضل ف. فالراس. قد يكون هذا الأمر مفيداً وقد لا يكون، وليس ثمة اعتراض منطقي عليه. بيد أن سمث قد تخطب كثيراً فى إيصال الفكرة، كما خلط بينها وبين الفلسفات التى تخص طبيعة القيمة والسعر الحقيقي بمعنى مختلف - انظر المذاهب المشهورة حول "الكدح والعناء" toil and trouble كسعر حقيقي لكل شيء (الفقرة الثانية من الفصل الخامس)، وحول العمل الوحيد "الذى لا تتغير قيمته الخاصة" (الفقرة السابعة) - وقد أسىء فهم فكرته البسيطة أساساً حتى من جانب ريكاردو. وهكذا فقد نسب إليه فضل نظرية القيمة القائمة على العمل- أو بالأحرى ثلاث نظريات عمل لا تتسجم مع بعضها-^(١٦٢)

(١٦١) انظر الفقرة التاسعة من الفصل الخامس، مثلاً.

(١٦٢) رغم ضرورة الرجوع إلى وجهة نظر سمث حول القيمة فى الفصل السادس من هذا الجزء وفى الجزء الثالث، فإن من المفيد توضيح هذه المسألة هنا. إن اختيار ساعات أو أيام العمل كوحدة للتعبير عن قيم أو أسعار السلع - على الأساس (الخاطئ) القائل بأن العمل لا تتغير قيمته قط أو على أى أساس آخر - لا ينطوى بذاته على أى نظرية معينة تتعلق بالقيمة التبادلية أو السعر أكثر مما يتضمنه اختيار الثور كوحدة للتعبير عن قيم أو أسعار السلع من نظرية كنتلك عن القيمة التبادلية أو السعر تقوم على الثور. ويبدو أن سمث (كما فعل ر. أوين وأخرون من أصحاب خطة جعل أوراق العمل النقدية labour notes وسيلة للتداول) لم يدرك هذا بشكل واضح وقد حاجج بيّنين فى مواضع عدة كما لو أن استعمال العمل numeraire ص (وحدة حساب) يتضمن بالفعل نظرية=

بينما يتضح تمامًا من الفصل السادس أنه كان يقصد تفسير أسعار السلعة من خلال تكلفة الإنتاج التي يقسمها في هذا الفصل إلى أجور و ربح و ريع - وهى "المصادر الأصلية لكل إيراد إضافة إلى كل قيمة يمكن تبادلها". ومن المؤكد أن هذا غير مقبول كتفسير للقيمة ولكنه يصلح كمدخل إلى نظرية السعر التوازنى ونظرية التوزيع على حد سواء.

إن نظرية التوازن الأولية الواردة فى الفصل السابع، والتي هى أفضل قطعة من النظرية الاقتصادية التى طرحها آ. سميث إلى حد بعيد، تؤشر إلى ساي حقًا ومن خلاله، إلى فالراس. وتتمثل التطورات النظرية البحتة فى القرن التاسع عشر بالتحسينات التى تم إدخالها عليها أساسًا. فسعر السوق، الذى يُعرّف على أساس الطلب والعرض قصير-الأجل، يُعامل كسعر يتقلب حول سعر "طبيعى" - السعر "الضرورى" لدى ج. س. ميل، السعر "العادى" لدى مارشال - يكفى فحسب لتغطية "القيمة الكلية للربح والأجر والربح التى ينبغى دفعها لكى تجلب" إلى السوق تلك الكمية من كل سلعة "التى تلبى الطلب الفعلى effectual" أى الطلب الفعال effective عند مستوى ذلك السعر. ليس هناك نظرية عن السعر الاحتكارى فيما عدا جملة عديمة المعنى (أو حتى خاطئة) تقول "إن سعر الاحتكار هو دائماً أعلى سعر يمكن الحصول عليه" فى حين أن "سعر المنافسة الحرة.. هو أقل سعر يمكن

= عن القيمة، وإضافة إلى ذلك، يبدو أنه يخطأ بصورة متكررة بين كمية العمل التى ستبادل السلعة مقابلها مع كمية العمل التى يتطلبها إنتاج السلعة - وهذا ما انتقده ريكاردو. وهكذا تأخذ الكمية التى يتطلبها إنتاج السلعة مكان الصدارة فى المثال الشهير حول حيوان الفئوس فى بداية الفصل السادس، مع أن القصد من هذا المثال كان التشديد على أن سميث يقصر مسألة قيام تلك الكمية بـ"تنظيم" (regulate) السعر خصيصًا على تلك الحالة المبكرة والبداية من تطور المجتمع حيث تتعدم انحصص التوزيعية الأخرى التى ينبغى أخذها بنظر الاعتبار. وأخيرًا، هناك مذهب "الكدح والعناء" toil and trouble الذى هو "السعر الحقيقى لكل شيء"، والذى، على الأقل حينما يُفسر كمعادل لمفهوم اللاحق "مشقة العمل" (disutility of labour)، لا يتوافق مع أى من المقياسين الآخرين. إن، ثمة ثلاث نظريات للقيمة أو السعر تقوم على العمل يعتقد أنها كانت موجودة لدى سميث. ومع ذلك، فما دامت النظرية الأولى غير قادرة على تفسير ظاهرة القيمة - وسيدرك القارئ أن النظرية إلى هذه النظرية كتفسير للقيمة يجعل منها تفسيرًا دائريًا - ولما كان من الممكن إهمال النظرية الثالثة لأن سميث لم يرق بأى جيد لتطويع موضوع مشقة العمل، تبقى لدينا النظرية الثانية أو نظرية القيمة القائمة على كمية العمل. وأخيرًا، نظرًا إلى إن سميث - بعكس ريكاردو أو ماركس - لم يدع صحة هذه النظرية قط إلا فى حالة واحدة، خاصة، فإننا نستنتج أن نظريته فى القيمة لا تقوم على العمل بأية حال، رغم تأكيد على عنصر العمل. ولا تؤثر على هذا الاستنتاج حقيقة أن الجملة الأولى فى المقدمة تجعل كل الدخل القومى National Dividend عبارة عن منتج عمل produce of labour، كما يبين هذا قليل من التأمل.

أن يؤخذ" في المدى-الطويل - وهذه نظرية مهمة، رغم أن سمث لم تكن لديه كما يبدو أى فكرة حول صعوبات إثباتها بطريقة مقنعة. والفصول ٨-١١ تكمل حاجة الكتاب الأول القائمة بذاتها، والتي لا تقتصر خطوطها المتعارضة إلى الجمال مع أنها تتخفى وراء الأوراق المثمرة للمادة التوضيحية التى تتحلل غالباً إلى استطرادات. وتعالج هذه الفصول "الشروط التى تحدد بشكل طبيعى" معدل الأجور ومعدل الربح و"تنظم" ريع الأرض (ص ٥٦).^(١١٣) وإذ تقوم هذه الفصول بالتلخيص والتنسيق، فإنها تسلم لاقتصادى القرن التاسع عشر نظرية القرن الثامن عشر حول التوزيع، تلك النظرية التى وجدوا أن من الأسهل كثيراً الانطلاق منها لأن رخاوة looseness مذهب آ. سمث تسمح بالتطور فى عدة خطوط مختلفة: إن ضعف سمث الشديد نفسه قد ساعده على تبوء نمط القيادة الذى اتسم به. يكفى أن نلفت نظر انتباه القارئ إلى النقاط التالية.

يتضمن الفصل الثامن: عن الأجور، ليس فقط أوليات نظريتى مخصص الأجور wage fund (ص ٦١) وحد الكفاف معاً minimum of existence، اللتين ربما أخذتا من تورغو والفزيوقراط واستفادَ منهما أقصى استفادة خلفاء سمث الإنجليز، ولكنه يتضمن عنصراً آخر أخفق هؤلاء الخلفاء فى إدراك أهميته الكاملة. إن هذا العنصر تكرسه جملة سمث البليغة القائلة بأن "المكافأة الليبرالية للعمل" تمثل "الأثر الضرورى" و"العلامة الطبيعية معاً على زيادة [الحروف المائلة ل. ج. شومبيتر] الثروة الوطنية" - وهذه جملة، رغم عدم كفاية تعليها، تلقى الضوء على مشكلة الأجور بطريقة تختلف عن تلك التى نظرَ بها ريكاردو إلى هذه المشكلة. وي طرح الفصل التاسع: عن الربح، نقاطاً عدة بصدد العوامل التى تقرر معدل الربح (ص ٨٣، مثلاً)، وخاصة بالمقارنة مع الأجور، ولكنه يخفق فى مواجهة المشكل الأساسى. وإلى الحد الذى يمكن فيه اعتبار سمث صاحب نظرية خاصة به تماماً فى "الربح"، فينبغى تشكيل هذه النظرية من مؤشرات غامضة ومتناقضة فى الغالب تنتشر فى الكتابين الأولين. فقد أقر سمث، أولاً، وساعد على انتصار الاتجاه المذهبي الذى ساد فى علم اقتصاد القرن التاسع عشر، وبخاصة فى

(١٦٣) [تعود الإحالات للصفحات فى دليل القارئ هذا إلى طبعة Everyman's Library التى أصدرها ج.م. دنت فى لندن وشركة إ.ب. دوتون فى نيويورك (١٩١٠)، والتي كانت توجد نسخة منها فى مكتبة تاكونك. أما فى المواضع الأخرى، فقد استعمل ج. شومبيتر طبعة كانان المشار إليها فى الهامش ١٥].

إنجلترا. فالربح، الذي هو المصدر الأساسي لدخل الطبقة الرأسمالية، يمثل (أساسًا) العائد من استعمال السلع المادية physical goods (بما فيها وسائل معيشة العمل)، التي تؤمنها هذه الطبقة في مجال الأعمال؛ والفائدة والقروض ليستا سوى اقتطاع من هذا الربح. وعند استثناء حالة المقرضين البحت ("أصحاب النقد")، فليس ثمة وظيفة متميزة للمنظمين entrepreneurs - مع أن سمث يتحدث عن "متعهد" undertaker - أو الصناعيين industrialists الذين هم، إذا أهملنا "المراقبة والتوجيه"، رأسماليون أو أسطوات masters أساسًا يعملون على تشغيل الناس الكادحين industrious people والاستيلاء على جزء من "منتوج عملهم" (الفصل السادس). والمضامين الماركسية واضحة في هذا التوجه الذي يقوم سمث، فضلًا عن ذلك، بالتأكيد عليها عبر الخروج عن سياقه المعتاد. ومع ذلك، يتعذر القول بأن سمث كان يمتلك نظرية للربح تقوم على الاستغلال، رغم أن من الممكن القول إنه قد أوحى بها. فلقد شدد سمث أيضًا على عنصر المخاطرة risk وتحدث عن قيام رجال الأعمال بتسليف advancing "كل رصيد المواد والأجور" (ص ٤٢)، الأمر الذي يشير إلى اتجاه آخر مختلف تمامًا. وعلاوة على ذلك، فإن كل من يقدر عاليًا الوظيفة الاجتماعية للدخار، كما هو شأن سمث، لا يمكن أن يتذمر لو تم اعتباره من أنصار نظرية الامتناع abstinence theory.

عند معالجة الاختلافات في "الأجور والأرباح في الاستخدامات المختلفة من العمل ورأس المال" (الفصل العاشر)، فإن سمث، موظفًا وقائع ومحاجات ضعيفة نوعيًا إلى حد ما، يتقدم على كانتيلون وينجح في تطوير فصل أساسي للكتاب المقرر في القرن التاسع عشر. أما الفصل الحادي عشر: "عن ريع الأرض" - حيث يقوم سمث، وعمليًا كل من تبعه من الاقتصاديين الإنجليز حتى عهد مارشال، بحصر مفهوم الربح بالأرض والمناجم - فهو فصل متضخم نتيجة الاستطراد الهائل (أو بالأحرى العقود من الاستطرادات أو الدراسات) بحيث أنه يشكل ٧,٦% من العمل ككل. وبتلخيص المواد الضخمة والكتيبات التي لا تحصى تقريبًا، تتشكل فسيفساء من الأفكار التي تمثل العناصر التالية، أهمها: أولاً: انطلاقًا من نظريته في القيمة القائمة على التكلفة، ليس غريبًا - ولوعن خطأ - أن يتوصل سمث إلى الاستنتاج القائل بأن ظاهرة الربح يمكن أن تعزى إلى "احتكار" الأرض فحسب (ص ١٣١)، مستهلاً، على هذا الأساس، الفكرة التي ستجد لها الأنصار مرة

بعد مرة دون أن تندثر لحد الآن. ولكننا نجد، ثانيًا: (ص ١٣٢) إشارة إلى أن "الأجور والأرباح العالية أو المتدنية هي سبب ارتفاع أو تدنى السعر، بينما يمثل والريع العالى أو المتدنى نتيجة له" وهذا يتناسب ولكن بصورة سيئة مع نظرية الاحتكار ويؤشر نحو الاتجاه الريكاردى: فما يسمى بنظرية الريع الريكاردية يمكن أن تكون قد تطورت عن بذل جهد معين لإضفاء نظام منطقى على لخبطة سمث. ثالثًا: ثمة إحاء قد يكون وراء سعى بعض أنصار سمث لتعديل هذه اللخبطة عن طريق نظرية الإنتاجية (انظر ص ١٣٣، مثلًا). ويتمازج كل هذا مع أفكار أخرى، حسنة وسيئة - فهناك، مثلًا، الفكرة القديمة التى ظلت باقية بقدر ما كانت عديمة الجدوى والتى نصادفها مجددًا لدى مالثوس ومفادها أن إنتاج المواد الغذائية له وضع فريد يتمثل بأنه يخلق الطلب الخاص به لأن الأفراد يتكاثرون عند توسع الإنتاج - تدخل المسرح وتغادره كما تفعل زمرة فالستاف فى مسرحية الملك هنرى الرابع. وحتى قبل وصول القارئ إلى الاستطرادات المتعلقة بقيمة الفضة وحول العلاقة بين قيم الفضة والذهب، فإن للفصل أهمية كبيرة لنظرية سمث عن النقود التى يتعذر فهمها كليًا، رغم ذلك، دون قراءة العمل ككل (انظر خصوصًا الفصل الثانى من الكتاب الثانى، والاستطراد المهم: حول مصارف الإيداع، فى الفصل الثالث من الكتاب الرابع). ثمة نقطتان ينبغى إضافتهما هنا. يحاول سمث، فى نهاية الاستطراد الخاص بالفضة، أن يوضح، عموماً على الأقل، سبب ازدياد سعر المنتجات الزراعية - السعر الحقيقى - بنتيجة التقدم فى التحسينات (ص ١٩٨ والصفحة التى تليها) وأن يبين، فى استطراد إضافى (ص ٢٢٤ والصفحة التى تليها)، أن السعر الحقيقى للمنتجات الصناعية سيتدنى بفعل ذلك. وهذا، بمعنى ما، يبشر بمذهب القرن التاسع عشر حول تناقص الغلة فى الزراعة وتزايدها فى الصناعة، الذى يمكن القول أن سمث قد تحسّن طريقه إليه بحذر والذى ربما تم استنباطه من صفحات عمله. وإضافة إلى ذلك، فقد توصل سمث، وإن بصورة محاجة مشوشة غير مفحمة، إلى الاستنتاج الريكاردى (ص ٢٢٩) القائل بأن مُلاك الأرض يستفيدون فى هذه العملية بشكل مباشر نظرًا لزيادة القيمة الحقيقية لمنتجات الأرض ولأنهم يتسلمون حصة نسبية أكبر من تلك المنتجات؛ وبشكل غير مباشر أيضاً بسبب هبوط سعر المنتجات الصناعية الحقيقى. كما يستفيد العمال أيضاً نظراً لزيادة أجورهم ولهبوط أسعار قسم من السلع التى يشترونها (ص ٢٣١). هذا بينما تعانى الطبقة الثالثة، "التجار ورجال الأعمال الصناعيين" (ص ٢٣١)، لأن معدل

الفائدة، كما قال سمث، يميل إلى أن يكون ضئيلاً في الدول الغنية ومرتفعاً في الدول الفقيرة بحيث تتعارض مصلحة هذه الطبقة مع مصالح الطبقتين الأخرين ومع "مصالح المجمع ككل". وقد جرى تصميم كل هذا بوضوح لرسم مخطط معين للمصالح الطبقيّة الاقتصادية على غرار ما حاول الكثير من الاقتصاديين اللاحقين بناءه، ربما بتأثير مثال سمث وبأمل تصحيح أخطائه.

يطرح الكتاب الثانی نظرية رأس المال، الادخار والاستثمار التي، مهما تغيرت كثيراً بفضل التعديل والنقد، تبقى، عملياً، الأساس لكل التطور اللاحق حتى بوهم - باورك وبعده إلى حد ما. إنها تبدو شبيهة حقاً بجناح جديد وقد أُضيف إلى مبنى قديم. ورغم المحاولة الضعيفة، الواردة في المقدمة، لربط هذه النظرية بالكتاب الأول من خلال العودة ثانية وعلى نحو غير مقنع تماماً إلى "تقسيم العمل"، فليس ثمة سبب للاعتقاد بأن أي جزء منها كان مكتوباً أو مخططاً قبل أن يقيم سمث في فرنسا. ويتجلى تأثير الفزيوقراط بالذات على تلك النظرية بوضوح أكبر مما على أي جزء من الكتاب الأول سواء في التفاصيل الكثيرة أو من حيث المفهوم ككل. ومع ذلك، ينبغي أن لا يساء فهم هذه المسألة. فلم يكن من عادة سمث القبول بما يقرأ أو يسمع على علته: إذ كان يقرأ ويصغي بذهن متفتح، وينتقد بقوة، ويوصل إلى مفهومه الخاص من خلال ذلك. وهذا يبين لماذا كنت أتحدث عن تأثير الفزيوقراط فقط، وليس أيضاً عن تورجو الذي أثر هو الآخر على سمث. كانت لتورجو الأفضلية في المسائل الجوهرية، ولكن هذا لا يعني أن سمث قد استخلص وجهات نظره منه. ذلك لأن وجهات النظر هذه تشبه تلك التي كان يمكن أن تتكون في ذهن سمث من النقد الخلاق لتعاليم كينييه بحيث إن من العدل أن نتحدث عن توافق parallelism أكثر مما عن تبعية، في ظل عدم وجود دليل مقنع على خلاف ذلك. ولا يسمح المجال لنا بتقديم أكثر من توضيح واحد. لقد تضررت المعرفة الفطرية لصاحبنا الإسكتلندي من فكرة كينييه القائلة بأن العمل الزراعي (والاستخراجي) هو العمل المنتج الوحيد. وربما كان سمث قد تعلم من تورجو كيف يهز كتفيه تعبيراً عن عدم اكرثائه بهذا الوهم وأن يمرره بانحناء لبقة من رأسه. ومع ذلك فإنه لم يفعل هذا. فهو لم يكن يكتف بأخذ الأمور جدياً فحسب بل وبصورة حرفية أيضاً. وقد ترتب عليه أن يباشر عملاً ضخماً لدحض ذلك. ولكن من الممكن أن يكون قد خطر بباله شيء ما حول التمييز بين العمل الإنتاجي

وغير الإنتاجي أثناء تأملاته حول هذا الأمر^(١٦٤) وهكذا طوّر تفسيره الخاص وأحله محل تفسير كينيه. فقد استوحى سمث، بمعنى ما، هذا التفسير من كينيه - وهذا ما تبينه حقيقة عدم وجود أى تلميح إلى هذا التفسير فى الكتاب الأول، مع أن مكانه الطبيعي فى هذا الكتاب - ولكنه كان تفسيره الخاص به هو بمعنى ما آخر.

يُميز الفصل الأول من الكتاب الثانى ذلك الجزء من الرصيد الكلى للفرد - والمجتمع - من السلع التى ينبغى أن تسمى رأسمالية (ليس فقط السلع المادية نظرًا لأن قابليات جميع الأفراد المقيمين المكتسبة والنافعة" هى رأسمال) عن بقية السلع، وي طرح مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال الدائر، ويصنف السلع التى يجب أن تكون ضمن كلا النوعين، مُدخلاً ضمن رأس المال الدائر النقودَ وليس وسائل معيشة العمال المنتجين، رغم أن حجة سمث تفترض تضمين هذه الأخيرة وتتضمنها بالفعل. ويتضمن الفصل الثانى، الطويل وأحد أهم فصول الكتاب، الجزء الأكبر من نظرية النقود لدى سمث. وهو أهم كثيرًا من الفصل الرابع من الكتاب الأول ويمثل بالتأكيد نتاج مرحلة متأخرة من جهود سمث. ولكنه لا يُظهر أى تأثير للفريديريش - فالتأثير الذى يمكن ملاحظته كله إنجليزى. وبتشديده العميق على الميل للادخار كخالق حقيقى لرأس المال المادى ("التوفير، وليس الصناعة، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال" ص ٣٠١، "كل مبذر عدو للجميع، وإن كل مقتصد محسن على الجميع" ص ٣٠٤)، فإن الفصل الثالث (الذى يُطرح فيه موضوع التمييز بين العمل الإنتاجى وغير الإنتاجى) يؤشر نحو انتصار سيستمر ١٥٠ سنة قادمة للنظرية التى تؤكد على دور الادخار pro-saving theory. "إن

(١٦٤) من المعقول أن نبين حالاً ما هو ذلك الشيء، لأن معالجة سمث غير المحكمة وغير المنسجمة وجدل القرن التاسع عشر بشأن ذلك التمييز كان قد حجب معناه على نحو غير ضرورى. يعيد العمال المنتجون إنتاج قيمة رأس المال الذى يستخدمهم مع مقدار من الربح. أما العمال المستخدمون بصورة غير منتجة، فهم إما يبيعون خدماتهم أو ينتجون شيئاً ما لا يدر ربحاً. يمكن اعتبار هذا التمييز الحالة الجنينية لنظرية ماركس عن القيمة الفائضة. ولا يمكن اعتبار هذا التمييز، بهذا التفسير، تمييزاً غير مهم irrelevant. ولكن ينبغى لوم سمث نفسه لعدم بروز هذا المعنى، الواضح تماماً من الفقرة الأولى من الفصل الثالث، وسط كل النقاط غير المهمة irrelevancies التى ربطها به. ومن زاوية أخرى، ولكن ذات صلة، فإن التمييز هو بين العمل الذى لا يخلق والعمل الذى يخلق شيئاً ما ينبغى بيعه لإكمال الصفقة: فإذا باع خادم شخصى خدماته لمن يستخدمه وقبض نظير ذلك دخلاً يُستمد من دخل مستخدمه، فلا توجد هنا خطوة أخرى فى هذه العملية؛ ولكن إذا وجد هذا الفرد نفسه عملاً فى معمل لإنتاج الأحذية، فإن دخله يُدفع من بين رأس المال، والعملية، التى يعتبر عمله عنصراً فيها، لا تكتمل إلا عند العثور على مشترٍ للأحذية.

ما يدخر سنويًا يُستهلك بانتظام شأنه في ذلك شأن ما يُنفق سنويًا، وفي الوقت نفسه تقريبًا، ولكنه يُستهلك من قِبَل مجموعة أخرى من الأفراد" ص ٣٠٢، أى العمال المنتجين الذين، لهذا السبب، ترتبط أجورهم وتشغيلهم طرديًا بمعدل الادخار الذى يتطابق أو يتساوى على الأقل مع الزيادة فى رأس المال، أى الاستثمار. وفى هذا الفصل، فإن الإيراد يعنى الربح مضافًا إليه الربح كما هو معناه لدى ماركس بالضبط. ويعالج الفصل الرابع مشكلة الفائدة. وكما تبين سابقًا، فلما كان الربح يُعامل بوصفه الظاهرة الأصلية fundamental phenomenon، وهذا أمر يؤخذ هنا كشئ صحیح افتراضًا، فإن الفائدة تنتج ببساطة عن حقيقة أن النقود - التى، بحسب سمث، ليست سوى سلع وخدمات المنتجين التى يمكن شراؤها بها - تجد دائمًا طلبًا عليها بعائد تحدده توقعات الحصول على الأرباح. ولم يجد سمث، وكذلك خلفائه حتى العهود المتأخرة، أى صعوبة قط فى تفسير الفائدة بحد ذاتها: فالاختلاف بينه وبين خلفاؤه من القرن التاسع عشر ينحصر فى أنه لم يجد مشكلة كبيرة فى تفسير ربح الأعمال أيضًا business profit، فى الوقت الذى صار عدد متزايد من هؤلاء الخلفاء يقلقون عليه مع مضى الزمن. لكن ثمة ثلاث نقاط تستوجب الذكر: أولاً: تفسير سمث غير المقنع لميل معدل الفائدة نحو الهبوط كنتيجة لزيادة المنافسة بين رعوس الأموال المتزايدة؛ ثانيًا: حاجته القوية، والناجحة لمدة ١٥٠ سنة، ضد النظريات النقدية عن الفائدة، والتى تحاول تفسير ذلك الميل بزيادة كمية المعادن النقدية؛ ثالثًا: حاجته المعتدلة والحكيمة حول القواعد القانونية التى استشارت هجومًا غير مبرر كليًا من جانب بنتام.

لم يُستكمل دليل القارئ، فليس ثمة مناقشة حول الفصل الخامس (حول الاستخدام المختلف لرعوس الأموال) مثلاً وهو الفصل الختامى من الكتاب الثانى. والفقرة الأخيرة كانت مطروحة فى ورقة منفصلة ودون إشارة إلى موضعها المقصود.

وقبل نهاية القرن، كان العمل Wealth of Nations قد طُبِع للمرة التاسعة فى إنجلترا، دون حساب لطبعاته فى أيرلندا والولايات المتحدة، التى ترجمت (بقدر ما أعلم) إلى اللغات الدانماركية، والهولندية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية والإسبانية (تشير الحروف المائلة إلى أكثر من ترجمة واحدة، كما أن الترجمة الروسية ظهرت خلال الأعوام ١٨٠٢-١٨٠٦). ويمكن أن يقيس هذا مدى النجاح الذى حققه هذا العمل فى المرحلة الأولى من تقدمه. إن عملاً من نوعه ووزنه -

والذى يفتر كلياً إلى جاذبية العمل *Esprit des lois* - يمكن اعتباره مثيراً. ولكن هذا لا يعنى شيئاً بالمقارنة مع النجاح الكبير حقاً الذى ليس من السهل قياسه: فمنذ عام ١٧٩٠ أصبح سمث معلماً، ليس للفرد للمبتدئ أو العادى فقط بل وللمتخصصين، وبخاصة الأساتذة. فقد انطلق منه فكر غالبيتهم، بما فيهم ريكاردو، ولم يتجاوزه معظمهم قط. واستمر نجاحه لنصف قرن أو أكثر حتى صدور كتاب ج.س. ميل: (Principles 1848). وقد قام سمث بتزويد الاقتصاديين بالجزء الأكبر من أفكارهم. وفى إنجلترا، شكل كتاب ريكاردو، (Principles 1817)، اختباراً جدياً له. ولكن معظم الاقتصاديين لم يكونوا بأية حال بمستوى ريكاردو خارج إنجلترا حيث استمر سمث ينعم بالسيادة. وقد منح فيما بعد لقب "مؤسس" - وهو لقب لم يكن يفكر أحد من معاصريه بنيله - حيث تحول الاقتصاديون الأقدم منه إلى دور "السلف" الذين كان من المدهش أن نكتشف لديهم أفكاراً ظلت تعتبر وكأنها أفكار سمث، رغم ذلك.

٥- شبه - الأنظمة

لتفادى أن يُكوّن القارئ انطباعاً خاطئاً تماماً - وهو انطباع قد لا تستطيع الفصول اللاحقة تبديده إذا ترسخ فى ذهنه - فإن من الضرورى حالاً تكملة القصة التى تم سردها فى القسم السابق، على الأقل من خلال التعرض لقسم من التيار الموازى من شبه-الأنظمة. كان معظم شبه-الأنظمة هذه بمثابة برامج للتنمية الصناعية والتجارية، كما نعلم. وقد أوصى مؤلفوها بسياسات ملائمة أو حاربوا سياسات ضارة، محاجّين فى ضوء المشاكل الفردية. ولكن أفكارهم لم تكن غير نظامية بمعنى الانتقال إلى التماسك. إذ أنهم عرفوا كيف يربطون مشكلة معينة بمشكلة أخرى وأن يُرجعوا هذه المشاكل إلى أسس موحدة - أسس تحليلية وليس مجرد أسس حول السياسة. ومع أن هذه الأسس لم يرد ذكرها بشكل صريح على الدوام، إلا أنها مع ذلك كانت مطوّرة بطريقة فعالة توحى بتطور القانون الإنجليزى. وفى هذا القسم، سنقتصر على مجموعة مختارة من كتاب القرن السابع عشر ممن سنذكرهم كلهم مجدداً كلما مضينا فى عملنا. وسنتعرف على العديد منهم فى الفصل القادم والفصول القادمة.

وتُعلق أوسمة هذا الأدب- الخاص بالقرن السابع عشر - على صدور رجال أعمال وموظفين مدنيين إنجليز، رغم أن الإيطالي سيراً^(١٦٥) يتصدر القائمة. وينبغي أن ينسب إلى هذا الرجل، كما أعتقد، فضل كونه أول من كتب بحثاً علمياً، مع أنه بحث غير نظامي، حول الأسس والسياسة الاقتصادية. ولا تتمثل ميزته الرئيسية بأنه قد فسّر تدفق الذهب والفضة من مملكة نابولي من خلال الإشارة إلى حالة ميزان المدفوعات ولكن في حقيقة أنه لم يتوقف هناك، بل واصل تفسير هذا الميزان عن طريق التحليل العام للشروط التي تحدد حالة نظام اقتصادي معين. ومن الناحية الجوهرية، يدور البحث عن العوامل التي تعتمد عليها وفرة السلع، وليس النقود- أى الموارد الطبيعية، ونوعية الأفراد، وتطور الصناعة والتجارة، وكفاءة الحكومة- بما مفاده أن العنصر النقدي يتنظم تلقائياً ولا يتطلب أى معالجة خاصة إذا كانت العملية الاقتصادية تسير بصورة صحيحة. وتتطوى هذه المحاجة على مساهمات عدة ضمن الخزين المتكون من الأدوات النظرية التي سيتم ذكرها فيما بعد.^(١٦٦)

Antonio Serra, Breve trattato delle cause che possono far abbondare li regne d' oro e (١٦٥) argento dove non sono miniere (١٦١٣؛ وقد أُعيد نشره ضمن مجموعة كوستودي، وفي: A. G. Tagliacozzo, Economisti del cinque e seicento, 1913 وبصورة موجزة في: G. Graziani, Economisti Napoletani dei secoli XVII e XVIII, 1937. كما طورت الترجمة الإنجليزية للكتاب مع خلاصة وتقييم في: A. E. Monroe, Early Economic Thought). ولا يُعرف أى شيء عن الكاتب سوى أنه كتب بحثاً من سجن نابولي، ربما على أمل استعادة حريته، ذلك لأنه قد أهداه إلى نائب ملك إسبانيا. ومرة أخرى، ندعو القارئ إلى نسيان هذا الكاتب الذي تم اختياره بصورة واضحة لغرض إثارة نائب الملك ولا يعكس بصورة حسنة لب وأهمية المحاجة بأية حال - فكما يمكن الادعاء بأن ل. أورتز كان سابقاً على سيراً، فإن من الممكن أيضاً المطالبة بهذه الأسبانية لصالح كاتب إسباني آخر: جونزاليس دي سيلوريجو (Memoriales. De la politica necesaria. a la republica de Espana. 1600؛ بيد أن الاثنان كان ينفصهما استيعاب سيراً للمبدأ - ومع ذلك، ثمة بعض التبرير لهذا الاسم: فقد حاجج الكاتب بتفصيل تام ضد سياسة السيطرة على الذهب والصراف الأجنبي، التي كان دي سانتس يدافع عنها - دون نجاح تام - بحيث يحتل البحث مكانة معينة في تاريخ الجدل "الميركنتيلي" (انظر الفصل السابع، أدناه). حول سيراً وكتابه، انظر: R. Benini, 'Sulle dottrine economiche di Antonio Serra', Giornale degli Economisti, 1892. وثمة مراجع أخرى في طبعة تاجلياكوزو.

(١٦٦) كان ب. دي لافيماس، الذي كتب حوالي عام ١٦٠٠، أقل منزلة من سيراً بشكل يتعدى قياسه تقريباً من ناحية استيعاب المبدأ الاقتصادي وقوة التحليل، بيد أنه لم يختلف عنه في آرائه حول أمور السياسة العملية (انظر F. Hayem, Un Tailleur d'Henri IV, Barthelemy de Laffemas, 1905). انظر: H. Hauser, 'La liberte du commerce et la liberte du travail sous (Henry IV', Revue historique

ولم نشهد هذا في أى مكان لعدة عقود. ولكننا، في النصف الثاني من القرن، نجد حصيلة غنية من الأعمال من نوع مماثل في إنجلترا تحت العنوان المتميز: Discourse of Trade، كما أشرنا سابقاً. وقد اكتشف مؤلفو هذه الأعمال تدريجياً، ولأنفسهم، عناصر من المنطق المتأصل في العملية الاقتصادية: أى الأشياء التى كان يمكنهم تعلمها من العلماء السكولائيين وخلفائهم التى باتت فيما بعد، تحت ظروف معينة، وبالتالي لأغراض سياسية مختلفة، الأساس المنطقي لمذاهب لبرالية سياسة عدم التدخل. ويمثل كتاب تشايلد: Discourse^(١٦٧) علامة على هذا الطريق. إن هذا العمل البارز كان ولا يزال يُحسب كواحد من الكتابات "الميركنتيلية" الكثيرة الأمر الذى شكّل ولا يزال يشكل سبباً كافياً لعدم رؤية المؤرخين لأى ميزة فيه. ولكن بمعزل تام عما إذا كان هذا التصنيف يصح على هذا العمل أم لا، ينبغى التسليم بأن العمل: Discourse يعالج المشاكل العملية فى زمانه- كالتشغيل، والأجور، والنقود، والصراف، والصادرات والاستيرادات، وما شابه- فى ضوء "القوانين" التى تشير بصورة واضحة إلى آلية الأسواق الرأسمالية؛ كما يتم، وإن بشكل غير صريح، تطوير الأداة التى نسميها نظرية التوازن، وذلك من خلف المشهد إذا صح التعبير. إن العمل يضاهى، ويتفوق فى بعض النقاط على، أعمال باربون، ودافينانت، ونورث، وفولكسفن، وآخرين.^(١٦٨) إذ يدرك هؤلاء الكتاب،

(١٦٧) السير جواسيا تشايلد Josiah Child (١٦٣٠-١٦٩٩). وقد ظهر هذا الكتاب أخيراً فى شكله الأخير تحت عنوان: New Discourse of Trade عام ١٦٩٣. ولكن لإيناف ميزته التاريخية، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار إن العمل قد أخذ عقوداً لكى ينضج ويصل إلى ذلك الشكل. وقد تم نشر المسودة الأولى: Brief Observation Concerning Trade and Interest of Money وكذلك: A Short Addition عام ١٦٦٨. وأضيفت عشرة فصول خلال الفترة ١٦٦٩-١٦٧٠. وهذه السنوات هى التى تتعلق بقضايا الأسبقية لأن العمل: Discourse about Trade، الذى تم نشره عام ١٦٩٠، لم يُضف أو يغير كثيراً. أما العمل: New Discourse، الذى صدر عام ١٦٩٣، فينطوى على تغيير أقل، ولم يُضف شيئاً باستثناء وجود مقدمة جديدة. وثمة منشور ثانوى يستحق الذكر أيضاً وكان قد كتب دفاعاً عن تجارة شركة الهند الشرقية. وإلى جانب المعاناة من التحامل العام ضد الكتابات "الميركنتيلية"، فقد عانت سمعة تشايلد كإقتصادي من واقعة لها أهمية كبيرة بالنسبة للعالم السوسولوجى. إذ كان تشايلد رجل أعمال بارز، بل أنه كان حقاً التجسيد الحى لمشروعات الأعمال الكبيرة الأكثر بغضاً فى ذلك العهد: فقد كان رئيس شركة الهند الشرقية، والقائد غير المنازع فيها فى بعض الأعراف، إضافة إلى إنه شخصياً كان غنياً جداً. وهكذا فإنه لم يكن محبوباً فى وقته وبقى كذلك لأكثر من ٢٥٠ سنة حيث دأب المؤرخون على تنظيف حواشيهم من "المحتكر" و"المرافع الخصوصى" لمصلحته الشخصية (scilicet).

(١٦٨) سيتم ذكر المراجع فى الفصول القادمة. ومع ذلك، ينبغى عدم تقييم مساهمة دافينانت على أساس عمله: Discourses on the Publick Revenues, and on the Trade of England (1698)، بل وفقاً لكل أعماله الكثيرة مأخوذة معاً: فهى تشكل شبه-نظام شامل. أما بولكسفن: فنباشر التعليق على=

إلى هذا الحد أو ذلك، وجود جهاز تحليلي معين يعمل بالطريقة نفسها من حيث الجوهر بغض النظر عن ماهية المشكلة العملية التي يُستخدَم الجهاز لمعالجتها، كما نجد لديهم أيضاً الرغبة والمقدرة على استعماله. وهذا هو المهم بالنسبة لأغراضنا: فأن نحب أو نكره التوصيات العملية، التي يعتقد هؤلاء المؤلفون أنها تتبع من تحليلهم، إنما هي مسألة غير مهمة قط.

وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى البحث الرائع حول التجارة الخارجية، مع أنه غير معروف إلا قليلاً، والذي وصفه البروفيسور فوكسول (انظر: مكتبة كريس لإدارة الأعمال والاقتصاد، مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال، الفهرست) "كواحد من أنظمة الاقتصاد السياسي المنهجية المبكرة، ويتضمن إحدى المحاجّات العملية القوية حول التجارة"، مع أن الجزء الثاني من صياغة فوكسول يبدو لي صحيحاً أكثر من الجزء الأول. والبحث هو: *The System or Theory of the Trade of the World (1720)* (انظر الفصل السابع، أدناه) هذه المساهمة الرائعة في نظرية التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فقد أوجز كاتب المساهمة، وبما لا يتجاوز ٣٤ صفحة، قضايا النظرية العامة ذات الصلة بموضوعه الخاص، مع أن هذا لم يتحقق ضمن أي مخطط "منهجي".

ومع ذلك، كان الأداء العام لهذه المقالات أقل بكثير من ذلك المستوى. فمعظمها كان مجرد برامج معلّلة للتطوير الصناعي والتجاري في إنجلترا. وسيتم ذكر مجموعة مختارة من الأعمال من هذا النوع في الفصل الأخير من هذا الجزء نظراً أن التجارة الخارجية قد احتلت مكان الصدارة والجزء الأعظم من مساحة

=عمله حالياً. كان جون بولكسفن تاجراً وعضواً في البرلمان، كما خدم في مجلس التجارة أيضاً. وإضافة إلى عمله الرئيسي: (Discourse of Trade, Coyn, and Paper Credit 1697. reprinted. 1700)، فقد كتب بولكسفن أيضاً: *England and East India Inconsistent in their Manufactures 1697*. وفي هذا العمل، إضافة إلى مهاجمة *bete noire* (ببيع) شركة الهند الشرقية رداً على مقالة دافينانت: (Essay on the East-India Trade 1696)، فإن بولكسفن يكمل جزءاً من محاكاة عمله *Discourse*. ويمثل الأخير قطعة ممتازة من العمل، وبخاصة من ناحية مقدرته التحليلية. وهكذا، فإن من المثير للاهتمام ألا يحصل هذا العمل إلا على اعتراف ضئيل جداً، خاصة وأن هذا الاعتراف كان يقترن بملاحظات تتم عن ازدياد لافتقاره المزعوم إلى الأصالة و"أخطائه الميركنتيلية" المختلفة. والتهمة الثانية تبدو بلا أساس. أما بالنسبة للتهمة الأولى، فيكفي طرح السؤال التالي: إذا عرفنا الأصالة والعلاء لدى اقتصادي ما وفقاً لما تحويه كتاباته من نتائج جديدة فحسب، فأين سيكون إذن آ. سمث أو ريكاردو أو ج.س. ميل؟

تلك البرامج. ويكفي الآن أن نذكر، مثلاً، كراريس Mun الذي بولغ فيه (والذي، مع ذلك، لم يكتب تحت عنوان: Discourse of Trade بل تحت عنوان: Mun's Treasure by Forraign Trade, 1664) وكذلك كراريس كاري وبيتوت.^(١٦٦) إن الرؤية السياسية لدى هؤلاء الكتاب لم تقتصر إلى الوحدة. فهذه الرؤية كانت شاملة تماماً وهي تتناول المشاكل الاقتصادية كلها للبلد. ولكن لم يكن هناك عمل تحليلي، كما أن حاجتهم تزخر بالنواقص. لناخذ كاري، مثلاً. ففضلاً عن أنه قد ناقش بعناية شروط تجارة إنجلترا مع كل بلد أجنبي، ومع أيرلندا، ومع المستعمرات (وهذا هو الجزء الأهم من كراسه)، فإنه شغل نفسه أيضاً بالاحتكارات (أى احتكارات الشركات التجارية الكبرى)، وأسباب البطالة وحلولها، والعملية والانتظام، وموضوعات كثيرة أخرى إلى حد النزول إلى كيفية جعل الخادمان "أكثر ترتيباً وانقياداً مما هن عليه الآن" ص ١٦٢ (ألم تكن هذه هي مساهمة السيدة كاري؟). بيد أن كل محاولاته لتجاوز سطح الأمور في تحليل كاري كانت تنتهي إلى الإخفاق. فقد اعتبر الريع العالية، مثلاً، مسئولة عن خسارة إنجلترا في الأسواق الخارجية. كما أنه جعل الفائدة المرتفعة سبباً آخر لهذه الخسارة ولكن دون اللجوء إلى أى حجة من شأنها رفع هذه النظرية إلى ما فوق مستوى الملاحظة المتداولة. ورغم تشديده على فوائض التصدير، فإن ثمة ثناء على الأسعار العالية والأجور العالية لأسباب لا تسمح للقارئ بنفسه بتفسيره تفسيراً كريماً. وهكذا. ومع ذلك، فإن ثمة الكثير من الحدة في آراء كاري ككل shrewd sense - آراء حادة وضيقة وطنياً ومتوحشة بسذاجة (قارن مثلاً حماسه لتجارة العبيد: "منجم فضة" إنجلترا، ص ٧٦، أو آرائه حول التسوية التي ينبغي تحقيقها بالنسبة لأيرلندا، تلك الآراء التي تنتشر هنا وهناك في عمله).

(١٦٩) جون كاري، وهو تاجر في برستول: An Essay on the State of England in Relation to its Trade, its Poor, and its Taxes.. 1695 وهي الطبعة المستعملة. وكانت له عدة أعمال أخرى تشير إلى نجاح كبير (ومنها العمل الذي صدر عام ١٧٤٥ تحت عنوان: Discourse on Trade). وحول تقييم لوك لعمل كاري، يمكنني الاحتكام فقط بحقيقة أن كاري قد استحسن إعادة سك العملة وفق معيار الوزن والنقاوة القديم، وبأن لوك، عام ١٦٩٥، كان سيرحب بأى كاتب يفعل هذا (انظر الفصل السادس، أدناه). ومع ذلك، فقد لفتت نظره أيضاً مناقشة كاري الدقيقة لتجارة إنجلترا مع مختلف البلدان الأخرى. أما العمل الأخرى: Britannia Languens, or Discourse on Trade.. (1680)، فقد ظهر تحت اسم مستعار وهو Philanglus ويُنسب إلى وليام بيتوت على ذمة البروفيسور فوكسول (انظر فهرست مكتبة كريس).

وما دما قد أحسنا تمييز "شبه- الأنظمة" الموجودة في، أو خلف، الكتابات التي تعلن اهتمامها بمشاكل معينة فحسب، فإننا نجد هذا النوع من العمل في كل مكان. ففي هولندا، مثلاً، تعود كتابات جراسونكل ودي لا كورت^(١٧٠) إلى هذا النوع، رغم اهتمام الكاتب الثاني بتجارة الحبوب فقط. ويفضل كثير من المؤرخين هذين الكاتبين على نظائرها الإنجليز حينذاك بسبب آرائهما "الليبرالية" حول التجارة الداخلية والخارجية- مع أن دي لا كورت لم يبقَ على رأيه بالنسبة للنقطة الأخيرة، والتدخل الحكومي، وطوائف القرون الوسطى، وما شابه. ولكننا نصل إلى تقدير مماثل جوهرياً بسبب إدراك الكاتبين للأسباب والنتائج في كل أمور آلية السعر. كما أن جراسونكل، الذي ميَّزَ في عام ١٦٥١ الوظيفة الاقتصادية "للتنبؤ" forestalling والتكهن speculation، إنما كان يعرف الشيء الذي كان يمكن تقديمه عام ١٧٥١ كاككتشاف- وليس الشيء الذي كان يمكن أن يحدث بالفعل- مع أنه كان شيئاً عادياً عام ١٨٥١، ويبدو شيئاً خاطئاً تماماً الآن.

أما الكتابات الألمانية من هذا النوع في القرن السابع عشر، فبالإضافة إلى كونها قد أخذت، طبعاً، موقفاً مختلفاً فيما يخص حقل السياسة policy، فهي لم تكن على هذا المستوى، بل كان الكثير منها من نوع كتابات كاري أو أفضل. سنلتقي بـممثل واحد من النمسا معروف جيداً: هورنك^(١٧١) الذي يشمخ في كل تاريخ علم الاقتصاد شأنه في هذا شأن بيكر، الأهم منه بكثير، وبعض الكتاب الآخرين. إن كتاب هورنك هو بمثابة برنامج آخر لدعم سياسة التنمية الاقتصادية جرت كتابته هذه المرة لبلد فقير تهدده الغزوات التركية بشكل دائم ويفتقر إلى الموارد والإمكانات التي تملكها إنجلترا. ولكن إذا أخذنا هذا الواقع بنظر الاعتبار بصورة مناسبة، فإن التشابه بين توصيات هذا الكتاب وبين توصيات معاصري هورنك الإنجليز- أو حتى بتوصيات مؤلف: Discourse of the Common Weal- يبدو مدهشاً: فالأراضي القاحلة والموارد الأخرى غير المستغلة ينبغي أن تُستغل؛

(١٧٠) كتب ديرك جراسونكل (١٦٠٠-١٦٦٦)، الذي كان محامياً وموظفاً مدنياً، بحثاً حول اقتصاديات تجارة المواد الغذائية تحت العنوان غير الواعد: Placaetboek op het stuk van de Leeftocht (تصنيف ضوابط المواد الغذائية، ١٦٥١). أما بيتر دي لا كورت (١٦١٨-١٦٨٥) فكان صناعياً. وبين أعماله، ينبغي أن نذكر فقط: Interests van Holland (١٦٦٢)، الذي صدرت طبعته الثانية عام ١٦٦٩ تحت عنوان (Aanwysing..).

(١٧١) 1684 Oesterreich uber Alles wann es nur will. كان فيليب و. فون هورنك (١٦٣٨-١٧١٢) موظفاً مدنياً. وثمة مقتطفات من كتابه ترد في عمل أ. ه. مونرو: Early Economic Thought.

ويتوجب زيادة كفاءة العمل عن طريق التدريب الأفضل؛ وينبغي دعم الصناعة المحلية بتوجيه الطلب الاستهلاكي نحو منتجاتها، بين أمور أخرى؛ ويجب تفضيل تصدير المواد المصنوعة واستيراد المواد الأولية الضرورية لها، وتقييد تصدير هذه الأخيرة واستيراد المواد المصنوعة؛ كما ينبغي أن تكون التجارة الثنائية مع أى بلد فردى متوازنة (انظر الفصل الأخير من هذا الجزء)، وهكذا. ويعبر هذا كله أو معظمه عن فهم عملى سليم ويقوم كنصب تذكارى هام جداً لفكر بيروقراطية عقلانية، ولكنه فهم سليم لم يظن، حتى مجرد ظن، أن عليه أن يتعزز بالتحليل.

وبالنسبة للولايات المتحدة، ليس ثمة ما يمكن تسجيله فى مجال المحاولة النظامية قبل القرن التاسع عشر. ويعود هذا، كما هو متوقع، إلى الظروف البيئية التى جعلت من غير المرغوب فيه خلق طلب أو عرض من البحوث العامة. ولكن مناقشة المشاكل العملية الجارية كانت فعالة حتى فى الفترات الاستعمارية. فقد زخر القرن الثامن عشر بتقارير وكراريس ومقالات، وبخاصة حول النقود الورقية، وسك العملة، والائتمان، والتجارة والسياسة المالية.^(١٧٢) وتصح على قسم من هذه الأعمال فكرتنا عن "شبه-الأنظمة". ثمة ثلاثة أمثلة ننصح القارئ الأمريكى بمراجعتها لنفسه. أولاً: هناك تقرير هاملتون الشهير Reports on Manufactures (1791).^(١٧٣) ومع أن التقرير كان معداً لوصف برنامج معين

(١٧٢) تعطى المقالة الأخيرة للبروفيسور سيليجمان: "Economics in the United States" التى أعيد نشرها كفصل رابع من كتابه: (Essays in Economics 1925)، مجموعة مختارة من العناوين (لسوء الحظ، عناوين أكثر من عناوين) ولا أمل لى بإدخال تحسينات عليها. وقد استرشدت فى القراءة التى قمت بها بتلك المجموعة فى المقام الأول. انظر كذلك: C. F. Dunbar, "Economic Science in America, 1776-1876" in: the North American Review, 1876. والطبعات المعاد نشرها من عدد من كراريس أكثر أهمية أصدرتها Prince Society عام ١٩١١ (ونشرها ماك فارلاند دافيس). ويبدو أن الاقتصاديين الأمريكيين عموماً مستعدون لإسقاط أهمية هذا الأدب المبكر من زاوية علمية، وإن معظم الاهتمام الذى لقيه ذلك الأدب يقتصر على سياسات أو إجراءات خاصة سواء كدفاع عنها أو كهجوم عليها. وعليه، فإن المؤرخ النقدي يطرى أو يلوم تبعاً لمواقفه الشخصية من هذه السياسات والإجراءات. وكقاعدة عامة، يجرى إهمال المساهمة التحليلية تحديداً لكاتب معين، وبخاصة فى تلك الحالات التى تجتمع فيها ممارسة "غير سليمة" unsound مع نظرية سليمة sound والعكس بالعكس، كما يحدث فى حقل النقود فى الغالب. ومع ذلك، ووفقاً لخطة هذا الكتاب، لا يمكن أن نفلح سوى القليل لمعالجة هذه الحالة من الأشياء. [كتب ج. شومبيتر هذا الفصل قبل صدور عمل جوزيف هـ. دورفمان: The Economic Mind in American Civilization، الذى يغطى مجلداه الأولان الفترة ١٦٠٦-١٨٦٥. وقد قرأ ج. شومبيتر المجلد الأول ووضع ملاحظات، قاصداً استعمالها فى تنقيح هذا الفصل].

(١٧٣) شخصية ألكسندر هاملتون اللامعة (١٧٥٧-١٨٠٤) معروفة جداً لدى القارئ بحيث أن من غير المعقول تعريفه به وماذا كان يمثل. كما ليس أنه ثمة سبب للإشارة إلى أدبه. كل ما ينبغي قوله =

دون شك، بيد أنه حقًا "علم اقتصاد تطبيقي" في أفضل أحواله، ويكشف بوضوح تام أساسيات الإطار التحليلي الذي كان ينبغي وضعه بشكل صريح من قبل د. رايموند وف. ليست، ويذكر بدوره بأعمال كُتاب مثل تشايلد ودافينانت. ثانيًا: يقترب عمل كوكس من أن يكون بحثًا نظاميًا بالفعل.^(١٧٤) ثالثًا: تهبيء مقالات بنيامين فرانكلين (١٧٠٦-١٧٩٠) حول الموضوعات الاقتصادية^(١٧٥) مادة كافية لتمكيننا من إعادة بناء نظامه - من جانبه العملي الذي هو بمثابة سياسة عدم تدخل من حيث الجوهر - رغم قلة ما يمكن قوله لصالح مزاياه التحليلية البحتة.

=من الزاوية التي تهمنها هو أن هاملتون كان أحد أولئك الممارسين المهنيين practitioners النادرين للسياسة الاقتصادية ممن يسلمون بجدوى اكتساب المزيد من علم الاقتصاد التحليلي بأكثر من تلك المعرفة السطحية التي تنفع لمخاطبة جمهور من نوع خاص. وكان هاملتون على معرفة جيدة حقًا بالعلم الاقتصادي لأدم سميث - وليس بأدم سميث نفسه فحسب - بحيث أنه تمكن من تكييف ذلك الاقتصاد لرؤاه الخاصة من الإمكانيات أو الضرورات العملية وإدراك محدوديات ذلك العلم. وتتطوى تقاريره كلها على أكثر من معرفة بديهية وفطرية - ليس فقط التقرير المذكور في المتن، بل أيضًا التقارير الأخرى حول تعريف الاستيراد (١٧٨٢)، والائتمان العام (١٧٩٠ و ١٧٩٥)، وتأسيس مصرف وطني (١٧٩٠) ودار لضرب العملة (١٧٩١). ويوصى كثيرًا بقراءة مجلة Federalist، وهي المجلة التي تعاون فيها هاملتون مع ماديسون وجاى. وسيستمد القارئ الأمريكي منها معرفة لا تقتصر على علم الاقتصاد فقط. وعند بداية درس كتابات هاملتون، يمكن الاسترشاد بالعلم: (P.L. Ford, Bibliotheca Hamiltoniana (1886)، وكتاب سيرة حياته الذي أصدره هـ. س. لودج عام ١٨٨٢.

(١٧٤) Tench Coxe (1755-1824), Commission of Revenue, A Review of the United State..(1794), in a form of essays and addresses

(١٧٥) وبخاصة مقالاته: (1751) Observations concerning the Increase of Mankind.. والعمل المسؤول عن الرأي القائل بأن هذا الكاتب الواقعي الكبير كان فزيوقراطيًا: Positions to be examined concerning National Wealth, 1769. ولكن رغم أن هذه هي أعماله الوحيدة التي تقع ضمن نطاق البحث الاقتصادي أصلاً، مع إمكانية استثناء عمله: Reflections on the augmentation of Wages، إلا أن مقالاته الأخرى، والمادة الواسعة التي ساهم فيها بصور شعبية في منشورات شعبية (مثل مقالته: Poor Richard"s Almanack)، تساعد على إتمام معرفتنا بأرائه وجهوده التحليلية (انظر: Works، التي نشرها جون بيلو في ١٨٨٧-١٨٨٨). ومن غير المعقول حتى أكثر مما في حالة هاملتون طبعًا أن نسهب في الحديث عن حياة وإنجازات هذه الشخصية المألوفة، خاصة بعد أن صدر حديثًا عمل كارل فان دورن البارح حول سيرة حياته.

٦ - المالية العامة مرة أخرى

تتمثل الحقيقة التي تم التشديد عليها في القسم الأول من هذا الفصل بأن المالية العامة قد اكتسبت لدى الدول الوطنية الناشئة ليس فقط أهمية أكبر، بل دلالة جديدة أيضاً. ولن نبالغ كثيراً إذا قلنا إن المالية العامة كانت قد شكلت الموضوعة المركزية التي كانت كل الموضوعات الأخرى تدور حولها، على الأقل بالنسبة للفروع القارية من الأدب الذي تم استعراضه. لنستعيد، إذن، خطانا السابقة وننظر إلى المشكلة المالية لتلك الدول بدقة أكثر.

لقد تطورت المالية العامة وفق مفهومنا، وبخاصة مسألة فرض الضرائب الحديثة، أولاً أثناء القرن الخامس عشر في جمهوريات-المدن الإيطالية، وبخاصة في فلورنسا، وفي المدن الحرة الألمانية (Reichsstädte). ومع ذلك، فإن الأمر الأهم بالنسبة لنا هو تطور الأنظمة المالية للدول الوطنية والإمارات الإيطالية والألمانية. ولغرض الاختصار والدقة معاً، سنفكر بحالة هذه الإمارات أساساً، أو بدقة أكثر، بتطور المالية العامة في إمارة دنيوية نمطية في ألمانيا. وبطبيعة الحال، فإن الناس كانوا يدركون على الدوام وجود بعض المصالح المشتركة لكل أعضاء وحدة سياسية معينة - كما أن التعاليم السكولائية، بين أمور أخرى، قد عززت إدراك *res publica* (الدولة). ومع ذلك، كانت الشؤون العامة تخص الحاكم المحلي من حيث المبدأ القانوني. وبشكل خاص، كانت الحروب تمثل نزاعاته الشخصية (قارنُ التعبير الإنجليزي الرسمي الذي لا يزال يُستعمل: "أعداء الملك"). وهكذا، حينما لم تكن تكفيه الخدمة الحربية لأتباعه *vassals* - علماً بأن هذا المصدر كان قد نضب أثناء القرن السادس عشر - فقد كان يتوجب عليه تمويل تلك الحروب من موارده الخاصة. وتتكون هذه الموارد، أولاً، من الدخل الإقطاعي من أراضيها الخاصة. ثانياً، من بعض الحقوق المالية التقليدية *customary fiscal rights* التي رافقت سيادة *lordship* إمارة معينة كالرسم على سك الذهب أو الفضة، والرسوم والضرائب، وحق استيفاء ثمن المرور الآمن للمسافرين وقوافل التجار، وحق استيفاء الضرائب من الجماعات اليهودية مقابل الحماية المقدمة لهم، والحقوق التي تضم مجموعة واسعة من الرسوم من جميع الأنواع (*regalia*).

إن ارتفاع الأسعار، وتكاليف المرتزقة والجيوش الدائمة فيما بعد، ثم الإنفاق المسرف على حاشية البلاط والأجهزة البيروقراطية، والأسباب الأخرى، التى ترتبط كلها بالطموحات السياسية لأولئك الأمراء أو بالبنية الاجتماعية لأقاليهم، قد جعلت المصادر التقليدية للتمويل غير كافية وأدت إلى دين متزايد العبء بسرعة. وبسبب الوضع الذى يتعذر الدفاع عنه الذى نشأ عن ذلك، لجأ الأمراء إلى عزباتهم Estates بحجة، مثلاً، أن مواجهة غزو تركى معين لم يعد شأنًا يخص الأمير وحده رغم كل شيء. ولذلك، قدمت العزبات، بمعزل عن مساهمات المدن، المساعدات التى فرضها الأمراء على دخلهم الإقطاعى، أى على الرسوم التى كان يدين فلاحوهم بها لهم - بينما تبقى الأرض، التى هى تحت تصرفهم الخاص، معفاة من الضريبة. وفى البداية، شدد الأمراء على أنهم كانوا يهبون بملاً إرادتهم استجابة لرجاء ذليل ولأجل الحالة الطارئة المعنية. ولكنهم قد تحملوا العبء بالفعل. ومع ذلك، وبعد وقت قصير، كان يتعين الإقرار بالتكرار المنتظم لهذه الضرائب المباشرة. ولكن إذ قبلت العزبات بهذا الواقع، فإنها شكلت إدارات خاصة بها لجباية الضرائب وإنفاق المتحصلات، من ناحية، كما أن العزبات، من ناحية أخرى، لم تعد تقدم بنفسها هذه الضرائب بل جمعتها بدورها من فلاحيتها التابعين. وإضافة إلى عدم كفايته، فإن هذا الترتيب لم يرق طبعاً للأمراء وبيروقراطيتهم قط. ومن هنا نشب الصراع بينهم وبين العزبات للسيطرة على الجهاز المالى الجديد الذى نما بمحاذاة جهازهم الخاص بهم. والقارئ يعلم أن البرلمان الإنجليزى قد نجح فى فرض سيطرته على الإنفاق الذى أضعف من سلطة الملك أخيراً فى القرن السابع عشر. وفى معظم البلدان الأخرى، ظفر الملوك والأمراء، أو بالأحرى بيروقراطيتهم، بالنصر فى سياق القرن الثامن عشر، رغم اندحار ancien regime (النظام القديم) الفرنسى عند محاولة ضمان الإصلاح المالى.

وفى غضون ذلك، أى إلى أن نجحت البيروقراطيات بدحر المعقل المالى للعزبات، كان يتعين على الدولة الناشئة *growing Leviathan* أن تتغذى على مصادر الإيراد القديمة. وهكذا بات تطوير هذه المصادر، وبخاصة كل الحقوق المالية، مهمة كبرى للحكومات والرجال الموالين لها. وهذا يعنى أخيراً النمو غير المتناسب للضرائب غير المباشرة، وبخاصة فى أشكال الضريبة العامة *General Excise*، من ناحية، وضريبة المبيعات العامة *Turnover Tax* - حيث تشكل

ضريبة alcavala الإسبانية المثال البارز - من الناحية الأخرى. فرغم اعتماد فرض أو زيادة الضرائب غير المباشرة على موافقة العزبات من حيث المبدأ، إلا أنه قد ثبت، في كل بلد تقريباً ما عدا إنجلترا، أن الالتفاف على هذا المتطلب كان في حالة فرض الضرائب غير المباشرة أسهل مما في حالة الضرائب المباشرة. كما كان لدى الأمراء والبيروقراطيات أيضاً دافع آخر لتفضيل النوع الأول. فقد اعتدنا على النظر لفرض الضرائب غير المباشرة على أنه ضد مصالح الفقراء. ولكن الحجة "الاجتماعية"، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت في صالح فرض ضرائب غير مباشرة: ذلك لأن النبلاء ورجال الدين أيضاً تحملوا الضرائب غير المباشرة على الأقل، بينما لم تقدم هذه الطبقات أى شيء إطلاقاً تقريباً لصالح عوائد الضرائب المباشرة. ومع ذلك، فنظراً لأنه لم يكن من السهل إدخال أو إصلاح الضرائب غير المباشرة على حد سواء - وهذا يبين، عرضاً، كم أن تلك الملكيات كانت بعيدة عن أن تكون "مطلقة" - ومعنى ذلك أن زيادة الإيراد من هذا المصدر يخضع للمناسبات وليس لأى خطة عقلانية. ونظراً أيضاً لأن الحكومات نادراً ما كانت فى وضع يسمح لها بالتخلى عن الإيرادات من الحقوق المالية القديمة مهما كانت غير عقلانية، وثقيلة الوطأة، ومغيظة، فإن النتيجة تكاد لا تُصدق: وهى نتيجة لا تعبر عنها سوى كلمة "فوضى"، وكان مجرد تسويتها يشكل مهمة شاقة جداً والتي أرهقت رجال الإدارة والكتاب البارعين معاً حينما وافقوا على تحمل مسؤوليتها. ويتضمن الأدب الذى ازدهر بفضل هذه الظروف بعض التحليل للمشاكل التى ستذكر باختصار فيما بعد مثل مشكلة عائدية الضرائب، كما أنه يتضمن أيضاً تحليلاً من النوع الذى يستحسن التعرض إليه حالياً، إلى جانب الأجزاء الأكبر من ذلك الأدب، التى هى غير هامة بالنسبة لتاريخ الاقتصاد التحليلي ويتعين علينا ذكرها لمجرد إزاحتها جانباً.

أولاً: أنتج الصراع الذى أشرنا إليه كتباً وكراريس لا تحصى حول حق بفرض الضريبة، و"عدالة" فرض الضريبة، والقضايا الدستورية ذات الصلة بفرض الضريبة. وسبق أن تطرقنا إلى الفاتحة المهمة التى تتضمنها الكتابات السكولائية بذلك الشأن. ويظهر الأدب العلماني من هذا النوع اختلافاً متميزاً بين الأدب الإنجليزي والأدب الأوروبى من حيث الاتجاه: إذ أن معظم كتاب القارة قد ساندوا البيروقراطيات، وغالباً ما رأوا فى المقاومة مصلحة طبقية تنسم بالجهل ومعاداة

المجتمع، بينما رأت غالبية الكتاب الإنجليز - وبخاصة في الصراع حول ضريبة السفن التي فرضها تشارلز الأول - موقفاً لصالح الحرية يستحق التقدير. ومع ذلك، لم يكن كل هذا سوى علم سياسة بسيط أو "فلسفة سياسية" وليس له من أهمية بالنسبة لنا. ثانياً: يعود التوصيف البحث لمصادر الإيراد العام والممارسة الإدارية إلى فترة قديمة. وثمة حالة إنجليزية تعود إلى القرن الثاني عشر.^(١٧٦) وقد تطور هذا الأدب كثيراً منذ القرن السادس عشر ولكن أغراضنا لا تستلزم الاهتمام به أكثر.^(١٧٧) ثالثاً: ضرورة تحقيق أقصى فائدة من الحقوق المالية القائمة قد خلقت، في مجال الخدمة العامة، محامياً من نوع خاص تتمثل مهمته بحماية وتوسيع وأنظمة systematize هذه الحقوق عن طريق تفسيرها تفسيراً مناسباً، كما كان يقوم طبعاً بوضع التعاليم والكتابة، خالفاً ما يُعرف بفلسفة التشريع المالي^(١٧٨) Fiscal Juriprudence. أما الفئة الرابعة، فتتألف من المخططين الماليين - وهم كتاب كثر دافعوا عن مخططات الإصلاح المالي: إذ أن كل وضع طارئ أو جدل مالي كان يخلق بصورة طبيعية مجموعات منهم منذ القرن الخامس عشر. ومن الممكن، في ضوء أفكارهم، كتابة ليس فقط تاريخ المالية العامة، بل تاريخ المجتمع السياسي أيضاً، ذلك لأن كل ما يحدث في الحقل السياسي يعكس نفسه في الأفكار السائدة حول السياسة المالية بشكل أصدق مما في أي ميدان آخر. ومع ذلك، فإن عمل معظم المخططين لم يكن ينم عن جهد تحليلي. وهذا يصح بشكل خاص على

Richard Fitzneale, Dialogus de scaccario (exchequer), ed. by Hughes. Crump and Johnson, 1902 (١٧٦)

Anon. Traicte des finances de France (1580): N. على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى: (Froumenteau, Le Secret des finances de France 1581) وهو المرجع الأهم في الشؤون المالية للأقطاب الدنيوية والروحية أكثر مما للملك: Jean Combes, Traicte des tailles et autres chorges..(1586)؛ وأعيد نشره مرات عدة حتى عام ١٦٤٤ للمرة الأخيرة) وكذلك H. Conring (الذي سنمر به مجدداً): De vectigalibus et aerario (1663). ولم يكن الكاتبان الأخيران مجرد كاتبين وصفيين، رغم إن اهتمامهما قد انحصر في الوصف.

(١٧٨) هذا القسم من أدب المالية العامة، الذي تضخم في القرن التاسع عشر إلى أبعاد ليست في متناول إلا المختصين، ينبغي أن نتخلص منه بعد تمحيص وعناية. ولكن ليس لنا من خيار. وفي تقديري - الخاطئ على الأرجح - يتمثل العمل الأهم من هذا النوع في: Caspar Klock, Juridico-politico polemico-historicus de aerario (1651). ويحمل عنوانه الطريف ميزة التعبير الدقيق عن ماهية هذا الكتاب. ولا ينبغي أن نغفل ذكر عمل بيسولد الأكبر: (De aerario publico discursus 1615) (انظر القسم الرابع، أدناه). وكما هو شأن كتاب كلوك، فإن كتاب بيسولد يتضمن كمية كبيرة من المعلومات الراسخة حول السياسة الضريبية، وهي معلومات فطرية على الأغلب، لسوء الحظ.

قسم من أكثرهم بروزاً مثل كاردينال كوسانوس الذى اقترح مخططاً كان يمكن أن ينفذ حقاً الإمبراطورية الألمانية من الانحطاط الذى تقبع فيه منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. بيد أن بعضهم قد قدّم عملاً تحليلياً. إذ قاموا بتحليل طبيعة فرض الضرائب (والمثل المبكر هو نظرية ماثيو بالميرى التى سبق ذكرها)؛ والآثار الاقتصادية لفرض الضرائب؛ ومدى شدة الضغط الناجم عن الأنظمة المختلفة؛ وآثار الإنفاق الحكومى؛ والمزايا النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتمويل الحروب عن طريق فرض الضرائب والاقتراض والتضخم؛ وغيرها. ومن المثير للاهتمام بشكل خاص متابعة المناقشة الإسبانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما أن المناقشة الإنجليزية لمالية الحرب وللمخطط الضريبي للسير روبرت والبول فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ليست أقل إثارة للاهتمام^(١٧٩) ولكننا سنختار، من هذا القدر الكبير من الأدب، عمليتين اثنتين لهما أهمية من الدرجة الأولى. ولا يشكل بحث بتى حول الضرائب والمساعدات

(١٧٩) لقد انصبت هذه المناقشة بشكل رئيسى على الحل الذى ينبغى تطبيقه على الشكاوى الخاصة بـ alcavaia و cientos و millones (وهى أشكال من الضرائب)، ويبدو أن باوتستا دافيليا صاحب كتاب: Resumen de los medios practicos para el general alivio de la monarquia، الذى صدر عام ١٦٥١، وتاريخ كتابته غير معروف انظر عمل كولميرو: (Biblioteca)، كان أحد أوائل الاقتصاديين - ويحرمنى جهلى بالموضوع من أن أكون أكثر دقة - ممن نظروا إلى الضريبة الوحيدة كعصا سحرية لاستحضار أرواح النظام المالى الكريمة. ومع ذلك، يمثل عمله: Resumen مغلماً على طريق أفكار الضريبة الوحيدة. وبالندبة له، كانت الأخيرة ضريبة رأس متدرجة قصد بها بوضوح أن تكون شيئاً مقارباً لضريبة الدخل التناسبية. وقد تمت مناقشة أفكار مماثلة فى السنوات المائة اللاحقة. وقد جعل الوزير انسينادا (A. Rodriguez Villa, Don Cenon de Somodevilla, Marques de Ensenada, 1878) نسخة معدلة من ذلك البرنامج عملاً خاصاً به وتضمن ضريبة دخل وملكية عام ١٧٢٩ (بالنسبة لكاتالونيا). وقد تم فى البلدان الأخرى، وبخاصة ألمانيا، تفضيل الضريبة العامة على الضرائب المباشرة بالذات على أساس أنها تخفف من ضغط فرض الضرائب. ومن العلامات المهمة على ذلك الاتجاه نجاح كتاب انتحل مؤلفه الاسم المستعار كريستيانوس نيتوفيلوس: Entdeckte Gold-Grube in der Accise ("اكتشاف منجم ذهب فى الضريبة"، ١٦٨٥، الذى صدرت طبعته الخامسة عام ١٧١٩). وكان أكثر المايعين الإنجليز عن الضريبة شأنًا هو دافينانت. ولكنه تصور أن العبء سيقع على الأرض. ولسبب مماثل، دافع فاوكو فيما بعد (An Essay on the Ways and Means... 1756) عن ضريبة المساكن، أى على أساس أنه لما كانت الضرائب غير المباشرة يتم تحويلها، بقدر ما يدفع الفقراء جزءاً منها، إلى الأغنياء عن طريق زيادة الأجور الاسمية، ينبغى أن تفرض الضرائب فى المجال الذى تبقى فيه، دون أن تؤدى إلى خسائر تترافق عملية التحويل. لاحظ أن هذا يسبق الكثير مما كان على آ. سمث وريكاردو قوله حول هذا الموضوع. وعند تقييم المواقف من فرض الضرائب على الأرض، لا ينبغى أن ننسى واقع عدم توفر طرق فعالة لمسح الأرض قبل القرن الثامن عشر. وقد شهد فرض الضرائب عهداً جديداً من تاريخه حينما تحسنت هذه الطرق. وكان Censimento Milanese (إحصاء سكان ميلانو)، فى بداية القرن الثامن عشر، إحدى النتائج الأولى لذلك التحسن.

(الذى سيناقش فى الفصل القادم) أحد هذين العاملين، لأن أهميته، رغم ضخامتها، تعود إلى حقل الاقتصاد العام أكثر مما إلى حقل السياسة المالية.

البحث الأول هو أحد الأعمال التى أفرزها الوضع الاقتصادى فى فرنسا خلال السنوات العشرين الأخيرة من حكم لويس الرابع عشر. لقد كانت حرب السلالة الإسبانية، التى تلت حرب الحلف المقدس، تعمل على تحويل الإفقار إلى شقاء للدولة كلها حينما اقترب أحد رجال الدولة والجيش: الجندى-المهندس فاوبان، حماقة نشر إحدى الأفكار القديمة الواردة فى عمله: *Projet d'une dixme royale* (1707).^(١٨٠) وهذا العمل هو أحد الأعمال البارزة فى حقل المالية العامة لم يتخطاه أى عمل من حيث دقته وقوة حجته سواء قبل صدوره أو بعده. ولا تهم كثيراً هنا التوصية نفسها التى تلخصت أساساً فى ضرورة التخلص من التخطى غير العقلانى

(١٨٠) سبق أن كتب سيباستيان لى برستري، سيد فاوبان (١٦٣٣-١٧٠٧)، مارشال فرنسا والمفضل لدى لويس الرابع عشر (حتى تاريخ نشر كتابه المذكور)، عددًا ضخماً من المذكرات حول التحصينات، والحرب، وشئون البحرية، والمالية العامة، والدين، والنقود، والزراعة والاستعمار، مما يملأ سلسلات مهيبية من مجلدات هائلة. وقد شجع فاوبان على تنظيم إحصاء للسكان عام ١٦٩٨، واقترح لأول مرة عام ١٦٩٥ المشروع الذى نشره عام ١٧٠٧. وكان فاوبان يهوى جمع وترتيب الوقائع والأرقام الاقتصادية كما فعل إيتن بويلو إلى حد ما قبل أربعة قرون ونصف. وهكذا كان له أتباع طالبوا له بلقب *Createur de la Statistique* (مؤسس علم الإحصاء) (وكان منهم إ. دير حينما نشر كتاب *Dixme royale* فى: *Economistes-financiers du XVIIIe Siecle, 1843* - (الاقتصاديون الماليون فى القرن الثامن عشر ١٨٤٣)، وهى الطبعة المستعملة). وقد ترجم هذا العمل إلى الإنجليزية. وثمة سيرة لحياة فاوبان كتبها ف. جازن عام ١٩٣٣. انظر كذلك: D. Halevy, *Vauban (1923)*; J.B.M. Vignes, *Historie des doctrines sur l'impot en France (1909)*; and F.K. Mann, *Der Marshall Vauban...* (1914).

وفى محاولة لتأمين الإصلاح المالى، تهيأ لفاوبان حليفان كانت علاقته بهما غير واضحة رغم ذلك. أولهما هو بواجيلير، الذى كان اقتصادياً أكثر من فاوبان نفسه، وسترده أعماله فى الفصلين الرابع والسادس من هذا الجزء. وثمة أمران يلزم ذكرهما هنا. أولاً: رغم تباين مقترح بواجيلير عن مقترح فاوبان، فإنه فهم بالروح نفسها وعبرَ عن نفس الرؤية الاقتصادية والمالية. ثانياً: إن صراحة بواجيلير، أو قسوته بتعبير أصح - التى يشهد عليها العنوان الفرعى كتابه الأول: *Le Detail de la France. la France ruinee sous le regne de Louis XIV Moyens tres-faciles [!] De faire recevoir au Roy 80 millions par-dessus la capitation, par deux heures de travail des Messieurs les Ministres [!] -* قد أغضبت طبعا العبيد المساكين ممن كان من سوء حظهم أن يخدموا فى ذلك الوقت كوزراء مالية (بونتكارتيان، كاميلارت، ديسمارتس). وهكذا كان من الأسهل على الحليف الثانى أن يكون على علاقة طيبة بهم. وهذا الحليف كان هو دى سانت بيبير (١٦٥٨-١٧٤٣)، المعروف كعالم أخلاق وكمصلح شامل وكصاحب فكرة عصابة الأمم. وكان عمله الكبير كإقتصادى عملى يتطور تدريجياً إلى ضوء الفجر (Ouvrages, 1733-1741). انظر: P. Harsin. *L'Abbe de Saint-Pierre, economiste, 'Revue d'histoire economique et sociale (1932)*

والأخرق في الضرائب التي لم تتراكم قط بصورة غير نظامية - باستثناء ضريبة الملح ورسوم معينة وبضع تعريفات تصدير واستيراد- واستبدالها بضريبة دخل عامة ينبغي تطبيقها على كل أنواع الدخل، وإن بمعدلات متفاوتة، على ألا يتجاوز أعلى معدل ١٠ % (ومن هنا تأتي كلمة Dixme "عشر"). وثمة أفكار مماثلة كانت موجودة من قبل. وتتمثل الجوانب المهمة حقاً بما يلي. أولاً: لقد ارتقى فاوبان ذرّاً لم يطأها من قبله سوى قليلون حيث أنه نظرَ من هذه الذرى إلى السياسة المالية كأداة لحل المشاكل الاقتصادية وكنتيجة نهائية للمعاينة الشاملة للعملية الاقتصادية. إذ أدرك فاوبان، برؤية جلاستونية، أن الإجراءات المالية تصيب النظام الاقتصادي في خلائها بالذات، وأن زيادة الإيراد بقدر معين يمكن أن يكون لها أثر مختلف جداً باختلاف الركود والرواج. ثانياً: كان فاوبان يبنى استنتاجاته على أساس بيانات واقعية حتى من ناحية التفاصيل الصغيرة. فعقله الهندسى لم يكن يقبل التخمين. بل كان يستخرج الأشياء حسابياً. وكان جوهر تحليله يكمن في التصنيف الهادف لكل البيانات المتوفرة لديه. ولم يفهم أى كاتب من أيما وقت مضى العلاقة الحقيقية بين الوقائع والمحاكاة أفضل مما فعل هو. وهذا بالضبط ما يجعل فاوبان كاتباً كلاسيكياً اقتصادياً، بالمعنى الإيجابي (الثناء) لهذه الكلمة، ورائداً للاتجاهات المعاصرة، رغم أنه لم يضيف شيئاً إلى الجهاز النظرى لعلم الاقتصاد.^(١٨١) وتقدم حالته مثلاً آخر على حقيقة أن يوسع المرء أن يكون اقتصادياً ممتازاً دون أن يكون منظراً جيداً. والعكس صحيح أيضاً، مع الأسف.

أما العمل الثانى الذى ينبغى ذكره، وهو بحث بروجيا^(١٨٢) حول فرض

(١٨١) وقد سُمى رائداً للفيزيوقراط من دون أى أساس. فالاهتمام بالشئون الزراعية لا يجعل من كاتب ما فيزيوقراطياً كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

(١٨٢) Carlo Antonio Broggia (1683-1763): Trattato de tributi, delle monete e del governo politico della Sanita (بحث حول الضرائب والنقود وسياسة الصحة العامة، ١٧٤٣). وقد كان مخططاً لهذا العمل أن يكون معالجة شاملة، على طريقة الكتب المدرسية، للموضوعات المذكورة في العنوان. والعمل الذى يرد ضمن مجموعة كوستودى قد فصل تلك الموضوعات. ونحن لا نهتم إلا بالموضوع الأول الذى يشكل موضوعاً قائماً بذاته (رغم وجود ميزة كبيرة أيضاً فى أفكار بروجيا حول النقود والصحة العامة). ولا نعرف شيئاً عن ذلك الرجل، الذى يبدو أنه كان رجلاً أعمال أو رجل أعمال متقاعدًا يتمتع بمهارات كبيرة. ولكونه من نابولى، فإنه يمكن ضمه إلى ما أسميناها مدرسة نابولى. وقد أعيد نشر الأجزاء الأكثر أهمية من البحث المتعلقة بالضرائب فى كتاب تاغلياكوزو: Economisti Napoletani الذى يقدم لنا أيضاً خلاصة وتقييماً للعمل مع مراجع للكتاب الإيطاليين السابقين على بروجيا بشكل مباشر وبخاصة باسكولى وباندينى. ويمثل أولئك الكتاب حلقات وصل مهمة بالنسبة لتطور المذهب والتحليل المالى، ولكننا ننظر إلى إهمالهم رغم =

الضرائب، فيحمل طبيعة أخرى كلياً، ويعود اختياره إلى أسباب مختلفة تماماً. فهذا البحث، أيضاً، يرسم مخططاً لنظام "مثالي" حول فرض الضرائب ربما قد تم اشتقاقه عبر تطوير نظام فاوبان بصورة نقدية: فالأفكار العملية الرئيسية متماثلة تقريباً باستثناء واحدة منها. ومن الممكن التنويه إلى مصادره الإيطالية، الأبركر والمعاصرة معاً، التي أثرت على كل الأشياء الدقيقة بما في ذلك "قواعد فرض الضرائب" (الفصل الأول)، بين أمور أخرى؛ حيث أن هذه القواعد، التي توسعت أكثر في عمل فيري (Meditazioni, 1771)، قد استبقت تلك الخاصة بأدم سمث بشكل خاص. وهكذا نفتقد هنا، في عمل بروجيا، الطزاجة-الأصالة "الذاتية"- التي تبعث المتعة عند قراءة عمل فاوبان. كما لا يوجد لديه ما يناظر ميزة عمل فاوبان الرئيسية: الوقائع والأرقام. ولكننا، بدلاً من ذلك، نجد اكتمالاً نظامياً وتحليلاً أكثر دقة بما يقود إلى نتيجة تتمثل، على الأقل، بتقديم ملخص digest يضم أفضل ما جاء ليس فقط في أدب المالية العامة الخاص بالقرن الثامن عشر، بل وفي معظم ذلك الأدب في القرن التاسع عشر أيضاً. فهناك مبادئ القرن الخامس عشر المتعلقة بعقلنة الضرائب كمدفوعات مقابل الحماية والخدمات التي تقدمها الحكومة. كما نجد المبدأ القائل بأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة هما متممان ضروريان لبعضهما لبعض: هما ذراعاً المالية العامة (الأمر الذي كان يوسع جلاستون أن يقوله: وبالفعل، فإنه كان قد تحدث عن شقيقتين تشبه إحداهما الأخرى تماماً، بحيث يتحير المرء مع أي منهما يبدأ المغازلة). أما الضريبة التناسبية (١٠%) على الدخل المؤكدة (certe entrate المتأتية بشكل رئيسي من الأرض، والبيوت بما فيها البيوت التي يسكنها أصحابها، والسندات الحكومية؛ قارن نزوع آ. سمث لفرض الضرائب على الأرض والبيوت) التي يتعذر تحويلها فتضم إلى نظام من ضرائب غير مباشرة (gabelle) فيعتقد أنها تحول إلى المشتريين، بينما يتم إعفاء كل الدخل غير المؤكدة (الأرباح، الأجور، وما شابه). وما يثير الاهتمام في هذا المخطط هو التشخيص الأساسي للوضع الاقتصادي: فقد كان على مالية بروجيا أن تعزز زيادة الثروة من خلال النشاط الصناعي والتجاري. ولهذا الغرض، ينبغي

=ما يترتب على ذلك من خسارة فادحة، ذلك لأنه يتعذر تقديم أكثر من هذا الموجز. ويمكن الحصول على صورة أكمل، قد لا تفي بالمطلوب بشكل كامل، لكل من عمل بروجيا وللتطور الذي كان ذلك العمل يمثل عنصراً من عناصره، في: G. Ricca-Salerno, Storia delle doctrine finanziarie in Italia (1881).

فرض الضريبة على الثروة المكتسبة لحمل الناس على الانخراط في السعي وراء الأعمال، بينما يتوجب معاملة الثروة التي لا تزال في طور التكون، وكذلك العمل، برفق. وهذا يفسر توصيته بأن تعفى من الضريبة القروض النقدية لقطاع الأعمال أو سندات قطاع الأعمال النقدية (nquod impiegatoanegozio) ولماذا لم تنصب حتى ضرائبه المباشرة على الدخول الشخصية، بل على العوائد "الحقيقية" أو "الموضوعية". وكان بروجيا يراعى، في كل ذلك، اعتبارات الملاءمة الإدارية كما فعل بودان وبوتيرو من قبل، ولكن النقطة الجوهرية كانت تتمثل بتجنب تقييد نشاط قطاع الأعمال والحد من "مكافحة الفقر". ثمة ثلاث نقاط ينبغي ملاحظتها في عمل بروجيا. أولاً: وثمة مخطط من الأهداف والتقييمات التي لا نهتم بها أكثر من اهتمامنا بكل حديثه عن "العدالة". ثانياً: ثمة رؤية للظروف الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناتها، وهي رؤية تتغلغل عميقاً تحت السطح. ثالثاً: ثمة تحليل للأسباب والنتائج الاقتصادية، رغم أنه تحليل غير صريح بصورة تامة. وتشكل النقطة الثالثة بالضبط ميزة هذا العمل. (١٨٣)

٧- ملاحظة حول الإبداعات الفنية Utopias

ثمة بضع كلمات نقولها حول الإبداعات الفنية (Staatsromane) (١٨٤) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، التي تأخذ اسمها من عنوان العمل الذي حقق أقصى درجات النجاح: عمل توماس مور Utopia. وينبغي تمييز هذا المصطلح عن المعنى الذي يعنيه المصطلح الماركسي: الاشتراكية الطوبائية (الخيالية) Utopian Socialism. فقد عرّف إنجلز (١٨٩٢) الاشتراكية "الخيالية"، من خلال مواجهتها بالاشتراكية "العلمية"، للإشارة إلى أفكار اشتراكية تتميز بأنها (أ) لا

(١٨٣) ينسب البروفيسور لوجي ايناودي إلى الفزيوقراط الفضل "بخلق" النظرية البحتة لفرض الضرائب (Atti, Reale Accademia delle Scienze di Torino, 1931-2). ولكن مع الاحترام لمقام البروفيسور ايناودي، فأنا أميل للاعتقاد أن عناصر قيمة لمثل هذه النظرية يمكن العثور عليها لدى بروجيا والأدب الذي قبله كما يبدو، مع أننا نرفض التسليم بوجود تلك النظرية نفسها لديه على أساس حقيقة أن بروجيا، وكذلك أي من كتاب القرن الثامن عشر، لم يقدم تحليلاً مرضياً عن موضوع عائدية الضرائب incidence. (١٨٤) [انظر تفسير Staatsromane في الفصل الأول، القسم الثاني من هذا الجزء].

ترتبط بحركة جماهيرية فعلية؛ (ب) غير مؤسسة على أى برهان حول وجود قوى اقتصادية بارزة من شأنها تحقيق تلك الأفكار. وبهذا المعنى، فإن من المؤكد أن يعتبر عمل مورلى (Code de la nature (1755 بمثابة اشتراكية خيالية. ومع ذلك، فإننا لم نسّمه Utopia، ليس فقط لأن هذه التسمية من شأنها أن تحصر المفهوم بالخيالات الاشتراكية، بل أيضاً لأننا نريد فى هذا الكتاب استعمال المصطلح بمعنى آخر مختلف كلياً، إلا إذا أُشير إلى خلاف ذلك: معنى يشير إلى عمل أدبى متميز، يشير إلى الإبداعات الفنية من النوع الذى يوحى به مصطلح State Novel والذى يعطى مثلاً عليها عمل أفلاطون: Republic. وبهذا المعنى، فإن مخطط مجتمع اشتراكى أو أى نوع آخر من المجتمعات، حتى إذا لم يكن له وجود، كما هو حال النوع الذى يرسمه مورلى، لا يعود utopia. ومن الصعب تفسير هذا النوع الذى كان دون شك، بفضل تأثير الإغريق، مألوفاً فى الفترة محل الدرس.^(١٨٥) إن الشكل الأدبى بوسعه أن يحفظ أى شىء - من أحلام اليقظة، المنظومة فى قصيدة نثرية، إلى التحليل الأكثر واقعية. ولحسن الحظ، من الممكن دائماً تمييز حضور، وبخاصة غياب، العنصر الأخير، رغم أنه من غير الممكن دائماً أن نقول ما إذا كان الحضور يطرح نفسه كتعبير عن واقع أم كقاعدة ينبغى فهمها "كشعر أو حقيقة". ثمة أربعة أمثلة حصراً يلزم ذكرها: فرانسيس باكون، هارنجتون، كمبانيا، مور. ويمكن صرف النظر حالاً عن الثلاثة الأوائل لعدم صلتها بأغراضنا - عمل باكون: (New Atlantis, 1627) - وهو قطعة تمثل خروجاً رائعاً عن مذهب "العلم الاستقرائى" الذى بشر به مؤلفه - وعمل هم نغتون: (Oceana 1656) الذى لا نهتم به قط، وعمل كمبانيا: (Civitas solis, 1623) الذى تشع الأنوار الأفلاطونية على كل ناحية منه لتضفى عليه سحراً لا يمتلكه أصلاً.^(١٨٦) أما عمل مور: Utopia فهو أمر مختلف.^(١٨٧)

(١٨٥) ومع ذلك، قد يعلم القارئ أن ذلك النوع لم يفرض قط بديل نجاح عمل بيلامى المذهل: Looking Backward, 2000-1887 (1888). ولكن لن نتيسر لنا فرصة للإشارة إلى أى من الـ Utopias الأحدث فى هذا الكتاب.

(١٨٦) توماس كمبانيا (١٥٦٨-١٦٣٩). وقد قدّم جويت خلاصة لعمل كمبانيا حينما كتب مقدمة لعمل أفلاطون: Politeia. وثمة ترجمة أيضاً (فى عمل مورلى: Universal Library). وتهتم بكمبانيا، بدرجات متفاوتة من الشمول، كل الأعمال المتعلقة بالإبداعات الفنية وكل تواريخ الأفكار الاشتراكية إلى جانب مقالات عدة.

(١٨٧) السير توماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥)، اللورد وقاضى القضاة الإنجليزى والذى قطع رأسه هنرى=

ويتملى هذا الكتاب الغنى بمعرفة ناضجة، وكان من الطبيعي أن يكون موضوعاً لعدة تفسيرات متباينة لا داعى لأن نتوقف لمناقشتها ما دمنا لا نهتم إلا بجانب واحد فقط من جوانب الكتاب الكثيرة، والذي هو، علاوة على ذلك، جانب ثانوى. كما لا نريد تناول الانتقادات الاجتماعية لمور أو الخصائص العامة لمشروعه الشيوعى للحياة الذى يسهل حل معظم المشاكل الاقتصادية من خلال افتراض وجود أذواق بسيطة وثابتة لدى السكان الذى نستبقى حجمه ثابتاً تقريباً stationary عن طريق تنظيم الهجرة أو فرضها بالقوة - وهذا هو أحد ملامح التماثل مع عمل أفلاطون: Politeia. ومع ذلك، ثمة أمران لهما صلة بالتحليل. يتعلق الأمر الأول بإنتاج وتوزيع السلع: فعلى فرض ثبات الأذواق، فإن الكميات المنتجة بشكل جار، بناءً على الضوابط التى تضعها الحكومة، من قبل كل الأفراد البالغين باستثناء طبقة متميزة من الأفراد "المتعلمين" (التي لا تشبه حرس أفلاطون، إذ أن الملك يتم انتخابه) يجرى توزيعها بطريقة ما بحيث تتساوى كل المناطق وفقاً لإحصاء الإنتاج السنوى وعن طريق نظام التخزين العام للسلع. وأياً كان المعنى الذى يمكن أن يكتسبه هذا المفهوم، فإنه لا يمثل طريقة سيئة لتوضيح أساسيات أداء أى نظام اقتصادى. وبشكل خاص، يمكن اشتقاق نظرية قوية حول النقود من هذا المفهوم، ويلمح مور إلى هذه النظرية عن طريق صب جام غضبه الشديد والسخر على صنمية الذهب والفضة اللذين يُستعملان فى العمل: Utopia لأغراض تتم عن ازدياد مور لهما، هذا إن لم يتم استخدامهما للدفع مقابل الاستيرادات الزائدة. وربما كان انتقاد علم الاقتصاد البسيط فى أيام مور هو أحد الأهداف الكبرى لهذا البناء. ثانيًا: رغم أن انتقاد مور للظروف الاقتصادية ينصب على القضايا القانونية، وبخاصة قضايا علم الجريمة، إلا أنه مرصع بتشخيصات وصياغات يمكن أن يرقى بعضها إلى مستوى مساهمات فى التحليل. ومع أن إرجاع البطالة إلى مسألة تسييج الأراضي enclosures كان يتضمن نصف الحقيقة على الدوام، إلا أن هذا

=الثامن وتم تمجيده بعد ٤٠٠ سنة من ذلك، كان يتمتع بذكاء حاد، وتعليم (تقليدى) شامل، وتجربة واسعة - دون أن يقنل هذا طبعه البهيج. وقد ساهمت هذه الخصال الأربع كلها فى صنع عمله: Utopia الذى نشره باللاتينية عام ١٥١٦ وتمت ترجمته إلى الإنجليزية (بعد ظهور الترجمات الألمانية والإيطالية والفرنسية) عام ١٥٥١. وبقدر ما يسمح الفحص السريع لى بالحكم، فإن معظم الأدب الواسع حول مور لا يتصل بأغراضنا. ويفيد كتاب بوناسر Philosophy and Political Economy (القارئ المهتم بكل ما له علاقة بعلم الاقتصاد مأخوذاً بذاته. كما يمكن أيضاً الرجوع إلى: E. Dermenghem, Thomas Morus et les utopistes de la renaissance (1927).

التفسير لم يكن، عام ١٥١٦، تفسيراً مألوفاً وعادياً، كما صار فيما بعد. كما أن مور قد أدخل كلمة ومفهوم احتكار القلة بالمعنى نفسه المستخدم الآن تماماً.

الفصل الرابع

علماء القياس الاقتصادي وتورجو (١٨٨)

- ١- الحساب السياسي
- ٢- بواجيلبر وكانتيلون
- ٣- الفزيوقراط
- (أ) كينييه وأنصاره
- (ب) القانون الطبيعي، والزراعة، وسياسة عدم التدخل، و الضريبة الوحيدة
- (ج) التحليل الاقتصادي لدى كينييه
- (د) الجدول الاقتصادي
- ٤- تورجو

إن الأفراد والمجموعات، الذين تُطرح أفكارهم للمناقشة في هذا الفصل، هم إداريون مستشارون أيضاً، وإن كانوا من غير الأكاديميين، وبعضهم يُعد من فلاسفة القانون - الطبيعي. ومع ذلك، فإن الغرض من المناقشة في هذا الفصل لا يقتصر على التخفيف عن فصل مغرق أصلاً بأسماء تم الاحتفاظ بها لمعالجة منفصلة. فثمة أمر مشترك بين هؤلاء الأفراد والمجموعات يتمثل بروح التحليل العددي، مما يجعل من المستحسن عرضهم ضمن مجموعة واحدة، باستثناء تورجو Turgot، الشخصية العظيمة، الذي نعرض له في نهاية الفصل. فقد كان هؤلاء علماء قياس اقتصادي Econometers. وفي الحقيقة، فإن أعمالهم توضح ماهية القياس الاقتصادي Econometrics وما يحاول علماء القياس الاقتصادي أن يفعلوه إلى حد الكمال. (١٨٩)

(١٨٨) كان العنوان الذي وضعه ج. شومبيتر لهذا الفصل هو "علماء القياس الاقتصادي"، ولكنه أضاف إلى النسخة المطبوعة: "وتورجو؟" بقلم رصاص.

(١٨٩) أعتقد أن كلمة "علم القياس الاقتصادي" Econometrics تعود إلى البروفيسور فيشر، وأنها صيغت مجازة لعلم القياس الحياتي Biometrics أو علم الأحياء الإحصائي Statistical biology. وهو اسم متميز وله برنامج مبرر كلياً في هذه الحالة (انظر العدد الأول من مجلة Econometrica, January 1933 المتعلق بأساس وأغراض جمعية القياس الاقتصادي). ونحن نبقى هذا المصطلح بذلك الشكل، رغم تعرضه لاعتراضات لغوية: إذ يعتقد أنه كان ينبغي أن يكون إما Econometrics أو Economometrics.

١- الحساب السياسي

لاحظنا غير مرة أن التحقيق الوقائى *factual investigation* كان المهمة الأولى التى استوعبت معظم الطاقة المتاحة للاقتصاديين من كل الألوان، وبخاصة الإداريين المستشارين، وهذا التحقيق كان يتقدم على نحو مرضٍ أكثر مما فعلت أى "نظرية" كتلك التى كانت قائمة. وكان الأمر كذلك من البداية، كما يوضحه بوتير واورتز ك نماذج ممثلة. ومع ذلك، فقد تطورَ فى القرنين السابع عشر والثامن عشر نوع من التعليم، وبخاصة فى الجامعات الألمانية، يشدد على عرض الوقائع ذات الصلة بالإدارة العامة عرضاً وصفيًا بحثًا. وينسب إلى بروفيوسور ألماني: هيرمان كورنج (١٦٠٦-١٦٨١)، الفضل فى كونه أول من ألقى محاضرات من هذا النوع. كما أن بروفيوسورًا آخر، وهو جوتفرايد أكنفال (١٧١٩-١٧٧٢)، الذى فعلَ الشيء نفسه، قد أدخل مصطلح علم الإحصاء *Statistics*. ولم تطرح هذه "الإحصاءات" الأرقام أساسًا، بل الوقائع غير العددية، وبالتالي فهى، بصورتها التى قدمها أولئك الأساتذة، لا تمت بأية صلة إلى ما نسميه الآن بالطريقة الإحصائية. ولكن الهدف من تلك المعلومات كان هو، إلى حد كبير، ذات الهدف الذى تسعى إلى خدمته أرقامنا التى تُعالج بطرق أكثر دقة نوعًا ما. إن تعريف علم الإحصاء، الذى تبنته الجمعية الإحصائية الملكية - وهذا اسمها الحالى - فى وقت متأخر يعود إلى عام ١٨٣٨، ينصب على "توضيح ظروف وآفاق المجتمع"، وهكذا فإنه كان يغطى عمل كورنج واكنفال تمامًا.^(١٩٠) غير أن التطور المهم حقًا لم يأت - وباللحسرة - من العمل الأكاديمي.

لقد جاء الدافع الحاسم من مجموعة إنجليزية صغيرة يقودها السير وليم بتي.^(١٩١) وما أسماه بتي: الحساب السياسي *political Arithmetick* ومساهمته

(١٩٠) لما كان علم الإحصاء قد اكتسب أحيانًا معنى مجموعة مختلفة من الوقائع وأحيانًا معنى أنواع مختلفة من الطرق، فليس ثمة ما يثير الدهشة فى وجود تعريفات متباينة اقترحها كتاب عديون من زوايا نظر مختلفة. وقد قدر ذات مرة الإحصائى انجل، الذى سنتقيه مرة أخرى فى سياق أهم، هذه التعريفات بحوالى ١٨٠ تعريفًا. انظر: G. Loyo, Evolucion de la definition de estadistica, (Publication 44 of the Instituto Panamericano de Geografia e Historia (1939).

(١٩١) كان وليم بتي William Petty (١٦٢٣-١٦٨٧) رجلًا عصاميًا - وطبيبيًا، وجراحًا، ورياضيًا، ومهندسًا نظريًا، وعضو برلمان، وموظفًا مدنيًا ورجل أعمال - وواحدًا من أولئك الرجال المفعمين بالحيوية ممن حققوا النجاح فى كل شيء فعلوه تقريبًا وحتى فى إخفاقاتهم. ورغم أنه قد دفع ثمن براعته المتعددة، إلا أنه يبرز كأحد الأسماء العظمى فى تاريخ علم الاقتصاد. ولكن الحظ قد منح=

الشخصية فيه قد تمت صياغتهما معًا بإنصاف نادر على يد أحد أكثر أنصاره تمكناً وهو دافينانت^(١٩٢) (Of the Use of Political Arithmetick, Works, p. 128):

=بتى دعماً جديراً به بخصوص الشهرة التي نالها بعد وفاته. وإضافة إلى المديح البرجوازي الذي استهله وشر عام ١٨٥٧، فقد اعتبره ماركس مؤسساً لعلم الاقتصاد، مضيفاً الاستحسان الاشتراكي إلى ذلك المديح. وهكذا، فالاقتصاديون الذين لم يكن بوسع أي موضوع آخر أن يوحدهم، والذين تضم صفوفهم أفراداً غربيين على رسالة بتي تماماً، قد وحدوا جهودهم للثناء عليه منذ ذلك الحين، وقد فعل الألمان هذا حتى قيل الإنجليز. ويوصى بقراءة عمل اللورد ي. فستوريس: Life (1895). وتحتل الأعمال التالية أهمية أساسية بالنسبة لنا. A Treatise of Taxes and Contributions (1662); Verbum Sapienti (written 1665, publ. 1691); Political Anatomy of Ireland (1672); Political Arithmetick (written 1676, publ. 1690); Quantulum-cunque .concerning Money (written 1682); Essays on Political Arithmetick (written 1671-87) وقد تمت إعادة نشر كل تلك الأعمال في: C. H. Hull, Economic Writings of Sir William Petty (1899). وتتضمن هذه الطبعة العمل الشهير: Natural and Political Observations.. upon the Bills of Mortality الذي نشره أصلاً جون جرانت عام ١٦٦٢. وقد ثار جدل كبير لم يحسم بعد حول مساهمة بتي في ذلك العمل الذي يمكن اعتباره أصل الديموغرافيا المعاصرة، مع أنه ينبغي عدم اعتبار جرانت "مؤسساً" لعلم الإحصاء بسبب هذا الجدل. وقد تمت تكملة عمل اللورد ي. فستوريس: Life بما أصدرته مركيزة لانسدون: Petty Papers (1927) and of the Petty-Southwell Correspondence, 1676-87 (1928).

(١٩٢) نتقدم شهرة تشارلس دافينانت Charles Davenant (١٦٥٦-١٧١٤) ببطء نحو الصدارة التي يستحقها، ولكنه لم يحتل تلك المنزلة بعد. كان دافينانت موظفاً حكومياً سياسياً أيضاً تم انتخابه لعضوية البرلمان ثلاث مرات. وبهذه الصفة، كان دافينانت عدواً لدوداً للهيبيين Whigs {♣} وهم أنصار الحزب المؤيد للإصلاح في إنجلترا وقد عُرف بحزب الأحرار فيما بعد} أكثر مما كان تورياً عنيفاً Tory {♣} التوري هو عضو في حزب مؤيد للسلطة الملكية ومقاوم للإصلاح وقد عُرف بحزب المحافظين فيما بعد). وربما تسبب هذا الدور وما نجم عنه من آثار على كتاباته في عرقلة حصول دافينانت على الاعتراف. وثمة أمر آخر أيضاً. فالمؤرخون الذي يسألون "عما يمثلته ذلك الإنسان" لم يعرفوا ما يستخلصوه منه. فمن ناحية، كان ما يُفرح الليبراليين منهم أن يجدوا عبارات من نوع: التجارة حرة بطبيعتها، وهي تجد قناتها الخاصة بها، والقوانين التي تنظمها أو تحد منها يندر أن تعيد الجمهور (رغم أنها قد تخدم المصالح الفردية)، والنقود هي مجرد وسيلة للحساب. ولكن، من ناحية أخرى، كان يحزنهم أن يجدوا لديه الكثير من سياسات وضع الضوابط policy regulative التي جعلتهم يصنفونه كنصير لـ"نظرية ميركنتيلية" (لا وجود لها). إن قسماً مما اعتبروه موقفاً متناقضاً يمكن تفسيره بفرضية أن دافينانت كان يعبر عن آرائه بحرية في كتاباته الأولى حينما ظهرت الفقرات "الليبرالية"، بينما أصبح انتهازياً فيما بعد، وبخاصة أثناء عمله الوظيفي. وسنرى فيما بعد (الفصل السابع، أدناه) أن ثمة تفسيراً آخر يتمثل بأنه كان اقتصادياً جيداً. وقد نشرت أعماله: Works (بصورة غير كاملة) من قبل تشارلز وايتورث عام ١٧٧١. كما ظهرت أعمال إضافية له بعد ذلك التاريخ. ونشرت أحدث كتاب مكتشف له تحت عنوان: Two Manuscripts by Charles Davenant. 1942 (في: A Reprint of Economic Tracts الذي نشره البروفيسور ج. هبرتون ليفانس، مع مقدمة قيمة كتبها البروفيسور يوشر). انظر أيضاً: و. Y. Balliere, L' Oeuvre economique de Charles Davenant (1913). وتشكل مساهمات دافينانت في التحليل الاقتصادي كلاً متكاملاً يثير الإعجاب ويمكن تصنيفها كما يلي: (١) تتطوى كل كتاباته على إدراك ضمني، ولكن واضح، لمنطق العلاقات الاقتصادية يربط الأشياء ببعضها، وهذه ميزة تتراجع، إلى حد ما ولكن ليس كثيراً بالضرورة، أمام أسبقية تشايلد وباربون وآخرين أيضاً؛=

"نقصد بالحساب السياسي فن المحاجة بواسطة الأرقام حول الأشياء التي تتعلق بالحكومة.. إن هذا الفن قديم جدًا دون شك.. ولكن بتي أعطاه ذلك الاسم لأول مرة وحوّله إلى قواعد وطرق". وسيتبين أن "الطرق" - التي لم يخترع بتي أيًا منها ولكنه ساعد على الشعور بها، إذا صح التعبير - لا تتمثل بإحلال تجميع الوقائع محل المحاجة. فلم يقع بتي ضحية للشعار: دع الوقائع تتحدث عن نفسها. إذ أنه كان عالمًا نظريًا theorist أولاً وآخرًا. ولكنه كان أحد أولئك العلماء المنظرين الذين كان العلم بالنسبة لهم نظامًا للقياس حقًا؛ ومن صاغ أدوات تحليلية تصلح للوقائع العددية، مزدريًا كل الطرق الأخرى؛ والذي تأتي تعميماته كنتاج مشترك للأرقام والمحاجة دون أن يُسمح لهما بالافتراق قط. إن صلة هذا المنهج بمنهج العلوم الطبيعية - وبمبادئ نيوتن، بشكل خاص - واضحة إلى الحد الذي يستوجب التشديد على أن بتي لم يبدِ أى ميل للاستعارة من هذه العلوم أو حتى مجرد تقوية طريقته من خلال التشبه بها بصورة ما غامضة. فقد عزم بتي ببساطة "على التعبير عن نفسه بلغة العدد والوزن والقياس... بدلاً من استعمال الكلمات النسبية والمغالية والحجج العقلية". ولم يكن إدراك بتي الحاد للجوانب الجدلية من منهجيته أقل وضوحًا. كما أنه كان جاهزًا تمامًا للنتال في سبيلها. وقد استهل بتي ما سيصبح أول جدل حول "المنهج". ولكن لم يهاجمه أحد. وتبعه قليلون. وأعجب به كثيرون. وقد نساه معظمهم بشكل سريع جدًا. أى أن الاقتصاديين لم ينسوا الاسم؛ فقد تذكروا آراء بتي حتى تجاه شتى القضايا العملية وبعض نظرياته، وبخاصة تلك التي تمت صياغتها في شعارات مجردة. لقد كان هذا بمثابة رسالة ملهمة، وبرنامج موح كان قد ذبل في يدي البروفيسور الإسكتلندي المتخشب، وقد ضاع عمليًا بالنسبة لمعظم الاقتصاديين لمدة ٢٥٠ سنة: فقد أخذ آ. سمث الجانب الآمن، والمتوافق مع ذاته كثيرًا، حينما أعلن (5) (Wealth of Nations, Book 1v, ch. 5) أنه لم يكن يثق بالحساب السياسي كثيرًا.

= (٢) لقد طوّر دافينانت مكتسبات عهده من النظريات التي تدور حول النقود والتجارة الدولية والمالية، رغم أن هذا قد تم فقط من خلال ما يمكن تسميته بطريقة case- method، أى إجراء التطوير من خلال قضايا معينة تتخذ مثالاً للدرس؛ (٣) يمثل دافينانت أحد المراجع الأولى في أيامه في مسائل المالية العامة - الضرائب والقروض، وما شابه؛ (٤) كان دافينانت أحد القليلين الذين فهموا وشاركوا في وضع الحساب السياسي. وسنذكر بعض النقاط الفردية في الفصول اللاحقة.

ومع ذلك، فإن الدفعة المقدمة لعلم الإحصاء الحيوى vital statistics وبالتالي لعلم الإحصاء عمومًا بصورة غير مباشرة لم تذهب سدى. ويعود الفضل فى هذا إلى جرانت (انظر الهامش ٢، أعلاه) بشكل رئيسى أو حصراً.

سنتناول، فى الفصل القادم، خلافاً تلك الفترة حول موضوع نمو (نقصان!) السكان الذى كان يقوم على الحدس، على الأقل حتى تعداد عام ١٨٠١ فى إنجلترا. ومع ذلك، فقد كانت هذه واحدة فقط من المشاكل التى طرحتها إنجازات جرانت أو بتى فى صورة واحدة أكثر من خلال "شهادات الوفيات" المستحضرة من سجلات الأبرشية. إن احتساب فرصة البقاء على قيد الحياة لغرض استعمالها للتأمين، وتأثير التلقيح على طول العمر، وعلاقة الجنسين عند الولادة، ومتوسط دوام حالات الزواج بالنسبة لأعمار الزوج والزوجة، تشكل أمثلة مأخوذة عشوائياً من حقل واسع للبحث، جرت الاستفادة منه فى السنوات المائة التالية فى ضوء الخطوط المرسومة فى كتاب جرانت. كما أننا لا ننصف الكاتب بشكل كاف حينما نصفه "كولومبس شهادات الوفاة". فقد يصل فضله إلى حد أنه أبرز معنى ما من الطابع المنهجي لتلك الظواهر الكبيرة التى يمكن وصفها بـ"القوانين"، رغم أن عناصرها الفردية تخضع للصدفة. ويكفى أن نذكر معالم التقدم اللاحق الرئيسية. كان إى. هالى (An Estimate of the Degrees of the Mortality of the Mankind, 1693) أول من درس بدقة مشكلة فرص البقاء على قيد الحياة. ويمكن القول أن ج.ب. شوشملخ (Die gottliche Ordnung in den Veränderungen des menschlichen Geschlechts..., 1740) قد أوقف علم الإحصاء الحيوى على ساقيه بشكل محدد عن طريق تطوير وتنظيم systematizing عمل أسلافه الإنجليز. وقد تطورت نظرية الاحتمالات، التى هى أساس الطريقة الإحصائية، على يد جاكوبس بيرنولى (١٦٥٤-١٧٠٥؛ Ars Conjectandi, 1713) كما أنها قد تطورت أكثر على أيدى ابنى أخيه نيكولاس (١٦٨٧-١٧٥٩) ودانيل بيرنولى (١٧٠٠-١٧٨٢) اللذين قاما أيضاً بالمزيد من التطبيقات الإضافية. وبحكم التحالف الوثيق بين علم الاقتصاد الحديث وبين ليس فقط مادة علم الإحصاء، بل وطرقه أيضاً، فمن المؤسف ألا نستطيع أكثر متابعة هذا الخط من التقدم. ومع ذلك، يمكن للقارئ الحصول على معظم ما هو ضرورى هنا من دراسة هـ. ل. وسترجورد الممتازة: Contributions to the History of Statistics (1932).

ثمة عمل آخر أهم بالنسبة لعلم الاقتصاد من شأنه توضيح البلادة الغربية للاقتصاديين (التي ندبناها توأ): إنه قانون جورج كنج (١٦٤٨-١٧١٢) حول الطلب على القمح.^(١٩٣) يشير هذا القانون إلى وجود انحرافات عن مستوى عادي مُفترض assumed normal وينص على أنه عند هبوط المحصول عن هذا المستوى بمقدار عشر واحد، عشرين، ثلاثة، أربعة أو خمسة أعشار، فإن السعر يرتفع عما ينبغي تسميته القيمة الاتجاهية trend value - التي افترض كنج، مع ذلك، إنها تبقى ثابتة لعدد من السنين معاً على الأقل - بمقدار ٣ أو ٨ أعشار ١٦ أو ٢٨ أو ٤٥ عشرًا. ويمكن أن نشق من هذا معادلة معينة تقرر بشكل صريح قانون الطلب المفترض.^(١٩٤) وما يلفت النظر هو أن كنج قد أدرك المشكلة تمامًا كما هو واضح، رغم أنه لم يحاول إجراء أى تدقيقات أخرى؛ وأن اهتمامه بالانحرافات عن مستوى معين يمثل لمسة مهمة بشكل خاص. وما قد يلفت النظر أكثر هو أنه رغم الشهرة الواسعة التي جناها "قانون كنج"، إلا أنه لم يخطر ببال الاقتصاديين تطوير هذا القانون - مع أن كل ما كان مطلوبًا هو استمرار التقدم على الخط الذي تم رسمه بطريقة غير خاطئة - أو تطبيق الطريقة نفسها على سلع أخرى، وذلك إلى أن قام عمل ه.ل. مور عام ١٩١٤ (انظر الجزء الرابع، الفصلين الخامس والسابع، أدناه) بإطلاق سيل منحنيات الطلب الإحصائية الخاصة بوقتنا الحاضر. وهكذا، فإن ثمة فجوة زمنية من ٢٠٠ سنة بين العملين. ومع ذلك، دعونا أن لا ننسى أعمال القياس الاقتصادي التي أنجزت في البلدان الأخرى كإيطاليا من قبل كتاب مثل فيري وكارلي.

(١٩٣) Natural and Political Observations upon the State and Condition of England in 1696 (sec. v11). ولم ينشر المؤلف بنفسه هذا العمل الذي يعتبر رائد الاقتصاد الكمي وأحد أفضل الأمثلة على ما يمثل الحساب السياسي. وقد قام دافينانت بدمج أجزاء منه في عمله: Essay upon the Probable Methods of Making a People Gainers in the Ballance of Trade (1699)، إلا أن العمل ككل لم يُطرح على الجمهور قبل عام ١٨٠٤ حينما نشره جورج جالميرس مع سيرة حياة المؤلف. وتعالج الأقسام الخمسة الأولى منه تعالج عدد الأفراد المقيمين ممن تجرى دراستهم بصورة ميدعة من ناحية عوائد ضريبة المساكن، والتوزيع العمري، والحالة الزوجية، والوفيات في المدن والريف، وقضايا مشابهة. وتخصص الأقسام ٨-١٣ لقضايا المالية العامة. والقسمان السادس والسابع هما الأهم بالنسبة لنا. وهما يتضمنان، إضافة إلى جدول الطلب الشير، مساهمات أخرى جديرة بالاهتمام مثل تقديرات المؤلف لدخل وإنتاج البلد عام ١٦٨٨ وتقديراته لاستهلاك من اللحم وكمية الذهب في إنجلترا والدول الأخرى.

(١٩٤) وقد احتسب ج. يو. يول G. U. Yule (Crop Production and Prices: A Note on George King's Law, Journal of the Royal Statistical Society, 1915, p. 296 et seq.) تلك المعادلة كما يلي: $y = 2.33x + 0.05x^2 - 0.00167x^3$

نعد إلى بتي. يعود كل أو جل كتابات بتي إلى القضايا العملية لبلده فى زمانه مثل مشاكل: فرض الضرائب، والنقود، وسياسة التجارة الدولية، وبخاصة من ناحية انتزاع الأفضل من الألمان، وما شابه. وتتجلى النوعية الرفيعة لفكره فى كل تعليقاته ومقترحاته، ولكن هذه التعليقات والمقترحات لم تكن مذهلة جدًا أو أصيلة جدًا أو متميزة جدًا: فقد كانت حينذاك متداولة بين أفضل الاقتصاديين الإنجليز، أو إنها كانت فى طريقها إلى أن تصبح كذلك. كما لا يوجد ما هو متميز حتى فى حقيقة أن بتي كان يحاجج، دون شك، انطلاقًا من مجموعة متصورة من المبادئ أو من مخطط نظرى واضح إلى هذا الحد أو ذاك: فهذا قد فعله عدد من معاصريه أيضًا، كما لم يكن مخطط بتي أكثر وضوحًا وتماسكًا من مخططاتهم. ومع ذلك، فإن ثمة أمرًا معينًا كان يتميز به بتي تحديدًا والذي تأكدت فيه مقدرته الفكرية وموهبته بشكل رائع: فكما أشرنا من قبل، كان بتي يستمد مفاهيمه من التحقيقات الإحصائية وبالارتباط معها، وأنه قد أنجز أثناء ذلك أكثر مما فعله معاصروه فى بعض النقاط. ويشكل مفهومه حول سرعة دوران النقود velocity of money بحق أشهر مثال على ذلك وهو ما سنتطرق إليه فى الفصل السادس مرة أخرى. كما يقدم عمله حول الدخل القومى مثالاً آخر: فرغم أن بتي لم يزعج نفسه بتعريف الدخل القومى، إلا أنه أدرك أهميته التحليلية وحاول إبرازها. وبهذا المعنى، يمكن القول بأن تحليل الدخل الحديث يبتدئ منه، مع أن من الأفضل عموماً، كما يبدو، إرجاع هذا التحليل إلى كينيه (انظر القسم الثالث، أدناه). والمثال الثالث هو ما يلى: كل فرد يعرف العبارة التى كررت ad nauseam (إلى حد الغثيان): "العمل هو أبو الثروة والأرض أمها". وهذا يعنى إن بتي قد أرسى أسس مفهوم "عاملى الإنتاج الأصليين"، وهو المفهوم الذى يعود لمُنظرين لاحقين. وبعد أن يُسقط بتي عامل الأرض على نحو غير منطقي، فإنه يعلن فى مكان آخر أن رأس المال (ثروة أو خزين أو عُدّة البلد) هو منتج العمل الماضى - الأمر الذى يذكر بتخبط جيمس ميل حينما أعاد صياغة ريكاردو.^(١٩٥) ليس من داع لتكرار القول بأن مثل هذه الإيحاءات بذاتها، ودون التطورات التى تجعلها ذات قيمة، لا تساوى شيئاً يُذكر. فى حين أن الشئ القيم حقًا هو دراسة بتي "لتكافؤ طبيعى" معين a natural par بين الأرض والعمل، أى محاولة ربط قيم الأرض والعمل من خلال المساواة بين قطعة من الأرض تنتج

(١٩٥) انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، أدناه.

"طعام يوم واحد لفرد بالغ" (مع تعديلات معينة) وبين عمل يوم واحد لمثل هذا الفرد، وهو مسعى يبشر بالمحاولة الأكمل بكثير التي قام بها كانتيلون فيما بعد. وعند افتراض ثبات التكنولوجيا وكل شروط الإنتاج والتوزيع الأخرى بشكل صارم، فإن هذه الطريقة يمكن أن تخلق حجر الفلاسفة الاقتصادي- (*) أى وحدة قياس تُمكن من رد الكميات المتوفرة من "العاملين الأصليين": الأرض والعمل، إلى كمية ثابتة من "القوة الإنتاجية" productive power التي يمكن التعبير عنها برقم واحد وتصلح الوحدة الواحدة منها كقياس للقيمة يقوم على عاملى الأرض- العمل. وقد أثبتت هذه المغامرة الممتعة حقاً أنها، بصورتها هذه، طريق مسدودة شأنها شأن كل المغامرات المماثلة.

ولم يكن هذا، طبعاً، تفسيراً لظاهرة القيمة، كما أنه لا يشكل نظرية للقيمة تقوم على العمل: فهو، إن كان يعنى شيئاً ما أصلاً، نظرية قيمة تقوم على عامل الأرض. ومع ذلك، فإننا نجد لدى بتي، حول تقسيم العمل، كل الأساسيات التي كان على آدم سمث أن يقولها بما فى ذلك اعتماد هذا التقسيم على حجم السوق. أما التسعير فيعالج بشكل أولى فحسب. وبعكس الاعتقاد الماركسى، فإن ليس ثمة نظرية للأجور (ما لم ننزع تحت هذه الياقطة إلى تبجيل فرضية أن العمال "ينبغي" ألا يحصلوا قط على أكثر من حد الكفاف، لأن حصولهم على ضعف هذا الحد من شأنه تخفيض عملهم إلى النصف!)، كما أنه ليست هناك نظرية قيمة فائضة أو ريع تقوم على الاستغلال (ما لم نختر أن نبجل تحت هذه الأسماء فرضيات مبتذلة مفادها أنه لن يكون هناك فائض إذا طالب العمال بكل المنتج، وأن ريع الأرض يمثل ما يتبقى بعد دفع تكاليف الإنتاج، وأنه يزداد كلما توجب، مع تزايد الطلب، جلب الحبوب من أماكن أبعد).^(١٩٦) ومع ذلك، على الأقل فى محاجة خاصة لم تتم صياغتها جيداً، ثمة إدراك بوجود اتجاه نحو تساوى العائد returns فى شتى الصناعات.^(١٩٧) فرغم افتقاد هذا الاتجاه للإشارة إلى الهوامش margins التي من

(*) حجر الفلاسفة Philosophers' Stone: حجر (أو مادة أو مستحضر كيميائي) خيالي اعتقد أصحاب الكيمياء القديمة أنه قادر على تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب أو فضة وعلى إطالة الحياة. (١٩٦) Treatise of Taxes, ch. 5. ويمكن بسهولة للمعجب المتحمس أن يفسر هذا "الاكتشاف" لربيع الموقع بطريقة معينة بحيث تتضمن فكرة تناقص الغلة، وفى نهاية الأمر، كل النظرية الريكارديسة. بيد أن هذا كان يمكن أن لا يكون أبداً تفسيراً تاريخياً. (١٩٧) هذه المحاجة، التي هى توضيح مهم إلى حد ما لطرق التحليل البدائي، تمضى كما يلي: إذا تسنى إنتاج قمح، ولفرد آخر، بالكمية نفسها من العمل، إنتاج فضة، فيحصل كلاهما عموماً على بعض =

شأنها أن تجعل الدفاع عن هذه الموضوعات ممكنًا، إلا أننا نشهد حقًا مساهمة معينة نحو تفسير آلية نشاط الأعمال.

وأخيرًا، فإن نظرية الفائدة لدى بتي، بقدر ما يمكن القول بأن بتي كان يمتلك نظرية كهذه، تعيدنا إلى السكولائيين. فليس هناك ما يؤشر على استحالة هذا التأثير المباشر نظرًا لأن بتي قد تلقى تعليمه في الكلية اليسوعية في كاين Caen. فمن ناحية، هناك تعبيره القائل بأن سعر الصرف foreign exchange هو "فائدة تُدفع نظير تبدل المكان" local interest. وهذا يفترض، رغم أن بتي لا يقول هذا بصورة صريحة تمامًا، أنه كان سيتفق مع القول بأن الفائدة هي "فارق في العملة يفرضه مرور الزمن" exchange over time- وهو تفسير اعتبر السكولائيون أنه يتماشى مع هذا الخط، رغم عدم قبولهم به. ومن ناحية أخرى، ثمة تعبير صريح لبتي يشير إلى أن الفائدة هي تعويض عن "امتناعك عن استعمال نقودك لفترة متفق عليها من الزمن مهما كانت حاجتك لهذه النقود أثناء هذه الفترة". وهذا التعبير يمثل المذهب السكولائي المتأخر ببساطة، خصوصًا عند أخذ التعبير في ضوء شجب بتي للفائدة على النقود التي قد يطالب بها المقرض في أي وقت. كما أن أفكاره المختلفة والموفقة ليس دائمًا حول العلاقة بين الفائدة وربح الأرض- حيث أخفق بصورة واضحة في تقديم مساهمة محددة، أي اشتقاق قيمة الأرض عن طريق خصم غلتها الصافية بمعدل الفائدة السائد- تذكر بالحجج السكولائية أيضًا، ولو أن السبب الذي يجعل هذه المشكلة تفرض نفسها على كل باحث لا يتطلب بالضرورة وجود تأثير خارجي معين.

=القمح أو الفضة بعد إجراء الاستقطاعات المعتادة (يستقطع بتي أيضًا استهلاك المنتجين الضروري أو، بعبارة أخرى، يفترض أن منتج الفضة يمون نفسه بوسائل ذلك الاستهلاك الضروري، إضافة إلى قيامه بإنتاج الفضة). وهنا يعتقد بتي أن قيم هذين العائدين الصافيين يجب أن تكون متساوية بالضرورة. ولما كانت الفضة هي المعدن النقدي، فإن هذه المساواة تحدد السعر النقدي للقمح وبالتالي القيمة النقدية "للربح" المدفوع في صورة قمح com rent. وكنترب مفيد، ينبغي على القارئ أن يستنتج بدقة سبب كون هذه الحجة غير مرضية، وبخاصة عدم تفسيرها أي شيء يخص ربح الأرض. وقد تم استخدام هذه الحجة أحيانًا لدعم إرجاع نظرية معينة للقيمة تقوم على العمل إلى بتي - حيث تتم مقارنة قيم القمح والفضة من خلال ساعات العمل التي تحتويها. وسيعتمد رأينا تجاه هذه القضية على الأهمية التي نحن مستعدون أن نوليها للاستعمال العرضي لمقياس للمقارنة كذا. أما شعار الأب-الأم لبتي، فلا يؤشر إلى هذا الاتجاه.

٢. بواجيلبر وكانتيلون

مع أننا التقينا ببواجيلبر من قبل كرائد في حقل المالية العامة، ورغم أننا سنلتقى به مرة أخرى قريباً كرائد في حقل النقود، لا يستحسن أن نفتقده في المشهد الذي نحاول الآن^(١٩٨) تصويره كشخصية مهمة في حقل "النظرية العامة". لقد سمى بواجيلبر كرائد للفزيوقراط ومن اليسير معرفة أسباب ذلك: فقد كان بواجيلبر يناصر المصالح الزراعية، من ناحية، ونجد، من ناحية أخرى، في صفحاته تعابير مثل: ما هو أكثر ضروري يتمثل في laissez faire la nature et la liberte (ترك الطبيعة والحرية تعلان فعليهما). ولكن رغم أن هذه الوقائع تكفي لأن يكون بواجيلبر في انسجام مع الفزيوقراط، إلا أنها لا تكفي لجعله الأب الأعلى للتحليل الفزيوقراطي على وجه التخصص. وثمة تشابه في التحليل بين آرائه وآراء كينيه

(١٩٨) كان بيير لي بيسانت، سيور دي بواجيلبر Pierre le Pesant, Sieur de Boisguillebert (١٦٤٦-١٧١٤) عضواً مفعماً بحب العمل من أجل المصلحة العامة في أرسنقراطية الوظيفة المدنية شبه الوراثية في فرنسا ما قبل الثورة (noblesse de robe)، وقد عاش في نورمانديا، في الغالب، بعيداً عن كل تأثيرات باريس التي كان يمكن أن تتصادم مع أصالة أفكاره. وكما نعلم، كان بواجيلبر يهتم أساساً بمشاكل السياسة المالية لفرنسا، ويميل إلى الوقائع مثل فاوبان تقريباً. ومع ذلك، فإن بواجيلبر يختلف عن هذا الأخير، ليس فقط في نطاق اهتماماته الأوسع كثيراً، بل أيضاً في حقيقة تماسكه النظري وربما أكثر من أي كاتب آخر قبل كانتيلون. وقد أعيد نشر أعماله الرئيسية (Le Detail de la France; Le Factum de la France; Traite de la nature, culture, commerce et interet des grains; Causes de la rarete de l'argent; Disscrtation sur la nature des richesses. de Economistes financiers du XVIII (l'argent et des tributs) من قبل يوجين دير في كتاب: (Collection des principaux economistes, publ. by Guilaumin, 1843). ويقدر ما أعلم، فإن ملاحظة دير التي قدم بها تلك الطبعة تمثل أول وثيقة على عبادة بواجيلبر التي تتعارض تجلياتها مع إهمال الغالبية العظمى من الاقتصاديين لعمل بواجيلبر بصورة متواصلة (ويفسرها في الواقع). وقد اعتبر دير أن بواجيلبر يأتي في مقدمة "حلقة العلماء" learned chain التي تضم أيضاً: كينيه وسمت وريكاردو وروسي (!)؛ وأن بواجيلبر هو كولومبس عالم الاقتصاد؛ وهكذا. وقد أحيا البروفيسور هـ. و.س. بوردفك هذا الإعجاب الشديد في صورة أكثر معقولة في عمله الممتاز: (Theoretisch-historische Inleidinglot de Economic (1931). بيد أن عمل مس روبرتس (Boisguilbert: Economist of the Reign of Louis XIV, 1935)، القيم بحد ذاته، لولا أنه يشكل تعبيراً عن نموذج سيئ لما أسماه اللورد ماكاولي مرض كتاب السيرة أو سفنس بوسويليانا. ومع ذلك، فلقد لامنى البروفيسور ج. غراي، حينما عرض كتاب مس روبرتس (في: Economic History, 1937)، على عدم قيامي، في مقالة قديمة لي، بإبداء الاحترام الكافي لبواجيلبر مما دعاني إلى مراجعة كتابات بواجيلبر وتغيير موقفي منه بالفعل. انظر: F. Cadet, Pierre de Boisguilbert, precurseur de economistes [i.e. of the physiocrats] (1870); A. Talbot, Les Theories de Boisguilbert et leur place dans l' historie des doctrines economiques (1903). وكذلك R. Durand, Essai sur les theories monetaires de Pierre de Boisguilbert (1903). الذي قد يمثل التعبير الأكثر دقة].

تجاه النقود (انظر الفصل السادس، أدناه)، ولكن، على العموم، يبدو أن من الأفضل عدم التشديد على هذه العلاقة كثيراً. فقد كان بواجيلبر أحد أولئك الكتاب الذين نظروا إلى النظام الاقتصادي كنظام توازن بين مقادير اقتصادية ذات تأثير متبادل، وقد عاينوا هذا النظام من زاوية الاستهلاك - وربما ذهب في هذا أبعد مما فعل أى كاتب آخر قبل كانتيلون. وقد تجلت سوسيولوجيته الاقتصادية، ذات الروح الماركسية تقريباً، فى اثنتين من الطبقات الاجتماعية: الأغنياء والفقراء، اللتين فسّر وجودهما بطريقة معينة باتت مألوفة تماماً فيما بعد، فى نهاية القرن الثامن عشر. إذ يسيطر الأفراد الأكثر قوة على وسائل الإنتاج بواسطة *Crime et violence* (الجريمة والعنف)، ثم يعزفون عن العمل بعد ذلك؛ علاوة على أن هؤلاء اللصوص الأقوياء، الذين أصبحوا أغنياء، يميلون إلى تخزين النقود أكثر من السلع (النقود المكتتزة، "إله العالم"!)- وهذه لقطة حديثة لن يفشل القارئ فى إدراك مغزاها، وبهذا الشكل فهم يعملون على كساد الثروة الحقيقية، ويخلقون الاضطراب فى مجرى الحياة الاقتصادية. وقد وجد بواجيلبر فى المنافسة المبدأ الاقتصادي للنظام بوضوح يماثل ما فعله آ. سمث بعد نصف قرن. وهذا أمر حاسم من زاوية التحليل. أما أنه لم يناصر، وفقاً لهذا المبدأ، التجارة الحرة غير المقيدة (كما فعل سمث)، فهذا أمر ثانوى لأن اعتبارات أخرى كثيرة تدخل فى تقرير هذا الاستنتاج العملى مثلما تدخل فيه أيضاً تفضيلات شخصية كثيرة لا تثبت بذاتها شيئاً معيناً سواء لصالح تحليل المرء أو ضده. ومع أن مفهوم بواجيلبر "للتوازن المتناسب" التنافسى كان واضحاً بقدر وضوح مفهوم سمث، إلا أنه لم يتابع هذا الطرح أكثر: فلم يخطر فى باله تعريف هذا المفهوم أو التأكد من خصائصه. فحينما عرف بواجيلبر الـ *richesse* (الثروة)، كما كان على كانتيلون أن يفعل، على أنها *jouissance* (التمتع) بكل شىء من شأنه أن يؤمن الإشباع (*plaisir*)، فإنه أعلن، كما فعل بنى، أن هذه الثروة ليس لها من مصدر سوى الأرض والعمل.^(١٩٩) ومنذ ذلك الحين، دأب بواجيلبر على القول ببساطة إن عملية تحويل الأرض والعمل بصورة متواصلة إلى سلع استهلاكية سوف تتم عادةً دون توقفات حينما تنتج كل

(١٩٩) غير أن بنى اعتبر رأس المال عملاً متراكماً. ومع ذلك، فإن موضوعة بواجيلبر هى حالة مبكرة من "انحلال" *resolution* وسائل الإنتاج المنتجة إلى خدمات العوامل الطبيعية والعمل، الذى أصبح جانباً مركزياً فى مخطط بوهم-باورك النظرى فيما بعد (انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، أدناه)، ولكن بواجيلبر لم يحاول استغلال هذا المفهوم بصورة تحليلية.

السلع والخدمات وفق المبادرة الحرة للمنتجين المتنافسين - كما لو أن هذا الأمر لم يتطلب أى برهان. إن أول من حاول وضع تعريف رياضى (بدائى) للتوازن، وكذلك صياغة إثبات رياضى (بدائى أيضاً) لتلك الفرضية هو إسنارد الذى كان لا يزال عليه انتزاع المكانة التى يستحقها^(٢٠٠) فى تاريخ النظرية الاقتصادية كسلف لليون فالراس.

أما مآل العمل العظيم لكانتيلون^(٢٠١) فكان أفضل، بسبب كل من شكله النظامى systematic أو حتى التعليمى didactic الشامل، ولأن الحظ قد حالفه قبل

(٢٠٠) أخيل نيكولاس إسنارد Achille Nicillas Isnard، المهندس الذى لا يُعرف عنه أى شىء عملياً، حتى التاريخ الدقيق لولادته ووفاته، والذى لم يقيّم مقالة فى Encyclopaedia of the Social Sciences. كتب عمله: Traite des richesses (1781) الذى تم إنفاذه من النسيان بمحض الصدفة كما يبدو، وذلك إضافة إلى كتابة عمل آخر لا يهمننا. وقد ضمه جيفونس إلى قائمة الكتابات التى وضعها حول الاقتصاد الرياضى والتى ألحقها بكتابه: Theory of Political Economy. ومع ذلك، فإن تعرض عمل إسنارد للإهمال الكامل (تقريباً) هو أمر مفهوم، لأن الإنجاز التاريخى المذكور فى المتن ينظم فى محاكاة تقليدية ضد المذاهب الفزيوقراطية وغيرها، وهى محاكاة غير أصيلة ولا تثير الاهتمام كثيراً. ونظراً لضعف الاهتمام العلمى على وجه التحديد فى حقننا، فقد كان التقدم على هذا الخط الأساسى بطيئاً على نحو بالغ.

(٢٠١) ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon (الذى لا يُعرف تاريخ ميلاده بشكل مؤكد، ولكن العام ١٦٨٠ يذكر عادة كعام ميلاده، وقد مات عام ١٧٣٤ قتلًا، كما يُعتقد) كان مصرفياً باريسياً من أصل أيرلندى. وقد تجاوز كانتيلون الاقتصاديين الإنجليز فى تأثيره على الاقتصاديين الفرنسيين. وقد انتحل آراءه بعض الكتاب الإنجليز بينما اعترف به كتاب آخرون كان آ. سمث من بينهم. ولكن كان ينبغي عملياً إعادة اكتشافه من قبل دبليو. س. جيفونس ("Richard Cantillon and the Nationality of Political Economy." Contemporary Review, 1881) بينما لم يتم إهماله فى فرنسا قط. وهكذا يبرز تأثيره واضحاً على عمل كانارد: (Principes d'economie politique, 1801) الذى سنذكره مرة أخرى باختصار فقط مع الاعتذار للأكاديمية التى مجدته - وهى الأكاديمية نفسها التى كانت قد أهملت كورنو وفالراس. وبحسب هذه الأسس فإننى أصنّفه كفرنسى مع اعترافى بأن يوسع من يهتم بقضايا من قبيل "وطن" علم معين أن يثير قضية قوية للمطالبة بهذا الفرنسى الأيرلندى كإقتصادي إنجليزى بسبب تأثيره ببنى. ويُعتقد أن كانتيلون قد كتب عمله: Essai sur la nature du commerce en general (مقالة حول طبيعة التجارة) قبل عام ١٧٣٠ تقريباً، وأن العمل "نشر" بعد ذلك حالاً ولو بصورة غير مألوفة، أى أن المخطوطة قد تم تداولها ومارست تأثيرها بعد كتابتها مباشرة. (وهذا يعنى الكثير فى حلقة مهنية صغيرة ومركزة بدرجة شديدة). وعليه، فإن التاريخ الفعلى لنشره عام ١٧٥٥ (بعد وفاة المؤلف) لا يحمل الأهمية المعتادة. ثمة طبعة ثانية صدرت عن جامعة هارفارد عام ١٨٩٢، وترجمة إنجليزية تمت تحت رعاية الجمعية الاقتصادية الملكية عام ١٩٣٢. انظر هـ. هيجز: Richard Cantillon, economic Journal, June 1891. ولا أعرف أى دراسة أخرى جيدة حول كاتبنا سوى المقالة المفيدة جداً المنشورة فى قاموس الجغراف Palgrave's Dictionary. كما أننا نهمل تقدير جيفونس لما فيه من مبالغة. وبشكل خاص، فإنه لشيء فى غير محله تماماً أن يجرى اعتبار Essai "مهذا" لعلم الاقتصاد: فهذا العمل لم يمثل هذا الشىء بالذات. كما كتب جوزيف هون سيرة كانتيلون بصورة موجزة: "Biographical Note on Richard Cantillon" in: the Economic Journal, April 1944

وقت طويل من نشره حينما استحسنته اثنان من الرجال المؤثرين وهما جورناسى وميرابو وقدا الدعم الفعال له (انظر الهامش ٤). إن ما أخفق بتي فى تحقيقه - ولكن قَدَمَ له كل الأفكار الجوهرية تقريباً - إنما يرقد أمامنا منجزاً فى عمل كانتيلون: Essai. صحيح أن هذا العمل لم يكن منجزاً على مرام التلميذ الذى يتطلع، عند كل خطوة، إلى التوجيه من معلمه، ولكنه كان كذلك بالنسبة للنذ الفكرى الذى يسير وثقاً إلى الأمام على هدى أضواء خاصة به. وبالمثل، كان كينيه يسير على هدى أضوائه الخاصة ولم يكن مجرد تلميذ لكانتيلون أكثر مما كان كانتيلون تلميذاً لبتى. ومع ذلك، فهناك فى تاريخ التحليل الاقتصادى بعض السلسلات التى من المهم جداً بالنسبة لنا أن نراها ونفهمها ونبتتها فى أذهاننا، ومنها السلسلة: بتي - كانتيلون - كينيه. إن حماسة كانتيلون لقياس الاقتصادى تتبع من كانتيلون. لقد ضاع، مع الأسف، ملحق عمل كانتيلون: Essai الذى يتضمن حساباته. ولكن، كما سنرى بعد قليل، فإن النتائج المعروضة فى متن هذا العمل لبيان أن مشاكل بتي- وبشكل رئيسى مشكلة "التكافؤ" par بين الأرض والعمل- ومنهج بتي كانت هى التى ألهمت كانتيلون لكى يتوصل إلى هذه النتائج. وعلاوة على ذلك، فإن التبعية أو التبعية المحتملة- إذ يتعذر التأكد من هذا الأمر- تتجاوز نقاطاً فردية مهمة كنظرية سرعة دوران النقود أو نظرية السكان لتصل إلى المعالم الأساسية للبنية النظرية العامة. وسيتبين أن هذا الاستنتاج نفسه بالضبط ينطبق على العلاقة بين عمل كينيه وعمل كانتيلون. فالقاربة بينهما واضحة، والاختلافات التى تبوح بهذه القاربة لس أقل من نقاط الاتفاق: فالمرء يمكن أن يتعلم من فرد معين من خلال انتقاده وكذلك عن طريق قبول تعاليمه، على النحو الذى تبدو فيه بعض آراء كينيه كما لو أنها قد استمدت فعلاً من كانتيلون بالطريقة الأولى. فالمعالم الأساسية بالذات لبنية كينيه التحليلية هى التى يبشر بها عمل كانتيلون بصورة واضحة. وقد تساعد المقارنة التالية فى إيضاح هذه الصلة. يمثل كانتيلون بالنسبة لكينيه، وبتى بالنسبة لكانتيلون، ما كان يمثل ريكاردو بالنسبة لماركس. بيد أن هذا من شأنه إهمال بواجيلبر، رغم الصلات المهمة بينه وبين كانتيلون، وبينه وبين كينيه بصدد النقود. ولكن يبدو أن من المهم الآن تحديداً تركيز انتباه القارئ على لون قوى وبسيط من التطور. والطريقة الوحيدة لتجاوز العموميات الغامضة تكمن فى إلقاء نظرة عامة على عمل كانتيلون أو، بعبارة أخرى، تقديم دليل للقارئ حوله. وهو ما أنا فاعل الآن.

يتضمن الجزء الأول أساسيات البنية التحليلية. ونتلقى فى الفصل الأول المخطط العام من خلال المفاهيم الأساسية: الأرض والعمل والثروة. وكما هو الحال مع بتى بالضبط، وبالطريقة المضللة نفسها بالضبط، تشارك الأرض التى هى مصدر المادة، والعمل الذى هو المكوّن أو القوة الإنتاجية، بصورة متكافئة فى إنتاج الثروة التى (لا تعنى سوى الغذاء والسلع ومنتج الحياة) (n' est autre chose que la nourriture, les commodites les agremens de la vie) (وهو تعريف بواجيلير). وتقدم الفصول ٢-٦، فى كل نقاطها الجوهرية، سوسيولوجيا اقتصادية معينة حيث نحصل على نظرية للطبقات الاجتماعية لأول مرة: فملكية الأرض - التى تستند هى نفسها على الاستيلاء والعنف، كما هو الحال لدى بواجيلير - تخلق الطبقات الأساسية "الطبيعية" الثلاث: مالكو الأرض والمزارعون والعمال (كما يُدخل كانتيلون فى هذه الطبقات التجار والمنظمين سوية مع الفنانين واللصوص والمحامين والشحاذين، ولكن هؤلاء هم عناصر تمت إضافتهم إلى المخطط وليسو جزءاً منه حقاً). ثم نحصل على نظرية مدهشة لأصل القرى، ونشوء المناطق والمدن والعواصم (حيث يتبنى كانتيلون نظرية لأصل المدن تقوم على السوق "market theory"، أى النظرية التى تجعل المدن تتطور عن الأسواق الدورية فى البداية والدائمة من بعد). وإضافة إلى تقديم الشكل الذى تمت فى إطاره صياغة كتب مدرسية كثيرة فى القرن التاسع عشر (وحتى كتاب ألفرد مارشال، بمعنى ما)، فقد أثبت كانتيلون بوضوح إدراكه لحقيقة معينة تعجز العقول الأضيق عن التقاطها فى الغالب، أى حقيقة أن مشاكل أى علم اجتماعى تحليلى تنقسم بالضرورة إلى مجموعتين مختلفتين منهجياً: المجموعة التى تركز على قضية كيف يخلق السلوك الفعلى للأفراد الظواهر الاجتماعية التى تتم معابنتها، والمجموعة التى تركز على قضية كيف تسنى لهذا السلوك أن يكون كما هو قائم بالفعل. كما نتعلم أيضاً، فى الفصل الثالث، شيئاً عن الموقع، وهى أول محاولة (إذا أهملنا آراء جنينية فى الأدب الزراعى) لتحقيق بعض التقدم فى هذا الحقل.

أما علم الاقتصاد البحث - العلم الذى يعالج السلوك ضمن الإطار الاجتماعى الموصوف - فيجرى تناوله فى الفصول ٧-٩ حيث يحدد كانتيلون عددًا من القضايا التمهيدية، ليعود إليها فيما بعد، والتى تتعلق بـ: (أ) الاختلافات فى المكافأة التى يستلمها العمال والحرفيون وكذلك تلك التى يستلمها الحرفيون فى

الحرف المختلفة؛ (ب) السكان. والموضوع الأول كان يلائم الكتاب اللاحقين، وبخاصة آ. سمث، وأصبح موضوعاً معتاداً في الكتاب المقرر في القرن التاسع عشر. أما الموضوع الثاني فنعالجه في الفصل المتعلق بالسكان والأجور والتشغيل الذي يأتي لاحقاً. ولكن لا بأس أن نسجل هنا، على سبيل استباق الأمور، أن كانتيلون (مطوراً آراء بتي بصورة واضحة) يدع حجم السكان يتكيف مع الطلب على العمل، من ناحية، ويجعله منظماً regulated بقانون للأجور يقوم على حد الكفاف، من ناحية أخرى، بحيث يمكن المطالبة له بالأسبقية على وجهة - النظر المalthوسية، لولا حقيقة أنه أيضاً (وأكثر من بتي من هذه الناحية) قد نظر إلى العمل بوصفه "الثروة الطبيعية" لبلد ما (الفصل السادس عشر). وتؤشر النقطة الأخيرة باتجاه مختلف، رغم عدم وجود تناقض بين الفكرتين فعلاً. فكلتاها أصبحتا مذهباً عاماً في القرن السابع عشر.

وبعد تمهيد الأرضية بهذا الشكل، يطرح مؤلفنا (الفصل العاشر) نظرية للسعر العادي أو القيمة تقوم على التكلفة Valeur intrinseque: وينبغي ألا نهتم بهذه الكلمة المثيرة للاعتراض، فلا ضرر منها قط). و النظرية هذه، إن كان فيها شيء ما أصلاً، هي نظرية السكولائيين باستثناء أن كانتيلون، مستكملاً نظرية بتي، يعرف التكلفة على أساس كميات من عاملى الأرض والعمل التى تدخل فى إنتاج كل سلعة. والمشكلة البينة التى تبرز عندئذ - مما يمكننا تسميتها مشكلة بتي - التى حاول ريكاردو الالتفاف عليها باستبعاد عامل الأرض لكى يتبقى لديه عامل واحد فحسب (انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، أدناه)، يحاول كانتيلون حلها بالحيلة البديلة: إذ يختزل العمل إلى عامل الأرض على أساس أن العمل du plus vil Esclave adulte vaut au moins. la quantite de terre الأفتنان الوضيعين البالغين، يساوى، على الأقل، كمية الأرض) التى ينبغي استخدامها لتلبية احتياجاته. أو بالأحرى، لما كان نصف الأطفال تقريباً، وفقاً لجداول هالى، قد ماتوا قبل بلوغهم سن السابعة عشرة (ولأسباب أخرى أيضاً)، فإن الأجر كان ضعف تلك الكمية تقريباً. وينال عمال آخرون أكثر من plus vil Esclave (هؤلاء الأفتنان) وهذا يحدث إما لأن إنتاج عملهم يكلف أرضاً أكثر أو لأن مكافأتهم عرضة للمخاطرة. وقد ضاعت مع الملحق الأرقام المتعلقة بميزانيات العمال التى اعتقد كانتيلون أنها تبرر هذا التقدير. ومع ذلك، ينبغي علينا فى جميع

الأحوال أن نشيد بكانتيلون لإقدامه على الخطوة المهمة الأولى فى هذا الحقل المحدد من البحث الذى شهد تطوراً كبيراً قبل نهاية القرن. أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فإن من غير الضرورى أن نباشر هنا نقد نظرية القيمة القائمة على الأرض-العمل نفسها (إذا صحت تسميتها هكذا) أو المحاولة المحددة للتعبير عنها عددياً. يكفى القول، إلى الحد الذى بلغه هذا الأمر، أن هذه المحاولة ليست كما تبدو عليه ظاهرياً، أى كهراء كامل، وأنه ليس من المستحيل تحقيق النجاح فى هذا المجال فى مستقبل بعيد نوعاً ما. ومع ذلك، لنكرر، أولاً، أن الأمر المهم حقاً هو رسالة البحث القياسى الاقتصادى التى بلغتنا مع هذه المحاولة - الرسالة التى تقول أن الحسابات العددية يجب أن تكون فى أساس كل علم كمى بطبيعته، مهما كان "نظرياً"؛ ثانياً: أن arpents من الأرض سنوياً (arpent = 330 قدمًا مربعًا) لعبت فى تحليل كانتيلون دوراً مشابهاً بالضبط لدور أيام العمل فى تحليل ريكاردو. ولنصف أننا نمتلك هنا النواة الحقيقية لنظرية القيمة العادية لدى كينييه: فقد أضافت فلسفة كينييه بشأن قوى الطبيعة الخالقة للقيمة شيئاً قليلاً إلى مضمون نظرية بتسى-كانتيلون القائم فعلاً بقدر ما أضافت فلسفات ماركس حول قوة العمل التى تخلق القيمة إلى مضمون نظرية ريكاردو القائم بالفعل.

عالج كانتيلون بعناية شديدة انحرافات الأسعار الفعلية عن هذا المعيار - الذى اختزله من التكلفة القائمة على عاملى الأرض والعمل إلى تكلفة تقوم على الأرض فقط. ولكن عمل كانتيلون: Essai، لا يتضمن أى شيء يمكن أن يعتبر كنظرية احتكار، التى هى الأمر الأهم، لأن كانتيلون، كما سيتبين مما تبقى من روايتنا، كان يفكر وفقاً لفرضية المنافسة الأكثر كمالاً من حالات المنافسة الكاملة بحيث أن أى نواقص فيها تكتسب بصورة طبيعية أهمية خاصة. ولكن ثمة الكثير بشأن الانحرافات المؤقتة التى تحدث لأسباب أخرى، أى أن كانتيلون اهتم كثيراً بمشكلة سعر السوق بالمقارنة مع السعر العادى - مثلما فعل سمث فيما بعد بالضبط. ويستحق الذكر جانب واحد من معالجته بقى على حاله عملياً حتى ج. س. ميل. فكما هو شأن كل "كلاسيكى" القرن التاسع عشر، وبخاصة ريكاردو، فإن كانتيلون لم يطرح قط السؤال عن كيفية ارتباط سعر السوق بأسعار العادى وكيف ينشأ هذا الأخير بالضبط - إذا كان ينشأ بالفعل - عن آلية العرض والطلب التى تحدد الأول. وإذ يفترض صحة هذه العلاقة، يتجه كانتيلون لمعالجة سعر

السوق كظاهرة منفصلة وحصر التفسير القائم على العرض والطلب به فقط. وهكذا نشأت الصيغة الظاهرية، والمضللة كما أوضح التطور اللاحق لنظرية القيمة، التي تفيد أن السعر العادي يتحدد بالتكلفة بينما يتحدد سعر السوق بالعرض والطلب - وهي صيغة نتعرف عليها أكثر في الجزء الثالث.

وكلما مضينا، تلوح شخصية كينيه بوضوح أكثر في المستقبل بينما تبرز شخصية بواجبيلير من الماضي بوضوح ليس أقل. فكل طبقات المجتمع (ordres) وكل الأفراد حافظوا على أوضاعهم في حالة معينة أو عززوها على حساب مالكي الأرض (الفصل الثاني عشر). وفي ضوء الفصل الرابع عشر، سيتبين أن هذا لا يعنى سوى أنه: بينما تتوازن كل بنود الدخل الأخرى ببند ما من بنود التكلفة، بما فى ذلك نفقات معيشة متسلم الدخل، فإن ريع مالك الأرض هو الوحيد الذى لا تتم موازنته لأنه عائد عامل طبيعى "غير مكلف" costless، إذا استعملنا تعبيراً شاع فيما بعد، أى أنه عامل غير منتج. ولذلك، فإن الدخل من الأرض، إذ لا يتجه نحو استعمالات معينة مقررة سلفاً تقريباً، يمكن أن يُستخدم بأى شكل كان وفقاً لأهواء مالكي الأرض. إن إنفاق هذا الدخل هو العامل غير المعروف undetermined الذى يصبح، لهذا السبب بالذات، العامل المحدد determining والفعال فى مجموع الاستهلاك القومى، وبالتالي فى مجموع الإنتاج القومى أيضاً، بحيث يتوقف المصير الاقتصادى لكل فرد على les humeurs, les modes et les facons de vivre (أمزجة وأنماط وطرق عيش) الأمير والأرستقراطية المالكة للأرض. تحدد هذه humeurs (الأمزجة) les usages auxquels on emploie les terres (استخدامات الأرض) وخصوصاً عدد الأفراد الذى يمكن تشغيلهم وخلق مصادر معيشة فى البلاد (الفصل الخامس عشر)، والكيفية التى سيكون عليها ميزان البلد التجارى حينما يتم قياس كلنا كفتيه على أساس عامل الأرض - وهو المعيار الذى يستعمله كانتيلون لتحديد مكاسب وخسائر البلد من التجارة الخارجية. ولا يعود كل هذا للظهور فى كتابات الفزيوقراط كالنقطة الأخيرة، مثلاً. ولكن معظمه يفعل ذلك. وعليه، يحسن توضيح موقفنا منه بصورة بينة تماماً. وثمة جوانب عدة تستوجب التوضيح. أولاً: هناك الموضوعة القائلة بأن الربيع البحث هو عائد صافٍ تفسره إنتاجية العوامل الطبيعية النادرة: وهذه فرضية صحيحة وثمينة وقد عادت إليها النظرية عام ١٨٧٠ تقريباً بعد ضياعها غير مرة. ثانياً: ثمة مسألة مفادها أن هذا

العائد الصافي هو العائد الوحيد، وبالتالي فإن الزراعة هي التي تنتج كل الدخل الصافي للمجتمع، دون أن يساهم أى نشاط اقتصادى آخر فى إنتاج شىء منه. وبحسب ظاهر الأمور، فإن هذه مسألة خاطئة ولكن يمكن تصحيحها، كما هو الحال مع نظرية القيمة القائمة على العمل، من خلال إدخال عدد كاف من الفرضيات أو المسلمات الإضافية - كالمنافسة التامة بشكل مطلق، والحالة الراكدة stationary state، وغياب الربح المدينى، وأجور بحد الكفاف بحيث يصبح العمل نتاج ما يستهلكه العامل، وفرضيات أخرى^(٢٠٢) - التى، مع ذلك، تدمر الأهمية العملية لتلك المسألة. ثالثاً، هناك التشديد على أهمية إنفاق هذا الدخل الصافى بصورة فورية لتأمين استمرارية العملية الاقتصادية. لقد لعب هذا التشديد على فورية الإنفاق دوراً ضئيلاً عند كانتيلون، ولكن دوره كان أكبر لدى بواجيلبر وكنيه. رابعاً، هناك التأكيد - الذى يعود إلى كانتيلون تحديداً - على الطريقة التى يُنفق بها الدخل الصافى. ويمكن بوضوح إثبات طابع المعرفة الفطرية فى هذا الطرح، وبخاصة بالنسبة للمجتمع الذى كان قائماً أمام كانتيلون.

والآن، فإن produit de la terre (منتوج الأرض) ينقسم، كما يؤكد كانتيلون، إلى ثلاثة أجزاء متساوية تقريباً (les trois rentes). فثلثه يذهب لتعويض المزارع عن نفقاته بما فى ذلك استهلاكه الضرورى، ويذهب له أيضاً ثلث آخر كـ"أرباح" بينما يتجه الثلث الأخير إلى seigneurs {مُلاك الأرض}. وينفق هؤلاء الملاك ما يعادل حصتهم (الثلث) من منتوج الأرض فى المدن، حيث يعيش نصف السكان تقريباً كما يُعتقد. كما ينفق المزارعون شيئاً على المواد المصنوعة التى تنتج فى المدن، أى ربع الثلثين اللذين يذهبان إليهم. وهكذا، فما يعادل نصف الناتج الكلى للزراعة $(\frac{1}{3} + \frac{1}{6})$ يجد طريقه نحو المدن، أى صوب أيدى marchands et entrepreneurs (التجار والمنظمين) الذين ينفقونه، بدورهم، على المواد الغذائية والمواد الأولية، وهكذا. إن تفسير هذا المخطط، الذى لا يدعى كانتيلون نفسه أن تتجاوز أهميته أكثر من كونه مخططاً موجزاً جداً، يطرح صعوبات متباينة لا نستطيع تناولها هنا، ولكنه يطرح أيضاً نقاطاً مهمة نشير إلى اثنتين منها.

(٢٠٢) من المفيد أن يستكمل القارئ تطوير تلك الفرضيات والمسلمات على نحو أكمل.

أولاً: كان لدى كانتيلون مفهوم واضح لوظيفة المنظم entrepreneur (الفصل الثالث عشر). كان هذا المفهوم عاماً تماماً، ولكن كانتيلون حلَّه بعناية خاصة بالنسبة لحالة المزارع farmer. فالمزارع يدفع إلى ملاك الأرض والعمال دخولاً تعاقدية، تعتبر "مؤكدة" بحكم العقد، ويبيع بأسعار "غير مؤكدة". ويفعل المثل بائعو الأقمشة و"التجار" الآخرون: إذ يلتزم كلهم بمدفوعات مؤكدة، مترقبين عائدات غير مؤكدة. وهكذا، من حيث الجوهر، يقوم هؤلاء بالإنتاج والتجارة على نحو محفوف بالمخاطر، وتميل المنافسة إلى تقليل مكافأتهم إلى مستوى القيمة العادية لخدماتهم normal value. وهذا مذهب سكولائي طبعاً. ولكن لم يقم أى كاتب قبل كانتيلون بصياغته بهذه الصورة الكاملة. وقد يعود الفضل إليه فى أن الاقتصاديين الفرنسيين، بعكس زملائهم الإنجليز، لم يفقدوا الاهتمام بوظيفة المنظم وأهميتها المركزية. ورغم إمكانية التسليم بأن كانتيلون ربما لم يسمع بمولينا قط، ورغم عدم وجود ما يشير إلى تأثير كانتيلون على ج.ب. ساي، إلا أن من الصحيح القول بأن عمل كانتيلون حول هذه النقطة - الذى لم يوح به بتى ولم يطوره كينييه - يعتبر حلقة وصل بين مولينا وساي "موضوعياً". ثانياً: حينما نقلى نظرة أخرى على سلسلة كانتيلون حول المدفوعات والتوريدات، التى تبدأ من التقسيم الثلاثى للنتاج أو الإيراد الإجمالى من الزراعة - trois rentes - وتعيدنا، عبر عدد من المحطات المعينة، إلى نقطة انطلاقها: إلى المزارعين، فإننا نشعر حالاً بأننا نشهد شيئاً جديداً لم يرد بشكل صريح فى مخططات من سبقوا أو عاصروا كانتيلون - أو حتى بتى - أو فى مخططات معظم منظرى أى عهد. فما نحصل عليه منهم حقاً هو تعابير عن الأسس العامة التى تحكم العملية الاقتصادية. ولكنهم أناطوا بنا تصور هذه العملية نفسها كما تمضى بين المجموعات والطبقات الاجتماعية. وكان كانتيلون أول من جعل هذا التدفق الدائرى ملموساً وصريحاً من شأنه تزويدنا بنظرة عامة عن الحياة الاقتصادية. وبعبارة أخرى، كان كانتيلون هو أول من وضع جدولاً اقتصادياً tableau economique. وباستثناء بعض الاختلافات التى يندر أن تؤثر على الأمور الجوهرية، فإن هذا الجدول هو جدول كينييه نفسه، رغم أن كانتيلون لم يلخصه فى صورة جدول. وهكذا، فليس ثمة شك فى أسبقية كانتيلون بشأن "الاختراع" الذى قارنه ميرابو "باختراع" الكتابة من حيث أهميته، كما هى عادته فى إطلاق العنان لحماسته السخية. ولكن، لما كانت صياغة كينييه أشهر بكثير، فسندضيف ما يستوجب إضافته عند مناقشة عمله.

ومن البديهي أن تهيب طريقة الجدول tableau إمكانات خاصة لدرس الظواهر النقدية، وبخاصة مسألة سرعة دوران النقود - وهذه هي إحدى مزاياه الرئيسية. وفي الواقع، يظهر كانتيلون في أحسن حالاته في هذا الحقل. لكن الفصل السابع عشر من الجزء الأول، الذي يطرح أساسيات النظرية النقدية، ليس أصيلاً بشكل خاص: إذ نجد فيه بصورة جميلة الكثير من المادة القديمة بما في ذلك قابلية قسمة، وسهولة حمل، الخ، بالنسبة للذهب والفضة مما يرشحهما للوظيفة النقدية. كما أن كل الجزء الثاني (الذي، رغم ذلك، يتضمن أيضاً نظريات المقايضة وسعر السوق، وما شابه) مخصص للنقود والائتمان والفائدة، وكذلك فإن الجزء الثالث (الذي يعالج التجارة الخارجية بشكل رئيسي) نجد فيه تحليل كانتيلون حول للمصارف والائتمان المصرفي وسك النقود. ومع ذلك، فإننا نحتفظ للفصول اللاحقة^(٢٠٣) بدراسة بنود هذا العمل الرائع الذي لم يتم تخطيه في معظم جوانبه لقرن من الزمان تقريباً - فالآلية التلقائية التي توزع المعادن النقدية بين البلدان، على سبيل المثال، تلك الآلية التي توصف بأنه يخلو من أي عيب تقريباً هي إنجاز يُنسب إلى هيوم عادةً.

(٢٠٣) يشير أ. مارشال (Principles. p. 55, n. 1) إلى أن باربون كان يسبق كانتيلون في نواح مهمة (انظر الفصل السابع، أدناه). وما لم يعن هذا القول وجود تشابه بين آراء كانتيلون وباربون حول قضايا التجارة الخارجية (حيث لكليهما نقاط مشتركة مع كتاب آخرين)، فلا أستطيع إدراك ما قصدّه مارشال.

٣- الفزيوقراط

(أ) كينيه وأنصاره. إن المجموعة الصغيرة من الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين الفرنسيين، الذين عُرفوا في أيامهم بـ les economistes (الاقتصاديين) يُعرفون في تاريخ علم الاقتصاد بالفزيوقراط Physiocrats، تقدم لمحات مميزة حتى لمن يلقى أكثر النظرات روتينية على الماضي. ولكن دراستنا للمجموعة تختزل إلى رجل واحد يعتبره كل الاقتصاديين أحد أعظم الشخصيات في علمهم: كينيه Quesnay. ولا اعرف أى استثناء لهذا الأمر، رغم وجود اختلاف طبعاً فى الأسباب التى يطرحها مختلف الأفراد لتفسير اتفاقهم الفردى مع قرار الإجماع. ويلزم ذكر ميرابو ومرسيه دى لا ريفير ولى تروسن وباودو ودوبون بين أعضاء تلك المجموعة. وكان جميع هؤلاء الكتاب أنصاراً، بل تلاميذ، لكنيه بالمعنى الأكثر تحديداً والأكثر دلالة لهذه المصطلحات - أنصاراً استوعبوا وقبلوا بتعاليم معلّمهم وأبدوا له من الإخلاص ما ليس له فى كل تاريخ علم الاقتصاد سوى نظيرين اثنين: إخلاص الماركسيين الأصوليين لماركس وإخلاص الكينزيين الأصوليين لكينز. وقد شكّل هؤلاء الاقتصاديون مدرسة بفضل روابطهم المذهبية والشخصية وتصرفوا كمجموعة على الدوام، مقيّمين أحدهم الآخر ومحارِبين خصومهم بشكل مشترك، كما قام كل واحد منهم بحصته من الدعاية للمجموعة. ويوضح هؤلاء الكتاب حقاً طبيعة الظواهر السوسولوجية من حيث أنهم شكلوا ما هو أكثر من مدرسة علمية: فقد كونوا مجموعة توحدت على أساس كان يرقى إلى عقيدة؛ بل إنهم مثلوا بالفعل ما كانوا يُعرفون به فى الغالب كطائفة Sect. وقد حدّت هذه الحقيقة، طبعاً، من تأثيرهم على الاقتصاديين، الفرنسيين أو الأجانب، الذين لم يكونوا مستعدين لوقف أنفسهم على شعار معلم واحد ومذهب واحد One Master One Doctrine: إذ حملت هذه الخاصية حتى الأفراد الذين يتفقون مع الفزيوقراط فى نقاط كثيرة من النظرية، ناهيك عن السياسة policy، أو حتى الأفراد المحسوبين عليهم، على رفض تعاليمهم بصورة عامة. وقد أظهر الودّ حقاً بعض العلماء الأجانب الجادين، وبخاصة الإيطاليين البارزين الذين كان بينهم جينوفيسى وبيكاريا وفيرى. ولكن، بقدر تعلق الأمر بالتحليل وليس بالسياسة، فإن هذا الودّ لم يكن يعنى أكثر من تملق يتم إظهاره أحياناً إلى المعتقدات الفزيوقراطية على وجه التحديد، ولا ينبغي أن نخدعنا وتحملنا على تسميتهم كفزيوقراط. أما

الأنصار المتحمسون الذين كانت لهم أهمية معينة، فيجب البحث عنهم في ألمانيا فقط: يكفي أن نذكر شلتواين، حاكم مقاطعة بادن، ماوفيلون، وهيرنشواند السويسري. ونورد، أدناه، الحد الأدنى الضروري من الوقائع عن الكتاب الذين ذكرناهم لحد الآن.

كان فرانسوا كينييه Fracois Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤)، وهو ابن محام ناجح إلى حد ما، طبيباً جراحاً قبل كل شيء. وقد استغرق تقدمه المهني المتميز كل طاقاته دون أن يترك منها شيئاً لعلم الاقتصاد أكثر مما بوسع المرء توفيره لهواية محببة جداً. وقد كتب كينييه بحثاً طبياً حول نزف الدم، وأصبح سكرتيراً عامّاً لأكاديمية الجراحة ومحرراً لمجلتها، والجراح والطبيب الأول للملك في نهاية الأمر. وكان كينييه، من الناحية الفعلية، مستشاراً طبياً للدمام دي بومبادور التي لم تكن مناصرة طبية جداً فحسب بل متفهمة وذكية أيضاً- وهذه حقيقة ضمنت له وضعاً إستراتيجياً في حياة باريس وفرساي الفكرية وينبغي ضمان امتنان الاقتصاديين الدائم لتلك السيدة. كان كينييه يحب الحذقة وكان نظرياً تجريبياً إلى حد ما doctrinaire، ولا بد أنه كان شخصاً يبعث الضجر. ولكنه كان يمتلك كل قوة الشخصية من النوع الذي يقترن بالحذقة في الغالب. ومن المسر أن نضيف أنه كان مستقيماً وطيباً أيضاً بكل ما لهذه الكلمة من معنى. ثمة نادرة تعود إلى مارمونتل تحكى بإسهاب وفاء كينييه للدمام دي بومبادور وتعفه عن المغريات المألوفة في بيئته، وهي حكاية ممتعة أكثر مما هي حقيقية. حقيقة كونه القوة الوحيدة المبدعة في مجموعته المعروف بعدم قدرته أو عدم رغبته بتطوير أفكاره على نحو أكمل وأكثر ونظامية. ومن بين كتاباته الاقتصادية (علماً بأن العمل الوحيد له الذي يضم مجلدات عدة هو: Essai physique sur l'economie animale, 1736) نذكر ما يلي: المقالات الواردة في الموسوعة (1756: 'Hommes', 'Grains', 'Feriens')؛ وكذلك عمله: the Tableau économique {الجدول الاقتصادي، ١٧٥٨، انظر القسم الفرعي (د)، أدناه}؛ كما نشير إلى المقالة: ('Droit naturel' 1765) والحوار: (Du Commerce' 1766) وهما عملان منشوران في مجلة Journal de l'agriculture, du commerce et des finances؛ وكذلك المقالة: "Despotisme" (Ephemerides, 1767) de la Chine، العمل الذي أثار تكهنات حول موضوع التأثير الصيني على الفزيوقراط. (انظر، مثلاً، المقالة التي تحمل هذا العنوان والتي

كتبهال. أ. مافيرك فى مجلة: Economic History, Supplement to the Economic Journal, February 1938. وأخيراً، هناك عمل كينييه: Maximes the Tableau (1758) أو يتضمن تعليقاً سياسياً حوله، والعمل: Oeuvres économiques et philosophiques الذى نشره أوجست أونكن عام ١٨٨٨ مع مقدمة له تثير الاهتمام. هذا وتهتم كل تواريخ علم الاقتصاد بكينييه طبعاً، كما أن المعالجة التى يتضمنها تاريخ جيد ورست Gide and Rist تستثير انتباهاً خاصاً. انظر أيضاً: H. Higgs, The Physiocrates (1897); G. Schelle, Le Docteur Quesnay (1907); G. Weulersse, le Mouvement physiocratique en France de 1756 a 1770 (1910) and Les phsiocrates (1931). أما كتاب م. بير: Inquiry into Physiocracy (1939) فهو عمل مخصص كلياً تقريباً إلى كينييه نفسه وعن استحقاق.

وقد سبق أن التقينا بميرابو Mirabeau (انظر الفصل الثالث، أعلاه). فبعد أن اهتدى ميرابو إلى كينييه، فإنه كرّس نفسه لقضية الفزيوقراط من صميم قلبه دون أن يتخلى عن تقديره المستقل للأمر. وقد ذكرنا من قبل اثنين من أعماله: The Theorie de l' impot and the Philosophie rurale. ويحتمل أن يكون ميرابو قد كتبهما بالاشتراك أو التشاور مع كينييه ولكنهما لا يمثلان مذهب كينييه Quesnayism بشكل خالص، وفيهما أشياء ليس بوسع كينييه استحسانها. ومع ذلك، فإن عمله: Philosophie (1763) مقبول بوصفه أول الكتب المدرسية الأربعة للمذهب الفزيوقراطى. وبين أمور أخرى، يشكل الجزء السادس من عمل ميرابو L" Ami تفسيره هو لجدول كينييه.

أما بيير- بول مرسيه دى لا ريفيرا Pierre-paul Mercier de la Riviere (المعروف أيضاً بـ Lemercier، ١٧٢٠-١٧٩٣) الذى جعله اندفاعه أو طباعه السيئة مشهوراً أكثر مما يستحق، فكان مسئولاً عن الكتاب الثانى من تلك الكتب المدرسية: L'Ordre naturel et essentiel des societes politiques (١٧٦٧)، الذى أعيد نشره مع مقدمة مفيدة من قبل دييتر عام ١٩٠٩). وقد أعاد دويون دى نيمور نشر هذا الكتاب على شكل خلاصة تحت عنوان يوحى بالمزاج النفسى للمجموعة: (De l'origine et des progres d'une science nouvelle

1768). وتُعنى الفصول الخمسة والثلاثون من عمل مرسيه بالنظرية السياسية التي كانت تهمه بشكل رئيسي، أى مخطط كينييه حول *despotisme legal* {الاستبداد الشرعي} الذى لم يكن قط استبدادًا حقًا. أما علمه الاقتصادى، الذى يشغل الفصول التسعة الباقية، فهو يستحق الإهمال. ومع ذلك، فقد قيّم ديدرو Diderot وسمت معًا ذلك الكتاب عاليًا.

وكان ج. ف. لى تروسن (G. F. Le Trosne 1728-80) إنسانًا أكثر اقتدارًا. ولكنه كان محامياً يهتم، أولاً، بالجوانب من النظام الفزيوقراطى التى تتعلق بالقانون-الطبيعى. وقد أحاط لى تروسن ما يتعلق بعلم الاقتصاد من المذهب الفزيوقراطى الأصولى ببعض التحفظات. ويعتبر عمله: *Liberte du commerce des grains* (1765) وعمله الآخر *De l' intert social.*، الذى هو المجلد الثانى من: (De l'ordre social 1777)، من الأعمال الجديرة بالتقدير، ولكن ليس أكثر.

وقد ابتدأ الأب نيكولاس باودو (Abbe Nicolas Baudeau 1730-1792) كخصم ولكنه أبلى بلاءً حسناً عام 1766 وأثبت منذ ذلك الحين مقدرته الفائقة كشارح مبسط وسجالي، ومحرر كفاء أيضاً. ويشكل كتابه *Premiere introduction.* (1771)، الذى أعيد نشره مع مقدمة مفيدة من قبل أ. دوبو عام 1910) الكتاب الثالث من الكتب المدرسية للمجموعة وربما أضعفها.

ويمثل الكتاب الصغير لـ كارل فردريك فون بادن - دورلاخ: Karl Friedrich von Baden-Durlach: *Abrege des principes de l'economie politique* (الذى نُشر أولاً فى المجلد الأول الخاص بعام 1772 من *Ephemerides*) رابع تلك الكتب المدرسية وأفضلها.

وكان بيير س. دوبون دى نيمور Pierre S. Dupont de Nemours (1739-1817)، الذى دخل الحياة الجدية ككاتب مستقل متعدد المواهب، أفضل أعضاء المجموعة إلى حد بعيد. لقد وصف نابليون الأول، ذات مرة، المارشال فيلارس باعتباره "fanfaron d'honneur" {أى كشخص يتباهى بالشرف}. وبالمثل، يمكننا وصف دوبون "كشخص مغامر" *go-getter* لا ينسى الشرف والمبدأ قط. وقد احتفظ دوبون، بشكل خاص، باهتمام حقيقى بالقضايا العلمية البحتة وبالإخلاص للمذهب الفزيوقراطى فى وقت واحد طوال حياته المهنية التى كان فيها كل ما يبرر

نبد هذين الأمرين. وقد كسبه لصالح قضية الفزيوقراط العجوز كينيه نفسه الذى كان يعرف مع مَنْ كان يتعامل بحيث أنه لم يسحب بحدّة الشكيمة قط. وبأشر دوبون الكتابة حالاً بشكل عزيز وفعال، ناشراً، بين أمور أخرى، كراساً حول حرية التجارة فى الصادرات والاستيرادات من الحبوب عام ١٧٦٤. وقد ضمن له هذا النجاح ككاتب ومحرر وظائف مهمة مختلفة فى ظل وزارة تورجو أولاً، ومن ثم فى ظل آخر أعظم وزير فى النظام القديم ancien regime وهو فيرجين. ولسنا بحاجة لمتابعته خلال لحظات الصعود والهبوط فى حياته، متنقلاً بين Constituante (الجمعية التشريعية) و Directorie (حكومة المديرين) إلى أن حطّ أخيراً فى الولايات المتحدة وهو بحالٍ يعبر عنه المثل الرومانى: خاسراً ترسه. كما أننا لا نحتاج إلى تسجيل أعماله الكثيرة التى تشهد كلها على أنمعية مواهبه، مع أنها مواهب عازف بيانو وليس مواهب ملحن. ومنّ تهمة هذه الأعمال، ما عدا رسائله، فإنه يجدها فى عمل ج. شيل: Dupont de Nemours et l'ecole physiocratique (1888) وكذلك عمل فيلرس الذى أشرنا إليه آنفاً.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن تلك المدرسة كانت تدرك أهمية الدعاية بصورة تامة، وكان بعض أعضائها، وبخاصة باودو ودوبون، أهلاً للقيام بذلك. فقد قاموا بتشكيل حلقات مناقشة، وأثروا على الأفراد والهيئات فى مواقع مهمة، وبخاصة فى (البرلمان)، ونشروا كمية ضخمة من الأدب الشعبى المثير للجدل. وما كان ينبغى أن نذكر هنا مآثرهم فى الصحافة، مهما بدت مهمة بذاتها، لولا حقيقة أنهم، بتفوقهم فى الصحافة، قد أنتجوا أيضاً معظم المادة التى دخلت فى صفحات المجلات العلمية الأولى فى تاريخ علم الاقتصاد. وقد حافظت مجلة Journal Oeconomique، ١٧٥١-١٧٧٢، من البداية، على مستوى مشرف، محوّلة بعض الخدمات، كنشر ترجمات هيوم (وهى حقيقة ينبغى ذكرها) وجوسيه توكر، إلى اقتصاد علمى. وقد تم من البداية إعداد مجلة Journal d' agriculture, du commerce et des finances (1764-83) لتكمّل صحيفة Gazette وذلك من خلال الاهتمام بالمقالات "الأثقل". وكانت هذه المجلة تحت سيطرة الفزيوقراط جزئياً خلال عامى ١٧٦٥-١٧٦٦ وبانت فى متناولهم إلى حد ما خلال الفترة ١٧٧٤-١٧٨٣. ومع ذلك، أسس باودو عام ١٧٦٥ المجلة المشهورة Ephemeres du citoyen (التي يمكن ترجمتها بـ"سجلات المواطن اليومية"، مع أنها كانت أسبوعية) والتي أصبحت

تتماشى مع المذهب الفزيوقراطي بعد تحول باودو (من مذهب الحماية) عام ١٧٦٦. وقد تولاهما دوبيون عام ١٧٦٨. وقد تم إيقاف المجلة بسبب عدائها الشديد لحكومة Aiguillon-Maupeou-Terray ولكن توجو استأنف نشاطها عام ١٧٧٤ حيث ساندت سياساته طبعاً وهاجمت بعضاً من سياسات خصومه. وقد توقفت مجلة Nouvelles ephemerides (الحواليات الجديدة) عام ١٧٧٦ وفشلت بسرعة الجهود التي بُذلت لاستئناف صدورها. وقد واجهت المصير نفسه، بمعنى ما، مجلة Journal d'economie publique, de morale et de politique (المؤسسة عام ١٧٩٦) التي لم تعمر طويلاً، مع إنها لم تكن مجلة فزيوقراطية أو تضاهي المجلة الفزيوقراطية، شأنها في ذلك شأن مجلة Journal des economistes {مجلة الاقتصاديين} فيما بعد. ولذلك، ينبغي على دارس علم الاقتصاد تذكر مجلة ephemerides، لأكثر من ناحية واحدة، كأحد إنجازات كينيه ومجموعته. ويجد القارئ خلاصة ممتازة لمسيرة المجلة في مقالة البروفيسور س. باور: "ephemerides" المنشورة في قاموس بالجراف: Dictionary of Political Economy، حيث تُعرض الوقائع الجوهرية ضمن حيز محدود. وقد أسسَ ي. اسيلن نسخة ألمانية مطابقة ولكنها لا تضاهي الأصل Ephemeriden der Menschheit, (1776-82).

وتختلف طبعاً الانطباعات التي يحصل عليها القارئ حينما ينكب على مجلدات Ephemerides (علماً بأن ما استطعت القيام به هو لغاية عام ١٧٧٢ فحسب) من قارئ إلى آخر. وبالنسبة لى شخصياً، فقد أدهشني كثيراً شبه هذه المجالات الحقيقي بالمجلات الماركسية الأصولية في أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة مجلة Neue Zeit (الوقت الجديد) حيث نجد الميل للإدانة نفسه، موهبة الولوج بالجدل نفسها، انعدام المقدرة على مراعاة الرأي الآخر في أي شيء نفسه، المقدرة على التذمر الحاد وغياب الانتقاد الذاتي نفسها. ويتبين هذا عند استعراض المقالات بصورة خاصة. ولكن ثمة ميزة تمحو هذه العيوب. فحتى بمعزل عن عمل توجو: Reflexions، الذي هي نسيج قائم بذاته طبعاً، وتفسيرات الـ Tableau، ثمة مادة جيدة كثيرة بكل معنى الكلمة. فقد قَدَّمَ دوبيون، مثلاً، ما يشكل أول تاريخ حقيقي لعلم الاقتصاد في نظري. وهناك مادة تاريخية هائلة. كما تُعرض أحداث معاصرة من كل زوايا الكرة الأرضية بشكل متواصل، رغم أن هذا يتم من

زاوية مذهبية متعصبة. وبصورة عامة، فقد أرست أولى السلسلات الطويلة من المجلات الاقتصادية العلمية معياراً ثقيلًا لفترة طويلة لاحقة. وهي جديرة تمامًا بنجاحها العالمي.

إن الألمان الثلاثة المشار إليهم مسبقاً ينبغي ألا يستوقفونا طويلاً. فبخصوص حاكم بادن- دورلاخ (الذى أصبح فيما بعد دوق بادن الرئيسي، 1728-1811) الذى كان، من الناحية السياسية، أكثر الموظفين الحكوميين اقتداراً فى زمانه، لا يلزمنا سوى الإشارة إلى مراسلاته مع ميرابو ودوبون (التي نشرها، مع مقدمة، نيس عام 1892) لأنها تستحق القراءة بإمعان. وقد انغمس ج. أ. شلنتواين J.A. (1731-1802) Schlettewien، المساعد التنفيذى لحاكم المدينة، بتجريب تطبيق الوصفة الفزيوقراطية على قرية دتلنج التي وصفها فى عمله: *Les moyens d'arreter la misere publique*. 1772. وإذ نهمل تقريره اللاحق والأكمل عن هذه التجربة، يكفى أن نذكر عمله: *Grundfeste der Staaten order die politische Oekonomie* (1778). وكان نشاط شلنتواين المضطرب فى خدمة المذهب الفزيوقراطى، كمخطط عملى للإصلاح الزراعى، يثير الضجة حيثما ذهب، وقد ضمن له إحدى تلك المكانات التقليدية فى تاريخ الاقتصاد العلمى التى لا يستطيع أى تحليل لعمله المنشور أن يجد تفسيراً لها. وبوسع هذا الكاتب أن يثير اهتمامنا من ناحية واحدة فحسب، مع أنه كان ممتازاً بطريقته الخاصة دون شك. فهو يوضح إلى حد الكمال نوعاً من الاقتصاديين أخشى ألا يزول قط وهو يسعى إلى علم الاقتصاد فى أعين من يعتبر استحسانهم أمراً ثميناً؛ وهو النوع الذى يقول: هذه هى براءة اختراع الدواء الذى يشفى كل المرضى: "الشيء الأهم بالنسبة للجمهور" (وهذه الكلمات هى عنوان أحد أعماله). وفى الواقع، فإن الشيء الوحيد المهم حقاً للبشرية هو تصفية هذا النموذج. وكان جاكوب ماوفيلون Jakob Mauvillon (1743-1794) كاتباً ممتازاً من نواحى عدة ولكنه كان أضعف بكثير كإقتصادي. إذ يمكن إهمال مقالته حول وسائل الترف التى ترد ضمن عمله: *Physiokratische Briefe*. 1776-7. أما عمله *Sammlung von Aufsätzen*. 1780) an den Herrn professor Dohm (1780) فى مركز الجدل الألمانى حول مذهب الفزيوقراط أو قريباً من ذلك مما يجعله جديراً بالذكر لهذا السبب على الأقل. ولكن هذا الجدل نفسه لا يتطلب الذكر إلا لأنه يعلّق بعض الأهمية على حقيقة أن المذهب الفزيوقراطى قد نجح فى إثارة نقاش مستفيض حوالى عام

١٧٨٠، رغم ضآلة فهم الأهمية العلمية الحقيقية لهذا المذهب، ورغم أن مناقشته تنصبُّ على جوانبه العملية بشكل رئيسي. ومع ذلك، ننتهز الفرصة للإشارة إلى أفضل عمل قد كتب لصالح المذهب الفزيوقراطي: K. G. Furstenu, Apologie des physiokratischen Systems (1799). ومن خصومه، يكفى ذكر: س. ك. و. دوم (1778) Kruze Vortellung des physiokratischen Systems، و ج. ب. فون بفايفير (Antiphrisiokrat, 1780). وقد نالت الأعمال النظامية الكثيرة لهذا الأخير، التي كانت على نمط أعمال جستي وتتميز بفهم عملي قوى، ثناءً شديداً من مؤرخين كثير. وكان جين (يوهان) هيرتشنوايد فزيوقراطياً متأخراً. وقد يتعذر تسميته فزيوقراطياً قط لأنه لم يكن أصولياً بل كان اقتصادياً مقتدراً. وأعماله الرئيسية هي De l'conomie politique moderne (1786); De l'conomie politique et morale de l'espece humaine (1796); Du vari principe actif (1797); de l'conomie politique. وثمة دراسة ألمانية حوله: A. Johr, Jean Herrenschwand (1901).

ومن الطبيعي أن تستثير الطائفة التي لها عقيدة وبرنامج سياسى معين جوانب عديدة وأن تتطلب تحليلاً تفسيرياً من زوايا كثيرة غير زاويتنا: وهكذا سنلقى نظرة على بعض هذه الأمور أولاً، وندرس من ثم المعالم الأساسية للتحليل الاقتصادى لدى كينييه، وبخاصة the Tableau economique.

(ب) القانون الطبيعى، الزراعة، سياسة عدم التدخل، الضريبة الواحدة. لم يكن للمذهب الفزيوقراطي^(٢٠٤) أى وجود سنة ١٧٥٠. وكان ثمة حديث عنه فى باريس وحديث أكثر فى فرساي من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٧٧٠. وقد نساه الناس كلهم (ما عدا الاقتصاديين المتخصصين) حوالى سنة ١٧٨٠. إن هذه السيرة النيوزكية سنفهمها حالاً بمجرد إدراك طبيعة ومدى ذلك النجاح، أى بمجرد أن ندرك بدقة ما الذى نجح بهذا الشكل الرائع لعقدين من الزمان، وكيف نجح ولماذا.

كنا قد فسرنا سابقاً (الفصل الثانى) كينييه كفيلسوف قانون طبيعى. وفى الواقع، لم تكن نظريات كينييه حول الدولة والمجتمع سوى صياغات جديدة للمذهب

(٢٠٤) يعنى هذا المصطلح حكم الطبيعة وقد استعمله دوبيون كعنوان كتاب عام ١٧٦٧. ولكن أونكن يرى أن المصطلح قد تم استعماله بشكل أبكر من قبل باودو وقد يعود إلى كينييه نفسه. والموضوع ليس له أهمية.

السكولائي. إن الشعار Ex natura jus, ordo, et leges {القانون الطبيعي والنظام والتشريع} ربما يكون قد استعير من القديس توما وقد لا يكون كذلك. ويشكل الـ ordre naturel {النظام الطبيعي} السكولائي (الذى يناظره ordre positif {نظام وضعي معين} في عالم الظواهر الحقيقية) القاعدة المثلى التى تملئها الطبيعة البشرية كما يكتشفها العقل البشرى. وما يوجد من فرق بين كينيه والسكولائين لا يعود على كينيه بمفخرة ما. لقد رأينا أن القديس توما، وكذلك عدد كبير من السكولائين المتأخرين مثل ليسيوس، قد أدركوا النسبية التاريخية للأوضاع والمؤسسات الاجتماعية على نحو تام، وأنهم رفضوا بشكل ثابت إلزام أنفسهم بأى نظام لا يتغير بالنسبة للأمور الدنيوية. بيد أن نظام كينيه المثالى نظام ثابت. وعلاوة على ذلك، فإن كينيه، فى مقاله: Droit naturel، كان قد عرّف القانون الطبيعي Physical Law بأنه "السياق المنظم (regle) لكل الأحداث الطبيعية الذى هو الأكثر فائدة للبشرية بصورة واضحة"، وعرّف القانون الأخلاقى Moral Law بأنه "القاعدة (regle) لكل فعل بشرى، المتوافق مع النظام الطبيعى، الذى هو الأكثر فائدة للبشرية بشكل واضح": ويشكل هذان "القانونان" معاً ما يسمى بالقانون الطبيعى natural law، وكلاهما قانونان ثابتان ويشكلان "أفضل القوانين الممكنة" (les meilleures lois possibles). وبالنسبة للعلماء السكولائين، فإن سرمان هذه الأسس يقتصر على العالم الغيبى وهى لا تسرى بشكل مباشر على الأنماط المشروطة تاريخياً. أما عند كينيه، فهى تنطبق بشكل مباشر على المؤسسات المحددة كالملكية مثلاً. كما أن نظرية كينيه السياسية-تحليلياً ومعيارياً معاً- تنصب على مذهب استبدادى ملكى بطريقة غير نقدية وغير تاريخية بحيث إنها تعتبر، كما رأينا، غريبة أيضاً على السكولائين بصورة تامة.^(٢٠٥) وهنا فنحن نعلم أن نظام القانون الطبيعى القديم فى القرن الثامن عشر قد مضى جيداً وكم كان مقبولاً فى سماته الجوهرية لمذهب العقل la raison. وعليه، فحينما نهمل الزخرفات غير الجوهرية، فإن الشكل الخاص بكينيه من هذا المذهب إنما يساير التقليعة الفكرية لتلك الأيام: فقد فهم الجميع حالاً هذا الجزء من تعاليمه، وتعاطفوا معه من البداية،

(٢٠٥) ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن هذه النظرية ربما كان لها، فى أيام وبلاد كينيه، الكثير من الفائدة العملية. ففي وضع فرنسا الفعلى فى القرن الثامن عشر كان يتعذر تحقيق الإصلاحات، التى يدافع الفزيوقراط عنها، إلا بواسطة الفيضة الشديدة لملك استبدادى. وهكذا فلا يتناقض عداء الفزيوقراط للامتياز من أى نوع كان مع ولائهم للملكية كما قد يتصور المرء. على العكس، فهو يمثل السبب الدقيق لذلك الولاء.

وكانوا يشعرون بالراحة والسهولة عند مناقشته. وبعكس أنصار la raison الآخرين، فإن كينيه لم يضمّر العداء للكنيسة الكاثوليكية أو للملكية. وهكذا، إذن، فنحن أمام نسخة من مذهب العقل la raison تزخر بكل ما يحمله هذا المذهب من ثقة عمياء بالتقدم ولكن دون أنيابه غير الدينية والسياسية. فهل ثمة حاجة للإشارة إلى مبلغ ابتهاج البلاط والمجتمع بهذا الرأي؟

ومن جديد، احتلت الزراعة وضعًا مركزيًا في برنامج كينيه المتعلق بالسياسة الاقتصادية إضافة إلى مخططة التحليلي. إن هذا الجانب من تعاليمه، أيضًا، يساير تقليعة تلك الأيام. فالكل كان يهذى بالزراعة آنذاك. وقد نبعت هذه الحماسة من مصدرين قاما بتعزيز أحدهما الآخر، مع أنهما كانا حقًا مستقلين تمامًا بعضهما عن بعض. أولاً: بعثت الثورة في التقنية الزراعية حيوية جديدة في المشاكل الزراعية. وقد حدث هذا في فرنسا أقل مما في إنجلترا ولكنه أثار نقاشًا في باريس بقدر ما فعله في لندن. ثانيًا: أدى الربط غير المنطقي بين الحقوق الطبيعية للبشر وبين حالة بدائية مبدلة للمجتمع، والربط الأقل منطقية لهذا الأخير بالاهتمامات الزراعية agricultural pursuits، إلى منح الزراعة شعبية صالونات لا صلة لها، دون شك، بتعاليم كينيه الجديدة، ولكنه، مع ذلك، حرك الرياح بما تشتهي سفنه. وتكتمل الصورة حينما نضيف لها لمسة أخرى. فمقر العلماء العقائديين dogmatizing في جانب من قصر فرساي لم يكن بعيدًا عن مصدر شتى الترقيات: حاشية المدام دي بوميدور. ولم تفت على الطموحين ممن هم في درجات السلم الدنيا النقاط هذه الحقيقة، وربما فكر بعضهم في أن قضاء ساعة مملّة مع العلماء هو ثمن ضئيل يدفعونه لنيل كلمات طيبة من لدن هذه الحاشية. وقد كان مارمونتل صريحًا جدًا بهذا الشأن ويمكن بأمان الافتراض بأنه لم يكن الوحيد ممن اهتدى إلى ذلك الاكتشاف.

ولهذه الأشياء أهميتها على الدوام، رغم أن البيئات المختلفة تفرز أساليب متباينة لتفضيل مذاهب معينة دون استيعاب معناها العلمي الحقيقي أو الاهتمام به، هذا إذا اهتمت بأى معنى لها. كان نجاح كينيه نجاح صالونات أساسًا، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة تلك البيئة الخاصة. فقد قام المجتمع الراقى بمناقشة المذهب الفزيوقراطى لوقت ما، أما خارج هذا المجتمع، فلم يمنحه مثل هذا الاهتمام سوى أفراد قليلين، اللهم إلا على سبيل السخرية منه. فقد كانت هناك تقليعة فزيوقراطية

ولكن لم تكن هناك حركة فزيوقراطية بالمعنى الذى كانت (ولا تزال) فيه حركة ماركسية، ولا سيما حركة لها جذور فى المصالح الطبقيّة الزراعية. ولكن ماذا عن التأثير السياسى للفزيوقراط الذى قرأنا عنه الكثير؟ ماذا عن دورهم التاريخى فى محاربة الامتيازات، والظلم، وكل الأشياء المرعبة المتعلقة بالحماية؟ إن القارئ إنما يسيء فهم مجرى هذه المناقشة، وكذلك مبررات إثارتها، إذا استنتج مما قيل لحد الآن أن هذا التأثير لا وجود له قط. فلا يمكن لمجموعة منضبطة بذلك الشكل وتحرض على الدعاية، كما هو شأن الفزيوقراط، أن تفشل فى ممارسة التأثير. فمجموعة كجمعية الناخبات النسوة لدينا، مثلاً، هى سن من أسنان ماكنتنا السياسية، ويتعذر على أى تحليل واقعى إهمالها فى عصرنا. والمسألة تتمثل بأن مجموعة الفزيوقراط قد مارست مثل هذا النوع من التأثير، وليس سواه. فأهميتها كانت محدودة كقوة محرّكة فى الشؤون السياسية. ومن شأن الفحص السريع لتوصيات كينيه أن يوضح هذا.

ووفقاً لأهدافنا، يمكن رد هذه التوصيات إلى اثنتين. سياسة عدم التدخل، بما فى ذلك حرية التجارة، والضريبة الواحدة على الدخل الصافى من الأرض. وللوصول إلى تقدير واقعى لكفاءة كينيه كإقتصادي "عملى"، من الضرورى تمييز الزخرفات المذهبية عن المعرفة الفطرية الأساسية فى كلتا الحالتين. فقد سلم كينيه بعدم التدخل وحرية التجارة كقواعد مطلقة فى المعرفة السياسية. ولكن ينبغى درس هذه القواعد فى ضوء عداء الفزيوقراط لكل أنواع الامتيازات ولأشياء كثيرة مهمة بدت لهم، بين أمور أخرى، كمظالم كالأوضاع الاحتكارية. ونظراً لتعذر إلغاء كل هذه الأشياء دون قدر معين من "التدخل" الحكومى *government interference*، فقد دافع كينيه عن الحكومة التى تمارس سياسة فعالة حقاً وليس عن حكومة لا تفعل شيئاً قط. وعلاوة على ذلك، فرغم شجبه العام لسياسة وضع الضوابط أو السيطرة الحكومية *government regulation or control*، فإن من المناسب أن نلاحظ أن ما كان يواجهه كينيه هو ضوابط موروثة من الماضى لم تعد تناسب الظروف القائمة؛ فالقاعدة المطلق القاضية بعدم التدخل تكتسب أهمية نسبية تختلف كثيراً عما توحى به أهميتها المطلقة. أخيراً، لا ينبغى أن ننسى أن الزراعة الفرنسية عام ١٧٦٠ لم يكن لها مصلحة بالحماية؛ فلم يكن ثمة "خطر" من مستوردات القمح الكبيرة فيما لو أضحت ظواهر عادية؛ كما أن التجارة الحرة فى

المنتجات الزراعية كان من شأنها أن تزيد من أسعارها، إن كانت ستفعل شيئاً أصلاً. وسنكتشف، بعد قليل، أسباباً للشك فيما إذا كان كينيه سيصبح نصيراً صارماً لحرية التجارة لو أنه كان يكتب عمله عام ١٨٩٠. وبالمثل، ينبغي علينا، بخصوص ضريبته الواحدة، تمييز الفكرة كعرفة فطرية عن زخرفات معينة تجعل منها موضوعاً للسخرية. فتبسيط وترشيد النظام الفرنسي لفرض الضرائب عن طريق بنائه على أساس ضريبة الدخل الصافي كان فكرة معقولة بصورة واضحة. كما أن إقامة هذا النظام على أساس ضريبة كهذه حصراً كان يمثل طريقة المنظرين التجريديين لصياغة تلك الفكرة. وإن تحقيق هذه الفكرة حصراً عن طريق فرض ضريبة على ريع الأرض الصافي حصراً تعكس طريقة كينيه في تطبيق نظريته القائلة بأن الريع الصافي من الأرض هو النوع الوحيد من الدخل الصافي الذى له وجود، وأن أى ضريبة يجب أن تنصب على هذا الريع حصراً فى جميع الأحوال فى نهاية المطاف. قد يتعذر الدفاع عن هذه النظرية. وحتى إذا أمكن الدفاع عنها، كفرضية مجردة، يتعذر الدفاع عن تطبيقها على موضوع فرض الضرائب، لأن مجرد وجود احتكاك friction فى النظام يمكن أن يكفى لخلق عوائد صافية أخرى غير ريع الأرض. ولكن هذا الطرح الملتوى twist لا يقضى كلياً على القيمة الأساسية لتلك الفكرة. وعلاوة على ذلك، فإن اقتراح فرض ضريبة على ريع الأرض الصافي، إذ يؤشر على أن الأرض لم تخضع آنذاك للضريبة بشكل مباشر قط، يحمل معنى معيناً رغم طريقة صياغته المزخرفة - وهو معنى لا يمكن أن يُنسب إلى مقترحات لاحقة ذات طبيعة مماثلة كتلك الخاصة بهنرى جورج. وفى الواقع، فإن خير ما يمثل مساهمة الفيزيوقراط فى المالية العامة هو كتابهم المدرسى حول ذلك الموضوع الذى وضعه ميرابو: (Theorie de l'impôt) (1760). وقد خفف هذا العمل - الذى أسماه دوبون عملاً "سامياً" - من الضغط على مسألة الضريبة الواحدة كدواء شاف، وذلك عن طريق التشديد بصورة ملائمة على الإصلاحات الإدارية، وعلى أهمية الإيراد من domine {الممتلكات} ودار ضرب العملة، والبريد، والضريبة الخاصة على إنتاج التبغ، وضريبة الملح. وتساعد كل هذه الضرائب على إزالة وصمة الغرابة التى تم إلصاقها بـ impot unique (الضريبة الواحدة).

ولكن لنلاحظ أن البرنامج الفزيوقراطي العام لم يتضمن أى شيء جديد من الناحية الجوهرية. وعلى عكس ذلك، يمكن رد التشديد التقليدى إلى ما يلى (١) الرغبة المعلومة لدى مؤرخى تلك المجموعة بالدفاع عن أسبقياتها على آ. سميث، وهو أمر كانوا على حق تام فيه طبعاً؛ (٢) التوهم الذى يصيب كل مؤرخى مذهب معين، أولئك الذين يركزون على مجموعة معينة وبالتالي لا يولون ما يجاورها أو يسبقها تاريخياً من المجموعات الأخرى اهتماماً كافياً؛ (٣) صياغة كينيه الطريفة والتميزة التى تميز آراءه عن الآراء المشابهة، وذلك من خلال المبالغة فى إبراز نقاط التمايز المفتعلة فحسب. وهكذا، فإن فكرة الضريبة الواحدة هى فكرة قديمة كما نعلم. وإذا صح القول بأن كينيه قد أضاف شيئاً جديداً إليها، فإن الإضافة تتمثل بوضع الفكرة بصورة ملتوية، الأمر الذى لن ترحب به سوى قلة منا فقط كتطوير لتلك الفكرة. أما بصدد حرية التجارة، فيمكن حقاً القول بأن الفزيوقراط كانوا أول مجموعة تدافع عن حرية التجارة غير المشروطة، رغم استباقيهم من قبل بعض الأفراد مثل السير دودلى نورث. ولكن هذا ليس مهماً لنا. فالأهم، بالنسبة لفهم الأسس العلمية المعنية، يتمثل بأن كثيراً من معاصريهم، بما فى ذلك خصومهم المعلنين مثل فوربونائس، كانوا يعادلونهم فى ذلك. ولعل من غير المريح الإلحاح بتكرار القول بأن تبنى المرء لاستنتاج عملى معين لا يثبت شيئاً معيناً لصالح أو ضد قوة تبصره فى الأسباب والنتائج الاقتصادية. وفى الواقع، إذا تطلب الأمر الشك بمدى قوة البصيرة أصلاً، فلا مفر من الشك بقوة بصيرة كينيه. إذ توجد مواضع "كاملة" تشير عادة إلى بعض الضعف فى قوة بصيرته أكثر مما تشير إلى العكس، رغم أن هناك تفسيرات أخرى كثيرة لهذه المواضع.

ومع ذلك، فعند النظر إلى آراء كينيه تجاه العملية الاقتصادية وسياساته كما كانت فعلاً، فإن من الممكن طبعاً أن نعزو إليه عملياً كل ترسانة حجج القرن التاسع عشر الليبرالية. بيد أن جل هذه الآراء قد تدفقت نحو كتاب وسياسى القرن التاسع عشر ضمن مجرى عريض جداً لم يشكل العنصر الفزيوقراطى سوى جزء ضئيل منه. وهذا يسرى على سياسىي Constituante {الجمعية التشريعية} والثورة بصورة عامة. كما ليس ثمة تبرير للزعم القائل بأن تأثير الفزيوقراط كان وراء إسناد الوزارة إلى تورجو أو وراء سياساته (انظر القسم الرابع، أدناه). ويكمن المثال الوحيد على تأثيرهم العملى فى تجارب تطبيق impot unique {الضريبة

الواحدة} على يد كارل فردريك اوف بادن - دور لاخ، وبيتر ليوبولد، دوق توسكان. ومع ذلك، إذا كان كينيه قد تلقى حقاً أكثر مما يستحق كراع للبيرالية الاقتصادية، فقد سبق أن لاحظنا أنه كان يتلقى، حتى هذا اليوم، أقل مما يستحقه كإقتصادي علمي، إذا أهملنا المديح المتحمس لأنصاره المباشرين. وحتى هذا النوع من الاعتراف - وهو الشيء الجدى الوحيد - الذى يعكس امتنان وعرفان عدد من الكتاب المتخصصين بفضله، أو بأسبقيته على الأقل، فى نقاط معينة، كان يُقدّم على نحو هزيل. ويعود أحد أسباب هذا الأمر إلى عدم فهم عمله التحليلي إلا قليلاً، وبالتالي فإن الإقتصاديين اللاحقين لم يدينوا له بالكثير الذى يمكن للمرء تصوّره. ويكمن السبب الثانى فى شعور الناس بوجود شيء من الغرابة فى تعاليمه. ويصح كلا السببين على آ. سمث: فمن المؤكد تقريباً أن سمث لم يفهم أهمية the Tableau economique بصورة تامة؛ كما أن من المؤكد تماماً أن سمث كان يحرص على عدم ربط نفسه بما هو غريب بأى شكل كان. وكان كارل ماركس الإقتصادي المرموق الوحيد الذى قدّر كينيه حق قدره.

(ج) التحليل الإقتصادي لدى كينيه. دعونا نتذكر تعريف كينيه للقانون

الطبيعي. وما أن ندرك كل مضامين هذا التعريف، سنفهم مقصد أولئك المؤرخون الذين، بإشارتهم إلى وجود نزعة لاهوتية فى فكر كينيه، إما ينكرون الطابع التحليلي لعمله وإما، إذا لم يذهبوا إلى هذا الحد، يشددون على الأقل على أن معتقدات كينيه اللاهوتية كانت أحد العوامل المكونة لعلمه الإقتصادي.^(٢٠٦) وقد ينطوى هذا على شيء من الحقيقة بقدر تعلق الأمر بأراء كينيه تجاه السياسة الاقتصادية وأحكامه القيمة. ولكنه لا يتضمن ذرة من الحقيقة بالنسبة لنظرياته الاقتصادية. وليس حاسماً طبعا ادعاء كينيه أنه كان يصف الوقائع بشكل أمين.^(٢٠٧) ولكن تطبيق اختبارنا الخاص يعطى النتيجة نفسها ويثبت صحة هذا الادعاء: إذ

(٢٠٦) وتتضح هذه النقطة خصوصا حينما نقارن تعريف كينيه بتعريف موننتسكيو الذى لا تعدو قوانينه الطبيعية أن تكون سوى rapports necessaires qui dervivent de la nature des choses {علاقة ضرورية مشتقة من طبيعة الأشياء}، وهو تعريف يتعذر الاحتفاء به كثيرا.

(٢٠٧) ثمة مرجعان قد يكونان مفيدين: أولاً، فى حوار: Du commerce (1766)، حيث يقدم جزءا من نظريته حول رأس المال، يدعو كينيه قراءه لزيارة المزارع والمصانع للتأكد من واقعية نظريته. ثانياً، عند حديثه عن العلاقات الاقتصادية بين الطبقات، يخبرنا كينيه أن سير التجارة بين الطبقات الاجتماعية وشروطها الجوهرية ليس بالأمر الافتراضى قط. فما أن يتأمل المرء حتى يدرك أنها نسخة طبق الأصل من الطبيعة.

سيرى القارئ بعد قليل أن فرضيات كينيه الاقتصادية لا تقوم على أى مُسلّمات لاهوتية أو أن هذه المُسلّمات يمكن أن تتأثر بإهمال ما نعرفه من معتقداته الدينية. وهذا يثبت بحد ذاته الطبيعة التحليلية أو "العلمية" البحتة لعمله الاقتصادي ولا يترك مجالاً لمؤثرات غيبية extra-empirical. لندرس إذن، بإيجاز، الجوانب البارزة من بنيته النظرية.

١- إن كل محاكاة عن القضايا الاقتصادية تتضمن بالضرورة التسليم بمبدأ اقتصادى من نوع ما. ولهذا السبب بالذات، يصعب معرفة تاريخ صياغة مبدأ كهذا واسم أول من صاغه. ولكننا إذا كنا نريد التشديد على عنصر الصراحة explicitness فى الصياغة، فإن الأولوية (إزاء الإيطاليين) تعود، كما أرى، إلى قاعدة كينيه حول السلوك: الحصول على أقصى إشباع (jouissance) بأقل نفقة، أو من أقل مشقة عمل labour-pain كما اعتاد القول. إن أهمية هذه القاعدة أو المبدأ، مأخوذة كمساهمة فى النظرية الأساسية formal theory - أو فى المنطق البحت لعلم الاقتصاد، كما يمكننا أيضاً أن نسميها - تتمثل أساساً بتجسيد حقيقة أن القضية الأساسية لتلك النظرية تتعلق بمشكلة الحدود القصوى maximum problem. وتكمن أهمية المذهب النفعى القائم على اللذة، الذى استخدمه كينيه كرداء لتلك القاعدة، فى حقيقة أنه يمنح كينيه، عند مراعاة التواريخ، مكانة بارزة فى تاريخ الفلسفة النفعية الاجتماعية: فقد كان كينيه أحد مؤسسى المذهب النفعى، رغم أنه لم يشير إلى مبدأ السعادة القصوى حرفياً.

وبين كل الرواد المؤسسين للمذهب الذى سنشير إليه من الآن فصاعداً باسم المذهب الأقصى للمنافسة التامة (انظر: A. Marshall, Principles, p. 531)، يبرز كينيه باعتباره أكثرهم أهمية. أى أنه آمن بأن الإشباع الأقصى لحاجات جميع أفراد المجتمع، مأخوذين معاً، يتحقق حينما يُتاح لكل فرد التصرف بحرية وفقاً لمصلحته الشخصية، فى ظل سيادة شروط المنافسة التامة. وقد تم تدريس هذا المذهب خلال القرن التاسع عشر دون تحفظ أو مع قليل منه من قبل معظم المنظرين البارزين غير الاشتراكيين بما فى ذلك كثيرون ممن رفضوا قبول الفلسفة النفعية: فالنقد الجاد، الذى كان حذراً جداً فى البداية، يبدأ مع مارشال حقاً. ومن الضرورى بمكان أن نشير إلى أن أسسه كانت ضعيفة من البداية. وبطبيعة الحال، فإن المذهب لم يكن صحيحاً تماماً تحت أى ظروف. ولكن، فى بيئات

تاريخية معينة، يمكن إثبات حالة من المذهب في ظل فروض تحدُّ منه حقاً دون أن تصل إلى حد تجريده من قيمته العملية. والنقطة التي أحب أن ألفت انتباه القارئ إليها هي أن كينيه لم يقدِّم أى محاولة مهما كانت لإثبات ذلك المذهب. فلم يبد له أن هذا الأخير يتطلب برهاناً محدداً. كما أنه تصورَ بوضوح أنه إذا سعى كل فرد لتحقيق أقصى إشباع، فإن كل الأفراد "طبعاً" سيحققون الإشباع الأقصى. وتستحق التفكير حقيقة أن أحد أفضل العقول في علمنا قد استطاع الاكتفاء باستنتاج لا ينسجم مع المقدمات *non sequitur*: فضعف مقاييس الصرامة وفضفاضية التفكير ما برحا أعداء للاقتصاد العلمي أكثر من التحيز السياسي.

ومع ذلك، لنلاحظ أن الشاعر الفزيوقراطي: "مصالح الأفراد في خدمة المصلحة العامة" لا يثير الاعتراض بحد ذاته. فهو قد لا يعنى أكثر من حقيقة متداولة يجدر تكرارها مرة تلو المرة - وقد صاغها آ. سميث فيما بعد بقوله «إن الفضل في حصولنا على خبزنا لا يعود لإحسان الخباز، بل لمصلحته الشخصية» - بسبب الحكم القائل بأن كل عمل يسعى إلى تحقيق المصلحة الشخصية يعد، بهذا ذاته، معادياً لمصلحة المجتمع. وكان آ. سميث حذراً في عدم تركيب البناء كثيراً على هذا الأساس. فقد كان يدرك التناقض بين مصالح الطبقات بشكل خاص. ولكن كينيه قد دأب على التشديد على انسجام - بل، في الواقع، على تكامل - المصالح الفردية بصورة تامة في المجتمع التنافسي، وإلى التشديد على الانسجام التام في المصالح الطبقيّة مما يجعله رائد مذهب الانسجام الذي انتشر في القرن التاسع عشر (ساي، كاري، باتستا). ومع ذلك، فإن ثمة محاولة لإثبات ذلك: إذ يبين *the Tableau economique* كيف إن كل طبقة تعتمد في معيشتها على الطبقات الأخرى، إذا صح التعبير، وبشكل خاص، كيف أن رخاء ملاك الأرض يقرر رخاء الطبقات الأخرى. إن هذا البرهان - المستمد من كانتيلون - عرضة لاعتراضات واضحة وحتى للسخرية؛ بيد أن مذهب الانسجام لدى كينيه لم يكن معلقاً في الهواء، رغم ذلك. كما لا يتطلب الأمر الاستشهاد بأية من التقدير الإلهي لتوضيح هذا.

٢- يمتلك كينيه مخططاً تحليلياً شاملاً جداً، رغم أنه قد قدّمه في صورة خلاصات غير متماسكة. وسنتعرض في الفصول اللاحقة إلى بعض أجزاء هذا المخطط، وبخاصة تلك التي تتعلق بالسكان والأجور والفائدة والنقود. ومع ذلك، وحتى لا نترك الصورة الحالية ناقصة، سأوضح هنا آراءه تجاه هذه الموضوعات.

فنظريته عن السكان تسبق نظرية مالثوس في كل الأمور الجوهرية؛ وتتركز نظريته الخاصة بالأجور حول فرضية حد الكفاف الأدنى؛ كما يمكن القول بأنه لا يملك تقريباً نظرية بشأن الفائدة وأنه قد أخفق كلياً في تفسير هذه الظاهرة؛ أما نظريته حول النقود، بخلاف نظرية كانتيلون، فتمثل ما قررنا تسميته النظرية الاسمية عن النقود cartalist.

حلل كينييه المقايضة وتكوّن السعر وفقاً لخطوط "ذاتية" على وجه التحديد، مؤسساً نظريته على حاجات المستهلك بصورة قاطعة. ولهذه النظرية بعض الأهمية - رغم أنها لم تضيف شيئاً إلى نظرية السكولانيين المتأخرين حول السعر - نظراً لضرورة اعتبار معالجته للمشكلة (كمعالجة كوندريك) من العوامل التي أبقت نظريته حية في فرنسا: فهي تشير إلى ج. ب. ساي بشكل مباشر. ومع ذلك، ثمة مسألة تستحق الذكر في هذا السياق. فربما أصاب أ. مارشال حينما أنكر أن نظرية الاستهلاك تشكل الأساس العلمي للاقتصاد، ولكن من المؤكد أنها كانت أساس علم الاقتصاد لدى كينييه. وقد اعتاد الاقتصاديون الليبراليون في القرن التاسع عشر امتداح أنصار حرية التجارة من القرن الثامن عشر، ولا سيما آ. سمث، لتشديد هؤلاء الأنصار على حقيقة كون الاستهلاك "غاية الإنتاج الوحيدة"، ولأنهم، بهذا التشديد، قد أزلوا أحد "أخطاء المذهب الميركنتيلي". ولكن هذا لا ينطوي على شيء كثير: فهذه حقيقة عادية، بحدود كونها حقيقة، والخطأ نفسه متخيل إلى حد بعيد. ومع ذلك، فقد اهتم كينييه أيضاً بالاستهلاك بمعنى مغاير لا يساير إلا قليلاً أولئك الاقتصاديين "الليبراليين"، ويذكر بخطوط الميركنتيليين في التفكير^(٢٠٨) إن كان يذكر بشيء أصلاً. فبعكس تورجو و آ. سمث، جعل كينييه من الاستهلاك

(٢٠٨) كانت توصيات كينييه حول حرية التجارة مسئولة طبعاً عن تقايد جعله في حالة عداء نهائى للمذهب "الميركنتيلي". فقد رأينا بالفعل، حتى في حدود هذه التوصيات، وجود عنصر معين يميز نظريته لحرية التجارة عن نظرات ليبراليي القرن التاسع عشر، أى التشديد على السعر الملازم bon brix، أى السعر المرتفع، للمنتجات الزراعية. ولكن هذا بذاته يمكن تفسيره بإحجام اعتبار عملي معين، على بنية المذهب، كان غريباً على هذه الأخيرة وذلك لأسباب تتعلق بالتفضيل السياسى. وحينما ندقق النظر نكتشف ما هو أكثر من الـ bon brix. فبعكس آ. سمث، الذى قاد مذهب الرخص والوفرة إلى النصر (مما جعله ضحية "مغالطة الرخص"، إذا سلمنا برأى اللورد كينز)، فقد تبين كينييه مذهب الغلاء والوفرة كأساس تحليلي (انظر الفصل السادس، القسم الأول، أدناه). وهذا، سوية مع النقطة التى أوشك على لفت الانتباه إليها فى المتن، يجعل كينييه، بقدر تعلق الأمر بالتحليل وليس بالسياسة، أخصاً روحياً للكتاب الذين يُصنفون كميركنتيليين عادة ويبعده عن كتاب القرن التاسع عشر الذين اتبعوا آ. سمث، وكذلك عن آ. سمث نفسه، على الأقل من ناحية واحدة مهمة للغاية.

شرطاً محدداً للأداء السلس للعملية الاقتصادية بحيث ينبغي على كل فرد إنفاق دخله الصافي على السلع الاستهلاكية حالاً promptly، أو، إذا استعملنا تعبيراً شائعاً في واشنطن في السنوات الأخيرة، بحيث ينبغي على كل فرد أن "يحقق المنفعة" utilize من دخله كلياً. وقد ذهب كينيه إلى إنه ما لم يحدث ذلك، وبخاصة إذا ادخر بعض الأفراد بهدف زيادة أرصدهم الفردية من النقود individual stocks of money، فإن الطبقات الأخرى تتأثر ويتقلص الناتج الكلي نظراً إلى أن امتناع كل فرد عن الإنفاق يدمر دخل فرد آخر بالضرورة. وسيتم درس هذا الجانب "الكينزي" من تعاليم كينيه فيما بعد.

٣- تمثل نظرية كينيه لرأس المال مساهمة إبداعية ذات أهمية خاصة. فيغض النظر عن كانتيلون والأسلاف الآخرين، يمكن القول بأن كينيه قد وضع هذا الجزء من النظرية الاقتصادية. ويوضح عمله بصورة مدهشة الطريقة التي ينبثق فيها، في ذهن المنظر الأصيل، التعميم التحليلي عن المعاينة التي يحفزها الاهتمام بالمشاكل العملية. إن برنامج كينيه الزراعي، الذي يعادل عملياً بالنسبة له مجموع سياساته الاقتصادية، كان مصمماً بوضوح لحاجات الزراعة كبيرة الحجم؛ فكما هو شأن كانتيلون، لم يعالج كينيه جدياً قط أي عالم زراعي غير العالم الذي يساعد على تمكين، وتحفيز مشروع طبقة ذكية ونشيطة من المزارعين وتمتلك كل الإمكانيات التكنولوجية والتجارية السائدة في زمنها. ولم يتصور كينيه هؤلاء المزارعين البارعين كملاك أرض بل كأحرار من كل تدخل من جانب ملاك الأرض الذين يستأجرون منهم، لفترات طويلة، قطعاً كبيرة من الأرض - وهي منظمة وعليها مبانٍ - لغرض التصرف بها كما يشاءون. وينبغي إلغاء الأراضي المشاعة وتأجيرها كبقية الأراضي؛ كما ينبغي أيضاً إلغاء الحقوق والفروض القطاعية وبخاصة حق الصيد في أرض المزارع؛ ويتوجب كذلك إلغاء الرسوم الداخلية والخارجية التي تقيد التصرف بالمنتجات، والضرائب التي تكبح الجهود (وهذا هو أحد الأسباب العملية لفرض الضريبة الواحدة التي يترتب على ملاك الأرض دفعها)؛ كما ينبغي تحويل الريف إلى سرب من المشروعات المزدهرة، إذا صح التعبير، دون تدخل في نشاط هذه المشروعات لكي تبيع بأسعار مرتفعة وتملاً الدنيا بصخبها وتنشط الاقتصاد الوطني كله. (٢٠٩)

(٢٠٩) على سبيل تكملة ما قيل من قبل حول طابع المعرفة البديهية التي تحفل فلسفة كينيه الاقتصادية =

والآن، حينما يتصور القارئ هذا النوع الخاص من البرنامج، فإنه سيدرك حالاً أن نجاحه كان يفترض تلبية ثلاثة شروط. أولاً: ينبغي على هؤلاء المزارعين-المنظمين أن يزخروا بالطاقة والحيوية - وهذا شرط لم يأخذه كينيه على محمل الجد لأنه، بوصفه وليداً نمطياً لزمانه، لم يعلق أهمية كبيرة على مشكلة الصفات الداخلية للبشر. ثانياً: ينبغي عدم تعريض جنة هذا المزارع لمزاحمة المنتجات القادمة من الخارج بسعر أقل - وهو شرط لم تكن ظروف فرنسا في القرن الثامن عشر تدعو إلى القلق عليه. ثالثاً: ينبغي توافر رأس المال - رأسمال رخيص - لهؤلاء المنظمين-المزارعين الذين هم رأسماليون من حيث الجوهر. ولم يقلق كينيه على هذا الشرط الأخير وكانت لديه كل مبررات عدم القلق. إذ زودته دراساته الواقعية، التي تغلغت في كل تفاصيل التكنولوجيا وسياسة نشاط الأعمال في الزراعة، فكرة حقيقية عن ماهية الاحتياجات من رأس المال لهذا النوع من الزراعة. وحينما صاغ كينيه مكتشفاته في مفاهيم، فإنه طورَ نظريته لرأس المال انطلاقاً من هذه الدراسات. وتمثلت النتيجة المباشرة بقيامه بتصنيف احتياجات المزارع من رأس المال إلى: avances foncières (تسليفات عقارية) وهي عبارة عن المصروفات الابتدائية على التنظيف والبزل والتسييج والبناء، وما شابه، والتي لا تستعاد قط أو لا تستعاد إلا في فترات طويلة؛ و avances primitives (تسليفات أولية) وهي المصروفات على المعدات، بما في ذلك المشاية والخيل؛ و avances annuelles وهي المصروفات الجارية على البذور، والعمل، وما شابه. (٢١٠)

ولم يهتم كينيه كثيراً بتعميم هذه المفاهيم: إذ أن توسيعها بحيث تشمل الصناعة لا يثير أى مشكلة. ولكن بمَ تتمثل هذه التسليفات avances؟ من المؤكد أن تصريف المياه، والمباني، والثور، والمحاريث، والبذور والعمل، هي ما يحتاجه المزارع. فهل تتمثل بخزين السلع والخدمات إذن؟ ولكن، حتى إذا كان الأمر كذلك، فماذا يتعين علينا فعله مع واقع أن "رأس المال المطلوب" أو "رأس المال

=بالكثير منها، يمكن ملاحظة عقلانية التوصية بسياسة من ذلك النوع ضمن وضع فرنسا المحلى والدولى حوالى عام ١٧٥٠ أو ١٧٦٠ أكثر من تبييد الموارد على مغامرات استعمارية لا تقدم، حتى عند نجاحها، سوى أوسمة للأسطول الإنجليزى، أو على مشروع مالى قد ينتهى كما أنتهى مشروع جون لو، أو على منشآت عسكرية قد تخلق "روسباك" آخر. فمن الضرورى فهم النفسية المحيطة تماماً للبلد الذى كان كينيه يخاطبه.

(٢١٠) وإضافة إلى ذلك، فهناك avances souveraines وهي المصروفات العامة على الطرق، إلخ.

المستثمر"، على الأقل، يتم التعبير عنه من خلال النقود، علماً بأنه يتم أيضاً شراء مقابل النقود التي تمثل بالفعل ما يحتاجه المالك (لدفع التسليفات العقارية avances foncieres) وما يحتاجه المزارع بالدرجة الأولى؟ لقد واجه كينيه كل المشاكل التي تختبئ خلف هذه الأسئلة، ولعل محاولاته الأولية لحلها ترسم نقاط الانطلاق لكل العمل اللاحق بهذا الصدد- بل حتى وإن لم تشكل ذلك بالفعل لأن من المستحيل التأكد من ذلك. وناقش أدناه الأسباب التي طُرحت للاعتقاد بأن نظرية سمث حول رأس المال قد تطورت عن استيعاب نظرية كينيه بصورة نقدية، مما يجعل من الأخير حقاً رائداً، عملياً، لكل نظريات رأس المال، وصولاً إلى نظرية ج.س. ميل. ولما كان المرء الذي يعالج موضوعاً معيناً لأول مرة غالباً ما يطرح كل أنواع المقترحات التي تصب في اتجاهات كثيرة تتجاوز ما يدركه هو نفسه، فإن من المغري أن نرجع لكينيه حتى إلى التطورات اللاحقة التي ترتبط بأسماء فالراس وارفينج فيشر مثلاً، من ناحية، وجيفونس وبوهم-باورك، من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن من الصعب التسليم بهذا لأن الإمكانية المنطقية للقيام به تنتج ببساطة عن الإمكانيات الغنية وغير المحدودة- للصواب والخطأ- التي تختزنها كلمة: avances. وبطبيعة الحال، لا يمكن أبداً لكل من يكتب حول الموضوعات الاقتصادية أن يشك بالحقيقة البسيطة القائلة بأن ما يفعله "الرأسماليون" هو تقديم السلع أو النقود التي تلزم لبدء الإنتاج والقيام به؛ وأن "الرأسماليين" أنفسهم يعلمون أن ما يفعلونه هو تسليم "advance" النقود لهذه الأغراض. بيد أن أحد الأنواع الأساسية للإنجاز التحليلي يتمثل بطرح واقعة بسيطة (كسقوط تفاحات على الأرض بعد انفصالها عن شجرتها) في ضوء الوعي النظري. وفي هذا تكمن مساهمة كينيه في نظرية رأس المال. وإذا يدرك كينيه أن المنظمين-المزارعين لا يتمكنون من مباشرة أعمالهم ما لم يتزودوا بكل الأشياء سلفاً، فإنه يُدخل في الاعتبار رأس المال في النظرية الاقتصادية كثروة تراكت قبل بدء عملية الإنتاج. ولكنه لم يفعل أكثر من هذا، ومن الممكن شق طرق فرعية كثيرة من نقطة البداية هذه. وبشكل خاص، فإن كينيه لم يحلل تكوين وسلوك رأس المال النقدي كشيء متميز عن رأس المال "الحقيقي" - بل كشيء يؤدي، علاوة على ذلك، ألعاباً tricks خاصة به. كما أنه قد سلم برأس المال غير النقدي بوجهه اليانونسي(*) (الذي هو قيمة valeurs)

(*) وجه يانوس يمثل، في الميثولوجيا الرومانية، إله الأبواب والمداخل الذي يرعى ابتداءات الأيام والأشهر والسنين، وهو وجه مزدوج ينظر في اتجاهين معاكسين.

(accumulees من ناحية، ومنتجات مادية من ناحية أخرى، دون تسوية المشاكل الضمنية، وبخاصة مشكلة تكاليف الاحتفاظ بالمخزون carrying charges التى تدخل فى مفهوم رأس المال النقدى كقيمة ولا تدخل فيه بمفهومه المادى).

٤- يستهل مارشال الفصل الثالث من الكتاب الثانى من عمله: Principles بجملة تقول "لا يستطيع الإنسان خلق الأشياء المادية". ويعود هذا التعبير إلى ج.س. ميل ورأى وعدة كتاب مبكرين. ولما كان علم الاقتصاد يُعنى بتعبير "خلق" أو إنتاج إما المنافع أو القيم السوقية، فإن من الصعب رؤية مدى صلة مثل هذا التعبير الذى لم يستفد منه حقاً أى من أولئك الكتاب. ولكن الفزيوقراط استخدموه لغرض التحليل، كما هو معروف للجميع: فقد استخلصوا منه نظريتهم عن produit net (الناتج الصافى) سيراً على هدى كانتيلون. وهذا هو السبب الوحيد الذى يجعل هذا الموضوع يقطع طريقنا مرة أخرى. إذ لا يستحق المناقشة تعبيرهم المتعلق بما تصوروا أنه حقيقة مادية physical fact أو بالفلسفات التى انغمسوا بها ارتباطاً بهذه الحقيقة. كما لا يوجد ما يثير الاهتمام الخاص فى المصطلحات التى اختارها كينيه، بناء على تلك الحقيقة، والداعية إلى اعتبار النشاط الزراعى (نشاط المزارع، وليس نشاط عامل المزرعة) نشاطاً "إنتاجياً" productive واعتبار كل الأنشطة الأخرى "عقيمة" sterile (دون أن يعنى هذا أنها عديمة الجدوى طبعاً) مع أن هذا بالذات هو ما تم اعتباره غريباً واستتبع قدرًا هائلاً من الاهتمام النقدى. ومع ذلك، لنلاحظ أن النظر إلى اقتصاد معين كما كينة تأخذ موادها من رحم الطبيعة، وتقوم بتركيب هذه المواد دون الإضافة إليها، لا يمثل أمرًا غريبًا حقاً: فالسؤال الوحيد الذى يبرز هنا هو هل كان هذا التشبيه مفيداً أم لا. ولكن بفضل ما قلناه، حينما عرضنا عمل كانتيلون، يمكننا على نحو عاجل أن ننحى هذا الموضوع جانباً.

كنا قد رأينا، فى ذلك العرض، أن نظرية كانتيلون حول produit de la terre (ناتج الأرض) - وكذلك نظرية كينيه حول produit net (الناتج الصافى) - تمثل طريقة للتعبير عن واقع أن ريع الأرض هو عائد صافٍ أو أنه يتضمن عائداً صافياً، مع أنها ليست الطريقة الأكثر صحة أو ملاءمة بالتأكيد. ولكننا وجدنا أيضاً أن النظرية تذهب إلى أبعد من ذلك. فهى تشير إلى أن ريع الأرض هو العائد الصافى الوحيد، وأنه يحتل مساحة كل الدخل الصافى نفسها القابلة للتصرف فى

المجتمع، حيث تتوازن كل العوائد الأخرى عن طريق بنود التكلفة، بمعنى أن هذه العوائد ليست أكثر مما يكفي لتعويض ما يستنفد أثناء الإنتاج. فالعامل لا يحصل على أكثر مما هو ضروري للتعويض عن مقدرته على العمل. والرأسمالي لا يحصل إلا على ما هو ضروري لتعويض رأسماله ومقدرته على العمل، مع مراعاة ما يتعرض له من مخاطر: فالعمل والإدارة ورأس المال كلها أشياء عقيمة بمعنى أنها لا تنتج أى قيمة فائضة Surplus Value رغم أنها تنتج منافع.

إن هذه النظرية، فى مفهومها العام، تحمل شبهة مدهشاً لنظرية ماركس. فكما أن كينيه يجعل من الأرض العامل المنتج الوحيد للقيمة الفائضة، يجعل ماركس من العمل منتجها الوحيد. فلا يسلم كلاهما بأى إنتاجية لرأس المال- كمينى ومعدات ومواد- الذى يمثل، فى الواقع، مادة موصلة أو مجسدة لقيمة فائضة تنتجها الأرض أو العمل على التوالي دون أن يساهم هو فيها. وتبدو نظرية ماركس، إلى حد بعيد، كنتيجة لتحويل مخطط كينيه من أحد عاملى الإنتاج الأصليين، وهى فكرة بتى، إلى عامل آخر. ومع ذلك، ثمة فارق أساسى بين النظريتين. فطريقة ماركس فى تحقيق فرضيته القائلة بأن الإنتاجية تتركز فى العمل فحسب تثير الاعتراض، كما سنرى. لكن إنتاجية العمل لديه من البداية هى إنتاجية قيمة value productivity وقد حاول أن يبين، وفقاً لقانونه المتعلق بالقيم، كيف تنشأ القيمة الفائضة عن آلية الأسواق التنافسية. أما كينيه، فلم يقيم بمحاولة كهذه. فنقطة انطلاقه كانت الإنتاجية المادية، أى "خلق" مادة وليس خلق قيم. فقد افترض أن واقعة الإنتاجية المادية تتضمن الإنتاجية القيمية وكان يتحول فى منتصف الطريق من إحداها إلى الأخرى. وبحسب ظاهر الأمور، يبدو أن هذا كان غلطة واضحة لم يكن ماركس مسئولاً عنها. ومع ذلك، فقد وجدنا سابقاً أن من الممكن، عبر فرضيات ملائمة، جعل الفرضية القائلة بأن ريع الأرض هو العائد الصافى الوحيد فرضيةً صحيحةً شكلياً formally valid. وهذا بدوره يعنى أننا إذا سلمنا بهذه الفرضيات- وهى ليست أسوأ بكثير من تلك الفرضيات التى يتعين علينا التسليم بها لكى نجعل نظرية القيمة القائمة على العمل تفعل فعلها - فإن من الممكن قلب حجة كينيه غير ذات الصلة بالموضوع من الإنتاجية المادة إلى الإنتاجية القيمية ذات الصلة بالموضوع: فالعامل الطبيعى النادر، وهو موجود فى الزراعة بالتعريف، ينتج قيمة تفيض عن قيمة العوامل الأخرى المستخدمة، بينما لا

تضيف الصناعة إليها شيئاً لأن المنافسة ستختزل ما تضيفه الصناعة لقيمة المواد إلى مستوى المنتجات الزراعية التي يستهلكها الصناعيون وشغيلتهم. وإذا عزمنا بحزم على الوصول بهذه المحااجة إلى نهايتها، فيمكن تفسير حتى الفائدة كشيء مشتق من produit net (الناتج الصافي). وهذا من شأنه أن يكمل تشابه مخطط كينيه بمخطط بماركس.

(د) The Tableau Economique (الجدول الاقتصادي) البنية التحليلية

التي كنا ولا نزال نعرض لها هي بنية كاملة منطقيًا بصورة تامة، ومن يتوصل إلى ربط أجزائها بعضها ببعض - وهو ما لم يفعله كينيه - لن يفتقد أيًا من الأساسيات التي تدخل في بحث شامل عن علم الاقتصاد البحت أو التطبيقى. والواقع أن الوصف الشامل لعملية اقتصادية راکدة والذى قدمه كينيه في جدول لا يمثل لب تلك البنية، كما تصور تلاميذه وكل منتقديه عمليًا، ولكنه يشكل إضافة معينة لهذه البنية، إضافة منفصلة عن بقية أجزائها - وكأنها رُسمت على قماشة منفصلة، إذا صح التعبير - مما يمكن من درس هذه الإضافة على حدة. فالجدول يصف تدفق النفقات والمنتجات بين طبقات اجتماعية معينة تلعب هنا دور الممثلين في المسرحية الاقتصادية - وهو دور لا تؤديه هذه الطبقات في بقية عمل كينيه.

وبطبيعة الحال، كان في عقول الاقتصاديين الباطنية دائمًا مخطط ما عن البنية الطبقيّة للمجتمع. ومع ذلك، يبدو أن كانتيلون كان أول من بنى مخططاً كهذا بشكل صريح واستعمله كأداة للتحليل. وقد تبنى كينيه هذا المخطط. وهكذا فقد ميّز كينيه ملاك الأرض (des proprietaires classe أو class souveraine «طبقة الأسياد» أو classe distributive {الطبقة التوزيعية} الأكثر دلالة)، والمزارعين (classe productive «الطبقة المنتجة»)، وكل الأفراد المشتغلين في أعمال غير زراعية مما يعادل البرجوازيين تقريبًا (classe sterile «الطبقة العقيمة»). أما العمل، فيجرى تصنيفه كطبقة رابعة أو يُضاف بنسب خاصة إلى الطبقتين الثانية والثالثة. ويبدو أن الإجراء الثانى أفضل لإبراز طبيعة المخطط الذى لا يشكل مخططاً للطبقات ككيانات سوسولوجية، بل مخططاً لمجموعات اقتصادية من النوع الذى نصادفه فى الإحصاءات العادية المتعلقة بالأفراد "الملحقين" بالزراعة أو التعدين أو الصناعات التحويلية، مثلاً. ومع ذلك، فإن العمل يلعب دوراً "سلبياً" passive كلياً لدى كينيه كما هو الأمر لدى كانتيلون بالضبط. وهكذا تتدفق النفقات

والمنتجات بين "حوض المزارع" و"حوض المالك" و"حوض الطبقة العقيمة". وليس من الضروري إعادة تقييم صورة كينيه لهذا التدفق أو الدخول في تفاصيلها. (٢١١) فكل ما يحتاجه القارئ يتمثل بما يلي.

لنفترض أن مَلَأَك الأرض في الفترة الزمنية $t-1$ قاموا باستلام وتكريس العديد من أفساط الربيع المستحق لهم على المزارعين، بحيث أنهم يكونون حائزين، في بداية الفترة t نقدًا، كل الدخل القومي الصافي (بمفهوم كينيه)، بينما يقف الآخرون مستعدين للبيع والإنتاج. ينبغي علينا تتبع مصائر ذلك الربيع أو الدخل الصافي عبر قنوات الاقتصاد. ليكن مبلغ ذلك الربيع ١٠٠٠ وحدة نقدية. سنفترض أن المَلَأَك ينفقون ٥٠٠ وحدة من ذلك المبلغ على منتجات زراعية و ٥٠٠ على مواد مصنوعة تنتجها الطبقة العقيمة أي الطبقة التي لا تنتج قيمة فائضة. إن الـ ٥٠٠ وحدة التي يستعيدوها المزارعون بهذه الصورة (ذلك لأن هذه الوحدات تأتي من بين مدفوعاتهم في الفترة السابقة $t-1$) تتضاعف في أيديهم كنتيجة، قبل كل شيء، لنشاطهم المنتج للقيمة الفائضة بحيث أنها تزداد إلى ١٠٠٠. يذهب نصف هذا المبلغ إلى الملاك كريع (مما لا يُستهلك حتى الفترة القادمة $t+1$) ويُستهلك رבעه داخل القطاع الزراعي نفسه بينما يذهب الربع الأخير إلى الطبقة العقيمة لدفع أثمان المواد المصنوعة التي تلزم للمزارعين. ولا تضيف الطبقة العقيمة أي قيمة ولكنها تعيد إنتاجها فقط. وهنا يتم إنفاق ٢٥٠ من الـ ٥٠٠ التي استلمتها الطبقة العقيمة من الملاك لتمويل استهلاكها هي وعمالها من مصنوعاتهم ذاتها، بينما تشتري بالـ ٢٥٠ الأخرى الطعام والمواد الأولية من المزارعين حيث يزداد هذا

(٢١١) وكما أشرنا من قبل، فقد نُشر الجدول الاقتصادي (كان يمكن لكلمة "صورة" أن تجعل المعنى أفضل من كلمة "جدول" المألوفة أكثر) في فرساي عام ١٧٥٨ لأول مرة مع كثير من الأبهة والخيلاء، بحيث قام لويس الخامس عشر نفسه بتصحيح الصيغة النهائية، كما قيل. وقد استرد هذا الأصل، الذي ضاع لمدة قرن من الزمن وأعيد نشره، كما كتب أصلاً، لصالح الجمعية الاقتصادية البريطانية (كما كانت الجمعية الاقتصادية الملكية تسمى آنذاك) عام ١٨٩٥ مع مقدمة فيمّة كتبها هـ. هيجس. وقد أعيد نشره مراراً منذ ذلك الحين. أما كينيه نفسه فكان قد نشر نسخة أخرى مبسطة في عمله: Analyse (انظر: Oeurves)، وهي النسخة التي استعملها دوبيون في عمله: Physicratie. ويجد القارئ ترجمة لتعليق كينيه في عمل أ. إ. مونرو: Early Economic Thought. وقدم ميرابو نسخة خاصة به في الجزء السادس من L'Ami. وهكذا، ثمة جدولان على الأقل (إذا أهملنا نسخاً أخرى لا تختلف بعضها عن بعضها إلا قليلاً) يختلفان ليس في الأرقام المستعملة فقط بل أيضاً في جوانب ذات صلة بالنظرية، ولكننا لن نهتم بهذه الأمور. وتتمثل الطريقة الفضلى لإدراك الفكرة الجوهرية للجدول بأقل عناء ممكن في قراءة تقديم شيغينو تسورو الممتاز والوارد في ملحق كتاب ب. م. سويزي: (Theory of Capitalist Development (1942).

المبلغ على أيدي هؤلاء الأخيرين إلى ٥٠٠ وحدة مرة أخرى. فكل ما يستلمه المزارعون يتضاعف دائماً ويستعمل لدفع الربيع للملاك لكي ينفق في الفترة التالية t+1 على الاستهلاك في القطاع الزراعي والمشترى من الأفراد "العقيمين". وحينما نختار طول الفترة الزمنية بدقة، ندرك بسرعة أن السـ ١٠٠٠ وحدة من الدخل الصافي تعود مجدداً، في نهاية الفترة، إلى الملاك ممن يقومون، في بداية الفترة التالية t+1، بإنفاق هذه الوحدات، دافعين بهذا الشكل العملية الكلية مرة أخرى. وسيدرك القارئ أن كل هذا، باستثناء شكل التصوير، هو مخطط كانتيلون^(٢١٢) مع تفاصيل أكثر. ولكن فيم تكمن فائدة هذه الصورة وما طبيعة العمل التحليلي الذي تجسده؟

ينبغي أن نلاحظ، في البداية، بقدر تعلق الأمر بفكرة مخطط كهذا، أن الجوانب الفزيوقراطية تحديداً في جدول كانتيلون-كينييه هي غير ذات صلة. ولما كنا قد عالجت هذه الأمور من قبل، فلن نهتم أكثر بالمكانة المركزية التي خصصها كانتيلون وكينييه لملاك الأرض وإنفاقهم: وهكذا يمكننا البدء بأى من "الحوضين" الآخرين. كما لا حاجة بنا للاهتمام أكثر بما كان لدى كينييه من أهمية أولية، أى مبدأ تزايد (تضاعف) المبلغ الذاهب للمزارعين في الوقت الذي ينتفى فيه هذا مع المبالغ التي تذهب إلى الصناعيين. فكل كاتب محلل يمكنه أن يرتب هذه النقاط بما يلائم بنيته النظرية. فما نهتم به الآن هو فكرة الجدول كأداة، منهج الجدول ذاته. وثمة ثلاثة جوانب تستحق الانتباه بهذا الصدد.

أولاً: تحقق طريقة الجدول تبسيطاً هائلاً. فالحياة الاقتصادية، في المجتمع

(٢١٢) إن قضية كيفية توزيع "الفضل" بين كانتيلون وكينييه هي شأن صعب ويثير الاهتمام من زاوية سوسولوجيا الابتكار والنجاح العلمي. ومن المؤكد أن كانتيلون قد شعر بالحاجة العلمية لأداة كذلك، وكانت لديه فكرة عن كيفية وضع واحدة منها، ورسم الطريق إلى ذلك بالفعل. وحينما يغيب أحد هذه المعايير الثلاثة لإرجاع الابتكارات إلى أفراد معينين، تصبح معالجة القضية أسهل كثيراً: وفي الواقع، كان كانتيلون قد صنع لمنهج الجدول ما صنع كل من نيومان ورات للمحرك البخاري. ومع ذلك، أعترف بصراحة بكرهيتي لمنح كينييه الفضل في مجرد تحديد مفاهيم كانتيلون وصياغة النتائج في صورة جدول حيزٍ كثيرين واستمالهم. إذ يندر توافر فهم عميق كفهيم كينييه واستيعاب حقيقي لعمل كاتب آخر ما لم يكن المرء مدفوعاً بفهم أصيل للنشء نفسه. وعلاوة على ذلك، كانت فكرة التدفق الدائري جزءاً جوهرياً من عمل كينييه، كما سيرد هذا في المقتن. ومن المغرر افتراض ورود هذه الفكرة إلى كينييه، الطبيب، بصورة مستقلة من خلال مناظرتها بدوران الدم في جسم الإنسان. فاكتشاف وليم هارفي (١٥٧٨-١٦٥٧) لدوران الدم كان قد مر عليه، آنذاك، قرن من الزمن، ولكنه لم يفقد شيئاً من طراجه (Exercitatio anatomica de motu cordis et sanguinis.) (1628).

غير الاشتراكي، تتألف بالفعل من ملايين العلاقات والتدفقات بين المشروعات الفردية والأسر. ويمكننا أن نضع نظريات محددة عنها ولكننا لا نستطيع ملاحظتها كلها قط. ولكن حينما نستبدل هذه العلاقات بعلاقات بين طبقات أو بتدفقات بين مجاميع طبقية (أو غير طبقية)، فإن العدد الهائل من المتغيرات الذي يتعدى السيطرة عليه في المشكل الاقتصادي يُختزل فجأة إلى عدد قليل يسهل معالجته ومتابعته. وإذ نحفظ بهذا الجانب لمناقشة لاحقة، نستغل الفرصة لملاحظة نقطة قريبة، وإن كانت مختلفة. إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول توحى بفكرة ناتج اجتماعي Social Product أو ناتج كلي Total Output يُنتج بخطى متسلسلة و"يوزع" بخطى متسلسلة أخرى. والفكرة مألوفة إلى الحد الذي يندر أن ندرك فيه، إن فعلنا أصلاً، مدى عدم واقعيتها كتجريد. إذ يمثل الإنتاج والتوزيع عمليات مختلفة حقاً في مجتمع اشتراكي معين. ولكنها في المجتمع الرأسمالي ليست سوى جوانب مختلفة من عملية واحدة متماثلة: فالجزء الأكبر من المدخولات الرأسمالية تتكون في سياق المعاملات التي تشكل الإنتاج بالمعنى الاقتصادي تمييزاً له عن معناه التكنولوجي. ومع ذلك، فإن الفكرة الواقعية لتكوين الدخل - التي ليس لميزتها الواقعية أيضاً أي ضرر يمكن أن يبرر إهمالها - لم تتقدم نحو الصدارة إلا على نحو متقطع فحسب.^(٢١٣) وقد سادت الفكرة الفزيوقراطية عن التوزيع في كل مكان بفضل الاقتصاديين الفرنسيين، وهو ما يصح أيضاً على الاقتصاديين الإنجليز الذين تبناها، ربما، تحت تأثير ج.ب. ساي في بداية القرن التاسع عشر. وبطبيعة الحال، فإن لمفهوم الناتج السنوي الكلي وقيمه (valeur de la reproduction annuelle) استعمالته الخاصة بمعزل عن تلك الفكرة. وقد تبناه آ. سميث.

ثانياً: يعمل تبسيط النمط التحليلي، الذي تحققه طريقة الجدول، على إتاحة إمكانات كبيرة للنظرية العددية. وقد أدرك كينييه هذه الإمكانيات أكثر من كانتيلون وحمل مفهوم هذا الأخير أبعد كثيراً من هذه الناحية. فقد أرهق نفسه بالبيانات الإحصائية وحاول فعلاً تقدير قيم الناتج السنوي ومجاميع أخرى. أي أن كينييه قد قدّم عملاً حقيقياً في القياس الاقتصادي. وقد اكتسب هذا الجانب، أيضاً، حيوية

(٢١٣) كان إ. فون فيليبوفيج (في الطبعة اللاحقة من كتابه المقرر: Grundriss der politischen Oekonomie, 1st ed., 1893-1907) أول من طرح موضوع تكوين الدخل مقابل التوزيع، كما أعتقد.

جديدة في وقتنا الحاضر عبر العمل العظيم لليونتيف^(٢١٤) الذي حافظ على المبدأ الأساسي لطريقة الجدول، رغم اختلافه الكلي عن عمل كينيه من حيث الهدف والأسلوب. ولم يحاول ماركس، الذي وقّف بين الاثنين، أن يجعل مخطظه فاعلاً من الناحية الإحصائية.^(٢١٥)

ثالثاً: والأكثر أهمية، أن جدول كانتيلون - كينيه يمثل أول منهج على الإطلاق تم ابتكاره لبلوغ مفهوم صريح لطبيعة التوازن الاقتصادي. ويبدو أن من المستحيل المبالغة في أهمية هذا الإنجاز ما لم ينجح أنصاره المعجبون به في تحقيق ذلك بالفعل. وقد ابتدأ علم الاقتصاد، كغيره من العلوم، بدرس العلاقات "الموضعية" بين اثنين أو أكثر من الكميات الاقتصادية، كالعلاقة بين سعر سلعة معينة والكمية المتوفرة منها في السوق، أى أنه ابتدأ بالتحليل الجزئي Partial Analysis (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السادس، أدناه). وتوجهت الجهود المبعثرة من هذا النوع نحو نقاط صار لها بعض الأهمية العملية أو أثارت فضولنا لأسباب أخرى. وقد أخذت تتضح شيئاً فشيئاً في أذهان المحللين حقيقة وجود اعتماد متبادل بين كل الظواهر الاقتصادية وارتباط بعضها ببعض. لقد رأينا أن أفضل المقالات عن التجارة في القرن السابع عشر Discourses of Trade، كنتلك التي كتبها تشايلد أو بولكسفن أو كتابات دافينانت بشكل خاص، كانت تبنى علامات واضحة على الإدراك المتزايد لهذا الأمر. ولكنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء درس كيفية ارتباط الأشياء بعضها ببعض. فقد افترضوا صحة ذلك وكانوا إما غير قادرين على رفع هذا الاعتماد المتبادل إلى مستوى الصياغة الصريحة أو أنهم لم يروا ضرورة لفعل هذا. إذ كانوا بعيدين جداً عن إدراك الاعتماد المتبادل باعتباره الحقيقة الأساسية التي يمثل تحليلها المصدر الرئيسي للإضافات التي ينبغي على الموقف العلمي تحديداً تقديمها للمعرفة العملية للإنسان للظواهر الاقتصادية. كما أنهم كانوا بعيدين جداً عن إدراك الشيء الأهم لكل القضايا العلمية، وهو تحديداً قضية ما إذا كان تحليل ذلك الاعتماد المتبادل سيفرز علاقات تكفي لتحديد - على نحو فريد إن أمكن - كل أسعار وكميات المنتجات والخدمات الإنتاجية التي تشكل "النظام" الاقتصادي. لقد قلت، في مناسبة سابقة، إن الاكتشاف الأول للعلم هو

Wassily W. Leontief, The structure of the American Economy (1941; new rev. ed., (٢١٤) (1951).

(٢١٥) حول مخطط ماركس لإعادة الإنتاج، انظر: ب. س. سوزي، المرجع المذكور سابقاً، الملحق A.

اكتشاف نفسه. ولكن ذلك لا يعنى اكتشاف مشكلته الأساسية. إذ يأتي هذا الاكتشاف الأخير فيما بعد إلى حد كبير. والأمر كذلك بالنسبة لعلم الاقتصاد بشكل خاص. فقد ألمح السكولائيون إلى هذا. واقترب منه الاقتصاديون - رجال الأعمال في القرن السابع عشر. وجاهد في سبيله إسناد وسمث و ج. س. ساى وريكاردو وآخرون، أو أنهم، بعبارة أدق، تحسوه حيث فعل ذلك كل واحد منهم بطريقته الخاصة. ولكن الاكتشاف لم يتحقق كلياً حتى فالراس حيث يشكل نظام معادلاته، الذى يحدد التوازن (الستاتيكي) من خلال منظومة من الكميات يعتمد بعضها على بعض، الوثيقة العظمى Magna Carta (*) للنظرية الاقتصادية - علمًا بأن النواقص التكنيكية لهذا النصب التذكارى للقانون الدستورى تمثل جزءاً جوهرياً من التشبيبه (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السابع، أدناه). ويمكن كتابة تاريخ التحليل الاقتصادى أو، فى جميع الأحوال، تاريخ نواته "البحتة" من تشايلد إلى فالراس، فى ضوء نشوء ذلك المفهوم بصورة تدريجية وانعكاسه فى الوعى.

وهنا، فقد امتلك كانتيلون و كينييه هذا المفهوم المتعلق بالاعتماد المتبادل العام بين كل قطاعات وكل عناصر العملية الاقتصادية حيث لا وجود لأشياء تقف لوحدها وحيث تتوقف كلها بعضها على بعض (وهكذا أيضاً كان دوبرون قد صاغ هذا المفهوم). ويتمثل فضلها المتميز - الذى يشاركهما فيه بواجيلير إلى حد ما - ودون أن يدركا إمكانات الطريقة التى عممها إسناد فيما بعد، بأنهما جعلاً ذلك المفهوم صريحاً بطريقة معينة خاصة بهما، أى من خلال الجدول: فبينما كانت فكرة تمثيل المنطق البحت الكامن فى العملية الاقتصادية من خلال منظومة المعادلات الأنبية بعيدة عن نطاق رؤيتهم بصورة تامة، فقد مثلاه (كانتيلون وكينييه) من خلال صورة. وبمعنى ما، كانت هذه طريقة بدائية ويعوزها التحديد مما يفسر سبب عدم استمرارها وتطور التحليل على خط آخر من الناحية التاريخية. ولكنها، من ناحية واحدة، كانت أفضل من الطريقة المقبولة منطقياً أكثر: فهى تصور عملية اقتصادية (راكدة) كندفق دائرى يعود إلى نفسه فى كل فترة. وهى لا تمثل فقط طريقة للتعبير عن حقيقة كون العملية الاقتصادية هى عملية قائمة بذاتها منطقياً وشىء واضح يُعد كاملاً بذاته، بل أيضاً طريقة للتعبير عن جوانبها - عن نتائجها

(*) الوثيقة العظمى: وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها عام ١٢١٥؛ وهى ترمز هنا إلى وثيقة تشكل ضماناً أساسياً للحقوق.

المحددة بشكل خاص- التي لا تبرز في منظومة المعادلات الآتية بنفس الدرجة من الوضوح. وبطبيعة الحال، هناك أيضاً التبسيط لنظرية التوازن العام الذى أشرنا إليه من قبل: فقد طابق كينيه التوازن العام، أى التوازن فى الاقتصاد ككل بالمقارنة مع التوازن فى قطاع صغير منه، بتوازن المجاميع الاجتماعية social aggregates - بالضبط كما يفعل الكينزيون المعاصرون.^(٢١٦)

٤- تورجو

لم يكن تورجو من كتاب القياس الاقتصادى، بيد أنه قد تم تخصيص هذا الموضوع من عرضنا لاسمه العظيم لأن تورجو غالباً ما يُصنّف ضمن الفزيوقراط مع تحفظات معينة. ولأول وهلة، يبدو هذا التخصيص معقولاً إلى حد كاف لأن عمله يزخر بعبارات تهدف بوضوح إلى تأكيد الولاء للمعتقدات الفزيوقراطية تحديداً. إذ نقرأ فيه: أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة richesses؛ وأن الـ cultivateur (المزارع) لا ينتج مكافأته الخاصة به فحسب بل أيضاً الدخل الذى يستعمل لدفع مكافأة الحرفيين والـ Stipendies (الأجراء) الآخرين؛ وأن نشاط المزارع هو المحرك الرئيسى الماكينة الاجتماعية بينما لا يفعل نشاط الصناعى شيئاً غير التحويل؛ وأن المزارع يساعد ويغذى كل الطبقات الأخرى؛ وهكذا... ولكننا نكتشف شيئاً مذهباً حينما ندقق الأمر. إذ تبدو تلك العبارات غريبة على المحاجة التى أقحمت فيها. ويمكن تجاوزها دون أن يؤثر هذا على القسم الباقى، بل إن هذا الأخير يكتسب حقاً درجة من الانسجام حينما نتجاوزها. وعليه، فحينما نتقيد بالمبدأ المطبق فى هذا الكتاب بشكل موحد لتفسير وجهات نظر كهذه، أى المبدأ المتعلق بالطريقة التحليلية والنتائج، فلا خيار لنا سوى إهمال تلك العبارات. فكيف ينبغي علينا التعامل معها؟ أولاً، إن قواعد النقد المقبولة عموماً ستفضى إلى الشك بتلك العبارات إذا كنا ندرس نصاً قديماً. والواقع أن الشك الواسع الذى يتكون فى هذه الحالة المحددة لا يخلو من المبرر قط. ذلك لأننا نعلم بوجود مناقشة ودية تماماً بين دويون وتورجو حول موضوع نشر مخطوطة الأخير ولا نعلم بنتيجة هذه

(٢١٦) انظر بشكل خاص: Joan Robinson, "The Theory of Money and the Analysis of Output," .Review of Economic Studies, October 1933

المناقشة. ومع ذلك، سأرجئ النظر في هذه النقطة. ولكن، بمعزل عنها تمامًا، حينما نأخذ بالاعتبار ما نعرفه عن تورجو من طبع سمح، فليس ثمة صعوبة في فهم علة حرصه، وهو يتهيأ للنشر في ذلك الوقت، على إبداء الاحترام لمجموعة يتفق معها حول نقاط عدة من الاقتصاد العلمي - وربما تعلم منها الكثير كما في حالة نظرية رأس المال مثلاً - ويتفق معها صميمياً حول كل القضايا العملية المباشرة للسياسة الاقتصادية رغم عدم الاتفاق معها في بعض النقاط من فلسفتها السياسية. ووفقاً لتلك الفرضية، التي تجعله يسمو كثيراً أخلاقياً على مَنْ يشددون على نقاط الاختلاف لإبعاد أنفسهم عن زملاء لهم يدينون لهم بالكثير، فإن من الضروري ألا نصنف تورجو كفيوقراطي بتحفظ معين بل باعتباره لا فيوقراطي يحمل ميولاً فيوقراطية. ويبدو أن هذه هي حقيقة الأمر بالفعل.

لقد توجهنا صوب مشكلة فصل تورجو عن الفيوقراط ليس فقط من أجل جعل هذه الشخصية تقف على الأساس الخاص بها كما ينبغي بل أيضاً لوضع هذا الأساس في مكانه الصحيح، ذلك لأن تورجو كان مرتبطاً مع مجموعة أخرى بشكل وثيق أكثر مما كان مع الفيوقراط إذا أخذنا كلمة "مجموعة" بمعنى العلاقة الفضفاضة التي لا تحمل معنى مدرسة بالمفهوم المحدد لهذا المصطلح. وقد تمحورت هذه المجموعة حول رجل قوى ومؤثر لم يكن، رغم ذلك، كاتباً مذهبياً مجرداً doctrinaire أو مناصراً لأى "تظام": وهو جورناى.^(٢١٧) وهذه الحقيقة تلقى

(٢١٧) كان جاك س. م. فينسينت دى جورناى Jacques C. M. Vincent de Gournay (١٧١٢-١٧٥٩)، (الذى آل إليه لقب "دى جورناى" من ممتلكات تركت له لشأن يتعلق بالأعمال، رجل أعمال برجوازيًا جعل من نفسه فيما بعد موظفًا عامًا بشراء وظيفة مراقب تجارة. وكان جورناى شخصاً من نوع رفيع بكل معنى الكلمة يندر وجوده خارج إنجلترا. ولكن ليس من السهل قط وصف خدماته الكبيرة لعلم الاقتصاد. فلا ترد هذه الخدمات في أعمال منشورة (رغم أنه كتب تقارير وملاحظات أيضاً على ترجمات أعمال اقتصادية إنجليزية). كما لا تكفى رسائله وعباراته لمعرفة مكانته بالنسبة لتاريخ علمنا (رغم أن إحداهما نالت الشهرة حيث نسبت إليه عبارة laissez faire, laissez passer (دعه يعمل، دعه يمر)). نحن نعرف جيداً دوره في تكوين الرأى تجاه السياسة الاقتصادية عبر ممارسة التأثير البناء على أفضل عقول تلك الفترة، كما نعرف أيضاً ما كان يدافع عنه بشكل عام: إضعاف قيود السيطرة الحكومية، تخفيف الحماية، وما شابه. ولكن يمكننا فقط أن نحس، أو نعيد بناء، تأثيره الخلاق على العمل التحليلي وفقاً لبعض المؤشرات. وقد عيّن نفسه، إذا صح التعبير، معلماً لأصدقائه ممن عرف كيف يختارهم؛ كمعلم جيد، فقد أنكر جورناى ذاته بغية إعطاء مؤشرات مشجعة لتعاليم الأفراد الآخرين. ثمة أمران مؤكدان يحق له أن يطلب امتناننا لهما: دفاعه الناجح عن عمل كانتيلون ومساهمته في تعليم تورجو كإقتصادي. وتحسنت هاتين القمتين من الإنجازات، لا بد أن هناك أعمالاً متوسطة وأعم. وكان هذا الرجل، الذى لم يدرس قط بالمعنى التكنيكي، معلماً بأرفع معانى هذه الكلمة، وقد يكون أحد أعظم معلمى علم الاقتصاد طوال تاريخه. =

ضوءًا ساطعًا على خلفية تورجو كاقصادى. سافر جورناى كثيرًا وكان مراقبًا ذكيًا للتطورات الإنجليزية. وثمة نكهة إنجليزية واضحة فى الكثير مما نعرف عن آرائه. وهناك ترجمات عدة بين كتاباته، وبخاصة ترجمة عمل تشايلد: *New Discourse*. وكان تورجو صديقه الشخصى الذى أبدى اهتمامه هو الآخر بأعمال الاقتصاديين البريطانيين، وبخاصة هيوم وجوسيه توكر اللذين ترجم جورناى أعمالهما. وإذا أمكن الوثوق بالاستدلال الواضح، فنحن نمتلك هنا مثالًا عن الطريقة التى عيّرت بها ليس فقط الأفكار السياسية، بل وأيضًا الأفكار العلمية وأعادت عبورها القناة الإنجليزية. ويمثل تشايلد- هيوم- تورجو تشكيلة لها أهمية خاصة، وقد تتزايد هذه الأهمية إذا قمنا بإضافة اسم آ. سمث بعد اسم تورجو. (٢١٨) ويمثل كانتيلون الشخصية الأهم من الجزء الفرنسى فى خلفية تورجو.

وتمثل أعمال تورجو اللامعة، ومكانته الثابتة فى تاريخ علمنا، وجدارته الواضحة لعضوية الحكومة الثلاثية التى يشاركه فيها بيكاريا وآ. سمث، أسبابًا كافية لإلقاء نظرة على الرجل وسيرته ولو للحظة. إنه روبرت جاك تورجو Robert Jacques Turgot, Baron de L'Aulnet (١٧٢٧-١٧٨١)، وكان معاصروه يشيرون إليه باسم م. دى تورجو M. de Turgot؛ وكان يُعرف باسم الأب دى بروكو قبل عام ١٧٥٠). وقد انحدر تورجو من عائلة نورماندية عريقة من النبلاء، وإن كانت غير رفيعة، وذات يسر مالى وإن كانت غير ثرية. وتمثل الكلمة الإنجليزية "gentry" {أرستقراطى} والكلمة الألمانية "Junker" {نبيل} نموذجه السوسيوولوجى. وبوصفه الابن الثالث، فقد تم تعليمه للعمل فى الكنيسة. وعند ذكر العوامل التى ساهمت فى تحقيق أعماله، تتبغى ملاحظة التعليم الدينى الذى منح مواهبه اللامعة والمبكرة فرصة كاملة. وقد نشأ تورجو ممثلًا بطموحات كبيرة وبارعًا فى مجالات واسعة (فى العلم وغيره) كأب فى السوربون حيث أصبح شخصية، بكل معنى الكلمة، فى المناقشة وممارسة التأثير البناء الثانى فى شبابه وهو تأثيره كموسوعى مذهبى *Secte encyclopediste*، رغم تخليه السريع عن

=ولذلك، يبدو أنه يستحق تمامًا المكانة التقليدية التى تمنحه إياها كل الكتب المقررة عمليًا حول تاريخ علم الاقتصاد أو الفكر الاقتصادى، مهما كان الدليل المباشر على تلك المكانة هزيلًا. ويهتم به كل الأدب المتعلق بالمذهب الفريوقراطى. ولا يزال عمل ج. شميل (1897) Vincent de Gournay) العمل الأساسى عنه. انظر كذلك عمل تورجو: "Eloge de Vincent de Gournay" المنشور فى: *Oeuvres*، وكذلك عمل أ. أوكن: (1886). *Die Maxime: Laissez faire et laissez passer.*

(٢١٨) انظر الفصل السادس، القسم السادس، أدناه.

ذلك. وقد تحول فيما بعد من كاهن إلى موظف مدنى وبقي كذلك طوال بقية حياته الحافلة. ويمكن للبيروقراطيات، فى كل العهود والبلدان، أن تفخر به ليس فقط لأنه كان زينة البيروقراطية الفرنسية ضمن الـ ancien regime {النظام القديم} ولكن لأن هذه البيروقراطية كانت أيضاً ثالث المؤثرات البيئية التى ساعدت على تكوينه. وقد حقق تورجو نجاحاً كبيراً كحاكم (مدير عام) لمديرية (generalite) اوف ليموجس خلال الفترة ١٧٦١-١٧٧٤ حيث أظهر حماسه ودهاؤه وروحه المحبة لخدمة المجتمع أفضل المزايا. وعلى أساس هذا النجاح، تم تعيينه وزيراً للأسطول عام ١٧٧٤ وبعد ذلك بشهور عين فى منصب Controleur General des Finances (التي تعنى وزير المال والتجارة ومفوض الأعمال العامة)، وهو منصب ظلّ فيه لعشرين شهراً كان يعانى خلال معظمها من داء المفاصل. وبعد سقوطه عاش متقاعدًا حتى وفاته.

وفيما عدا تفاخرنا البحث، نحن الاقتصاديين، بزميل لامع مثل تورجو، فإن الأهمية الرئيسية لسيرته بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى تكمن فى أن هذه السيرة تفسر سبب عدم إتيان عمله العلمى ثمراته كاملة. ومع ذلك، فقد ركز واضعو السير ومؤرخو الفكر الاقتصادى جل اهتمامهم على مآثره كوزير مالية، والدعاية لقصتين لهما علاقة بسوسولوجيا علمنا مما يوجب التطرق لهما بإيجاز. ولكن قبل القيام بهذا، من المهم إنكار وجود أى نية "للنيل" من شهرة إحدى الشخصيات البارزة المعودة التى يمكن لعلم الاقتصاد المفاخرة بها: فلا يفكر أحد طبعًا بكتابة مجلد عن وزراء مالية عظام دون أن يكون تورجو من بينهم. يمكن تسمية أولى هاتين القصتين: "الاقتصادى فى أتون العمل" in action. فهى تصور، من زاوية التحليل العلمى، رجالاً يستخلص وصفات لمعالجة أمراض الدولة ويندفع لتنفيذها لاكتساب السلطة. ولكن ليس ثمة شىء من ذلك قط. فتورجو، أولاً وأخيراً، كان موظفًا حكوميًا عظيمًا، نظرًا إلى الدولة والمجتمع بعينى موظف حكومى. وهكذا، فإنه حينما تسلم منصبه الوزارى - ولاشك أن استعمال مصطلح "سلطة" power هنا سيكون أمرًا مضللًا - شرع بتطوير الإدارة المالية وحالة الشؤون المالية الملكية المينوس منها تقريبًا. وقد حقق تورجو نجاحًا استثنائيًا - ولا يصدق تقريبًا - فى كلا الأمرين مما يمثل إنجازاته الرئيسية. كما أطلق، بمرسوم ملكى، حرية تجارة الحبوب الداخلىة وألغى الـ jurandes أى الطوائف الحرفية (والإجراء الأخير هو

الوحيد الذى يتعلق بنا). ولم تشكل هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الثانوية نجاحًا بالمعنى السياسى نظرًا إلى فشله فى معالجة الجوانب التكتيكية: فقد أثارت هذه الإجراءات مقاومة عنيفة حالاً، ولم يحالف الحظ الإجراء الخاص بتجارة الحبوب لتصادفه مع موسم سيئ. ومع ذلك، فإن المسألة الجديرة بالملاحظة هى عدم وجود أى شىء مما فعله تورجو أو عزم عليه مما يتصل بأى مذهب سواء أكان مذهباً علمياً أم لا. فالأمر لا يتعدى وجود موظف حكومى يتمتع بقدرات فائقة وفهم مجريات الأمور فى عصره وحاول تسييرها بروح عملية. كما أنه لم يكن مجبوراً إلا قليلاً على احترام المبادئ المجردة - وهذا فضل يُسجل له - بحيث أنه، ذات مرة، أدخل تعريفة حماية بالفعل، وبأشْر مشروعاً حكومياً (يخص الصناعة الكيمائية) فى مرة أخرى. وقد صَفَّقَ الفريوقراط له طبعاً وقاموا بالدعاية له، ولكن لم تكن لهم صلة ما بسياساته إلا قليلاً. كما لم تكن لهم أى صلة بحصوله على منصبه لأنهم، عام ١٧٧٤، لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بممارسة أى تأثير. وبنفس هذا المعنى، لم يشكل سقوطه سقوطاً لمذهبه على وجه التحديد.

وتأتى القصة الثانية من رواية حول الثورة الفرنسية. فلما كان ولا يزال معظم من كتبوا عن تورجو يتعاطفون مع هذه الثورة، فقد انساقوا بالضرورة لإعلاء شأن أفراد مختارين من موظفى ancien regime {النظام القديم} والنظر إليهم "كأبطال قاتلوا من أجل النور فى عز ظلام الاستبداد". وكان تورجو المستنقيد الرئيسى من ذلك التقليد الذى استهله الثوار أنفسهم الذين كانوا أحياناً يشيرون إليه بلقب ce bon citoyen {المواطن الصالح} حتى بصفة رسمية. وقد أضاف بعض الكتاب لمسة أخرى بقولهم أن نداء الشعب هو الذى رفع تورجو إلى الوزارة وأن تأمر القصر يقف وراء طرده منها. وفى الواقع، كان قد تم تعيين تورجو فى منصب Controleur من قبل ملك حسن النية تماماً كان يبحث، بين موظفيه، عن أفضل رجل لشغل المنصب. وإذا كان ثمة تأثير آخر فهو تأثير الوزير دى ماورباس. وما أن تقلد تورجو منصبه حتى بأشْر الاعتماد كثيراً على الامتياز الملكى بمنتهى حسن النية دون شك. وهنا، فمن السهل على أى وزير، حينما يتمتع بدعم الملك، أن يضع مراسيم ممتازة ويحاول الحصول على تأييد برلمانات ترفض تلك المراسيم. وما دامت الحكومة يسيّرهما أفراد ومجموعات قوية، فإن الصعوبة تكمن فى نيل الموافقة على تلك المراسيم. وقد منحه لويس السادس عشر دعمه

الصادق في البداية. ولكن مشكلة الملك، الذي كان يتمتع بخصال جيدة عدة، تكمن بالذات في أنه لم يكن مستبدًا، ولم يكن مستعدًا لاستعمال القوة قط. ومع أن تورجو كان هدفًا للقصر - بسبب سياسته في خفض الإنفاق بشكل رئيسي - ولمؤامرات أخرى، فإن المقاومة المألوفة للبروليتاريا الزراعية والطوائف الحرفية هي التي أصبحت العامل المقرر للوضع بعد حين: إذ كانت ثمة حتى ثورات محلية قمعتها تورجو بصورة حازمة. ولذلك، فإن القول بأن تورجو قد تم استيزاره من قبل الملك وإقصاؤه من قبل الشعب هو أقرب إلى الحقيقة من عكسه. وتكمن أهمية هذا الأمر، بالنسبة لأغراضنا، فيما يليق به من ضوء على شخصية أحد أعظم الاقتصاديين العلميين في كل العهود. إن التفسير المقدم يجعل الملك ينجح على نحو أفضل مما يفعل التفسير المعتاد ولكنه، وهذا هو الشيء الوحيد المهم هنا، لا يجعل تورجو ينجح بصورة أسوأ. فهو يجعله ينجح ولكن بصورة مختلفة فحسب. فالموظف الحكومي الممتاز، الذي رأيناه مديرًا جيدًا (وربما) مستشارًا جيدًا، لم يكن قائدًا أو صاحب تكتيك. كما نجده طيبًا وحازمًا (تمامًا بقدر ما يفعل المفسرون الآخرون) ومخلصًا لملكه (مما قد لا يروق لأولئك المفسرين بالقدر نفسه). إن الجواب على السؤال الأكاديمي الذي تمت إثارته، هل كان ممكنًا أن يمنع تورجو وقوع الثورة لو ظل في منصبه، إنما يعتمد على ما نقصد بالثورة. فإذا كنا نقصد التجاوزات الملكية والدموية، فإنه ينبغي أن يكون الجواب إيجابيًا: ولكن ليس بفضل ما كان سيحمله من إصلاحات في تلك الحالة أكثر مما بسبب استعداده لاستدعاء الجند. إذ لا يروق له أي تلميح بالحرية.

وقد كتب تورجو عمله الرئيسي: *Reflections sur la formation et la distribution des richesses* لمصلحة اثنين من الباحثين الصينيين عام ١٧٦٦ وتم نشره (ليس من غير احتكاك نتج عن محاولات دوبون أن يتدخل في تحريره، وهي محاولات كانت، كما يُظن، في صالح الأصولية المذهبية الفزيوقراطية كما سبقت الإشارة إلى هذا) في *Ephemerides* عام (١٧٦٩-١٧٧٠)، وترجم إلى الإنجليزية عام ١٨٩٨. ويتمثل الأهم من أعماله الثانوية التي تكمل عمله الرئيسي بما يلي: *Eloge de Gournay* - وهو عبارة عن رسالة حول النقود الورقية إلى الأب دي سايس (وهو أول عمل اقتصادي له، ١٧٤٩). وكذلك *Observations - Mلاحظات حول مقالات القديس بيرافى (١٧٦٩) وجراسلن (١٧٦٧) عن فرض*

الضرائب غير المباشرة، ومقالة حول القروض النقدية (١٧٦٩). كما أن مساهماته في Encyclopedie تثير الاهتمام كأدلة على سعة تفكيره بما في ذلك موضوعات مثل "الوجود"، "القدرة على التوسع"، "أصل الكلمات وتاريخها"، ونقده لفلسفة بيركلي، وعدة موضوعات أخرى. وقد تم نشر مؤلفات تورجو (Oeuvres) من قبل دوبيون دي نيمور (١٨٠٨-١٨١١)، ونشرها مرة أخرى ج. شيل (١٩١٣-١٩٢٣)، علماً بأن طبعة الأخير هي التي تستعمل في هذا الكتاب. كما تمت ترجمة عمل ليون ساي: Turgot إلى الإنجليزية من قبل أ.ب. اندرسون عام ١٨٨٨. انظر كذلك الأعمال التالية: S. Alfred Neymarck, Turgot.. (1885); feilborgen, Smith und Turgot (1892); W. W. Stephens, The Life and (Writings of Turgot (1895) and especially G. Shelle, Turgot (1900).

والآن، حينما نحاول مقارنة شخصية تورجو العلمية بكل من بيكاريا وسمث، تدهشنا، أولاً، وجوه شبه مهمة: فثلاثتهم يمتلكون مواهب متعددة من حيث المعرفة وسعة الرؤية؛ وكان كلهم بعيدين عن قطاع الأعمال والطموحات السياسية؛ وانحصر اهتمامهم كلهم بمهمة واحدة وهي التي كانوا يدرسونها. كان تورجو أكثرهم لمعاناً دون شك، مع أن لمعانه كان يشوبه شيء من السطحية ليس في علم الاقتصاد بل في اهتماماته الفكرية الأخرى. ويتمثل الفارق الرئيسي، من زاوية عملهم العلمي، في أن سمث أنفق القليل من طاقاته على غير العمل العلمي، بينما بذل بيكاريا الكثير جداً عليه، في حين كان ما أنفقه تورجو، بدءاً من عام ١٧٦١، من طاقاته على ذلك العمل يمثل كل ما كان لديه تقريباً. وكان لديه القليل من وقت الفراغ خلال السنوات الثلاث عشرة التي قضاها في ليموجس، ولا شيء منه تقريباً حينما كان في الوزارة لمدة سنتين. وهذا يعني بالضرورة أنه أنجز عمله الإبداعي حينما كان عمره بين ١٨ عاماً و ٣٤ عاماً، الأمر الذي يفسر كل ما ينبغي تفسيره ليس بصدد المزايا النسبية للأعمال الثلاثة المعنية، بل بصدد الدرجات المختلفة لمدى إكمال تلك الأعمال أصلاً.

كان تورجو على درجة من الاقتدار تمنعه من كتابة أعمال تافهة. ومع ذلك، لا يحتاج إلا المختص بأعماله الذهاب أبعد من عمله Reflexions. وعليه، سنقتصر على درس هذا العمل، باستثناء حالة واحدة. كتب هذا العمل الرفيع، كما هو واضح، بسرعة فائقة ولم ينقح كما ينبغي قط. وكان سيثبه عمل مارشال:

Principles لو أن نص هذا العمل الأخير وملاحظاته وملحقاته تخربت بحيث لم يبقَ منها شيء سوى الخلاصات الهامشية (وحتى هذه ليس كلها). وفي الواقع، لا يمثل ذلك العمل سوى فهرست محكم جدًا تم وضعه لبحث ضخم ليس له وجود. ومع ذلك، فحينما نأخذه كما هو، فإن الهيكل العظمى النظرى لعمل تورجو، حتى بغض النظر عن أسبقيته، يعتبر أفضل من الهيكل العظمى النظرى للعمل Wealth of Nations. وليس ضروريًا، لكي نصل إلى هذا الاستنتاج، أن نعزو إلى تورجو أشياء لم يقلها فعلاً، أو أن ننسب إليه الفضل بأمر تُستخلص من أشياء قالها حقًا ولكن ربما لم يفكر بها هو نفسه. لقد قام بما يلزم حقًا. وحينما أُعتبرُ عمله غير كامل أو بمثابة هيكل عظمى، فأنا أقصد أن ثمة حاجة لحدس أو لسماحة تفسير لإكماله. فالعمل يطرح نظامًا كاملاً للنظرية الاقتصادية. ويمكن لأى اقتصادى كفاء سد ما ينقصه دون أن يضيف إليه شيئاً من معرفته الخاصة ما عدا النقد. ليس هناك من يستحب Wealth of Nations لهيكله العظمى فحسب. فمكانة الكتاب تعود إلى معارفه الناضجة، وتوضيحاته القوية، ودفاعه الفعال عن السياسات. كما أن هناك شيئاً لصالح الإنتاج الرفيع للمتخصص الأكاديمي: فهو ثمرة للصبر، للقلق الموسوس، للانضباط الذاتى، وليس بوسعنا التأكد من أن تورجو كان سينتج ذات يوم شيئاً يمكن مقارنته به حتى لو تهيأ له وقت الفراغ المتاح للعالم كله. ومع ذلك، فإن ثمة درسًا يُستفاد من نجاح كلا العاملين على نحو مختلف جدًا: ففي علم الاقتصاد، على الأقل، لا يكفى العمل الفكرى؛ بل إن اللمسات الأخيرة، وإحكام العرض، والتطبيق والأمثلة التوضيحية، هى أشياء لها أهميتها أيضًا، وإننا لا نزال بعيدين حتى فى وقتنا الحاضر عن اليوم الذى يمكن فيه، كما فى الفيزياء، تكوين فكر عالمى بكتابة مقالة من أقل من صفحة واحدة. لقد أبليت مساهمة تورجو بأحسن ما يكون البلاء بفضل بروزه فى حقل آخر من حقول الحياة. وحتى فى هذه الحالة، لم تؤدِ هذه المساهمة إلى تلك النتائج التى كان من السهل عليها تحقيقها.

ولما كانت الطريقة الوحيدة لتقديم ذلك الملخص تكمن فى الاختزال، ونظرًا لأن النقاط الأهم سيتم تناولها فى فصول لاحقة، فإننا، هنا، نكتفى ببضع ملاحظات عامة فحسب بدلًا من تقديم دليل للفارئ. يتضمن الثلث الأول من البحث - الأقسام ٣١ الأولى - الجزء الأساسى بما فى ذلك مخطط كانتيلون/ كينيه للطبقات، وتحليل علاقاتها بالإنتاج والتوزيع والتى تشوبها الألوان الفزيوقراطية. ومنذ البدء، يتم

التشديد على فرضيات أساسية معينة كفرضية أن المنافسة تخفض الأجور إلى حد الكفاف الأدنى دائماً. وتتضمن الأقسام ٣٢-٥٠ نظرية حول المقايضة والسعر والنقود تعتبر، فيما بلغت، كاملة تقريباً، وهي قريبة جداً من نظرية بوهم/ باورك، إذا استثنينا صياغته الصريحة للمبدأ الحدى. ويتم تخصيص الباقي، فى المقام الأول، لنظرية حول رأس المال تستبق معظم عمل القرن التاسع عشر، ولموضوعات الفائدة والادخار والاستثمار وقيم رأس المال. ويصعب تأكيد أو إنكار الأصالة فى نقاط فردية معينة، وذلك، أساساً، لأن تورجو لا يستشهد بأحد - وهو أمر غير معيب فى موجز كهذا. ولكن الرؤية الشاملة لكل الوقائع الجوهرية وعلاقتها المتبادلة، مضافاً إليها الصياغة الممتازة هى أمور بينة إلى حد يجعل من العمل ككل مساهمة أصيلة حتى إذا لم تكن هناك نقطة واحدة تعود إلى تورجو حصراً. كما لا توجد عملياً أخطاء محددة فى البحوث الخاصة بالقيمة والتوزيع قبل كل شىء، وهى التى أصبحت مألوفة جداً فى عقود القرن التاسع عشر الأولى. وليس من المبالغة إن نقول أن الاقتصاد التحليلى أخذ قرناً من الزمن للوصول إلى ما كان يمكن الوصول إليه فى غضون ٢٠ سنة بعد نشر عمل تورجو لو تم فهم واستيعاب محتواه بصورة صحيحة من جانب مهنة نبيهة. وفى الواقع، فإنه حتى ج.ب. ساي - وهو الحلقة الأهم بين تورجو وفالراس - لم يعرف كيف يوفق فى استغلال ذلك البحث بصورة كاملة..

[يبدو أن ترقيم الأقسام فى طبعة شيل من العمل: Oeuvres تختلف قليلاً عن النسخة الأصلية المنشورة فى الـ Ephemerides حيث تم طمس أحد الأقسام (أو أكثر). انظر: ch. 6, sec. 7, n. 5.]

الفصل الخامس

السكان، الغلة، الأجور والتشغيل

١- مبدأ السكان

(أ) الموقف المؤيد للنمو السكاني

(ب) نمو المعرفة الوقائية

(ج) نشوء المبدأ "المالطوسي"

٢- تزايد وتناقص الغلة ونظرية الريع

(أ) تزايد الغلة

(ب) تناقص الغلة: ستيوارت وتورجو

(ج) التزايد التاريخي للغلة

(د) ريع الأرض

٣- الأجور

٤- البطالة و"حالة الفقراء"

١- مبدأ السكان

قد تكون مشاكل السكان، أى الأسئلة المتعلقة بالعوامل التى تحدد حجم المجتمعات البشرية والنتائج التى ترافق زيادة أو هبوط عدد سكان بلد ما، أول ما يلتفت نظر المراقب المجرّد تماماً حينما يلقى على تلك المجتمعات نظرة تشوبها روح الفضول العلمى. بيد أن الرأى القائل بأن مفتاح العمليات التاريخية ينبغى إيجاده فى تغيرات السكان يمثّل، رغم أحادية جانبه، رأياً معقولاً، على الأقل بالقدر الذى تكون عليه أى نظرية أخرى عن التاريخ والتى تنطلق من حكم مسبق بوجود محرك أساسى وحيد للتطور الاجتماعى والاقتصادى كالتكنولوجيا والدين والجنس وصراع الطبقات وتكوين رأس المال، وغير ذلك. وهكذا فمن المفهوم تماماً سبب استحواد قضايا السكان على الاهتمام منذ بدايات التحليل الاقتصادى المبكرة؛ ولماذا بدت هذه القضايا كبيرة بالضرورة فى فكر كتاب الفترة محل الدرس؛ ولماذا كان من الضرورى منحها مكان الصدارة فى العمل النظامى العظيم الوحيد لعلم

الاقتصاد الذي أنتجته إنجلترا قبل سمث وهو عمل السير جيمس ستوارت:
.Principles

ولكن ثمة سببًا عمليًا أيضًا لبروز مشاكل السكان على هذا النحو. فمنذ أن حلت القبائل البدائية مشاكلها السكانية عن طريق الإجهاض وقتل الأطفال، فإن الناس عمومًا، والفلاسفة بخاصة، لم يكفوا قط عن الاهتمام بقضايا السكان. وحتى نهاية القرن السادس عشر تقريبًا، كانت المشكلة قد نجمت عن علاقة عدم توافق بين معدلات ولادة ومعدلات وفاة، من ناحية، وبيئات اقتصادية راکدة أو شبه راکدة، من ناحية أخرى: فمشكلة السكان كانت مشكلة تضخم فعلى أو محتمل فى السكان. ومن هذه الزاوية، كانت هذه المشكلة قد طرحت نفسها على أفلاطون وأرسطو. أما النوع المعاكس من المشكلة فكان استثنائيًا جدًا - حيث يقدم تدهور السلالة المحلية الرومانية فى القرن الأخير من الجمهورية وطوال عهد الإمبراطورية المثل البارز. وفى العصور الوسطى، كانت ديار المنزلة الأدنى من طبقة المحاربين، الفرسان البسطاء، تعاني من الازدحام حينما لم تكن هناك حرب صليبية، حروب الورود wars of Roses، أوبئة، وما شابه، لتخفيض عدد السكان؛ كما أن طوائف الحرفيين قد قدمت مصادر رزق لأعداد محدودة فقط ومرت بصعوبات دائمة فى ظل "قوائم انتظار" كانت تطول دون توقف. بيد أن كل هذا قد تغيرَ خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد رأينا أن المشاكل الاقتصادية العملية لتلك القرون هى مشاكل بلدان فقيرة فى السلع ولكن غنية فى الإمكانيات. وعند النظر إلى مشكلة السكان من زاوية هذه الإمكانيات، فإنها تتحول إلى مشكلة نقص فى السكان. وعلاوة على ذلك، فقد عانت بعض البلدان فعلاً، وبخاصة ألمانيا وإسبانيا، من تناقص فى السكان depopulation لعقود دون انقطاع.^(٢١٩) وكما رأينا أيضًا، فإن هذه الظروف قد سادت فى الوقت الذى غزت فيه أفكار القوة القومية والإقليمية والتوسع عقول وقلوب كل فرد.

(أ) **الموقف المؤيد للنمو السكاني.** وعليه، بدأت الحكومات تفضل حدوث زيادة فى السكان بكل الوسائل المتاحة لها. وقد اختلفت الإجراءات المتبعة من وقت إلى آخر ومن بلد إلى آخر ولكنها فى بعض الحالات - كما فى فرنسا أيام كولبير،

(٢١٩) ربما بالغ بعض الكتاب الألمان، والإسبان بشكل خاص، بمدى التناقص السكاني. ومع ذلك، فإن الواقعة نفسها لا تقبل الشك.

مثلاً- كانت شديدة مثل الإجراءات الشديدة التي يلجأ إليها الحكام الفرديون في الوقت الحاضر. وسائر الاقتصاديون أمزجة عصورهم. فقد تحمسوا "لكثافة السكانية" والزيادة السريعة في السكان مع استثناءات نادرة. وفي الواقع، فإنهم لم يجمعوا على شيء آخر مثلما أجمعوا على موقفهم "المؤيد للنمو السكاني" populationist attitude حتى منتصف القرن الثامن عشر. فالعدد الضخم والمتزايد للسكان كان العلامة الأهم على الثروة؛ وكان السبب الرئيسي للثروة؛ بل كان الثروة نفسها: فهو أكبر أصل asset يمكن لأي بلد أن يمتلكه. وكانت مثل هذه التعابير كثيرة بحيث لا داعي للاستشهاد بها. وفي إنجلترا بشكل خاص، شارك الكتاب المرموقون ممن يبرزون كقادة للموقف المؤيد لنمو السكان مثل تشايلد، وبتي، وباربون، ودافينانت، في كل النقاط تقريباً.^(٢٢٠) أما أن الكتاب الألمان والإسبان قد ذهبوا أبعد من غيرهم، فهذا يعود إلى ظروف بلادهم إلى حد كبير جداً. أما بالنسبة لإيطاليا، نظراً لكثافة السكان فيها، ولأنها كانت الأقل حظاً من ناحية إمكانات توسعها الوطني، فإن الاقتصاديين الإيطاليين لم يذهبوا بعيداً في ذلك الاتجاه، ولم يذهبوا فيما بعد، في الاتجاه المعاكس، أبعد مما فعل إخوتهم الإنجليز والفرنسيين. وكما هو الحال على الدوام، فإن السؤال الوحيد الذي يهمننا هو: ما هو الأساس الاقتصادي المنطقي لكل ذلك إن كان ثمة للتحليل الاقتصادي علاقة به أصلاً؟ وينبغي أن يكون الجواب واضحاً. تتمثل الإضافة التحليلية التي قدمها الموقف المؤيد للنمو السكاني بفرضية واحدة: تؤدي زيادة السكان، في ظل الظروف السائدة، إلى زيادة الدخل الحقيقي لكل فرد. وكانت هذه الفرضية صحيحة بصورة واضحة.

ولم تتغير هذه الظروف جوهرياً في القرن الثامن عشر أو حتى في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، مع استثناءات غير مهمة. وهكذا، فإن ثمة مشكلة

(٢٢٠) يدرج معظم أولئك الكتاب ضمن الفئة التقليدية من "الميركنتيلين" ممن يتهمون، كمجموعة، بـ "الخلط" الشهير بين الثروة والنقود أو الذهب والفضة الذي سيتم التعرض إليه فيما بعد. ولذلك، فمن المثير للاهتمام أن بعض الكتاب المسئولين أكثر، كما يبدو، عن ذلك الخلط مثل مؤلف العمل Britannia Languens (وليم بيتوت) يخلطون، في الوقت نفسه، بين الثروة وحجم السكان. فقد أشار المؤلف، على سبيل المثال، إلى إن "الناس هم السلعة الأكثر خصوصية، والأكثر أولية، والسلعة النفيسة". ألا يدفعنا هذا إلى التأمل قبل أن نأخذ أي من "أنواع الخلط" هذه بشكل حرفي؟ ولكن كانت هناك أصوات معارضة أيضاً. وكان أحد أقدم هذه الأصوات هو صوت مالينس الذي أشار فعلاً إلى "الموانع الإيجابية" positive checks التي تفعلها الزيادة السكانية في آخر الأمر.

حقيقية فى تفسير الموقف المعاكس - الذى يمكن تسميته موقف معاداة النمو السكانى anti-populationist attitude أو، إن شئنا ربطه باسم الرجل الذى حقق فيه نجاحًا كبيرًا، الموقف المalthوسى - الذى تعين عليه تأكيد نفسه بين الاقتصاديين بدءًا من منتصف القرن الثامن عشر. فلماذا كان الاقتصاديون يرتعبون من فزاعة ما؟ تتمثل الخطوة الأولى نحو حل لهذه المشكلة بتحديد البلد الذى ظهر فيه الموقف المalthوسى. إن الاقتصاديين الألمان والإسبان لم يخشوا الفزاعة. وفى الواقع، لم تكن ثمة مalthوسية محلية فى ألمانيا أو فى إسبانيا قط: فالمalthوسية التى وجدت فى هذين البلدين كانت نتاجًا للتعاليم الإنجليزية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكما أشرنا قبل قليل، كان لدى الإيطاليين بعض الأسباب الحقيقية لأن يرتعبوا (قليلاً)، وقد فعلوا. ولكن فرنسا كانت المهدي الحقيقي لمذهب معاداة النمو السكانى. وعليه، فإن الخطوة الثانية للوصول إلى حل ما تكمن فى معرفة ما إذا كان وضع فرنسا، الاقتصادى والسياسى، يبرر التشاؤم حول المستقبل الاقتصادى للبلاد، رغم الإمكانيات "الموضوعية"، ويفسر بالتالى ذلك التغير فى الموقف. لقد كان هناك شىء من هذا حقًا، إذ كانت فرنسا تخوض معركة خاسرة ضد إنجلترا خلال كل القرن الثامن عشر تقريبًا. وبدأ الكثير من شخصياتها البارزة التسليم بهذا الاندحار حوالى عام ١٧٦٠ واستبعاد إمكانيات التوسع الوطنى. وعلاوة على ذلك، لم يكن النمط المؤسسى البالى للملكية فى النصف الثانى من ذلك القرن ملائمًا لتحقيق تنمية اقتصادية قوية فى البلد. وهكذا، فقد انعطف الفكر من المغامرة الجريئة إلى الإمكانيات الكامنة فى الزراعة، من أحلام التطور إلى صورة "النضج" أو الاقتصاد شبه الراكد. وتتمثل الخطوة الثالثة والأخيرة فى تفسير سبب انتشار الموقف المعادى لنمو السكان فى إنجلترا، رغم أن الظروف السائدة فيها كانت على حالة معاكسة تمامًا. ولفهم ذلك، فإن من الضرورى إدراك أن الاتجاه طويل الأمد لتطور معين شىء ومآل التغيرات قصيرة الأجل التى يشق هذا الاتجاه طريقه عبرها شىء آخر تمامًا. ولذلك، كان أنصار النمو السكانى الإنجليزي فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على حق تام فى اعتبار زيادة السكان السريعة قوة محرّكة، وشرطًا، وعلامة على التطور الاقتصادى. وفى الوقت نفسه، فإنهم كانوا على حق تام بالقدر نفسه فى القلق من التقلبات قصيرة الأجل التى صاحبت هذا التطور، وبخاصة البطالة؛ وهذا لا يثبت تناقضهم فى التحليل أو فى التوصيات. بيد أن هذه التقلبات ازدادت خلال الثورة الصناعية فى العقود الأخيرة من القرن الثامن

عشر بصورة أكثر خطورة مما كانت عليه سابقاً، وذلك لتسارع وتيرة التطور الاقتصادي بالذات. وقد عجزَ بعض الاقتصاديين - وهم قلة، كما سيتبين - عن رؤية الاتجاه من شدة تأثرهم بتلك التقلبات. وقد خلق المزاج المعادي للنمو السكاني آنذاك مجموعة من الفرضيات التحليلية التي عُرفت، في القرن التاسع عشر، بمبدأ أو نظرية السكان المalthوسية. وقبل أن ندرس تاريخها المبكر، يتعين علينا الاهتمام بموضوع آخر.

(ب) نمو المعرفة الوقائية تم إجراء أول تعداد سكاني عام ١٧٩٠ في الولايات المتحدة وعام ١٨٠١ في إنجلترا. وكانت هناك تعدادات أبكر في كندا وبعض البلدان الأوروبية، ولكن لم تتوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها حول وقائع السكان العديدة في فترات منتظمة إلا في عقود القرن التاسع عشر الأولى. ولذلك، وضع كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر نظرياتهم حول السكان مع جهلهم بالوقائع الإحصائية. وإذا استثنينا الحالات النادرة التي ساعدت فيها المعاينة الموضوعية على الوصول إلى نتائج محددة، فإن جل ما كان بحوزة هؤلاء الكتاب قد تمثل بمؤشرات غير موثوق بها وانطباعات غامضة. وهكذا، كان يمكن للكتاب الإنجليز أن يختلفوا على موضوع تزايد أو تناقص أحجام السكان الإنجليز بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٥٠. وعليه، فإن البحوث التي أُجريت لتبديد هذا الضباب وما رافقها من مساجلات تفرز مثلاً عن نمط محدد من أنماط التنظير. ففي الأحوال العادية، يهتم التحليل النظري بالوقائع المعروفة أو التي يفترض أنها كذلك: فهو يرتب، ويفسر، ويوضح، ويضع علاقات بين، ويعمم انطلاقاً من وقائع أو "بيانات" معطاة. وهذا طبعاً هو ما فعلته نظرية السكان في القرن التاسع عشر أيضاً. ولكن، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم تكن المهمة الرئيسية للبحوث السكانية تتعلق بتحليل وقائع معطاة بل بإدراك كنه هذه الوقائع أصلاً قدر الإمكان: فالبحوث السكانية كانت تفرز نمطاً نظرياً يقوم، بعكس الأنماط الأخرى، بالتراجع قبل أن يقدم المعرفة الوقائية التي ينبغي أن تحل محله أخيراً. بيد أن العمل الذي أنجزته تلك البحوث - على أيدي كتاب الحساب السياسي أولاً - قد أرسى أسس نظرية السكان اللاحقة أيضاً. ذلك لأن كثيراً من الأفكار، التي تم تطويرها لتكوين رؤية عن الوقائع أصلاً، تم استعمالها لتفسيرها فيما بعد. وهذا هو السبب الذي يحملنا على تقديم أمثلة معينة عن تلك المساجلات، أدناه.

يعتبر عمل السير وليم بتي: Multiplication of Mankind (2 nd ed. rev. and enl., 1686) المثال الأساسي على تكهنات القرن السابع عشر حول الوقائع. كما يمكن أيضًا ذكر عمل السير ماثيو هيل: Primitive Origination of Mankind (1677)؛ وقد أعيد نشره جزئيًا عام 1782 تحت عنوان: Essay on Population؛ وحول هذا الكاتب، انظر ج.ب. ليميز: Memories of the Life, (1835 Character and Writings of Sir Matthew Hale). ويقوم الكاتبان بالاستنباط من الوقائع، التي تستند على معايير غير كافية، وفقًا لـ "قوانين" مشتقة من أفكار عامة أساسًا.

ونشير، بين مساجلات القرن الثامن عشر، إلى جدل نجمَ عن عبارة لمونتسكيو نشرت في Lettres persanes مفادها أن العالم القديم كان أكثر سكانًا من العالم الغربي في زمانه. وفي مقالته: "Of Populousness of Antient Nations" (Political Discourses, 1752) عرضَ هيوم أسبابًا تؤيد الرأي المعاكس والتي انتقدها روبرت والاس في ملحق أطروحته: Dissertation on the Numbers of Mankind (1753) حيث أيدَ موضوعَ مونتسكيو. وقد وجد والاس مناصرًا له اسمه وليم بيل قام بتوسيع الحوار حول عدد السكان محولًا إياه إلى مناقشة للأسباب والنتائج. ففي أطروحته: What Causes principally Contribute to Render a Country Populous ? and What effect has the populousness of a Nation on its Trade? (1756) طرح بيل نظرية تقول إن تنمية الصناعة والتجارة، بتحويلها الموارد بعيدًا عن إنتاج المواد الغذائية، تميل إلى تخفيض السكان (وهي نتيجة اعتبرها حقيقة، وإن لم يستحسنها). ولذلك، فقد دافع بيل عن تشجيع الزراعة وتوزيع الأراضي بين العوائل الفلاحية بصورة متساوية. وقد قاد هذا البحث إلى بحث آخر: A Vindication of Commerce and the Arts (1758) كتبه دبلو. تيمبل (وهو بائع أقمشة ينبغي ألا نخلطه مع السير وليم تيمبل: رجل الدولة والكاتب في القرن السابع عشر). لا يحتل عملا بيل وتيمبل أهمية كبيرة. وقد جرت الإشارة إليهما هنا لأن مناقشة مشابهة حول موضوع مماثل قد وقعت بعد نصف قرن من هذين العاملين، وهي معروفة أكثر بكثير: إذ أعاد توماس سبنس التشديد على آراء لا تختلف عن آراء بيل واستثارت ردًا من جيمس ميل مما أرسى شهرته كإقتصادي.

وثمة جدل آخر أكثر إثارة للاهتمام. ففي عام ١٧٧٩، نشرَ ريتشارد برايس، الذي نتذكره الآن أساساً لأنه اقترح تكوين صندوق احتياطي لإطفاء الدين الوطني: Essay on the Population of England ذكر فيها أن حجم السكان قد هبط بمقدار الربع منذ ثورة ١٦٨٨، مفسراً هذا الهبوط بازدهام المدن. وقد تعرض هذا الرأى للهجوم طبعاً من قبل عدة كتاب، وبخاصة ديليو. ويلز: An Inquiry into the Present State of Population in England and Wales, 1781، وكذلك جون هاويت: Examination of Dr. Price's Essay.. 1781، وآخرون كان أ. يونج من بينهم. وكانت مساهمة هاوليت هي الأكثر إثارة للاهتمام ليس فقط لأنها مثال على فن المحاجة وفقاً لوقائع غير كافية، بل أيضاً لأنه، مثل بيل، قد انغمز في تحليل الظواهر الاقتصادية ذات الصلة. وبشكل خاص، فقد فسّر تسييح الأراضي كنتيجة للزيادة السكانية وكـ"سبب" تقسم من تلك التحسينات في الزراعة التي باتت ملحمة بسبب هذه الزيادة - وهي نظرية كانت تتطوى على شيء من الحقيقة.

(ج) نشوء المبدأ "المالثوسي". ومع ذلك، فإن نظرية السكان كما جرى فهمها في القرن التاسع عشر، أي النظرية التي تخص العوامل - أو "القوانين" - التي تحدد أعداد السكان ومعدلات الزيادة أو الانخفاض فيها، قد ظهرت قبل ذلك المبدأ بزمن طويل^(٢٢١) فالمبدأ "المالثوسي"، عند إهمال الأمور غير الجوهرية، تطوّر كلياً في ذهن بوتيرو عام ١٥٨٩: يميل حجم السكان للزيادة، دون أي حدود، إلى المستوى الذي تقرره خصوبة الإنسان (*virtus generativa* باللاتينية)؛ وعلى العكس من ذلك، فإن وسائل المعيشة وإمكانات زيادتها (*virtus nutritiva*) محدودة بشكل واضح مما يجعلها تضع حداً لتلك الزيادة السكانية، وهي العامل الوحيد الذي يفعل ذلك؛ وإن هذا الحد يؤكد نفسه من خلال الحاجة التي ستحمل الأفراد على الامتناع عن الزواج (وهذا هو المانع السلبي، المانع العقلاني، "القيد الأخلاقي" لدى مalthus) ما لم تنقلص الأعداد دورياً كنتيجة للحروب، والأوبئة، وما شابه (وهو المانع الإيجابي لدى مalthus). إن هذا العمل الذي عبّد طريق البحث - وهو الوحيد

(٢٢١) انظر بشكل خاص: J. Rene Gonnard, Histoire des doctrines de la population (1923); J. Bonar, Theories of Population from Raleigh to Arthur Young (1931); C. E. Stangeland, Pre-Malthusian Doctrines of Population (1904); J. J. Spengler, French Predecessors of Malthus.. (1942); F. Virgili, 11 Problema della popolazione (1924). وندعو القراء إلى الرجوع إلى هذه المراجع للحصول على تفاصيل القصة التي يتعذر تقديمها هنا.

الذى يستحق الاعتبار فى كل تاريخ نظرية السكان على الإطلاق - قد استبق الوقت الذى يمكن لرسالته أن تنتشر فيه: بل إن هذه الرسالة قد ضاعت عملياً أثناء الموجة المؤيدة للنمو السكانى فى القرن السابع عشر. ولكن مالثوس، بعد قرنين من بوتيرو، لم يفعل حقاً سوى تكرار هذا العمل وكذلك توظيف قوانين رياضية محددة للتعبير عن مفعول الـ *virtus generativa* و *virtus nutritiva*: إذ يتزايد حجم السكان بنسبة أو متوالية هندسية - أى بمتسلسلة هندسية تصاعدية - بينما يتزايد الغذاء بنسبة أو متوالية حسابية.^(٢٢٢) ورغم عدم ورود "قانون المتوالية الهندسية" فى عمل بوتيرو، إلا أنه قد تم الإيحاء به من قبل بتى فى عمله: (١٦٨٦)، *Multiplication of Mankind*، وكذلك شوسميلخ (١٧٤٠) و ر. والاس (١٧٥٣) وأورتز (١٧٧٤) بحيث لم يُترك لمالثوس أن يقول شيئاً لم يكن قد قيل ضمن هذا المدى من الأفكار. وبين كتاب القرن الثامن عشر، الذين لم يتقيدوا بتلك الصيغة الرياضية الخاصة بل أشاروا إلى أن حجم السكان يزداد بثبات إلى أن يضع عرض وسائل المعيشة ما يحده، يكفى أن نذكر فرانكلين (١٧٥١)،^(٢٢٣) ميرابو (١٧٥٦) - الذى عبّر عن نفسه بطريقة رائعة: يتزايد الأفراد إلى الحد الذى تضعه وسائل المعيشة مثل "الفئران فى مخزن الحبوب" - السير ج. ستيفورت (١٧٦٧)، تشاستلوخ (١٧٧٢)^(٢٢٤) وتاونسند (١٧٨٦).^(٢٢٥) وكان ستيفورت، الذى أقر مالثوس بأسبقيته، صريحاً بصورة متميزة. وكما فعل بوتيرو بالضبط، فقد نظّر ستيفورت إلى "القدرة على الإنجاب" كقوة ثابتة تُربط بنباض *spring* يرتد نحو الأسفل بثقل معين ويتأثر بأى انخفاض فى هذا النقل بالتأكيد. وقد عرف تاونسند العامل المحدد على أنه "الجوع ليس كشيء يشعر به الفرد أو يخشاه بشكل مباشر بل كشيء يمكن التنبؤ به والخشية منه لتأثيراته الآتية". وكان أورتز، بقدر ما أعلم،

(٢٢٢) إذا رمزنا إلى قيمة ابتدائية بـ *a* وإلى ثابت آخر بـ *b*، فإن المتسلسلة الهندسية تكون هكذا: *a*, *ab*, *ab*², *ab*³... وهذه المتوالية تصاعدية *divergent*، أى أن مجموع عناصرها يخلق فوق أى رقم نتصوره إذا كانت *b* تساوى أكثر من واحد. أما المتوالية الحسابية فتكون هكذا: *a*, *a+b*, *a+2b*, *a+3b*.. وهى تصاعدية دائماً.

(٢٢٣) Benjamin Franklin, *Observations concerning the Increase of Mankind*. وقد عالج فرانكلين، أكثر من غيره، حالة المجموعات السكانية البشرية فى ضوء الحالة العامة لكل النوع الحيوانى. كما أنه، من ناحية أخرى، قد شدّد على "الحيز" *room* و "الأعداء" كعوامل محدّدة أكثر من الغذاء.

(٢٢٤) كان Franois Jean, Marquis de Chastellux جندياً من حيث المهنة. وقد كتب بحثاً لا يخلو من المزايا: *De la felicite publique*.

(٢٢٥) Joseph Townsend. انظر بخاصة عمله: *Dissertation on the Poor laws*, 1786.

أول من اعترف بأن "العقل" قد يكون له تأثير أكثر مما يفترض بالنسبة لتخمين الحاجة - متخذاً من عزوبية رجال الدين الكاثوليك مثالاً لتوضيح هذا التأثير.

إذن، كان بوتيرو أول من عزف لحناً تشاؤمياً قُدر له أن يكون موضوعاً شهيراً للنزاع أيام مالثوس: فقد ربط بوتيرو، كما رأينا، بين زيادة السكان وبين البؤس الفعلى أو المحتمل. ولكن معظم من اعتقدوا بأن حجم السكان يميل نحو الزيادة دون حد معين لم يشاركوا بوتيرو نزعته التشاؤمية. على العكس، فقد تعاطفوا مع الآراء المؤيدة للنمو السكاني في زمانهم وبلدانهم. وأن بنى، وكذلك ميرابو وبالي، قبل تحولهما إلى موقف بوتيرو - مالثوس من الموضوع، هم أمثلة على هذا التعاطف.^(٢٢٦) ولا ينطوى هذا الموقف على أى خطأ فى المحاجة طبعاً ذلك لأن حقيقة أن البشر قادرون فزيولوجياً على التكاثر إلى المدى الذى ينقص فيه ليس الغذاء فحسب بل الأرض التى يقفون عليها لا تشكل مبعثاً للقلق، إلا إذا اقترنت هذه الحقيقة بفرضية إضافية مفادها أن هناك ميلاً فعلياً لدى البشر نحو هذا الاتجاه وليس مجرد أن تكون استجابة الزيادة السكانية لتوسع البيئة الاقتصادية بقدر هذا التوسع (أو أن الاستجابة ربما تكون حتى فى صورة هبوط فى معدل الزيادة السكانية). وبعبارة أخرى، ينبغى أن يضغط البشر على عرض الغذاء فعلاً. ولكن حتى فى حالة التسليم بمثل ذلك الاتجاه، فليس ثمة ما يستوجب القلق على المستقبل المنظور أو، وهذا أكثر أهمية بالنسبة لنا، أن يكون لهذا أى علاقة بتفسير الظواهر المترامنة. فلكى يكون الأمر كذلك، لا يكفى كما هو واضح الاعتقاد بأن حجم السكان سوف أو يمكن أن "يضغط على" عرض الغذاء فى وقت ما بعيد وغير محدد at some indefinitely distant time: بل يلزم الاعتقاد بأن الضغط قائم فعلاً، أو أنه على وشك الحدوث بالفعل. وما لم يتم إثبات هذا، فإن التسليم بذلك الاتجاه يمكن أن يتوافق مع الاعتقاد المعاكس بصدد أى وضع معين أو بصدد المستقبل انطلاقاً (ex visu) من أى وضع. قد يتصور القارئ أننى أضع تشديداً

(٢٢٦) أدرج بنى الكثافة السكانية ضمن أصول الهولنديين الرئيسية التى جعلتهم منافسين مرعبين لإنجلترا. وقد أعلن ميرابو، فى تلك الأجزاء من عمله *L'Ami des hommes ou traite de la population* التى نشرت عام ١٧٥٦، أن حجم السكان الضخم هو بركة ومصدر للثروة: ينبغى تشجيع الزراعة لأن من شأن هذا بالذات أن يجعل أعداد السكان تتضاعف كالفرنان. وكان كينييه هو الذى دفع ميرابو إلى قلب العلاقة السببية بين الثروة والسكان. وقد أخذ بالرأى نفسه ولیم بالى (Principles of Moral and Political philosophy, 1785, Book v1. ch. 11). وقد تحول بالى عن ذلك الرأى بتأثير عمل مالثوس Essay، والذى تجلّى فى عمله: *Natural Theology* (1802).

زائدًا على هذه الفروقات الواضحة، بيد أن إهمالها قد تسببَ في بروز خلافات عبثية كثيرة عن السكان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ومع ذلك، فإن عمل ر. والاس^(٢٢٧) يوضح الطريقة التي يمكن أن يكون فيها حتى للاعتقاد المجرد بضغط السكان في مستقبل بعيد غير محدد صلة بالتحليل الاقتصادي رغم كل شيء، إذ اعتبر والاس الشيوعية المساواتية النمط المثالي للمجتمع بصورة مطلقة. ولكنه رفضه مع ذلك. والسبب الوحيد الذي قدّمه لتبرير هذا الرفض يتمثل باعتقاده بأن مجتمعًا كهذا لن يكون فيه أي قيد على مفعول القدرات الطبيعية للتكاثر لدى البشرية بحيث ينتهي تقدم المجتمع الشيوعي إلى ازدهام وشقاء في آخر الأمر - وهي وجهة نظر لم تتضمن، كما هو واضح، أي تصور عن الوضع الذي كان سائدًا بالفعل في زمان والاس. ومهما فكرنا بمزايا هذه المحاجة، فإنها تتضمن ناحيتين متميزتين يتعذر التشديد عليهما بقوة. أولاً، إذا صحت فرضية عدم إمكانية كبح التكاثر، فإن من شأنها كما هو واضح أن تكون بمثابة "قانون طبيعي" بالمعنى المحدد للمصطلح. وقد سلّم بهذه الفرضية بصورتها هذه معظم الاقتصاديين الإنجليز في المائة سنة التالية - كصيغة لضرورة شبه-طبيعية ليس لها مرد. وقد اعتاد نفس هؤلاء الاقتصاديين على الزعم بحتمية مماثلة وصحة مطلقة ليس فقط لتلك الفرضيات الاقتصادية التي لا تمثل سوى نوع من المنطق التطبيقي بل أيضًا لفرضيات أخرى مثل "قوانين الأجور" الخاصة بهم. وكما هو واضح، فليس من غير المعقول الشك بأن عادة الاقتصاديين الإنجليز هذه لها علاقة بإيمانهم بذلك "القانون" البيولوجي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ينبغي عدم معاملة قضية "قوانين علم الاقتصاد" التقليدية كقضية خاصة بالمنهج العلمي، بل كمجرد قضية تتعلق بمدى صحة أو ملاءمة فرضية فردية معينة. ثانيًا: لا يبدو أنه قد خطر ببال والاس قط تصور وجود عقبات أخرى أمام الكمال الإنساني سوى قدرة البشرية على التكاثر: فما عدا الأخطار التي ترد من هذه الناحية، لم يكن لديه شك بالكمال الإنساني أكثر مما كان لدى كوندورسييه. وهذا كان يساير

(٢٢٧) R. Wallace, Various Prospects of Mankind, Nature and Providence, 1761. وقد انتقد جودون هذا العمل. ولما كان عمل مالتوس نفسه قد انطلق من انتقاد هذا الأخير، فربما كان تأثير والاس على ما أصبح يُعرف بالمذهب المالتوسي أكبر من تأثير أي كاتب آخر ممن استيق مذهب مالتوس. وقد أنصف مالتوس عمل والاس بشكل كامل، بيد أنه، بعكس والاس ولكن مثل كينييه، أشار بوضوح تام إلى أن الضغط كان حقيقة واقعة ويمثل ظاهرة مستمرة بشكل ثابت.

السوسولوجيا السطحية لعصر التنوير، ولكن من المهم ملاحظة أن مalthus، وكل "الكلاسيك" عملياً، كانوا يحملون الرأي نفسه كما يبدو. ولا أعرف سوى كاتب واحد ممن عزف لحن تحسين النسل على الأقل: إنه تاونسند. فقد ذهب الأخير، في عمله المذكور من قبل، إلى أن إعالة "الأفراد العاطلين والأشرار" يمكن أن تتقل على الأفراد "المتعقلين والحريصين والنشيطين" وهو ما سيحملهم على عدم الزواج: "المزارع لا يربى إلا أفضل ماشيته بينما تحافظ قوانيننا على من هم الأكثر سوءاً".

ويمثل كينيه المرجعية البارزة حول الرأي الآخر، أى الرأي القائل بأن ضغط السكان كان قائماً بالفعل حوالى عام ١٧٥٠- وهو ظاهرة مستمرة بثبات حقاً. فكينيه، الذى ابتعد عن كانتيلون فى هذه النقطة،^(٢٢٨) لم يسلم فقط بأن التكاثر السكانى ليس له من حدود سوى وسائل المعيشة بل اعتقد أيضاً بأن التكاثر يميل إلى تجاوز تلك الوسائل على الدوام. وكان تبريره الوحيد لهذه الموضوعة الدوجمائية هو أن هناك، دائماً وفي كل مكان، أفراد فى حالة فقر أو عوز (indigence). إن نظرية الفقر هذه التى تستند على كثرة السكان تشبه "المذهب المalthوسي" من حيث الجوهر. وقبل نشر عمل مalthus: Essay، كان لتلك النظرية أنصار قليلون، بحيث أن معظم المؤرخين يُرجعونها إلى كينيه حتى هذا اليوم. ولم يحافظ المذهب المؤيد لنمو السكان على قوته فعلاً - فى ألمانيا وإسبانيا على الأقل. بيد أن الاقتصاديين رفضوا قبول الرأي المعاكس فى كل البلدان. وبدا معظمهم متفقاً مع بيشوب بيركلى الذى كان يبتهج لمنظر الحشود الصاخبة، أو مع هيوم الذى اعتبر سعادة المجتمع وكثافته السكانية أشياء "ضرورية لأبد منها". وهكذا فقد لخص آ. سميث مبدأ السكان برده إلى حقيقة بديهية مبتذلة، محافظاً على طابعه كقانون - طبيعى، رغم ذلك: "فكل النوع الحيوانى يتكاثر بشكل متناسب مع وسائل العيش التى لا يستطيع أى نوع تجاوزها فى سياق تكاثره" (Wealth of Nations, Book 1, ch. 8). وفى ذات الوقت، وبروحية أنصار النمو السكانى القدامى، أعلن سميث أن "العلاقة الأكثر حسماً لازدهار بلدى تكمن فى زيادة سكانه" (المصدر نفسه). وقد أسقط بيكاريا كلاً من حماسة الاقتصاديين لنمو السكان وتشاؤمهم من هذا النمو: إذ أدرك أن التزايد ليس بركة دائماً بحيث يصلى المرء من أجله فى جميع الأزمنة؛ ولكنه قد فهم أيضاً

(٢٢٨) أيّد كانتيلون النمو السكانى من حيث الجوهر. ولكنه تعرض بشكل عابر إلى قضية "ما إذا كان من الأفضل وجود حشد كبير من الناس الفقراء أم عدد أقل وأكثر رخاءاً".

أن ليس من سبب يدعو إلى الخوف منه على الدوام. ويبدو أنه كان حقًا الكاتب الكبير الوحيد الذي يعرف على نحو محدد الرأي المعقول بصورة واضحة. ومع ذلك، فقد ذهب جينوفيزي أبعد في التوفيق بين الرأيين المتعارضين. إذ وجد، من زاوية حجم معين للسكان يعيشون تحت ظروف معينة، أن أعداد السكان يمكن أن تكون إما قليلة جدًا أو كثيرة جدًا بالمعنى الذي يجعل الضالة أو الكثرة تخلق "سعادة" أكبر. وقد قاد هذا الرأي جينوفيزي إلى إعادة التشديد على الفكرة القديمة حول الحجم الأمثل للسكان (popolazione giusta, Lezioni, الجزء الأول، الفصل الخامس) - وهي فكرة قد عاد كنوت فيكسل إلى تبنيها من جديد فيما بعد. إن هذا المفهوم تصعب معالجته هنا وقد لا تكون له قيمة كبيرة، بيد أنه يمتلك ميزة إبراز حقيقة أن المذهب المؤيد للنمو السكاني والمذهب المalthوسي ليسا مذهبين متناقضين يستبعد أحدهما الآخر، كما بدا هذا لأناس كثيرين جدًا.

٢ - تزايد وتناقص الغلة ونظرية الربيع

(أ) تزايد الغلة. لقد رأينا أن الموقف المؤيد للنمو السكاني، بالقدر الذي يمكن فيه تفسيره تفسيرًا اقتصاديًا، يفترض أن نمو السكان سيرفع (ضمن حدود) حصة الفرد من الثروة per capita wealth أو، بعبارة أخرى، أنه يفترض الاعتقاد بتزايد الغلة Increasing Returns. ويسلم بهذا أيضًا، في معظم الحالات، الموقف المؤيد للحماية الذي كان يتوافق مع مذهب تأييد التزايد السكاني (انظر الفصل السابع، أدناه). إن فكرة تزايد الغلة بهذا المعنى - أي تزايد الغلة بالنسبة لاقتصاد وطني معين ككل، وبغض النظر عن أي سبب محدد للتزايد في الغلة، وعمًا إذا كانت الغلة هي غلة مادية أم يجرى التعبير عنها من خلال النقود - هي فكرة غامضة دون شك ولا تقدم سوى "تلميح" إلى أي من المعاني المختلفة التي اكتسبها هذا المفهوم فيما بعد. ولكن باستثناء مثل هذه التلميحات التي كانت متداولة كثيرًا طبيعيًا، فإننا نجد، هنا وهناك أيضًا، محاجات أكثر دقة مثل محاجة بنى القائلة بأن الإنفاق على ما يمكن تسميته رأس المال الاجتماعي social overhead - كالإنفاق على الحكومة، والطرق، والمدارس، وما شابه - لا يزداد بشكل متناسب مع حجم السكان، عند افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. إن هذا لا يجعل

من تزايد الغلة شكلاً معادلاً بصورة تامة لتناقص التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة من الخدمات، ولكنه، مع ذلك، يشخص ظاهرة محددة يمكن ملاحظتها في كل مجتمع وفي كل منشأة فردية. وقبل طرح محاكاة بنى هذه، فإن قانوناً عاماً حول تزايد الغلة في الصناعة التحويلية، وكذلك في صورة قانون لتناقص وحدة التكلفة كان قد تم وضعه بشكل صريح وبإدراك كامل لأهميته من قبل أنطونيو سيرا.^(٢٢٩) وقد وصل هذا إلى حد أن الكتب المقررة في القرن التاسع عشر قد أخذت الكثير من سيرا. ومن المهم بشكل خاص الانتباه إلى حصر فكرة تزايد الغلة بالصناعة. وفي الواقع، فإن سيرا لم يؤكد على أن الإنتاج الزراعي يخضع لتناقص الغلة. ولكن فكرة سريان "قوانين" مختلفة على الإنتاج الصناعي والزراعي كانت واضحة لديه كما لو أنه كان يمتلكها. وهكذا يكون سيرا قد بشرَ بجانب مهم من تحليل القرن التاسع عشر لم ينبذه بصورة تامة حتى أ. مارشال. ومع ذلك، فإن معظم الاقتصاديين لم يقولوا شيئاً حول هذا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. بيد أن كثيراً منهم قد افترض ضمناً، بل أشار بشكل صريح إلى أن تزايد الغلة يسرى على الزراعة أيضاً. سنناقش بعد قليل أهم مثال عن هذا الموقف. أما الآن، فلنلاحظ أن آ. سمث، بعد قرن ونصف قرن من سيرا، أخذ برأى قريب جداً من رأى هذا الأخير. فقد وضع سمث، بصورة واضحة، وإن كانت رخوة loosely، قانوناً معيناً لتزايد الغلة: وقد وردَ هذا، أولاً، بالارتباط مع تقسيم العمل (الكتاب الأول، الفصل الأول)؛ وثانياً وعلى نحو أكثر كمالاً، في استطراده حول "آثار التقدم في التحسينات على السعر الحقيقي Real Price للمنتجات الصناعية" الذي جعله ضمن الجزء الثالث من الفصل الضخم حول ريع الأرض (الكتاب الأول، الفصل الثاني) حيث أرجع حقيقة أن "كمية أقل من العمل تصبح ضرورية لإنجاز أى جزء معين من المنتج" إلى وجود "معدات أفضل، وبراعة أكثر، وتقسيم وتوزيع للعمل أكثر ملائمة".^(٢٣٠) ولكن سمث لم يقدم قانوناً لتناقص الغلة في أى مكان، رغم أنه قد

(٢٢٩) Breve trattato, (1613), part 1, ch. 3: nell' artefici vi puo essere moltiplicazione..c con minor proporzione di spesa (في الصناعة التحويلية، يمكن أن يزداد المنتج بأقل من الزيادة المتناسبة في التكلفة). ولا يخبرنا سيرا بسبب هذا الهبوط في التكلفة. ومع ذلك، يمكن الافتراض بصورة معقولة بأن سيرا كان يفكر بنفس الحقائق التي أشار إليها آ. سمث فيما بعد.

(٢٣٠) لاحظ أن هذه العبارة تخلق بين شيئين مختلفين تماماً: فالمعدات "الأفضل" تشير إلى أثر توسيع المعرفة - الأفق التكنولوجي technological horizon - الذي يتحقق في سياق التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن تحسن تقسيم العمل هو إحدى النتائج المحضنة لزيادة المنسوج، ويمكن أن يتحقق في إطار الأفق التكنولوجي نفسه أو نفس حالة الفنون التكنولوجية.

مَسَ هذا الموضوع مجرد مس، وبخاصة في الفصل الثاني. وفي الواقع، فإن سمث، في الفصل الأول، قد أشار فقط إلى وجود اختلاف بين الزراعة والصناعة من ناحية ما تقدمانه من نطاق لتقسيم العمل المتزايد دوماً وإن يتمشى نصه مع التفسير القائل بأنه كان يقصد التشديد على تزايد الغلة في الزراعة أيضاً، وإن بدرجة أقل. هذا رغم حقيقة أن كلنا الحاليتين من تناقص الغلة (المادية)، اللتين سلّم ريكاردو ووست بهما فيما بعد، كانتا مطروحتين بصورة كاملة أمامه بعد أن وضعهما السير جيمس ستوارت (١٧٦٧) وتورجو (١٧٦٧).^(٢٣١)

(ب) تناقص الغلة: ستوارت وتورجو. طرح ستوارت في عمله: *Principles* (1767) - ومن بعده أورتز في عمله: *Economia Nazionale* (1774) - ما أسماه أنصار ريكاردو المتأخرين بتناقص الغلة في ظل التوسع الأفقى *Extensive Margin*: كلما ازداد حجم السكان توجب استزراع أراضٍ متناقصة الخصوبة أكثر فأكثر؛ وعند إضافة مقادير متساوية من الجهد الإنتاجي إلى هذه الأراضى ذات الخصوبة المتناقصة، فإنها تنتج ناتجاً يتناقص باستمرار. كما اكتشف تورجو الحالة الأخرى لتناقص الغلة المادية، والتي نعتها أنصار ريكاردو أنفسهم بتناقص الغلة في ظل التوسع المكثف *Intensive Margin*: حينما نضيف مقادير متساوية بشكل متتابع من رأس المال (بمعنى التسليفات *avances*) - أو مقادير متساوية من العمل، فالأمر سواء بسواء في هذه الحالة - إلى كمية ثابتة من الأرض، فإن كميات المنتوج التي تتحقق عند كل إضافة سوف تزداد في البداية على نحو متتال حتى تصل إلى نقطة معينة يكون فيها التناسب بين زيادة الناتج وزيادة رأس المال قد بلغ حده الأقصى. وفيما بعد هذه النقطة، فإن الإضافات التالية من الكميات المتساوية من رأس المال ستصحبها زيادات في الناتج تتناقص بصورة متصاعدة بحيث تقترب سلسلة هذه الزيادات المتناقصة من الصفر في النهاية. ومن العسير أن نعبر عن التقدير العالى لهذه الصياغة - صياغة ما تم أخيراً التسليم به بوصفه القانون الحقيقي لتناقص الغلة. فهي تجسد إنجازاً لا تعوزه الألمعية ويكفى وحده لوضع تورجو كمُنظّر يعلو عن سمث كثيراً. وهذه الصياغة

(٢٣١) ملاحظات *Sur le Memoire de M. de Saint-Perav* الواردة في طبعات من عمل تورجو: *Oeuvres* (المذكورة في الفصل الرابع، القسم الرابع). والتاريخ المذكور في المتن ليس مؤكداً بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، فهو تاريخ كتابة العمل. ولا نعلم مدى ضخامة أو ضآلة عدد القراء الذين وصلهم البحث في ذلك الوقت.

أكثر صحة من معظم صياغات القرن التاسع عشر - وبالفعل، فقد بقت صياغة تورجو غير مسبوقه إلى أن أخذ أدجورث^(٢٣٢) المسألة على عاتقه.

إن إدخال مرحلة فاصلة interval من تزايد الغلة قبل أن تبدأ مرحلة التناقص هي لمسة موفقة بشكل خاص؛ أى التسليم بحقيقة أن الغلة لا تبدأ بالتناقص مباشرة من لحظة إضافة "الجرعة" الأولى من العامل المتغير بل إن تناقص الغلة يسرى فقط بعد الوصول إلى نقطة معينة. والمفروض أن هذا الطرح قد أنهى بصورة حاسمة رأى الخاطئ القائل بأن افتتان توسع الإنتاج، فى ظل ظروف معينة، بتزايد فى الغلة من شأنه إنكار صحة "قانون تناقص الغلة". وعلاوة على ذلك، فإن تورجو يعرف مفهومه لتزايد الغلة بدقة ليس لها نظير: فالتزايد فى الغلة هو الذى يرافق إضافة عامل متغير إلى عامل آخر معطى بكمية ثابتة - أو إلى مجموعة من العوامل كمياتها ثابتة بالفرض - قبل بلوغ التشكيلة المثلى من العوامل. وهكذا، يمكن القول أن تورجو قد صاغ حالة خاصة مما نعتنه الاقتصاديون الأمريكيون بقانون النسب المتغيرة^(٢٣٣) Law of Variable Proportions حوالى عام ١٩٠٠.

(٢٣٢) انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم ٥ب، أدناه.
(٢٣٣) يمكن التعبير عن الشيء نفسه عن طريق مفهوم مختلف بطريقة مختلفة إلى حد ما. وهذا المفهوم، الذى تطور عند نهاية القرن التاسع عشر (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن)، يعرف فى الوقت الحاضر بدالة الإنتاج Production Function. تعبر هذه الدالة عن علاقة تكنولوجية بين كمية المنتج وكمية "العوامل" التى تتعاون بنسب معينة على إنتاجه. وتختص عدد هذه العوامل إلى اثنين لغرض التبسيط، يمكننا تأثير المنتج وكميات العوامل على محاور نظام من حيز الإحداثيات المتعامدة rectangular space co-ordinates. وكل نقطة فى هذا الحيز، تتناظر قيمًا موجبة وصغيرة جدًا من تلك الكميات الثلاث، تمثل تلك الكمية من المنتج التى يمكن (فى أحسن الأحوال) إنتاجها بواسطة الكميات المناظرة من العاملين، وستعين مجموعة كل تلك النقاط سطحًا معينًا فى الحيز ثلاثى الأبعاد وهو سطح الإنتاج. وهنا، لندع كمية أحد العاملين تبقى ثابتة، ونقطع ذلك السطح بواسطة مستوى عند الزوايا اليمنى من محور ذلك العامل، وندرس النقطة على ذلك المحور التى تتناظر العامل الثابت. سيمثل منحنى التقاطع بين السطح والمستوى قانون تورجو حول الغلة المتزايدة أولاً والمتناقصة فيما بعد. ورغم أن تورجو لم يكتشف دالة الإنتاج أو صورتها الهندسية: سطح الإنتاج، بيد أن من الممكن القول بأنه اكتشف إحدى صفاتها وهو شكل أحد مرتكزاتها contours، وأنه، بالتالى، أدرك شيئًا معينًا كان ينبغى أن يشر امتلاكه (مع عناية عادية وكفاءة كذلك المعتادة فى علمنا) عن تقديم دالة الإنتاج المعروفة فى وقتنا الحاضر، وذلك قبل انقضاء القرن الثامن عشر. ويعود سبب توريث القارئ بهذه الحاجة فى هذه المرحلة إلى أنها تكشف "طرق التفكير البشرى" التى نادرًا ما نكتشف ما هو واضح وأساسى من البداية. فكثيرًا ما يكتشف العقل البشرى بضع جوانب معينة من فكرة ما ثم يعود بعد ذلك إلى المفاهيم ذات الأولوية من الناحية المنطقية.

أخيراً، ينبغي أن نسجل لتورجو الفضل في أنه قد صاغ قانونه في صورة زيادات متتابعة في المنتج successive increments of products وليس في متوسط المنتج average product (لكل وحدة من العامل المتغير). وهذا يعني أن تورجو قد استعمل التحليل الحدى بالفعل، وأن إجادته للتكنيك الحديث ما كانت ستمكنه إلا من تحسين شكل الصياغة ليس غير. ولا يوجد لديه ما يندقد حقاً سوى إدراكه غير الكافي لضرورة تحديد كل من المنتج الذي يفترض سريان القانون عليه والعامل المتغير الذي ينبغي استعماله: فتشكيلة الأشياء المختلفة التي تختفى وراء avances {تسليفاته} لا تلبى هذا المستلزم الأخير ولكنها تتفاداه فحسب. (٢٣٤)

أما بالنسبة للاعتراض الآخر القائل بعدم تشديده على حقيقة أن قانونه يمكن أن يفهم فقط في ظل حالة معطاة من المعرفة التكنولوجية أو تحت أفق تكنولوجي معطى أو في ظل دالة إنتاج معطاة- كما ينبغي أن نقول- فإن تورجو كان سيجيب بالإيجاب طبعاً. ولكننا على وشك أن نقول إن الأمر ليس كذلك. ومع ذلك، فإن ثمة مسألة لا بد من ملاحظتها قبل أن نواصل حديثنا.

لقد تحدث ستوارت وتورجو عن الزراعة فحسب. ولم يكن هذا يدهش أحداً قبل ٥٠ سنة، نظراً لاستقرار تقليد كان يحصر تناقص الغلة بالزراعة. ولكن بوسعنا نحن، الذين نفترض أنه لا تزايد أو تناقص الغلة محصوران بأي فرع من فروع النشاط الاقتصادي، بل ثمة إمكانية لسريانها في أى فرع حينما تتوفر شروط عامة معينة، أن نتصور كم كان من الغريب حقاً التحدث عن الزراعة فحسب. ويبدو أن تفسير هذا يكمن في حقيقة أن الذهن البسيط يرى أشياء قاهرة بشكل خاص في القيود التي تفرضها البيئة المادية "المعطاة" بصورة صارمة على النشاط البشرى. وتلزم جهود كبيرة لرد الأهمية التحليلية لهذه القيود إلى أبعادها الحقيقية وفصلها عن الأوساخ والصناعة التي تنتج الأوساخ. ومع ذلك، فما كان ينبغي أن يأخذ وقتاً طويلاً هو إدراك أن ليس ثمة فارق منطقي بين محاولة زيادة المنتج في مزرعة معينة ومحاولة زيادة المنتج في مصنع معين وإدراك أنه إذا كان يتعذر مضاعفة أو توسيع المزارع دون حدود، فإن هذا يصح على المصانع أيضاً. والتفسير الضرورى الآخر يرد من اقتناع كل كتاب القرن الثامن عشر

(٢٣٤) ما لم يكن العامل المضاف شيئاً مادياً محدداً مثل سماد من نوع ونوعية ثابتين أو حتى من نوع ونوعية معينين، فستبرز مشاكل معينة تهدد معنى القانون.

عملياً- وهو الافتتاح الذى انتقل إلى "كلاسيكى" القرن التاسع عشر- بأن الأرض كانت معطاة مرة واحدة وإلى الأبد فى حين يمكن للعامل الأسمى الآخر (العمل) أن يزداد دائماً إلى أى مستوى مطلوب إذا سُمح له بهذا. وحينما نتبنى هذا الرأى، فسوف نتعاطف حالاً مع نفور أولئك الكتاب من معاملة العمل والأرض بطريقة واحدة وتطبيق قوانين الغلة المادية عليهما دون تمييز. وعندئذ، سنتعاطف أيضاً مع بنيتهم التحليلية أحادية-الجانب.

(ج) التزايد التاريخى للغلة. سبق أن رأينا أن التشديد، فى ظل ظروف معينة، على تزايد الغلة فى زراعة بلد ما، أى كون الزيادة فى العامل المستخدم تصبحها زيادة فى المنتج أكثر منها، لا يعنى إنكار صحة قانون تناقص الغلة. والآن، يلزم النظر بمدى صلة هذه الحقيقة بتفسير وجهات نظر أولئك الاقتصاديين والسياسيين الإنجليز الذين قدموا هذا التشديد بالفعل. وسواء أكان موقفهم صائباً أم لا، فقد يمكن الدفاع عنه منطقياً إذا كان قصدهم أحد الأمرين التاليين أو كليهما. فقد كانوا مصيبيين منطقياً (ولو أنهم قد يكونون مخطئين من حيث وقائعهم) إذا كانوا يقصدون أن الزراعة الإنجليزية،^(٢٣٥) فى عقود القرن الثامن عشر الأخيرة، كانت تتحرك فى مرحلة interval غلة متزايدة، أى أن الأرض لم تكن قد استوفت بعد حاجتها المثلثى من العوامل الأخرى. كما أنهم لم يكونوا أقل صواباً فى المنطق (وفى الواقع أيضاً إلى حد ما) إذا قصدوا أن إمكانات تحسين تقنيات الإنتاج الزراعى القابلة للتطبيق كانت تلوح فى الأفق حينما تتوفر الموارد الأخرى ("رأس المال") للزراعة - بالطريقة نفسها التى كان يحدث فيها هذا فى الصناعة. ومع ذلك، لنلاحظ أن هذا شىء يختلف تماماً عن التزايد فى الغلة الذى لا نزال نتحدث عنه لحد الآن. وإذا شئنا، يمكننا بالفعل أن نتحدث فى هذه الحالة أيضاً عن تزايد الغلة الذى يصحب إضافة مقادير متزايدة من الموارد. ولكن هذه الفترات intervals من تزايد الغلة، بعكس غيرها، لا تحدث ضمن النمط المعطى من المستوى التكنولوجى. فكما يحدث فى ظل معدات آ. سمث المحسنة، تتطوى هذه

(٢٣٥) تحدث أولئك الكتاب والسياسيون دائماً عن الغلة المتأتمية من النشاط الزراعى ككل، تماماً كما تعود اقتصاديو القرن التاسع عشر أن يفعلوا. ولكن قوانين الغلة، كما فهمها توجرو تحديداً، تسرى على المزرعة الفردية فحسب. وكانت ميزة إضافية لتوجرو أن يتصورها بهذا الشكل، ذلك لأن الانتقال إلى الصناعة ككل، ناهيك عن الاقتصاد الوطنى كله، لا يمثل رحلة بحرية سهلة كما يفترض التحليل اليندائى.

الفترات على تغير في هذا النمط. وعندما نتخيل فترات توجو ذات الغلة المتزايدة أولاً والمتناقصة فيما بعد كمنحنى يتصاعد ويصل حداً أقصى ثم ينحدر،^(٢٣٦) نجد أن تزايد الغلة بالمعنى السابق يتمثل بمقطع من المنحنى، دون أن يمثل هذا المقطع تزايد الغلة بالمعنى الذى يُناقش الآن. ومع ذلك، يمكن للمعنى الأخير أن يتمثل بانتقال المنحنى كله إلى الأعلى (مع تغير شكل المنحنى أو من دون هذا، بحسب متطلبات الحالة) نحو موقع جديد: إذ يتوقف المنحنى القديم فجأة ويحل محله منحنى يتخذ مستوى أعلى (حتى وإن لم يكن على طول خط سيره بالضرورة) ولكنه يبدى كالسابق فترة من تزايد الغلة بالمعنى السابق وفترة من تناقص الغلة معاً. إن الزيادة فى الغلة بالمعنى الجديد تحدث عند انتقال المنحنى من موقعه القديم إلى موقعه الجديد. وينبغى أن نضيف أنه ليس ثمة سبب لتفسير وجوب تضائل الفروق بين المستويات المتتالية حينما ينتقل المنحنى مرة بعد مرة: إذ لا يوجد قانون لتناقص الغلة من التقدم التكنولوجى. ولتجنب الخلط بين ظاهرتين مختلفتين تماماً، فإن من الأفضل حصر مصطلح تزايد الغلة بحالة توجو. وهذا ما سنفعل. وحينما نريد الإبقاء على الصلة بين الاثنين، ولو أنها صلة مضللة، سوف نستعمل تعبير التزايد التاريخى للغلة Historical Increasing Returns للإشارة إلى الظاهرة التى نحاول تفسيرها الآن. وقد اخترنا هذا التعبير للإشارة إلى أن هذا التزايد التاريخى للغلة يتعذر تمثيله، كما هو حال التزايد الأسمى، بأى منحنى أو "قانون"، وبشكل خاص منحنى يمكن التحرك عليه صعوداً أو نزولاً. ذلك لأن المستويات الجديدة للتقنية يتم التوصل إليها فى سياق عملية تاريخية لا يمكن عكسها وتظل متخفية عنا إلى حين التوصل إليها بالفعل.

(٢٣٦) انظر الهامش رقم ٥ أعلاه. ونكرر أن إحدائيات المنحنى الموصوف هناك تمثل "استثمارات" متساوية متتالية من عامل معين ذات نوعية معينة، كنوع معين من العمل مثلاً، وإحدائيات الكميات المناظرة من الناتج الكلى. ولكننا نستطيع أن نجعل الإحدائيات تمثل الزيادات فى الناتج الكلى التى تتحقق تباعاً عند كل جرعة إضافية من "الاستثمار". وبطبيعة الحال، سيبلغ هذا المنحنى "المشتق" (الخاص بالناتج الحدى) أقصاه قبل أن تفعل المنحنيات الأخرى ذلك.

ويوضح المثال التالي هذا الوضع. لقد شدد أندرسون^(٢٣٧) بوضوح، وهو أحد أهم الاقتصاديين الإنجليز في القرن الثامن عشر، على أن قدرة الإنسان على زيادة إنتاجية حقوله "لتجاري زيادة السكان مهما تكن هذه الزيادة"^(٢٣٨)

وقد جرى تفسير هذا بمعنى إنكار قانون تناقص الغلة، وكان مالثوس، بين منتقدي أندرسون، أول من أساء فهم الأخير حينما أخذه بهذا المعنى. ولكن تشديد أندرسون لم يكن على المنتج، بل على إنتاجية الأرض. وينبغي أن يكون هذا الأمر، مع إشارة أندرسون إلى "المكتشفات" في الفقرة نفسها، جنبًا إلى جنب، برهانًا كافيًا على إن كل ما كان يتأمل فيه هو ما قررنا تـوًا تسميته: التزايد التاريخي للغلة. ومن السهل بشكل خاص، في حالة أندرسون، إقناع أنفسنا بأن أفكاره، التي تضخم تلك الإمكانيات دون شك، تتسجم مع تقدير قانون تناقص الغلة. صحيح أن أندرسون لم يشر إلى حالة تورجو في أى موضع، إلا أن من الصحيح بنفس الدرجة أنه سلم بحالة السير جيمس ستوارت. وذلك لأن أندرسون قد ابتكر حقًا نظرية الربيع الريكاردية التي تفترض الحالة الأخيرة مقدمًا.

(د) ربيع الأرض. سبق أن رأينا أن تفسير ربيع الأرض لم يكن من القضايا التي جذبت الانتباه في المراحل الأولى من التحليل الاقتصادي. ويمكن القول أن كانتيلون، والفزيوقراط من ثم، كانوا أول^(٢٣٩) من امتلك تصورًا متميزًا لهذه

(٢٣٧) كان جيمس أندرسون (١٧٣٩-١٨٠٨) مزارعًا إسكتلنديًا من النبلاء. وتحل كتاباته الغزيرة أهمية بالنسبة لتقييم الجدل حول قانون الحبوب ولتاريخ التحليل الاقتصادي معًا. وما يلي يمثل أكثر أعماله أهمية. *Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry* (1777); *An Enquiry into the Nature of the Corn laws* (1777) ومقالاته العديدة في عمله ذي المجلدات الستة: *Recreations in Agriculture, National History, Arts, and Miscellaneous Literature* (Publ. 1799-1802). وكان أندرسون يمتلك، بدرجة غير معهودة، ما كان ينقص عددًا كبيرًا من الاقتصاديين: الرويا.

(٢٣٨) *Recreations*, Vol. ١٧, p. 374؛ وقد استشهد كانان في: *A History of the Theories of Production and Distribution* (3d ed. 1917, p. 145) بتلك الفقرة لإثبات أن قانون تناقص الغلة لم يكن معروفًا لدى المختصين في الزراعة في ذلك الوقت. وليس ثمة شك طبعًا في أن هؤلاء المختصين كانوا مركبين تمامًا بصدد ذلك القانون، وأن المذاهب الاقتصادية والسياسية الخاصة بذلك الوقت بدت كهراء أحيانًا، وذلك لفشلها في ملاحظة عمل تورجو. ولكن ينبغي عدم التشديد دون ترو على أن تلك المذاهب كانت هراء محضًا بالفعل أو أن جهلها بذلك القانون كان يقلل من قيمتها دائمًا. (٢٣٩) هذا الرأي يهمل التعليقات التي قدمها بتي حول الموضوع - وهي لا تعنى الكثير - وأمورًا أخرى أيضًا. ويمكن القول أن بعض الكتاب (مثل لوك)، ممن فسروا - أو "برروا" - ملكية الأرض بالعمل المستمر فيها، كانوا يمتلكون نظرية للربيع تقوم على العمل. ولكن مساهمات كهذه تعد غير آمنة، وأنا لا أميل إلى التشديد على هذه النقطة.

الظاهرة: فقد كان هذا التصور، إذا شئنا استعمال لغة زمن لاحق، يرقى إلى فكرة أن الأرض تنتج الربيع لأنها عامل نادر للإنتاج (أو حتى العامل "الأصلي" الوحيد)، وأن هذا الربيع يمثل، في جزء منه، دفعة فائدة على الاستثمارات التي يقيمها مالك الأرض، وتعويضاً عن "قوى الأرض الإنتاجية الطبيعية وغير القابلة للنفاذ"، في جزئه الآخر. وهذه نظرية بدائية وينقصها التماسك، بيد أنها كانت، مع ذلك، أفضل من كثير من التكهّنات اللاحقة. فإضافة إلى ميزة عدم وجود أو افتراض ما هو خاطئ قطعاً، فإنها تمتلك ميزة أخرى ترفعها فوق الأشياء التافهة: فكل من يتمسك بهذه النظرية يثبت إدراكه لحقيقة أن الإنتاجية والندرة، في حالة عامل عديم التكلفة *costless factor*، تكفيان لتفسير أن هذا العامل ينتج عائداً صافياً بحيث لا يبقى أى معنى للبحث عن تفسيرات أخرى. ولكن الاقتصاديين أخفقوا في إدراك هذا بالضبط حينذاك وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهكذا شغلوا بالتكهّنات التي قدمت، قبل انقضاء القرن الثامن عشر، نظريتين للربيع فُدر لهما أن تسودا خلال الحقبة التالية (حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريباً). يمكن للأولى أن ترتبط باسم آ. سمث والثانية باسم جيمس أندرسون.

أفرزت نظرية آ. سمث للقيمة والتي ستناقش في الفصل القادم، نتيجة مفادها أن الشيء عديم التكلفة *costless* لا يمكن أن يكون له سعر ما في ظل المنافسة. والأرض لا تكلف خدماتها شيئاً ما: إذ أوضح سمث بالتفصيل أن هذه الخدمات لا يمكن مساواتها بخدمات رأس المال الذي يمكن استثماره في الأرض. ولكن الأرض تتقاضى ثمناً رغم ذلك. وعليه، "فإن ربيع الأرض... باعتباره السعر المدفوع نظير استعمال الأرض هو سعر احتكاري بطبيعة الحال" (*Wealth of Nations*, Book 1, ch. 11). وإذا صح هذا، فيجب أن يدخل الربيع في بنية سعر السلع كما هو شأن الرياح والأجور بالضبط. وهذا ما يرفضه سمث بشكل صريح في الصفحة التالية. ولكنه غير صحيح طبعاً: فمالك الأرض ليس بائعاً وحيداً، وبالتالي يتعذر تفسير دخله وفقاً لنظرية الاحتكار. ومما يخفى فقر هذا التحليل للربيع هو غزارة مواد سمث وتعليقه المفصل، الأمر الذي جعل الفصل الحادى عشر يضحّم من حجم الكتاب الأول. ثمة الكثير من التفصيلات التي تستحق التسجيل ولكننا نقتصر على ثلاث منها. أولاً: شدد سمث كثيراً على ربيع الموقع. ثانياً، قام سمث بتطوير نظرية معينة دخلت فيما بعد في عدّة مألوس وظلت ترحف

في المستويات الدنيا من نظرية القرن التاسع عشر، أى النظرية القائلة بأن "غذاء البشر هو منتج الأرض الوحيد الذى يخلق الربح للمالك على الدوام وبالضرورة" (Ch.11, Part 11)، ذلك لأن إنتاج الغذاء، بحسب مبدأ السكان، هو الإنتاج الوحيد الذى، يبدو وكأنه، يخلق الطلب الخاص به دائماً - فالأقواء تتزايد دائماً حينما يتزايد عرض الغذاء. ورغم عدم ضرورة التعليل على حسنات هذه الفرضية كما أعتقد، فليس من غير الضرورى أن نبين أن هذا النوع من الأشياء يذهب بعيداً فى تبرير العداء لنظرية لاذ بها اقتصاديون مؤسسيون وتاريخيون. ولنفس هذا السبب، أتعرض إلى نظرية ثالثة (وهى ترد فى الاستنتاج الخاص بالفصل الحادى عشر): فظراً لإعتقاد سمث إن كل زيادة فى ثروة المجتمع الحقيقية تميل، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى زيادة ريع الأرض الحقيقي، فقد استنتج سمث أن المصلحة الطبقيّة لملاك الأراضى "ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع بصورة محددة ووثيقة" بحيث أن الملاك حينما يتحدثون عن مصلحتهم الطبقيّة، بعكس من يعيشون على الربح، "لا يستطيعون خداع الجمهور قط" فى سعيه للبحث عن وسائل لتعزيز الرفاه العام. وهذه قطعة من التحليل لا تصدق حقاً: إذ يمكن إظهار خطأ مقدماتها انطلاقاً من مادة ومحاكاة Wealth of Nations، لكن هذا الاستنتاج لا يصح حتى وإن صحت مقدماته. (٢٤٠)

وكما ذكرنا قبل قليل، فنحن لا نحتاج إلا إلى إنتاجية وندرة الأرض لتفسير وجود شيء معين كالربح. فليس للواقعة المراد تفسيرها أو للوقائع التفسيرية علاقة بتناقص الغلة. ومع ذلك، فقد أثبت أندرسون ارتباط الربح بتناقص الغلة الأمر الذى قُدر له أن يشكل إحدى الخصائص الأكثر تميزاً للنظام الريكاردى. وفى عمله: (1777) Observations توصل أندرسون إلى استنتاج مفاده أن ريع الأرض هو مكافأة تدفع مقابل امتياز استزراع الأرض الأكثر خصباً من غيرها. وفى عمله: Enquiry الصادر فى العام نفسه، حدّد أندرسون بدقة أكثر الشروط التى ذكر كانان أنها تثبت تلك الصيغة: "إن الربح، الذى يدفع نظير أى أرض معينة، يساوى الفرق بين نفقة زراعة الأرض الأكثر تكلفة ونفقة زراعة تلك الأرض"، مفسراً بهذا

(٢٤٠) تُظهر مثل هذه المحاكاة وجود قيود معينة على حكم المرء بصورة حاسمة. ولكننا نملك الحق أيضاً بالشك بوجود تحيز إيديولوجى فى محاكاة كنتك بسبب وضوح عيوبها بالذات. ولذلك، فإن من المهم أن نلاحظ أن آ. سمث كان يصرح حقاً تحيزاً إيديولوجياً ضد مالك الأرض (انظر الفصل السادس، أدناه) ولذلك يتعذر استخلاص أى تفسير فى هذا الاتجاه.

الشكل كيف أن المنافسة تساعد كليًا على ضمان ذلك المبلغ لمالك الأرض. (٢٤١) وفي مقالة لاحقة ترد ضمن عمله: (Recreations vol. v)، طرح أندرسون جانبًا آخر من الفكرة نفسها بقوله إن الربيع يمثل "أداة" contrivance لتسوية أرباح أراض ذات مستويات خصوبة متفاوتة - وهذا تأكيد على "قانون معدل الربح الوسطي" من شأنه أن يجعل أندرسون سابقًا على ريكاردو في نقطة أخرى. وباستثناء الادعاء بأن هذا الطرح قد فسّر الربيع، فإن كل هذا كان صحيحًا تمامًا إلى الحد الذي بلغه تحليل أندرسون. بيد أن العمل الذي استبق الفكر المتعلق بهذا الموضوع بقرن من الزمن هو عمل جدير بالتقدير حتى إذا كان كله خاطئًا.

٣- الأجور (٢٤٢)

من المؤكد أن نظرية الأجور تمثل المجال التحليلي الأكثر وضوحًا الذي يمكن فيه تطبيق مبدأ السكان. ويمكن الاستشهاد بكتاب عدة - وبخاصة كينييه وتورجو بين البارزين منهم - لإظهار مدى سهولة الانطلاق من القبول غير النقدي بذلك المبدأ للوصول إلى نظرية حد-الكفاف الأدنى في الأجور - minimum-of-existence theory of wages، وهو استنتاج غير نقدي بنفس الدرجة. وعلاوة

(٢٤١) لا أستطيع أن أفهم السبب الذي دفع البروفيسور كانان، الذي اقتبس تلك الفقرات (المرجع السابق، ص ٣٧١-٣٧٣)، إلى تحذير قرائه من أن "استيق أندرسون لنقاط معينة من النظرية الريكاردية ينبغي عدم إساءة اعتباره كاستيق للنظرية الريكاردية كلها. صحيح أن ريكاردو أشار أيضًا إلى حالة تورجو حول تناقص الغلة. إلا أن حاجته، عمليًا، تجرى وفق حالة ستيوارت كما يفعل أندرسون بالضبط. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ريكاردو، مثل أندرسون، تصور أن الربيع لن يكون له وجود ما لم يكن هناك تناقص في الغلة مما قاده إلى خلط هذه الغلة بندرة الأراضي. وعليه، ففي إطار النظرية (التي يذكرها كانان تحديدًا) - وليس في إطار تشخيص الظروف الفعلية للزراعة الإنجليزية أو التوصية السياسية - لا أجد أي فرق بين أندرسون وريكاردو أو بين أندرسون ووست حول ذلك الموضوع.

(٢٤٢) تولى كل الأعمال الخاصة بتاريخ مذاهب السكان بعض الاهتمام بتاريخ مذاهب الأجور. بيد أن عمل سينغلر يستحق الذكر تحديدًا. كما يجد القارئ وقائع وأفكارًا لدى هكشر و ماكستوكس. انظر كذلك إى. س. فورنس: (The Position of the Labourer in a System of Nationalism (1920)، وهو عمل يركز على إبراز جانب واحد من الصورة ولا يهدف إلى تقديم كل ما يتعلق بالموضوع. انظر أيضًا R. Picard, "Etude sur quelques theories du salaire au xviii siecle" in: Revue (d'histoire des doctrines economiques (1910

على ذلك، لما كانت نظرية رأس المال الفزيوقراطية - فكرة الـ avances {التسليفات}- تحمل طبيعة توحى بمفهوم "مخصص الأجور" wage fund، فإن دعامة أخرى للاقتصاد الريكاردي تكون قد أرسيت من قبل الكتاب السابقين على سمث، وبخاصة الفرنسيين منهم.

ولكن فرضية ميل متوسط الأجور للفرد الواحد إلى مستوى حد-الكفاف الأدنى (بغض النظر عن كيفية تحديده) لا تشكل نظرية عن الأجور بأكثر مما تشكل النظرية الكمية نظريةً عن النقود. ولكن كليهما فرضيتان حول القيم التي تأخذها كميات اقتصادية معينة في حالة التوازن طويل الأمد وتشكلان جزءاً من النظرية العامة عن الأجور أو النقود - إن كنا نؤمن بهما - ولكن ليس كل تلك النظرية. ولم تكن قد تطورت نظرية كهذه قبل آ. سمث. ولكن كثيراً من الكتاب قبل عهد سمث كانوا قد ساهموا بأجزاء منها. وكانت مساهمة تشايلد (التي نوقشت سابقاً، الفصل الرابع) أكثر هذه المساهمات أهمية. لكن هذه المساهمة لم تكن لها صلة بمبدأ السكان. وكما نعلم، فإن تشايلد، وهو نصير للنمو السكاني، كان قد أعلن أن معظم البلدان في الأجزاء المتحضرة من العالم هي دول غنية أو فقيرة إلى هذا الحد أو ذلك تبعاً لقلّة أو وفرة سكانها". وقد جعل تشايلد هذه القلة أو الوفرة تتوقف على "التشغيل"، بحيث يمكننا تفسيره على أنه قصد أن معدل الأجر يتحدد بالطلب على العمل من ناحية، والعرض الذي يخلقه ذلك الطلب من ناحية أخرى. وقد كانت تلك بداية جيدة، وحتى أكثر من ذلك، لأن تشايلد لم يذكر شيئاً عن المستوى الخاص الذي تقوم عنده قوى العرض والطلب بتحديد الأجور. وبشكل خاص، كان تشايلد قد تجنب قانون حد-الكفاف الأدنى. وبدلاً من ذلك، أشار إلى أن معدلات الأجور العالية هي نتيجة و"دليل قاطع" على ثراء بلد ما. وقد تقدّم دافينانت قليلاً بإشارته إلى أن الفائدة تكون مرتفعة، على حين أن الأرض والعمل رخيصان في البلد الفقير. وقد فعل كتاب آخرون مثل هذا. ولكننا لا نجد أكثر من هذه الطروحات لدى أي كاتب آخر إلى أن نصل إلى منظرى حد-الكفاف الأدنى المذكورين، أعلاه.

ولا يعنى هذا، طبعاً، أن الناس لم يهتموا بقضايا الأجور. على العكس، فقد ناقش الاقتصاديون هذه القضايا بحماس وترك لنا كل واحد منهم عملياً رأيه تجاه سياسة الأجور. ولكن معظم هذه الآراء كانت تحمل طبيعة ما قبل-تحليلية. فهي

تعكس عواطف وتقييمات تكشف جوانب مهمة من التاريخ الاجتماعي وتمثل موضوعاً مشروعاً لتطبيق النظرية الماركسية حول الإيديولوجيا شريطة أن تعالج بروح عقائدية متبصرة. ولكن هذه العواطف لا تعنى بالنسبة لنا سوى إضافة صعوبة أخرى للتفسير: إذ ننساق إلى عناصر تقوم بتشويش التحليل وتتبع من التوصيات المختلفة لكتابنا - أو من مبررات كنتك التي يقدمونها لمقولاتهم المعيارية- وتعرض دائماً أثناء ذلك إلى خطر إساءة فهم فرضية تحليلية معينة قد لا تكون، في حقيقة الأمر، سوى إعلان عن التعاطف مع قضية ما. وهكذا، فرغم أن تشايلد يعتبر الأجور المرتفعة دليلاً على الثراء، إلا أنه لم يقدم أى نظرية أجور- مرتفعة بمعنى أن الأجور المرتفعة، بذاتها، تمثل عاملاً يصنع الرخاء. ولكنه كان يتعاطف مع الأجور المرتفعة بصورة واضحة. ولذلك، بدا وكأنه يمتلك نظرية أجور-مرتفعة بهذا المعنى. أما أن الأمر لم يكن كذلك، فإنه يمكن رؤيته من الطريقة التي تصرف بها تشايلد حينما واجهته حاجة حول الأجور-المنخفضة. إذ أنه لم يحاج حقاً بل غضب ببساطة واندفع لتحدى المذهب البغيض: يال له من مشروع خيرى يتحول إلى مرابى! وقد قدّم كتاب آخرون تلميحات لتعليل طروحات تحليلية. فقد نظر بعضهم - بما فيهم كارى - إلى الأجور المرتفعة كجزء من آلية نشاط-أعمال فعال وأبرزوا حجة القوة الشرائية. واعتبر كتاب آخرون الأجور الحقيقية المرتفعة عاملاً يساعد على الأداء الأفضل.^(٢٤٣) ولكن هذا لم يعن الكثير. كما أن حاجة كتاب الأجور-المنخفضة لم تعن الكثير أيضاً. فقد حاج بتى قائلاً إن الأجور-المرتفعة من شأنها أن تشجع على الكسل فحسب، وأن مضاعفة الأجور يمكن أن تخفض ساعات العمل إلى النصف. بيد أن الحجة الأهم لصالح هذا الجانب من القضية هي، طبعاً، تلك الخاصة بالمنافسة في التجارة الدولية. فلأن الأجور- المرتفعة يمكن أن تضعف من الوضع التنافسى للبلاد، فقد رأى جيمس ستيوارت أن الأجور "ينبغي" أن تبقى عند مستوى الضرورات المادية.^(٢٤٤) كما

(٢٤٣) فمثلاً، ميّر كل من Daniel Defoe (c. 1659-1731). Plan of the English Commerce (1728); B. Franklen. Reflections on the Augmentation of Wagws بين الأجور المرتفعة وبين تكلفة العمل للوحدة الواحدة من المنتج.

(٢٤٤) لا يمكن، طبعاً، أن يكون هناك أى شك في أن العديد من التصريحات لصالح الأجور-المنخفضة تعكس بصورة بسيطة وساذجة مصلحة طبقية معينة دون أن تأتي كنتيجة لأى محاولة لتقييم الأسباب والنتائج بروح علمية. فلم تكن الآراء الداعية إلى الأجور-المنخفضة تناسب فقط البنية الاجتماعية والروح الوطنية الناشئة في تلك الأزمنة. ولكن تلك الآراء، مهما كانت، كانت تطرح أيضاً بحرية تامة لأن المصلحة العمالية لم تكن قد شكنت عاملاً سياسياً والمثقفون لم يكونوا يؤيدونها بعد. فقد=

ذهب د. هيوم أيضًا إلى أن الأجور - المرتفعة تقاوم وضع التجارة الخارجية للبلد، رغم أنه لم يستخلص من هذا الاستنتاج نفسه؛ على العكس، فقد واصل القول بأن هذا الوضع غير الملائم لا يرهق البلد إلا قليلاً بالمقارنة مع "سعادة الملايين الكثيرة".

يعتبر عمل آ. سمث في حقل اقتصاد - العمل عملاً متميزاً ويشكل مثلاً رائعاً حقاً على عمله ككل. (٢٤٥) وعلاوة على ذلك، يكتسب هذا العمل أهمية إضافية من كونه المعالجة النظامية الأولى الأكثر كمالاً لذلك الموضوع. ومن المؤكد أن سمث قد تابع الكتابات المتاحة. ولكنه، بتشذيبه هنا وتطويره هناك، صنع منها كلاً شاملاً تم تكييفه ليخدم كأساس للتحليل اللاحق كما حدث هذا بالفعل. فقد طورَ سمث نظرية شاملة عن الأجور أولاً وقبل كل شيء. وبعد أن استعار فرضية قانون - طبيعي معينة كانت مقبولة على نطاق واسع حينذاك، وهي الفرضية القائلة بأن "منتوج العمل يمثل التعويض الطبيعي عن العمل أو أجور العمل"، يمضى سمث لتفسير كيف تعين على العمل أن يتخلى عن جزء من "منتوجه" - أى النتيجة الكلية للعملية الإنتاجية - لملاك - الأراضى وعن جزء آخر لـ "أرباب العمل" masters. ونلاحظ أن هذا الطرح يعرض المشكلة الأساسية للأجور بالفعل ولكنه يفعل هذا بطريقة خاصة. فمحاكاة سمث تنطلق من خلفية تاريخية مزعومة عن وضع معين natural state ليس فيه ملاك - أراضٍ وأرباب - عمل، من ناحية، ويشكل فيه العمل العامل النادر الوحيد للإنتاج من ناحية أخرى. وإذ يخلط سمث بين هاتين

= كانت تتخذ مواقف من العمل - التي كان يجري التعبير عنها دون قيود - تذكر بموقف الرومان من عبيدهم أحياناً، كما عبرَ كاتو مثلاً عن هذا. أما أن يجري ضمناً في الأدب الاقتصادي - حتى بيكاريا أو حتى سمث - التنكر لرفاه العمال laborers، أو "الفقراء الكادحين" laboring poor، أو مجرد الفقراء the poor، كهدف قائم بذاته، فلا يعنى هذا الأمر ما يبدو أنه يعنيه. فتأكيدات كاتو تحدثت مع طبقة التجار أيضاً، وهي تمثل ما ينبغي أن نتوقعه فى حضارة وطنية nationalist civilization. ولكن يمكن اقتباس آراء تشير إلى أن العمال "ينبغي" أن يظلوا فقراء، بل جهلة وفقراء، وأنهم "يجب" أن يخضعوا للنظام بشكل صارم. ولتسهيل ذلك، "ينبغي" ربطهم بالعمل منذ سن الشباب المبكر ودون توقف بحيث ألا يعرفوا أبداً معنى الفراغ قط، وهكذا. لكن هذه الآراء، كالآراء المعاكسة لها، كانت تميل بصورة طبيعية لأن تعكس نفسها في العمل التحليلي لأنصارها أو في الطريقة التي يجري بها صياغة نتائج هذا العمل؛ وحينما يكون ذلك العمل التحليلي بدائياً، يصبح من الصعب أكثر مما في حالة النظريات المحكمة. فصل ما يمكن، لغرض الاختصار، أن نسميه "المنطق" عن المصلحة الطبقية التي يخدمها ذلك المنطق. وهذا الجانب الساسى مهم هو الأخر للموضوعات التي ستجرى معالجتها في القسم الرابع من هذا الفصل.

(٢٤٥) يقع لب ذلك العمل في الفصلين الثامن والعاشر من الكتاب الأول من Wealth of Nations. ولكن ثمة وقائع وتعليقات إضافية تتحلل العمل كله.

الواقعتين المختلفتين تمامًا، فإنه يختزل مشكلة الأجور حالاً إلى مشكلة الحصتين التوزيعيتين الأخريين اللتين أصبحتا، بهذا الشكل، "اقتطاعات من منتوج العمل". فالربيع هو اقتطاع من الأجور "الطبيعية" والذي ينبع ليس من إنتاجية الأرض، بل من ظهور الملكية الخاصة للأرض مما يتوافق على نحو محكم مع نظريته للربيع القائمة على الاحتكار: فبعض الناس يحتكرون الأرض كما يمكن أن يحتكروا الهواء تماماً لو أن هذا ممكن من الناحية التكنولوجية. والربح هو اقتطاع آخر ينبع ليس من إنتاجية رأس المال - رأس المال "المسلف" إلى العمال - بل ينبع فقط من قدرة مالكي رأس المال^(٢٤٦) على انتزاعه، وهي قدرة تعززها كثيراً سهولة اتحاد هؤلاء المالكين ضد العمال الفقراء والبائسين الذين "ينبغي عليهم إما أن يجوعوا أو أن يحملهم أرباب-العمل على الإذعان الفوري لطلباتهم". وينبغي على القارئ أن يدرك كلاً من الضعف الواضح لهذه المحاجة حينما تعامل كقطعة من التحليل والفتنة التي كانت بصدد اكتسابها في الوقت نفسه. وفي الواقع، فقد بشرت هذه المحاجة بكل نظريات الاستغلال والقوة-التساومية حول الأجور التي تم تطويرها في القرن التاسع عشر، كما أوحى أيضاً بفكرة أن العمل هو "المدعى الأخير" residual claimant.

ومع ذلك، ذهب آ. سمث أبعد من ذلك. فما دام العامل غير قادر على العيش دون تسليفات "أرباب العمل"، فإن بوسع هؤلاء الأخيرين، بالتأكيد، تخفيض أجوره إلى حد-الكفاف المادى الأدنى على وجه التحديد. ولكن تنافسهم على العمل سيجبرهم، مع تزايد الثروة الوطنية، على "خرق إجماعهم الطبيعي على عدم رفع الأجور" وسوف يرفعون معدلات الأجر فوق ذلك المستوى لفترات غير محددة من الزمن. وعليه، فقد أنكر آ. سمث بقوة أن تكون الأجور قريبة من مستوى حد-الكفاف الأدنى في أي مكان من بريطانيا العظمى أو أنها كانت تتقلب بحسب سعر الأشياء الضرورية price of provision كما كان ينبغي أن يحدث للأجور في تلك الحالة.^(٢٤٧) وهذا، للأغراض العملية، بمثابة إنكار لصحة نظرية الأجور

(٢٤٦) يتبنى سمث هذا الرأي هنا فقط: في إطار نظرية الأجور. فهو يترك، في المواضع الأخرى، مجالاً لعناصر أخرى كالمخاطرة والمشقة.

(٢٤٧) ومع ذلك، يبدو أن هذا كان يمثل الرأي الدارج. ويعزو غالييني، في عمله: Dialogues (انظر الفصل السادس، أدناه)، هذا الرأي إلى لي ماركوس الذي يكمن دوره في التعبير عن الآراء المتداولة.

الفزيوقراطية. ولكن سمث قبلها من حيث المبدأ. وقد نجح في تحقيق هذه التسوية بين رأيين متناقضين كما يبدو عن طريق عدم التشديد كثيراً على المستوى المطلق للثروة التي ينبع منها الطلب على العمل بل على "زيادتها المستمرة": فالثروة المتزايدة أكثر من تزايد السكان، وليس الثروة الكبيرة في حد ذاتها، هي التي تدفع معدلات الأجر نحو الزيادة بشكل نقدي وحقيقي. ولكن الثروة التي لا تزيد، مهما كانت ضخامتها، لا تهيب ضماناً ضد الأجور-المنخفضة: فالأيدي سوف "تتكاثر بصورة طبيعية بالنسبة إلى تشغيلها" مما يجعل كينيه مصيباً في نهاية الأمر. كما سلم سمث أيضاً بنظرية مخصص الأجور wage fund التي أعاد صياغتها بشكل تعرضٍ للتطوير والهجوم معاً في القرن التاسع عشر. وعند معالجة الطلب على العمل، أشار سمث إلى ما يبدو وكأنه حقيقة بديهية: فهذا الطلب "لا يمكن أن يزداد كما هو واضح إلا بنسبة الزيادة في الأرصدة المخصصة لتسديد الأجور". وكانت الدعابة المتخفية خلف كلمة "مخصصة" مسؤولة عن مشاكل كثيرة فيما بعد. ولكن نظراً لأن الطلب على العمل يأتي إما من دخل الأغنياء ممن يطلبون الخدمات الشخصية وإما من رأسمال رجال الأعمال الذين يطلبون الخدمات الإنتاجية، ونظراً لأن "الزيادة في الإيراد ورأس المال هي الزيادة في الثروة الوطنية"، فقد استنتج سمث مزهواً أن الطلب على العمل سيزداد مع زيادة الثروة "وقد تتعذر زيادته من دونها". وليس ثمة تربة للخطأ أكثر خصوبة من المقدمات المبتدلة.

وقد تم توضيح نظرية الأجور هذه بكل أنواع الوقائع مما يفسر ما تعطيه للقارئ من انطباع بكمالها وواقعيته. كما تم بسخاء تقديم تعليقات نقدية-وحكيمة في الغالب- حول تشريعات العمل وقوانين الفقراء الخاصة بذلك الوقت والوقت الأبعد. كما أن اهتمام سمث بالطواهر الملموسة من الحياة العملية يفسر وجود تحليلات كثيرة تتعلق بقضايا خاصة يمكن ذكر واحدة منها. فالنظرية المجردة تتأمل معدل أجر تصوري تناظره، في الحياة الواقعية، تشكيلة من معدلات الأجر المتفاوتة بدرجة واسعة. وللتأكد من أن النظرية التي تطرح معدلاً واحداً للأجر قادرة، أصلاً، على تفسير الطواهر الحقيقية، ينبغي علينا تحليل طبيعة الفروق في الأجور - والأرباح - التي يتم كسبها في الأشغال والمواضع المختلفة. وهذا هو الشيء الذي أبهج سمث وتفوق فيه على حد سواء. لقد وردت المبادرة من كانبنتلون. ولكن سمث تعمق في الموضوع كثيراً، مقدماً، بهذا الشكل، فصلاً مهماً، وإن كان غير مثير، للكتاب المدرسي المقرر في القرن التاسع عشر.

٤- البطالة و"حالة الفقراء"

كان مجتمع القرون الوسطى يوفر، من حيث المبدأ، وظيفة لكل فرد يُعترف به كعضو فيه: فالتصميم البنيوي لهذا المجتمع كان يستبعد البطالة والعوز. أما من الناحية الفعلية، فلم يكن تهديد البطالة الإجبارية معدومًا كليًا. والعمال البارعون ممن يعملون تحت توجيه الأسطوات masters في إطار نظام الطوائف الحرفية كانوا غالبًا، والعمال الزراعيون (mercenarii) دائمًا، عمالاً مأجورين لم يكن تشغيلهم مضمونًا. ولكن، كقاعدة عامة، لم تجد كلتا المجموعتين صعوبة كبيرة في الحصول على عمل. وفي الأوقات العادية، كانت البطالة ضئيلة كمياً وتقتصر على الأفراد الذين انفصلوا عن بيئتهم أو طُردوا منها وأصبحوا شحاذين ومتشردين وقطّاع طرق بالنتيجة. والأخرون كانوا يعاملون بقسوة ولكن دون نتيجة. أما بالنسبة للآخرين، فإن الإحسان والصدقة charity التي مارستها ونظمتها الكنيسة الكاثوليكية كانت مفيدة بصورة تامة. ومن المهم تذكر هذا النمط لأنه شكّل موقفاً من البطالة والعاطلين تواصل لقرون بعد زوال ظروف القرون الوسطى. ولنتذكر، بشكل خاص، أن البطالة الكبيرة، غير المرتبطة قطعاً بأي نواقص شخصية لدى العاطلين، لم تكن معروفة في القرون الوسطى إلا كنتيجة للكوارث الاجتماعية كالدمار الذي ينتج عن الحروب والعداء والأوبئة.

وقد تغيرَ هذا في القرن الخامس عشر وبعده. إن انهيار عالم القرون الوسطى وما صحبه من ثورات اجتماعية يكفي بذاته لتفسير المعاناة وحالة العوز الواسعة الملاحظة حينذاك. فتورة الفلاحين قد حطّمت ليس فقط البيئات التي كانت يمكن أن تؤوى اللاجئين من المناطق المنكوبة بل أيضاً جعلت البروليتاريا المتشردة تزداد بأسرع من زيادة الطلب على العمل. ورغم أن المقاومة للتغير التي أبدتها الحرف المنظمة قد حمت بعض العناصر من السكان، إلا أنها فاقمت وضع عناصر أخرى. والصناعة الرأسمالية الناشئة كانت، في الأمد الطويل، قد امتصت البطالة أكثر مما خلقتها. ولكن كانت هناك عدة نقاط اختناق أعاقت تطور الفرص الجديدة وتدفق العمل إليها. وعلاوة على ذلك، فحينما تسارعت وتيرة التنمية الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت البطالة التكنولوجية كظاهرة واسعة وحجبت ذلك الأثر طويل الأمد في أغلب الأحوال. وهذا هو ما

يفسر البؤس الشديد الذى رافق النظام المصنعي factory system: فالعمل لم يجذب للمصانع بفضل الأجور الأعلى وظروف المعيشة الأفضل، بل كان مكرهاً عليها، رغم أجوره الحقيقية الأقل وظروف المعيشة الأسوأ لسنين عدة. كما أن الضوابط الحمائية القديمة قد انهارت ليس بتأثير فلسفات عدم التدخل بقدر ما انهارت بتأثير وطأة البطالة الفعلية أو المحتملة. ولفترة من الزمن، وإن لم يكن فى كل مكان بالحدة نفسها، ظلت تنهار كل الحواجز التى تمنع تدهور مصير العامل. وهكذا فليس صعباً أن نفهم اللغز الذى لاحظناه سابقاً وهو أن الحكومات والكتاب، الذين كانوا يؤيدون النمو السكانى بحماس، لم يكفوا قط عن القلق حول "كيفية توفير العمل للفقراء" أو كيفية محاربة "البطالة".^(٢٤٨)

لكن المشكلة الأولى التى واجهت الحكومات الأوروبية منذ بداية القرن السادس عشر كانت مشكلة إدارية. فالأعداد المتزايدة من الشحاذين والمتشردين المعدمين كانت تتجاوز إمكانيات الإحسان الفردية فى كل مكان، وكان يتعين على التنظيم الحكومى للمساعدة public organization of relief أن يحل محله فى كل مكان. وفى إنجلترا، أخذت الإجراءات الأبرك طابعاً نظامياً من خلال قانون إليزابيث بشأن الفقراء الصادر عام ١٦٠١ الذى أرسى بقوة الرسم الإلجبارى لمساعدة الفقراء على أساس دائم. وقد كان هذا الرسم بمثابة ضريبة تم فرضها فى كل دائرة كنسية لإعالة سكانها المعوزين. وكان العبء ثقيلاً، ومرئياً قبل كل شىء. أما الأسس والنتائج، فكانت مثيرة للجدل بصورة واضحة. وهكذا كان ثمة تعديلات تقترح وتناقش وتتحول إلى قوانين بشكل متواصل إلى أن صدرت تشريعات الضمان الحديثة. ونظراً لأن هذا التدفق من الكتب والكراريس والمقالات عن تلك المشاكل على مدى ثلاثة قرون، مهم بالنسبة لتاريخ علم الاقتصاد، فإن من الأفضل لنا ملاحظة الموضوعين الرئيسيين هنا. إذ أنطت تشريعات إليزابيث إدارة الأرصد التى تتجمع من رسوم الفقراء بموظفين محليين فخرين تم انتخابهم لهذا الغرض خصيصاً - وهو ترتيب غير فعال كثيراً ولم يتغير بصورة جذرية حتى صدور قانون الفقراء المعدل لعام ١٨٣٤. وهكذا فإن الموضوع الأول يتعلق بمسألة دور كل من الإدارة المركزية والإدارة المحلية. والموضوع الثانى، الذى هو أكثر أهمية بالنسبة لنا، يخص المساعدة الخارجية Outdoor Relief بالمقارنة مع الإعالة فى

(٢٤٨) تم وصف تلك الظروف غير مرة وبدرجات متفاوتة من الكفاءة والدقة. وبكفيها هنا أن نشير مرة أخرى إلى أعمال هكشر ومانتوكس.

داخل بيوتات العمل Maintenance in a Workhouse. كانت المساعدة الخارجية هي الطريقة الأصلية التي، بسبب كثرة الإساءات الإدارية والتي لم يكن إلا جزء منها فقط ناجماً عن عيب كامن في أسسها ذاتها، قد أثارت انتقادات أدت إلى الأخذ بطريقة بيوتات العمل وهيأت الأرضية، بهذا الشكل، لانتصارها المؤقت عام ١٨٣٤. (٢٤٩) ولنكرر: إن التشريع والإدارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يقدموا سوى القليل لإكمال الأنظمة السارية لمواجهة البطالة من خلال الإجراءات التي تحمي المشتغلين من ناحية ساعات العمل، وظروف العمل، وما شابه (أو حتى بالنسبة للنساء والأطفال). وفي بعض دول القارة، نجد أن بدايات التشريع المصنعي تقع ضمن الفترة الحالية المدروسة، كما في النمسا مثلاً تحت حكم جوزيف الثاني (١٧٨١-١٧٩٠). ولكن في إنجلترا، لم يكن هناك أي شيء تقريباً قبل صدور قانون رعاية صحة وأخلاق الصبيان المتدربين عام ١٨٠٢ (٢٥٠) ومع ذلك، يتعين علينا، ضمن سياق آخر، أن نشير إلى صدور قانون تشجيع النقابات عام ١٧٩٣ الذي خفف من التشريع المعادي لنشاط العمال في النقابات.

وقد تمثلت الحلول الرئيسية للبطالة في إجراءات قصد بها تشجيع الصناعة التحويلية. وسنرى فيما بعد (في الفصل السابع) أن القلق على فرص التشغيل كان يشكل أحد الدوافع الرئيسية للسياسات "الميركننتيلية". وفي بعض دول القارة، وبخاصة في ألمانيا، كانت حماية ملكية الفلاح بمثابة إجراء وقائي ضد إفقار العمال الصناعيين. وقد ساهم قيام بعض الحكومات الأوروبية بالتمويل بالعجز في التخفيف من المشكلة بالتأكيد، رغم أن هذا الغرض لم يكن مقصوداً. وكانت إنجلترا أقرب إلى موازنة ميزانيتها. بيد أن بعض الكتاب الإنجليز كانوا يدركون إمكانات الحلول النقدية للبطالة أكثر من زملائهم الأوروبيين، رغم أنهم لم يوصوا بخلق مثل هذا العجز. (٢٥١)

(٢٤٩) يجد القارئ وقائع كافية حول ذلك الموضوع في كل كتب التاريخ الاقتصادي تقريباً. ومع ذلك، ثمة كتب ثلاثة يوصى بها بشكل خاص: E. M. Hampson, *The Treatment of Poverty in* Cambridgeshire, 1597-1834 (1934); S. and B. Webb, *English Poor Law History* (1927-1929); and Dorothy Marshall, *The English Poor in Eighteenth Century* (1926) ذكر مراجع خاصة بالقرن الثامن عشر بعد قليل. أما المرجع البارز عن تاريخ القرن التاسع عشر فهو كتاب جورج نيكول: *History of the English Poor Law* (1854) وكذلك أعماله الأخرى حول تاريخ قانون الفقراء في إسكتلندا وأيرلندا (١٨٥٦).

(٢٥٠) انظر مثلاً: (B. L. Hutchins and A. Harrison, *History of Factory Legislation* (1903) في الفصل القادم، نعالج بإيجاز قضية مدى إمكانية رد الفضل إلى اقتصادي القرنين السابع عشر والثامن عشر فيما ينبغي تسميته النظرية النقدية عن البطالة.

وقد شدّد السكولائيون المتأخرون،^(٢٥٢) كسابقيهم، على دور الإحسان، ودافعوا عن الشحاذين إزاء الآثار القاسية للبيئة. كما دافعوا عن "حق التسول" بشكل خاص. ولكنهم أدركوا أن تزايد البطالة قد بلغ حدًا يتجاوز إمكانات نزعة الخير لدى الأفراد. وهكذا انغمروا في مناقشة الإمكانيات التي يقدمها التشريع والإدارة العامة، متناولين مشاكل السببية على نحو عارض أولاً وعلى نحو أكثر نظامية فيما بعد. وقد تولى الكتاب العلمانيون، وبشكل رئيسي المستشارون الإداريون، هذه المناقشة في كل أنحاء أوروبا. وفي ألمانيا، أصبح das Armenwesen (علم الفقر) موضوعاً أساسياً ضمن الأدب "الإداري" cameralist literature على نحو طبيعي. وقد سلمت الحكومات الألمانية بمسئولية الدولة عن تشغيل وإعالة الأفراد كشيء طبيعي. وفي إنجلترا، تم التشديد على هذا المبدأ نفسه غير مرة من قبل قضاة بيركشاير مثلاً عام ١٧٩٥. ولكن ليس ثمة الكثير مما يمكن تسجيله لصالح مؤرخ التحليل الاقتصادي^(٢٥٣)

أولاً: دافع كثير من الكتاب الكبار، صراحة أو ضمناً، عن "نظرية" مفادها أن العاطلين المعوزين ملومون شخصياً عن مصيرهم باستثناء من أدركهم البلاء والمرض. وعند تقييم هذا الرأي، فإن ازدياد عدم كفايته كنظرية عن الظواهر الاجتماعية المراد تفسيرها، والسخط من قسوته الواضحة، لا ينبغي أن نغفينا عن رؤية عنصر الحقيقة الذي يتضمنه، مما جعله يتعرض للإهمال في وقتنا الحاضر مثلما تمت المبالغة فيه في زمانه. وقد قام هذا الرأي وفقاً لمحاكاة المدافعين عن بيوتات العمل وتواصل حتى عام ١٩١٤ تقريباً. فالأسس المتمثلة بأن المساعدة يجب أن تقتصر على إعالة الفقراء في بيوتات العمل، وأن الحياة والعمل في هذه

(٢٥٢) يمكن الإشارة إلى مقالات دي سوتو و دي مالينا (القرن السادس عشر) المذكورة سابقاً (انظر الفصل الثاني، أعلاه) كأمثلة على أدب واسع ما نبت يتدفق طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبخاصة في إسبانيا وإيطاليا. ونقتصر على ذكر أحد الأعمال الأخيرة والأكثر نجاحاً: Giovanni Battista Vasco. Memorie sur les causes de la mendicite et sur les moyens de la supprimer. 1790 (وقد أعيد نشر هذا العمل مع أعمال أخرى له في مجموعة كوستودي). وكان فاسكو راهباً في بيدمونديس قد تحول، تحت تأثير تورجو و آ. سمث، إلى "ليبرالي" كامل بمعنى الإيمان بفلسفة عدم التدخل.

(٢٥٣) نملومات أكثر، انظر بخاصة: T. E. Gregory, "The Economics of Employment in England, 1660-1713," Economica, 1921 ومع ذلك، ينبغي ذكر مقالة ج. أرياس الممتعة حول نظرية البطالة لدى أورتنز، في: Giornale degli Economisti, September 1908.

البيوتات ينبغي أن تكون أقل ملائمة من أقل فرص التشغيل ملائمة قد لا تهدف إلا إلى التحقق من وجود العوز؛ ولكن، من الناحية العملية، فإنها غالباً ما كانت ترتبط بنية تأديبية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس النظرية المعنية. ثانياً: أشار الكتاب الذين تجاوزوا هذا إلى عوامل كثيرة كانت كلها تقريباً على صلة بتفسير البطالة أو الظروف السيئة لعمل العمال دون إجراء تحليل دقيق. وأكثر هذه العوامل أهمية هي: المنافسة الأجنبية، المعدلات العالية للفائدة، الضرائب والضوابط التي من شأنها تقييد المشروع، تسييج الأراضي، ملكية الأرض وبخاصة بالارتباط مع التسييج. ومن العسير تحديد مدى التبصر الذي يكمن في أي من هذه العوامل. فتشايد، مثلاً، أدرج الفائدة المرتفعة كسبب للبطالة. ولكنه لم يورد هذا السبب بمعنى أن الفائدة المرتفعة تحد من الاستثمار بل بمعنى أنها تساعد على اعتزال ممارسة الأعمال في وقت مبكر مما يبدو كخطأ تحليلي فاضح، وذلك رغم أن إمكانية الدفاع عنه لا تتعدم بصورة تامة. كما كانت هناك إشارة متزايدة في أواخر القرن الثامن عشر إلى استعمال الآلات كسبب للبطالة (أو لمعدلات الأجر المتدنية). ولكن لم تكن ثمة محاولة لتطوير نظرية معينة عن مكنة العملية الإنتاجية. وبشكل عام، فقد ساد الرأي المعاكس، أي أن إدخال الآلات يميل إلى زيادة التشغيل وزيادة الأجور. ويبدو أن آ. سمث كان يشاطر هذا الرأي الذي تبناه كارى أصلاً. ثالثاً: ثمة اتجاه قد أكد نفسه في الربع الأخير من القرن الثامن عشر يذهب إلى تفسير البطالة عن طريق "مبدأ السكان". ويقدم التوضيح التالي أفضل طريقة لبيان الطابع التحليلي لهذا اللون من المحاجة. فمن الظواهر المألوفة في كل حالة كساد عدم مقدرة المنتجين على بيع بضائعهم بأسعار تغطي التكلفة. وهكذا فلا يوجد أسهل من القفز إلى الاستنتاج القائل بأن أصل المشكلة يكمن في "فيض الإنتاج". فهذه هي النظرية الأكثر بدائية بين كل نظريات الأزمات أو حالات الكساد. وبالمثل، فإن أكثر نظريات البطالة بدائية هي تلك التي تقول إن الناس لا يجدون العمل بالأجور السائدة لأنهم كثيرون جداً. وقد عملت هذه النظرية في إطار أدنى مستويات المحاجة وصولاً إلى القول بأن إعالة "الفقراء الأصحاء" يمكن أن تجعل الأمور أسوأ بالنسبة للطبقة العاملة ككل أو حتى القول بأن قانون الفقراء، كما بدا حينذاك، كان يزرع الفقر لأنه يشجع على التزايد السكاني.^(٢٥٤) ولنلاحظ أن

(٢٥٤) وكثيراً ما استعملت مثل هذه الحجج بصورة فعالة ضد التشريع الذي اقترحه وليم بنت والسدي كان من شأنه تفضيل العوائل الكبيرة. وكان العمل البارز في هذه المناقشة هو عمل جيرى بنشام: =

هذه النظرية، إن كانت تقول شيئاً ما أصلاً، تسرى بالدرجة نفسها على المساعدة الممنوحة للأفراد العاطلين وعلى المساعدات التي اعتادت هيئات قانون الفقراء التنفيذية تقديمها للأفراد المشتغلين بأجور تقل عن الأجور السائدة. وقد تعرض الإجراء الأخير لنقد حاد لما أدى إليه من إساءات إدارية: فقد مكّن الإجراء الحكام المحليين من سحب جزء من ميزانية مساعدة الفقراء لصالحهم. وقد يفسر هذا عدم تمكن أى كاتب من تقديم أى شيء يمكن قبوله كنظرية كافية نوعاً ما عن المساعدات المخصصة لدعم الأجور. ولكن التشابه بين البطالة والعمل تحت ظروف سيئة employment at substandard conditions كان ظاهراً بصورة واضحة جداً. وقد دخل كلاهما فى مفهوم "الفقر" أو "العوز"، الذى كان كينيه أول من فسره بكثرة السكان، كما نعلم.

ولم تتل المشكلة الأخرى ذات الصلة، مشكلة عمل الأطفال، إلا مقداراً أقل من العمل التحليلي. كان الأطفال يعملون دائماً مع آبائهم فى الحقل، وفى البيت فى ظل الصناعة المحلية. وقد خلق انتشار المعامل فرصاً جديدة لتشغيل الأطفال فى سن مبكرة جداً للعناية بالمكانن البسيطة، وشجع على ظهور عادة جديدة تتمثل بربط أطفال الفقراء لدى أصحاب المعامل القطنية من أجل خفض رسم مساعدة الفقراء poor rate. وكان عدد الكُتاب الذين استكروا الفظائع المرتبطة بهذا العمل أو من آثاره الواضحة على الصحة قليلاً حقاً. إذ قبلت الأغلبية الواسعة منهم عمل الأطفال ليس فقط باعتباره شيئاً طبيعياً، بل واستحسنوه أيضاً كنظام سليم وكحل لكثير من مشاكل العمال. وقد حياهُ بعض كتاب القرن السابع عشر كنعمة للجماهير واعتبروا، كما يبدو، أن ما يكسبه الأطفال إضافة صافية إلى دخل العوائل العمالية، دون اهتمام بتأثير منافسة عمل الأطفال على أجور العمال البالغين. وتصلح هذه النظرية، التى اعتنقها يارنتون،^(٢٥٥) كمثال على تشويه الرؤية تشويهاً إيديولوجياً. ولكنها تصلح أيضاً كمثال على حاجة اقتصادية مبكرة تتضمن عنصراً معيناً من الحقيقة رغم بساطتها. وحينما نختار إهمال كل شيء ما عدا الدخل النقدي، فإنه من

[of] Mr. Pitt (1797) Observations on the Poor Law= الذى بشرَ برأى الاقتصاديين "الكلاسيك" فى القرن التاسع عشر حول ما يمكننا، من وجهة نظرهم، وصفه بمغالطة المساعدة Fallacy of Relief. انظر: Works, vol. viii.

(٢٥٥) Andrew Yarranton (1616-84), England "s Improvement by Sea and Land (1677) وسنمر بهذا الكاتب وكتابه مرة أخرى فى الفصل السابع. ومن المهم قليلاً أن نلاحظ إشارته إلى تجربة ألمانيا كمثال ينبغى الاهتداء به عند دفاعه عن تشغيل الأطفال بشكل واسع.

المحتمل أن يكون عمل الأطفال، في ظروف ذلك الزمن، قد قدّم كسباً معيناً للطبقة العاملة من شأنه - رغم أنه كان أقل بالتأكيد مما يكسبه الأطفال- من شأنه أن يعزز فعلاً مثل يارنتون حول الرخص والوفرة. وهذا الموقف لم يتغير إلا بصورة بطيئة في القرن الثامن عشر، وقد تحقق هذا التغيير بتأثير المشاعر الإنسانية أكثر مما بتأثير التحليل الاقتصادي. ويمكن إيراد حالات عدة من كتاب أشاروا إلى تشغيل الأطفال تشغيلاً كاملاً بسن مبكرة قدر الإمكان- في سن السادسة أو حتى في سن الرابعة- بارتياح خال من التحفظ؛ أو ممن قبلوه، على الأقل، بوصفه، دون شك، الحالة الطبيعية للأشياء.^(٢٥٦) وقد افترضت تقديرات آرثر يونج للميزانية العادية لعائلة العامل الزراعي أن المعيل الرئيسي للعائلة ما كان بوسعه توفير الحد الأدنى الكافي لعائلته من دون مدخولات زوجته وأطفاله.

ولكن العمل المتعلق بجمع الوقائع fact-finding activity كان في وضع أفضل، وتشكل نتائجه، في حقل اقتصاد العمل، أهم إنجاز لتلك الفترة. ويعتبر كتاب إيدن^(٢٥٧) العمل البارز الذي ليس له نظير من حيث الشمول والمنهج في الأدب الإنجليزي أو في أي أدب آخر في الفترة المدروسة. ومما له أهمية عملية بالنسبة لنا حقيقة إدراك هذا الكاتب لأهمية ما يجمعه من وقائع ليس فقط لأغراض التشريع والإدارة بل لغرض التحليل الاقتصادي أيضاً؛ هذا رغم إنكاره أن يتعدى قصده جمع المعطيات (بيد أنه، مع ذلك، يطرح مناقشات ممتعة). وكان إيدن يعمل، كما قال هو نفسه، كواحد من "كاسرى الصخر وساحبي الماء" الذين يتعذر تشييد صرح المعرفة من دونهم. ومما له أهمية قصوى لفهم تاريخ علم الاقتصاد أن نتذكر أن

(٢٥٦) على سبيل الاستشهاد بحالة واحدة على الأقل، أشار دانييل دافوي في عمله: Tour thro.. Great Britain (1724-7), vol. 111، إلى أنه لم يشاهد أطفالاً في بعض القرى الإنجليزية التي زارها في رحلاته، مستنقياً بسرور أنهم كانوا في المعامل كما كان ينبغي عليهم أن يفعلوا. ويرد نفس ذلك الموقف في كتابه: (Plan of the English Commerce (1728).

(٢٥٧) Sir Frederick Morton Eden (1766-1809). The State of the Poor; or an History of the Labouring Classes in England from the Conquest to the Present Period; in which are particularly considered their Domestic Economy...; and the various plans which, from time to time, have been proposed and adopted for the Relief of the Poor.. (3 vols., 1797; abridged by A. G. L. Rogers. 1928) (سير فريدريك مورتن إيدن (١٧٦٦-١٨٠٩)، حالة الفقراء: أو تاريخ الطبقات العاملة في إنجلترا منذ الفتح وحتى الوقت الحاضر؛ حيث تنتم دراسة اقتصادياتهم المحلية بشكل خاص...؛ والخطط المختلفة التي اقترحت ونفذت لمساعدة الفقراء من وقت إلى آخر.. (ثلاثة مجلدات، ١٧٩٧، وقد لخص هذا العمل أ.ج. روجيرز ونشر عام ١٩٢٨)). هذا وتحلل البيانات الخاصة بالسعر والأجر ودراسة الميزانية في المجلد الثالث أهمية خاصة.

إيدن لم يكن الكاتب الوحيد في هذا الحقل، رغم أنه كان الكاتب الأهم. فمجموعة دافز حول ميزانيات أسر العمال الزراعيين وتحليله الدقيق لبياناته كانت تُفهم الروح نفسه،^(٢٥٨) وكذلك أيضًا عمل ريتشارد بيرن: History of the Poor Laws, 1764. وقد مهّد مثل هذا النوع من العمل الأرضية للتطورات التشريعية التي حدثت في القرن التاسع عشر.

David Davies. The Case of Labourers in Husbandry stated and considered, in three (٢٥٨) parts: Part ١. A View of their Distressed Condition. Part ١١. The Principal Causes of their growing Distress and Number.. Part ١١١. Means of Relief Proposed and المذكورة في الملحق. وقد نشر العمل (جزئيًا عام ١٧٩٥ جزئيًا). وهناك بعض العناوين الأخرى لكتب إنجليزية ذات أهمية معينة سواء من زاوية الوقائع أو من زاوية التحليل يمكن أن تصلح كمؤشرات للقارئ المهتم. ومع ذلك، ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار أن اختيارها كان نتيجة لتصفحها على نحو غير نظامي: L. Lee, Remonstrance.. touching the (1644 Insupportable Miseries of the Poore of the Land) - وهذا العمل عبارة عن مخطط لإعادة التشغيل في مشاغل شبه-حكومية؛ Roger North, A Discourse of the Poor.. (1753); Anon, Observations on the Number and Misery of the Poor.. (1765); Anon, Observation on the Present State of the Poor of Sheffield.. (1774); Anon. [R. Potter], Observations on the Poor Laws, on the Present State of the Poor, and on Houses of (1755 Industry) . وتتبعي، بشكل خاص، الإشارة إلى حاجة جون هاوالت المهمة حول الأراضي المسيجة (انظر القسم الأول، أعلاه): Enquiry into the Influence which Enclosures have had upon the Population of this Kingdom. 1786. and The Insufficiency of the Causes to which the Increase of our Poor and of the Poor's Rates have been commonly Ascribed (1788).

الفصل السادس

القيمة والنقود (٢٥٩)

- ١- التحليل الحقيقي والتحليل النقدي
(أ) علاقة التحليل النقدي بالتحليل الجمعي أو الكلي
(ب) التحليل النقدي والمواقف من الإنفاق والادخار
(ج) الفاصل الزمني للتحليل النقدي (١٦٠٠-١٧٦٠): بيكر وبواجيلبر وكينيه
(د) مفهوم الغلاء والوفرة مقابل الرخص والوفرة
- ٢- أساسيات
(أ) المذهب المعدني والمذهب الاسمي: النظرى والعملى
(ب) المذهب المعدني النظرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر
(ج) تواصل التقليد غير- المعدني
- ٣- استطراد حول القيمة
(أ) لغز القيمة: جاليانى
(ب) فرضية بيرنولى
(ج) نظرية آلية التسعير
(د) تنسيق نظرية القيمة والسعر فى العمل Wealth of Nations
- ٤- النظرية الكمية
(أ) تفسير بواند لثورة الأسعار
(ب) مضامين الموضوعات الكمية
- ٥- الائتمان والصيرفة
(أ) الائتمان ومفهوم سرعة التداول: كانتيلون
(ب) جون لو: رائد فكرة النقود المدارة
- ٦- رأس المال والادخار والاستثمار

(٢٥٩) إرغم أن هذا الفصل، كما هو واضح، كان قد كُتب فى وقت مبكر، إلا أن كتابته لم تكن قد تمت ولم يكن قد طبع حينما توفى ج. شومبيتر. كما لم يتم ترقيم صفحات المخطوطة، وكانت هناك نسختان أو ثلاث من كل صفحة. وقد تم تجميع هذا الفصل بمساعدة آرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget

- (أ) تأثير العلماء السكولانيين
 (ب) باربون: الفائدة هي ريع رأس المال
 (ج) تحول المهمة التحليلية من الفائدة نحو الربح
 (د) العمل الكبير لتورجو

١- التحليل الحقيقي والتحليل النقدي

تعرضنا سابقاً، في الفصل الرابع، إلى هذا الموضوع عند مناقشة كينييه. وقد حان الوقت الآن لتناوله بصورة أعمق لتكوين تصور واضح قدر الإمكان عن تطور مذهبي اكتسب أهمية إضافية لدارس علم الاقتصاد بسبب حقيقة انتصار التحليل النقدي مرة أخرى في زماننا. دعونا، أولاً، نعيد تعريف هذين المدخلين.

ينطلق التحليل الحقيقي^(٢٦٠) Real Analysis من مبدأ أن كل الظواهر الجوهرية للحياة الاقتصادية يمكن أن يتم التعبير عنها من خلال السلع والخدمات، والقرارات المتعلقة بهذه السلع والخدمات، والعلاقات القائمة بينها. وتدخل النقود في الصورة في دور صغير فقط كأداة تكنولوجية يتم تبنيها لتسهيل المعاملات. ويمكن لهذه الأداة أن تفلت من السيطرة دون شك. وحينما يحدث هذا، فإن النقود تخلق حقاً ظواهر يمكن أن تُعزى إلى *modus operandi* (طريقتها في العمل) على وجه

(٢٦٠) هذا التعبير غير موفق. فهو، بشكل خاص، قد يختلط مع أحد معاني عدة تأخذها كلمة "حقيقي" real. فالتحليل الحقيقي يشير إلى التشديد على ما هو حقيقي بمعنى العمليات غير النقدية. ولكننا نستعمل عادة كلمة "حقيقي" للإشارة إلى الكميات النقدية التي تم "تصحيحها" من التغيرات في مستوى السعر. فمثلاً، نحن نتحدث عن دخل حقيقي حينما نقصد دخلاً نقدياً مقسوماً على رقم قياسي لتكلفة المعيشة. ومع ذلك، فهذه الكميات النقدية "المصححة" لا تزال كميات نقدية وهي تستعمل أيضاً، سوية مع الكميات غير المصححة، في التحليل النقدي. ولذلك، ينبغي ألا يتطابق تمييزنا مع التمييز بين تحليل على أساس دولارات ذات قوة شرائية ثابتة وتحليل على أساس دولارات "جارية". وعلاوة على ذلك، فنحن نعرّف التحليل الحقيقي والنقدي معاً كمفاهيم بحتة pure للتعبير عن حقيقة معينة مهمة. ولكن في الواقع العملي، فإن منهما ليس بحتاً قط. فالفارق بينهما أقل حدة مما اعتدنا تصويره. وثمة مفاهيم عدة تقع بينهما. وليس بوسع التحليل الحقيقي أو التحليل النقدي التقدم دون استعمال مفاهيم وحجج تعود إلى المفهوم الآخر على وجه التحديد. وقد استعمل أنصار التحليل الحقيقي مفهوم رأس المال النقدي في أحوال كثيرة، بينما يستعمل أنصار التحليل النقدي دائماً مفهوم التشغيل وهو مفهوم "حقيقي" من حيث الجوهر.

التحديد. ولكن ما دامت النقود تؤدي دورها بصورة عادية، فإنها لا تؤثر على العملية الاقتصادية التي ستم على النحو نفسه كما لو أنها جرى في اقتصاد مقيضة: وهذا يجسد من حيث الجوهر ما يتضمنه مفهوم النقود المحايدة Neutral Money. وهكذا وُصفت النقود "كرداء" أو "حجاب" للأشياء التي تهم بالفعل كلاً من الأسر والمنشآت في عملهما اليومي وكذلك الباحث المحلل الذي يراقبهما. ومن الممكن ليس فقط طرح هذه النقود جانباً حينما نحلل الخصائص الأساسية للعملية الاقتصادية، بل من الضروري طرحها جانباً تماماً مثلما ينبغي رفع الحجاب لرؤية الوجه الكامن خلفه. وعليه، ينبغي على الأسعار النقدية إفساح المجال لنسب التبادل بين السلع التي هي الشيء المهم الكامن "خلف" الأسعار النقدية؛ وينبغي النظر إلى تكوين الدخل كمبادلة بين العمل والوسائل المادية للمعيشة، مثلاً؛ ويتوجب تفسير الادخار والاستثمار بمعنى ادخار بعض عوامل الإنتاج الحقيقية وتحويلها إلى سلع رأسمالية حقيقية كالمباني والمكائن والمواد الأولية؛ وهذه السلع الرأسمالية هي ما يتم إقراضه "بالفعل"، وإن "في صورة نقود" حينما يتسلم أحد الصناعيين قرضاً معيناً. وعندئذ فإن المشاكل النقدية على وجه التحديد يمكن أن تُعالج على حدة مثلما يمكن معالجة مشاكل كثيرة أخرى على حدة، كالتأمين مثلاً.

أما التحليل النقدي Monetary Analysis فيعنى، أولاً، رفض الفرضية القائلة بأنه ليس لعنصر النقود سوى أهمية ثانوية فقط في تفسير العملية الاقتصادية الواقعية باستثناء ما يمكن تسميته حالات الفوضى النقدية. وفي الواقع، لا يلزمنا سوى ملاحظة سير الأحداث أثناء وبعد اكتشاف الذهب في كاليفورنيا للاقتناع بأن هذه الاكتشافات لم تكن، إلى حد بعيد، مسؤولة إلا عن تغيير أهمية الوحدة التي تجد القيم تعبيرها فيها. كما لا نجد - كما فعل آ. سمث - أي صعوبة في إدراك الفرق الكبير الذي يمكن أن يحدثه تطوير النظام المصرفي الكفاء بالنسبة لتنمية ثروة بلد ما. وإلى حد ما، فإن هذه الأشياء وأشياء أخرى لا يمكن فهمها إلا ضمن نطاق التحليل الحقيقي، مثلما كان ولا يزال عليه الحال بالفعل. كما أننا نستطيع حتى اعتناق نظريات نقدية عن الدورات الاقتصادية أو الفائدة دون الخروج عن حدود التحليل الحقيقي. ومع ذلك، ينبغي على القارئ أن يلاحظ أن المرء لا يستطيع أن يمضى بعيداً على هذا الطريق دون أن يدرك مسؤولية العمليات النقدية عن "الاضطرابات" disturbances الواضحة التي لا تكف عن التأثير حتى في المسار

الأكثر اعتيادية للحياة الاقتصادية. وهكذا نقاد شيئاً فشيئاً للاعتراف بوجود عناصر نقدية فى التحليل الحقيقى ولشك بإمكانية أن تكون النقود حيادية بأى معنى معقول. وعليه، ثانياً، فإن التحليل النقدى يُدخل النقود فى أساس بنيتنا التحليلية ذاته ويهجر الفكرة القائلة بإمكانية تمثيل كل الخصائص الجوهرية للحياة الاقتصادية فى نموذج مقايضة. وهكذا، فإن الأسعار النقدية، والدخول النقدية، وقرارات الادخار والاستثمار التى تخص هذه الدخول النقدية، لا تظهر بعد الآن كتعبيرات - ملائمة حيناً وخادعة حيناً آخر بل هراء دائماً - عن كميات السلع والخدمات وعن نسب التبادل فيما بينها: فهى تكتسب معنى وأهمية خاصة بها ويتعين التسليم بأن الخصائص الجوهرية للعملية الرأسمالية يمكن أن تتوقف على "الحجاب" وبأن "الوجه القابع وراء الحجاب" لا يعتبر كاملاً دون هذا الأخير. ومن الضرورى أن نشير، نهائياً وبصورة حاسمة، إلى أن هذا الأمر قد أصبح معترفاً به حقاً من قبل الاقتصاديين المعاصرين بصورة شاملة تقريباً، من حيث المبدأ على الأقل، وأن التحليل النقدى بهذا المعنى يكون قد فرض نفسه.

(أ) علاقة التحليل النقدى بالتحليل الجمعى أو الكلى. إن التحليل النقدى يعنى أكثر من هذا، كما جرى فهمه عادة: فهو، ثالثاً، يعنى التحليل الجمعى Aggregative Analysis، أو التحليل الكلى Macroanalysis^(٢٦١) كما يسمى أحياناً، أى التحليل الذى يحاول اختزال متغيرات النظام الاقتصادى إلى عدد صغير من المجاميع الاجتماعية social aggregates كالدخل الكلى، والاستهلاك الكلى، والاستثمار الكلى، وما شابه. ويشكل جدول كينييه the Tableau المثال البارز عن الاتحاد بين التحليل النقدى والتحليل الجمعى. وهذا الاتحاد لا يمثل ضرورة منطقية معينة ولكنه وثيق رغم ذلك: إذ يمكن وضع النقود، كما ذكرنا، فى أساس التحليل الاقتصادى العام دون تبنى المدخل الجمعى. لكن المجاميع النقدية متجانسة، فى حين أن معظم المجاميع غير النقدية ليست سوى ركام من الأشياء المتباينة إلى حد اليأس؛ ومن الصعب جداً الامتناع عن اللجوء إلى المتغيرات النقدية إذا شئنا العمل مع عدد قليل من المتغيرات. ونظراً لأن هذا الاتحاد مع المدخل الجمعى يتخلل بالفعل كل تاريخ التحليل النقدى، فإننا سنحصر، من الآن فصاعداً، مصطلح التحليل

(٢٦١) يعود هذا المصطلح إلى البروفيسور راجنار فريش.

النقدى بالتحليل من خلال المجاميع^(٢٦٢) وبشكل رئيسى من خلال تيارات الإنفاق، كما رأينا عند دراستنا للجدول the Tableau. وقد تبين هناك أن التحليل من هذا النوع لا يلغى التحليل الحقيقى، بل يقصره على وصف سلوك الأسر الفردية والمشروعات الفردية. فالمسألة، مرة أخرى، هي أن المجاميع الاجتماعية الناتجة عن هذا السلوك تُعامل عندئذ كمجاميع ودون الرجوع، عند كل خطوة، إلى الأفعال الفردية أو القرارات التي ورائها. فالاستثمار كمجموع اجتماعى، مثلاً، هو مجموع جبرى لاستثمارات فردية كثيرة جداً - موجبة وسالبة. إن التحليل النقدى يترك تفسير هذه الاستثمارات الفردية إلى نظرية الأسر والمنشآت الفردية، شاعلاً نفسه بذلك المجموع الجبرى فحسب على أساس فرضية أن هذا هو كل ما يهم العملية الاقتصادية ككل، وأن كل الآثار التي تنبعث من كثرة القرارات الاستثمارية الفردية على العملية الاقتصادية ككل يمكن قياسها بمجموعها الجبرى^(٢٦٣) ولا يمكن التشديد بقوة على أن التحليل النقدى الذى يقبل هذه الفرضية يفتقد للأمان الذى ينجم به التحليل النقدى الذى لا يقبلها. إذ يمكن أن نثبت بشكل صارم أن هذه الفرضية تناقض الواقع بشكل عام. ومع ذلك، يكفى لغرضنا، توضيح هذا من خلال المثال المذكور تَوَّاً. لنفترض أن مجموع قرارات الاستثمار يساوى صفراً فى سنة معينة.

(٢٦٢) قد يرحب بعض القراء بتوضيح ذلك من خلال مثال توضيحي من النظام الأساسى للتحليل النقدى فى وقتنا الحاضر: النظام الكينزى. ويمكن للقراء الذين ليس لديهم أى إلمام بهذا النظام الأخير إهمال هذه الملاحظة. تتمثل المتغيرات الرئيسية فى هذا النظام بكمية النقود (مجموع الأرصدة النقدية المطلوبة والمعروضة)، والدخل القومى، والاستهلاك والاستثمار، وكلها تقاس إما بالنقود أو بوحدة أجر (الأجر النقدى لوحة متصورة من العمل). وتناظر هذه المجاميع النقدية monetary aggregates "جداول" جمعية aggregative schedules مماثلة تجسد فرضيات حول سلوك الأسر والمشروعات على وجه الإجمال: جدول الميل الحدى للاستهلاك وجدول تفضيل السيولة وجدول الكفاية الحدية لرأس المال (انظر الجزء الخامس، الفصل السادس، أدناه). والأسعار الفردية لا تدخل فى الصورة بشكل محدد فيما عدا سعر الفائدة. ومع ذلك، ستم الإشارة إلى أن سعر الفائدة يلائم جيداً نظام الكميات الجمعية، رغم أنه ليس كمية جمعية لأنه، بعكس كل الأسعار الفردية الأخرى، يمكن أن يوضع حالاً فى علاقة معقولة معها: فالعلاقة بين سعر القمح والاستثمار الكلى لا تبدو معقولة بينما تبدو كذلك العلاقة بين سعر الفائدة والمجموع الكلى للاستثمار الصافى. وعليه، ينبغى توسيع فكرتنا عن المتغيرات الجمعية بحيث تشمل أى متغيرات غير جمعية يمكن أن تدخل فى نظام جمعى. ومعدل الأجر هو الأمر الأخر الأكثر أهمية.

(٢٦٣) لقد صاغ جوان روبنسون هذا الرأى بقوة وألمعية فى عملها: "The Theory of Money and the Analysis of Output Review of Economic Studies, October 1933. ومن الزاوية التى عرفناها فى المتن، فإن "نظرية النقود" - ما نسميه نحن التحليل النقدى - تصبح متطابقة مع نظرية المجاميع الاجتماعية وأخيراً، مع الناتج الكلى معبراً عنه من خلال القسيم النقدية للاستهلاك والاستثمار.

ومن البيهبي أن مسار الأحداث المتوقع من هذا لا يعتمد على هذا الواقع فقط، بل على القرارات الفردية المكوّنة أيضاً؛ فمثلاً، سيختلف الأثر الناتج لو أن جميع المنشآت قد قررت عدم استثمار أى شيء، أى عدم تغيير خزيتها الرأسمالية عما كان سيكون عليه الحال لو قررت بعض المنشآت القيام باستثمارات موجبة بينما قررت المنشآت الأخرى خفض خزيتها الرأسمالية بنفس المقدار. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار - على العملية الاقتصادية ككل - ستختلف بحسب الطابع "الحقيقى" لاستثمارات المنشآت الفردية، وبشكل خاص، بحسب ما إذا كانت هذه الاستثمارات تكمل أم تنافس بعضها بعضاً. صحيح أن المجموع الجبرى لا يزال يخبرنا بشيء ما، بقدر تعلق الأمر بالآثار المباشرة لإنفاق المشروعات. وهذا بالضبط هو الذى يفسر لماذا لا يخلو التحليل النقدي من الفائدة. إلا أن التحليل النقدي ليس سوى جزء من نظرية العملية الاقتصادية ككل ويصحب مضملاً بصورة خطيرة حينما يُستعمل لوحده. (٢٦٤)

(ب) التحليل النقدي والمواقف من الإنفاق والادخار رابعاً، وكما رأينا فى حالة كينيه، فإن التحليل النقدي يرتبط، بشكل وثيق، مع أنه ليس ارتباطاً منطقيّاً بالضرورة، بمجموعة متميزة من المواقف من الإنفاق والادخار Spending and Saving، ومن خلالهما بالسياسة النقدية والمالية. وفى الواقع، فما أن ننظر إلى العملية الاقتصادية - أساساً أو حصراً - كنظام من تيارات الإنفاق، فإننا نندفع لتوقع انبثاق كل أنواع الاضطرابات بفعل أى إعاقة للتدفق المنتظم لهذه التيارات، ونعزو، على العكس، أى اضطراب فى العملية الاقتصادية إلى مثل تلك الإعاقة - بوصفها

(٢٦٤) كاعتراف جزئى بذلك، يُدخل أنصار التحليل النقدي، وبخاصة نصيره الأساسى للورد كينز، القيد الأكثر أهمية: فهم يفترضون ثبات تنظيم وتقنية الإنتاج و المعدات الإنتاجية (فى الأمد القصير) مختزليين بذلك مشكلتهم إلى قضية تحديد العوامل التى تحدد (فى الأمد القصير) درجة استعمال جهاز صناعى معطى؛ وبطابقون، فى تبسيط آخر، الدرجة الأعلى أو الأقل من استعمال الجهاز الصناعى مع التشغيل الأكثر أو الأقل للعمل بحيث يعنى زيادة أو خفض الاستثمار الصناعى، ببساطة، رصيذاً للأجور أكثر أو أقل. ومن السهل إدراك أن تزايد أو تناقص الاستثمارات، فى هذه الحالة الخاصة، تعوض بعضها بعضاً تقريباً من حيث آثارها أكثر بكثير مما تفعله فى الحالة العامة، ويصبح مجموعها الجبرى أكثر تعبيراً بالتالى عن ذلك الأثر الكلى على العملية الاقتصادية. ولكن ينبغى على القارئ ملاحظة ما يلى: (أ) يستبعد افتراض القيد المذكور قبل قليل جوهر العملية الرأسمالية بالذات التى تتوقف كل ظواهرها ومشاكلها - بما فى ذلك ظواهر ومشاكل قصيرة الأمد - على الإنتاج المتواصل للمعدات الإنتاجية الجديدة وغير المؤلففة (ب) ولذلك، فإن النموذج الذى يقوم على هذا الفرض التقيدي لا يصلح للتطبيق على قضايا التشخيص والتنبؤ، والسياسة الاقتصادية قبل كل شيء، ما لم تعززه اعتبارات إضافية.

السبب الرئيسي على الأقل. فالطريقة التي يتصرف بها الأفراد والمنشآت بنقودهم ويستجيبون بها للمقادير النقدية تكتسب، بهذا الشكل، أهمية بمعزل عن الجانب السلعي من أفعالهم. وبشكل خاص، قد نندفع لإعطاء أهمية للاستفادة الكاملة من قبل الأفراد من الدخل الذي يستلمونه من المنشآت، أى لإنفاقه فوراً على منتجات هذه المنشآت أكثر مما على السلع التي يكتسبونها عند فعل ذلك، وكذلك الأسعار التي يكتسبون بها هذه السلع. وبالمثل، قد نندفع لمطابقة الادخار مع أى إعاقة فى تدفق الإنفاق والنظر إليه، فى الحالة القصوى، بمثابة العائق الاقتصادي العام. وهكذا فإن التحليل النقدي يصلح ليس فقط كأداة للاقتصاديين ممن هم "إنفاقيون" spenders و"معادون للادخار" anti-savers بمعزل عن أى نظرية بل يميل أيضاً إلى أن يخلق فى أذهان أنصاره الموقف "المناصر للإنفاق" و"المعادى للادخار" من خلال تركيز الانتباه على عملية توليد الدخل النقدي حيث يخفى وراءها كل شيء آخر.

وبعد تمهيد الأرضية، ينبغى علينا متابعة مصائر التحليل النقدي والحقيقي خلال الفترة المدروسة. دعونا نتوجه حالاً إلى الصعوبة الرئيسية فى هذه المهمة. إن هذه الصعوبة تأتي من أننا نصادف الأفكار، التي تشكل أساس التحليل النقدي أو ترتبط به، على مستويين إذا صح التعبير - المستوى ما قبل العلمى والمستوى العلمى. فمنذ أن بدأت الأجور تدفع نقداً صارت كل فتاة من خادمت البيوت تشعر أن الأمر لن يكون على ما يرام إلا إذا كان بوسع أصحاب عملها إنفاق النقود بسخاء؛ ومنذ أن باتت التجارة تعنى كسب النقود شعر كل تاجر أنه لن يكون قادراً على بيع ما يحب بيعه إلا إذا تيسرت نقود كافية أو أمكن إقناع مالكيها بمشاركتهم بها. ومع استثناءات معينة تؤكد القاعدة- وهي استثناءات أزاحت القاعدة تقريباً فى أوروبا فى القرن التاسع عشر- فإن هذا الأمر كان ولا يزال يشكل فقرة كبرى فى اقتصاد رجل الشارع الذى لم يعتقد بجدوى التوفير حتى حينما كان يتظاهر به. إن تبديد شيء من هذه الأوهام "النقدية" يمثل الشيء الأول الذى يتعين على الجهد التحليلي أن يقدمه. ولكن الجهود التحليلية الأخرى تواصل خلق وإعادة خلق تحليل نقدي على مستوى علمي ينجح أحياناً فى هجومه على التحليل الحقيقي مثلما كان الأخير ناجحاً فى هجومه على تلك "الأحكام المسبقة المألوفة". ومع ذلك، فإن هذين المستويين ليسا غير مرتبطين، بل إن عناء المؤرخ إنما يأتي من تداخلهما. فمن ناحية، بات من المؤكد أن المشاعر الشعبية تجاه النقود والإنفاق هى مشاعر لا

تُقهَر. وقد تواصلت هذه المشاعر وعكست نفسها دائماً في تيار أدبي تسرب داخل علم الاقتصاد "المعترف به" حيناً وخارجه حيناً آخر. كما أنها قدمت دائماً دعماً قوياً لمحاولات إرساء التحليل النقدي على المستوى العلمي: فكما أن تليفق النجاح الشعبي للحجج الاشتراكية من قبل الاقتصاديين المتمرسين لا يعود إلى مزاياها العلمية بل إلى حقيقة مسابقتها للمشاعر الإنسانية، العvisية على الصياغة العقلانية، فإن النجاحات الشعبية للتحليل النقدي العلمي يتعذر تفسيرها أيضاً دون أن نأخذ بالاعتبار حقيقة أن حججها تندرج ضمن العواطف فوق-العقلية sentiments extra-rational مما يرجح احتمال استقبال هذه الحجج بارتياح، وبخاصة في الأوقات الحرجة. (٢٦٥)

وفي الواقع، فإن الفرضيات الأكثر فعالية للتحليل النقدي العلمي هي تلك الفرضيات التي يجد فيها الجمهور تلميحاً ما للمخرج السهل من الصعوبات والتي تحمل شبيهاً عائلياً بما يسميه المحترفون المتذمرون أخطاء شائعة. ومن الناحية الأخرى، فإن تلك الأحكام المسبقة المألوفة تتضمن، كغيرها، عناصر من الحقيقة يمكن إثباتها علمياً بحيث أن التداخل معها لا يشكل prima facie (لأول وهلة) ذريعة لرفض التحليل النقدي العلمي. ومع ذلك، ظن أنصار التحليل الحقيقي أن هذا التداخل ينبغي أن يؤدي إلى هذا الرفض: فهم لم يكتفوا بإهمال تلك العناصر من الحقيقة بحيث أنهم أضروا بتعاليمهم نفسها، بل أيضاً اغتتموا الفرصة لتصوير نتائج التحليل النقدي كمجرد رؤى جديدة لما كانت مغالطات شعبية دون شك. وفيما بعد، وكلما كان أنصار التحليل النقدي في وضع يسمح لهم بفعل المثل، فقد ثأروا لأنفسهم بنفس الطريقة، وبحماسة شديدة، لأنهم، جزئياً، قد ارتكبوا خطأ مسفهاً بطريقة جديدة. إننا لا ننوي التشكيك بالأمانة الشخصية. ومع ذلك، فلا بد من بروز تشوشات كهذه ما دام الاقتصاديون يمضون في تحليلهم وعيونهم معلقة على البرامج التطبيقية التي يحبون التوصية بها أو مناهضتها كما فعل ويفعل معظمهم. ذلك لأن أي جهد من هذا النوع يأخذ طابع الصراع السياسي بالضرورة حين تحوّل المعرفة التكتيكية الأكثر بدائية دون الأخذ بأي مدخل يسمح بإمكانية وجود شيء قيم لدى الخصم. وقد دفع هذا المحللين "الحقيقيين" و"النقديين" معاً إلى المزايدة بصورة ثابتة. ولكن من الضروري، لإكمال المشابهة، أن نضيف أنهم ارتكبوا كل

(٢٦٥) توضح حالة الولايات المتحدة كل ذلك على أكمل وجه.

أنواع الأخطاء حينما فعلوا ذلك. ومع ذلك، سنحاول تدقيق الأمر من خلال تصور بعض الأبعاد الواسعة للتطور في المذاهب، من ناحية، وإيراد بعض الأسماء التمثيلية، من ناحية أخرى.

إن تاريخ التحليل الاقتصادي يبدأ مع هيمنة التحليل الحقيقي في هذا الحقل. وقد التزم به أرسطو والعلماء السكولانيون. وهذا أمر مفهوم تمامًا لأنه لم يكن أمامهم سوى الميول ما قبل التحليلية لدى الجمهور. ولكننا نعلم بوجود استثناء مهم لابد من ذكره: إذ قدّم هؤلاء تفسيرات نقدية لظاهرة الفائدة. وقد سادت هذه الحالة للأشياء حتى بداية القرن السابع عشر على نحو تقريبي. كما انتهى تاريخ التحليل الاقتصادي، في الفترة المدروسة، إلى انتصار كامل للتحليل الحقيقي بحيث جرى إقصاء التحليل النقدي بعيدًا عن نطاق الاهتمام لقرن من الزمن، وذلك رغم أن جهدًا أو جهدين قد بذلا لصالحه في حقل الاقتصاد العلمي، وذلك رغم أنه استمر حيا لفترة طويلة خارج ذلك الحقل في "عالم سرى" underworld خاص به.^(٢٦٦) إن هذا النصر مفهوم هو الآخر. ومما ساعد عليه بقوة الذكريات الراسخة حول ارتباط الاضطرابات النقدية (في القرون الوسطى والاضطرابات الأحدث) بالإساءة المذهلة في إدارة الأساليب المصرفية - فأفعال جون لو لا تزال في أذهان الجميع (انظر القسم الخامس، أدناه) - وكذلك العداء للتعاليم "الميركننتيلية". ولكن، رغم قوة هذه العوامل،^(٢٦٧) لا ينبغي المبالغة في التشديد عليها إلى الحد الذي جعلنا ننسى

(٢٦٦) كان تورجو وأ. سمث هما الرجلان اللذان ظلا على مسافة من جمهرة الغالبين، واللذان كان عليهما، في الفترة اللاحقة، العثور على النصير الذي أكمل الانتصار: ج. ب. ساي. ويورخ اللورد كينز (الذي استعرت منه كلمة "عالم سرى" التي تعكس جيدًا وضعية التحليل النقدي خلال القرن التاسع عشر) بداية انتصار منهج التحليل الحقيقي بالمناظرة بين ريكاردو ومالثوس (General Theory. p. 32). وهذا غير صحيح، لكن ثمة حقيقة في فكرة كينز القائلة بأن المواقف من السياسة policy المرتبطة بمنهج التحليل الحقيقي قد دحرت إنجلترا [وبقية العالم، ج. شومبيتر] تمامًا مثلما دحرت محاكم التفتيش إسبانيا. وفي الواقع، فقد كان يجري رفض كل ما نشم منه رائحة أفكار التحليل النقدي ليس فقط كشيء حافل بالأخطاء بل أيضًا كشيء غير صالح من الناحية الأخلاقية تمامًا: فالتحليل النقدي - ليس دون سبب دائمًا، طبعًا - كان يرتبط بالدفاع عن السياسات الساذجة والطائشة، وكذلك تبنى سياسة مصرفية هشة ونظام الفضة silver interest في الولايات المتحدة بشكل خاص.

(٢٦٧) وتغطي تلك العوامل أمثلة جيدة على التأثير الإيديولوجي إذا عرفنا الإيديولوجيات بمعنى أكثر عمومية وعملية من المعنى الماركسي. فأى هاجس obsession يحد من مدى رؤيتنا ويستبعد فكرنا يندرج ضمن ذلك المفهوم للتأثير الإيديولوجي. ويعتبر من قبيل الهاجس أيضًا أي فكرة تتكرر إمكانية صحة ما كتبه، ذات يوم، كتاب لهم مسحة "ميركننتيلية"، وكذلك الفكرة القائلة بأنه ينبغي علينا، مهما كلف الأمر، رفض أي شيء مما يتوجب تسميته مذهب التضخم inflationism.

أن التحليل الحقيقي كان أيضًا نتاج التقدم التحليلي ووسيلة ساعدت على تحقيق تقدم أكبر.

(ج) الفاصل الزمني للتحليل النقدي (١٦٠٠-١٧٦٠): بيكر وبواجيلبر

وكينيه ولكن كان هناك فاصل زمني هام interlude للتحليل النقدي بين عامي ١٦٠٠ و ١٧٦٠ تقريبًا. فقد دأب رجال الأعمال والموظفون الحكوميون والسياسيون، ممن كانوا يكتبون حينذاك، على الاهتمام بالجوانب النقدية من القضايا باعتباره شيئًا طبيعيًا. وحينما شك هؤلاء بأنهم قد ابتلوا حينما أمطرت السماء، فإنهم شكوا بأن النقود الأكثر تعنى تحقيق ربح أكثر وتشغيلًا أكثر، أو أن الأسعار العالية بمثابة نعمة، أو أن الفائدة المرتفعة شيء مزعج ليس إلا. ولكن رغم أن هذا الأدب قد انطلق بصورة واضحة من التحليل النقدي بمستواه السابق على التحليل pre-analytic level، ورغم أنه لم يفقد الصلة بشكل تام باقتصاد الفتاة- الخادمة، إلا أنه لم يمكث هناك بل قدّم أخيرًا، إذا استثنينا التكنيك، كل الأشياء التي استعادت الصدارة عمليا خلال ثلاثينيات هذا القرن. وإذ نؤجل درس العقائد "الميركنتيلية" على وجه التحديد، وكل الأمور الأخرى، فإننا ننصرف الآن إلى معاينة نشوء التحليل النقدي بمعناه الأهم، أي كمنظريّة للعملية الاقتصادية معبرًا عنها كتيارات من الإنفاق. ورغم أن مثال كينيه يكفي لأن يبين بالمنطق الدقيق كيف أن التحليل النقدي لم تكن له علاقة بمذهب الحماية، فإن الوثيقة الأولى التي تطرح بوضوح شديد نظرية كهذه كانت مقالة "ميركنتيلية" تمامًا: مقالة بيكر - Politicsche Discurs (1668).^(٢٦٨) وتتضمن هذه المقالة الأسس لمخطط تحليلي ينظر إلى إنفاق الأفراد على الاستهلاك بوصفه المحرك الأساسي أو "روح" الحياة الاقتصادية كما قال بيكر. إن الملاحظة القائلة بأن إنفاق فرد معين يمثل دخلاً لفرد آخر - أو أن إنفاق المستهلكين يولد الدخل - هي فكرة قديمة وعادية في آن واحد. ولكن هذه

(٢٦٨) Politischer Discurs von den eigentlichen Ursachen dess Auff-und Abnehmens der Stadt, Lander,und Republicken. in specie, wie ein land folckreich und nahrhaft zu غنياً وكثير السكان وتحويله إلى مجتمع حقيقي). كان يوهان يوكيم بيكر Johann Joachim Becher (١٦٣٥-١٦٨٢) إنساناً مغامراً نوعاً ما. وكان طبيباً وكيميائياً من حيث مهنته. وقد جاء إلى فينسا محملاً بخطط ومشروعات، ولعب دوراً معيناً هناك إلى أن تعين عليه أن يهرب من دائنيه. بيد أن فاعليته وأصالته كان معترفاً بهما بصورة عامة حتى من قبل كتاب مثل لايبنيز Leibniz وشتال Stahl.

الفكرة يمكن أن تتحول إلى أساس للتحليل - وهو الأساس الذي قام كينيه بتجسيده في عمله the Tableau بعد قرن من الزمن - كما هو بالضبط شأن الفكرة القديمة العادية التي تقول إن الجسم الساكن يبقى ساكناً ما لم تؤثر عليه قوة خارجية. سنسمي هذه الملاحظة مبدأ بيكر Becher's Principle لأن بيكر، كما يبدو، كان أول من أدرك إمكاناتها النظرية. لم يفعل بيكر شيئاً يذكر لتطوير أى نظام معين للتحليل النقدي وبل ترك، طبعاً، الكثير من هذا للورد كينز.^(٢٦٩) ولكن، بقدر ما يمكن الاعتماد على توصيات كاتب ما للتعرف على مخطئه التحليلي، فإن هناك، عملياً، انسجام تام بينهما (باستثناء الموقف من السكان) حول مسألة الاستثمار المحلي، بين أمور أخرى.^(٢٧٠)

وليس من المستغرب أن يجد بيكر خلفاء له في ألمانيا. لقد كان الإداريون المستشارون الألمان بعيدين فعلاً عن فهم أهمية مبدئه التحليلي. ولكن التحليل النقدي، بالمعنى الذي عرفناه، يتوافق مع المفاهيم التي تحمل معنى ظاهرياً مألوفاً لكل فرد، رغم أنها مفاهيم مجردة جداً وغير واقعية حقاً. وقد استوعب هؤلاء الإداريون هذا المعنى الظاهري لأنه يتلاءم بشكل ممتاز مع بقية أفكارهم - وإلى الحد الذي لا يجعل من الضروري حتى افتراض تبعيتهم له، إذ يمكن تنسيق وترشيد الكثير من تشخيصاتهم وتوصياتهم في ضوء مبدأ بيكر. وهكذا آمن العديد منهم بالأهمية المحورية للاستهلاك الواسع mass consumption، أو، إذا استعملنا طريقتهم المعيارية في التعبير عن أنفسهم، آمنوا بالتدابير التي من شأنها أن تشجع

(٢٦٩) لم يكن كينز (General Theory, ch. 23) كريماً فحسب، بل كريماً إلى حد المبالغة في اعترافه بالمساهمة "الميركنتيلية". ومع أن هذا أمر رائع من الزاوية الأخلاقية أو الجمالية ويتمشى مع الإنسان الذي تهمة القضية التي يحملها أكثر مما يهيمه ادعاؤه بالأصالة، إلا أنه يمكن أن يعطى صورة خادعة إلى حد ما ويخفي مقدار المعرفة السابقة على التحليل وكذلك الخطأ الموجود في تلك الأعمال. لا يشير كينز إلى بيكر. ويذكر، بدلاً منه، دبليو. فون شرودر (١٦٤٠-١٦٨٨)، وعمله الرئيسي هو: (Furstliche Schatz und Rentkammer, 1686)، الذي هو أقل أهمية، وأقل أصالة بشكل خاص، من بيكر الذي عاصره. وقد تأثر فون شرودر بكل من بيكر وتوماس مون، كما يبدو. (٢٧٠) وقد تعززت شهرة بيكر بعد وفاته لامتداحه من قبل عدة مؤرخين ألمان. وعلى هدى مبادرة روشر (Geschichte der Nationalökonomik in Deutschland, 1874, p. 270)، فقد دأب هؤلاء المؤرخون على ضم عدد من النقاط المهمة إلى هذا الحد أو ذلك إلى تعاليم بيكر مثل مفهومه حول أشكال السوق الثلاثة التي استنكرها بقوة وهي monopolium {الاحتكار}، و propolium {الشراء بالجملة بهدف الاحتكار والبيع بأسعار مرتفعة} {forestalling} و polypolium {المنافسة التامة}. ولكن هذا لم يتضمن الكثير. فعدم حماسه للمنافسة التامة ونفوره الكينزي من مذهب عدم التدخل، تقويم الآن، دون شك، باستحسان أكثر مما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر، ولكن يحتمل أن قدرته التحليلية كان أقل، وليس أكثر، من قوة حجة المنافسة الحرة في زمن ما لاحق.

الاستهلاك الواسع. وقد كان هذا، بالنسبة للبعض منهم، مثل جستي، السبب الرئيسي لتشيدهم المفرط على نمو السكان - كوسيلة لزيادة الطلب - أكثر مما لأى أسباب أخرى. وقد أدرك بيكر نفسه التفاعل بين الاثنين. كما كان مبدؤه مهمًا، كما هو اليوم، لتقييم آثار الأسعار العالية، والادخار، والإسراف luxury.

وفى إنجلترا، لم تكن هناك، بقدر ما أعلم، صياغة صريحة لمبدأ بيكر ولا لأى شىء آخر على صلة وثيقة به. بيد أنه كان مفترضاً فى الغالب، إذ تصب فى هذا الاتجاه محاكاة بوتير مثلاً (١٦٥٠) التى تذهب إلى أن الزيادة فى عرض النقود ستزيد من معدل الإنفاق والإنتاج بصورة متناسبة. كما تفعل المثل محاكاة لـ المشابهة (١٧٠٥)،^(٢٧١) رغم أنها أكثر حذراً. ويقدم الأدب الفرنسى، بين أشياء أخرى، المثال الأجدر بالاهتمام بين كل أعمال بواجيلير (Dissertation sur la nature des richesses - انظر الفصل الرابع، أعلاه) الذى هو، مثل كينييه، نصير لمذهب حرية التجارة وعدم التدخل من حيث المبدأ. لم يلجأ بواجيلير إلى الإدارة الحكومية لتأمين التدفق المنتظم للقيم النقدية (المصرفيات) بل أشار، على العكس، إلى العراقيل التى تخلقها الدولة لهذا التدفق: كرسوم الصادرات، والقيود الداخلية على التجارة، وتداخل الضوابط الحكومية مع شؤون الزراعة والمواد المصنوعة، والآثار ثقيلة الوطأة للضريبة المباشرة الأكثر أهمية taille (ضريبة السرعوس أو الأراضى) - وهى عراقيل كانت كلها قد خربت الريف وأفقرت المدن لأنها حدثت من إنفاق المستهلكين. وإضافة إلى ذلك، فبينما نحن ننظر نحن الآن إلى كاسبى الأجر على أنهم أكثر المنفقين تبعية، فإن بواجيلير يسيطر هذا الدور بملاك الأراضى فى النمط الاجتماعى الخاص بزمانه. ولكن هذه الاختلافات لا تصلح إلا لتأكيد التشابه الأساسى بين نظريته وحلوله للمشاكل العملية من جانب وبين تلك الخاصة بزماننا من جانب آخر. فإنفاق المستهلكين كان يشكل المبدأ الفعال فى الحياة الاقتصادية. والتوازن كان توازن طلب - متبادل reciprocal demand، فى صورة نقود، من قبل جميع المجموعات الاجتماعية على السلع والخدمات التى تنتجها المجموعات الأخرى؛ ولا يتحقق هذا التوازن إلا حينما يتحول كل بائع على الفور إلى مشترٍ.^(٢٧٢) إن كل شىء يتعارض مع الإنفاق الفورى على السلع

(٢٧١) حول بوتير ولو، انظر القسمين الثانى والخامس، أدناه.

(٢٧٢) وهذا يتضمن مفهوم الطلب الكلى، فى صورة نقود، على الإنتاج ككل، ويمكن القول، لذلك السبب، أنه يبشر بالمفهوم المالثوسى (والكينزى) للطلب الكلى الذى سيناقش فى مناسبة قادمة. لقد لاحظنا =

الاستهلاكية كان من شأنه أن يدفع إلى هبوط الأسعار، وبالتالي الدخول مما يقود بدوره إلى هبوط آخر في الإنفاق الاستهلاكي والوصول، بهذا الشكل، إلى انكماش تراكمي. وهكذا، كان الرغيف الرخيص يربح بواجيلبر أكثر من كل الكوارث الأخرى- وفي هذا الرعب لم يتفوق عليه أحد قط من خارج مجلس شيوخ الولايات المتحدة. وكان بواجيلبر، وببساطة مدهشة، يحذر المحامين، والأطباء، والممثلين، ومن على شاكلتهم، من إثارة الصخب من أجل أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية، قائلاً أنهم بهذا "يحفرون قبورهم"؛ ذلك لأن ملاك الأراضي، الذين هم ليسوا سوى منفقين وسيطين، سيجدون أن دخولهم قد تدنت ويتعين عليهم تخفيض إنفاقهم، فماذا سيحل عندئذ بأولئك المحامين... الخ؟ وهكذا لم تقترن فكرة بواجيلبر عن المجتمع المزدهر بمفهوم الرخص والوفرة Cheapness and Plenty بل بمفهوم الغلاء والوفرة Dearness and Plenty. صحيح أنه لم يستعمل عبارة "مغالطة الرخص" Fallacy of Cheapness التي يولع بها "أنصار الإنفاق" المعاصرون، ولكنه كان يقصد هذا الشيء بالذات بشكل واضح. وما دام هذا الموضوع لم يكف عن إثارة الاهتمام- على الأقل في حدود المساحة الواقعة بين علم الاقتصاد المهني والشعبي- فمن المفيد استغلال الفرصة للتعليق عليه.

(د) مفهوم الغلاء والوفرة مقابل الرخص والوفرة. من الواضح، أولاً، أن لكلا هذين الرأيين جذورًا في ذهن الجمهور، وأن السياسيين والمشرعين والإداريين، ممن يشرعون بإجراء ما لتطبيق هذا أو ذاك من الرأيين، إنما يستجيبون ببساطة إلى نداءات شعبية. وهذا يصح اليوم مثلما كان صحيحًا بالنسبة إلى مراسيم السعر لدى ملوك الرومان المتأخرين، وهو يفسر ليس فقط تناقض الدوافع المعلنة والتدابير الفعلية المشاهدة، بل أيضًا الكثير من النفاق في استعمال محاجات لها طابع عام ظاهريًا بقصد تحسين الوضع النسبي لمجموعة معينة. وبشكل عام، كان العامل يريد دائمًا أسعارًا متدنية للسلع، بينما يريد رجل الأعمال أسعارًا عالية لها، وكلاهما كان قد افترض، دون درس، عدم وجود أي آثار أخرى سواء للرخص أم للغلاء. وقد انطلق التحليل المبكر، في هذا الموضوع كما في غيره، من تلك الميول الشعبية بعد أن شذبت وأعاد صياغتها في صورة مذاهب.

=سابقًا أن الفكرة ذاتها، جوهرية، قد تم تبنيها من قبل أورترز بعد حوالي قرن من الزمان من بواجيلبر (انظر الفصل الثالث، القسم ٤، د، أعلاه): فالقول بأن الطنب الاستهلاكي الكلي هو المبدأ المحدد للسكان (التشغيل) يعادل القول بأنه يمثل المبدأ الفعال للإنتاج.

ولكن الكتاب عند قيامهم بذلك - مرة أخرى: في هذا الموضوع كما في غيره- قد ساندوا هذا الرأي أو ذاك وكانوا بطيئين، وغير راغبين في معظم الأحوال، برؤية عناصر الحقيقة في الرأي الآخر. لقد قام العلماء السكولائيون بربط الرفاه بالرخص؛ والمجاعة والبؤس واسع الانتشار بالغلاء. ومال رجال الأعمال- الاقتصاديون في القرن السابع عشر إلى الوضع المعاكس، ولكن ليس دائماً، وهو أمر طبيعي تماماً بالنسبة لبيئتهم: فبعضهم جمع بين الرخص والوفرة مثل روجر كوك؛ ولكن الغالبية ربطت الغلاء والوفرة - ومعدل الفائدة المتدني، الذي يمكن أن نضيفه أيضاً- بالتجارة المنشطة ومستويات التشغيل العالية. وسنرى أن الاختلاف بينهم، وكذلك بين أكثريتهم وبين العلماء السكولائيين، كان يعود كلياً إلى الاختلافات في الأوضاع التي تصورهما شتى الكتاب ومجموعات من الكتاب بحيث لم يكن ثمة عدم انسجام منطقي بين ما بدت كآراء متناقضة تماماً لأول وهلة. ولكن أحدًا لم يَرِ هذا أو يعترف به لأن كل واحد كان يريد تلقين الآخر درسًا عمليًا. وهذا يصح على التحليل الأكثر تنقيحاً في القرن الثامن عشر. وقد تأكدت صعوبة تنفيذ حجة السعر المرتفع high-price argument التي دعمها كتاب من الدرجة الأولى مثل بواجيلير وكينيه، من بعض جوانبها على الأقل. ولكن تم دحضها أخيراً، سواء جوانبها التي يمكن الدفاع عنها أو أجزاءها الواعدة أو جوانبها الخاطئة بالفعل. وقد أيد آ. سمث فكرة الرخص والوفرة وتبعه عملياً كل الاقتصاديين المرموقين في القرن التاسع عشر. ومرة أخرى، تجدر ملاحظة أن كل ما فعلته مدرسة الرخص والوفرة كان، أولاً، تأكيد حقائق عادية مثل تلك القائلة بأن كل مستوى عام للأسعار والمقولات النقدية التي تتكيف لها العملية الاقتصادية صحيحة كغيرها، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد المغلق، وبأن ما يهم فقط، إلى ذلك الحد، هو العلاقات بين بعض الأسعار وأسعار أخرى، كالعلاقة بين سلعة معينة وعناصر إنتاجها؛ ثانياً: تفسير الرخص في صورة جهد أكثر مما في صورة نقود؛ ثالثاً: قبول الهبوط في الأسعار النقدية، الذي يحدث كنتيجة للتراكم والنقد، بوصفه الطريقة الطبيعية لتجلى الرخص المتزايد للأشياء في صورة جهد؛ رابعاً: التقليل من شأن الاضطرابات التي يتعذر فصلها عن الأسعار المتدنية، من ناحية، والاستهانة بفرص التشبث التي تنتجها سياسات الأسعار المرتفعة، من الناحية الأخرى. ولم يكن في كل هذا ما يمكن تسميته مغالطة fallacy حقاً. وقد شكّل انتصار المدافعين عن مفهوم الرخص والوفرة تقدماً في التحليل من جوانب مهمة.

بيد أنه كان تقدماً أحادى الجانب أهمل الكثير من الإحياءات الواعدة لأنصار الغلاء والوفرة.

ثانياً: تنبغى ملاحظة أن شعار الغلاء والوفرة لا يرتبط بالضرورة بالتحليل النقدي بمعنى التحليل من خلال المجاميع النقدية. ومن الواضح أن هذا الأخير ليس فيه ما يمنعنا من ربط ظروف الرخاء بالرخص. لكن، بحسب ظواهر الأشياء، فإن العلاقة بين التحليل النقدي، بذلك المعنى، والغلاء، هي علاقة تاريخية ليس إلا، وبالتالي فهي تتطلب تفسيراً خاصاً في كل حالة. وهذا التفسير يمكن إيجاده بسهولة في حالة بواجيلير. فمحاجته عن الأسعار المرتفعة high-price argument كانت بالفعل محاجة عن أسعار مرتفعة للمنتجات الزراعية، وقد تم تفسير آثارها على الرفاه على أساس أن هذه الأسعار كانت تعنى دخولاً مرتفعة لملك الأراضي الذين اعتمد بواجيلير عليهم أساساً للقيام بالإنفاق. فكما يطابق الاقتصاديون المعاصرون معدلات الأجور المرتفعة بالدخل الكلي المرتفع للطبقة العاملة ومطابقة هذا الأخير بإنفاق المستهلكين الوفير، فقد طابق بواجيلير الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية بالريع المرتفع، ومطابقة هذا الأخير بالإنفاق الوفير، والإنفاق الوفير بمستويات التشغيل والرفاه المرتفعة. إذن، ثمة علاقة منطقية هنا بين التحليل النقدي وفلسفة السعر المرتفع. بيد أن محاجة فيري Verri، القائلة بأن من شأن زيادة عرض النقود أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار، لدورها في تحفيز الإنتاج (يمثل فيري أهم كاتب، قبل عهد سمث، بالنسبة لفكرة الرخص والوفرة)، يمكن أن تتطور إلى قطعة من التحليل النقدي بحيث تتماشى مع فلسفة السعر المنخفض.

وكان لكينييه الرأي نفسه عن الأسعار (انظر بخاصة عمله: Maximes Generales, 1758). كما أنه اعتقد أيضاً أنه بينما لا تشكل الوفرة والقيمة المنخفضة ثروة، ويعنى الندرة والغلاء البؤس، فإن الوفرة والغلاء يعنيان الثروة: فلا ينبغي السماح للأسعار بالانخفاض لأنه telles est la valeur venale, tel est le revenu (xviii) {تلك هي قيمة الشراء، وذلك هو الإيراد - القاعدة الثامنة عشرة}. وعلى المرء ألا يتصور أن الرخص أفضل للفقراء: فالرخص لا يفعل شيئاً سوى جعل أجورهم أقل. وينبغي عدم تخفيض موارد (aisance) الطبقات الأفقر (القاعدة التاسعة عشرة) لأن استهلاكها (أى الطلب الكلي في صورة نقود أو الإنفاق) سينخفض فيما بعد مما يخفض بدوره من الإنتاج والدخل. ولكن ليس ثمة

ما هو مميز في هذا النوع من النظرية، الذي يمكن بسهولة ترجمته إلى لغة معاصرة ذات طابع مألوف، على غرار الموقف من الادخار، والذي كان بواجيلبر قد تنبأ به وطوّره كينيه كليًا. فالتدفق الفوري المتواصل للقوة الشرائية هو كل شيء في هذا المخطط التحليلي. أما الادخار، فيُعتقد أنه يقطع هذا التدفق. وعليه، فهو عدو للجميع من نوع ما. ويجعل كينيه منه إحدى قواعده: *que la totalite des sommes du revenu rentre dans la circulation annuelle et le parcourt fortunes pecuniares dans toute son etendue* (v11). وينبغي عدم تكوين *le pecule du royaume au prejudice de la rentree des avances de la culture* "...:cette interception du pecule diminuerait la reproduction des revenus et de l'impôt". ويمكن دون شك تفسير *le pecule* {المدخرات} بمعنى مدخرات غير مستثمرة. وحتى إذا كان الأمر كذلك، فإن الشبه بالأراء الكينزية يبقى مدهشًا: فالادخار بذاته هو شيء عقيم ويولد الاضطراب؛ وينبغي "تعويضه" *offset* على الدوام، وهذا التعويض *offsetting* هو فعل متميز قد ينجح وقد لا ينجح. وهكذا اكتسب تقليد معاداة الادخار، القوى بوضوح، دعمًا إضافيًا قبل وقت قليل من تبده في الهواء. وهذا يمثل كل ما يلزم قوله عن النظرية النقدية للفريوقراط.

إذن كيف قُدرَ لفكرة التحليل الحقيقي أن تنتصر بسهولة وبصورة ساحقة؟ ستم الإجابة على هذا السؤال في القسمين الأخيرين من هذا الفصل حيث تجرى دراسة اثنتين من ساحات القتال الرئيسية للحملة الظاهرة لهذه الفكرة وهما نظرية الادخار ونظرية الفائدة. ومع ذلك، يمكن تقديم جواب عام حاليًا: تعود هزيمة، أو بالأحرى انهيار، فكرة التحليل النقدي في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى ضعفها. وحتى إذا سلمنا دون تحفظ، لغرض الحاجة، بصحة التحليل النقدي وبأن تطوره الحديث يمثل تطورًا بالنسبة للتحليل الحقيقي في القرن التاسع عشر، فإنه يجب أن يكون واضحًا أن الأخير لم يكن أقل منزلة من التحليل النقدي في القرن الثامن عشر. ومثل هذا التقدم اللولبي لا يعتبر غير مألوف: فالنظريات، التي تشكل إزاحتها إنجازًا، يمكن أن تعود إلى إزاحة النظريات التي سبق أن أزاحتها، والإزاحة والعودة معًا قد تستفيدان من ذلك الشيء الغريب: المعرفة العلمية.

٢- أساسيات. (٢٧٣)

نتحول الآن إلى نظرية النقود بالمعنى الأضيق ولكن الأكثر شيوعاً رغم ذلك - ودعنا نتكلم بإيجاز ولو بشكل ناقص: نظرية النقود كأداة تقنية technical device. ومن الملائم، لهذا الغرض، أن نقدم بضعة مصطلحات من شأنها تسهيل العرض على امتداد بقية هذا الكتاب.

(أ) المذهب المعدنى والمذهب الاسمى: النظرى والعملى. نريد بالمذهب المعدنى النظرى Theoretical Metallism الإشارة إلى نظرية مفادها أن من الجوهرى منطقياً بالنسبة للنقود أن تتكون من، أو "تتغذى" بـ، سلعة معينة بحيث يصبح المصدر المنطقى للقيمة التبادلية أو القوة الشرائية للنقود هو القيمة التبادلية أو القوة الشرائية لتلك السلعة مأخوذة بمعزل عن دورها النقدى. صحيح أن أى سلعة يمكن اختيارها لأداء دور النقود من حيث المبدأ. ولكن مصطلح النظرية السلعية عن النقود Commodity Theory of Money يحمل معنى آخر أيضاً. وهذا يفسر تفضيلنا لمصطلح "المذهب المعدنى" Metalism، مع أنه ليس دقيقاً بصورة تامة، مستفيدين من واقع أن الذهب والفضة فقط كان يجرى اختيارهما عادة لأداء ذلك الدور فى الأزمنة الحديثة. وصحيح أيضاً أن "القاعدة" standard المختارة يمكن أن تتكون من أكثر من سلعة واحدة: فنحن لا نستعمل صيغة المفرد إلا لتجنب تكرار عبارة "أو السلع" فى كل مرة. أما المذهب المعدنى العملى Practical Metallism فنقصد به الإشارة إلى تبنى مبدأ معين للسياسة النقدية، أى مبدأ أن الوحدة النقدية "ينبغى" أن تُربط بشكل صارم بكمية معينة من سلعة معينة وأن تكون قابلة للتحويل إليها بصورة حرة. ويمكن تعريف المذهب الاسمى النظرى والعملى على أحسن وجه بصورة مناظرة تفيد العكس. وهكذا، نتحدث عن المذهب الاسمى النظرى Theoretical Cartalism حينما يجرى إنكار فرضية أن من الجوهرى منطقياً بالنسبة للنقود أن تتكون من الذهب، مثلاً، أو أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب فوراً؛ ونتحدث عن المذهب الاسمى العملى حينما يتم تبنى مبدأ

(٢٧٣) [اختار ج. شومبيتر عنواناً مؤقتاً لهذا القسم وهو "النظرية الأساسية" Ground Theory (Grundlagenforschung)، ولكنه استعمل كلمة "أساسيات" Fundamentals كعنوان للأقسام المناظرة فى الجزء الثالث (الفصل السابع، القسم الثانى) والجزء الرابع (الفصل الثامن، القسم الثالث)]

للسياسة بحيث أن قيمة الوحدة النقدية لا "ينبغي" أن تُربط بقيمة أى سلعة معينة. (٢٧٤)

ويستمد هذا التمييز أهميته، بالنسبة لنا، من عدم ضرورة أن يلازم المذهب المعدنى النظرى والعملى أحدهما الآخر. إذ يمكن للاقتصادى أن يسلم تمامًا بأن المذهب المعدنى النظرى هو مذهب يتعذر الدفاع عنه مثلاً، ولكن يظل رغم ذلك يؤيد المذهب المعدنى العملى بقوة. ولتحول المذهب المعدنى العملى إلى مذهب اسمى نظرى، تكفى قلة الثقة بالسلطات أو رجال الحكم الذين تزداد كثيرًا حرية حركتهم فى أنظمة العملة currency systems التى لا تضمن تحويل كل وسائل الدفع التى لا تتكون من ذهب إلى ذهب بصورة فورية وغير مشروطة؛ إذ لا ينطوى هذا على أى تناقض. ولكن القارئ سيدرك أن هذا الواقع يمكن أن يخلق صعوبات كبيرة فى فهم كتاب تعودوا على الخلط بين الاعتبارات النظرية والاعتبارات العملية. كما أن هذا لا يمثل السبب الوحيد فى مسألة لماذا لا يسهل دائماً تحديد ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي تصنيف كاتب معين كمعدنى نظرى. ذلك لأن المرء لا يزال بوسع، دون أن يكون معدنياً بالضرورة، أن يعتقد "أن السلعة الأكثر رواجاً" the most salable commodity تشكل المصدر التاريخى، بالمقارنة مع المصدر المنطقى، لظاهرة النقود. (٢٧٥) كما أنه قد يريد تأكيد دور الحكومة فى اختيار السلعة التى تُستعمل كنقود وقدرتها على تغيير هذا القرار بأشكال مختلفة. وحينما يتم هذا، فإن المرء قد يستخدم بسهولة، ما لم يكن رفيع الثقافة أو حذراً جداً، لغة من شأنها أن تحملنا على تصنيفه cartalist. ولنتذكر أن هذه الصعوبة كانت قد برزت فى حالة أرسطو (الفصل الأول، أعلاه). وأخيراً، فإن النظريات الأساسية طيبة، والكتاب يعوزهم الانسجام الداخلى فى الغالب، وحتى غامضون على الأغلب. فالكاتب الذى يقارن النقود بتذكرة معينة - تذكرة

(٢٧٤) استعرنا الكلمات Metallism و Cartalism من ج. ف. ناب: State Theory of Money (انظر الجزء الرابع، الفصل الثامن، القسم الثالث، أدناه). ولما كانت نظرية النقود، بحسب المذهب المعدنى، تشنق مباشرة من نظرية المقايضة، السابقة منطقياً، فإن النظريات المعدنية تمثل (تقريباً أو بالضبط: فلست متأكدًا بصورة تامة من ذلك) ما أسماه ل. فون مايسس نظريات النقود كوسيلة للمبادلة catalactic theories of money (من الفعل الإغريقى χαταλλάττειν، أى: يُبادل). ولكن كلمة Metalism توصل النقطة الجوهرية بقوة أكثر، إضافة إلى أنها تسهل الانتقال إلى المذهب المعدنى الأحادى Monometalism، وهكذا.

(٢٧٥) نتناول هنا على نحو عابر موضوعاً منهجياً مهماً. [كتب ج. شومبيتر: برجاه ترك باقى الصفحة لكتابة ملاحظة.]

تسمح لحاملها بالدخول إلى مخزن بضائع عام - نميل إلى تصنيفه cartalist. ولكن ينبغي عدم تحميل هذه العبارة الكثير، والأنسب هو اعتبار كل من ج. س. ميل الذي استعملها في القرن التاسع عشر، وبيركلي الذي استعملها في القرن الثامن عشر، ككاتيبين معدنيين metalists. ولا ننكر أن توصيف الآراء تجاه النقود صعب صعوبة توصيف الغيوم المتقلبة. (٢٧٦)

(ب) المذهب المعدني النظري في القرنين السابع عشر والثامن عشر. حافظ المذهب المعدني النظري، الذي كان يرتبط بالمذهب المعدني العملي (٢٧٧) عادةً، وإن ليس دائماً، على وضعه طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وساد

(٢٧٦) [أدخل ج. شوميتير الصفحات القليلة التالية من نسخة أبكر تم طبعها في آذار ١٩٤٤ (انظر الملحق)].

(٢٧٧) أفترض عدم إمكان الدفاع عن المذهب المعدني النظري، أي أن من غير الصحيح، كفضية منطقية بحتة، أن تتمثل النقود، أو ينبغي دعمها، بسلعة معينة أو عدد من السلع التي تمثل قيمتها التبادلية كسلع الأساس المنطقي لقيمتها كنقود. والخطأ هنا يكمن في الخلط بين الأصل التاريخي للنقود - الذي يمكن بالفعل إيجاده، في حالات كثيرة جداً، ولو ليس بصورة شاملة، في حقيقة استعمال بضع سلع كوسيلة للمبادلة - وهي سلع كانت راجحة بشكل خاص particularly salable - وطبيعتها أو منطقها الذي هو مستقل تماماً عن الطابع السلعي لمادتها. ويحدث هذا النوع من الخطأ على نحو متكرر جداً في جميع حقول التحليل الاجتماعي، وبخاصة في مراحل الأولى: إذ تلزم خبرة تحليلية واسعة لإدراك أن الأشكال الأولية للمؤسسات الاجتماعية قد تكون أكثر تعقيداً من أشكالها الحديثة، وأنها قد تخفي الأصول المنطقية أكثر مما تكشفها. هذا وسنعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

ولكن المرء قد يدرك كل هذا ويكون، مع ذلك، نصيراً للمذهب المعدني العملي، أي يعتقد أن الارتباط القوي لوحدة النقد monetary unit بالذهب، مثلاً، يمثل، في بعض أو كل الحالات، الطريقة الفضلى أو حتى الوحيدة لإقامة نظام نقدي معين أو لجعله يؤدي وظيفته. ومع ذلك، فهذه ليست قضية نظرية بحتة وقد تكون صائبة أو خاطئة بحسب الظروف وكذلك زوايا النظر والمصالح الفردية والفئوية. ولكن رغم أن قسماً من المذهب المعدني، النظري والعملي، مستقلان منطقياً، فإن القارئ لن يستغرب حينما يكتشف عدم سهولة التمييز بينهما دائماً. ففي حين يكتب بعض الكتاب حول هذا الموضوع بشكل محدد تماماً؛ فإن الغالبية لا تزال تخطئ بينهما على عاداتها حتى هذا اليوم؛ بيد أن المعدنيين العمليين والخصوم العمليين للمذهب المعدني practical antimetalists يُظهرون، في أحوال كثيرة، ميلاً لنقوية حججهم، المتعلقة بالملاءمة الفعلية لربط وحدة النقد بكمية من المعدن، وفقاً لنظرية معدنية أو ضد-معدنية. ثمة صعوبتان إضافيتان من شأنهما زيادة صعوبات التفسير. فالآراء المعدنية ضد-المعدنية ليست متعارضة بشكل صارم كما قد يتوقع المرء، ولكنها تسمح باختلافات دقيقة كثيرة. ومن ناحية أخرى، فإن طريقة التعبير - كالقول بأن "النقود هي تذكرة" - التي يبدو وكأنها تؤثر بوضوح نحو خيار معين قد لا تعني الكثير ما لم تتبعها وتدعمها تفاصيل أخرى. وقد صادفنا سابقاً صعوبات كهذه في حالة أرسطو. وأنا غير واثق تماماً من صوابي بتصنيفه كنصير للمذهب المعدني النظري. بيد أن جالياني، الذي سنلتقى به بعد قليل، كان قد فسره بمعنى معاكس. وفي حالة الكراريس المكتوبة دون عناية دقيقة بالأساسيات، فإن إمكانية تدليل هذه الصعوبات تتعذر أكثر كلما تعمقنا أكثر في سير غور أفكار كاتبها. وهكذا، ينبغي قراءة ما سيرد في المتن في ضوء هذه الاعتبارات. وأنا أفضل طرح شتوكي على القارئ بصراحة بدلاً من الجزم العقائدي dogmatizing بثقة لا أشعر بها.

على نحو ساحق أثناء "الوضع الكلاسيكي" الذي نشأ في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وقد أقرَّ به آ. سمث بالفعل. وظلَّ المذهب مقبولاً بصورة شاملة تقريباً لأكثر من قرن لاحق - كما قبله ماركس ضمناً أكثر مما فعل سواه - إلى حد أن أكثرية الاقتصاديين كانت تشك ليس فقط بقوة محاكاة الآراء ضد المعدنية ولكن، تقريباً، بعدم أمانة هدف أي صيغة من تلك الآراء.

وقد تماشى هذا التطور، كما نعلم، مع التقليد الراسخ. فقد ردَّد فلاسفة القانون الطبيعي ومن تأثر بهم بشكل مباشر من الإداريين المستشارين تعاليم أرسطو والعلماء السكولانيين وطوروا ليس إلا. ولكن أكثرية من كتب حول النقود ممن يتعدر إثبات تأثرهم بجو الربع الأخير من القرن الثامن عشر - كالاقتصاديين التجاريين الإنجليز مثلاً - كانت قد سايرت ذلك التقليد. وثمة أمثلة كثيرة من جميع البلدان. فبالنسبة لإنجلترا، يكفي أن نذكر، أولاً، بضعة اقتصاديين مرموقين، مثل تشايلد الذي طابِق النقود بوضوح بتلك الأجزاء من أرصدة الذهب والفضة التي تؤدي الوظيفة النقدية واعتقد أن الذهب والفضة، سواء أكانا مسكوكين أم غير مسكوكين، يبقيان كسلع بالضبط كما هو حال النبيذ والزيت والتبغ والملابس والأمتعة؛ وبتي الذي تناول، هو الآخر، النقود في ضوء مادتها؛ ولوك^(٢٧٨) الذي

(٢٧٨) إن الأفق الواسع لمؤلف "Essay concerning Human Understanding" واهتمامه الثابت بالوقائع والمشاكل الاقتصادية (وهو ما يعطي مجلته برهاناً صادقاً عليه) ينبغي أن يتيح إمكانية بناء نظام شامل عن فكره الاقتصادي. وقد كانت ثمة محاولة فعلاً لتحقيق ذلك أكثر من مرة، وربما كانت أكثرها نجاحاً محاولة ديليو. روشر (Zur Geschichte der englischen volkswirtschaftslehre.) و ج. بونار (Philosophy and Political Economy, 1893). ومع ذلك، ورغم أننا أشيرنا إليه وسنشير إليه مجدداً ضمن سياقات أخرى، فإن حق لوك في احتلال مكانة معينة في تاريخ التحليل الاقتصادي يقوم حصراً على أعماله حول النقود (وفي الدرجة الأولى، على عمله: Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest and Raising of the Value of Money 1692؛ ولكن عمله: Further Considerations... لا يضيف سوى القليل) التي، رغم أن المجادلات الجارية حينذاك أملت تاريخ صدورها وشكله، تجسد فكر عقود من السنين وتعني أكثر من كراس عابر وأكثر مما تشير إليه عناوينها أيضاً، وذلك بفضل القوة التي تغلغل الكاتب بها عميقاً نحو الجذور الأولية. ولكن حتى إذا كان الأمر كذلك، فإننا نستطيع الحديث عن مساهمة كبيرة له في التحليل النقدي، ناهيك عن مساهمات كاملة. فزالته كثيرة، كما أن "أصالته الذاتية"، مهما بلغت، فهي لا تتضمن سوى القليل مما لم يأت بمثله أو أفضل منه كتاب آخرون في نفس الفترة تقريباً. وكان تأثيره في القارة كبيراً أيضاً. ويمكن أن نثبت حقنا بتصنيفه معدني إثباتاً تاماً وفقاً لبنية حجته. ومع ذلك، فقد تُثار شكوك استناداً على عبارة لوك القائلة بأن النقود توجد بمقتضى قبول عام. وهذه المسألة تشبه تلك التي تثار بالارتباط مع عبارة أرسطو: δυνάμις (انظر الفصل الأول، أعلاه) ويمكن الإجابة عليها بنفس الطريقة، كما اعتقد: فمن ناحية، حتى لو أن النقود تتطور عن عادة استعمال سلعة واحدة=

فعل المثل، رغم أنه كان أكثر استعدادًا للتسليم بأن الوظيفة النقدية تُحدث تغييراً معيناً؛ وهيوم^(٢٧٩) الذي لا تختلف تعاليمه بشأن تلك النقطة المعينة عن تعاليم تشايلد إلا من حيث الصراحة والصلق؛ وكانتيلون (عمله المذكور سابقاً، الجزء الأول، الفصل السابع عشر) الذي كان لمذهبه المعدني النظري تأثير كبير في فرنسا. ثانيًا: نذكر كذلك مؤلفي ما يمكن اعتبارهما العملين الإنجليزيين الأساسيين عن النقود في القرنين السابع عشر والثامن عشر، راييس فاون^(٢٨٠) وجوزيف هاريس^(٢٨١).

وفيما يخص المسائل الأخرى، سنقتصر على ذكر حالات من الأدب الإيطالي حول النقود، الذي حافظ طوال الفترة على مستوى أعلى مما فعل سواه. وعملياً، كان كل الكتاب القيايين من أنصار المذهب المعدني بشكل مؤكد. ويمثل سكاروفى، دافانزاتى، مونتانارى، جاليانى وكارلى الأسماء الأكثر أهمية. وتتبعى إضافة بيكاريا وفيرى كمثالين على معالجة موضوع النقود التي ترد في البحوث الشاملة عن الاقتصاد العام.

=يقصد المبادلة غير المباشرة مع سلع أخرى - لتسهيل المقايضة - يمكن التعبير عن هذا بالقول بأن الناس "اتفقوا" على اختيار تلك السلعة. ومن ناحية أخرى، حتى لو أن السلعة النقدية تكتسب "سعرًا" معيناً عبر آلية السوق، فيمكن القول بأن هذا السعر انبثق عن "اتفاق" كما يحدث فعلاً مع أى سعر آخر.

(٢٧٩) يمثل عمل هيوم "Of Money" إحدى المساهمات الكبرى التى يتضمنها كتابه: Political Discourses, 1752. وتعود مكانة ذلك العمل فى تاريخ علم الاقتصاد، رغم جدارته، إلى القوة والفتنة التى تمت بها صياغة نتائج العمل السابق، أكثر مما تعود إلى أى شىء جديد فيه. ومع ذلك، فإن هذا لا يستبعد "أصالته الذاتية" بالضرورة. وسيجرى التعرض إلى النقاط الرئيسة لذلك العمل فى المتن.

(٢٨٠) Rice Vaughan, A Discourse of Coin and Coinage (about 1635, publ. 1675) وقد أعيد نشره فى عمل ماك كولوخ: (Select Collection of Scarce and Valuable Tracts on Money (1856)). ومن شأن قراءة ذلك العمل القِيم بإمعان أن نحصن القارئ ضد من تعلموا النظر إلى فكر القرن السابع عشر حول النقود كهراء تام. ولكنه مفيد أيضاً لتوضيح صعوبات التفسير المذكورة فى الهامش رقم ٦. ففاون يندرج بصورة جاهزة ضمن خط معدني نمطى من التفكير، ولكنه، عند تفسيره لطبيعة النقود، يستعمل عبارات تسمح أيضاً بتفسيره ككاتب معاد للمذهب المعدني حينما تؤخذ بذاتها.

(٢٨١) عمل جوزيف هاريس Joseph Harris (١٧٠٢-١٧٦٤): Essay upon Money and Coins (two parts 1757 and 1758) يكتسب بعض الحق فى أن يعامل كأحد أفضل الأعمال فى القرن الثامن عشر فى مجال التحليل النقدى. ولا تتمثل أهميته بالنسبة لنا، طبعاً، فى توصياته المختلفة التى تفسر خلود اسمه (مثل مذهبه المعدني الأحادي، مواقفه من التجارة الخارجية التى لم تكن بعيدة كثيراً عن مواقف هيوم وسمت، وما شابه) ولا فى مراجعه التاريخية الغزيرة، ولكن فيما يمكن تسميته التخريج النظرى لنظريته عن النقود وعن التحويل الأجنبي؛ إذ يضع الموضوع فى إطار واسع من أسس اقتصادية عامة لم يفقد رويتها أبداً. وتكشف معالجته عن فروق لصالحه عند مقارنتها بمعالجة أولئك الكتاب، القدامى والجدد، ممن فشلوا فى إدراك أن أى نظرية مقبولة حول النقود تفترض نظرية عن العملية الاقتصادية بشكل عام.

لقد أعيد نشر كل أعمال هولاء الكتاب تقريباً في مجموعة كوستودي (انظر الفصل الثالث، أعلاه). وسنحاول، في هذه الملاحظة، تقديم فكرة عامة عن عمل كل واحد منهم باستثناء بيكاريا Beccaria وفيري Verri حيث تم عرض أفكارهما في موضع آخر (الفصل الثالث، القسم ٤، ج، أعلاه). كما سنصادف، مرة أخرى، مساهمات فيري وكارلي في سياق آخر (الفصل السابع، المذهب الميركننتيلي). ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى مقالة فيري: (Dialogo sulle monete (1762).

نشر جاسبارو سكاروفي Gasparo Scaruffi (١٥١٥-١٥٨٤)، وهو صاحب مصرف إميليا في ريجيو، مقالة عن النقود عنونها Alitintonfo وهي توضح على نحو ممتاز نطاق فكر القرن السادس عشر. ابتداءً سكاروفي بوظائف النقود وعالج مشاكل سك النقود ضمن خط معدني قوي: فالنقود هي قطعة مختومة من المعدن دون أن يكون للختم أي دور سوى الإعلان. إن اقتراحه تأسيس نظام دولي من معدنين (وهو اقتراح شوّهه، إلى حد ما، الاعتقاد غير المعقول بنسبة ثابتة بين المعدنين مقدارها ١: ١٢) مع قيام سلطة دولية بإصدار وحدة نقد دولية (دون تقاضي رسم على سكتها) يفترض الكثير عن نظرية متطورة جداً. ولكن القليل من هذه النظرية الأخيرة يظهر بشكل صريح. وهكذا، يمثل ذلك العمل خطوة واسعة حقاً باتجاه بيرناردو دافانزاتي Bernardo Davanzati (١٥٢٩-١٦٠٦) الذي هو "كاتب فيورنتينو الكبير"، كما دعاه مونتاراني. ويشكل عمل دافانزاتي: (Lezione delle monete (1588; see also Notizia de' cambi, 1582) العمل "الأرفع منزلة"، حتى من ناحية صياغته الأدبية أيضاً، عن أصل وطبيعة النقود في إطار النظرية المعدنية.

وبعد قرن من ذلك، كتب جيمينيانو مونتاناري Geminiano Montanari (١٦٣٣-١٦٨٧)، وهو بروفيسور في الرياضيات وعلم الفلك في بولوجنا وبادو، عمله (Breve trattato del valore delle monete in tutti gli stati, (1680) وعمله الآخر (La zecca in consulta di stato (الذي حمل لاحقاً عنوان: Della Moneta, 1683-7) - وهي أعمال تقدم التعاليم نفسها في شكل أكثر تطوراً دون أن تضيف شيئاً جوهرياً.

أما فيرناندو جالياني Ferdinando Galiani من نابولي (١٧٢٨-١٧٨٧)، وهو أب تقليدي من آباء القرن الثامن عشر يتلأماً مرحاً وذكاء، فقد قدم لزمانه ما

قدمه مونتاناى للقرن السابع عشر، ودافانزاتى للقرن السادس عشر وذلك فى بحثه: Della Moneta (١٧٥١)، والكتاب الأول منه: De'metali؛ والكتاب الثانى: Della natura della moneta؛ والثالث: Del valore della moneta؛ والرابع: Del corso della moneta؛ والخامس: Del frutto della moneta - وهو يعالج ليس فقط الفائدة بل القروض العامة والمبادلة أيضاً) الذى كان يمكن أن يُقابل بالاحترام لو أنه ظهر عام ١٨٥١. ولجاليانى عمل آخر سيجرى ذكره فى الفصل القادم. وينبغى علينا التشديد على نقطة واحدة من فكره قبل أن ننصرف عن أحد أكثر العقول اقتداراً والذى لم يكتسب أى فعالية فى حقلنا. فقد كان جاليانى الاقتصادى الوحيد فى القرن الثامن عشر الذى شدّد دائماً على إمكانية تغيير الإنسان وعلى نسبية كل السياسات تبعاً للزمان والمكان؛ وقد كان متحرراً تماماً من القناعة العمياء بوجود أسس عملية تدعى الصحة المطلقة- وهو أمر كان قد أصاب الحياة الفكرية فى أوروبا حينذاك- وأدرك أن ما يشكل سياسة عقلانية فى فرنسا فى وقت معين يمكن أن يكون سياسة غير عقلانية تماماً فى نابولى فى الوقت نفسه؛ وكان يمتلك الشجاعة ليقول: Je suis pour rien..Je suis pour qu on ne deraisonne pas {لست بلا موقف،...وموقفى ألا يتخلى المرء عن استخدام العقل} (Dialogues sur le commerce des bles, 1769, first dialogue)؛ واحتقر جاليانى، عن حق، كل أنواع النظريين السياسيين غير العمليين political doctrinaires بما فيهم الفزيوقراط. وثمة أدب غزير حول جاليانى، وطبعات عدة لأعماله، ومختارات منها. وهى ترد فى عمل جيورجى تاجلياكوزو: Economisti Napoletani dei sec. XVII e XVIII (pp. 1xv and 1xvi) الذى يتضمن أيضاً مقالة حول جاليانى ومقتبسات من عمليه: Della Moneta and the Dialogues.

وكان جيان رينالدو (كونت) كارلى Gian Rinaldo (Conte) Carli (١٧٢٠-١٧٩٥) بروفيشوراً فى علم الفلك وأصبح فيما بعد رئيساً لمجلس المالية فى دولة ميلان (التي كانت جزءاً من مملكة هابزبورج حينذاك). وقد قام، بين أمور أخرى، بإصلاح شئون سك العملة وفق خطة وضعها هو كجزء من عمل المجلس المذكور. وكان كارلى كاتباً متعدد المواهب وتعليقاته حول الولايات المتحدة، الواردة فى عمله Delle lettere Americane (الطبعة الأولى ١٧٨٠،

والطبعة الثانية، في أربعة مجلدات، ١٧٨٦) تستحق الإشارة حتى في خلاصة كهذه. وينبغي ذكر كارلي هنا بسبب عمله: Delle monete.. (الذي صدرت حلقتة الأولى تحت عنوان: Dell'origini e del commercio della moneta.. 1751، وصدر العمل ككل في ثلاثة مجلدات، ١٧٥٤-١٧٦٠) الذي يتضمن المقالة الموسومة Del valore e della proporzione dei metalli monetati con I generi [commodities] in Italia التي تتضمن المساهمة التي ستذكرها أدناه. كما سيجرى التعرض لأعماله الاقتصادية في الفصل القادم.

ومن الطبيعي أن يرتبط معظم التقدم، مثل تحليل العمليات النقدية، بمبادئ المذهب المعدني، حتى في المواضيع التي كان يمكن فيها لنقاط الانطلاق ضد-المعدنية، بالمعنى المحدد، أن تكون أكثر ملاءمة. ومع ذلك، ينبغي ألا نستغرب من هذا: فرغم نواقص المذهب المعدني النظري، فإنه، عند معالجته بشكل صحيح، يحملنا بعيداً بالقدر الذي كانت ستحملنا فيه أى نظرية أخرى أكثر صحة- وهذا بالذات يفسر أحد أسباب كونه نبته قوية.

(ج) تواصل التقليد غير-المعدني.*) ومع ذلك، كان هناك أيضاً تقليد معاكس للتقليد المعدني، وهو قديم قدم التقليد المعدني، رغم أنه أضعف منه بالتأكيد، ويمكن إرجاعه، إذا شئنا، إلى أفلاطون على الأقل. وقد تلقى هذا التقليد قوة دفع من الحكومات في الأوضاع المالية الصعبة، ومن الكتاب المعنيين بالتضخم inflationists، والكتاب "التوسعيين" reflationists، والرواد المصرفيين في هذه الفترة- رغم أن رواد المشاريع المصرفية لم يكن كلهم إما تضخمين أو غير معدنيين،^(٢٨٢) ورغم عدم وجود علاقة ضرورية بين المذهب التضخمي inflationism والمذهب غير- المعدني النظري - فإن استمرار التقليد خلال هذه الفترة لا ينبغي أن يُعزى كلياً إلى هذا العامل. ومن كتاب القارة، يكفي أن نذكر أورتز وبواجيلير.^(٢٨٣) وينظر هؤلاء من الكتاب الإنجليزي بوتر، باربون، بيركلي،

(*) Antimetallist Tradition الذي يمثل النقيض المباشر للمذهب المعدني؛ ونستعمل هنا عبارة "التقليد غير- المعدني" للإشارة إليه بقصد الاختصار فحسب.

(٢٨٢) والأمثلة كثيرة على الأنصار المعدنيين لمشاريع المصارف الوطنية. وأحدهم هو صاحب مقترح عام ١٥٧٦. والمثال الآخر هو جون كاري (An Essay, on the Coyne and Credit of England, 1696)، والكتاب الذين سعوا من أجل تأسيس مصرف إنجلترا كانوا كلهم معدنيين، بقدر ما أعلم.

(٢٨٣) (Ortes, Economia Nazionale (1774). ويمثل مذهبه غير- المعدني النظري (حيث تعرف النقود=

ستيوارت، وكذلك لو، إذا حسبناه على إنجلترا وهو الاسكتلندي الذى أصبح فرنسيًا.

يوصى عمل وليم بوتز The Key of Wealth: William Potter، الذى نُشر عام ١٦٥٠ (بعد وفاته) وتبعه عملاقان تفسيريان له، بمشروع معين plan، أى، تأسيس شركة للتجار (وتقويتها بكيان آخر يقوم بـ"ضمان" ائتمان هؤلاء التجار) تتولى قبول أو - وهو ما يعنى الشيء نفسه، فى هذه الحالة - إصدار "سندات" bills بضمانة الأراضي والمباني والأصول الأخرى وبهدف استعمالها فى التداول كنفود قانونية legal tender money. ويجعل هذا المشروع، المتعلق بتعبئة الممتلكات المادية، من بوتز ليس فقط رائدًا لمشاريع المصارف العقارية (انظر القسم الخامس) ولكنه أيضًا يخفى العمل التحليلي الذى له أهمية كبيرة. إن الطابع غير-المعدنى للمشروع والتحليل معًا هو أمر مؤكد، رغم أن بوتز لا يلغى كليًا ارتباط عملته المتمثلة بالسندات bill currency بالذهب والفضة، ذلك لأن هذا الارتباط، عند تبنى مشروع كهذا، يُختزل إلى ارتباط عن أصل العملة التاريخي فحسب. فرغم أن النقود ستتولد فى صورة سلعة ما، إلا أن قيمتها وسلوكها لن يتحددا بعد بتلك السلعة.

عانت شهرة نيكولاس باربون Nicholas Barbon، وهو طبيب باشر مؤسسات أعمال مختلفة، من وجود عناصر غريبة، ليس فقط فى مشاريعه بل فى محاجّاته التحليلية أيضًا وذلك فى زمنه والزمن اللاحق أيضًا. كما كان باربون أحد مصممي مشاريع المصارف العقارية. ومع ذلك، ينبغى تصنيفه ضمن ستة من

=كرمز للثروة وتُستبعد بجلاء من الفقرات التى تشكل الثروة نفسها) أحد التوافقات المدهشة مع عمل السير جيمس ستيوارت. وكان بواجيلبر غير- معدنى بمعنى أنه لم يعتبر أن تكون الذهب والفضة - ويمكننا أن نضيف بوضوح كذلك: أو أى سلعة أخرى - المادة الجوهرية للنقود. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب على السؤال القائل لماذا تعين على النقود أن تتكون دائمًا من مادة يمكنها أن تخدم أغراضًا أخرى بإشارته الصحيحة إلى حقيقة أن النقود تتكون بتلك الصورة لكى تشكل رهنا pledge security أو ضمانة (gage) للتسليم المستقبلي لأى شيء يريد الشخص المدفوع له أن يحصل عليه فعلاً، ومثل هذا الضمان ضرورى عمليًا حينما تحيط الدافع بعض الشكوك. إن إنكار أن يحتاج مفهوم النقود لعنصر سلعى معين لكى يكون كاملاً منطقيًا، ومن ثم إدخال ذلك العنصر فى قائمة أسباب الملاءمة العملية (سواء أكان هذا جيدًا أم سيئًا)، إنما يمثل التعريف الدقيق للمذهب غير- المعدنى النظرى عند مواجهته بالمذهب المعدنى العملى (إذا اعتبرنا تلك الأسباب صحيحة). ولكن مصطلح "رهن" يستعمل أيضًا من قبل كتاب يحملون معتقدات معدنية. ويرد هذا، مثلًا، فى تفسير ر. فاون لطبيعة النقود.

أحسن اقتصادي إنجلترا في القرن السابع عشر، كما أعتقد. ومع أننا سنلتقى به مرة أخرى ضمن سياق آخر، إلا أن أهميته الرئيسية من زاويتنا تكمن في حقل النقود والفائدة. وقد أُعيد نشر عمله: Discourse of Trade, 1690 من قبل ج.هـ. هولندر. كما تتبغى الإشارة أيضًا إلى عمله: A Discourse concerning Coining of the New Money Lighter (1696).

ولا تضاهي مساهمة جورج بيركلي George Berkeley (الأسقف بيركلي)، 1685-1753، في التحليل الاقتصادي مساهمته في الفلسفة. وهي ترد في عمله Querist (1st ed. 1735-1737). وقد لا تروق لكل فرد فكرة تحويل حجة مطولة إلى سلسلة لا تنتهي من القضايا المتعبدية. ولكن المعرفة البديهية الثاقبة، التي تمثل النقطة القوية في فكره الفلسفي، تبرز بوضوح في كل واحدة من تلك القضايا تقريبًا.

أما السير جيمس ستيوارت Sir James Steuart، فقد التقينا به من قبل. وبالنسبة لموضوع النقود، فإن من الضروري إضافة أعمال أخرى إلى عمله Principles of Money Applied to the Present، وبخاصة عمله: State of the Coin of Bengal (1772).

وكان شعوري الدائم أن جون لو John Law (1671-1729) يشكل عالمًا بذاته. إن المغامرين الماليين يمتلكون، في الغالب، نظامًا فلسفيًا-اقتصاديًا من نوع رديء (ولكن هل من العدل تسمية ذلك العبقرى الإداري هكذا؟). وكان لدى شركة بيريز للائتمان Bereires of Credit Mobilier نظامًا من ذلك النوع (يحمل ملامح القديس سيمون). ولكن لو يمثل حالة مختلفة. فقد صاغ العلم الاقتصادي لمشاريعه بذكاء، وعمق أيضًا، مما يضعه في الصف الأمامي بين المنظرين النقديين في زمنه. وهذا هو كل ما يهمنا. ونظرًا لأن تحليله كان قد أدين، لقرنين من الزمن، لفشل مصرفه أساسًا، Banque Royale، فإن من المناسب أن نبين، أولاً، أن المصرف السابق لمصرفه، Banque Generale، الذي تأسس عام 1716، كان مصرفًا تقليديًا بصورة تامة ويُعنى بإصدار الأوراق النقدية وقبول الودائع التي تدفع عند الطلب وخصم الأوراق التجارية - وليس في هذا أي نظرية غير معدنية - وأن المصرف الملكي وشركة الهند، التي استحوذ عليها المصرف، فشلًا لأن المغامرات الاستعمارية، التي تجسدت في تلك الشركة، لم تثبت جدواها حينذاك إلا

فى تحقيق الخسائر. ولكن لو قُدر لتلك المغامرات أن تتجح، فإن محاولة لو الفخيمة للسيطرة على، وإصلاح، الحياة الاقتصادية فى بلد كبير من الزاوية المالية - فهذا هو ما سعى مشروعه إليه فى آخر الأمر - كانت ستبدو شيئاً أخطر بالنسبة لمعاصريه والمؤرخين. وحتى بالصورة التى كان عليها، لم يكن ذلك المشروع الضخم مجرد خداع swindle ومن المشكوك أن فرنسا أصبحت فى حال أسوأ، عند أخذ جميع العوامل بنظر الاعتبار. وعلى أى حال، فإن الاقتصاديين لم يشاطروا فقط رأى المتداول والقائل بأن المشروع لم يكن سوى خداع، بل أشاروا أيضاً إلى وجود نواقص فنية فيه شكلت حقاً أسباباً إضافية لفشله. وهكذا كان لذلك الحدث تأثير كبير على ما تطور، أخيراً، إلى النظرية التقليدية حول الصيرفة.

يرد عمل لو Law كمنظّر نقدى فى كراسه: Money and Trade considered, with a Proposal for supplying the Nation with Money (1st ed. 1705, and 2nd ed. 1720; republ. in Somers, Tracts, 1809) - وترد الطبعة الفرنسية من هذا العمل، سوية مع كتابات أخرى بما فيها العمل المهم: Economistes - Memories justificatifs, فى طبعة جولاً ومُن من كتاب: Considerations sur le numeraire financiers du XVIII siecle et le commerce. وبوسع القارئ، الذى يريد معلومات أكثر عن تلك الشخصية النابضة بالحياة، الرجوع إلى: A. W. Wiston-Glynn, John Law of Lauriston (1907), and P. Harsin, Etude critique sur la bibliographie (des oeuvres de Jhon Law (1928).

وكان أحد مشاريعه يتعلق بمصرف عقارى لإصدار نقود ورقية قانونية إلى حد نسبة معينة من قيمة الأرض واستلام النقود، التى كانت ستبقى عاطلة لولا ذلك، كودائع استثمارية deposits for placement بحيث لا تصبح النقود رخيصة جداً أو غالية جداً. وقد قلّد لو فى مشروعه هذا مصمّمى المصارف العقارية الإنجليز ممن ينبغى أن نذكرهم بإيجاز.

لم يكن النبلاء - ملاك الأراضى فى مجلس العموم أكثر قدرة مما كان ولا يزال الريفيون الآخرون على معرفة سبب عدم تمكنهم من الاقتراض بسهولة وسعر رخيص كما يفعل التجار والممولون، ولم يتقبلوا الحجج حول وجود اختلاف بين سند ورهن. والمصرف العقارى الذى كان يمكنه أخيراً تلبية تلك الرغبات

الشديدة، بين أمور أخرى، بات أخيراً بنداً أساسياً في برنامج حزب المحافظين حينما كان مصرف إنجلترا على وشك التأسيس. وقد قدم أحد المفكرين، تشامبرلين هيوج، وهو طبيب توليد من حيث مهنته، في الوقت المناسب (١٦٩٣)، مشروعاً لمصرف عقارى يتيح لملاك-الأراضى الحصول على قروض بسعر فائدة قدره ٤% وتستطيع الحكومة الحصول على قروض أكثر مما كانت قد حصلت عليه من مصرف إنجلترا. ولا ينبغى أن يؤخرنا هذا المشروع الذى فشل بسبب عدم كفاية الدعم المالى. ولكن ثمة أنصار حاولوا تزويده بأساس تحليلى. وكان باربون أحدهم كما نعلم من قبل. كما كان جون أسجيل (Several Assertions Proved.. 1696, republ. in the Hollander series) وكراسه يبين الحقيقة التى لا أكف عن التشديد عليها وهى أننا إذا كنا قادرين على رؤية شىء معين فى ذلك المشروع، فهذا بحد ذاته لا ينقذ أى حاجة ملتوية ربما أعدت له. ولكن جون برسكو (Discourse on the Late funds.. 1694)، وقد صدرت له خلاصة فى العام نفسه)، الذى ادعى أن باربون وأسجيل انتحلا أفكاره وتم اتهامه هو نفسه بانتحال أفكار تشامبرلين، يضع بالفعل أساساً تحليلياً معيناً، تفقد كل تلك الاتهامات معناها بالنسبة له. وكان بوسع اقتصاديين كثيرين أن يعتبروا برسكو كاتباً معدنياً لأنه يعطى أهمية لتكوين رصيد من الذهب والفضة. ومع ذلك، فإن التدقيق يكشف أن إيمان كاتب ما بفائدة وجود رصيد معين من السلع المقبولة بصورة شاملة لا يثبت شيئاً من آرائه حول طبيعة النقود.

ولا نستطيع ولا ينبغى علينا أن نتناول الأدب الخاص بتأييد أو معارضة تأسيس مصرف إنجلترا. ومع إن الأمر لا يخلو من أهمية من نواحٍ أخرى، إلا أنه كان، بقدر ما أعلم، عقيماً من الناحية التى تهمننا.

كان باربون Barbon واضحاً أكثر من غيره فى نبذ المذهب المعدنى النظرى على أساس أن "النقود قيمة يصنعها القانون"، وليس لقيمة مادة النقود أى أهمية بالنسبة لها. ويفترض جون لو John Law، أكثر مما ينص صراحة، الشىء نفسه حينما يشدد على مزايا النقود الورقية التى تتمثل بسهولة إدارة كميته بصورة عقلانية. وبقدر ما أعلم، فإن بيركلى Berkeley هو الكاتب الذى شبّه النقود بتذكرة ما: "أليست الفكرة الحقيقية للنقود ذاتها Idea of Money هى فكرة تذكرة أو عدّاد بكل ما للكلمة من معنى؟" (Querist, no. 23). ويعود الفضل إلى السير جيمس ستوارت James Steuart فى بذل المجهود الوحيد لبناء نظرية عن النقود على

أساس غير-معدنى. ولكن تقدمه كان ضئيلاً، كما كان يخطئ في أحوال كثيرة بحيث أن بدايته الواعدة ضاعت في خضم التيار المعدنى.

والمسألة كما يلى. كانت الممارسة الجارية فى تلك الحقبة، وبخاصة ممارسة مصارف المقاصة والإيداع الأربعة الرئيسية،^(٢٨٤) قد عودت الاقتصاديين على فكرة نقود حسابية money of account ثم تعريفها بحسب كميات المعدن وكانت توجد كإجراء محاسبى فقط بقصد تسهيل التجارة والتمويل على نطاق واسع فى عالم يضم أنظمة عملة كثيرة ومتبدلة باستمرار. ودخلت النقود الحسابية أيضاً، بهذا المعنى، النظرية النقدية من النوع المعدنى. وقد أسمى جالينى هذه النقود moneta ideale أو moneta immaginaria^(٢٨٥) {نقود مثالية أو نقود تصورية} وميزها عن moneta reale {النقود الحقيقية} التى تتألف من pezzi di metallo {معدن} فعلى. ويطرح ستيوارت (Principles, Book 111) التمييز نفسه بين "النقود الحسابية" و "النقود المعدنية" money-coin، ولكن هذا التمييز يكتسب لديه معنى آخر. فبعد أن عرف سابقاً (Principles)، الكتاب الثالث، ص ٣٢، من طبعة عام ١٧٦٧) النقود بوصفها " أى سلعة ليس لها، بذاتها، أى فائدة مادية للمرء ولكنها تكتسب التقدير بحيث تصبح المقياس العام لما يسمى قيمة ... " - وهى طريقة معيبة فى تعريف numeraire {وحدة حساب} بحتة، يمكن رد اكتشافها إلى ستيوارت-^(٢٨٦) فإنه ينطلق فيما بعد من نقود حسابية، مأخوذة "مقياس اعتباطى" لقياس القيم، وخالية من أى دلالة سلعية بعكس النقود الحسابية المؤلفه فى الممارسة والنقود الحسابية للمذهب المعدنى. ويحاول ستيوارت عبثاً العثور على أمثلة بدائية لوحدة كهذه،^(٢٨٧) ولا يوفق فى إيضاح كيفية بناء هذه الوحدة من الناحية النظرية، وكيف تؤدى وظيفتها فى الواقع. ولكنه كان يمتلك الفكرة، كما أنه نظر إلى النقود المعدنية فى ضوءها الحقيقى، أى كحالة خاصة جداً.

(٢٨٤) فى أمستردام وهامبورج وجنوه والبندقية.

(٢٨٥) إذا كان ثمة اختلاف بين التعبيرين، فإنه يكون قد غاب عن بالى.

(٢٨٦) سيتضح أن استعماله لكلمة سلعة لا يجعل منه من أنصار المذهب المعدنى. ذلك لأن السلعة غير القادرة، بحسب تعريفها، على خدمة أى غرض آخر سوى وظيفتها النقدية لا تعد سلعة وفق المعنى المأخوذ به فى النظرية المعدنية.

(٢٨٧) وهو يذكر الـ macute وهى وحدة يُعتقد أنها كانت متداولة بين قبائل غرب أفريقيا. وربما أوحى مونتسكيو Montesquieu له بذلك (Esprit des lois، الكتاب الثانى والعشرون، الفصل الثامن). ذلك لأن مونتسكيو يستعمل أيضاً الـ macute كمثال على وحدة نقدية كانت signe purement ideal (مرزاً مثالياً [للقيمة] بصورة خالصة). ولكن صحة هذا المثال مشكوك فيها.

وكما فعل السكولانيون من قبل، فإن كل الكتاب، الذين درسوا الأساسيات أصلاً، قاموا بمراجعة وتطوير المزايا الخاصة التي تفسر نجاح المعادن النفيسة في أن تكون مقبولة بصورة شاملة بحيث تكتسب دورها النقدي (قابليتها للقسمة، للحمل، وما شابه). والموضوع الأقل ابتداءً نوعاً ما كان إدراج وظائف النقود الأربع التي اكتسبت شهرة واسعة في الكتاب المدرسي المقرر في القرن التاسع عشر: فوظيفتي النقود "مقياس للقيمة (التبادلية)" و"وسيلة للمبادلة"، وهو ما أشار إليه أرسطو، جرى تكملته بوظيفتيها "مخزن للقيمة" - وهي وظيفة يشدد عليها أنصار المذهب الميركانتيلي على وجه التحديد تحديد (انظر الفصل القادم) - و"مقياس للمدفوعات الآجلة"، رغم أنني لا أعرف حالة كانت قد اجتمعت فيها هذه الوظائف الأربع جنباً إلى جنب بصورة واضحة: فثمة كتاب يشددون على الوظيفة الأولى فقط بينما يؤكد آخرون على الوظيفة الثانية. وقد تم تدريجياً إدراك أن هاتين الوظيفتين يمكن أن تتفصل إحداهما عن الأخرى وأن نظريتهما تختلف بعضها عن بعض.

لقد شخصت أمام أنظار اقتصاديي تلك الفترة، كما كان شأن السكولانيين أيضاً، جل ما يمكن تصوره من أشكال نظام المعدنين، وبالتالي كل المشاكل العملية المألوفة في هذا النظام. وما يثير الاستغراب هو عدم تحقيق سوى تقدم ضئيل جداً في تحليل تلك المشاكل. وبشكل خاص، لا يبدو أنه قد تمت ملاحظة النقطة الجوهرية التي تتعلق بالنسبة القانونية بين المعدنين: لقد أدرك المنظرون، طبعاً، أن المعدن الذي تبالغ تلك النسبة في قيمته، بالمقارنة مع المعدن الآخر، سوف يميل إلى إقصاء المعدن الآخر الذي تقلل النسبة من قيمته. وقد ناقش هؤلاء المنظرون تلك الظاهرة منذ عهد مولينا على الأقل - وفي الواقع، فإن من الممكن تصنيفها ضمن قانون جريشام، إذا شاء المرء هذا؛ ولكنهم فشلوا في إدراك أنه بقدر ما يجري تداول كلا المعدنين، فإن تلك الآلية تميل إلى زيادة القيمة السوقية لأحدهما وتخفيض القيمة السوقية للآخر بحيث أنها تؤدي، بهذا الشكل وضمن حدود، إلى استقرار القيمة السوقية لكلا المعدنين، وهو ما يمثل الجانب الأكثر أهمية في نظام المعدنين. بل إن لوك، الذي كان من أنصار نظام المعدن الواحد من حيث المبدأ، قد دافع، وفقاً لأسس عامة، حتى عن عدم وجوب أن تكون هناك نسبة قانونية البتة - ليس أكثر من وجوب سعر فائدة قانوني أو سعر صرف قانوني - دون الانتباه إلى

أنه يتعذر تحديد النظام في هذه الحالة.^(٢٨٨) ولم يكن بيكاريا وآخرون في وضع مرضى أكثر من هذه الناحية.

وقبل أن نستمر، من الملائم أن نتناول بإيجاز عددًا من الموضوعات التي يحتل بعضها أهمية كبيرة بذاته وتتعدّد معالجته بشكل كامل في تاريخ للتحليل الاقتصادي.

أولاً: كان هناك توق لمناقشة قضايا سك العملة في ظل ظروف لم يكف وضع العملة فيها عن خلق المشاكل. ولا يتضمن الأدب الغزير حول الأسلوب، وبخاصة الإيطالي، إلا القليل مما يهمنا. ولكن يمكننا الإشارة إلى قضية الرسم على السك seignorage. كان الامتياز الإقطاعي القديم للملوك والأمراء بسك النقود وفرض ضريبة عند السك، إضافة إلى تقاضى رسم في الغالب (كان يسمى أحياناً brassage)، مرهقاً حتى حينما لم يكن يؤدي إلى إعادة السك المتكرر، وخلق مطلباً عاماً لا يقاوم باتجاه السك الحر. وهكذا، تم إلغاء الرسم عام ١٦٦٦ في إنجلترا، بينما كان هناك توجه لتخفيفه إلى حد تكلفة السك في بلدان أخرى. وهذا يتضمن نقطتين لهما علاقة بنظرية النقود. تتمثل الأولى في تشديد بعض الكتاب، من بينهم السير وليم بتي، على أن حرية السك تمثل أمراً جوهرياً لكي يؤدي الذهب والفضة وظيفته النقود: فتقاضى أى رسم على السك بأية حال من شأنه ألا يجعل الذهب والفضة مقياسين صالحين لقياس قيمة الأشياء الأخرى، وهو أمر يبدو كزلة نظرية. وتتمثل النقطة الثانية في أن القانون الذي أدخل حرية السك نتج عن وجود رغبة باجتذاب الذهب والفضة - التكاليف التي ينبغي تحملها في صورة رسوم استيراد على السلع الأخرى - وبالتالي فهو إجراء "ميركنتيلي" نمطي. ولم يكن الاقتصاديون على وفاق معه بتاتاً وقد أوصى عملياً كل أنصار التجارة الحرة، من نورث إلى سمث ومن سمث إلى ميل، برسم يغطي التكلفة فقط كما فعل معظم اقتصاديي القارة، مع أن دفاع الاقتصاديين الألمان يمكننا إرجاعه إلى حقيقة أنهم كانوا يقدمون النصح لحكومات فقيرة.

(٢٨٨) لا أعرف من أدرك تلك الحقيقة بشكل واضح إلى أن أوضحها فالراس، ولكن جالياني كان قد سلّم بها بصورة ضمنية. ذلك لأنه دافع عن النسبة القانونية - وإن كانت متبدلة - وفق أسس عملية يشبه أحدها تلك النسبة كثيراً. كما يمكن أن نعزو مثل ذلك الحق إلى ماسيا أيضاً.

وهذا يقودنا بصورة طبيعية، ثانياً، إلى مناقشة تخفيض قيمة العملة devaluation أو debasement ("زيادة العملة" raising the coin). فقد ظلت تتكرر المحاجّات القديمة، المميّزة للمذهب المعدني البحت، الفائلة بأن القيام بالتخفيض to debase كان بمثابة تحايل ونهب to defraud: إذ نجد هذه المحاجّات لدى جمهرة من الاقتصاديين بما فيهم لوك Locke وجستي Justi وأدم سميث. (٢٨٩) ولكن الاقتصاديين صاروا يأخذون بشكل متزايد برأى آخر أكثر أهمية: فقد شرعوا بإبداء عناية أقلّ بالجوانب الصحيحة والخاطئة من التخفيض، وعناية أكثر بآثاره على العملية الاقتصادية. إذ كانت تبرز، من حين إلى آخر، دراسات من ذلك النوع حتى في القرن السادس عشر حينما قام الناس بمناقشة ما إذا كان التخفيض debasement يفيد أم يضر شؤون المالية العامة. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، وفي القرن الثامن عشر، تحولت المناقشة إلى الاهتمام بآثار التخفيض على التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي في بلد ما. دعونا نلقي نظرة سريعة على بعض المنارات على هذا الطريق. أولاً، بعد وقوع العملة الإنجليزية (حيث يسود نظام المعدن الواحد القائم على الفضة مع وجود تداول فعلي متزايد للذهب) في حالة سيئة في عقود القرن السابع عشر الأخيرة، أصدرت حكومة وليام الثالث الإصلاحية، حيث كان تشارلز مونتاج يدير الشؤون المالية، قانوناً (عام ١٦٩٨) كان ينبغي بمقتضاه إعادة الوزن القديم للقطع النقدية الفضية ودرجة نقاوتها على نفقة الحكومة على أن تمول هذه النفقة عن طريق ضريبة شباك - وهي العملية التي اكتملت عام ١٦٩٩. ويرتبط الخلاف حول هذا الإجراء باسم لوك الذي كان البطل المفوه من ناحية الحكومة، والذي تتلخص أهميته، بالنسبة لنا، فيما تلقّيه

(٢٨٩) لو كان الاقتصاديون أكثر قدرة مما هم عليه من ناحية صياغة التعابير الواضحة، فالسؤال عن المعنى المحدد الذي يأخذه هذا النهب يمكن أن يكون بمثابة اختبار لوجود أو عدم وجود المذهب المعدني. فعندما نعتبر أن النهب يتمثل في حرمان الدائن من جزء من المعدن الذي يستحقه، فإننا نكون أمام مذهب معدني. وإذا اعتبرنا أن النهب يتجسد فقط وكلما وحينما يؤدي السد debasement أو الـ devaluation إلى زيادة النقود المتداولة وبالتالي تخفيض حصة الدائن الكامنة في الأشياء التي يمكن شراؤها مقابل النقود، فنكون أمام مذهب اسمي cartalist. ورغم أن التبرير المنطقي لهذا التمييز واضح إلى حد أنه لا يتطلب أي تعليق، فمن المفيد الإشارة إلى أن هناك فرقاً عملياً أيضاً: فالحكومات التي تقوم بالتخفيض devaluation لا تحتاج في الغالب إلى، ولا تضخ، الكمية المعنية من النقود في التداول. فقد تحتفظ بها - كلياً أو جزئياً - أو تستعملها في الدفع لـدائنيها الأجنبي. وثمة أسباب أخرى تفسر عدم حتمية تأثير هذا الفائض من النقود على الأسعار. فقد يمكن استعماله بطرق من شأنها حتى إفادة الدائنين. وفي الواقع، فإن التجربة الحديثة تبين أن الـ devaluation والـ depreciation هما شيان مختلفان وأنه يجري على العموم التمييز بينهما في الوقت الحاضر.

مساهمته من ضوء على فهمه للظواهر النقدية. ومن سوء الحظ، فإن الصورة التي يحصل عليها قارئ لوك تبعث على الأسف. فهو ليس فقط قد طورَ خط النهب- وهذه مسألة أخلاقية تخصه هو ولا شأن لنا بها - بل أيضاً فشل في إدراك ما يلي. (أ) أن إعادة سك القطع الفضية وفق متوسط المحتوى الفضي لا يمكن اعتباره تخفيضاً debasement، أو يمكن اعتباره كذلك فقط عند التسليم بأن الوضع الاقتصادي كان قد تكيف بالفعل لذلك، بحيث أن التوازن كان يدافع، من حيث النتيجة، عن المبالغة في تقييم القطعة النقدية overvaluation of the coin وتقييم محتواها الفضي من قيمته undervaluation of silver؛ (ب) وبالنتيجة، فما لم تتكيف الأسعار الأخرى حالاً- وهو أمر لم يكن حدوثه متوقعاً، وكان من شأنه أن يؤكد ظروف الكساد السائدة لو كان قد حدث- فإن الفضة من شأنها أن تتدفق للخارج، كما حصل بالفعل؛ (ج) أن التداول الفعلي للقطع النقدية الذهبية كان على صلة بالمشكلة قطعاً. وقد ذهب لوك بعيداً إلى حد الاعتقاد بأن ما دعاه تخفيضاً debasement لم يكن ذا جدوى- مستحيلاً في الواقع- على أساس أن أونصة فضة لا يمكن قط أن تساوى أكثر من أونصة فضة! وكانت فكرته ودفاعه عنها دون مستوى فكرة ودفاع خصمه الرئيسي لوندس Lowndes- وهو ما يحدث للمرء حينما "يكرس للحزب ما كان منوطاً بالبشرية". ومن الطريف والمحزن أن نلاحظ أن ذلك الإجراء ودفاع لوك عنه ظلاً يمتدحان على مدى قرنين من الزمن وبصورة مبالغ فيها أحياناً.

ومن المناقشة الفرنسية حول الاضطرابات النقدية خلال وبعد حروب لويس الرابع عشر، سنلاحظ فيما يلي النزاع بين ميلون Melon ودوتوت Dutot [يتوقف النص عند هذه النقطة].

٣- استطراد حول القيمة

إن العمل في هذا الحقل، أيضاً، ينبع من الجذور السكولائية. إذ نعلم أن العلماء السكولائيين كانوا قد طوروا أساسيات التحليل الحقيقي المتعلق بالقيمة والتكلفة والسعر- بما في ذلك تطوير مفهوم أولى عن التوازن- لم يكن يعوزها سوى إحكام المحتوى واستكمال الأسلوب. وهذا بالضبط يمثل ما تم إنجازه في هذه

الفترة إلى حد ما. وقد شجّع الاهتمام بمشكلة قيمة النقود (قوتها الشرائية) على ذلك العمل بقوة، لكن النظرية المعدنية، كنظرية للنقود، قد لا تكون صالحة بذاتها، ولكنها بالتأكيد تقود الاقتصادى الذى يقبلها للانغماس أكثر بمشكلة القيمة بشكل عام. ولذلك، لن يدهشنا أن يأتي جزء كبير من العمل الأفضل فى هذا الحقل من الباحثين الذين كرسوا اهتمامهم للظواهر النقدية فى المقام الأول. وهذا يفسر اختيار هذا الموضوع لهذا القسم. وسنحاول إبراز النقاط الأكثر أهمية بالنسبة للتطورات اللاحقة من خلال عرض الأعمال المهمة بصورة موجزة.

(أ) لغز القيمة: جاليانى. الإيطاليون، بدءاً من دافانزاتى Davanzati (Lezione delle moneta, 1588)، كانوا أول من أدرك بشكل صريح كيف يمكن حل لغز القيمة- أى اللغز القائل بوجود عدة سلع "نافعة"، مثل الماء، لها قيمة تبادلية ضئيلة أو ليس لها قيمة تبادلية قط، بينما تتمتع سلع أقل 'نفعاً'، كالماس مثلاً، بقيمة تبادلية عالية - وكيف أن هذا اللغز لا يمنع تطوير نظرية قيمة تبادلية على أساس القيمة الاستعمالية. والحقيقة المثيرة للاستغراب، التى يثيرها اعتقاد سمث وريكاردو معاً بأن اللغز يمنع ذلك بالفعل، لا تتجلى بكامل أهميتها إلا حينما نضيف أن من الممكن، لقرن ونصف قرن بعد دافانزاتى، تجميع قائمة طويلة من الكُتاب، بما فيهم اقتصاديون إنجليز كثر، الذين فهموا بدقة كيف أن عنصر المنفعة يدخل فى عملية التسعير. وقد قدّم جون لو John Law بشكل خاص، فى كراسه المذكور سابقاً (Money and Trade considered., 1705)، عرضاً موجزاً، ولكن ممتازاً، للموضوع استعمل فيه مثالى الماء والماس بالفعل. ومع ذلك، نقتصر دراستنا على الاقتصادى الذى كان قد أوصل تحليل الموضوع إلى ذروته فى القرن الثامن عشر وهو جاليانى.^(٢٩٠) فبعكس لو، كان جاليانى نصيراً خالصاً للمذهب المعدنى، شعر

(٢٩٠) ينطوى ذلك طبعاً على غين بحق سابقه الذين لم ينصفهم هو نفسه بصورة يصعب تصورها. فعند تطويره لمحاكاة دافانزاتى، مثلاً، فإن جاليانى Galiani يكتب بنبرة من الاستعلاء ليس لها مبرر قط. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن النظرية التى طورها تعود للسكولانيين حقاً. وهذه ليست هى القضية الوحيدة التى فشل فيها جاليانى- مثل اقتصاديين آخرين- فى الاعتراف بفضل الآخرين بشكل لائق. فقد استند جاليانى على فيكو فى سوسولوجيته - أو فلسفته الاجتماعية، إذا شاء القراء- دون أن يعترف به أيضاً. انظر تاجلياكوزو Tagliacozzo، المرجع السابق، ص ١٥ (وهى الصفحة الأكثر جمالاً فى أدب فيكو Vico، بقدر ما أعلم) وما يليها. وكذلك F. Nicolini, ' Giambattista Vico e Ferdinando Gallani ' in: Giornale storico della letteratura italiana. 1918 Note الواردة فى طبعته لعمل جاليانى: della moneta. 1915. (بيد أن نيكوليني، كفيلسوف، يميل إلى المبالغة فى اعتماد جاليانى، الذى كان محدوداً، على فيكو، بقدر تعلق الأمر بالنظرية التكنيكية).

أنه مجبر على تناول موضوع قيمة الذهب والفضة كسلع، وبالتالي تناول قيمة كل السلع. وحينما فعل جاليانى هذا، فقد أبدى تمكناً كبيراً فى التحليل. وبشكل خاص، فقد أظهرت بناء المفهومية، المعرفة بعناية، دقة كبيرة كان من شأنها أن تجعل كل نزاعات القرن التاسع عشر- ومظاهر سوء الفهم- حول موضوع القيمة زائدة لو أن المتنازعين كانوا قد درسوا أولاً عمله: (1751 Della Moneta) (المعروض فى القسم السابق من هذا الفصل).

فبعد أن يعرف جاليانى Galiani مصطلح "القيمة" Value بصورة محددة (الكتاب الأول، الفصل الثانى) كعلاقة مساواة ذاتية بين كمية من سلعة معينة وكمية من سلعة أخرى- يعالج جاليانى المساواة الموضوعية حول السوق objective equivalences on the market كحالة خاصة من هذه العلاقة، ولكنه لا يطور الانتقال من القيم الذاتية إلى القيم الموضوعية بهذا المعنى- بحيث أن عبارة: قيمة سلعة معينة لا يكون لها معنى إلا عند الإشارة إلى كمية معينة من سلعة أخرى، فإن جاليانى يجب على السؤال المتعلق بالعوامل التى تحدد تلك القيمة بأنها المنفعة Utility والندرة Scarcity (utilita e rarita) ويباشر تطوير هذه المفاهيم بطريقة أشك بوجود مثيل لها فى الكثير من المقررات المدرسية الأولية فى وقتنا الحاضر. والمنفعة utility لا تعنى الفائدة usefulness كما يفهمها المراقب- فما هو "مفيد" بالنسبة للاقتصادى هو أى شىء يحقق المتعة (piacere) أو يجلب الرفاه (felicitate). وهنا تدخل فى الاعتبار عناصر الموضة والهيبة والإيتار. والندرة هى العلاقة بين الكمية الموجودة من شىء ما واستعمالات المرء له، وهى توضح سبب تقييم العجل الذهبى بأكثر من العجل الطبيعى. ومرة أخرى، لم يقدم جاليانى أى شىء جديد فى كل هذا؛ إذ أن لغز القيمة الشهير الذى نوقش من جديد بشكل رصين فى القرن التاسع عشر - واقعة أن الأشياء المفيدة على نحو واضح تجلب سعراً منخفضاً

(1711) كان ثمة كاتب إيطالى آخر حول النقود، جيوفانى كينسو De re nummaria, quoad fieri potuit! Geometrice: tractata...1711، وكان مهندساً فى مانتوا ولم تكن له إضافة جديدة فى نظرية النقود بحسب اطلاعى. ولكن ليس بوسع أى تاريخ للتحليل الاقتصادى أن يتجاهل نظرته الناقية إلى طبيعة النظرية الاقتصادية؛ فالظواهر الحقيقية غامضة ومعقدة دائماً إلى حد يتعذر السيطرة عليها؛ وأن الخبرة exacta minus (تتقصها الدقة) دائماً؛ وأنه، لفهم أسس الأشياء، يبنى علينا بناء نماذج عقلانية عن طريق وضع فروض (petitiones) وإلا نظل نتخبط فى ظلام الليالى بصورة دائمة (versari in obscurissima nocte)؛ والطريقة الدقيقة للتعامل مع هذه النماذج هى الطريقة الرياضية - وهذه منهجية أخذت قرنين من الزمن لتأكيد نفسها.

بينما تجلب أشياء أقل ضرورةً سعرًا مرتفعًا- كان قد تم حله عدة مرات من قبل. ولكن هذه النظرية لم تُطرح قط، بمثل هذا الشكل الكامل وبهذا الإدراك الكامل لأهميتها، من قبل أو لأكثر من قرن لاحق من الزمن. فما يميز جالياني عن جيفونس ومنجر هو، أولاً، افتقاده إلى مفهوم المنفعة الحدية- رغم أن مفهوم الندرة النسبية يقترب منه نوعًا ما- وثانيًا: فشله في تطبيق تحليله على مشاكل التكلفة ومشاكل التوزيع. وقد يشكل النقص الأول سببًا لعدم امتلاك جالياني نظرية مقبولة للسعر، رغم أنه كان قادرًا على التقدم أكثر مما فعل رغم ذلك النقص، كما يبين نجاح إسناد اللاحق. ولكنه ترك بصماته على الموضوع حتى في تلك الحالة. فيعد أن أوضح جالياني كيف أن السعر ينشأ من المنفعة والندرة، فإنه اصطدم بحقيقة أن هذا السعر، إذ يحدد الكمية التي يمكن للمستهلكين الحصول عليها، يؤثر بدوره على الندرة كما يشعر بها هؤلاء المستهلكون. فالسعر يؤثر في الطلب (consumo) ويتأثر به في نفس الوقت. وكان جالياني يعرف بصورة تامة كيف يتعامل مع ظاهرة الاعتماد المتبادل هذه. وفي الصفحات الثلاث التي خصصها للموضوع، اكتشف جالياني فعلاً مفهوم التوازن طويل- الأمد وصاغ آلية الربح التي تحدث هذا التوازن، حيث يتخيل هو بلدًا ما، كان لا يزال حتى هذه اللحظة على إسلامه وامتناعه عن المسكرات كليًا، يعتنق المسيحية فجأة ويقوم بتطوير طلبه على النبيذ. ثمة نكهة، تعود إلى مانديفيل Mandeville، في تلك الصفحات قد تنقص قليلاً ما كان سيعتبر لولاها تجليًا رائعًا لأصالته. ولكن هذا لا يقلل من حقيقة أن قليلاً من العناية والصبر كان يكفي لتطوير ذلك الاكتشاف إلى كيان نظري أكثر اكتمالاً بكثير مما قدمه آ. سمث.

وبينما بشر جالياني، بهذا الشكل، بكثير من التطورات اللاحقة (المنفعة الحدية)، فقد استبق أيضًا نظرية القيمة للسنوات المائة التالية (ريكاردو وماركس). ذلك لأنه، وبصورة حادة تثير الدهشة، يتحول من rarita {الندرة} إلى العمل (fatica)، ممجدًا الأخير على الفور بوصفه العامل الوحيد للإنتاج والشرط الوحيد che da valore alla cosa {لكل القيمة}. وهذا يفسد نظرية القيمة لدى جالياني بمعنى ما، ولكنه يستثير اهتمامًا كبيرًا بمعنى ما آخر. إن كلمة fatica تعني كمية العمل- وهي تتكيف لمراعاة العادات الاجتماعية التي تحدد عدد الأيام في السنة وعدد الساعات في اليوم التي يعمل فيها المرء فعلاً، وكذلك لمراعاة الاختلافات في

المقدرة الطبيعية بين الناس (talenti)، التي تفسر وجود أسعار مختلفة لـ fatica أفراد مختلفين - وبعد استثناء السعر الاحتكاري للأشياء النادرة (Venere de Medici)، مثلاً، فإن جالياني يجعل القيمة التوازنية تتناسب مع كمية العمل تلك (حيث تُراعى التقلبات المؤقتة بصورة ملائمة). ولكن هذه هي نظرية ريكاردو وماركس من حيث كل معالمها الجوهرية والكثير من تفاصيلها، وهي مرضية أكثر من نظرية آ. سمث^(٢٩٢) حينما ننظر إليها من زاوية ريكاردية.

(ب) **فرضية بيرنولي.** ولكن لنبقى في أذهاننا أن نظرية السعر "الذاتية" أو القائمة على "المنفعة" هي التي سادت إلى أن فرض نفسه تأثير العمل Wealth of Nations، وبخاصة تأثير كتاب ريكاردو: Principles. فقد سادت تلك النظرية في القارة حتى بعد عام ١٧٧٦، وثمة خط متصل من التطور ما بين جالياني و ج.ب. ساي. وقد ساهم كينييه وبيكاريا وتورجو وفيري Verri، وكونديلياك Condillac^(٢٩٣) وكتاب آرون أقل بروزاً، في إرساء هذا الخط بصورة راسخة أكثر وأكثر. إذ ربطوا جميعاً السعر وآلية التسعير مباشرة بما تصوروا أنه الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو إشباع الحاجات. كما قبلوا جميعاً بتعريف كانتيلون للثروة richesse ليس فقط كعبارة يتم تناسيها ما أن يُشار إليها أو يتم تذكرها فقط للتوصية بالسياسات المفضلة لدى المستهلكين كما في حالة آ. سمث، بل كنقطة انطلاق لتحليل السعر. وعلاوة على ذلك، ولديهم جميعهم، كانت ظاهرة السعر في صلب حساب تفاضل اللذة والألم، بالصورة التي كانت عليها لدى جيفونس بالضبط: فمن هذه الناحية، كانوا كلهم بنتامين غريزيا by anticipation وكانوا أنصاراً لـ بنتامين أكثر قوة من أنصار بنتام من الاقتصاديين الإنجليز. وهكذا، فهم لم يكونوا فقط الرواد للكتاب "الذاتيين" من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بل إنهم أيضاً طبعوا بطابعهم الاتحاد سيئ الحظ بين نظرية القيمة والمذهب النفعي utilitarianism، والذي أثبت أنه اتحاد مريبك بعد قرن من الزمن^(٢٩٤). على أي حال، لن نتناول هنا هذه المسألة أكثر. وبدلاً من ذلك، ندرس

(٢٩٢) وتجري، في موضع ما، مساواة كمية العمل بدورها بما ينفقه العامل على حد الكفاف من وسائل المعيشة (spesa del nutrimento). ورغم أن هذه الفقرة ليست ريكاردية من حيث صياغتها، إلا أن من الممكن تفسيرها بمعنى ريكاردى معين. وهي تذكر بكانتيلون على الأكثر.
(٢٩٣) Le Commerce et le gouvernement (1776)، انظر الفصلين الثاني والثالث، أعلاه.
(٢٩٤) انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم ١، أدناه.

عملاً كان قد تتباً بنظرية المنفعة الحدية على نحو أكثر تحديداً، فضلاً عن أنه يطرح عدداً من النقاط المهمة الأخرى.

ففي مقالة^(٢٩٥) كتبها عام ١٧٣٠ أو ١٧٣١، اقترح دانييل بيرنولي Daniel Bernoulli، وهو عالم بارز التقينا به في مناسبة سابقة، فرضية مفادها أن الأهمية الاقتصادية للدولار إضافي، بالنسبة لفرد معين، تتناسب عكسياً مع عدد الدولارات التي يملكها فعلاً. وإذا ربطنا هذه الفرضية بالدخل، وليس بالقيمة النقدية للأصول الصافية الكلية التي يمتلكها المرء، كما فعل بيرنولي، فإننا نطابق حالاً ذلك الدولار الإضافي بما أصبح يسمى الدولار الحدي وفق مصطلحات الحقبة التالية، ونطابق أهمية ذلك الدولار بما صارت تسمى منفعته الحدية بحسب نفس تلك المصطلحات، والتي حاول فيشر وفريش قياسها إحصائياً في وقتنا الحاضر.^(٢٩٦) كما لا تقل

(٢٩٥) "Specimen theorae novae de mensura sortis" وقد نشرت عام ١٧٣٨ في: Commentarii academiae scientiarum imperialis petropolitanae. وتتضمن الترجمة الألمانية للبروفيسور ألفرد بنغشايم Alfred Pringsheim (Die Grundlage der modernen wertlehre Daniel Bernoulli... 1896) ملاحظات إيضاحية للمترجم، إضافة إلى مقدمة ثمينة كتبها لودفيج فيك Ludwig Fick. على أي حال، ليس غريباً أبداً على معرفتنا الغامضة بالتصورات المذهبية أن يقوم السيد فيك ليس فقط بتحية بيرنولي كسلف لجوسن Gossen وجيفونس ومنجر وفالراس، بل أيضاً كأحد الأوائل، إن لم يكن الأول، ممن أدركوا أن القيمة ليست صفة متأصلة في الأشياء بل علاقة بين شخص يقيم أشياء معينة وبين هذه الأشياء، رغم أن هذا الأمر كان واضحاً للعلماء السكولانيين بصورة تامة وكذلك بالتأكيد لذينة من كتاب القرن الثامن عشر ممن لم يعرفوا مقالة بيرنولي. وهذا الأمر يتضح بشكل خاص حينما نصوغه بصورة دقيقة. لنضع x تشير إلى دخل فرد معين، و y إلى "الإشباع" المكتسب من ذلك الدخل. وعندئذ، فإن فرضية بيرنولي تذهب إلى أن:

$$dy = k \frac{dx}{x}, \text{ or } \frac{dy}{dx} = \frac{K}{x},$$

حيث عامل التناسب (K) مقدار ثابت بالنسبة لكل فرد ولكنه مختلف لدى الأفراد المختلفين - ومن شأن مدى اختلاف عوامل التناسب الفردية K 's أن يعكس الاختلافات الفردية في الأذواق أو شدة الشعور (مع أن بيرنولي يعزو نفس K إلى جميع الأفراد ما عدا الحالات غير العادية التي لا تهتم) - ومن الواضح أن dy / dx هي درجة المنفعة الحدية أو النهائية التي ظهرت من ثم عام ١٧٣٨. وكما ذكر بيرنولي، فإن فكرته الأساسية كان قد تتباً بها (عام ١٧٢٨) العالم الرياضي كرامر الذي كان قد عرض، على أي حال، فرضية مغايرة لشكل دالة المنفعة الحدية، أي:

$$dy = k \frac{dx}{\sqrt{x}},$$

ولكن فرضية بيرنولي، ضمن فترات intervals صغيرة، معقولة تماماً، مع أنها تفضل في الاستفادة من كل ما نعرف، أو نتصور أننا نعرف، عن سلوك هذه الدالة (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، أدناه). وما دام حتى من يؤمنون بإمكانية قياس المنفعة أو الإشباع لا يعتقدون أن من المأمون قول أي شيء حول سلوك المنفعة في الأوضاع اليائسة، كما في حالة الدخل التي لا يتمكن الفرد من العيش بأقل منها، فإن من المغيد استبعاد مستوى من الدخل مثل "حد الكفاف". فإذا رمزنا إلى ذلك الحد بـ a ،

أهمية عن ذلك ما قام به بيرنولي من تطبيق لتلك الفرضية على نشاط الأعمال (المصدر المذكور سابقاً، الفقرتان ١٥ و ١٦). وتتمثل الفكرة الأساسية في أنه حتى حينما يمكن قياس احتمالات الأرباح والخسائر بشكل دقيق - كاحتمالات الخسارة في النقل البحري عندما تتيح الخبرة الطويلة مادة كافية - فإن التصرف العقلاني لا يتحدد بقيمة هذه الاحتمالات وحدها. فمن الضروري أيضاً أن نأخذ بالاعتبار، بالنسبة لرجل أعمال معين، أهمية الأرباح والخسائر المعينة والتي تختلف تبعاً لموارده طبعاً - وهو أمر تهيئ فرضية بيرنولي طريقة للتحقق منه. وهكذا، يستنبط بيرنولي معياراً يمكن استعماله لمعرفة ما إذا كان من المفيد أم لا، لفرد معين، أن يدفع مبلغاً معيناً للتأمين على حمولته، وقاعدة لتقييم الفائدة التي يمكن الحصول عليها من نقل كمية معينة من المنتجات في سفن عدة، ومن استثمار مبلغ معين في سندات بدلاً من سند واحد، وهي مقترحات مهمة بالنسبة لنظرية مخاطر الأعمال ونظرية الاستثمار ولم تستغل كلياً حتى في الوقت الحاضر. وقد يكون ثمة معنى من استعادة جملة من نص بيرنولي (المرجع السابق، الفقرة ١٧): "وبالضبط لأن هذه النتائج تتفق بصورة تامة مع سلوك نشاط الأعمال الملاحظ، فلا يبدو من الصحيح إهمالها كمقولات غير مجربة وتقوم على فرضيات غير مؤكدة". وأشعر بالأسف لاستحالة مناقشة النقاط الأخرى^(٢٩٧) من مقالة بيرنولي

= فإن يمكن عندئذ تمثيل الإشباع الكلي المكتسب من دخل معين قدره b بالمعادلة التالية:

$$y = \int_a^b K \frac{dx}{x} = K (\log b - \log a) = K \log \frac{b}{a}$$

(٢٩٧) ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى اثنين منها بإيجاز. النقطة الأولى هي أن تلك الأفكار ظلت عملياً غير معروفة للاقتصاديين إلى أن لاحظها بعضهم ممن توصلوا بأنفسهم لنفس الأفكار أو لأفكار مشابهة. ويشير فيك إلى هرمان Hermann (١٨٣٢) و أ. ف. لانغ F. A. Lange (Die Arbeiterfrage... 1865)، وبخاصة جيفونس، وليس لدى أسماء أخرى لأضيفها. وقد أمكن ملاحظة ذلك الإهمال بفضل تبنى لابلاس Laplace صيغة بيرنولي في عمله *Theorie analytique des probabilités* (1812) الذي كان معروفاً على نطاق واسع طبعاً. والحقيقة الثانية هي أن محاولة بيرنولي حل لغز لعبة القديس بيتربورج لم تكن بين المساهمات القيمة العديدة في مقالته رغم أنها كانت الموضوع الرئيسي في تلك المقالة. والمشكلة كما يلي: ثمة قطعة معدنية ترمى عدد n من المرات. يعد الفرد X الفرد Y بدفع دولار واحد لو أن صورة (القطعة النقدية) تظهر عند الرمية الأولى، ودولارين لو أن الصورة تظهر عند الرمية الثانية بعد أن فشلت في الظهور من الرمية الأولى و٤ دولارات لو أن الصورة تظهر عند الرمية الثالثة بعد فشلها في الظهور عند الرميتين الأولىين، وهكذا. وعليه، فإن سلسلة ما يمكن أن يكسبه Y تكون على الشكل التالي: $1, 2, 2^2, 2^3, \dots, 2n-1$. ونشتق توقعاتسه رياضياً بضرب كل مكسب من المكاسب المحتملة باحتماله، أي إذا كانت القطعة النقدية كاملة، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، وهكذا. ويتضح أن ذلك الضرب يخفض كل بند إلى النصف بحيث أننا، إجمالاً، نحصل =

والتي لها أهمية فائقة لدارسى طرق التفكير البشرى وآلية التقدم العلمى.

(ج) نظرية آلية التسعير. ثمة القليل مما يمكن الإشارة إليه عن نظرية آلية التسعير قبل منتصف القرن الثامن عشر. وحتى مساهمات أكثر الكتاب لمعانا، مثل باربون وبتى ولوك، لا تعنى الكثير. كما أن الأغلبية الساحقة من الإداريين المستشارين وكتاب الكراريس فى القرن السابع عشر اكتفوا بنظرية معينة وجدوها أو كان بوسعهم إيجادها لدى بوفيندورف Pufendorf. لقد انكب هؤلاء على دراسة المشاكل العملية لسياسة التوجيهية policy regulative، أما الجانب التحليلى، فقد افترضوه إلى حد بعيد وتباطأوا فى إدراك الحاجة إلى المفهومة والإثبات الدقيقين. تكفينا بضعة أمثلة لتوضيح هذا الوضع. فقد اعتاد الناس تماما على حالة الاحتكار التي كرهوها كثيرا وعلى حالة المنافسة التي اعتبروها الحالة العادية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تعريفها. لكن توماس مور (Thomas More Utopia)، انظر الفصل الثالث، أعلاه) كان قد أشار فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٥١٦ إلى أنه، لسيادة المنافسة، لا يكفي بالضرورة أن يقوم أكثر من بائع واحد ببيع سلعة معينة. فالأسعار قد لا تنخفض إلى المستوى التنافسى حتى حينما يوجد بضعة بائعين أيضا، *quod ...si monopolium appellari non potest ...certe oligopolium est.*^(٢٩٨) وهكذا أدخل مور مفهوم احتكار القلة. وكنا نتوقع أن يقود هذا التلميح إلى

= على توقعات y الرياضية n/2، وإذا سُح لـ n أن تزداد بحيث تتجاوز أى حد معين، فإن التوقعات تتجاوز أى مبلغ يمكننا ذكره. ومع ذلك، فالحقيقة هي عدم وجود من يدفع إلى X أى مبلغ معتبر مقابلها كما يمكن للقارئ أن يصل إلى ذلك بنفسه: لماذا؟ لقد تصور بيرنولى أن كل ما ينبغي علينا أن نفعل للرد على ذلك السؤال هو تصحيح المكاسب الممكنة بتطبيق فرضيته عليها التي ستخلق نوعا "أخلاقيا" ضئيلا جدا بدلا من التوقع الرياضى "غير النهائي". ولكن ذلك الإجراء لا يحل المشكلة رغم أنه بذاته ليس خلوا من معنى. كما لا تحلها أيضا النقاط التي يذكرها البروفيسور برنغشهايم Pringsheim فى الهامش المتعلق بترجمته رغم أن تلك النقاط، أيضا، ليست غير ذات صلة. وليس بوسعنا الاستمرار بتناول الموضوع. ولكن القارئ يخطئ كثيرا إذا تصور أن الموضوع يخلو من الأهمية بالنسبة للاقتصادى. على العكس، فإن نظرية أسس الاحتمالات theory of games of chance تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لمشاكل كثيرة من المنطق الاقتصادى. وإذا تطلب ذلك أى برهان، فإن العمل الحديث للأستاذين مورجنشترن Morgenstern وفرن نيومان von Neumann (Theory of Games and Economic Behaviour, 1944) يقدم ذلك البرهان. ولا يزال المؤشر الأول فى ذلك الاتجاه يبرز فى صالح بيرنولى. وفى علم الاقتصاد، تطلب هذا الأمر ٢٠٦ سنوات من خطوته الأولى إلى الخطوة الثانية - وهي نفس الفترة التي أخذتها حالة منحني الطلب الإحصائى. (٢٩٨) أنا مدين للسيد إى. مارز E. Marz لأنه لفت انتباهى إلى تلك الفقرة. وتلك واقعة طريفة. فالسير توماس - بحدود معرفتى بصياغة العبارة - يستعمل نيس فقط مصطلح (احتكار قلة). السذى يُعرب دورا كبيرا فى النظرية الحديثة، بل يستعمله ليعنى الشيء نفسه بالضبط، كما أنه أشار إلى جانب منه يمثل ما أكدت عليه النظرية الحديثة - بعد فجوة زمنية قدرها ٤١٠ سنوات. ومع ذلك، فسأ =

تحليل أدق لمفاهيم الاحتكار والمنافسة وبخاصة في إنجلترا، حيث كانت المناقشة المتواصلة للاحتكارات بكل أنواعها وللقيد على التجارة بكافة أنواعها - سواء القيود التي وافق المتنافسون عليها لتعزيز مصلحتهم المشتركة أو القيود التي فرضها المحتكرون على الناس - والتي سبقت وتلت قانون الاحتكارات للعام ١٦٢٣/١٦٢٤، قد هيأت كل ما يلزم المرء من حافز ومادة. ولكن يندر وجود شيء من هذا. لقد حارب السياسيون والمحامون وبعض رجال الأعمال "الاحتكارات" بشكل عاطفي، كما يفعلون اليوم مرة أخرى - وبخاصة أولئك الذين يعودون للشركات التجارية المرخصة - كما أن المصالح المهاجمة دافعت عن نفسها على أكمل وجه كما تفعل اليوم أيضًا. وكان الطرفان في مشهد غريب من الناحية الفكرية كما هما اليوم مرة أخرى. ورغم تحقيق نتائج عملية معينة، ورغم أن مؤرخ الفكر والسياسة الاقتصادية يجد الكثير مما يمكنه تسجيله،^(٢٩٩) إلا أن مؤرخ التحليل الاقتصادي لا يجد شيئاً منه. ومع ذلك، وحتى لا ننسى الأشياء الصغيرة، فلنلاحظ، أولاً، أن هناك ميلاً لتوسيع مفهوم الاحتكار بحيث يتجاوز حالة وجود بائع واحد.^(٣٠٠) ثانيًا، ثمة عناصر أولية لمحاكاة مفادها أن الاحتكار، بمحاولته مضاعفة الأرباح - كما ينبغي أن نقول - يغيّر الشروط التي تجرى محاولته تلك في إطارها وبالتالي فهو لا يحتاج بالضرورة لأن يضع سعرًا أعلى مما كان سيتحقق في ظل منافسة تجرى في ظل شروط مختلفة.^(٣٠١) ويمكن أن

=فكرته موحية ومهمة دون شك. وكان العمل Utopia مقروءًا على نطاق واسع. ولكن، وكما هو معروف، فإن تلك الفقرة لا ترد في الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتيني.

(٢٩٩) يوسع القارئ أن يرجع إلى عمل البروفيسور هكشر Heckscher: Mercantilism، pp.269 et seq. للحصول على تفسير عميق للصراع الذي نشب من أجل "حرية التجارة" وفق مفهوم القرن السابع عشر. وإذا اتبع القارئ نصحه، فلن يستطیع إلا أن يستغرب من الملاحظة المحزنة وهي أن المناقشة الشعبية والسياسية لتلك المسألة، كما هو شأن المسائل الأخرى، تبين عدم تحقيق أي تقدم من الناحية العملية.

(٣٠٠) انظر هكشر، المرجع السابق، ص ٢٧٣-٢٧٤، وبخاصة محاكاة السير ادون ساندس Edwin Sandys (وهو رجل تجارة متنفذ) التي قدمت للمناقشة في مجلس العموم عام ١٦٠٤، والتي أشارت إلى "أن اسم الاحتكار ... يتسع بصورة ملائمة لكل قلة متنافرة من بائعين ...، فإذا كان هناك عشرة أفراد لبيع كل خيول إنجلترا، كان ذلك احتكارًا". تفنقر هذه المحاكاة، إلى حد ما، إلى التمييز طبعًا إذا نظرنا إليها كجهد تحليلي. ولكن من الواضح أن هناك شيئًا ما فيما حاول السير ادون التعبير عنه من غير أن ينجح في ذلك.

(٣٠١) وتوجبت كل الحجج الأخرى المستعملة إما إلى إنكار وجود احتكار - وهذا صحيح في الغالب إذا عرفنا الاحتكار بدقة، ولكنه غير حاسم لهذا السبب بالذات - أو للتشديد على أن التنظيم الاحتكاري كان ضرورة عملية في حالات معينة - وبخاصة حالات التجارة مع دول غير متحضرة حيث تمثل الحماية عاملًا مهمًا - وإما لنقاط أخرى لا أهمية لها من زاوية منهج التحليل مهما كانت أهميتها =

نذكر مرة أخرى محاولة بيكر تصنيف السوق - بشكل ضعيف منطقيًا - إلى monopoly و propoplum و polypolium، أى: الاحتكار و المنافسة غير الموجهة unregulated competition، التى تخلق فى نظره أسواقًا غير منظمة يهبط كل المشاركون بها إلى مستوى الكادحين.

ولكن كان ثمة أشياء أفضل ستأتى فى القرن الثامن عشر. وسنقتصر على بحث الإنجازات القصوى لكل من بيكاريا وتورجو وإسارد، على أن نتناول فيما بعد الحالة التى قام فيها مؤلف العمل Wealth of Nations بتنسيق كل نظرية القيمة والسعر فى تلك الحقبة.

عالج بيكاريا Beccaria موضوع القيمة والسعر فى الجزء الرابع، الفصل الأول ("Del commercio") من عمله Elementi (الذى نُشر عام ١٨٠٤، بعد وفاته): يُطرح الموضوع فى هنا العمل على نحو ممتاز كما كان من الممكن أن يكون الأمر فى عمل ج. س. ميل Principles. وكما جرت الإشارة من قبل، فإن بيكاريا يفسر ظاهرة القيمة من خلال المنفعة والندرة، ومن ثم يتقدم لبحث modus operandi {طريقة تأثير} سوق افتراضى معين تتم فيه مقايضة النبيذ مقابل القمح (قارنْ مثال التفاح والبنق لدى مارشال).^(٣٠٢) وقد أدرك بيكاريا بوضوح أن نسبة المبادلة لا تتحدد فى حالة المبادلة المنعزلة (بين فردين اثنين)، وأن التحديد يتحقق بفضل المنافسة عبر "المساومة المفروطة على السعر فى السوق": فالتقلبات لا بد أن تقود، فى آخر الأمر، إلى السعر الذى تساوى عنده الكمية المطلوبة الكمية المعروضة. أما معالجته الدقيقة لمبادلة ثلاث سلع بعضها مع بعض، حيث يشدد

=العملية. ومن أفضل المحاجات "الدفاعية" التى عثرت عليها بالصدفة، إن لم تكن أفضلها، عمل جون ويلر John Wheeler: A Treatise of Commerce, wherein are showed the Commodities arising by a well ordered and ruled trade.. (1601). ويمثل هذا البحث، دون شك، "مرافعة خاصة" نيابة عن جمعية التجار-المغامرين Merchants-Adventurers التى كان ويلر محامياً لها. ولكن هذا الاعتبار لا يشكل، من زاويتنا، سبباً لإهمال ذلك العمل.

(٣٠٢) أمل ألا نحتاج إلى أن نأخذ، بجدية كبيرة، فرضيته القائلة بأن القيمة التبادلية لسلعة معينة نسبة إلى سلعة معينة أخرى (نسبة المبادلة) in ragione reciproca delle loro quantita {تتناسب عكسيًا مع كميتها}. وقد تكون هناك علاقة بين فرضيته والفرضية المغالية لصديقه فيرى بشأن قانون الطلب التى هى ليست محل اعتراض على أى حال. على العكس. إذ ينبغي تسجيلها كأول محاولة تعطى شكلاً دقيقاً لمنحنى الطلب: فإذا كانت p هى السعر (فى صورة نفود)، q هى الكمية، c مقدار ثابت، فإن $pq = c$ بحسب قانون فيرى.

على ظاهرة (وضرورة) المبادلة غير المباشرة، فهي معالجة مرضية بشكل خاص. وهي تعادل تقريباً ما كان يتعين على الاقتصادى العادى أن يقوله بعد قرن من الزمن.

كان اختيار عمل بيكاريا، كمثال، بسبب كماله النسبى، ولكنه كان مسبوqاً على نحو مدهش من قبل عمل تورجو Turgot: Reflexions, xxxiii-xxxv (written 1766, published in 1769-70). فبعد أن يستخلص تورجو المتاجرة (commerce) trading من {تباين الاحتياجات}، فإنه يتناول، أيضاً، حالة المبادلة المنعزلة ومن ثم يدخل القوة المحددة: المنافسة. ويشبه وصفه لألية السوق وصف بوهم- باورك إلى حد بعيد(انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم الرابع، أدناه). فهو يجعل السعر السوقى (prix courant) يتبدل تحت تأثير القوى التى تفعل مفعولها عبر الطلب والعرض. ولكن الإنجاز الأكبر ضمن هذا اللون من التحليل فى هذه الحقبة يعود إلى اسنارد.^(٣٠٣) إذ يتضمن كتابه، الذى لا يتميز بشىء آخر سوى هذا، نظاماً أولياً من المعادلات التى تصف الاعتماد المتبادل فى إطار عالم الأسعار على نحو يذكر بفالراس، باستثناء الاختلاف فى الأسلوب.

(د) تنسيق نظرية القيمة والسعر فى العمل Wealth of Nations. كان على عمل آ. سميث الرئيسى أن يضم ويطور تكهنات معاصريه وسابقيه الإنجليز والفرنسيين حول القيمة.^(٣٠٤) صحيح أيضاً أن سميث وضع "عملاً دقيقاً وعلماً عن

(٣٠٣) ٣٠٣ ظهر عمل أخيل نيكولاس إسنارد Traite des richesses Achille Nicolas Isnard: عام ١٧٨١، وبالتالي فهو لا يشكل جزءاً من المواد التى "تسقى" آ. سميث. على أى حال، هناك مسألة تأثير هذا الأخير على الأول. إذ يمكن أن يكون عمل إسنارد، وكذلك المساهمة المذكورة فى الميثن، قد تم استخلاصهما من قراءة العمل Wealth of Nations بامعان. ولكن إسنارد لا يذكر سميث إلا إذا غفلت أنا عن إشارته إليه. ويرد عنوان كتاب إسنارد ضمن قائمة جيفونس للكتابات الرياضية، وهى الطريقة التى هدتنى إليه. ولم أجد ما يشير إلى تأثير ما لديه.

(٣٠٤) A. Marshall, Principles, 4th. ed., p. 58. والقارئ يدرك أن رأى كاتب حاذق مثل مارشال يستحق الكثير من التأمل من قبل أناس أقل براعة، وليس بوسعنا أفضل من أن نأخذ ذلك ان رأى الفصل لبروفيسور النظرية الاقتصادية كسغار. وسيدرك القارئ أيضاً أنه حتى مارشال، الذى يُكن إعجاباً ليس نه حدود بسمت، لا يذهب أبعد مما يتضمنه مصطلحنا "تنسيق" codification. ولكن مارشال، رغم أنه لم ينسب إلى سميث أفكاراً أصيلة، توصل إلى تقدير لعمله يبدو أنه أرفع كثيراً من تقديرنا نحن لذلك العمل. وقد يمثل أحد أسباب هذا فى أنه كان يتحدث عن أخ له. فكما أكدنا وسبقى نؤكد: ثمة وجود شبه كثيرة بين عمليهما والوضع التاريخى لكل منهما، وثمة سبب آخر قد يمثل فى أنه كان يتحدث عن ابن بلده لأن مارشال كان متعصباً. والسبب الثالث قد يتمثل فى أنه =

الطريقة التي تقيس القيمة فيها الدافع البشري"، أى افترض أنه جعل من القيمة التبادلية (السعر، أو السعر النسبي فى جميع الأحوال) المركز لنظام توازن أولى. بيد أنه لم يكن أول من فعل ذلك كما يتصور مارشال؛ وعلاوة على ذلك، فإن سمث أسقط وأفسد العديد من الإحياءات الأكثر قوة التي كانت قد وردت فى أعمال سابقه المباشرين حينما قام بتنسيق هذه الأخيرة. وبطبيعة الحال، يحتمل أن سمث لم يكن مطلعًا على عمل تورجو Reflexions، وربما لم يكن بوسعه التعرف على عمل بيكاريا Elementi، ولكن من المحتمل أن بوفيندورف Pufendorf وكانتيلون Cantillon وهاريس Harris ولوك Locke وباريون Barbon وبتي Petty - وقد أشار مارشال إلى الكتاب الخمسة الأول من هؤلاء - وكنيهه Quesnay كانوا مرشديه الرئيسيين بحيث أن مهمته "الذاتية" كانت أكبر من إنجاز "الموضوعي". غير أنه "طور" هذه المادة بنجاح أقل مما حققه تورجو وبيكاريا. واللوم يقع عليه فى الكثير مما هو غير مرض فى النظرية الاقتصادية فى السنوات المائة التالية، وفى الكثير من النزاعات التي كان يمكن تجنبها لو أنه لخص استنتاجاته بطريقة أخرى. ويتعين على القارئ أن يستعيد معلوماته من دليل القارئ الذى قدمناه سابقاً^(٣٠٥) يتحرك عرض سمث عن قصد إلى الأعلى، نحو ظاهرة السعر، ويعود مجددًا نحو العناصر المكونة لأسعار السلع والتي هى مقولات التكلفة والدخل من أجور وربح وبيع. ونكرر أن هذه هى طريقة بدائية لوصف الاعتماد المتبادل العام بين الكميات المكونة للعالم الاقتصادى؛ بيد أنها طريقة فعالة. والنقاد الذين لا يفهمون أن نظرية السعر ما هى إلا اسم آخر لنظرية المنطق الاقتصادى - بما فى ذلك، بين أمور أخرى، كل أسس تخصيص الموارد وأسس تكوين الدخل - لاموا سمث على تبنى وجهة النظر الضيقة لرجل الأعمال. واتهمه نقاد آخرون، ممن لا يفهمون طبيعة نظام الكميات التي يعتمد بعضها على بعض، بأن تفكيره كان دائريًا. ولكن روح سمث تتغلب بسهولة على هذه وتلك من الانتقادات. فهذا الجزء

= كان يتحدث عن إنسان ليبرالى، ذلك لأن مارشال كان نصيرًا قويًا لمذهب حرية التجارة أيضًا. ولكن، مهما كان السبب، فإنه ينبغي على القارئ أن يلاحظ، بقدر ما تسمح تعليقات مارشال بالحكم، عدم وجود اختلاف بيننا بصدد هذا الموضوع إلا فى النقطة التالية: فقد يُقال بالتأكيد إن سمث "طور"، بمعنى ما، المذاهب القائمة حول القيمة والسعر؛ ولكن، إذ يستحسن مارشال طريقة هذا "التطور" دون أى تحفظ، يتعين على أن أجد بعض العيوب فيها.

(٣٠٥) بعد كتابة هذا القسم، حذف ج. شومبيتر، بشكل واضح، عدة صفحات تتعلق بسمث بما فى ذلك دليل القارئ من المخطوطة. ولكن الناشر أعاد تلك المادة وهى موجودة فى الفصل الثالث، القسم ٤ هـ.

من عمله هو الذى يشكل ميزته الرئيسية فى هذا الحقل. وهناك انتقادات أخرى. يعتبر مفهوم سمث للسعر التوازنى أو السعر الطبيعى مفهوماً بدائياً، ولكنه مفهوم يُدرك بصورة واضحة كما هو حال مفهومه حول الاعتماد العام المتبادل. فالسعر التوازنى هو ببساطة السعر الذى يمكن عنده، على الأمد-البعيد، إنتاج كل سلعة بكمية تساوى "الطلب الفعال" عند ذلك السعر. كما أنه يمثل أيضاً السعر الذى يغطى التكلفة بالضبط على الأمد البعيد. وتساوى هذه الأسعار بدورها المجموع الكلى للأجور والأرباح والربوع التى ينبغى دفعها أو تقديرها عند معدلاتها العادية أو المتوسطة. وهكذا نحصل على لمحة من تمييز مارشال بين الظواهر قصيرة الأمد وطويلة الأمد. فبينما يمثل السعر السوقى market price لدى سمث ظاهرة قصيرة الأمد أساساً، فإن سعره "الطبيعى" natural price هو ظاهرة طويلة الأمد وينظر السعر العادى طويل الأمد لدى مارشال long-run normal. ف"كل ما قاله أ. سمث" هو ممثل مفضل لدى مارشال. ولكننا يمكن أن نقول أيضاً: "كل ما قاله السكولانيون". ولا نجد لدى سمث نظرية عن الاحتكار. إذ يمكن لفرضيته القائلة (الكتاب الأول، الفصل السابع) وإن السعر الاحتكارى هو أعلى ما يمكن الحصول عليه فى جميع الأحوال" أن يقولها فرد عادى ليس ذكياً جداً، بل وهى غير صحيحة إذا أخذت حرفياً. ولكن آلية المنافسة أيضاً لم تكن موضوعاً لتحليل أكثر عمقاً. وبالنتيجة، فإن سمث يفشل فى أن يثبت بصورة مرضية فرضيته القائلة "أن السعر التنافسى هو أقل سعر يمكن أن يعرضه البائعون" مما يترك القارئ الحديث فى حيرة بالنسبة لتحديد نوع الحجة التى يعتمدها سمث لإثبات هذه الفرضية. أما محاولته إثبات فكرة أن المنافسة تميل إلى تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن، فلم يكن مصيرها أفضل من تلك الفرضية، رغم أن من المؤكد، كما هو واضح، أنه كان مؤمناً بذلك.

ولكن ما هى نظرية سمث حول القيمة بالمعنى الدقيق لهذه العبارة، أى، ما هى آراءه تجاه مشكلة التفسير السببى لظاهرة القيمة؟ ليس بوسعنا أن نمر بسرعة على هذه المشكلة نظراً لاهتمام الاقتصاديين الواسع بها فى القرن التالى ومناقشتهم الحماسية لمواقف سمث منها. بيد أن الجواب على ذلك السؤال، بذاته، بسيط جداً.

أولاً: يمكن للقارئ التأكد من شيئين حينما يقرأ الفقرات الأخيرة من الكتاب الأول، الفصل الرابع. فمن ناحية، يعلن سمث أنه ينوى بحث القواعد التى

"يلاحظها المرء عادة عند مبادلة" السلع "سواء مقابل النقود أو مقابل بعضها بعضاً". وهذا يعنى أنه لم يكن يهتم أساساً بمشكلة القيمة بالمعنى المعروف تـوًا. فما أراده هو نظرية للسعر يمكن استخدامها لإثبات فرضيات معينة لا تحتاج أبداً للتغلغل في خلفية ظاهرة القيمة. ومن الواضح أن هذا كان رأى مارشال أيضاً. ومن الناحية الأخرى، فبعد أن ميّزَ سمث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فإنه استبعد الأولى بإشارته إلى ما نعتَ أعلاه بـ"الغز القيمة" - الذى سلم سمث بشكل بيّن أنه يعوق التقدم على هذا الخط - وبذلك أغلق سمث، للجيلين أو الثلاثة التالية، الباب الذى كان سابقوه الفرنسيون والإيطاليون قد فتحوه بصورة تبشر بالنجاح. ولا يمكن أن يغير من هذه الحقيقة أى حديث عن "اعترافه بدور الطلب".

ثانياً، فى الكتاب الأول، الفصل السادس، يشير سمث بوضوح إلى أن "الأجور والربح والريع هى المصادر الأصلية [الحروف المائلة لى] لكل الإيراد إضافة إلى كل القيمة التبادلية. وإذا كان لهذه الكلمات ثمة معنى، فإنها تحمل دلالة حاسمة. إذ تشكل نظريته عن القيمة ما أصبح يعرف لاحقاً بـ نظرية تكلفة-الإنتاج. وهذه هو فعلاً رأى باحثين كثيرين. بيد أن المسألة، ثانياً: تعدها حقيقة وجود فقرات كثيرة جداً فى Wealth of Nations تشير، كما يبدو، إلى نظرية للقيمة تقوم على العمل أو إلى بضع نظريات منها. (٣٠٦)

فى الكتاب الأول، الفصل الخامس، ترد فرضية أن "السعر الحقيقى لأى شىء، ما يكلف أى شىء حقاً بالنسبة لإنسان يريد الحصول عليه، هو التعب والمشقة toil and trouble اللازمان للحصول عليه" - وهذه هى واحدة من المقولات غير الحاسمة التى يمكن أن تعنى أى شىء ولا شىء. ولكن بحسب ظاهر الأمور، تشير هذه الفرضية إلى ميل سمث إلى تأسيس ظاهرة القيمة على ما يرافق العمل من ضجر أو مشقة أو ميله إلى تبني نظرية للقيمة تقوم على مشقة العمل labor-disutility theory of value. على أى حال، من الممكن إهمال هذه النظرية نظراً لأن سمث لم يستخدمها بأى شكل كان. وفى الكتاب الأول، الفصل السادس، يطرح سمث، مرة أخرى، المثال الشهير عن حيوان القندس: "إذا.. كان قتل قندس يكلف ضعف العمل اللازم لقتل الأيل"، فإن القندس سيباع طبعاً بضعف ثمن بيع

(٣٠٦) ليس ثمة إدراك كاف لمسألة أن مصطلح "نظرية القيمة القائمة على العمل" labour theory of value يحمل عدة معانٍ متميزة. على أى حال، لقد تمت معالجة هذا الموضوع بشكل مستفيض من قِبل: H. J. Davenport, Value and Distribution, 1908.

الأيل. فكمية العمل، وليس التعب والمشقة، هي التي "تنظم" regulate القيمة هناك، مما لا يعنى الشيء نفسه طبعاً. تشكل هذه النظرية من دون شك أساس نظريات القيمة القائمة على كمية - العمل labour-quantity theories of value لدى ريكاردو وماركس. ولكن آ. سمث يقصر هذه النظرية على "حالة مبكرة وأولية من المجتمع تسبق كلاً من تراكم رأس المال والاستيلاء على الأراضي". وهي عبارة تعنى، إن فسرت بشكل معتدل، أن أسعار السلع تتناسب، عند التوازن، مع العمل الذى يدخل فى إنتاجها إذا كان كل العمل من نفس النوعية "الطبيعية" وإذا لم تكن هناك عناصر أخرى نادرة للإنتاج. وهذا صحيح ولكنه، بحد ذاته، لا يشكل نظرية للقيمة تقوم على كمية العمل، أو أى نظرية أخرى للقيمة تقوم على العمل، لأن كل نظريات القيمة يمكن أن تصل إلى نفس النتيجة فى تلك الحالة الخاصة. أخيراً، سبق لنا أن لاحظنا أن سمث (الكتاب الأول، الفصل الخامس) يعتبر أن كمية العمل، التى يمكن أن يتبادل بها سلعة ما فى السوق a commodity can command، المقابل الأكثر فائدة لسعرها النقدي، أى أنه يختار العمل باعتباره numeraire (وحدة حساب). ومن حيث المبدأ، يمكن أن لا يثور اعتراض على هذا القرار الذى، بذاته، لا يلزم سمث بنظرية للقيمة فى العمل أكثر مما يلزمنا اختيار الثور باعتباره numeraire بنظرية قيمة تقوم على الثور. ولكن سمث يحاول تبرير قراره بحجج كثيرة يبدو أنها تضىء عليه معنى أعمق مثل قوله "أن العمل هو الشيء الوحيد الذى لا تتغير قيمته الخاصة، وهو الوحيد [كذا] الذى يمثل المقياس النهائى والحقيقى" لقيم كل السلع، أو إنه "سعرها الحقيقى" أو إنه "المقياس العام الوحيد والمقياس الدقيق للقيمة". وهى أقوال خاطئة كلها، وسمث نفسه لا يبدو واثقاً كثيراً مما يتضمنه اختيار شيء ما ص numeraire بحيث يمكن تقريباً أن نغفر لاقنصاديين كثيرين إن هم أساءوا لاحقاً فهم ما كان يقصده سمث بالفعل ولكونهم، ومن بينهم ريكاردو،^(٣٠٧) قد اتهموه بخلط كمية العمل التى تدخل فى سلعة معينة بكمية العمل التى تشتريها هذه السلعة. وعلى أى حال، فإن هذه التهمة تسقط - ومن المهم أن - تسقط لأنها ترقى إلى اتهام سمث بمجافاة العقل: إذ أن اتخاذ ما يتبادل سلعة معينة مقابله، مهما كان، كتفسير لقيمتها يمثل أحد أسوأ الأخطاء فى

(٣٠٧) مع ذلك، فإن ريكاردو لم يسي فهم سمث دائماً. وقد حاجج هو أيضاً بأن قيمة العمل التبادلية ليست مستنتاة من التقلبات أكثر من القيمة التبادلية لأى شيء آخر. ولكن ليس لهذا من صلة بالموضوع إلا من ناحية اعتبار العمل numeraire تؤدي دورها عبر الزمن.

تاريخ نظرية القيمة. وتتبعى إضافة أن اختيار ساعة عمل أو يوم عمل كوحدة للتعبير عن أسعار معينة لا يعنى القبول بنظرية القيمة القائمة على العمل، مثلما أن التشديد على دور العمل فى الإنتاج أو على حقوق العمال ومظالمهم لا يعنى هو الآخر القبول بهذه النظرية، إذ ينطوي Wealth of Nations على الكثير من هذا كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل. وربما استلهم سمث الكثير منه من لوك. "يمثل منتوج العمل التعويض الطبيعى عن العمل أو الأجر" (الكتاب الأول، الفصل الثامن). والعامل هو من يزيد المنتوج، ومالك الأرض يطالب بحصة منه نتيجة لاستيلائه على الأرض. ويشكل الربح اقتطاعاً ثانياً من "منتوج العمل". ومن الصعب، حتى هذا اليوم، إقناع المرء الميال للفلسفة بأن هذا يمت بصلة ما إلى نظرية القيمة - إذا أخذناها ليس كإعلان عن معتقد أو محاكاة فى الأخلاق الاجتماعية بل كأداة لتحليل الواقع الاقتصادى.

٤- النظرية الكمية

لن يدعش القارئ أن يعلم أن آثار الثورات العنيفة فى السعر التى حدثت فى القرن الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر كانت لا بد أن تستثير نقاشاً مستفيضاً. ولكنه قد يستغرب من وجود أى سؤال عن أسبابها. ذلك لأن تخفيض قيمة العملة debasement - التخفيضات التى تجربها الحكومات وكذلك تحايل الأفراد لتخفيض القطع المعدنية - وانسياب الذهب الأمريكى وبخاصة الفضة، كانت قائمة أمام الجميع؛ ولا يستطيع حتى أكثر المنظرين شأناً فى الوقت الحاضر العثور على عيب فى التشخيص الواضح والقائل بأن الوحدات النقدية المخلوقة حديثاً، سواء بواسطة تخفيض العملة أو تدفق الفضة الأمريكية، كانت تنفق فوراً، فى حين أن الحروب التى كانت تلك الوحدات تنفق عليها بشكل رئيسى كانت تتعارض مع الإنتاج بقوة. ورغم ذلك، ومع أن من المحتمل وجود محاجات مبكرة تفترض بشكل بىّن إلى هذا الحد أو ذاك هذا التشخيص الواضح،^(٣٠٨) فالحقيقة، كما يبدو،

(٣٠٨) أقول "من المحتمل" لأننى لا أعلم بوجود أى محاجات محددة. والأمثلة التى ذكرها البروفسور سيلغمان (المقالة " Bullionists " فى: Encyclopaedia of the Social Sciences) غير مقنعة. وقد أساء بعض المؤرخين، ممن يرجعون ذلك النوع من "النظرية الكمية" إلى القرون الوسطى وحتى=

هي عدم ظهور عمل صريح، وكامل- للحد الذي بلغه ذلك التفسير - ومقبول نظريًا قبل عام ١٥٦٨ حينما نشر بودان Bodin عمله: Response to the Paradoxes M. de Malestroict (1566) sur le facit des Monnoyes على م. دى. مالستروكت A. E. Monroe, Early (ثمة ترجمة لعمل بودان هذا فى: Economic Thought). ولذلك، جرى اختيار بودان بصورة شاملة بوصفه المكتشف للنظرية الكمية عن النقود Quantity Theory of Money. ونظرًا لما لقيه هذا العمل من اهتمام لا يتناسب مع أهميته قط، فسنعرض له بشكل مختصر.

(أ) تفسير بودان لثورة الأسعار. ذهب جين شيروت دى مالستروكت إلى أن الارتفاع الشامل فى الأسعار كان ناتجًا عن تخفيض العملة debasement، وأن الأسعار - معبرًا عنها بقطعة معدنية ذات وزن كامل - لم تزد. وقد رد بودان - ثم كرر رده فى عمله: Les six livres de la Republique, 1576 - إن هذه المحاجة أهملت تأثير الفضة الأمريكية. وتعود ثورة الأسعار، بحسب رأيه، إلى ما يلى. (١) زيادة عرض الذهب والفضة؛ (٢) انتشار الاحتكارات؛ (٣) أعمال السلب والنهب التى حدثت من تدفق السلع؛ (٤) إنفاق الملوك والأمراء على ما يلبى رغباتهم من الأشياء؛ (٥) تخفيضات العملة، وهى العامل الوحيد الذى أخذه خصمه بنظر الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فقد أضاف بودان أن السبب الأول كان أكثر تلك الأسباب أهمية. وسيلاحظ القارئ أن هذا التحليل لا ينقصه إلا القليل من التعديل وسماحة التفسير ليكون تشخيصًا دقيقًا للحالة التاريخية كما كانت قائمة عام ١٥٦٨.

= إلى القانونى الرومانى بولس، فهم كلمة quantetas التى لا ينبغى تترجم إلى كلمة "كمية" quantity (انظر الفصل الأول، أعلاه). والمثال الأفضل الذى يمكن ذكره - الذى يأتى بعد عام من صدور كتاب بودان الذى أوشك على ذكره فى المتن - هو عمل توماس دى مرسادو Tomas de Mercado: Summa de tratos (الطبعة الأولى ١٥٦٩، الطبعة المستخدمة ١٥٧١). وبحلول نهاية القرن، كان هناك اعتراف واسع النطاق، إن لم يكن اعترافًا شاملاً، بأنار الفضة الأمريكية على الأسعار كما كان ينبغى أن يكون عليه الأمر. وقد اعتبر لوز فالادى لا كيردا Luiz Valle de Cerda (Fundacion, 1593; Desempeno, 1600) ارتفاع الأسعار "effect muy natural de la rapida multiplication de los signos y mondea" (نتيجة طبيعية جدًا للزيادة السريعة فى النقود). وليس هناك صلة لكلمة "طبيعية جدًا" أعلاه بالقانون الطبيعى بل إنها تحمل معنى: "مؤكد" أو "واضحة" ببساطة. وكما يبدو، فإن الانطباع المعاكس الذى عبّر عنه البروفيسور هاملتون Hamilton، أى أن تأثير تدفق الفضة على الأسعار كان يتعرض للإهمال أو للرفض بشكل متواصل يعود إلى حقيقة أنه كانت لدى عدة كتاب لاحقين أسباب للتشديد على عوامل أخرى كانت تؤثر فى ارتفاع الأسعار، وبخاصة فى أسبانيا، وكذلك إلى حقيقة أن التيار العام من الكتاب كان حينذاك، كما هو اليوم، مغلقًا على حتى أكثر الحقائق الاقتصادية بساطة.

كما أن هذا التحليل أرفع من كثير من العمل اللاحق حتى عندما يتعلق الأمر بمحتواه النظري العام. وفي الواقع، ينجو تحليل بودان من بعض الاعتراضات التقليدية التي سُنِّتْ ضد النظرية الكمية في القرن التاسع عشر. ولكن هل يصف تحليل بودان تلك النظرية أو يفترضها؟

قد يبدو السؤال غريباً ولكنه حري بأن يُطرح. لنعتنق، للحظة، المذهب المعدني الخالص وندرس حالة النظام المعدني الأحادي الذهبي التام من تلك الزاوية- فالنظام المعدني الذهبي هو نظام يتحرك فيه الذهب بحرية عند الدخول والخروج من النظام النقدي. ولما كان الذهب سلعة كغيره من السلع، فإن قيمة الوحدة النقدية، معبراً عنها من خلال سلع أخرى، تهبط حينما يزداد إنتاج الذهب مثلما يهبط سعر البيض حينما يزداد إنتاج البيض، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. إن أي زيادة ممكنة في الأسعار، معبراً عنها بالذهب، تُفسر هنا كنتيجة لزيادة العرض. ولنلاحظ أن درجة هذا الهبوط (في قيمة الذهب) تعتمد ببساطة على شكل جدول الطلب على الذهب كسلعة معبراً عنه من خلال مقياس ما آخر، وأن "الكمية" الفاعلة ذات العلاقة هي المجموع الكلي للزيادة. وبالنتيجة، فليس ثمة سبب للاعتقاد بأن الهبوط سيتناسب مع الزيادة، مهما ظلت العوامل الأخرى على حالها. وسنرى أن هذه المحاجة لا تتدخل فيها أي فرضية خاصة، وهي محاجة تتناسب بشكل سلس وفق الأساس المعدني، وكان يمكن أن تُقبل من جانب العلماء السكولائيين بوصفها شيئاً طبيعياً. ولكن الاعتراف بأن "الكمية" لها صلة بقيمة النقود بهذا المعنى وهذا السبب، لا يمت بأي صلة إلى النظرية الكمية سوى أن كلمة: كمية تُستعمل في كلتا المحاجتين. ولا يلزم أكثر من هذا لمحاجة بودان أو، لنقل حالاً، محاجة سمث.

(ب) مضامين الموضوعة الكمية. دعونا، لتوضيح هذا، ننظر إلى نفس الحالة من زاوية النظرية الكمية. ولتسهيل العرض، سنفترض أن هناك تشكيلة ثابتة بشكل مطلق من السلع ينبغي بيعها مقابل أي نقود يملكها المشترون، وأن هؤلاء المشترين يشعرون بالحاجة لأن ينفقوا فوراً كل ما يملكون من نقود على تلك التشكيلة من السلع. كما أننا سنتحدث، من الآن فصاعداً، عن الموضوعة الكمية quantity theorem، بدلاً من النظرية الكمية quantity theory، ذلك لأن النظرية الكمية ليست نظرية كاملة للنقود بل مجرد فرضية عن القيمة التبادلية للنقود.

والآن، لندع إنتاج الذهب يزداد، تاركين كل شيء آخر على حاله تمامًا. وكما فى المحاكاة المعدنية البسيطة، نستنتج أن هذه الزيادة تجعل الذهب أقل قيمة، أى أنها ترفع كل الأسعار معبراً عنها بتلك الوحدة. وهذا يعود إلى نفس السبب السابق، بقدر تعلق الأمر بذلك الجزء من الزيادة المنتجة للاستعمالات الصناعية. ولكن الجزء الذى يغمر التداول يحدث تأثيره الآن بطريقة مختلفة ويتسبب فى هبوط القيمة التبادلية للذهب النقدي - أى زيادة أسعار السلع - لسبب آخر: ففى ظل فرضياتنا المصطنعة إلى حد بعيد، يتناسب الهبوط بصورة دقيقة مع الزيادة فى كمية رصيد الذهب النقدي، والسبب المباشر لهذا يعود ليس إلى هبوط القيمة السلعية للذهب - وهى ذات صلة حقاً ولكن لنقله واحدة فحسب، أى بمقتضى حقيقة أنها ستحدد المدى الذى سترداد به كمية الذهب النقدي - بل إلى الزيادة فى كمية القطع النقدية ذاتها. فالزيادة فى هذه الكمية، مع ثبات القوة الشرائية للرصيد النقدي الكلى، هى السبب المباشر للهبوط الناشئ فى القيمة التبادلية للوحدة النقدية. وكان يمكن لهذا الهبوط أن يكون هو نفسه كما لو أن ذلك الرصيد، من غير أن يكون قد ازداد، قد انشطر إلى وحدات ذات محتوى ذهبى أقل لأن هناك الآن، فى كلتا الحالتين، كميات أقل من كل سلعة فى القطعة النقدية. ويمكن تشبيه سلوك الذهب الجديد فى استعماله السلعي بآثار إضافة عمال يتمتعون بالمهارة نفسها الى الكمية المعطاة من الآلات والمعدات. ويمكن تشبيه سلوك الذهب الجديد فى استعماله النقدي بآثار استبدال القوة العاملة، مع آلات ومعدات معطاة، بعمال أكثر يتمتعون بكفاءة أقل نسبياً. وهكذا تؤدي الموضوعات الثلاثة أشياء. أولاً: أنها تسلم بحقيقة أن الوظيفة النقدية تؤثر على قيمة السلعة التى يتم اختيارها للاستعمال كنفود وأن هذه الوظيفة هى مصدر متميز منطقياً - مع أنه مصدر غير مستقل - لقيمة الذهب التبادلية (ويمكننا الاعتراف، طبعاً، بهذه الخطوة دون إلزام أنفسنا بالخطئ التالية)؛ ثانياً: أنها تسلم بأن آلية تحديد قيمة الذهب المستعمل فى التداول تختلف عن آلية تحديد الذهب المستعمل فى الصناعة أو أى سلعة أخرى؛ ثالثاً: أنها تقدم مخططاً محددًا specific schema لتلك الآلية - وهو مخطط بدائي جداً ولكنه بسيط جداً أيضاً. وتعود الصعوبة الظاهرية لهذه المسألة البسيطة حقاً إلى حقيقة أنه، فى النظام المعدنى الأحادى الذهبى التام، ينبغى على كلتا الآليتين طبعاً خلق نفس القيم للذهب الموجود فى المجالين النقدي والصناعي؛ وإلى حقيقة أن تأثيرات زيادة معينة فى إنتاج الذهب على القيمة السلعية والقيمة النقدية للذهب تتشابه كثيراً بحيث أننا لا نرى أيًا منهما بوضوح تام. ولكن هذه المسألة تمثل إحدى النقاط

القوية فى النظرية الكمية بحيث يمكن تطبيقها على حالة النقود الورقية دون تفسير إضافى. ففى هذه الحالة- حيث لا توجد قيمة سلعية للمادة المستخدمة كنقود بحيث يتكون التباس بشأن أى كمية نقصد وحول *modus operandi* (طريقة التأثير) التى ننسبها إليها- فإن كل شىء واضح ووضوحاً تاماً. وينبغى أن نضع فى أذهاننا هذه القرابة المنطقية بين الموضوعات الكمية والمذهب الاسمى النظرى *Theoretical cartalism*: فهذه الموضوعات ترقى جوهرياً إلى معاملة النقود. ليس كسلعة بل كإيصال *voucher* لشراء السلع، مع أن كل من يفكر بالنقود فى هذا الضوء لا يحتاج بالضرورة لقبول المخطط المحدد الذى تقدمه الموضوعات الكمية. ومن المهم جداً تذكر هذه النقطة لأن التطورات اللاحقة مالت إلى طمسها.

ولا نجد لدى بودان أى أثر لاعتبارات من هذا النوع. بيد أننا نعثر عليها لدى دافانزاتى *Davanzati* (١٥٨٨، انظر القسم الثانى، أعلاه) الذى واجه كتلة السلع بكتلة النقود- الرصيد بالرصيد- وكان يمكن أن يُمنح الفضل فى وضع الصياغة الأفضل للموضوعات الكمية فى أكثر أشكالها أولية حتى إذا فرسنا حاجة بودان بنفس المعنى. وكان التقدم اللاحق على هذا الخط بطيئاً. إن مجرد الاعتراف بأثر استيراد الذهب والفضة من أمريكا أو أى زيادة فى رصيد البلد من الذهب والفضة على الأسعار، أصبح، بطبيعة الحال، أمراً شائعاً فى الحال. وليس من السهل دائماً أن نستخلص من الكتابات الفجة للكتاب "الميركنتيلين"، الأقل إحكاماً، ما كان يدور فى أذهانهم، ولكن بعضهم، وبخاصة مالينيس *Malynes* ومون *Mun* (انظر الفصل السابع) حاولوا، كما أعتقد، إيصال فكرة النظرية الكمية الحقيقية *genuine quantity theory*- وإن بشكل أولى جداً- بينما اكتفى الآخرون، وربما الغالبية، "بالمذهب المعدنى البسيط".^(٣٠٩) وعلى أى حال، فقد عثر دافانزاتى، بعد

(٣٠٩) يقول مالينيس بنبرة حاسمة: "تجعل كثرة النقود الأشياء غالية بصورة عامة" (*Tudor Economic Documents* 111. 387) مما يسمح بالتفسير المذكور فى المتن على الأقل. ويسرى الأمر نفسه على مون. ويمكن العثور على مثال يعكس إدراك أثر زيادة "المعدن" *treasure* دون أن يتضمن فكرة النظرية الكمية الحقيقية فى كلمة السير روبرت كوتون *Robert Cotton* (*Alteration of* 1626): إن "الذهب والفضة...هى سلع تقيم إحداهما الأخرى بحسب الوفرة والندرة مثلما تقيم بهما السلع الأخرى أيضاً" (وقد أعيد نشر تلك الكلمة فى: *McCulloch, Scarce and Valuable* (Tracts on Money). ومع ذلك، تتبغى ملاحظة أن ما أسميناهما النظرية "المذهب المعدنى البسيط *simple metallism*، أى أن المذهب المعدنى النظرى من غير عنصر الموضوعات الكمية على وجه التحديد الوارد فيه يكفى للدفاع عن "الميركنتيلين" ضد اتهامهم بأنهم فشلوا عموماً فى إدراك أثر استيرادات الذهب والفضة، المفضلة لديهم، على الأسعار وبأنهم حينما أدركوها إنما فندوا حججهم المؤيدة لفوائض التصدير. فالموضوعات الكمية المحددة أو الحقيقية غير ضرورية لإدراك ذلك=

طول انتظار، على مَنْ يتبعه فى شخص مونتانارى Montanari (١٦٨٠)، وأصبحت الأمثلة فى إنجلترا كثيرة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر. ويستحق بريسكوى Briscoe (١٦٩٤)،^(٣١٠) بين تلك الأمثلة، اهتماماً خاصاً لأنه كان، بقدر ما أعلم، أول من كتب معادلة المبادلة بالشكل غير المرضى: رصيد النقود يساوى الأسعار مضروبة بالدخل الحقيقى^(٣١١) وفى سياق القرن الثامن عشر، كانت الموضوعات الكمية الحقيقية genuine quantity theorem هى التى أصبحت أحياناً، فى أكثر أشكالها أولية، فكرة مألوفة لدى عدد كبير من الكتاب القيايين. فقد افترض صحتها كل من جينوفيسى Genovesi وجاليانى وبيكاريا وجستى Justi، وعاد هيوم Hume للإصرار عليها مع تشديد لم يكن ضرورياً إلا فيما ندر (١٧٥٢). ومما له دلالة بالغة أن سمى لم يلزم نفسه بصورة محددة إلا بالمذهب المعدنى البسيط simple metallism.

= الأثر. وفرضية أن فوائض التصدير هى شىء مفضل لأنها تجلب "المعدن" treasure إلى داخل البلد، مهما كانت حسنتها، لا تفندها فكرة أن تدفق الذهب والفضة سوف يرفع من الأسعار وبالتالي يوقف التصدير. أولاً، لأن قدرًا كبيراً من الـ treasure المستورد يمكن أن يكون له ذلك الأثر فقط لو أنه دخل التداول. ثمة خطوط دفاع أخرى سنظهر كلما نمضى أكثر فى عملنا هذا.

(٣١٠) تجرى مناقشة مونتانارى وبريسكوى فى القسم الثانى، أعلاه.

(٣١١) نظراً لأن هذه هى المرة الأولى التى نلقى فيها هذه الأداة التحليلية، فإن من الملائم أن نقدم عنها بعض الملاحظات المفيدة للقارئ المبتدى. ثمة ملاحظات أخرى ستأتى لاحقاً (الجزء الرابع، الفصل الثامن). إن معادلة المبادلة (التي تعرف أيضاً بمعادلة فيشر لدى الاقتصاديين المحدثين الأكثر بروزاً ممن استخدموها كنقطة انطلاق لنظرية النقود) عادة ما تكتب الآن كما يلى: $MV = PT$ حيث M تعنى كمية النقود، وتعنى V سرعة تداول النقود، و P تمثل مستوى السعر، و T تعنى الحجم المادى للمعاملات. وتتطابق معادلة بريسكوى مع هذه المعادلة حينما نجعل $V = I$. إن أول ما تدبغى ملاحظته هو أن T و P و V و M يمكن أن تأخذ، طبعاً أى عدد بحسب المعانى المختلفة التى يتوجب أن تمثلها هذه الأعداد. فمثلاً، يمكن أن تعنى M قطعاً نقدية ذات وزن كامل فحسب، أو نقوداً قانونية فحسب (بما فى ذلك الأوراق الحكومية)، أو نقوداً قانونية فقط مضافة إليها بنكوتات مطروحة منها الاحتياطات المحتفظ بها كغطاء لها، أو نقوداً قانونية مضافة إليها بنكوتات والودائع تحت الطلب مطروحة منها احتياطات كل المصارف. وبالمثل، يمكن أن تعنى T كل المعاملات، أو المعاملات الخاصة بالإنتاج والتوزيع فقط، أو مدخولات الدخل وإنفاق الدخل على السلع الاستهلاكية فقط، علماً بأن التعريف الأخير يمثل التعريف الذى يتبناه بريسكوى. ثانيًا، بالنسبة إلى V ، ثمة تمييز من نوع آخر له أهمية قصوى لا بد من طرحه. فمن ناحية، يمكننا أن نجعل $V = PT / M$ بالتعريف. وإذا فعلنا هذا، فإنه ينبغي أن تسرى معادلة المبادلة دائماً وفى جميع الظروف. ولكن هذه المعادلة هى مجرد تكرار غير ضرورى tautology أو متطابقة، كما تعودنا أن نقول، ويتوجب كتابتها هكذا فعلاً: $PT \equiv MV$. ولكننا لا نحتاج إلى أن نفعل هذا، إذ يمكننا تعريف V بمعزل عن الكميات الثلاث الأخرى. فمثلاً، يمكن تعريفها على أنها عدد المرات التى يمكن بها دفع دولار معين إلى مستلم ما للدخل فى المتوسط ضمن الترتيبات المؤسسية لمجتمع ما.

ولكن معادلة المبادلة لبريسكوى كانت قد هُجرت فعلاً حينما نشرها بريسكوى: (٣١٢) إذ كان قد تم قبل ذلك اتخاذ خطوة كبرى للأمام. إن أكثر الطرق بساطة للنظر إلى العلاقة بين كمية النقود والأسعار، ولكن الطريقة الأكثر طبيعية بالنسبة للذهن البسيط، تتمثل بمقارنة خزين أو رصيد من النقود مع خزين أو رصيد من السلع يراد مبادلة أحدهما بالآخر. وحينما يتأمل المرء تلك المعادلة بعناية أكثر، فإن الفكرة التالية تخطر بباله وهي أن ذلك الرصيد من السلع هو كيان entity مشكوك فيه نوعاً ما: إذ يمكن فعلاً تصور مجموع القطع النقدية كرصيد محدد من هذه القطع والذي يبقى ثابتاً ما لم تخفض قيمته النقدية أو يُصدّر؛ ولكن السلع التي تستبدل بشكل متواصل مقابل تلك القطع لا تكون هي، في كل مرة، نفس الوحدات الفردية - فوحدات الخبز والنبذ والملابس، وما شابه، تختفى من سوق السلع وتحل محلها بصورة متواصلة وحدات أخرى لتقابل نفس القطع النقدية مرة أخرى في اليوم السوقي التالي. وعليه، فإن تلك المقارنة إنما تجرى بين رصيد stock وتدفق flow. والطريقة البسيطة لجعلهما قابلين للمقارنة تكون في اختيار فترة معينة unit period وضرب الرصيد بمعامل يشير إلى عدد المرات التي يلاقى فيها الرصيد التدفق في هذه الفترة، أي كم مرة، في كل فترة، تؤدي النقود ما تستطيع السلع أن تؤديه مرة واحدة فحسب. وتتبسط المشكلة إلى حد بعيد، ولو أن حلها يفقد كثيراً من قيمته، حينما نفترض أن القطع النقدية تتفق - أي لا يُحتفظ بأى منها - وأنها تتفق مرة واحدة فحسب في كل يوم سوقي - الذي يساوي كميات كل السلع المعروضة في كل يوم - وأنه ليست هناك معاملات أخرى. وفي هذه الحالة، تساوى سرعة تداول النقود rapidity or velocity of circulation عدد الأيام السوقية في كل فترة. فعندما يكون هذا العدد ١٢ في السنة، فإن رصيد النقود يقوم بمتطلبات مستوى السعر نفسه الذي كان سيقوم به رصيد أكثر بنحو ١٢ مرة ولكن مع يوم سوقي واحد في السنة. وحينما تؤخذ بهذا المعنى، فإن سرعة التداول velocity هي مفهوم خاص بالنقود، وليس له، ولا يمكن أن يكون له، شبيهه في عالم السلع. (٣١٣)

(٣١٢) ثمة أيضاً معادلة كانت قد هُجرت، بالطبع، وقد نشرها عام ١٧٧١ هـ. ليود H. Lloyd في عمله: Essay on the Theory of Money. ولا أعرف عن تلك المقالة سوى الخلاصة الإيطالية الملحقة بعمل فيري Meditazioni Verri المنشور ضمن مجموعة كوستودي: Scrittori Classici. (٣١٣) لقد أخذت مجالاً لا يسعني توفيره إلا بصعوبة لتوضيح تلك القضية في أكثر جوانبها أولية لأن من

ويعود الفضل في إدراك هذه الحقيقة وإدخالها في المنهج التحليلي إلى ثلاثة كتّاب وهم بتي ولوك وكانتيلون في الدرجة الأولى. وتبرر أهميتها درس الطريقة التي تم بها وضع ذلك "الاكتشاف".

لم يسلك بتي أو لوك الطريقة المنطقية، أي اشتقاق ظاهرة سرعة التداول من طبيعة النقود، وهي الطريقة الموضحة أعلاه. فقد اصطدم بتي ولوك بها في سياق محاولتهما الرد على سؤال عملي وجداه مهمًا: ما هي كمية النقود التي يحتاجها بلد معين؟ يبدو أن هيوم (في عمله: "Of Money" المنشور في: Political Discourses. 1752) كان أول من بيّن بشكل واضح وصريح أن هذا السؤال ليس له من معنى وفق المنطق البحت. فمن ناحية، فإن أي كمية، مهما كانت قليلة، من شأنها أن تؤدي دورها في بلد منعزل. ومن ناحية أخرى، وحينما يؤخذ بالعملة الذهبية التامة في كل مكان، فإن كل بلد يميل إلى امتلاك تلك الكمية من النقود التي تلائم وضعه النسبي في التجارة العالمية. ولكن الناس، في القرن السادس عشر، فكّروا بطريقة مختلفة، ومن الممكن حقًا إضفاء معنى عملي على ذلك السؤال لو أضفنا إليه عبارة: عند المستوى الملائم من الأسعار. وعند تعديل السؤال بهذا الشكل، فإن المشكلة تتمثل في تحديد احتياجات التداول الداخلي في ظل شروط معينة زمانًا ومكانًا بقصد إما دعم السياسة "الميركانتيلية" الهادفة إلى تعزيز استيراد الذهب والفضة إلى نقطة معينة أو مقاومة تلك السياسة فيما بعد تلك النقطة.

وهذه المهمة هذه كانت ذات طبيعة إحصائية أساسًا. وقد عالجها بتي من زاوية مدفوعات دخل، أي... [النص غير كامل؛ والفقرتان التالبتان مأخوذتان من معالجة مبكرة وموجزة حول النقود تردان في الملحق، وهما، لذلك، لا ترتبطان بما سبق].

=المهم بالنسبة للقارئ أن يدرك كيف أنها تطرح نفسها في بدايات التحليل: فما لم تكن الخطوة الأولى واضحة وبسيطة بصورة تامة، فستقود كل خطوة تالية إلى ضبابية وغموض وصعوبة. وأنتهز هذه الفرصة لإضافة نقطتين إلى معرفتنا حول معادلة المبادلة. لننظر إلى مثالنا مرة أخرى: فتمة عدد محدد من القطع النقدية يقوم بتسوية المعاملات السلعية في الأيام السوقية الاثني عشر عن طريق الدفع نقدًا in specie. وهنا، في هذه الأيام السوقية الاثني عشر هي عادة اجتماعية، أو ترتيب مؤسسي لا يقوى الأفراد على تغييره. وبحسب فرضيتنا، لا يمكن لأي قطعة أن تكون لها سرعة تداول أكبر. ولكن ماذا لو أن بعض من يحوزون القطع النقدية رفضوا إنفاق كل ما لديهم من قطع في أي يوم سوقى؟ يمكننا عندئذ طبعًا أن نقول أن القطع التي لا تنفق في أي يوم سوقى أو التي لا تنفق في أي يوم من تلك الأيام لها سرعة تداول أقل أو حتى سرعة تداول تساوى صفرًا. ولكننا لا نستطيع أن نقول... [الهامش غير كامل].

ثمة نقطة أخرى. إنه "حدث كبير" دائماً، بالنسبة للمنظر، أن يجعل مفهوماً ما مفهوماً صريحاً ومقبولاً، رغم أن المفهوم - وهذه هي الحالة العادية - يرد في أعمال سابقة بصورة ضمنية. ويمكن العثور على أصل مفهوم سرعة تداول النقود لدى دافانزاتي. ولكنه لم يكتسب الوجود حتى عقود القرن السابع عشر الأخيرة، حين شكّل إنجازاً إنجليزياً خالصاً. وقد مرت بنا سابقاً مآثرة بتّى في هذا الحقل. وكان لوك (Some Considerations, 1692) هو النصير الآخر لهذا المفهوم. يتناول لوك هذه الظاهرة عن طريق الأرصدة النقدية التي تدرزها مختلف الفئات الاجتماعية للضرورات العملية. إن توضيح آثار التغيرات في سرعة التداول على الأسعار لا يتم بصورة مباشرة، مع أن من الممكن القول بأن هذا يرد بشكل غير مباشر عبر تأثير سعر الفائدة على الأرصدة العاطلة.^(٣١٤) وكانتيلون، الذي كان بقدر ما أعلم أول من تحدث عن *vitesse de la circulation* {سرعة التداول}، كان أيضاً أول من أشار حرفياً إلى أن زيادة سرعة تداول النقود تعادل زيادة كمية النقود. كما توصل أيضاً إلى استنتاج مفاده أن الإجراءات الهادفة إلى تخفيض سرعة التداول من شأنها أن تبطل آثار التضخم. أما هيوم أو سميث، فلم يضيفا أي شيء مهم.

وسنرى أن المفهوم، من البداية، كان قد تطورَ وفق كلا الخطين اللذين أخذ بهما في تطوراتهما اللاحقة. فقد أخذ بتّى ولوك بمنهج الرصيد النقدي *cash balance approach* بينما تبنى كانتيلون منهج الإنفاق *turnover approach*. وقد تصور لوك وكانتيلون بوضوح ليس فقط سرعة التداول بالمعنى المحدد بل معدل الإنفاق أيضاً. وبفضل الشهرة التي نالها مفهوم الميل للاستهلاك (المتصل بمفهوم سرعة التداول) بالارتباط مع تحليل المضاعف، فقد يكون من المهم أن نضيف مثالين لبيان أن مفهوم الميل للاستهلاك كان، أيضاً، معروفاً كلياً لدى اقتصاديي تلك الحقبة. إذ أن بواجيلبر (*Dissertation sur la nature des richesses*)، كما نعلم مما سبق، كشف عن أن القطعة النقدية الموجودة في حوزة تاجر صغير تُنفق على نحو أسرع *more promptly* من القطعة الأخرى الموجودة في حوزة رجل غني

(٣١٤) حول تلك النقطة، إضافة إلى الموضوع ككل، انظر: M. W. Holtrop, 'Theories of the Velocity of Circulation of Money in Earlier Economic Literature,' *Economic History*, Supplement to the *Economic Journal*, *Economic History*, January 1929 وكذلك عمل البروفيسور مارغت Marget: *Theories of Prices*, vol. 1, passim.

يُحتمل أن يحتفظ بها في خزائنه coffres - وهكذا، فإن فكرة الرجل الغني المكتنز لا تمثل اكتشاف أو ابتكار السنوات العشرة الأخيرة كما هو واضح. ويميز جاليانى (فى حوارهِ الثانى: Dialogue sur le commerce des bles) بين الميل للاستهلاك لدى المزارع الذى يدخر ويكتنز، والحرفى الذى ينفق فوراً (dissipe).

٥- الائتمان والصيرفة

نعلم أن السكولانيين المتأخرين كانوا ملمين عملياً بكل الجوانب الجوهرية من الرأسمالية. وبشكل خاص، كانوا حسنى الإطلاع على أسواق الأوراق المالية والنقود، على الإقراض والصيرفة، وعلى الحوالات bills of exchange وأدوات الائتمان الأخرى.^(٣١٥) وبقدر تعلق الأمر بالظواهر المراد تفسيرها، فإن الورقة النقدية bank note هى الظاهرة الوحيدة التى أُضيفت فى سياق القرن السادس عشر، دافعةً إلى الخلف، لقرنين من الزمن تقريباً، الشكل الأقدم لما قدّر أن يسمى "بالنقود المصرفية" bank money، الودبة القابلة للتحويل: فقد تحدث حتى هيوم عن "هذا الابتكار الجديد من النقود" فى وقت متأخر يعود إلى عام ١٧٥٢. ومع ذلك، لا بد أن الورقة النقدية لم تكن لتتأثر استغرابه كشيء جديد، على الأقل فى أحد أشكالها المبكرة: فالورقة التى كانت تمثل إيصالاً receipt من الصانع بالذهب المودع لديه فعلاً لم تكن حقاً سوى أداة لزيادة الأمان والملاءمة فى إدارة نقود فرد معين، وكانت تلائم الأفكار الأقدم بصورة تامة. ومع ذلك، فالجديد كان هو الممارسات، التى أصبحت الورقة النقدية الأداة الرئيسية فى إطارها، والأهمية التى اكتسبتها هذه الورقة بالنتيجة. وقد جعل دانييل ويبستير Daniel Webster، عام ١٨٣٩، من إصدار الورقة النقدية الصفة المميزة لمصرف ما. وقد خلقت هذه الممارسات والظواهر التى ترافقها بسرعة تطوراً تحليلياً مثيراً للاهتمام.

(٣١٥) انظر الفصل الثانى، أعلاه. كما نلفت انتباه القارئ، مرة أخرى، إلى كتاب البروفيسور يوشر Usher المذكور هناك (Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe.) (1943). انظر كذلك: Van Dillen, History of Political Public Banks (with extensive bibliography), 1934.

والنقطة التالية جديرة بالاهتمام. لم يكن لدى العلماء السكولائيين وخلفائهم العلمانيين، عند مراقبتهم للمؤسسات الناشئة للرأسمالية، أى صعوبة فى تفسير هذه المؤسسات ومواءمتها مع نظريتهم المعدنية عن النقود. ومما سهّل هذه المهمة التحليلية تمكن هؤلاء العلماء من الجهاز النظرى للقانون الرومانى. فعند مراقبة عقود البيع، التى كانت تُعنى بشئون الدفع المؤجل، فقد حللوا حالاً على أنها بيع حقيقى وقرض من النقود. وبوصفها depositum irregulare (وديعة غير عادية)، فقد أضفت الوديعة النقدية طابع المالك على مستلمها: فالآباء السكولائيون ربما توصلوا حتى إلى أن مستلم الوديعة غير ملزم قانونياً وأخلاقياً بالاحتفاظ بالودائع من هذا النوع تحت الأرض، ذلك لأنه لا يدين بغير tantumdem in genere، أى بمقدار ما استلم من ذلك النوع من الودائع. وعلاوة على ذلك، فإذا جعلت شئون الأعمال (أ) دائناً لـ (ب)، وجعلت (ب) دائناً لـ (أ) فى الوقت نفسه، فإنهما يمكنهما أن "يعوضا" أحدهما الآخر ضمن حدود معينة وأن يكونا مسؤولين عن الفرق فحسب. وعليه، يمكن توسيع هذا المبدأ ليشمل مقاصة الديون متعددة الأطراف والأماكن دون الاضطرار لاستعمال نقد فعلى. والحصيلة، بالنسبة للعلماء السكولائيين، هى أن الإقراض بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة، ومنح أو استلام الائتمان فى سياق التجارة السلعية أو أى معاملات أخرى، ليس لها حقاً أى علاقة بالنظام النقدى وأدائه: صحيح أن هذه الأشياء تضمنت استعمال النقود، ولكن فقط بمعنى الشراء مقابل نقود أو تقديم هبة ما فى صورة نقود أو دفع ضرائب عن طريق نقود.

ولكن الأمر، طبعاً، ليس كذلك. فعمليات "الائتمان"، مهما كان شكلها ونوعها، تؤثر على أداء النظام النقدى بالفعل. والأهم هو أنها تؤثر كثيراً على أداء المحرك الرأسمالى إلى حد أنها أصبحت جزءاً جوهرياً منه وبحيث يتعذر فهم بقية عناصر هذا المحرك من دونها. وهذا هو ما اكتشفه الاقتصاديون فى القرن السابع عشر وحاولوا تطويره فى القرن الثامن عشر حينما تم اكتشاف الرأسمالية تحليلياً، أو، كما يمكن أن نقول أيضاً، حينما اكتشفت الرأسمالية نفسها أو أصبحت تعنى نفسها تحليلياً. إذن، دعونا ننظر كيف تحقق هذا الاكتشاف وما هو مدها. ثمة خيطان من التقدم يمكن رؤيتهما بجلاء.

(أ) الائتمان ومفهوم سرعة التداول: كانتيلون. كان يمكن للعلماء السكولائيين أن يتولوا بأنفسهم الخط الأول من هذين الخطين لو أن علم الاقتصاد

السكولائي تطورَ عن أسسه الخاصة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. أى أن المفهوم المعدنى للنقود تحديداً كان يشجع، إن لم يكن قد عززَ بصورة مطلقة، محاولة وضع خط فاصل بين النقود والأدوات القانونية التى تجسد حقوقاً على النقود والعمليات النقدية وإدخال الأخيرة فى الصورة عن طريق فرضيات إضافية كانت المفاهيم القانونية المذكورة أعلاه قد قدمت إichاءات عنها. ويمكن تحقيق مثل هذا التقدم دائماً إلى حد ما^(٣١٦) وهو، فى حالتنا، ممكن أكثر حتى مما فى الأحوال العادية. والفرضية الإضافية المطلوبة هى توسيع مفهوم سرعة التداول. فالمصرفى، الذى يصدر أوراقاً نقدية notes تتجاوز رصيده النقدى cash holding، لا يفهم على أنه يخلق أو يزيد وسائل الدفع، ناهيك عن أن يخلق "النقود". فكل ما يفعله هو زيادة سرعة تداول ذلك الرصيد النقدى الذى يحقق بالنيابة، إذا صح التعبير، مدفوعات أكثر بكثير مما سيحقق بانتقاله من يد إلى أخرى؛ ويسرى الشئ نفسه طبعاً حينما يقرض المصرفى بشكل مباشر جزءاً من الرصيد النقدى المودع لديه. إن الفهم الواضح لحقيقة أن الورقة المصرفية bank note والوديعة تحت الطلب checking deposit هما شئ واحد أصلاً يمثل إحدى النقاط القوية حقاً فى هذه النظرية. وهكذا يظل تعريف النقود محدداً جداً. فالانتمان، وبخاصة الانتمان المصرفى، هو مجرد وسيلة لاستعمالها بصورة أكثر فعالية. ويمكننى أن أستمر بالتوضيح. ولكن القارئ يمكن أن يرى بنفسه أن معظم الظواهر التى تندرج تحت عنوان الانتمان يمكن وصفها بهذه الطريقة. وعندئذ يمكن إما وضع النقود الورقية الحكومية Government paper money مع القطع النقدية ذات الوزن الكامل ضمن مجموع كمية النقود، أو أن تُعامل كدين حكومى. أى كوعد بدفع قطع نقدية فى وقت ما. وقد ساد الرأى الأخير، وطوال القرن التاسع عشر كانت هناك حكومات تقوم بإصدار الأوراق النقدية مع العبارة

(٣١٦) نستشهد بمثالين اثنين لهما أهمية أكبر لا تضاهى: فما يسمى بالنظام النظيموسى فى الفلك لم يكن مجرد نظام "خاطى" فحسب. فقد فسّر عدداً كبيراً من المشاهدات بصورة مرضية. وحينما تراكمت مشاهدات لم تكن تتسجم معه، للوهلة الأولى، ابتكر الفلكيون فرضيات إضافية لإعادة وضع الوقات الشاذة ضمن إطار ذلك النظام. كما أن الفيزياء التقليدية، أيضاً، فسّرت على نحو مرض كل الوقات المعروفة إلى أن تلقت ضربة عنيفة عبر النتيجة السلبية لتجربة مايكلسون Michelson (١٨٨١). ولكن ذلك لم يدفع علماء الفيزياء إلى هجر الفيزياء التقليدية على الفور. وبدلاً من ذلك، فقد تم دمج نتيجة مايكلسون بالفيزياء التقليدية عن طريق فرضية خاصة وضعت خصيصاً لهذا الغرض (هـ. أ. لورنتز H. A. Lorentz، ١٨٩٥). وقد أوفت تلك الفرضية بمتطلبات المهنة إلى أن ظهرت نظرية اينشتاين بعد ربع قرن من تجربة مايكلسون. Si licet parva componere magnis....

التوضيحية: "هذه الورقة هي جزء من الدين الحكومي قصير-الأجل"، مذكّرة بسندات الخزينة، وبخاصة عندما كانت الأوراق النقدية تدر الفائدة، الأمر الذى يندر حدوثه.

والمرجع البارز فى هذه النظرية هو كانتيلون الذى أنجزها بتفاصيلها، جامعاً فيها المعرفة البديهية والذكاء. فمصرفيوه هم وسطاء أساساً بل وسطاء يقرضون نقوداً تعود للأفراد الآخرين. وهم يقرضون ما يستلمونه من الودائع؛ مسترعين بذلك من الأشياء ويخفصون من سعر الفائدة. والصعوبات المنطقية، التى تختفى فى هذه العبارة البسيطة ظاهرياً، تتدلل إلى حد ما بفضل تشديده على الحالة التى يقرض فيها المصرفيون ما لا يحتاجه المودعون فقط فى الوقت الجارى - حالة الودائع لأجل محدد time deposits كما ينبغى أن نقول - بحيث أن مبلغاً معيناً من النقود لا يخدم سوى مرة واحدة فى وقت معين. وعلاوة على ذلك، لا ينبغى أن ننسى أن كانتيلون عاش فى بيئة كان فيها، إذا نحينا جانباً تجارة الجملة، الدفع نقداً in specie هو القاعدة الغالبة بحيث أن الناس كانوا يحملون حقائبهم من القطع المعدنية من المصرف وإليه دون توقف؛ وحيث كان من المعتاد الحصول على وديعة عن طريق إيداع القطع النقدية فعلاً مثلما يتم الآن الحصول على وديعة عن طريق الاقتراض أو التحويل من مقترض آخر. ومع ذلك، لقد ظلت تعاليم كانتيلون تشكل أساس النظرية المصرفية الرسمية حتى الحرب العالمية الأولى عملياً. وقد اعتنق جاليانى وتورجو الرأى نفسه، سواء تم ذلك بمعزل عنه أم لا. كما فعل هذا أيضاً كتاب كثر أقل لمعاناً مثل جستى Justi، وكذلك "اقتصاديو الأعمال" مثل ماربرجير Marperger.

ولكن هذه النظرية لا تمثل الطريقة الوحيدة لتفسير وقائع الممارسة المصرفية - إن لم نقل أكثر. فحتى المصرفى الذى يقرض عن طريق إيفاق النقود المودعة لديه بالفعل إنما يقوم بأكثر من تجميعها من عدد كبير من البرك الصغيرة، والتى تكون فيها راكدة، وتسليمها للأفراد الذين سيستعملونها. فهو يقرض المبالغ نفسها مراراً وتكراراً قبل أن يقوم المقترض الأول بإعادة التسديد: أى أنه لا يجد مجرد استخدامات متعاقبة للمبلغ المودع لديه، بل يجد استخدامات كثيرة يقوم ذلك المبلغ بتحقيقها عندئذ بصورة متزامنة. وإذا قام المصرفى بالإقراض عن طريق تقديم أوراق نقدية - أو بتسجيل المبلغ المقرض فى حساب يمكن للمقترض أن

يسحب منه حينما يشاء checking account - حيث لا يعمل رصيده النقدي cash holding سوى كاحتياطي، فإن الحقيقة نفسها تبرز على نحو أكثر وضوحاً. كما أنها تبرز أيضاً إذا قام المصرفي بإقراض القطع النقدية التي تسلمها كوديعة، تلك الوديعة التي يعتزم المودع استعمالها بالضبط كما لو أنه كان يمكن أن يستعمل القطع لو أنه احتفظ بها.^(٣١٧) ولا بد أن تكون هنا طرق أخرى للتعبير عن هذه الممارسات غير تسمية تلك الأوراق النقدية "تجسيدات لسرعة التداول" - فسرعة التداول هذه كبيرة إلى حد أنها تمكن الشيء من أن يكون في مواضع متعددة في وقت واحد. والأهم من هذا الإزعاج في المصطلحات terminological inconvenience هو حقيقة أن سرعة التداول، بالمعنى التقني لهذه الكلمة، لا تزداد بتاتاً: فقروض المصفي لا تغير "المحطات" التي ينبغي أن تمر بها وحدة ما من القوة الشرائية، أو تقصر الوقت الذي تأخذ عند مرورها بهذه المحطات، أو أن تؤثر - بحد ذاتها - على عادات الأفراد بصدد الاحتفاظ بمبالغ معينة مما يعتبرونه هم نقداً جاهزاً ready cash. ولذلك، قد يكون من الطبيعي أكثر أن نقول أن المصرفيين يزدون ليس سرعة التداول بل كمية النقود - أو كمية من أدوات الدفع التي تخدم أيضاً كنقود بصورة جيدة، ضمن حدود، إذا شاء المرء حصر هذا المصطلح (النقود) بالقطع النقدية أو بالقطع النقدية مضافة إليها الأوراق النقدية الحكومية. وهذا ينسجم مع الممارسة بصورة تامة - حيث يشعر المقرضون فعلاً

(٣١٧) يصير عن حق البروفيسور رست (Rist) History of Monetary and Credit Theory from John Law to the Present Day, 1940, ch. 1 الذي ربما يمكن الاستشهاد به بوصفه النصير المحدث الأساسي لوجهة نظر كانتيلون، على عدم وجود أي "لغز" في الائتمان وعلى أن الحديث عن "الغز الائتمان" هو دليل على غموض التفكير في الغالب. ولكن هناك موضوع التفسير، وهناك نقطة تتطلب بعض التوضيح. لنفترض أنه حدث أن قام خادم حجرة الإيداع في مطعم ما بإعارة المعاطف المودعة لديه حينما كان أصحابها يتناولون طعامهم. قد يخلق هذا، أحياناً، وضاعاً صعباً للخادم ولكنه لا ينطوي على أي صعوبة منطقية. ولكن لنتصور أنه إنسان بارع بحيث يجترح عملاً فذاً يتمثل في أنه جعل من الممكن لكلا الفردين - صاحب المعطف والفرد الذي استعاره - ارتداء المعطف نفسه في وقت واحد. من المؤكد أن هذا الوضع يحتاج إلى تفسير - وهذا ما يحدث في حالة الصيرفة بالضبط إذا كانت الأوراق النقدية والودائع المصرفية حقاً، كما يقول البروفيسور رست، مجرد "تجسيدات مادية لسرعة التداول" material embodiment of the velocity of circulation. هل يوسعي انتهاز الفرصة، بقدر تعلق الأمر بأى مضامين حول السياسة، أن أضيف أنني أتفق معه بصورة تامة، وبأنني شخصياً لا أشعر بغير الإعجاب والامتنان لما قدمه من خدمات رائعة لأكثر من بلد فيما أرى، مثله، أنها مالية راسخة؟ وأنا لا أدافع عن مشروعات مصارف عقارية أو أي من نظائرها الحديثة. فكل ما يهمني هو مجرد جانب من النظرية أو، كحد أقصى، بضع جوانب من التاريخ الماضي.

أن لديهم أدوات سيولة إضافية صالحة عادة كصلاحية النقود بالضبط. وهكذا لم يعد يُقال أن المصارف "تقرض ودائعها" أو "تقود الآخرين" بل "تخلق" ودائع أو أوراقاً نقدية: إذ يبدو أنها تصنع النقود أكثر من كونها تزيد من سرعة تداولها أو أن تتصرف نيابة عن المودعين - وهي فكرة غير واقعية تماماً. على أى حال، فالأمر الواضح والذي يتجاوز أى خلاف فعلاً هو أن ما تفعله المصارف بالنقود لا يمكن أن يحدث مع أى سلعة أخرى - أو مع سلعة ما، كما يفضل بعضنا أن يقول - لأن كمية أو سرعة تداول أى سلعة أخرى لا يمكن زيادتها بهذه الطريقة. والجواب الوحيد على سؤال لماذا يكون الأمر كذلك هو عدم وجود حالة أخرى يخدم فيها الحق على شيء معين، ضمن حدود دون شك، نفس الغرض كالشئ نفسه: فلا يمكنك امتطاء الحصان حين تمتلك الحق بالحصان، ولكن يمكنك الدفع بما لديك من حق على النقود. ولكن هذا سبب قوى لإطلاق اسم "النقود" money على ما يدعى كحق على النقود القانونية legal money، مفترضين صلاحيتها كوسيلة دفع. وكقاعدة، فإن الحوالة العادية bill of exchange لا تصلح كوسيلة دفع؛ وبالتالي فهي ليست نقوداً، بل تعود إلى جانب الطلب من سوق النقود. ومع ذلك، فإن بعض أنواع الحوالات تخدم ذلك الغرض أحياناً؛ وعليه، فهي نقود وتمثل جزءاً من العرض في سوق النقود بحسب هذا الرأى. وتؤدى الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب ما تؤديه النقود بصورة واضحة؛ وبالتالي فهي نقود. وهكذا، تتطفل أدوات الائتمان أو قسم منها على النظام النقدي؛ وللسبب نفسه، فإن النقود، بدورها، ليست سوى أداة ائتمان، مجرد حق على أدوات الدفع النهائية ألا وهى السلع الاستهلاكية. وهذه النظرية - التى يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة، طبعاً، وتتطلب إحكاماً أكثر - يمكن القول أنها يمكن أن تسود.

(ب) جون لو: رائد فكرة العملة المدارة. صنع النقود! الائتمان كخالق للنقود! من الواضح أن هذه الفكرة تكشف عن أشياء أخرى غير الآفاق النظرية. وكان لدى مصممي المشاريع فى القرن السابع عشر، وبخاصة المصممين الإنجليز للمصارف العقارية وجون لو John Law، الذى كان أحدهم أصلاً، تلميحات، بدرجات متفاوتة من الوضوح، عن النظرية المبينة أعلاه. ولكنهم أدركوا تماماً ما يمثله الاكتشاف بأن النقود - وبالتالي رأس المال بالمعنى النقدي لهذا المصطلح - يمكن أن تصنع أو تخلق فرصاً لنشاط الأعمال. لقد تأثرت سمعة أصحاب هذه

المشاريع كثيرًا، حينذاك ولاحقًا، من فشل مخططاتهم- وبخاصة مخططات لو - مثلما تأثرت، في القرن التاسع عشر، سمعة أفكار مشابهة لها من حيث الجوهر من الارتباط بصيرفة مغامرة وبإخفاق مخططات انتهت على نحو سيئ دون أن تمارس الغش أو ارتكاب عمل أحمق مثل شركة Credit Mobilier للإخوة بيريير. ولكن ما دامت المشروعات المصرفية المعنية تمت بصلة ما إلى أساس اقتصادي ما، حتى وإن بدت هذه الصلة بعيدة، فإن إخفاقها لا يشكل سببًا لإهمالها من الناحية النظرية.

يطرح تفسير الموقف النظري لجون لو في قضايا النقود والائتمان (حول نظرية القيمة لديه، انظر القسم الثاني، أعلاه) صعوبات معينة بمعزل تام عن حقيقة أن بعض حججه لم تكن سوى خطى تكتيكية. وتدل الطريقة التي يستخلص بها جون لو ظاهرة النقود- وهي طريقة تجعل النقود، في المقام الأول سلعة معينة - على وجوب تصنيفه كنصير للمذهب المعدني النظري. ومما يدعم هذا التشخيص نفور جون لو من تخفيض العملة debasement أو devaluation - الذي يعتبره ضريبة غير عادلة وفقًا لأساس مشكوك فيه مفاده أن التخفيض يميل لإلحاق ضرر بالفقراء أكثر مما يفعل بالأغنياء - كما تدعمه تجربته حيث حافظ لو على ملاحظاته أطول ما استطاع. ونظرًا لأن هذا بدا متعارضًا بشكل سيئ إلى حد ما مع وجهات نظر أخرى، فقد أهمل المؤرخون هذا الدليل. ولكن من الممكن تمامًا، وفق المبدأ المعدني، التوصل إلى استنتاجات تبدو مناقضة لهذا المبدأ، كما يبين المثال الأمريكي في وقتنا الحاضر. إذ تسمح حاجة لو بإعادة فهمهما كما يلي: يلاحظ لو، في البدء، أن استعمال سلعة معينة كوسيلة للتداول يؤثر في قيمتها- وهذا يشكل مكسبًا واضحًا للتحليل. ويترتب على ذلك أن القيمة التبادلية للسلعة النقدية كقود لا يمكن عندئذ تفسيرها بقيمتها التبادلية كسلعة أكثر مما يمكن تفسير الثانية بالأولى- ذلك رغم أن القيمتين ينبغي أن تتساويا طبعًا ما دامت السلعة النقدية تستطيع التنقل بحرية بين استعمالها النقدي والصناعي؛ وهكذا، يكون لو قد فسّر، على نحو منطقي تمامًا، القيمة التبادلية للفضة كقود وفقًا لخطوط حاجة النظرية الكمية (وفرة النقود بالمقارنة مع وفرة الـ products المنتوجات)؛ ولكن ما دامت الفضة المستخدمة كقود ليس لها استعمال آخر غير شراء السلع، فإن من الممكن تمامًا استبدالها بمادة أرخص حيث يمكن، في الحالة القصوى، استبدالها بمادة ليس لها قيمة قط كسلعة كالورق المطبوع، ذلك لأن "النقود ليست هي القيمة

التي يتم تبادل السلع لأجلها بل القيمة التي يتم التبادل بواسطتها" [الحروف المائلة لـ ج. شومبيتر]. وعلى أى حال، فإن هذا قد قطع السلك الذى ربطَ لحد الآن [النقود بسلعة لها] قيمة "متأصلة" intrinsic value . وهنا، فإن جون لو يستخلص وجود فائدة أخرى غير الرخص وعدم الفلق على كيفية الحصول والمحافظة على [كمية كافية من النقود] وهى أن النقود تصبح سهلة الانقياد بصورة تامة.

[لم تكن الفقرة السابقة كاملة، وهناك هوامش، فى النهاية، قامَ بإكمالها آرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget].

إن، يبدو أن ذلك العمل هو الذى أطلق فكرة العملة المدارة Managed Currency التى تتكبت الطريق فيما بعد إلى أغلبية الاقتصاديين إلى أن فرضت نفسها عليهم بعد عام ١٩١٩. وتبرر الأهمية الكبيرة لذلك الحدث أن نتوقف قليلاً لتأمل. تكتسب الفقرات ذات الصلة من بحث لو (Money and Trade 1705) أهمية إضافية من تجربته أو بالأحرى من أحد جوانب تجربته. فلا تهمنا مشاريعه الخاصة بدءاً من مشروع (١٧١٦) Banque Generale الذى يبدو حسناً ومألوفاً تقريباً، أو مشاريعه حول Campagne des Indes التى تبدو حاملة أكثر وأكثر، أو، أخيراً، مشاريع عام ١٧٢٠ التى كانت الملاذ الأخير لهذا السباح القوي فى بحر آلامه. فثمة خطة كبرى كانت تكمن خلف كل هذا، وكانت تتحرك حقاً فى طريقها نحو النجاح: خطة السيطرة على كل الاقتصاد الوطنى لفرنسا وإصلاحه وقيادته نحو مستويات جديدة.^(٣١٨) وهذا يجعل من "نظام" جون لو الرائد الحقيقى لفكرة العملة المدارة ليس فقط بالمعنى الواضح لهذا المصطلح بل أيضاً بمعناه الأعمق والأوسع الذى يعنى إدارة العملة والائتمان كوسائل لإدارة العملية الاقتصادية. وهذا هو الذى يفسر الفقرات الأكثر تواضعاً من بحثه ويدعو إلى تمجيدها.^(٣١٩)

(٣١٨) إن الفضل لا يعود إلى هذه الفكرة... [الهامش غير كامل].
(٣١٩) ليس القصد هو الإيحاء بعدم وجود كتاب سبقوا لو فى ذلك المجال. أولاً: تتخفى فكرة العملة المدارة فى حاجة معظم سابقه من مصممي المشاريع المصرفية. ومع ذلك، فالأمر يبدو شبيهاً بأحد تلك الموضوعات التى يصح فيها ربط "الأسبقية" بالكمال والعمق فى الإدراك. ثانياً: إن كل عملة هى دائماً عملة مدارة بمعنى ما. وعلاوة على ذلك، فقد تم التحكم بالعملات لعهود طويلة. ولكن ليس ذلك ما أقصد... [النص غير كامل، ويتوقف عند هذه النقطة].

٦ - رأس المال والادخار والاستثمار

كانت كلمة "رأس المال" capital جزءاً من مصطلحات القانون وشئون الأعمال قبل أن يجد الاقتصاديون استخداماً ما لها بوقت طويل. وكانت تعنى، لدى القانونيين الرومان وخلفائهم، المبلغ الأصلي principal the من قرض معين تمييزاً له عن الفائدة وحقوق الدائن الإضافية الأخرى. وهو ارتباط واضح بهذا، أصبحت كلمة رأس المال فيما بعد تعنى المبالغ من النقود، أو ما يعادلها، التى يضعها الشركاء فى مشروع مشترك أو شركة، أو تعنى المجموع الكلى لأصول منشأة معينة، وما شابه. وهكذا، فإن هذا المفهوم كان نقدياً من حيث الجوهر ويشير إما إلى نقود فعلية أو إلى حقوق على النقود أو بضعة سلع تقبم من خلال النقود. كما كان معناه واضحاً بصورة تامة، وإن كان غير محدد تماماً، ولم يكن ثمة شك حول معناه فى كل حالة خاصة. وكان يمكن لتلك الكلمة أن تتقدنا من مجموعة من المبادلات المربكة وغير المجدية والسخيفة تماماً لو تيسر للاقتصاديين الحس اللزوم للتمسك بمعانيها النقدية والمحاسبية بدلاً من محاولة "تعميقها". ورغم ذلك، فهؤلاء قلما استعملوها قبل القرن الثامن عشر. وإذا نمتع عن طرح أسئلة من قبيل: هل طورَ القديس أنطونيو أوف فلورنسا نظرية لرأس المال أم لا، فإننا نكتفى بملاحظة أن المصطلحات "ثروة" Wealth و"غنى" Riches و"خزين" (رصيد) Stock غالباً ما كانت ترد، فى القرن السابع عشر، فى استعمالات كان يتعين علينا فيها استخدام كلمة "رأس المال"، وأنه طوال القرن الثامن عشر - وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر - كانت كلمة "خزين" Stock تفضل للاستعمال فى نظرية رأس المال الناشئة.

وكان مصطلح الخزين، بمعنى الثروة المعمرة أو الثروة المنتجة تقريباً، يحظى، طبعاً، بالاهتمام وتجري التوصية به - حيث أخذ تشايلد Child، مثلاً، بالمعنى الأخير فى مفهومه عن خزين الأدوات والمعدات. ولكننى حينما قلت إن الاقتصاديين تأخروا فى إيجاد استعمال لذلك المصطلح، إنما قصدت استعماله فى تحليل متماسك ضمن "نظرية" لطبيعية ووظائف رأس المال. وقبل كسانتيلون والفزيوقراط، لم تتوافر عن هذه النظرية سوى عناصر أولية. وقد يستغرب القارئ أن نعزو إلى كينييه الفضل فى وضع الأسس لنظرية لرأس المال، وأن نقدر تشديده على دور العوامل الطبيعية. ومع ذلك، ينبغى علينا أن نتجاوز هذا وأن نتعرف

ببساطة على وجود إحدى تلك الحالات - وهي حالات غالباً ما تحدث في العلم مثلما تحدث في التفضيلات السياسية أيضاً politics - حينما يحقق المرء شيئاً مختلفاً تماماً عما كان يعتزم تحقيقه، إن لم يكن مناقضاً له بشكل تام: فالفيزيوقراط كانوا حتى وراء إحدى النظريات المتأخرة عن إنتاجية رأس المال. فكل العملية التي يصفها الجدول تنطلق من "تسليفات" معطاة given advances تجري، فضلاً عن ذلك، في صورة سلف سنوية. وهذه السلف هي سلع - يستهلكها المرء لكي يعيش أو لكي ينتج بها - رغم أن كميتها يمكن التعبير عنها في صورة نقود، وهي تمثل بالضبط ما يعنيه رأس المال في أحد معانيه العديدة. وهذه الفكرة مهمة جداً بالنسبة للطابع العام لأي مخطط نظري يتبناها إلى حد أنه يمكننا تشكيل مجموعة من كل المخططات التي تفعل هذا الأمر وأن نسمي هذه المجموعة علم اقتصاد "التسليف" advance economics. (٣٢٠)

وقد التقط تورجو هذه الفكرة حالاً تقريباً وصاغ نظرية رأس المال المناظرة لها. فقد شدد تورجو - أو "حسم" كما يكاد المرء أن يقول - على أن الثروة من غير العوامل الطبيعية (richesse mobiliere amassee d'avance) {الثروة التي تمت مراكمتها من قبل} تمثل prealable indispensable {شروطاً مسبقاً} لكل إنتاج (Reflexions, LIII) وهو ما يرقى إلى إرساء اللبنة بالنسبة للمحاولات اللاحقة لمعاملة رأس المال كعامل إنتاج. وقد فعل آ. سمث المثل بطريقته الخاصة. ولكن الرأي القائل بأن سمث لم يكن مطلعاً على عمل تورجو: Reflexions (المنشور في: Ephemerides, 1769-1770) يعود، في أحد أسبابه، إلى أن طريقة عرض سمث تتخلف عن طريقة تورجو، رغم أنها أكثر تفصيلاً. ويبدو لي كما لو أن الفصل الأول من الكتاب الثاني من Wealth of Nations يمثل ما صنعه سمث نفسه بفكرة كينيه. ففكرة "التسليف" advance موجودة هناك وهي بالتالي تلمح إلى موضوع إنتاجية (ضرورة) رأس المال، ولكنها، بدلاً من أن تقود إلى نظرية للفائدة، كما هو الحال لدى تورجو (انظر القسم السابع، أدناه)، تقود عند سمث إلى مجرد "تصنيف" لرأس المال taxonomy: فتسليفات كينيه الأولية يمكن أن تكون قد أوحى لسمث بمفهوم "رأس المال الثابت" وربما حول سمث تسليفات كينيه السنوية

(٣٢٠) سلاحظ القارئ، طبعاً، أن إدراك حقائق مبتدلة مثل ضرورة أن يكون لدى المرء أدوات ومواد لكي ينتج، وأن الإنتاج يأخذ وقتاً معيناً، لا يكفي لتأهيل مخطط نظري معين يكون ضمن تلك المجموعة مثلما أن إدراك التفاحة تسقط على الأرض إذا انفصلت عن غصنها لا يكفي لقبول فيزياء نيوتن.

إلى "رأسمال دائر". ثم يباشر سمث بذكر الفئات المختلفة من السلع التي تشكل رأس المال الثابت والدائر ويناقش ما ينبغي وما لا ينبغي أن يدخل في كل فئة. وكثيراً ما أشير إلى أن هذا التصنيف غير مقنع بصورة تامة بسبب وجود عدة نقاط مربكة في آراء سمث. وليس ثمة حاجة لتناول هذا الموضوع هنا. فكل ما يهم هو أن سمث قد سلّم لمنظري القرن التاسع عشر مفهوماً مادياً physical أو "حقيقياً" real لرأس المال- والذي يشمل، رغم كونه كذلك، النقود، والمهارات المكتسبة والنافعة لكل الأفراد، وكذلك وسائل معيشة العمال "المنتجين"، رغم أن هذا العنصر غير واضح في تصنيف سمث. وباستثناء بعض الانتقادات الطفيفة، فقد تم قبول وتطوير هذا المفهوم من قبل معظم أولئك المنظرين.

وكان الأمر كذلك مع نظرية تورجو- سمث للادخار والاستثمار. ويشدد سمث كثيراً (الفصل الثالث من الكتاب الثاني) على أن "التوفير parsimony، وليس الجهد industry، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال؛ وأن "التوفير يحرك كمية إضافية من الجهد؛ وأنه يحقق ذلك "حالاً" (دون إبطاء) لأن "ما يُدخّر سنوياً يُستهلك بانتظام سنوياً كما هو شأن ما يُنفق سنوياً"، أي أن المدخر يقوم بالإنفاق حالاً شأنه شأن المنفق، والاختلاف يتمثل فقط في أن المدخر يفعل هذا لأغراض أخرى والاستهلاك يقوم به أفراد آخرون هم العمال "المنتجون"؛ و"الفرد المدخر إنما هو فرد مُحسن للمجتمع". وكان تورجو كان قد كتب عن كل هذا، وإن بنبرة أخف.^(٣٢١) ولكن كينييه وكانتيلون وبواجيلير لم يفعلوا ذلك. فمن الواضح أن تورجو قد أفلت من عادة معاداة الادخار التي أمسكت بمجموعته. ولا أعرف اقتصاديين فرنسيين أبكر ممن يمكن أن ننسب إليهم "أسبقية" حقيقية- مع احتمال استثناء ريفيوج Refuge. ويعتبر هيوم هو الوحيد الذي نه حق ما بين الاقتصاديين الإنجليز. ولا شك أن عدداً كبيراً من الكتاب، في القرن السابع عشر وقبله، ممن ذموا مواد الترف (ومساوى البطالة) وبخاصة الاستيرادات الكمايية، كانوا قد دعوا

(٣٢١) عند مقارنة عمل سمث: Wealth of Nations بعمل تورجو: Reflexions، يغمزنا بعض الشك، حول قيمة إشارتنا السابقة إلى استقلالية سمث. ذلك لأن تورجو أيضاً يقول أن الادخارات تتحول إلى رأسمال sur-le-champ (حالاً) [الحروف المائلة لتورجو] على الأقل بالنسبة للمنظم. ولكن كلمة سمث حالاً "immediately" تمثل بالتأكيد الترجمة الدقيقة لعبارة: sur-le-champ، ولا يخلو هذا من الأهمية؛ على العكس، وكما سنرى بعد قليل، فإنه يمثل جانباً جوهرياً من كلتا النظريتين ومن أكثر عيوبهما جدية بالفعل. وفي الواقع، فإن من الممكن تماماً أن يقع خطأ كهذا في نصين اثنين بصورة مستقلة؛ ولكنه أمر غير محتمل.

إلى، أو استحسنوا، قوانين الإنفاق (على الطعام والكساء) sumptuary laws وامتدحوا التوفير، على الأقل بالنسبة للبرجوازي والعامل.^(٣٢٢) وقد كان هذا حقا

(٣٢٢) يمكن، إلى حد ما، تسوية الأجزاء الرئيسية المربكة والمربكة من الآراء المتناقضة حول الإسراف luxury من خلال ما يلي. أولا: إهمال الآراء التالية على أساس أنها لا تتعلق بموضوعنا، ميمما كانت أهميتها من الزوايا الأخرى: أ) الآراء القائمة على الأخلاق أساسا حيث قد يكون كاتب ما "ضد الإسراف" حتى حينما يقوده تفكيره الاقتصادي إلى التسليم بوجود آثار ملائمة له؛ ب) الآراء الناتجة عن الاستياء البرجوازي من "المستوى المعيشي العالي" وبخاصة لدى الفئة الأرستقراطية. ثانيا: التمييز بين المعاني المختلفة التي أعطيت للكلمة. فقد كان يجري، خلال القرن الثامن عشر، حصر مواد الترف لتعني السلع غير الضرورية تحديدا. أما السلع الضرورية فنشمل ليس فقط السلع التي لا غنى عنها للحفاظ على الحياة بل أيضا السلع التي تفرضها عادات البلد والتي تجعل الأفراد المحترمين حتى من بين أفقر الفئات يبدون أقل لياقة من دونها (Wealth of Nations). الكتاب الخامس، الفصل الثاني) بحيث أن مواد الترف تظم الاستهلاك الذي يتجاوز ما أصبح يعرف لاحقا بـ "حد-الكفاف الاجتماعي الأدنى". ويعقد تقييم الموقف من آثار الإسراف نوعان من الاعتبارات غريبان على المشكلة الأصلية: أ) كان يتم انتقاد استيراد المواد الكيماوية لآثارها على الميزان التجاري (انظر الفصل القادم، أدناه) بقدر ما كان يجري استيراد تلك المواد؛ ب) وبقدر ما يفترض استهلاك المواد الكيماوية أجورا عالية نسبيا، فإن اقتصاديين كثيرين، وبخاصة الإنجليز منهم، اعتبروا ذلك عبء تعيق التنافس على الأسواق الأجنبية - وهي حجة تسير بموازاة الحجة السابقة وتدمج في المحاجة العامة حول الأجور التي درسناها من قبل. على أي حال، وبمعزل عن هذين النوعين من الاعتبارات، فإن موضوع الإسراف بهذا المعنى كان يُطرح أساسا من زاوية مستوى الاستهلاك العالي، الذي يُناقش في المتن (القسم الأول، أعلاه)، حتى من قبل كتاب متأخرين يشددون على دور الادخار مثل هيوم Hume الذي أضاف حجة مفادها أن الصناعات المنتجة للمواد الكيماوية قد نشبت أنها "مخزن للعمل" يمكن أن تسحب الحكومة عند الضرورة. وقد امتدح ماندفيل Mandeville الترف "الباذخ" كقوة دافعة مهمة مثلما فعل هيوم ذلك ولو بتحفظ. والكاتب النموذجي لهذا اللون من الفكر كان بوتل-دومونت Butel-Dumont (Theorie du luxe, 1771). ثمة عنصر ضئيل من الحقيقة في الاعتقاد واسع الانتشار القائل بأن معاصري سميث أو اقتصاديي القرن السابع عشر كانوا بحاجة لأن يذكرهم هو بأن الاستهلاك هو الغاية الوحيدة لكل إنتاج (الكتاب الرابع، الفصل الثامن). وينبغي على القارئ أن يلاحظ أن تلك العبارة لا تعني، عند سميث، سوى ملاحظة شائعة ولا تحمل قط أي دلالة على نفوره من الادخار. ولكن هذا المعنى للترف لم يكن المعنى الوحيد. وإضافة إلى ذلك، كان ثمة معنى يربط الترف بالاستهلاك غير الإنتاجي. فقد كانت هناك، منذ منتصف القرن السابع عشر، مناقشات عدة حول هذا الموضوع شغلت سميث كثيرا، كما نعلم. بيد أن من الصعب جدا فصل العنصرين اللذين يضمهما هذا المعنى، كما أن المجال المتاح لا يسمح بتناول هذا الموضوع غير المهم. ثم كان هناك معنى أصبح الترف بموجبه يعني تقيض التوفير. وفيما مضى، كان توماس مور يتحسر على هذا المعنى للترف (والذي كان هيوم سيدعوه الترف الباذخ excessive). ويتخلل هذا المعنى، المتميز إلى هذا الحد أو ذاك، كل الأدب الخاص بموضوع الترف وسيعود مالتوس للتشديد عليه. كما كان هناك أيضا المعنى الذي يستحق أكثر من غيره أن يعتبر المعنى الأصلي، أي الترف كنمط للحياة يتجاوز ما يسمح به دخل الفرد المعنى. وكانت الرغبة في المحافظة على المستويات الطبقيّة المتميزة - الممتزجة باستياء المراكز الفقيرة من الممولين الأغنياء - عاملا مهما في السياسة التي أنتجت قوانين الإنفاق (رغم وجود عوامل أخرى مثل الرغبة بإجبار الأفراد على توفير موارد للأغراض الحربية). وما دما لا نتوقع أن تلعب وجهة النظر هذه أي دور كبير في أدبنا، فليس من دون أهمية أن نلاحظ وجود بعض الإشارات الهزيلة لها في Wealth of Nations. أخيرا، ثمة معنى يربط الترف بالإنفاق الهدام (أي= ruinous expenditure)

بمثابة موضة بين الاقتصاديين الإسبان والإنجليز. وقد تصور الاقتصاديون الإنجليز بشكل خاص أن عدم كفاية الميل للادخار هي أحد الأسباب التي جعلت من العسير جدًا على الإنجليز إبعاد الهولنديين عن قيادة التجارة الدولية- فالإنجليز كانوا ينظرون بإعجاب وأسى للهولنديين الذين يُعتدُّ أنهم كانوا يحبون التوفير كثيرًا. ولكن هذا قد رُبط بمفهوم للادخار والاستثمار كان قد توقّف، في معظم الحالات، عند تراكم المخزونات من السلع المعمّرة، وبخاصة الذهب والفضة، وكذلك عند فكرة الميزان التجاري الملائم للبلد- وجهة النظر الميركنتيالية التي تُعالج في الفصل القادم. فلم يبصر أحد، أو يهتم أصلاً، بـ *modus operandi* {طريقة تأثير} الادخار وتكوين رأس المال في حد ذاتهما. وعليه، ينبغي أن نعتبر تورجو أول من حلّل هذه القضايا بصورة جديّة وأن نعتبر سمث مسئولاً، على الأقل، عن طبعها في أذهان الاقتصاديين.

ثمة نقطتان ينبغي ذكرهما هنا على أن نعود إليهما فيما بعد. أولاً: لقد أثبتت نظرية تورجو، في مواجهة النقد المتكرر، أنها نظرية قوية على نحو لا يصدق. ومن المشكوك فيه أن يكون ألفرد مارشال قد تجاوزها، ومن المؤكد أن ج.س. ميل لم يفعل هذا أيضاً. وقد أضاف بوهم- باورك فرعاً جديداً لها دون شك، بيد أنه أقرّ بفرضيات تورجو من حيث الجوهر. ثانيًا: الغالبية العظمى من الاقتصاديين ابتلعت ليس فقط تلك النظرية، بل إنهم أيضاً ابتلعوها بصنارتها وخطتها وتقاليتها. وقد دأب الاقتصاديون، الواحد تلو الآخر، على تزويد أن الادخار (الاختياري) فقط هو الذي يخلق رأس المال وكأن جون لو (وسواه) لم يكن قط له أى وجود. وقد فشلوا، الواحد تلو الآخر، في التشكيك بكلمة "فوراً" *immediately*. ولكن هذا من حيث

=إهدار المدخرات (dissaving). فالرغبة في منع الأفراد، وبخاصة العائلات الأرستقراطية الكبيرة والبرجوازية من تدمير نفسها، كانت عاملاً آخر ساعد على تمرير قوانين الإنفاق. ففي المجتمعات التي تتمركز حول بلاط معين وتستمد نمط حياتها من "رفعة" الأسرة الإقطاعية، تفرض الموضة *fashion* نفسها بقوة- على الجميع ما عدا الطبقات الأكثر فقراً- أكثر مما في المجتمع البرجوازي. وقد تشكل قوانين الإنفاق، حينما تكون فعالة، الطريقة الأكثر بروزاً لإعفاء الحاشية أو الموظفين الكبار من العيش بما لا تسمح به دخولهم ومنع التاجر الصاعد من فرض مثاله المؤثر. وهذا يفسر أيضاً لماذا لجأ كثير من الإداريين المستشارين، ممن حاجوا بطريقة أخرى وفق مبدأ بيكر *Becher's principle*، إلى اعتبار أنفسهم ملزمين برفض فكرة الإسراف بهذا المعنى. ومن بين الأدب الواسع حول ذلك الموضوع، يكفي أن نذكر (Juan Sempere Y Guarinos (1754-1830). *Historia del lujo y de las leyes suntuarias de Espana* (1788). [كان ج. شومبيتر في حيرة بصدد المكان الملائم لوضع هذه الملاحظة حول الإسراف. وظهر على الصفحة الأخيرة من مخطوطة القسم الأول السؤال: هل أضع الهامش الخاص بالإسراف هنا.]

النتيجة- مهما كان يمكن للتفسير الخيّر أن يصنع منه - أصبح يعنى أن أى قرار بالادخار يتطابق مع قرار الاستثمار، المناظر له، بحيث أن المدخرات تتحول عملياً إلى رأسمال (حقيقى) دون توقف hitch وباعتبار هذا مسألة طبيعية، أو إذا عتبرنا بطريقة أخرى، باعتبار أن الادخار يعنى تجهيز رأسمال (حقيقى) من الناحية العملية. ولا يحتاج القارئ كثيراً إلى أن يشدّ خياله لإدراك ما كان من الممكن أن يكون عليه تاريخ المذاهب لو أمكن من البداية كشف إمكانية حصول التوقفات without hitches واحتمال تكرارها فى حالات الكساد، أى التوقفات التى يمكن أن تشل الآلية التى وصفها تورجو وتجعل من الادخار عامل اضطراب للعملية الاقتصادية disturber وبالتالي إمكانية تدمير الجهاز الصناعى بدلاً من أن يكون خالفاً له. وكان بوسع هذا المنحى ليس فقط نزع رأس الحربة من التهجّمات الحديثة على هذه النظرية بل أيضاً جعلها أكثر فعالية عند تحليل الأوضاع التى تصح فيها بصورة تامة. وكان هناك أوهى سبب لرفض التسليم بالتعديلات الضرورية لأن هذه التعديلات كانت ستؤخذ من اقتصاديين قدامى بل ومن اقتصاديين معاصرين لتلك الفترة، وبخاصة من عمل كينييه: Maximes.

وإذا كان الادخار قد أخذ حصة كهذه من الدراما، فإن "الأمير" (أى الإنفاق الحكومى وبالتالي الدين الحكومى) لا يتوقع أن يقلت من دور الوغد، أو أحد الأوغاد، فى هذه الدراما. ورغم أهمية قضية الديون الحكومية من زاوية السوسولوجيا الاقتصادية وكذلك من زاوية الأسلوب المالى، فهى لا تهتمنا إلا قليلاً لأن التقييم والدفاع يطغيان على التحليل. ولذلك، يكفى أن نقول أن كتاباً أكثر حاولوا جدياً اكتشاف آثار مرغوب فيها يمكن أن تنسب إلى الاقتراض الحكومى. وقد ذهب بعضهم بعيداً بالفعل إلى حد اعتبار هذه الآثار عاملاً فى ازدهار بلد ما. (٣٢٣) ومع ذلك، فقد ساد الاتجاه المعاكس، حيث يمكن لأنصار التفسير الإيديولوجى إرجاع هذه السيادة إلى التأثير المتراد للفكر البرجوازى الذى يمتلك، حقاً، أكثر من سبب واحد للنفور من مالية الأمير الفارس. وقد تبنى هيوم وسمث ذلك الاتجاه بقوة. ويترتب على نظريتهما للادخار - الجينية لدى هيوم والمتطورة لدى سمث - فكرة أن الاقتراض الحكومى (أو أى اقتراض) للأغراض غير

(٣٢٣) وذلك ما فعله إسحاق دى بنتو Isaac de Pinto، مثلاً، فى عمله: Traite de la circulation et du credit . 1771. بيد أن ذلك اللون من الفكر أنصار أكثر، وبخاصة فى فرنسا.

الإنتاجية يشكل عقبة أمام نمو الثروة. ولكن يصعب أكثر الوقوف على السبب الذي جعلهما يتصوران أن الديون الحكومية في أيامهما كانت تمثل أعباء ثقيلة يحتمل أن تخلق الإفلاس والدمار. إنهما قلما فعلا أكثر من التعبير عن موقف شائع حول الموضوع. فالجمهور الإنجليزي كان عصبياً حقاً بحيث أن حكومة بست Pitt استأنفت عام ١٧٨٦، بحجم أكبر وبصورة أكثر جدية، سياسة دفع مبلغ سنوي لتمويل صندوق تسديد الدين Sinking Fund. (٣٢٤)

٧- الفائدة

إن انطور الأهم الذي يستحق الاهتمام في نظرية الفائدة لهذه الفترة هو ظهور الفرضيات التالية التي نالت القبول العام تقريباً: (١) أن الفائدة interest على قروض الأعمال ليست سوى ربح أعمال عادي يحول إلى المقرضين؛ (٢) وربح الأعمال العادي نفسه ليس سوى مردود لوسائل الإنتاج المادية، بما فيها حد الكفاف الذي يستلمه العامل. إن إدراك المغزى الكامل لهذا التطور، الذي شكّل التاريخ اللاحق لنظرية الفائدة، هو من الأهمية بحيث أننا سنهمل قضايا جانبية وتيارات متعارضة قدر المستطاع بقصد إبراز ذلك التطور بصورة واضحة. وبشكل خاص، سوف نهمل المناقشات المتعلقة بالفائدة على القروض لأغراض استهلاكية.. [غير كامل].

(أ) تأثير العنماء السكولانيين. نبدأ، مرة أخرى، من عمل العلماء السكولانيين وخلفائهم البروتستانت مما يجعل من المستحسن أن يرجع القارئ إليه قبل قراءة هذا القسم. يفرض تأثير هؤلاء العلماء نفسه في مجالين. فقد قدموا، من ناحية، إحدى قضيتي المناقشة الرئيسيتين، إذ تواصل السجال حول شرعية تقاضي

(٣٢٤) تنسب الخطة المثناة عادة إلى اقتراح ريتشارد برايس Richard Price (١٧٢٣-١٧٩١): (An Appeal to the Public on the Subject of the National Debt, 1772: The State of the Public Debts and Finances in 1783). وينبغي تمييز الفكرة ذاتها عن الادعاء الفاضح الذي أراده برايس لخطته والقاتل أنه يمكن للدولة دون صعوبة تسديد كل ديونها عن طريق الاقتراض لذلك الغرض مما جعله عرضة لسخرية لا يستحقها إلى حد بعيد. وكان السير ناثانيال جولد Nathaniel Gould (An Essay on the Publick Debts.. 1726) قد نشر أفكاراً مماثلة من قبل. وقد أثار كلا العاملين مجادلات حيوية لا يسعنا تناولها ولنا بحاجة إليها.

ودفع الفائدة. وهذا الموضوع كان قد ذُبلَ الموضوع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولكنه لم يمت بحيث أن تورجو، في عمله *Memoir sur les prêts d'argent*، تجادل مع موقف أرسطو منه. ولسنا بحاجة لتناول الموضوع من جديد. ولكن موضوعاً قريباً منه ينبغي الاهتمام به. ففي معظم البلدان، تتحت القضية الأخلاقية، جزئياً، كنتيجة لقضية اقتصادية بحتة برزت ليس على أساس مسألة المبدأ، القديمة، بل وفقاً لمدى ملاءمة تخفيض معدل الفائدة عن طريق التشريع. فالتجار الإنجليز بشكل خاص، الذين كانوا يتطلعون بإعجاب وأسى إلى الشروط التجارية في هولندا، رحبوا بالنظرية التي من شأنها أن تخطر بصورة طبيعية ببال الفرد المهني الغر *untutored practitioner* أى النظرية القائلة بأن أحد أسباب، وربما السبب الرئيسي، لازدهار التجارة في هولندا في القرن السابع عشر إنما يكمن في انخفاض معدل الفائدة هناك، وقد أصر أولئك التجار على أن التنظيم القانوني يمكن أن يمنح إنجلترا الميزة نفسها. يكفي أن نذكر تشاينك *Child* بوصفه أبرز الكتب الكثيرين المناصرين لهذه النظرية. وعلى ما يبدو لى، فإن وإلقاء نظرة سريعة، فى الهامش أذناه، باعتباره أفضل جزء فى الجدل الناشئ الذى كسبته النظرية المعاكسة، أى النظرية القائلة بأن معدل الفائدة المنخفض هو نتيجة للثروة وليس سبباً لها- وهى نظرية لم يتسن لأحد تحديها جدياً من جديد حتى وقتنا الحاضر.^(٢٢٥) وهذا لا يعنى طبعاً أن التنظيم القانوني لسعر الفائدة لا يمكن أن يكون له معنى

(٢٢٥) من الممكن القول إن تشاينك كان يحاج وفق خطوط تطورت بصورة ملائمة أولاً فى عمل السير توماس كولبيير *Thomas Culpeper: Treat against the High Rate of Usury, 1621 (enlarged ed., 1641)*. وقد قام بـ نشر هذا العمل، سوية مع عمل آخر لم يُنشر من قبل ابنه السير توماس (١٦٦٨) الذى كتب مقدمة له كذلك. وقد نشر الأخير أيضاً عام ١٦٦٨ ما بعد المعالجة الكلاسيكية لذلك الجانب من السجال: *A Discourse shewing the many Advantages which will accrue to this Kingdom by the Abatement of Usury together with the Absolute Necessity of Reducing Interest of Money to the lowest Rate it bears in other Countreys*. أما الرأى المعاكس الذى ظهر فى السنة نفسها فتوجد صياغة جيدة له فى كراسة عنوانها: *Money Mistaken. Or, a Treatise, proving that the Abatement of Interest is the Effect and not the Cause of the Riches of a Nation*، وكذلك لدى توماس مانتلي *Thomas Manley: The Usury at Six per Cent Examined.. (1669)*. وقد ردّ كولبيير على ذلك الرأى بعمله: *The Necessity of Abating Usury Re-asserted.. (1670)*. ويعتبر بتسى، نورث *North*، ولوك، وبوليكسفن *Pullllexfen* هم الكتاب الكبار الذين يرتبط بهم، بدرجات متفاوتة، الانتصار على موقف كولبيير-تشاينك.

البتة. فلم يذهب لوك و لا سمث إلى هذا الحد حقًا. ولكن هذا الرأي ساد في نهاية الأمر. (٣٢٦)

ومن ناحية أخرى، قدّم المذهب السكولائي الأفكار النظرية (التفسيرية) عن الفائدة التي انطلق التحليل منها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ونحن نهمل النقاط الثانوية، لكننا سوف نركز على النقطتين التاليتين: المفهوم النقدي للفائدة، والفرضية التي يختزنها القول البليغ لمولينا Molina: "النقود هي أداة التجارة بالنسبة للتاجر". وفي الواقع، لم يقصر السكولائيون مفهوم الفائدة على القروض من النقود، بل إن الأخيرة سيطرت طبعًا على اهتمامهم أكثر من أي شيء آخر؛ ولم يوافقوا قط أو يطوروا فكرة أن الأرباح المتوقعة هي مبعث الطنب على قروض الأعمال business loans، ولكن البعض من أكثرهم بروزًا تصوروا هذا الأمر بوضوح شديد.

وقد نظرت الغالبية العظمى من الاقتصاديين، خلال القرن السابع عشر وإلى حد بعيد خلال القرن الثامن عشر، إلى الفائدة كظاهرة نقدية، مثلما يفعل الكثير منا في الوقت الحاضر. وهذا يصح بشكل خاص على كولبيير Culpepers ومانلي Manley وتشايلد وبتي ولوك وبوليكسفن Pullexfen، فضلًا عن كتاب القارة. وبالنسبة لبتي، فلا يُستبعد أن يكون السكولائيون قد أثروا عليه بصورة مباشرة، ذلك لأنه تلقى جزءًا من تعليمه في كلية يسوعية. فبينما كان بتي يبحث، وفق روح الآباء السكولائيين تمامًا، عن سبب خاص مستقل يُضاف إلى أن مجرد واقعة تحويل النقود إلى المقترض من شأنها أن تفسر تقديم علاوة معينة، فقد اكتشف، أو أحيانًا بتعبير أدق، فكرة "القلق" inconvenience (a damnum) الذي يحس به المقرض الذي تعهدّ بعد المطالبة بنقوده خلال مدة معينة. وعلى أي حال - ورغم حقيقة أن بتي ربط فكرة القلق هذه بربع مقدار من الأرض يكفي المبلغ نفسه لشرائها - فإن النقود هي التي كان يفكر بها، وكمية النقود هي التي اعتبر أنها تقرر معدل الفائدة، وذلك من دون وجود أي إشارة هناك إلى شرط بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها الذي كان من الممكن أن يكون ضروريًا لصحة ذلك الرأي. أما

(٣٢٦) كان بتي أول من أخذ حقًا بذلك الرأي من الاقتصاديين البارزين. وكان تورجو الاقتصادي الثاني الذي ذهب حتى أبعد من بتي. أما بنتام Bentham فهو الاقتصادي الذي جعله يسود بشكل واضح. كما أن جستى Justi تبناه، من حيث المبدأ على الأقل.

لوك، فرأيه أعمق قليلاً من هذا. ومن العسير إنصافه بصورة كاملة، لأنه يُعبر عن نفسه بطريقة غير بارعة. وإذا كنت قد التقطت مقصده، فإنه يمكن أن يعود إليه الفضل في أنه وضع بصورة صريحة وطوّر الفكرة الثانية من الفكرتين المذكورتين أعلاه. فالفائدة، مرة أخرى، هي ثمن يُدفع مقابل النقود المقرضة. ولكن ينبغي النظر إلى جانب "العرض" من سوق النقود بالارتباط مع وضع القرض وحالة التجارة: فالأرباح العالية ترفع من معدل الفائدة بينما تخفضه الأرباح الواطئة. ومع أننا لا نستطيع البقاء هنا لإثبات هذا، فضلاً عن أن نأخذ الاعتراضات عليه بنظر الاعتبار، إلا أنني أعتقد أن هذا الرأي يمكن أخذه، عند الاقتضاء، كشكل جنيني لما يعرف الآن بالنظرية السويدية للأرصدة القابلة للإقراض: فما يُفسر ويحدد الفائدة هو الطلب، المستمد من الأرباح المتوقعة، وعرض الأرصدة "القابلة للإقراض".

(ب) باربون: الفائدة هي ريع رأس المال. ولكن التطور اللاحق لم يأخذ هذا المنحى. وليس ثمة صلة بين لوك والنظريات النقدية للفائدة المتداولة في وقتنا الحاضر. وبدلاً من ذلك، ثمة انطلاقة جديدة كانت ناجحة جداً بحيث يصعب علينا ألا نندمش بها حتى في الوقت الحاضر. ولم يكن يوجد عن هذه الانطلاقة، بقدر ما أعلم، سوى أكثر الإشارات غموضاً قبل عام ١٦٩٠ حينما كتب باربون (Barbon Discourse of Trade) عبارته المهمة جداً: "تربط الفائدة بالنقود بشكل عام... وهذا خطأ؛ لأن الفائدة تُدفع مقابل رأس المال Stock"، فهي "ريع رأس المال وتشبه ريع الأرض تماماً؛ حيث يمثل الأول ريع رأس المال المصنوع أو المصطنع، بينما الثاني هو ريع رأس المال الأصلي أو الطبيعي".^(٣٢٧) ومن الضروري بصورة مطلقة أن نفهم معنى هذا القول فهماً تاماً إذا أراد القارئ فهم تاريخ نظرية الفائدة خلال القرن التاسع عشر وقسم منها خلال العقود الأربعة من القرن العشرين.

تبدو عبارة باربون عادية تماماً لأول وهلة: فالمقترض لا يريد النقود عادةً لكي ينظر إليها. فما يريده، لو أهملنا هدف إعادة تمويل التزامات أخرى، هو السلع والخدمات التي يستطيع شراءها بواسطة النقود. ورغم أننا لا نريد السكنية التي

(٣٢٧) لوك، أيضاً، قارن الفائدة بالريع ولكن بمعنى مختلف تماماً لم يضيف شيئاً إلى المفهوم النقدي للفائدة ولا يحمل معنى أعمق: فوفقاً لرأيه، يستلم مقرض النقود الفائدة كما يستلم مالك الأرض الريع.

نقطع بها الطعام لذاتها، إلا أن هذا لا يعنى أن السعر الذى ندفعه لشراء السكنينة ندفعه مقابل الطعام "حقاً". ولأغراض معينة يمكننا فعلاً تبنى رأى كهذا عن الموضوع من خلال نظرية العزو (أو التقدير) theory of imputation مثلاً (والتي تناقش فى الجزء الرابع، أدناه). ولكن الأمر كان من الممكن أن يثير أقصى درجات الدهشة والأهمية لو أمكن تبنيه لكل الأغراض. وحتى بافتراض أن قروض الأعمال تستعمل لشراء أو استئجار رأسمال حقيقى بمعنى سلع وخدمات إنتاجية، فهذا لا يعنى أن الفائدة المدفوعة عن الأول (القروض) هى عنصر من سعر الثانى "حقاً". فالفائدة يمكن أن تحمل علاقة خاصة بالنقود كشيء متميز عن السلع التى تشتري بها، أو يمكن أن تكون سعراً لشيء آخر - مثل التضحية التى يتضمنها الادخار - لا يمكن مطابقته بـ"رأسمال حقيقى" ببساطة. وعليه، فإن التشديد على إمكانية إهمال العنصر النقدى دون أن نخسر أى شيء جوهرى فى العملية هو خطوة جريئة إلى أبعد حد لم يفكر بها السكولانيون أو بنى أو لوك. رغم تعذر تصور أنهم كانوا يجهلون الفكرة العادية المذكورة أعلاه؛ وبخاصة أنها كانت الخطوة الحاسمة نحو التحليل "الحقيقى" real analysis فى القرن التاسع عشر، حيث تكون النقود فيه مجرد حجاب ينبغى أن يزيلها هذا التحليل مما يشكل بالضبط مركز الصعوبات التحليلية التى يخلقها التحليل الحقيقى.

وإضافة إلى الخدمة أو الضرر الذى تسبب فيه باربون من خلال ما قدمه من دافع باتجاه التحليل الحقيقى، ثمة جانب آخر من عمله لا يحتل أهمية أقل على الأرجح. فإذا كانت الفائدة هى مردود "رأس المال المصطنع" - الوسائل المنتجة لغرض الإنتاج - مثلما أن الربح هو مردود رأس المال الأصيلى - انعوامل الطبيعية للإنتاج - فإن السلع من هذا النوع أو ذلك هى التى يمتلكها المقرض. وفى الواقع، فإن الصناعى أو التاجر هو من يمتلك مثل هذه السلع ويحصل عليها إما عن طريق إنتاجها بنفسه وإما بشرائها من منتجين آخرين وليس من الرأسمالى أو المقرض. إن إهمال هذا الواقع والتفكير وكأن الأخير كان يقرض السلع هو لون آخر من التحليل لا يخفى جراته عنا سوى تعودنا عليه. ومن الناحية الأخرى، فإن مردود تلك السلع يتجسد فى يدى رجل الأعمال الذى يستعملها ويشكل الجزء الرئيسى - والأساسى نظرياً - من ربحه، على الأقل حينما لا نحسب حساباً لقلته ومخاطره". وهكذا، ننزلق بسهولة إلى وضع يمكن أن يتميز بوجود فرضيات متعادلة مفادها أن

منشأة الأعمال تكسب فائدة أو أن المقرض يتحصل على ربح وليس على دخل قائم بذاته sui generis يمثل الربح مجرد مصدره الأكثر أهمية، وهو ما يبدو طبيعياً أكثر بالنسبة للذهن المتجرد من أي حكم مسبق.

(ج) تحول المهمة التحليلية من الفائدة نحو الربح. وقد نقل هذا مهمة التحليل من الفائدة إلى الربح خلال كل القرن التاسع عشر وما بعده. وإذا استبعدنا جزئياً نظريتي الامتناع والقلق النفسى، فإن الظاهرة المراد تفسيرها كانت هي الفائض الصافى من الأعمال business net surplus of الذى، بدوره، كان يتولد أساساً من استعمال كمية من سلع مادية معينة؛ أما أن هذا الفائض، بعد استبعاد أشياء ثانوية كالتعويض عن القلق والمخاطر، كان ينبغى تسليمه لفرد آخر، ما لم يكن هذا الفرد الآخر، وليس مدير الأعمال، مالكه الحقيقي (ولو غير القانونى)، فذلك أمر نادراً ما تطلب تفسيراً مستقلاً. وهذا يسرى أيضاً على بوهم - باورث و فيكسل، مع أن الأخير خطا الخطوة الأولى نحو ما هو أبعد من هذه النظرية بل وينبغى أن نستذكره الآن حينما نقارن نظرية كينز كنظرية كينز بنظريات الفائدة الأخرى: فثمة موضوع مختلف للمحاولة التحليلية.

لا نبالغ إن قلنا إن هذا كان يجب أن يكون الجانب المهيمن من الصورة العامة للمنظر وحتى من السوسيولوجيا الاقتصادية لكل فرد: فرجل الأعمال أصبح 'الرأسمالى'. وكان دخله، من حيث الجوهر، يأتي من تملكه للسلع، فهو عائد ناجم عن جهد غير شخصى impersonal return.

[تم العثور على الفقرتين السابقتين فى صفحة واحدة مع ملاحظات عن كيفية مواصلة المحاجة (مكتوبة بالآلة الطابعة وباليد). وكان هذا القسم الخاص بالفائدة مجتزأ أكثر من أى جزء آخر فى هذا الفصل غير الكامل. وهو يشكل موجزاً تمهيدياً كما هو واضح وكان سيزود بتفاصيل ضرورية ويستكمل لو قدر للمؤلف أن يعيش].

وقد قيل آ. سمث هذه النظرية للفائدة وللعملية الرأسمالية من الناحية الجوهريّة، كما قبلها منه القرن التاسع عشر بدوره. ومع ذلك، وقبل أن ندرس الشكل المحدد الذى أعطاه سمث لهذه النظرية، ينبغى علينا إلقاء نظرة سريعة على تطورها بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٧٦.

لم يوفق قط عمل باربون: Discourse في هذه النقطة. ويبدو فعلاً أن كراسه قد تم نسيانه حالاً. وهكذا، فقد ظلت فكرة باربون الأولية معلقة مؤقتاً حتى عام ١٧٥٠، حينما قُدمت - بل أُعيد اكتشافها بصورة مستقلة، بقدر ما أعلم - من قبل ماسيا Massie^(٣٢٨) الذي ليس فقط تجاوزَ تحليله تحليلَ باربون، بل أيضاً استمد قوته من انتقاد هذا الأخير لآراء بتي ولوك. وبعد ذلك بعامين، وفي مؤلفه "Political Discourses، نشرَ هيوم مقالتين: "Of Interest" and "Of Money" لم تحصد، كما يبدو، التقدير الذي تستحقانه من لدن المؤرخين المحدثين. ومن حيث الظاهر، فإننا لا نجد سوى القليل من التأليف synthesis وكذلك إعادة عرض فعالة لأفكار كانت قد طُرحت من قبل. وهذا الانطباع يبرز قوياً بشكل خاص لدى الكتاب الذين تهمهم أساساً النتائج العملية المحددة التي استتبها هيوم من بنيته التحليلية، مثل أقواله: أن الفائدة ليست ببساطة دالة لكمية النقود؛ وأن الفائدة المنخفضة هي نتيجة للثروة وليست سبباً لها؛ وأن الفائدة لا يمكن أن تتحدد بالتشريع؛ وأنها ترتبط بالأرباح في علاقة تفاعل متبادل؛ وأنها "بارومتر الدولة"؛ وأن الفائدة المنخفضة علامة دقيقة تقريباً على الازدهار (وهذه فكرة غير صحيحة طبعاً بأى معنى لـ "الازدهار") - وهي نتائج لم تكن جديدة. ولكن البنية التحليلية التي دَعَمَ بها هيوم، وإن بإيجاز، كل تلك النتائج لا يمكن اعتبارها بنية تركيبية synthetic set-up إلا حينما يتجاوز ما فيها من التركيب synthesis التنسيق coordination بحيث يكون تركيباً مبدعاً. فهي بمثابة تسليم بتفسير لوك للطلب على القروض - القروض تحديداً هذه المرة، وليس "النقود" - وفقاً لاحتياجات ملاك الأراضي المبرزين وبحسب توقعات رجال الأعمال للربح، وهي ترقى لاستبدال تحديد عرض النقود لدى لوك بعرض المدخرات. وتسمح تلك البنية بوجود علاقة وثيقة بين الربح والفائدة دون المطابقة بينهما، وتعترف بالجانب النقدي - وبخاصة الآثار قصيرة الأمد للتغيرات في كمية النقود على سعر الفائدة، وهي الآثار التي أدركها ريكاردو أيضاً - دون جعله الجانب المهيمن. وباختصار: لدينا هنا مخطط لا ينقصه سوى التطوير للحصول على نظرية للفائدة أفضل كثيراً وأكمل مما يمكن إيجاده لدى ريكاردو أو ميل. ولكن النقاط الأكثر أهمية بالذات كانت قد ضاعت.

.Joseph Massie, Essay on the Governing Causes of the Natural rate of Interest (1750) (٣٢٨)

(د) العمل الكبير لتورجيو. لا تشكل مساهمة تورجيو،^(٣٢٩) إلى حد بعيد، أعظم عمل في حقل نظرية الفائدة في القرن الثامن عشر، بل إنها بشرت أيضًا بالكثير من أفضل أفكار العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكما هو شأن هيوم، فقد أشار تورجيو إلى أن كمية النقود لا تحدد سعر الفائدة، مشددًا بشكل رائع على الاستقلالية النظرية لمعنى عبارة: "قيمة النقود" - قيمتها في سوق النقود وقيمتها في أسواق السلع - ذاهبًا بعيدًا إلى حد تأكيد أن الزيادة في كمية النقود التي تزيد أسعار السلع يمكن أن تزيد معدل الفائدة تصوريًا. كما أحلَّ تورجيو عرض المدخرات محل عرض النقود كما فعل هيوم. وثمة نقاط أخرى كان هيوم قد سبقه في وضعها. ولكن نظريته تتغلغل أعمق بكثير من كل ذلك وتختلف في محتواها وخلفيتها بشكل كامل. وكما هو متوقع، فإن التأثير الكنسي واضح كثيرًا - مع أن الأفكار السكولائية تُسخر أحيانًا، طبعًا، لخدمة استنتاجات عملية معاكسة تمامًا - ويعود أحد الجوانب الجوهرية لمخطط تورجيو، وهو مطابقة رأس المال بـ "التسليفات"، إلى كينييه أو كانتيلون. إذ يتقاسم hommes industriels رجال

(٣٢٩) وكما في حالة هيوم، لا يبدو أن التحليل الناقد قد أنصف بشكل كامل النقطة الجوهرية في عمل تورجيو. وهذا يسرى بشك خاص على أبرز منتقديه إلى حد كبير وهو بوهم - باورك (Capital and Interest, Book 1, pp. 61-9 of English trans. of 1932) الذي نسب إليه تسليمه بـ "النظرية الإثمارية" للفائدة fructification theory of interest، وهو تفسير لا ينصف نص معالجة تورجيو ناهيك عن روحها. إن تفسير كاسل (Nature and Necessity of Interest, 1903) مرض بدرجة عالية. وفي الواقع، فقد تم استعمال "النظرية الإثمارية" تلك كثيرًا في القرن الثامن عشر وحتى قبله لمواجهة الحجة الأرسطية حول عقم النقود: فنظرًا لأن من الممكن استعمال النقود في شراء أرض تغل ناتجًا صافيًا، فإن النقود، لذلك، تغل ناتجًا صافيًا مهما كان الغرض الذي تقتضيه لأجله - وهنا كان سيقول معظم الكتاب: ولذلك، فإن ذلك "بالذات" ما ينبغي أن تغله النقود. وقد ذهب هوتشيسون Hutcheson إلى مثل ذلك، ويمكن اتهام بنى بفعل المثل. إن تلك الحاجة، كتفسير للفائدة، هي حاجة دائرية بشكل واضح، أو يمكن أن تكون كذلك على الأقل لأن قيمة الأرض نفسها تعتمد على معدل الفائدة. ولكن تورجيو، رغم إشارته إلى فرضية التوازن حيث يعادل مبلغا من النقود، من حيث قيمته، بقطعة من الأرض تنتج نفس الإيراد الصافي (Reflexions, LIX)، بيد أنه لم يأخذ ذلك بين الأرض و richesses mobilières {الثروات المنقولة} (LIII et seq.) واشتقاق قيمة الأرض، معبرًا عنها بالنقود، من تلك النسبة.

إنبيه القارئ إلى أن ترقيم الأقسام في عمل تورجيو: Reflexions، الوارد في كتاب: مؤلفات تورجيو Oeuvres الذي نشره ج. شيل في (١٩١٣-١٩٢٣) يختلف عن الترقيم الأصلي الوارد في Ephemerides. فالأقسام ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تصبح القسم ٢١ في طبعة شيل والقسم ٢٣ لدى الأخير يُطمس كليًا في طبعة Ephemerides. وقد استعمل ج. شومبيتر، كما هو واضح، الترقيم الأصلي لطبعة Ephemerides (١٧٦٩-١٧٧٠) الذي استعمله أيضًا دوبيون دي نيومور Dupont de Nemours في المجلد الخامس من طبعته للعمل (1808-11) [Oeuvres de Mr. Turgot]

الصناعة) ربحهم مع الرأسماليين الذين يقدمون الأرصدة funds (Reflexions, LXXI). وتتحدد حصة الأخيرين، كأى سعر (LXXV)، عن طريق لعبة العرض والطلب بين المقرضين والمقرضين (LXXVI) بحيث أن التحليل يندمج بقوة فى النظرية العامة للأسعار من بدايته. ولأول وهلة، وبحسب ظاهر الأمور، فإن الفائدة هى الثمن المدفوع نظير استعمال النقود (LXXII, LXXIV). ولكن لماذا يوجب استعمال النقود سعراً معيناً أو للتعبير عن نفس الأمر بطريقة أخرى، لماذا تتجلى آلية العرض والطلب بطريقة ما بحيث تنتج بشكل عادى علاوة معينة على النقود الحالية مقارنة بالنقود المستقبلية؟ لقد أدرك تورجو عدم كفاية الإجابة بأن النقود المقرضة هى النقود المدخرة. وكان جوابه أن الـ fonds {الأرصدة} التى يقدمها الرأسمالى تمثل riches mobiliere {ثروة منقولة} أو التسليفات التى هى شرط ضرورى مسبق للإنتاج (LIII): فرأس المال يغل فائدة لأنه يصل الفجوة الزمنية بين الجهد الإنتاجى والمنتج (LIX, LX). وقد أصبحت هذه الفكرة الآن مألوفة كأى مقتبس من هاملت. وعلاوة على ذلك، فقد كف كثير منا عن الإيمان بقدرتها التفسيرية. ولكلا هذين السببين، يمكن أن يجد القارئ صعوبة فى إكبار المعية العمل الفذ الذى مكن تورجو، مستفيداً من مفهوم كينيه أو كانتيلون لرأس المال، من ربط ظاهرة الفائدة بواحدة من أكثر حقائق الإنتاج أولية. كما تكتسب معنى إضافياً، فى ضوء هذه النظرية أيضاً، فرضية أن معدل الفائدة هو thermometer {المقياس} للوفرة أو الندرة (النسبية) لرأس المال (الحقيقى) (LXXXVIII) - أو، بعبارة أخرى، فرضية أن معدل الفائدة يرتبط عكسياً بمعدل الادخار - وفرضية أن معدل الفائدة يقيس مدى إمكانية مواصلة الإنتاج (LXXXIX). ولم يتم تحدى الفرضية الأولى لحد حقبنا الحالية عملياً، بينما تبرز الفرضية الثانية عصبية على التحدى حتى فى وقتنا الحاضر.

وكما تمت الإشارة من قبل، فإن آ. سمث قام بقولية وضع المذهب. ولكنه حينما فعل هذا، فقد أسقط بالضبط الأفكار الواعدة الأكثر إichاء التى قدمها هيوم وتورجو (إن كان قد تعرف على عمل الأخير: Reflexions) - وأكثر من ذلك، الأفكار التى كان يمكنه إيجادها لدى لوك - بحيث ابتدأ خلفاؤه من صياغة كانت تعود إلى باريون أكثر مما تعود إلى أولئك الكتاب. فى Wealth of Nations، يجرى اختزال الجانب النقدى من مشكلة الفائدة إلى قضية شكل أو أسلوب تحديداً.

"إن ما يقدمه المقرض حقاً... ليس هو النقود بل... ما يمكن شراؤه بها من السلع" (الكتاب الثاني، الفصل الرابع)، وليس هناك أى شيء فى آراء "السيد لوك أو السيد لو أو السيد مونتسكيو" ما يشير إلى أن زيادة كمية الذهب أو الفضة تخفض معدل الفائدة (المصدر الأخير نفسه). وقد فسّر سمث ميل الفائدة للانخفاض بالطريقة نفسها تماماً التى تفسّر ميل الربح للانخفاض (الكتاب الأول، الفصل التاسع، الذى يعالج نفس موضوعات الكتاب الثانى، الفصل الرابع) حيث يبدو أن آ. سمث قد قبل بكليهما - مع تحفظ "يتعلق بالاستحواذ على أرض جديدة أو فروع جديدة من التجارة" - كحقائق لا يرقى إليها شك. وهذا شيء منطقي تماماً لأن الربح والفائدة هما شيء واحد فى مخطط سمث، وهو أمر ينبغى أن يكون واضحاً من الآن. صحيح أن سمث يميز بينهما: فالربح يتضمن أيضاً التعويض عن "القلق" و"المخاطرة" trouble and risk فى حين يستلم المقرض فائدته دون قلق ومخاطرة كهذه. ولكن ليس لهذا القلق والمخاطرة سوى أهمية ثانوية. فالربح، من حيث الجوهر، هو "ربح رأس المال"، والفائدة التى يستلمها رب العمل الرأسمالى capitalist employer تأتى كمقابل لـ"رأس المال" المقرض (السلع). فتجهيز العمال برأس المال يمثل الوظيفة الأساسية لرب العمل businessman سواء أكان رأس المال يعود له شخصياً أم أنه مقرض من شخص آخر. إنه هو "الرأسمالى"، أولاً وقبل كل شيء، وكرأسمالى فهو رب العمل المعتاد الذى تكمن وظيفته الأساسية فى توفير رأس المال لهذا للعمال، رغم أن رب العمل الرأسمالى لا يحتاج دائماً إلى أن يقوم بالاستخدام بنفسه. وهى حالة يكون فيها..

[كانت هذه الفقرة مكتوبة على ورقة صفراء ملصقة بمجموعة من الأوراق. ولم تكن كاملة كما هو واضح. وهذه الصفحة، التى كانت ممثلة بملاحظات مطبوعة بالنمساوية وأخرى مكتوبة باليد بالإنجليزية، موجودة فى الملحق.]

الفصل السابع

الأدب "الميركنتيلي" (٣٣٠)

- ١- تفسير الأدب "الميركنتيلي"
- ٢- مذهب احتكار التصدير
- ٣- السيطرة على الصرف
- ٤- الميزان التجارى
- (أ) الحجة العملية: علم سياسة القوة
- (ب) المساهمة التحليلية
- (ج) مفهوم الميزان التجارى كأداة تحليلية
- (د) سيراء، مالمينس، ميسلدن، مون
- (هـ) ثلاث فرضيات خاطئة
- ٥- التقدم التحليلي من الربع الأخير من القرن السابع عشر: من جوسيا تشايلد إلى آدم سميث
- (أ) مفهوم الآلية التلقائية
- (ب) أسس نظرية عامة للتجارة الدولية
- (ج) التوجه العام نحو مذهب حرية التجارة
- (د) الفوائد من التقسيم الإقليمي للعمل

احتلت قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية مساحة واسعة من اهتمامات كل الكتاب في هذه الفترة بحيث تعيّن علينا، غير مرة، الإشارة إلى فرضياتهم حول هذه المشاكل. ومع ذلك، فإن من الضروري العودة إلى هذا الموضوع لدرس بعض هذه الفرضيات بدقة أكثر بهدف التعرف على دفعة أخرى من الكتابات واستخلاص ما قد يوجد فيها من مساهمات في الاقتصاد التحليلي. سأصنف هذه

(٣٣٠) [رغم اكتمال كتابة وطباعة هذا الفصل في وقت مبكر (حزيران ١٩٤٣)، فقد كان يحمل عنواناً مؤقتاً فحسب، وكانت أقسامه من غير عناوين. وعند إشارته إلى مدى التقدم في كتابة هذا العمل: تاريخ عام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧، أبلغني ج. شومبيتر أن هذا الفصل كان يمكن نشره كما كان، ولكن جزءاً كبيراً من العمل المتعلق بالفصول الأخرى من الجزء الثاني كان ينتظر الإنجاز.]

الفرضيات تحت العناوين التالية: مذهب احتكار التصدير، السيطرة على التحويل، الميزان التجارى. تُشكّل المذاهب المتعلقة بالعنوانين الثانى والثالث، وبخاصة الثالث، لب ذلك النظام المتصور، "النظام الميركنتيلى" Commercial or Mercantile System من التعاليم التقليدية. وفى الواقع، تمثل هذه المذاهب كل ذلك النظام فى نظر اقتصاديين كثيرين. وهذا التقليد كان قد أسسه آ. سمث الذى ورد هجومه المشهور على ما أسماه النظام التجارى أو الميركنتيلى (متبعًا، ربما، مبادرة الفزيوقراط) فى محاكاة معينة عن الميزان التجارى، رغم أنه لم يتعام عن رؤية جوانب أخرى (Wealth of Nations, Book 1v).

١- تفسير الأدب "الميركنتيلى"

قد يعلم القارئ أن هذه المذاهب "الميركنتيلى" على وجه التحديد كانت قد أدت إلى جدل، بين مؤرخى الفكر، يحسن أن نعقب عليه قبل أن نباشر مهمتها. فهذا من شأنه ليس فقط إيضاح القضايا المعنية، بل إنه يقدم توضيحًا مهمًا أيضًا لأسس التفسير التى تم عرضها فى الجزء الأول.

لقد نظرتُ الغالبية الكبيرة من الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر إلى الآراء التى اعتنقها الكتاب "الميركنتيلىون" تجاه تلك القضايا- بقدر ما يمكن القول بأن هؤلاء الكتاب اعتنقوا آراء موحدة بأية حال-^(٣٣١) ليس فقط نظرة عدم استحسان، بل بازدياد أيضًا. إذ لم يستطع هؤلاء الاقتصاديون أن يجدوا لدى الكتاب المذكورين سوى الخطأ، وعند تعاملهم مع أسلاف أولئك الكتاب، فإنهم طوروا تقليدًا كان من شأنه تقريبًا إسقاط أى عمل لمجرد أن له صلة ما، مهما كانت ضعيفة، بالمذهب "الميركنتيلى". ويمكن التأكد من هذا، بصورة مسلية تقريبًا، من خلال الرجوع إلى المقالات ذات الصلة فى قاموس بالجريف: Palgrave's Dictionary of Political Economy.^(٣٣٢) وقد ظهر موقف معارض لوجهة النظر هذه المناصرة لمذهب حرية التجارة؛ ولكن هذه المعارضة، التى عبّر عنها

(٣٣١) وهذه هى القضية الأولى من القضايا المعنية.

(٣٣٢) لنلاحظ، بالمناسبة، أن شيئًا مماثلًا تمامًا يحدث الآن مع اقتصادى الحقبة الليبرالية للسبب نفسه تمامًا.

الكتاب الألمان بشكل رئيسي وإن ليس حصراً، ذهبت عملياً إلى الحد المتطرف الآخر. كما أنها نجحت أيضاً في إرساء تقليد، مع أنه أقل انتشاراً، تمكن في الآونة الأخيرة، كما يبدو، من استثارة تفاعل يُرَجَّح، يضم قواه إلى العناصر الباقية من التقليد "الليبرالي"، أن يغالي هو الآخر. وقد تصلح دراسة البروفيسور فاينر كمثال على ذلك. (٣٣٣)

وهنا، فإن أول ما يستحق الانتباه في هذه الحملة الطويلة هو أن خصوم وأنصار المذهب الميركانتيلي معاً كانوا يهتمون أساساً بالممارسة الميركانتيلية mercantilist practice، وبالتالي فإن مواقف الاثنين كانت ولا تزال قضية تفضيل سياسي في المقام الأول. فالنقاد الإنجليز لم يتعاطفوا مع ما تم تحقيقه في الفترة الميركانتيلية. والألمان المتعاطفون لم يستحسنوا كل جوانب الممارسة الميركانتيلية بل بضعة إجراءات فقط تتعلق بالسياسة العامة الهادفة إلى الاكتفاء الذاتي، وبالإدارة الحكومية، وبناء الدولة قبل كل شيء. بيد أن كل هذا لا يمت قط إلى غرضنا بأية صلة، والشئ الوحيد الذي يلزم قوله هو ما يلي: كان النقاد والمتعاطفون على حد سواء ضحايا الاعتقاد، العزيز جداً في تلك الحقبة العقلانية rationalist epoch، بأن آراءهم تجاه السياسة policy هي استنتاجات علمية من مقدمات تم وضعها وفقاً لروح علمية. وقد نظّر النفعيون الإنجليز بشكل خاص، مثل جون ستيوارت ميل، إلى توصياتهم المتعلقة بالسياسة، كما ينظر المهندس إلى توصيته بشأن بناء محرك ما. فحاضرهم كان هو "هذا العهد التنويري" بصورة ثابتة. وعليه، فإن "الخطأ" العملي والنظري كان، بالنسبة لهم، مؤكداً بنفس الدرجة بل كان شيئاً واحداً حقاً. لكن هذا الرأي، الذي يفسر جزئياً موقفهم الأبوي، يتعذر طبعاً الدفاع عنه تماماً بحيث أننا لا نحتاج للتوقف لإثباته مرة أخرى.

(٣٣٣) "Jacob Viner," English Theories of Foreign Trade before Adam Smith، وقد أعيد نشره، بصورة منقحة، بوصفه الفصلين الأول والثاني من عمله: Studies in the Theory of International Trade (1937). وبودي التعبير عن تقديري لتلك القطعة الممتازة من العمل. وعند قراءتها كنت أتساءل أحياناً ما إذا كان البروفيسور فاينر مستعداً لتبرير نفس الأحكام القاطعة حول إجراءات ومحاجات خاصة بزماننا تماثل تلك المتعلقة بالفترة الميركانتيلية. ثمّة كتاب آخر ينبغي ذكره وهو: (James W. Angell, The Theory Of International Prices (1926: chs. 2 and 8)). انظر كذلك رأى فاينر تجاه ذلك الكتاب في مجلة: Journal of Political Economy, October 1926.

ثانيًا: لقد آمن أنصار المذهب الميركنتيلي بما أنكره خصومه ضمناً، أي أن السياسات الميركنتيلية كانت قابلة للفهم ليس فقط بالمعنى الذي يفهم به كل شيء بما في ذلك الجريمة والحقاق، بل أيضاً بالمعنى الأكثر أهمية وهو أن هذه السياسات، حينما نأخذ بالاعتبار كل الظروف والفرص القائمة في كل العهود، شكّلت وسائل كافية لتحقيق الغايات التي يمكن الدفاع عنها بصورة عقلانية عند مراعاة الشروط نفسها. وهنا، وكما تبين المناقشة السابقة، فقد أصاب أنصار المذهب الميركنتيلي، وإن ليس إلى الحد الذي يدعونه.^(٣٣٤) وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يسلم بهذا كل من لا يرغب بشجب السياسات التجارية المعاصرة ذات الطابع المماثل والتي يدعمها فعلاً كثيرون ممن يعرفون كل شيء كان قد قاله سمثهم وريكاردوهم ومارشالهم. دعونا نسمي هذه الملاحظة: الحجة العملية Practical Argument^(٣٣٥) حينما نشير إليها فيما بعد.

(٣٣٤) يسهل العثور في أجمّة الإجراءات "الميركنتيلية" على إجراءات كثيرة لم تخدم أهداف مرديها أو إجراءات أنتجت آثاراً أخرى. إضافة إلى الآثار المستهدفة، كانت ستحول دون تبني تلك الإجراءات لو أنها كانت معروفة سلفاً. وكانت معرفة آ. سمث البيديهية تستمتع بكشف مثل هذه الحالات (الكتاب الرابع، الفصل الثامن) التي كان يمكن أن تتضاعف بسرعة. ومع ذلك، فإن من الممكن أن نضع "الأخطاء" جانباً وأن نرفع المناقشة إلى مستوى من المبدأ يمكن عنده استبعاد هذه الأخطاء، مع أنه لا ينبغي أن ننسى أن أي نظام إداري عرضة للوقوع في مجموعة كبيرة من تلك الأخطاء. وهذا يمثل حقاً ما كان يمكن أن يكون عليه دفاع سمث لو اتهمه أحد بالاستفادة، دون وجه حق، من أخطاءه في مناقشة تنصب على "أسر" معينة.

(٣٣٥) عند تلك النقطة، يبرز خط فرعي نراه فوراً حينما نتأمل كلاً من الأهداف التي يُراد خدمتها والوسائل التي يُعتقد أنها معقولة. وبعبارة أخرى، فإن القضايا المتعلقة بحكمة أو عده حكمة سياسة معينة هي قضايا نسبية تبعاً لمخططات القيمة التي تعد نسبية هي الأخرى ليس فقط بحسب وضع البلد بل أيضاً بحسب نوع الأفراد الذين يواجهونها وبالتالي بحسب البنية التطبيقية ومصالح الجماعات المختلفة، بين أمور أخرى. إن العبارة، الواردة في المتن، القائلة بأن السياسات الميركنتيلية تسعح، إلى حد ما، بالدفاع العقلاني (وهي فكرة لا تعني "التبرير" قط بأي معنى مطلق) ينبغي فهمها بحيث تعني ذلك الأمر. ويمكن حقاً إرجاع الكثير من سياسات الفترة الميركنتيلية إلى مصالح مجموعات معينة أو إلى الضغط الذي تمارسه هذه المجموعات التي يمكن تعريفها بشكل محدد مما يجعل تلك السياسات نكتسب نوعاً من العقلانية من زاوية هذه المجموعات وهو ما كانت ستفقد هذه السياسات لولا هذا الشيء. وقد أبصر آ. سمث هذا الأمر بصورة واضحة كما بينه في الكتاب الرابع، الفصل الثامن. ولكنني سأشدد من جديد على أن هذا الأمر لا يمت بأية صلة إلى حقيقة أو قيمة أي فرضية معينة أو أي لون من التفكير. إذ يمكن لأكثر المصالح التطبيقية تزامناً أن تشجع التحليل الواقعي والقيم، بينما قد لا تقود أكثر الدوافع نزاهة إلى شيء غير الخطأ والابتدال. وإنني لأمل أن أكون قد أوضحت هذا في الجزء الأول بصورة تامة. كما بودى أن أكرر أن الأفكار التطبيقية المتصورة الآن لا تجيز لنا، بذاتها، أن ننسب لأي فرد وجود دافع مصلحي واع أو حتى خفي. وبمعزل عن الحقيقة الميبنة ترواً، أي عدم وجود صلة معينة بين دافع الفرد والطابع الموضوعي لفرضية معينة، فليس من المأمون أن نتحدث عن دوافع الأفراد. ففكرتنا الخاصة هي الفكرة الوحيدة التي هي في متناولنا. وقد لا تكشف إلا عن ميولنا الخاصة حينما نتحدث عن ميول الأفراد الآخرين. كان ويلر Wheelers سكرتيراً لجمعية التجار المغامرين Merchants-Adventurers، وكان مون Mun وتسايند Child=

بيد أن هذا، ثالثاً، لا يثبت أى شيء بالنسبة للتحليل الذى تم استعمال نتائجه فى الدفاع عن تلك السياسات. فقد يفعل المرء شيئاً صحيحاً بالنسبة له ومن زاويته وضمن ظروفه، بيد أنه قد يفعل هذا لأسباب تافهة تماماً.^(٣٢٦) ولذلك، فإن أنصار الميركننتيلية، وبخاصة الألمان منهم الذين لم يهتموا بالنظرية الاقتصادية إلا شيئاً قليلاً ولم يعرفوا عنها سوى الشيء الأقل، على خطأ فى اعتقادهم أنهم أثبتوا شيئاً فى صالح ما تصوروا أنه المذهب الميركننتيلي حينما نجحوا فى إثبات حالة جزئية، بالمعنى المعروف أعلاه، لصالح الممارسة الميركننتيلية. وعلاوة على ذلك، ينبغى أن نضع فى الذهن أنه لا يكفى أن نبيّن أن الفرضية، التى نجدها فى كراسة ميركننتيلية معينة، تبدو معقولة لنا، أى أننا نستطيع إثبات صحتها. إذ توجد فرضيات معاصرة كثيرة تحمل شبيهاً ظاهرياً مدهشاً- دعونا نأمل ألا يتجاوز الشبه ظاهراً الأمور- بفرضيات بدائية تماماً يمكن تنفيذها بسهولة. إن المؤرخ يخون واجبه حينما يضى بصورة عمياء معانينا نحن على نصوص قديمة بقدر ما يخونه أيضاً حينما يشدد على كل غلطة فى الصياغة. سنسمى هذه المجموعة من الأفكار: الحجة النظرية Theoretical Argument حينما نشير إليها فيما بعد. والآن، نباشر مهمتها، مسلحين بهذه التمييزات.

٢- مذهب احتكار التصدير

بدايةً، كانت الحجة العملية تؤيد بقوة كتاب تلك الفترة الذين تصوروا أن الاحتكار والتعاون شبه الاحتكارى قد لعبا دوراً أساسياً فى التجارة الخارجية، بغض النظر عن آثارهما على الصناعة والتجارة المحليتين. وهذا هو ما أقصده بمذهب احتكار التصدير export-monopolism. لقد قيم الناس على نحو مختلف،

=على صلة بشركة الهند الشرقية East Indian Company. وميليس Millies كان موظفاً بيروقراطياً ساخطاً. وقد لا يطالب أى منهم بضمه إلى مجموعة الإداريين المستشارين Consultant Administrators. ولكن التشديد على هذا الأمر لا يسفر إلا عن الابتذال تقريباً. (٣٢٦) والعكس صحيح أيضاً- وبخاصة فى الاقتصاد- بمعنى أن من الممكن المحجة بصورة صحيحة وفقاً لنموذج مبنى بطريقة عادية، ولكن رغم ذلك يجرى التوصل إلى تشخيصات خاطئة عن واقع معين لا يتوافق مع ذلك النموذج. وسوف نمر بأمثلة عن ذلك الأمر. ويمكن، لإبلاغ الأمر ذروتته، أن ترتبط نظريات مهمة علمياً على وجه التحديد بممارسة لا تثير أى اهتمام مثلما يمكن لممارسة مثيرة للاهتمام أن ترتبط بنظريات غير مهمة.

فى جميع العهود، الممارسة الاحتكارية التى كانت موجهة ضد الأجانب. وهكذا، فقد أمكن بسهولة إقناع الكونجرس الأمريكى بتخفيف التشريع المعادى للاحتكار لصالح تجارة التصدير وفق قانون ويب - بوميرن Webb-Pomerene، مع أن الكونجرس كان، من نواح أخرى، معاديًا لأى شىء يبدو احتكاريًا. وكانت الفرضية هنا بسيطة، وصحيحة إلى الحد الذى وصلته، وبقدر تعلق الأمر بالآثار المباشرة فقط: فالمكاسب الاحتكارية من التجارة الخارجية هى مكاسب صافية للبلد لأن البنود التى كان يمكن أن تضيع، لو تحققت هذه المكاسب فى السوق المحلية، تساوى صفرًا. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة لم تكن ممكنة إلا فى إطار ترتيبات حمائية ad hoc {خاصة بها}، وهى ترتيبات كان ينبغى على التجار أنفسهم توفيرها إلى حد بعيد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وحتى وقت متأخر أكثر فى أجزاء كثيرة من العالم. وهذا الأمر لم يتضمن العمل الاحتكارى بالضرورة. ولكنه كان يعنى التنظيم والتعاون الذى كان يمكن أن يمتد بسهولة إلى السعر وسياسة- الأعمال العامة، ليس فقط لتسهيل الاستغلال، بل أيضًا لوضع ضوابط له وللدفاع عن الممارسة الأساسية standard practice ضد الممارسات الفرعية المرتبطة بها substandard connationals. وتقدم جمعية التجار المغامرين Society of Merchants Adventurers مثالًا بليغًا عن ذلك. (٣٣٧) وأخيرًا، فإن الشىء الواضح جدًا بحيث لا يتطلب أى إشارة صريحة، ولكن نقاد "النظريات الميركنتيلية" كثيرًا ما أهملوه على نحو يثير الاستغراب، هو أن ذلك العهد كان عهد إمبراطورية قرصنة وكانت التجارة ترتبط بالاستعمار، وبالاستغلال الشره للمستعمرات المكتشفة، (٣٣٨) وبصراع حربى خاص تخلت فيه الحكومات، وبخاصة الحكومة

(٣٣٧) يصعب جدًا فهم الظروف التى حددت الفكر الاقتصادى فى تلك الفترة، وبخاصة تقدير النقاط المذكورة فى المتن- والتى ستذكر- دون إمام واسع نوعًا ما بالفصول ذات العلاقة من التاريخ الاقتصادى. ولذلك، دعونى أوصى مجددًا بدرس مجلدات البروفيسور إيلى ف. هكشر Eli F. Hirsch: Merchantism: Heckscher (الطبعة الأولى، السويدية، ١٩٣١؛ الطبعة الألمانية ١٩٣٢؛ والترجمة الإنجليزية التى أنجزها ميندل شابيرو Mendel Shapiro عام ١٩٣٥ فى مجلدين). (٣٣٨) تشكل الشراهة التى أبداها الإسبان، و الفرنسيون والإنجليز على حد سواء، عنصرًا مهمًا من الحالة المدروسة. ذلك لأن الحاجة الاقتصادية حول المستعمرات تجرى وفق خطوط مختلفة تمامًا ويمكنها، دون أن تتناقض، أن تؤدى إلى نتائج مختلفة بشكل كامل وذلك بحسب الممارسة كما يتصورها أفراد مختلفون. فممارسة وارن-هاستنج Warren Hasting، أى السرقة المخزية شىء وممارسة وليم بنتنك William Bentinck، أى الإدارة الهادفة إلى الصالح العام شىء آخر. وتنبأين الفوائد الاقتصادية تبعًا لذلك. ويمكن تصور خط فاصل تقريبي عن طريق دراسة تطور الموقف من تجارة العبيد.

الإنجليزية، عن المسؤولية، وبظروف كانت توشك على الحرب بصورة ثابتة. والمثال التقليدي على كل ذلك هو شركة الهند الشرقية؛ بينما لا تشكل حالة رونيسيا سوى مجرد مثال حديث. وهذا يوضح بشكل معقول تمامًا أشياء كثيرة كانت تتجه نحو التلاشي تحت تأثير ظروف مختلفة، حتى إذا لم يكن هناك أي تقدم قط في فهم منطق الظواهر الاقتصادية: وفي الواقع، فقد لا يرتبط هذا التقدم إلا قليلاً بتغيير تلك الممارسة.

لقد تدفق المصدران الرئيسيان للتيار الواسع من الأدب عن موضوع احتكار التصدير - بما في ذلك الاستعمار - من حقيقة أن سياسات الشركات الكبرى أثرت على المصالح المحلية أيضًا، من ناحية، ومن حقيقة أن نجاحات هذه الشركات أثار كراهية وحسد مالك الأرض والرجل العادي معًا ضد "الأثرياء - المتنفذين" nabobs من الناحية الأخرى. وقد أثار التهجيمات على الشركات ردودًا معينة، وقد يحسن أن أذكر المثال الأفضل منها الذي قدر أن انتبه إليه: دفاع جون ويلر John Wheeler عن جمعية التجار المغامرين ضد الممثلين البيروقراطيين لسياسة التوجيه regulation الذين لا يعرفون أي شيء عن نشاط الأعمال (tout momme chez nous). وقد كتب ويلر هذا الدفاع (الذي سبق أن أشرنا إليه في الفصلين الثالث والسادس) تحت عنوان: A Treatise of Commerce, wherein are shewed the Commodities arising by a well ordered and ruled Trade , such as that of the Societie of Merchants Adventurers is proved to be; written principally for the better information of those who doubt of the Necessarinesse of the said Societie in the State of the Realme of England (1601) (مقالة حول التجارة تبين تدفق السلع بفضل التجارة حسنة التنظيم ووفق القواعد كما تثبت ذلك تجربة جمعية التجار المغامرين: وهو يهدف أساسًا لتقديم معلومات أفضل لمن يشكون بضرورة الجمعية المذكورة لدولة مملكة إنجلترا) حينما كان تشريع معاد على وشك الصدور، وهو أمر تنبغى إضافته. وقد أحسن السيد ويلر التصرف إلى أبعد حد، كما اعتقد، وقد أنهت محابته بنجاح بضع نقاط كانت تثار باستمرار في المناقشات عن الاحتكار. ولا يقل العلم الاقتصادي لدى ويلر قيد أنملة عن المستوى الملاحظ في المحابجات الدارجة أو السياسية أو القانونية في وقتنا الحاضر. ولكنه لم يضيف شيئًا لعدتنا من الأدوات العلمية. وكان

علمه الاقتصادي التحليلي غير خاطئ بصورة عامة. ولكن كان ثمة القليل من هذا العلم. وقد نالت شركة الهند الشرقية، لأهميتها، حصة الأسد من اهتمام الجمهور وعادته. وهذا يفسر جزءا كبيرا من الأدب المعنى. ومع ذلك، وبقدر ما يسعني الحكم، فليس فيه ما يهمننا سوى الحجج والحجج المضادة عن تصدير المعدن النقدي وحول المنافسة التي سببتها الشركة للملابس الصوفية الإنجليزية بسبب مستورداتها من السلع الهندية، رغم إضعاف تلك المنافسة عن طريق التشريع والإدارة. وعلى أى حال، فإن هذه الحجج والحجج المضادة لها تدخل في المناقشة العامة للميزان التجارى (انظر القسم الرابع). كما نلفت نظر القارئ إلى الهامش رقم ٣، أدناه. (٣٣٩)

(٣٣٩) رغم عدم تطابقها معه طبعاً، فإن السياسات الاحتكارية ارتبطت بنظام المراكز التجارية Staple (jus emporii) الذى سيجرى درسه مع الموضوعين الآخرين اللذين أفردناهما للمناقشة. ولكن من الملائم التعرف عليه الآن بالذات. ولأغراضنا، ينبغي التمييز بشكل دقيق بين ثلاثة جوانب مختلفة منه. أولاً، يكتشف التجار، المنظمون في جمعيات، بمحض الصدفة أحياناً إجراءً معيناً يجعل مدناً معينة مراكز لتجارتهم بهدف تنظيمها علي نحو أفضل. وتصلح، مرة أخرى، جمعية التجار - المغامرين كمثال. فقد دافع جون ويلر حقاً عن فوائد وجود "المدن التجارية". ثانياً: أن المدن نفسها، التى كانت في وضع يسمح لها بفعل ذلك أو إقناع حكوماتها المحلية بمساعدتها على اكتساب وضع كهذا، حاولت ممارسة حقوق مراكز تجارية staple rights، أى إجبار التجار على المرور بها وعرض سلعهم للبيع والخضوع لقيود أخرى كانت، أو يُعتقد أنها كانت، مربحة لتلك المدن: وهنأ، فالتجار الأجانب لم يخلقوا الـ staple، بل كانوا ضحاياها. وقد حدث هذا، أحياناً، بطرق تبدو لنا في منتهى عدم العقلانية والكيد. وهذا هو النمط الذى يرتبط عادة بمصطلح Staple. وقد انتشر هذا النمط، في القرن الثالث عشر وبعده، في كل إيطاليا (حيث شكلت جنوة والبندقية مراكزه الأكثر قوة) ومن ثم في باقى أوروبا بما فيها روسيا. كما امتد إلى إنجلترا كما يبين ذلك قانون ادوارد الثالث حول Staple. وليس بوسعى أن أفهم بصورة تامة تشديد البروفيسور هكشر Heckscher على العكس. ومن هنا، ثالثاً: ظهرت الممارسة التى تتمثل بإجبار التجارة الدولية على اتباع قنوات محددة لتحقيق فائدة حقيقية أو مزعومة لبلد ما ككل وبهدف إلحاق ضرر بالأجانب. وهذا هو النمط الذى كانت تجرى مناقشته في الأدب الإنجليزي. وفي الواقع، فإن إنجلترا، بتحسينها للمثال الإسباني، تجاوزت كل ما سبق في تطوير ذلك النظام. وقد توقفت عملياً مشاركتها في سياسة Staple من النمط الثانى حينما فقدت كالائس Calais عام ١٥٥٨، بينما تواصلت في البندقية مثلاً حتى الفتح النابليوني لتلك المدينة. ولكن سياسة Staple الخاصة بها من النمط الثالث كانت في بدايتها حينذاك وكان يلزم مرور قرن كامل قبل أن تكتمل أسسها التشريعية بصور قانون الملاحة عام ١٦٦٠ وقانون Staple عام ١٦٦٣. وهكذا، فإن العبارة، التى يصادفها المرء في الغالب، القائلة بأن نظام Staple مات عام ١٥٥٨ هي، بقدر ما أعلم، عبارة مضللة وتمثل عقبة جنية أمام فهم جزء مهم من الأدب الميركنتيلي. وقد تحول ذلك النظام، طبعاً، إلى نظام الحماية العادى وفق المفهوم الحديث بصورة تدريجية، ولكن هذا لا يسمح لنا بتجاوز معالمه الخاصة التى كانت جزءاً مهماً جداً من المشهد السياسى - الاقتصادى لتلك العهود.

٣- السيطرة على الصرف

لننظر الآن كيف تبدو الحجة العملية بالنسبة لموضوع السيطرة على الصرف Exchange Control. تعلمنا التجربة أن الحرب تشجع بالضرورة على سيطرة الحكومة على الحياة الاقتصادية وتخلق لإدارتها، على نحو أقل ضرورة، أجهزة بيروقراطية تقوم فيما بعد ليس فقط بالتمسك بمراكز قوتها، بل تحاول تلقائياً توسيع هذه المراكز أيضاً. ومن الواضح أن الاستيرادات والصادرات والصرف الأجنبي هي من بين أهم الأشياء التي تجرى السيطرة عليها. كما تسرى الحجة المؤيدة للسيطرة على الحالات التي تهدد باندلاع الحرب بشكل ثابت. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نأخذ بالاعتبار ما تخلقه الحرب والتهديد الدائم بها من مزاج ذهني حيث يُرحب تقريباً بالإجراءات التي تضر البلد الأجنبي كمكسب شخصي للأفراد أنفسهم، أو، بعبارة أخرى، حيث تندمج سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية بسياسة معينة للحرب الاقتصادية وتصبح مجرد أحد أسلحة اللعبة الدائمة لسياسة القوة. فإذا سلمنا بأن كل هذا يصح على تلك الحقبة، فإن الأساس المنطقي لممارسة هذه السياسة في حقل الصرف الأجنبي يصبح واضحاً، وبخاصة حينما لا نفقد رؤية الميل التوسعي المتأصل في كل ممارسة بيروقراطية. وهكذا نصنف الحظر على الذهب والفضة، المسكوكين وغير المسكوكين، كمجرد عنصر ضروري ضمن السيطرة على الصرف، رغم أن الحظر كان يمثل، في ظروف أكثر بدائية، الإجراء الرئيسي الذي يُتخذ أو حتى كل ما كان يمكن فعله.^(٣٤٠)

(٣٤٠) بلغت ممارسة سياسة السيطرة على سياسة الصرف الأجنبي، إضافة إلى المناقشة الخاصة بها، أعلى مستوى لها في إنجلترا. ولكن الأولى بلغت ذروتها قبل الثانية بكثير، أي في حكم إليزابيث الذي بدأ بالانحطاط بدوره تحت تأثير مجموعة ملائمة من الأحداث بشكل متواصل. وقد تكونت الممارسة حينذاك من السيطرة على معاملات الصرف الأجنبي التي كان يديرها موظف حكومي خاص، وهو الصراف الملكي، وتستكمل بحظر تجاري (تم رفع هذا الحظر بصورة محددة عام ١٦٦٣، بعد تقلبات مختلفة، عن كل الأشياء ما عدا القطع المعدنية الإنجليزية) وبقانون الاستخدام لعام ١٣٩٠، الذي هو جزء من شجرة كاملة من إجراءات مماثلة صدرت في بلدان كثيرة وحاول إجراؤها المستوردون على استخدام عوائد مبيعاتهم في شراء سلع إنجليزية. وقد تم بعد الحرب العالمية الأولى اتخاذ إجراءات مماثلة في بلدان أوروبية عدة مثل النمسا. وقد كان للصراف الملكي، طبعاً، كثرة من الخلفاء في أوروبا المعاصرة ممن تختلف مهامهم عن مهامه دون شك من حيث الأسلوب ولكنها لا تختلف عنها من حيث طبيعتها.

ومع ذلك، فقد يكون من المفيد تقديم ذلك الأساس المنطقي بشكل أكثر عمومية، أى دون إشارة إلى الظروف الخاصة باقتصاد الحرب. وسوف أهتم، عند القيام بذلك، بحالة السيطرة الكاملة على الصرف فحسب، أى الحالة التى تتمكن فيها هيئة حكومية، بفرضها لاحتكار فعال على معاملات الصرف، من مصادرة وتخصيص الصرف الأجنبى كما تشاء. وعليه، فإن بوسع هذه الهيئة ما يلى: (أ) سد النواقص المؤقتة فى الصرف الأجنبى التى، إن لم تُعالج، يمكن أن تُخلق آثاراً غير ملائمة، وبخاصة عبر العمليات التراكمية؛ (ب) تسهيل التسديد العادى للقروض ضمن الأوضاع التى تتعذر فيها التسوية التلقائية بسبب وجود مشاكل فى أداء السوق الدولية؛ (ج) منع أو إحباط المضاربة الشديدة فى سوق للصرف يفتقد إلى مرونته العادية؛ (د) الحيلولة دون الآثار (الانكماشية) غير المرغوب فيها للتسوية التلقائية، وهى آثار يمكن أن تنشأ حتى حينما تكون التسوية التلقائية ممكنة؛ (هـ) منع استيراد أو تصدير سلع معينة وتشجيع استيراد أو تصدير سلع أخرى والتأثير بقوة، بهذا الشكل، على الإنتاج الوطنى؛ (و) تحسين شروط التبادل التجارى للبلد ضمن حدود معينة، يمكن أن توسعها قيود تكميلية معينة، وذلك من خلال إدخال عنصر احتكارى فى معاملات البلد مع التجار الأجانب.

ثمة نقطتان إضافيتان. أولاً: لكى تثبت سياسة السيطرة على الصرف قدرتها على أن تكون سلاحاً فعالاً، فهى بحاجة للاهتمام ليس فقط بالنتيجة الصافية لكل المعاملات التى تعبر حدود البلاد، أو بالنتائج الصافية لمعاملات البلد مع كل بلد آخر على حدة - مبدأ التجارة على أساس ثنائى كما يسمى فى وقتنا الحاضر - ولكنها بحاجة أيضاً للاهتمام بالمعاملات الخاصة بكل سلعة فردية وبكل تاجر فردى. وهذا أمر ضرورى بشكل خاص إذا أُريد جنى الثمرة الكاملة للقدرات التمييزية التى تملكها تلك الطريقة. ثانياً: لكى تكون فعالة بصورة كاملة كأداة للتخطيط الشامل، ينبغى أن تتزود سياسة السيطرة على الصرف (مضافاً إلى ذلك حظر المعادن النقدية) بأدوات أخرى للسيطرة تفعل مفعولها مباشرة على المعاملات الفردية نفسها. وقد استعملت أدوات سيطرة كثيرة كذلك فى حقب مختلفة ولكن تلك الحقبة كان لها *specificum* {أداة مميزة} خاصة بها وهى مؤسسة الـ *Staple*.^(٣٤١) فمن الأسهل، كما هو واضح، السيطرة على الصرف حينما تتم

(٣٤١) انظر الهامش رقم ٣.

السيطرة على التجارة نفسها بإجبارها على سلوك قنوات محددة؛ وقد شكلت المدن-المراكز التجارية staple towns، لما كان فيها من جهاز لسك العملة ومراقبى حسابات وفنادق (وبخاصة سجانون للتجار الأجانب)، إمكانيات فريدة لإدارة السيطرة على سوق الصرف. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن كلتا السياستين كانتا أيضًا قابلتين لأن تحل إحداهما محل الأخرى إلى حد ما، وذلك رغم أنهما سياستان متكاملتان أساسًا. (٣٤٢)

وهنا، فمهما فكرنا بالآثار الأبعد لمثل هذه السياسة، وخاصة حينما تأخذ بها كل البلدان، ومهما فكرنا بالطريقة التي نفذت بها فعلاً- حيث كان التشريع فى جميع الأزمنة (ولا يزال)، طبعاً، ركاماً غير عقلانى إلى حد بعيد من الإجراءات المتناقضة- فهى لم تكن مجرد هراء من حيث المبدأ، ولا يمكن اتهام أى كاتب ممن دافع عنها فى ظروف ذلك الزمن بأنه كان يدافع عن هراء. وهذا صحيح بالتأكيد، بقدر تعلق الأمر بالحجة العملية، وبالتالى بمن مارسوا هذه السياسة الذين يبرز من بينهم السير توماس جريشام Thomas Gresham (١٥١٤-١٥٧٩) على نحو ليس له نظير. (٣٤٣) وما كان بوسع ج. س. ميل نفسه أن يقدم بدلاً عملياً، ولو

(٣٤٢) وعليه، فليس ثمة ما يثير الاستغراب، ولا ينطوى على أى تناقض بشكل خاص، أن يدافع بعض الكُتّاب عن نظام التجارة staple system و عن سياسة السيطرة على الصرف فى آن واحد، وأن يدافع كتاب آخرون عن السيطرة على الصرف بدلاً من staple system. وفى هذا السياق، نلاحظ أن "حرية التجارة" كيرنامج، حتى عام ١٦٠٠ تقريباً، كانت تعنى تطوير staple system وتقبيد أو حتى تصفية شركات التجار. وقد أخذت تعنى، بعد عام ١٦٠٠، فتح أبواب تلك الشركات بقوة لتمكين كل التجار من دخولها. وفى كلتا الحالتين، كانت حرية التجارة تعنى "انهيار الثقة" trust busting.

(٣٤٣) لقد كان ذلك الرجل من نوع يمكن مصادفته فى كل مكان دون شك، ولكن النماذج الإنجليزية منه، حتى هذا اليوم، مألوفة أكثر بكثير وأرفع أكثر بكثير بحيث يمكن تسميتها نماذج إنجليزية حقاً؛ إنه رجل الأعمال الذى هو موظف حكومى بقدر ما هو رجل أعمال والذى يخدم الدولة بطرق تتجاوز كفاءة الموظف الحكومى العادى، رغم نجاحه الكامل فى سعيه وراء مصلحته الشخصية. وكرجل أعمال، فقد كان جريشام تاجر أقمشة، ومصرفياً، ومنظماً (فى صناعة الورق)، وقام بأعمال الصدقة والإحسان. وكموظف حكومى، كان "العامل" الأول (الوكيل المالى) للتاج الإنجليزي فى هولندا - حيث كان يقوم بعمليات التاج الائتمانية، وإدارة شؤون الصرف، والتفاوض حول القروض، والتصرف كمشتتر للمواد الحربية، والسيطرة على السبائك المشحونة إلى إنجلترا (بأية وسيلة)، وما شابه - ومن ثم عمل فى إنجلترا كمدير صرف (الصراف الملكى) ومستشاراً مالياً للملكة اليزابيث حيث قام، بين أمور أخرى، بدفع التجار لإفراض التاج بوسائل كانت ممانلة للسلب ولكنها، مع ذلك، كانت تدار بطريقة من شأنها أن تعزز الائتمان العام بدلاً من إضعافه؛ بوسع القارئ أن يرجع إلى: (J. W. Burgon, The Life and Times of Sir Thomas Gresham (1839).

[Raymond de Roover, Gresham on Foreign Exchange, 1949

يمكننا أن ننتهز هذه الفرصة للإشارة إلى العمليين التحليليين الذين نسب الفضل فى تحقيقهما إلى=

أنه قام من الممات لينكر هذا لأجبناه بأنه لم يكن يعرف ظروف ذلك الزمن معرفة كافية، مع أنه هو الذى من جعل نفسه عرضة لاتهامه بأنه كان يفكر بشكل خاطئ حينما رفض تلك السياسة. ولكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن تلك الآراء العملية التى يمكن الدفاع عنها هي آراء، كما يُعتقد عمومًا، ترتبط بنظريات غير وافية أو حتى تافهة كلياً. ومع ذلك، فإن السؤال الذى يثور هو ما إذا كانت هناك أى حاجة نظرية أصلاً.

وفى الواقع، فإن كل الكتاب، الذين ناقشوا إمكانات حماية العملة الوطنية وضمنان تدفق النقود أو السبائك الذهبية والفضية دون إشارة إلى فكرة الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات، ينبغى عملياً ألا يُنسب لهم الفضل أو دور ما فى أى نظرية.^(٣٤٤) ويتعين علينا أن ندرك أنهم أبرياء من التحليل، إن شئنا إنصافهم. بل إن هذا يمكن أن يبرئهم من اتهامات كثيرة صار من المعتاد توجيهها إليهم ليس لسبب إلا لأننا نحمل تعابيرهم utterances الكثير جداً ونصر على أن نعزو إليهم نظريات تتضمن هذه التعابير على ما يبدو. ولكنهم كانوا خلواً من التحليل، فلم يكن لديهم أى شئ سوى العلاقات الأكثر وضوحاً بين الظواهر الاقتصادية. ولأن

=جريشام. أولاً، وصف بشكل صحيح إلى حد الكفاية القواعد التى تسرى على تغيرات سعر الصرف بالنسبة لنقاط العملة المعدنية specie points، وله أسبقية على دافانزاتي Davanzati الذى، رغم ذلك، كتب عملاً أفضل عام ١٥٨٢. ولا شك أن تحويل قطعة من ممارسة الأعمال business practice، مهما كانت معروفة جيداً بين رجال الأعمال، إلى عمل متماسك علمياً، هي خدمة جديرة بالتسجيل على الدوام. ثانياً: هناك أيضاً قانون جريشام Gresham's Law أى الفرضية القائلة: إذا تسنى لقطع نقدية تتألف من معدن ذات قيمة مختلفة أن تتمتع بقوة متساوية كقود قانونية legal-tender money، فإن القطع "الأرخص" سوف تستعمل فى الدفع بينما تميل القطع الأفضل للاختفاء عن التداول، أو أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة، إذا استعملنا التعبير اذارج، مع أنه غير صحيح بصورة تامة. ويرد هذا التعبير فى البلاغ الملكى Royal Proclamation، الذى "ينتقد" القطع الفضية الرديئة عام ١٥٦٠ حينما كان جريشام المستشار الرئيسى للحكومة فى تلك الشئون. وقد صدرت له مذكرة عام ١٥٥٩ تدافع عن ذلك الموضوع. ويمكن العثور على ما يسمى بـ"القانون" فى الكثير من الكتابات الأبرك. ومع ذلك، فإن مسألة الأسبقية غير ذات أهمية هنا نظراً للطبيعة المعروفة لهذا القانون.

(٣٤٤) قد يكون من الملائم تسميتهم كتاباً مبتدئين (Primitives (Richard Jones, " Primitive Political Economy of England." Edinburgh Review, 1847) شريطة أن نتذكر أن الطابع الابتدائى كان فى تحليلهم وليس فى ممارستهم. ومن المعتاد، عند الإشارة إليهم، استعمال مصطلح "السبائكيون" Bullionists ولكننى رأيت أن أتجنبه لأنه يوحى - كما تفعل المصطلحات الأخرى، انظر مقالة إى. آر. أ. سيليغمان E. R. A. Seligman "Bullionism" المنشورة فى the Encyclopaedia of social Sciences - بوجود معايير مذهبية من شأنها تعريفهم كمجموعة متميزة. ولكنهم لم يشكلوا مجموعة حقاً. ويمكن إيجاد الآراء التى يحملونها بشكلى مشترك، على مستوى أرفع إلى حد ما، لدى كتاب لن يضعهم أحد ضمنهم.

هؤلاء الكتاب عاشوا في زمن كانت تتأهب فيه البلدان لتملك أسباب النجاح، فقد استاءوا كثيراً من المستوردات غير الضرورية- وهو أمر لا ينطوي على الرفض الجدى للفكرة الأساسية الشائعة لدى سمث والقائلة بأن الاستهلاك هو "الغاية الوحيدة لكل إنتاج". وقد فحصوا تخبطات أسعار الصرف- فأرجعوا إلى مكائد المضاربين، مثلما فعل رجال الحكم والجمهور في فرنسا وألمانيا بعد عام ١٩١٩. كما شعروا بأن تملك النقود يبعث السرور لدى البلدان والأفراد على حد سواء - فأشاروا إلى ذلك دون التفكير فيه ملياً. وكان هؤلاء الكتاب، في نظر أنفسهم، وطنيين مخلصين staunch nationalists- أما الأجانب فيبعثون النفور والريبة طبعاً. فمعظمهم كانوا من الناس الذين يمكن تسميتهم بشكل ساذج كمنتقدين لأنشطة الأعمال والتجار- كما هو شأن الرأي العام دائماً، في الماضي والحاضر. ولا بد أن القارئ قد أدرك الآن بيت القصيد وسيعفيني من مواصلة هذه المحاجة. كما أن تقديم أمثلة لن يكون له أى هدف مفيد. (٣٤٥)

ولكن ثمة استثناءات، على أى حال. (٣٤٦) والكاتب الوحيد الذى يستدعى الانتباه الخاص هو مالينيس الذى سبق لنا أن ألتقينا به. (٣٤٧) إذ تكمن خلف

(٣٤٥) ونحيل القارئ، الذى يشعر بميل من ذلك النوع، إلى ر. جونس والبروفيسور سيليجمان اللذين تم الاستشهاد بهما في الهامش السابق، وإلى مقالة البروفيسور تاوئي Tawney التى استهل بها طبعته لكتاب توماس ويلسن (Thomas Wilson: Discourse upon Usury (1925)). ومع ذلك، فقد يتوجب ذكر كاتب آخر على الأقل وهو توماس ميليس Thomas Milles، مراقب الجمارك، الذى شعر، كأى موظف بيروقراطى جيد، بحاجة ماسة للتجارة الموجهة للمراكز regulated trade of the staple التى يصفها بأنها "الخطوة الأولى نحو السماء"، وإلى استيراد السباك التى يصفها بأنها الشمس والربان و"أكسير" الحياة الاقتصادية. وعمله الأقل نضجاً يحمل عنوان: The Mysterie of (Iniquitie) (1611).

(٣٤٦) ومنها عمل Marc Antonio de Santis, Discorso intorno agli effecti che fa il cambio in regno, 1605 الذى يدين ببقائه إلى هجوم أنتونيو سيررا Antonio Serra على نظريته (انظر: T. Fornari, Studi sopra Antonio De Santis, 1880); وكذلك السير توماس كوليبير Thomas Culpeper الذى عالج في كتابه (Tract against Usurie (1621))، الذى جرت الإشارة إليه من قبل: معاملات الصرف per analogiam {بمقارنتها} بالربا كما فعل آخرون وكما فعل الكتاب السكولانيون أيضاً؛ وكذلك المؤلف المجهول للعمل Cambirm Regis; or, the office of His Majesty's Exchange Royall (1628). (Majesties Exchange Royall). كما تتبغى الإشارة إلى الكاتب Miguel Coxa de Leruela ((Restauracion de la antigua abundacia de Espana, 1631)) وهناك عدد كبير آخر من الكتاب الأسبان. ومع ذلك، فإن أيًا من أولئك الكتاب لم يتغلغل إلى ما تحت السطح أو يتجاوز مجرد الأليات ضبط الصرف.

(٣٤٧) Gerald de Malynes (fl.1586-1641): A Treatise of the Canker of England's Commonwealth (1601); Saint George for England . Allegorically described (1601); =England's View in the Unmasking of two Paradoxes: With a replication unto

توصياته- التي تشمل، بشكل رئيسي، رسوم الاستيراد العالية، منع تصدير السبائك المعدنية، staple system، وإعادة وظيفة الصراف الملكي بهدف تثبيت أسعار الصرف بصورة رسمية - نظرية أكثر جدية مما اعترفت به قائمة طويلة من النقاد الذين تعاملوا مع آرائه بازدراء. أما أنه لا يستحق هذا الازدراء، فذلك أمر تثبته حقيقة عدم تمكن أى كاتب آخر، خلال كل ذلك القرن، من تجاوز فهمه الواضح والكامل للآلية الدولية للتحويلات الخارجية التي تؤدي دورها عبر مستويات السعر وحركات الذهب والفضة- "الآلية التلقائية" التي تناقش في الفقرة التالية "الميزان التجارى". ففي الجزء الثانى من بحثه: Canker of England's Commonwealth، يوضح مالينيس بشكل دقيق أنه إذا هبطت عملة بلد معين إلى ما دون القيمة الاسمية لسكها، وتدفقت القطع النقدية إلى الخارج كنتيجة لذلك، فإن الأسعار تهبط في ذلك البلد وترتفع في الخارج "حيث تجتمع نقودنا ونقود البلدان الأخرى بحيث يتوفر الكثير منها مما يرفع سعر السلع الأجنبية". وهذه مساهمة نظرية قيمة. ويلزمنا التوجه صوب القرن الثامن عشر لنجد التطوير للاستنتاج الذى تؤشر إليه هذه المحاجة. فلماذا فشل مالينيس أن يستخلص هذا الاستنتاج بنفسه؟ لأنه، كما أعتقد، كان متأثرًا بنواقص تلك الآلية أكثر من تأثره بها ذاتها. وقد اشتكى مالينيس بشكل خاص من أن عمليات الصرف، فى الأسواق الصغيرة والمقيدة فى أيامه، تطورت فى إنجلترا بطريقة تجعل الأخيرة تبيع سلعها بسعر أكثر رخصًا وتدفع عن السلع الأجنبية أكثر مما ينبغى، "wherein chiefly consisteth the ...overballancing"

(وهنا كان يكمن عدم التوازن بشكل رئيسي) - أى أن شروط المبادلة كانت فى غير صالحها على نحو غير ضرورى. وقد أدرك مالينيس إمكانية تحسين شروط المبادلة تلك عن طريق السيطرة على الصرف) أى النقطة "و" المذكورة قبل قليل). والدليل الآخر على تفكيره الصحيح فى هذا الموضوع تقدمه واقعة أن

=(the answer of Maister John Bodine..1603) - وهذا العمل يمثل مساهمة مالينيس فى الجدل بين بودان Bodin وماليستروويت Malestroit حيث يعيد مالينيس التشديد على أهمية فكرته حول "عدم التوازن" overballancing دون أن يهاجم محاجة بودان بالفعل. والأعمال الثلاثة تلك (وربما مجموعته الضخمة من المادة التشريعية: Consuetudo, vel, Lex Mercatoria, 1 st., 1622) هى المهمة الآن. ولكن يمكن إضافة العملين الآخرين اللذين من خلالهما تجاوز مالينيس مع ميسلدين Misselden: The Maintenance of Free Trade.. (1622), and The Center of the Circle of Commerce (1623).

مالينيس، حينما عالج الاعتراضات على خطته (Canker of England's Commonwealth, Third Part)، يشير أولاً إلى الأثر المتوقع على المبيعات حينما تتحسن شروط المبادلة مجيباً على الفور "بأن هذا الأثر رهن بمدى ضرورة سلعنا التي تحدد مقدار الطلب عليها في كل مكان" - مما يعنى أن الطلب الأجنبي على السلع الإنجليزية كان غير مرن في نظره. وهنا، فإنه ربما أخطأ في تقييمه الواقعي للوضع. بل من المؤكد أنه بالغ في الضرر الذي يمكن أن تلحقه المضاربة على العملة بمصلحة البلد وما يمكن لسياسة السيطرة على الصرف أن تفعله لتعزيز هذه المصلحة على حد سواء. وتبرز مبالغته في هذه النقطة بوضوح في جدله مع ميسلدن Misselden. ولكن هذه ليست هي النقطة المهمة. فما يهمنا هو محاجته نفسها وليس ما إذا كان "ينبغي" على إنجلترا أن تقبل نصيحته. وهذه المحاجة يدعى تسجيلها كمساهمة أساساً، مع أنها عرضة للنقد طبعاً. فإذا أطاقتنا على مالينيس نقب "سباتكي" bullionist، فإن ميزان الحجة النظرية، كما هو واضح، لن يكون في غير صالح النظرية المعدنية bullionism. وليس صحيحاً أيضاً أن ميسلدن كان قد دحضه، بقدر تعلق الأمر بموقفه النظري.

٤- الميزان التجاري

وإذ نتحول، أخيراً، إلى الموضوع الثالث، فرضية أن تحقيق ميزان تجارى ملائم favorable balance of trade^(٣٤٨) (زيادة الصادرات على الاستيرادات) هو

(٣٤٨) يبرز هذا المصطلح خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر (حينما استعمله فرانسيس باكون Francis Bacon عام ١٦١٥ في عمله: Letters and Life. 1872, vol. vi, pp. 22-3) (الذي أصدره سبيدينغ Spedding) - وهي إشارة أدبياً بها إلى مقالة البروفيسور سيليجمان؛ انظر كذلك: W. H. Price, "The Origin of the Phrase 'Balance of Trade.'" Quarterly Journal of Economics, vol. xx, November 1905, p. 157. ويبدو أن المصطلح كان قد استعمل قبل ذلك التاريخ في إيطاليا؛ انظر C. Supino "La scienza economica in Italia della seconda meta del secolo xvi alla prima del xvii" (Memorie della Reale Accademia delle Scienze Torino 1888). ومع ذلك، ثمة مرادفات أخرى له كانت قد استعملت من قبل. والمثال الأقدم على الدور الذي أداه هذا المفهوم في محاجة معينة يرد، بقدر ما أعلم، في البحث المهم (الذي ستحري الإشارة إليه مجدداً): "Englande unto a prosperous wealth Realme of: Policies to Reduce" (1549), publ. in 'Tudor Economic Documents, ed. R. H. Tawney and E. Power, Vol. 121 (1924), p. 311 et seq. والمصطلح المستعمل في هذه المحاجة هو =

شئ مرغوب فيه، بل من الضروري العمل على تحقيقه، فإننا نلاحظ، أولاً، فيما يتعلق بالحجة العملية، أن الكثير مما قيل سابقاً يسرى على هذه الحالة بنفس القوة. وهذا يصح حينما ننظر إلى السياسات التجارية لذلك العهد من جانب مذهب الحماية، فحسب بقدر ما يصح أيضاً حينما نختر التثديد على جانب الميزان التجارى تحديداً. ذلك لأننى آمل، كما جرى التثديد بصورة كافية، أن تكون عناصر اقتصاد الحرب وسياسة القوة الموجودة فى تلك السياسات تكفى تماماً بحد ذاتها لإزالة أى مسحة من عدم العقلانية عن الرغبة بتأمين تدفق أكبر كمية ممكنة من النقود المقبولة بصورة شاملة. وعليه، فالسؤال الوحيد الذى ينبغى إثارتة هو السؤال الذى يتعلق بالحجة النظرية. دعونا نقسم هذا السؤال إلى قسمين: (أ) إلى أى مدى حرص الاقتصاديون "الميركننتليون" على ربط توصياتهم ومحاجاتهم معاً بطروف زمانهم مما يضى على هذه الأخيرة معنى يمكن الدفاع منطقياً عنه، رغم أنه لا يبررها طبعاً بأى معنى آخر (وهذا أمر لا ينبغى أن ننساه قط)؛ (ب) ما هى مساهمتهم فى التحليل الاقتصادى وما هى الأخطاء القابلة للإثبات التى ارتكبوها أثناء محاجاتهم؟

(أ) **الحجة العملية: علم - سياسة القوة.** لا يمكن أن يثور أى شك حول السؤال الأول. فقد تعلق الكتاب "الميركننتليون" - وبخاصة الإيطاليون منهم - بعنصر سياسة القوة power-politics element لأنه لم يكن يوسعهم تجنب هذا العنصر بالفعل. وفى إنجلترا بشكل خاص، شككت المدينة، التى انحدر منها معظم

"overplus". وقد ذكر البروفيسور فاينر Viner (مصدر سابق، ص ٩) عدة مصطلحات أخرى؛ ولكنى لا أعتقد أن مصطلح مالبينيس "overballancing" يشير إلى الشئ نفسه. فكيف كان يمكنه ذلك ما دام مالبينيس قد اعتبره (أى المصطلح overplus) شيئاً مبتكراً بل ابتكاراً عديم القيمة، وذلك حينما صادفه أثناء جدله مع ميلن؟

ثمة صعوبة يتم التعرض لها هنا. يشير الميزان التجارى إلى ميزان المتاجرة بالسلع فى حالات كثيرة. ومع ذلك، وفى وقت مبكر كما سيتبين فى المتن، كانت تقدم قائمة كاملة بكل فقرات ميزان المدفوعات، ومن المأمون أن نقول أن الكثير من محاجات أولئك الكتاب كانت تشير إلى هذا الأمير. ورغم ذلك، فقد تباطأ هؤلاء بصورة مدهشة فى ابتكار مصطلح خاص - فالسير جيمس ستيفارت كان لديه "ميزان مدفوعات" عام ١٧٦٧ balance of payments. مع أن بوليكسفن Pullexen كان يمتلك "ميزان حسابات" balance of accounts عام ١٦٩٧ (انظر فاينر، مصدر سابق، ص ١٤) - وفى حين يتحدث الكتاب عن ميزان تجارى، فقد كانوا يقصدون ميزان مدفوعات. وسوف نواصل افتراض هذا الأمر على الدوام كلما اقتضته الحاجة. و ثمة سبب خاص يفسر وجوب قيامنا بهذا: فالميزان التجارى، مع تغير الأزمنة، كان يمثل الفقرة الأهم وكذلك الفقرة التى يسيل أكثر إدارتها. وعليه، فالكتاب الذى ينصب اهتمامه الحقيقى على ميزان المدفوعات بوسعه أيضاً أن يركز على الميزان التجارى.

الكتاب البارزين، دعامة للسياسة الخارجية العدوانية التي، كما تبين مما سبق قوله، تلائم مصالح نشاط الأعمال إلى حد الكمال حتى في الأماكن التي لم تتأثر تلك السياسة بهذه المصالح بصورة مباشرة. وهذا لا يرد طبعاً بشكل صريح دائماً. فالدوافع الإمبراطورية لا ترد بصورة صريحة إلا نادراً. ولكنها تتخفي خلف قلق كتابنا على ثروة الملك، خلف حديثهم عن تدهور القوة الإنجليزية،^(٣٤٩) خلف مخاوفهم على أمن إنجلترا، خلف الموقف الذي كان على هيوم انتقاده في مقالته *Of the Jealousy of Trade (1752)*، خلف إصرارهم على أهمية الأسطول وشنون الشحن وبناء السفن المرتبطة به. ومما له أهمية خاصة الحالات التي تم فيها طرح حجة القوة (أو الأمن) ليس فقط بصورة لا لبس فيها، بل أيضاً بصورة متعارضة مع حجة الربح: ومهما فكرنا بهذا الأمر من زوايا أخرى، فهو يشير إلى تقدم في النظرة الاقتصادية. يكفينا مثالان معروفان. ففي عمله: *Discourse about Trade (1690)*، يدافع تشايلد Child عن قوانين الملاحة وفقاً لحجة القوة، رغم اعترافه بإمكان أن تكون هناك اعتبارات قوية ضدها من الزاوية الاقتصادية البحتة. ويذهب دافينانت Davenant حتى إلى أبعد من هذا في عمله *Discourses on the Publick Revenues and on the Trade of England (1698)*.^(٣٥٠)

(٣٤٩) كانت الشكوى من ذلك التدهور واسعة بحيث أنها تشكل ظاهرة تثير اهتمام علم النفس السياسي. ويلزنا، لفهم ما كانت تعنيه، شيء مما يمكننا تسميته التحليل الاجتماعي - النفسي. وبموازاة تلك الشكاوى، كانت هناك شكاوى من تدهور اقتصادي متخيل كلياً - نظراً لأن القوة والازدهار كانا، في ذهن التجار، مرتبطين طبعاً على نحو لا انفصام فيه - كانت تميز مجموعة كبيرة من الكتاب: ويشكل فورترى Fortrey وكوك Coke وفيلانغوس "Philanglus" وبيليرس Bellers وبوليكسفن Pollexfen نماذج منهم.

(٣٥٠) لا يبدو أنه قد تم دائماً فهم طبيعة التعارض بين القوة والربح. لقد دافع بعض الكتاب، وبخاصة أولئك الذين لا يجدون في كتابات "الميركنتبيلين" الإنجليز سوى "مرافعة خصوصية" عن مصالح طبقية أو حتى شخصية، عن فكرة أن حجة القوة قد تم إدخالها لتمويه مصلحة - الربح وأن التجار الطموحين كانوا، لذلك، قد آمنوا بحجة الميزان التجاري بمعزل عن عنصر القوة بالتأكيد. وأرى أن هذه هي سوسيولوجيا سيئة: فنشخصنا يَضعف فقط حينما نغمض عيوننا عن حقيقة أن الدافع الإمبراطوري imperialist urge يشكل حقيقة قوية تضرب جذورها في غير تربة المصلحة - الشخصية الاقتصادية للمرء. ولكن، حتى عند إهمال هذا العنصر، يتعين علينا التمييز بين شيئين مختلفين تماماً في إطار الحجة التي تستلهم مصلحة الأعمال: فالقوة والربح قد يتعارضان من ناحية النتائج المباشرة، ولكن القوة يمكن أن تقود إلى أرباح أكثر في آخر الأمر وبخاصة في عهد امبراطورية القراصنة. وعليه، فليس ثمة تناقض بين الاعتقاد بأن حجة الميزان التجاري يلزمها إسناد من جانب حجة القوة من ناحية، والافتراض، على الجانب الآخر من المحاجة، بأن حجة القوة تصب في حجة أخرى تتعلق بالربح على المدى الطويل. ولا أجد معنى في السخرية من عبارة تشايلد: "التجارة الخارجية تخلق الثروة، والثروة تخلق القوة، والقوة تحافظ على تجارتنا وديننا" (من لويس الرابع عشر على الجانب الآخر للقناة). ولكن، إذا شاء النقاد، يمكن أن نجعل الحجة حجة =

(ب) **المساهمة التحليلية.** أما الرد على السؤال الثاني - المتعلق بالمساهمات التحليلية وأخطائها - فهو ليس سهلاً إلى ذلك الحد. ثمة بضع مساهمات. وتطرح هذه المساهمات نفسها على نحو صحيح إذا نظرنا إليها ex ante {قبل وضعها}، إذا صح التعبير، وليس، كما يفعل النقاد دائماً، من زاوية التحليل اللاحق، الذي مهدت طريقه المساهمة الأكثر أهمية للكتاب "الميركنتيلين"، والذي تطور حقاً عن أعمال هؤلاء الكتاب. ولكن المرء لا يملك إلا أن يُصدَم بشينين حينما يغوص في ذلك الأدب.

أولاً: رغم إمكانية العثور على قطع من العمل التحليلي الحقيقي من حين إلى آخر، ورغم وجود محاولات متكررة للتحليل، إلا أن الجزء الأكبر من الأدب كان أساساً في وضع ما قبل التحليل pre-analytic. وليس هذا فحسب: فهو أدب خام أيضاً. فالعقول غير المتخصصة أو حتى غير المتعلمة كانت تفتقد أسس فن العرض: فكثير من هذا الأدب كان مبسطاً popular بالمعنى الأفقر لهذه الكلمة. إن فهم هذه الحقيقة، التي أدركها بعض أولئك الكتاب أنفسهم بصورة محزنة، ينبغي أن يعلمنا ليس فقط الصبر، وخاصة عند استعمال الأمثال الفرديّة dicta - والتي ينبغي عدم إدانة كاتب معين على أساسها إلا إذا اقتنعنا بأنه استخدمها على نحو خاطئ فعلاً - بل إنه يجب أن ينبهنا أيضاً إلى أننا في خطر دائم من حيث إمكانية إساءة فهم ما كان يريد قوله أولئك الأفراد البسطاء حينما نحاج من أبراجنا العاجية. من المؤكد أن هناك عدداً مهماً من الكتاب لا يسرى عليهم هذا القول. ولكن هذا لا يؤدي إلا إلى صعوبة أخرى. إذ ينبغي علينا بشكل واضح فصل القش عن القمح المفيد إذا شئنا إنصاف ذلك العهد. فكيف سيبدو علمنا الاقتصادي الحالي بعد ٢٠٠ أو ٣٠٠ سنة من الآن لو أراد النقاد تقييمه وفقاً لكل ما كتب عن الموضوعات الاقتصادية خلال العقد الأخير؟ ولكن أين هو القمح، إذا استثنينا عدداً من الأعمال التي نتفق عليها جميعاً؟ هنا، ينبغي على كل واحد منا أن يعتمد على تقييماته الشخصية لنوعية التحليل - وهو النوع الوحيد من الأحكام القيمية التي يُسمح بها ويتعذر تجنبها معاً في تاريخ للاقتصاد العلمي - حيث يكون الاتفاق الوحيد الممكن تحقيقه هو الاتفاق على الاختلاف في أكثر الأحوال.

=اقتصادية بحتة مع بقاء إمكانية الدفاع عنها بواسطة ميزان تجارى لا يؤدي غير دور حلقة وسيطة. [تتوفر الآن باللغة الإنجليزية مقالة ج. شومبيتر ذات الصلة بذلك الموضوع: " Zur Soziologie der Imperialismen " (Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1919) (وقد نشرها وقدم لها بول سويزي عام ١٩٥١).]

ثانياً: كانت لدينا سابقاً فرص واسعة لملاحظة أن آراء الاقتصاديين في تلك الفترة- إذا صح الحديث عن اقتصاديين أصلاً في فترة كانت فيها المهنة لا تزال في طور التكوين ولم تكن قد تكونت بعد بالفعل- كانت موحدة كما هو شأن آراء الاقتصاديين في أي فترة أخرى، ولكن هذه الآراء لم تكن على درجة عالية من التوحد: فقد تباين الاقتصاديون، أفراداً وجماعات، في الأسسيات والتفاصيل معاً، كما هو شأنهم دائماً، وبالتالي فقد تنازعا فيما بينهم حول وجهات النظر والمناهج. وقد قاد الرأي واسع الانتشار والقاتل بعكس هذا إلى إحجاف آخر. فالمؤرخ النقدي، بعد أن قام بتركيب دمية "موحدة" من القش، يغفل حقيقة أن الكثير مما يُرجح رفضه من زاوية التحليل اللاحق (أو التفضيلات السياسية politics) كان قد تم رفضه أو تصحيحه ضمن الفترة نفسها. وفي الواقع، فإن للمؤرخ طريقته للتعامل مع هذه الحقيقة حينما تحقق به: فهو إما أن يتعامل بكثير من اللين مع الكتاب الذين يتبنون ما يبدو له هو كراى أكثر صحة أو، بخلاف ذلك، يفوم باستبعادهم من الكيان المتخيل بحجة أنهم أصحاب بدع heretics أو مبتدئون forerunners. ولكن هذه الطريقة مشكوك فيها، إن لم نقل أكثر.

لقد عابنا وحاولنا فهم التيار الداعي للحماية في مختلف العهود؛ كما صادفنا الآراء التي اعتنقها عدد من الكتاب حول موضوع الحماية. ومن المتوقع، طبعاً، أن يكمل الكتاب، الذين ندرسهم تحت عنوان الميزان التجاري، قائمة الحجج المتعلقة بالحماية. وهذا التوقع ليس في غير محله. فربما، باستثناء حالة صناعة الصوف الإنجليزية، يمكن الافتراض بشأن حجة الصناعة الناشئة infant- argument industry، ضمن ظروف تلك الفترة، كانت تشكل أساس كل التوصيات بحماية الصناعة المحلية التي لا تشجعها طريقة أخرى بهذا الوضوح. كما نجد أيضاً حجة الصناعة العسكرية، حجة الصناعة الأساسية، وحجة الاكتفاء الذاتي. ونجد كذلك حجة التشغيل. ونصادف الحجة التي تبرز كثيراً في الوقت لحاضر بالارتباط مع منهج المضاعف، أي ما دامت الحماية تنجح في خلق فائض تصديري، فإنها تحفز عملية نشاط الأعمال business process من خلال زيادة الإنفاق المحلي. ولا يلعب الاستثمار الأجنبي أي دور تقريباً في تحليل هؤلاء الكتاب باستثناء دور يتعلق بالمدى القصير: إذ أشار بعضهم إلى أن تصدير القطع النقدية بصورة مؤقتة قد يكون حلقة ضرورية في سلسلة من المعاملات التي تخلق فائضاً صافياً من

الصادرات في نهاية الأمر. ثمة أمثلة حول كتاب إنجليز - وقد ورد أدناه أننا نقتصر على الأمثلة الإنجليزية رغم أن القارة يمكن أن تقدم مجموعة منهم. لكن هؤلاء يشكلون إضافة معينة إلى تشكيلتنا المتواضعة من الأسماء.

وكما هو متوقع، تبرز حجة الصناعة الناشئة في أيام الملكة اليزابيث حينما جربت إنجلترا ازدهارها الصناعي الأول وطغت على الأدب محل الدرس إلى النهاية، أي حتى عتبة الثورة الصناعية حينما شدد عليها السير جيمس ستيفوارت كثيراً. وتسترعى اهتمامنا بصورة رئيسية الحالات التي كان يُوصى فيها بالحماية لفترة محددة فقط وحيث يجري التشديد على عنصر النشوء بطريقة معينة لا تبقى أي إمكانية للشك بطابع المحاجة. ففي عمله: *Essay on the Trade and Improvement of Ireland (1729-31)*, paper 11، يشير آرثر دويس Arthur Dobbs بشكل واضح إلى أن "المكافآت تقدم فقط لتشجيع الصناعات أو لإجراء التحسينات في فترة نشوئها، وتقديم مساعدة بأكثر من ذلك لا طائل منه" إذا لم تستطع تلك الصناعات شق طريقها الخاص بها بعد إجراء التحسينات". أما يارنتون Andrew Yarranton (*England's Improvement by Sea and Land, to Outdo the Dutch without fighting, to pay Debts without Money, to set at work all the Poor of England.. (1677, 2nd part, 1681)*، فقد أوصى بحماية صناعة الكتان ولكن لسبع سنوات فحسب. وقد عثر يارنتون على كاتب سيرة متحمس إلى حد كبير لكي يعتبره "المؤسس الحقيقي للاقتصاد السياسي في إنجلترا" (انظر: P. E. Dove, *Elements of Political Sciences*, 1854, App.). ورغم أن هذا ينافي العقل طبعاً، بيد أنه قد يكون رد فعل سليماً على ما تعرض له يارنتون من إهمال. ويارنتون كان رجلاً بارعاً في مهنة عدة ولا يمكن أن يُصنّف في بعض حقول نشاطه، وبخاصة التقنية الزراعية، بوصفه أكثر من مصمم بارع في تبسيط المشاريع. ولكنه كان يعني أكثر من هذا في مجال الاقتصاد. ورغم عدم وجود فتوحات تحليلية كان له فضل فيها، إلا أن الكثير من مقترحاته وتعليقاته حول ظروف ألمانيا وهولندا كان يتضمن مخططاً نظرياً؛ وقد فعل هذا أيضاً حتى في تحليلاته الأكثر جسارة حيث كان يناقش الأمور العادية بصورة ثابتة. ولم يهتم يارنتون بالميزان التجاري إلا قليلاً. ورأى أن ازدهار البلدان المجاورة كان سبباً إلى إنجلترا. وذهب إلى أن تحسين التسهيلات الائتمانية من شأنه تخفيض

معدل الفائدة من ٦ % إلى ٤ % (لنلاحظ الحدود التي تحمى هذه العبارة من اتهام كان من الممكن أن يكون خطيراً لولا هذه الحدود). ويمثل التشغيل والطعام الرخيص الأهداف التي سعى إليها (حيث تصور أن الهدف الأخير يتيح إنتاج منتجات رخيصة بالتأكيد [وهو يقول "ملابس"]). وفي الواقع، بوسعنا الاستشهاد به كمرجع في كل الحجج المذكورة في المتن مثلما استشهدنا به بالفعل، وكما سنفعل بشأن موضوعات أخرى..

أما الحجة الحربية، فقد عالجتناها من قبل. ترد حجة الصناعة الأساسية في key-industry في المناقشة حول المواد الغذائية وإنتاج وتصدير الصوف. وقد تم تطوير حجة الاكتفاء الذاتي العام The general autarky في ألمانيا وليس في إنجلترا (عن فرنسا، انظر: J. Nowak, L" Idee de l'autarchie économique, 1925). وقد مررنا توما بمثال يارنتون حول حجة التشغيل. وترد هذه الحجة منذ البداية (انظر: Clement Armstrong, 'A Treatise concerning the Staple and the Commodities of this Realme,' c. 1519-35, Tudor Economic Documents, 1111, pp. 90 et seq., especially p. 112; see also John Hales, Discourse of the Common Weal, 1549?). أما التشريع الخاص بالحماية، الذي تغذيه حجة البطالة، فهو أقدم طبعاً بقرن من الزمن على الأقل ولا يُفتقد في الكتب القيمة إلا نادراً. فقد أشار إليه مالينيس، ميسلدن، تشايلد (الذي جعله معياراً للفائدة التي تتراكم لدى البلد الأم من المستعمرات)، باربون، لوك، وبتى. دعونا نذكر أيضاً: (John Cary, Essay on the State of England.. 1695) الذي لا بد أنه حقق نجاحاً كبيراً كما يدل على هذا طبعه مرات عدة وثناء لوك عليه؛ وجون بوليكسفن John Pollexfen، الذي تستند دعواه بحظر تصدير الصوف واستيراد السلع المصنعة على حجة التشغيل؛ وجون بيلارز John Bellers, Essays on the Poor, Manufactures, Trade.. (1699) كان يكتب تحت الاسم المستعار "Philanglus" (دبليو. بيتوت W. Petyt): (Britannia Languens or A Discourse of Trade (1680). وقد بذل بعضهم كل جهد مدهش بل جهداً كينزياً في الواقع. فليس هناك ما يثير الاستغراب في قول بتى أن إنتاج أشياء غير نافعة أفضل من عدم الإنتاج على الإطلاق: وهذا لا يعكس سوى قلقه على المحافظة على كفاءة العمل. ولكن بعضهم عبروا أحياناً عن أنفسهم

كما لو أنهم تصوروا أن المصلحة التي تجنيها البلاد من التجارة الخارجية تتمثل حصراً بالتشغيل الذي تتيحه تلك التجارة. وقد قاد هذا بدوره منطقيًا إلى وضع يبدو منافيًا للعقل عند الحكم عليه وفقًا لفرضيات "ليبرالي" القرن التاسع عشر، وقد اعتبره منافيًا للعقل بالفعل البروفيسور فاينر (مصدر سابق، ص ٥٥، كما يجد القارئ أمثلة في الصفحتين السابقتين) أي أن التجارة تكون أكثر فائدة للبلاد المعنى كلما كانت تكلفة العمل الكلية في الصادرات أعلى من تكلفة العمل الكلية في الاستيرادات المناظرة. وسنعود مجددًا لدرس أحد جوانب هذا الأمر.

ولم تقدم حجة التشغيل بذاتها فحسب، بل وفي شكلها غير المباشر أيضًا، من خلال الحافز الذي تقدمه النقود المتدفقة إلى نشاط الأعمال. وهنا، فنحن لا نهتم بكل أولئك الكتاب الذين درسوا إمكانية توفير هذا الحافز عن طريق خلق النقود الورقية ولكن فقط بأولئك الذين فكروا بتزبيبت lubricating عجلات نشاط-الأعمال عن طريق استيراد القطع النقدية والسبائك المعدنية. ولو أدرك القارئ كم تداول عامة الناس هذه الفكرة دائمًا، فسيعلم أنها كانت منتشرة بصورة عملية إلى حد أنها كانت تؤخذ كشيء مفترض أكثر مما تورّد بشكل صريح في معظم الأحيان. والعقبة الوحيدة أمام سيطرتها المطلقة كانت تكمن في تخصيص السبائك المستوردة للادخار، أي فكرة أن السبيكة المستوردة ينبغي الاحتفاظ بها لمقتضيات الحرب. ومن الممكن الاستشهاد بمالينيس وميسلدن، على ما بينهما من تناقض، كأمثلة على "حجة التزبيبت" هذه. فقد وجد الاثنان الحافز في الأسعار المتزايدة، وإن انتزع طيف مالينيس - بعد أن ظل موضوعًا للذم على وجه التحديد لمدة ثلاثة قرون - الاستحسان من اللورد كينز (General Theory of Employment, Interest and Money, p. 345) لإدراكه "مغالطة الرخص" وخطورة "المنافسة المفرطة" ولأنه ربط تزايد المبيعات بالأسعار المتزايدة وليس بالأسعار المتناقصة. ولكن، وكما رأينا فعلاً، لم يشدد الكتاب الآخرون على علاقة الحافز بالأسعار المتزايدة: فهم إما نظروا بارتياح إلى الأسعار المتزايدة أو اعتقدوا أن استيراد السبائك من شأنه تحفيز التجارة دون زيادة الأسعار. أما أن من الحماسة تصور الرأي الأخير أصلاً، فسيتم توضيحه في هامش لاحق.

يقدم تشايلد ومون Mun وكتاب آخرون أمثلة على فرضية ضرورة الاستثمارات الأجنبية في المدى القصير - وإذا كانوا قد قالوا ذلك انطلاقاً من دوافع

مصلحية: فمذا في ذلك- ولكنى غير قادر على ذكر أمثلة عن محاجات فى صالح الاستثمار الدائم فى الخارج قبل السير جيمس ستيوارت مثلما يعجز البروفيسور فاينر أيضا عن ذلك حتى أكثر منى (المصدر السابق، ص ١٦).

ولا يمكن تسجيل سوى أخطاء جدية طفيفة بقدر تعلق الأمر بتلك الحجج. وعند مراعاة النمط الذى كانت ستطبق به، فكل هذه الأخطاء كان من الممكن تقريبًا الدفاع عنها بصورة منطقية- بل ويمكن الدفاع عنها، من بعض النواحي، أكثر من الحجج المماثلة التى تعود لوقتنا الحاضر. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي الحكم بقوة على نقاط ضعف معينة. صحيح أن معظم أولئك الكتاب، مثلًا، لا يبدو أنهم يدركون مدى اعتماد صحة حججهم أو حججهم الاقتصادية البحتة، على الأقل، على حالة البطالة underemployment أو محدودية تطور الموارد المنتجة على underdevelopment of productive resources.^(٣٥١) ولكن اللوم العكسى يمكن توجيهه إلى نقادهم وخلفائهم فى القرن التاسع عشر، وحتى إلى ألفرد مارشال إلى حد ما.^(٣٥٢) وأخيرًا، سنرى أن الكثير من التحفظات الضرورية والكثير من تلك

(٣٥١) ومع ذلك، قسارن: Arthur Young. Political Essays concerning the Present State of the British Empire, 1772، الذى يشير (ص ٥٣٣) صراحة إلى "الفقراء العسطين والسلع غير المباعية". وأدين بتلك الإشارة إلى البروفيسور فاينر (مصدر سابق، ص ٥٤).

(٣٥٢) لقد خفف مارشال، وكذلك بيجو، من "الطابع المطلق" absolutism لمذهب حرية التجارة التقليدى، وبخاصة فى مساهمتهما فى الجدل المتعلق بمقترحات جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain حول إصلاح التعريف الجمركية. ولكنهما لم يوضحا للأخرين بصورة كافية إلا نادرًا، وربما لم يدركا، ما ذاتهما بصورة كافية، أن الفرضيات المعتادة حول حرية التجارة تسمى فقط فى ظل شروط لم تتحقق فى أحوال كثيرة، أو، بعبارة أخرى، لم تتحقق إلا عند مستوى عال من التجريد. وننتهز الفرصة لنناول نقطة أخرى سبق لنا التعرض لها، ثمة اعتقاد، واضح فعلاً، مفاده أن الكتاب الميركنتيليين طرخوا آراء تتعلق بالمدى القصير، وتم الاعتراف بأن "قسماً من المذهب الميركنتيلى ما كان سيئاً، منافياً للعقل هكذا لو أنه تم تقييمه من زاوية المدى القصير" (انظر فاينر، المصدر السابق، ص ١١١). ولكن ليس ثمة دليل على أن الميركنتيليين وضعوا تحليلهم ومقترحاتهم لتسمى على المدى القصير فحسب، وثمة أدلة كثيرة على أنهم لم يدركوا، عادة، التمييز بين الممارسة المرغوب فيها لوضع مؤقت... والسياسة الدائمة" (المصدر السابق نفسه). ولكن هذا غير عادل إلى حد بعيد. فالتمييز المذكور يمثل نتيجة لجهد تحليلى مطول، ومن السهل تقديم أمثلة على عدم وجوده فى أعمال لاحقة أو حتى فى أعمال حديثة. فالميركنتيليون كتبوا عن وضع كان يواجههم على غرار ما فعل اللورد كينز إلى حد كبير. ولم يكن ذلك الوضع بالتأكيد وضعا مؤقتا بالمعنى الضيق وإنما هو الوضع الذى كان نتيجة لحالات طارئة والذى لم يكن تحليل التوازن طويل الأمد فيه ليهم سوى أكثر المنظرين تجردا. ولكنهم لم يتحدثوا عن أى سياسة "دائمة" أيضا. فقد كانوا كتابا عمليين ليس من شأنهم التفكير بمثل تلك الأمور، ومن المؤكد أن تلك الفكرة لم تخطر ببالهم قط. ولذلك، وبمعزل عن وجود فقرات (كذلك التى ترد فى كتاب توماس سون: England's Treasure، الذى مستجرى الإشارة إليه لاحقا) تشير إلى أن بعضهم كانت لديه فكرة غامضة عن=

الحجج المضادة التي هي مكتملة أكثر مما هي منافسة كانت قد تطورت ليس على يد كتاب "أصحاب بدع" معزولين بل على يد الكتاب "الميركنيلين" أنفسهم.

ولكن تحليل هؤلاء الكتاب لا ينطوي على الكثير من الكفاءة التي تستحق التسجيل. فتللك الحجج كانت تُطرح على أساس جاذبيتها كمعارف بديهية بمعزل عن صحتها أو عدم صحتها. وقد سلم بها الفرد العادي في كل العهود باعتبارها أشياء طبيعية، وسلم بها الاقتصاديون في ذلك العهد سوية مع ذلك الفرد. وقد حاول هؤلاء ترشيد الممارسة في زمانهم، بمعنى أنهم حاولوا التعبير عما تصوروا أنها أهداف واحتياجات عهدهم وبلدانهم، وبمعنى أنهم حاولوا وضع نظام منطقي للركام غير القانوني من المقاييس والممارسات الفعلية. ولكنهم لم يتجاوزوا سطح الظواهر إلى أعماقها حيث تبرز الحاجة إلى التحليل. وقد وضعوا حججهم وأسرعوا إلى تقديم توصيات محددة مثل تحديد الصناعات الزائدة والأجدر من غيرها بالتشجيع - مقترحين، بالنسبة لإنجلترا، الصناعة السمكية أو الحديد أو الكتان أو تحسين القنوات المائية أو تطوير الأراضي المنكية - والتدقية التي ينبغي على الحكومة تشجيعها بها - إذ تملئ أعمال بعضهم بالمشاريع بالذات والتي تشكل مشاريع يارنتون مثلاً جيداً عليها. وعلى العموم، فقد فعلوا ما يفعله مخططونا نحن في الغالب: حيث يكف هؤلاء المخططون عن العمل حينما يبدأ التحليل. وهذا ما قصده عندما قلت أن الجزء الأكبر من هذا الأدب كان في حالة ما قبل العلم - pre-scientific، وهو الأمر المهم من زاويتنا أكثر مما كنا نحب أم لا السياسات "الميركنيلية" وروحها الوطنية nationalist spirit. أما أن تكثير معظم الكتاب "الميركنيليين" كان يحمل طابع ما قبل العلم، فهذا يمكن رؤيته بوضوح شديد في المجالات التي حاولوا أن يحلوا فيها. وليس من مجال أفضل من الطريقة التي عالجوا بها الأداة التحليلية الوحيدة التي أبرزها وأخضعها للنقد التسجيل التاريخي المعادي، أي مفهوم الميزان التجاري.

(ج) مفهوم الميزان التجاري كأداة تحليلية. إن أول ما ينبغي ملاحظته حول هذا المفهوم هو أنه أداة تحليلية بالفعل. فالميزان التجاري balance of trade ليس شيئاً ملموساً كسعر معين أو شحنة ما من البضائع. فهو لا يتجلى أمام العيون

=حقيقة أن حججهم لم تكن تسرى في المدى الأبعد، كما ينبغي أن نقول، ناهيك عن أن تشير إلى حالة من توازن المدى البعيد. بيد أنه يكفي، بالنسبة لنا، الحكم على حججهم كما كانت أيًا كان رأيهم الخاص بشأن منهجيتها.

غير المجرية. ومن الضروري القيام بجهد تحليلي محدد لتصوير هذا الميزان وإدراك علاقته بالظواهر الاقتصادية الأخرى، مهما كان هذا الجهد متواضعاً. وبين تاريخ الفيزياء النظرية أن إنجازاً من هذا النوع أمر صعب ويأخذ وقتاً أكثر بكثير مما نتوقع: فقد ظلت بعض الأفكار، لقرون، فى إطار يبدو لنا سهل المنال، وقد جرى التعبير عنها بشكل عقيم من وقت إلى آخر دون أن تصبح كلياً فى متناول فهم الجميع بالفعل. وسوف نكف عن الاستهانة بذلك الإنجاز الخاص لو تصورنا تلك الصعوبة.

كما أن هذا المفهوم لا تتقصه الأهمية. ويمثل مفهوم ميزان المدفوعات balance of payments، بمعناه المحدد فى الهامش رقم ٦ أدناه،^(٣٥٣) معلومة مهمة

(٣٥٣) أفترض أن ذلك النوع من التعبير الذى نشير إليه عن طريق ذلك المصطلح (ميزان المدفوعات) مألوف لدى القارئ وأنه يميزه عن ميزان المديونية على نحو صحيح. ولكن نمة نقطة واحدة فيه قد لا يكون التعليق عليها أمراً زائداً. يمكن توضيح ذلك التعبير وفق الأسس المعروفة عن مسك الدفاتر. فأمام كل فقرة تدخل صحيفة الميزان، نمة فقرة أخرى توازنها بمقتضى طريقة مسك الدفاتر. ومثل هذا التوازن يبقى توازناً بصورة دائمة ليس فقط بالضرورة ولكن لمجرد التكرار tautologically. ولكن حتى إذا واجهنا المبلغ الكلى لقررات الرصيد الدائن بالمبلغ الكلى لقررات الرصيد المدين، فإن كلا المجموعتين ينبغى أن يتساويا بصورة معينة فى آخر الأمر، وإذا لزم الأمر، بواسطة ترحيل الفرق بينهما أو إهماله. وبذلك المعنى، فإن التوازن لا يزال ضرورياً ولو أنه لم يعد مجرد تكرر. نمة معنى ثالث لا يتطلب توازن الرصيد الدائن والرصيد المدين وفق أى من هذين المعنيين، ولكنهما يتوازنان بفضل عوامل تنطلق تلقائياً عند فشلها فى التوازن - بحيث أننا لا نزال نستطيع أن نقول أنهما يتوازنان "بالضرورة" ولكن بمعنى ثالث. يمكن للعائلات والمنشآت فى البلدين (أ) و (ب)، اللذين يفترض للتبسيط أنهما يأخذان بقاعدة الذهب الحر بصورة تامة وليس ليهما معاملات أخرى سوى بيع وشراء السلع، إرسال أوامر إلى أحدهما الآخر يمكن أن تصل إلى مبالغ مختلفة فى أى لحظة من الزمن. ولكن عند تنفيذ تلك الأوامر ودفع مستحقاتهما، فإن الفرق ينبغي تسويته ذهباً in specie فى ظل غياب أنظمة ائتمانية، وتدفع المعدن النقدى هذا من شأنه (مهملين كل الأشياء الأخرى) أن يؤثر على الأسعار والدخول الأخرى (أو يمكنه ذلك فى نهاية الأمر ما لم تكن هناك توقفات hitches على الإطلاق، وإذا كانت الأسعار مرنة.. إلخ)، وهذه التغييرات فى الأسعار والدخول، بدورها، سوف تؤثر على الأوامر وبالتالي على التدفقات السلعية - بحيث تتولد "تلقائياً" مساواة بين فقرات الرصيد المدين والرصيد الدائن وتوزيع معين للذهب يكفى للقيام بالمعاملات بالأسعار الناشئة عن العملية. ويمثل هذا المخطط الأولى ما نقصده بـ "الآلية التلقائية" التى وصفها، جزئياً على الأقل، مالينيس كما رأينا والتي سوف نستعملها كأحد النجوم الهادية عبر رحلتنا فى جزء من الأدب "الميركنتيلي". وإذا تيسرت لنا ثقة كافية بقوة هذه الآلية - مع أن مثل هذه الثقة ستكون من قبيل المعجزات بالنسبة لأناس كانوا شهوداً على الكساد العالمى - فإن من الممكن ألا تتأثر إلا قليلاً بخطر فشلها فى أداء وظيفتها بحيث نعتقد أنها تؤمن تلك المساواة دائماً. ويمكن، حينئذ، التعبير عن ذلك بالقول (بصورة مضطلة إلى حد ما) بأن موازين المدفوعات سوف تتوازن "بالضرورة" إذا ضمناها تدفق الذهب التوازنى. ولتلاحظ، الآن، أن مصطلح ميزان المدفوعات، الوارد فى المتن، ينبغى فهمه لاستبعاد ذلك العنصر التوازنى (أو أى عنصر آخر) بحيث لن تكون هناك حاجة لتوازن فقرات الأرصدة المدينة والدائنة.

لتشخيص الوضع الاقتصادي لبلد ما وعاملاً مهماً لنشاط- الأعمال فيه. ويمكن أن يكون الميزان التجارى، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، الجزء الفعال من ميزان المدفوعات، وأن يكون قد اكتسب بهذا الشكل كل الأهمية التى يمكن أن تنسب إلى هذا الأخير. تتمثل مشكلة الميزان التجارى، كأداة لتحليل الاقتصادى العام، فى أنه لا يستطيع أن يودى دوره وحيداً: فإذا كنا لا نعرف سوى أرقام الصادرات والاستيرادات (التى تتضمن أرقام الخدمات دائماً) فلا نستطيع استخلاص أى شىء منها. وهكذا، فالميزان "غير الملائم" قد يكون علامة على ثروة متزايدة، ولكنه قد يكون أيضاً علامة على عملية إفقار؛ ويمكن أن يعنى الميزان "الملائم" الازدهارَ والتشغيل ولكنه يمكن أن يعنى العكس تماماً. فالميزان التجارى لا يكتسب أهميته الوصفية والتفسيرية معاً إلا من خلال ارتباطه ببيانات أخرى. وربما ينبغى التخفيف من هذا من خلال التسليم بأنه، حتى إذا أخذ لوحده، فإن صافى ميزان الفقرات الجارية من الأرصدة الدائنة والمدينة- التى يمكن أحياناً التعبير تقريبياً عنها بواسطة صافى الميزان التجارى- يمثل عاملاً مهماً بالنسبة للعمليات النقدية لبلد ما وبالتالي عاملاً مهماً لقرارات سلطاته النقدية حتى حينما نأخذها بذاتها. ولكن، إذا تكلمنا بصورة عامة، فإن الحاجة، إضافة إلى الممارسة action، اللذين ينصبان، أو ينصبان تقريباً، على الميزان التجارى فقط، لا يمكن أن يكونا دقيقين إلا بمحض الصدفة. وسوف تساعدنا هذه الأفكار بصورة ملموسة على تقييم مساهمات الكتاب "الميركنتيلين" وأخطائهم معاً. ومع ذلك، دعونا نذكر أننا لا نهتم ببند معين من برنامج اقتصادى ما، بل بمعالجة أداة تحليل معينة.

(د) سيرا، مالينيس، ميسلدن، مون. تمتلك هذه الأداة قصة طويلة تضرب فى أعماق التاريخ، وهى قصة لسنا بحاجة لتناولها.^(٣٥٤) ويعود الفضل إلى أنطونيو

(٣٥٤) ثمة مثال حول استعمال تلك الأداة فى منتصف القرن السادس عشر كان قد تم تقديمه فى الهامش رقم ١ فى بداية هذا القسم. ومن الممكن تقديم أمثلة أخرى عن جهود أقدم. وهكذا، فى عام ١٣٨١ عيّز موظف اسمه ريتشارد ايلسبورى Richard Aylesbury عن رأى مفاده أن النقود ما كانت لتتدفق خارج إنجلترا "ما لم يتم السماح للسلع الأجنبية بدخول إنجلترا بأكثر من قيمة السلع المحلية التى تخرج من المملكة". كما أنه ساند أيضاً سياسة منع تصدير القطع المعدنية (واستيراد القطع المعدنية الأجنبية منخفضة القيمة)، وبإدراكه لأهمية الفقرات غير المرئية من ميزان المدفوعات، فقد اقترح تسديد المدفوعات إلى روما عينا وليس نقداً- وقد تم تبني نفس المقترح إلى حد ما فى حالة مدفوعات التعويض الألمانية عام ١٩١٩ وبعده. وكل هذا يتماشى تماماً مع آراء القرن السادس عشر (وذلك بخلاف رأى م. بير M. Beer الوارد فى عمله: Early British Economics). مصدر الاقتباس: "Opinion of Officers of the Mint on the State of English Money" in Bland, =Brown. and Tawney, English Economic History, Selected Documents, pp. 220 et seq.

سيريا Antonio Serra (١٦٥٥) في تكوين مفهوم واضح عنها واستعمالها بصورة تامة وصحيحة من حيث الجوهر. ولا يقتصر هذا الفضل على أنه اهتم بصورة مناسبة بالفقرات غير المرئية التي استبق فيها، كما يبدو، كل كتاب القرن الذي عاش فيه؛ أو أنه أدرك كلياً طبيعة سياسات السيطرة على الصرف؛ أو، كما يُقال عادة "فند المذهب المعدني bullionist بشأن التحويلات exchanges"؛ أو أنه شرح (كما فعل لافيماس Laffemas من قبله) الآراء المتعلقة بمنع تصدير الذهب والفضة، والتي أصبحت أمراً مألوفاً في إنجلترا، على الأقل بين كتاب الصف الأول، (١٦٥٦) والتي وضع القرن نهاية لها؛ أو أنه أدخل عنصر النظرية الكمية في مناقشة مقترح إيقاف تدفق الذهب والفضة إلى الخارج عن طريق تخفيض قيمة العملة - رغم أن كل هذا يمثل مساهمات مهمة. كما لا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بالتأثر كثيراً بحقيقة أنه كان أول من أحكم العلاقة بين حركات الذهب والفضة والميزان التجاري (أو ميزان المدفوعات) رغم أنه لم يكن أول من لاحظها. فرغم أن كل هذا كان قد حمل التحليل خطوة أبعد، بيد أنه، بذاته، لا يعني سوى ملاحظة واضحة نوعاً ما، والتي، علاوة على ذلك، قد توحى باستنتاجات خاطئة، أو غير كافية دلي الأقل، بقدر ما قد توحى به من استنتاجات صائبة. كما لا تكمن النقطة المهمة حقاً في قيامه بتفسير تدفق الذهب والفضة إلى خارج مملكة نابولي من خلال وضع ميزانها التجاري، بل في أنه لم يتوقف عند هذا الأمر وفي أنه واصل تفسير التدفق الخارجي والميزان التجاري معاً بواسطة الظروف الاقتصادية للبلد. وينصب البحث كله، من حيث الجوهر، على العوامل التي تعتمد عليها وفرة السلع - الموارد الطبيعية، نوعية الأفراد، تطور الصناعة والتجارة، كفاءة الحكومة - مستخلصاً نتيجة ضمنية مفادها أنه إذا كانت العملية الاقتصادية تسير بصورة صحيحة، فإن الميزان التجاري يسوى أمره بنفسه ولا يحتاج إلى أي علاج خاص. وفي هذا

= وهو كتاب مفيد إلى أبعد الحدود. لا داعي للتوصية كثيراً بقراءته.

Breve trattato delle cause che possono far abbondare li regni di oro e argento dove non (١٦٥٥) تعليقاتي. مضلل إلى حد ما وتفسير ما أرى أنها فكرته الأساسية يفسد بترنيزه على الهدف الضيق المشير للجدل الضيق المتصل بنحوض آراء دي سانتس de Santis بصدد السيطرة على الصرف (انظر القسم الثالث، الهامش رقم ٧، أعلاه)، حيث ذهب سيريا بعيداً جداً إذا حكمنا عليه من زاوية الآراء المعاصرة. (حول سيريا: انظر الفصل الثالث، القسم الخامس، أعلاه).

(١٦٥٦) يمكن، بغية مساعدة بعض مورخي علم الاقتصاد، أن نضيف أن سيريا لم يكن مديراً لشركة الهند الشرقية، بل إنه رجل بائس، كان قد كتب بحثه من سجن مدينة نابولي.

المخطط، تمثل الظواهر النقدية نتائج أكثر مما هي أسباب وتتشكل مجرد أعراض أكثر من أن تكون مهمة بحد ذاتها.^(٣٥٧) والكاتب يبتعد (حينما يناقش حالة Venice في الفصل العاشر، الجزء الأول) دون أن يذكر هذا صراحة، عن فرضية أن البلد المزدهر - أي البلد الذي لا تكون عملياته الاقتصادية مفككة - يمكنه امتلاك كل ما قد يلزمه من ذهب وفضة.^(٣٥٨) ومع ذلك، يُفترض أن الطريق، من هذا الموقف، لم يكن بعيداً عن هيوم.

ثمة سببان لعدم الاعتراف قط بهذا الموقف بصورة كافية. أولاً: لم تكن صياغة سيرا واضحة، ولم يكن له خلفاء مباشرون لتطوير عمله. ثانياً: كانت الصرخات عن "الميركنتيلية" قد عقدت رؤية النقاد، سواء أكادت ودية أم عدائية، إلى حد أنهم نادراً ما اهتموا بالسؤال عن الدور المحدد الذي يلعبه مذهب الحماية في المخطط الفكري لكاتب ما وبأى معنى يبدو الميزان التجارى ميمًا بالنسبة له - مع أن هذه الأسئلة مهمة أكثر بكثير من السؤال عن مدى اعتماد الكاتب عن مذهب حرية التجارة.

وفي إنجلترا، ثار جدل بين مالينيس وميسلدن شبيه بذلك الذي نشب بين دي سانتس وسيرا. وقد ألقينا نظرة سريعة على ذلك الجدل من زاوية مالينيس. ويستحق الشاء، إلى حد أقل، إدوارد ميسلدن Edward Misselden^(٣٥٩) (١٦٠٨ - ١٦٥٤) بدرجة متكافئة مع سيرا. فلم يكف ميسلدن عن الإشارة إلى فرضية أن

(٣٥٧) لا يمكن أن تورد الجمل الأونى من الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب سيرا Breve trattato لنفى تلك العبارة لأن تلك الجمل تفسر. إلى حد بعيد، بالظرف القائم وحرص الكاتب على أن يقرأ عمله الرئيس العام الذي كان حينذاك قلقاً من وضع الصرف واستنزاف النقود. ولا اعتقد أن من يأخذ الكتاب ككل بنظر الاعتبار سيميل لعدم الاتفاق مع تلك العبارة.

(٣٥٨) من جوانب الضعف في الأدب "الميركنتيلي" - حتى لدى قيم مثل بتي - أنه لم يتجاوز فكرة الحاحية إلى مبلغ معين من النقود بحيث أن أى زيادة أو نقص في ذلك المبلغ كانت تعتبر كوضع غير ملائم. أما سيرا، فهو لم يصل حتى إلى ذلك الموقف مكتفياً بالحديث عن "الوفرة".

(٣٥٩) في البداية، كان ذلك الجدل بمثابة شجار عائلي بين كتاب يناصرون سياسات نقدية مختلفة. ميسلدن، في عمله الأول: (Free Trade: or the Meanes to make Trade Flourish (1622). طرح آراء أم تختلف كلياً عن آراء دي سانتس (حيث لا يمت معنى مذهب حرية التجارة بصله ما إلى المعنى الذي اكتسبه المصطلح في القرن الثامن عشر، كما أوضحنا ذلك من قبل) فلم يقصد ميسلدن سوى إزالة قيود احتكارية معينة تضعها الشركات الكبرى بما فيها شركة التجار المغامرين التي كان يعود إليها هو نفسه في ذلك الوقت. ولكنه تطور ونشر، عام ١٦٢٣، هجومه على مالينيس الذي لم يكتف فيه ميسلدن باستعمال مصطلح الميزان التجارى بل أيضاً وضع هذا المفهوم في مركز مجادته: The Circle of Commerce: or the Ballance of Trade. 1623. حول ميسلدن، انظر: E. A. J. (Johnson, Predecessors of Adam Smith (1937).

تصدير أو استيراد السبائك ينبغي تفسيره بحسب "وفرة أو ندرة السلع" فى نهاية المطاف وبالتالي لا يمكن اتهامه بأنه غفل عن هذا الأمر كلياً. (٣٦٠) وليس من السهل أيضاً إدانته بمحاجة خاطئة، كما تصور نقاد من أجيال مختلفة، إذا راعينا كلياً وجود نواقص فى العرض من ناحية، وكل ما يمكن أن يُقال فى صالحه من زاوية النظريات الحديثة من الناحية الأخرى. ومع ذلك، فإن من المؤكد أنه اقترب أكثر مما فعل سيرا من الأخطاء المحددة التى تبرز بصورة ساطعة فى كتاب مون Mun، (٣٦١) ربما فقط لأن المحاجة تتطور على نحو أكمل هناك.

يُنظر إلى كتاب مون على العموم بوصفه المذهب "التجارى" الإنجليزى من الطراز الأول classic. إن شهرة الكتاب هذه تبعت على الأسف، بيد أنها ليست كلياً عن غير استحقاق. وقد ذكرنا ذلك غير مرة عدة بالفعل. ثمة مجموعة واسعة من القضايا- تمتد من صيد الأسماك إلى حظر الذهب والفضة- تُعالج بصورة معقولة (ولو من غير تعمق خاص أو أصالة) فى رحابه الفسيحة ويجمعها الخيط الذى يمكننا أن نسميه القلق على "القوة المنتجة الخلاقة"، (٣٦٢) بحسب التعبير الموفق للبروفسور جونسون. على أى حال، لقد غطت تعليقاتنا السابقة هذا الجانب، وبخاصة تلك التى تخص حجة الحماية. ولا أود، إلا تجنباً لسوء الفهم، التشديد مرة أخرى على أن العلم الاقتصادى، القابع خلف محاجات مون عن القضايا العملية، كان راسخاً بصورة حقيقية، رغم أنه علم أولى- ولا شأن لهذه العبارة، التى نخاطر بالتكرار حينما نقولها، باستحسان أو استتكار الأهداف الإمبراطورية أو أى

(٣٦٠) على أى حال، فإن القارئ سوف يستعيد ما قيل أعلاه نيابة عن مالينيس. وإلى ذلك الحد، ينبغي تخفيف النشاء على ميلندن، كما فى حالة سيرا، وذلك لمراعاة حقيقة أنه أهمل كلياً عناصر الحقيقة فى محاجة خصمه.

(٣٦١) كان توماس مون Thomas Mun (١٥٧١-١٦٤١) رجل أعمال شهيراً، وعضواً فى هيئة شركة الهند الشرقية، وغير ذلك، وهو أمر لم يكف النقاد الحديثون عن التشديد عليه. وكان قد اكتسب، بفضل قدرته وقوة شخصيته، سلطة تجاوزت دائرة الأعمال كثيراً. وإذا حصرنا اهتمامنا بالمذاهب والسياسات الموجودة فى كتابه لذاتها، فينبغى علينا تقديره تقديراً عالياً. لنلاحظ عمله: Discourse of Trade from England unto the East Indies... 1621 الذى يمثل مساهمة مهمة فى المجادلات حول شركة الهند الشرقية، وقد أعيد طبعه من قبل جمعية Facsimile Text Society (عام ١٩٣٠)، والكتاب المذكور فى المتن: England's Treasure by forraign Trade: or, the Ballance of our Forraign Trade is the rule of our Treasure الذى يمثل عملاً مجمعاً على نحو ينقصه الكمال من بحوث له كتبها عام ١٦٣٠ كما يظن، ونشرها عام ١٦٦٤، بعد وفاته، ابنه جون مون. وقد جرت إعادة طبع ذلك العمل مرات عدة كانت إحداهما طبعة أشلى: Economic Classics (1895).

..E. A. J. Johnson Some Origins of the Modern Economic World (1936) p. 98 (٣٦٢)

"وجهات نظر نهائية" أخرى.^(٣٦٣) ولا تتأثر تلك المحاجّات إلا بصورة طفيفة بالأخطاء التحليلية التي سيتم ذكرها. وحتى التشديد الخاص على الفائض التصديري لا يتعذر، كما نعلم، الدفاع عنه بحد ذاته. وأخيراً، فإن الفرضيات الخاطئة ليس فقط يمكن إزالتها ولكنها، في معظم الحالات وبخاصة حالة مون، ترتبط بفرضيات أخرى تحد منها وحتى تناقضها أحياناً. أن المثالين الأكثر أهمية في حالة مون هما اعترافه بضرورة تصدير الذهب والفضة في بعض الأحيان،^(٣٦٤) وتسليمه - الذي فات على النقاد كما يبدو - بحقيقة أن السياسة الهادفة إلى تحقيق فوائض تصديرية بصورة متواصلة تهزم نفسها في نهاية المطاف عبر الزيادة في الأسعار المحلية التي ستخلقها تلك السياسة في آخر الأمر.^(٣٦٥)

تتركز الأخطاء المعنية كلها في فرضية واحدة، ولكن يمكن مع ذلك التعبير عنها بصيغ ثلاث مختلفة: (١) أن الفائض أو النقص في الصادرات يقيس الفائدة advantage أو الخسارة disadvantage التي يجنيها أو يتكبدها بلد ما من التجارة الدولية؛ (٢) أن الفائض أو النقص في الصادرات يمثل الفائدة أو الخسارة من التجارة الدولية؛ (٣) أن فائض الصادرات أو نقص الصادرات هما المصدر الوحيد للكسب gain أو الخسارة loss في بلد ما ككل.

(٣٦٣) ربما ينبغي على تفسير الأسباب التي تدفعني بشكل متواصل للإشارة إلى السياسات والتوصيات على نحو يتعارض مع تفسيراتي المنهجية التي طرحتها في الجزء الأول. سأقلل من هذه الإشارة باستمرار كلما تقدم العمل. ولكن في حالة الكتاب "الميركنتيليين"، فإن تناول التوصيات والمحاجّات "العملية" تمثل الإمكانية الوحيدة للنفاد إلى البذرة الجينية للمعرفة النظرية.
(٣٦٤) وهذا هو، طبعاً، ما وجد النقاد أن من السهل التخلص منه بالإشارة إلى أن كل ما كان يفكر به مون هو الدفاع عن تصدير الفضة عن طريق شركة الهند الشرقية. ومع ذلك، فإن ذلك الاعتراف يميل أكثر إلى فكرة أن حجته حول ذلك التصدير - الذي يقوم ذاته على إعادة تصدير المستوردات من الهند والعوامل الأخرى التي كانت ستعاكس التدفق، وربما أكثر من أن تعاكسه - لا تعنى سوى تحفظ لا يمس المبدأ. كما نعلم أيضاً أن لافيماس Laffemas وسيرا كانا قد استبقا التقدم التحليلي المعنى.

(٣٦٥) وهكذا يكون مون قد استعمل النظرية الكمية بشكل كامل بحيث أنها كانت عنصراً أساسياً في نظريته. وفي ضوء هذا، وكذلك فيما قلته سابقاً بالارتباط مع عمل مالينيس، لا نحتاج لقول المزيد عن الاتهام (الذي يسرى على politicians) (السياسيين) الإسبان في النصف الأول من القرن السابع عشر) القائل بأن الكتاب "الميركنتيليين" الإنجليزي، كمجموعة، ومعهم بودان، لم يكونوا قد اكتشفوا تلك النظرية بعد. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن "الميركنتيليين"، بخلاف بعض اقتصاديي القرن التاسع عشر الذين شعروا أنهم أرفع منزلة منهم، كانوا يدركون أهمية تلك الفترة الزمنية التي شددت الموارد السائلة خلالها على دورها في تحفيز نشاط الأعمال دون رفع الأسعار بعد. ويمكن العثور على تعبير صريح عن هذا الأمر في بحث لا يمكن امتداحه من أي ناحية أخرى وهو: The J. Hodges present State of England (1697). passim.

لقد جرى طرح هذه الصيغ statements الثلاث كلها. ولكن يتعذر الدفاع عن أى منها. ففكرة أن كمية معينة تقيس كمية أخرى يتعذر قياسها بصورة مباشرة هي فكرة لا تخطر على الذهن البسيط فوراً. وعليه، فلا يتوقع العثور على أمثلة محددة عن الفرضية بصيغتها الأولى، علماً بأننى لم أقحم هذه الصيغة إلا لأنها تقدم تفسيراً مخففاً يمكن تبريره في بضع حالات تشبه الفرضية بصيغتها الثانية. ويمكن الاستشهاد بفورترى وكوك على سبيل الإيضاح.^(٣٦٦) وليس من السهل العثور على الصيغة الثانية- التي لا ينبغي أن نشك بوجودها خلف أى فرضية عن فوائد advantages فائض الصادرات، سواء أكانت هذه الفوائد حقيقية أم متخيلة- لدى الكتاب المهمين. ومع ذلك، يبدو أن ميسلدن ومون كانا من بينهم- وربما حتى بتى، إذا رأينا أن نأخذ فقرة معينة غير موفقة بمعناها الظاهري. فالتصريحات القائلة بأن كل تصدير هو كسب وكل استيراد خسارة هي أقوال شائعة تقريباً عند الكتاب المغموين كما كان شأنها لدى أنصار مذهب الحماية بين أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وحتى من بعده. أما الصيغة الثالثة، فهي الأسوأ. ولكن ما دام الأفراد المنصفون لن يعزوا ببساطة هراء كهذا إلى أى كاتب يمتلك مقدرة معينة على التفكير مهما كانت بسيطة، ولما كانت عدم الدقة في

(٣٦٦) اجتناب صاموئيل فورترى Samuel Fortrey (وهو كاتب مغموير تماماً) الكثير من الانتباه بكتابه: (1663.. England's Interest and Improvement) حيث نشر أرقاماً (مزيفة بشكل كامل) حول تجارة إنجلترا مع فرنسا والتي بمقتضاها تكون إنجلترا قد صدرت إلى فرنسا ما قيمته ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه واستوردت منها ما قيمته ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه. وهو يسمي هذا "خسارة" لإنجلترا مقدارها ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه الأمر الذي يمكن. كما أعتقد. اعتباره مثلاً ملائماً على الصيغة الأولى- مقترضين أن من الممكن أن نعزو إلى ذلك الكاتب أى فكرة واضحة. ولكننا نجد كاتباً آخر يحتل منزلة أخرى تماماً، سيرد ذكره محددًا: روجر كوك Roger Coke (من أكثر أعماله أهمية بالنسبة لنا: 1675.. England's Improvements.. and A Discourse of Trade, 1670). كان قد سمح لنفسه في لحظة غير حذرة، بعد أن روعته أرقام فورترى، أن يضع نفس الصيغة، أى حينما يتجاوز الاستهلاك من المواد المستوردة المواد المصدرة من حيث القيمة، فإن الخسارة تكون بمقدار الفرق بينهما". ومن الضروري، طبعاً، عدم افتراض وجود الخطأ المعنى في كل حالة تتكرر فيها كلمات "خسارة" و "مكسب". فأولاً، قد لا يكون لهذه الكلمات أى معنى سوى المعنى الذى نقصده نحن حينما نقول، مثلاً، أن "مصرف إنجلترا كان يعاني من خسارة في الذهب". ويرجح أن يكون هذا هو المقصود بصورة خاصة حينما تشير كلمتا المكسب والخسارة خصيصاً إلى "الخزانة" treasure، وهو مصطلح غالباً ما يشير إلى الذهب والفضة فقط، وإن ليس دائماً. ثانياً: لا ينبغي أن ننسى أن فرضيتنا، وإن كانت غير صحيحة بشكل عام، إلا أنها تصح في حالات ومعاني معينة أو أن الخطأ الذى تتضمنه ليس كبيراً جداً في هذه الحالات والمعاني. وفي هذا السياق، من المهم جداً بشكل خاص أن نتذكر أن الكتاب "الميركنيليين"، وبأكثر من خلفائهم، كانوا يحملون فى أذهانهم أوضاعاً خاصة بالفعل.

التعبير تجعل تلك الصيغة قريبة من التأكيد غير الضار والقائل بأن توسع تجارة إنجلترا الخارجية كان وسيلة مهمة لعظمتها في القرن السابع عشر (وهي مبالغة بلاغية بحته كانت مألوفاً في عهود التأنق اللفظي Euphuism والمبالغة اللفظية Marinism والزخرفة اللفظية Gongorism أكثر مما في وقتنا الحاضر)، فمن المغرّى إنكار وجود حالات مقنعة عن تلك الصيغة. ولكن السبب الذي يفسر لماذا أن هذا الأمر غير ممكن فلا يعود إلى حقيقة أن بعض الأمثلة ستكون عصية على التفسير السطح، بل إلى حقيقة أن مثل هذه المحاولات، لو قدر لها أن تنجح، لكان من شأنها إثبات الصيغة الثالثة، سوية مع الصياغتين الأخريين.

وقد جاءت أكثر هذه المحاولات شيوفاً على سبيل التشبيه analogy. وكان مون أكثر من قام بها تأثيراً، وإن لم يكن أول من فعل ذلك (وقد كررها كاري Cary). فقد ذهب مون إلى أنه: إذا أضاف فرد معين جزءاً من دخله السنوي إلى نفوقه الجاهزة في خزائنه - على فرض أن الآخرين لا يفعلون المثل، وهو أمر ينبغي أن نضيفه - فإنه يصبح أغنى كل عام؛ وإذا حقق بلد ما فائضاً تصديرياً وحوّله إلى ذهب وفضة، فإنه يصل إلى النتيجة نفسها؛ وهكذا يغتنى البلد بمقدار ذلك الفائض نفسه. دعونا نزيل الجوانب الأكثر إثارة للاعتراض من هذا الجزء من المحاجة عن طريق اختيار تشبيه آخر مختلف نوعاً ما. لنفترض أننا ننظر إلى بلد ما كمنشأة أعمال. يمكن القول أن المنشأة الخاصة تصبح أغنى أو أفقر كل عام بمقدار الربح أو الخسارة في ميزانيتها الختامية. ولنفترض أن ميزان المدفوعات لبلد ما يمثل ما تمثله الميزانية الختامية للمنشأة الخاصة بحيث أن صافي الميزان يناظر فقرة الربح والخسارة بالنسبة للمنشأة الخاصة. وإذا كان ميزان المدفوعات يتضمن العناصر التي تشكل الميزان التجاري فحسب، فإن البلد يصبح أغنى أو أفقر كل عام بمقدار فائض صادراته أو استيراداته. ثمة شيان واضحان هنا. يتمثل أولهما في افتقار هذه المحاجة إلى أي معنى؛ والثىء الثاني هو أن الصيغ الثلاث، وليس فقط الاثنتين الأوليين، ستكون كلها صياغات صحيحة إذا أخذنا هذه المحاجة بشكل جدى. (٣٦٧)

(٣٦٧) ينبغي أن ننتبه إلى الحقيقة التي تجاهلها ناقد واحد على الأقل والتي تفيد أن عبارة "أن البلد لا يغتنى بما يشتره للاستهلاك المحلي" لا تتضمن الصيغة الثالثة بالضرورة. ذلك لأنها يمكن أن تعنى ما يلي فقط: إذا كان (أ) يشتري من (ب) السلع اللازمة لاستهلاكه الخاص، فإن (أ)، في ظل وجود هيئة مركزية لمسك الدفاتر على مستوى البلد، سيكون مديناً و(ب) سيكون دائناً بالمبلغ نفسه. =

من الضروري الشك بوجود شيء من الخط، حتى عند عدم ذكر هذا الأمر بشكل صريح، حينما يجرى التشديد على عنصر الميزان الملائم دون تعليل محدد مثل محاكاة التحفيز النقدي لنشاط الأعمال. على أى حال، ثمة لون آخر من المحاكاة قد يقود إلى الصيغتين الأوليين ويمكن حتى أن يوقع كاتباً ما فى شرك الصيغة الثالثة. وقد تبنى هذا اللون كتاب بارزون مثل كوك وبتي^(٣٦٨) ولكنه تطور بوضوح شديد على يد لوك.^(٣٦٩) فإذا عرفنا الميزة الوطنية لبلد ما بزيادة حصته النسبية فى الثروة الحقيقية العالمية، وإذا افترضنا أن كل البلدان تأخذ بقاعدة الفضة الحرة وأن الكمية الكلية الموجودة من الفضة ثابتة تقريباً، فإن الحصة النسبية للبلد المعنى فى الثروة العالمية تميل لأن تتناسب مع حصته النسبية فى الخزين القائم من الفضة أو تتمثل بها. "إن الثروة لا تتمثل بامتلاك المزيد من الذهب والفضة، بل بامتلاك المزيد منهما بالمقارنة مع باقى العالم" الأمر الذى يفسر أن كمية معينة من الفضة، حينما تُكتسب كنتيجة لوجود ميزان تجارى ملائم، تزيد من ثروة البلد المعنى أكثر مما كانت ستفعل نفس الكمية المستخرجة من المناجم حديثاً. وعند استبعاد الإمكانية الأخيرة، يمكننا حتى أن نقول أن الميزان التجارى الملائم هو الوسيلة الوحيدة لزيادة تلك الحصة فى الثروة العالمية، أو أن الميزان هو المصدر الوحيد الممكن لـ"الثروة النسبية" الإضافية، لأى بلد كان - وهى فرضية ليست أسوأ من فرضيات كثيرة يجرى تدريسها فى الوقت الحاضر. ومما له دلالة بليغة فى إيضاح طرق التفكير البشرى أن لوك بالذات كان قد ألزم نفسه بتلك المحاكاة. أما أن كولبير كان يتعين عليه تكريس نفسه لها،^(٣٧٠) فهو أمر أقل مدعاة للاستغراب.

(هـ) ثلاث فرضيات خاطئة. قبل أن نستمر، من الضروري أن نتناول باختصار ثلاث نقاط ذات أهمية ثانوية. أولاً: إذا كانت المحاكاة التى طرحت تَوْأ مقبولة، فإنها تشكل عقلنة rationalization لفكرة أن المكسب الذى يحققه بلد ما

=ولكن، مع ذلك، إذا باع (ب) السلع إلى الشخص الأجنبى (ج)، فإن (ب) سيبقى دائناً ولكن ليس هناك دين تعويضى - وهى مُسلمة قد تشجع على الخطأ ولكنها غير خاطئة فى حد ذاتها.
(٣٦٨) ومع ذلك، فأنا لا أعتقد أن بتي (Verbum Sapienti, ch. x) كان يفصد شيئاً يمكن أن يثير اعتراضاً قوياً.

(٣٦٩) Some Considerations.. (1692). انظر كذلك الفصل السادس، القسم الثانى، أعلاه. ويستخدم لوك أيضاً التشبيه الذى نوقش تَوْأ.

(٣٧٠) انظر هكشر، المصدر السابق، المجلد الثانى، ص ٢٧.

يشكل خسارة لبلد آخر. وفي الواقع، تنشأ هذه الفكرة ببساطة من تلك المحاجة. ومع ذلك، فيقدر حاجتنا لعقلنة فكرة معينة كانت متداولة في ذلك الوقت ولم تغيب أبدًا عن جميع الأوقات، فإننا لسنا مضطرين لافتراض أنها كانت تتعقلن بتلك بالطريقة. فحينما نتذكر الطابع البدائي لكل التفكير الاقتصادي في تلك الفترة، فربما أكثر معقولية ربط تلك الفكرة بنظيرتها في مجال الاقتصاد الفردي، فكرة أن ما يكسبه فرد معين في كل مبادلة يشكل خسارة لفرد آخر. وقد قام الفلاسفة، بدءًا من أرسطو، بتتقبة الفكرة الأخيرة من خلال تعريف المقصود بالكسب على نحو أكثر دقة وتمييزه عن الكسب المحظور، أي الفائض الذي يتجاوز السعر العادل. ولكن مهما كانت طريقة تعريف الكسب، فقد شعر الناس دائمًا، كما هم فاعلون الآن، أن الكسب، الذي جعل من التجار أفرادًا أغنياء، كان من النوع الذي نتج عن تعرضهم هم للغش أو الاستغلال بطريقة ما. فكتابات الإداريين المستشارين تزخر بأدلة من جميع الأنواع على أنهم أيّدوا تقريبًا ذلك الرأي، وعلى أنهم كانوا بصدد التخلي عنه تدريجيًا. وقد أقرَّ بعضهم به بصورة صريحة مثل مونتشريتيان Montchretien الذي يشير إليه كيديهية (هكشر Heckscher، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٢٦)، بينما عالجه بعضهم معالجة شاملة كما فعل باربون Barbon: في حين يقع الجزء الأكبر من الأدب بين هذين الحدين. إن هذا التفكك البطنيء لأحد أقدم عناصر الفكر الاقتصادي المبسط يمثل إحدى النقاط الأكثر أهمية التي يلزم تذكرها عن تاريخ التحليل في القرن السابع عشر.

وهنا، فإذا تمسكنا بمبدأ " أن مكسب فرد معين هو خسارة لفرد آخر"، من ناحية، وبالعادة السائدة في تلك الفترة المتمثلة بالتفكير في تجارة البلد ككل كما لو أنها تشبه التجارة الفردية، من ناحية أخرى، فإننا نصل فورًا إلى عقائفة معينة أخرى للاعتقاد بأن مكسب بلد ما ينبغي أن يكون خسارة لبلد آخر.

ثانيًا: يقود هذا فورًا إلى تفسير ممكن لفرضية خاطئة أخرى يمكن الشك بتخفيفها خلف نسخ كثيرة من حجة الميزان التجاري. فحينما نطابق الكسب الذي هو خسارة لفرد آخر بالربح كما يفهمه رجل الأعمال، فإن كل هذه المكاسب سوف تعوض بعضها بعضًا في الميزانية الختامية المجمعفة لكل المنشآت والعائلات في البلاد ما عدا المكاسب التي ترد من التجارة الخارجية. فالمكاسب الأخيرة لا تعوض بعضها بعضًا، لأن خسائر التاجر الأجنبي لا تؤخذ بالاعتبار. وبوضع

الفرضية الغربية الأخرى القائلة بأن هذه المكاسب تشكل فائض صادرات، نكون بالتأكيد قد أقمنا جبالاً من هراء بتشديدنا على أن الأخير يمثل المجموع الكلى لصافى أرباح بلد ما أى غير المعوض.

ولكننى لست مستعداً لإلقاء تبعه هذا على أى من أولئك الكتاب "الميركنتييليين"، لأنهم كانوا يتمتعون بمستوى يكفى للدفاع عن آرائهم، حتى إذا اقترب بعضهم من قول أو افتراض ذلك الهراء بدرجة خطيرة. وتبريرى لهذا يتمثل بأن الإداريين المستشارين- مهما كان تفكيرهم- لم يكتبوا عن الأرباح الفردية أساساً. وحتى حينما استعمل هؤلاء مصطلحات معينة مثل "الأرباح" من التجارة الدولية، فقد كانوا يقصدون الميزة الوطنية national advantage. والميزة الوطنية هذه لم تتم مطابقتها بالربح. كما لم يكن ثمة تصور من قبيل أن اعتماد النشاط الفردى على حافز الربح، بالضرورة أو بصورة عادية، يخدم المصلحة الاجتماعية أو الوطنية. ففي البداية، كانت فرضية عدم التدخل laissez-faire هذه غريبة تماماً على مخططهم الفكرى. لقد استفادوا من المبدأ القائل بأن سلوك الأعمال ينصب على الربح- وعلى سبيل المثال، فإن توصياتهم تهدف إلى التأثير على توقعات الربح فى الغالب- بيد أنهم سلموا ليس فقط بإمكانية تعارض ذلك السلوك مع المصلحة العامة، بل وذهبوا إلى اعتبار التعارض أمراً عادياً والتوافق أمراً استثنائياً. وهذا بالضبط هو الذى يفسر أن معظمهم كانوا قد افترضوا ضرورة التوجيه الحكومى government regulation ولم يناقشوا سوى أهداف وطرق هذا التوجيه. صحيح أنهم شقوا طريقهم ببطء نحو وجهة نظر مختلفة- وفى هذا يتمثل أحد إنجازاتهم، كما سنرى بعد قليل. ولكنهم كانوا مخططين أساساً. وقد خططوا بالضبط بقصد تجنب ما اعتبروا أنها آثار ضارة بالبلاد تسببها المنشأة غير الموجهة، بصرف النظر عن مدى ربحية منشأة كهذه بالنسبة للأفراد: فعندما أوصوا بإيقاف استيراد الزبيب عبر فينيسيا، فهم لم يبالوا بالأرباح التى كان يمكن أن يضيعها فعل كهذا. وهكذا، فمن غير الضرورى كثيراً، فى ظل تلك الظروف، الإصرار على تحميلهم مسئولية ذلك الإجهاض التحليلى المحدد.

ثالثاً: لم يُذكر أى شىء لحد الآن عن "الخلط الشهير بين الثروة (أو الغنى riches) والنقود". فالأخطاء التحليلية التى تمت الإشارة إليها لم ترق إلى، أو تتطوى على، مثل هذا الخلط. وعلاوة على ذلك، وبقدر ما أعلم. ليست هناك أى

فرضية يمكن العثور عليها لدى الكتاب "الميركنتيليين" لا يمكن تفسيرها - مهما كانت خاطئة - دون افتراض أنهم اعتقدوا أن الثروة كانت شيئاً متمثلاً مع النقود أو السبيكة أو "الخرزانة"، أو أنهم خلطوا النقود بما تستطيع النقود شراءه. وعليه، لا نملك إلا سبباً واحداً لإضاعة الوقت على موضوع غير مهم أثبتة. ولكن القراء قد يشعرون أن من حقهم الحصول على تعليق حول ما أصبح موضوعاً أساسياً في تاريخ علم الاقتصاد منذ أن أرسى آ. سميث المثال السيئ بنقده غير البارع للنظام التجاري أو الميركنتيلي". (٣٧١)

في وقت مبكر يعود لعام ١٥٤٩، وجد كاتب مجهول، (٣٧٢) ممن كان قد شرع بإعلان الوسائل والسياسات حول كيفية تحويل هذه المملكة إلى دولة مزدهرة، أن من الضروري تحديد الكيفية التي تتمثل بها هذه الدولة المزدهرة. وبحسب رأيه، تتمثل هذه الدولة في "أنها دولة قوية لصد غزو الأعداء بشكل رئيسي [أن يأتي هذا أولاً هو أمر مهم بالنسبة لنا من زاوية أخرى - ج شومبيتر] وبعيدة عن الحروب الأهلية، وفي ثراء شعبها [الحروف المائلة للكاتب]، ولا يقلقها نقص الطعام أو المجاعة"، والكلمات الأخيرة تهدف إلى توضيح معنى الثروة. ومع ذلك، فإنه يسعى إلى تحقيق فائض في الصادرات لاستيراد السبائك. ويمكن الاستشهاد بكتاب من القرن السابع عشر - سير، ميلدن، مون ("الثروة تتمثل في امتلاك الأشياء الضرورية للحياة المدنية")، تشايلد ("... تتمثل في أدوات أو مواد كثيرة")، وكاري، كوك، يارنتون، باربون طبعاً، دافنانست وبتسي، فضلاً عن المدافعين عن النقود الورقية والمشاريع المصرفية - لدعم موضوع أن الثروة كانت تعرف - صراحة أو ضمناً - كما نعرفها نحن أنفسنا إلى حد بعيد، وذلك مهما كانت نواقص أولئك الكتاب ومهما بالغوا في أهمية تحقيق زيادة في "الخرزانة". ثمة locus classicus (تعبير بليغ) يرد في بحث يعود لبابيلون: (٣٧٣) "صحيح أن رأس

(٣٧١) Wealth of Nations, Book 1v, ch.1. ونقد سميث عرضة لتهمة أخرى أكثر جدية. فلأنه أدرك بشكل واضح حقيقة تعذر إثبات هذه التهمة المحددة، فهو لا يوجهها على نحو مجدّد بل يلمح إليها بطريقة معينة، بحيث يتعذر منع القارئ من تكوين الانطباع الذي أصبح عامناً حقاً عنها. وباستثناء الكتاب الذين يمكن تسميتهم إما "ما بعد الميركنتيليين" أو "ميركنتيليين جدد"، وبخاصة الألمان منهم، يمكننا تحديد تاريخ بداية التفاعل مع نقد سميث بمقالة و. كونجهام: "Adam Smith und die Mercantilisten" in: Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft (1884)

(٣٧٢) وقد التقينا به من قبل: "Policies to Reduce..." Tudor Economic Documents, vol. 111, p. 313.

(٣٧٣) =Thomas Papillon. The East-India Trade a Most Profitable Trade to This Kingdom (٣٧٣)

المال أو الثروة تُحتسب بالنقود عادة، ولكن هذا تصور imagination أكثر مما هو حقيقة: فقد يقال أن المرء يمتلك عشرة آلاف باون، بينما يحتمل أن لا تتوافر لديه سوى مائة باون كنفود جاهزة؛ بيد أن ثروته، إذا كان مزارعاً، تتمثل في أرضه، محصوله، ماشيته وأدوات مزرعته..".

ومع ذلك، فإن هناك تعابير من قبيل أن الثروة هي نقود ترد في أحول كثيرة^(٣٧٤) ويمكن التخلص من هذه التعابير بسهولة أحياناً facons de parler {كمجرد طريقة للتعبير}. ولماذا يذهب ميليس Milles حتى إلى القول "إذا كانت النقود أشعة تشع ضوءاً قوياً، فإن السبيكة هي الشمس" (عن سيليجمان في مقالته: "Bullionists"). فهل يتعين علينا استنتاج أنه كان يعتبر السبيكة والشمس شيئاً واحداً؟ وقد يكون من الضروري أن نتذكر، في حالات أخرى، أنه، رغم أننا نعالج قطعاً من التحليل أو محاولات للتحليل، إلا أننا نعالج تحليلاً بدائياً لا تختلف طرقه إلا قليلاً عن، وتتماثل مستوياته الدنيا مع، طرق التفكير الشعبي التي لا تزال تخفي آثار عبادة كنوز الذهب والفضة، رغم أن الأسطول الإنجليزي كان قد طرد فعلاً الفارس المغوار من المكان الذي اعتاد على التمسك به. ولكن هذا هو كل شيء.

(1677) (نقلاً عن هكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ١٩١). لم أقرأ ذلك الكتاب. ولكن البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ١٧-١٨) يشير إلى قائمة من النصوص المقتبسة لإثبات رأيه المثير للجدل القائل بأن الخلط كان موجوداً بالفعل بين كمية النقود من جهة، ودرجة الثروة، الغنى، الازدهار، الكسب، الربح، الفقر، الخسارة من جهة أخرى. ولإنصاف كل من الكتاب السذين اقتبس منهم البروفيسور فاينر والبروفيسور فاينر نفسه، ينبغي أن نبين أنه تطلع إلى هدف كبير. ورغم ذلك، فمن المهم، كما يمكن للقارئ أن يرى بسهولة، ألا يجرى إثبات الخلط (أو المطابقة) بين الثروة والنقود أو السبيكة بمقتبس واحد من المقتبسات، ولو أن بعضها يوحى بوجود أخطاء أخرى كذلك التي جسدها في صيغتنا الثلاث.

(٣٧٤) القارئ الذي يريد أمثلة عنها يمكنه إيجاد مجموعة صغيرة منها لدى هكشر. المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ١٨٦ وما بعدها، حيث تتم الإشارة حتى إلى بودان Bodin. وتتمتع بأهمية خاصة مناقشته لكتاب Britannia Languens (1680) المذكور من قبل، لأن حالة مؤلف هذا الكتاب تختلف عن الحالة المعتادة حيث تظهر تلك التعبيرات اللغوية بين الفينة والفينة والتي يمكننا إهمالها دون التأثير على المحاجة. فهو يشدد مراراً وتكراراً على أن الثروة ليست بضائع بل معادن فقط treasure وأن الفقر ليس سوى نقص في المعادن. ولكن حتى في هذه الحالة، فمن الضروري التأكيد على (أ) أن حججه أو بعضها هي حجج معقولة بمعزل عن الخلط؛ (ب) أن كتابه يمثل عملاً فقيراً لا يرقى إلى مستوى الكتب الأساسية لمون أو تشايلد؛ (ج) ومع احترامي لمقام البروفيسور هكشر، إلا أن تجربتي الخاصة مع الأدب لا تسمح لي باعتبار الكتاب "نموذجياً تماماً" (ولكن البروفيسور هكشر يخفف من قوله حقاً حينما يضيف: "لجزء كبير من الأدب الميركنتيلي" مما قد يعني ما ينبغي على عدم إنكاره)؛ (د) ينبغي التسليم بأن مخططات الفكر السائدة تميل لتقديم نزوات، وهي موضوعة يقدم أدب السنوات العشر الأخيرة إثباتاً قوياً لها.

٥- التقدم التحليلي من الربع الأخير من القرن السابع عشر:

من جويسا تشايلد إلى آدم سميث

دعونا نعود إلى الطريق الرئيسي الذي برز، كما نعلم من قبل، في النصف الثاني من القرن السابع عشر وبخاصة في ربعه الأخير. وإذ نستحضر في أذهاننا ما قلناه سابقاً عن الجوانب الأخرى من العمل التحليلي في تلك العقود، فإننا نضيف الآن الجزء المتبقى المتعلق بالجانب "الميركنتيلي" تحديداً. والعمل الذي تنبغى ملاحظته تحت هذا العنوان أهم بكثير من عمل العقود السابقة، والذي تمثل، إلى حد كبير، بتحقيق مراجعة نقدية للعمل الأخير، وهي مراجعة تشكل الجهد التحليلي الرئيسي للكتاب الميركنتيليين. ويعود الفضل، كما أظن، إلى تشايلد^(٣٧٥) في أخذ المبادرة. ومن الكتاب الآخرين، يكفي أن نذكر باربون، كاري، كوك، دافينانت، بتي، بوليكنسن،^(٣٧٦) يارنتون، وكاتباً آخر أتوقع أن يفاجئ القارئ وجوده ضمن القائمة، أي نورث الذي هو من أنصار حرية التجارة!^(٣٧٧) ونقدم أدناه النقاط الرئيسية الجديرة بالملاحظة.

أولاً: توصل تشايلد - وكذلك آخرون من عهده تقريباً ولكن أكثرهم جاءوا من بعده (حيث يشكل بوليكنسن المثال الرئيسي) - إلى الاستنتاج المتعلق بنظريته عن النقود والقائل بأن النقود، بوصفها سلعة مثل النبيذ والزيت والتبغ والملابس

(٣٧٥) لم يكن السير جويسا تشايلد Josiah Child (١٦٣٠-١٦٩٩) كاتباً نظامياً. وتتوزع كتاباته على موضوعات واسعة كثيرة بحيث يصعب إدراك أهميتها كوحدة واحدة. وفي الواقع، لقد فأت إدراك تلك الأهمية. كما أطبقت بليته الأخرى المتمثلة في كونه رجل أعمال بارزاً وغنياً جداً على مصيره كإقتصادي، كما يبدو. كما أنه كان معروفاً أكثر من غيره "كمراجع خصوصي" يمكن اتخاذ آرائه "كدليل على حياة ومعتقدات قطاع الأعمال حينذاك"، ولكن لم يكن له مكان في تاريخ الاقتصاد العلمي. ويمكن العثور على هذا التقييم في أكثر الأشكال نموذجية في مقالة: "Child" المنشورة في: Encyclopaedia of Social Sciences. كما أن معرفة كاتب المقالة، هنري هيجز Henry Higgs، لا بد أنها كانت أفضل حقاً.

(٣٧٦) John Pollexfen, A Discourse of Trade, Coyn, and Paper Credit, and of Ways and Means to Gain and Regain Riches (1697) and England and East India Inconsistent in their Manufactures (also 1697). هذا وقد أشرنا من قبل إلى عناوين أعمال الكتاب الآخرين ذات الصلة.

(٣٧٧) Sir Dudley North, Discourse upon Trade (1691). وقد نشر هذا العمل ج.هـ. هولندر عام ١٩٠٧. ومن المهم ملاحظة الدقة التي يدرك نورث بها الفرق بين نتائج التحليل و"التصورات العادية والفجة التي هي مجرد قشور وهراء" (المقدمة)؛ غير أنه كان تاجراً، ثم موظفاً حكومياً، وليس بروفييسوراً.

والأشياء الشخصية، يمكن أن تُصدَّر في أحوال كثيرة شأنها في ذلك شأن أى سلعة أخرى تمامًا.^(٣٧٨) وهذا الاستنتاج، عند تطويره على نحو صحيح، يمكنه أن يقتلع جذور أى نظرية تعطى أهمية أساسية للميزان التجارى بحد ذاته. وعلى أى حال، فإن تشايلد لم يتقدم لشن الهجوم المباشر، تاركاً هذا الأمر لباربون به ولكنه جعل شن الهجوم أمراً محتوماً. وبالمثل، فقد قادت فرضية تشايلد الطبيعيةين ولكنه فشل في تحديدهما. تتلخص النتيجة الأولى، التى طورها باربون أيضاً، فى أنه إذا لم يكن فى تصدير الذهب والفضة ما يبعث على القلق فإن استيرادهما (زيادة عرض النقود) لا ينطوى على ما يبعث على الابتهاج. وتذهب النتيجة الثانية التى طورها كارى (١٦٩٦)، وإن (بعد فوات الأوان) post festom، إلى أن استيراد السبانك لا يضيف إلى ثروة بلد ما بأكثر مما يضيفه استيراد المواد الخام أو حتى أقل (لنلاحظ أن هذا الأمر ليس بعيداً عن الشك دائماً). كما أن عملية التحليل، التى توضحها هذه الأمثلة، قد تخلصت أيضاً من الأخطاء التى نوقشت سابقاً. ويمكن القول أن هذا قد تحقق فى نهاية القرن السابع عشر. صحيح أنه قد تم هز تلك الأخطاء أكثر من رفضها بصورة صريحة، الأمر الذى يفسر حقيقة استمرار وجود تعبيرات لغوية توحى بتلك الأخطاء حتى لدى كتاب مثل كارى، دافينانت، بتى، يارنتون، وكذلك لدى كتاب لاحقين مثل هاريس Harris ممن كانوا قد تحرروا تماماً منها من حيث الجوهر.^(٣٧٩) وصحيح أيضاً أن كل تلك الأخطاء

(٣٧٨) لا ينبغى خلط تلك النظرية بمحاكاة مون المماثلة ظاهرياً والتي تمت الإشارة إليها سابقاً. ففرضية تشايلد ليس فقط تذهب أبعد بل كانت تعنى أيضاً شيئاً مختلفاً بصورة كلية. فبخلاف الحال لدى مون، فإن فرضية تشايلد لا تفسرها حصراً إمكانية أن يقود ذلك التصدير إلى استيرادات أكثر فى نهاية الأمر. ومن الناحية الأخرى، ينبغى علينا أخذ الحيطة من سوء تفسير محتمل. إذ يمكن أن يجد المرء فى تلك الفقرة استيقافاً لمبدأ حركات الذهب الذى أخذ به ريكاردو والقائل بأن الذهب يتدفق إذا كان هو السلعة الأرخص نسبياً. بيد أن تشايلد لا يتصور عنصر الميزة التجارية فى صادرات الذهب والفضة، ولكنه أشار فقط إلى أن مصلحة البلاد لن تتضرر عند تصدير الذهب والفضة. (حول النظرية النقدية لدى تشايلد، انظر الفصل السادس، القسم ٢ والقسم ٧، أعلاه).

(٣٧٩) من الممتع ملاحظة أن الكتاب "الميركنتيليين" صاروا يدركون مخاطر المبالغة فى التشديد على النقود بحيث شرعوا هم أنفسهم باستعمال شعار المطابقة بين الثروة والنقود. ففى كراسة نسبت إلى دافينانت، جرت مهاجمة بوليكسفن على ذلك الأساس، رغم أن الأخير، فى عمله: Discourse، يعرّف الثروة من خلال السلع بشكل واضح، مع أنه، فى عمله: England and East India، لا يدين تجارة الاستيراد التى تقوم بها تلك الشركة إلا للطبيعة التافهة لتلك المستوردات التى لا يرى ثمة إمكانية لإعادة تصديرها إلى درجة تبرر حجة دافينانت (وغيره) حول تلك التجارة. وهذا الأمر، سواء أكان علماً اقتصادياً جيداً أم سيئاً، لا يمت بصلته ما الى تلك المطابفة. كما جرى اتهام بوليكسفن نفسه أيضاً من قبل البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ١٨) لقوله "إن الذهب والفضة هما الكنز الوحيد أو الأكثر فائدة لبلد ما". ولكن لماذا ينبغى أن يعنى هذا القول أكثر من أن =

تواصلت، عند المستويات التي أشرنا إليها آنفاً كمستويات دنيا، إلى أن حلت محلها شعارات "ليبرالية" لم تكن أفضل فكرياً عند تلك المستويات. (٣٨٠)

(أ) مفهوم الآلية التلقائية. ثانياً: لقد رأينا أن مفهوم الآلية التلقائية Automatic Mechanism - أى الآلية التي يمكن، إذا سُمح لها بأداء دورها، وإذا لم تكن الظروف مضطربة جداً، الاعتقاد بأنها تضمن في المدى البعيد علاقة

=الذهب والفضة هما "مخزن للقيمة" كانا صالحين لهذا الدور على أحسن وجه، وهو تشديد يمكن للمرء إيجاده في غالبية الكتب المدرسية المتعلقة بالنقود في القرن التاسع عشر؟ ويكفى هذا التفسير تماماً لفهم ذلك القول: فيقدر تعلق الأمر بذلك الدور كمخزن قيمة، لا يمكن إلا للسبيكة أن تعوض عن خسارة سبيكة أخرى.

وتتبعي تيرنة بوليكنسن مما أرى أنها طعون لا مبرر لها، وذلك لصلاحيته كأحد الأمثلة الأساسية على الآراء المذكورة في المتن. إذ يمكننا الإشارة إلى نقطة أخرى كان فيها غير محظوظ إلى حد إثارة استياء نقاد مذهب حرية التجارة. فقد كان "لا يزال" يؤمن بأن موازنة التجارة مع كل بلد على حدة هي أمر له معناه - وهو رأي، حتى يرتاح أولئك النقاد، كان قد هجره تشايلد وباربون، وحتى من في نهاية الأمر. ولكن إذا اشتربنا أنه يريد التوجيه والتخطيط فعلاً - علماً بأن مدى توفر الأساس المنطقي لتلك الرغبة هو موضوع آخر - فإن رأى بوليكنسن، كما تم توضيحه حينما ناقشنا مالبينيس، معقول تماماً كما هو شأن توصيته بوضع حد أعلى لصادرات النقود إلى الهند. وعليه، فليس ثمة سبب مهما كان للاستغراب من استمرار تلك الفكرة أو الأفكار المشابهة لها: فالمؤلف المجهول لكتاب Short Notes and Observations in Point of Trade, 1662 كان، من زوايته كمخطط، على حق كامل في شجب استيراد السلع التافهة وغير الضرورية مثلما كان كذلك رالف ماديسون Ralph Maddison أيضاً (Englands Looking In and Out, 1640) في رأيه القائل بضرورة توسيع السيطرة لتشمل "كل تجارة معينة".

(٣٨٠) كتوضيح لكل من العبارة الواردة في المتن وللأساس المنطقي لطريقتنا في تقييم و"تحديد مكانة" placing الكتاب المبركنتيين (وغيرهم طبعاً)، دعوني أعطي مثالا متأخراً عن حدوث ما يمكن أن يعتبره معظم الناس أخطاء ميركنتيية نمطية. ففي كتابه: (Della pubblica felicità 1749)، الفصل السادس عشر، جعل ل. أ. موراتوري L. A. Muratori من فكرة السماح بخروج أقل ما يمكن من النقود خارج الدولة (fare, che esca dallo stato men Danaro, che si puo) واستيراد أقصى ما يمكن منها (e che ve ne s' introduca il piu che si puo) المسلمة الرئيسة التي ينبغي أن تحكم السياسة الاقتصادية - وهو استنتاج قام جالياني Galiani بمهاجمته فوراً (١٧٥١). انظر كذلك: A. (Graziani, Le Idee economiche degli scrittori emiliani e romagnoli 1893). وهنا، فأننا لا أحاول تلطيف ذلك الاستنتاج بتفسيره تفسيراً "منظماً". كما سأوافق على كل أوصاف البروفيسور فاينر الحادة إذا كانت تسرى على حالات كتلك الحالة فقط. ولكني أعتقد أن من المهم، لفهم تاريخ علم الاقتصاد بصورة صحيحة، التشديد على المستوى الواطني لتلك الحالات (نسبة إلى تواريخها طبعاً). وتستمد تلك الحالة قيمة توضيحية إضافية من حقيقة أن موراتوري كان رجلاً بارزاً جداً في حقول أخرى. وأنه كان بارزاً حتى كمؤرخ اقتصادي. بيد أنه لم يعرف كيف يستخدم ذلك النوع من الجهاز التحليلي الذي يمثل تطوره موضوع هذا الكتاب. وعليه، فقد كتب موراتوري أموراً معروفة أو أموراً تافهة حينما تناول موضوعات تتعذر معالجتها بنجاح من دون ذلك الجهاز. ولم تكن تلك الأمور التافهة النمط المميز لأعمال معاصريه من الكتاب ممن امتلكوا السيطرة على جهاز تحليلي كالذي كان متاحاً حينذاك. وليس من شأن تلك الأمور التافهة سوى تشويه الصورة إذا سُمح لأرائه تجاه تلك الموضوعات أن تبرز بينها.

توازنية بين الأرصدة النقدية money stocks، ومستويات السعر، والدخول، وأسعار الفائدة، الخ، للبلدان المختلفة-^(٣٨١) لم يكن كلياً خارج نطاق رؤى أى من الكتاب "الميركنتيليين" الذين يود المرء الاستشهاد بهم: فقد أدرك سيرا الكثير عن ذلك المفهوم، وأدرك ميسلن ومون القليل عنه، بينما أدركه مالينيس على نحو كامل تقريباً. ويُفترض بالمساهمات التى نوقشت أعلاه توأ، إذا جاز لنا استعادتها والتأمل فيها هكذا، أنها جعلت النظرية الناضجة لتلك الآلية قضية من السهل تنسيقها وإعادة صياغتها. ولكن مثل هذه الصياغة المحددة هى مهمة صعبة على نحو لا يصدق، ويحتمل أن تنتهى المحاولات الأولى لتحقيقها إلى الفشل- كما يبين هذا، مرة أخرى، تاريخ كل العلوم: حيث تقدم الديناميكا الحرارية المثال الجيد على ذلك. ولم ينجز هذه الصياغة المحددة أى من الكتاب المذكورين أعلاه. وثمة محاولة لنورث. فقد وجد نورث أن هناك آلية يسحب بموجبها كل بلد "كمية محددة" من النقود تكفى بالضبط لمواصلة عملياته الاقتصادية بشكل عادى (عند، وبعد التكيف مع، المستوى الملائم للأسعار- وهو قيد لم يصفه هو على أى حال). ولكنه أخفق تماماً فى محاولة وصف تلك الآلية. وكان لوك محظوظاً أكثر. لقد استخدم حتى الأداة، التى طورها هيوم فيما بعد، لوصف ما يحدث لو أن نصف النقود الموجودة فى بلد ما تختفى فجأة وأدرك أن من شأن ذلك أن يحد من الاستيرادات ويزيد من الصادرات. ومع ذلك، فلم يصل إلى الاستنتاج الذى يبدو واضحاً بالنسبة لنا (أو بدا كذلك فى العشرين سنة الأخيرة). ولكن، لوضع الأشياء فى سياقها التاريخى، ينبغى إدراك أن تلك القلعة، رغم أنها لم تتصدع قبل منتصف القرن الثامن عشر، إلا أنها تعرضت للاجتياح فى آخر الأمر، ليس عن طريق هجوم جديد من جبهة أخرى أو من خلال طريقة هجوم جديدة، بل عبر الضغط على الصدع الذى أحدثه الكتاب "الميركنتيليون". ومن الممكن توضيح هذا بسهولة بتقديم عرض مختصر للتطورات اللاحقة التى ستحملنا، فى الوقت نفسه، ليس فقط إلى كتاب Wealth of Nations ولكن إلى ما هى أبعد منه: إلى عتبة المناقشة التى أثارها تجميد المدفوعات النقدية المعدنية (قانون التقييد المصرفى Bank Restriction، ١٧٩٧).

(٣٨١) حول تلك الآلية، انظر الهامش الخاص بميزان المدفوعات (القسم الرابع، الهامش رقم ٦، أعلاه).

وقد حقق جيرفايس Gervaise (٣٨٢) التقدم الجوهرى التالى. إذ أضاف الفرضية، التى لم تطرح قط بوضوح شديد من قبل، والقائلة بأن زيادة معينة فى "الائتمان" (لنقل، بنكوتات) سوف تزيد من الدخل و الاستهلاك وبالتالي تخفض من الصادرات وتزيد من الاستيرادات وتقود، بهذا الشكل، وكما كانت ستفعل زيادة معينة فى كمية المعادن النقدية بالضبط، إلى تدفق هذه المعادن نحو الخارج، مما سيفرض تقييد الائتمان فى آخر الأمر. وهى مساهمة مهمة وجديرة بالتقدير، خصوصاً لتشديدها على "منهج الدخل، income approach. وبطبيعة الحال، فإن تلك الفرضية تتضمن فهماً كاملاً للآلية الأساسية التى نتحدث عنها ما دامت تطوّر نتيجة محددة منها. ولكن القيمة الفعلية لآلية جيرفايس التلقائية لا تزال غير

(٣٨٢) لم أذكر: Simon Clement, A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchange... 1695 الذى أشاد بمساهمته أنجل Angell بقوة (مصدر سابق، ص ٢١ وما بعدها). ولكن كانت هناك ميزة طفيفة فى وصف آلية نقطة النقود المعدنية specie-point mechanism التى كانت مفهومة تماماً من قبل أكثر من مائة سنة. ومع ذلك، كانت ثمة ميزة فى وصف سيمون كليمنت الدقيق لسلسلة الحوادث التى يخلقها تخفيض العملة إذا لم تتجاوب الأسعار المحلية معه: فالسبائك سوف تتدفق، والصادرات تزداد والاستيرادات تتدنى. ولم يكن كليمنت أول من أرك ذلك ولكن صياغته، بقدر ما أعلم، كانت أول صياغة محكمة للجزء الخاص من الآلية التى وضعت مع إدراك كامل لأهميتها. وقد يمكن الادعاء بهذا الحق لكتابه ككل. وإذا أضفنا إليه مساهمة الكتاب، الذين نعرض إليهم هنا، فسينبئين أكثر أن كل عناصر ما كان سيصبح نظرية "كلاسيكية" كانت قد تطورت قبل عام ١٧٠٠.

Isaac Gervaise, The System or Theory of the Trade of the World. Treating of the Different Kinds of Value. Of the Ballances of Trade. Of Exchange. Of Manufactures. Of Companies. And Shewing the Pernicious Consequences of Credit, and that it Destroys (the Purposes of National Trade 1720). إن هذا الكتاب الصغير الرائع، الذى لا يقلل من قيمته قليلاً إلا بضع زلات وصياغة غير محكمة (كما يحدث مثلاً حينما يدع إسحاق جيرفايس المعادن الكريمة تتوزع بين البلدان وفق عدد سكانها ولكنه يعالج الاعتراض الواضح على هذا بتفسير مرض بصورة جلية)، كان قد اكتشفه، كما أعتقد، البروفيسور اللاحق فوكسويل Foxwell الذى اعتبره "أحد أقدم أنظمة الاقتصاد السياسى الأساسية ويبين إحدى أقوى الحجج العملية لمذهب حرية التجارة". ومع ذلك، فالفضل يعود إلى البروفيسور فاينر Viner فى أن صفحات ذلك العمل الأربع والثلاثين تأخذ المكانة التى تستحق فى تاريخ علمنا من الآن فصاعداً (انظر فاينر، مصدر سابق، ص ٧٩ وما بعدها).

وانتهز الفرصة للفت الانتباه إلى القسم الذى يعود للبروفيسور فاينر المتعلق بالآلية التلقائية لتوزيع المعادن الثمينة" الذى هو، بوصفه الجزء الأهم من عمل ممتاز، ليس فقط أغنى كثيراً من عرضى من حيث المادة، بل يمثل أيضاً إحدى أكثر المقالات أهمية التى كتبت فى أى وقت مضى حول الموضوع المثير عن: كيف أن نظرية ما تصارع من أجل البقاء. ومن المؤسف أن الكاتب، فى ذلك القسم كما فى أجزاء أخرى من عمله، يفشل فى التمييز بين التقدم فى التحليل والتقدم من ناحية اعتناق مذهب حرية التجارة، أو، بعبارة أخرى مختلفة إلى حد ما، التمييز بين ما يفهمه كاتب معين من عمليات اقتصادية معينة وبين فكرته عنها. سنصادف أيضاً هذا الخلط العام بعد قليل حينما ندرس النظرية العامة للتجارة الدولية.

مرضية، رغم أنها أفضل من الآليات التي نشرت من قبل. ومع ذلك، فلا يتطلب الأمر سوى إضافة بضع فقرات من مالينيس لكي تصبح تلك الآلية مرضية. وعلى أى حال، ثمة رماة بارعون كانوا قد اقتربوا أكثر وأكثر من إصابة مركز الهدف القديم. وكان كانتيلون وهيوم أكثر هؤلاء بروزاً ممن أصابوا الهدف بالفعل.^(٣٨٣) وحقيقة أن مقالة هيوم أثارت بعض المعارضة تشهد على جدارته، كما تشهد الوقائع اللاحقة على أنه أضاف نقاطاً عدة كانت جديدة، بقدر ما أعلم، وعلى أنه، بخلاف بعض اقتصاديي القرن التاسع عشر، لم يثق بالآلية التلقائية بشكل غير مشروط، مع أنه فشل في التشديد على الاحتكاكات frictions والاضطرابات disturbances التي قد تصحب أداءها لدورها. ومع ذلك، فقد تمثل إنجازها بخاصة في أنه نفضَ غبار الأخطاء التي تتضمنها أجزاء من الإرث "الميركنتيلي" وتجميع هذه الأجزاء وتحويلها إلى نظرية شاملة منسقة.^(٣٨٤) بيد أن هذا هو كل شيء. إذ لم تتم إضافة شيء ذي أهمية كبرى خلال بقية القرن. ولم يستطع سمث، في عمله Wealth of Nations أن يتجاوز هيوم. على العكس، فقد تخلف عنه. وفي الواقع، فإننا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة حينما نقول أن نظرية هيوم، بما فيها تشديده المفرط على حركات السعر كرافعة لتحقيق التسويات، لم يتم تحديدها من حيث الجوهر حتى عشرينيات هذا القرن.

(٣٨٣) كان عمل ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon: Essai sur la nature du commerce en general الذي تم ذكره من قبل، قد تمت كتابته (وتداوله) حوالي عام ١٧٣٠ ولكنه لم يُنشر حتى عام ١٧٥٥. أما عمل هيوم فهو ("Political Discourses 1752": Of The Balance of Trade) الذي يرد في كتاب (Essays, Moral, Political and Literary (ed. 1875, vol. ١, pp. 330 et seq.). وليس من شأن مقارنة هيوم بكتاب آخرين، ممن يمكن أن يقال أنهم أصابوا الهدف، إلا أن تؤدي إلى إبراز جدارته على نحو أكثر وضوحاً. ويمكن ذكر اثنين من أولئك الكتاب: ياكوب فاندرلينت Jacob Vanderlint الذي كان أسبق منه (Money Answer all Things, 1734) - ص ١٥ من الطبعة الجديدة من طبعات ج. هـ. هولاندر (J. H. Hollander) وجوزيف هاريس Joseph Harris (Essays on Money and Coins, ١) الذي أعقب هيوم، على الأقل بحسب الاهتداء بتاريخ النشر عام ١٧٥٧.

(٣٨٤) كل من يعرف شيئاً ما عن تاريخ العلم بصورة عامة لن يشك بوجود رغبة لدى بتقليل أهمية إنجاز من ذلك النوع. وعلاوة على ذلك، فقد يكون العمل أصيلاً تماماً "من الناحية الذاتية" بالمعنى الذي كان به عمل منجر Menger، مثلاً (انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم الأول، أدناه) رغم وجود كل الرواد الآخرين. فكل الاكتشافات الكبرى ينبغي أن تتكرر مرة تلو المرة. أخيراً، ليس ثمة مجال لوجود اختلاف واضح في الرأي تجاه قضية حجم التقدم الذي حققه فعلاً كتاب القرن السابع عشر. ومع ذلك، فلا أجد من تبرير لتأكيد البروفيسور أنجل Angell أن هيوم "دمرَ نظرية الميزان التجاري بضرية واحدة" (مصدر سابق، ص ٢٦). فهذا لا يعني سوى تكرار غلطة أخرى قديمة تعود للقرن التاسع عشر.

[ترك ج. شومبيتر الملاحظة التالية: "برجاء ترك فراغ صفحة واحدة" وأضاف بقلم رصاص ثلاثة أسماء: ميلون Melon، دوتو Dutot، وجالياني Galiani، وذلك للتذكير.]

(ب) أسس نظرية عامة للتجارة الدولية. ثمة نقطة ثالثة ينبغي علينا إضافتها إلى عمل مجموعتنا من الكتاب. فكما عبّد هؤلاء الكتاب الطريق نحو نظرية الآلة التلقائية لحركات الذهب والفضة، فقد فعلوا المثل بالنسبة لنظرية الآلية التلقائية لحركات السلع. وبعبارة أخرى، لقد خرجوا من تلك المرحلة ما قبل العلمية، التي لم يكن فيها أى أساس نظرى لحجج الحماية بقدر ما كان فيها من أساس معيب، وشرعوا بوضع أسس النظرية العامة للتجارة الدولية التي تشكلت في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر. ويمكننا تمييز خطوتين من تقدمهم من الناحية المنطقية، وإن ليس من الناحية التاريخية.

تمثلت الخطوة الأولى في قيام هؤلاء الكتاب بتأهيل وإحكام الحجج البدائية. فقد أدركوا أن المزايا المباشرة والمرئية التي تهدف إجراءات الحماية إلى تأمينها هي مزايا غير صافية قط أو، كما يمكننا صياغتها أيضاً، أن هناك أمام كل فرضية عن تلك المزايا فرضية مضادة عن آثار خفية أو غير مرئية يحمل الكثير منها طابع التكلفة. وترد فرضيات كهذه في حجة كارى المتعلقة باستيراد المواد الخام، أو حجة كوك عن استيراد كل من المواد الخام والسلع المصنوعة، أو حجة كوك وبارنتون عن فكرة الرخص والوفرة، أو حجة يارنتون حول المزايا التي تتراكم لبلد ما نتيجة لازدهار جيرانه، أو حجة باربون - التي ترد كما أعتقد لدى كثيرين ولكنها لم تقف على قدميها بصورة واضحة قبل باربون - والتي تذهب إلى أن الضوابط والقيود تدمر على الدوام بعض عناصر الثروة الكامنة. ومن عادة النقاد عموماً، الآن أو في الماضي، أن يقولوا أن كتابنا، حينما يطرحون محاجات كهذه، إنما يناقضون آراءهم "الميركنتيلية" أو يرتدون عنها جزئياً، أو يصبحون "انتقائين". ولكن، مهما كان موقف النقاد صحيحاً من زوايا أخرى، فإن تلك المحاجات وما تتضمنه من تحفظات تمثل ببساطة، من زوايتنا، النتيجة المحتومة للمحاولات الناجحة بصورة متزايدة لرؤية أكثر من ناحية واحدة من القضية.

وقد حقق كتاب من النوع نفسه في القارة فتوحات مماثلة. ولن يدهشنا، بشكل خاص، أن نعلم أن الكتاب الهولنديين كانوا في الطليعة. والمثالان البارزان هما جراسفينكل وبيتر دي لا كورت. (٣٨٥)

وهكذا، فقد تم تدريجيًا كشف جوانب إضافية وأقل وضوحًا، وإن بطريقة غير نظامية كليًا. ولكن من بين كل القطع المتناثرة حول الواقع الاقتصادي التي تم اكتشافها، فقد كان هناك عمل على درجة كافية من القوة لتنسيق كل الأعمال الأخرى ووضع البنية لنظرية شاملة للتجارة الدولية أو حتى للتجارة بشكل عام. ويبدو أن تشايلد كان أول من توصل (١٦٦٨-١٦٧٠) إلى فكرة واضحة عن القيمة التفسيرية للحقيقة البسيطة القائلة بأن السلع تميل للبحث عن السوق الأكثر ملاءمة لها. وإذا استعملنا تعبير دافينانت Davenant الذي طورَ الفكرة في تسعينيات القرن السابع عشر، فإن ثمة "قنوات" محددة تجدها التجارة بنفسها تحت تأثير الربح المتوقع، أو لوضع الفكرة بطريقة أخرى. إن حافز الربح يقدم مبدأ لضبط regulatory principle نشاط أعمال "غير منضبط" unregulated business activity، دولي ووطني، ويخلق نتائج قد نحبها أو لا نحبها ولكنها نتائج محددة determined وليست مشوشة chaotic. والفرضيات التي تتضمن هذا الاكتشاف أو تشير خصيصًا إلى ذلك المبدأ في حالات محددة تقع في القرن السادس عشر أو حتى في وقت أبكر. وكان هذا المبدأ مألوفًا طبعًا بصورة تامة

(٣٨٥) Drick Graswinckel, Placaebok op het stuk van de Leeftocht (مجموعة الضوابط الخاصة بالمواد الغذائية، ١٦٥١) الذي يتضمن الجزء الثاني منه تحليلًا ناقدًا للسياسات التي تمثلها المادة القانونية المجمعة في جزئه الأول. إن مواقف غرانسفينكل من الضرر الناجم عن حظر تصدير الحبوب، وهي ممارسة أصبحت شاملة عمليًا في القرن الثامن عشر، لم تكن جديدة عام ١٦٥١: فقد صادفنا مواقف مماثلة في العمل: Discourse of the Common Weal ولا يمكن اعتبارها جديدة تمامًا حتى حينذاك. ولكن جراسفينكل كان يتمتع بإدراك أعمق لآلية السعر ذات الصلة، وبخاصة لوظيفة مفهوم forestalling أى الشراء بالجملة بقصد الاحتكار والبيع بأسعار عالية. كما أن بيتر دي لا كورت Pieter de la Court: Interest van Holland.. (١٦٦٢؛ الذي صدرت طبعته الثانية عام ١٦٦٩ تحت عنوان: Aanwysing der heilsame politike Gronden en Maximen van de Republike van Holland en West-Vriesland؛ وترجمته الإنجليزية: Political Maxims، التي تنسب، عن خطأ، هذا العمل إلى جون دي وت John de Witt، تمت عام ١٧٤٣؛ وأنا لا أعرف غير تلك الترجمة) يقدم محاكاة عن الحرية الصناعية وتعريفات محدودة بشكل رئيسي- يمكن مقارنتها بتعريفات كوك لعامي ١٦٧٠ و ١٦٧٥، وهي أفضل منها في بعض النواحي- وتكمن ميزتها الأساسية في تحررها من الأخطاء في التفكير. وينبغي تقدير كلا الكاتبين تقديرًا عاليًا في أي تاريخ للفكر والسياسة الاقتصاديين. ومع ذلك، يصعب جدًا أن نقول أكثر من ذلك بالنسبة لمساهمتهما في التحليل.

للسكولائيين. ولكنه، من ناحية أخرى، لم يتطور كلياً حتى ليون فالراس. بيد أن الكتاب الميركنتيليين ساعدوا على وضع ذلك المبدأ في موضعه الأساسي في نظرية التجارة الدولية.

ولكن تشايلد أو دافينانت لم يذهبا بعيداً في تطوير ذلك المبدأ. ومع ذلك، فإن باربون قد فهم الآلية بدرجة كافية كتلميح لنظرية التوازن في تجارة السلع الدولية، على الأقل في صورة الفرضية القائلة- التي تورددون ذكر الشروط الضرورية- بأن القيود على الاستيرادات تقيد الصادرات بنفس القدر. ولا أجد أكثر من هذا لدى أى من كتاب القرن السابع عشر. وبشكل خاص، لم يتم إلا القليل لتطوير الحاجة المتعلقة بالتوزيع الإقليمي للعمل. ومن غير المؤكد طبعاً أن هذا التوزيع كان مجهولاً للجميع في شكله الأكثر أولية. فقد أسس أرمسترونج Armstrong وهاليس Hales التجارة الدولية، في القرن السادس عشر، على حقيقة أن البلدان المختلفة التي تعيش تحت ظروف مختلفة تنتج سلعاً مختلفة بحيث يمكن مبادلة الأجزاء الزائدة منها على نحو مفيد لكل البلدان ذات العلاقة. وقد فكر حتى نورث بالتجارة الدولية بنفس الروح بوصفها "مبادلة للأشياء الزائدة"، شأنه في ذلك شأن جروتس (1625). ومن المؤكد أن الحقيقة الأهم القائلة بأن هذه المبادلة ستغير من الأنظمة الاقتصادية للبلدان التي تتاجر فيما بينها ترد في عدة تلميحات عملية، وبخاصة عن العلاقات الاقتصادية بين إنجلترا وأيرلندا، وكذلك في أفكار دافينانت الأكثر عمومية (كما، مثلاً، في عمله: Essay on the East-India Trade, 1696)، ولكن لا يبدو أن هناك من أدرك بصورة كاملة أهميتها كنقطة انطلاق للتحليل أو كانت لديه أي فكرة عن مبدأ التكاليف المقارنة. وبشكل خاص، فإن نورث لم يفعل شيئاً سوى تلخيص مساهمة الكتابات "الميركنتيلية" حتى عام 1691 بصورة غير كاملة ولكن فعالة.

ولكن لم يناصر أى من الكتاب الآخرين مذهب حرية التجارة بشكل تام. نورث وحده فعل ذلك. وكان هذا هو الشيء الأكثر أهمية طبعاً بالنسبة لمفسرى تاريخ التحليل الاقتصادي الذين لم يهتموا بشيء غير مذهب حرية التجارة ولم يعرفوا أى معيار للانتقاد سوى المسافة التي تفصل كاتباً معيناً عن ذلك المذهب. فقد كان هناك، بالنسبة لهم، ظلام الخطأ "الميركنتيلي" من ناحية، والضوء الخالد لـ"المذهب الليبرالي" من ناحية أخرى؛ وقد شغ هذا الضوء بوجه الظلام وبدده

تمامًا بحيث لم يبقَ منه شيء غير استغراب الليبراليين المصطنع من مسألة كيف يمكن للمرء أن يكون جاهلاً إلى ذلك الحد. وهنا، فإن النظر إلى تاريخ ذلك الزمن في صورة تناقض حاد هي طريقة خاطئة كليًا. ومن الجوهرى جدًا إدراك هذا الأمر لتكوين فهم صحيح لتطور علمنا بحيث يتعين علينا أن نتوقف للحظة، حتى مع المخاطرة ببعض التكرار، لكي نستوضح طبيعة الخلط confusion الذي ينبع منه ذلك الرأي.

فحتى إذا كنا ندرس تاريخ المذاهب السياسية، فإن من الضروري أن نوضح أن قوى مذهب حرية التجارة لم تتجمع ببساطة خارج المعقل الميركنتيلي ثم انقضت عليه - فهذا لا يصح إلا على الحزب الزراعى المحافظ الذى كان يعارض حينذاك بقوة منشآت الأعمال الكبيرة والحماية - ولكنها تشكلت فى داخل هذا المعقل إلى حد بعيد. وهذا ينبغى أن يروق للماركسيين لأن الدعم الحاسم لمذهب حرية التجارة الإنجليزي جاء، رغم كل شيء، من نفس الطبقة البرجوازية التى كانت قد دعمت الحماية من قبل. ولكن التقدم فى التحليل، الذى هو محل اهتمامنا الوحيد هنا، لم يكمن قط فى قضية حرية التجارة أو المذهب الليبرالى الناشئ. فالتقدم التحليلي كان يمكن أن يتحقق من دون تحول أحد نحو مذهب حرية التجارة أو الليبرالية، وكان بوسع حرية التجارة والليبرالية أن تحرزا انتصارهما السياسى دون أن يدعمهما ذلك التقدم. ويمكن أن تقنعنا بهذا الأمر، مثلاً، فكرة أن المحاجات القديمة عن الحماية، المبينة أعلاه، لم تتأثر بالتحليل اللاحق الذى صممه الليبراليون لخدمة سياسة التجارة الحرة. فهذا التحليل لم يثبت شيئاً سوى وجود "آلية تلقائية". وفى الواقع، لا يمكن القول بأن معرفة هذه الآلية ليس مهمًا بالنسبة للممارسة. فعندما تتطور هذه الآلية بصورة تامة، فإنها تحول دون اعتناق الناس لمذهب الحماية أو مذهب حرية التجارة لأسباب خاطئة. ولكن، فيما عدا هذا، فهى ليست السيد بل الخادم للقرارات التى نتوصل إليها. ويمكنها أن تخدم وتعقلن قرارات الحماية وقرارات حرية التجارة بالدرجة نفسها تمامًا، ولكنها، بذاتها، لا تكفى لفرض أى منهما.

ومن السهل تطبيق هذا على حالة نورث المحددة. فولاؤه للحزب المحافظ Tory ربما كان يتمشى مع آرائه المناصرة لمذهب حرية التجارة أكثر مما يتمشى مع تحليله. وبقدر تعلق الأمر بهذا الأخير، فإننا لا نحتاج لإدراك أن نورث كان

يمكن أن يصل إلى استنتاجات "ميركنتيلية" دون ارتكاب أخطاء أو عدم انسجام، إلا إلى افتراض أنه تبنى إحدى تلك الحجج للحماية أو أنه وجد ببساطة أن يوسع بلد ما أن يستفيد من نظام معد جيداً بشأن التعريفات الجمركية. وعليه، يمكننا أن ننبذ قناعاته حول حرية التجارة كشيء غير ذي صلة حينما نريد تقييم جهازه التحليلي. ولكن ليس من الصعب إدراك ما يلي حينما ننظر إلى هذا الأخير. أولاً، قرابته من جهاز باربون التحليلي.^(٣٨٦) ثانياً: أن بقية أفكاره تأتي من عناصر قديمة تماماً: فالثروة تتكون من كل ما يلبى الحاجات؛ والنقود سلعة يمكن أن يتوافر الكثير منها مثلما يمكن أن يتوافر القليل؛ ولا معنى من حظر تصديرها أو لاتخاذ إجراءات لتأمين كمية كافية منها؛ وقوانين الإنفاق (على الطعام والكساء) أضعفت من حوافز التجارة؛ وهكذا. ومن الصحيح، كما هو واضح، أن نقول لأن عمله التحليلي كان قد تطور عن عمل "الميركنتيلين" التحليلي بدلاً من أن نقول أن علاقتهما كانت علاقة تضاد حاد.

(ج) التوجه العام نحو مذهب حرية التجارة. دعونا، مرة أخرى، نتتبع التطورات حتى تاريخ نشر كتاب Wealth of Nations. من الملائم أن نميز بشكل صارم تطور سياسات حرية التجارة و مذهب حرية التجارة عن تطور التحليل الذي كان مرتبطاً بكليهما.

حينما نأخذ كل العقبات التي تقف في ذلك الطريق كما ينبغي، يمكننا إدراك التوجه العام نحو مذهب التجارة الحرة، كما أعتقد. ففي إنجلترا، أكد هذا الاتجاه نفسه فعلاً في المعارضة المتزايدة لقوانين الملاحة والإجراءات "الميركنتيلية" الأخرى مثل هيئة التجارة لعام ١٦٦٨. والأكثر أهمية هو الهجوم على النظام الذي أقامه المحافظون عام ١٧١٣ تحت حكم هارلي والقديس جون: فقد مضى الشرطان الثامن والتاسع من اتفاقية السلام في أوترخت بعيداً نحو حرية التجارة مع فرنسا. وقد انتهى الهجوم إلى فشل. لقد أخفق المحافظون في تنفيذ تلك الشروط وتمسك النظام الإصلاحى اللاحق (نظام والبول Walpole أولاً وبيلهامس Pelhams من ثم) بسياسة الحماية بشكل صارم. وكان لدى الحكومات، من حكومة بيوت Bute

(٣٨٦) تتمثل النقطة الوحيدة التي قام فيها نورث North بتجاوز باربون Barbon في فرضية مرت بنا من قبل في مناسبة سابقة (الفصل السادس، القسم السابع، أعلاه) أي أن الفائدة المنخفضة ليست هي السبب للثروة المتزايدة بل نتيجة لها. وقد تنبغى أيضاً الإشارة إلى نظريته الأولية للفوائض gluts. بيد أنها بدائية جداً بحيث أنه ليس ثمة معنى من التشديد عليها.

إلى حكومة نورث North، هموم أخرى، ولكن شلبورن Shelburne وبخاصة بت Pitt الأصغر، توجهها صوب تعريفات أقل حجماً وأدنى مستوى حيث شكل عقد الاتفاقية التجارية مع فرنسا عام ١٧٨٦ إنجازاً كبيراً لهذا الأخير. وقد توقف التقدم اللاحق لحوالي ثلاثين سنة بسبب الحروب الثورية والناپليونية التي استؤنفت بعدها سياسة بت في عشرينيات القرن التاسع عشر (على يد هوسكسين). وكما يمكننا أن نرى من هذا، فقد ظلت فرنسا تواكب ذلك التقدم بقوة. ولكن كانت هناك مشكلتان إضافيتان: إذ لم تتحقق التجارة الحرة على الصعيد الداخلي حتى قيام الثورة، رغم أن الإدارات المتتالية حاولت إرساءها، وطرح الوضع الزراعي إلى الصدارة مشكلة حرية تجارة الحبوب، وبخاصة حرية تصديرها.^(٣٨٧) أما في الولايات الألمانية والإيطالية، فلا نجد، لأول وهلة، غير تواصل تطور النظام "الميركنتيلي". ولكن عقلنة هذا الأخير قادت، في حالات عدة، إلى تقليص الأعباء عن التجارة فيما بين المدن، وبخاصة المتاجرة بالمواد الخام والمنتجات شبه المصنوعة. وكما هو متوقع، فإن توجهها أكثر وضوحاً نحو حرية التجارة أكد نفسه فعلاً في الأراضي المنخفضة في القرن السابع عشر.

وقد تحرك المذهب بسرعة أكثر. وأخذ الإيمان بحرية التجارة ينتشر كجزء من مذهب عام لعدم التدخل. وبالنسبة للجمهور البرجوازي، فقد تكسر هذا الدافع ببساطة على صخرة التعقيد الإداري البيروقراطي الذي أصبح قوياً جداً إلى حد أن مواجهته قد تعذرت حتى على المصلحة الشخصية المباشرة أحياناً. أما بالنسبة للكتاب، أو قسم منهم، فثمة دافع مماثل اتخذ طابعاً فلسفياً: كل فرد أخذ ينظر بشكل متزايد إلى فكرة حرية التجارة كجزء من الحرية الفردية التي تتضمن، كما كان يُعتدّ، "الحق الطبيعي" بالمتاجرة كما يشاء الفرد نفسه. وهذه الحجة، التي استعملها هوجو جروتس Hugo Grotius بالفعل ويمكن تتبعها لدى جماعات القانون الطبيعي المختلفة، بما فيهم الفيزوقراط، وحتى النفعيون الإنجليز تخلو طبعاً من المعنى العلمي بصورة تامة.^(٣٨٨) ولكن هذه الحجة مهمة بالنسبة لنا، أولاً: لأنها

(٣٨٧) في إنجلترا، تم إصدار جائزة لتشجيع الصادرات عام ١٦٨٩ لعبت دوراً طبعاً في المناقشة التي جرت حينذاك. وبخلاف ذلك، لم تتصادم السياسة الزراعية الإنجليزية كثيراً مع الاتجاه العام الموصوف أعلاه حتى عام ١٨١٥.

(٣٨٨) أمل أن أكون قد نجحت تماماً من قبل في إيضاح أن دفاعي عن مفهوم القانون الطبيعي كأداة تحليل لا يعني استعماله كوسيلة لاستخلاص قواعد على غرار droits de l'homme {حقوق الإنسان}.

كانت ترتبط دائماً عملياً بتصريحات وضعية positive statements عن الآثار الاقتصادية- وهي تصريحات تملك حفاً معنى علمياً وتتبعى معالجتها بمعزل عن تلك الحجة؛ ثانياً: لأننا هنا (من الناحية العلمية) بصدد مؤثر غير مشروع أضعف من حدة ملكة الانتقاد وأضفى التحيز على التفكير الاقتصادي لدى أفضل الكتاب.

وكما سيتضح أكثر فيما بعد، فإن نقاط الضعف التي لا يسهل تفسيرها بأى طريقة أخرى يمكن إرجاعها إلى هذا التأثير الذى توحد على نحو مفهوم مع مذهب اليد الخفية Invisible Hands حتى فى حالتى كينيه وسمث. ويمتد هذا التأثير طبعاً حتى إلى المعتقدات الشائعة التى تفضل مذهب عدم التدخل الذى سيطر على مقاهى وصالونات معينة وبشرَ بعقيدة حرية التجارة لليبراليى القرن التاسع عشر التى ليس لها شأن بالبصيرة العلمية أكثر مما كان لأى من العقائد الشائعة للمذهب الميركنتيلى.

ومع ذلك، كان التقدم التحليلى بطيئاً. وأثبتت المجادلات، التى ثارت حول القضايا السياسية التى شددت الاهتمام العام، أنها عقيمة بصورة تثير الدهشة من هذه الناحية. وأن الجدل الذى أثارته سياسة الحبوب الفرنسية،⁽³⁸⁹⁾ مثلاً، لم يثمر عن

(389) ويمكننا أن نلاحظ مثلاً آخر. فعندما تم إعلان الشروط المتعلقة بحرية التجارة من اتفاقية أوترخت للسلام Utrecht، امتشق أنصار الحماية أسلحتهم. ومن بين أمور أخرى، فقد تم تأسيس مجلة اسمها: The English Merchant (التي أعيد إصدارها عام 1743)، حيث ألقى المساهمون فيها ضوءاً مهماً على حالة الحماية. وينبغى ذكر غوشاو غى Joshua Gee بشكل خاص من بين أولئك المساهمين. كانت له بحوث حول الحماية مثل: The Trade and Navigation of Great Britain (1729) considered، وكان مذهبه الحمائى يركز على حجة التشغيل بالدرجة الأولى. وبشكل عام، لم تكن أعمال جى والمساهمين الآخرين غير ذات قيمة بأية حال، ولكنها كانت معدة لتيسير التلقى الشعبى لقضية من قضايا ذلك الزمن، فهي تصلح جيداً لأن تقدم كدحض للاعتقاد العام القائل بأن "المذهب الميركنتيلى" فى القرن الثامن عشر كان مجرد ركام من هراء. ولكنها، بقدر ما أعلم، لا تتضمن أى شيء يهمنى هنا. أما المجلة المضادة، المحافظة، فهى Mercator أو Commerce Retrieved، وقد صدرت من أيار 1713 إلى تموز 1714 ثلاث مرات فى الأسبوع، وكان يقف وراءها رجل واحد إلى حد بعيد. وهذا الرجل كان هو دانييل ديفو Daniel Defoe المعروف بلقب روبنسون كروزو، وهو كاتب لامع غزير الإنتاج إلى أبعد حد. ولكن حتى جهوده الأكثر طموحاً فى مجالنا تبقى فى حقل الصحافة الاقتصادية. وبشكل خاص، لم تضيف كتاباته حول تلك الشروط فى اتفاقية أوترخت شيئاً جديداً إلى التحليل الاقتصادى، رغم أنها تحل منزلة رفيعة فى تاريخ مذهب حرية التجارة أو التجارة الأكثر تحرراً. وقد يقتنع القارئ، الذى يخاطر بقراءة كتاباته بامعان (مثل عمله: General History of Trade, 1713)، بأننى لم أنصفه أبداً، وبخاصة حينما يستعيد تعليقاتى على يارنتون. ولكن الفضل فى مثل هذه القضايا هو، إلى حد بعيد، مسألة تواريخ مختلفة dates. وأستغل الفرصة للإشارة إلى كاتب متأخر نوعاً ما وهو مالاكى بوستليثوايت Malachy Postlethwayt وذلك فقط لأعطى مثلاً عن الظاهرة المثيرة للاهتمام والمتعلقة بخلود كتاب، رغم=

نتائج يتعين علينا تسجيلها، رغم أنه أثار اهتمام ألمع نجوم التحليل الاقتصادي بما فيهم فرانسوا كينييه.^(٣٩٠) ومع ذلك، فقد كان هناك بعض التقدم، مع أنه

=أن أعمالهم كانت دون المستوى القياسي. فالسبب الوحيد، كما اعتقد، الذي يجعل ذلك الكاتب مألوفاً لدى كل طالب يستعد لأداء امتحان فصلي بمادة تاريخ الفكر الاقتصادي، هو الشهرة الخاصة التي نالها في زمنه بإصداره: (Universal Dictionary of Trade and Commerce 1751-55)، الذي كان، إلى حد بعيد، كتاباً مجمعاً من مصادر غير مقبولة. أما كتاباته الأخرى، وبخاصة تلك التي تدور حول التجارة مع أفريقيا الجنوبية، فهي هزيلة ومألوفة، مع أنها لم تخل من أفكار بديهية أولية معينة. ويتضمن عمله: (Great Britain's true System.. 1757)، الذي يثبت أن بوسنلثوايت كان ذكياً إلى حد أنه أدرك أهمية كتاب كانتيلون، فقرة تذهب إلى تفسير الفائدة كملبغ يتم دفعه إلى المكتنزين من جانب من هم بحاجة للنقود، أي، كملبغ ضروري للتغلب على كراهية الناس للتخلي عن نقودهم. وتبدو هذه النظرة كنسخة غير محكمة من نظرية الفائدة لدى اللورد كينز. ولكي نضع بوسنلثوايت في منزلة تمثيلية كما فعل فاي Fay مؤخراً... [النص يتوقف ...].

(٣٩٠) ومع ذلك، يمتلك ذلك الجدل بعض الأهمية غير المباشرة بالنسبة لنا، وذلك لما أتاحه من حافز عام للاهتمام بالتحليل الاقتصادي، رغم أن ذلك الجدل نفسه لم يقدم له كثيراً بشكل مباشر - وهو السبب الذي يدفعنا للإشارة إليه مرة أخرى. وفي هذا الموضوع، لنلاحظ الآن أن كل الكتاب الذين سيجري ذكرهم، كان يسبقهم جراسفينكل (Graswinckel) (١٦٥١) (ما لم يكن بعمله: Discourse of the Common Weal, 1549) وبواجيلير Boisguillebert بشكل مباشر أكثر. كان ثمة خمود بعد بواجيلير. ولكن يبدو أن المناقشة قد استؤنفت من جديد على يد كلاود دوبين (Claude Dupin Oeconomiques 1745) الذي أعيد نشر ذلك الجزء منه الذي يحمل عنوان Memoire sur les bleds عام ١٧٤٨ بشكل مستقل، وطرح، مرة أخرى، الحجة الخاصة بدعم التجارة الحرة الداخلية بالحبوب. ثم جاء س. ج. هربرت C. J. Herbert بعمله: Essai sur la police generale des grains عام ١٧٥٣. أما أن هربرت لا يزال يحتفظ بتعريفه على الصادرات من النوع الإنجليزي، المتذبذب صعوداً وهبوطاً، فذلك مسألة ثانوية هنا. فما يتصل بالموضوع أكثر هو أن المحاجة التي تدور حول كفاية العرض العادي الذي يمكن أن يتحقق تلقائياً تتطور على يديه كلياً، مع أنها لم ترق إلى مستوى الإثبات النظري. ثم جاء كينييه بمقالة سوف تذكر فيما بعد، وكذلك فعل آخرون، وبخاصة بعد إعلان عام ١٧٦٣ ومرسوم عام ١٧٦٤ الذي أطلق حرية التصدير. وما يستحق الذكر بصورة خاصة هو النقد الجريء لجاليانى للمعتقدات الدوجمائية التي كانت تتطور حينذاك (Dialogues sur le commerce des bles, 1770).

وقد تفوقت هذه Dialogues (الحوارات) على المناقشة المناظرة بين الاقتصاديين الإيطاليين التي بدأت فيما بعد واستمرت فترة أطول وهي أكثر أهمية حقاً من المناقشة الفرنسية - رغم أن المشاركين في الأخيرة يدعون الأسبقية بأفكار أساسية كالأفكار التي تناقش الآن - لأن الأشكال الخاصة بالوضع في الولايات الإيطالية، وبخاصة مملكة نابولي، أوحى في آن واحد بدراسات وقائعية ذات أهمية كبيرة ومحاجات حول نقاط محددة لم تكن موجودة في أدب الدول الأكثر حظاً. ومع ذلك، ونظراً لاستحالة درس هذه النتائج التي ليس لها أي أهمية كبيرة بالنسبة لتطور الجهاز الاقتصادي، بقدر ما أعلم، فيكفي أن نذكر قسماً من تلك الأعمال الأكثر أهمية التي بدأت بإظهار تأثير كتاب Wealth of Nations كما ورد في المتن. فقد نشر دومينيكو كانتالوبا Domenico Cantalupo عام ١٧٨٣ بحثاً عن حرية تجارة الحبوب (وقد أعيد نشره في مجموعة كوستودي: Scrittori classici Italiani) حلل فيه سياسة الحبوب منذ عام ١٤٠٠ واستخدم الجهاز التحليلي المتواضع الذي كان في متاوله بشكل فعال وحكيم. وقد تبعه نبيل آخر من نابولي عام ١٧٨٥ وهو دومينيكو كاراكبولي Domenico Caraccioli، شارحاً ملاحظاته حول مجاعة حدثت في سيسيلي Sicily (وقد أعيد نشره في نفس المجموعة المذكورة توالاً). وفي عمله: Confronto della

كان من النوع الذى قاد إلى خطأ جديد وحقيقة جديدة.

(د) الفوائد من التقسيم الإقليمي للعمل. لقد تجسدت المأثرة الكبرى الوحيدة، كما أتصور، فى تحقيق صياغة رفيعة منهجياً حول فوائد التقسيم الإقليمي للعمل ذهبت بطريقة ما باتجاه التنبؤ بالعنصر الأكثر أهمية من نظرية القرن التاسع عشر عن القيم الدولية. ويعود الفضل فى ذلك إلى اثنين من الاقتصاديين الإنجليز الذين تقتصر دراستنا عليهما، رغم إمكانية الإشارة إلى كتاب آخزين أيضاً. ففى عام ١٧٠١، نشر كاتب مجهول بحثاً عنوانه: Considerations on the East-India Trade،^(٣٩١) عالج فيه التجارة الدولية كطريقة للحصول على سلع بكمية من العمل أقل مما كان سيلزم لو تم إنتاجها محلياً. ولا يبدو أن هذا الكاتب كان يدرك علاقة ذلك الأمر بمبدأ التكاليف المقارنة. ولكننا، حتى فى هذه الحالة، نمتلك سلف لريكاردو، مع أن تأثيره قد لا يكون كبيراً.

هنا، بدلاً من إنتاج السلعة (أ) للاستهلاك المحلى، فإن إنتاج السلعة (ب)، التى يتيح تصديرها الحصول على (أ) بشروط أفضل، هو مسألة تخص توزيع الموارد المنتجة كما هو واضح. ومن هذه الزاوية، فإن المشكلة سبق أن عولجت

= (ricchezza dei paesi che godono libertà nel commercio frumentario 1795)، حاول بيغى تولوماي Biffi Tolomei تقديم برهان وقائعى على أهمية التجارة الحرة بالحبوب بالنسبة لثروة بلد ما - وهى محاولة لا تخلو من الأهمية من ناحية المنهج. ثمة مذكرة ملحقة بذلك الكتاب عنوانها: Riflessioni sopra le sussistenze كتبها سافيريو سكروفانى Saverio Scrofani، وهو كاتب مناصر لمذهب حرية التجارة بشكل خالص من النمط الفزيوقراطى وله كتب أخرى لا نهمنا هنا. وبقدر تعلق الأمر بحرية تصدير الحبوب، فإن كل أولئك الكتاب كان يسبقهم فيرى Verri: Memorie storiche sull' economia pubblica dello stato di Milano (المكتوب عام ١٧٦٨ والمنشور عام ١٧٩٧، بعد وفاة فيرى) و Riflessioni sulle leggi vincolanti, principalmente nel commercio de ' grani (المكتوب عام ١٧٦٩ والمنشور عام ١٧٩٦). وكمثال على النجاح - ذلك لأنه كان نجاحاً وليس تخبطاً انتقائياً - الذى يدمج أفكاراً متعارضة، ولكن يتعذر تجنبها، لتلائم الأوضاع الإيطالية، أشيرُ إلى فيرناندو بولييتى Ferdinando Paoletti، الذى، رغم أنه من مجموعة الفزيوقراط الإيطاليين، أدخل فى مخططه حماية المنتجات الزراعية (' i pensieri sopra) agricoltura, 1769؛ ولكننى لا أعرف إلا الجزء الأول الوارد فى مجموعة كوستودى) وجوانز لتشجيع الصادرات من السلع غير الضرورية جداً (Veri mezzi di render felici le societ a, (1772) - وهو بمثابة برنامج أولى للتسوية الزراعية لا يخلو من الأهمية بالنسبة للمنظر. ومن الخطأ تماماً تصور وجود أسس عامة من الفكر أو السياسة action تفصلنا عن كاتب مثل بولييتى فما يفصلنا عنه حقاً هو منهجنا الإحصائى والنظرى حصراً.

(٣٩١) [فى الكتاب الذى نشره ج. ماك كولوخ: A Select Collection of Early Economic Tracts on Commerce, 1856].

من قبل جيرفايس Gervaise الذى استنتج، كما فعلَ مارشال،^(٣٩٢) أن التعريفات، التى تعوق التخصيص الأكثر فائدة، لابد أن تلحق الضرر disadvantage بالبلد ككل، مهما كانت الميزة المرئية بشكل مباشر للصناعات المحمية. وقد أشرنا سابقاً إلى أن بحث جيرفايس يضم ٣٤ صفحة فحسب. وعليه، فإذا سلمنا بفضل به شىء كان ينبغى أن يأخذ منه صفحات تزيد ١٠ مرات عن تلك الصفحات، فإن من الضرورى حقاً اعتبار فرضيته مساهمة جوهريّة فى بناء جهاز النظرية الاقتصادية. وفى الواقع، يمكن القول أن تلك الفرضية تطرح، من خلال تطبيق معين، إحدى التلميحات المبكرة لنظرية التوازن العام.

ولكن لم يكن ثمة شىء آخر تقريباً. ولم يمضِ هيوام، بهذا الجزء من موضوعنا، مسافة أبعد إلا نادراً، رغم الأشياء المفيدة الكثيرة التى ذكرها فى مقالاته عن التجارة، وعن حساسية التجارة، وعن الميزان التجارى.^(٣٩٣) ولم يفعل هذا أيضاً آ. سمث الذى يبدو أنه آمن بأن كل السلع، فى ظل التجارة الحرة، تُنتج بأقل التكاليف مطلقاً، معبراً عنها بالعمل، رغم ما قام به من تنسيق وتشذيب وتشديد وتوضيح دون شك. وفى الواقع، ليس ثمة شىء مهم يمكن تسجيله لكل الفترة المتبقية حتى نهاية القرن، رغم الفيض الهائل من الأدب الشعبى الذى كان معظمه يحمل توجهاً نحو التجارة الحرة أو تجارة أكثر حرية والذى كان متأثراً بقوة بالعمل Wealth of Nations.^(٣٩٤) ولم يكن حتى ذلك التقدم فى تحليل التخصص الإقليمى

(٣٩٢) Official Papers: نُشرت للجمعية الاقتصادية الملكية (١٩٢٦)، ص ٣٩١.

(٣٩٣) ومع ذلك، قارن الفصل الثالث المتعلق بهيوام من بحث: E. A. J. Johnson, Predecessors of Adam Smith, 1937.

(٣٩٤) المواقف من حرية التجارة التى يحملها بعض الكتاب المهمين، مثل الفزيوقراط، أو مؤلفين معينين للأنظمة الشاملة، قد تكون ذات أهمية دون أن تتضمن "مساهمات" معينة. وسيجرى ذكر هذه المساهمات وفقاً للضرورة أو قد تكون ذكرت بالفعل بالارتباط مع الأعمال التى تُرد فيها تلك المساهمات. ومع ذلك، فمن الملائم تكملة العرض الوارد فى المتن من ناحيتين. أولاً: فى السنوات الخمس والعشرين التى سبقت نشر Wealth of Nations أو نحو ذلك توصلت غالبية الاقتصاديين القديرين إلى ما يرقى إلى اتفاق حقيقى، علماً بأن الفزيوقراط والكتاب المتأثرين بهم بشكل مباشر كانوا يمثلون المجموعة الأكثر أهمية فى تلك الغالبية. والكتاب الذين كانوا يمثلون هذا الـ communis opinio (الرأى العام) على أحسن وجه هم جوسيا توكر Josiah Tucker والسير جيمس ستيوارت فى إنجلترا، جستى Justi وسوننفيلس Sonnenfels فى ألمانيا، بيكاريا وجينوفيسى Genovesi وفيرى وبالميرى Palmieri فى إيطاليا، وفوربونياس Forbonnais فى فرنسا. وباختصار، فمنذ أن اتفق هؤلاء الاقتصاديون على قبول سياسة التوجيه الحكومى public regulation كأمر عادى، أو ضرورى فعلاً، للعملية الاقتصادية، فإن مذهب الحماية أصبح يؤخذ كحالة خاصة ليس إلا. ولكن التشديد الميركننتيلى على الميزان التجارى قد تم اختزاله إلى حدود=

كسبًا صافيًا. وكان المؤلف المجهول وجيرفايس معًا جاهزين للوصول إلى استنتاجات يمكن أن تناسب آراء هما المناصرة لحرية التجارة.^(٣٩٥) وحينما فعلا

=ضئيلة وذلك، جزئيًا، كثرة لعمل انتقادي قِيم (مثل عمل فيري: Meditazioni, 1771، وكارلي Carley في عمله: 1770، Breve ragionamento sopra i bilanci economici delle nazioni، الذي فذَّ الفكرة القائلة بإمكانية قياس الثروة الوطنية من خلال الصادرات). وعلاوة على ذلك، فقد أصبح مذهب الحماية، وهو في أيديهم، أداة دقيقة أكثر مما كان عليه سابقًا، الأمر الذي قاد إلى التشديد على تعريفات حماية متواضعة وهو أمر يصعب على الكتاب المعاصرين تمييزه عن حالة عدم وجود أى تعريفات بتاتًا: إذ اقترح فوربونياس ١٥ % ad valorem (من القيمة) واقترح جستى ١٠ % ومع ذلك، كان هناك اتجاه، واسع الانتشار وتغذية ممارسة قديمة، نحو فرض تعريفات تمييزية على الاستيرادات وفق تناسب عكسي بالنسبة لبعدها عن مرحلة السلع الاستهلاكية النهائية (توكر، فيري) - وهو مبدأ أثبت أنه يشجع بقوة على النمو ونصادفه كثيرًا في القرن التاسع عشر. أخيرًا، رغم ارتكاب أولئك الكتاب في الغالب ذلك الخطأ الذي ينتج عن عدم المنهج واعتمادهم الواسع على المعرفة العامة prima facie (البديهية) {كما يبين هذا الأمر القبول الأعمى بالمبدأ المذكور تواتر من قبل عدة كتاب}، بيد أنهم نادرًا ما أخطأوا في قضايا تخص المبدأ التحليلي الأساسى.

ومرة أخرى، سنفهم حالًا السبب الذى يجعل أولئك النقاد الذين سلموا بعبقيرة حرية التجارة غير قادرين على رؤية أى شيء فى ذلك الاتفاق غير عدم الانسجام الداخلى أو، فى أحسن الأحوال، نزعة "التقائمية" غير مهمة تميز مرحلة انتقالية بين الخطأ القديم والحقيقة الجديدة. ولكننا عندما نراجع الأمر من أى زاوية أخرى، لا نجد أى عدم انسجام (بمعنى عدم التوافق المنطقى) فى ذلك الرأى شبه العام الذى عكس ليس فقط تقدم التحليل، بل أيضًا كان يمكن أن يشكل، وكما سنعيد التشديد عليه على نحو أكثر عمومية فى المتن، نقطة انطلاق، لدراسة أخرى، أفضل من الدوغمائية الضيقة لمذهب حرية التجارة الذى حل محلها.

ثانيًا: لتوضيح الجملة السابقة، دعونا نتأمل مثالًا واحدًا من بين طائفة واسعة من الفرضيات. ففى عمله: 1757، Ways and Means...، يحاجج مايهه Massie (كما فعل كثيرون من قبله) قائلاً أن الضريبة على البورت (نبيذ) يجب أن تكون أقل من الضريبة على النبيذ الفرنسى وفقاً لأسس تستوحى الفرضية التالية. إذا تاجر بلد معين (أ) مع بلدين آخرين (ب) و (ج)، وكان مشتريات (ب) من منتجات (أ) مرنة بالنسبة للإيراد الذى يحصل عليه (ب) من مبيعاته إلى (أ) أكثر من مشتريات (ج) من منتجات (أ) بالنسبة لإيراد (ج) من مبيعات (ج) إلى (أ)، فمن المفيد بالنسبة للبلد (أ) معاملة منتجات البلد (ب) بصورة أفضل من البلد (ج). والآن، لنصرف النظر عن مدى صحة هذه الفرضية. فسواء أكانت صحيحة أم خاطئة، يكفى أنها تثير الاهتمام على الأقل، ويحتمل أن مناقشتها تثرى فهمنا للتجارة الدولية وجهازنا التحليلى بشكل عام أكثر بكثير من أى عدد من الملاحظات المبتذلة لمذهب حرية التجارة وهما كان الموقف الذى توحى به هذه الملاحظات أهلاً للتقدير ومهما ساعدت على رسم سياسة حكيمة، إنسانية، سلمية،... إلخ. ويمكن تقديم أمثلة عدة من مايهه وحده الذى برع فى هذا النوع المفيد جدًا من التحليل، إضافة إلى حقول أخرى غير حقول التجارة الدولية (انظر مثلاً عمله: Observations on the New Cyder-Tax, so far as the same may affect our Woollen Manufactures, Newfoundland fisheries.. 1764).

(٣٩٥) اعتمادًا على البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ٩٢) يمكن الإشارة فقط، إضافة إلى الكاتبين المذكورين ونورث، إلى وجود كاتبين إنجليزيين آخرين مناصرين لمذهب حرية التجارة وذلك قبل عام ١٧٧٦ (وهما وليم باترسون William Paterson، مؤسس مصرف إنجلترا، الذى نشر عمله: Writings، مع سيرته الذاتية من قبل ساكس بانيستر Saxe Bannister عام ١٨٥٩ الطبعة الثانية، و جورج واتلى George Whateley، 1762: Reflections on Coin in General، الذى أعيد نشره فى صورة منقحة كملحق للطبعة الثانية من كتاب: Principles of Trade, 1774 وهو العمل الوحيد=

هذا، فإنهما ربطا عملهما بأخطاء في المحاجة صارت معتادة في أدب القرن التاسع عشر عن حرية التجارة. فلم يدرك جيرفايس أن موضوعه المتعلقة بتخصيص الموارد لا تتضمن شيئاً ضد الحجج المناصرة للحماية مثل حجة الصناعة الناشئة أو حجة نقص التشغيل اللتين تتخيلان شروطاً لا تسرى على تلك الموضوع. وبإهماله هذا، يكون جيرفايس قد ابتعد عن عدة حقائق مهمة كان الكتاب الميركننتيليون قد اكتشفوها، وتبنى، كما فعل نورث، موقفاً يشجع على الوقوع في خطأ حينما جرى التمسك به بصورة عمياء، رغم أنه موقف ممكن من الناحية النظرية البحتة. وكانت حالة الكاتب المجهول أسوأ. إذ اعتمد كثيراً على محاجة مفادها: ما دامت التجارة الدولية تتكون من معاملات اختيارية، والتي لذلك السبب ينبغي أن تكون في صالح كلا البلدين المتعاملين بالضرورة، فلا يمكن أن تقود التجارة إلى شيء لا يفيد البلد ككل. كما حاجج نورث بطريقة مماثلة أيضاً. أما آ. سمث، فبعد إشارته more suo (غير مرة) إلى حقيقة واضحة، أي أن كل فرد سيتوجه نحو المجال الذي يشعر أنه قريب إلى نفسه، فقد دأب على القول بأن والسلوك الحكيم لدى كل عائلة محددة يندر أن يشكل حماقة بالنسبة لسلوك المملكة العظمى". ومن زاوية المنهج التحليلي، فهذا أمر سيئ بقدر سوء أي شيء يمكن أن يُقيد على الحساب "الميركننتيلي". وعلى أي حال، فالخطأ المعنى ستجرى مناقشته على نحو أكمل لاحقاً.

وكما رأينا، فمن غير الضروري أن تقع هناك قطيعة شديدة بين "الميركننتيليين" و"الليبراليين"، على الأقل بقدر تعلق الأمر بالتحليل الاقتصادي. ودون أي حكم مسبق على أفكارهم أو اهتماماتهم السياسية، فإن الاقتصاديين الليبراليين قد خلفوا الاقتصاديين الميركننتيليين في أداء المهمة التحليلية مثلما تخلف مجموعة من العمال مجموعة أخرى لتحقيق تواصل العمل. هذا هو ما حدث إلى حد ما. ولكن إلى الحد الذي لم يحدث فيه هذا الأمر، فقد جرى ليس فقط تصفية الخطأ القديم بل تحقق أيضاً بتبديد غير ضروري يمكن مقارنته بالتبديد الذي يمكن

= (له الذي أعرفه)؛ وثمة كاتب آخر كان قد اقترب من مذهب حرية التجارة (وهو ج. جوسيلين J. Joselyn: A Essay on Money and Bullion الذي نشر عام ١٧١٨ ولكنه يؤرخ بعام ١٧١٧). ويستحق كل هؤلاء الكتاب مكانة بارزة في تاريخ مذهب حرية التجارة. بيد أن دفاع باترسون عن هذا المذهب جرى على مستوى بديهي ومعروف، لكن واثلي وجوسيلين، بقدر ما أعلم، لم يضيفا أي شيء لم يكن معروفاً من قبل، وذلك رغم جدارة عمليهما.

أن يحدث لو أن مجموعات العمال المتعاقبة تدمر منتجات المجموعات السابقة لها حينما لا تروق لها سياسات المجموعات الأخيرة. ولو أن سمث وأنصاره قاموا بتقية وتطوير الفرضيات "الميركنتيلية"، بدلاً من رميها جانباً، لأمكن وضع نظرية حول العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر صحة وغنى بحلول عام ١٨٤٨ - نظرية كانت ستعجز فئة معينة أن تساوم عليها أو أن تعاملها فئة أخرى بازدراء.

المؤلف في سطور:

جوزيف شومبيتر

قدّم الاقتصادي وعالم الاجتماع النمساوي جوزيف شومبيتر ١٨٨٣-١٩٥٠ عدداً من المساهمات المهمة بالنسبة لفكر القرن العشرين. فإنه نقدَ ماركس وكينز، وطوّرَ أفكاراً متقدمة لتأمل الدورات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعمليات الاجتماعية في العالم الحديث. ويُعد عمله "نظرية التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية" أحد أهم دراساته الاقتصادية. أما عمله "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، فهو بحث متعمق حول طبيعة ومستقبل الرأسمالية وعلاقتها بالاشتراكية والديمقراطية [وهو عمل مُعَرَّب]. ولكن كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" يبقى عملاً لا يضاهاى في حقل التحليل الاقتصادي وتاريخه.

المترجم في سطور:

حسن عبد الله بدر

نال د. حسن عبد الله بدر شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد الاقتصاد في موسكو عام ١٩٨٤، وشهادتى الماجستير والبيكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٢. وقد عملَ د. حسن بدر مدرساً للاقتصاد في جامعة الموصل وجامعة عدن وجامعة طرابلس، وقام بترجمة ومراجعة عدد من المقالات الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، كما إن له أعمالاً ومقالات تدور حول أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في العراق.

المراجع في سطور: عصام الخفاجي

د. عصام الخفاجي كاتب وأستاذ جامعي مختص بالعلوم الاجتماعية، درّسَ لسنوات عدة قضايا العولمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث، ونظريات الدولة، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط في جامعة أمستردام ونيويورك. وإلى جانب التدريس، عمل الخفاجي في مجالات عدة، ومنها العمل كمستشار للبنك الدولي في واشنطن. صدرت له ثلاثة مؤلفات بالعربية، وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية. وقد تُرجم عدد من أعماله المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية كالإنجليزية والفارسية، كما أنه قام بترجمة كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. في مايو ٢٠٠٤ صدرَ له بالإنجليزية كتاب بعنوان "مسارات الحداثة في أوروبا والشرق الأوسط: ولادات عسيرة"، لندن، دار I. B Tauris.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

يقصد بتعبير "تاريخ التحليل الاقتصادي" تاريخ الجهود الفكرية التي بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو -وهو ما يعنى الشيء نفسه - تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادي. ويصف الجزء الثاني من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود، وذلك من البدايات المبكرة التي يمكن إدراكها، وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطي الجزء الثالث الفترة التي يمكن نعتها بفترة "الكلاسيك" الإنجليزي، وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريبا. ويقدم الجزء الرابع كشفاً بمصير الاقتصاد التحليلي أو العلمي منذ نهاية الفترة الكلاسيكية وحتى الحرب العالمية الأولى. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.